

AD513

الجزء الثالث من رد المختار
على الدر المختار على متن
تنوير الابصار لآلاء لامة
ابن عابد بن نفعنا
الله تعالى
به امين
٢.

جلد ہجوم
بذالكتاب رد المختار بتأريخ پانزدهم ماه
رمضان المبارک سنہ ۱۲۸۷ھ
معرفت مولوی محمد عبدالحلیم خرید
شعبہ داخل کتاب خانہ سرکار کمروید

صفحة	كتاب العتق	صفحة	مطلب في تحريم الحلال
٢	مطلب الفقهاء لا يعتبرون الاعراب	٦٣	مطلب حلف لا يأتى كل معينا فكل بعضه
٤	مطلب في كتابات الاعناق	٦٤	مطلب لا اذوق طعما ما ولا شرابا حنت
٦	مطلب في ملائذى الرحم المحرم	٦٤	بأحدهما بخلاف لا اذوق طعما ما ولا شرابا
٩	مطلب في حكم المتولد بين شاة وغيرها	٦٥	مطلب الجمع المضاف كمنكره للاق المترف
١٢	مطلب اهل الحرب كلهم أرقاء	٦٥	بأل
١٢	مطلب الشرف لا يثبت من جهة الام الشريفة	٦٥	مطلب كل حل عليه حرام
١٤	مطلب يتصورها شئ رقيق والداه هاشميان	٦٥	مطلب تعارفوا الحرام يلزمني والطلاق يلزمني
١٥	باب عتق البعض	٦٦	مطلب في أحكام المذر
١٨	مطلب في الترق بين ان لم يدخل وبين ان لم يكن دخل	٧٠	مطلب النذر غير المعلق لا يختص بزمان ومكان
٢٠	مطلب ام الولد لا قيمة لها خلافا لما	٧٢	ودرهم ووقنيز
٢٤	باب الحلف بالعتق	٧٢	باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى
٢٤	مطلب تحقيق مهم في يومئذ	٧٢	والايمان والركوب وغير ذلك
٢٦	باب العتق على جعل	٧٢	مطلب الايمان مبنية على العرف
٣١	باب التدبير	٧٢	مبحث مهم في تحقيق قولهم الايمان مبنية
٣٢	مطلب في الوصية للعبد	٧٦	على اللفاظ لا على الاغراض
٣٣	مطلب في شرط راقف الكتب الرهن بها	٧٦	مطلب حلف لا يسكن الدار
٣٥	مطلب الكمال بن الهمام من اهل الترجيع	٧٧	مطلب ان لم اخرج فكذا فقيده أو منعه حنت
٣٦	باب الاستيلاء	٧٨	مطلب حلف لا يسكن فلانا
٣٨	مطلب في القضاء بجواز بيع ام الولد	٨٠	مطلب حلف لا يخرج الى مكة ونحوها
٣٨	مطلب في قضاء الثاني بخلاف مذهبه	٨٢	مطلب حلف لا يأتينه ان استطاع
٤٠	مطلب خصومة الذمي اشده من خصومة المسلم	٨٢	مطلب لا يخرج الى ابادنى
٤٥	كتاب الايمان	٨٣	مطلب لا يدخل دار فلان يراد به نسبة السكنى
٤٥	مطلب حلف لا يحلف حنت بالتعليق الا في مسائل	٨٤	مطلب لا يضع قدمه في دار فلان
٤٦	مطلب في يمين الكافر	٨٥	مطلب في يمين القور
٤٦	مطلب في حكم الحلف بغيره تعالى	٨٦	مطلب ان شربتي ولم اشربك
٤٧	مطلب في معنى الاثم	٨٦	باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام
٤٩	مطلب في الفرق بين السهو والنسيان	٨٦	مطلب لا يركب دابة فلان
٥٢	مطلب في القرآن	٨٧	مطلب في الفرق بين الاكل والشرب والذوق
٥٢	مطلب تعدد الكفارة لتعدد اليمين	٨٨	مطلب حلف لا يأتى كل من هذه النخلة
٥٨	مطلب حروف القسم	٨٨	مطلب اذا تعددت الحقيقة او وجد عرف
٥٩	مطلب فيما لو أسقط الدلام والنون من جواب القسم	٨٨	بخلافها تركت
٦٠	مطلب كفارة اليمين	٨٩	مطلب فيما لو وصل غصن شجرة باخرى
٦٢	مطلب استعملوا اللفظ ينمى بمعنى يجب	٩٠	مطلب لا يكلم هذا الصبي
		٩٠	مطلب حلف لا يأتى كل لحنا
		٩٠	مطلب في اعتبار العرف العملى كالعرف
			النفلى

صحيحة	صحيحة
٩٢ مطلب لا يأكل هذا البر	١٠٨ مطلب لا اكلم غرة الشهر أو رأس الشهر
٩٣ مطلب لا يأكل خبزاً	١٠٨ مطلب في المسائل التي توقف فيها الامام
٩٣ مطلب لا يأكل طعاماً	١٠٩ مطلب الجمع لا يستعمل لواحد في مسائل
٩٤ مطلب لا يأكل في كهة	١٠٩ مطلب تحديق موه في الفرق بين الكم عبید
٩٤ مطلب حلف لا يأكل حلوى	فلان او زوجته او النساء او نساء
٩٥ مطلب لا يأكل ادا ما ولا ياترم	١١٠ باب اليز في الطلاق والعقاق
٩٥ مطلب عرض عليه اليز فقتل نم	١١١ مطلب أول عبد أشتريه حر
٩٦ مطلب حلف لا يغذي اولاً يغذي	١١٢ مطلب ان ولدت فأت كذا حنت بالميت
٩٦ مطلب فان ان أكلت او شربت رنوى معيناً	بحلاف فهو حر
لا يصح	١١٢ مطلب كل عبد بشرى بكذا حر
٩٨ مطلب نية تخصيص العام تصح ديانة لا قضاء	١١٣ مطلب النية اذا قارنت علة العتودح
خلافاً لخلاف	انكفیر
٩٨ مطلب اذا ن الخالف مطلوماً يقتل بقول	١١٣ مطلب ان تسربت أمة فهي حرّة
الخصاف	١١٤ مطلب كل ملول الى حر
٩٩ مطلب النية للعالم لو بطلاق اربعة اطلاق	١١٤ مدد لا اكلم هذا الرجل او هذا وهذا
٩٩ مطلب حلف لا يشرب من دجله فهو عالى	١١٥ مطلب في استعمال حتى لغاية ولا سيبة
الكرع	ولا عطف
١٠٠ مطلب تصور البر في المستعمل شرط انعقاد	١١٥ مطلب ان لم اخبر فلانا حتى يضربك
اليمن وبشائها	١١٥ مطلب ان لم اشربك حتى يدخل اليل
١٠٠ مطلب حلف لا يشرب ما هذا الكوز ولا ماء	١١٥ مطلب ان لم اتك حتى اغذي
فيه او كن فيه ماء فوب	١١٥ مطلب لا يلتقي الشرط بعد السكوت سواء
١٠١ مطلب في قواهم الذين تقتضي بأمثالها	كان له او عليه
١٠١ مطلب حلف لا يعدد في السهم او يلبس الحجر	١١٥ باب اليز في البيع والشراء والعموم والسلاة
دهما	وغيرها
١٠٢ مطلب يجوز تحويل الصدقات وتحويل الاحراء	١١٧ مطلب حلف لا يترجح
١٠٢ مطلب حلف لا يترجح	١١٨ مطلب حلف لا يترجح عبده
١٠٠ مطلب حلف لا يترجح شهراً فهو من حين حلفه	١١٩ مطلب في العتود التي لا بد من اضافتها الى
١٠٤ مطلب مهم لا يكلمه اليوم ولا غداً ولا بعد غد	الموكلي
فهو أيام ثلثة	١٢١ مطلب قال ان بعته او ابتعته فهو حر فعدت
١٠٤ مطلب أت حالق يوم أكلم فلانا فهو على	بالحيار لنفسه عتيق
الجديين	١٢٣ مطلب اذا دخلت ادا الشرط على كان في
١٠٥ مطلب نكته انه أن يقدم زيد أروحي	على معنى المضي
١٠٥ مطلب لا أفعل كذا مادام كذا	١٢٣ مطلب قالت له تزوجت على فقتل كل امرأه
١٠٦ مطلب لا افارقك حتى تعطيني حتى اليوم	لي طاق طالت الخلة
١٠٦ مطلب حلف لا ينفارقني فتر منه يحنت	١٢٤ مطلب اسكرة تدخل تحت السكر والمعرفة
١٠٦ مطلب حلف لا يكلم عبداً فلان او عرسه	لا تدخل
زالت الاضافة ببيع وطلاق	١٢٥ مطلب قال على المضي الى بيت الله تعالى
١٠٧ مطلب لا اكلم اسيراً وحينا	او اسكعة

مقدمة	مقدمة
١٧٨ مطالب في التعزير بما خذ المال	٢٢٧ مطالب لو قال علي اولادي ففي دخول اولاد
١٧٩ مطالب يكون التعزير بالقتل	المات رديان
١٨٢ مطالب التعزير قد يكون بدون معصية	٢٢٧ مطالب لو قال علي اولاد اولادي يدخل اولاد
١٨٣ مطالب في الجرح انجرّد	النات
١٨٦ مطالب فيم لو شتم رجلا بالنقاط متعدّد	٢٢٧ مطالب في دخول اولاد البنات في الدرية
١٨٧ مطالب في تعزير المتهم	روية ن
١٩٠ مطالب فيما دار التحل الى غير مذهبه	٢٢٨ باب المغنم وقسمته
١٩٠ مطالب العامي لم يذهب له	٢٢٨ مطالب بيان معنى الغنمة والنبي
١٩٢ كتاب السرقة	٢٣٠ مطالب في فدية العنبة
١٩٥ مطالب ترجمة عصام بن يوسف	٢٣١ مطالب في ان معلوم المستحق من الوصية
١٩٦ مطالب في حواشي شرب السارق حتى يتر	بورث
١٩٦ مطالب في ضمان الساعي	٢٣٤ فصل في كيفية النسيئة
٢٠٠ مطالب في اخذ سائر مال سديونه من	٢٣٤ مطالب في ائدة الامير حرام
خلاف حذبه	٢٣٥ مطالب في الاستعانة بشرك
٢٠٠ مطالب في عدم العمل عذبه المير عبد الضرور	٢٣٦ مطالب في فدية الخس
٢٠٦ باب ايديہ قطع واثامه	٢٣٧ مطالب في ان رسالته صلى الله عليه وسلم روية
٢١٢ باب قطع العنق	بعده
٢١٧ باب الجهاد	٢٣٨ مطالب في التسهيل
٢١٧ مطالب في فضل الجهاد	٢٣٩ مطالب في ائدة اس من انقرت حائره
١١٧ مطالب المواصلة الى فرائض الصلاة في اوقاف	٢٣٩ مطالب في ائدة اس من انقرت حائره
افضل من الجهاد	٢٣٩ مطالب في ائدة اس من انقرت حائره
٢١٧ مطالب في نامة الشهادته من الجهاد	٢٤٠ مطالب في التسهيل العام بالصل
٢١٧ مطالب في ائدة الجهاد مع العنبة	او بعد رسته
٢١٧ مطالب في ائدة الجهاد	٢٤١ مطالب في ائدة العنبة المأخوذة بلا نسيئة
٢١٨ مطالب في بيان من يعزى عليه الجرح بعد الموت	في زماننا
٢١٨ مطالب في ائدة الجهاد في ائدة الجهاد	٢٤٢ مطالب في ائدة الجهاد في زماننا
٢١٩ مطالب في السرقة في فرض عيب وفرض	٢٤٢ مطالب في ائدة الجهاد في زماننا
انتهى	بيت المال
٢٢٠ مطالب في ائدة الجهاد في فرض عيب	٢٤٣ باب استيلاء الكفار
٢٢٢ مطالب في ائدة الجهاد في فرض عيب	٢٤٣ مطالب في ائدة الجهاد في زماننا
أن ينه في فيهم والافلا بخلاف امر	٢٤٠ مطالب في ائدة الجهاد في زماننا
بالمعروف	٢٤٠ مطالب في ائدة الجهاد في زماننا
٢٢٣ مطالب في ائدة الجهاد في زماننا	٢٤٦ مطالب في ائدة الجهاد في زماننا
٢٢٤ مطالب في ائدة الجهاد في زماننا	٢٤٦ مطالب في ائدة الجهاد في زماننا
عبد المتقدين	على يعه
٢٢٤ مطالب في ائدة الجهاد في زماننا	٢٤٧ باب المستامن
٢٢٦ مطالب في ائدة الجهاد في زماننا	٢٤٧ مطالب في ائدة الجهاد في زماننا
	٢٤٧ مطالب في ائدة الجهاد في زماننا

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٤٩	مطلب ما يؤخذ من النصراني زواريات المقدس لا يجوز	٢٤٩	مطلب مهم فيما يفعل التجار من دفع ما يسمى سوكرتو وتضمن الحرب ما هلك في المركب
٢٤٩	مطلب مهم فيما يفعل التجار من دفع ما يسمى سوكرتو وتضمن الحرب ما هلك في المركب	٢٥٢	مطلب مهم العبي يتبع أحد ابويه في الاسلام وان كان يعقل ما لم يلغ وخلافه خطأ
٢٥٣	مطلب فيما نصيره دار الاسلام دار حرب وبالعكس	٢٥٣	باب العشر والخراج والجزية
٢٥٥	مطلب في أن أرض العراق والشام ومصر عنوة خراجية مملوكة لاهلها	٢٥٦	مطلب في جواز بيع الاراضي المصرية والساسية
٢٥٦	مطلب في جواز بيع الاراضي المصرية والساسية	٢٥٦	مطلب اراضي المملوك والحوز لا عشرية ولا خراجية
٢٥٦	مطلب لاشئ على زراع الاراضي السلطانية من عشر او خراج سوى الاجرة	٢٥٦	مطلب لاشئ على الفلاح لو عطلها ولو تركها لا يجبر عليها
٢٥٦	مطلب القول لذي اليد ان الارض ملكه وان كانت خراجية	٢٥٧	مطلب ليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الابحقي ثابت معروف
٢٥٧	مطلب ليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الابحقي ثابت معروف	٢٥٧	مطلب فيما وقع من الملك الظاهر يبرس من ارادته انزع العقارات من ملاكها لبيت المال
٢٥٨	مطلب في بيع السلطان وشرائه اراضي بيت المال	٢٥٩	مطلب في وقف الاراضي التي لبيت المال ومراعاة شروط الواقف
٢٥٩	مطلب في وقف الاراضي التي لبيت المال ومراعاة شروط الواقف	٢٥٩	مطلب اوقاف المولود والامراء لا يراعى شرطها
٢٥٩	مطلب على ما وقع للسلطان برقوق من ارادته نقض اوقاف بيت المال	٢٦٠	مطلب في خراج المتباعدة
٢٦٠	مطلب في خراج المتباعدة	٢٦٢	مطلب لا يجوز أن يخرج المولود الى خراج المقاسمة وبالعكس
٢٦٢	مطلب لا يلزم جميع خراج المقاسمة اذا لم تطق لكثرة النظام	٢٦٢	مطلب لا يلزم جميع خراج المقاسمة اذا لم تطق لكثرة النظام
٢٦٤	مطلب فيما لو عجز المالك عن زراعة الارض الخراجية	٢٦٤	مطلب لورحل الفلاح من فريته لا يجبر على العود
٢٦٤	مطلب لورحل الفلاح من فريته لا يجبر على العود	٢٦٥	مطلب في أحكام الاقطاع من بيت المال
٢٦٥	مطلب في أحكام الاقطاع من بيت المال	٢٦٦	مطلب في اجارة الجندى ما اقطعه له الاسام
٢٦٦	مطلب في بطلان التعليق بمرت المعلق	٢٦٦	مطلب في صحة تعليق التقرير في الوطائف
٢٦٦	مطلب في صحة تعليق التقرير في الوطائف	٢٦٦	فصل في الجزية
٢٦٩	مطلب الرنديق اذا اخذ قبل التوبة يقتل ولا تؤخذ منه الجزية	٢٦٩	مطلب الرنديق اذا اخذ قبل التوبة يقتل ولا تؤخذ منه الجزية
٢٧١	مطلب في أحكام الكنائس والبيع	٢٧١	مطلب لا يجوز احداث كنيسة في القرى ومن افق بالجوارف ومخطئ ويحجر عليه
٢٧١	مطلب لا يجوز احداث كنيسة في القرى ومن افق بالجوارف ومخطئ ويحجر عليه	٢٧١	مطلب تهدم الكنائس من جزيرة العرب ولا يكتون من سكتها
٢٧١	مطلب تهدم الكنائس من جزيرة العرب ولا يكتون من سكتها	٢٧١	مطلب في بيان أن الامصار ثلاثة وبيان احداث الكنائس فيها
٢٧١	مطلب في بيان أن الامصار ثلاثة وبيان احداث الكنائس فيها	٢٧١	مطلب لو اختمنا معهم في انها صليحية او عنوية فان وجد اثر والاركت بايديهم
٢٧٢	مطلب اذا هدمت الكنيسة ولو بغير حق لا تجوز اعادةها	٢٧٢	مطلب ليس المراد من اعادة المنهدم انه جائز تأمرهم به بل المراد تركهم وما يدينون
٢٧٢	مطلب ليس المراد من اعادة المنهدم انه جائز تأمرهم به بل المراد تركهم وما يدينون	٢٧٢	مطلب لم يكن من العناية صلح مع اليهود
٢٧٢	مطلب لم يكن من العناية صلح مع اليهود	٢٧٢	مطلب مهم حادثة الفتوى في أحد النصراني كنيسة مهجورة لليهود
٢٧٢	مطلب مهم حادثة الفتوى في أحد النصراني كنيسة مهجورة لليهود	٢٧٢	مطلب فيما افق ببعض المتهورين في زماننا
٢٧٣	مطلب فيما افق ببعض المتهورين في زماننا	٢٧٣	مطلب في كيفية اعادة المنهدم من الكنائس
٢٧٣	مطلب في كيفية اعادة المنهدم من الكنائس	٢٧٣	مطلب في تغيير اهل الذمة في الملبس
٢٧٥	مطلب في سكن أهل الذمة مع المسلمين في مصر	٢٧٥	مطلب في سكن أهل الذمة مع المسلمين في مصر
٢٧٦	مطلب في منعهم عن التعلي في البناء على المسلمين	٢٧٦	مطلب في منعهم عن التعلي في البناء على المسلمين
٢٧٧	مطلب فيما ينتقض به عهد الذمي وما لا ينتقض	٢٧٧	مطلب فيما ينتقض به عهد الذمي وما لا ينتقض
٢٧٨	مطلب في حكم سب الذمي النبي صلى الله عليه وسلم	٢٧٨	مطلب في حكم سب الذمي النبي صلى الله عليه وسلم
٢٨٠	مطلب في مصارف بيت المال	٢٨٠	مطلب في مصارف بيت المال

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٣٠٧	مطلب في معنى درويش درويشان	٢٨١	مطلب من له استحقاق في بيت المال يعطى
٣٠٧	مطلب في مستحل الرقص		ولده بعده
٣٠٨	مطلب في كرامات الاولياء	٢٨١	مطلب من له وظيفة بوجه لولده من بعده
٣٠٨	باب البغاة	٢٨١	مطلب بتحقيق مهم في توجيه الوظائف للابن
٣٠٩	مطلب في اتباع عبد الوهاب الخوارج	٢٨٢	مطلب فيما اذا مات المؤذن أو الامام قبل
	في زماننا		أخذوا بنتهما
٣٠٩	مطلب في عدم تكدير الخوارج وأهل المدع	٢٨٣	باب المرتبة
٣١٠	مطلب لا عمرة بغير التيمم، يعني المختصين	٢٨٤	مطلب في منكر الاجماع
٣١٠	مطلب الامام يدير اماما بالبيعة او بالاستيلاء	٢٨٥	مطلب ما يشترط في اندرته لا يحكم بها
	من قبله	٢٨٦	مطلب في أن الكفار خمسة أصناف وما يشترط
٣١٠	مطلب فيما يستحق به الخليفة العرب		في اسلامهم
٣١١	مطلب في وجوب طاعة الامام	٢٨٧	مطلب في اشتراط التيمم مع الاتيان باسم الله
٣١٣	مطلب في نزاهة ما تقوم المعصية بعينه	٢٨٨	مطلب في اسلام يـونـون باسـمـهـل كـنـفـلـة
٣١٣	كتاب ابيط		جماعة
٣١٤	مطلب في قرابة العرم بالعلم	٢٨٩	مطلب في حكم من شتم دين مسلم
٣١٧	كتاب السطة	٢٩٠	مطلب في ثبوت اليأس مقبولة دور ايمان اليأس
٣٢٣	مطلب في علمه ديون ومظالم جهيل أرباب	٢٩١	مطلب في احكام على كبر مرءون
٣٢٣	مطلب في ما في سفره فباع رقيقه متساه	٢٩٢	مطلب في اسناد دعوى منس
٢٢٣	مطلب في وجد حطبا في نهر أو وجد جورا	٢٩٠	مطلب في احكام ابوت جبي على الله عليه
	في بنى		وسلم بعد موتها
٢٢٤	مطلب التي شيئا وقال من أخذ فله	٢٩٠	مطلب مهم في حكم سباب الانبياء
٢٢٤	مطلب له الاخذ من ثمار السكر في العرس	٢٩٣	مطلب مهم في حكم سباب الشيعيين
٢٢٤	مطلب في حد دراهم في الجدار أو اسدي تدار	٢٩٤	مطلب في حمل الشيخ الاكبر سيدي محي
	يدسرة		الدين بن عربي بعد الله تعالى به
٢٢٤	مطلب حد صوف مائة ارحلدها	٢٩٥	مطلب في السحر والرياق
٢٢٤	مطلب سرقة دابة ووجد مشدود وونه	٢٩٦	مطلب في انساق بين رديق والمذوق
٢٢٤	كتاب الايق		والدهري والمخد
٢٢٨	كتاب المقدود	٢٩٦	مطلب في الكاهن والعزاف
٢٢٩	مطلب في القاضى سنة دسام	٢٩٧	مطلب في دعوى علم اعياب
٢٣٠	مطلب في ادعاء بذهب ما نك في روية	٢٩٧	مطلب في أهل الاهواء اذا ظهرت دعوتهم
	المقدود	٢٩٦	مطلب في حكم روز ونيامة والتصيرية
٢٣٢	كتاب الشريعة		والاسماعيلية
٢٣٣	مطلب الحق أن الدين ثلاث	٢٩٨	مطلب جرد من لا تقبل تواتره
٢٣٤	مطلب مهم في بيع الخمسة الشائعة من السماء	٢٩٨	مطلب جرد من لا يتقبل اذا ارتد
	والعراس	٣٠٢	مطلب في عسمية تقي بعد اردة
٢٣٦	مطلب شرعية العقد	٣٠٣	مطلب في المرتبة من عود حسانه
٢٣٧	مطلب اشتراط الرجوع متداول جميع خلاف	٣٠٦	مطلب في ردة الصبي واسلامه
	اشتراط الحسرات	٣٠٦	مطلب هل يجب على الصبي الايمان

صفحة	مطلب في شركة المناوضة	صفحة
٣٣٧	مطلب فيما يقع كثيرا في الفلاحين مما صورته شركة مناوضة	٣٣٨
٣٤٠	مطلب لاتصح الشركة بمال غائب	٣٤٠
٣٤١	مطلب في شركة العنان	٣٤١
٣٤١	مطلب في توقيت الشركة روايتان	٣٤١
٣٤٢	مطلب في تحقيق حكم التفاضل في الربح	٣٤٢
٣٤٢	مطلب في دعوى الشريك انه اذى الثمن من ماله	٣٤٢
٣٤٢	مطلب اذى الشراء لنفسه	٣٤٢
٣٤١	مطلب فيما يعلل الشركة	٣٤١
٣٤١	مطلب اشتراكا على أن ما اشترى من تجارة فهو بيننا	٣٤١
٣٤٥	مطلب بعل الاستدانة باذن شركه	٣٤٥
٣٤٦	مطلب افتراء مقدار الربح ثم اذى الخطا	٣٤٦
٣٤٦	مطلب في قبول قوله دفعت المال بعد موت الشريكين اراهم	٣٤٦
٣٤٧	مطلب فيما اذى على شريكه خيانة بمهمة	٣٤٧
٣٤٧	مطلب في شركة التتميل	٣٤٧
٣٤٨	مطلب شركة الوجوه	٣٤٨
٣٤٩	فصل في الشركة الفاسدة	٣٤٩
٣٤٩	مطلب اجتمع في دار واحدة واكتسبوا ولا يعلم النذارن فهو بينهما باسوية	٣٤٩
٣٥٠	مطلب يرجع لنفاس	٣٥٠
٣٥٢	مطلب اذا قال الشريك استقرض الفنا فالقول له ان المال بيده	٣٥٢
٣٥٣	مطلب رفع الفنا على أن نصفه قرض ونصفه مضارب او شركة	٣٥٣
٣٥٤	مطلب مهم فيما اذا امتنع الشريك من العمارة والاتفاق في المشترك	٣٥٤
٣٥٥	مطلب في الحائط اذا خرب ومطلب אחד الشريكين فسمته ارضه ميره	٣٥٥
٣٥٧	كتاب الوقف	٣٥٧
٣٥٧	مطلب لو وقف على الاغنياء وخدمهم لم يجز	٣٥٧
٣٥٩	مطلب قد يثبت الوقف بان ضرورة	٣٥٩
٣٦٠	مطلب في رفق المرتد والكافر	٣٦٠
٣٦١	مطلب شرائط الوقف معتبرة اذا لم تخالف الشرع	٣٦١
٣٦٢	مطلب في وقف المريض	٣٦٢
٣٦٤	مطلب شروط الوقف على قواهما	٣٦٤
٣٦٥	مطلب في الكلام على اشتراط التأييد	٣٦٥
٣٦٥	مطلب مهم فرق ابو يوسف بين قوله مرقونة وقوله موقونة على فلان	٣٦٥
٣٦٥	مطلب التأييد معنى شرط اتفاقا	٣٦٥
٣٦٧	مطلب في شرط واقف الكتب أن لاتعار الابرهن	٣٦٧
٣٦٧	مطلب سكن دار اثم ظهر انهم اوقف يلزمه اجرة ما سكن	٣٦٧
٣٦٧	مطلب في التناهي في ارض الوقف بين المستحقين	٣٦٧
٣٦٨	مطلب في اذا صاوت الدار على المستحقين	٣٦٨
٣٦٨	مطلب في قسمة الواقف مع شريكه	٣٦٨
٣٦٨	مطلب قاسم وجمع حصص الوقف في ارض واحدة جاز	٣٦٨
٣٦٨	مطلب لو كان في القسمة فضل دراهم من الواقف مع لا من الشريك	٣٦٨
٣٦٩	مطلب اذا وقف كل نصف على حدة صاروا وقدين	٣٦٩
٣٦٩	مطلب في أحكام المسجد	٣٦٩
٣٧١	مطلب فيما لو خرب المسجد او غيره	٣٧١
٣٧١	مطلب في نقل أنقاض المسجد وخرجه	٣٧١
٣٧٣	مطلب في وقف الموقوف تبعاً للمقتار	٣٧٣
٣٧٣	مطلب لا يشترط التحديد في وقف العقار	٣٧٣
٣٧٣	مطلب في وقف المشاع المتقضى به	٣٧٣
٣٧٣	مطلب مهم اذا حسم الحنفى بما ذهب اليه ابو يوسف وشهد لم يكن حاكما بخلاف مذهبه	٣٧٣
٣٧٤	مطلب مهم اشكال في وقف المنقول على النفس	٣٧٤
٣٧٤	مطلب فيما اذا كان في المسئلة قولان مع محبان	٣٧٤
٣٧٤	مطلب في وقف المنقول قصدا	٣٧٤
٣٧٤	مطلب في وقف الدراهم والدنانير	٣٧٤
٣٧٥	مطلب في التعامل والعرف	٣٧٥
٣٧٥	مطلب متى ذكر لارقف مصرفا لا بد أن يكون فيهم تنديص على الحاجة	٣٧٥
٣٧٦	مطلب في حكم الوقف على طلبة العلم	٣٧٦
٣٧٦	مطلب في نقل كتب الوقف من محلها	٣٧٦

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٣٨٦	مطلب لو قرر القاضي رجلا ثم قرر السلطان آخر فاعتبره قول	٣٧٦	مطلب يد آمن غلة الوقف بعمارة
٣٨٦	مطلب الناظر المشروط له التقرير مقدم على القاضي	٣٧٦	مطلب دفع المصد مقدم على الدفع للمستحقين
٣٨٦	مطلب للمدروغ له الرجوع بمال الفراغ	٣٧٦	مطلب كون التعمير من الغلة ان لم يكن الخراب بمنع أحد
٣٨٧	مطلب في اشتراط الغلة لنفسه	٣٧٦	مطلب عمارة الوقف على الصفة التي وقفه
٣٨٧	مطلب في الوقف على نفس الواقف	٣٧٦	مطلب يد أبعد العمارة بما هو أقرب إليها
٣٨٧	مطلب في استدال الوقف وشروطه	٣٧٧	مطلب في قطع الجهات لاجل العمارة
٣٨٨	مطلب في اشتراط الادخال والخراج	٣٧٩	مطلب فيمن لم يدرس لعدم وجود العدة
٣٨٨	مطلب في شروط الاستبدال	٣٨٠	مطلب في استحقاق القاضي والمدرس الوطنية في يوم البطالة
٣٨٩	مطلب يجوز مخالفة شرط الواقف في مسائل	٣٨٠	مطلب عمارة من له السكنى ملك له
٣٨٩	مطلب لا يستدل العامر الا في اربع	٣٨٠	مطلب من له السكنى لا يملك الاستغلال واختاف في عكسه
٣٩٠	مطلب في وقف البناء بدون ارس	٣٨٠	مطلب فيما لو أجز من له السكنى
٣٩٠	مطلب مناظرة ابن الشخصية مع شجرة العلامة قاسم في وقف البناء	٣٨١	مطلب لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله
٣٩١	مطلب في وقف الكردار والكدك	٣٨١	مطلب من له الاستغلال لا يملك السكنى وبالعكس
٣٩١	مطلب في زيادة اجرة الارض المحتكرة	٣٨١	مطلب وقف الارض عند الاطلاق يحمل على الاستغلال لا على السكنى
٣٩١	مطلب في استثناء العمارة بعد فراغ مدة الاجارة بأجر المثل	٣٨٢	مطلب في الوقف اذا خرب ولم يكن عمارة
٣٩٢	مطلب مهم في وقف الاقطاعات	٣٨٣	مطلب في جعل شيء من المسجد طريقا
٣٩٢	مطلب في اوقاف الملوك والامراء	٣٨٤	مطلب اشتراط الواقف الولاية لنفسه
٣٩٣	مطلب في اطلاق القاضي بيع الوقف للواقف اول وارثه	٣٨٤	مطلب في ترجمة هلال الراي البصري
٣٩٤	مطلب بيع الوقف باطل لا فاسد	٣٨٤	مطلب بأثر تولية الخائن
٣٩٤	مطلب في الوقف اذا انتقطع ثبوته	٣٨٤	مطلب فيما يعزل به الناظر
٣٩٤	مطلب الوقف في مرض الموت	٣٨٥	مطلب في شروط المتولي
٣٩٥	مطلب في وقف الراهن والمريض المديون	٣٨٥	مطلب مهم في تولية النسي
٣٩٦	مطلب في وقف المرتد	٣٨٥	مطلب فيما شاع في زماننا من تفويض نظر الاوقاف للصغير
٣٩٦	فصل يراى شرط الواقف في اجارته الخ	٣٨٦	مطلب في عزل الناظر
٣٩٧	مطلب ارض اليتيم وارض بيت المال في حكم ارض الوقف	٣٨٦	مطلب لا يبيع عزل صاحب وظيفة بلا جنة او عدم اهلية
٣٩٧	مطلب في الاجارة الطويلة به تنود	٣٨٦	مطلب في النزول عن الوظائف
٣٩٧	مطلب في لروم الاجارة المنقاة تعميمان	٣٨٦	مطلب لا يتعد الفراغ من تقرير القاضي في الوظيفة
٣٩٨	مطلب لا يبيع ايجار الوقف بأقل من اجرة المثل الا عن ضرورة		
٣٩٨	مطلب في استخبار الدار المرصدة بدون اجرة المثل		
٣٩٩	مطلب ليس لناظر الاقالة		

صحيفة	صحيفة
٣٩٨ مطلب فيما لو زاد أجر المثل بعد العقد زيادة فاحشة	٤٠٨ مطلب مهم في الاستنابة في الوظائف
٣٩٩ مطلب مهم في معنى قولهم المستاجر الاقل اولى	٤٠٩ مطلب فيما اذا شرط المعلوم لباشر الامامة لا يستحق المستناب
٣٩٩ مطلب الموقوف عليه لا يملك الاجارة	٤٠٩ مطلب فيما اذا اجر ولم يذ كر جهة توليته
٣٩٩ مطلب في دعوى الموقوف عليه	٤٠٩ مطلب ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيه ثم للقاضي
٤٠٠ مطلب اذا كان الوقف على معين قبل يجوز أن يكون هو المتولى	٤٠٩ مطلب الافضل في زمانها نصب المتولى بلا اعلام القاضي وكذا وصى اليتيم
٤٠٠ مطلب في ايجار الموقوف عليه اذا كان معيناً	٤٠٩ مطلب الوصي يصير متولياً بلا نص
٤٠٠ مطلب اذا اجر المتولى بغبن فاحش كان خيانة	٤١٠ مطلب نصب متولياً ثم آخر اشتركا
٤٠١ مطلب سكن المشتري دار الوقف	٤١٠ مطلب التولية خارجة عن حكم سائر الشرائط لان له فيها التغيير بلا شرط بخلاف باقي الشرائط
٤٠٢ مطلب المواضع التي تقبل فيها الشهادة حسبة بلا دعوى	٤١٠ مطلب طالب التولية لا يولى
٤٠٣ مطلب في دعوى الوقف بلا بيان الواقف وبلا بيان انه وقف وهو يملكه	٤١٠ مطلب ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه
٤٠٣ مطلب في الشهادة على الوقف بالتسامع	٤١٠ مطلب المراد قاضي القضاة في كل موضع ذكروا القاضي في امور الاوقاف
٤٠٤ مطلب في حكم الوقف القديم المجهولة شرائطه ومصارفه	٤١٠ مطلب نائب القاضي لا يملك ابطال الوقف
٤٠٤ مطلب احذر صككاه خطوط العدول والتضادة لا يقتضى به	٤١١ مطلب لا يجعل الناظر من الاجاب عن الواقف
٤٠٤ مطلب لا يعتمد على الخطا في مسائل	٤١١ مطلب اذا قبل الاجنبي النظر مجافاً للقاضي نصيبه
٤٠٤ مطلب في البراءات السلطانية والدفاتر الخاقانية	٤١١ مطلب لا ناظر أن يوكل غيره
٤٠٥ مطلب فيمن ينتصب خصماً عن غيره	٤١٢ مطلب في الفرق بين تفويض الناظر النظر في صحته وبين فراغه عنه
٤٠٦ مطلب في انتصاب بعض الورثة خصماً عن الكل	٤١٢ مطلب شرط الواقف النظر لعبد الله ثم لزيد ليس لعبد الله أن يفوض رجل آخر
٤٠٦ مطلب بعض المستحقين ينتصب خصماً عن الكل	٤١٢ مطلب للواقف عزل الناظر
٤٠٦ مطلب اشترى بمال الوقف داراً للوقف يجوز بيعها	٤١٢ مطلب في عزل الواقف لمدرس وامام وعزل الناظر نفسه
٤٠٦ مطلب في الامام والمؤذن اذامات في أثناء السنة	٤١٣ مطلب فيمن باع داراً ثم ادعى انه ارقف
٤٠٧ مطلب اذامات المدرس ونحوه يعطى بقدر ما باشر بخلاف الوقف على الذرية	٤١٣ مطلب من سعى في نقض ماتم من جهته فسيب عليه مردود عليه الا في تسع مسائل
٤٠٧ مطلب اذامات من له شئ من الصبر والحب يستحق نصيبه	٤١٣ مطلب باع عقاراً ثم ادعى انه وقف
٤٠٧ مطلب فيما اذا قبض المعلوم وغاب قبل عام السنة	٤١٤ مطلب في الوقف المنقطع الاقل والمنقطع الوسط
٤٠٧ مطلب في الغيبة التي يستحق بها العزل عن الوظيفة وما لا يستحق	

صحيفة	مطلب	صحيفة	مطلب
٤٢٣	مطلب اب مراعاة غرض الواقفين واجبة والعرف يصلح مخصصا	٤١٥	مطلب وقف يتنازل على عتيقه فلان والباقي على عتقائه هل يدخل فلان معهم
٤٢٤	مطلب فيما لو اشترى دار الوقف وعمر أو غرس فيها	٤١٥	مطلب وقف النصف على ابنه زيد والنصف على امرأته ثم على اولاد زيد فيهم
٤٢٤	مطلب اذا هدم المشتري او المستأجر دار الوقف ضمن	٤١٥	مطلب استأجر دار فيها اشجار
٤٢٤	مطلب في الوقف اذا انقطع ثبوته	٤١٦	مطلب في قولهم شرط الواقف كنص الشارع
٤٢٥	مطلب في محاسبة المتولى وتحليله	٤١٦	مطلب بيان مفهوم المخالفة
٤٢٥	مطلب في قبول قول المتولى في ضياع الغلة وتفرقة	٤١٦	مطلب مفهوم التصنيف حجة
٤٢٥	مطلب اذا كان الناظر مفسدا لا يقبل قوله بيمينه	٤١٦	مطلب لا يعتبر المفهوم في الوقف
٤٢٦	مطلب لا ينفذ اقرار المتولى على الوقف	٤١٦	مطلب المفهوم معتبر في عرف الناس والمعاملات والعقليات
٤٢٦	مطلب فيما يأخذ المتولى من العوائد العرفية	٤١٧	مطلب الجوامع في الاوقاف
٤٢٦	مطلب في تحرير حكم ما يأخذ المتولى من عوائد	٤١٧	مطلب فيما لو مات المدرس أو عزل قبل مجيء الغلة
٤٢٦	مطلب فيما يسمى خدمة وتصدىقا في زمانها	٤١٧	مطلب ليس للتنازل أن يقتصر وظيفة في الوقف الا بالنظر
٤٢٧	مطلب في أحكام الوقف على فقر أو قرابته	٤١٧	مطلب المراد من العشر للمتولى أجر المثل
٤٢٧	مطلب اذا قال مادامت عزبا فترتجعت وطالمت يتقطع حقها	٤١٧	مطلب في زيادة التنازل في معلوم الامام
٤٢٧	مطلب فيما اذا قضى بدخول ولد البنت	٤١٨	مطلب للسلطان مخالفة الشرط اذا كان الوقف من بيت المال
٤٢٧	مطلب أثبت واحد أنه من الذرية يرجع بما يحسنه في المأني	٤١٨	مطلب يصح تعليق التقرير في الوظائف
٤٢٨	مطلب من وقف على اولاده هل يشمل الواحد او لا	٤١٩	مطلب ليس لمتنازل عزل الناظر
٤٢٨	مطلب في اقالة المتولى عقد الاجارة	٤١٩	مطلب للتنازل أن يدخل مع الناظر غيره بمجرد الشكاية
٤٢٨	مطلب للمستأجر غرس الشجر	٤١٩	مطلب في الاستدانة على الوقف
٤٢٨	مطلب انما يملك للمتولى الاذن فيما يريد الوقف به خيرا	٤٢٠	مطلب في اتفاق الناظر من ماله على العمارة
٤٢٩	مطلب في حكم بناء المستأجر في الوقف بلا اذن	٤٢٠	مطلب في اذن الناظر للمستأجر بالعمارة
٤٢٩	مطلب في حكم بناء المتولى وغيره في ارض الوقف	٤٢٠	مطلب لو اشترى القيم العشرة بثلاثة عشر فالربح عليه
٤٢٩	مطلب لو اجر المتولى لابنه أو أخته لم يجز الا بأكثر من اجر المثل	٤٢٠	مطلب في المصادقة على الاستحقاق
٤٣٠	مطلب في الوقف على الصوفية والعميان	٤٢١	مطلب في المصادقة على النظر
٤٣٠	مطلب في شرط التولية لا لرشد فالارشد	٤٢١	مطلب في جعل النظر أو الربيع غيره
٤٣٠	مطلب اذا صار غير الارشد أرشد	٤٢٢	مطلب لا يكتفى في صرف المأطرات بثبوت الاستحقاق
٤٣١	مطلب ليس للمشرف التصرف	٤٢٢	مطلب متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر
٤٣١	مطلب القيم والمتولى والناظر معني واحد	٤٢٢	مطلب مهم في قول الواقف على الفريضة الشرعية

صحيفة	صحيفة
٤٣٨ مطلب قال للذكر كاشين ولم يوجد الا ذكر	٤٣١ مطلب لا يجوز الرجوع عن الشروط
فقط او اناث فقط	٤٣٢ مطلب في أن الاصل عود الضمير الى اقرب
٤٣٩ مطلب مهم فيما لو شرط عود نصيب من مات	مذكور
لا عن ولد لا على طبقة	٤٣٢ مطلب اذا كان للفظ محتملان تعين احدهما
٤٣٩ مطلب في النسل والعقب والاولاد والجنس	بغرض الواقف
وأهل البيت والقراية والرحام والانساب	٤٣٢ مطلب فيما اذا قال على اولادى وأولاد
٤٣٩ مطلب يعتبر في انقطاع القرابة المحرمية والاقرب	اولادى المذكور
قالا اقرب	٤٣٢ مطلب اذا تقدم القيد يكون لما قبل العاطف
٤٤٠ مطلب في تفسير الصالح	٤٣٣ مطلب الوصف بعد جل يرجع الى الاخير عندنا
٤٤٠ مطلب المراد بالاقرب قال اقرب	٤٣٣ مطلب الشرط والاستثناء يرجع الى الكل
٤٤١ مطلب ذكر مسائل استطرادية خارجة عن	اتفاقا لا الوصف فانه للاخير عندنا
كتاب الوقف	٤٣٣ مطلب على أن من مات عن ولد من قبيل
٤٤٥ مطلب المواضع التي يكون فيها السكوت	الشرط
كانقول	٤٣٤ مطلب في تحرير الكلام على دخول اولاد
٤٤٧ مطلب في المواضع التي لا يختلف فيها المذكر	البنات
٤٥١ مطلب القاضى اذا قضى في مجتهده فيه نفذ	٤٣٥ مطلب مهم في مسئلة السبكي الواقعة
قضاؤه الا في مسائل	في الاشباه في تنص القسمة والدرجة العملية
٤٥٣ مطلب ما خالف شرط الواقف فهو مخالف	٤٣٦ فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد
للنص والحكم به حكم بلا دليل	٤٣٧ مطلب لو قال على اولادى بلفظ الجمع هل
٤٥٣ مطلب المراد بأصحابنا اثنتا الثلاثة وبالمشايخ	يدخل كل البطون
من لم يدركه الامام	٤٣٧ مطلب وقف على اولاده وسماهم
٤٥٤ مطلب قضايا القضاة على ثلاثة أقسام	٤٣٨ مطلب في بيان طلوع الغلة الذى أئيط به
٤٥٥ مطلب في قضاء القاضى بخلاف مذهبه	الاستحقاق



رد المحتار على الدر المختار

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب العتق) *

(قوله ميرت الاستقاطات الخ) جع اسقاط والمرا دبه ما وضعه الشارع لاسقاط حق للعبد على آخر وأشار الى وجه مناسبة ذكر العتق عقب الطلاق وهو اشترا كهما في أن كلا منهما اسقاط الحق وقدم الطلاق لمناسبة النكاح (قوله اختصارا) لان اعتق اخسر من اسقط حقه عن مملوكه وكذا الباقي (قوله وعن الرق عتق) المناسب اعتاق لان العتق قائم بالعبد والاعتاق وهو الاسقاط فعل المولى افاده الرق حتى قال في المصباح ويتعدى بالهمزة فيقال اعتقته فهو معتق لا ينسب فلا يقال عتقه ولا عتق هو بالالف منبئا للناسل بل الثلاث لازم والرابعي متعد ولا يجوز عدم معتق لان مجيء مفعول من افعلت شاذ مسموع لا يقاس عليه وهو عتيق فعمل بمعنى مفعول وجمعه عتقاء وأمة عتيق أيضا ورعا قيل عتقته وجمعه عتائق اه لكن قال في التلح وقد يقال العتق بمعنى الاعتاق والاستعمال البهيم تجوز باسبب المسبب كقول محمد أنت طالق مسع عتق مولاك اياك اه (قوله وعنونه الخ) أي جعله عنوا باسبب العين وقد تكسر ما استدلل به على الشيء مصباح ومرا دة أن العتق صفة قائمة بمن كان رقيقا والاعتاق ايقاع العتق من المولى وليس في الاستيلاء وملاك القريب اعتاق بل عتق فلهذا عنونه به لا بالاعتاق وقد يقال ان الاستيلاء والشراء فعل المولى والجواب أن العتق حصل بموت سيد المستولدة وفي الشراء هو أثر الملك لا فعل منه (قوله هو لغة الخروج عن المملوكية) عزاه في البحر الى ضياء الخلوم وردته قولهم انه في اللغة القوة وفي الشرع القوة الشرعية لان أهل اللغة لم يقولوا ذلك واعترضه في النهر بأن ما رده نقله في المبسوط وعليه جرى كثير فعد كون الناقل ثقة لا يلتفت الى رده قلت وحقق في القتح هذا المقام بما يشي المرام (قوله ومصدره عتق وعتاق) وكذا عتاقة فبع الأول فيهن والعتق بالكسر اسم منه مصباح ومثله في القهستاني وما نقل عن البحر من أن الأول بالكسر والثاني بالفتح لم اجده فيه فافهم (قوله وشرا عارة عن اسقاط الخ) المناسب عن سقوط لان الحديث عنه العتق والاسقاط معنى الاعتاق كما علمت الا أن يكون اطلاق العتق على الاعتاق تجوزا كما مر والمراد بالوجه المخصوص ما استوفى ركنه وشروطه من قول أو فعل كذا القريب بشراء ونحوه فان فيه اسقاطا معنى والا كان التعريف قصرا ففهم وعرفته في الكسر وغيره بأنه انبات القوة الشرعية للمملوك وهي قدرته على التصرفات الشرعية

* (كتاب العتق) *

ميرت الاستقاطات بأسماء اختصارا ناسفاط الحق عن العاصر عبود وغماي الدت ابراء عن المصح طلاق رعن الرق عتق وعنونه به لا بالاعتاق ليعم نحو استيلاء ذلك قريب (هو) لغة الخروج عن المملوكية من باب ضرب ومصدره عتق وعتاق وشرا عارة عن اسقاط المولى حقه عن مملوكه

وأهليته للولايات والشهادات ورفع تصرف الغير عليه * ثم اعلم أنه سيأتي في عتق البعض أن الاعتاق يعجزى
عنده لا عندهما ومبنى الخلاف على ما يوجه الاعتاق أولا وبالذات فعنده زوال الملك ويتبعه زوال الرق لكن
بعد زوال الملك عن الكل وعندهما زوال الرق ولا يحنى أن كلاما من التعريفين يأتي على كل من القولين
بأن يراد بالاول اسقاط الملك واسقاط الرق وبالتالي اثبات القوة المستتعة لزوال الملك أو زوال الرق فانهم
(قوله يصير به المملوك من الاحرار) خرج به التدبير والكتابة قبل موت السيد وأداء التجوم فان فيهما اسقاط
البيع والهبة والوصية لكن لم يصير العبد بهما من الاحرار ط (قوله وركنه النقط الدال عليه) سواء كان
اقرارا بالحرية او ادعاء بالنسب او انظما انشائيا والضمير يرجع الى العتق سواء نشأ عن اعتاق ام لا ليصح قوله ومالك
قريب ط (قوله ودخول حربى الخ) صورته اشترى حربى مستأمن عدا مسلما فادخله دار الحرب
عتق عنده مولانا الامام رضى الله عنه وقال صاحبنا لا يعتق ط والساعتى اقامة لتباين الدارين مقام
الاعتاق وهذه احدى مسائل تسع يعتق العبد فيها بالاعتاق لانه عتق حكمى كما سيأتي فى الجهاد قبيل باب
المستأمن ان شاء الله تعالى (قوله واجب لكفارة) أى كفارة قتل وظهار وافطار وعين وهل المراد
بالوجوب المصطلح والافتراض قولان ط (قوله بلائيه) أى نية قربية او معصية ط (قوله لانه ليس
بعبادة) أى وضعا ويصير عبادة او معصية بالنية كغيره من العبادات رحى (قوله لحديث عتق الاعضاء)
هو ما رواه الستة عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرئ مسلم
اعتق امرءا مسلما استغنى الله بكل عضو منه عضو او منه من النار وفى انظ من اعتق رقبة مؤمنة اعتق الله بكل
عضو منها عضوا من أعضائه من النار حتى الفرج بالفرج وأخرج ابوداود وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم
ايما رجل مسلم اعتق رجلا مسلما مكان فكاكه من النار أو ايما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت
فكاكها من النار وروى ابوداود وأبو جليل اعتق امرأتين مسلمتين الاكثرت فكاكه من النار يحزى مكان
عظمين منهما عظاما عظما وهذا دليل ما فى الهداية من استحباب عتق الرجل الرجل والمرأة المرأة لانه
ظهر أن عتقه يعتق المرأتين بخلاف عتقه رجلا كذا فى النسخ (قوله وهل يحصل ذلك) أى المندوب المترتب
عليه الثواب المذكور مع النية من غير توقف على مادة العتق والحث لصاحب التهر ط (قوله الظاهر من)
لأن التدبير اعتاقا ما لا وبشرى القريب اعتاقا واصله فى الحديث لى يحزى ولد والده الا أن يجد رقة يتأقش فيه
فعتقه أى فيسبب عن شرانه عتقه اذ عولا آخره رحى (قوله ومعه انلان) سترح فى النسخ
بأنه من المباح وكذا فى البحر عن الخيط ثم قال فى البحر ففرق بين الاعتاق لا دعى وبين الاعتاق لا سلطان
وعلى حرمة الاعتاق للشيطن بأنه قد تعظم اه أى بخلاف قصد تعظيم فلان لانه غير منتهى تأمل (قوله
وحرام بل كسر للشيطن) وكذا انصم كما سيأتي واعل وجه القول بأنه كفر هو ما سجد كره عن الجوهره
أن تعظيمه ما دليل اكثر الماطن كالجود والكرم ولو عز لا فيكم بكفره وهذا كله اذا لم يقصد استتار والعبادة
والافهوكفر بالاشبهه سواء كان فلان او نسل فلان وذكر فى فتح القدير أن من الاعتاق المحترم اذا غلب على ظنه
انه لو اعتقه يذهب الى دار الحرب او يرتد أو يخاف منه السرقة وقطع الطريق وينفذ عتقه مع تفرجه خلافا
للظاهرية قال وفى عتق العبد الذى مالم يخف منه ما ذكرنا جرحا لشميل الجزية منه للمساير (فرع) فى الجرح
عن المحيط ويستحب أن يكتب للعتق كتابا يشهد عليه شهودا وثيقة وصيانة عن التجاسد والتنازع فيه
كما فى المداينة بخلاف سائر التصارات لانه مما يكثر وقوعها فالكتابة فيها تؤدى الى الجرح ولا كذلك العتق
(قوله ويصح من حرز) فلا يصح من عتق ولو مكاتبة المنع عن التمتع أو ذوالملك والعدم الملك ولا قول
فى الجرح لاحاجة اليه مع ذكر انك (قوله مكاف) أى عقل بالغ ومختار وقوله لانه من صبي الخ ولم يشترط الاسلام
لانه يصح من الكافر ولو مرتد أو ما اعتاق المرتد وقوف عندنا فذ عندهما ولا يقول العبد لانه غير شرط
الا فى الاعتاق على مال كما سجد كره فى بابيه بحر ولا النطق باللسان لانه يصح بالكتابة المستتبعة والاشارة المفهومة
بدائع أى من الاخرس (قوله ولو سكران او مكراه الخ) سيأتي فى المقدمات شرح يهدى نك ذكرهما تنعيا
لتعميم فانه اشار الى انه لا يشترط كونه صاحب اوطان او عامدا او مريضا او ما بأنه لانه لان السكران
محظور عنه معذور ونهوى فى حكمه الصالحى فى الاحكام والمكره اختار ابيهم الاخيرين فكان قاصدا لله وان عدم

بوجه شخص من (يصير به المملوك)
أى بالاستسقاط المذكور (من
الاحرار) وركنه اللفظ الدال
عليه أو ما يقوم مقامه كالك قريب
ودخول حربى اشترى مسلما
دار الحرب وصفته واجب لكفارة
ومباح بلائيه لانه ليس بعبادة
حتى يسب من الكافر ومندوب
لوجه الله تعالى لمحدث عتق
الا وهو هل يحصل ذلك بتدبير
وشراء قريب الظاهر نعم ومكره
ايلان وحام بل كسر لشيطن
(ونهى من حرز مكاف) ولو سكران
أمر كرها ومخطئا او مريضا

أولا يعلم بانه مملوك كقول الغاصب للمالك أو البائع لا يشتري أعتق عبدى هـ ذوا اشار الى المبيع عتق لامن صبي ومعتوه ومد هوش ومبرسم ومغنى عليه ومجنون ونائم كما لا يصح ٤ طلاقهم ولوا أسند لحالة بما ذكر أو قال وأنا حرى فى دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له (فى ملكه) ولورقة

ككتاب وخرج عتق الحبل اذا اولدته لسته اشهر فاكثر ولو لاقبل صح (ولو باضافته اليه) كان ملكتك او الى سببه مكان اشتريتك فانت حر بخلاف ان مات مورثى فانت حر لا يصح لان الموت ليس سببا للملك ومن لطائف التعليق قوله لامته ان مات أبى فانت حرة فباعها لايه ثم نكحها فقال ان مات أبى فانت طالق ثنتين فانت الاب لم تطلق ولم نعتق ظهيرية وكأنه لان الملك ثبت مقارنا لهما بالموت فتأمل (بصريحه بلاية)

سواء وصفه به (كانت حر أو) عتق أو (عتق أو معتق أو خزر)

قوله ولو باضافة اليه هكذا بخطه بغير ضمير والذى فى المتن ولو باضافته بالضمير وهو الذى بشر اليه نفسه بنوله أى باضافة العتق الخ تأمل اه مختصه

الرضى وما صح مع الهزل لا يؤثر فيه الا كراهة لعدم توقفه على الرضى ولذا صح من الخطى أيضا (قوله وأشار الى المبيع) فيه اكتفاء والاصل اولى المغصوب (قوله عتق) أى اذا قال المشتري او المالك اعتقته وبكون هذا بمنزلة القبض من المشتري فيلزمه الثمن وبمنزلة القبض من المغصوب منه فلا يلزم الغاصب شئ سائحا (قوله ومعتوه الخ) تقدم فى اول الطلاق بيان معانيها فراجع (قوله ومجنون) أى فى حال جنونه حتى لو كان مجنون ويضيق فأعتق فى حال افاقته يصح (قوله أو قال وأنا حرى الخ) كونه حريا غير قيد بل بشرط كون العبد حريا فانه لا يعتق الا بالتخلية بخلاف المسلم والذى كايده (قوله وقد علم ذلك) أى علم منه وقوع العتة ونحوه وكونه فى دار الحرب وأما الصبا والنوم فعلومان قطعان لكن ينبغي تقييد تصديقه فيهما بما اذا لم يعلم ملكه له بعد صبا وبعد افاقته من آخر نومة تأمل (قوله فالقول له) وهل يحلف اذا طلب العبد تخليصه يحزر ط قلت كل من اذا اقر بشئ لزمه فانه يحلف رجاء نكوله الا فى اثنين وخسين تأنى قيل البيوع ليست هذه منها (قوله فى ملكه) خرج اعتاق غير المملوك ولا يرد عتق النفس الى الجواز كما توهمه فى الجواز لان الاجازة كالكافة السابقة نهر (قوله اذا اولدته لسته اشهر) أى من وقت العتق لعدم التيقن بوجوده وقته بحر (قوله ولو باضافة اليه) أى باضافة العتق الى الملك وأشار الى أن الشرط وجود الملك وقت وقوع العتق فان كان منجزا اشترط وجود الملك وقت التخيير لانه وقت الوقوع وان كان معلقا بالملك اوسببه اشترط تحقق ذلك فنزل الجزاء وقت الملك والحاصل كما فى البحر أنه اذا علق بالملك اوسببه كالشراء لا يشترط تحقق الملك وقت التعليق وان علق بغيرهما كدخول الدار اشترط وجود الملك وقت التعليق ووقت نزول الجزاء ولا يشترط وجود الملك فيما بينهما (قوله بخلاف الخ) محترز الاضافة الى سبب الملك لان موت المورث ليس سببا للملك لانه قديم يخرج من ملك المورث قبل موته وان بقي فقد يوجد مانع من الارث كقتل ورثة نعم اذا قال ان ورثتك فهو مثل ان اشتريتك وهذا اذا كان الخطاب لعبد المورث أما اذا قال لعبد ان مات مورثى فانت حر فهو مثل ان دخلت الدار فانت حر كما لا يخفى (قوله لان الموت ليس سببا للملك) أى ليس سببا مساويا بل قد يكون وقد لا يكون كما قلنا فهو نظير ما قدمه الشارع فى اول باب التعليق لو قال ككل امرأه أجمع معها فى فراش ففى طالق فنزوح لم تطلق وكذا كل جارية أطأها ففى حرة فاشتري جارية فوطئها لم تعتق أى لان الاجتماع فى فراش لا يلزم كونه عن نكاح كما أن وطأ الجارية لا يلزم كونه عن ملك فلم توجد الاضافة الى سبب الملك (قوله فانت الاب) أى ولم يترك وارثا غيره او ترك بالاولى ط (قوله وكأنه الخ) التوجيه لصاحب النهر وتوضيحه أن العتق معلق بالموت وحين الموت لم تكن فى ملكه فلا تعتق لان الملك ينتقل اليه عقبه والمعلق بشئ وهو العتق هنا يقع بعد وجود ذلك الشئ وهو الموت فصار كل من الملك والعتق حاصل عقب الموت فى آن واحد وشرط العتق وقوعه على مملوك وهى لم تصر مملوكه الا مع وجود العتق فلم يوجد شرطه قبله فلم يقع وكذا الطلاق معلق على الموت فحقه أن يوجد عقبه لكن وجد الملك عقب الموت أيضا وانفسخ به النكاح فلا يقع الطلاق لانه وجد فى وقت انفساخ النكاح كما فى أنت طالق مع موتى او موتك فالعتق والطلاق ثبت الملك مقارنا لهما ولا بد من سبقه عليهما حتى يقع ولم يوجد فلما لم تطلق ولم تعتق فله وطؤها بملك المين ولو اعتقها ثم تزوجها ملك عليها ثلاثا لعدم وقوع الطلقتين المعلقين افاده الرضى (قوله بالموت) متعلق بثبت والباء للسببية ح (قوله فتأمل) اشار به الى دقة تعليل المسألة ح (قوله بصريحه) متعلق بصريحه كما فى الايضاح وغيره ما وضع له وقد استعمل الشرع والعرف واللغة هذه اللفاظ فى ذلك فكانت حقائق شرعية على وفق اللغة فيها وتماه فى النسخ (قوله بلاية) أى لا توقف على يقينه فبقعه بنوام او لم ينوشيا وكذا الوثنى غيره فى القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يقع كالموت نوبت بالموتى الناسروا نوبى الهزل وقع قضاء وديانة كما يقتضيه كلام محمد وتماه فى الفتح وفى البحر عن الخانية لو قال اردت به اللعب يعتق قضاء وديانة (قوله كانت حر) أى بفتح التاء وكسر هاء الكل من العبد والامة كما يذكر عن الخانية قال التهمستانى وفى حروف المعانى من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو قال لرجل زيت بكسر التاء أو لامرأة بشحها وجب عليه حد القذف (قوله او عتق) يحتمل قراءته بكسر التاء صفة مبالغة فىناسب ما قبله وما بعده ويحتمل السكون مصدر افانه من الصريح كما صرح به وجرمه فى الفتح خلافا لما فى جوامع

مطلب

المستهاة لا يعتبرون الاعراب

ولوزاد بكذا توقف على القبول
فتح ومنه الممدوح والعناق عليك
وعتقك على فيعتق بلانية ولوزاد
واجب لم يعتق لجوار وجوبه لكفارة
طهريه وفي البدائع قيل له اعتقت
عبدك فأومأ برأيه أن نعم لم يعتق
ولوزاد من هذا العمل عتق
قضاء ولوقال ياسالم فأجابته غام
فقال أنت حر ولا نية له عتق
النجيب ولوقال عيت سالما عتقا
قضاء وفي الجوهره قال لم لا يحسن
العربية قل لعبدك أنت حر فقال له
عتق قضاء ولوقال رأسك رأس حر
بالاصافه لا يعتق وبالتسوين عتق
لأنه وصف لا تشبيه (وبنكايه
أن نوى) للاحتمال (كلاما ملأ في
عليك ولا سبيل ولا راق وأحررت
من ملكي وخليت سبيلك) وكقوله
(لأمتك قد أطلقك) وأنت اعتق
أول روحته أطلق من ولأنه وهي
مطلقة تعتق وأطلق أن نوى
كتبه وما وفي الخلاصة قال لعبدك
أنت غير مملوك لا يعتق بل يثبت له
أحكام الأحرار حتى يتربانه مملوكه
ويستدفعه فليدله

مسألة
في رتبته إلى عثمان

والبائع إزالة المالك وانما الحاجة إلى القبول من الموهوب له والمشتري لثبوت الملك له وما لا يثبت الملك
للعبد في نفسه لأنه لا يصلح مملوكا لنفسه فبقي البيع والهبة إزالة الملك عن الرقيق لا إلى أحد وهذا معنى الاعتاق
يجر عن البدائع (قوله توقف على القبول) أي في المجلس لأنه مبادلة كما سيأتي في باب (قوله لجوار
وجوبه لكفارة طهريه) تمام عبارة الطهريه هكذا بخلاف طلاقك على واجب لأن نفس الطلاق غير واجب
وانما يجب حكمه وحكمه وقوعه أما العتق فجواز أن يكون واجبا أه أي فاذا صرح بالوجوب في العتق
ولم ينو العتق صدق لأنه محتمل كلامه واعتراض الرقيق بأن على تنفيذ الزوم فينبغي اشتراط النية وان لم يصرح
بالوجوب أه قلت لا يحنى أن الوجوب أو الزوم عامل خاص فلا يتعلق به لفظ على بدون قرينة بل يتعلق
بالاستقرار العام والحصول فيدل على ثبوته في الحال تأمل واعتراض الرقيق قوله لأن نفس الطلاق غير
واجب بأنه ممنوع لأنه قد يجب عند عدم الامساك بالمعروف ولو سلم فلا يلزم من وجوبه وجوده في الخارج
(قوله لم يعتق) في النهر عن المحيط يعتق وكأنه تحريف فتدبر في الذخيرة البرهانية لصاحب المحيط
مثل ما هنا وفرق بين العتق والنسب حيث يثبت أن العتق يقتضي إلى العبارة ولا تقوم الإشارة مقام العبارة حالة
القدرة والنسب لا يقتضي إلى العبارة وسيأتي في أوائل كتاب الاقرار متنا مانصه والاعفاء بالرأس من الناطق ليس
باقرار بمال وعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب واسلام وكذا الخ وفي الجوهره
ولوقال العبد مولاه وهو مريض أنا حر فخر لرأسه أي نعم لا يعتق أه وأما ما قدمناه عن البدائع من أنه يصح
بالإشارة المفهومة فهو محمول على الآخرس وتقدم الكلام على ذلك في أوائل كتاب الطلاق (قوله ولوزاد من
هذا العمل الخ) كان الأولى ذكره عقب قوله ولوقال اردت الكذب وأحررتك من العمل دين قال في البدائع
ولوقال أنت حر من عمل كذا وأنت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء لأن العتق بالنسبة إلى الأعمال
لا يتجزأ فكان اعتاقا عن الأعمال وفي الأزمان جمعاً ونية البعض خلاف الطاهر فلا يصدقه القاضي (قوله
عتق النجيب) لأنه المحاطب بالاعتاق (قوله عتقا قضاء) أما ديانة فالذي ناداه فقط ولوقال ياسالم أنت حر
فاذا عمد آخره وأغيره عتق سالم لأنه لا مخاطبة هنا إلا أنه فينصرف إليه بجر عن البدائع (قوله عتق
قضاء) أي لا ديانة لعدم القصد ط (قوله لا يعتق) لأنه على معنى التشبيه كما لو قال مثل رأس حر فانه
لا يعتق كافي الهدي عن السراج (قوله أنه وصف) أي للرأس بالحرية والرأس بما يعبر به عن الكل فكأنه قال
أنت حر ط (قوله وبديته أن نوى) قال الجوى ثبت في الأصول أن الشرط في الكفاية النية أو ما يتوهم
مقامها من دلالة الحال ليرول ما فيه من الاشتباه أه ط (قوله للاحتمال) لأن نفي الملك وما بعده جاز
أن يكون بالبيع والتدنية كما جاز أن يكون بالعتق ونفي السبيل يحمل أن يكون عن العقوبة واليوم الكمال الرضى
وأن يكون للعتق فيؤول إلى معنى لامالك إلى عليك أذهب الطريق إلى نفاذ التصرف نهر (قوله قد أطلقك)
بهم في قوله من الإطلاق وهو رفع القيود بخلافه بدون هم فإنه ليس بصريح ولا كتابة ولا يقع به أصلا كما يأتي
(قوله وأنت اعتق) فيه حذف دل عليه ما بعده والتقدير وأنت اعتقت من فلانة وهي معتقة ح فإن قيل انما كان
العتق بطلان ذنبه له حمله أقدم في ملكي وأطلق يد فبقال أن مثله عتق فاجواب أن المتبادر في عتق ارادة
التحرير بخلاف أعتق وأطلق لعدم احتمال العتق والإطلاق للتفاضل الذي هو أصل أفعال التفضيل رضى
(قوله كنهيهما) أي تسمى ألقاط الطلاق والعتق قال في الذخيرة وعن أبي يوسف فيمن قال لأمتك ألف نون
تأخراها أو قال لأمرأة ألف نون تأخراها ألف نون تأخراها فأن نوى الطلاق والعتاق تطلق المرأة وتعتق
الامة وهذا بمنزلة التسمية لأن هذه الحروف يفهم منها ما هو المذهب من صريح الكلام إلا أنها تستعمل
كذلك فصارت كالكتابة في الانتشار إلى نية أه (قوله وفي الخلاصة) عبارتها لوقال لعبدك أنت غير مملوك
لا يعتق لك ليس له أن يتبعه بعد ذلك ولا أن يستدفعه فان مات لا يرثه بالولا فان قال المملوك بعد ذلك
أما مملوك له فصدقه كان مملوكا طاهرا وكذا لو قال ليس هذا بعبدى لا يعتق أه قلت وذكر في الذخيرة المسألة
الأولى ثم ذكر الثانية بعبارة فارسية ثم قال في جوابها يعتق في القضاء لأنه أقر بالعتق والصحيح أنه لا يعتق بدون
النية عند أبي حنيفة كما في قوله ليست بأمرأة لأنه ليس من ضرورة أن لا يكون عبداً أن يكون حر أو بوبه
القول المسألة الأولى أه وحاصله أن اللفظ في المسألتين كناية عن نوى عتق فيه ما ولا فلا يكن ليس له

أن يدعيه لنفاذ قراره على نفسه وأنه قال في البحر وقاعره أنه يكون حزا طاهرا لا معتقا فتكون أحكامه
 أحكام الاحرار حتى يأتي من يدعيه ويثبت فيكون ملكا له (قوله وقاس عليه الخ) أي جعله في حكم
 مسألة الخلاصة وهو أنه إذا لم ينو العتق ليس له أن يدعيه لقراره بعدم الملك (قوله ونارعه في النهر) حيث قال
 وعندى أن هذه المسألة أي مسألة الخلاصة مغايرة لمسألة الكتاب أي قوله لا ملك لي عليك وذلك أنه
 في مسألة الكتاب إنما اقتربناه لملكه فيه وهذا لا ينافي ملكا غيره ومسألة الخلاصة موضوعها اقراره بأنه
 غير مملوك أصلا ما لم يثبت له ولحقه الأصلية فتنبه لهذا فإنه مهم اه قال ح قلت والذي يظهر بأدنى
 تأمل أن الحق مع صاحب البحر فإن الفرق الذي ابداه في النهر غير مؤثر فإنه إذا نفي ملكه عنه وليس هناك من
 يدعيه ساوى من قبل له أنت غير مملوك ويدل لما قلناه من أن مسألة الخلاصة بين قوله أنت غير مملوك وبين قوله
 ليس هذا بعبد تأمل اه قلت والحاصل أن كلامنا من مسألة الكتاب ومسألة الخلاصة تأكيد في العتق
 فلا بد له من النية وقد نص في مسألة الخلاصة على أنه إذا لم يعتق أي عند عدم النية ليس له أن يدعيه أي
 لقراره على نفسه بأنه غير مملوك وأنه ليس عبده وهذا موجود في مسألة الكتاب أيضا فيمنع من دعواه
 فيها أيضا ولا فرق في صحة اقراره على نفسه بين نفسه عن نفسه فقط أو عنه وعن غيره بل نفسه عن غيره لا فائدة
 فيه لانه لا ولاية له على غيره في ذلك فافهم (قوله أو بنى ولا يصح أن يكون التقدير أو هذا
 بنى لما سيأتي أنه كناية وكلامه الآن في الصريح ولو قال أو هذا بنى لكان أولى ح وقوله أنه كناية
 فيه كلام يأتي (قوله وان لم يصلحوا ذلك) أي للابوة والجدودة والامومة (قوله ولا الجا بالباء الخ)
 أي أن قول المصنف وبهذا بنى باعادة الباء الجارة ليسيد أنه عطف على قوله ويتنزهه مقابل له ولجحدف الباء
 لا وهم أنه عطف على أمثلة الكناية مع أنه من أمثلة الصريح وإنما خرم وذكره بعد أنماط النكاحية لما فيه من
 التخصيص للمناد بقوله فان صلحوا الخ (قوله فان صلحوا) حاصله أن هذا بنى على وجهين إما أن يصلح ابنته
 بأن كان مثله يولد له أو لا وكل منهما ما أن يكون العبد مجهول النسب أو لا فان صلح وهو مجهول عتق وثبت
 نسبه منه إجماعا وان كان معروف النسب لا يثبت منه بلا شك لكن يعتق عندنا وان لم يصلح ولده فذلك عند
 الامام وعندهما لا يعتق وكذلك الكلام في هذا أبي أو شي فان صلح ابنته أو أمها وليس لها نسب أو أم معروف
 ثبت النسب والعتق بالخلاف وان صلح وله اب معروف لا يثبت النسب ويعتق عندنا وان لم يصلح لا يثبت النسب
 ولكن يعتق عنده لا عندهما ولو قال لم يغير هذا جدى فثبت هو على الخلاف وهو الأصح لانه وصته بصفة من
 يعتق عليه ملكه كأي البحر (قوله في مولدهم) قال في النكاحية مجهول النسب الذي يذكر في الكتب هو الذي
 لا يعرف نسبه في المباداة التي هو فيها اه ومختار المحققين من شراح الهداية وغيرهم أنه الذي لا يعرف نسبه
 في مولده ومستقر رأسه وتماه في الدرر (قوله وليس له نسب اب معروف) أراد بالاب الأصل فيشمل الجد
 والام قال ط وهذا يغني عنه قوله وجهل نسبه (قوله فيعتق فقط) أي بلا ثبوت نسب لأن العتق باعتبار
 الجزئية والزنى يبنى النسبة الشرعية لا الجزئية (قوله وهل يشترط) أي في ثبوت النسب تصديق العبد
 للسيد فقبل لأن اقرار السيد على مملوك يصح بالاتصاف وقبل يشترط فيما سوى دعوى البنوة لأن فيه حمل
 النسب على الغير زبني قلت ومشي في كافي الحاكم على الثاني حيث قال في مسألة الأب والام وصداق ذلك
 ولم يذكر ذلك في مسألة الابن (قوله ولا تصير أمه أم ولد) قال في فتح القدير ثم إذا قال هذا بنى هل تصير أمه أم
 ولده إذا كانت في ملكه فقبل لا سواء كان الولد مجهول النسب أو معروفه وقبل تصير في الوجهين وقيل إن كان
 معروف النسب حتى لم يثبت نسبه منه لا تصير أم ولده وإن كان مجهوله حتى ثبت نسبه منه صارت
 أم ولده وهذا اعدل اه وبه على ما في كلام الشارح من الاطلاق في محل التخصيص فافهم (قوله اعتق لنسبه)
 فيه نظري في المجتبى قال لغلامه هذه بنى أو جارية هذه بنى يعتق عندهما خلافا لابي حسيمة وقبل لا يعتق
 عند الكل وهو الاظهر اه ومثله في الذخيرة والتهذيب في وقال في النهر في المجتبى والظاهر أنه لا يعتق
 يعني الابا لنسبه ويدل عليه ما مر من أنه لو قال عبده أنت حرة أو لامته أنت حرة في بعض المواضع أنه صريح
 في بعضها كناية اه فقوله يعني الابا لنسبه الخ ليس من كلام المجتبى كما عرفت ومثله اظهر وما استدل به
 لا يبين له جواز كون التأييد في قوله لا عبده أنت حرة باعتبار كونه ذاتا أرجئة أو نسبه والتأييد في قوله لا لامته

وكذا ليس هذا بعبدى لا يعتق
 وقاس عليه في البحر لا ملك لي عليك
 لكن نارعه في النهر (و) يصح أيضا
 (هذا بنى) أو بنى (للامعة)
 سنان المالك (والا كبر) كذا
 (هذا بنى) أو جدى (أو) هذه
 (أبي وان لم) يصلحوا ذلك ولم ينو
 العتق لأنهم صار شيخ لأننا قلنا
 بآباء الباء وآخره بالنسب إليها فان
 صلحوا وجهل نسبه في مولدهم
 وليس له نسب اب معروف ثابت
 النسب أيضا ما لم يقل ابنى من الزنى
 فيعتق فقط وهل يشترط تصديق
 فيما سوى دعوى البنوة قولان
 ولا تصير أمه أم ولد ولو قال عبده
 هذه بنى أو لامته هذا بنى أو جدى
 لنسبه

أنت حر باعتبار كونها نخضا وخلقا بخلاف إطلاق البنت على الابن وعكسه ما في فتح القدير حيث قال في تعليل المسألة لأن ادول يجاز عن عتق في الذكر الثاني عنه في الانثى فالتنقي حقيقته لا تنفاه محل ينزل فيه ولا يتوزي لفظ الابن في البنت وعكسه اتفاقا ثم قال وما ذكره المصنف يعني صاحب الهداية بيان اعتد عتقه بدار بن آخر وهو أنه إذا اجتمعت الإشارة والتسمية والمسمى من جنس المشار لتعلق بالشاروان كان من خلاف جسمه يعلق بالمسمى والمشار إليه همامع المسمى حسن لأن الذكر والأنثى في الإنسان جنسان لا خلاف المقاصد فيلزم أن يعلق الحكم بالمسمى أعني مسمى بنت وهو معدوم لأن الثابت ذكر اه فأتت ترى أن مقتضى التعليل بهذين الوجهين كون الكلام اغوالا يعلق به حكم سواء نوى أولا ويظهر من هذا أنه لا فرق بين قوله للعبد هذا بنتي أو هذه بنتي تذكرا اسم الإشارة أو تأنيده لأن الغوجاء من إطلاق البنت على الابن حيث لا يستعمل أحداهما في الآخر حقيقة ولا يجازا ومن كونه خلاف جنس المشار إليه كما لو باع فصا على أنه ياقوت فإذا عو زحاج فالبيع باطل ويدل لما قلنا أنه في متى الملتقى عبر قوله هذا بنتي (قوله عتق) أي بلا خلاف فتح وينبغي توقفه على النية تأمل (قوله وأخى لا) أي وفي قوله هذا أخى لا يعتق بدون نية قال في البحر ورفق في البدائع بأن الأخوة تحتمل الأكرام والنسب بخلاف العم لأنه لا يستعمل للأكرام عادة وهذا كله إذا اقتصر فلو قال أخى من أمي أو من أبي أو من النسب فإنه يعتق كافي الفتح وغيره ولا ينبغي أنه إذا اقتصر يكون من الكسنايات فيعتق بالنية اه (قوله لا يعتق يا بني وأخى) أي بدون نية كما يأتي قال في الدر المنثور وعنه أنه يعتق والظاهر الأول لأن المقصود بالسداء استحضار المصادي فان كان بوصف يمكن إثباته من جهته نحو يا حر كان لأشبات ذلك الوصف وان لم يمكن السبوة كان لجرد الاعلام قال في الفتح وينبغي أن يكون محل المسألة ما إذا كان العبد معروف النسب والافه ومشكل اذ يجب أن يثبت النسب تصديقه فيعتق اه ولو قال يا أخى من أمي أو أبي أو من النسب يعتق كما مر اه (قوله ولا سلطان لي عليك) لأن السلطان عبارة عن الحجة واليد ونفي كل منهما لا يستدعي نفي الملك للملكات يثبت للمولى فيه الملك دون اليد (قوله بخلاف عكسه) وهو وقوع الطلاق بألصاط العتق لأن إزالة ملك الرقبة تستلزم إزالة ملك المتعة بعكس درر (قوله كما مر) أي في أول الطلاق (قوله قيد للاخيرة) يعني أن قوله وان نوى راجع إلى المسألة الاخيرة وهي ألساط الطلاق أما الاولى وهي مسألة النداء والثانية وهي مسألة نفي السلطان فيتوقف وقوع العتق فيهما على النية فيهما من كسناياته (قوله كما نقله ابن السكال) أي عن غاية البيان وكذا نقله في البحر عنهما عن التفتة وقال الخبيث لا ينبغي الجمع بين هذه المسائل في حكم واحد واقره في النهر أيضا قلت بل على ما مر من بحث الشيخ ينبغي أن يثبت العتق بلا نية إذا كان مجهول النسب (قوله كما رجه السكال) ونهه أيضا عن بعض المشايخ وبه قال الأئمة الثلاثة اذ لا يظهر فرق بينه وبين لاسيل وعن الامام الكرخي فني عمرى ولم يتفح إلى الفرق بينهما ثم قال السكال بعد تقرير عدم الفرق والذي يقتضيه النظر كونه من الكسنايات (قوله وأقره في البحر) وكذا في النهر الشرع بلا نية والمقدسي (قوله يعتق بالنية) الاولى لا يعتق الا بالنية (قوله ذكره ابن السكال وغيره) أي ذكر اشتراط النية للعتق ومثله في البحر عن الزيلعي وغاية البيان رعاء في النهر إلى العناية عن المتوسط (قوله الا في قوله الخ) استثناء من قوله وبألساط الطلاق وزاد قوله اطلقته مع أنه قدمه المصنف لتكميل ما استثنى ولكن استثناء الامر باليد والاخيلا منقطع لانهما من كسنايات التفويض لا كتابات الطلاق (قوله واختارى) عزاه في النهر والامر إلى البدائع قلت وهو خلاف المذهب في الاخيرة قال محمد في الأصل ذات قال الرجل لامته امرأتي بيدك ينوي العتق يصير العتق يدها حتى لو أعتقت نفسها في المجلس جاز ولو قال لها اختارى ينوي العتق لا يصير العتق في يدها فقد فرق بين الامر باليد وبين قوله اختارى في العتق وسوى بينهما في الطلاق اه كلام الاخيرة وكذا مسرح في النسخ بأنه لو قال لها اختارى فاخترت نفسها لا يثبت العتق وان نواه اه ومسرح بذلك أيضا في الحاشية بالحكاية خلاف وأنت خير بأن ما في الأصل والمكافي هرنصر المذهب فلا يعدل عنه ولم رمن به على ذلك فاعتنمه (قوله ولا بدع) أي ليس ذلك أمرا مفردا خارجا عن نظائره وهو جواب عن قوله فهو من كتابات العتق أيضا أي كانه من كتابات الطلاق لأنه لما احتمل العتق وغيره كان من كتاباته أيضا (قوله ويتوقف) أي العتق في امرأتي بيدك واختارى بيدك

وفي هذا على او عى عتق وعنى
لا مال ينوم من السب (د) يعتق
(أبى واباحى) والاختى وأبى
(ولا سلطان لي عليك) ولا بأساط
إطلاق (سريته ونانيته
بغير عكسه كما مر (وان نوى)
قيد للاخيرة اتوقفه في السداء على
النسبة كما نقله ابن السكال وكذا
نفي السلطان كما رجه السكال وأقره
في البحر (و) كذا (أنت مثل الحر)
يعتق بالنية ذكره ابن السكال وغيره
(الا في قوله) اطلقته ولو لعبد
فتح (امرأتي بيدك) أو اختارى فإنه
عتق مع النسبة فإنه من كتابات العتق
أبصارا لا بدع بدائع ويتوقف على
القول في المجلس

اخلاقك فله غلبك فيه حتى يوقف (قوله وان لم يحل لية) لانه صريح حيث دسرسط اعني ح
 (قوله لانه تلك) لتعليل لنشبهه أي وراختر العتق يوقف على الخلس لانه غلبك ح أو هو قوله
 يوقف (قوله وان نوى) لانه من كذايات الدلاق الخمسة ح (قوله لذكر يكسر بوجهها) لان نكره
 الحلال غير مكاتنه لوانه لا اطارك ح (قوله بقوله عدى او حارى) يعنى جمع بين هذين اللفظين
 وقوله او حارى أي بدل حارى وهذا عده وقوله لا يصح وسانه في الربا ط (قوله الحية) نعمت لمرأته
 وأمه وأفرده لكون العطف بأو وقوله والمية بمعنى وأمرأته والمية فهو مقابل مدحول بين (قوله
 جوهره) ونصها ولو جمع بين عده وبين ماله يقع عليه العتق كالتهمية واخاذا السارية فقال عدى حر
 أهدا أو قال أحدا عتق العمد عدى أي حنيفة وعدهما لا يعتق وان قال لعده أعت حر أوله بعض اجماعا
 وان قال لعده وعده غيره أحد كما لم يعتق عده اجماعا لا بالنسبة لان عده العير لا يوصف بالحرية الا من جهة مولاه
 وقد يجوز أن يكون أوقع حرية سوقوفة على اجارة المولى وكذا اذا جمع بين أمة حية وأمة ممة فقال أنت
 حرة أو هذه أو احدا كما حرة لم تعتق أمته لان المية يوصف بالحرية فقال ماتت حرة وماتت أمة فلا تختص
 الحرية بأمة اه ح (قوله بلك ذى رحم محرم) مثل المالك شرا أو هبة أو وصية أو غيره ههنا وتدل
 مالوا بنه بنفسه أو بانه مدحل ما اذا اشترى العمد المأذون دار رحم محرم من مولاه ولادى عليه أما المديون
 فلا يعتق ما اشتراه عده خلافا لهما ورح المالك اذا اشترى ابن مولاه فله لا يعتق انما جاز عن الظهيرية
 (تنبيه) ان النسبة وطى جارية ييه فولدت منه لم يجوز بيع الولد اذ هى الواطى ائمه أولا لانه ولد له فاعتق
 عليه حين دخل في ملكه وان لم يشت السبب كى زن بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يشت
 نفسه اه وفي حشية الجوى عن غاية البيان لو اشترى اخاه من الرى لا يعتق عليه لانه يثبت اليه
 بواسطة الاب وبسبب الاب مسقطعة فلا تثبت له حرة ولو اذ كان من امته فيعتق عليه اذ املكه
 لان النسبة الولد اليها لا تنقطع فكأن الاخوة ثابته اه (قوله أى قريب) تسمية لى الرحم وهو له حرم
 نكاحه أذا نسب لغيره م قول فى الدر المنثور ثم انحرمان شخصان لا يجوز النكاح بينهما ولو كان أحدهما
 ذكرا والآخر أنثى فالنكاح حرم بالرحم كسبه رصاعا ووروجه أصله وفرعه فلا يعتق عليه انما جاز وكذا الرحم لا يحرم
 كنى أو عمام والاحوال لا يعتق عليه انما جاز وغيره اه (قوله عده) أي عده الامام اذ رن
 العتق عده خلافا لهما ط (قوله أو حلا الخ) ويعتق دون امته وليس له بيعها قال أن مع حملها لانه ملك احده
 فيعتق عليه بدائع وهذا مساف لتوالم ان الحمل لا يذحل تحت المملوك حتى لا يعتق بل يملك لى حره يحتاج
 الى الجواب جاز وأقول لا يلزم من كون الشئ ملكا كونه مملوكا مطلقا فهو ونوصيه ان المملوك فى كل مملوك لى
 حر حيث اطلق ينصرف الى ذات المملوك له مستقلة بنفسها والحمل حر من امته ولا يلزم من كونه ما كاله أن يصدق
 عليه امه مملوك حيث اطلق وهذا على العتق على دخول القربى في ملكه لا على كونه مملوكا يصدق عليه لانه مملوك
 مطابق فلذا دخل الحمل ههنا لا يفهم (قوله ولو المالك صا او شيئا) ما جعله اطلاقا على القريب
 عليهما لانه تعق به حتى العمد وشابه الفتنة جاز (قوله فى دارنا) أي دار الاسلام تبدل لانه لا حكم اما
 فى دار الحرب فتح (قوله حتى لو اعتق الخ) تسريع على التقيد بقوله فى دارنا وكان الاظهر أن رسول حتى
 لو ملك قريته فى دار الحرب ذكر اذ ذنب بالاولى لانه اذا كان لا يعتق بالاعتاق الصريح مملوك بالملك بالاولى
 وقد جمع بينهم فى البيع فقال فلو ملك قريته فى دار الحرب لم يعتق المملوك فيه فى دار الحرب لا يعتق خلافا
 لابي يوسف وعلى هذا الخلاف ارا ائمة الحربى عده فى دار الحرب ذرا الخلاف فى الاصل اه كفى ما لم
 عتق الحربى فى دار حرب قريته باطل ولم يذكركم خلافا لما اذا ائمه وسلامه من ان الله لا يعتق مملوكا
 يوسف ووده له وقوله لا يرد له لكم عتق بالملك لا بالانسان وهو المرام ثم قال المسلم اذ حرد راحر
 فشتى عدا حرييا فاعتقه ثمه انقباس لا يعتق دون العتق لانه فى دار الحرب ولا تفرى عليه أحكام الاسلام
 وفى الاستحسان يعتق من غير تحلية لانه لم تقطع عنه أحكام المسلمين ولا ولده عدهما وهو السياس وقول
 أبو يوسف له الولاء وهو اذ استحسن ود كر قول محمد مع أبي يوسف فى كتاب السير وعلى هذا الجمع بينه وبين
 منى الا يصح أن يراد المسلم لانه الذى نشأ فى دار الحرب وهما نفس على ان داخل ههنا بعد أن ذن ههنا

مطله

فى ملك ذى الرحم المحرم

وكذا احتر العتق أو امرأته

يدل وان لم يحل للية لانه يملك

كالاطلاق ولا يتق وأب على

حرا وان نوى لانه يكسر بوطها

(و) يصح أيضا بقوله عدى

او حارى او بدارى (حر)

كما لو جمع بين امرأته وبهية او حرا

وقول احدا كما طالق طالت

امرأته لا لو جمع بين امرأته وامته

الحية والمية جوهره وريلى

(و) يصح أيضا بعت ذى رحم محرم

أى قريب حرم نكاحه اذ

ولو شدة صاعه عتق بتدريه عده

او حلا انحرار وده أمه الحامل

ممه (ولو) المالك صا او شيئا

او نورا دارنا حتى لو اعتق

المسلم او الحربى

قوله لانه من حرم

الحرب على ربه ولادى حرم

اياسا اسلام عدها

عبدته في دار الحرب لا يعتق
بعنته بل بالخليفة فلا ولاه خلافا
للثاني ولو عبده مسلما وذهب
عتق بالاتفاق لعدم محليته
للاسترقاق زباني (و) يصح أيضا
تحرير (لوجه الله والشيطان
والصنم وان) ثم (وكفره) أي
بالاعتاق للصنم (المسلم عند قصد
التعظيم) لأن تعظيم الصنم كفر
وعبادة الجوهرة لوقال للشيطان
أوالصنم كفر (و) يصح أيضا
(بكره) أي إكراه ولو غير ملحق
(وسكر بسبب محذور) سيحى أن
كل مسكر حرام فلا يخرج الا شرب
المضطر فانه كالانغماء (و) يصح
أيضاً مع (هزل) هو عدم قصد
حقيقة ولا مجاز (وان علق) العتق
(بشرط) كدخول دار (سح)
وعتق ان دخل (والمعلين بامر
كأن تحرير فلو قال لعبده) وهو
في ملكه (ان ملكك فانت حر
عتق للعالم بخلاف قوله لملكته
ان أنت عبدى فانت حر) لا يعتق
لقصور الاضافة طهيرية وفيها تصح
حرز تعليق وتقوم حرزاً وتعد حرزاً
بشرط ان سقيت حماري فذهب
بأنه لم يشرب عتق لأن المراد
عرض الماء عليه قال عبدى الذى
هو قديم العبيته حرز عتق من صحبه
سنة هو المختار ولو قال أنت عتيق
ونوى في الملك دين ولو زاد في لسن
لا يعتق (وعلى بما أنت الم حرز)
قوله معقوق صوابه معتق لأن عتق
الثلاث لازم فلا يأتى منه اسم
المفعول ولا يصح أن يكون اسماً
مفعول من أعتق الرباعى قال
في المصباح ولا يجوز عدم معقوق
لأنه يجرى مفعول من أعتق شاذ
مستوع لا يقاس عليه اهـ

فلذا لم تنقطع عنه أحكام الاسلام اهـ ما في الفتح وحاصله أن الحربى إذا سلم في دار الحرب اوبنى حرياً
لوملك او اعتق قريبه ثمة لا يعتق خلافاً لابي يوسف الا اذا خلى سبيله بأن رفع يده عنه واطلقه فاعتق بالخليفة
لا بالاعتاق ولا ولاه خلافاً لابي يوسف فعنده له الولاء وأما المسلم الاصلى إذا دخل دار الحرب فاشتري عبداً
حربياً فأعتقه ثمة فلا يستحسن أنه يعتق بدون الخليفة وله الولاء وعلى هذا فاطلاق الشارح المسلم مقيد بكونه
ناشئاً في دار الحرب فالاحسن ما في بعض النسخ حتى لو اعتق المسلم الحرى بدون أو أى المسلم الناشئ في دار
الحرب (قوله عنده) أى الحربى بقرينة قوله ولو عبده مسلماً الخ ح (قوله فلا ولاه) تفريع على عتقه
بالخليفة لا بالاعتاق لأن الولاء من أحكام الاعتاق ولم يعتقه به (قوله عتق بالاتفاق) أى باعتاق سيده أو بشرائه
ان كان ذارحم محرم ح (قوله وبشراء لوجه الله تعالى الخ) لانه تجزأ الجزية وبين غرضه الصحيح أو الفساد
فلا يندح فيه كافي البدائع والمراد بوجه الله تعالى ذاته أو رضاه والشيطان واحد شيطان الانس أو الجن
بمعنى مردتهم والصنم صورة الانسان من خشب أو ذهب أو فضة فلو من حجر فهو وثن كفى البحر (قوله وان
أثم وكفره) لف ونشر مرتب فالأثم في الاعتاق للشيطان والكفر في الاعتاق للصنم بقرينة تفسيره مرجع
العصير الجور والافلا فائدة في زيادته لفظاً اثم لكن لا يظهر فرق بينهما وما فعله الشارح هو ما شئ عليه المصنف
في المنع وهو ظاهر البحر أيضاً والظاهر ما في المتن والجوهرة من الكفر بكل منهما (قوله أى إكراه) هو حمل
الغير على ما لا يرضاه بحر وأشار الى أن المراد مصدر المزيلا لأن الكره اثر إكراه لكن كل منهما صحيح أيضاً
فافهم (قوله ولو غير ملحق) الملحق ما يفوت النفس أو العضو وغير الملحق بخلافه والاولى المبالغة بالملحق
كما لا يخفى ط وتجب القيمة على المكروه جوهرة وفي التنازع خاتمة قال لمولاه في موضع خال ان أعتقتنى
والاقتلتك فأعتقه مخافة القتل يعتق ويسعى في قيمته لمولاه (قوله سيحى) أى في كتاب الاشرية أن كل
مسكر حرام أى كل ما أسكر كثيره حرم قليله وهو قول محمد المقتضى به فيدخل فيه الاشرية المتخذة من غير العنب
والمثالث لا بقصد السكر بل بقصد الاستمراء والتقوى ونقيع الزبيب بلا طبخ فالسكر بها يكون بسبب محذور
كالسكر من الجرو أو ما على قول الامام اذا شربها لا بقصد المعصية فلا يكون محظوراً فاذا سكر بها لا يصح
طلاقه ولا عتاقه أما السكر بنفسه فهو حرام اتفاقاً بمعنى انه يحرم القدر المؤدى الى الاسكار حتى لو علم
أن شرب كاسين لا يسكر وانما يسكر الكاس الثالث حرم شرب الثالث فده عند الامام فلو سكر من كاسين لم يكن
بسبب محظوراً ما عند محمد فان الحرام كل ذلك وان قل ~~كان~~ فافهم (قوله فلا يخرج) أى عن السبب
المحذور الا شرب المضطر أى لاساعة القيمة أو بسبب الإكراه ومثله ما يحصل من مباح كالعسل عند غلبة الصغراء
(قوله مع هزل) هو اللعب وقد منا الكلام فيه (قوله وان علق العتق بشرط الخ) شمل تعليقه بالملك
أو بغيره كما مر التفسير شبه لا بد من تعليقه على ملك صحيح في الجوهرة لوقال المكاتب أو العبد كل مملوك
أملكه فيما استقبل فهو حر فعتق ثم ملك مملوك لا يعتق عنده وعندهما يعتق وان قال اذا عتقت
فلنعتك عبداً فهو حرز فأعتق ذلك عبداً عتق اجماعاً لانه اضاف الجزية الى ملك صحيح وان قال ان اشترت هذا
العبد فهو حرز لم يعتق حتى يقول ان اشترته بعد العتق وعندهما يعتق اهـ (قوله وعتق ان دخل) أى
ان بقى في ملكه فانه يجوز له بيعه واخراجه عن ملكه قبل وجود الشرط لأن تعليق العتق بالشرط لا يزيل ملكه
الى التدبير خاصة جوهرة ولو باعه ثم اشتراه فدخل عتق كافي (قوله لقصور الاضافة) لأن في اضافة
المكاتب الى نفسه بعنوان العبد قصوراً أى عدم تحقق اذ مراده بقوله ان أنت عبدى ان كان لا يصدر
هناك أمر الا باذن فأنت حرز والمكاتب ليس بهذه الصفة ط والحاصل أن المطلق ينصرف الى الكامل
والمكاتب عبد ناقص (قوله تعليق) كأنه قال اذا أصبحت فأنت حرز ط (قوله تخرج) لأن المراد أنه
معتوق في جميع احواله ط (قوله لأن المراد عرض الماء عليه) أى لازالة العطش لانه ليس في وسعه ولانه
يقال سقيته فلم يشرب (قوله عتق من صحبه سنة) المراد أنه يعتق من دخل في ملكه منذ سنة صاحبه
أولا ط (قوله ونوى في الملك) أى انه قديم في ملكه ط (قوله دين) ولا يصدق قضاء (قوله ولو زاد
في السن) أى صرح بذلك بأن قال أنت عتيق في السن أى كبر السن وفي البحر عن الخاتمة لوقال أنت حرز
النفس يعنى في الاخلاق عتق في القضاء (قوله وعتق بما أنت الا حرز) لأن الاستثناء من النفي اثبات

على وجه التأكد كما في ثمة الشهادة هداية ويستغنى عنه ما نقله الجوى عن مية المتقى إذا أمر غلامه بنى
فامتنع فقال له ما أنت الا حر فانه لا يعتق ذكره أبو السعود قال ط لان قرينة الحال دالة على أن المراد ما افعلت
هذه الافعال الحر (قوله لا بما أنت الامثل الحر وانوى) كذا نقله في الدر المنقى عن المحيط مع أنه
في البحر والقهستاني نقلا هذه المسألة عن المحيط بدون قوله وانوى وكذا في الجوهره لكن بدون عروني
في القهستاني لا يصح بقوله أنت مثل الحر أو الحر وانوى وقال بعضهم انه يعتق بالسنة كما في الاختيار اذ
واقصر الزبلي على الثاني وقال لانه انت الممانلة بينهما وعلى قد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يصح بلانية
للشك (قوله ولا بكل مالى حر) لانه يراد به الصماء والخلوص عن شركه العير بحر (قوله أو أهل بلح)
أى كل عبيد أهل بلح وهو من أهل بلح ولم ينو عده كفى التارخاية ومقتضاه أنه لو نوى عده يعتق والظاهر أن
منه يقال في كل عبد في الارض وعبد أهل الدينا ويؤيده أنه قال بعده ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عده
الا بالبيعة بالاتفاق (قوله حر) أفرد الخبر نظر السدك في المسألة الثانية ط (قوله بخلاف هذه السكة
او الدار) أى فانه يعتق وان لم ينو بخلاف كما في التارخاية وقال قبله وعلى هذا الخلاف اذا قال كل عبد
في هذا المسجد يعنى المسجد الجامع يوم الجمعة فهو حر وعده في المصحح الا انه لم ينو أو قال كل امرأه طالق
وامرأته في المسجد الا انه لم ينو اذ وجهه عند الفرق بين السكة والمصحح الجامع أن المصحح الجامع في حكمه
السلطة لكونه جامعا لا هلهاء ولذا اقيده بيوم الجمعة بخلاف السكة لان لها أهلا محصورين فلذا اعتق فيها بلانية
اتفاقا وهذا والشارح عن المسألة الى الصريح أنه في الحر لم يذكر السكة بل ذكر الدار (قوله عتقا) اطلقه وشمل
ما اذا استثنى حملها فانه يعتق تعالها كفى التارخاية (قوله اصالة) فتح الهمزة مضمومة عتقا على ما س
عطف العلة على المعلول ط أما في الام فظاهر وأما في الحبس من حيث انه حر والتحرير المسلط على الرجل مسلط
على الجبرأ واصالة وقصد اهدا الينا في قول الحر عتقا أى الام والتحرير تعالها لانه باعتباره كون الجز في ضمن
الكل ح وهذا مفيد بأن لا يكون حرج اكثر الولد فان حرج اكثر لا يعتق لانه كالممسك في حق الاحكام
الآتية انه تنقضي به العدة ولومات في هذه الحالة يرث وتماه في الحر (قوله اذ اولدته الخ) للتيسر
بوجوده وقت الاعتاق ط (قوله ولو له كثر) أى من الاقل بمشمل تمام النصف ح (قوله عتق تعالها)
خاصة أن الحمل يعتق باعتاق أمه مطلقا لكنه اذا اولدته لاقل من نصف حول يعتق واصالة ولا كثر تعالها
فيد المصنف بالاول لا يكثر مع قوله الاتى والولد يتبع الام الخ (قوله وثمنه) أى ثمنه الدرق بين عتقه واصالة
اوتعالتجرا ولانه وهى مد كونه في كتاب الولاء حيث لا هناك ومن اعتق امته والحال أن زوجها من لغير
فولدت لاقل من نصف حول مدعتت لا ينتقل ولاد الحمل عن موالى الام أبدا فاداولدت بعد عتقها لا كثر من
نصف حول فولدت لموالى الام أيضا لانه مدعتت لاد (قوله فان عتقا من وهو الاب قبل موت الولد جز ولا
ابنه الى موالى لوال المانع هذا اذا لم يكن معتدة فلو معتدة فولدت لا كثر من نصف حول من العتق ولدون
حول من السراق لا ينتقل لموالى الاب اه أى للتيسر بوجود الحمل عند العتق حيث وجدت اصالة
العلق الى ما قبل الدراق (قوله ولو حرره الخ) أى حرر الحمل وحده بان قال حملت حر أو قال المصعة
او العلقه اتى في بطلك حر عتق خاية لكن لا بد من تحقق وجوده قبل التحرير أو ولدته لاقل من ستة اشهر
فلو ستة فأعتق لا يعتق ولا يكون قوله ما في بطلك حر اقرار بوجوده لعدم التيقن به لجوار حدونه وتماه
في البحر (قوله اذ ان حملت بولده هو حر) الطاهر انه بشرط أن قلده لا كثر من ستة اشهر اذ لو كان أقل علم
انه حل موجود والشرط حل حادث ويستغنى عنه لو انكر حدونه بعد ستة اشهر أبى ان يقول له الى ستة أما
بعدهما فهو حل حدث بقبسا مثل (قوله عتق فقط) أى درن الام ادلا وجه لاعتاقها فتعود لعدم
الاصافة ولا تعال فيه قاب الموضوع خير (قوله ولم يجزيع الام الخ) لانه لما دن ما في بطلك بطل
النقل صار غنلة الحمل المستغنى والاستغناء شرط فسد في البيع والهمة لادن البيع يصل بالشروط العائدة
بخلاف الهبة كما بان في البيع اسد ح (قوله لم تجزها نهى الاصح) وانرى أن يندب لاي رول ملكه
عما في الطن فاداهب الام به دالتدبير فالموهوب متعل بمالك ليس بموهوب فيكون في معنى هبة المشاع وما
يحتمل القسمة رأ ما بعد العتق ما في من غير ملك بحر عن الموسط (قوله وبطل شرط المان عليه الخ)

لا بما أنت الامثل الحر وانوى
ولا بكل مالى حر ولا بكل عبد
في الارض او كل عبيد الدينا او أهل
بلح حر عند الثاني وبه يقتضى خلاف
هذه السكة او الدار بحر (حرر
حامل عتقا) أصالة وقصد (اذا
ولده بعد عتقها لم يل من نصف
حول) ولولا كثر عتق تعالها وثمنه
انجبراد ولانه (ولو حرره) ولو
بلفظ علقه أو مضعة أو ان حملت
بولده هو حر (عتق فقط) ولم بحر
يسع الام وجار هبتها ولودره
لم تجز هبتها في الاصح لانه مشاع
وبطل شرط المال عليه ولذا على امته

اكن يشترط قبولها للعتي وفي
الطهيريته قال ما في بطنك متى
اذى الى الفاتح وفيها اوصى به
ومات وأعتقه الورثة جاز وضمنوه
يوم الولادة ولو قال **اصتبر ولد**
في بطنك حر فولدت ولدين فأولهما
حرجا اكبر (والولد) مادام
جنينا (يتبع الام) ولو يميته فيكون
لصاحب الانثى ويوكل ويغنى به
لواته كذلك (في الملك) بسائر
اسبابه (واثر) الاولاد المفقور
وصورة الرق بلامك كالكنفار
في دار الحرب فان كلهم ارقاء غير
ملوكين لاحد فأول ما يؤخذ
الاسير بوصف بالرق لا المملوكية
حتى يحضر بدارنا فاذا اخذت
ومعه اولد يتبعها في الرق **قهيستانى**
(را حريه والعتي وفروعه)

مطلبه

في حكم المتولد بين شاة وغيرها

مطلبه

أهل الحرب كلهم ارقاء

لانه لا وجه الى الزام المال على الجنين لعدم الولاية عليه ولا الى الزام امه فاذا قال اعتقت ما في بطنك على ألف
عليك فقبلت نجاة بولد لا قل من ستة أشهر يعتق بلا شيء لانه معلق بقبولها الالف وقد قبلته فعتق الولد
وبطل المال لان اشتراط بدل العتي على غير المعتق لا يجوز بحرر ملخصا (قوله لكن يشترط قبولها) أى
قبولها المال اذا شرطه عليها وقوله العتي متعلق يشترط (قوله قال ما في بطنك) الخبر محذوف تقديره
حر وهو موجود في بعض النسخ (قوله عتيق) أى على الاداء فاذا اولدت لا قل من ستة أشهر فهو حر
متى اذى اليه الالف كما في البحر (قوله اوصى به) أى بما في بطن امه ومات أى الموصى وأعتقه الورثة أى
اعتقوا ما في بطنها بعتاقتا امه والعبارة في البحر عن الطهيريته وهكذا رأيتها في الطهيريته والاحسن عبارة
كفى الحاكم فاعتق الوارث الامه الخ قال ط والظاهر عدم جواز اعتاقه قصد الاله غير مملوك لهم (قوله
جاز) أى اعتاقهم لانها دخلت في ملكهم ولم يدخل حملها في ملك الموصى له اذ لا يدخل في ملكه الا بعد
الولادة ط (قوله وضمنوه يوم الولادة) لانه اول يوم يدخل في ملكه أن لو بقي بلا عتاق ط (قوله فأولهما
خرجا اكبر) ظاهره لو خرجا معا لم يعتق واحده منهما الا أن تلد ثالثا قبل مضى ستة أشهر فيعتقان لانهما اكبر
منه والولد وان ذكر مفردا لكان مفردا مضاف فيم ط عن السيد أبي السعود (قوله مادام جنينا) أما
بعد الولادة فلا يتبعها في شيء مما ذكره حتى لو اعتقت لا يعتق بحرر وسيد كرا الشارح استثناء مسألتين مع
زيادة ثلاثة أخر (قوله يتبع الام) للاجماع ولانه متيقن به من جهتها ولذا ثبت نسب الرق وولد المملأ عنه من
امه حتى ترثه ويرثها لانه قبل الانفصال كعضو منه باحسا وحكمه ويتبعها في البيع والعتق وغيرهما فكان جانبها
ارجح بحرر (قوله فيكون لصاحب الانثى) كما اذا نازد كر لرجل على انثى لا تحرك حملها لصاحبها فقط
(قوله لواته كذلك) أى لو كانت امه مملوك ويغنى بها والمراد انه يأخذ حكم امه ولا يزول عنه بعد الولادة
كما يأخذ حكمها في العتي وغيره كذلك فلا يرد أن الكلام في الجنين وهو لا يغنى به قبل الولادة فافهم وفي شرح
الوهابية للشرنبلاني عن جوامع الفقه والولولاجية الاعتبار في المتولد للام في الاضحية والحمل وقيل يعتبر
بنفسه فيها حتى اذا نازط على شاة اهلية فان ولدت شاة تجوز الاضحية بها وان ولدت ظبي لم تجز ولو ولدت
الرمكة تجوز الميوكل وفي الخلاصة في الاضحية المتولدة بين الكلب والشاة قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام
الحر جاني ان كان يشبه الام يجوز اه وستأني مسألة المتولدين الكلب والشاة في الذبايح عن نظم
الوهابية والحاصل أن المشهور مما مر أن الولد يتبع لأمه مطلقا وقيل لا تعتبر التبعية بل يعتبر بنفسه والاول المعتمد
كما يتنبيه كلام البدائع في كتاب الاضحية وهو مقتضى اطلاق المتن لكن على ما قاله عامة العلماء يستثنى
ولد الكلب والطاهر أن المتولدين آدمى وشاة كذلك بل اولى لانه جزء آدمى لا يخل بالاتفاق به فضلا عن أكله
فافهم (قوله بسائر اسبابه) كسر او هبة وارث ح (قوله الاولاد المفقور) كما اذا تزوج امرأة على انها
حرّة فاذا هي قنة فالولادة منها احرار بالقيمة وتعتبر القيمة يوم الخصومة شر بلاية وهذا اذا كان المفقور حرّا
فلو مكاتب أو عبدا أو مدبرا فالاولاد ارقاء حوى عن البرجندی قال ط وينبغي أن يستثنى أيضا المولود تزوج
أمة ويشترط حرّية الولد فانه يكون حرّا (قوله وصورة الرق بلامك الخ) لما كان الاصل في العطف المغارة
كان مظنة أن يقال هل يتصور رق بلامك فيبين صورته وأما صورة الملك بلارق فهي ظاهرة كالحيوان
والثياب وكذا صورة اجتماعهما لكن قد يكونان كما سائر كما في القن وقد يكون احدهما كاملا والاخر ناقصا
فالمدبرة وادم الولد الرق فيهما ناقص فلم يجز عتقهما عن الكفارة والمالك فيهما كامل حتى جاز وطوئهما والمكاتب
وقه كامل لجواز عتقه عن الكفارة وملكه ناقص حتى خرج من يد المولى وغامه في البحر (قوله فان كلهم ارقاء)
أى بعد الاستيلاء عليهم بدليل التسريع أما قبله فهم احرار لما في الطهيريته لو قال لعبده نسبك حرّا وأصلك
حرّا نعلم انه سبي لا يعتق وان لم يعلم انه سبي فهو حرّ قال وهذا دليل على أن أهل الحرب احرار اه وسيأتى
في باب استيلاء الكفار ما يؤيده أيضا (قوله فاذا اخذت الخ) ليس هذا التصوير في القهيستانى وهو
خطا اذ الولد حينئذ مسترق أصله والمثال الصحيح كما قاله ح أخذ حاملا يتبعها الخ في الرق وذلك لان المقام
في تبعية الجنين لا الولد المنفصل ط (قوله والحرّية) أى الاصلية بأن تزوج عبد حرّة اصلية فحملت منه
وأما الطارئة فقد مرّت نهر أى في قوله حرّ حاملا عتقا (قوله والعتي) هو حرّية طارئة وقد مرّت

كما علمت لكن المراد بما مر عتق الولد قصد اولاده المعصية هنالك بما اذا ولدته بعد عتقها لاقول من نصف
حول والمراد بما هنا العتق تعالاهم فبراديه ما اذا ولدته نصف حول فأكثر فتكون هذه الصورة مفهوم قوله
هنالك اذا ولدته لاقول من نصف حول فلا تكرر كما افاده ح وقدم الشارح الثمرة في انجرار الولاء وما قيل ان
هذه الصورة سبق فلم لان الموضوع في الجنين لا في الولد بعد انفصاله فبنيه أن المراد أنه يحكم بعتقه قبل الولادة
ولكن اذا ولد نصف حول فأكثر علم انه عتق تعالاهم لكونه جراً منها وان ولدته لاقول علم انه عتق قصد
وأصالة لتيقن وجوده وقت الاعناق فافهم (قوله ككتابة) بأن كاتب أمته الخامل فحاش به لاقول من
سنة اشهر من وقت الكتابة نهر قال ح فيعتق من معاً بأدائها بدل وكذا كل ولدته في مدة الكتابة
اه وعليه فقييد النهر بأقل من ستة اشهر لتكون الكتابة واقعة على الحمل أصالة وقصد والافضل حمل
في المدة يتبعها في حكم الكتابة كما علمت (قوله وتدبير مطلق) احتريزه عن المقيد كان مت من مرضى هذا
فأنت حرة فانه لا يتبعها ولا حافيه اه ح وعزاد في النهر لطهيرة قالت هذا طاهر في الولد الذي تأتى به بعد
التدبير وكلاهما في الحمل فإذا برحاملان غير سيدها صار الحمل مدبراً قصداً وأما العتق ولدته لاقول من
سنة اشهر وان لا كثر فهو مدبر تعالاهم لكن لا فرق هنا بين التدبير المطلق والمقيد لان المقيد في حكم المطلق فإذا
قال ان مت من مرضى هذا فأنت حرة ثم مات بعد شهر مثلاً عتقت وعتق حملها تعالاهم لكن ههنا مسائل
التمعية في الحرة العارضة وهذا الولد بعد موت المولى أمأقبله فلا يعتق ولداها لانه ولد قبل عتقها فلا يتبعها
بخلاف التدبير المطلق فانه لا فرق فيه بين ولادتها قبل موته أو بعده لانه ثبت تدبيرها قبله حتى لا يجوز له بيعها
فلعل تقييده بالمطلق لهذا فاقول (قوله واستيلاد) بأن زوج أم ولدته محمات تبعها ولداها في حكم امومية
الولد فيعتق بموت السيد كالاتم نهر (قوله ادا لم يشترط الروح حرة الولد) هذا بحث لصاحب النهر
فلو شرط ذلك عتق بالولادة قبل موت السيد قال ح وينبغي أن يستثنى أيضاً المعروف كالايجنى (قوله
كأما) أي في باب النكاح الزوجه كما قاله في الدر المنثور (قوله وفي رهن) أي اذا رهن حاملاً كان ولداها
رهنها معها ح أي فاذا وضعت له ليس للراهن نزعه من يد المهرن ط (قوله ودين) صورته اذن لامته
الحامل في التجارة ثم لم يهادين تبعها الولد فيه حتى يباع فيه ح (قوله وحق الصحية) أي اذا اشترى شاة حاملاً
لا ذصحية لزمه التصحية بولدها أيضاً اه ح أي بعد حروجه حياً (قوله واسترداد بيع) أي اذا باع أمة بيعها
فاسد ثم استردها وهي حامل يتبعها الولد في الاسترداد ح (قوله وسريان ملك) قال في الاشياء وحق
المالك القديم يسرى اليه اه ح وصورته اذا تداوت الايدي الجارية فردت بعيب قديم على المالك
الاول وهي حامل تبعها حملها وكذا اذا استخمت اه ط (قوله فهي اثناعشر) أي المسائل التي يتبع
فيها الحمل امه (قوله ولا يتبعها كنفانة) أي اذا اكملت وهي حامل بمال أو نفوس لا يتبعها الولد في الطلب
اذا استمرت الكفالة حتى ولدته وكبر ووصف هذا اذا كملت أمة حامل باذن السيد لا يتبعها ولداها ط أي
لا يتبعها بعد الولادة أمأقبلها فارب المال يبعها حاملاً اذا لم يفدها المولى فاذا ولدت بعد البيع كان الولد
للمشتري تأمل (قوله واجارة) أي اذا آجرها عشر سنين مثلاً وكانت حاملاً فولدت في اثنائها لا يدخل
الولد في الاجارة حتى لا يستخدمه ط (قوله وجناية) بأن قتلت رجلاً خطأ وهي حامل فلا يتبعها ولداها
في الدفع عن الحنابة واذا مدى السيد انما يفدى الاثم فقط اه ط وحاصله انه لو تبعها للزم بعد الولادة
دفعها أو فداؤه أيضاً أما لو دفعها قبل الولادة ملكه الجنى عليه حتى لو ولدت بعد الدفع لم يكن للسيد أخذ
الولد كالايجنى لانه معها في الملك (قوله وحد) فلا تحدها وهي حامل أي حدان فاذا ولدته فان كان
حدها الزبحم رحمت الا اذا كان الولد لا يتبعها وان كان الجلفه قد اناس كما يأتي في الحدود ط (قوله
وقود) فلا تقتل الا بعد الوضع ح (قوله وزكاة مائة) لانه لا يئى في الغسلان والعجا حيل
والجملان الا اذا مات الكبار شاء الحول وخلقت صفاراً فيها كغيره الاولى لا يجب في الحمل ثنى (قوله
ورجوع في هبة) سيد كفي الهبة مانصه ولو حبلت ولم تلدها للواهب الرجوع قال في السراج لا وفي الزباني ثم
اه ووجه في المنع الاول بأن الولد زيادة متصلة لم تكن وقت الهبة والثاني بأن الحمل نقصان لازيادة اه قلت
والتوفيق ما سيد ذكره في باب خيار العيب من أن الحمل عيب في الآدمية لا في الهبة أو ما في الهبة من الهبة

ككتابة وتدبير مطلق واستيلاد
لم يشترط الزوج حرة الولد بماز
وفي رهن ودين وحق الصحية
واسترداد بيع وسريان ملك فهي
اثناعشر ولا يتبعها في كنفانة
واجارة وجناية وحد وفود زكاة
سائمة ورجوع في هبة

وايصاء بخدمة متها ولا يتذكر كبد كاذ
 اتمه فهي تسع كابسطة في بيوع
 الاشياء وزاد في البحر ولا في نسب
 حتى لو نكح هاشمي أمة فولدها
 هاشمي كأي رقيق كأمه ولا يتبعها
 بعد الولادة الا في مسائلين اذا
 استحققت الام بينة واذا بيعت
 البهيمة ومعها اولادها وقتها (وولد
 الام من زوجها لا يسبها)
 تبعها لها (وولدها من مولاها حر)
 وقد يكون حر من رقيقين بلا تحرير
 كان نكح عبد أمة أبيه فولده حر
 لانه ولد ولد المولى ظهير به وعليه
 فولدها من سيدها أو ابنه
 أو أبيه حر (فرع) حملت أمة كافرة
 لكافر من كافر فأسلم هل يؤمر
 بآلها الكافر ببيعها لاسلامه
 تبعها قال في الاشياء لم أره قلت
 الظاهر انه لا يجبر لانه قبل الوضع
 موهوم

المطلب
 الشرف لا يثبت من جهة الام
 الشريفة

مطلب
 يتصور هاشمي رقيق والداه
 هاشميان

من أن الجوارى تختلف فنه من سمن به ويحسن لو نها فيكون زيادة تمنع الرجوع ومنه بالعكس فيكون نقصا
 لا يمنع الرجوع اه وبؤيد هذا التوفيق ما في الخلاصة والبرازية من أن الحمل ان زاد خيرا منعت الرجوع
 وان نقص لا اه فاذا كانت الموهوبة أمة وحملت عند الموهوب له ونقصت بذلك كان لواهب الرجوع
 ولا يتبعها حملها بل اذا اولدت بعد الرجوع يسترد الموهوب له لكونه حدث على ملكه كما قالوا فيمالي في الدار
 الموهوبة بناء منقصة كبناء تنور في بيت السكنى فانه لا يمنع الرجوع كما في الخانية والموهوب له اخذه فقد سقط
 ما قيل ان ما ذكره الشارح لا يوافق القولين فافهم ثم لا يخفى أن هذا في الحمل العارض أما لو وهبها حبل ورجع بها
 كذلك صح وليس الكلام فيه خلافا لما فهمه الحموي وبقي ما لو كان الحمل من الموهوب له فبحث بعضهم بأنه
 مانع من الرجوع وسيأتي تمام الكلام على ذلك في الهبة ان شاء الله تعالى (قوله وايصاء بخدمة متها) يعني
 اذا وصي بخدمة جاريته الحامل من غيره ليس للموصي له أن يستخدم الحمل بعد وضعه لعدم دخوله
 في الوصية وان كان متحققا وقتها لانه انما جعل له الانتفاع بها خاصة لا بذات اخرى ط وحاصله أن الخدمة
 منفعة وهو انما وصي بمنفعته لا بذاتها ولا بمنفعة ولدها بخلاف ما اذا وصي بذاتها فان الحمل الموجود
 يتبعها في الملك للموصي لانه يملكها بغير اجزائها وحملها جزء منها (قوله ولا يتذكر كبد كاذ) اي
 بدجها سواء كان تاما المخلوق ام لا حتى اذا خرج ميتا لم يוכל وهو الصحيح وقالان تم خلقه أكل ط (قوله
 وزاد في الجراح) زاد البري ثمانية وهي ما في خزانة الاكل لوقال لجارية اذا ملكتك فأنت حرة فولدت
 ثم اشتراها عتقت دون الولد اه قلت وزدت ثالثة وهي ولد المفضولة لا يتبعها في الغصب حتى لو ولدته ومات
 عند الغاصب بلا نعمة منه لم يضمنه وكذلك اسائر زوائد الغصب كثمر الشجر ونحوه لانه امانة كما سيأتي في باب
 (قوله ولا في نسب الخ) لان النسب للتعريف وحال الرجال مكشوف دون النساء كذا في الشئى فهذا سريخ
 بان الشرف لا يثبت من جهة الام الشريفة باقاني نعم لولدها شرف ما بالنسبة لغيره (قوله رقيق كاتمه)
 لان الزوج قدرني برق الولد حيث اقدم على تزوجها مع العلم برقتها بحر قال الخبير ازمى فلو كان هذا
 الولد أنثى فزوجت بها شئى فأنت له ولد منها فهو أي هذا الولد رقيق وهو هاشمي ابن هاشمي وهاشمية فيتصور
 هاشمي من هاشمين وهو رقيق يصح بيعه وسائر ما يجوز في الرقيق من التمتع فأت اه (قوله ولا يتبعها
 بعد الولادة) أي في حكم حدث بعد الولادة أما الحكم الحادث قبلها ولو كان قبل الحمل كالتدبير
 والاستيلاد فان الاولاد المتأخرين يتبعونها فيه كما سبق ط (قوله اذا استحققت الام بينة) أي اذا اولدت
 المبعة عند المشتري لا باستيلاده فاستحققت بينة يتبعها اولدها بشرط القضاء به في الاصح اذا سكنت الشهود
 فلو بينا انه لذى اليد أو قالوا لا ندري لا يقضى به وان اقتر ذوا اليد بهما الرجل لا يتبعها كما سيأتي في الاستحقاق
 ان شاء الله تعالى والفرق كما ذكره في الدرر هناك أن البينة تثبت الملك من الاصل والولد كان متصلا بها يومئذ
 فثبت بها الاستحقاق فيهما والاقرار بجهة قاصرة تثبت الملك في الخبير به ضرورة صحة الخبر فتقدر بقدرها
 (قوله واذا بيعت البهيمة الخ) سيأتي في فصل ما يدخل في البيع تبعا انه يدخل ولد البقرة الرضيع لاولد
 الاثنان رضيعا لولا به يفتى اه والفرق أن البقرة لا ينتفع بها الا بالجل ولا كذلك الاثنان كما في الحر هناك أي لان
 البقرة تقصد للعلب ومثلها الشاة والناقة بخلاف الاثنان وبخلاف الولد الفطيم (تمه) يزاد تبعه الولد لها اذا
 اسلمت فان الولد يتبع خير الابوين دينا كما مر في النكاح وزاد البري مسألتي ايضا عن خزانة الاكل ما لو وكله
 أن يعتق أمة فولدت ولده له أن يعتق ولدها أيضا وما لو ولدت الودبعة للوكيل قبضه معها الا اذا ولدت قبل أن
 يوكله اه فالمسئتي خمس (قوله لا يسبها) هذا داخل تحت قوله والولد يتبع الام في الملك وتقدم
 استثناء المغرور ومن شرط حرية الولد (قوله حر) لانه علق حر لان ما جاريته مولود له فلا يعارض ما
 كما في المبسوط وقيل انه يعتق عليه وتعامه في النهر (قوله كان نكح عبد) أي باذن سيده (قوله وعليه)
 أي على ما في الظهيرية والتفريع صاحب البحر وفيه استدراك على تبيد المصنف بالمولى (قوله او ابنه
 أو أبيه) اي ونحوهما من كل ذي رحم محرم منه (قوله من كافر) أي من زوج كافر (قوله قلت الخ)
 البحث لساحب النهر (قوله لانه قبل الوضع موهوم) مفاده أنه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة التي
 تدركها الابواب الخمسة انه يجبر الا أن يراد بكونه موهوما ما يعم ما ذكره كونه منفصل عنها او يموت في بطنها

فان انفصاله موهوم ط (قوله وبه) أي بوجه الحمل المأخوذ من موهوم ط (قوله لا يقطع حتى المالك) أي من عينها فلا يجبر على بيعها ط والله سبحانه أعلم
* (باب عتق البعض) *

اخره عن الكل اما لانه من العوارض قلته وقوعه اول الخلاف اولانه تبع للكل اولانه دونه في الثواب نهر (قوله ولو بهما) بجزء منك حر أو ثلثي منك حر ولو قال سهم منك حر عتق السدس خاتمة (قوله صح) أي اعتاقه وهو عبارة عن زوال الملك عن البعض لاعتق زوال الرق لانه عند الامام رقيق كله كما في البيع وياتي تمامه (قوله ولزمه بيانه) أي في المبهم (قوله وبه) أي في بقية قيمته لمولاه وتعتبر قيمته في الحال فتح وفي الجبر عن جوامع الفقه الاستسعاء أن يؤجره ويأخذ قيمة ما بقي من أجره اه وفي القهستاني وعن أبي يوسف انه يؤجر ولو صغيرا يعقل فبأخذ من احرته = الحر المديون الى أن يؤدى السعاية (قوله ككتاب) في أنه لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يزوج ولا تقبل شهادته وبصير أحرق بكأسه ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق ويرول بعض المالك عنه كما يرول ملك السدس المالك فيعتق هكذا الى أن يؤدى السعاية در متقى وقهستاني (قوله بلارذالى الرق لو جبر) لانه اسقاط محض فلا يقبل الفسخ بخلاف الآية در متقى (قوله بطل فيها) لانه لما تعذر رده الى الرق صار بمنزلة الحر ولو جمع بين قس وحر في البيع بطل فيها فكذا هذا ح (قوله ولو قتل) أي قتله أحد عدا ولم يترك وفاء أي ما بقي بما عليه لسيد فلامود يقتله أي لا قصاص للاختلاف في انه يعتق كله أولا كالمالك اذا قتل عن وفاء وله وارث فتقبل يموت حر أو قتل لاقتد جهل المستحق هل هو الوارث أو المولى أما المالك الذي لم يترك وفاء فانه مائة رقبة يتاخذ خلاف (قوله والصحيح قول الامام الخ) وكذا اتفق العلامة قاسم تصحيحه عن أئمة التعجيز وأئمة في حق التدبير بالمعنى وبالبيع ومنه حديث الصحيحين من اعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق العبد عليه والافد عتق منه ما عتق فأد تصور عتق البعض فقط الخ (قوله والخلاف معنى الخ) هذا ما حقيقته في حق التدبير وهو أن إيراد الخلاف في تجزى العتق أو الاعتاق وعدمه غلط في تحرير محمل النزاع بل الخلاف فيما يوجب العتق أو لا وبالدال فعندهما روال الرق وهو غير متجزئ تماما وعندهما روال الملك ويتبعه زوال الرق فإزيم تجزى موجه غير أن زوال الرق لا يثبت الاعتد زوال الملك عن السجل شرعا حكمه الحدث لا يرول الاعتد غسل كل الاعضاء وغسلها متجزئ وهذا ضرورة أن العتق قوة شرعية هي قدرة على التصرفات ولا يتصور ثبوتها في بعضه شأنها وتعامه فيه (قوله وعلى هذا الخلاف التدبير) فإذا دبر بعض عبده افتصر عليه عنده وسعى في الباقي بعد موت سيده وسعى الى كله عندهما ولا سعاية عليه ط (قوله والاستيلاد) أي فانه متجزئ عنده لاعتد هما والخلاف في استيلاد المشترك المدبرة لا التمس قال في البيع وأما الاستيلاد فتجزئ عنده حتى لو استولت نصيبه من مدبرة اقتصر عليه حتى لو مات المستولت لاعتق من جميع ماله ولو مات المدبرة عتقت من ثلث ماله وانما كل في التمس لانه لما من نصيب صاحبه بالاتلاف ملكه من حين الاستيلاد فصار مستولدا اجارية بنفسه فثبت عدم التجزى ضرورة اه (قوله ولا خلاف في عدم تجزى العتق والرق) فيه أن العتق ان كان بمعنى زوال الملك تجزى وان كان بمعنى زوال الرق لا تجزى اه ح قلت ليس مراد الشارح موجب العتق وهو ما ذكره مراده نفس العتق في ارباعى الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو متجزئ وعندهما روال الرق وهو غير متجزئ وأما نفس الاعتاق أو العتق فلا تجزى بالاجماع لأن ذات القول وهو العتق وحكمه وهو زوال الحرية فبما لا يتصور فيه التجزى وكذا الرق لا يجزى بالاجماع لانه ضعف حكمي والعتق والحرية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد اه أي اجتماع الضعف الحكمي والقوة الحكمية وعندهما الرق والعتق (قوله ومن الغريب الخ) اعلم ان غريبنا الفقه المشهور من الاتفاق المدكور ولكن هذا حكم في الدائع عن بعض المشايخ جوابا عن استدلال اصحابه بأن الرق لا يجزى في حالة الشبوت حتى لا يصرف الامام الرق في نصف السبا ويمن على نفسه فإدائى حال البقاء ثم قال في جوابه من مشايخنا من منع ذلك فان الامام لو فعل ذلك جاز ويكون حكمه معتق بعض في حالة الشبوت اه قلت وبظهر لي اجواب بيانه ليس ذلك تجزى الرق في حالة الشبوت لأن الرق ثبت عليه حالة الاستيلاد

وبه لا ينفصل حتى المالك والله أعلم

* (باب عتق البعض)

(أما بعض عدد) ولو بهما

(سبح) ولزمه بيانه (وسمى فباني)

وان شاء حرره (وغير) أي مع ق

الدهس (لا كتاب) حتى يؤدى

الاي ثلاث (بلارذالى الرق لو جبر)

ولو جمع بينه وبين قس في البيع بطل

فيهما ولو قتل ولم يترك وفاء فلامود

بخلاف المدانين (وقالا) من

اعتق بعضه (عتق كله) والصحيح

قول الامام قهستاني من

المتبرعات والاعلاء (معتق) على أن

الاعتاق يوجب روال الملك عنده

وهو متجزئ وعندهما روال الرق

وهو غير متجزئ وعلى هذا الخلاف

التدبير والاستيلاد ولا خلاف

في عدم تجزى العتق والرق ومن

الغريب ما في المدائع من تجزئهما

عند الامام لأن الامام لو طهر الى

جماعة من الكفرة ونشر الرق

على أنصافهم ومن على الانصاف

جازو يكون حكمهم بقاء كالمعتق

قوله لأن ذات القول أن الاعتاق

وقوله وسماه أن الله وبه

ونشر من باب الله

كما تصرف الرق الى نصف كل واحد منهم تقرر بالثابت والمن على النصف الباقي بمعنى اعتناق أنصافهم فصار ذلك اعتناق البعض ابتداء وبقاء قدبر (قوله فلشريكه) أي الذي يصح منه الاعتناق حتى لو كان صديقا او مجنونا انتظر بلوغه وافاقتة ان لم يكن وليا او وصي فان كان امتنع عليه العتق فقط نهر (قوله بل سبيع) لأن الحر يرث نوعا منجز ومضاف وهذا قول الامام وقال ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار نهر (قوله او مضافا لمدة كمدة الاستسعاء) قال في الفتح وينبغي اذا اضافته أن لا تقبل منه اضافته الى زمان طويل لانه كالتدبير معنى ولودبره وجب عليه السعاية في الحال فاعتق كما صرح حوايه فنبغي أن يضاف الى مدة تشا كل مدة الاستسعاء كذا في البحر (قوله او بصلاح) أي الساكت المعتق والاعبد كما يفاد من البحر ط (قوله لا على اكثر من قيمته) راجع الى الصلح والكتابة والمراد قيمة حصته كالنصف مثلا فيصح على نصف القيمة أو أقل لا أكثر بزيادة لا يتغابن الناس فيها فالفضل باطل لانه ربا كما في البحر (قوله لو من التقدين) فلو على عروضا اكثر من قيمته جاز بحر (قوله ولو عجز استسعى) أي لو عجز العبد عن بدل الكتابة استسعاء الساكت افاده في البحر والظاهر أن عجزه عن بدل الصلح كذلك ط (قوله فان امتنع أجره جبرا) أي وبوخذ نصف القيمة من الابرة كذا في السلب ومنه يستفاد أنه عند العجز عن بدل الكتابة والصلح يرجع الى اعتبار القيمة لا ما وقع عليه العتق وان كانت الزيادة بسيرة ط (قوله وتلزمه السعاية للعالم) ولا يجوز لسيده أن يتركه على حاله ليعتق بعد الموت بل اذا انتهى عتق لأن تدبيره اختياره من السعاية بحر (قوله فلو مات المولى الخ) ظاهر كلام الفتح انه لا فائدة للتدبير والكتابة بل ترجوعهما الى السعاية وأجاب في البحر بأن للتدبير فائدة هي انه لو مات المولى سقطت عنه السعاية اذا خرج من الثلث كما أن فائدة الكتابة تعيين البدل لانه لولا الكتابة لاحتج الى تقويمه واجبا نصف القيمة وقد يحتاج فيها الى القضاء عند التنازع في المقدار (قوله كما ترى) من كونه يؤجره جبرا ان امتنع كما ينهم من التهرح (قوله والولاهاهما) أي في جميع الخيارات السابقة ط (قوله أو يفهم المعتق) وحينئذ فالسيد أيضا بالخيار ان شاء اعتق ما بقي وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى بدائع وان أبرأه الشريك عن الضمان فله أن يرجع على العبد والولا للمعتق هندية ط (قوله استسعاء على المذهب) وعن أبي يوسف أن له التضمن لانه عنده ضمان تلك الاثلاف بحر والظاهر أن اقتصاره على السعاية يريد به نفي الضمان لان في الاعتناق والتدبير والكتابة والصلح فانها بمنزلة السعاية ط (قوله ويرجع بمانع) وله أن يحصل الساكت على العبد فيؤكله بقبض السعاية اقتضاء من حقه هندية (قوله ان تعدد الشركاء نعم) أي اذا اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل منهم ما اختار في قول أبي حنيفة بحر عن البدائع (قوله والالا) أي وان لم يتعدد الشركاء فليس للساكت أن يختار التضمن في البعض والسعاية في البعض بحر عن المبسوط وفي الهندية عن الفقيه أبي الليث انه لا رواية في ذلك فاقائل أن يقول له ذلك ولقائل أن يقول ليس له ذلك (قوله ومتى اختار امرأ تعين) واختياره أن يقول اخترت أن أضمنك أو يقول أعطني حتى أما اذا اختار بالقلب فليس بشئ ط عن النهاية (قوله الا السعاية فله الاعتناق) الظاهر أن الكتابة والتدبير والصلح مثل السعاية ط (قوله ولو باعه) أي لو باع الساكت لشريكه المعتق لم يجز استحسانا لانه ليس محلا للتكليف وانما يكلف بالضمان ضرورة قلت فلو فعل ذلك هل يترتب عليه موجه حتى لو اعتقه صح أو يكون لغوا فلو اعتقه الساكت صح وصار الولاء لهما الظاهر الثاني مقدسي (قوله لانه ككتابة) وعندهما حزمديون (قوله وبساره بكونه مالكا الخ) هذا ظاهر الرواية كما في الفتح واقتصر عليه في الهداية واختار بعض المشايخ يسار الغني المحرم للصدقة والاول اصح كما في المجتبى (قوله يوم الاعتناق) مرتبط بقوله مالكا بقوله قيمة فلو اعتق وهو موصوفه اعسر فلشريكه حق التضمن وبكسبه لا ولو كان العبد يوم العتق اعمى فانجلى بياض عينيه تجب قيمته اعمى وبكسبه في عكسه كما في الفتح (قوله سوى ملبوسه الخ) قال في الفتح وفي رواية الحسن استثنى الكفاف وهو المنزل والخدام وثياب البدن قال في البحر والذي يظهر أن استثناء الكفاف لا بد منه على ظاهر الرواية ولذا اقتصر عليه في المحيط وصححه في المجتبى اه (قوله ان قائما قوم للعالم) هذا اذا لم يصادف على العتق فيما مضى والابتظار الى قيمته يوم ظهر العتق لان العتق حادث في الحال على اقرب اوقات حدوثه كذا في الفتح (قوله والا)

ولو اعتق شريك نصيبه فلشريكه ست خيرات بل سبيع (أما أن يحجز) نصيبه منجزا او مضافا لمدة كمدة الاستسعاء فتح أو بصلاح أو يكتب لاني اكثر من قيمته لو من التقدين ولو عجز استسعى فان امتنع أجره جبرا (أو يدبر) وتلزمه السعاية للعالم فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج من الثلث (أو يستسعى) المالك كما ترى (والولاهاهما) لانها المعتقان (أو يفهم) المعتق (لو دوسرا) وقد اعتق بلاذنه فلو به استسعاء على المذهب (ويرجع) بمانع من (على العبد والولا) كاه (له) الصدور المعتق كاه سبعة حيث ملكه بالضمان وهل يجوز الجمع بين السعاية والضمان ان تعدد الشركاء نعم والالا ومتى اختار امرأ تعين الا السعاية فله الاعتناق ولو باعه او وهبه نصيبه لم يحجز لانه ككتابة (وبساره بكونه مالكا قدر قيمة نصيب الآخر) يوم الاعتناق سوى ملبوسه وقوت يومه في الاصح مجتبى ولو اختلفا في قيمته اقام قوم للعالم والا فلتقول للمعتق لا يكره الزيادة

جهته فليس له سعاية على العبد وأما سعيته لم تذكر الشراء فلا نه لم يثبت عققه لانكاره وانما ثبت عتق شريكه
 لكن لم يثبت عتق شريكه الا بسبب انكاره فلم يكن له تضمينه لو كان موسرا وان اضيف العتق حقيقة الى تعليق
 مدعى البيع فكان المعلق صاحب العلة والمنكر صاحب الشرط والحكم يضاف لعلته ولذا الورجع شهود الزنى
 وشهود الاحصان يضمن شهود الزنى فقط فلما كان انكاره شرطا للعتق صار له دخل في عتقه فلا يضمن شريكه
 ولما كان الشريك مباشرا لعلته اضيف العتق اليه فكان للمنكر استسعاء العبد بكل حال أى سواء كان البائع
 موسرا او معسرا هذا ما ظهر لي في توجيهه لكن قد يقال انه كان ينبغي أن يسعى في نصه لهما لانه عتق
 نصه يبين تعليق عققه على الشراء وعدمه فلا بد من أن يكون الذى عتق منه حصه احدهما رهو مجهول
 وكون الذى عتق حصه مدعى البيع غير ظاهر لانه منكر شرط العتق وكون القول لشريكه انه ما اشترى انما
 يظهر بالنسبة لعدم لزوم الثمن فيكون القول له فيه والقول للبائع بالنسبة لعدم العتق كالمعلق طلاقها على
 عدم وصول نطقه اليها يوم كذا فادعى الوصول وانكرت فالقول لها بالنسبة الى لروم النسخة والقول له
 بالنسبة الى عدم الطلاق لان القول لمنكر شرط الحنث وهما كذلك نعم قيل ان القول للمرأة في الطلاق أيضا
 فيمكن أن يكون ما هنا مبنيًا عليه فليأتل (قوله لو البائع معسرا) لانه عندهما يلزم السعاية عند الاعسار
 والضممان عند اليسار (قوله لم يسع لاحد) أما للبائع ملأ العتق من جهته وأما للشارى فلان حقه
 في التضمين حينئذ دون الاستسعاء كما علمت (قوله في الاصح) هو رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان
 يسعى لهما عندهم جميعا ان كانا معسرين وان كانا موسرين يسعى لمدعى البيع في نصف قيمته فقط نهر عن
 المحيط (قوله ولو علق احدهما) أى أحدهما الشريك في عبد واحد ط (قوله بفعل) سواء كان فعل
 اجنبى او الخلف بعقته ط (قوله مثلا) يعنى أن ذكر العبد ليس قيد ابل المراد رقت معين لا فرق بين الغد
 واليوم والامس بجر وكذا ذكر الدخول ط (قوله فقال ان لم يدخل) أى فلان غدا الدار فأت حتر ط
 (قوله فبى اعد) أى مع بقاء ملكهما الى آخر الغد أما اذا أخرجه احدهما عن ملكه قبل الغد بطل
 تعليقه بضمى الغد وينظر في تعليق الآخر ان علم وقوع شرطه عتق حظه والا فلا كما لا يخفى ط (قوله وجهل
 شرطه) أى شرط العتق وهو الدخول نفيا او اثباتا فلو علم أحدهما بيينة او اقرارا الخالف لا اقرارا فلان عمل
 بمقتضاء (قوله وسعى في نصه) هذا عندهما وقال محمد يسعى في جميع قيمته لان المقضى عليه بسقوط
 السعاية مجهول نهر (قوله مطلقا) أى موسرين او معسرين او مختلفين ح (قوله والمسألة بحالها)
 أى بأن حلف احدهما على فعل فلان غدا وعكسه الآخر (قوله كل واحد منهما لا احدهما) أى كل
 واحد من العبدين بنسبة مملوك لو احدهما معين من الخالين (قوله لهما حش الجهالة) لان المجهول خنا شيان
 العبد المتقضى به بالحرية وبسقوط نصف السعاية عنه والحيث المقضى عليه بالعتق والمعلوم واحد وهو
 المتقضى به اعنى الحرية وسقوط السعاية وفي العبد الواحد بالعكس لان المتقضى له بالحرية والمتقضى به بمعلوم
 والمجهول واحد وهو الخائن المتقضى عليه فمتبع القضاء عند غلبة الجهالة كما افاده ح عن الزيلعي (قوله
 حتى لو ائحد المالك) غاية على مفهوم التقييد تما حش الجهالة وانما حكم بعتق احدهما لان الجهالة
 في المتقضى عليه ارتفعت ط (قوله عتق عليه احدهما) ولا ينافى علمه بحث أحد المالكين صحة شرائه للعبد
 لانه قبل ملكه له غير معتبر كالأقرب بجزية عدمه ومولاه يتكر ثم اشتراه مع واذا صاع شراؤه لهما واجتماع ملكه
 على علمه احدهما لان علمه معتبر الا ويؤمر بالبيان لان المقضى عليه معلوم كذا في الفتح قال في البحر وهو
 يبعد أن أحد الخائنين لو اشترى العبد من الخائف الآخر يصح ويعتق عليه ويؤمر بالبيان كما لا يخفى وفي المحيط
 هذا اذا علم المشتري بحالهما فان لم يعلم فالقاصى يحلعهما وله يجبر على البيان ما لم تقم البيينة على ذلك اه (قوله
 او الخائف) عطف على الثالث فانه لاجهالة هاهنا أصلا لعل الخائف والمقتضى له وهو العبد والمرأة والمقتضى به
 وهو الحرية والطلاق فوهم والطاهر أن الحكم كذلك لو كانت اليمنان على عبديه (قوله عتق وطلقت)
 وقيل لا يعتبر ولا تطلق لان احدهما معلق بعدم الدخول والا حر بوجوده وكل منهما يحمل تحققه وعدمه
 قلنا ذلك في مثل قوله ان لم يدخل فعبدى حتر بخلاف ان لم يكن دخل فانه يستعمل لتحقيق الدخول في الماضي
 رداعلى الممارى في الدخول وعدمه فكان معتبرا بالدخول وهو شرط الطلاق فوقع بخلاف ان لم يدخل ليس

وكذا عندهما لو البائع معسرا
 ولو موسرا لم يسع لاحد في الاصح
 ولو (علق احدهما عتقه بفعل
 عدا) مثلا كان دخل فلان الدار
 غدا فأت حتر (وعكس) الشريك
 (الآخر) فقال ان لم يدخل بضمى
 الغد (وجهل شرطه) أدخل ام لا
 (عتق نصه) ثبت احدهما
 يتقضى (وسعى في نصه لهما) مطلقا
 والاولاهما (ولا عتق) والمسألة
 بحالهما (لو حلفنا على عديس كل
 واحد منهما لا احدهما) لهما حش
 الجهالة حتى لو ائحد المالك كان
 اشراهما من علم بجهلتهما عتق عليه
 احدهما وأمر بالبيان فتح
 او الخائف بأن (قال عنده حتر
 ان لم يكن فلان دخل هذه الدار
 اليوم ثم قال امرأته طالق ان كان
 ديس اليوم على وطلقت) لانه
 ابل يمين زعم الحث في الأخرى

مطلب

في الدرق بين ان لم يدخل وبين
 ان لم يكن دخل

وقته ولا يمكن ذلك في الاعتاق لاجل التدبير لانه لا يقبل النقل المذكور ولهذا يضمن المدبر وهذا عنده
وعندهما صار العبد كله مدبر واعتاق المعتق باطل ويضمن لشريكه ثلثي قيمته موسرا كان او معسرا لان
التدبير لا يتجزأ عندهما وتماه في الزيلعي (قوله لنقصه بتدبيره) عليه تضمينه المعتق ثلثه مدبر افكان
الاولى ذكره عقبه فان المعتق افسد على المدبر نصيبه مدبرا والضمان يتقدر بقدر المتلف زيلعي وأما على عدم
تضمينه المعتق ثلثه فقا وهو ما ملكه المدبر من جهة الساكت فهي أن ملكه فيه ثبت مستندا أي الى ما قبل
الاعتاق فكان ثلثا من وجه غير ثابت من وجه فلا يظهر في حق التضمن وهذا قلنا لو اعتقه بعد تضمين
الساكت المدبر كان للمدبر تضمين المعتق ثلث قيمته قنا مع ثلثه مدبرا لان الاعتاق وجد بعد تملك المدبر نصيب
الساكت فلا تضمين كل ثلث بصفته وتماه في الفتح والحاصل أن المدبر يرجع على المعتق بما كان له قبل
الاعتاق فان كان الساكت ضمنه قيمة ثلثه صار للمدبر الثلثان قبل الاعتاق ثلث مدبر وثلث قن فيرجع
بقيتهما على المعتق وان لم يكن ضمن الساكت شيئا حتى اعتق الاخر يرجع المدبر بما ضمنه الساكت على العبد
كما تروى يرجع بقيمة ثلثه المدبر على المعتق (قوله وسبيعي) أي في المنزل اخرج باب التدبير قال في البحر فلو كانت
قيمه قنا سبعة وعشرين دينارا ضمن أي المعتق للمدبر ستة دنانير لان ثلثها وهو قيمة المدبر ثمانية عشر وثلثها
وهو المضمون ستة والمدبر يضمن للساكت تسعة (قوله أثلاثا) هذا قول الامام وعلى قولهما الولاء كله
للمدبر كما في الهداية وقد أهمل الشراح التنبيه على ذلك ابو السعود (قوله لعقته هكذا على ملكهما)
فان أحد الثلثين كان للمدبر أصالة والاخر غلبة بأداء الضمان للساكت فصار كأنه مدبر ثلثه من ابتداء
بخلاف المعتق فانه وان كان له ثلث اعتقه وثلث أدى ضمانه للمدبر ليس له الا ثلث الولاء لان ضمانه ضمان افساد
لا ضمان تملك معاوضة لما ذكرنا من أن المدبر غير قابل للنقل وحين اعتقه كان مدبرا ولو كان الساكت اختار
سعاية العبد فالولاء بينهما أثلاثا لكل ثلثه فتح (قوله وانكر شريكه) فلو صدقه كانت أم ولد له ولزمه نصف
قيمتها ونصف عقرها كالامة المشتركة اذا أتت بولد فادعاه احدهما كما سيأتي بجر (قوله ولاينة)
أما لو كانت له بينة فهو كلو صدقه (قوله تحدمه) أي المنكر (قوله بلا خدمة) أي لا يتخدم احدا
ولا سعاية عليها للمنكر ولا للمعتق لانه ينزأ منها ويؤدي الضمان على شريكه وهذا عند أبي حنيفة وهو قول
الناسي آخر كما في الاصل وقال محمد ليس للمنكر الا الاستسعاء في نصف قيمتها نهر (قوله ونفقتها في كسبها)
قال في الفتح وفي المختلف في باب محمدان نفقتها في كسبها فان لم يكن لها كسب فعلى المنكر ولم يذكر خلاف في النفقة
وقال غيره نصف كسبها للمنكر ونصفه موقوف ونفقتها من كسبها فان لم يكن لها كسب فنصف نفقتها على المنكر
لان نصف الجارية للمنكر وهذا اللائي يقول أبي حنيفة اه قال في النهر ونسبه العيني اليه (قوله
وجناتها موقوفة) أي الى تصديق احدهما صاحبه فتح ولم يفصل بين جناتها وجناتها عليها وفي النهر عن
الحيط والجنانية عليها موقوفة في نصيب المقترون المنكر فاحذف الارش وأما جناتها فقيل هي كذلك
والصحيح انها موقوفة في حقها لانه تعذر ايجابها في نصيب المنكر عليه العجزه عن دفعها لها من غير صنع منه
فلا تلتزمه الفدية فوجب التوقف في نصيبه ضرورة كالمقترون بخلاف الجنانية عليها لانه يمكن دفع نصف الارش الى
المنكر اه (قوله الا لضرورة اسلام أم ولد النصراني) فانها تسمى في قيمتها وهو ثلث قيمتها كما يأتي
في الاستيلاء لانه يعتق تقويمها وقد أمرنا بتبركهم وما يدنيون وحكمنا بكتابتها عليه دفعا للضرر عنها اذ
لا يمكن بقاءها مملوكة له ولا اخرجها مجانا ط عن الزيلعي (قوله وقتر ماها) أي قال لها قيمة وهي ثلث قيمتها
قنه (قوله فلا يضمن غنى الخ) تفرع على ما مهد به يظهر أثر الخلاف وقد بالغ في لانه محل الخلاف أما المعسر
فلا يضمن اتفا قبل تسمى عندهما للساكت في نصف قيمتها (قوله فأعتقها احدهما الخ) أي اعتق
نصيبه فانه يعتق كلها به ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق عند أبي حنيفة خاتمة وبه علم أن عتق أم الولد
لا يتجزأ لانه عتق كلها بعق بعضها اتفا كما سيأتي في بابها (قوله وكذا لو ولدن) أي ولدا آخر بعد الولد
المشترك ط (قوله ولا ضمان) أي لا يضمن لشريكه قيمة الولد عنده لان ولدا أم الولد كأمته فلا يكون
متقوما عنده بجر عن الكافي وقوله ولا سعاية أي على الولد ولا على امته (قوله خلا فاهما) فنعدمها يضمن
الموسر في المسألتين ولو معسر اتسمى الأم في الاولى والولدة في الثانية (تنبيه) زعم الزيلعي أن ما هنا مخالف

(و) ضمن (المدبر معتقه ثلثه مدبرا لا
ما ضمنه) المدبر من ثلثه فمال نقصه
بتدبيره وسبيعي أن قيمة المدبر ثلثا
قيمه قنا (والولاء بين المعتق والمدبر
اثنان ثلثاه للمدبر وما بقي للمعتق)
اعتقه هكذا على ملكهما (ولو قال
هي أم ولد شريكي وانكر شريكه
ولا بينة) تحدمه يوما وتوقف
بلا خدمة (يوما) عملا باقراره
ونفقتها في كسبها والا فلي المنكر
وجناتها موقوفة (ولا قيمة لأم ولد)
الا لضرورة اسلام أم ولد النصراني
وقوما هابثا قيمتها فانه فلا يضمن
غنى اعتقها مشتركة) بأن ولدت
فادعياه وصارت أم ولدا لهما
فأعتقها احدهما يضمن وكذا
لو ولدت فادعاه احدهما ثبت
نسبه ولا ضمان ولا سعاية
خلا فاهما

مطلب
أم الولد لا قيمة لها خلا فاهما

لما سأل في الاستيلاء من انه لو ادعى ولد أمة مشرك تركه ثبت نسبه منه وهي أم ولده ونسب نصف قيمتها ونصف
عقرها لأقربة ولدها ولم يذكر خلافه فيه فإذا لم يضمن ولد القننة فكيف يضمن عند عمو ولد أم ولده مع انه لم يعلق
شيء منه على ملك الشريك وأجاب في الجواب أنه لم يضمن ولد القننة لأنه ملكها بالضممان فليس أنه علق على ملكه
فلا يفرمه بخلاف ولد أم الولد لأنها لا تنقل النقل فلم يكن الاستيلاء في ملكه التام فيضمن نصيب شريكه ونصيبه
فيه (قوله وانما تضمن بالجنانية اجماعاً) أي ثلث قيمتها ط واحترز بالجنانية عن الغصب فانه على
الخلاف فلا تضمن به عنده لو ماتت خلافاً له مما كفى النهر (قوله لأنه ضمان جنانية) كما لو قتلها حيث يضمن
بالاتفاق فتح (قوله ولد ابني الصبي الحر بمثل) أي بمثل هذا الفعل فانه لو قتر به رجل الى سبع فافتترسه
بضمن الرجل دية مع انه حر لا قيمة له أصلاً فأم الولد بالاولى فليس التقييد بالحر لا استرخاء عن المملوك بل اكون
الحر أشبه أم الولد في عدم التقويم فافهم (قوله عنده) أي حضراً عنده ط (قوله يومر بالبيان) فان
بدأ ببيان الإيجاب الأول فان عني به الخارج عتق الخارج بالإيجاب الأول وتبين أن الإيجاب الثاني بين
الثابت والداخل وقع صحيحاً لوقوعه بين عمدين فيؤمر بالبيان لهذا الإيجاب وان عني بالإيجاب الأول
الثابت عتق الثابت بالإيجاب الأول وتبين أن الإيجاب الثاني وقع لغو الوقوع بين حر وعبد في ظاهر الرواية
وان بدأ ببيان الإيجاب الثاني فان عني به الداخل عتق الداخل بالإيجاب الثاني وبقي الإيجاب الأول بين الخارج
والثابت على حاله كما كان فيؤمر بالبيان وان عني به الثابت عتق الثابت بالإيجاب الثاني وعتق الخارج
بالإيجاب الأول لتعديه للعتق باعتاق الثابت كذا في الخارج (قوله وان مات) أي السيد أم المومات أحد
العبد قبل البيان فموت بيان فان مات الخارج عتق الثابت بالإيجاب الأول (والمرامح وبطل الإيجاب
الثاني وان مات الثابت تعين الخارج بالإيجاب الأول والداخل بالإيجاب الثاني وان مات الداخل حيز
في الإيجاب الأول فان عني به الخارج تعين الثابت بالإيجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الإيجاب الثاني كذا
في التاترخية ومثله في المراج والعباية وقول القدير وغيره ما في الجرح تعاليدائع من قوله
في الصورة الأخيرة فان عني به الخارج عتق بالإيجاب الأول وبقي الإيجاب الثاني بين الداخل والثابت
فيؤمر بالبيان الخ مشكل فان الموت بيان موت الداخل يقتضي تعين الثابت بالإيجاب الثاني
فلهذا تحريف أوسى فلم يفهم (قوله عتق من ثلث ثلاثة أرباعه ومن كل من غيره نصفه) الخارج
فلان الإيجاب الأول دائر بينه وبين الثابت فأوجب عتق رقة بينهما فيصيب كلاهما النصف اذا لم يخرج وكذا
الإيجاب الثاني بينه وبين الداخل غير أن نصف الثابت شاع في نفسه مما أصاب منه المستحق بالاول لغاوما
أصاب الخارج من العتق عتق فتم له ثلاثة ارباع ولا معارس لنصف الداخل فعتق نفسه عدما وقال محمد
يعتق ربعه لأنه ان اريد بالإيجاب الأول الخارج صح الثاني وان اريد بالثابت بطل فدار بين أن يوجب اولاً
فيتنصف فيعتق نصف رقة بينهما نهر (قوله لنبوته الخ) جواب عما يقال هذا ظاهر عند الامام لا تحرى
العتق عنده أما عندهما فلا لعدم تجريره والجواب أن قولهما بعدم التحرى اذا وقع في محل معلوم أما اذا كان
الحكم بنبوته للضرورة وهي متضمنة لانقسامه انقسام للضرورة وهي لا تعدى موضعها والحاصل أن عدم
التجزى عند الامكان والاقسام ضروري كذا في النسخ ثم ذكر فيه ايراد قول بعض الطلبة وشبهه
فراجعوه وذكره أيضاً في الجرح والهر (قوله وصاق الثلث عنهم الخ) أما لو خرجوا من الثلث أو أجاز الوارث
فحكم المرض كلعنة (قوله وقيتهم سواء) ليس هذا القيد لازماً حكماً شرعياً بلية (قوله كذا) أي
أي على ثلاثة أرباع الثابت ونسب الداخل والخارج (قوله بأن جعل الخ) بيانه أن حق الخارج في النصف
وحق الثابت في ثلاثة ارباع وحق الداخل عدما في النصف أيضاً فيحتاج الى مخرج له نصف رربع وأوله
أربعة فقول السبعة لحق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق
سبعة فيجعل ثلث المال سبعة لان العتق في المرض وصية وبسبب ثلث المال أربعة عشر هي سهام السعاية
وصار جميع المال احد وعشرين وماله ثلاثة اعمد فيجعل كل عدسبعة فيعتق من الخارج سهمان وبسبب
في خمسة وكذا الداخل ويعتق من الثابت ثلاثة وبسبب في أربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية
أربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وعظامه في الدرر قول السائحان فان لم تستوف قيمتهم بأن كانت قيمة الثابت

(و) انما تضمن بالجنانية اجماعاً

(فلو قترها الى سبع فافتترسها من)

لأنه ضمان جنانية لا ضمان غيب

ولد ابني الصبي الحر بمثله

زيلى (ولو قال لعدين عنده

من ثلاثة اعمد له أحد باحر

لخرج واحد ودخل آخر فأعاد

قوله أحد كذا حر فمادام حياً يؤمر

بالبيان (و) ان مات بلا بيان

عني ممن ثلث ثلاثة أرباعه

نصفه بالاول ونصف نفسه بالثاني

(ر) عتق (من كل من غيره نصفه)

لنبوته بطريق التوريث والضرورة

فلم يعد (وان صدر ذلك) المدد دور

(سبعة في مرضه) وصاق الثلث عنهم

(ولم يجره الوارث) وقيتهم سواء

قدس الثابت بينهم كما مر بأن جعل

كل عدسبعة (اسهم) كسهم

العتق (لاحتياجنا الى مخرج

لنصف رربع وقوله أربعة فقول

السبعة وهي ثلث المال (وعني ممن

ثلث ثلاثة) من سبعة وسبب

في أربعة (و) عتق (من كل من

غيره سهمان) وسبب في خمسة

فبلغ سهام السعاية أربعة عشر

وسهام الوصايا سبعة لسادها من

الثلث

احدا وعشرين والخارج أربعة عشر والداخل سبعة فمالا اثنا واربعون وثلاثة أربعة عشر ومهما
 الوصية سبعة فيوضع عن الثابت ستة وعن الخارج أربعة وكذا عن الداخل ويسمى الثابت في خمسة عشر
 والخارج في عشرة والداخل في ثلاثة قسم السعاية ثمانية وعشرون (قوله ومهره سواء) هذا
 التبدليس لازما أيضا كما في الشرع لابلية (قوله ليفيد البينونة) قال في المخ وانما فرض المسألة في الطلاق
 قبل الوطء ليكون الايجاب الأول موجبا للبينونة فما أصاب الايجاب الأول لا يبقى محلا للايجاب الثاني فيصير
 في هذا المعنى كالعتق اه ح (قوله ثم بالايجاب الثاني سقط الربع الخ) قيل هذا قول محمد وعندهما يسقط
 ربع مهر الدخلة كما في العتق والخيار أنه بالاتفاق كما في الملتقى وغيره والفرق لهما كما في العنايه هو أن الثابت
 في العتق بمنزلة المكاتب لانه حين تكلم كان له حق البيان وصرف العتق الى أيما شاء من الثابت والخارج فإدام
 له حق البيان كان كل واحد من العبدین حرًا من وجهه عبدًا من وجهه فإذا كان الثابت كالمكاتب كان الكلام
 الثاني صحيحًا من وجهه لانه دار بين المكاتب والعبد الا أنه أصاب الثابت منه الربع والداخل النصف لما قلنا
 فأما النسبة في الطلاق فترددة بين أن تكون منكوحة أو أجنبية لان الخارجة ان كانت المرادة بالايجاب
 الأول كانت الثابتة منكوحة فيصح الايجاب الثاني فيسقط نصف النصف وهو الربع موزعا بين مهر الدخلة
 والثابتة فيصيب كل واحدة منهما الثمن اه (قوله من ربع) أي ان لم يكن فرع وارث وقوله أو عن أي
 ان كان فرع وارث ط (قوله لانه لا زاجها الا الثابتة) أي لا يشار كها في الزوجية واعلم انه لم يراحم
 الدخلة الا احدي الاولين غير معينة والاخرى مطلقة يتقين فاستحقت الدخلة النصف والنصف النصف
 الاخر بين الخارجة والثابتة فالاولى أن يقول لانه لا زاجها الا واحدة أي غير معينة ط لما صرح
 (قوله احتياطا) في أمر الفروج وهي مما يجب الاحتياط فيها ط عن المصنف (قوله لا الطلاق) أي
 لا عدة الطلاق لعدم الدخول بين والعدة في الطلاق انما يجب بعد الدخول ط والمراد بالدخول الشامل للخلوة
 الصحيحة (قوله في طلاق بائن) بأن كان قبل الدخول أو بعده فقال طالق بائن أو ثلاثا ففتح ثم قال وانما
 قيدناه لانه لو كان رجعيًا لا يكون الوطء بيانًا للطلاق الاخرى لانه يجعل الوطء المطلقة الرجعية اه وأما بالنسبة
 الى الموت فهو غير قيد لان الطلاق مطلقا لا يقع على الميتة فتعنت الاخرى (قوله قبل الخ) قال في النسخ وهل
 ثبت البيان في الطلاق بالعدة في الزيادة لا ثبت وقال الكرخي يحصل بالتقيد كما يحصل بالوطء اه
 (قوله لا الطلاق) قال في البحر قيد بالوطء والموت لانه لو طلق احدهما ينبغي أن لا يكون بيانًا لان المطلقة
 يقع الطلاق عليها مادامت في العدة فلا يدل على أن الاخرى هي المطلقة اه وفيه اجمال والتفصيل أن يقال
 أن كان الطلاق المبهم رجعيًا لا يكون طلاق المعينة بيانًا رجعيًا كان أو بائنا وان كان بائنا فان كان طلاق المعينة
 رجعيًا فكذلك وان كان بائنا كان بيانًا ما علم من أن البائن لا يلحق البائن ح قلت ويشير الى هذا قول
 القهستاني ولو طلق طليقة واحدة فهل هو بيان قبل مدة صالحة لانقضاء العدة وينبغي أن لا يكون بيانًا لان
 الطلاق الرجعي لا يحترم الوطء اه وأفاد بقوله قبل مدة الخ الى زيادة قيد آخر (قوله وهل التهديد بطلاق
 كالطلاق) لادعى لهذا البحث بالنسبة لما قلناه من أن الطلاق لا يكون بيانًا لان الطلاق اذا لم يكن بيانًا وهو أقوى
 فلا أن لا يكون التهديد بيانًا وهو أدنى اولى نعم لو كان كل من المبهم والمعين بائنًا كان له وجهه كما هو ظاهر ح
 قلت قد يجب بان الطلاق انما يمكن بيانًا لا مكان وقوعه على المطلقة كما علمت أما التهديد فانما يكون بغیر
 الحاصل اذ لو كان المتهدد به حاصلا لم يكن للتهديد به معنى فعلم بالتهديد أن المطلقة غيرها الا انه قد يقال يجوز
 أن يكون تهديد بطلاق آخر لكنه خلاف المتبادر فظهر أن تردد الشارح في محله فانهم (قوله كالعرض
 على البيع كالبيع) في بعض النسخ والعرض بالوطء عطفًا على التهديد والصواب الكفا لانه لا يناسبه قوله
 لم أره فان كون العرض على البيع بيانًا في العتق المبهم كالبيع مشهور فانه مبرح به في متن الملتقى الذي شرحه
 وكذا في البحر والنهر والقهستاني وشرح الجمع وغيرها وهذه الكتب ما أخذ شرحه فكيف يقول لم أره
 وحينئذ فوجه الشبهة أن التهديد بالطلاق في معنى عرض الطلاق عليها لان قوله اطلق ان فعلت كذا بمنزلة قوله
 ابيع عبدي هذا (قوله كبيع الخ) ابتداء كلام لتشبيه البيع وما عطف عليه بما مر من كون كل من
 المذكورات بيانًا في عتق مبهم فانه لو قال أحد كما حرتم باع عبدا معينا منها لم يبق محلا للعتق من جهته فتعين

(وان طلق) نسوته الثلاث
 (كذلك) ومهره سواء (قيل
 ووطء) ليفيد البينونة (سقط ربع
 مهر من خرجت وثلاثة اثمان
 من ثبتت وعن من دخلت) لان
 بالايجاب الأول سقط نصف مهر
 الواحدة منصفًا بين الخارجة
 والثابتة فسقط ربع كل ثم
 بالايجاب الثاني سقط الربع منصفًا
 بين الثابتة والداخلية (وأما
 الميراث) لهن من ربع أو عن
 (فلا دخلة تنصفه) لانه لا زاجها
 الا الثابتة والنصف الاخر بين
 الخارجة والثابتة تصفان لعدم
 المزوج (وعلى كل واحدة منهن
 عدة الوفاة احتياطا) لا الطلاق
 لعدم الدخول (والوطء والموت
 بيان في طلاق بائن مبهم) كقوله
 لم أرته أحدًا كما بائن فوطئي
 احدهما أو ماتت كان بيانًا
 للآخرى قيل وكذا التقيد
 لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق
 كالطلاق كالعرض على البيع
 كالبيع لم أره (كبيع) ولو فاسدا

(وموت) ولو قتل العبد نفسه

(وتحرير) ولو مملوكا (وتدبير) ولو

مقيدا (واستبلاذ) وكذا كل

تصرف لا يصح الا في المثل كـ

واحد راسه وتزويجه ورش

(وعده راسه) ولو غير (مملوك)

ذكره الراس من المساومة

بيان فيه اولى لا تنص به ارفع

(في حق) (عقسه) كسوله

أحد كحاشه ففعل ما ذكره

الاسر ولو قتل له اياها فوفيت

لما عن هذا عن الاسر ثم ان

قال لم اعن هذا عن الرجل أعتق

وكذا الطلاق في خلاف الاقرار

اختيار ولو حتى أحدهما تعين

الحيات وعليه الية دفعه للصبر

ولو الثانية (له) بدون (الوطء)

ودوايه ايا (فيه) وقلاعو

ان حلت أوله وعليه التقوى

لعدم حله في الملك (ود) حشا

الموت بدون يان في الحاشه

اساقا (وهو من الامم) حشا

اي اوف بجاري واحد ايام

واحدة فقات أحدهما لا يعين

امان له عتق ولو للاستبلاذ

الاحكام في الحاشه والميت

تسليم الانشاء (قال له فيه)

ان كان اول ولد له بعد زفاف

حره فورا ذكر او أنى ولم يدر

الاول في القبر (حاشه) حال

(وعن نصيب الامم) والميت

له قهوما تقديم الذكر ورقهها

معدمه عتق بهما واستدعيان

نصبت بينهما (شهادتهما) أحد

معدم عتق (ولو أمته) (ألف)

حاشه

قوله لان الاقرار بالجهول

نصه وأهل الاصوب للمجهول

بالام ليل صدره الجارة تأمل

اه معجمه

الاخر لعتق وقوله ولو فاسدا شمل ما كان معه قبض او لا وما كان مطلقا أو بشرط خيار كما في القهستاني وغيره
قال في النهر وطاهر أنه لو باع مملوكا بغير بيان بالطلاق البيع لان أحدهما حر يفتقر اه قلت التعليل بطلان
البيع غير مفيد لما علمت من أن العرس على البيع كالبيع وكذا المساومة وليس في ذلك بيع أصلا بل هو ولي
التعليل بأنه لم يحص أحدهما بتصرف يدل على تعيينه لا حر لعتق (قوله وموت) أي موت أحد العبدين
لأنه لم يبق محل لعتق أصلا وقوله ولو يقتل العبد نفسه بحث لصاحب النهر أخذ من الاطلاق فانه مثل مال له
اجبي أما لو قتل المولى فظاهر كونه بائنا لانه بفعله قال في النهر وإذا أخذ المولى القيمة من الاجبي انقضى
العتق في المقتول عتقا وكانت القيمة ثلثه المقتول اه أي لا قرار المولى بجزئته فلا يستحقها بجزء واحد
بالموت عن قطع اليد فانه لا يكتفون بما غير أن المولى ان بين العتق فيه فالارش له فيما ذكره روى وقد
الاصحاحي للعبث عليه نهر (قوله وتحرير) المراد به انشاؤه فعتق عذابا لا عتاق المستأنف رذاذ به
السابق ولو ادعى انه عتق ما ربه بقوله أحد كحاشه صدق قضاء ولو لم يقل شيئا شأ بجزء ونهر
(قوله ولو مملوكا) كمن قال لاحدهما ان دخلت الدار فاحرق عتق الآخر بحر أي عتق له عن المزر
وكذا المضاف كانت حره عتقا قال ط لانه اقوى لتحقيق مجي الزمان بخلاف دخول الدار اه وقت ولا ينعقد
عده في الحاشه بخلاف المعلق (قوله وتدبير) لان فيه ابقاء الانتفاع الى موته أو الى ما عدهما وكذا الاستبلاذ
وذلك يعين ارادة العبد الا حر باعته الممسه (قوله واجارة) قال الربيعي ولم يقن الجارة لا تنص
بالمثل لجواز اجارة الحر له ما يقول اه سند اجارة لا يعين على وجه يستحق الحر له يكون بالملك فصار
تعيينا لالة وهكذا يقول في الانكاح اه ح (قوله وابصاء) أي ابصاء به بحر له ملك بعد الموت
للموصى له (قوله ورهن) لان استمدا به على وجه يكون معه يولد له دليل على اسديانه
على ملكه فيه من الاحر مراد بالعتق (قوله ولو غير مسلمتين) أشار به الى أن قول المتزويجين
لهداية قيد انصافي كجبه عليه في كفي السقي لمن قيد التسليم لا فادة الملك وهو غير لازم (قوله فمده)
أي هذه التصرفات اعني الهبة والصدقة أولى بدونها باحالة كونها دون قبض وتسليم (قوله بخلاف
الاقرار) أي بانما قول في الاختيار كأن قال لاحدهما من الرجلين على ألف درهم فقل اه هو هذا فقال لا يجب
للاحرشي والشرق التعيين في الطلاق والعتاق واجب عليه فذا اعاد عن أحدهما تعين الاحرار
للاوجب أما الاقرار فلا يجب عليه الدان فيه لان الاقرار بالجهول لا يلزم حتى لا يبرأ به فلم يدر في أحدهما
تعيينا للاحر اه (قوله ولو حتى أحدهما) أما لو حتى عليه يقتل او قطع فتدبر (قوله دفعه للصبر)
أي عن المولى (قوله لم يكن الوطء الحاشه) لان الملك قهر في الموطوءة لان الاقناع في المسكرة والموطوءة معية
فصان وطوءها حلالا فلا يجب عليه بيان ولها محل وطؤها على مذهبه بحر (قوله فيه) أي في العتق المهم
(قوله حلت أوله) أشار به الى أن قول الامام عتق بعد دم الحبل فلو حلت عتقت الأخرى انشاها كما في الر
(قوله وعليه التقوى) قال في الصبر والخاص أن الراعي قولها ما أنه لا يفتي بقول الامام كما في الهداية
وغيرها لما فيه من ترك الاحتياط مع أن الامام ما عظم الى الاحتياط في أكثر المسائل وفي البيع الحق انه لا يملك
وطؤها كما لا يملك بيعهما (قوله لعدم حله الا في الملك) حاصله أن وطء احدهما جائز بلا خلاف ولو لم يدر
ببأنه تنصص عتق بالاحرى لزم وقوع الوطء في غير الملك ولا سيما على قوله بجل وطء الاخرى اذ لو شك
أن احدهما حره يتبين كذا ظهر لي في تقرير هذا المثل (قوله بخلاف انشاء) طاهره أن حله كحاشه
لا تصلح لانشاء الحره مع انه يصلح فالوجه التفصيل بين ارادة الاخبار فلا يكون الموت بائنا وبين ارادة الانشاء
فيكون ط (قوله ولم يدر الاول) أي بان تصادقا على ذلك أما لو انتفاء على أن العلم أو لا عتقت الأم
وأخبارية أو أنه كن ما يافتع أحد وتماه في ح عن اسر لالة (قوله بكل حال) أي عن تدبير ولادته
أولا أو ثانيا لان ولادته شرط لحرية الأم فتعق بعد ولادته فلا ينعها (قوله لعتقهما تنقيد الذكر) وعتق
الأم بالشرط وعتق الذك بالتبعة لان الأم حره حين ولادتها بحر وتعام الكلام على هذه المسألة فيه (قوله
ولو أمته) أي بالمصلحة لان عتق الأم لا يتوقف على الدعوى اجاعا لما فيه من تحريم فرجها على المولى وهو
خاص حنه تعالى فأشبهه الطلاق لكان لم تقبل الشهادة ههنا لانها على عتق منهم وهو لا يجوز اصرح حشده

(قوله لكونها على عتق مبهمة) أي فلم تصح الدعوى لجهالة من له الحق (قوله الآن تكون الخ) الاستثناء منقطع بجر ورده في النهر بأنه متصل وفيه نظرا لا يصح اتصاله في قوله أو طلاق مبهمة فافهم (قوله ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض) المناسب اسقاط قوله ومنها والاتبان بالكاف لان المراد بالوصية هنا ما ذكر كما فسر هاهنا في البحر والنهر وغيرهما وقيد بالتدبير في الصحة للاختراز بل للعلم بكونه وصية في حالة المرض بالاولى ثم اعلم أن المتبادر من كلام المصنف قبول الشهادة فيما ذكر سواء آتت في مرض موته أو بعده وبه صرح في الهداية وقال انه الاستحسان يعني عند الامام وللشربلالي رسالة سماها اصابة الغرض الاله في العتق المبهمة اعترض فيها على الهداية وشتر احكامها في شرح مختصر الطحاوي للاسيحاوي حيث قال فيه واذا شهدا على رجل انه قال لعبيده أحد كما حر والعبدان يتدعيان أو يدعي أحد ههما في قولهما تقبل هذه الشهادة ويجبر على البيان وأما على قول أبي حنيفة ان كان هذا في حال الحياة فلا تقبل وان شهدا بعد الوفاة فان قالوا انه كان في حال الصحة فهو على الاختلاف أيضا وان قالوا كان ذلك في المرض تقبل استحسانا ويعتق من كل واحد نصفه على اعتبار الثلث ولو شهدا انه قال لعبيده أحد ههما مدبر فان شهدا في حال الحياة فهو على الاختلاف وان كان بعد الوفاة يتقبل سواء كان القول في المرض أو الصحة لان هذه وصية والجهالة لا تبطل الوصية اه ثم قال في آخر الرسالة والحاصل أن الشهادة بأنه اعتق أحد هما في صحته لا تقبل عنده أصلا غير أن الاسخ انهما لو شهدا بعد موت المولى انه قال في صحته أحد كما حر تقبل كما ذكره ابن الهمام ونقل تعميحه ابن كمال بإشارة عن المحيط وأما الشهادة على انه اعتق أحد هما في المرض او مدبر أحد هما في الصحة أو في المرض فلا تقبل حال حياة المولى بل بعد موته اه ملخصا قلت ويؤيده ما في كافى الحاكم حيث قال وان شهد الله اعتق أحد عبده بغير عينه قال الشهادة باطله في قول أبي حنيفة ولو قال كان هذا عند الموت استحسن أن اعتق من كل واحد منهما نصفه وقال أبو يوسف ومحمد الشهادة جائزة في الحياة أيضا اه (قوله يحترم الفرج) أي فرجهما حتى يبين ولو بوطء واذا تبين به انها زوجته تبين عدم حرمة ط (قوله فلا يحترمه عنده) أي لا يحترم فرجهما بل يحل وطؤهما عنده كما مر (قوله على الاسخ) مقابلة ما مر آنفا عن شرح الطحاوي (قوله ولا يعرفونه) الاولى ولا يعرفانه (قوله للجهالة) علة لقوله فلا عتق ولقوله لم تقبل أي لجهالة المشهود له وهما لم يشهدا بما تحملاه وهو عتق معلوم أو معلومة أو طلاقها وهو قول الامام وعند زفر تقبل ويجبر على البيان قال في الفتح ويجب أن يكون قولهما كقول زفر في هذه لانها كشهادتهما على عتق أحد أمته أو طلاق أحد زوجته اه ط والله سبحانه اعلم

(باب الحلف بالعتق)*

شروع في بيان التعليق بعد ذكر التخيير وامام ذكر مسألة التعليق بالولادة في معتق البعض لبيان انه يعتق منه البعض عند عدم العلم نهر وهو بكسر اللام مصدر سمع أي وجاء بسكونها وتدخله التاء المرة كقوله حلفت لها بالله حلثة فاجر وتماه في الفتح (قوله فكل مملوكي) يشمل العبد والامة فانه كالأدب يقع على الذكور والانثى كما في الذخيرة قهستاني ويأتي بيانه في بعض النسخ بعد قوله لى زيادة وهي بخلاف قوله لعبد غيره ان دخلت الدار فأنت حر فاشتراه فدخل لم يعتق لانه لم يصف العبد الى ملكه لاسريحا ولا معنى (قوله ولو لبلدا) أي ولو كان دخوله لبلدا ناد أن لفظ اليوم مراد به الوقت لانه اضيف الى فعل لا يتعد وهو الدخول فتح (قوله لان المعنى يوم اذ دخلت) أشار به الى ان اضافة يوم الى الدخول اخذ بالحاصل وميل الى جانب المعنى والا فالذي يقتضيه التركيب أن يوم مضاف الى اذ المضافة الى الدخول قال في الفتح لانه اضيف الى فعل لا يتعد وهو الدخول وان كان في الفتح انما اضيف الى اذ المضافة للدخول لكن معنى اذ غير ملاحظ والا كان المراد يوم وقت الدخول وهو وان كان يمكن على معنى يوم الوقت الذي فيه الدخول تقييد اليوم لكن اذا اريد به مطلق الوقت يصير المعنى وقت وقت الدخول ونحن نعلم مثله كثيرا في الاستعمال الفصح كقوله يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ولا يلاحظ فيه شيء من ذلك اذ لا يلاحظ في هذه الآية وقت يغلبون يفرح المؤمنون ولا يوم وقت يغلبون يفرحون ونظائره كثيرة في كتاب الله تعالى وغيره فعرف أن لفظ اذ لم يذكر الا لتكثير اللعوض عن الجملة المحذوفة او عماد الاله اعني السنون لكونه حرفا واحدا ساكنا تحسينا ولم يلاحظ معناه ومثله كثير في اقوال أهل العربية

لكونها على عتق مبهمة (الا ان تكون) شهادة تهما (في وصية) ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض (أو طلاق مبهمة) فتقبل اجاعا والاصل أن الطلاق المبهمة يحترم الفرج اجاعا فيكون حق الله فلا تشتط له الدعوى بخلاف العتق المبهمة فلا يحترمه عنده لكن لم يجوز أن يفتى به فليحفظ (كما) تقبل (لو شهدا بعد موته) أي المولى (قال في صحته) لقننيه (أحد كما حر على الاسخ) لشيوخ العتق فيهما بالموت فصارا حلالا خصما متعينين وصحة ابن النكاح وغيره (فروع) شهدا بعتق سالم ولا يعرفونه عن ولوله عبدان كل اسمه سالم ومحمد فلا عتق كشهادتهما يعتق لمعينة سماها فتنسبا اسمها أو بطلاق إحدى زوجتيه وسماها فتنسباها لم تقبل للجهالة فتح والله تعالى اعلم

(باب الحلف بالعتق)

(قال ان دخلت الدار فكل مملوكي) أي يومئذ حر عتق من له حين دخوله ولو لا اسواء ملكه بعد علمه أو قبله لان المعنى يوم اذ دخلت

مطلبه تحقيق مهم في يومئذ

قوله وقت يغلبون الخ هكذا بخطه ولعل الموافق لآول العبارة وقت يغلبون بذكر الكلمة وقت تأمل انه صحيح

العربية في بعض الالفاظ لا تنقي على من له نظريها اه ح (قوله فاعتبر ملكه وقت دخوله) فيشمل من
لم يكن في ملكه وقت الحلف ثم اشتراه ثم دخل ومن كان وبقى حتى دخل (قوله ولدا) أي لكون المعنى ما ذكر
فانه مستفاد من لفظة يومئذ (قوله لا تني أو املكك للجال) أي فان لم يمتلق ثبات مثلا وهو اسم فاعل
واختار في الوصف من اسم الفاعل أو المفعول أن معناه فأنتم حال التمسك لم يمس اليه على وجهه فيامه به
أو وقوعه عليه وصيغة المضارع وان كانت تستعمل للاستقبال لكن عند الاطلاق يراد بها الحال عرفا وشرعا
ولغة واللام للاختصاص فلزم من التركيب اختصاص ياء المتكلم بالمتصف بالملوكية للجال فلونوى
الاستقبال لم يمتدق لصرفه عن ظاهره فيعتق ما ملكك للجال لما ذكرنا وما استحدث الملك فيه لاقراره ولو قال
كل مملوك املكك اليوم فهو حر عتق ما في ملكه وما استفاد ملكه في اليوم ومثل اليوم الشهر والسنة فان عني
أحد الصنفين صدق ديانة لا قضاء ونعامة في الجبر وفيه كل مملوك أشبه به فهو حر ان تملك زيدا أو اذا تملكته فهو على
ما يشترطه قبل الكلام لا بعده وان تقدم الشرط فالتعريف وكذا ان وسطه مثل كل مملوك اشترطه اذا دخلت
الدار فهو حر ولا يعتق ما اشترى قبله الا أن يوجبهم (قوله ودبر) بالبناء للسائل كما يفيد قول المصنف
في شرحه ان من مفعوله لكن الاظهر بناء للمفعول ومن نائب الفاعل (قوله مملوك) كذا في السج التي
رأيناها و صوابه النصب اه ح (قوله بل مقيدا من ملكه بعده) حاصله أن من كان في ملكه يوم الحلف يصير
مديرا مطلقا فلا يصير بعه بعده هذا القول ومن ملكه بعده يصير مديرا مقيدا فيصير بعه قبل موته سيده (قوله
عتق من الثالث) هذا ظاهره مذهب الكل وعن الثاني لا يعتق ما استفاد بعد لان اللبس حقيقة للجال كما سبق
فلا يعتق به ما سلكه ولها ما أن هذا أي مجموع التركيب ايجاب عتق وايداء أيضا بقوله بعد موت ولد اعترى من
الثالث من حيث الجهة الاولى يتناول المملوك حتى صار مديرا مطلقا ومن حيث الجهة الثانية يتناول المستفاد لما
استقر أن الوصية تعتبر فيها كل من الجهتين ألا ترى انه يدخل في الوصية بالمال لا ولادته من ما يستفيد ومن
يولد له بعده فيصير كأنه قال عند الموت كل مملوك املكك فهو حر اه نهر (قوله لانه تسع لانه) لانه
كعضو من اعضائها ولد المبحر عن الكسرة ولم يثبت صدقة فطره ولا يجوز بيعه مبيعا سحر (قوله ولولم
يقبل الخ) يعني أن المملوك لا يتناول الخل سواء وصف المملوك بد كزاولا أو ساقا فذو وصفه به عدم دخول أم
الخل فلولم يوصف به تدخل امه ولكن يعتق هو لا يتناول اللفظ بل يتبعه لها وبه ادفع ما فهمه في البركان
أفاده في انه روى ذكر في الشيخ أن تاول مملوك لا تمسني على أن الاستعمال استمر فيه على الاعمة أو على انه اسم
لذات متصفة بالملوكية وقيد انه كبر ليس جزء المفهوم وان كان التأنيث حره مفهوما مملوكه فيكون مملوك
اعم من مملوكه فالتأنيث فيه عدم الدلالة على التأنيث لا الدلالة على عدم التأنيث اه لكن ذكر أيضا
في انه يمان في باب الخلف بالعتق والطلاق أن نطق كل مملوك للرجال حقيقة لانه تعميم مملوك وهو الذر والما يتناول
لذات مملوكه ولكن عند الاطلاق يستعمل لها المملوك عادة اذا عمم بادخل كل ونحوه فيشمل الاثبات حقيقة
فلذا كان نية المذكور خاصة خلاف الظاهر فلا يصدق قضا ولونوى النساء وحدهن لم يصدق أصلا اه
(قوله لا يتناول المكاتب) لانه غير مملوك على الاطلاق اذ هو حر يدا ولا يغير عند ذلك لانه يصرف بلا
اذن سيده وان عبد ليس كذلك وسيأتي في باب الخلف بالعتق والطلاق عن الشيخ انه في كل من فوق في حر
أن يعتق المكاتب لان الرق فيه كمال لا أم اولد انما بالية (قوله والمشتري) فان في الجبر لا بالية وذكر في المحيط
انه اذا مئت المصنف الاخير بقده فانه يعتق في قوله ان ملكك مملوك كفهو حر لانه وجد الشرط وهو مملوك فملى
هو باع نصيبه ثم اشترى نصيبه بكم لم يعتق استعانة ونعامة فيه (قوله على الصواب) فطنة صاحب
النجاشي في قوله لا يدخل العبد المهرهون والمأذون في الانتارة كذا ذكره في الجرح ثم المأذون ان لم يكن عليه
دين عتق سيده ان فواهم سيدها ولا وان كان عليه دين لم يعتق وان فواهم كذا في الف وغيره ط (قوله
ولونوى المذكور) أي بقوله تملك مملوك في حر فانه لا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر في عرف الاستعمال
ويصدق ديانة ط (قوله لدين) لانه يوجب تحصيل انعام فتدبى ما يملكه له فصدق ديانة لانه خلاف
الظاهر فلا يصدق قضاء اه ح والاولى أن يقول أونوى غير المدر لان عدم نية المدر صادق بعدمية
شيء صلا وذن لا يكون تحصيله أفده ط (قوله لم يدين الخ) أي في نية الذكور لانه تحصيله له انه هو

فاعتبر ملكه وقت دخوله
(و) اذا (لولم يقل يومئذ) من له
وقت حلفه فقط لا قوله بل بعد
أو أم ملكه حر بعد غد) أو بعد شهر
اعتبر وقت حلفه لان في أو أم ملكه
للجال فلا يتناول الاستقبال حتى
لولم يملك شيئا يوم حلفه لغايته
(ودبر بكل مقيدا أو أم ملكه حر
بعد موتي من) ثبات (به) مملوك
(يوم قال) هذا القول (له) يكون
مديرا مطلقا بل مقيدا (مر ما ده
بعدد) لكن (ان مات) ساس
الثالث) لانه لا يموت ويصير منه
(المملوك لانه اول الخ) لانه عم
لاما (ولا يبيع) رجل يار منه من مال
كل مملوك لانه حر فهو حر) ولولم
يقبل ذلك دخل الحامل فيعتق
تعا (وكذا) نطق المملوك رانه
لا يتناول (المكاتب) والمأذون
ويشارك المدر المهرهون والمأذون
على الصواب ولونوى لانه
أولم يوال المدر ومنه
كلهم حر لم يدين اع - ان
الخصيص بالاد

مما يكي فانه جمع مضاف فيعم مع احتمال التخصيص ولما كذب كلهم ارتفع احتمال التخصيص بخلاف كل عملوك
فان الثابت فيه أصل العموم فقط فقبل التخصيص أفاده في البحر (قوله حنث) لان الكتابة عتق معلق
بأداء النجوم وفي شراء القريب قد باشر سبب الاعتاق وفي الثالثة باع العبد لنفسه وهو اعتاق ط (قوله
وصحيا لا) والفرق أن نزول العتق المعلق بعد الشرط وهو بعد البيع ليس بمملوك فلا يعتق والمالك في البيع
الفاسد باق لا يزول لا بتسليمه فيعتق إلا أن يكون المشتري تسلمه قبل البيع حينئذ يزول ملكه بنفس البيع
فلا يعتق كما في الفتح عن المبسوط (قوله عتق) لان الدخول فعل العبد وصاحب الدار في شهادته به غير
مهم فصحت شهادته فتح (قوله لانها على فعل نفسه) كذا قال في الفتح أى لان شهادة فلان على فعل نفسه
وهو التكليم قال المقدسي وفيه انه انما شهد على فعل العبد وانما يظهر هذا لوقال ان كلك فلان (قوله ولو
شهد ابنا فلان) أى في صورة التعليق على كلام ايهما (قوله جازت ان جحد) أى الاب لانها على ايهما
بالكلام وعلى انفسهما بوجود الشرط فتح (قوله عند محمد) لانه لا منفعة للمشهود به لايهما فمحمد يعتبر
المنفعة لثبوت التهمة وأبو يوسف يعتبر بحزب الدعوى والانكار لان شهادتهما يظهران صدقه فيما يدعيه فتح
والله سبحانه اعلم

* (باب العتق على جعل) *

آخره لان الاصل عدمه (قوله بالنظم الخ) قال في البحر والجعل في الثقة بنظم الجيم ما يجعل للعامل على عمله
ثم سمي به ما يعطى الجاهل ليعتق به على جهاده وأجعلت له اعطيت له والجعل جمع جمعة أو جعلالة
بالحرركات بمعنى الجعل كذا في المغرب وقوله بالحرركات أى حرركات الفاء في جعلالة أى النظم والفتح
والكسر وقد اقتصر في العناية بتعالجوهري على الكسر واعترضه في النهر بان المذكور في ديوان الادب وغيره
الفتح ثم ذكر ما في المغرب فعلم أن النظم ضعيف وأن الاشهر الكسر والفتح وهذا في الجعالة وأما في الجعل فلم
نرم ذكر غير النظم فنقول الشارح ويفتح يحتاج الى نقل وعبارته في شرح الملتقى احسن حيث قال والجعل
بالنظم ما جعل للانسان من شئ على فعل وكذا الجعالة بالكسر والفتح (قوله المال) أى المراد به هنا المال
المجبول شرط العتقه نهر (قوله اعتق عبده على مال) مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بألف
درهم أو على أن تعطيني ألفا أو على أن تؤدى الى ألفا أو على أن تبينني بألف أو على أن لي عليك ألفا أو على ألف
تؤدى الى أو قال بعتك نفسك منك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوضني كذا ح عن البحر (قوله
صحیح معلوم الجنس والتقدير) هذه شروط لصحة التسمية لانفاذ العتق في هذه المسألة لان نفاذه موقوف على
القبول وان لم تصح التسمية فسادها بموجب لقيمة العبد احتز بصحيح عن الخرفي حق المسلم قال في البحر وشمل
اطلاق المال الخرفي حق الذمي فانها مال عندهم فلو أعتق الذمي عبده على خرا وخزير فانه يعتق بالقبول
و يلزمه قيمة المسمى فان اسلم أحدهما قبل قبض الخرفي فعندهما على العبد قيمته وعند محمد عليه قيمة الخرفي كذا
في المحيط اه وقوله معلوم الخ قال في السدائع وان كان المسمى معلوم الجنس والنوع والصفة كالملكيل
والموزن فعليه المسمى وان كان معلوم الجنس والنوع مجهول الصفة كالثياب الهروية والحيوان من الفرس
والعبد والجارية فعليه الوسط منه واذ جاء بالقيمة يجبر المولى على القبول وان كان مجهول الجنس كالثوب
والدابة والدار فعليه قيمة نفسه لان الجهالة متفاحشة ففسدت التسمية اه وفي النهر وان لم يعلم الجنس كثوب
وحيوان عتق بالقبول ويلزمه قيمة رقبته اه فقد ثبت ما قلنا من أن هذه شروط لصحة التسمية لانفاذ العتق
هنا وأما ما نقله ح عن الهرم من انه اذا لم يكن معلوما كدراهم أو كان مجهول الجنس كثوب أو غير صحيح
ككذا من الخرفي لم يجبر على التمول ففيه أن هذا ذكره في النهر في المسألة الآتية وهي تعليق عتقه بأدائه ففيها
لا يعتق الا بالأداء ويجبر المولى على قبول المؤدى الا اذا كان مجهولا أو غير صحيح فلا يجبر على قبوله وهذا
لا يتأق في مسائلنا لان الشرط فيها قبول العبد العتق على المال فاذا قبل عتق بالقبول ثم اذا كان المال صحيحا
معلوما لزمه لصحة التسمية والالزمه قيمة نفسه كما قلنا فافهم (قوله قبل العبد) شرط قبوله لانه معاوضة من
جانبه ولذا ملكت الرجوع لو ابتداء وبطل بقيامه قبل قبول المولى وبقيام المولى وان كان تعليقا من جانب المولى

« (فروع) * حلف لا يعتق عبده
خسكاتب أو اشترى قريبا أو اشترى
العبد نفسه حنث * ان بعتك فأنت
حر فداعه فاسدا عتق وصحيا
لا * ان دخلت دار فلان فأنت حر
فشهد فلان وآخر أنه دخل عتق
وفي أن كلفه لا لانها على فعل نفسه
ولو شهد ابنا لان كلف اباهما
جازت ان جحد وكذا ان ادعاه عند
محمد وأبطالها الثاني

(باب العتق على جعل)
بالنظم وفتح المال (اعتق عبده
على مال) صحیح معلوم الجنس
والتقدير (قبل العبد)

ولما لم يصح رجوعه عنه ولم يطل بقيامه عن المجلس نهر (قوله كل المال) فلو قيل في النصف لم يجزعه
 الامام لما فيه من الاضرار بالمولى وقال لا يجوز بيعه كله بالكل بناء على تجزئ الاعتاق وعدمه نهر (قوله
 بمجلس عليه لو غنا) فن قيل فيه صح والابطال اما الحاضر يعتبر فيه مجلس الايجاب (قوله لانه) في اعتق
 المنهوم من عتقه معلق على التمول في قول العبد العتق لانه معاوضة من جانبه كعقبات (قوله حتى لو راح)
 تفريع على التعليق ط (قوله او اعرض) بأن قام من مجلسه واشتغل بعمل آخر يعلم منه انه قاطع
 قوله بحر (قوله فأتت حر) اتى بقاء في الجواب لانه لم يأت بها وأتى بالواو تر يكون ابتداء الجواب
 لعدم الرابط بحر وفيه كلام قدّمه ادى تعليق الطلاق (قوله صار أذونا) بشرط قبوله شاملي فيما اذا
 علق عتقه بأداءه اذ لا يحتاج اليه ويظل باثره كافي للبيان بخلاف المسألة السابقة رهي ما زاد له أتت
 حر على ألف شر لانية (قوله دلالة) لانه رغبة في الاكتساب بطله الاداء منه ومراعاة التماز
 لا التكدى فكان اذنا له دلالة درر (قوله ترد فيه في البحر) حيث قال ولم يصرح بما لو جرح على هذا
 العبد المأذون هل يصح جرحه وقد يقال انه لا يصح لان الاذن له ضروري لجهة التعليق باداء المال وقد يقال
 انه يصح لما فيه يملك بيعه فملك جرحه بالاولى اه واستظهر السامحى الاول والاطهر الثاني لانه لا يملك اخذ
 ما يضر به من كسب العبد فليأمل (قوله لانه صريح في تعليق العتق بالاداء) اما الخطاب فهو سرية
 في عتق المعاوضة نعم هو تعليق نظر الى اللط ومعاوضة نظرا الى المقصود لكن لما كان المال لازما على العبد
 تأخر اعتبار المعاوضة الى وقت ادائه اياه ولا بأس الى ذلك لم يثبت من أحكام المعاوضة الا ما هو بعد الاداء
 وهو ما اذا وجد السيد بعض المؤدى زيو فله ان يرجع بالخيار فتدملك العبد لما اذا واراه فابض اذا
 اتاه به ومافيا قبل الاداء فالعقبة جهة التعليق فكثر آثاره فلذلك اتف المعاوضة التي هي الخطاب
 في صور كثيرة اه ملخصا من التبع (قوله فلا يتوقف عتقه على قوله) فاذا ادى بعد قول المولى ان اريت
 الخ عتق وبشرط القول في الدابة كفى الوقاية ط (قوله ولا يطل برده) أى ولو سريما كقوله لا أرضى
 (قوله قبل وحوادث شرطه) أى شرط العتق (قوله خلاف) فعبد أى يوسف يعيب وعبد محمد لا
 ولكن لو عتقه عتق خلاف الدابة فله لا خلاف في انه يجب ان يقبله ويعتقها بحر واختار في الفع
 المزل وببر وجهه ثم ان هذه مسألة رابعة قال ط ولا يظهر كون هذه المسألة من مسائل الخلاف
 وان عتقها في الحر والمهر بها لان المكاتب لا يباع (قوله وعتق بالخطبة) التلمية رفع الموانع بأن يصح المال
 بين يدي المولى بحيث لو متي وأخذت في عتقه كذا في ثمن المبيع وبطل الابارة
 وسائر الحقوق وهذا معنى قولهم اجبره الحاكم على فقهه أى حكم به لانه يجبره عليه بجس وشهود وانما ذكر
 الخطبة ليعيد انه يعتق بحسنة انقص بالاولى بحر قال في الفع وهذا اذا كان العوس صحيحا أما لو كان
 خرا أو مجنونا ولا جاله فاحشة كما لو قال ان اديت الى خرا أو زنا فأتت حر مدي ذلك لا يجزى على قولهما أى
 لا يبرن قاصدا الان أخذ مختارا اه وحاصله ان العتق بالخطبة انما يثبت لو العوض صحيحا معلوما والاملا
 يثبت بالاحقية القبض وهذا معنى ما نقله ح عن النهر في المسألة الاولى ومحل ذكرهما كما هما عليه (تسبه)
 العتق بالخطبة لا يثبت العتق المعلق فان الكتابة كذلك فلا وجه لعد ذلك من مسائل الدالة كما أفاده ح ولما
 لم يعد هامها في الحر وغيره نعم ذكر في الفع انه عند رد العتق بالخطبة وعليه يظهر ان الخطبة بين وبين الدابة
 (قوله أو امر غيره بالاداء الخ) مثلا ما اذا ادى مديون العبد عنه كما لا يخفى فلو أسقط التمتع كان اسير
 وأعم ح قلت وفيه أن اداء المديون دين على دائه ان كان بأمر مري المديون والاف هو متبرع بماله مدين
 العبد لم يفرح عن أحدهما نعم لو أسقط متبرعا استغنى عن قوله أو امر غيره هذا وقد نقل في الحر ما له الامر
 عن النهر ثم نقل بعد ورقة عن المدافع لو قال لعبد له ان اديت الى ألفا فأتت حر ان فادى أحدهما حصته
 لم يعتق أحدهما لانه علق العتق بأداء الألف ولم يوجد وكذا لو أرى أحدهما لاتف كاه من عتقه وان ادى
 أحدهما الألف وقال خسمائة من عندي وخسمائة بعث بها صاحبي ليوذيها لك عتقت لوجود شرط حصه
 أحدهما بشرط الاصاله وحصة الآخر بطريق البينة لان هذا باب تجري فيه النيابة فقام اراؤه مقام ادائه
 صاحبه اه قول وبين التقلير تناف الا أن يوفق بأن ما في المحيط اما هو في الامر من غير اعطائي من احد

كل المال (في المجلس) بمجلس
 عملد انه (عق) وان لم يورده
 معلق على القول لا المداحة لور
 أو أمر سطل (و) أما لور لعله
 بأدائه) كن ايت وأت حر
 (صار ماذونا) له دلالة وعلى يصح
 بحر ترد فيه في البحر (لانه كاتما)
 لانه سرية في تعليق العتق بالاداء
 وهو ينافى المكاتب في غير
 مسألة ذكر مهابته مسال ولا
 يتوقف عتقه (على قوله ولا
 يطل برده ولم يولي بعد قبل وحوادث
 شرطه وقول الاداء) ولرباعه ثم
 اشهره هل يجب قبول ما يأت به
 خلاف (وعتق بالخطبة) بحيث
 لو متديه للمال احده (ولو ادى
 عنه غيره بترعا) أو امر غيره
 بالاداء فأرى

وهو هنا ما بعد الموت بخلاف أنت مدبر على أف فان القبول للحال لانه ايجاب التدبير في الحال الا انه لا يجب المال في الحال لقيام الرق والمولى لا يستحق على عبده ديناً ولا بعده لانه لما لم يجب عند القبول لم يجب بعده وروى عن أبي حنيفة أن القبول هنا أيضاً بعد الموت وكذا روى عن أبي يوسف الا انه اختلف كلامه في لزوم المال والاعدل لزومه وهو المروى عن محمد أيضاً لان المولى ماضى بعثته لا يبذل والمولى يستحق على عبده المال اذا كان بالعتق كالمكاتب على أن استحقاق المال بعد موت المولى وحيداً يكون حراً اه ملخصاً من النسخ (قوله مع ذلك) أى مع وجود القبول المذكور (قوله هو الاصح) مقابله ماروى عن الامام انه يعتق بمجرد القبول كما هو ظاهر اطلاق المتن وأيده في غاية البيان والفتح (قوله لان الميت ليس بأهل للاعتاق) تعليل للاصح واعتراض بأنه لو جرت بعد تعليق العتق أو الإطلاق ثم وجد الشرط وقع لان الاهلية ليست بشرط الاعند التعليل أو الاضافة ولذا يعتق المدبر بعد الموت وليس التدبير الا لتعليق العتق بالموت وأجيب بالفرق وهو أنه هنا خرج عن ملك المعلق الى ملك الورثة فلم يوجد الشرط الا وهو في ملك غيره ولا يجزئ أن هذا غير دافع لان الاعتراض على التعليل هو أن فوات اهلية المعلق لا اثر له وهذا الجواب ابداءه على أخرى والصواب في الجواب أن المعتراض فهم أن فوات الاهلية بسبب الموت والمراد أنه بخروجه عن ملكه ونظامه في الفسخ وقد عتق في هذا الجواب قبل أن أراه والله المجدوب طهر أن تعليل الشارح تبعاً للهداية صحيح فافهم (قوله والولا للميت) أى لا للوارث كما في البحر فبرئته عصيته المتعصمون بأنفسهم دون الاناث ولو كان الولا للورثة ابتداء لم يدخل فيه الا ناث فليست أم ط وهو ظاهر (قوله لا يعتق بذلك) أى بذلك القول لانه عتق بمال فلا بد فيه من القبول ولما كان القبول بعد الموت ارم تأخر العتق عن الموت ويلزم منه خروجه الى ملك الورثة فلا يعتق الا بعتقهم كما لو قال أنت حر بعد موتى بئر ونظامه في الفسخ (قوله ولو حرره على خدمته) أى خدمة العبد للمولى وألغيره أفاده في النهر (قوله فقتل) أى في المجلس درم منق (قوله عتق في الحال) لان الاعتاق على النسي بشرط فيه وجود القبول في المجلس لا وجود القبول كسائر العتود بحر (قوله وفي ان خدمته الخ) تقدم انه ان علق بان تقيد أداؤه بالمجلس ولعل الفرق أن أداء المال بمكر في المجلس فيقيد به والخدمة سنة لا يمكن تحصيلها فيه فلم تقتصر على المجلس ولوعلقها بان فليظفر اه شرط لالية (قوله لا يعتق الا بالشرط) أى لا توقف على القبول بل لا بد من وجود الشرط وهو الخدمة لانه لتعليل له معاوضة بخلاف مسألة المت (قوله فلو خدمه اقل منها) أى ولو لم يجره عنها بمرض أو حبس فيما يظهر (قوله لان ان لتعليق الخ) يبار لوجه الفرق بين ماني المتن وماني الشرح حيث توقف الاول على القبول فقط والثاني على الشرط فقط (قوله وخدمه) يعنى من ساعته بحر أى أن ابتداء المدة من وقت الحلف (قوله الخدمة المعروفة) عبارة كافي الحاكم والخدمة خدمة البيت المعروفة بين الناس اه والظاهر أن المراد خدمة مصالح البيت لكن تختلف باختلاف المولى فلو كان صاحب حرفة أو زراعة يخدمه في عمله حيث كان معروفاً تأخذ وصريحاً في الاجارة بأنه لو استأجره للخدمة يخدمه في الحضر لا السفر لان خدمة السفر أشق (قوله ايا كانت) أى سنة أو اقل أو أكثر بحر أى المدة المشروطة (قوله أو مات هو) أى العبد (قوله ولو حكم) المراد به أن يصير بحالة لا يمكن فيها الخدمة وهذا بحث لصاحب العروة في اخوه في النهر (قوله قبلها) أى الخدمة متعلق بمات بصورته ط (قوله ولو خدم بعضها فبصا به) كسنة من أربع سنين ثم مات فعند هما عليه ثلاثة أرباع قيمته وعند محمد قيمة خدمته ثلاث سنين بحر عن شرح الطحاوى (قوله فتؤخذ منه للورثة) أى لورثة المولى وقال عيسى بن ابان بل يخدمهم ما بقي منها الا نادى فيخلقه وارثه فيه كما لو أعتقه على ألف فاستوفى بعضها ومات لكن في ظاهر الرواية لا يخدمهم لان الخدمة منفعة وهى لا تورث ولان الناس يتفاوتون فيها ونظامه في البحر (قوله حاوى) المراد به الحاوى القدسي نقله عنه في البحر والنهر وأقره (قوله وهل نفقة عياله الخ) هذه حادثة سئل عنها في البحر ولم يجد لها نقلت وهذا خاص بمسألة المعاوضة كما هو صورة الحادثة أما في مسألة التعليل فلا شبهة في أن نفقته على سيده لانه باق على ملكه الى انتهاء مدة الخدمة (قوله حتى يستغنى) أى عن الاكتساب (قوله بحث في البحر الثاني) وقال لانه الآن معسر عن أداء البدل فصار كما اذا أعتقه على مال ولا قدرة له عليه

(وأعتقه) مع ذلك (وارث أو و)

أو فاس عند امتناع الوارث)

هو الاصح لان الميت ليس بأهل

للاعتاق (عتق) بالالف والولا

للميت (والا) يوجد كلا الا مريض

(لا) يعتق بذلك (ولو حرره على

خدمته حوالاً) مثلاً كما عتقت

على أن تخدمنى سنة (فقبل عتق

في الحال) وفي ان خدمتى سنة

فانت حر لا يعتق الا بالشرط فلو

خدمته اقل منها أو عوقضه عنها

أو قال ان خدمتى وأولادى

فما بعض أولاده لا يعتق لان

ان للتعليل وعلى للمعاوضة

(وخدمته) الخدمة المعروفة بين

الناس (مدته) ايا كانت (فان)

جهلت أو (مات هو) ولو حلف

كعمى (أو مولا مملوكاً) ولو خدم

بعضها فبصا به (تجب قيمته)

فؤخدمته للورثة أو من تركه

للمولى وعند محمد تجب قيمة

خدمته وبها أخذ حاوى وهل

نفقة عياله لو فقيراً على مولاه

في المدة كما موسى له بالخدمة

أو يكسب للانفاق حتى يستغنى

ثم يخدم المولى كما للمعسر بحث

في البحر الناس

قوله في هذا الباب يعني باب
النفقة اه منه

والمصنف الأول (كبيع
عبد منه بعين) كبيعك
نفسك بهذا العين (فهلكت)
أو استعنت (تجب قيمته) وعند
محمد قيمتها (ولو قال) رجل مولى
أمة (اعتق أمك بألف على أن
تزوجنيها) (فعل) العتق (وأبت)
النكاح (عتقت مجانا ولا شيء له على
أمره) لصحة اشتراط البدل على
الغير في الطلاق لا في العتاق (ولو
زاد) لفظ (عتق) قسم الألف على قيمتها
ومهرها) أي مهر مثلها تضمنه
الشراء اقتضاه (و) لذا (تجب حصة
ماسم) أي القيمة وتسقط حصة المهر
(ولو فسخت) القائل (فحصة
مهر مثلها) من الألف (ومهرها)
فيكون لها (في وجهيه) ضم عني
وزكته (وما أصاب قيمتها)
في الأولى هدر (وفي الثانية
لمولاه) باعتبار تضمن الشراء
وعدمه (اعتق) المولى (أمنه على
أن تزوجه نفسها) (فزوجته فلها مهر
مثلها) وجوزها الثاني اقتداء
بعله عليه الصلاة والسلام
في صفة قاسا كان عليه الصلاة
والسلام مخصوصا بالنكاح بلا
مهر

فانه يؤخر الى الميسرة وأقره في النهر (قوله والمصنف الأول) حيث قال ويمكن أن يقال بوجودها على المولى
في المدة المذكورة ويجعل كالموصى له بالخدمة فان النفقة واجبة عليه وان لم يكن له ملك الرقبة لكونه محبوسا
بخدمته والحبس هو الاصل في هذا الباب أصله القاضي والمفتي فان مرض فينبغي أن تفرض في بيت المال
بخلاف الموصى بخدمته اذا مرض فان نفقته على مولاه اه واعترضه ح بأنه قياس مع القارق فان
الموصى به يخدم الموصى له لا في مقابلة شيء فلذا كانت نفقته عليه أما هذا فانه يخدم في مقابلة رقبته فكان
كالمستاجر تأمل اه وكذا اعترضه الخبير الرملي بأن الموصى بخدمته رقيق محبوس في خدمة الموصى له
وليست الخدمة بدل شيء فيه وما نحن فيه هو حر قادر على الكسب فكيف نوجب نفقته ونفقة عياله على
معتقه بسبب دين واجب له عليه فان الخدمة هنا بمنزلة الدين لما في التارخانية عن الاصل اذا قال أنت حر هل
أن تخدمني سنة فقبل العبد فهو كولو قال أنت حر على الف درهم فقبل اه وقد صرح حواطية بأنها بدل
في هذا الحل تأمل اه (قوله كبيع عدمه) أي من العبد يعني أن الخلاف الماتر مبنى على الخلاف
في مسألة أخرى وهي ما اذا باع نفس العبد منه بجار به بعينها ثم استحق أو هلكت قبل تسليمها يرجع
عليه بقيمة نفسه عندهما وعند محمد بقيمة الجارية وعياله في الهداية وغيرها قال في الفتح ولا ينبغي أن بناء هذه
على تلك ليس بأولى من عكسه بل الخلاف فيهما معا ابتدائي (قوله بألف على أن تزوجنيها) كذا
في بعض النسخ زيادة على الجارية لضمير المتكلم وفائدتها الدلالة على عدم وجوب المال عند عدم ذكرها بالأولى
أفاده في الفتح والجر (قوله وأبت النكاح) أفاد أن لها الامتناع من تزوجه لانها ملكت نفسها بالعتق
فتح وقيد به لانها لو تزوجه قسم الألف على قيمتها ومهر مثلها كما يأتي (قوله ولا شيء له على أمره) لان حاصل
كلام الأمر امره الخاطب باعتاقه أمته وتزويجها منه على عرض ألف مشروطة عليه عنها وعن مهرها فلما
لم تزوجه بطلت عنه حصة المهر منها رأيا خاصة العتق فباطلة لان العتق يثبت للعبد فيه قوة حكمية هي ملك
البيع والشراء ونحو ذلك ولا يجب العوض الاعلى من حصل له المعوض اه فتح أي ومن حصل له المعوض
لا يجب عليه لانه لم يشترط عليه (قوله في الطلاق) كتحل الاب صغيرة لانه ليس في مقابلة عوض حقيقة
لان المرأة لم يحصل لها مال تكن تملكه بخلاف العتق (قوله ولو زاد الخ) أي بأن قال أعتق أمك
عني بألف الخ ولم تزوجه (قوله لتضمنه الشراء اقتضاه) أي مع المقابلة بالبيع أيضا في قوله على أن
تزوجنيها ولما كان ذلك واضحاً لكونه مذكوراً صريحاً لما يذكره في علة الانقسام فافهم والحاصل أن
اعتاقه عن الأمر يقتضي سبق ملكه له فصار المعنى به مبيع وأعتقه عني وصار اعتاق المأمور بقوله قال في الدرر
واذا كان كذلك فقد قابل الألف بالرقبة شراء والبيع نكاحاً فانقسم عليها ووجب حصة ماسم له وهو الرقبة
وبطل عنه مالم يسلم وهو البضع اه فلوفرز أن قيمتها ألف ومهر مثلها خمسمائة قسم الألف على ألف
وخمسمائة فثلثا الألف حصة القيمة وثلثه حصة المهر فأخذ المولى الثلثين ويسقط الثلث وعكس في الشربلية
وهو سبق دلم (قوله ولذا) لاداعي للتعليل هنا فالأولى ابقاء المتر على حاله لان قوله وتجب عطف على قسم من
تمة الحكم (قوله فحصة مهر مثلها مهرها) أي اذا فسخت حكمته يقسم الألف أيضا على مهر مثلها وقيمتها
أصاب المهر ووجب لها في الوجهين اعني الوجه الأول وهو ما اذا لم يقل عني والوجه الثاني وهو ما اذا قاله
وما أصاب قيمتها سقط عنه في الوجه الأول لعدم الشراء فيه وأخذ مولاه في الوجه الثاني لتضمن الثاني
الشراء اقتضاه كما مر فلوفرز أن قيمتها مائة ومهرها مائة قسم الألف عليها ما تنضم فيجب لها نصفه في الوجهين
والنصف الثاني يسقط عنه في الوجه الأول ويأخذ المولى في الوجه الثاني وكذا لو تفاوتا بأن كان قيمتها مائتين
ومهرها مائة فيجب لها ثلث الألف في الوجهين ويسقط عنه ثلثاه في الوجه الأول ويأخذها المولى في الوجه
الثاني (قوله ضم عني وتركه) بدل من وجهيه بدل مفصل من مجمل ح (قوله وما أصاب قيمتها الخ)
قبل فيه تكرار مع ما سبق وليس كذلك فافهم (قوله باعتبار تضمن الشراء وعدمه) لقب ونشر مشوئ
ط (قوله فلها مهر مثلها) أي عندهما لان العتق ليس بمال فلا يصح مهرها بجر (قوله وجوزها الثاني)
أي ابو يوسف أي جوز هذا التعويض المعلوم من المقام فقال بجر واجعل العتق مداقا ط (قوله)
في صفة هي بنت حبي أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها من سبي خيرا عتقها صلى الله عليه وسلم وجعل عتقها

مهرها ط (قوله قيمتها) بدل من السعاية اه ح وفي نسخة في قيمتها هي أوضح لكن فيها نصير اعراب المتن وفي نسخة سعاية قيمتها بالاضافة على معنى وفيه تغيير المتن أيضا لكن الشارح يرتكبه كثيرا (قوله على ذلك) أي على شرط التزوج ط (قوله فقبلت) أفاد به أن القبول شرط العتق هنا وفيما قبلها ط لانه معاوضة لا تعليق (قوله لعدم تقويم أم الولد) هذا انما يظهر على قول الامام لا على قوله ما ذهبا يقولان بتقومها ط (قوله لانه ادخل الخ) ذكر هذا التعليق في البحر عن المحيط ومقتضاه انه يعتق بالعبد الردي في الوجه الاول وهو مخالف لما في الهندية من انه ينصرف الى الوسط وبصير العبد مأذونا في التجارة فلو اعتق عبدا رديا أو مرتفعاً لا يجوز في الاداء اذ المميز القيمة ولا الجنس لو أتى بعد وسط أو مرتفع يجبر المولى على القبول لا لو أتى بردي. الا ان قبله ولو أتى بقيمة الوسط لا يجبر ولا يعتق وان قبلها اه ملخصا (تمة) لو قال اذ أتى ألفا وأنت حر بالاولا يعتق مالم يؤد ولو قال فأت حر بالثاني يعتق في الحال والفرق أن جواب الامر بالواو بمعنى الحال معناه أنت حر حال الاداء فلا يعتق قبله وأما بالقائه فهو بمعنى التعليق أي لانه حر مثل أبشر فقد نال العتق قبل هذا قوله ما عنده فينبغي أن يعتق في الحال كما في طلقى ولك ألف فطلقها يقع مجازا عنده وقبل انه قول الكل ونعمامه في الذخيرة

*(باب التدبير) *

شروع في العتق الواقع بعد الموت بعد الفراغ من الواقعة في الحياة وقد قدمه على الاستيلاء له قوله لا كرايا وركنه اللفظ الدال على معناه وشرائطه نوعان عام وخاص فالعام ما مر في شرائط العتق كونه من الاهل في المحل منجزاً أو معلقاً ومضافاً الى الوقت أو الى الملك أو بسببه والخاص تعليقه بموت المولى لا بموت غيره كما يأتي وصفته التجزئ عند خلافها لهما فلو دبره احدهما اقتصر على نصيبه وللآخر عند دبره شر يكسب خيارات الخمسة المارة والتزل على حاله وسيأتي بيان أحكامه من عدم جواز اخراجه عن الملك ومن عتقه من الثلث بعد موت المولى الخ بجر (قوله هولغة الخ) يشمل تعليقه بموته مقيداً وبموت غيره فهو أعم من المعنى الشرعي وفيه بيان وجه التسمية فان الدبر كفي المصباح بنعتي ويحذف خلاف القيل من كل شيء ومنه يقال لا آخر الامر دبروا أصله ما دبر عنه الانسان ومنه دبر عده وأعتقه عن دبر أي بعدد وفي ضياء العلوم التدبير العتق بعد الموت وتدبير الامر النظر فيه الى ما نصير اليه العاقبة وقصر في الاداء نفسه لانه على هذا الاحير وقال كان المولى تظن الى عاقبة أمره فأخرج عبده الى الحرية بعده ثم قال انه شرعاً يستعمل في المطلق والمقيد اشترا كالمعنوي وهو تعليق العتق بالموت أي موت المولى أو غيره مما مر من المعنى الغروي جعله المعنى الشرعي وردبانه خلاف ظاهر كلام عامة المتأخرين حيث قصره شرعاً على المدبر المطلق كما بسطه في الشربلية ولذا خالفه المصنف والشارح مع كثرة متابعتهم له (قوله ولومعنى) قال في النور وقولنا نصاً أو معنى يسمع أن يكونا حاليين من التعليق والتعليق معنى الوصية برقبته أو بنفسه أو بثلث ماله لانه وأن يكونا حاليين من مطلق والمعلق معنى كان مت الى مائة سنة فأت حر فانه مطلق في المختار اه وتتمثل الشارح للثاني فقط يوههم قصره عليه (قوله وخرج الخ) فيه رد على الدبر كما مر ومن التدبير المقيد تعليقه بموته وموت فلان كما سيأتي وكذا أنت حر قبل موتك بشهر وسيأتي تمامه (قوله اصلاً) أي لا مطلقاً ولا مقيداً خلافاً لما ذكره المصنف (قوله أو حدث في حادث) لانه تعورف الحادث والحادث في الموت بجر (قوله زاد بعد موتى اولاً) أي بصير مدبر الساعة لان التدبير بعد الموت لا يتصور فيلغو قوله بعد موتى أو يجعل قوله أنت مدبر بمعنى أنت حر كما في البحر عن المحيط (قوله أو أنت حر يوم أموت) لافرق في العتق المضاف الى الموت بمر أن يكون معلوما بشرط آخر أو لا فلو قال ان كنت فلان فأت حر بعده وفي فكحه صار مدبر لانه بعد الكلام صار التدبير مطلقاً وكذا لو قال أنت حر بعد كلام فلان أو بعد موتى فكحه فلان كان مدبراً كذا في البدائع ولا فرق في التدبير بين كونه منجزاً أو مضافاً = أنت مدبر غدا أو أمر شهر كذا فإذا جاء الوقت صار مدبراً بجر (قوله دمج الخ) لانه نوى حقيقة كلامه ولكن مدبراً مقيداً لانه علق عتقه بما ليس بكائن لا محالة وهو موته بالثأر صر عن الميسر (قوله وأغلب موته قبلها) بان كان كبير السن (قوله هو المختار) كذا في الزبلي يمكن ذكر قاضي خان انه على قول أصحابنا مدبر مقيد وهكذا في البنائع وجوامع الفقه واعترض في الفقه على صاحب

(فان أت فعلها) السعاية (قيمتها) اتفاقاً وكذا لو أعتقت المرأة عبداً على أن ينصفها فان فعل فلها مهرها وان أبي فعله قيمته ولو كانت المعقنة على ذلك (أم ولد) فستعتقت (فان أت) نكاحه (فلا شيء عليها) خاتمة لعدم تقويم أم الولد (فرع) قال أعتق عن عبداً وأنت حر فاعتق عبداً جيداً لا يعتق وفي أذلى يعتق لانه ادخل في ملكه فيكون راضياً بالزيادة وأما العتق أراح لان كسبه ملك للمولى

(باب التدبير)

(هو) لغة الاعتاق عن دبره هو ما بعد الموت وشرعاً (تعليق) العتق بمطلق موته ولومعنى كان مت الى مائة سنة وخرج بقيد الاطلاق التدبير المقيد كما سبقه وبموته تعليقه بموت غيره فانه ليس بتدبير أصلاً بل تعليق بشرط (كذا) أو متى أو ان (مت) أو هلك أو حدث في حادث (فأت حر) أو عتق أو معتق (أو أنت حر) عن دبر مني أو أنت مدبر أو برنك زاد بعد موتى اولاً (أو أنت حر يوم أموت) اريد به مطابق الوقت لقترانه بما لا يمتد فان بوى التهار مع وهذان مقيداً (أو أنت الى مائة سنة) مثلاً (وأغلب موته قبلها) هو اغترار لانه كالنكاح لا محالة

الهداية بأنه كالمناقض لانه اعتبره في النكاح توقينا وأبطل به النكاح وهنا جعله تأييدا وأجاب في البصر بأنه اعتبر في النكاح توقينا للنهي عن النكاح الموقت فالاحتياط في منعه تقدير للحرم لانه موقت صورة وهنا نظر الى التأييد المعنوي لان الاصل اعتبار المعنى بلا مانع فلذا كان المختار وان جزم الولوجي بأنه غير مدبر مطلق تسوية بينه وبين النكاح (قوله وأفاد بالكاف) أى في قوله كاذمات عدم الحصر لما في الفتح أن كل ما أفاد اثبات العتق عن دبر فهو صحيح وهو ثلاثة أقسام الأول ما يكون بلفظ اضافة كدبرك ومنه حررتك أو اعتقتك أو أنت حر أو عتق بعد موتى الثاني ما يكون بلفظ التعليق كان مت الخ وكذا أنت حر مع موتى أو في موتى بناء على أن مع وفي تستعار بمعنى حرف الشرط الثالث ما يكون بلفظ الوصية كأوصيت لك برقبته أو بنفسك أو بعتقك وكذا أوصيت لك بثلاث مالى فتدخل رقبته لانها من ماله فيعتق ثلث رقبته اه ملخصا (قوله وذكرناه في شرح الملتقى) عبارته وعن الثاني أوصى لعبده بسهم من ماله يعتق بعد موته ولو يجز لا اذا الجز عبارة عن الشيء المبهم والتعيين فيه لاورثه أى فلم تكن الرقبة داخله تحت الوصية بخلاف السهم فانه السدس فكان سدس رقبته داخل في الوصية اه وثلثه في الجرح عن المحيط ثم قال وما عن أبي يوسف دنا جزم به في الاختيار اه قلت ومقتضى قوله يعتق بعد موته انه يعتق كله وهو خلاف ما مر آنفا عن الفتح في أوصيت لك بثلاث مالى انه يعتق ثلث رقبته اذ لا فرق بين الوصية بالثلث أو بالسدس الذي هو معنى السهم ولعل ما هنا مبنى على قول الصحابين بعدم تجزى التدبير كالاتاق فثبت دخل سدسه في الوصية عتق كله وما في الفتح مبنى على قول الامام فثأمل ثم رأيت في وصايا خزانة الاكل أوصى لعبده بدراهم ستمائة أو بشئ من الاشياء لم يميز ولو أوصى له ببعض رقبته عتق ذلك القدر ويسمى في الباقي عند أبي حنيفة ولو وهب له رقبته أو تسدق عليه بها عتق من ثلثه ولو أوصى له بثلاث ماله صح وعتق ثلثه فان بقي من الثلث اكل له وان كان في قيمته فضل على الثلث سعى للورثة اه وقوله عند أبي حنيفة يشير الى انه عندهما يعتق كله بلا سعاية وقوله فان بقي من الثلث الخ معناه والله اعلم انه يحكم الوصية استحق ثلث جميع المال ومنه ثلث رقبته فان كانت رقبته جميع المال سعى للورثة في ثلثي رقبته وان كان المال اكثر فان زاد له على ثلثي رقبته شئ اكل له ايسر وفي ثلث جميع المال وان كان ثلثا رقبته اقل من ثلث باقي المال سعى للورثة فيما زاد (قوله لما مر) أى في تعريفه انه تعليق لكن فيه معنى الوصية لانه معلق على الموت فكان تعليقاً بصورة وصية معنى (قوله ولا رجوع) تكرار مع قول ائمن ولا يقبل الرجوع اه ح (قوله ثم جن) قيل شهر او قيل تسعة اشهر وقيل سنة والفتوى على التفويض لرأى القاضى ط عن الحموى وجزم الشارح في الوصايا بتقديره بستة اشهر (قوله بطلت) الاولى فانها تبطل (قوله ويزاد مدبر السفه) في الخانية يصح تدبير المحجور عليه بالسفه بالثلث وبموته يسعى في كل قيمته وأن وصية المحجور عليه بالسفه بالثلث جائزة اه فيطلب الفرق راعى الفرق هو أن التدبير اطلاق الآن بخلاف الوصية فانها بعد الموت وله الرجوع قبله فلا تلاف فيها نهر والمراد بقوله يسعى بكل قيمته كل قيمته مدبرا كما في الجرح قلت وحيث وجبت عليه السعاية في كل قيمته لم يأخذ حكم التدبير من كل وجه فكا أن تدبيره لم يصح فافهم (قوله ومدبر قتل سيده) يعنى اذا قتل المدبر سيده عتق وسعى في قيمته واذا قتل الموصى له الموصى فلاننى له لانه لا وصية لقاتل وسأنى تفصيله ح (قوله فلا يباع المدبر المطلق) استشكل بما اذا قال كل مملوك املكه فهو حر بعد موتى وله ممالك واشترى ممالك ثم مات فانهم يعتقون ولو باع الذين اشتراهم صح واجيب بأن الوصية بالنسبة الى المعدوم تعتبر يوم الموت والى الموجود عند الايجاب وتقام تقريره في الفتح قال ط والمراد أنه لا يباع من غيره وأما بيعه من نفسه وبه من فاعتاق بمال أو بلا مال فلا اشكال كما في شرح النقاية للبرجندي (قوله قبل نم) قال في البحر وفي الظهيرية فان باعه وقضى القاضى بجواز بيعه نفذ قضاؤه ويكون فسحا للتدبير حتى لو عاد اليه يوم ما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق وهذا مشكل لانه يطل بقضاء القاضى ما هو مختلف فيه وما هو مختلف فيه لزوم التدبير لاصحة التعليق فينبغى أن يطل وصف اللزوم لا غير اه وقوله وهذا مشكل الخ من كلام الظهيرية (قوله نعم لو قضي بطلان بيعه صار كالحز) أى في سريان الفساد الى القن ان ضم اليه في صفقة قال في البحر وسأنى في البيوع أن يبيع المدبر باطل لا يملك بالقبض فلو باعه المولى فرفعه العبد الى قاض خنى

مطلب
في الوصية للعبد

وأفاد بالكاف عدم الحصر حتى لو أوصى لعبده بسهم من ماله عتق بموته ولو يجز لا والفرق لا يمتحن وذكرناه في شرح الملتقى (دبر عبده) ثم ذهب عقله فالندير على حاله لما مر أنه تعليق وهو لا يطل يجنون ولا رجوع (بخلاف الوصية) برقبته لانسان ثم جن ثم مات بطلت (ولا يقبل) التدبير (الرجوع) عنه (ويصح مع الاكراه بخلافها) فالتدبير كوصية الا في هذه الثلاثة اشباه ويزاد مدبر السفه ومدبر قتل سيده (فلا يباع المدبر) المطلق خلافا للشافعى ولو قضى بصحة بيعه نفذ وهل يطل التدبير قيل نعم نعم لو قضي بطلان بيعه صار كالحز

وَأَدْعَى عَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْمُسْتَرَى فَحُكْمُ الْحَقِّ يَبْلُغُ الْبَيْعَ وَلَوْ بِمُتَدِيرٍ فَتَدِيرُهُ بِصِيَرِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فَبِاسٍ
لِالشَّافِعِيِّ أَنْ يَقْنِي بِجَوَازِ بَيْعِهِ بَعْدَهُ كَمَا فِي قِتَاوَى الشَّيْخِ قَاسِمٍ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْقَوَاعِدِ فَيُنْفِي أَنْ يَكُونَ كَالْحَزْرَ
فَلَوْ جَمَعَ بَيْنَهُ وَبِرَقْنِهِ نَفَى أَنْ يَسْرَى الْقَسَادُ إِلَى الْقَنْ كَمَا سَنِيهِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ فِي شَعْلِهِ اهـ ح (قوله
ولا رهن) لأن الرهن والارتهان من باب إيفاء الدين واستيفائه عند ما فُكَّ من باب عَيْسِكَ الْعَيْنُ
وَعَمَلُهَا يَجْرِعُ عَنِ الْمَدَائِعِ (قوله فشرط الخ) تَضَرُّعٌ عَلَى الْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا كَمَا فَعَلَ فِي الْبَحْرِ وَأَشَارَ إِلَيْهِ
الضَّارِحُ وَوَجْهُ التَّفْرِيعِ أَنَّ الْعَلَّةَ كَمَا افَادَتْ أَنَّ الرُّهْنَ لَا بُدَّ أَنْ يُمْكِنَ الِاسْتِيفَاءُ مِنْهُ فَقَدْ افَادَتْ أَيْضًا أَنَّ الْمُرْهُونَ بِهِ
لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ دِينَ مَضْمُونًا بِطَالِبٍ بِإِيْضَائِهِ فَالضَّرُّ إِلَى الْأَوَّلِ لَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمُدَبِّرِ بِعَمَالٍ آخَرٍ وَبِالنَّظَرِ إِلَى النَّاسِ
لَا يَصِحُّ رَهْنُ مَالٍ بَكْتَبٍ الْوَقْفُ فَالْجَمَاعُ بَيْنَهُمَا عَدَمُ صِحَّةِ الرُّهْنِ فِي كُلِّ لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ فَلَا تَضُرُّ الْمَغَايِرَةَ فِي كَوْنِ
الْمُدَبِّرِ مُرْهُونًا وَالْكُتُبَ مُرْهُونًا بِهَا فَافْهَمْ (قوله فلا تَأْتِي الخ) قِيلَ مُقْتَضِي كَوْنِهَا أَمَانَةً أَمَّا تَضَمُّنُهَا فَتَعْدَى
فَالْمَانِعُ مِنْ صِحَّةِ الرُّهْنِ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةُ وَعَلَيْهِ يَحْمِلُ شَرْطُ الْوَاقِفِ تَعَصُّبُهَا لِأَغْرَاصِهِمْ قَالَتْ قَدَصَّرَ حُجَّوْنَا أَنَّ الرُّهْنَ
لَا يَصِحُّ إِلَّا بِدَيْنٍ مَضْمُونٍ وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِأَمَانَاتٍ وَالْوَدَائِعُ وَسَبَاقُ فِي بَابِهِ مُتَّسِرًا لِأَمَانَاتٍ تَضَمُّنُهَا فَتَعْدَى مُطْلَقًا
بِرَهْنٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا يُمْكِنُ الِاسْتِيفَاءُ مِنَ الرُّهْنِ الْبَاطِلِ وَلَا حُجَّتُهُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا فَاوَدَةَ فَافْهَمْ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ إِنْ
أُرِيدَ بِالرُّهْنِ مَدْلُولُهُ الشَّرْعِيُّ أَمَّا إِنْ أُرِيدَ مَدْلُولُهُ لِلْفُغْوَى وَأَنْ يَكُونَ تَذَكُّرَةً فِي صِفَةِ الشَّرْطِ لِأَنَّهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ كَمَا قَالَ
السَّيِّدُ قَالَ وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ مَرَادُ الْوَاقِفِ فَلَا قَرَبَ حَلِّهِ عَلَى الْفُغْوَى تَعَصُّبُ الْكَلَامِ وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ تَجْوِيرُ
الْوَقْفِ لِاتِّفَاعِ لَمْ يَجْرَحْهُ مِنْ حِرَاثَةِ مُشْرُطَائِهِ بِأَنْ يَصْعُقَ فِي الْخِزَانَةِ مَا يَتَدَكَّرُ هُوَ بِهِ عَادَةُ الْمَوْقُوفِ وَدَكَرَ
الْخَازِنَ بِهِ مَطَالَعَتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَبْتَلِي لَهُ أَحْكَامُ الْوَقْفِ قَالَ فِي الْأَشْيَاءِ فِي الْقَوْلِ فِي الدِّينِ بَعْدَ أَرْبَعِ عَشْرَةَ
السَّبْعِيَّةِ بَطُولُهَا أَوْ مَا وَجُوبُ اتِّبَاعِ شَرْطِهِ وَحَلُّهُ عَلَى الْمَعْنَى الْفُغْوَى فَغَيْرُ بَعِيدٍ (قوله ولا يجرح من الملاك)
عُطِفَ عَامٌّ عَلَى خَاصٍّ وَفِي الذَّخِيرَةِ وَغَيْرِهَا كُلُّ مُشْرَفٍ لَا يَقَعُ فِي الْحَزْرَةِ نَحْوُ الْبَيْعِ وَالْأَهَارِ يَجْمَعُ فِي الْمُدْرَلَةِ
بَاقٍ عَلَى حُكْمِ مَلِكِ الْمَوْلَى لِأَنَّهُ انْعَقَدَ لَهُ سَبَبُ الْحَزْرَةِ فَكُلُّ مُشْرَفٍ يَطْلُ هَذَا السَّبَبُ يَنْتَعِجُ الْمَوْلَى مِنْهُ اهـ فَلَا
لَا تَجُوزُ الرُّصِيَّةُ بِهِ وَلَا رَهْنُهُ بِحَرْ (قوله الابلا عتاق) أَيِ الْبَدَلِ أَوْ بِهِ سَهْرٍ (قوله وسيتضغ في بابه)
إِيْضَاحُهُ أَنَّ الْمُدْرَلَةَ كُتِبَ أَمَّا أَنْ يَسْمَى فِي ثَلَاثِي قِيَمَتِهِ أَوْ يَسْمَى فِي كُلِّ الْبَدَلِ بَوْتُ سَيِّدِهِ فَتَقَرَّرَ بِتَرْكِ
غَيْرِهِ وَأَمَّا إِذَا تَرَكَ مَا لَغَيْرِهِ وَهُوَ يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثَةِ عَتَقَ بِجَانَانِ ط وَهُوَ حَاصِلُ مَا فِي الْبَحْرِ عَنِ النَّحْصِ (قوله
أَوْ ابْقِيَتْ الخ) حِيلَةٌ نَائِيَّةٌ اخْتَصَرَهَا مِمَّا فِي الْبَحْرِ عَنِ الرُّوْلَةِ الْحِيلَةُ قَالَ هَذِهِ أَيْ إِنْ اخْتَصَرَتْ إِلَى بَيْعِهَا أَيْ هِيَ
وَأَنْ يَبْقِيَ بَعْدَ مَوْتِ فَهِيَ حَزْرَةٌ وَأَعْمَاهُ زَكَدَاتُ قِتَاوَى الصِّدْقِ الشَّهِيدِ اهـ فَافْهَمْ قَالَ فِي الْبَحْرِ لَمْ يَصْرَحْ
بِأَنَّهُمَا مَدْرَةٌ تَدِيرُهُمَا مُطَقَّاتٌ أَوْ قَبْدًا اهـ قُلْتُ كَيْفَ يَصِحُّ كَوْنُ تَدِيرِهِمَا مُطَقَّاتٍ مَعَ تَصَرُّفِهِمَا بِجَوَازِيهِمَا فَلَا
جَزْمَ الضَّارِحِ بِكَوْنِهِمَا مُقْبِدًا (قوله ويستخدم المدبر الخ) هُوَ وَمَا بَعْدَهُ بِالْبِنَاءِ لِلصَّحُولِ وَكَانَ الْمُنَاسِبُ
أَنْ يَقُولَ وَيُوجِرُ بَدَلٍ وَيَسْتَأْجِرُ كَأَعْبَرِ الْكُفْرَ وَغَيْرِهِ وَقَوْلُهُ جَمْعُ أَقْبِدَ لِلْجَمْعِ أَيِ لَمْ يُولَى أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى الْخِدْمَةِ
وَعَلَى أَنْ يُوجِرَهُ وَعَلَى أَنْ يَنْكَحَهُ أَيِ رَوْجِهِ بِالْوِلَايَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى أَنْ يَطْلُبَ الْمَدْرَةَ وَعَلَى أَنْ يَنْكَحَهَا أَيِ رَوْجِهَا الْغَيْرِ
قَالَ فِي الْبَحْرِ وَأَعْلَاجُ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ لِأَنَّ الْمَلِكَ ثَابِتٌ فِيهِ وَبِهِ تَسْتَفَادُ لَوَايَةُ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ (قوله وأرثه)
أَيِ ارْثُ الْجَنَائِيَةِ عَلَيْهِ وَأَمَّا ارْثُ الْجَنَائِيَةِ مِنْهُ فَعَلَى الْمَوْلَى وَبِطَالِبِ الْإِقْلَابِ مِنَ الْقِيَمَةِ وَمِنْ ارْثِ الْجَنَائِيَةِ وَلَا يَضْمُنُ
أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةٍ وَاحِدَةٍ وَإِنْ كَثُرَتْ الْجَنَائِيَاتُ افَادَتْ فِي الْبَحْرِ وَفِي بَعْضِ السَّحْرِ وَارْثُهُ وَهُوَ تَرْثُفٌ لِأَنَّهُ مَا دَامَ سَيِّدُهُ
حَيًّا لَا يَمْلِكُ شَيْئًا ط (قوله لبقاء ملكه في الجملة) تَعَرَّضَ لَهُ الدَّرُورُ وَاعْتَرَضَهُ فِي التَّرْبِيلَةِ بِأَنَّ الْمَلِكَ
فِي الْمُدْرَلَةِ كَامِلٌ لِقِيَمَتِهِ بِقَوْلِهِ كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حَزْرًا ح وَفِي حُجَابِ بَأْنِ مَعْنَى كَامِلٌ لِمَلِكِهِ أَنَّهُ مَمْلُوكٌ رَقَبَةٌ وَيَدُ الْخِلَافِ
الْمَكَاتِبِ وَهَذَا الْإِبْنَانِي فِي نَفْسِهِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِيهِ بِمَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ بِغَيْرِ الْعَتَقِ
وَالْكَفَالَةِ لِأَنَّهُ انْعَقَدَ لَهُ سَبَبُ الْحَزْرَةِ بِمَا تَجَرَّعَ الْفَرْقَانُ مَلِكُهُ كَيْلُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ (قوله وبموت) أَيِ الْمَوْلَى
(قوله لكسافه) بَضْعُ الدَّلَامِ أَيِ مَعَ الْحُكْمِ بِهِ كَمَا فِي الدَّرِ الْمُنْتَقَى وَكَذَا الْمُسْتَأْمَنُ إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا فِي دَارِ
الْإِسْلَامِ فَدَرَهُ وَلَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ فَاسْتَرْقَ عَتَقَ مَا بِهِ مِنَ الْبَدَائِعِ نَهْرٍ (قوله عتق في آخر جرح الخ) نَقَلَ
فِي الْبَحْرِ عَنِ الْخَبِطِ ثُمَّ قَالَ وَهُوَ التَّحْقِيقُ وَعَلَيْهِ يَحْمِلُ كَلَامُهُمْ اهـ وَمَعَادَةُ أَرْفَافٍ فِيهِ نَظَرُ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ
أَنْ مَاتَ فَانْتِ حَزْرَاتُ حَزْرَتِي مَوْتُ ط (قوله يوم مونه) صِفَةُ لِمَالِهِ أَيْ مِنْ

مطلب

في شرط واقف الكتب الرهن بها

(ولا يوجب ولا يره) فنشرط

واقف الكتب الرهن باطل لأن

الوقف في يد مستعيره أمانة فلا

يتأق إلا بقاء والاستيفاء بالرهن به

بحر (ولا يجوز من الملك

الابلا عتاق والكتابة) فجهلا

للحزرية وسيتضغ في بابه والحيلة

لمريد التدبير على وجه يملك به

أن يدره مقيدا كان مت وأت

في ملى أو أن يثبت بعده موى

فأت حر (ويستخدم المدبر

(ويستأنه ويبلغ والامة توطأ وتكع)

جبر) والمولى أحى بكمه وأرثه

ومهر المدرة لبقاء ملكه في الجملة

(وبموت) ولو حكما كلفاه مرتدا

(عتق) في آخر جرح من حياة المولى

(من ثلثه) أي ثلث ماله يوم موته

ثلث ماله الكائن يوم موته لا يوم التدبير (قوله في محنته) فلو في مرضه فكل من النصفين يخرج من الثلث ط (قوله أنت حر أو مدبر) أي رددينيهما (قوله ومات مجهلا) اسم فاعل من المضعف أي لم يبين مراده فلو بين فعلى ما بين ح (قوله فيعتق الخ) أي مراعاة للفظين فلم يترك غيره وكانت قيمته ستمائة مثلاً عتق نصفه بثلثمائة وعتق من نصفه الآخر مائتان وسبع مائة (قوله ان لم يخرج من الثلث) كما لو كانت قيمته ثلثمائة وكان الثلث مائتين فإنه يسع في مائة (قوله وفي ثلثيه) عطف على قوله بحسابه (قوله لأن عتقه من الثلث) لما مر أنه تعليق العتق بالموت فحيث لم يترك سيده غيره يعتق من الثلث ويسعى في ثلثيه أما اذا خرج من الثلث فلا سعاية عليه الا اذا كان السيد سفيها وقت التدبير أو قتل سيده فإنه يسعى في قيمته كما في الدر المنثور عن الاشباه وقدمت رؤاى (قوله سعى في قيمته) لانه لا وصية لقائل الا أن فسخ العقد بعد وقوعه لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه ثم اذا كان القتل خطأ فالجناية هدر وكذا اقيما دون النفس ولو عمدا فللورثة تعجيل القصاص أو تأخيرها الى ما بعد السعاية جوهرة ملخصا (قوله كدبر السفيه) فإنه يسعى في كل قيمته مدبر اوليس عليه نقصان التدبير كالمصالح اذا دبره ومات وعليه ديون بحر (قوله لاشئ عليها) أي انها عتقت لان القتل موت ويقتص منها لو القتل عمد او الافلاسعاية ولا غيرها لان عتقها ليس بوصية بخلاف المدبرة فان قتلها الرد للصيغة جوهرة ملخصا (قوله أي كل قيمته مدبرا) وهي ثلثا قيمته فكذا كما مر في عتق البعض وبأى (قوله وهو حينئذ ككاتب الخ) كذا ذكره في البحر وقرع عليه انه لا تقبل شهادته ولا يزوج نفسه عنده مستدلا بما في الجمع لوزن المدبر اقتل خطأ وهو يسعى للوارث فعليه قيمته لوليه وقالا دية على عاقلته اه قال وكذا المنجز عتقه في مرض الموت اذا لم يخرج من الثلث فإنه في زمن السعاية كالمكاتب عنده وللعلامة الشرنبلالى رسالة سماها ايقاظ ذوى الدراية لوصف من كلف السعاية حر فيها انه اذا لم يخرج من الثلث يسعى وهو حر وأحكامه أحكام الاحرار اتفقا وكذا المعتق في مرض الموت والمعتق على مال أو خدمة وأطال وأطاب وخلصنا كلامه فيما علقناه على البحر وقال السيد الجوى في حاشية الاشباه وهو تحقيق بالقبول حقيق بعض عليه بالنواجذ (قوله بمحيط) أي يدين محيط بجميع ماله الذى من جلته المدبر أو برقة المدبر ان لم يكن مال سواء اه ح أما لو كان الدين اقل من قيمته فإنه يسعى في قدر الدين والزيادة على الدين ثلثها وصية ويسعى في ثلثي الزيادة بحر عن شرح الطحاوى (قوله خيارات العتق) وهي سبعة اذا كان الشريك موسرا وستة اذا كان معسرا باسقاط التضمين ط وممرت في باب عتق البعض (قوله فان ضمن شريكه) أي ضمن الساكت الشريك المدبر فليضمن أن يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث ماله وسعى العبد في النصف الآخر كما لا للورثة وهذه الخيارات عند الامام وعندهما صار العبد كله مدبرا بتدبير أحدهما وهو ضامن لنصيب شريكه موسرا كان أو معسرا ح عن الهندية ملخصا (قوله وولد المدبرة) أي المولود بعد التدبير لاقبله لان حق الحرية لم يكن ثابتا في الام وقت الولادة حتى يسرى الى الولد ولو اختلفا فادعت ولادته بعد التدبير فالقول للمولى انها قبله مع يمنه على العلم والبيئة لها وتماه في البدائع والفتح (قوله مدبر) فيعتق بموت سيده أه (قوله وذكر المصنف الخ) عبارته وولد المدبر كهو اه ووقع نحوه في بعض نسخ الهداية بلفظ وولد المدبر مدبر ورده في البحر بأن التبعية انما هي للام لا للاب واجاب ح بأن لفظ المدبر يتناول الذكر والانثى كما مر في لفظ المملوك ويكون المراد به في عبارته ما لا انثى بقرينة ما قدمناه من أن الولد يتبع الام في التدبير لا الاب اه لكن هذا الجواب لا يصح في عبارة الشارح حيث عبر بقوله كآية فلوزن كعبارة المصنف من غير تصرف فيها كان اولى ط (قوله فتأمل) امر بالتأمل لمخالفته لما مر من عدم تبعيته للاب وفي بعض النسخ فقال وهو تحريف ظاهر لان ما بعده لم يذكره المصنف في البيع الفاسد ولو كان ذكره لا يناسب تفرعه على ما قبله كما قاله المحشى (قوله وأما تدبير الحمل فكعتقه) أي انه يصح تدبيره وحده لكن قال في الكافي ولم يكن له أن يبع الام ولا يهبها ولا يهبها فان ولدت لاقل من ستة أشهر كان الولد مدبرا وان لاكثر كان رقيقا اه وتقدم في كتاب العتق انه لو أعتق الحمل لم يجز بيع الام وجاز هبتها ولو دبره لم تجز هبتها في الاسح وتقدم وجه الفرق وهذا قبل الولادة فيجوز بعدها البيع والهبة (قوله وبطل التدبير) معنى البطلان كما قاله صاحب الذخيرة انه لا يظهر حكمه بعد الاستيلاد فكانه

الا اذا قال في محنته أنت حر أو مدبر ومات مجهلا فيعتق نصيبه من الثلث ونصفه من الثلث حوى (وسعى) بحسابه ان لم يخرج من الثلث (وفي ثلثيه) لان عتقه من الثلث ان لم يترك غيره وله وارث لم يجزه أي التدبير فان لم يكن وارث أو كان وأجازه عتق كله لانه وصية ولذا لو قتل سيده سعى في قيمته كدبر السفيه ولو قتلته ام الولد لاشئ عليها كما بسطه في الجوهرة (وسعى في كله) أي كل قيمته مدبرا مجتبي وهو حينئذ ككاتب وقال آخر مديون (لو المولى) (مديون) بمحيط ولو دبر أحد الشريكين فلا خيارا العتق فان ضمن شريكه فبات سعى في نصيبه مختار (ورلد المدبرة) تدبير امطلقا (مدبر) أما المقيد فلا يتبعها وذكرا المصنف في البيع الفاسد أن ولد المدبر كآية فتأمل وأما تدبير الحمل فكعتقه (ولو ولدت المدبرة من سيدها فهي ام ولده وبطل التدبير) لانه من الثلث والاستيلاد من الكل فكان اقوى

بطل وليس المراد بطلانه بالكلية فان قلت ما فائدة التدبير حينئذ قلت دخولها في قوله كل مدرلي حرقتهن جالا ولا يتوقف عتقها الى ما بعد الموت ط (قوله ويبيع الخ) قال في الجريان للمدبر المقيد وأحكامه وحاصله أن يعلق عتقه بموته على صفة لا بطلته أو بزيادة شيء بعد موته كان مت وغلت أو كفت ودفت فأنت حرقتهن اذا مات استنحسا وانما يبيع المدبر المقيد لأن سبب الحرية لم يقع في الحال للتردد في هذا المقيد لجواز أن لا يموت منه فصار كسائر التعلقات بخلاف المدبر المطلق لأنه يعلق عتقه بمطلق موته وهو كائن لا محالة أو أشار الشارح بقوله ووهب الى أن المراد بالبيع الإخراج عن الملك لا خصوصه ط (قوله مما يبيع غالما) أي مما يقع حياته بعدها غالما احتزبه عن نحو الى مائة سنة فإنه يكون مدرامطلقا وقدمت الكلام عليه ومعنى قوله الى عشرين سنة أي ان وقع موت في هذه المدة التي ابتدأها هذا الوقت وتنتهي الى عشرين ط وكذا الى سنة فلو مات قبلها عتق وبعدها لا ولو في رأسها فقتلني الوجه لا يعقل لأن الغاية هي الاستقاط اذ لو لا تناول الكلام ما بعدها فتح ملخصا وأجاب في الحر بأن هذا غير مطرد لا تتناقص في لا بله الى غدا فان الغاية لا تدخل في ظاهر الرواية فله أن يكلمه في العدم مع استلزام الاستقاط وبارعه المقدسي بأن السنة ليست في الحقيقة غاية فلا بد أن يقدر الى معنى سنة بخلاف الغداة اسم لزمان مستقل له اسم خاص دخل عليه الى التي للغاية تأمل (قوله وكفت) في نسخ بأوهي الموافقة لما في البحر ط (قوله أو ان مات اوقات) أي بترداده بين الجنتين فليس بمدبر مطلق عند أي يوم لان الموت ليس يقتل وتعليقه بأحد الأمرين يمنع كونه عزيمة في أحدهما خاصة بحر (قوله وورجه الكمال) أي ربح قول زفرانه مدرامطلق بأنه احسن لانه في المعنى تعليق بمطلق موته كينما كان قتل أو غير قتل وقد سا غير مرة أن الكمال من أهل الترجيح كما افاده في قضاء البحر بل مسترح بعض معاصريه بأنه من أهل الاجتهاد ولا سيما وقد أقره على ذلك في البحر والنهر والمخ ورمز المقدسي والشارح وهم اعيان المتأخرين فافهم (قوله بعد موتى وموت فلان) أو موت فلان وموتى كافي الحاكم (قوله فيصير مطلقا) جواب للمسهوم والتقدير فان مات فلان قبله صار الآن مدرامطلقا قال في الكافي الا ترى انه لو قال أنت حرق بعد كلامك فلا ما بعد موتى فكأنك فلا ما كان مدرام كذا في قوله ان كنت فلا ما فأنت حرق بعد موتى فكأنك صار مدرامه قال ح عن الهندية فلو مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدراربعين للورثة أن يبعوه (قوله من انه) أي ما ذكر من مسألة المترو وكذا قوله بعد موتى وموت فلان ياتي في البحر (قوله حتى لو مات الخ) تفريع على كونه تعليقا مستعينا لبيان اسرق يسره وبين التدبير المقيد به اشتراكهما في جواز البيع والعتق بالموت والدرق هو أنه ان مات فلان فقط في مسألة المستعنى من كل المال وان مات المولى أولا في المسألةين بطل التعلق كالوفاة ان دخلت الدار أنت حرق مات المولى قبل الدخول والمدبر المقيد بمنزل المطلق لا يعقق الا بموت المولى ومن ثلث ماله لا كله (قوله بأن مات من سدره أو مرضه ذلك) أي أو في المدة المعينة فلو أقام أو وضع أو مضت المدة ثم مات لم يعقق لمطلان أي قبل الموت بحر (قوله من الثالث) متعلق بقوله ويعتق وذكره بيانا للوجه الشبه وأفادانه بسعي فيما زاد وان استغرق في كل كافي الدر المنقى (قوله ففرق بين من وفي) ووجهه أن من تصيد أن الموت مبتدأ وناشئ من ذلك المرض بأن يكون ذلك المرض سبب الموت والقتل سبب آخر وأما في فأنها تصيد أن الموت واقع في ذلك المرض سواء كان بسببه أو بسبب آخر (قوله ففكول) اعاد الصبر مدكرامع أن الحى مؤثمة على تأويلها بالمرض (قوله هو مرض واحد) اهل وجهه أن أحدهذين المرضين ينشأ عن الآخر غالبا فعاد امر صا واحدا والافالذ كور في كتب الطب اهمها مرضان واهل تخصص محمد بالذكر لكونه المخرج للفرع والافالذ له مقابلا افاده ط (قوله به يفتي) وقيل هي قته قما وقيل قته خدمته مدة عمره وقيل نصف قته قاصد الكاتب وهو الاسح وعلمه السقوى باق في وفي الدر أنه شتار الصدر الشهيد والوالمجنى قول في الدر المنقى في باب عتق العصف قلت ولكن المتن على الاول ووجهه كما صرح به في الهداية أن المنافع انواع ثلاثة البيع وأشهاه والاستخدام وأمثاله والامتياز ونوابعه وبالتدبير فوفت البيع (قوله يقوم قدا) فاذا لم يصر من الثلث ولزمه السعاية في ثلثي قته أو في كلها يقوم قدا لا مدبرا (قوله قبل موتى بشهر) أما لو قال بعد موتى بشهر فهو وصية بالاعتاق فلا يعقق الا باعتاق الوارث أو الوصي كفي البحر عن المجتبى (قوله عتق من كل ماله) في الخاتمة ولومات بعد شهر قبل يعقق من الثلث

مطا

الكامل بن الهمام من أهل الترجيح

(وبيع) ووهب ورهن المدبر

المقيد (كان قال له ان مات في سفري

أو مرضي) هذا (أو الى عشرين

سنة مثلا) مما يقع غالبا أو ان مات

أو مات وكفت أو ان مات

أو قبل خلافا لرفر ورجه الكمال

أو أنت حرق بعد موتى وموت فلان

مالم يت فلان قبله فليس مطلقا

(أو أنت حرق بعد موت فلان) كما

في الدر والتهذيب وفي الصريح

في المسحوط وغيره من انه ليس

تدبرا بل تعليقا حتى لو مات فلان

والمولى سح عتق من كل المال

ولو مات المولى أولا بطل التعاق

(واعتق) المقيد (ان وجد

التهذيب) مات من سدره أو مرضه

ذلك (اعتق المدبر) من الثلث

لوجوده السابق لموت (قال ان

مات من مرضه) فهو حرق قتل

لا يعقق بخلاف ماله قال

(مرضي) ففرق بين من وفي

ولو لم يصر من مرضه سدا أو حكمه

دل منه وهو من واحد مجتبى

(وبيع المدبر) المطلق (ثلاثا فتمت

في المتن) (و) المدبر (المستدق) يقوم

(أو من الحاية ووهب) الصحيح

ان بعد أنت حرق في موتى بشهر

مات بعد شهر عتق من كل ماله

وقبل من الكل لأن على قول الامام يستند العتق الى أول الشهر وهو كان صحيحا فاعتق من الكل وهو الصحيح وعلى قولهما يصير مدبر بعد مضي الشهر قبل موته اه وفي الظهيرة فان مضى شهر كان مطلقا عند البعض وقال بعضهم هو باق على التقيد اه قلت القول بعقبة من الثلث يصح باؤه على كل من القولين الآخرين وأما ما صححه في الخاتمة من عتقه من الكل فهو على أنه غير مدبر أصلا لما علت من أن المدبر المطلق والمقيد انما يعتق من الثالث وقيد بأنه مات بعد شهر لما في التجبى من أنه لو مات المولى قبل مضي الشهر لا يعتق بالاجماع (قوله ولو لولاه يبعه) قال في الشهر بلائية وتفيد صحة بيعه بأن يعيش المولى بعد البيع أكثر من شهر لينتفى المحل للعتق حال المدة التي يلبها موت المولى تأمل اه أى لانه لو مات بعد البيع بأقل من شهر ظهر أنه وقت البيع كان حراً الاستناد العتق الى أول الشهر الذي يليه الموت فافهم لكن هذا التقيد غير صحيح لما قالوا من أن الاستناد هو أن يثبت الحكم في الحال ثم يستند الى وقت وجود السبب حتى لو قال أنت حرة قبل موت فلان بشهر ثم باعها ثم مات فلان تمام الشهر لم تعتق لعدم المحلية أى لعدم كونها محلا في الحال وانظر ما مر في الطلاق في الاحكام الاربعة في باب الطلاق الصريح (قوله في الاصح) راجع الى قوله عتق من كل ماله وقوله ولو لولاه يبعه (قوله لان الاول أمر الخ) أى والا امر هو طلب الفعل من المأمور وهو أمر متحقق مسع التأنظ به فلا يصح استثناءه بخلاف أنت حرة فانه في الاصل اخبار محتمل للصدق والكذب ثم استعمل لانشاء الحرية فيصح استثناءه ونظر الاصل كما مر في بابه وفرق في الذخيرة هنا بأن الايجاب يقع لازما بحيث لا يقدر على ابطاله بعده فيحتاج الى الاستثناء فيه حتى لا يلزمه حكمه والا امر لا يقع لازما فانه يقدر على ابطاله بعزل المأمورة فلا يحتاج للاستثناء اه وسيأتى تمامه قبيل باب اليقين في الدخول والخروج والله تعالى أعلم

زاد في التجبى ولو لولاه يبعه في الاصح (فرع) قال مريض أغتقوا غلامي بعد موتى ان شاء الله صح الايضاء وفي هو حر بعد موتى ان شاء الله لم يصح لان الاول أمر والاستثناء فيه باطل والثاني ايجاب فيصح الاستثناء

(باب الاستيلاد)

* (باب الاستيلاد) *

تقدم في التدبير وجه المناسبة وهو على تقدير مضاف أى أحكام الاستيلاد (قوله وخصه الفقهاء بالثاني) أى خصوا الاستيلاد بطلب الولد من الامة أى استلحاقه قال في الدر المنقي فأم الولد جارية استولدها الرجل بملك اليمين أو النكاح أو بالشبهة ثم ملكها فاذا استولدها بالزنى لا تصير أم ولد عندهم استحسانا وتصير أم ولد قياسا كما قال زفر اه لكن لو ملك الولد عتق عليه كما سيأتى في الفروع (قوله ولو سقطا) قال في البحر اطلق في الولد فشمع الولد الحى والميت لأن الميت ولد بدليل انه يتعلق به أحكام الولادة حتى تنقضى به العدة وتصير به المرأة نفسا وشمل السقط الذى استبان بعض خلقه وان لم يستبين شئ لا تكون أم ولد وان ادعاه اه (قوله ولو مدبرة) فيجتمع لحرتهما سببان التدبير والاستيلاد وقوله في الباب السابق وبطل التدبير بتقديم معناه (قوله من سيدها) أى المالك لها كالأوبعضا وشمل المسلم والكافر ذميا وأمرثا أو مستأمنيا كما في البدائع قال في الدر المنقي وسواء كان مولاه حقيقا أو حكما ليشمل ما اذا وطئ الاب جارية الابن ثم ولدت فادعاه (قوله ولو باستدخال الخ) تعميم للولادة أى سواء كانت بسبب الوطء أو بادخالها منه في فرجها (قوله باقراره) أى باقرار المولى بأن الولد منه منح ومثله في الدرر وقوله ولو حاملا أى ولو كان اقراره حال كونها حاملا درر قلت فالباء في باقراره معنى مع حال من الولادة المفهومة من ولدت وقوله ولو حاملا حال من اقراره والمراد منه اقراره بالولد كما عانت فصار المعنى اذا ولدت من سيدها ولادة مقترنة باقراره بالولد ولو كان اقراره بالولد في حال كونها حاملا لان الاقرار وان كان قبل الولادة يبقى حكمه فيقارن الولادة ولا يخفى أن هذا المعنى صحيح فلا حاجة الى تطريق احتمالات لا تصح وردّها فافهم واقاد أن المدار على الاقرار والدعوى سواء ثبت النسب معها ولا لما قالوا من أنه لو ادعى نسب ولد أمته التي زوجها من عبده فان نسبة انما يثبت من العبد لمن السيد وصارت أم ولده لاقراره بثبوت النسب منه وان لم يصدق الشرع وبه اندفع ما في الفتح من انهم اخلا بيمين ثبوت النسب كما حزره في النهر قلت لكن يرد عليه ما لوزنى بأمة غيره وادعى أن الولد منه فانها لا تصير أم ولده اذا ملكها عندنا كما مر لان امومية الولد فرع ثبوت النسب وسيأتى آخر الباب من يديان (قوله كقوله جلها الخ) قال في النهر ينبغي أن يقيد بما اذا وضعته لاقول من ستة اشهر من وقت الاعتراف فان وضعته لاكثر لا تصير أم ولد وفي الزيلعي لو اعترف بالحمل فجاءت به لستة اشهر من وقت الاقرار لزمه التسبق

هو لغة طلب الولد من زوجة أو أمة وخصه الفقهاء بالثاني (اذا ولدت) ولو سقطا (الامة) ولو مدبرة (من سيدها) ولو باستدخال منيه فرجها (باقراره) وينبغي أن يشهد لتلاي سترق ولده بعد موته (ولو حاملا) كقوله جلها

بوجوده وقت الاقرار بواقفه ما في المحيط لو أقترأن أمته حبلى منه ثم جاءت بولد ستة أشهر ثبت نسبه منه لانها صادفت ولدا موجودا في البطن وان جاءت به لا أكثر من ستة أشهر لم يلزمه النسب لان ما يتقن بوجوده وقت الدعوى لاحتمال حدوثه بعدها فلا تصح الدعوى بالشك اهـ (قوله وما في بطنها مني) لا يمكن ان قال ما في بطنها من حمل أو ولد لم يقبل قوله انها لم تكن حاملا واعا كلن رجحا ولو صدقته وان لم يقبل وصدقته يقبل كفي البحر (قوله أماد يانة الخ) قال في الفتح فأما الديانة فالمراد عر أبي حنيفة رحمه الله انه ان كان حين وضعه لم يعزل عنها وحسنها عن مظان رية الزنى يلزمه من قبل الله تعالى أن يدعيه بالاجماع لان الظاهر والحالة هذه كونه منه والعمل باظهاره واجب وان = ان نزل عنها حصنها أولا ولم يعزل ولكن لم يحصنها فتركها تدخل وتخرج بلا رقيب مأمون جازله أن ينفيه لان هذا الظاهر وهو كونه منه بعارصه ظاهر آخر وهو كونه من غيره لوجود أحد الدليلين على ذلك وهما العزل أو عدم التحصيل (قوله كاستلاد معنوه ومجنون) مقتضى التشبيه انه ثبت بلادعوة ديانة لا قضاء والمتبادر من تقدم الوهانية انه ثبت فيها أيضا وأصله ما في الفتية عن نعيم الأئمة البصري متى ولدت الجارية من مولاها صارت أم ولد له في نفس الامر وانما اشترط دعونه للقضاء ولهدا يصح استيلاد المعنوه والمجنون مع عدم الدعوة منهما اهـ قال العلامة عبد البر في الشك في شرح النظم وعنه المصنف لم يستثنوا هاتين الصورتين من القاعدة المقررة في المذهب انه لا يثبت اسب في ولد الامة الا بالادعوة اهـ وطاهر انه فهم أن المراد بثبوت الاستيلاد فيهما قضاء والا فلا حاجة الى التبيه على أن عاقبتهم لم يستثنوا وهما وهكذا فهم في الجرح حيث قال فهذا ان مع يستثنى وهو مشكل فان الاستثناء والشكال في ثبوته قضاء لا في ثبوته ديانة كما لا يخفى وهكذا فهم في الهرايسا حيث أجاب عن الاشكال بأنه يمكن أن تكون الدعوى من وليه كعرض الاسلام عليه باسلام زوجته اهـ واعترضه بعضهم بأن الفرق طاهر اذ في دعوى الولي تحميل اسب على الغير ثم لا يخفى أن المشكل الذي فيه الكلام هو ما اذا كان للمجنون أو المعنوه أمة بطواها فولدت أما اذا كانت له زوجة هي أمة لا غير ولدت منه وثبت نسب الولد منه بحكم التراس ثم ملكها فلا شبهة في انها صيرت أم ولد له قضاء بلاد دعوى كالعاقل لحمل كلام النظم والنسبة عليه غير صحيح بل هو محمول على ما قلنا فافهم ولكن الحق أن ثبوته في النماء مشكل اذ هو فرع العلم بالوط وهذا عسير فعذر ولادتها في ملكه بدون دعوى صحيحة لا يثبت به الاستيلاد ولا السب ولذا لم يستثنه عامة المصنفين من اعادة المذكرة فالاقترب حل كلام الفتية على ما فهمه الشارح من ثبوته ديانة لا قضاء وان خاف ما فهمه غيره والمعنى انها اذا ولدت له ثم افق وعلم انه وطئها في حال جنونه وأن هذا الولد منه صارت أم ولد له في نفس الامر ووجب عليه ديانة أن يدعيه وأن لا يبيعها والا فلا هذا ما طهر لي تحريمه والله سبحانه اعلم (قوله من زوج) خرج ماله وولدت من زنى ملكها الزاني كما في البحر وسبأ في السروع (قوله ولو فاسدا) كسكاح بلاشهود (قوله كوط بشبهة) تطير لا تثيل لئلا يسهل لان المراد به ما ليس به قد أصلا كولو وطئها على طر انها زوجته (قوله فاشترها الزوج) الاولى أن يزني أو الوطئ ليشمل الشبهة (قوله أي ملكها) تعميم للشرا ليدخل فيه الملك يارث او هبة وقوله كلاً أو بعضا تعميم للتعمية المفعول وأفاد به عدم تجرى الاستيلاد في الدر المتق حل يعجزى الاستيلاد في التبيين نعم وفي غيره لا اذا أمكن تكميله اهـ وفي الدائع الاستيلاد لا تجرى عندهما كالتدبير وعند هـ هو مختار الا انه قد تكامل عند وجود سبب التكامل وشرطه وهو امكن التكامل وقبل لا تجرى عنده أيضا لكن فيما يحتل القتل فيه ويتجرب بها لا يحتل كامة بين اشير ولدت فدعاه احدها صارت أم ولد له وان ادعى به جيهما صارت أم ولداهما (قوله أو بهنسا) بأن اشترها هو وأحرقه صيرت أم ولد للزوج ويلزمه قيمة نصيب شريكه وقامه في البحر (قوله من حين الملك) أي لامن حين العلق بجر (قوله فلو لم يولد لها من غيره) يعني الولد الحاصل قبل ملكه اياها قال في الفتح وفي المبسوط لو طئها فترجعت بأحر فولدت منه ثم اشترى النكاح صارت أم ولد وعق ولده وولد هامن غيره يجوز بيعه خلافا لفرج خلافا للحادث في ملكه من غيره فانه في حكم امته اهـ (نسيه) استثنى في الفتح من قولهم ان الحادث في ملكه من غيره حكمه كتمه ما اذا كان جارية فانه لا يستقبح به لانه وطئ امته وزاد في البحر ما لو شري أم ولد الغير من رجل جاهلا بجاهلها فولدت له ثم استثنى مولاها فانه على المشتري قيمة

وما في بطنها مني كما مر في ثبوت النسب
وهذا قضاء أماد يانة فيثبت بلا
دعوة كاستيلاد معنوه ومجنون
وهبانية (أو) ولدت (من زوج)
تزوجها ولو فاسدا كوط بشبهة
فولدت (فاشترها الزوج) أي
ملكها كلاً أو بهنسا (وهي أم ولد)
من حين الملك فلو لم يولد لها من
غيره فله

الولد للغرور وكان ينبغي أن لا يلزمه شيء عند الامام لان ولده ام الولد لا مالية فيه كتمه الا انه ضمن عنده لان
عدم ماليته بعد ثبوت حكم امية الولد فيه ولم يثبت لعلوه حر الاصل فلذا يضمن بالقيمة اه (قوله) وكذا
لو استولدها بملك عطف على قوله او ولدت من زوج أي وكذا تكون ام ولد لو استولدها ثم استحققت اولحقت
ثم ملكها اه ح (قوله) ثم سحقت أي استحققتها الغير بأن اثبت انها أمته قال ح وينبغي أن يكون ولدها حراً
بالقيمة لانه مغرور (قوله) فان عتق ام الولد يتكرر) يعني أن كونها ام ولد يتكرر وأطلق عليه العتق لانه اعتاق
ما لا حديث اعتقها ولدها وحاصله أن الاستحقاق او اللحاق لا ينافي عودها ام ولد بتجدد الملك ولو بعد اعتاقها
لان سبب صيرورتها ام ولد قائم وهو ثبوت النسب منه فافهم وما ذكره مأخوذ من الحاشية ونصها عتق ام الولد
يتكرر بتكرار الملك كعتق الخمارم يتكرر بتكرار الملك ونفسه ام الولد اذا اعتقها وارادت ولحقت بدار الحرب
ثم سميت واشترها المولى فانها تعود ام ولده وكذا لو سلك ذات رحم محرمة منه وعتقت عليه ثم ارتدت ولحقت
بدار الحرب ثم سميت فاشترها عتقت عليه وكذا ثانياً وثالثاً اه (قوله) بخلاف المدبرة) أي فانه اذا
اعتقها ثم ارتدت وسميت فاشترها عتقت عليه وكذا ثانياً وثالثاً اه (قوله) بخلاف المدبرة) أي فانه اذا
فلا يبقى عتقها معلقة بالموت بخلاف الاستيلاء فانه لا يطل بالاعتاق والارتداد لقيام سببه وهو ثبوت نسب
الولد بجر (قوله) حكمها بالمدبرة) في كونها لا يمكن تملكها بعوض ولا بدونه (قوله) وقدمت في قوله
لاتباع المدبرة (قوله) في ثلاثة عشر) قال في البيع الفاسد من الجور وفي فتح القدير هنا علم أن ام الولد تخالف
المدبرة في ثلاثة عشر حجة لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع ولا تسمى لغريم وتعتق من جميع المال واذا استولد
ام ولد مشتركة لم يملك نصيب شريكه وقيمتها الثلث ولا ينفذ القضاء بجواز بيعها وعليها العدة بموت السيد
او اعتاقه ويثبت نسب ولدها بلا دعوى ولا يصح تدبيرها ويصح استيلاء المدبرة ولا يملك الحربي بيع ام ولده
ويملك بيع مدبره ويصح استيلاءه جارية ولده ولا يصح تدبيرها كذا في التلخيص اه ح وذكرتها هنا اربعة
(قوله) تعتق بموته أي ولو حكماً كلعاقده دار الحرب مرتداً وكذا المستامن لو عاد الى دار الحرب فاسترق ولده ام
ولد في دار الاسلام نهر (قوله) من كل ماله) هذا اذا كان اقراره بالولد في الصحة أو المرض ومعها ولداً كانت
حبله فان لم يكن شيء من ذلك عتقت من الثلث لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق وهو وصية كذا في المحيط
وغیره نهر وسأقي في الفروع (قوله) والمدبرة تسمى) أي ان لم يخرج من الثلث على ما مر تصديقه (قوله)
ولو قضى بجواز بيعها) أي قضى به حنفياً مثلاً على احدى الروايتين عن الامام من أن القاضي لو قضى بخلاف
رأيه ينفذ قضاءه أي ما لم يقبده السلطان بهذا ذهب خاص أما على الرواية الاخرى وهو قوله المرجح لا ينفذ مطلقاً
فيراد الثاني المتولد او النظارى فانه يقول بجواز بيعها وله واقعة مع أبي سعيد البردعي شيخ الكرخي
حكاه الزبلي وغيره وذكرها ح فراجع (قوله) لم ينفذ) هذا عند محمد وعليه الفتوى وقال لا ينفذ
والخلاف مبني على خلاف في مسألة أصولية هي أن الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف المتقدم عندهما الا يرفع
لما فيه من تضليل بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعنده يرفع ح عن المنع وذكر في التصريح أن الاظهر من
الروايات انه لا ينفذ عندهم جميعاً اه ومفاده ارتفاعه عندهم فثبت الاجماع المتأخر لانه حيث ارتفع
الخلاف المتقدم لم يبق في المسألة قول آخر فكان القضاء به قضاءً بما لا قائل به فلا ينفذ لخالفه الاجماع
قلت لكن المقر في كتاب القضاء كما سأقي تحريره ان شاء الله تعالى أن الحكم ثلاثة أنواع منه ما لا يصح أصلاً
وان نفذ آثم فاض وهو ما خالف كتاباً أو سنة مشهورة أو اجماعاً ومنه ما ثبت فيه الخلاف بعد الحكم ويرتفع
بالحكم حتى لو رفع الى قاض آخر لا يراه امضاء ومنه ما ثبت فيه الخلاف بعد الحكم أي وقع الخلاف في صحة
الحكم به فهذا ان رفع الى قاض آخر فان كان لا يراه أبطله وان كان يراه أمضاء ومقتضى قوله بل يتوقف الخاته
من هذا النوع ومقتضى كونه مخالفاً للاجماع انه من النوع الاول وبه صرح الشارح في كتاب القضاء حيث
قال عند قول المصنف او اجماعاً كل المنفعة لاجماع الصحابة على فساد وكبيع ام ولد على الاظهر وقبل ينفذ
على الاصح فجعل عدم النفاذ مبني على مخالفته للاجماع وعليه فلا يصح قوله بل يتوقف الخ فثبت ثم رأيت
في التحرير عزى قوله بل يتوقف الى اجماع ووجهه بأن الاجماع المسبوق بخلاف مختلف في كونه اجماعاً ففيه
شبهة كغير الواحد فكذا في متعلقه وهو ذلك الحكم المجمع عليه فكان القضاء به نافذا لانه غير مخالف للاجماع

وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت
أو لحقت ثم ملكها فان عتق ام
الولد يتكرر بتكرار الملك كالمارم
بخلاف المدبرة (حاشيتها)
أي المستولدة (المدبرة)
وقد مر (الا) في ثلاثة عشر
هذه كورة في فروق الاشياء والبيع
الفاسد من الجور منها (أنه تعلق
بموته من كل ماله) والمدبرة من ثلثه
(من غير سعاية) والمدبرة تسعي
ولو قضى بجواز بيعها لم ينفذ بل
يتوقف على قضاء قاض آخر امضاء
وابتالاً ذخيرة وينفذ في المدبرة
كما مر

مطلب
في القضاء بجواز بيع ام الولد

مطلب
في قضاء القاضي بخلاف مذهبه

مالو أعتقها فإنه ثبت نسب ولدها إلى سنتين من يوم الاعتاق كما إذا مات ولا يمكن نفيه لأن فراشها تآكد بالحزبة
 اه (قوله يعني الكافر) أي ليشمل الحربى المستأمن أما الذى فى دار الحرب فلا يمكن من عرض الاسلام
 عليه فهو معلوم انه غير مراد فافهم (قوله أو مدبرته) ذكره فى البحر والنهر أيضا (قوله نظر الجباين)
 أى جانب أم الولد بدفع الذل عنها بصيرورتها حرة زيد اوجاب الذى يصل الى بدل ملكه (قوله لأن خصومة
 الذى الخ) فى الخصامة من الغصب مسلم غصب من ذمى مالا أو سرقة فإنه يعاقب عليه يوم القيامة لأنه
 أخذ مالا معصوما والذى لا يرجى منه العفو بخلاف المسلم فكانت خصومة الذى أشد وعند الخصومة
 لا يعطى ثواب طاعة المسلم للكافر لأنه ليس من أهل الثواب ولا وجه لأن يوضع على المسلم وبال كفى الكافر فى
 فى خصومته وعن هذا قلوا ان خصومة الدابة تكون أشد من خصومة الآدمى على الآدمى اه (قوله
 فى ثلث قيمتها قنة) كذا قاله الاتفاقى بأن يقتدر القاضى قيمتها فيجمعها عليها فتصير مكاتبته وهى وان كانت
 عند الامام غير متقومة إلا أن الذى يعتق فى هذا تقومها افاده فى النهر ومثله فى الفتح (قوله اذ لوردت) أى
 الى الرق لا عبت مكاتبته لقيام الموجب ما لم يسل مولاها عبتى (قوله ولومات قبل سعاتها ولها ولد الخ)
 كذا فى عادة النسخ وفى بعضها ولومات قبل سعاتها عتقت بلا سعاية ولومات هى ولها ولد الخ وهى الصواب
 لأن قوله ولها ولد اعياى ناسب موتها هى لاموت سيدها لكن يبقى قوله والاعتقت مجانا غير مرتبط بما قبله
 ولا معنى له فكان عليه أن يقول بعد تمام عبارة المصنف ولومات هى ومعها ولد ولدتها فى سعاتها سعى فيما عليها
 كما عبر به فى شرحه على المتقى (قوله فيسعى فى ثلثي قيمته) أى قنا وقيل فى نصفها كما مر (قوله والأمر
 ببيعها) لأن البيع هنا يمكن بخلاف أم الولد والمدر (قوله ذكره مسكين) أى ذكر تقييد الجبر على البيع
 بعرض الاسلام عليه وابائه كفى البحر (قوله ولومع ابنه) فى بعض النسخ ولومع أبية بالموحدة ثم المنذرة وهى
 الموافقة لقوله فى الدر المنثور ولو كان الشريك اباه واعتزضها ح بأنها غير صحيحة واستدل لذلك بقول البحر
 وشمل ما اذا كان المدعى من مال الاب كما اذا كانت مشتركة بين الاب وابنه فادعاه الاب صح ولزمه نصف القيمة
 والعقر كالأجنبي بخلاف ما اذا استولدها ولا ملك له فيها حيث لا يجب العقر عندنا اه قلت وفيه نظر
 ظاهر اذ لا مانع من دعوى الابن ولدا لامة المشتركة مع أبيه نعم يقتضى الاب اذا ادعاه معه كما يأتى ولا دعوى
 هنا الامن واحد وتخصيص صاحب الجبر يكون المدعى الاب ابيان الفرق بين هذه المسألة وبين مسألة اخرى
 وهى ما اذا ادعى ولد لامة ابنه حيث لا يجب عليه العقر لأنه اذا لم يكن للاب فيها ملك مست الحاجة الى اثبات
 الملك فيها سابقا على الوطء فنسأله عن الزنى فلا عقر واذا كان له فيها ملك فى شخص منها لم يكن زنى وانقبت
 الحاجة فيلزمه نصف العقر فانهم (قوله ثبت نسبته منه) لأن النسب اذا ثبت منه فى نصفه لمصادقه ملكه
 ثبت فى الباقي ضرورة انه لا يتجزى لما أن سببه وهو العلوق لا يتجزى اذ الولد الواحد لا يعلق من مائى درر
 (قوله او مكاتب الخ) فى كالى الحاسككم واذا كانت الجارية بين حر ومكاتب فولدت ولدا فادعاه المكاتب
 فان الولد ولده والجارية أم ولده ويضمن نصف قيمتها يوم عتقت منه ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا
 فان ضمن ذلك ثم عجز كانت الجارية وولدها مملوكين لمولاه وان لم يضمنه ذلك ولم يخصه رجع نصف
 الجارية ونصف الولد للشريك الحر اه (قوله لكنه ان عجز فله بيعها) قد علمت انه ان عجز بعد الضمان صارت
 الجارية وولدها المولود وان عجز قبله رجع نصف الجارية والولد للشريك وحينئذ فالضمير فى بيعها على الاول
 يرجع للمكاتب يعنى باذن مولاه والمولى وعلى الثانى يرجع للشريك ويكون المراد فى بيعها بيع حصته منها
 فانهم (قوله يوم العلوق) الاول ذكره بعد قوله نصف قيمتها ونصف عقرها فان كلامنا من القيمة والعقر يعتبر يوم
 العلوق كفى الفتح وغيره (قوله نصف قيمتها) لأنه تملك نصيب صاحبه حين استكمل الاستيلاء درر
 (قوله ونصف عقرها) لأنه وطئ جارية مشتركة اذ ملكه ثبت بعد الوطء حكما للاستيلاء فيعقبه الملك فى نصيب
 صاحبه درر وقد مرنا فى أول باب المهر عن الفتح أن العقر هو مهر مثلها فى الجمال أى ما يرغب به فى مثلها
 جمالا فقط (قوله ولومعسرا) لأنه ضمان تملك بخلاف ضمان العتق كما تقرر فى موضعه درر (قوله لأنه
 علق حر الاصل) اذ النسب يستند الى وقت العلوق والضمان يجب فى ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه
 ولم يعلق منه شيء على ملك شريكه درر (تنبيه) قيد المسألة فى الفتح بقوله هذا اذا حلت على ملكها

مطلبه
 خصومة الذى أشد من خصومة
 المسلم

(اذا اسلمت أم ولد الذمى) يعنى
 الكافر أو مدبرته مسكين
 (عرض عليه الاسلام فان اسلم
 فبى له ولا سعت) نظر الجباين
 لأن خصومة الذى والدابة يوم
 القيامة أشد من خصومة
 المسلم (فى) ثلث (قيمتها) قنة
 (وعتقت بعد ادائها) أى القيمة
 التى قدرها القاضى (وهى مكاتبته
 فى حال سعاتها) الا فى صورتين
 (بلا رد الى الرق لو عجزت) اذ لو
 ردت لا عبت (ولومات قبل
 سعاتها) ولها ولد ولدتها فى سعاتها
 سعى فيما عليها والا عتقت مجانا
 لأنها أم ولد وكذا حكم المدر فى سعى
 فى ثلثي قيمته (ولو اسلم من الذمى
 عرض الاسلام عليه فان اسلم فيها
 والأمر ببيعها) تخلفا من يد الكافر
 ذكره مسكين (فان ادعى ولد لامة
 مشتركة) ولومع ابنه (ثبت نسبه
 منه) ولو كافر أو مر بضا أو مكاتب
 لكنه ان عجز فله بيعها (وهى أم ولده
 وضمن) يوم العلوق (نصف قيمتها
 ونصف عقرها) ولومعسرا (لا قيمة
 ولدها) لأنه علق حر الاصل

فلو اشترىها احدهما فلا فادعاء احدهما ثبت نسبه منه وبغض لشريكه نصف قيمة الولد لانه لا يمكن استناد الاستيلاء الى وقت العلوق لانه لم يحصل في ملكهما ولد الا يجب عليه عقول لشريكه هنا ونعنامه فيه (قوله وان ادعياه معا) قيد بالمعية لانه لو سبق احدهما بالدعوة فالسابق اولى مكانا من كان جوهره وكونهما اثنين غير قيد عنده بل عند أبي يوسف وعند محمد ثبت من ثلثه لا غير وعند زفر من خمسة (قوله وقد استويا الخ) أي بأن يكونا مالكيين اجنبيين مسايين أو حرين أو ذميين أو مجوسيين (قوله وقت الدعوة الخ) فلو كان أحدهما مسلما والاخر ذميا وقت العلوق ثم اسلم الذي وقت الدعوة كأنهما متساويين وكان لهما كذا كره في غاية البيان (قوله قدّم من العلوق في ملكه) قال في التبع اذا حلت على ملك أحدهما رقبة فباع نصفها من آخر فولدت بعني لتنام ستة اشهر من بيع النصف فادعياه يكون الاقوى لكون العلوق في ملكه اه وكان المناسب أن يقول لاقل من ستة اشهر من بيع النصف بدليل قوله لكون العلوق في ملكه وبدليل ما يأتي في مسألة السكاح اه ح وفي كافي الحاكم من باب دعوة الخ ل و اذا كانت الامّة بين رجلين فولدت ولدا فادعياه جميعا وقد ملك أحدهما نصيبه منذ شهر والاخر منذ ستة اشهر فقدّم صاحب الملك الاقوى (قوله ولو يشكاح) قال في الفتح اذا كان الحل على ملك أحدهما فكأنما اشتراها هو وأخر فولدت لاقل من سنة اشهر من الشراء فادعياه فهي ام ولد الزوج فان نصيبه صار أم ولد له والاستيلاء لا يحتل التبري عندهما ولا بقاءه عنده فثبت في نصيب شريكه أيضا اه ح (قوله وأب) معطوف على من في قوله قدّم من العلوق في ملكه ط (قوله على ابن الخ) لف على سبيل النشر المرتب ط (قوله ومرتد) كذا وقع في البحر وتبعه في النهر والشربلية وهو سبق قلم من صاحب البحر لخصا لفته لما في في الحاكم وغاية البيان والفتح والزبلي من تقديم المرتد على الذي لانه اقرب الى الاسلام أي لانه يجبر على الاسلام فيكون الولد مسلما وهذا انفع له ونقل ط عن أبي السعود التنبية على انه سبق قلم كما قلنا ثم اعلم أن مقتضى تقديم أحدهما في هذه المسائل وهو من وجد معه المرح انه يصير حكمه حكمه ما لو ادّعى أحد الشريكين فقط لما سمعت من عبارة الفتح من أماته ميراث أم ولد الروح وبنت النسب منه وعليه فيغني نصف قيمته وانصف عقرها هذا ما ظهر لي فافهمه وأني لم أرم صرح به ثم رأيت في ثاني الحاشية الشبهة مانعة واذا كانت الجارية بين مسلم وذمي ومعتق فادّعى جميعا فادّعى الولد فادّعى الدعوة المسلم اولى وان كان نصيبه اقل الانصاف وعليه ضمان خمسة نذر من قيمة الام وانعتق وعلى كل واحد من الآخرين حصة شركائه من العقر لا قراره بالوطء الا أن العبد يؤخذ به بعد العتق اه فهذا سريع جدا لما ولله الحمد (قوله ثم لا يثبت الخ) أقول هذا راجع لاصل المسألة وهو ما اذا ادّعى معا وقد استويا في الاوصاف وثبت نسبه منهما لالدعوى مع المرح وان اوههم كلامه تعالى البحر والنهر خلافة لما لم من تقدم من معه الترجيح وانما نصير أم ولده وثبت النسب منه وحيث صارت ام ولده وحده لم يثبت له شريك فيها فلا يحرم وطؤها عليه فاذا جاءت بولد ثمان يثبت منه بلاد دعوى كالأدعاء أحد الشريكين فقط وقد نقل في البحر والنهر المسألة عن المجتبى والذي في المجتبى دليل لما قلناه فانه قال في تعليل اصل المسألة ولانها استويا في سبب الاستحقاق فيستويان فيه حتى لو وجد المرح لا يثبت منهما بان كان أحدهما أبيا والاخر أوكنا مسلما والاخر ذميا ثبت من الأب والمسلم لو حود المرح ولما ثبت نسبه منهما صارت ام ولد لهما وبقي عقرها قصاصا ولو جاءت بأحر لم يثبت نسبه من واحد الا بالدعوى لان الوطء حرام فتعتبر الدعوة اه فقولاه ولما ثبت نسبه منها راجع لاصل المسألة والمسألة المرح لقوله في مسألة المرح لا يثبت منهما فقولاه ولو جاءت بأحر من فروع أصل المسألة أيضا كما هو ظاهر فاهم وانتم هذا التقرير فانه من في التقدير (قوله كما مر) أي في قوله اذ لم يحرم عليه ح (قوله وهي ام ولدهما) فعدم كلامهما يوما وادامات أحدهما عتقت ولا ضمان للحي في تركه الميت لرضي كل منهما بعتقها بعد الموت ولا تسمى للحي عند أبي حنيفة لعدم تقومها وعلى قولهما تسمى في نصف قيمتها بجر (قوله ان حلت في ملكهما) بأن ولدت ستة اشهر فأكثر من يوم الشراء ح عن البحر (قوله لا) أي لا تكون ام ولدهما لو اشترىها احدهما حتى يأن ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فادعياه وكذا لو اشترىها بعد الولادة ثم ادّعى بجر (قوله لا بعد دعوة عتق) أي لدعوة استيلاء فعتق الولد مقتصر على وقت الدعوة بخلاف دعوى الاستيلاء فان شرطها كون العلوق

(وان ادّعياه معا) أو جهل السابق (وقد استويا) وقت الدعوة لا العلوق (في الاوصاف فهو ابنيهما) فلولم يستويا قدّم من العلوق في ملكه ولو يشكاح واب ومسلم وحر وذمي وكأبي على ابن وذمي وعمد ومردت ومجوسى ثم لا يثبت نسب ولد ثمان بلاد دعوة طرمة الوطء كما مر (وهي ام ولدهما) ان حلت في ملكهما لولو اشترىها احدهما حتى لانها دعوة عتق

فولاؤه لهما ما وادعاء أحدهما
 بضمن نصف قيمة الولد لا العقر (وعلى
 كل نصف عقرها وتقاصا الا اذا
 كان نصيب أحدهما أكثر فآخذ
 منه الزيادة) لأن المهر يشتر المالك
 (بخلاف البنوة والارث والولاء
 فإن ذلك لهما سوية وان كان
 أحدهما أكثر نصيبا من الآخر)
 لعدم تيزي النسب فيكون سوية
 لعدم الاولوية ويتبعه الارث
 والولاء (وورث الابن من كل ارث
 ابن كامل) (وورثا منه ارث اب)
 واحد وكذا الحكم عند الامام
 لو كثروا ولو نساء وتماه في البحر
 وفي لومات أحدهما أو أعتقها
 عتقت بلائى قلت فالتعاقب
 يجزى في القنسة لا في أم الولد بل
 يعتق بعضها يعتق كلها اتنا فاجتبي
 فليجذب (جارية بغير رجلين ولدت
 فادعاء أحدهما أو أعتقه الآخر
 وخرج الكلامان) منهما (معا
 فالدعوة أولى)

في الملك وتستند الجزية الى وقت العلق فيعلق حرًا اه فخرج حاصله أن قول كل منهما هذا الولد ابني تحرير
 منهما ولا نصيراته أم ولد لهما ولا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه لعدم الوطء في ملكه كافي الزبالي
 (قوله فولاؤه لهما) تفريع على كونهم ادعوه عتق من كل منهما فكان كل واحد عتق نصيبه منه فيكون
 ولاؤه لكن صرح الزبالي وكذا في الدرر بنموث النسب منهما بحيث ثبت النسب فمافائدة الولاء تأمل نعم تقدم
 أول العتق انه اذا قال هذا ابني عتق مطلقا وكذا يثبت نسبه اذا صلح ابنه وكان مجهول النسب والالم يثبت
 نسبه وبه يعمل الترفيق تأمل (قوله بضمن نصف قيمة الولد) أى لانها دعوة اعتاق فيضمن حصه شريكه
 من الولد بخلاف ما اذا حبات في ملكهما فانه لا يضمنه كما روى في قوله لاقية ولدها (قوله لا العقر) لعدم الوطء
 في ملك صاحبه (قوله وعلى كل نصف عقرها) لأن الوطء في الحبل المحترم لا يخلو عن عقر أو عقر وقد عذر الازل
 للشبهة فتعين الثاني نهر (قوله وتقاصا) أى سقط ما على كل واحد منهما الا ما خرج به على الآخر
 ان تساويا قال في النهر وفائدة يجب العقر مع هذا انه لو أبرأ أحدهما صاحبه بقى حق الآخر ولو قوم نصيب
 أحدهما بلدراهم والآخر بالذهب كان له أن يدفع الدراهم وبأخذ الذهب (قوله فباخذ منه الزيادة)
 وكذا الغلة والكسب والخدمة نهر (قوله بخلاف البنوة) أى النسب (قوله والارث) أى ارث الولد
 منهما (قوله والولاء) حق التعبير والولاية أى ولاية الانكاح فانها تثبت لكل من المذعبين كلا وكذا
 في المال عند أبي يوسف قال في البحر عن وصايا الخانية فان كان لهذا الولد مال ورثه من أخ له من أمه
 أو وهب له لا ينفرد بالتصرف فيه أحد الابوين عندهما وعند أبي يوسف ينفرد اه (قوله سوية) أى
 لا على قدر الحصة بل بسوية وان في ثبوته لكل منهما كلا (قوله لعدم تجزى النسب الخ) قال الزبالي
 النسب وان كان لا يجزى لكن يتعلق به أحكام تجزئه كالمراث والنفقة والحضانة والتصرف في المال
 وأحكام غير تجزئه كالنسب وولاية الانكاح فباقتبل التجزئة يثبت بينهما على التجزئة وما لا يقبلها يثبت
 في حق كل واحد منهما على الكمال كأنه ليس معه غيره اه وتماه في البحر (قوله ارث ابن كامل)
 لا قرار كل منهما انه ابنه على الكمال نهر (قوله وورثا منه ارث أب واحد) لأن المستحق أحدهما فيقتسمان
 نصيبه لعدم الاولوية نهر واذا مات أحدهما كان كل الميراث للباقي منهما ولا يكون نصفه للباقي ونصفه
 لورثة الميت كذا قالوا ويلزم عليه أن تكون أمه أو ولد للباقي فلا يعتق شيء منها بموت أحدهما حموى عن
 البعقونية وأجاب السيد أبو السعود بأن عدم تورث ورثة الميت للمانع وهو حجهم بأبوة الباقي لثبوتها له
 كلا ولا مانع لعنق الام بوجوه فظهر الفرق (قوله وكذا الحكم الخ) أى ان قوله وان ادعياءه معاليس بقيد
 بل اذا كان الشركاء جماعة وادعوه يثبت نسبه منهم عند الامام وعند أبي يوسف يثبت النسب من اثنين فقط
 وعند محمد من ثلاثة وعند زفر من خمسة (قوله ولو نساء) أى لو تنازع فيه امرأتان قضى به أيضا بينهما عنده
 لا عندهما ولو معهما رجل يقضى بينهما عنده وللرجل فقط عندهما بجر (قوله عتقت بلائى) أى
 بلا سعاية ولا ضمان لما مر من عدم تقومها عنده (قوله قات الخ) هو صاحب البحر وقال انه بنه عليه
 في المجتبى قات والذي في المجتبى قال استاذنا ظن بعض الناس أن قوله عتقت بالاجماع دليل على أن الاعتاق
 لا يجزى عند أبي حنيفة وقد كشف السرفيه القاضي الصدر في غناء الفقهاء وشيخ الاسلام بأن الاعتاق
 يجزى عنده لكن العتق لا يجزى فيسرى الى نصيب شريكه وانما اخر العتق فيما اذا اعتق بعض القن نظرا
 لساكت ليهل الى حقه بالضمان او السعاية قبل بطلان ملكه ولا كذلك هنا لانه لا يجب بالضمان ولا السعاية
 عنده فلا فائدة في تأخير العتق فيه فاعتق في الحال اه ثم اعلم أن الكلام في تجزى اعتاق أم الولد وأما
 نفس الاستيلاء فانه يجزى عنده كالنذر كما قدمناه عن البدائع وقوله لا في أم الولد فيبذل أن الاعتاق يجزى
 في المدبر والمكاتب وذكر في عاقلته على البحر ما يدل عليه وأما ما استدلل به ط على ذلك فهو انما يدل على
 تجزى التدبير والكاتب لا على تجزى اعتاق المكاتب والمدبر فافهم (قوله وخرج الكلامان منهما معا)
 أما لو تقدم أحدهما فان كان الدعوى فهو كذلك بالاولى وان كان الاعتاق فالظاهر أنه اولى لكون المعتق
 قد أعتق نصيبه فلشريكه الخيارات السابقة ومنها الاعتاق وقوله انه ابني اعتاق ويثبت نسبه منه ان جهل
 نسبه وكانهم سكتوا عن بيان ذلك لظهوره (قوله فالدعوة أولى) ولو المذمى كافرا كافي كافي الحاصم

(قوله لاستنادها للعلق) أي لو قتل العلق والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المقتن معقودا والغير ط
 عن المنع (قوله كدعونه ولد جارية الاجنبي) بجامع عدم ملكه التصرف فيها بخلاف ما لو ادعى ولد جارية
 ابنه لان الاب يملك فلا يعتبر تصديق الاب بل يعتبر تصديق المكاتب والاجنبي ~~لا~~ ^{لا} يأنى انه يعتبر
 في الاجنبي تصديقه في الولد والاحلال اذ لو ادعاه من زنى لا يثبت نسبته (قوله اما ولد مكاتبته) أي
 لو ادعى ولد لنفس مكاتبته لم يشترط تصديقه واخير بين النقاء على كتابتها وأخذ عقرها وبين أن تعز نسها
 وتصير أم ولد كذا في الهداية والدرية نهر (قوله كذا سيح) أي في كتاب المكاتب ح (قوله ولزم المدعى
 العقر) لانه وطئ بغير نكاح ولا ملك بين درر (قوله وفيه الولد) لانه في معنى المغرور حيث اعتقد دليلا وهو أنه
 كسب كسبه فلم يرتض برقه فيكون حرًا بالقيمة ثابت السب منه الآن القيمة هاهنا تبرؤ يوم ولد وفيه ولد المغرور
 يوم الخصومة بحر والعرق في الفتح (قوله لمخره على نفسه) أي لمنع السيد نفسه عن التصرف في كسب
 المكاتب بالعقد أي بعقد الكتابة فاشترط تصديقه لانه لو ملك الولد يوم اعتق عليه مهر (قوله ولدت
 منه الخ) في كافى الحاكم واذا وطئ جارية رجل وقال أحملها والولد ولدى وصدقه المولى بأنه أحملها وكذبه
 في الولد لم يثبت نسب الولد منه لان الاحلال ليس بنكاح ولا ملك بين فان ملكه يوم ماتت نسبه منه وان ملك
 امه كانت أم ولده وان صدقه المولى بأن الولد منه فهو ابنه حير صدقه وهو عبد ما ولده وكذلك الجواب في جارية
 الروجة والابوين ان ادعى أن مولاهما أحملها وأن الولد ولده الا أن الولد يعتق بالقرابة رابث نسبه اه
 وظاهر قوله لان الاحلال ليس بنكاح ولا ملك بين فيفسد أن المراد به أن يقول أحملها لك ولعل وجه ثبوت
 النسب أن هذا القول صار شبه عقد لان حملها لا يكون الا بالنكاح او بملك المولى فكانه قال ملكتك بصدقه
 بأحد هذين السببين وذلك وان لم يصح لكنه يصير شبه مؤثرة في نفى الحد وفي ثبوت النسب اذا صدقه السيد
 أو ملك الولد لما مر من انه اذا ملكها بعد ما ولدت منه بنكاح فاسد أو وطئ بشبهة تصير أم ولده أي لثبوت النسب
 بذلك هذا ما طهره في حدود الفتاوى الهدية عن المحيط رجل احل جارية لغيره فوطئها ذلك الغير لاحد
 عليه اه فلهذا يؤيد ما مر من أن الاحلال قوله أحملها لا يكون ملك ولا نكاح اذ لو كان بأحد هذين
 لم يكن لتدريج سقوط الحد وجه اذ لا معنى للقول بأن من وطئ زوجته أو أمته لاحد عليه فدهم (قوله
 والا لا) أي وان لم يصدق فيه ما جعلا بأن كذبه فيه ما جعلا أو في الاحلال فوطئ أو في الولد فوطئ لا يثبت نسبه
 لكن الاخيرة مذكورة في المتى والاولى هي ههنا بالاولى فثبت الثانية مقصودة بالتبعية عليها المحالفتها
 لظاهر كلام الريلى المدكور ولدفع المحالة بينهما فافهم (قوله وقول الريلى الخ) هذا الجواب للمصنف
 ح (قوله فلا تخالعة) أي بين ما في الريلى وبين ما في الحاشية والدرر من انه لا يثبت النسب الا اذا صدقه
 في الامرين جيه ما واصل ما في الريلى ما قد مناه من عبارة النكاح (قوله أي المولى) افاد أن اضافة
 تكذيب للمعبر من اضافة المصدر لاسم المفعول محذوف أي تكذيب المولى اياه (قوله ولو مكاتبته) أي ولو
 كان مولى الامه مكاتب المدعى افاد به ثبوت النسب بملك الولد في مسألة المكاتب المارة (قوله ثبت النسب)
 أي في صورتين صورة ملكها وصورة ملكه أما الثانية فطاهرة وأما الاولى فتدفع المصنف فيها الحاشية
 والدرر واستشكلها ح بأن المكذب لو عاقل أن يملكه موجود بخلاف ما اذا ملكه فانه حينئذ ارتفع المنازع
 وزال المنازع ألهم الا أن يكون قولها ملكها أي مع ولدها اه قلت لك خلاف ما فهمه الشارع حيث عطف
 بأوقوله او ملكه فله طاهر في أن المراد ملكها وحدها ولعل وجه انه اراد ملكها وصارت أم ولد بخلافه اقراره لم
 ثبوت نسب الولد لانه امومية الولد فرع ثبوت نسب الولد فينت نسبه من الذي ضرورة مع بقائه على ذلك
 انولى حتى اذا ملكه المدعى عتق عليه وهذا اذا كان المراد بقوله بعد تكذيبه أي في الاحلال واذا كان
 المراد تكذيبه في الولد فقط مع تصديقه في الاحلال فالمرأط طهر تصديقه ما على أن رطأها في حاله متنازل
 (قوله اذا ملكها) قيد بل يغيب أن قوله وتصير أم ولده راجع للصورة الاولى فقط ولولا ذلك لتوهم انه راجع
 للصورتين كما رجع اليهما قوله ثبت اسب وهو غير صحيح لانه اذا ملك الولد لم يملكه الا لنفسه أم ولده ما لم يلاها
 ولا يلزم من ملك الولد وثبوت نسبه أن تكون امه أم ولد قبل أن يملكها كما لا يخفى في فعل من هذا القيد لا بد منه فافهم
 (قوله ولا نسب) أي لتخصه رضى كما علموا به في كتاب الحدود (قوله الا أن يصدق بهما) محال لا خلاصهم

لاستنادها للعلق خية (ادعى
 وادعاه مدعيه وصدقه
 المكاتب روم النسب) تصادقهما
 كدعيه وارجارية الاجنبي اما
 وارمكاتبته فلا يشترط تصديقه كما
 سنعى (و) روم المدعى (العقروقة
 الولد) يوم ولد (وسقط الحد) عنه
 (لشبهة) ولم تصير أم ولده لعدم
 ملكه (وان كذبه) المكاتب (لم ثبت
 النسب) لمخره على نسبه بالحد
 (وارت منه جارية غيره) وقال أحملها
 الى مولاهما والولد وادى وصدقه
 المولى في الاحلال وكذبه في الولد
 لم يثبت نسبه فان صدقه فيهما
 حيا (ثبت ذلك) وقول
 الريلى ولو صدقه في الواجب
 أي مع تصديقه في الاحلال فلا
 محالة كما لا يخفى (ولو ملكها)
 أو ملكه (بعد تكذيبه) أي المولى
 ولو مكاتبته (يهما) من الدهر
 (ثبت النسب) وتصير أم ولده اذا
 ملكها اتفاقا اقراره (ولو اسود
 جارية أو ابنة) أو جدته (أو
 امرأته) وهو يثبت حالها
 فلا حد (بشبهة) (و) نسب (الان
 تصدق بهما)

(وان ملكه يوما عتق عليه)
وان ملك امته لاتصير ام ولده
لعدم ثبوت النسب كذا ذكره
المصنف تعالى ريلعي لكنه نقل
هنا وفي نكاح الرقيق عن الدرر
والخانية انه لو ملكها بعد نكاحه
يوم ثابت النسب لبقاء الاقرار
فتدبر نعم في الخانية زنى بامته فولدت
فملكها لم تصير ام ولده وان ملك الولد
عتق وفي الاشياء لو ملك اخته
لامته من الزنى عتقت ولو اخته لايه
لا (فروع) ارادوط امته ولا تصير
ام ولده يملكها لطفله ثم يزوجها
اقر باموميتها في مرضه ان هنالك
ولد او حبل تعتق من الكل
والا فبن الثلث وما في يدها
للمولى الا اذا اوصى لها به نعم
في المحتجب استحسن محمد ان يترك
لها المنة وقيص وممنوعة ولا شيء
للمدبر والله سبحانه وتعالى اعلم

في كتاب الحدود عدم ثبوت النسب وان ادعاه وتعلمها بهم بتحسنة زنى يدل عليه فلا محل لهذا الاستثناء هنا ولم نجده
لغيره نعم محل في المسألة السابقة وخبر فيهما يعود الى الاحلال والولد (قوله عتق عليه) أى ولم يثبت نسبه
كفى الكافي فعلة العتق هنا الجزئية لا النسب كما يأتي ~~ان~~ كن توقف عتقه على ملكه خاص بما اذا كانت
الجارية لامرأته بخلاف ابيه أو امته لما في القنية وطى جارية ابيه فولدت منه سواء ادعى شبهة او لا لم يجزيع
الولد لانه ولد ولده فيعتق عليه وان لم يثبت النسب اه أى يعتق على الاب للجزئية (قوله لعدم ثبوت
النسب) لان امومية الولد فرع ثبوت النسب كما قدمناه قال في الكافي وقوله ظننتها محل الى لم يكن شبهة في ذلك
اه أى في ثبوت النسب وانما هو شبهة في سقوط الحد بخلاف ما مر من دعوى الاحلال فانها شبهة فيهما كما مر
والحاصل أن الوطى في دعوى الاحلال وطى شبهة وبه يثبت النسب فتثبت امومية الولد بخلاف الوطى مع ظن
الحل فانه زنى محض وان سقط فيه الحد واذا كان ظن الحل غير معتبر في ثبوت النسب وتخص الفعل معه
زنى لا يثبت امومية الولد اذا ملك الام وان كان اقرب بالولد لان الزنى لا يثبت فيه النسب وامومية الولد فرع ثبوته
وفي الفتح عن الايناح امة جاءت بولد فادعاه اجنبي لا يثبت نسبه صدقه المولى او كذبه فان ملكه المدعى عتق
ولا تصير امته ام ولد اه أى لان عتقه للجزئية لا لثبوت النسب ولذا قال عتق ولم يقل ثبت نسبه وهذا سقط
ما ورد على تعليل الشارح انه لما ادعى الولد فقد اقر له بالنسب ولامته بامومية الولد فاذا ملك الام زال المانع
وهو كونها ملك الغير فينبغى أن تصير ام ولد وان لم يثبت نسب الولد اه لانه اذا لم يثبت النسب لا تصير ام
ولد فافهم فان قلت قد تصير ام ولد مع عدم ثبوت النسب فيما لو زوج امته من عبده ثم ولدت فادعاه قلت انما
صارت ام ولد للمولى لا لقراره بان الولد علق منه قبل التزويج بوطى حلال ~~لكن~~ لم يثبت منه لوجود الفراش
الصحيح فتدبر تعلق به حق الغير وهو الزوج ولولا ثبت من المولى فلم يثبت منه هنا لعارض والزنى لا يثبت منه الولد
على كل حال هذا ما ظهر لى (قوله لكنه نقل) أى المصنف وقوله ثبت النسب أى تصير ام ولده ضرورة
ثبوت النسب مع زوال المانع وهو ملك الغير فينبغى أن يثبت نسبه بامومية الولد لعدم ثبوت نسبه والجواب أن ما نقله
المصنف عن الدرر والخانية ليس في هذه المسألة وهي قوله ظننت حملها الى بل في مسألة دعوى الاحلال ونقل
ح عبارتها ما يتبناها وقد علمت الفرق بين المسألتين وأن ظن الحل شبهة في سقوط الحد لا في ثبوت النسب
بخلاف دعوى الاحلال فانها شبهة فيهما فالاستدراك في غير محله فافهم (قوله نعم في الخانية الخ) يعنى
أن هذا الاشكال فيه لان الزنى لا يثبت فيه النسب فلا تصير ام ولد وان ملكها لكن قد علمت أن الوطى في مسألة
ظن الحل زنى أيضا (قوله لم تصير ام ولده) أى فله بيعها ط (قوله وان ملك الولد عتق) لانه جزء حقيقة
(قوله ولو اخته لايه لا) والفرق أن الاخ يثبت نسب الى اخته لايه بواسطة الاب ونسبة الاب منقطعة فلا يثبت
الاخوة أما النسبة الى الام فلا تنقطع فتكون الاخوة ثابتة من جهتها فيعتق بالملك كفى شروح الهداية
ولذا لو مات برثه اخوه لامته دون اخيه لايه (قوله يملكها لطفله) فائدة ذلك وان خرجت من ملكه انه
يخاف انها اذا ولدت منه قد تنذر عليه وتكدر عيشه فاذا علمت أن له بيعها كالمأرا اذا نكحت له واذا باعها ينتفى
ثمها على طفله بدلا عما كان ينتفقه عليه من ماله وله أيضا اتفاقه على نفسه عند الاحتياج اليه فظهر أن
بيعهها لطفله ينتفع بالاضرر لحقه فافهم (قوله ثم يزوجها) أى يزوجها لنفسه واذا ولدت منه ولا يعتق
على الطفل لكونه ملك اياه (قوله والا فبن الثلث) لانه عند عدم الشاهد اقرار بالعتق في المرض وهو من
الثلث كما قدمناه (قوله وما في يدها للمولى) لانه ~~كان~~ ملكه قبل أن يعتق بموته (قوله الا اذا
أوصى لها به) لانها تعتق بموته فيكون وصية لجزء بخلاف القن اذا اوصى له بشئ من ماله فلا يصح الا اذا اوصى له
بثلث ماله او برقبته فانه يصح كما مر في باب التدبير (قوله أن يتركها الخ) ظاهر الاطلاق انها تستحق ذلك
لانه يشمل ما اذا كان في الورثة صغار ولو كان ذلك على وجه التبرع لم يصح تأمل وقد مر تفسير المنة والممنوع
والممنوعة في المنعة من باب المهر (قوله ولا شيء للمدبر) أى من الثياب وغيرها بجرع من المحتجب ثم هل المدبرة
كذلك لم أره ولينظر وجه الفرق بينه وبين ام الولد وفي الخانية رجل اعتق عبده وله مال فله المولاه الاثوباء
يوارى العبد أى ثوب شاء المولى (تمت) نقل ط في هذا الباب عن قاضى خان سئل أبو بكر عن رجل مات
وترك ام ولده هل يجب لها النفقة في ماله قال ان كان لها منه ولد لها النفقة والا فلا نفقة لها اه قلت المراد أنها

تجب نفقتها على ولدها ولو صغيرا كما قدما التصريح به في باب النفقة عن الذخيرة أى قدفق من مال ولدها الذى ورثه لأم أصل مال الميت لأنه صار مال الورثة وهى اجنبية عنهم فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الايمان)

(قوله مناسبة الخ) قول في الفتح اشتراك كل من العين والعناق والطلاق واسكاح في أن الهرل والاكراه لا يؤثر فيه الا انه قدّم اسكاح لأنه اقرب الى العبادات كما تقدم والطلاق روعه بعد تحقيقه فبالاوه اياه اوجه واختص العناق عن العين بزيادة مناسبة بالطلاق من جهة مشاركته اياه في تمام معناه الذى هو الاستقاط وفي لازمه الشرعى الذى هو السراية فتقدمه على اليمين (قوله في الاستقاط) فان الطلاق استقاط قيد السكاح والعناق استقاط قيد الرق ط (قوله والسراية) فزاد لوقفها سري الى الكل وكذا العتق أى عندهما لقولهما بعدم تجزئه مما عنده فهو مجزئ ط (قوله لغة القوة) قول في التمر واليمين لغة لفظ مشترك بين الجارحة والقوة والتقسيم لأن قولهم كفى المغرب وغيره سمي الحلف بينا لان الحالف يتقوى بالاسم او أنهم كانوا يماسكون بأيديهم عند التقسم فيسند كفى الفتح أن لفظ اليمين مقتول اه اقول هو مقتول من اصل اللغة الى عرفها فلا ينشأ كونه في اللغة مشتركين الثلاثة وانما اقتصر الشارح على القوة طهور المناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحى المذكور في المتن ح قلت اولها الاصل فقد قال في الفتح في باب التعليق ان اليمين في الاصل القوة وسميت احدى اليدين باليمين لزيادة قوتها على الاخرى وسمى الحالف بالله تعالى بينا لافادته القوة على المحلوف عليه من الفعل والترك ولا شك أن تعليق المذكور وليس على امر فينبذ قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب لها على ذلك فينبذ الحيل عليه فكان بينا اه فقد أفاد أن اصل الماتة بمعنى القوة ثم استعملت في اللغة لمعان آخر لوجود المعنى الاصلى فيها كاسط الكافر من الكفر وهو السرف فطلق على الكافر بالله تعالى وكافر النعمة وعلى اللبيل وعلى الملاح وهكذا في كثير من النقاط الدعوية التى تدل على الاشياء ترجع الى اصل واحد عام فيصح أن يطلق عليهم لفظ الاشتراك نظرا الى اتحاد الماتة مع اختلاف المعانى وأن يطلق عليهم لفظ المقتول نظرا الى المعنى الاصلى الذى ترجع اليه والقول بأن المقتول يحرف فيه المعنى الاصلى وهذا ليس منه غير متبول فان اليمين اذا اطلق على الحلف لا يراد بالقوة لعلها اهل في الفتح هما بعد ذكره انه مقتول ومفهوما لغة جله اولى انشائية صريحة الجزم بذكرها جله بعد ها خبرية فاحرز بأولى عن التوكيد للفظى بالجمله نحو زيد قائم يريد قائم فان المؤكد فيه هو الثانية لا الاولى عكس اليمين وبانشائية عن التعليق فانه ليس بمباحقة لغة الخ وقوله يؤكدها الخ اشارة الى وجود المعنى الاصلى وهو القوة لاعلى انه هو المراد وكذا اذا اطلق على الجارحة لا يراد به نفس القوة بل اليد المقابلة ليسار وهى ذات والقوة عرض وقد هجر فيه المعنى الاصلى وان لوحظ اعتباره في المقول اليه وبهذا يظهر ان الماسب بيان معنى اليمين اللغوى المراد به الحلف ليتا به بالمعنى الشرعى وأما تفسيره بالمعنى الاصلى فغير مرضى فافهم (قوله على الفعل او الترك) متعلق بالعزم او بتوى ط (قوله فنه عيب شرعا) لانه يتوى به عزم الحلف على الفعل فى مثل ان لم ادخل الدار من وجهه طالق وعلى الترك فى مثل ان دخلت الدار قال فى الجرو طاهر ماى البدائع أن التعليق عيب فى اللغة أيضا قل لان محمدا أطلق عليه عيبا وقوله حجة فى اللغة (قوله مد كورة فى الاشياء) عبارته حلف لا يحلف حث بالتعليق الا فى مسائل أن يعاقب بأفعال القلوب ويعاقب عصى الشهر فى ذوات الانهرأ وبالتعليق أو يقول ان اذيت الى كذا فأت حر وان عجزت فأت رقيق أو ان حث حصة او شرب حصة او بطولع الشمس كفى الجامع اه قلت واعمال بحيث فى هذه الحصة لانها لم تنهض لتعليق أما الاولى كانت طالق ان اردت أو أحببت فلان هذا يستعمل فى التملك ولما يقتصر على اجلس وما انشائية كانت طالق اذا جازأ من شهر أو اذا اهل الهلال والمرأة من ذوات الاشهر دون الحيض فلانه مستعمل فى بيان وقت السنة لان رأس الشهر فى حتها وقت وقوع الطلاق السننى لاقى التعليق وأما الثالثة كانت طالق ان طلقك فلانه يحتمل الحكاية عن الواقع وهو كونه مائلا لطلبها فلم يخص لتعليق وأما الرابعة قوله ان اذيت الى الف فأت حر وان عجزت فأت رقيق فلانه تفسير لكاتبه وأما خامسة كانت طالق ان حث حصة او شرب حصة فلان الحصة الكاملة لا وجود لها الا بوجود جزء من الطهر فيقع فى الشهر فامكن

(كتاب الايمان)

مناسبته عدم تأثير الهرل والاكراه
وقدم العناق لمشاركته للطلاق
فى الاستقاط والسراية (اليمين)
لغة القوة وشرعا (عمارة عن عمد)
هو به عزم الحالف على الفعل
أو الترك فدخل التعليق فانه
يمين شرعا الا فى خمس مد كورة
فى الاشياء

مطلد

حلف لا يحلف حث بالتعليق
الا فى مسائل

جعل تفسير الطلاق السنة فلم يخصص للتعلق وحيث لم يخصص للتعلق في هذه الجنس لا يحمل على التعليق حيث
 امكن غيره صونا للكلام العاقل عن المخطور وهو الحلف بالطلاق وانما حنت في ان حنت فأنت طالق لانه لا يمكن
 جعله تفسيراً للبدعي لان البدعي انواع بخلاف السنن فانه نوع واحد وحنث أيضاً في أنت طالق ان طلعت
 الشمس مع أن معنى اليمين وهو الحمل أو المنع مفقود ومع أن طلوع الشمس متحقق الوجود لا خطر فيه لانا نقول
 الحمل والمنع ثمرة اليمين وحكمته فقد تم الركن في اليمين دون الثمرة والحكمة والحكم الشرعي في انعقد الشرعية
 يتعلق بالصورة لا بالثمرة والحكمة ولد الوحلف لا يبيع فباع فاسداً حنت لوجود ركن البيع وان كان المطلوب
 منه وهو الملك غير ثابت اهـ ملخصاً من شرح تلخيص الجامع لابن بلبان الفارسي وبه ظهر أن قول الاشباه
 أو بطلوع الشمس سبق قلم والصواب اسقاطه أو أن يقول لا بطلوع الشمس فهم (قوله فلو حلف لا يحلف الخ)
 تفريع على كون التعليق ميمناً وقوله حنت بطلاق وعناق أي بتعليقها ولكن في اعداد المسائل المستثناة
 فكان الاولى تأخير الاستثنا الى هنا كما مر في عبارة الاشباه (تبسيه) يتفرع على القاعدة المذكورة ما في كافي
 الحاكم لو قال لامرأته ان حلفت بطلاقك فبعدي حر وقال لعبيده ان حلفت بعققت فامرأتي طالق فان عبده
 يعتق لانه قد حلف بطلاق امرأته ولو قال لها ان حلفت بطلاقك فأنت طالق وكرره ثلاثاً طلقت فنتين باليمين
 الاولى والثانية لودخل بها والا فواحدة (قوله وشرطها الاسلام والتكليف) قال في النهر وشرطها كون
 الحالف مكلفاً مسلماً وفسر في الحواشي السعدية التكليف بالاسلام والعقل والبلوغ وعراة الى البدائع وما قلناه
 اولى اهـ وجه الاولوية أن الكافر على الصحيح مكلف بالنزوع والاصول كما حقق في الاصول فلا يخرج
 بالتكليف واعلم أن اشتراط الاسلام انما يناسب اليمين بالله تعالى واليمين بالقرب نحو ان فعلت كذا فعلى صلاة
 وأما اليمين بغير القرب نحو ان فعلت كذا فأنت طالق فلا يشترط له الاسلام كما لا يخفى ح والحاصل انه شرط
 لليمين الموجبة لعبادة من كفارة أو نحو صلاة وصوم في يمين التعليق وسيد كرام السنف انه لا كفارة بين كافر
 وان حنت مسلماً وأن الكفر يظلمها فلو حلف مسلماً ثم ارتد ثم حنت فلا كفارة اهـ وحينئذ فالاسلام
 شرط انعقادها وشرط بقائها وأما تحليف الثاني له فهو عين صورة رجاء نكوله كما يأتي ومتمنى هذا انه لا اثم
 عليه في الحنث بعد اسلامه ولا في ترك الكفارة وكذا في حال كفره بالاولى على القول بتكليفه بالفروع فما قيل
 من أن يمين الكافر من عقدة لغير الكفارة وأن من شرط الاسلام نظرها الى حكمها فهو غير ظاهر فافهم ويشترط
 خلوها عن الاستثناء بنحو ان شاء الله أو الا أن يدولى غير هذا أو الا أن أرى أو احب كما في ط عن الهندي
 قال في البحر ومن زاد الحرية كالشئني فقد سهلان العبد يتعقد يمينه ويكفر بالصوم كما صرح حوايه اهـ قلت
 ويشترط أيضاً عدم الفاصل من سكوت ونحوه في البرازية أخذته الوالي وقال قل بالله فتال مثله ثم قال لتأتين
 يوم الجمعة فتال الرجل مثله فلم يأت لا يحنث لانه بالحكمة والسكوت صار فاصلاً بين اسم الله تعالى وحلفه اهـ
 وفي الصيرفة لو قال على عهد الله وعهد الرسول لا افعل كذا لا يصح لأن عهد الرسول صار فاصلاً اهـ أي لانه
 ليس قسماً بخلاف عهد الله (قوله واسكان البر) أي عندهما خلافاً لابي يوسف كما في مسألة الكوز بحر (قوله
 وحكمها البر أو الكفارة) أي البر أصلاً والكفارة خلافاً كما في الدر المنلق وأنت خير بأن الكفارة خاصة
 باليمين بالله تعالى ح وأراد البر وجوداً وعدمه فانه يجب فيما اذا حلف على طاعة ويحرم فيما اذا حلف على
 معصية ويندب فيما اذا كان عدم المحلوف عليه جائزاً وفيه زيادة تفصيل سيأتي (قوله وهل يكره الحلف بغير
 الله تعالى الخ) قال الزيلعي واليمين بغير الله تعالى أيضاً مشروع وهو تعليق الجزاء بالشرط وهو ليس بيمين وضعاً
 وانما سمي يميناً عند الفقهاء لحصول معنى اليمين بالله تعالى وهو الحمل أو المنع واليمين بالله تعالى لا يكره وتقلبه
 اولى من تكثيره واليمين بغيره مكروهة عند البعض للنهي الوارد فيه او عند عامة لا تكراه لانها يحصل بها الوثيقة
 لاسمي في زماننا وماروى من النهي محمول على الحلف بغير الله تعالى لا على وجه الوثيقة كقولهم وايك ولعمري
 اهـ ونحوه في الفتح وحاصله أن اليمين بغيره تعالى تارة يحصل بها الوثيقة أي اتفاق الخصم بصدق الحالف كالتعليق
 بالطلاق والعناق مما ليس فيه حرف القسم وتارة لا يحصل مثل وايك ولعمري فانه لا يلزمه بالحنث فيه شئ فلا
 يحصل به الوثيقة بخلاف التعليق المذكور والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من كان حالفاً فليحلف بالله
 تعالى الخ محمول عند الاكثرين على غير التعليق فانه يكره اتفاقاً لما فيه من مشاركة المقسم به لله تعالى في التعظيم

فلو حلف لا يحلف حنت بطلاق
 وعناق وشرطها الاسلام والتكليف
 واسكان البر وحكمها البر
 أو الكفارة وركبها اللفظ المستعمل
 فيها وهل يكره الحلف بغير الله
 تعالى قبل نعم للنهي وعاقبتهم لا وبه
 اقتوا لاسمي في زماننا وماروى
 النهي على الحلف بغير الله لا على
 وجه الوثيقة كقولهم وايك

مطلب
 في يمين الكافر

مطلب
 في حكم الحلف بغيره تعالى

وأما أقسامه تعالى بغيره كالغنى والتجمل والدليل فقالوا أنه مختص به تعالى أنه أن يعظم ما شاء وليس لسائر
 بعدنينا وأما التعلق فليس فيه تعظيم بل فيه الحيل أو المنع مع حصول الوثيقة فلا يكره اتفاق كما هو ظاهر
 ما ذكرناه وإنما كانت الوثيقة فيه أكثر من الحلف بالله تعالى في زمانها القليلة المبالاة بالحنث ولزوم الكثرة
 أما التعلق فيمنع الحائث فيه من الحنث خوفا من وقوع الطلاق وانعقاد وفي المعراج فهو حلف به لا على
 وجه الوثيقة أو على الماضي يكره (قوله ولعمرك) أي بقاؤك وحيا نك بخلاف لعمر الله فإنه قدس كاسياني
 (قوله لعدم تصور الغموس والغنى) على حذف مضاف أي تصور حكمهما والنافي قوله فيقع بهما ح
 (قوله في غيره تعالى) أي في الحلف بغيره سبحانه وتعالى (قوله فيقع بهما) أي بالغموس والغنى (قوله
 ولا يرد) أي على قوله لعدم تصور الخ لوقال هو يهودي أن كان فعل كذا استعمدا الكذب أو على ظن الصدق
 فهو غموس أو لغومع أنه ليس بمناب الله تعالى (قوله وإن لم يعقل وجهه الكتابية) أقول يمكن تقرير وجه
 الكتابية بأن يقال مقصود الحالف بهذه الصيغة الامتناع عن الشرط وهو يستلزم النفرة عن اليهودية وهي
 تستلزم النفرة عن الكفر بالله تعالى وهي تستلزم تعظيم الله تعالى فكأنه قال والله العظيم لا أفعل كذا اه
 ح (قوله تغمسه في الانتم النار) بيان لما في صيغة فعول من المبالغة ح (قوله وهي كبيرة مطلقا)
 أي اقتطع بها حق مسلم وألا وهذا رد على قول الصرياني أن تكون كبيرة إذا اقتطع بها مال مسلم أو آداء
 وصغيرة أن لم يترتب عليها مفسدة فقد نازعه في النهر بأنه مخالف لاطلاق حديث البخاري الكبار لاشر بالله
 وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس وقول شمس الأئمة أن اطلاق اليمين عليها مجاز لأنما عقد مشروع
 وهذه كبيرة محضة صريح فيه ومعلوم أن الكبار متفاوت اه وكذا قال المتقدم أي مفسدة اعظم من
 هتك حرمة اسم الله تعالى (قوله على كاذب) أي على كلام كاذب أي مكذوب وفي نسخة على كذب (قوله
 عمدا) حال من فاعل حلف أي عمدا وهي الحال مصدر كثير لكنه تعالى (قوله ولو غير فعل أوترك)
 كان الاول ذكره قبل قبوله والله أنه يكره أنه مثال لهذا فيستغنى به عن المثال المذكور وعن تأخير قوله
 في ماض (قوله الآن) قيد بالماضي قريبا (قوله في ماض) متعلق بمذوق صفة لموصوف كاذب
 أي على كلام كاذب واقع مدلوله في ماض ولا يصح تعلقه بقوله حلف أو ليس المراد أن حلفه وقع في الماضي كما
 لا ينبغي فافهم (قوله رتبيدهم بالله على والماضي الخ) رد على صدر الشريعة حيث جعل التقييد للاحتراز
 وإن واقع أنه جزم من الحلف على الفعل بالتقدير كأن أو يكون وجعل الحال من الماضي لأن العلام يحصل أولا
 في النفس فيعبر عنه بالماضي فالأخبار المعلق بزمان الحال إذا حصل في النفس فيعبر عنه بالماضي إن انعقد اليمين
 وصار الحال ماضيا بالنسبة إلى زمان انعقاد اليمين فإذا قال كمت لا بد من الكتابة قبل ابتداء التسليم فيكون
 الحلف عليه حلفا على الماضي وأشار إلى وجه الرد بلفظ الآن فإنه لا يمكن أن يتقدمه كان ليسير فعلا ولا يمكن
 أن يكون من الماضي لما فإنه لفظ الآن على أن الحال إنما يعبر عنه بصيغة المضارع المستعملة في الحال
 أو في الاستقبال ولا يعبر عنه بصيغة الماضي أصلا نعم قد يراد تقرير الماضي من الحال فيوزن بصيغة الماضي
 مقرونة بقد نحو قد قام زيد إذا أردت أن قيامه قريب من زمن التسليم إذا قال والله قد لا يصح أن يراد به
 الحال أصلا بخلاف أقوم فإنه يراد به الحال أو الاستقبال كما هو معتبر في حلف حيث لم يصح أن يكون فعلا
 ولا ماضيا من أن يكون تقييدهم بالله على والماضي في قولهم هو حلفه على فعل ماض الخ تفاوت أي لا لا حراز
 عن غيره أو كثيرا أي لكونه هو لا كثر (قوله ويأثم بها) أي إنما عظميا في الخاوي القدسي والآنم
 في اللغة الذنب وقد تسمى الخراجا في الاصطلاح عند أهل السنة استحقاق العقوبة وعند المعتزلة لزوم العقوبة
 بناء على جواز العفو وعدمه كما أشار إليه الأئمة في تقريره بحر (قوله فتلزمه التوبة) إذا كانت
 في الغموس يرتفع بها الأثم فتعين التوبة لتخلص منه (قوله الآن في ثلاث الخ) استثناء منقطع لأن العلام
 في اليمين بالله تعالى وهذا في غيره ولذا قال في الاختبار وروى ابن رستم عن محمد لا يكون اللغو إلا في اليمين بالله
 تعالى وذلك أن في حلفه بالله تعالى على أمر يظنه كما قال وليس كذلك إنما الحلف عليه وبأن قوله والله فلا يذهب
 شيء وفي اليمين بغيره تعالى بلغوا الخلف عليه وبين قوله أمر أنه طالق وعنده حر وعليه حج فإمامه اه ملخصا
 (قوله فيقع الطلاق) أي والعناق ويلزمه النذر كما علمت (قوله بظنه) أي بضم نفسه (قوله فالسارق

ولعمرك ونحو ذلك عني (وهي)
 أي اليمين بالله لعدم تصور الغموس
 والغنى في غيره تعالى فيقع بهما
 الطلاق ونحوه عني فلا يذهب
 ولا يرد نحو هو يهودي لأنه توبة
 عن اليمين بالله وإن لم يعقل وجه
 الكتابية بدافع (غموس) تغمسه
 في الانتم ثم النار وهي كبيرة
 مطلقا لکن انم الكبار متفاوت
 نهر (ان حلف على كاذب عمدا)
 ولو غير فعل أوترك كوالله أنه بحر
 الان في ماض (كوالله ما فعلت)
 كذا (عالم بالله أو) حال
 (كوالله ماله على) ألف عالما
 بخلافه والله أنه يكره عالما بأنه
 غيره) وتقييدهم بالله على والماضي
 اتفاق أو أكثر (ويأثم بها)
 فتلزمه التوبة (و) تأثم بها (لهو)
 لا مواخذة فيها إلا في ثلاث طلاق
 وعناق ونذر أشباه فيقع الطلاق
 على غالب المثل إذا تبين خلافه
 وقد اشترى عن الشافعية خلافه
 (ان حلف كاذبا بظنه صادقا)
 في ماض أو حال فالسارق بين
 الغموس والغنى وعدمه النذر

في معنى الانتم

(الح) اقول هناك فارق آخر وهو أن الغموس تكون في الأزمنة الثلاثة على ما سبأني واللغو لا تكون في الاستقبال ح (قوله وأما في المستقبل فالمعتقد) لا يخفى أن كلامه في الحالف كاذب بظنه صادقاً وهذا في المستقبل لا يكون إلا عينا منعقدة فلا يرد أن الغموس يكون في المستقبل أيضاً لأن الغموس لا بد فيه من تعدد الكذب وليس الكلام فيه فافهم (قوله وخصه الشافعي) (الح) اعلم أن تفسير اللغو بما ذكره المصنف هو المذكور في المتون والهداية وشروحها ونقل الزبلي أنه روى عن أبي حنيفة كقول الشافعي وفي الاختيار أنه حكاه محمد بن أبي حنيفة وكذا نقل في البدائع الأول عن أصحابنا ثم قال وما ذكر محمد بن علي أثر حكايته عن أبي حنيفة أن اللغو ما يجري بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله فذلك محمول عندنا على الماضي أو الحال وعندنا ذلك لغو فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في عين لا يقصدها الحالف في المستقبل فعندنا ليست بلغو وفيها الكفارة وعندنا هي لغو لا كفارة فيها اه فقوله فذلك محمول عندنا الخ كلامه خبر قوله وما ذكر محمد بن علي فهو مبنى على تلك الرواية المحكية عن أبي حنيفة أراد به بيان الفرق بينها وبين قول الشافعي وذلك أن المستقبل يكون لغواً عندنا لا عندنا وقد فهم صاحب البحر من كلام البدائع حيث عبر بقوله عندنا وقوله فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين الشافعي الخ أن مذهبنا في اليمين اللغو أنها التي لا يقصدها الحالف في الماضي أو الحال كما يقوله الشافعي إلا في المستقبل قلت وهذا وإن كان يوهمه آخر كلام البدائع لكن أوله صريح بخلافه حيث عزي ما في المتون إلى أصحابنا ثم نقل ما حكاه محمد بن أبي حنيفة فعلم أن قوله عندنا الخ بناء على هذه الرواية كما قلنا وبين المذهب وهذه الرواية منافاة فإن حلقه على أمر يظنه كما قال لا يكون إلا عن قصد في تفسير اللغو بالتي لا يقصدها ثم ادعى في البحر أن المقصودة إذا كانت لغواً فالتى لا يقصدها كذلك بالأولى فيكون تفسيرنا اللغو أعم من تفسير الشافعي ولا يخفى أن هذا خروج عن الجادة وعن ظاهر كلامهم ولا بد له من نقل صريح والذي دعاه إلى هذا التحكف ننظره إلى ظاهر عبارة البدائع الأخيرة وقد سمعت ناو يلها وكان الشارح نظر إلى كلام البحر من أن مذهبنا أعم من مذهب الشافعي فلذا قلنا وخصه الشافعي فافهم نعم قد يقال إذا لم تكن هذه لغواً يلزم أن تكون قسمها خارجاً عن الأقسام الثلاثة فالأحسن أن يقال إن اللغو عندنا قسمان الأول ما ذكر في المتون والثاني ما في هذه الرواية فتكون هذه الرواية بياناً للقسم الذي سكت عنه أصحاب المتون وبأني قريباً عن الفتح التصريح بعدم المؤاخذه في اللغو على التفسيرين فهذا مؤيد لهذا التوفيق والله سبحانه أعلم (قوله ولولات) أي ولول زمان أت أي مستقبل فانه لغو عند الشافعي لا عندنا حتى على الرواية المحكية عن أبي حنيفة (قوله فلذا قال الخ) أي للاختلاف في اللغو قال ويرجى عفو وهذا جواب عن الاعتراض على تعليق محمد العفو بالرجاء بأن قوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم يقطع به فأجاب في الهداية بأنه علقه بالرجاء للاختلاف في تفسير اللغو واعترضه في الفتح بأن الأصح أن اللغو بالتفسيرين متفق على عدم المؤاخذه به في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة قال فالوجه ما قيل أنه لم يرد به التعليق بل التبرك باسمه تعالى والتأدب بكثرة عليه الصلاة والسلام لاهل المقابر وإنا إن شاء الله بكم لاحقون وأجاب في النهر بأنه اختلاف في المؤاخذه المنسبة هل هي المعاقبة في الآخرة أو الكفارة قال ولا شك أن تفسير اللغو على رأينا ليس أمراً متطوعاً به إذا الشافعي قائل بأنه من المعتقد فلا يجرم علقه بالرجاء وهذا معنى دقيق ولم أر من عرج عليه اه قلت انما لم يعرج أحد عليه لما علمت من الاتفاق على عدم المؤاخذه به في الآخرة وكذا في الدنيا بالكفارة فافهم (قوله وكالغوا الخ) حاصله أن حلقه على ماض صادقاً مع أنه لم يدخل في الأقسام الثلاثة فيكون قسماً رابعاً وهو مبطل لحصرهم اليمين في الثلاثة وأجاب صدر الشريعة بأنهم أرادوا حصر اليمين التي اعتبرها الشرع ورتب عليها الأحكام وردة في البحر بأن عدم الاتم فيها حكم وقال في النهر وفيه نظر قال ح الحق ما في البحر ولا وجه للنظر اه قلت وأجاب في الفتح بأن الأقسام الثلاثة فيما يتصور فيه الحنث لا في مطلق اليمين (قوله كوالله اني لثائم الآن) تبع فيه النهر وكأنه تنظير لا تحثيل أشار به إلى أن الماضي كالحال والأحسن قول الفتح كوالله لقد قام زيد أمس (قوله على مستقبل) لاجابة اليه اه ح وقد يجاب بأن لفظ آت اسم فاعل وحقيقته ما اتصف بالوصف في الحال فمثل قائم حقيقة فيمن اتصف بالقيام في الحال ويحتمل الاستقبال وكذلك لفظ آت حقيقة فيمن اتصف بالآتيان في الحال ويحتمل الاستقبال فزاد الشارح لفظ مستقبل لدفع

أولاً ما في المستقبل فالمعتقد
وخصه الشافعي بما جرى على
اللسان بلا قصد مثل لا والله وبلى
والله ولولات فلذا قال (ويرجى
عفو) أو تواضعاً وتادباً وكالغو
حلقه على ماض صادقاً كوالله
اني لثائم الآن في حال قيامه
(و) ثالثها منعقدة وهي حلقه
على مستقبل (ات)

يكفه فخصواته لا موب ولا الح
 الشمس من العموس (رو) هذا
 انقسم (فيه الكسارة) لا
 واحدوا أعياءكم ولا يصر
 حط الى مستقيل (وسط)
 وعند الشافعي يصرى العموس
 أيضا (ان حث وهي) أى
 الكسارة (رفع الهمزة لم يوجد)
 منه (الوجه) عها معها) أن
 مع الكسارة سراجيه (زر)
 اختلف (ملرحا) أو شطنا أو
 أو ساها (أو سايها) ان حث
 أن لا تحلب ثم نى وحلف
 مرة من مرة لحنة وأحرى
 المحلوف عليه على غير
 ثلاث هراهن حد مهابين
 مطلب
 فى ابرق من السهو واسين

ارادة الحال ولا يرد أن لفظ مستقيل حقيقة فى الحال أيضا لا يقول معناه متصف فى الحال بكونه مستقلا
 أى مستطرا وذلك لا يقتضى حصوله فى الحال لكن كان المناسب تأخير مستقيل عن آن (قوله يكفه) أشار
 الى ما فى امر حيث قل ويجب أن يراى بعمل الحالف ليخرج نحو والله لا أموت الخ لئلا يهدى أعم من
 الممكن وغيره وتغير الشارح أحسن له يرد على عبارة الهر بنحو والله لا شرب ما هذا الكور اليوم ولا ما فيه
 لا يبحث لعدم امكان التمتع انهم فعله ومتقضى كلامه أن هذا المثال من العموس لكن ينبغي تقييده
 بما اذا علم وقت الحلف انه لا ماء فيه وأما اذا لم يعلم فليس بها ولا من المعقولة لعدم الامكان فان جعل من
 الفواقص ما من انما لا تكون على الاستقبال والذى يظهر لى انها غير عين أصلا سواء علم اوله لما من من
 أن شرط اليقين امكان التمتع فليأتمل (قوله ولا يتصور حط الى مستقيل) قلت كون الحط لا يتصور
 الا فى مستقيل معناه لا يتصور فى ماس أو فى حال لان الحط مع نفسه عن الحث فيها بعد وجودها مرة
 بين الهتك والحط وذلك لا يكون فى غير المستقيل ولا يحثى أن هذا لا يسلم من كل مستقيل تدل على
 يتصور فيه الحط حتى يرد عليه العموس المستقيل ابقى لا يعمى حثها لم يرد لوقال ولا يتصور مستقيل
 الا محسوطا والفرق بين العمارتين ظاهر ففهم (قوله وسط) فدلها من فيه فالعنى أن فيه لاقى غيره من
 قسيه الكسارة لا لكسارة حتى يصير المعنى أن فيه الكسارة لا غير فاسم الاثم لكن الولى أن يقول وفيه
 الكسارة اه ح وهذا جواب للثانى دفع به اعتراض ابرملى على انك أن المعقولة فيها ثم أيضا واعرضه
 فى الخبر بأن الاثم غير لازم لها لان الحث قد يكون واجبا ومستحبا وجاب فى الهر بأنه يحلف لعارس
 فلا يرد (قوله ولا يوجد منه التوبة) عن عن اليقين والمراد عن حثه فيها وهو معلق بالتوبة وقوله
 معها متعلق بتوجد وفى عدم روم التوبة مع الكسارة كلام قد صادف حجاب الحث فراجع (قوله وشطنا)
 من أراد شيئا فاستقائه الى غيره كما افادها به تسمى دل فى امر كما أراد أن يسول استقيل الماء وقتان
 واقته لا شرب الماء (قوله أو داهلا أو ساها أو سايها) قال ابرملى حث فى شرح الحرير وحرم شئ
 بالتحاد السهو والسيان لان اللفظ لا يفرق بينهما وان فرفوا اسمهما بأن السهو والصوره عن المدرع مع تدنهما
 فى الحاشية والسيان رواها عنهما معا فيصح حثه فى حددهما الى سب حد وويل له ان عدم
 ما كان مد كورا والسهو عليه تمام كان مد كورا وما لا يكن مد كورا فلا يسيان أحسن منه مطاوعة لى
 زوال ادراك السابق فصرمان رواه نسيان واسم لا سها وروال ادراك ساني طال زمان رواه سها وروال اما
 فالسيان اعم منه مطلقا وقل الشيخ سراج الدين الهندي والحق أن اسمان من الوجدانيات التى لا ينفصلان
 تعرف بحسب المعنى فكل عقل يعلم السيان كما يعلم الخوف والعش اه ح هلك لكن ظهور ابرق فيه
 وبين السهو وتوقف على التعريف وفى المصاح فرفوا بين السهاى والسهاى بالسهاى له اد ربه حث
 والسهاى بخلافه اه وعليه فالسهو أعم من السيان وفيه دهل يستحق دهل ولا عدل وقال ابرملى حث
 عن الامر تاسا عداوشعل عنه وفى لغة من مات تعب (قوله نأ حلف أن لا يخلف) قال فى الهر أراد بالسهاى
 المحطى وفى ادكافى وعليه اقتصر فى العناية والفتح هو من تلفظ بالسهاى ذاهلا عنه والمضى الى ذلك فى حقيقة
 السيان فى اليقين لا يتصور فله ابرملى وقال العيني وتعمه التسمى بل يتصور حلف أن لا يخلف ثم سى الحلف
 السابق حلف ورده فى اخر بأنه فعل المحلوف عليه باسناد أن حلفه تن ناسيا اه وفيه مراد فعل المحلوف عليه
 ناسيا لبا فى كونه ميماسا ليل انه يكفر مرتين مرة باعتبار أنه فعل المحلوف عليه وأخرى ناسيا حثه فى اليقين
 اه كلام الهر أقول الحق ما فى الخبر فان فعل المحلوف عليه ناسيا وان لم يتأف كونه ميماسا لم يعلق اسمان به من
 جهة كونه حثا لا من جهة كونه ميماسا هو من هذه الجهة لم يعلق به السيان كما لا يخفى على محسب
 اه ح (قوله حديث الخ) فى شرح الوفاية علامة سلا على القارى ان السيان غنى معروف بالما المعروف
 ماروا واصحاب السنن الاربعة من حديث ابي هريرة وحسنه الترمذى ونسخه الخ لا تلفظ بالسهاى واطلاق
 والرجعة وقدر واه ابرملى عدى فقال اطلاق واليكاح والعناق اه وفى الصحاح اعلم انه لو ثبت حديث اليقين لم يكن
 فيه دليل لان المد كور فيه جعل الهرل باليمين جذوا والهرل قاصد اليقين غير راس محكمه فلا مد كور فيه
 شرعا بعد مباشرة السب مختار والسهاى بالتفسير المد كور لم يقصد شيئا أصلا ولا رما صريح وكذا المحطى

يقصد قط التلفظ به بل بشئ آخر فلا يكون الوارد في الهازل وادى الناسى الذى لم يقصد قط مباشرة السبب فلا
يثبت في حقه نصا ولا قياسا اه (قوله في اليمين أو الحنث) متعلق بقوله ولو مكرها أو ناسيا أى سواء كان
الأكراه أو التسيان في نفس اليمين وقدمت أو في الحنث بأن فعل ما حلف عليه مكرها أو ناسيا لأن الفعل شرطا
الحنث وهو سبب الكفارة والفعل الحقيقي لا يعدم بالأكراه والتسيان (قوله فيحنث بفعل المحلوف عليه)
فلو لم يفعله كما لو حلف أن لا يشرب فصب الماء في حلقه مكرها فلا حنث عليه نهر (قوله لو فعله وهو مغمى
الح) أما لو حلف وهو كذلك فلا يلزمه شئ لعدم شرط الصحة كما مر (قوله والقسم بالله تعالى) أى هذا الاسم
الكريم (قوله ولو برفع الهاء) مثله سكونها كما في جمع الانهر قال وهذا اذا ذكر بالباء وأما بالواو فلا يكون
عينا بالجر اه ح قلت أما الرفع مع الواو فلا يصير مبتدأ وكذا نصب لأنه يصير مفعولا لتعوا عبد
فلا يكون يمينا وأما السكون فغير ظاهر لأنه اذا كان مجرورا وسكن لا يخرج عن كونه يمينا على أن الرفع يحتمل
تقدير خبره قسما كاسمياً أى في حذف حرف القسم والحاصل أن تخصيص ما ذكر بالباء مشكل ولعل المراد
أن غير المجرور مع الواو لا يكون صريحا في القسم فيحتاج الى النية وهذا كله ان كان ما ذكره منتقولا ولم أره نعم
ذكرنا ذلك في حذف حرف القسم في الثانية لوقال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون يمينا لانعدام
حرف القسم الا أن يعرب بالكسر لان الكسر يقتضى سبق الخافض وهو حرف القسم وقيل يكون يمينا بدون
الكسر اه ومثله في الجر عن الظاهرة وفي الجوهرية وان نصبه اختلفوا فيه والصحيح يكون يمينا اه قلت
ومثله تسكين الهاء على ما حققه في الفتح من عدم اعتبار الاعراب كما سنبذ كره عند الكلام على حروف القسم
(قوله أو حذفها) قال في المجتبى ولو قال والله بغير هاء كعادة الشطار فيمن قات فعلى هذا ما يستعمله الاثر
بأنه بغير هاء يمينا أيضا اه وهكذا نقله عنه في الجر وأعل أخذ الموضوعين بغيرها وبالواو لا بالهمز أى بغير
الالف التى هى الحرف الهاوى تأمل ثم رأيت كذلك في الوهبانية وقال ابن النخبة في شرحها المراد بالهاوى
الالف بين الهاء واللام فاذا حذفها الخالف أو الذابج أو الداخل في الصلاة قبل لا ينسأ لأنه سمع حذفها في لغة
العرب وقيل ينسأ (قوله وكذا واسم الله) في الجر عن الفتح قال باسم الله لا فعلن المختار ليس يمينا لعدم
التعارف وعلى هذا بالواو الا أن نصادى ديارنا تعارفوه فيقولون واسم الله اه أى فيكون يمينا لمن تعارفه
مثله لا لهم لما دتر من أن شرطه الاسلام (قوله ورجحه في البحر) حيث قال والظاهر أن بسم الله عين
كما جزم به في البدائع معللا بأن الاسم والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة فكان الحلف بالاسم حلفا
بالدات كانه قال بالله اه والعرف لا اعتبار به في الاسماء اه ومقتضاه أن واسم الله كذلك فلا يختص به
النصارى (قوله بكسر اللام الح) أى بدون مد والظاهر أن مثله بالاولى المد على صورة الالة وكذا فتح
اللام بدون مد لان ذلك كله يتكلم به كثير من البلاد فهو لغتهم لكن اذا تكلم به من كان ذلك لغته فالظاهر أنه
لا يشترط فيه قصد اليمين تأمل (قوله ولو مشتر كالح) وقيل كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كالله والرحمن فهو
يمين وما يسمى به غيره كالخليم والعليم فان أراد اليمين كان يمينا والاولا ورجحه بعضهم بأنه حيث كان مستعملا
لغيره تعالى أيضا لم تتعين ارادة احدهما الا بالنسبة وردة الزبلى بأن دلالة القسم معينة لارادة اليمين اذ القسم
بغيره تعالى لا يجوز نعم اذا نوى غيره صدق لأنه نوى محتمل كلامه وأنت خير بأن هذا مناف لما قدمه من
أن العامة يجوزون الحلف بغير الله تعالى نهر اقول هذا غفلة عن تحرير محل النزاع فان الذى جوزة العامة
ما كان تعليق الجزاء بالشرط لا ما كان فيه حرف القسم كما قدمناه والحاصل كما في البحر أن الحلف بالله تعالى
لا يتوقف على النية ولا على العرف على الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح قال وبه اندفع ما في الولوالجية
من انه لو قال والرحمن لا أفعل أن اراد به السورة لا يكون يمينا لأنه يصير كانه قال والقرآن وان اراد به الله تعالى
يكون يمينا اه لان هذا التفصيل في الرحمن قول بشر المريسي (قوله والطالب الغالب) فهو يمين وهو
متعارف أهل بغداد كذا في الذخيرة والولوالجية وذ كفى الفتح انه يلزم اما اعتبار العرف فيما لم يسمع من
الاسماء فان الطالب لم يسمع بخصوصه بل الغالب في قوله تعالى والله غاب على أمره واما كونه بناء على القول
المفصل في الاسماء اه أى من انه تعتبر النية والعرف في الاسم المشترك كما مر وأجاب في البحر بأن المراد أنه
بعد ما حكم بكونه يمينا أخبر بأن أهل بغداد تعارفوا الحلف بها اه قلت ينافيه قوله في مختارات النوازل

(في اليمين أو الحنث) فيحنث
بفعل المحلوف عليه مكرها خلافا
لشافعي (وكذا) يحنث (لو فعله
وهو مغمى عليه أو مجنون) فيكفر
بالحنث كيف كان (والقسم بالله
تعالى) ولو برفع الهاء أو نصبها
أو حذفها كما يستعمله الاثر
وكذا واسم الله لحلف النصارى
وكذا باسم الله لا فعل كذا عند
محمد ورجحه في البحر بخلاف به
بكسر اللام الا اذا كسر الهاء
وقصد اليمين (وباسم من اسمائه)
ولو مشتر كاتعورف الخلف به
أولا على المذهب (كالرحمن
والرحيم) والخليم والعليم ومالك
يؤم الدين والطالب الغالب

فهو يمين لتعارف أهل بغداد حيث جعل التعارف علمه كونه يميناً فلا يحصى عما قاله في الفقه وأما عدم ثبوت كون الطالب من أسمائه تعالى لا بد له من قرينة تعين كون المراد به اسم الله تعالى وهي العرف مع اقتضائه بالغالب المسموع إطلاقه عليه تعالى وهو وإن كان مسموعاً لكنه لم يجعل مقصداً له أصالة بل جعل صفة له فلا يكون قصداً بونه كما في قول الذي ليس قبله شيء فإنه لا يقسم بالأول بدون هذه الصفة ومثله الآخر الذي ليس بعده شيء فإنه يقع في البحر من عطف الغالب بالواو فهو خلاف الموجود في الرلو الجنية والخبرة وغيرها (قوله كاسيحي) أي بعد ورقة وسيجيء تنصيصه ويأنه (قوله وفي المجتبى الخ) المراد به الأسماء المشتركة كما في البحر وقد مناه أنساع الريلبي معللاً بأنه نوى محتمل كلامه وظاهره أنه يصدق قصاصاً وعسارة المجتبى واليمين بغير الله تعالى إذا قصد بهما غير الله تعالى لم يكن حاشاً بالله لكن في البحر عن الدائع فلا يكون يميناً لأنه نوى محتمل كلامه فيصدق في أمر يمينه وبين ربه تعالى اه ولا يصدق قضاء لأنه خلاف الظاهر كما مر (تسبه) اعتراض بعض الفضلاء التعبير بالقضاء والديانة بما في البحر عند قوله ولورادون بالخ من أن الفرق بين الديانة والقضاء إنما يظهر في الطلاق والعقاق لا في الحلف بالله تعالى لأن الله عبارة حقيقة تعالى ليس للعهد فيها مدخل حتى يرفع الحالف إلى اتقاني اه قلت قد يظهر فيها إذا علق طلاقاً أو عتقاً على حلفه ثم حلف بذلك فافهم (قوله أو بصفة الخ) المراد بها اسم المعنى الذي لا يسمى ذاتاً ولا يحمل علماً به وهو كاللغة والكبرياء والعظمة بخلاف نحو العظيم وتقيده بكون الحلف بها متعارفاً سواء كانت صفة ذات أو فعل وهو قول من أخرج ما وراء النهر ولم أجد انحرافاً تنصيصاً آخر وهو أن الحلف بصفات الذات يمين لا بصفات الفعل وظاهره أنه لا اعتبار بمدى معرفتهم للعرف وعدمه فتح ملخصاً ومثله في الشر بلا لية عن البرهان بزيادة التصريح بأن الأول هو الأسع وقال الريلبي والصحيح الأول لأن صفات الله تعالى كلها صفات الذات وكلها قديمة والایمان منبئة على العرف ما يتعارف الناس الحلف به يكون يميناً وما لا فلا اه ومعنى قوله كلها صفات الذات أن الذات الكريمة موصوفة بها فإفرادها بالذات سواء كانت مما يسمى صفة ذات أو صفة فعل فيكون الحلف بها حلفاً بالذات وليس مراد من صفة الفعل تأمل ثم رأيت المصنف استشكله وأجاب بأن مراده أن صفات الفعل ترجع في الحقيقة إلى القدرة عند الاشاعة والقدرة صفة ذات اه وما قضاؤه أولى تأمل (قوله صفة ذات) مع قوله بعده أو صفة فعل يدل من مدخل من مجمل وقوله لا يوصف بصفاتها الخ بيان للفرق بينهما كما في الريلبي وغيره (قوله كعزة الله) قال الله تعالى أي غلبته من حذره أو عدم الطير من حذره أو عدم الحظ من منزلته من حذره أو قوله وجلالة أي كونه كامل الصفات وقوله وكبريائه أي كونه كامل الذات اه (قوله وملكوته وجبروته) بوزن فعلون وزيادة الهمزة في جبروت خطأ فحضر وفي شرح الشهاب المشابه للملكوت صفة سالفة من الملك كالجبروت من الرحمة وقد يصر بما يقابل عالم الشهادة ويسمى عالم الأمر كما أن مقابله يسمى عالم الشهادة وعالم الملك اه وفي شرح المواهب قال الراغب أصل الجبر إصلاح الشيء بسرب من القهر وقد يقال في الإصلاح الجبر كقول علي باجركل كبر ومسلم كل عسير وتار في القهر المجزأ اه أفاده ط (قوله وعظمته) أي كونه كامل الذات أصالة وكامل الصفات معاً وقوله وقدرته أي كونه بصع منه كل من الفعل والبرك قهستاني (قوله كالعضب والرضي) أي الانتقام والانعام وهذا تمثيل لمعة افعل في حد ذاتها لا يأتى ما يأتي أن الرضي والغضب لا يحلف بهما ط (قوله فان الإيمان منبئة على العرف) علمه للتقيد بقوله عرفاً ط وهذا خاص بالصفات بخلاف الأسماء فإنه لا يعتبر العرف فيها كما مر (قوله لا يقسم بغير الله تعالى) عطف على قوله والنقسم بالله تعالى أي لا يقسم القسم بغيره تعالى أي غير أسمائه وصفاته ولو بطريق إلهية كما مر بل يحرم كما في القهستاني بل يضاف منه الكفر في نحو وحياتي وحيالك كما يأتي (قوله قال الديك الخ) مبنى على أن القرآن بمعنى كلام الله فيكون من صفاته تعالى كما يقبده كلام الهداية حيث قال ومن حلف بغير الله تعالى لم يكن حالفاً كالشيء والصحة لقوله عليه الصلاة والسلام من كان منكم حاله فليحلف بالله أو ليذر وكذا إذا حلف بأقرآن لأنه غير متعارف اه فتقوله وكذا يقيد أنه ليس من قسم الحلف بغير الله تعالى بل هو من قسم الصفات ولذا علمه بأنه غير متعارف ولو كان من القسم الأول كما هو المتأد من كلام المصنف والقدوري لكانت العلاقة فيه التهي المذكوراً وغيره لأن التعارف أعاقب في الصفات المشتركة لا في غيرها

(والحق) معرفاً لا منكر كما في سببه
وفي المجتبى لو نوى غير الله سب
اليمين دين (أو بصفة) يحلف بها
عرفاً (من صفاته تعالى) صفة
ذات لا يوصف بصفاتها (لغة)
الله وجلالته وكبريائه وما كونه
وحجروته (وعظمته وقدرته)
أو صفة فعل يوصف بها بصفاتها
كالعصب وارضي فان الإيمان
مدية على العرف ما تورد
الحلف به في غير ما لا فلا (ل) يقسم
(بغير الله تعالى) تأنيدياً وانحرافاً
واللغة) قال الديك الخ
أن الحلف بالقرآن إلا أن متعارف
فيكون يميناً

مطلب

في القرآن

وأما الحلف بكلام الله فيدور مع
العرف وقال العيني - وعندي أن
المحلفين لا سيما في زماننا وعند
الثلاثة المحلف والقرآن وكلام
الله عين راداً أحد والنبي أيضاً ولو
تبرأ من أحدهما فيمن اجاعا
الامن المحلف الآن يتبرأ مما
فيه بل لو تبرأ من دفتريه بسعة
كان يميناً ولو تبرأ من كل آية فيه
أو من الكتب الاربعه فيمن
واحدة ولو كثر البراءة فأيمان
بعددها وبرى من الله وبرى من
رسوله يمينان ولو زاد والله
ورسوله برهان منه فأربع وبرى
من الله ألف مرة عين واحدة وبرى
من الاسلام أو القبلة أو صوم
ومناس أو الصلاة أو من المؤمنين
أو أعبد الصليب عين لانه كفر
وتعليق الصليب بالشرط عين
وسميء انه ان اعتقد الكذبة
يعكفروا لا يكفروا في البحر من
الخلاصة والتجريد وتعدد
الكفارة لتعدد اليمين والمجلس
والجلاس سواء ولو قال عني
بالتالي الاثر في حلفه بالله لا يقبل

مطلب

تعدد الكفارة لتعدد اليمين

وقال في الفتح وتعليل عدم كونه يميناً بأنه غير تعالى لانه مخلوق لانه حروف وغير المخلوق هو الكلام النفسى منع
بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ولا يعني أن المنزل في الحقيقة ليس الا الحروف المنقضية المتقدمة وما ثبت
قدمه استحالة عدمه غير أنهم أوجبوا ذلك لان العوام اذا قيل لهم ان القرآن مخلوق تعدوا الى الكلام مطلقاً
اه وقوله ولا يعني الحزب المنع وحاصله أن غير المخلوق هو القرآن بمعنى كلام الله الصفة النسبية القائمة به تعالى
لا يعني الحروف المنزلة غير أنه لا يقال القرآن مخلوق لثلاثيهم ارادة المعنى الاول قلت حيث لم يجز أن يطلق عليه
انه مخلوق ينبغي أن لا يجوز أن يطلق عليه انه غير تعالى بمعنى انه ليس صفة له لان الصفات ليست عينا ولا غيرا
كما قرر في محله ولذا قالوا من قال بخلق القرآن فهو كافر ونقل في الهندية عن المضمرات وقد قيل هذا في زمانهم أما
في زماننا فيمن وبه نأخذ ونأمر ونعتمد وقال محمد بن مقاتل الرازي انه يمين وبه أخذ جهور مشايخنا اه فهذا
مؤيد لكونه صفة تعورف الحلف بها كعزة الله وجلاله (قوله فيدور مع العرف) لان الكلام صفة مشتركة
(قوله وقال العيني الخ) عبارته وعندي لو حلف بالمحلف أو وضع يده عليه وقال وحق هذا فهو يمين ولا سيما
في هذا الزمان الذي كثرت فيه الايمان الفاجرة ورغبة العوام في الحلف بالمحلف اه وأقره في النهرويه نظير
ظاهر اذا المحلف ليس صفة لله تعالى حتى يعتبر فيه العرف والا لكان الحلف بالنبي والصحة يميناً لانه
متعارف وكذا الجحامة رأسك ونحوه ولم يقل به أحد على أن قول الحالف وحق الله ليس يمين كما يأتي تحقيقه وحق
المحلف مثله بالاولى وكذا وحق كلام الله لان حقه تعظيمه والعمل به وذلك صفة العبد نعم لو قال أقسم بما في هذا
المحلف من كلام الله تعالى ينبغي أن يكون يميناً (قوله ولو تبرأ من أحدها) أى أحد المذكورات من النبي
والقرآن والقبلة (قوله الامن المحلف) أى فلا يكون التبري منه يميناً لان المراد به الورق والجلد وقوله الآن
يتبرأ مما فيه لان ما فيه هو القرآن وما ذكره في النهرويه المجتبى من انه لو تبرأ من المحلف انعقد يميناً فهو سبق فلم قال
عبارة المجتبى هكذا ولو قال أنا برى من القرآن أو بما في المحلف فيمن ولو قال من المحلف فليس يمين اه ومثله
في الذخيرة (قوله بل لو تبرأ من دفتري صوابه مما في دفتري كمالته في المحلف قال في الخانية ولورفع كتاب الفقه
أو دفتري الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنا برى مما فيه ان فعل كذا فنعلم كان عليه الكفارة
كما لو قال أنا برى من بسم الله الرحمن الرحيم (قوله ولو تبرأ من كل آية فيه) أى في المحلف كما في المجتبى
والذخيرة والخانية (قوله ولو كثر البراءة الخ) قال في الذخيرة ولو قال فهو برى من الكتب الاربعه فهو يمين
واحدة وكذا هو برى من القرآن والزبور والتوراة والانجيل ولو قال برى من القرآن وبرى من التوراة
وبرى من الانجيل وبرى من الزبور فهي أربعة أيمان وفي البحر عن الظهريته والاصل في جنس هذه المسائل
انه متى تعددت صيغة البراءة تعددت الكفارة واذا اتحدت اتحدت (قوله يمينان) أى لتكثر البراءة مرتين
أما لو قال برى من الله ورسوله فقل يمينان وصح في الذخيرة والمجتبى الاول وعبارة البحر هناموهمة خلاف
المراد (قوله فأربع) لان لفظ البراءة في الثانية مذكور مرتين بسبب التثنية بحر (قوله عين واحدة)
لان قوله الف مرة للمبالغة فلم يكثر فيها اللفظ حقيقة تأمل (قوله أو صوم رمضان الخ) زاد في الذخيرة ولو قال
أنا برى من هذه الثلاثين يعنى شهر رمضان ان فعلت كذا فان نوى البراءة من فرضيتها فيمن أو من
أجرها فلا وكذا لو لم تكن له نية للشك ولو قال أنا برى من حجتي التي حججت أو من صلاتي التي صليت لا يكون
يميناً بخلاف قوله من القرآن الذي تعلت فانه يمين اه وفي البحر عن المحط لانه في الاول تبرأ عن فعله لا عن الحجة
المشروعة وفي الثاني القرآن قرآن وان تعلمه فالتبري عنه كفر (قوله أو من المؤمنين) لان البراءة منهم تكون
لانكار الايمان خانية (قوله أو أعبد الصليب) كأن قال ان فعلت كذا فأنا أعبد الصليب (قوله لانه
كسر الخ) تعليل اقوله ولو تبرأ من أحدها مع ما عطف عليه (قوله وتعليق الكفر الخ) ولو قال هو يستحل
الميتة أو الخمر أو الخنزير ان فعل كذا لا يكون يميناً والحاصل أن كل شيء هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط
حرمة بحال كالكفر وأشباحه فاستحلاله معلقاً بالشرط يكون يميناً وما تستط حرمة بحال كالميتة والخمر
وأشباحه ذلك فلا ذخيرة (قوله وسجيء) أى قريياً في المتن (قوله والا يكفر) بالتشديد أى تلزمه
الكفارة (قوله وتعدد الكفارة لتعدد اليمين) وفي البغية كفارات الايمان اذا كثرت تداخلت ويخرج
بالكفارة الواحدة عن عهد الجميع وقال شهاب الائمة هذا قول محمد قال صاحب الاصل هو المختار عندى اه

مقدس ومثل في القهستاني عن المنية (قوله وبجعة أو عمرة يقبل) لعل وجهه أن قوله أن فعلت كذا فعلت
 بجعة ثم حلف ثانيا كذا لا يحتمل أن يكون الثاني اخسار على الأول بخلاف قوله والله لا أفعله مرتين فإن الثاني
 لا يحتمل الاخسار فلا تصح به نية الأول ثم رأيت كذلك في الدخيرة وفي ط عن الهندية عن المسوط وأن كان
 إحدى المنين بجعة والآخرى بالله تعالى فعليه كرامة وجبة (قوله وفيه معزيا للأصل الخ) أي وفي البحر
 والطاهر أن في العبارة سقطا فإن الذي في البحر على الأصل لوقد هو يهودي ثم نصراي أو فعل كذا يمين
 واحدة ولو قال هو يهودي أن فعل كذا هو نصراي أن فعل كذا يمينان اه (قوله في المنع) راجع
 للمسألين أي إذا ذكر الواو بغير اليمين فلا يصح أنهما يمينان سواء كان الثاني لا يمين له أو يمين له وهو
 ظاهر الرواية وفي رواية يمين واحدة كما في الدخيرة قلت لكن يستثنى ما في المنع حيث قال ولو قول على عهد الله
 وأمانته وميثاقه ولا نية له فهو يمين عندنا ومالك وأحمد وحكي عن مالك يجب عليه يمين عندنا لأن كل ما
 يمين نفسه وهو قياس مذهبنا إذا كررت الواو كقول الله وأرجى والرحيم ثم في رأي الحسن اه (قوله
 واتفقوا الخ) يعني أن الخلاف المذكور إذا دخل الواو على الاسم الثاني وثبت واحدة وتكررت الواو
 مثل والله والرحمن فهما يمينان اتفقا لأن أحدهما ماعطف والآخر لم يقسم به في البحر وأما المذهب حل على
 الاسم الثاني وأوصلا كقولك والله والله وكقولك والله الرحمن فهو يمين واحد اتفقا كما في الدخيرة وهذا هو
 المراد بقوله وبلا عطف واحدة (قوله قول الزراري) هو على حسام لدين الزاري له كتب منها خلاصة الدلالة
 في شرح القندوري سكن دمشق وفيها سجد إحدى وتسعين وحسبته (قوله واليمين وجوباً) هو
 يكفر) ليس هذا من كلام الزراري المقول في المنع راجع بل ما بعده وهذا الساجد كذا الخ هل يشي لم اري
 وكن الشارح ذكرهما ليس به انه المراد من قوله يكفرون الذي في التفسير مع بأي التفسيرية ثم المراد بالبيان
 وجوب التزم فيه كما قال ح اعتقاد الوجوب الشرعي بحيث لو حنفتا لم يزدنا فبفتح (قوله ولم يعلموا)
 أي لا يعلمون من اليمين ما كان موجبا للترأرأ بعبارة المأثرة بلام حرمه الاسم وأن في السجدة رسم بغير تعالى
 تسوية بين الخالق والمخلوق في ذلك (قوله ثبت في مشرك) أي أن الحلف بغيره وفي من أن الله شريك
 بدون ميم أي أن الحلف المذكور وفي القهستاني عن المنية أن الجاهل الذي يحلف بغيره لا يمين بوجهه ورأسه
 لم يتحقق إسلامه بعد وفيه وما قسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من أجل والحق وغيرهما ليس بعد أن يحلف بها
 (قوله وعن ابن مسعود الخ) لعل وجهه أن حرمة التكذب في الحلف بغيره تعالى مدته قد باتت كرامة والحلف بغيره
 تعالى أعظم حرمة ولذا كان قريشا من الكبر ولا يستنار له ط (قوله ولا يسمعه الخ) مقابل قوله
 المأثرة وبصفة يحلف بها وهذا معنى على قول مشايخ ما وراء النهر من اعتبار العرف في الصفات مطلقا لا فرق
 بين صفات الذات وصفات الفعل وهو الخ لا يصح مما مر في الخ أراح هذا عدم العرف فلا حاجة إلى
 ما في الجوهر من أن القياس في العلم أن يكون عينا لأنه صفة ذات لكن استحسنوا عدمه لأنه تقدير أدبه المعلوم
 وهو غيره تعالى فلا يكون عينا إذا أراد الدقة برون الاحتمال اه (قوله ووصاه) الذنب ما في البحر
 ورضاه لأنه متصور لا ممدود (قوله ووصاه) قول في المصباح سقط حطام من باب تعجب والخطاب بالضم
 اسم منه وهو العنقب (قوله وشريعتهم ودينهم وحدودهم) لا يحل أن كرهاهم لا يثبت من الصفات
 لأن المراد بها الأحكام المتعمد بها وهي غيره تعالى فلا يقسم بها وإن تعورف كما لم يمتنع ويأتي فلما نسب ذكرها
 عند قول المصنف المتقدم لا بغير الله تعالى كما فعل صاحب البحر (قوله ووصاه) في البحر عن الحايه لوقال
 بصفة الله لا يفعل كذا لا يكون عينا لأن من صمماه تعالى ما يكره غيره فلا يكون ذكر الصفة كذا الاسم اه
 (قوله وسبحان الله الخ) قول في البحر ولوقال لا اله الا الله لا يفعل كذا لا يكون عينا لأن نوى وكذا قوله
 سبحان الله والله أكبر لا يفعل كذا لعدم العادة اه قلت ولو قال الله الوكيل لا يفعل كذا ينبغي أن يكون
 يميناً في زمانه نه مثل الله أكبر لكنه متعارف (قوله لعدم العرف) قول في البحر والعرف معناه في الحلف
 بالصفات (قوله وبقوله لعمر الله) بخلاف لعمر لولم يعرفه فلا يسمو كذا في القهستاني وقد مر وهو
 بفتح العبر والضم وإن كان بمعنى البقاء إلا أنه لا يستعمل في القديم لأنه موضع التذنيف لكثرة استعماله وهو
 مع اللام مرفوع على الابتداء والخبر محذوف وجوباً بالتجواب القسم منه ومع حذفها منصوب نصب

وبجعة أو عمرة يقبل وفيه معزيا
 للأصل هو يهودي هو نصراي
 يمينان وصعدا والله والله أو
 والله والرحمن في الأصح واتفقوا
 والله والرحمن يمينان وبلا
 عطف واحدة وفيه معزيا للفتح
 قال الزراري حلف على من قال
 به أن رحمتك وحياة رأسك أنه
 يكسروا أو اعتقد وجوب التزم فيه
 كسر دلالة أن العائنة يقولونه
 ولا يمينون ثلث الله مشرك وعن
 ابن مسعود روى الله عنه لأن
 أحلف الله بغيره أحب إلي من أن
 أحلف بغيره صادقا (قوله لا يسمي
 الله) لا يعرف الحلف بها من
 صحتها كرهاه ولم يدر صانها
 رتبته وخطئه وعداؤه وأهنته
 وشريعتهم ودينهم وحدودهم وصفته
 وسبحان الله ونحو ذلك لعدم
 العرف (و) القسم أيضا (بقوله
 لعمر الله) أي بقاءه

المصادر وحرف القسم محذوف تقول عمر الله فعلت قال في الفتح وأما قولهم عمرك الله ما فعلت فعناه بأقرارك له بالبقاء وينبغي أن لا يعتقد يمينا لانه يفعل المخاطب وهو اقراره واعتقاده اه نهر لمخصا (قوله وايم الله) قال في المصباح وايم استعمل في القسم والتزم رفعه وهزمته عند البصريين وصل واشتقاقه عندهم من اليمين وهو البركة وعند الكوفيين قطع لانه جمع بين عندهم وقد يختصر منه فيقال وايم الله يحذف الهمزة والنون ثم اختصر ثانيا فقبل م الله بنضم الميم وكسرها اه قال القهستاني وعلى المذهبين مبتدأ خبره محذوف وهو يميني ومعنى يمين الله ما حلف الله به نحو الشمس والنجى أو اليمين الذي يكون بأسمائه تعالى كما ذكره الرضى (قوله أى يمين الله) هذا مبني على قول البصريين انه مفرد واشتقاقه من اليمين وهو البركة ويكون ذلك تفسيرا لحاصل المعنى والافكان المناسب أن يقول أى بركة الله أو يقول أى ايم الله بصيغة الجمع على قول الكوفيين تأمل (قوله وعهد الله) لقوله تعالى وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان فتتبدل جعل أهل التفسير المراد بالايمان العهود السابقة فوجب الحكم باعتبار الشرع اياها أيا ما وان لم تكن حلنا بصفة الله كما حكم بأن أشهد يمين كذلك وأيضا غلب الاستعمال فلا يصرف عن اليمين الابنية عدمه وتعمامه في الفتح وفي الجوهره اذا قال وعهد الله ولم يقل على عهد الله فقال أبو يوسف هو يمين وعندهما لا اه قلت لكن جزم في الخاتمة بأنه يمين بلا حكاية خلاف (تنبيه) أفاد ما مر أنه لو قال على عهد الرسول لا يكون يمينا بل قد منعا عن الصيرفة لو قال على عهد الله وعهد الرسول لأفعل كذا لا يصح لان عهد الرسول صار قاصلا اه (قوله ووجه الله) لان الوجه المضاف الى الله تعالى يراد به الذات بجر أى على القول بالتأويل والافراد به صفته تعالى هو أعلم بها (قوله ان نوى به قدرته) رالا لا يكون يمينا كما في الجبر وكأنه احتراز عما اذا نوى بالسلطان البرهان والحقبة (قوله وميثاقه) هو عهد مؤكده يمين وعهد كما في المفردات قهستاني (قوله وذمته) أى عهده ولذا سمي الذمى معاهدا فتح (قوله واوعزم) معناه أوجب فكان اخبارا عن الاجاب في الحال وهذا معنى اليمين وكذا لو قال عزمت لأفعل كذا كان حالفا بجر عن البدائع (قوله أو أشهد) بفتح الهمزة والهاء ونضم الهمزة وكسر الهاء خطأ مجتبى أى خطأ في الدين لما يأتى من انه يستغفر الله ولا كفارة لعدم العرف (قوله بلفظ المضارع) لانه للعالم حقيقة ويستعمل للاستقبال بقرينة كالسين وسوف فجعل حالفا للعالم بالانية هو الصحيح وتعمامه في الجبر (قوله بالاولى) لدلالته على التحقق لعدم احتماله الاستقبال (قوله وآليت) بفتح الهمزة من الالية وهى اليمين كما في الجبر (قوله اذا علقته بشرط) يعنى يقسم عليه قال في التبر واعلم انه وقع في النهاية وتبعه في الدراية أن مجرد قول القائل اقسم وأحلف يوجب الكفارة من غير ذكر محلوف عليه ولا حنث تمسكا بما في الخبره ان قوله على يمين موجب للكفارة وأقسم ملحق به وهذا هو بين اذا اليمين بذكر المقسم عليه وما في الذخيرة معناه اذا وجد ذكر المقسم عليه ونقضت اليمين وتركه للعالم به ينصح عن ذلك قول محمد في الاصل واليمين بالله تعالى وأحلف وأقسم الى أن قال واذا حلف بشئ منه باليفعلن كذا اخنث وجبت عليه الكفارة اه قلت وأصل الرد لصاحب غاية البيان وتبعه في الفتح والجبر أيضا وهو وجهه لكن هذا في غير على تذرأ على يمين كما يأتى قريبا (قوله فان نوى) مقابله محذوف تقديره انما يكون يمينا اذا لم ينو به قربة فان نوى الخ قال في كافى الحاكم واذا حلف بالنذر فان نوى شيئا من حج او عمرة أو غيره فعليه ما نوى وان لم تكن له نية فعليه كفارة يمين (قوله وسيضح) أى قبيل الباب الا تى (قوله وان لم يصف الى الله تعالى) وكذا ان أضيف بالاولى كأن قال على تذرأ الله أو يمين الله أو عهد الله (قوله اذا علقته بشرط) أى بمحلوف عليه حتى يكون يمينا منعقدة مثل على تذرأ الله لا فعلن كذا أو لا أفعل كذا فاذا لم يصف بما حلف لزمته كفارة اليمين لكن في لفظ النذر اذا لم يسم شيئا بأن قال على تذرأ الله فانه وان لم يكن يمينا تلتزم الكفارة فيكون هذا التزام الكفارة ابتداء بهذه العبارة كما في الفتح وذكر في الفتح أيضا أن الحق أن على يمين مثله اذا قاله على وجه الانشاء لا الاخبار ولم يرد عليه فيوجب الكفارة لانه من صيغ النذر ولو لم يكن كذلك لغا بجلال خلاف أحلف وأشهد ونحوهما فانها ليست من صيغ النذر فلا يثبت به الالتزام ابتداء اه وحاصله أن على تذرأ به نذر الكفارة وكذا على يمين هو نذر للكفارة ابتداء بمعنى على كفارة يمين لا حلف الابهة تعليقه بمحلوف عليه فيوجب الكفارة عند الحنث لا قبله ورده في الجبر بما في المجتبى لو قال على يمين يريد به الاجاب لا كفارة عليه اذا لم يعلقه

(وايم الله) أى يمين الله (وعهد الله) ووجه الله وسلطان الله ان نوى به قدرته (وميثاقه) وذمته (و) القسم أيضا بقوله (اقسم أو أحلف أو أعزم أو أشهد) بلفظ المضارع وكذا المائى بالاولى كاتسمت وحلفت وعزمت وآليت وشهدت (وان لم يقل بالله) اذا علقته بشرط (وعلى تذرأ) فان نوى بلفظ النذر قربة لزمته والارتمه الكفارة وسيتضح (و) على (يمين أو عهد وان لم ينف) الى الله تعالى اذا علقه بشرط مجتبى

بشيء اه أقول الذي في المجتبى بعد ما رمز بلفظ ط للحيث ولو قال على عيين أو عيين الله فحينئذ ثم قال أي صاحب
الرمز المذكور على عيين يريد به الإيجاب لا كفاية عليه إذا لم يعلقه بشيء وكذا إذا قال الله على عيين هكذا روى
عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة على عيين لا كفاية لها يريد الإيجاب فعليه عيين لها كفاية اه ما في المجتبى
وظاهر كلامه أن في المسألة اختلاف الرواية وإذا كان على عيين من صبيغ الذر ترجحت الرواية المروية عن أبي
حنيفة فالرد على الفتح بالرواية المروية عن أبي يوسف غير صحيح ثم رأيت في الحاوي ما نصه ظم على يد أرو على
عيين ولم يعلقه فعليه كفاية عيين اه فهذا صريح ما في الفتح فافهم (تبيينه) قدمنا أن العيين تطلق على
التعليق أيضا فلو علق طلافاً واعتقده فهو عيين عند الفقهاء فصارت لفظ العيين مشتركة ولعلمهم أن ما سرفوه هنا إلى
العيين بالله تعالى لأنه هو الأصل في المشروعية ولأنه هو المعنى اللغوي أيضاً فيصرف عند الإطلاق إليه وينبغي
أنه لو نوى به الطلاق أن تصح نيته لأنه نوى احتمال كلامه فيصير الطلاق معلقاً على ما حلف وتوقع به عند الحنث
طلقة رجعية لا بائنة لأنه ليس من كتابات الطلاق خلافاً لمن زعم أنه لا يلزمه إلا كفاية عيين كما
حقيقته في باب النكاحيات لكن بقي لو قال أيمان المسلمين تلتزمي أن فعلت كذا فأفتى العلامة الطوري بأنه
أن حنث وكانت له زوجة تطلق والزمته كفاية واحدة ورده السيد محمد أبو السعود وأفتى بأنه لا يلزمه شيء لأنه
ليس من ألفاظ العيين لا صريحاً ولا كناية وأقره المحشي ولا ينبغي ما فيه فإن أيمان جمع عيين والعيين عند الإطلاق
ينصرف إلى الحلف بالله تعالى وعند النية يصح إرادة الطلاق به كما علمت وفي الخاتمة رجل حلف رجلاً على طلاق
وعتاق وهدى وصدقة ومشى إلى بيت الله تعالى وقال الخالف لرجل آخر عاتق هده الأيمان فقال نعم بلزمه
المشى والصدقة لا الطلاق والعتاق لأنه فيهما بمنزلة من قال لله على أن اعتق عبدي أو أطلق امرأتى فلا يجبر على
الطلاق والعتاق ولكن ينبغي له أن يعتق وإن قال الخالف لرجل آخر هده الأيمان لازمة قلت فقال نعم يلزمه
الطلاق والعتاق أيضاً اه أي لأن قوله نعم بمنزلة قوله هده الأيمان لازمة فيفسر بمنزلة انشائه الحلف بها
فتلزمه كلها حتى الطلاق والعتاق ومقتضى هذا أن يلزمه كل ذلك في قوله أيمان المسلمين تلتزمي خصوصاً الهدى
والمشى إلى بيت الله لأنه لا نهائاً خاصة بالمسلمين وكذا الطلاق والعتاق والعقود والصدقة فالقول بعدم لزوم شيء أو لزوم الطلاق
فقط غير طاهر إلا أن يفرق بأن هذه الأيمان مذكورة سرخا في فرع الخاتمة بخلافها في فرع المذكور لأنه
بعيد فإن لفظ أيمان جمع عيين ومع الإضافة إلى المسلمين زادت في الشمول فينبغي لزوم أنواع الأيمان التي يحلف
بها المسلمون لا خصوص الطلاق ولا خصوص العيين بالله تعالى هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (قوله يكره
بجنته) أي تلزمه الكسرة إذا حنث الخالفه بتجريم الحلال لأنه لما جعل الشرط علماء على الكفر وقد اعتقده
واجب الامتناع وأمكن القول بوجوده بغيره جعلناه يميناً نهر (قوله أما المانسي) كذا كنت فعلت كذا
فهو كافر أو يهودي ومثله الخالف (قوله عالم بالخلافه) أما إذا كان ظاهراً حنثه فلفظ ح (قوله فغموس)
لا كفاية فيها إلا التوبة فتح (قوله واختلاف في كفره) أي إذا كان كاذباً (قوله والاسح الخ) وقيل
لا يكره وقيل يكره لأنه لا يغير معنى لأنه لما علقه بأمر كائن فكانه قال ابتداء هو كافر وأعلم أنه ثبت في الصحيحين عنه
صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على عيين بجملة غير الإسلام كاذباً متعمداً فهو كافر والظاهر أنه أخرج فخرج
القالب فإن الغالب عن يحنث بمنزلة هذه الأيمان أن يكون جاهلاً لا يعرف إلا لزوم الكفر على تقدير الحنث
فإن تم هذا أو لا فالحديث شاهد لمن أطلق القول بكفره فتح (قوله في اعتقاده) تفسيره أنه قد اعتقده ح قال
في المصباح وتكون عند معنى الحكم يقال هذا عندى أفضل من هذا أي في حكمي (قوله وعنده أنه يكره)
عطف تفسير على قوله جاهلاً وعبارة الفتح وإن كان في اعتقاده أنه يكره به يكره لأنه رضى بالكفر حيث أقدم على
الفعل الذي علق عليه كفره وهو يعتقد أنه يكره إذا فعله اه وعامة الدروز وكسرة كان جاهلاً باعتقاده أنه يكره
الخ وبه يظهر أن عطف وعنده بالزوا هو الصواب وما يوجد في بعض النسخ من عطفه بأو خطأ لأنه ينبغي أن المراد
بالجاهل هو الذي لا يعتق شيئاً ولا وجه لتكفيره لما علمت من أنه إنما يكره إذا اعتقده كذا يكون راضياً بالكفر
أما الذي لا يعتقده كذلك لم يرض بالكفر حتى يقال أنه يكره فافهم (قوله يكره فيهما) أي في الغموس
والمعتقد أما في الغموس ففي الحال وأما في المعتقد فعند مباشرة الشرط كما سرح به في الجبر قبيل قوله
وحروفه ح ولا يقال أن من نوى الكفر في المستقبل كسره في الحال وهذا بمنزلة تعليق الكفر بالشر

(و) القسم أيضاً بقوله (إن فعل
كذا فهو) يهودي أو نصراني أو
فاشدة راعى بالنصرانية أو شريك
للكسرة أو (كافر) فيكفر بجنته
لأن المستقبل أما المانسي عالماً
بجنته فغموس واختلاف في كفره
(و) الاسح أن الخالف (لم يكره)
سوا - (علقه بمانس أو أت أن كان
عنده) في اعتقاده أنه (يعين
وان ثن) جاهلاً و (عنده أنه
يكره في الحلف) بالغموس
وبمباشرة الشرط في المستقبل
(يكره فيهما) لرضاه بالكفر

لأننا نقول ان من قال ان فعلت كذا فانا كافر مراده الامتناع بالتعليق ومن عزم أن لا يفعل فليس فيه رضى
بالكفر عند التعليق بخلاف ما اذا باشر الفعل معتقدا انه يكفر بما شرته فانه يكفر وقت مباشرته لرضاه بالكفر
وأما الجواب بأن هذا تعليق بما له خطر الوجود فلا يكفر به في الحال بخلاف قوله اذا جاء يوم كذا فهو كافر فانه
يكفر في الحال لانه تعليق بحقق الوجود ففيه انه لو علقه بما له خطر يكفر أيضا كقوله ان كان كذا اغدا فانا كافر
فانه يكفر من ساعته كما في جامع الفصولين لانه رضى في الحال بكفره المستقبل على تقدير حصول كذا فافهم
وعلى هذا لو كان الحالف وقت الحلف ناويا على الفعل وقال ان فعلت كذا فهو كافر ينبغي أن يكفر في الحال
لانه يصير عازما في الحال على الفعل المستقل الذي يعتقد كفره به (قوله بخلاف الكافر) أى اذا قال
ان فعلت كذا فانا مسلم قال ح في بعض السبع بخلاف الكفر وعليها فتم بصير عائد على الكافر الذي
استلزمه الكفر والاولى اظهر اه (قوله لانه ترك) أى لان الكفر ترك التصديق والاقراء فيصح تعليقه
بالشرط بخلاف الاسلام فانه فعل والافعال لا يصح تعليقه بالشرط قال ح وهذا التقرير عرفت أن هذا
تعليق لقوله يكفر فيها لا لقوله فلا يصير مسلما بالتعليق اه قلت لكن الظاهر أنه تعليل للحالفة وبيان
لوجه الفرق والاعطفه على التعليق الاول (قوله كاذبا) حال من الضمير في بقوله (قوله الا كثرتم)
لانه نسب خلاف الواقع الى علمه تعالى فيستن من نسبة الجهل اليه تعالى (قوله وقال الشئى الاصحاح)
جعله في المجتبى وغيره رواية عن أبي يوسف ونقل في نور العيز عن الفتاوى تصحيح الاول وعلى القول بعدم
الكفر قال ح يكون حينئذ يمينا عموما لانه على ماض وهذا ان تعورف الحلف به والا فلا يكون
يمينا وعلى كل فهو معصية تجب التوبة منه اه لكن علمت أن التعارف انما يعتبر في الصفات المشتركة
تأمل (قوله وكذا الووطى المحصف الخ) عبارة المجتبى بعد التعليق المنقول هنا عن الشئى هكذا قلت
فعلى هذا اذا ووطى المحصف قائلا انه فعل كذا أو لم يفعل كذا وكان كاذبا لا يكفر لانه يقصد به ترويح كذبه لا اهانة
المحصف اه لكن ذكر في القنية والحامى ولو قال لها ضعى رجلك على الكراسى ان لم تفعل كذا ففعلت ذلك
فوضعت عليها رجلك لا يكفر الرجل لان مراده التخويف وتكفر المرأة قال رحمه الله فعلى هذا لو لم يكن
مراده التخويف ينبغي أن يكفر ولو وضع رجلك على المحصف حالفنا يتوب وفي غير الحالف استخفافا بكفر اه
ومقتضاه أن الوضع لا يستلزم الاستخفاف ومثله في الاشياء حيث قال يكفر بوضع الرجل على المحصف مستخفا
والا فلا اه وينظر الى أن نفس الوضع بالضرورة يكون استخفافا واستهانة له ولذا قال لو لم يكن مراده
التخويف ينبغي أن يكفر أى لانه اذا اراد التخويف يكون معظما له لان مراده حلفا على الاقرار بأنهم فعلت
لعلمه بأن وضع الرجل أمر عظيم لا تفعله فتقر بما انكره أما اذا لم يرد التخويف فانه يكفر لانه أمر هامها هو كفر
لما فيه من الاستخفاف والاستهانة ويدل على ذلك قول من قال يكفر من صلى بالباطهارة وأغشى القبلة لانه
استهانة قليلا مل (قوله لعدم العرف) قلت هو في زماننا متعارف وكذا الله يشهد أنى لا فعل ومثله شهد الله علم
الله أنى لا أفعل فينبغي في جميع ذلك أن يكون يمينا للتعارف الا أن (قوله يكون يمينا) قال في البحر وينبغي
أن الحالف اذا قصد في المكان عن الله تعالى انه لا يكون يمينا لانه حينئذ ليس بكفر بل هو الايمان اه ح
(قوله ولا يكفر) لما كان مقتضى حلفه كون الاله في السماء كان مظنة أن يتوهم كفره بنفس الحلف لا في
اثبات المكان له تعالى فقال ولا يكفر ولعل وجهه أن اطلاق هذا اللفظ وارد في النصوص كقوله تعالى وهو
الذى في السماء اله وقوله تعالى أأمنتم من في السماء فلا يكفر باطلا لانه عليه تعالى وان كانت حقيقة الطرفية غير
مرادة فبالنظر الى كون هذا اللفظ وارد في القرآن كان نفيه كفر او لذا انعقدت به الجمين كما في نظائره وبالنظر
الى أن اعتقاد حقيقة اللغوية كفر كان مظنة كفره لاقتضاء حلفه كون الاله في السماء هذا غاية ما ظهر
في هذا المجل وفي اواخر جامع الفصولين قال الله تعالى في السماء عالم لو أراد به المكان كفر لا لو أراد به حكاية
عما جاء في ظاهر الاخبار ولو لانية له بكفر عند أكثرهم اه قائل (قوله لان منكرها مستبعد لا كافر)
أى واليمين انما تنعقد اذا علق بكفر ط (قوله وكذا فصل الخ) أى انه ليس بين بحر عن المجتبى
ط (قوله وأما فصولي الخ) في حاوى الزاهدى وصلواتى وصيما ما في لهذا الكافر فليس بين وعليه
الاستغفار وقيل هذا اذا نوى الثواب وان نوى القرية فيمين اه قلت وبه علم أن ما هنا قول آخر اذا نظر

بخلاف الكافر فلا يصير مسلما بالتعليق
لانه تركه كما بسطه المحصف في فتاويه
وهل يكفر بقوله الله يعلم أو يعلم الله
انه فعل كذا أو لم يفعل كذا كاذبا
قال الزاهدى الا كثرتم وقال
الشئى الاصح لانه قصد ترويح
الكذب دون الكفر وكذا الووطى
المحصف قائلا ذلك لانه لترويح
كذبه لا اهانة المحصف مجتبى وفيه
اشهد الله لا أفعل يستغفر الله
ولا كفارة وكذا اشهدك واشهد
ملائكتك لعدم العرف وفي الذخيرة
ان فعلت كذا انذ الله في السماء
يكون يمينا ولا يكفر في فأبارى
من الشناعة ليس بين لان منكرها
مستبعد لا كافر وكذا فصل الخ
وصيما لهذا الكافر وأما فصولي
للجهود فيمين ان أراد به القرية
لان أراد به الثواب

فرق بين صلاتي وصومحي بل التفصيل جار فيهما على هذا القول أي ان اراد القربة والعبادة يكون يميننا لكونه
 تعديا على كفر وأمان اراد الثواب فلا ان الثواب على ذلك امر غيبي غير محقق ولا نوبة الثواب للكفر جائزة
 عندنا فله اراد تخفيف عذابه وان لم يكن الكافر أهلا للثواب العبادة تاتل (قوله وحقا) في المجتبى
 وفي قوله وحقا او حقا اختلاف المشايخ والاكثر على انه ليس بيمين أي لا فرق بين ذكره بالواو وبدونها
 فما في الملتقى وغيره من ذكره بدونها ليس بقيد فافهم (قوله الا اذا اراد به اسم الله تعالى) مكرر مع ما يأتي متنا
 وكأنه اشار الى أن المناسب ذكره هنا ح (قوله وحق الله) الحاصل أن الحق اما أن يذكر معرفا او منكرا
 أو مضافا فالحق معرفا سواء كان بالواو أو بالباء يمين اتفاقا كما في الخائسة والظهيرية ومنكر ايمين على الاسبغ
 ان نوى ومضافا ان كان بالباء فيمين اتفاقا لأن الناس يحلفون به وان كان بالواو فعند ح ما واحد الروايتين عن
 أبي يوسف لا يكون يميننا وعنده رواية أخرى انه يمين لأن الحق من صفاته تعالى والحلف به متعارف وفي الاختيار
 انه اعتبارا اعتبارا بالعرف اه وبهذا علم أن المختار أنه يمين في الالفاظ الثلاثة مطلنا افاده في الجر وتقدم أن
 المنكر يدون واو أو باء ليس بيمين عند الاكثر هذا وقد اعترض في القمع على ما في الاختيار بأن التعارف يعتبر بعد
 كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة الله تعالى وصفة غيره وانظروا لا يتبادر منه ما هو صفة الله تعالى
 بل ما هو من حقوقه ثم قال ومن الاقوال الضعيفة ما قال البلخي ان قوله بحق الله يمين لأن الناس يحلفون به
 وضعفه لما علمت انه مثل وحق الله (قوله وحرمة) اسم بمعنى الاحترام وحرمة الله ما لا يحل انتهاكه فهو
 في الحقيقة قسم بغيره تعالى حموى عن البرجندی ط (قوله وبجريمة شهد الله) بالادال المهمة في كثير
 من النسخ والكتب وفي بعضها شهر الله بالراء وكل من السختين صحيح المعنى ح (قوله وبحق الرسول) فلا
 يكون يميننا لكن حقه عظيم ط عن الهندية (قوله ورضاه) مكرر مع ما مر في قوله ولا بصنة لم تعارف
 الحلف بها الخ وكونه ليس يميننا لا ينافي ما مر في قوله أو صفة فعل يوصف بها وبضد ما الخ كما قدمناه هناك
 (قوله لكن في الخائسة الخ) حيث قال وأمانة الله يمين وذكر الطعناوى انه لا يكون يميننا وهو رواية عن أبي
 يوسف اه وفي الجرد كفي الاصل انه يكون يميننا خلافا للطعناوى لانها طاعته ووجه ما في الاصل أن الامانة
 المضافة الى الله تعالى عند القسم يراد بها صفة اه وفي التبع فغنينا مالكا وأحمد هويين وعند الشافعي
 بالنية لانها فسرت بالعبادات قلنا غالب ارادة اليمين اذا ذكرت بعد حرف القسم فوجب عدم توقفها على النية
 للعادة الغالبة اه وبه علم أن المعتمد ما في الخائسة (قوله فليس بيمين) أي اتفاقا لانها ليست صفة لكن على
 المعتمد ينبغي أن لا يصدق في القضاء (قوله فعليه غضبه الخ) أي لا يكون يميننا أيضا لانه دعاء على نفسه
 ولا يستلزم وقوع المدعى بل ذلك متعلق باستجابة دعائه ولانه غير متعارف فتح (قوله أو هو زان الخ)
 لأن حرمة هذه الاشياء تحتل السمع والتبديل فلم تكن في معنى حرمة الاسم ولانه ليس بمتعارف هداية أي
 أن حرمة هذه الاشياء تحتل السقوط للضرورة أو نحوها (قوله لعدم التعارف) ظاهره انه علة
 للجميع وقد علمت أن العرف معتبر في الحلف بالصفات المشتركة تأتل (قوله فلو تعورف الخ) أي في هو زان
 وما بعده كما يفيد كلام النهر والظاهر أن منه فعليه غضبه الخ (قوله ظاهر كلامهم نعم) فيه نظر لانهم
 لم يقتصر على التعليل بالتعارف بل عللوا بما يقتضي عدم كونه يميننا طلقا وهو كون عليه غضبه ونحوه دعاء
 على نفسه وكون هو زان يحتمل السمع ثم عللوا بعدم التعارف لانه عند عدم التعارف لا يكون يميننا وان كان
 مما يمكن الحلف به في غير الاسم فكيف اذا كان مما لا يمكن (قوله وظاهر كلام الكمال لا) حيث قال
 ان معنى اليمين أن يعلق الحالف ما يوجب امتناعه من الفعل بسبب لروم وجوده أي وجود ما علقه ذلك الخبر عند
 وجود الفعل المحلوف عليه كدخول الدار وهذا لا يصير بمجرد الدخول زائنا أو سارقا حتى يوجب امتناعه عن
 الدخول بخلاف الكفر فانه مباشرة الدخول يتحقق الرضى بالكفر فيوجب الكفر اه ملخصا موحدا
 والمراد انه يوجب الكفر عند الجهل والكنارة عند العلم ولا يخفى أن هذا التعليل يصلح أيضا لنحوه عليه غضبه لانه
 لا يتحقق استجابة دعائه بمباشرة الشرط فلا يوجب امتناعه عن مباشرة فلم يكن فيه معنى اليمين وان تعورف
 (قوله وفي الجرد الخ) هذا غير منقول بل فهمه في البحر من قول الولو الخائسة في تعليل قوله هو يستحل الدم
 أو لحم الخنزير ان فعل كذا لا يكون يميننا لان استحلال ذلك لا يكون كفر الاحتمال فانه حالة الضرورة يسير حللا

(وقوله) مستند أخبره قوله الاتي لا
 (وحقا) الا اذا اراد به اسم الله
 تعالى (وحق الله) واختار
 في الاختيار أنه يمين للعرف ولو بالباء
 فيمين اتفاقا بجر (وحرمة)
 وبجريمة شهد الله وبجريمة لا اله
 الا الله وبحق الرسول أو الايمان
 أو الصلاة (وعذابه وثوابه
 ورضاه ولعنة الله وأمانته) لكن
 في الخائسة امانة الله يمين وفي النهر
 ان نوى العبادات فليس بيمين
 (وان فعليه غضبه أو سخطه
 أو لعنة الله أو هو زان أو سارق
 أو شارب خمر أو كل ربا لا) يكون
 قسما لعدم التعارف فلو تعورف
 هل يكون يميننا ظاهر كلامهم
 نعم وظاهر كلام الكمال لا وتمامه
 في النهر وفي الحرما يباح للضرورة
 لا يكفر مستحله كدم وخنزير
 (الا اذا اراد) الحالف (بقوله)
 حقا اسم الله تعالى فيمين على
 المذهب كما يحتمل في الخائسة

مطلبه
حروف القسم

(و) من (حروفه الواو والباء والتاء) ولام القسم وحرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل والميم المكسورة والمضمومة كقوله الله وهما الله ثم الله (وقد تنمى) حروفه ايجازا فيختص اسم الله بالحركات الثلاث وغيره بغير الجز والتزم رفع ايم ولعمري الله (كقوله الله) بنصبه بنزع الخافض وجره الكوفون مسكين

اه - وانرضه المحشى بأنه وهم باطل لأن قول الوالو الجية لا محالة قيد للمعنى وهو يكون لالنفى وهو لا يكون فالمعنى ان كون استحلاله كفر على الدوام منفي بل قد لا يكون كفرا يوضحه ما في المحيط من انه لا يكون عينا للشك لانه قد يكون استحلاله كفرا كما في غير حالة الضرورة فيكون عينا وقد لا يكون كفرا كما في حالة الضرورة فلا يكون عينا فقد حصل الشك في كونه عينا ولا بخلاف هو يهودى أن فعل كذا الا ان اليهودى من يكرر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وذلك كفر دائما فكل ما حرم مؤبدا فاستحلاله معلقا بالشروط يكون عينا وما لا فلا اه ملخصا (قوله ومن حروفه) افاد أن له حروفا آخر نحو من الله بكسر الميم وضمة هاء سرح به القهستاني عن الرضى ح قلت وفي الدمامى عن التسهيل ومن مثلث الحرفين مع توافق الحركتين اه فافهم والمراد بالحروف الادوات لأن من الله وكذا الميم اسم مختصر من ايم كما مر والضمير في حروفه راجع الى القسم أو الحلف أو الى اليمين بتأويل القسم والافالين مؤثمة سمعا (قوله الواو والباء والتاء) قدم الواو لانها اكثر استعمالا في القسم ولذا لم تقع الباء في القرآن الا في بالله ان الشرك الظلم عظيم مع احتمال تعلتها بلا تشريك وقد تم غيره الباء لانها الاصل لانها صلة الحلف وأقسم ولذا دخلت في المظهر والمضمهر نحو بك لا فعلت (قوله ولام القسم) وهى المختصة بالله في الامور العظام قهستاني أى لا تدخل على غير اسم الجلالة وهى مكسورة وحكى فتحها كما في حواشى شرح الجز ومية وفي الفتح ولا تستعمل اللام الا في قسم متضمن معنى التعجب كقول ابن عباس دخل آدم الجنة فله ما غربت الشمس حتى خرج وقولهم لله ما يؤخر الاجل فاستعمالها قسما مجزدا عنه لا يصح في اللغة الا أن يتعارف كذلك وقول الهداية في المختار كما في بعض النسخ احتراز عما عن أبى حنيفة انه اذا قال لله على أن لا اكلم زيدا انها ليست بيمين لأن ينوى لان الصيغة للندو ويقتل معنى اليمين اه (قوله وحرف التنبيه) المراد به هاء محذوف الالف أو ثابتهما مع وصل ألف الله وقطعها كما في التسهيل لابن مالك (قوله وهمزة الاستفهام) هى همزة بعدها ألف وانظ الجلالة بعدها مجرور وتسميتها همزة الاستفهام مجاز كذا في الدمامى على التسهيل ح والظاهر أن الجز بهذه الحرف لنبايتها عن احرف القسم ط (قوله وقطع ألف الوصل) أى مع جر الاسم الشريف ح أى فالهمزة ثابتة عن حرف القسم وليس حرف القسم مضمرا الا ما يضمن فيه حرف القسم تبقى همزته همزة وصل نعم عند ابتداء الكلام تقطع الهمزة فيجتمل الوجهين أما عند عدم الابتداء كقوله يا زيد الله لا فعلت فان قطعتهما كان مما نحن فيه والافهم من الاشمار فافهم (قوله والميم المكسورة والمضمومة) وكذا المفتوحة فقد نقل الدمامى فيها التثنية وفي ط لعلمهم اعتبروا صورتها فعدوها من حروف القسم والاف قد سبق انها من جملة اللغات في ايم الله كن الله (قوله لله) بكسر لام القسم وجر الهاء كما قدمناه فافهم (قوله وهما الله) مثال لحرف التنبيه والهاء مجرورة ح (قوله م الله) بتثنية الميم كما قدمناه والهاء مجرورة (قوله وقد تنمى حروفه) فيه أن الذى يضمر هو الباء فقط لانها حرف القسم الاصل كما نقله القهستاني عن الكشف والرضى وأراد بالاشمار عدم الذكر فيصدق بالحذف والفرق بينهما أن الاشمار يبق اثره بخلاف الحذف قال في الفتح وعليه ينبغي ككون الحرف محذوفا في حالة النصب ومضمرا في حالة الجز لظهور أثره وقوله في البحر قال تنمى ولم يقل تحذف للفرق بينهما الخ يوهم انه مع النصب لا يكون حالنا وليس كذلك ولذا قال في النثر انه معزل عن التحقيق لانه كما يكون حالنا مع بقاء الاثر يكون أيضا حالنا مع النصب بل هو الكثير في الاستعمال وذلك شاذ اه أى شاذ في غير اسم الله تعالى فافهم (قوله بالحرركات الثلاث) أما الجز والنصب فعلى اشمار الحرف أو حذفه مع تندير ناصب كما يأتى وأما الرفع فتشال في الفتح على اشمار مبتدأ والاولى كونه على اشمار خبر لان الاسم الكريم اعرف المعارف فهو أولى بكونه مبتدأ والتقدير الله قسمى او قسمى الله اه (قوله وغيره) أى ويختص غير اسم الجلالة كالرحمن والرحيم بغير الجز أى بالنصب والرفع أما الجز فلا لانه لا يجوز حذف الجار وبقاء عمله الا في مواضع منها لفظ الجلالة في القسم دون عوض نحو والله لا فعلت (قوله بنصبه بنزع الخافض) هذا خلاف أهل العربية بل هو عندهم بفعل القسم لما حذف الحرف اتصل الفعل به الا أن يراد عند انتزاع الخافض أى بالفعل عنده كذا في الفتح أى فالباء في بنزع السببية لانه نصبه لان الترفع ليس من عوامل النصب بل الناصب هو الفعل ويتعدى بنفسه توسعا بسبب نزع الخافض كما في اعلمت أمر ربى أى عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أى عليه (قوله وجره

الكوفيون) كذا حكى الخلاف في المبسوط قال في الفتح ونظيره بأنه ما أي النصب والجزر وجهان ما نغان
 للعرب ليس أحديهما أحدهما ما يتأى الخلاف اه وسكت الشارح عن الرفع مع أنه ذكره أيضا في قوله
 بالحرركات الثلاث (تنبيه) هذه الواجهة الثلاثة وكذا سكن الهاء منعدها اليمين مع التصريح بباء القسم
 في الظهيرة بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها يكون عينا ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء
 أو نصبها لا يكون عينا إلا أن يعرب بها بالجزر فيكون عينا وقيل يكون عينا مطلقا اه قلت وقول المتن وقد تنفر
 يشير إلى القول الأول لما علمت من أن الاضمار يقي أثره فلا بد من الجزر لكنه خلاف ما شئى عليه في الهداية
 وغيرهما من تجويز النصب وقد مننا عن الجوهر أنه الصحيح بل قال في البحر وينبغي أنه إذا نصب أنه يكون عينا
 بلا خلاف لأن أهل اللغة لم يختلفوا في جواز كل من الوجهين ولكن النصب أكثر كما ذكره عند القاهر في مقصده
 كذا في غاية البيان اه قلت بقي الكلام على عدم كونه عينا مع سكن الهاء وقد رده في الفتح حيث قال ولا فرق
 في ثبوت اليمين بين أن يعرب المقسم به خطأ أو صوابا أو بساكنة خلافا لما في المحيط فيما إذا ساكنة لأن معنى اليمين
 وهو ذكر اسم الله تعالى للمنع أو الحيل معقودا بما يريد منه أو فعله ثابت فلا يتوقف على خصوصية في اللفظ اه
 (قوله أن اضمار حرف التأكيذ) الاضافة في حرف التيس لان المراد اللام والنون فان حذفهما في جواب
 القسم المستقبل المثلث لا يجوز ثم حذف احدهما جازع عند الكوفيين لا عند البصريين وكذا يجوز ان بأن
 الفعل حالا كقراءة ابن كثير لا قسم يوم القيامة وقول الشاعر عينا لا بغنى كل امرئ * يزحرف قول ولا يفعل
 (قوله الحلف بالعربية الخ) على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون عينا لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها
 مقدسي يعني لا يكون عينا على الاثبات وقوله فلا كفارة عليهم فيها أي اذا تركوا ذلك الشيء ثم قال المقدسي لكن
 ينبغي أن تلتزمهم لتعارفهم الحلف بذلك وبؤيده ما نقلناه عن الظهيرة أنه لو سكن الهاء أو رفع أو نصب في بالله
 يكون عينا مع أن العرب ما نظمت بغير الجزر فليسا تمل ويدعي أن يكون عينا وان خلا من اللام والنون ويدل عليه
 قوله في الولو الحية سبحانه الله أفعل لا اله الا الله أفعل كذا ليس بين أن يتوبه اه واعترضه الخير الرمل بأن
 ما نقله لا يدل لمدة عام أما الأول فلا لأنه تغييرا عرابي لا يمنع المعنى المروض فلا ينصرف التسكين والرفع والنصب لما تنقرر
 أن اللحن لا يمنع الاعتقاد وأما الثاني فلا لأنه ليس من المتنازع فيه اد المتنازع فيه الاثبات والنفى لأنه عين والنفل
 يجب اتباعه اه قلت وفيه نظرا أما أولا فلا لأن اللحن الخطأ كما في القادموس وفي المصباح اللحن الخطأ في العربية
 وأما ثانيا فلا لأن قول الولو الحية سبحانه الله أفعل عين المتنازع فيه لا غيره فانه أي بالفعل المضارع مجزئ من
 اللام والنون وجعله عينا مع النية ولو كان على النفي لوجب أن يقال أنه مع النية عين على عدم الفعل كما لا
 يعني وانما اشترط النية لكونه غير متعارف كما مر وقال ح وبحث المقدسي وجهه وقول بعض الناس أنه
 يصادم المنقول بحجابه بأنه المنقول في المذهب كان على عرف صدر الاسلام قبل أن تتغير اللغة وأما الآن
 فلا يأتون باللام والنون في مثبت القسم أصلا ويترقون بين الاثبات والنفي بوجود لا وعدمها وما اصطلاحهم
 على هذا الاك اصطلاح لغة الفرس ونحوها في الايمان لمن تدبر اه قلت وبؤيده ما ذكره العلامة قائم وغيره
 من أنه يحتمل كلام كل عاقد وحالف وواقف على عرفه وعادته سواء وافق كلام العرب أم لا وبأن نحوه عن
 الفتح في قول الفصل الاتي وقد فرق أهل العربية بين بلى ونعم في الجواب بأن بلى لا يجاب ما بعد النفي ونعم
 للتصديق فاذا قيل ما قام زيد فن قلت بلى كان معناه قد قام وإن قلت نعم كان معناه ما قام ونقل في شرح
 المنازع التحقيق أن المعبر في أحكام الشرع العرف حتى يتسام كل واحد منهما مقام الآخر اه ومنه
 في التلويح وقول المحيط هنا والحلف بالعربية أن يقول في الاثبات والله لا أفعل الخ بيان للحكم على قواعد
 العربية وعرف العرب وعادتهم الخالية عن اللحن وكلام الناس اليوم خارج عن قواعد العربية سوى النادر
 فهو لغة اصطلاحية لهم كباقي اللغات العجمية فلا يعاملون بغير لغتهم وقصد هم الأمن التزم منهم
 الاعراب أو قصد المعنى اللغوي فينبغي أن يبين وعن هذا قال شيخ مشايخنا السانحاني أن أيماننا الآن
 لا تتوقف على تأكيده فقد وضعناها ووضعا جديدا واصطلحنا عليها ونعارفناها فيجب معاملتها على قدر عقولنا
 ونياتنا كما وقع المتأخرون الطلاق على الطلاق ومن لم يدرب عرف أهل زمانه فهو جاهل اه قلت ونظير هذا
 ما قالوه من أنه لو أسقط الفاء الرابطة لجواب الشرط فهو تحييز لا تعليق حتى لو قال ان دخلت الدار أنت طالبي

مطلب
 فيما لو أسقط اللام والنون من
 جواب القسم

(لا أفعل كذا) أقار أن الله لا
 سرف الأكيذ في المدا
 عليه لا يجوز ثم سرح به بقرانه
 (الحلف بالعربية) (بأن لا
 لا يكون الاعتراف بالاد
 وهو اللام والنون لقوله والله
 لا أفعل كذا)

قوله كل واحد منهما مال من
 نعم وبلى أهمه

تطابق في الحال وهذا مبني على قواعد العربية أيضا وهو خلاف المتعارف الا ان ينبغي بناؤه على العرف
 كما قدمناه عن المتقدم في باب التعليق وقد مناهنا لما يناسب ذكره هنا فراجعوه والله سبحانه أعلم (تنبيه)
 ما مر انما هو في القسم بخلاف التعليق فانه وان سمي عند الفقهاء حلفا وعينا لكنه لا يسمى قسما فان القسم خاص
 باليمين بالله تعالى كما مر ح به القهستاني أما التعليق فلا يجري اشتراط اللام والنون في المثبت منه لا عند
 الفقهاء ولا عند الغويين ومنه الحرام يلزم في وعلى الطلاق لا يفعل كذا فانه يراد به في العرف ان فعلت كذا فهي
 طالق فيجب امتناؤه عليهم كما صرح به في الفتح وغيره كما يأتي قال ح فاندفع بهذا ما توهمه بعض الافاضل
 من أن في قول القائل على الطلاق ايجي اليوم ان جاء في اليوم وقع الطلاق والا فلا لعدم اللام والنون وأنت
 خير بأن الخصامة اشتراط ذلك في جواب القسم المثبت لا في جواب الشرط والا كان معنى قولك ان قام
 زيد أقم ان قام زيد لم أقم ولم يقبل به عاقل فضلا عن فاضل على أن قوله ايجي ليس جواب الشرط بل هو فعل
 الشرط لان المعنى ان لم ايجي اليوم فأنت طالق وقد وقع هذا الوهم بعينه للشيخ الرملي في الفتاوى الخيرية وغيره
 أيضا قال السيد أحمد الحوي في تذكرته الكبرى رفع الى سؤال صورته رجل اغتاط من ولد زوجته فقال على
 الطلاق اني اصبح استمكنك من النقيب فلما اصبح تركه ولم يشتمك ومكث مدة فهل والحال هذه يقع عليه
 الطلاق ام لا الجواب اذا تركه شكايته ومضى مدة بعد حلفه لا يقع عليه الطلاق لان الفعل المذكور وقع
 في جواب اليمين وهو مثبت فيقدر النفي حيث لم يؤكده فنبى عن فرط جهله وحسنه وكثرة مجازفته في الدين وخرقه اذ ذاك في الفعل اذا وقع جوابا
 للقسم بالله فحواه الله فتفتوا في لا فتفتوا في جواب اليمين بمعنى التعليق بما يشق من طلاق وعناق ونحوهما وحينئذ
 اذا اصبح الحالف ولم يشتمك وقع عليه الطلاق الثلاث وبات زوجته منه يبنونة كبرى اذا تقرر هذا فقد
 ظهر لك أن هذا المنفى اخطأ خطأ أصرا حال ابصده عن ذي دين وصلاح والله در القائل
 من الدين كشف السترة عن كل كاذب * وعن كل بدعي أتى بالعجائب
 فلول رجال مؤمنون لهذمت * صوامع دين الله من كل جانب

والله الهادي للصواب واليه المرجع والمآب (قوله والله لتدفعن) بصيغة الماضي ولا بد فيها من اللام
 مقرونة بقداور بما ان كان مستصفا والا فغير مقرونة كما في التسهيل (قوله وفي النفي الخ) عطف على قوله
 في الاثبات أي أن الحلف اذا كان الجواب فيه مضارا عما مضى لا يكون باللام والنون الا ضرورة أو شذوذ
 بل يكون بحرف النفي ولو قدرنا كقولنا تعالى الله فتفتوا فتفتوا حتى لو قال الخ فتفريع صحيح فادبه أن حرف النفي
 اذا لم يذكر يقدر وأن الحال على تقديره عدم شرط كونه مثبتا وهو حرف التوكيد وانه اذا دار الامر بين تقدير
 النافي وحرف التوكيد تعين تقدير النافي لانه كلمة لا بعض كلمة فافهم لكن اعترض الخير الرملي بأن حرف
 التوكيد كلمة أيضا والجواب أن المراد بالكلمة ما يكلمهم بها بدون غيرها أو ما ليست متصلة بغيرها في الخط
 (قوله وكفارتها) أي اليمين بمعنى الحلف او القسم فلا يراد منها مؤثرتا معا نهر (قوله هذه اضافة للشرط)
 لما كان الاصل في اضافة الاحكام اضافة الحكم الى سببه كقوله الزنى أو الشرب أو السرقة واليمين ليس سببا عندنا
 للكفارة خلافا للشافعي رحمه الله تعالى بل السبب عندنا هو الحلف كما يأتي بين أن ذلك خارج عن الاصل وأنه
 من الاضافة الى الشرط مجازا وهي جائزة وثابتة في الشرع كما في كفارة الاحرام وصدة الفطر وكون اليمين
 شرطا لاسباب من بأدلتها في الفتح وغيره (قوله تحرير رقبة) لم يقتل عتق رقبة لانه لو ورث من يعتق عليه
 فتوى عن الكفارة لم يجز نهر (قوله عشرة مساكين) أي تحققتا أو تقديرا حتى لو أعطى مسكينا واحدا
 في عشرة ايام كل يوم نصف صاع يجوز ولو أعطاه في يوم واحد بدفعات في عشر ساعات قبل يجزى وقيل لا وهو
 الصحيح لانه انما جاز اعطاؤه في اليوم الثاني تنزيلا منزلة مسكين آخر ليجد الحاجة من حاشية السيد أبي السعود
 وفيها يجوز أن يكسوم مسكينا واحدا في عشر ساعات من يوم عشرة أثواب أو ثوبا واحدا بأن يؤديه اليه
 ثم يستره منه اليه أو الى غيره بهيمة أو غيرها لان التبدل الوصف تأثيرا في تبدل العين لكن لا يجوز عند أكثرهم

و والله لتدفعن كذا
 مقرونا بكلمة التوكيد وفي النفي
 بحرف النفي حتى لو قال والله
 افعل كذا اليوم كانت يمينه
 على النفي وتكون لامعصرة كانه
 قول لا افعل كذا لا مناع حذف
 حرف التوكيد في الاثبات
 لانما العرب في الكلام الكلمة
 لا بعض الكلمة من الجذر عن
 المحيط (وكفارتها) هذه اضافة
 لشرط لان السبب عندنا
 الحلف (تحرير رقبة أو اطعام
 عشرة مساكين)

طلب
 كعارة اليمين

فهستاني عن الكشف وقوله لكن لا يجوز يحتمل تعلقه بالثانية فقط أو بها وبالأولى أيضا وهو الظاهر بدليل ما قدمناه اه قلت ومراده بالثانية قوله أو نوبا واحدا وفي الجوهره وإذا اطعمهم بلا ادم لم يجز الا في خبر الخنطة وإذا غدي مسكينا وعشى غيره عشرة ايام لم يجزه لانه فترق طعام العشرة على عشرين كما اذا فترق حصه المسكين على مسكنين ولو غدي مسكينا وأعطاه قيمة العشاء اجزأه **وصكذا** اذا فعله في عشرة مساكين ولو عشا هم في رة رمضان عشرين ليلة اجزأه اه لكن في البرازية اذا غدا هم في يوم وعشا هم في يوم آخر فغن الثاني فيه روايتان في رواية شرط وجودهما في يوم واحد وفي رواية المعلى لم يشترط وفي كافي الحاكم وان اطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعا عن عشرين لم يجزه الا عن احدهما عندهما وقال محمد يجزيه عنهما (قوله كما ترى في الظهار) أي كالحرير والاطعام المأزني في الظهار من كون الرقية غير فاشية جنس المنفعة ولا مستحقة لجزئية بجهة وفي الاطعام اما القليل أو الاباحة فيعشيم ويغديهم ولو اطعم خمسة وكسا خمسة اجزأه ذلك عن الاطعام ان كان اخص من الكسوة وعلى العكس لا يجوز هذا في اطعام الاباحة أما اذا ملكه فيجوز ويقام مقام الكسوة ولو أعطى عشرة كل واحد ألف من من الخنطة عن كفارة اليمين لا يجوز الا عن واحدة عند الامام والثاني وكذا في كفارة الظهار كذا في الخلاصة نهر قلت وبه علم أن حيلة الدور لا تنفع هنا بخلافها في اسقاط الصلاة (قوله بما يصلح للاوساط) وقيل يعتبر في الثوب حال القابض ان كان يصلح له يجوز والا فلا قال السرخسي والاول اشبه بالصواب برزاية (قوله ويتنفع به فوق ثلاثة اشهر) لانها اكثر نصف مدة الثوب الجديد كما في الخلاصة فلا يشترط كونه جديدا او الظاهر ان لو كان جديدا رقيقا لا يبقى هذه المدة لا يجزى (قوله وبستر عامة البدن) أي كثره كالملاءة أو الجبة أو التميمص أو القباء فهستاني وهذا بيان لادناه عندهما والمروي عن محمد ما تجوز فيه الصلاة وعليه فيجزيه دفع السراويل عنده للرجل للمرأة (قوله فلم يجز السراويل) هو الصحيح لان لابسها يسمى عريانا عريانا فلا بد على هذا ان يعطيه قميصا أو جبة أو رداء أو قباء أو ازارا سابلا بحيث يتوشع به عندهما والا فهو كالسراويل ولا تجزى العمامة الا ان أمكن ان يتخذ منها ثوب مجزى وأما القلتسوة فلا تجزى بجمال ولا بد للمرأة من خمار مع الثوب لان صلاتها لا تصح بدونه وهذا أي التعليل المذكور يشابه المروي عن محمد في السراويل انه لا يكفي للمرأة وظاهر الجواب ما ثبت به اسم المكتسبي ويتفق عنه اسم العريان لاصحة الصلاة وعدمها والمرأة اذا كانت لابسة قميصا سابلا وخمارا غطي رأسها وأذنيه ادون عنقهها لا شك في ثبوت اسم انما مكتسبة لا عريانة ومع هذا لا تصح صلاتها اه ملخصا من النسخ وحاصله انه لا بد مع الثوب من الخمار لكن لا يشترط أن يكون الخمار مما تصح به الصلاة وقد اقتصر في البحر على صدر عبارة الفتح فأوهم انه لا يشترط الخمار أصلا وليس كذلك فليتممه وفي الشرع بلالية ولم أر حكما ما يغلي رأس الرجل اه قلت ان كان يوفقه في اجزائه فلا شك في عدمه وان كان في اشتراطه مع الثوب فظاهر ما مر عدمه وفي الكافي الكسوة ثوب لكل مسكين ازا وررداء أو قص أو قباء أو كساء اه وقد من أن المراد ما يستر اكثر البدن (قوله الاباحة بقيمة الاطعام) ومثله لو أعطى نصف ثوب تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير اجزأه عن اطعام فقير وكذا لو أعطى عشرة مساكين نوبا كبيرا لا يكفي كل واحد حصته منه الكسوة وتبلغ حصه كل منهم قيمة ما ذكرنا اجزأه عن الكفارة بالاطعام ثم ظاهر المذهب انه لا يشترط الاجزاء عن الاطعام أن ينوي به عن الاطعام وعن أبي يوسف يشترط فتح (قوله ولم ينو الا بعد تمامها) شرط في قوله مرتبا فقط وفيه أن النية بعد تمامها انما تلام الاطعام والكسوة لعمدة النية بعد الدفع مادام في يد الفقير كما في الزكاة وأما الاعتاق فلا الا أن تصور المسألة فيما اذا تقدمت الكسوة والاطعام وعند الاعتاق نوى الثلاثة عن الكفارة اه ح والمراد بالاطعام التليك لا الاباحة لانهم لو اكلوا عنده ثم نوى لم يصح فيما يظهر تأمل ثم ان مراد الشارح بيان امكان تصوير المسألة وهو وقوع الاهلي قيمة عن الكفارة لانه اذا كان لا بد من النية فاذا فعل الثلاثة فما نواه اولا وقع عنها وان كان هو الادنى فمن امكان ذلك عما اذا فعل الكل جملة أو مرتبا لكنه اخر النية (قوله لزوم النية) علما استفيد من المتسام انه لا بد في التكفير من النية وقد نص عليه الكمال وغيره ط (قوله وان عجز الخ) قال في البحر أشار الى انه لو كان عنده واحد من الاصناف الثلاثة لا يجوز له الصوم وان كان محتاجا اليه في الحاشية لا يجوز الصوم لمن يملك ما هو منصوب عليه

كما ترى في الظهار (أو كسوتهم عما) يصلح له وساطة ويتنفع به فوق ثلاثة اشهر (وبستر عامة البدن) فلم يجز السراويل الاباحة بقيمة الاطعام (ولو أدى الرجل) جملة أو مرتبا ولم ينو الا بعد تمامها (لزم النية لعمدة التكفير) (وقع عنها واحد هو) بلاها قيمة ولو ترك الرجل عوقب بواحد هو أدناها قيمة) لسقوط الفرض بالادنى (وان عجز عنها) كلها

قوله يتوشع به يتقال يتوشع بثوبه وهو أن يدخله تحت ابطه الايمن ويلبثه على منكبه الايسر كما يفعل الحر من مصباح اه منه

(وقت الاداء) عندنا حتى لو وهب ماله وسله ثم صام ثم رجع به اجراه الصوم مجتبي قلت وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في الهبة فسخ من الاصل (صام ثلاثة ايام ولاء) ويطل بالحض ٦٢ بخلاف كفارة الفطر وجوز الشافعي التفریق واعتبر العجز عند الحنث مسكين (والشرط استقرار العجز

الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم قبل فراغه ولو بساعة (ايسر) ولو بموت مورثه موسرا (لا يجوز له الصوم) ويستأنف بالمال خائفة ولو صام ناسيا للمال لم يجز على الصحيح مجتبي ولو نسي كيف حلف بالله أو بطلاق أو بصوم لاشئ عليه الا ان يذكر خائفة (ولم يجز) التكفير ولو بالمال خلافا للشافعي (قبل حنث) ولا يسترده من النذر لو قوعه صدقة (ومعسرهما مصرف الزكاة) فلا فلا قيل الا الذي خلا للثاني وبقوله ينقضي كافر في بابها (ولا كفارة بين كافر وان حنث مسلما) بآية انهم لا ايمان لهم واما وان نكثوا ايمانهم فبغيري الصوري تكليف الحاكم (وهو) أي الكفر (يطلها) اذا عرض بعدها (فلو حلف مسلما ثم ارتد) والعباد بالله تعالى (ثم أسلم ثم حنث فلا كفارة) أصلا لما تقرر أن الاوصاف الراجعة للعقل يستوى فيها الابتداء والبقاء كالحرمية في النكاح وكذا لو نذر الكافر بما هو قربة لا يلزمه شيء (ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع أبويه أو قتل فلان) وانما قال (اليوم) لان وجوب الحنث لا يتأتى الا في اليقين الموقفة أما المطلقة فحنثه في آخر حياته فيوصي بالكفارة بموت الحالف ويكفر عن يمينه بهلاك المحلوف عليه غاية (وجب الحنث) والله كثير) لانه أهون الامرين وحاصله أن المحلوف عليه ما فعل أو ترك وكل منهما امامعصية وهي مسألة المتأ أو واجب كلفه لصلى الظهر اليوم وبره فرض أو هو أولى من غيره أو غيره أولى منه كلفه على ترك وطء زوجته شهرا ونحوه وحنثه

في الكفارة أو يملك بدله فوق الكفاف والكفاف منزل يسكنه وثوب يلبسه ويستعوز به وقوت يومه ولوله عبد يحتاجه للخدمة لا يجوز له الصوم ولوله مال وعليه دين مثله فان قضى دينه به كفر بالصوم وان صام قبل قضاءه قيل يجوز وقيل لا ولوله مال غائب أو دين مؤجل صام الا اذا كان المال الغائب عبدا لقدرة على اعتاقه اه ملخصا في الجوهر والمرأة المعسرة تزوجها منعها من الصوم لان كل صوم وجب عليها بايجاب الله منعها منه وكذا العبد الا اذا غلظ امرأته فلا يمنعه المولى لتعلق حق المرأة به لانه لا يصل اليها الا بالكفارة (قوله وقت الاداء) أي لا وقت الحنث فلو حنث موسرا ثم اعسر جاز له الصوم وفي عكسه لا وعند الشافعي على العكس زيلعي (قوله قلت الخ) قائله صاحب البحر ووجهه انه لو كان فسخا أي كونه لم يقع لكان المال موجودا في يده فلا يجزيه الصوم ط (قوله ولاء) بكسر الواو والمد أي متتابعة لقراءة ابن مسعود وابي قسيام ثلاثة ايام متتابعة فجاز التقييدها لانها مشهورة فصارت كغيره المشهور وتماه في الزيلعي (قوله بخلاف كفارة الفطر) أي كفارة الافطار في رمضان فان مدته لا تخلو غالبا عن الحيض (قوله التفریق) أي صوم الثلاثة منفردة (قوله فلو صام المعسر) مثله العبد اذا أعتق وأصاب ما لا قبل فراغ الصوم كما في الفتح (قوله ثم قبل فراغه) أي من صوم اليوم الثالث بقريته ثم فافهم والافضل اكمال صومه فان افطر لاقضاء عليه عندنا كما في الجوهر (قوله لم يجز على الصحيح) وقياسه انه لو صام لعجزه فظهر أن مورثه مات قبل صومه أن لا يجزيه نهر (قوله ولم يجز التكفير الخ) لان الحنث هو السبب كما مر فلا يجوز الا بعد وجوده وفي القهستاني وأعلم انه لو اخرج كفارة اليقين ثم لم تسقط بالموت والقتل وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كما في الخزانة (قوله ولا يسترده) أي لو كفر بالمال قبل الحنث وقلنا لا يجزيه ليس له أن يسترده من النذر لانه تملك لله تعالى قصده القربة مع شيء آخر وقد حصل التقرب وترتب الثواب فليس له أن ينقسه ويطله فتح (قوله خلا فلا) أي ما لا يجوز دفع الزكاة اليه لا يجوز دفع الكفارة اليه (قوله الا الذي) قائله لا يجوز دفع الزكاة اليه ويجوز دفع غيرها (قوله خلا للثاني) فعنده لاستثناء (قوله في بابها) أي الزكاة (قوله فبغيري الصوري) أي المراد بهذه الآية اليقين صورة تكليف القاضي لهم اذا المقصود منها رجاء الكول والكافران لم ينبت في حقه شرعا اليقين المستعقب حكمه لكنه في نفسه يعتد بتعظيم اسم الله تعالى وحرمة اليقين به كذا يفتي عنه فيحصل المقصود فنشرع الزامه بصورتها لهذه الفائدة وتماه في الفتح (قوله يطلها) مقتضاه انه لا يأتى بالحنث بعد الاسلام (قوله لما تقرر الخ) علة لكون الكفر العارض مبطلا لليقين كالنكاح الاصل كحرمة المصاهرة العارضة كما اذا زنى بأم امرأته فانها تمنع بقاء الصحة كالحرمية الاصلية لأن العسرة والحرمية من الاوصاف الراجعة للعقل وهو الكافر والحرم فيستوى فيها الابتداء والبقاء أي الطرقات والعروض ولم أر هذا التعليل لغيره تأمل (قوله أما المطلقة فحنثه في آخر حياته) هذا اذا كان الخلوفا عليه اثباتا أما ان كان نصيا فيأتي الحنث في الحال بأن يكلم أبويه وبهذا عرفت أن اليوم قيد في الثاني فقط ح (قوله في آخر حياته) الاولى أن يقول في آخر الحياة ليشمل حياة الحالف وحياة الخلوفا عليه (قوله ويكفر) عطف على يوسي (قوله لانه أهون الامرين) لان فيه نفويت البر الى جابر وهو الكفارة ولا جابر للمعصية لوبر كما في البحر (قوله وحاصله) أي حاصل ما قيل في هذا المقام لاحاصل المتن فانه قاصر على الحلف بمعصية فعلا وترك ط (قوله كلفه ليصلين الظهر اليوم) هذا مثال للفعل ومثال الترك والله لا اشرب الخمر اليوم ح (قوله أو هو أولى من غيره) مثال الفعل منه والله لا صلين الضحى اليوم ومثال الترك والله لا أكل البصل وحكم هذا القسم بقسميه أن بره أولى أو واجب ح أي على ما يجنبه الكمال في القسم الخامس (قوله كلفه على ترك الخ) هذا مثال الترك ومثال الفعل والله لا أكل البصل اليوم ح (قوله ونحوه) أي نحو الشهر مما يبلغ مدة الايلاء والاصكان من قسم المعصية (قوله أو مستويان) أي الفعل والترك بان لم يترجح احدهما قبل الحلف بوجوب ولا اولوية (قوله تفيد وجوبه) هو بحث وجبه ويجرى أيضا في القسم الثالث ولا يبعد أن يكون الوجوب هو المراد من قولهم أولى وعبري الجمع بقوله ترج البر ويقتر به قول الهداية والكنز وغيرهما ومن حلف على معصية ينبغي أن يبحث فان الحنث واجب كما علمت فأرادوا بلفظ ينبغي الوجوب مع أن الغالب استعماله في غيره فكذا هذا كما تقول الاولى بالمسلم أن

يصل (قوله فهي عشرة) من شرب اثنين وهي صورتا الفعل والترك في خمسة المعصية والواجب وما هو
 اولى من غيره وما غيره اولى منه وما استوى فيه الامران ط (قوله أى على نفسه) تبع في هذا التعبير
 صاحب البحر حيث قال وقيد بكونه حرمه على نفسه لانه لو جعل حرمته معلقة على فعله فانه لا تلزمه الكفارة
 لما في الخلاصة لو قال ان أكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا حنت عليه اه كلام البحر وأنت خير
 بأنه في التعليق أيضاً حرم على نفسه غاية الامر أنه تحريم معلق فلا تحسن المناظرة والاولى أن يقول قيد بتجيز
 الحرمة لانه لو علقها الخ اه ح قلت وفيه انه لو قال كذلك لورد عليه مثل ان كنت زيدا فهذا الطعام
 على حرام مع انه علقها على فعل نفسه بل الاولى أن يقول قيد بتجيز الحرمة لانه لو علقها على فعل المخولف عليه
 ويمكن أن يكون هذا مراد البحر في قوله على فعله أى فعل المخولف عليه فافهم (قوله واستشكله المصنف) أى
 حيث قال قلت وهو مشكل بما تنظر أن المعلق بالشرط المتجزئ عند وقوع الشرط اه والجواب بالفرق
 هنا بين المتجزئ والمعلق وهو أن في المتجزئ حرم على نفسه طعاما موجودا أما في المعلق فانه ما حرمه الا بعد الاكل
 لما علم أن الجزء ينزل عقب الشرط وحينئذ لم يكن الطعام موجودا اه ح قلت لكن ذكر في الفتح مسألة
 الخلاصة المذكورة ثم قال عقبها وذكر في المتن لو قال كل طعام آكله في منزله فهو على حرام ففي الساس
 لا يبحث اذا أكله هكذا روى ابن جماعة عن أبي يوسف وفي الاستحسان يبحث والناس يريدون بهذا أن أكله
 حرام اه وعلى هذا يجب في التي قبلها أن يبحث اذا أكله وكذلك ما ذكر في الحيل ان أكلت طعاما عندك أبدا فهو
 على حرام فأكله لم يبحث ينبغي أن يكون جواب القياس اه وتسعه في التمر (قوله فيمين) لأن حرمته لا تمنع
 كونه حائضا نهر (قوله ما لم يرد الاخبار) المناسب أن يقول ان اراد الانشاء فيخرج ما اذا اراد الاخبار
 اولم يرد شيئا لأن عبارة الحاشية هكذا اذا قال هذه الخمر على حرام فيه قولان والفتوى على انه يتو في ذلك
 ان اراد به الخبر لا تلزمه الكفارة وان اراد به اليمين تلزمه الكفارة وعند عدم النية لا تلزمه الكفارة اه
 وفي الفتح وان اراد الاخبار اولم يرد شيئا لا يجب الكفارة لانه امكن تصحيحه اخبارا (قوله بأكل أو نفقة)
 أى أو نحوهما من لبس ثوب أو سكنى دار كل شيء بما يناسبه ويقصد منه قال في الفتح واعلم أن الطاهر من
 تحريم هذه الاعيان انصرف اليمين الى الفعل المقصود منها كما في تحريم الشرع لها في نحو حرمت عليكم
 اتمها نكم وحرمت الخمر والخمر فانه ينصرف الى التكاثر والشرب والاكل ولذا قال في الخلاصة لو قال هذا
 الثوب على حرام فلبسه حنت الآن ينوى غيره (قوله ولو تصدق الخ) قال في الفتح ولو قال لدراهم في يده
 هذه الدراهم على حرام ان اشترى بها حنت وان تصدق بها أو وهبها لم يبحث بحكم العرف اه أى ان العرف
 جار على أن المراد تحريم الاستمتاع به بالنفسه بأن يشترى بها ما يأكله أو يلبسه لا بأن تصدق بها والطاهر انه
 لو قضى به ادينه لا يبحث تأمل في البحر ولا خصوصية الدراهم بل لو وهب ما جعله حراما أو تصدق به لم يبحث
 لأن المراد بالتحريم حرمة الاستمتاع (قوله ليمينه) أى لاجل يمينه التي حنت بها فهو على قوله كثر وقوله
 لما تنظر الخ اه لانه لو كان ذلك يميناً فهو على الله ولا يرد عليه أن تحريم الحلال قد لا يكون يميناً بأن قصد الاخبار
 لانه اذا قصد الاخبار لم يوجد التحريم لان التحريم انشاء والاخبار حكاية فافهم ودليل كون التحريم
 يميناً بسوط في الفتح وغيره (قوله حنت البعض) قال في الهداية ثم اذا فعل مما حرمه قليلا أو كثيرا حنت
 ووجب الكفارة لان التحريم اذا نيت تناول كل جزء منه اه (قوله لم يبحث الا بالكل) أى بكلام كل القوم
 المحاطين وأكل كل الرغيف فلا يبحث بكلام بعضهم ولا بأكل لقمة قال في النهر وحرمت في الخلاصة والمحيط
 في أكل الرغيف على حرام بأنه يبحث بلقمة واحدة وجه الفرق أن تحريمه الرغيف على نفسه تحريم أجزاءه أيضاً
 وفي لا أكله انما منع نفسه من أكل الرغيف كله فلا يبحث البعض وهذا يضعف ما في الحاشية قال مشايخنا
 الصعيق انه لو قال اكل هذا الرغيف على حرام لا يبحث بأكل لقمة منه لان هذا بمنزلة قوله والله لا أكل هذا
 الرغيف ولو قال هكذا لا يبحث بأكل البعض اه قلت ويشير الى هذا الفرق ما نقلناه عن الهداية وتوضيحه
 أن الرغيف اسم لكله وبأكل بعضه لا يسمى أكلاً له لكان اذا حرمه على نفسه فقد جعله بمنزلة تحريم العين حيث
 نسب التحريم الى ذات الرغيف وجعله بمنزلة الخمر والميتة وما كان محرماً لا يحل تناوله قلبه ولا كثره
 وحيث جعلنا هذا التحريم يميناً صار حائفاً على عدم تناوله شيء منه لان ذلك مدلول الاصل وهو التحريم بخلاف

مطلب
 في تحريم الحلال

فهى عشرة (ومن حرم) أى
 على نفسه لانه لو قال ان أكلت
 هذا الطعام فهو على حرام فأكله
 لا كفارة خلاصة واستشكله
 المصنف (شأناً) ولو حراماً أو ملكاً
 غيره كقوله الخمر أو مال فلان على
 حرام فيمين ما لم يرد الاخبار خالية
 (ثم فعلة) بأكل أو نفقة ولو تصدق
 أو وهب لم يبحث بحكم العرف
 زيلعي (لدر) ليمينه لما تنظر أن
 تحريم الحلال يمين ومنه قولها
 لزوجه أنت على حرام أو حرمتك
 على نفسى فلو طاعته في الجماع
 أو أكرهها كثرت مجتبى وفيه قال
 لقوم كلامكم على حرام أو كلام
 الدراء أو أهل بغداد أو كل هذا
 الرغيف على حرام حنت البعض
 وفي والله لا أكلكم أو لا أكله
 لم يبحث الا بالكل

قوله والله لا آكله فإنه ليس فيه منع نفسه عن كل جزء منه بل عن جميعه لكن ايدى البحر كلام الخائفة بأن حرمة العين يراد منها تحريم الفعل فإذا قال هذا الطعام على حرام فالمراد آكله وفي هذا الثوب المراد لبسه قلت وفيه أن اسناد الحرمة الى العين حقيقة عندنا كما تنظر في كتب الاصول على معنى اخراج العين عن محمية الفعل لينتفى الفعل بالاولى فالمقصود نفي الفعل وتوصيفه بالحرمة بطريق الكناية والانتقال عن نفي العين فلا بد من ظاهر والفرق بين اسناد الحرمة الى الفعل ابتداء واسنادها الى العين وقد ظهر فيما ذكره هنالك من هذا يظهر في قوله هذا الرغيف على حرام أما لو قال آكل هذا الرغيف على حرام لا يحنث بالبعض لاسناده الحرمة الى الفعل فصارك قوله والله لا آكله ومثله كلامكم على حرام لأن الحرمة لم تضاف الى العين بل الفعل وهو الكلام بمعنى التكليم ولم أر من فرق بين ذلك مع أن الذي في الخائفة هذا الرغيف بدون لفظه آكل على خلاف ما نقله في الترمذ انه لا يظهر الفرق المار الا بدون لفظه آكل نعم وقع التعبير في غير الخائفة والحاصل أن المسألة مشككة فلتحذر (قوله الا اذا لم يمكن الخ) أي فيحنث بأكل بعضه وهو الأصح المختار لما يخفى والاصل فيما اذا حلف لا يأكل معينا فأكل بعضه ان كان يأكله الرجل في مجلس أو شربه في شربة في حلف على جميعه ولا يحنث بأكل بعضه لأن المقصود الامتناع عن آكله وكل ما لا يطاق اكله في المجلس ولا شربه في شربة فيحنث بأكل بعضه لأن المقصود من اليمين الامتناع عن أصله لا عن جميعه ولو قال لا أشرب لبن هاتين الشاتين لم يحنث حتى يشرب من لبن كل شاة ولا يعتبر شرب الكل لأنه غير مقصود وألا يأكل من هذه الخائفة فأكل بعضه حنث ولو كان مكان الأكل بيع فباع بعضها لا يحنث لأن الأكل لا يأتي على جميعه في مجلس ويتأتى البيع كذا في المحيط زاد في البدائع عن الاصل لو قال لا آكل هذه الرمانة فأكلها الا حبة او حبتين حنث في الاستحسان لأن ذلك التقدير لا يعتد به لأنه في العرف يقال انه آكلها وان ترك نصفها او ثلثها أو أكثر مما لا يجزى في العرف انه يسقط من الرمانة لم يحنث لأنه لا يسمى اكلا لجزءها اه وبه يعلم أن اليسير من الرغيف وغيره كاللقيم كالعديم اه ملخصا من البحر في باب اليمين بالاكل والشرب وسيأتى هذا الاصل هنالك (قوله أو حلف الخ) معطوف على المستثنى وهو قوله اذا لم يمكن اكله قال في التهر وفي مجموع النوازل وكذا كلام فلان وفلان على حرام يحنث بكلام احدهما وكذا كلام أهل بغداد وفي المحيط في كلام فلان وفلان على حرام أو والله لا أكلهم فلانا وفلانا الصحيح انه لا يحنث في المسالتين ما لم يكلمهما الا أن ينوي كلام واحد منهما فيحنث بكلام أحدهما لأنه شدد على نفسه اه قلت وهذا اذا لم يذكر لا بعد العاطف في البرازية حلف بالطلاق لا بدوق طعاما ولا شربا فذاق أحدهما طلق كما لو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا ولو قال لا أذوق طعاما وشربا فذاق أحدهما لا يحنث اه واذا كرر لانه يصير عينيين كما سذكره في بحث الكلام عن الواقعات (قوله ونوى احدهما) أي نوى أن لا يكلم كل واحد منهما (تنبيه) في الحاوي الزاهدي عن الجامع ان لم أكن ضربت هذين السوطيين في دار فلان فعبدى حر فضرب أحدهما في دار غيره أو قال ان لم اكلم فلانا وفلانا اليوم فأت طالق فكلم أحدهما اليوم فقط يحنث قال وألحق بعضهم بذلك ان لم تحضري فراشي ولم تراعيني فأت طالق فلم تحضري فراشه ولكن راعته فإنه يحنث قال وفيه اشكال وبينهما فرق جلي لأن الحنث في اليمين انما يتحقق اذا صدق ما دخل عليه حرف الشرط ففي ان دخلت الدار انما يحنث اذا صدق دخلت وفي ان لم ادخل انما يحنث اذا صدق لم ادخل فإذا قال ان لم ادخل هاتين الدارين اليوم او ان لم أكن ضربت هذين السوطيين في دار فلان فخرف الشرط دخل على النفي وهو لم أكن دخلت أو ضربت هاتين وهونى لمجوع دخول الدارين وضرب السوطيين ونفى المجوع يتحقق بنفى أحد أجزاءه بخلاف قوله ان لم تحضري فراشي ولم تراعيني فإنه لما كثر حرف النفي كان نفي الكل واحد منهما ونفى كل واحد منهما لا يصدق مع ثبوت احدهما فإنه لا يصدق قولنا لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو مع قدوم احدهما ويصدق ان لم يقدم زيد وعمرو مع احدهما لكن ذكر في المحيط ما يدل على صحة هذا الجواب فإنه قال اذا قال ان لم تكلمى فلانا ولم تكلمى فلانا اليوم فأت طالق فكلمت احدهما ومضى اليوم طلق فقد صح هذا الجواب من حيث الرواية لكن ما قلته من الاشكال قوى اه قلت والجواب انه اذا كثر حرف النفي يكون نفي كل واحد بانفراده مقصودا ففى ان لم تحضري فراشي ولم تراعيني يتحقق شرط الحنث بنفى كل واحد بانفراده لانه يصير كأنه حلف على كل واحد بعينه لانه اذا كرر والنفي تنكر اليمين حتى لو قال لا أكلك اليوم ولا غدا ولا بعد

زاد في الاشياء الا اذا لم يمكن آكله
3. مجلس واحد أو حلف لا يكلم فلانا
وفلانا ونوى أحدهما

مدالمب
حلف لا يا كل معينا فأكل بعضه

مطلب
لا اذوق طعاما ولا شربا حنث
يا احدهما بخلاف لا اذوق طعاما
وشربا

أولا يكلم أخوة فلان وله أخ واحد
ونحنه فيها قلت وبه علم
جواب حادثة حلف بالطلاق
على أن أولاد زوجته لا يطلعون
بيته فطلع واحد منهم لم يحنث
(كل حل) أو لال الله أو حلال
المسلمين (على حرام) زاد الكمال
أو الحرام يلزمي ونحوه (فهو على
الطعام والشراب) لكن
(السوى) في زماننا (على أنه يمين
امرأته) بتطليقة ولوله أكثرين
جميعا بلانية وانوى ثلاثا فلا
وان قال لم أوطأها لم يصدق قضا
لغلبة الاستعمال ولد لا يحلف به
الرجال طهيرية (وان لم تكن له
امرأة) وقت اليمين

مطلب ٢
الجمع المضاف كالمسكر بخلاف
المعروف بال
مطلب ٣
كل حل عليه حرام

مطلب ٤
تعارفوا الحرام يلزمي والطلاق
يلزمي
قوله ان المعتبر انصرف الى هذا
بخطه وأعله سقط من قوله لم يمتد
والاصل ان المعتبر انصرف الى
تأمل ايم صحيح

غدهي أيمان ثلاثة وان لم يكثر النفي فهي عين واحدة حتى لو كلف ليل يحنث بقرعة قوله ثلاثة أيام كما سيأتي عن
الواقعات في بحث الكلام وأما عدم الصدق في لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو مع قدوم زيد مثلاً فلا نه اخبار عن
قدوم كلي منهما بانفراده حيث جعله مقصودا بالنفي فإذا علق ذلك بالشرط يتحقق شرط الحنث وهو أنه
لم يقدم زيد هذا ما ظهر في قدومه (قوله وله أخ واحد) أي وهو عالم به كما قيد بذلك قبيل باب اليمين
بالطلاق والعناق فحينئذ يحنث اذا كلفه لانه ذكر الجمع وأراد الواحد وان كان لا يعلم أن الاخ واحد
لا يحنث لانه لم يرد الواحد فثبتت اليمين على الجمع كن حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة من هذا الحب وليس
فيه الارغيف واحد وهو لا يعلم لا يحنث بجمع عن الواقعات (قوله قلت الخ) البحث اصحاب البحر
في الباب الآتي وقوله وبه علم أي بما ذكره من مسألة الاخوة فانه جمع ليس فيه الالف واللام بل هو
مضاف مثل اولاد زوجته فثبت كان عالما بتعدد هم لا يحنث الا بالجمع كما في لا كلم رجلا أو نساء بخلاف
ما فيه الالف واللام مثل لا كلم الفقراء او المساكين أو الرجال فانه يحنث بالواحد لانه اسم جنس
كما في الواقعات وما مر عن الواقعات في اخوة فلان صريح في أن الجمع المضاف كالمسكر وسياقي في آخر باب اليمين
بالاكل والشرب والكلام تمام تحقيق المعرف والمنكر والمضاف وتحرير جواب هذه الحادثة قال في البحر اكن
قال في القضية ان احسنت الى اقربائك فأت طلق فأحسنت الى واحد منهم يحنث ولا يرد الجمع في عرفنا اه
فيحتاج الى الفرق الآن يدعى أن في المعرف فرقا اه قلت لا يحنثي أن العرف الآن عدم التفرقة بين اخوة
فلان وأقربائك وأولاد زوجته ونحوه من الجمع المضاف في أنه يراد به الجنس الصادق بالواحد والاكثر فينبغي
الحنث في الحادثة المذكورة (قوله كل حل الخ) قال في الهداية ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام
والشراب الآن بنوى غير ذلك والقياس أن يحنث كما فرغ لانه باشر فعلا بما حواه هو النفس ونحوه وهذا قول
زفر وجه الاستحسان أن المقصود وهو البر لا يحصل مع اعتبار العموم فينصرف الى الطعام والشراب للعرف
فانه يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الابانية لاسقاط اعتبار العموم واذا نواها كان ايلاء
ولا يصرف اليمين عن المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ومشايخنا قالوا يقع به الطلاق من غير
نية لغلبة الاستعمال وعليه الفتوى اه قلت ومقتضى قوله فانه يستعمل فيما يتناول عادة ان العرف كان
أولا في استعماله في الطعام والشراب ثم تغير ذلك الى عرف آخر وغلب استعماله في الطلاق ثم انما ذكره هنا
لا يشافي ما ذكره في الايلاء من التنصيص بين نية تحريم المرأة والطهارة والكذب أو الطلاق لان ذلك في أن
على حرام وما هنا في التحريم بالنسبة العامة والفتوى على قول المتأخرين بالنسبة الى الطلاق البائن عاما
أو خاصا كما ذكرناه هناك (قوله زاد الكمال الخ) لا يحمل لانه هذا هنا لان مراد الكمال أن هذا يراد به
الطلاق فقط بحسب العرف كما يأتي (قوله ولكن الفتوى في زماننا) أي الزمان المتأخر عن زمان المتقدمين
وفوق الزدوى في مبدؤه في كون عرف الناس ارادة الطلاق به فالاحتياط أن لا يخالف المتقدمين قال
في القح وأعلم أن مثل هذا اللفظ لم يعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كلامك ونحوه ككل كذا
وليسه دون الصيغة العامة وتعارفوا أيضا الحرام يلزمي ولا شك في أنهم يريدون الطلاق معلقا فانهم يذكرون
بعده لا أفعل كذا ولا فعلن وهو مثل تعارفهم الطلاق يلزمي لا أفعل كذا فانه يراد به ان فعلت كذا فهي طالق
ويجب ادضاؤه عليهم والحاصل أن المعتبر انصرف هذه اللفاظ عربية أو فارسية الى معنى بلانية التعارف
فيه فان لم يعارف سئل عن نيته وفيما ينصرف بلانية لوقال اردت غيره لا يستدقه القاضي وفيما بينه وبين الله
تعالى هو المصدق اه وأقره في البحر والنهر والمقدس والشرع بلاني وغيرهم وتقدم تمام الكلام على ذلك
في الطلاق (قوله ولوله أكثرين جميعا) في هذه المسألة كلام طويل قدمنا في باب طلاق غير المدخول بها
وفي باب الايلاء والذي حررناه هناك انه لا خلاف في أن أنت على حرام يمتص الحاطبة وفي كل حل على حرام
بعم الزوجات الأربع لصريح اداة العموم الاستغرافي وفي امرأتى حرام أو طالق بيع على واحدة منهن وانما
الخلاف في نحو حلال الله أو حلال المسلمين فقبل يقع على واحدة غير معينة نظرا الى صورة افراده والاشبه
انه يعم الكل فانهم (قوله وان لم تكن له امرأة الخ) قال في الطهيرية وان قال لم أوطأها فلا يصدق قضا لان
صار طلاقا عرفا ثم قال وان حلف به ان كان فعل كذا وقد كان فعلى وله امرأة واحدة أو أكثرين جميعا

سواء أذبح بعده أولا (فيمين)
فكفربأكله أو شربه لو يمينه على
آت ولو بالله على ماض فغموس
أو لغو لوله امرأة وقتها فبانت بلا
عدة فاكل فلا كفارة لانصرافها
للطلاق وقد مر في الایلاء (ومن
نذر نذرا مطلقا أو معلقا بشرط

مطلب
في استكلام النذر

وان لم تكن له امرأة لا يلزمه شيء لانه جعل يميننا بالطلاق ولو جعلناه يميننا بالله تعالى فهو غموس وان حلف بهذا
على امر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة لان تحريم الحلال بين اه وحاصله انه
اذ لم تكن له امرأة وحلف على ماض ككذبا لا يلزمه شيء لانه جعل طلاقا على المضي به فيلغو لعدم الزوجة
ولو جعل يميننا بالله تعالى فغموس لانه كناية عن الحلف بالله تعالى كما ترفى هو يهودى انه كناية وان لم يعقل وجهها
فعلى الوجهين لا يلزمه شيء سوى الاستغفار وقيل ان قوله ولو جعل يميننا بالله تعالى أى بناء على ظاهر الرواية
من حله على الطعام والشراب وفيه نظر لانه اذا قال ان كنت فعلت كذا فكل حل على حرام بصير يعنى ان كنت
فعلته فوالله لا اكل ولا اشرب فاذا كان قد فعل ان عقدت يمينه على عدم الاكل والشرب فيكفر بأكله أو شربه
فلا تكون لغوا فافهم وعلى هذا الخافى النهاية عن النوازل من انه ان لم تكن له امرأة تجب عليه الكفارة بمحمول
على انه جعل يميننا بالله تعالى مع كون الحلف على مستقبل والا كان غموسا فلا تلزمه الكفارة وأما قوله في الجبر
معناه اذا أكل أو شرب لانصرافه عند عدم الزوجة الى الطعام والشراب لا كما يفهم من ظاهر العبارة اه
ففيه نظر بل هو محمول على ما يفهم من ظاهر العبارة وهو وجوب الكفارة وان لم يأكل ولم يشرب بناء على ما قلنا
والا ورد عليه ما ذكرناه من النظر السابق وبؤيده أن انصرافه الى الطعام والشراب كان في العرف السابق
ثم تغير ذلك العرف وصار محسوسا الى الطلاق كما ترفى بعد ما صار حقيقة عرفية في الطلاق لا يصح حله على العرف
المحسوس بل يبقى مراد به الطلاق غير أنه اذ لم تكن له امرأة يبقى مراد به الطلاق فيلغو ويجعل يميننا بالله تعالى
فتجب به الكفارة ان لم يكن غموسا فالترديد في كلام الظهيرية مبنى على قولين بدليل ما في البرازية حيث قال
وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حنت لزمته الكفارة والنسفي على انه لا تلزمه
اه فاقاله النسفي مبنى على انه يبقى مراد به الطلاق وظاهر كلامهم ترجيح خلافه فاعتنم بتحقيق هذا المقام
فانه من مخ المالك السلام (قوله سواء أذبح بعده أولا) هو ما عليه الفتوى كما يأتي (قوله فيكفر بأكله
أو شربه) مبنى على ما فسر به في الجبر عبارة النوازل وقد علمت ما فيه والصواب أن يقول فيكفر بخمنه أى
بفعله المخوف علمه كأن قال ان دخلت الدار فكل حل على حرام ثم دخلها يلزمه كفارة اليمين لانها بمن منعقدة
على عدم الدخول في المستقبل لا على عدم الاكل والشرب حتى لو أكل أو شرب قبل الدخول أو بعده
لا يلزمه شيء (قوله ولو بالله على ماض) لفظ بالله سبق قلم أى ولو كانت يمينه على ماض كما اذا قال ان كنت
فعلت كذا فكل حل على حرام وكان عالما بأنه فعله فهي غموس ان جعلت يميننا بالله تعالى فلا تلزمه كفارة وقوله
أو لغو أى ان جعلت يميننا بالطلاق كما قاله النسفي وظاهر ما ترفى عن الظهيرية من قوله لانه جعل يميننا بالطلاق
اعتماد الاول وهو ظاهر ما قدمناه أيضا عن البرازية وكذا ما يأتي قريبا وبما ترفى رناه علم أن ما ذكره الشارح
من قوله فغموس أو لغو هو حاصل ما قدمناه عن الظهيرية فليس في كلامه خلل سوى زيادة لفظ بالله فافهم
(قوله ولو لوله امرأة وقتها الخ) مقابل قول المصنف وان لم تكن له امرأة قال في الظهيرية وان حلف بهذا على
امر في المستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكفارة لان تحريم الحلال بين وان كان له امرأة
وقت اليمين فبانت قبل الشرط وبانت لا الى عدة ثم باشر الشرط لا تلزمه الكفارة لان يمينه انصرف الى الطلاق
وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت اليمين ثم تزوج امرأة ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر
بين المتزوجة وقال غيره لا تسين وبه أخذ الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى لان يمينه جعل يميننا بالله تعالى وقت
وجودها فلا يكون طلاقا بعد ذلك اه ومثله في الحائنة وفي عبارة البرازية في هذه المسألة خلل نهنا عليه
في باب الایلاء (قوله فأكل) صوابه فباشر الشرط كما في عبارة الظهيرية وغيرها وذلك كدخول الدار مثلا
ولا تفرقه للاكل وعدمه كما علمت (قوله وقد مر في الایلاء) ما ترفى في الفقه خلل تابع فيه البرازية كما أوضحناه
هناك (قوله ومن نذر نذرا مطلقا) أى غير معلق بشرط مثل لله على صوم سنة فتح وأفادته يلزمه ولوم
بقصده كالأراد أن يقول كلاما جفري على لسانه النذر لان هزل النذر كالجدة كالطلاق كما في صيام الفتح
وكالأراد أن يقول لله على صوم يوم جفري على لسانه صوم شهر كما في صيام الجوع عن الولوالجية واعلم أن النذر
قربة مشروعة أما كونه قربة فلما يلزمه من القرب كاله صوم والحج والعتيق ونحوها وأما شرعيته
فلا وامر الواردة بايضائه وتمامه في الاختيار قلت وانما ذكروا النذر في الايمان لما يأتي من انه لو قال على

نذروا لنية له لزمه كفارة ومترى آخر كآب الصيام انه لو نذر صوما فان لم يشوشياً أو نوى المذوق فقط أو نوى النذر
وأن لا يكون عينا كان نذرا فقط وان نوى اليمين وأن لا يكون نذرا كان يميناً وعليه كفارة ان افطر وان
نواه أو نوى اليمين كان نذرا ويميناً حتى لو افطر قننى وكفر ومترى هناك الكلام فيه (قوله كما سيصرح به) أى
المصنف قرياً ويأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى ط (قوله وهو عبادة مقصودة) الضمير راجع للنذر بمعنى
النذور لا للواجب خلافاً لما فى الجرح قال فى النسخ مما هو طاعة مقصودة لنفسها ومن جنسها واجب الخ
وفى البدائع ومن شروطه أن يكون قربة مقصودة فلا يصح النذر بعبادة المريض ونشيع الجنازة والوضوء
والاغتسال ودخول المسجد ومس المصحف والاذان وبناء الرباطات والمساجد وغير ذلك وان كانت قربة
الا انها غير مقصودة اه فهذا صريح فى أن الشرط كون النذور نفسه عبادة مقصودة لاما كان من جنسه
ولذا صححوا النذور بالوقف لأن من جنسه واجبا وهو بناء مسجد للصالحين كما يأتى مع انك علمت أن بناء المساجد غير
مقصود لذاته (قوله خرج الوضوء) لانه عبادة ليست مقصودة لذاتها واما هو شرط لعبادة مقصودة وهى
الصلاة ط عن النسخ (قوله وتكفين الميت) لانه ليس عبادة مقصودة بل هو لاجل صحة الصلاة عليه لان
ستره شرط لصحتها ط (قوله ووجد الشرط) معطوف على قوله وكان من جنسه عبادة وهذا ان كان معلنا بشرط
والإلزام فى الحال والمراد الشرط الذى يريد كونه كما يأتى تصحيحه (قوله لزم الناذر) أى لزمه الوفاء به والمراد
انه يلزمه الوفاء بأصل القربة التى التزمها لا بكل وصف التزمه لانه لو عين درهمين أو فترا أو مكانا للتصدق
أو للصلاة فالتعيين ليس بلازم يجوز وتحققه فى النسخ (قوله لحديث الخ) قال فى النسخ هو حديث غريب
الانه مستغنى عنه ففى لزوم النذور الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى وليوفوا نذورهم وصريح المصنف
أى صاحب الهداية فى كتاب الصوم بأنه واجب للآية وتقدم الاعتراض بأنها توجب الافتراض للقطعية
والجواب بأنها مؤثرة اذ خص منها النذر بالمعصية وما ليس من جنسه واجب فلم تكن قطعية الدلالة ومن قال
من المتأخرين بافتراضه استدلل بالاجماع على وجوب الوفاء به اه ملخصا فى الشرع بالآية عن البرهان
انه أى الافتراض هو الاظهر (قوله لوجوب العتق) ترك ذلك لالراجب من الصلاة والصوم والصدقة
لفهوره ط (قوله والمنشئ للحج) المراد الحج ماشيا والافلشى ليس عبادة مقصودة اه ح وفيه أن
المشروط كونه عبادة مقصودة هو المذخور لا ما كان من جنسه كما قد سناه وسأبى فى باب اليمين فى البيع انه
لو قال على المنشئ الى بيت الله أو الكعبة يلزمه حج أو عمرة وسند كرا أن هذا استحسن والقياس أن لا يجب به
شئ لانه ليس بقربة تأتى (قوله والعتدة الأخيرة الخ) كذا ذكره فى اعتكاف الجرح وأورد عليه أن التشبيه
ان كان فى خصوص القعدة فهو غير لازم فى الاعتكاف لجواز الوقوف فى مدته وان كان فى مطلق الكيفية
فلم خص التشبيه بالعتدة مع أن الركوع كذلك والجواب اختيار الأول والغالب فى الاعتكاف التعمود وذكر
فى اعتكاف المقرح قسابل من جنسه واجب لله تعالى وهو التمسك بعرفة وهو الوقوف والنذر بالثبوت اما يصح
اذا كان من جنسه واجب أو مشتملا على الواجب وهذا كذلك لان الاعتكاف يشتمل على الصوم ومن جنس
الصوم واجب وان لم يكن من جنس البت واجب وتعقبه فى النسخ فى باب اليمين فى الحج والصوم بأن وجوب
الصوم فرع وجوب الاعتكاف بالنذور والكلام الآن فى صحة وجوب التسبوع فكيف يستدل على لزومه بلزومه
ولزوم الشرط فرع لزوم المنروط ثم قد يقال تحقق الاجماع على لزوم الاعتكاف بالنذور موجب اهدا اشتراط
وجود واجب من جنسه اه أى فهو خارج عن الاصل (قوله ووقف مسجد) أى فى كل بلدة على الظاهر ط
(قوله والا) أى وان لم يفعل الامام فعلى المسلمين (قوله ما ليس من جنسه فرض) هذا هو الذى وعد
بذكره قال المصنف فى شرحه وهذا ثبت أن المراد بالواجب فى قولهم من جنسه واجب العرض وبه صرح
شيخنا فى بحر الخ ويأتى تمام الكلام عليه (قوله لعبادة مريض الخ) هذا يثبت أن مرادهم بالنذر هنا
فرض العين دون ما يشمل فرض الكفاية اه ح أى فان هذه فرض كفاية كما فى مقدمة أبى البت فافهم
وقد منعنا البدائع خروج هذه المذكورات بقوله عبادة مقصودة على انه يرد عليه دخول المسجد لطواف
ولصلاة الجمعة اذا كان الامام فيه فان الدخول حينئذ فرض لكنه ليس مقصودا لذاته وكذا اعبادة الوالدين
اذا احتاجا اليه لان برهما فرض وقد منّا أن المشروط كونه عبادة مقصودة هو المذخور (قوله ولو مسجد

وكان من جنسه واجب) أى فرض
كما سيصرح به تعالى البحر والدرر وهو
عبادة مقصودة) خرج الوضوء
وتكفين الميت (ووجد الشرط)
المعلق به (لزم الناذر) لحديث من نذر
وسمى فعله الوفاء بما سمى (كسوم
وصلاة وصدقة) ووقف
(اعتكاف) واعتاق رقبة وبيع
ولو ما شيا فانها عبادات مقصودة
ومن جنسها واجب لوجوب
العتق فى الكفارة والمنشئ للحج
على القادر من أهل مكة والعتدة
الائتية فى الصلاة وهى لث
صلا اعتكاف ووقف مسجد
للمسلمين واجب على الامام من
بيت المال والاعلى المسلمين (ولم
يلزم) الناذر (ما ليس من جنسه
فرض لعبادة مريض ونشيع
جنازة ودخول مسجد) ولو مسجد
الرسول صلى الله عليه وسلم أو الاقدى
لانه ليس من جنسها فرض مقصود

الرسول صلى الله عليه وسلم) الاولى ذكر مسجد مكة لانه المتوهم ط (قوله وهذا هو الضابط) الاشارة الى ما ذكره من أن ما ليس من جنسه فرض لا يلزم وعبارة الدرر المنذورة اذا كان له أصل في الفروض لزوم الناذر كالصوم والصلاة والصدقة والاعتكاف وما لا أصل له في الفروض فلا يلزم الناذر كعبادة المريض وتشبيح الجنائز ودخول المسجد وبناء القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل الكلي (قوله فزاد) أي على الشرطين المارئين في المتن (قوله أن لا يكون معصية لذاته) قال في الفتح وأما كون المنذور معصية يمنع انعقاد النذر فيجب أن يكون معناه اذا كان حراما لعينه أو ليس فيه جهة قربة فان المذهب أن نذر صوم يوم العيد يتعقد ويجب الوفاء بصوم يوم غيره ولو صامه خرج عن العهدة ثم قال بعد ذلك قال الطحاوي اذا اضاف النذر الى المعاصي كالله على أن اقتل فلانا كان مبينا ولزمته الكفارة بالحنث اه قلت وحاصله أن الشرط كونه عبادة فيعلم منه انه لو كان معصية لم يصح فهذا ليس شرطا خارجا عما مر لكن صرح به مستقلا لبيان أن ما كان فيه جهة العبادة يصح النذر به لما مر من انه يلزم الوفاء بالنذر من حيث هو قربة لا بكل وصف التزمه به فصح التزام الصوم من حيث هو صوم مع الغاء كونه في يوم العيد ولذا قال في الفتح ان قلت من شروط النذر كونه بغير معصية فكيف قال أبو يوسف اذا نذر ركعتين بلا وضوء يصح نذره خلافا للمحمد فالجواب أن أبا يوسف صححه بوضوءه لانه حين نذر ركعتين لزمناه بوضوءه لأن التزام الشروط التزام الشرط فنقوله بعده بغير وضوء لغو لا يؤثر نظيره اذا نذرهما بلا قراءة أو لزمناه ركعتين بقراءة أو نذر أن يصلي ركعة واحدة أو لزمناه ركعتين أو ثلاثا أو لزمناه بأربع اه وتماه فيه (قوله لانه لغيره) أي لان كونه معصية لغيره وهو الاعراض عن ضيافة الحق تعالى (قوله وأن لا يكون واجبا عليه قبل النذر) في اخضية البدائع لو نذر أن يضحي شاة وذلك في ايام النحر وهو موسر فعليه أن يضحي بشاتين عندنا شاة للنذر وشاة بإيجاب الشرع ابتداء الا اذا عني به الاخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه الا واحدة ولو قبل ايام النحر لزمه شاتان بلا خلاف لان الصيغة لا تحتل الاخبار عن الواجب اذا لا وجوب قبل الوقت وكذا لو كان معسرا ثم اسبر في ايام النحر لزمه شاتان اه والحاصل أن نذر الاخضية صحيح لكنه ينصرف الى شاة اخرى غير الواجبة عليه ابتداء بإيجاب الشرع الا اذا قصد الاخبار عن الواجب عليه وكان في ايامها ومثل ما لو نذر الحج لأن الاخضية والحج قد يكونان غير واجبين بخلاف حجة الاسلام فانهم اتفقوا على الواجب عليه لانها اسم لفريضة العمر كصوم رمضان وصلاة الظهر فلا يصح النذر بها بخلاف ما قد يكون تطوعا أو واجبا كالصلاة والصوم كما سنحققه في الاخضية ان شاء الله تعالى (قوله أو ملكا لغيره) فان قيل ان النذر به معصية فيغني عنه ما مر قلنا انه ليس معصية لذاته وانما هو لحق الغير فاده في الجرح لملكه خارج كونه لا يملكه فيشمل الزائد على ما يملكه وما لا ملك له فيه أصلا كهذا وفي الجرح عن الخلاصة لو قال لله على أن أهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح النذر بخلاف قوله لاهدين ولو نوى الغير كان مبينا اه قال في الهر والفرق بين التأكد وعدمه مما لا اثر له يظهر في صحة النذر وعدمه ثم على الصحة هل يلزمه قيمتها أو يتوقف الخال الى ملكها محل تردد اه قلت الظاهر الثاني لأن الهدى اسم لما يهدى الى الحرم فاذا أصبح نذره توقف الى ملكها ليمكن اهداؤها تأمل ويظهر لي أن قوله لاهدين يمين لا نذر وقوله ولو نوى اليمين كان يميننا راجع الى المسألة الاولى فان تم هذا انتزع الفرق فتأمل (قوله لزمه المائة فقط) سيد ذكر الشارح وجهه (قوله قلت ويزاد الخ) ذكر هذا الشرط صاحب البحر في باب الاعتكاف وعزا الفرع المذكور الى الولو الجسية قال ط وبه صارت الشروط سبعة ما في المتن وهذه الخمسة لكن اشتراط أن لا يكون أكثر مما يملك وأن لا يكون ملك الغير خاص ببعض صور النذر (قوله مستحيل الكون) يشمل الاستحالة الشرعية لما في الاختيار لو نذرت صوم ايام حيفا أو قالت لله على أن اصوم غدا فحاضت فهو باطل عند محمد وزفر لانها أضافت الصوم الى وقت لا يتصور فيه وقال أبو يوسف تقضي في المسألة الثانية لأن الايجاب صدر صحيحا في حال لا ينافي الصوم ولا اضافة الى زمان ينافيه اذا الصوم يتصور فيه والعجز بعراض محتمل كالمرض فنقضه كما اذا نذرت صوم شهر يلزمها قضاء ايام حيفا لانه يجوز خلوه الشهر عن الحيض فيصح الايجاب وتماه فيه (قوله وفي القضية الخ) عبارتها كما في البحر نذر أن يتصدق بدينار على الاغنياء ينبغي أن لا يصح قلت وينبغي أن يصح اذا نوى ابناء السبيل لانهم محل الزكاة اه قلت

وهذا هو الضابط كما في الدرر وفي البحر شرائطه خمس فزاد أن لا يكون معصية لذاته فصح نذر صوم يوم النحر لانه لغيره وأن لا يكون واجبا عليه قبل النذر فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه شي غيرهما وأن لا يكون ما التزمه أكثر مما يملكه أو ملكا لغيره فلو نذر الصدق بألف ولا يملك الأمانة لزمه المائة فقط خلاصة انتهى قلت ويزاد ما في زواهر الجواهر وأن لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم أمس أو اعتكافه لم يصح نذره وفي القضية نذر الصدق على الاغنياء لم يصح بما لم ينو ابناء السبيل

قوله أو مستحله الكون الأولى
أن يقول أو كونها مستحيلة الخ
بالعطف على قوله عدم بدليل قوله
لعدم تنقذ الخ والألفاظ هر
عبارة أن الاستحالة منفية
وهو لا يظهر قد برأه معناه

ولونذر التسيبات دبر الصلاة
لم يلهمه ولونذر أن يعصى على النبي
صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزم
وقيل لا (ثم ان) المعلن فيه تفصيل
فان (علمه بشرط يريده كان
عدم غائب) أو شئ من بني (يوفي)
وجوبا (ان وجد) الشرط
(ر) ان علمه (بعدم ردة بن زيات
بفلانة) مثلا خفي (روي) بذكره
(أو كسر) ليمه (على المذهب)
لأنه سر بطاهره عين بمعناه فينبر
ضرورة (سر) مكلف (بمعرفة
في ملكه وفيه والا) است (أنم)
بالترك (ولا يـ) خلقت الحاكم
فلا يجبره القاضي (سر) أن يـ
وإدعاه عليه شاة) تنصه الحليل عليه
المسألة واللام رأفاه الثاني
والشافعي كذكره بتله

ولعل وجه عدم الصحة في الأول عدم كونها قريبة أو مستحيلة الكون لعدم تحققها لأنها لا تخفى حصة كما أن الهبة
لفظة صدقة (قوله ولونذر التسيبات) لعل مراده التسيب والتكبير ثلاثا وثلاثين في كل واطلق
على الجميع تسيبنا فلعلها تكونه سابقا وفيه إشارة إلى أنه ليس من جنسها واجب ولا فرض وفيه أن تكبير
التشريق واجب على المفتي به وكذا التكبير الاحرام وتكبيرات العيدين فينبغي صحة النذر به بناء على أن المراد
بالواجب هو المصطلح ط قلت لكن ماذا كره الناصر ليس عبارة التقية وعبارتها كما في البحر ولونذر أن يقول
دعاء كذا في دبر كل صلاة عشر مرات لم يصح (قوله لم يلزمه) وكذا لونذر قراءة القرآن وعلمه التهنئة
في باب الاعتكاف بأنها الصلاة وفي الخاتمة ولو قال على الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة أو على أن
اقرأ القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شئ اه قلت وهو مشكل فان اقرأة عبادة مقصودة ومن جنسها راجب
وكذا الطواف فانه عبادة مقصودة أيضا ثم رأيت في لماب المنايا قول في باب أنواع الطواف الطواف الخامس طواف
النذر وهو واجب ولا يختص بوقت فيذكره في حصة النذر به (قوله لم يلزمه) لأن من جنسه فرضا وهو
الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة في العمر وتجب كذا ذكرنا ما هي فرض على كل حال ومنه يعلم
أنه لا يشترط كون الفرض قطعيا ط (قوله رقبيل لا) لعل وجهه اشتراطه ككون الفرض قطعيا ح
(قوله ثم ان المعلق الخ) اعلم أن المذكور في كتب ظاهر الرواية أن المعلق يجب الوفاء به مطلقا أي سواء كان
اشترط بمأراذ كونه أي يطلب حصوله كل شئ الله مرينى أولا كان كلف زيدا أو دخلت الدار فكذا وهو
المسمى عند الشافعية بدر البجاء وروى عن أبي حنيفة التفصيل المذكور هنا وأنه رجع اليه قتل موته بسبعة
أيام وفي الهداية انه قول محمد وهو الصحيح اه ومنه عليه أصحاب المتون كالترا والجمع واختصر البتاية
والمفتي وغيرهما وهو مذهب الشافعي وذكر في الفتح انه المروي في النوادر وأنه مشتق من التقييد وقد انعكس الأمر
على صاحب الحر فبان أن هذا الأصل له في الرواية وأن رواية الولد أنه مخير فيها مطلقا وأنه في الخلاصة قال
وبه يفتي وقد علمت أن المروي في النوادر هو التفصيل المذكور وذكر في التمر أن الذي في الخلاصة هو التعليق
بما لا يراد كونه فلا تطلق ممنوع اه والحاصل انه ليس في المسألة سوى قولين الأول ظاهر الرواية عدم
التخير أصلا والثاني التفصيل المذكور وأما توهمه في البحر من القول الثالث وهو التخيير مطلقا وأنه المفتي
به فلا أصل له كم أوضحه العلامة الشربلاني في رسالته المسماة بخدمة التحرير ففهم (قوله بشرط يريده الخ)
انظر لو كان فاسقا يريده شرطاً هو معصية فعلق عليه كما في قول اشاعر

على إذا ماررت ليلي بحضرة زيارت الله رجلان حافيا

فهل يقال لذا باشر الشرط يجب عليه المعلق أم لا ويظهر لي الوجوب لأن المذوطة طاعة وقد علق وجوبها على
شرط فاذا حصل الشرط لم يمتد وإن كان الشرط معصية يحرم فعلها لأن هذه الطاعة غير حاملة على مباشرة
المعصية بل بالعكس وتعرف النذر صادق عليه ولذا صرح النذر في قوله ان زيات بفلانة ولكنه يتخير بينه وبين
كفارة اليمين لأنه اذا كان لا يريده يصير فيه معنى اليمين فيتحير كما يأتي بتقريره بخلاف ما اذا كان يريده لمرات
معنى اليمين فينبغي الجزم بلزوم المذوطة وفيه وان لم أره صرح بخلافه (قوله لأنه سر بطاهره الخ) لأننا قد بدد
المنع عن إيجاد الشرط فيميل إلى أي الجهتين شاء بخلاف ما إذا علق بشرط يريده ثمة لا معنى اليمين وهو قد
المنع غير وجود فيه لأن قصد اظهار الرغبة فيما جعل شرطاً درر (قوله في غير ضرورة) جواب عن
قول صدر الشريعة أقول ان كان الشرط حراما كان زيات يفتي أن لا يتخير لأن التخيير تخفيف والحرام
لا يوجب التخفيف قال في الدرر أقول ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل وجود دليل التخفيف لأن اللط لما
كان نذرا من وجه ويمين وجه لم أن يعمل بقضي الوجهين ولم يجزأ هدا أحدهما فإلزم التخيير الموجب
للتخفيف بالضرورة فتدبر اه (قوله فلا يجبره القاضي) لأن العبد لم يثبت له حق العتق عليه لأن ذلك عبارة
ما ألحق بالله تعالى ليعتقه ليس له إجباره على أن يبرئ يمينه لأن ذلك محذور حق الله تعالى (قوله سر)
أن يذبح ولده الخ) المسألة منصوصة في كافي الحاكم الشهيد وغيره وفي شرح الجمع وشرح درر الجعاري يجب
بذبح كبش في الحرم أو في أيام النحر في غير الحرم وأنه يشترط لعنة النذر به في عامة الروايات أن يقول في الدرر
عند مقام إبراهيم أو بمكة وفي رواية عنه لا يشترط وفي الاختيار ولونذر ذبح ولده أو نحره لم يذبح شاة عند أبي

حنيفة ومحمد وكذا النذر بفتح نفسه أو عبده عند محمد وفي الوالد والوالدة عن أبي حنيفة روايتان والاصح
عدم العدة وقال أبو يوسف وزفر لا يصح شيء من ذلك لانه معصية فلا يصح وله ما في الوالد مذهب جماعة من
الصحابية كعلي وابن عباس وغيرهما ومثله لا يعرف قياسا فيكون سماعا ولأن إيجاب ذبح الولد عبارة عن إيجاب
ذبح الشاة حتى لو نذر ذبحه بمكة يجب عليه ذبح الشاة بالحرم بيانه قصة الذبيح فإن الله تعالى أوجب على الخليل
ذبح ولده وأمره بذبح الشاة حيث قال قد صدقت الرؤيا فيكون كذلك في شريعته إنما لقوله تعالى ثم أوحينا
إليك أن اتبع مله إبراهيم حنيفا ولأن شريعة من قبلنا نزلت منا حتى ثبت النسخ وله نظائر منها أن إيجاب المشي
إلى بيت الله تعالى عبارة عن حج أو عمرة وإيجاب الهدى عبارة عن إيجاب شاة ومثله كثير وإذا كان نذر ذبح
الولد عبارة عن ذبح الشاة لا يكون معصية بل قرينة حتى قال الاستيعابي وغيره من المشايخ أن أراد عين الذبيح
وعرف انه معصية لا يصح ونظيره الصوم في حق الشيخ الفاني معصية لا فضائه إلى اهلاكه ويصح نذره بالصوم
وعليه القدية وجعل ذلك التزاما للقدية كذا هذا ولمحمد في النفس والعبد أن ولايته عليه ما فوق ولايته على
ولده ولا في حنيفة أن وجوب الشاة على خلاف القياس عرفناه استدلنا بقصة الخليل وإنما وردت في الولد
فقتصر عليه ولو نذر بلفظ القتل لا يلزمه شيء بالاجماع لأن النص ورد بلفظ الذبح والتحرمله ولا كذلك القتل
ولأن الذبح والتحرر ورد في القرآن على وجه القرينة والتعبد والقتل لم يرد إلا على وجه العقوبة والانتقام
والنهي ولانه لو نذر ذبح الشاة بلفظ القتل لم يصح فهذا أولى اه (قوله لغا جاعا) أي بناء على اصح
الروايتين كما مر (قوله لأن الذبح ليس من جنسه فرض الخ) هذا التعليل لصاحب البحر وينافيه
ما في الخاتمة قال ان برئت من مرضي هذا ذبحت شاة فبرئ لا يلزمه شيء إلا أن يقول قلته على أن ذبح شاة اه
وهي عبارة من الدرر وعليها في شرحه بقوله لأن الزوم لا يكون إلا بالنذر والدال عليه الثاني لا الأول اه
فأفاد أن عدم العدة لكون الصيغة المذكورة لا تدل على النذر أي لأن قوله ذبحت شاة وعد لا نذر ويؤيده
ما في البرازية لو قال ان سلم ولدي أصوم ما عشت فهذا أو عدل لكن في البرازية أيضا ان عوفيت صمت كذا لم يجب
ما لم يقل لله على وفي الاستحسان يجب ولو قال ان فعلت كذا فأنا حج ففعل يجب عليه الحج اه فلم أن تعليل
الدرر مني على القياس والاستحسان خلافه وينافيه أيضا قول المصنف على شاة اذبحها وعبارة الفتح فعلى
بانفا في جواب الشرط اذ لا شك أن هذا ليس وعدا ولا يقال تمام يلزمه شيء لعدم قوله لله على لأن المصرح به
حجة النذر بقوله لله على حجة أو على حجة فيعين محل ما ذكره المصنف على القول بأنه لا بد أن يكون من جنسه
فرض وحل ما في الخاتمة والدرر من صحة قوله لله على أن اذبح شاة على القول بأنه يكفي أن يكون من جنسه
واجب وسيأتي في آخره ضحية عن الخاتمة لو نذر عشر ضحايا لزمه ثنتان لحج الأمر به ما وفي شرح الوهبانية
الاصح وجوب الكل لا يجابه ما لله من جنسه إيجاب ونقل الشارح هناك عن المصنف أن مفاده لزوم النذر بما
من جنسه واجب اعتقادي أو اصطلاحي اه ويؤيده أيضا ما قد مناه عن الدائع وبه يعلم أن الاصح أن المراد
بالواجب ما يشمل الفرض والواجب الاصطلاحي لا خصوص الفرض فقط (قوله فتح ويجز) يوهم انه
في الفتح ذكر هذا التعليل مع أن المذكور فيه عبارة المتن فقط وكذلك في البحر معزالي في مجموع النوازل (قوله
ففي متن الدرر تناقض) أي حيث صرح أولا بأنه يشترط في النذر أن يكون له أصل في الفروض ونص ثانيا على
صحة النذر بتوله لله على أن اذبح شاة مع أن النذر ليس له أصل في الفروض بل في الواجبات وأجاب ط بأن
مراده بالفرض ما يعم الوجب بأن يراد به اللازم فلا تناقض (قوله كذا في مجموع النوازل) الإشارة إلى
ما في المتن من قوله ولو قال ان برئت إلى قوله جاز (قوله ووجهه لا يخفى) هو أن السبع تقوم مقامه في الضحايا
والهدايا ط (قوله لما تقرر في كتاب الصوم) أي في آخره قبيل باب الاعتكاف وعبارة هناك مع المتن
والنذر من اعتكاف أوج أو صلاة أو صيام أو غير ما غير المعلق ولو معين لا يحتص بزمان ومكان ودرهم وفقير
فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان تخالف جاز وكذا لو عمل قبله فلو عين شهرا للاعتكاف
أو للصوم فجعل قبله عنه صح وكذا لو نذر أن يحج سنة كذا الحج سنة قبلها صح أو صلاة في يوم كذا فصلاها قبله لانه
تجبل بعد وجود السبب وهو النذر فيلغو التعيين بخلاف النذر المعلق فإنه لا يجوز تجبله قبل وجود الشرط
اه قلت وقد مناهناك الفرق وهو أن المعلق على شرط لا يقع سببا للعالم كما تقرر في الأصول بل عند وجود

(والغلو كان بذبح نفسه أو عبده)
وأوجب محمد الشاة ولو بذبح (أي به)
أو عبده أو أمته) لغا جاعا لانهم
ليسوا كسبه (ولو قال ان برئت
من مرضي هذا ذبحت شاة أو على
شاة اذبحها فبرئ لا يلزمه شيء) لأن
الذبح ليس من جنسه فرض بل
واجب كالأضحية فلا يصح
(الإذا زاد أو تصدق بالحملها)
فيلزمه لأن الصدقة من جنسها
فرض وهي الزكاة فتح ويجز
ففي متن الدرر تناقض من (ولو قال
لله على أن اذبح جزورا أو تصدق
بلمحة قد يصح مكانه سبع شياه جاز)
كذا في مجموع النوازل ووجهه
لا يخفى وفي القضية ان ذهب هذه
العلة فعلى كذا فذهب ثم عادت
لا يلزمه شيء (نذر اقترأ بمكة جاز
الصرف لفقرها غيرها) لما تقرر
في كتاب الصوم أن النذر غير المعلق
لا يحتص بشيء

مطلب
النذر غير المعلق لا يحتص بزمان
ومكان ودرهم وفقير

شرطه فلو جاز تجديله لم وقوعه قبل سببه فلا يصح ويظهر من هذا أن المعلق يتعين فيه الزمان بالنظر إلى التججيل
 أما تأخيرها فلظاهر أنه جائز إذا لم يحد ورفيه وكذا يظهر منه أنه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقير لأن التعاطق
 إنما اثر في انعقاد السببية فقط فلذا امتنع فيه التججيل وتعين فيه الوقت أما المكان والدرهم والفقير فهي
 باقية على الأصل من عدم التعين ولذا اقتصر الشارح في بيان الخاتمة على التججيل فقط حيث قال فإنه لا يجوز
 تججيله قد برقت وكذا لا يتعين الفقير لا يتعين عدده ففي الخاتمة أن زوجت بنتي فألف درهم من مالي صدقة لكل
 مسكين درهم فزوج ودفع الألف إلى مسكين جلد جاز (تبيينه) إنما لم يخص الذئب زمان ونحوه خلافاً لفرولان
 لزوم ما التزمه باعتبار ما هو قر به لا باعتبار أثار آخر لا دخل أنوار صيرورته قر به كما مر قال في السبع وكذا إذا سر
 ركعتين في المسجد الحرام فأذاها في أقل شرفاً منه أو في لا شرف له أجزأه خلافاً لفرولان المعروف من الشرع
 أن التزاه بما هو قر به موجب ولم ينبت من الشرع اعتبار تخصيص العبد العبادة بالمكان بل بما عرف ذلك
 لله تعالى وتما فيه قلت وإنما تعين المكان في سرد الهدى والزمان في سرد الحجة لأن كلامهما اسم خاص
 معين فالهدى ما يهدي للعزم والأخصية ما يشرح في أباها حتى لم يكن كذلك لم يوجد الاسم وسد كرتام
 تحتها في باب البيوع ان شاء الله تعالى (قوله جاز) أشار إلى أن تعين ما يشترى به مثل تعيين الزمان
 والمكان (قوله قضاء وحده) أي قضى ذلك اليوم فقط فلا يقع كل الصوم في غير الوقت كما مر في السيام
 (قوله وان قل متتابعاً) لأن شرط التتابع في شهر بعينه لعل لأنه متتابع للتتابع الأيام وأيضاً لا يمكن
 الاستقلال لأنه معين درر وأما إذا كان الشهر غير معين فان شاء تابعه وان شاء فرقته إذا شرط التتابع فبإلزامه
 ويستقبل فتح أي يستقبل شهر غير لو أفطر يوماً ولو من الأيام المنهية كما مر في الصوم وتقدم هنالك تمام
 الكلام على ما يجب فيه التتابع وما لا يجب وما يجوز تقديمه أو تأخيره وما لا يجوز فراجع (قوله فأكل
 لعذر) وكذلك هو ح (قوله فدى) أي لكل يوم نصف صاع من زرع أو صاع من شعير وان لم يقدر
 استغفر الله تعالى كما مر (قوله لزمه ما يملك منها فقط) وان كان عنده عروض أو خادم يساري ما نه فله
 يبيع ويصدق وان كان يساوي عشرة يصدق بعشرة وان لم يكن شيء فلا شيء عليه كس أو جاب على نفسه ألف
 حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة شرب لائمة عن الخاتمة وانظر هل يدخل في ذلك الدين كما يدخل
 في الوصية ثبت ما له طاهر التعجيل عدم الدخول لأن الدين لا يملكه قبل قبضه وإذا قبضه صار له كما حاد تابعه
 النذر وفي الوصية ثبت المال يعتبر ما له عند الموت تأمل أي ليس سيأتي في أول الشرح أن الحق كونه مملوكاً (قوله
 لم يوجد الخ) أي وشرط صحة النذر أن يكون المندوم ملكاً للناذر أو مضافاً إلى السبب كقوله ان اشتريتك فله على
 أن اعتقت ط (قوله في المساكين صدقة) أي ينق عليه في معنى على (قوله لم يصب اتفاقاً) أما لو كان
 له مال يبيع ويكون المراد به جنس مال الركاز استحساناً أي جسم كن باع نقاباً أو لعله دين مستغرق أولاً
 وان لم يجد غيره أمسك منه قدر قوته فإذا ملك غيره تصدق بقدره أي بقدر ما أمسك كما سيأتي في متفرقات القضاء
 ان شاء الله تعالى وذكر الشارح هنالك عن الجرح قال ان فعلت كذا بما أمسك صدقة فقبلته أو يبيع ملكه من
 رجل ثوب في منديل ويتقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرد به جواراً أو ثوباً فلا يلزمه شيء اه قال المقدسي هنالك
 ومنه يعلم أن الاعتبار المال حين الحن لا حين الحلف اه (قوله فيما مر) أي من قوله ان الذئب غير المعلق
 لا يختص بشيء (قوله ولم يرد عليه) فلو قال ندرج مثلاً لزمه (قوله ولو نوى صيا مال) فلو قال
 ولا يئنه وأشار إلى أنه لو نوى شيئاً من حج أو عمرة أو غيره فعليه ما نوى كأي كافي الحاكم (قوله لزمه ثلاثة أيام)
 لأن إيجاب العبد متبهاً بإيجاب الله تعالى وأدى ذلك في الأيام ثلاثة أيام في كفارة اليأس جرح عن الرولولية
 (قوله ولو صدقة) أي لا عدد (قوله كالفطرة) أي لكل مسكين نصف صاع من زرع أو صاع من شعير
 على إطعام مسكين لزمه نصف صاع من زرع أو صاع من شعير أو نان قال الله تعالى أن أطعم المساكين على عشرة عند أبي
 حنيفة فتح (قوله لزمه بقدر عمره) أي لزمه أن يحج بقدر ما يعيش ومشي في باب المناسك على أنه يلزمه
 الكل وعليه أن يحج بنفسه قدر ما عاش ويجب الإيصاء بالبقية وعزاء القاري في شرحه إلى العيون والخاتمة
 والدراجية قال وفي الدوازل انه قولها ما والآخر قول محمد وفي الفتح الحق لزوم الحل اه ملخصاً (قوله
 وصل بحلقه) قيد بالوصل لأنه لو فصل لا يفيد إلا إذا كان لنفس أو سلعاً أو نحوه وعن ابن عباس انه كان

(نذران تصدق بعشرة دراهم)

من الحبة تصدق بغيره جازان ساوي

العشرة) كصدقة بثمانه (سرد)

صوم شهر معين لزمه متتابعاً

لكن ان افطر) فيه (يوماً وصاه)

وحده وان قال متتابعاً (بالزوم)

استقلال) لانه معين ولو نذر

صوم الا سقاً كل لعذر فدى (سرد)

ان صدق بألف من ماله ونحو

ذلك دون الزمة) ما يملك منها (فقط)

هو المختار لانه فيما لم يملك لم يوجد

النذر في الملك ولا مضافاً إلى سده

فلم يصب كماله (قال مالي المساكين)

صدقة ولا مال لم يصب) اما ما

(سرد) تصدق بهذه المائدة يوم ذرا

على ريدو تصدق بمائة اخرى له)

أي قل ذلك اليوم (على فطر اخر

جاز) لما تقرر فيما مر (قال على

سرد ولم يرد عليه ولا يئنه فقامه

كفارة عيس) ولو نوى صيا ما

بلا عدد لزمه ثلاثة أيام ولو صدقة

فاطعام عشرة مساكين كالفطرة

ولو نذر ثلاثين حجة لزمه بقدر عمره

(رصد بحلقه)

ان شاء الله بطل) يمينه
(وكذا يبطل به) أى
بالاستثناء المتصل (كل مانعلق
بالقول عبادة أو معاملة) لو يصيغ
الاخبار ولو بالامر أو النهى
كأعتقوا عبدي بعد سوق ان
شاء الله لم يصح وبع عبدي هذا
ان شاء الله لم يصح الاستثناء
(بخلاف المتعلق بالقلب) كالنية
كإمر في الصوم

(باب الدين في الدخول والخروج
والسكنى والايان) والركوب ٢
وغیر ذلك الاصل ان الايمان مبنية
عند الشافعي على الحقيقة اللغوية
وعند مالك على الاستعمال القرآني
وعند أحمد على النية وعندما
على العرف ما لم ينو ما يحمله اللفظ
فلا حاشي في لا يهدم يتباين
العنفوت الابالية فتح
(الايمان مبنية على الالفاظ لا على
الاعراض فلو) اعتباط على غيره ٤
و (حلف ان لا يشتري له شيأ بفلس
فاشترى له درهم) أو أكثر شيأ
لم يحث

٢ مطلب
الدين مبنية على العرف

٣ قوله ان كان من غيرها هكذا
يحظه ولعل الاندب من غيرهم
أى اهل اللغة اه معجبه

٤ معجبه
هم في تحقيق قولهم الايمان
مبنية على الالفاظ لا على الاعراض

يجوز الاستثناء المنفصل الى ستة اشهر ويلزمه اخراج العقود كلها عن أن تكون ملزمة وأن لا يحتاج للعمل
الثاني لأن المطلق يستثنى وفي المسألة حكاية الامام مع المنصور ذكرها في الدرر وغيره (قوله ان شاء
الله) مفعول وصل (قوله عبادة) كندروا عتاق أو معاملة كطلاق واقرار ط (قوله أو النهى)
كقوله لو كيد لا تبع لعل ان شاء الله ط (قوله لم يصح الاستثناء) جواب قوله ولو بالامر فافهم أى
فلما مور أن يبيعه والفرق أن الايجاب يقع لازماً بحيث لا يقدر على ابطاله بعد فحينئذ الى الاستثناء حتى
لا يلزمه حكم الايجاب والامر لا يقع لازماً فانه يقدر على ابطاله بعزل المأمورة فلا يحتاج الى الاستثناء فيه
ذخيرة وقد مناه قبيل باب الاستيلاد (قوله كإمر في الصوم) من انه اذا وصل المشيئة باللفظ بالنية لا تبطل
لانها تطلب التوفيق جوى رضاء رادها ليست فيه للاستثناء حتى يقال ان النية ليست من الاقوال
فلا تبطل بالاستثناء ط عن أبي السعود والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب الدين في الدخول والخروج والسكنى والايان والركوب وغير ذلك) *

(قوله وغير ذلك) كالخولس والتزويج والتطهير (قوله وعندنا على العرف) لأن المتكلم اغمايتكم
بالكلام العرفي اعنى الالفاظ التي يراد بها معانيها التي وضعت لها في العرف كما أن العرفي حال كونه بين أهل
اللغة اغمايتكم بالحقائق اللغوية فوجب صرف الالفاظ المتكلم الى ما عهد أنه المراد بها فتح (قوله فلا حاشي
الخ) صرح صاحب الذخيرة والمرغنياني بأنه يحتمل بهدم بيت العنكبوت في الفرع المذكور في المشايخ
من حكم بأنه خطأ ومنهم من قيد حمل الكلام على العرف بما اذا لم يمكن العمل بحقيقته قال في الفتح ولا يخفى انه
على هذا يصير ماله وضع لعوى ووضع عرفي يعتبر بمعناه اللغوي وان تكلم به أهل العرف وهذا يهدم
قاعدة حمل الايمان على العرف لانه لم يسر المعنى الى اللغة الاما تعدد وهذا بعيد اذ لا شأن أن المتكلم لا يتكلم
الا بالعرف الذي به التخطاطب سواء كان عرف اللغة ان كان من أهلها أو غير هان كان من غير هان فموقع
مشتراك بين اللغة والعرف تعتبر فيه اللغة على انها العرف فاما الفرع المذكور فالوجه فيه ان كان نواه في عموم
قوله يتباحث وان لم يحط به فلا لا نسرف ان الكلام الى المتعارف عند اطلاق لفظ بيت قطهر أن مرادنا بانصراف
الكلام الى العرف اذا لم تكن له نية وان كان له نية شيء واللفظ يحتمل ان يعقد الممن باعتبار اه وتبعه في الجبر
وغیره (قوله الايمان مبنية على الالفاظ الخ) أى الالفاظ العرفية بقريته ما قبله واحترز به عن القول
ببنائها على عرف اللغة أو عرف القرآن في حلفه لا يركب دابة ولا يجلس على وتلا يحث بر كونه انسانا
وجلوسه على جبل وان كان الاول في عرف اللغة دابة والثاني في القرآن وتدا كما سيأتي وقوله لا على الاعراض
أى المقاصد والنيات احتز به عن القول ببنائها على النية فصار الحاصل أن الاعتبار اغما هو اللفظ العرفي المسمى
وأما غرض الحالف فان كان مدلول اللفظ المسمى اعتبر وان كان زائداً على اللفظ فلا يعتبر ولهذا قال
في تلخيص الجامع الكبير وبالعرف يخص ولا يزداد حتى خص الرأس بما يكس ولم يرد الملك في تعليق طلاق
الاجنبية بالدخول اه ومعناه أن اللفظ اذا كان عاماً يجوز تخصيصه بالعرف كالحلف لا يأكل رأسافانه
في العرف اسم لما يكبس في السور ويساع في الاسواق وهو رأس الغنم دون رأس العصفور ونحوه فالغرض
العرفي يخص عمومه فاذا اطلق سدر في المتعارف بخلاف الزيادة الخارجية عن اللفظ كالحلف لا يجنب
ان دخلت المذارفأت طالق فانه يلغى ولا تصح ارادة الملك أى ان دخلت وأنت في نكاحي وان كان هو المتعارف
لأن ذلك غير مذكور ودلالة العرف لا تأثير لها في جعل غير المفظوظ ملفوظا اذا علمت ذلك فاعلم انه اذا حلف
لا يشتري لانسان شيأ بفلس فاللفظ المسمى وهو الفلس معناه في اللغة والعرف واحد وهو القطعة من النحاس
المضروبة المعلومة فهو اسم خاص معلوم لا يصدق على الدرهم أو الدينار فاذا اشترى له شيأ بدرهم لا يحث
وان كان الغرض عرفاً أن لا يشتري أيضاً درهم ولا غيره ولكن ذلك زائد على اللفظ المسمى غير داخل في مدلوله
فلا تصح ارادته بلفظ الفلس وكذا الحلف لا يخرج من الباب فخرج من السطح لا يحث وان كان الغرض
عرفاً القرار في الدار وعدم الخروج من السطح أو الطاق أو غيرهما ولكن ذلك غير المسمى ولا يحث بالغرض
بلا مسمى وكذا لا يضر به سوطا فضر به بعضاً لأن العصا غير مذكورة وان كان الغرض لا يؤلمه بأن لا يضر به
بعضاً ولا يغيرها وكذا لا يغذيه بألف فاشترى رغيفاً بألف وغذاه به لم يحث وان كان الغرض أن يغذيه بماله قيمة

وافية وعلى ذلك مسائل أخر ذكرها أيضا في تلخيص الجامع لو حلف لا يشتر به بعشرة حنث بأحد عشر ولو حلف
 البائع لم يحنث به لأن مراد المشتري المطلقة ومراد البائع المفردة وهو العرف ولو اشترى أو باع بتسعة لم يحنث
 لأن المشتري مستنقص والبائع وإن كان مستريدا لكن لا يحنث بالغرض بلامسمى كما في المسائل المائة ١٥ فهذه
 أربع مسائل أيضا * الأولى حلف لا يشتر به بعشرة فاشترى بأحد عشر حنث لأنه اشترى بعشرة وزيادة والزيادة
 على شرط الحنث لا تمنع الحنث كما لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ودخل دارا أخرى * الثانية لو حلف
 البائع لا يبيعه بعشرة فباعه بأحد عشر لم يحنث لأن العشرة تطلق على المفردة وعلى المقرونة أي التي قرن بها
 غيرها من الأعداد ولما كان المشتري مستنقضا أي طال بالنقص الثمن عن العشرة علم أن مراده مطلق العشرة
 أي مفردة أو مقرونة ولما كان البائع مستريدا أي طال بالزيادة الثمن عن العشرة علم أن مراده بقوله لا يبيعه
 بعشرة العشرة المفردة فقط تخصيصا بالعرف فلذا حنث المشتري بالأحد عشر دون البائع * الثالثة لو اشترى
 بتسعة لم يحنث لأنه لم توجد العشرة بنوعها مع أنه وجد الغرض أيضا لأنه مستنقص * الرابعة لو باع بتسعة
 لم يحنث أيضا لأنه وإن كان غرضه الزيادة على العشرة وأنه لا يبيعه بتسعة ولا بأقل لكن ذلك غير مسمى لأنه إنما
 سمي العشرة وهي لا تطلق على التسعة ولا يحنث بالغرض بلامسمى لأن الغرض يصلح مخصوصا لا مريدا كما مر
 إذا علمت ذلك ظهر لك أن قاعدة بناء الإيمان على العرف معناها أن المعتبر هو المعنى المقصود في العرف من اللفظ
 المسمى وإن كان في اللغة أو في الشرع اعتم من المعنى المتعارف ولما كانت هذه القاعدة موهمة اعتبار الغرض
 العرفي وإن كان زائدا على اللفظ المسمى وخارجا عن مدلوله كما في المسألة الأخيرة وكما في المسائل الأربعة التي
 ذكرها المصنف دفعوا ذلك الوهم بك القاعدة الثانية وهي بناء الإيمان على الانباط لا على الأغراض فتقولهم
 لا على الأغراض دفعوا به توهم اعتبار الغرض الزائد على اللفظ المسمى وأرادوا بالانباط الانباط العرفية
 بقريته القاعدة الأولى ولولاها لتوهم اعتبار الانباط ولو لغو به أو شرعية فلا تنافي بين القاعدتين كما
يتوهمه كثير من الناس حتى الشرب لا يعمل الأولى على الديانة والثانية على القضاء ولا تناقض بين النروع
التي ذكروها ثم اعلم أن هذا كله حيث لم يجعل اللفظ في العرف مجازا عن معنى آخر كما في الأصح قد في دار فلان
فإنه صار مجازا عن الدخول مطلقا كما سيأتي في هذا لا يعتبر اللفظ أصلا حتى لو وضع قدمه ولم يدخل لا يحنث
لأن اللفظ هجر وصار المراد به معنى آخر ومثله لا آكل من هذه الشجرة وهي لا تنثر ينصرف إلى ثمنها حتى لا يحنث
بعينها وهذا بخلاف ما مر فإن اللفظ فيه لم يتجر بل أريد هو وغيره فيعتبر اللفظ المسمى دون غيره الزائد عليه أما
هذا فقد اعتبر فيه الغرض فقط لأن اللفظ صار مجازا عنه فلا يخالف ذلك القاعدتين المذكورتين فاعتنم هذا
التقرير الساطع المنير الذي نفعنا من رسالتنا المسماة رفع الانتقاض ودفع الاعتراض على قولهم
الإيمان مبنية على الانباط لا على الأغراض فإن اردت الزيادة على ذلك والوقوف على حقيقة ما هالك
فارجع إليها واحرص عليها فانها كشفت اللثام عن حور متصورات في الخيام والمجد لله رب العالمين
(قوله) أو لا يضرب به أسواط في بعض النسخ وسوطا وهو الموافق لما في تلخيص الجامع (قوله) وضرب بعينها
 أي بعض الأسواط وفيه أنه لم يذكر لأسواط عدد وفي بعض النسخ وضرب بعصا بعين وصاد مهملتين وهو
 الموافق لما في تلخيص الجامع (قوله) لأن العبرة لعموم اللفظ فيه أنه لا عموم في هذه النروع على أن العرف
 يصلح مخصوصا لعموم اللفظ كما قد مر فصار العبرة بعرف لا عموم اللفظ فادعوا باستنطاق عموم فيوافق
 ما مر من اعتبار الانباط لا الأغراض على ما قررناه آنفا (قوله) (الافئ مسائل) لاحاجة إلى هذا الاستثناء لأن
 هذه المسائل داخلية في قاعدة اعتبار اللفظ كما علمت (قوله) (البيعة) بكسر الباء وسكون الياء وقوله للنصارى
 أي متعبد بهم والكيسية لهم ودأى متعبد بهم وتطلق أيضا على متعبد النصارى صاحب وفي النهاية تنافي عن
 القاموس البيعة متعبد بنصارى أو متعبد لليهود وأنكاراه فيستعمل كل منهما مكان الآخر (قوله)
 (والدهليز) بكسر الدال ما بين الماب والدارقاري معرب مجر عن النجاح (قوله) (الطللة التي على الباب)
 قال في البحر والطللة السباط الذي يكون على باب الدار من سقف له جذوع أطرافها على جدار الباب
 وأطرافها الأخرى على جدار آخر المقابل له وإنما قد نأبته عن الطلة إذا كان معناها ما هو داخل البيت متصفا
 فإنه يحنث بدخوله لانهيات فيه اه (قوله) إذا لم يسلمها لبيتوته) أما إذا سلمها لبيتوته بأن كانت الطلة داخل

كن ملف لا يخرج من الباب
 أو لا يضرب به أسواط أو ليغدينه
 اليوم بألف خرج من السطح
 وضرب بعينها وغدى برغيف
 اشترى بألف اشياء (لم يحنث) لأن
 العبرة لعموم اللفظ لا في مسائل
 حلف لا يشتر به بعشرة حنث بأحد
 عشر بخلاف البيع اشياء (لا يحنث
 بدخول الداهية والمسجد البيعة)
 للنصارى (والكيسية) لليهود
 (والدهليز والطللة) التي على
 الباب إذا لم يسلمها لبيتوته يجر

البيت كما مر وكان الدهليز كبير بحيث يات فيه قال في الفتح فان مشله يعتاد يتوقته لضيق في بعض القرى
وفي المدن بيت فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فيبحث والحاصل أن كل موضع اذا غلق الباب صار دخلا
لا يمكنه الخروج من الدار وله سعة تتصلح للمبيت من سقف يبحث بدخوله اه (قوله في حلقه) متعلق بقوله
لا يبحث ط (قوله لانها) أي هذه المذكورات وهو علة لقوله لا يبحث والصالح للبيتونة من دهليز وظلة
يعتد عرف البيتونة ط (قوله ولذا) أي لتكون المعبر الصلوح للبيتونة وعدمه ط (قوله في الصفة) أي
سواء كان لها أربع حوائط كما هي صفاف الكوفة أو ثلاثة على ما صححه في الهداية بعد أن يكون مستقنا كما هي
صفاف دورنا لانه يات فيها غاية الامر أن مفتحه واسع كذا في الفتح (قوله والاوان) عطف تفسير ط (قوله
لانه) أي الصفة بتأويل البيت أو المكان (قوله وان لم يكن مستقنا) قد علمت انه في الفتح قال بعد أن يكون
مستقنا ثم ذكر في الفتح أن السقف ليس شرط في معنى البيت والدهليز قال في الشرح بلانية فكذلك الصفة اه قلت
وعرفنا في الشام اطلاق البيت على ماله أربع حوائط من جملة أما كن الدار السفلية أما لا ما كن العلوية
فدعى طبقة وقصر او عليّة ومشرقة وأهل مدينة دمشق عرفهم اطلاق البيت على الدار بجملتها فيحكم على كل
قوم يعرفهم (قوله لا بناء بها أصلا) تيد به تعال الفتح حيث قال وهذا هو المراد فانه قال في مقابلة فيما اذا حلف
لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما صارت صحراء خربت وانما تقع المقابلة بين المعين والمنكر في الحكم اذا وارد
حكمهما على محل فاما اذا دخل بعد ما زال بعض حيطانها فهذه دار خربة فينبغي أن يبحث في المنكر الا أن يكون
لهنية اه (قوله لان الدار اسم للعرصة) أي انها في اللغة اسم للعرصة التي ينزل بها اهلها وان لم يكن بها بناء
أصلا لانهم كانوا ينعمون فيها الاخبية لا البنية الحجر والمدر فصيح أن البناء موصوف فيها غير لازم بل اللازم فيها كونها
قد نزلت غير أنها في عرف أهل المدن لا تقال الا بعد البناء فيها ولو انعدم بعد ذلك بعضها قيل دار خراب فيكون
الوصف جزء منه ومهمها فان زالت بالكلمة وعادت ساحة فالظاهر أن اطلاق اسم الدار عليها عرفا كهذه دار
فلان مجاز باعتبار ما كان والحقيقة أن يقال كانت دارا فتح (قوله والبناء وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين
الدار المنكرة والمعروفة أما البيت فلا فرق فيه كإياي (قوله انما تعتبر في المنكر) لانها هي المعروفة لا في المعين
لان ذاته تتعرف بالاشارة فوق ما تتعرف بالصفة فتح (قوله الا اذا كانت شرطا) في الذخيرة قالوا الصفة اذا
لم تكن ذاعية الى المعين انما لا تعتبر في المعين اذا ذكرت على وجه التعريف أما اذا ذكرت على وجه الشرط
تعتبر وهو الصحيح ألا ترى أن من قال لاهم أنه ان دخلت هذه الدار را كبة فهي طالق قد دخلت ما شئت لا تطلق
واعتبرت الصفة في المعين لما ذكرت على سبيل الشرط اه قلت وقوله هذه اشارة للمرأة فاعل دخلت والدار
منعوله لصير قوله را كبة صفة للمعين بالاشارة وهو المرأة (قوله أوداعية للمعين) أي حاملة عليه فان
الامتناع عن أكل الرطب قد يكون لنصرته فلا يبحث بعينه صيرورته ثم اوسيا في تمام الكلام عليه (قوله
وان جعلت) أي الدار المعروفة بالاشارة (قوله أو بيتا) في النهر عن المحيط لو كانت دارا صغيرة فدخلها بيتا
واحد أو شرع بابه الى الطريق أو الى دار أخرى لا يبحث بدخولها التبدل الاسم والصفة بحدوث أمر جديد اه
(قوله لا يبحث) لانها لا تسمى دارا لحدوث اسم آخر لها ذخيرة (قوله وان بنيت بعد ذلك) لانه عاد اسم الدار
بسبب جديد فنزل منزلة اسم آخر وكذا لو لم تبين لانه لم يزل اسم المسجد ونحوه عنها يقال مسجد خراب وحمام خراب
ذخيرة (قوله وكذا بيتا بالاولى) لانه اذا اعتبر وصف البناء في معرفته ففي منكره أولى قال في البحر فصار
الحاصل أن البيت لا فرق فيه بين أن يكون منكرا أو معترفا فاذا دخله وهو صحراء لا يبحث لزوال الاسم بزوال
البناء وأما الدار ففرق بين المنكرة والمعروفة اه (قوله لزوال اسم البيت) أي بالانهدام لزوال مسماه وهو
البناء الذي يات فيه بخلاف الدار لانها تسمى دارا ولا بناء فيها فتح وفي الذخيرة قال قائلهم

الدار دار وان زالت حوائطها * والبيت ليس بيت بعد تدميم

(قوله لانه كالصفة) الضمير للسقف قال في الهداية يبحث لانه يات فيه والسقف وصف فيه اه وفي الذخيرة
لان اسم البيت لم يزل عنه لا مكان البيتونة فيه أو تقول اسم البيت ثابت لهذه البقعة لاجل المحيطان والسقف
جميعا فاذا زال السقف ففسد زال الاسم من وجهه دون وجهه فلا تبطل اليه بالمثل وعلى قياس الاول يبحث
في المنكر أيضا لان اسم البيت لم يزل وعلى قياس الثاني لا يبحث لانه بيت من وجهه والحاجة هنا الى عقد المعين

(في حلقه لا يدخل بيتا) لانها
لم تعد للبيتونة (و) لذا يبحث
في الصفة والاوان (على
المدى) لانه يات فيه صيفا وان
لم يكن مستقنا فتح (وفي لا يدخل
دارا) لم يبحث (بدخولها خربة)
لا بناء بها أصلا (وفي هذه الدار
يبحث وان) صارت صحراء أو بنيت
دارا أخرى بعد الانهدام لان
الدار اسم للعرصة والبناء وصف
والصفة انما تعتبر في المنكر لا المعين
الا اذا كانت شرطا أو داعية للمعين
كحلقه على هذا الرطب فيستفيد
بالوصف (وان جعلت) بعد
الانهدام (بيتا نا أو مسجد أو حماما
أو بيتا أو غلب عليها الماء فصارت
نهر لا) يبحث وان بنيت بعد ذلك
(هذا البيت) وكذا بيتا
بالاولى (فهو أو بنى) بيتا (آخر)
ولو بنى في الاول لزوال اسم البيت
(ولو هدم السقف دون المحيطان
فدخله حنث في المعين) لانه
كالمصفة

فلا ينعقد عليه بالاشك بخلاف المعين فان المعين كانت منعقدة على هذه العير فلا تبطل بالاشك اهـ ملخصاً (قوله وعزاه في البحر الى البدائع الخ) أى عزاه اذ كرى المنكرو ومقتضى ما نقلناه عن الذخيرة أن الحكم فيه غير منقول وانما هو تخريج معنى على اختلاف التعديل في التعرف على البدائع أحد وجهين والوجه الآخر لما بحثه في النهر فافهم (قوله حثت بدخولها على أى صفة كانت) أى داراً أو مسجداً أو حماماً لانه قد ادعى على العين دون الاسم والعير باقية ذخيرة (قوله كهذا المسجد) أى فانه يحث بدخوله على أى صفة كان ط (قوله به يفتى) خلافاً لقول محمد انه اذا خرب واستغنى عنه يعود الى ملك الداني أو ورثته ط عن الأسعاف (قوله لم يحث) لأن العين وقعت على بقعة معينة فلا يحث بغيرها بحر (قوله وكذلك الدار) أى لو زيد فيها حصة (قوله وذلك) أى ما قد عيّن عليه موجود في الزيادة قلت وهذا الفرع يؤيد القول بأن ما زيد في مسجده صلى الله عليه وسلم له فضيلة أصل المسجد الواردة في حديث صلاة في مسجدي وقد من تمام الكلام على ذلك في الصلاة (قوله فنقضت) أى حتى صارت خشياً (قوله لم يحث) لأن ذلك اعيد بصفة جديدة قائمة بالعين ومن ذلك اذا حلفت لا يمس على هذا البساط فخط جانباه وجعل حرجاً وجلس عليه لا يحث لأنه صار يسمى حرجاً فان فقطت الخطاطة حتى عاد بساطاً فجلس عليه حث لأن الاسم عاد لا بصفة جديدة قائمة بالعين لأن الفتى ابطال الصنعة لا صنعة ولو قطع وجعل خرجين ثم فتقه وخط القطع وجعلها بساطاً واحداً لا يحث وإن عاد الاسم لأنه عاد بصفة جديدة قائمة بالعين ألا ترى انه بمجرد الفتى لا يعود اسم البساط الا بعد الخطاطة وهذا اذا كان كل واحد من الحرجين لا يسمى بساطاً الصغيره فلو سمي يحث وتماهى الذخيرة (قوله ثم رآه) لأنه انما صار قلما بسبب جديد ذخيرة (قوله فاذا كسره) قال الصلي هذا اذا كسره على وجه يروى عنه اسم القلم فانه يحتاج الى التناؤ ما اذا كسر رأس القلم بأن لا يحتاج الى الاصلاح يحث صريفة قال ط والعرف الآن بخلاف هذا فانه يقال قلم مكسور (قوله والواقف على السطح) أى سطح الدار المخلوفاً على عدم دخولها اذا وصل اليه من سطح آخر وانما عتد اخلاص الدار عمارته عما احاطت به الدائرة وهذا حاصل في علو الدار وسفلها كما في الفتح (قوله خلافاً للمتأخرين) هم المعبر عنهم في قول الهداية وقيل في عرفنا معنى عرف العجم لا يحث فتح (قوله وعدمه على مقابله) أى عدم الحث الذي هو قول المتأخرين على مقابلة أى على سطح لاسأله لانه ليس الا في هوا الدار فلا يحث من حيث اللغة الا أن يصحون عرف انه داخل الدار والحق أن السطح لاشك انه من الدار لانه من اجرائها احسا لكن لا يلزم من التقيام عليه أن يقال انه في العرف داخل الدار حالم يدخل جوفها الا لا يتعلق لفظ دخل بالجوفاً حتى صح أن يقال لم يدخل الدار ولكن سعد السطح من خارج أفاده في الفتح وحاصله أن الدخول لا يتحقق في العرف الا في موضع له ساتر من حيطان أو درابزين أو نحوه قال في النهر ومقتضى كلام الكمال انه لو حلف لا يخرج منها فعد الى سطحها الذي لاسأله أن يحث والمطلوب في غاية البيان انه لا يحث مطلقاً لانه ليس بخارج اهـ قلت فيه نظر لانه لا يلزم من عدم تحقق الدخول في سعد السطح أن يتحقق الخروج فيه بل يصح أن يقال ان من سعد السطح ليس داخل ولا خارج لان حقيقة الدخول الانفصال من الخارج الى الداخل والخروج عكسه ولا شك أن السطح حيث كان من اجراء الدار لم يكن المصاعد اليه خارجاً عنها ومقتضى هذا أن يحث اذا توصل اليه من خارجها لانه انما فعل من خارجها الى داخلها لكن معنى كلام الكمال على انه لا يسمى في العرف داخلها ما لم يدخل جوفها والجوف المستور بسائر هذا ما ظهر في فافهم (قوله لا يحث) لان الواقف على السطح لا يسمى واقفاً عندهم زياح وهذا على توفيق الكمال محمول على سطح لاسأله لما علمت من أن المتأخرين هم المعبر عنهم في كلام الهداية بقوله وقيل في عرفنا معنى عرف العجم فكان ينبغي للشارح أن يذكر توفيق الكمال بعد قوله وقال ابن الكمال لا يحث في بعد هذا في كلامه ايها أن ما نقله عن ابن الكمال قول ثالث خارج عن قولي المتقدمين والمتأخرين مع انه قول المتأخرين كما جمعت (قوله وعليه الفتوى) لأن المفتي به اعتبار العرف فثبت تغير العرف فالفتوى على العرف الحادث فافهم (قوله وأفاد) أى قوله والواقف على السطح داخل (قوله لو ارتقى شجرة) أى في الدار والمراد أنه ارتقى اليها من حرج الدار والا كان داخل في الدار فيحتب بلا خلاف ح (قوله أو مائلاً) أى محتباً بالدار فلو مشركا بينه وبين الجار لم يحث كما في الظهيرية بحر فافهم (قوله لانه لا يسمى داخل عرفاً) لما مر من انه

(لا في المنكر) لان الصفة تعتبر فيه كما مر وعزاه في البحر الى البدائع لكن نظريته في النهر بأنه لا فرق حيث صلح للتمتوتة قد بهذه الدار لانه لو أشار ولم يسم بأن قال هذا حثت بدخولها على أى صفة كتاب كهذا المسجد فحرج لانه مسجداً الى يوم القيامة به يفتى ولور يرفيه حصة قد خلها لم يحث ما لم يقل مسجداً بنى فلان فيحث وكذلك الدار لانه عقد عيّن على الاصافة وذلك موجود في الزيادة بدائع بحر (ولو حلف لا يجلس الى هذه الاسطوانه أو الى هذا الحائط فهدم ما تم بناها) ولو (بمنه ما) أريد لا يركب هذه الصفة فتعنت ثم اعيدت بحسبها (لم يحث) كما لو حلف لا يكتب به هذا العلم فكسره ثم رآه فكتب به (لأن غير المبرى لا يسمى قلماً بل ايو بافاذا كسره فقد زال الاسم ومتى زال بطلت العين) (والواقف على السطح داخل) عند المتقدمين خلافاً للمتأخرين ووفق الكمال بحمل الحث على سطح له ساتر وعدمه على مقابله وقال ابن الكمال ان الحائط من بلاد العجم لا يحث قال مسكين وعليه الفتوى وفي البحر وأفاد أنه لو ارتقى شجرة أو حائطاً حث وعلى قول المتأخرين لا وانما هو قول المتأخرين في الكل لانه لا يسمى داخل عرفاً

كما لو حفر سردابا أو قناة لا ينتفع بها
 أهل الدار قال وعم إطلاقه المسجد
 فلو فوقه مسكن فدخله لم يحث
 لانه ليس بمسجد بدائع ولو قد
 الدخول بالباب حث بالحادث
 ولو تقبلا الأذاعينه بالاشارة بدائع
 (و) الواقف بدميه (في طاق الباب)
 أي عتبته التي (بحيث لو غلق الباب
 كان خارجا لا) يحث (وان كان
 بعكسه) بحيث لو أعلق كان دخلا
 (حث) في حلفه لا يدخل (ولو كان
 المحلوف عليه الخروج انعكس
 الحكم) لكن في المحيط حلف
 لا يخرج فرق شجرة فصار بحال
 لو سقط سقط في الطريق لم يحث
 لأن الشجرة كبناء الدار (وهذا)
 الحكم المذكور (إذا كان) الحالف
 (واقفا بدميه في طاق الباب
 ولو وقف بأحدى رجله على العتبة
 وأدخل الأخرى فان استوى
 الجانبان أو كان الجانب الخارج
 أسفل لم يحث وان كان الجانب
 الداخل أسفل حث) زياعه
 (وقيل لا يحث - طلقا هو الصحيح)
 ظهريه لأن الانفصال التام
 لا يكون إلا بالقدمين (ودوام
 الركوب واللبس والسكنى كالانشاء)
 فيحث بمكث ساعة (لادوام
 الدخول والخروج والترحال
 والتطهير) والضابط أن ما عتد
 فلدوامه حكم الابتداء والافلا
 وهذا الوجه حال الدوام أما قبله
 فلا فلو قال تكلمت ركبت فأنق طالق
 أو فعلى درهم ثم ركبت ودوام لزمه
 طلقه ودوامه ولو كان راكبا لزمه
 في كل ساعة يمكنه النزول طلقه
 ودوامه قلت في عرفنا لا يحث
 إلا في ابتداء الفعل في الفصول كلها
 وان لم ينو إليه مال استاذنا مجتبي
 (حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت
 مطلب
 حلف لا يسكن الدار

لا يتعلق انظر دخل الاجوف (قوله لا ينتفع بها أهل الدار) أما لو كان للقناة موضع مع كشف في الدار
 يستقيم منه فاذا بلغه حث لانه من منافع الدار بمنزلة بئر الماء وان كان للضوء لم يحث لانه ليس من مرافقها
 ولا به تداءل داخل الدار بجر عن المحيط ملخصا وقوله للضوء أي أضواء القناة كما عبر في الخاتمة وفي بعض نسخ
 البحر للضوء وهو تحريف (قوله قال) أي في البحر (قوله وعم إطلاقه) أي إطلاق السطح بأن
 حلف لا يدخل المسجد فدخل سلعته (قوله لانه ليس بمسجد) ظاهره كما قال ط أن المراد مسكن بناء الواقف
 أما الحادث على سطحه فلا يخرج السطح عن حكم المسجد قلت لكن في العرف لا يسمى ذلك المسكن مسجدا مطلقا
 تأمل (قوله ولو تقبلا) قال في البحر فان تقب للدار بابا آخر فدخل يحث لانه عقد عتبه على الدخول من باب
 منسوب للدار وقد وجد وان عني به الباب الأقرب يدين لأن لفظة يحتمل ولا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر
 حيث أراد بالطلق المقيد (قوله الا اذا عينه بالاشارة) فاذا دخل من باب آخر لا يحث لانه لم يوجد الشرط
 بجر (قوله كان خارجا) أي كان الطاق أو الواقف خارجا عن الباب (قوله بحيث الخ) تصوير للعكس
 (قوله انعكس الحكم) ففي الوجه الأقرب يحث وفي عكسه لا (قوله لكن في المحيط الخ) استدراك على
 ما افاده قوله انعكس الحكم من انه اذا وقف على العتبة الخارجة يحث في حلفه لا يخرج فان مقتضى ما في المحيط
 أن لا يحث لكون العتبة من بناء الدار اللهم إلا أن يفرق بالعرف فان كان على العتبة الخارجة بعد خارجا ومن
 كان على غصان الشجرة بعد مستعليها على غصان الشجرة التي في الدار لا خارجا ط قالت ومزان الظاهر قول
 المتأخرين في انه لا بعد داخل خارجا فبارتقاء الشجرة فكذلك لا بعد خارجا جاني مسألتنا (قوله لان الشجرة كبناء
 الدار) أي فهي كطله في الدار على الطريق (قوله اذا كان الحالف) أي على عدم الخروج (قوله لم
 يحث) لان اعتماد جميع يده على رجله التي هي في الجانب الأسفل (قوله زيلعي) ومثله في كثير من الكتب بجر
 (قوله هو الصحيح) عزاه في الظهريه الى السرخسي وفي البحر وهو ظاهر لان الانفصال التام الخ وقال في الفتح
 وفي المحيط لو أدخل إحدى رجله لا يحث وبه أخذ الشيخان الامامان شمس الأئمة الحلواني والسرخسي هذا
 اذا كان يدخل قائما فلو مستلقيا على ظهره أو بطنه أو جنبه فتدريج حتى صار بعضه داخل الدار ان كان
 الاكثر داخل الدار يصير دخلا وان كان ساقا خارجا (قوله ودوام الركوب واللبس الخ) يعني لو حلف
 لا يركب هذه الدابة وهو راكبها أو لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه أو لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فمكث ساعة
 حث فلو نزل أو نزح الثوب أو أخذ في النقلة من ساعته لم يحث (قوله فيحث بمكث ساعة) لان هذه
 الافاعيل لها دوام بحدوث امثالها والافدوام الفعل حقيقة مع انه عرض لا يقي مستحيل كما في النهر والمراد
 بالساعة التي تكون دواما هي ما يمكنه فيها النزول ونحوه كما في البحر فلو دام على السكنى اعدم امكان الخروج
 والنقلة لا يحث كما يأتي بيانه (قوله لادوام الدخول الخ) لان الدخول حقيقة ولفه وعرفا في الانفصال
 من الخارج الى الداخل ولادوام لذلك ولذا لو حلف لا يدخلها غدا وهو فيها فمكث حتى مضى الغد حث لانه لم
 يدخلها فيه اذ لم يخرج ولو نوى بالدخول الاقامة فيها لم يحث وكذا لو حلف لا يخرج وهو خارج لا يحث حتى
 يدخل ثم يخرج وهكذا لا يترج وهو مترج ولا يتطهر وهو متطهر فاستدام السكاح والطهارة لا يحث فتح
 (قوله والضابط أن ما عتد) أي ما يصح امتداده كالقعود والقيام ولذا يصح قران ائمة به كالיום والشهر (قوله
 وهذا) أي الحث بالمكث ساعة فيما عتد لو المين حال الدوام أي لو حلف وهو متلبس بالفعل بأن قال ان ركبت
 فكذلك او هورا كب فيحث بالمكث أما لو حلف قبله فلا يحث بالمكث بل بانشاء الركوب قال في الفتح لأن لفظ
 ركبت اذا لم يكن الحالف راكبا راديه انشاء الركوب فلا يحث بالاستقرار وان كان له حكم الابتداء بخلاف
 حلف الراكب لا ركب فانه يراد به الاعتم من ابتداء الفعل وما في حكمه عرفا اه (قوله في الفصول كلها)
 أي ما عتد وما لا عتد سواء كان متلبسا بالفعل ثم حلف أو لم يكن ط (قوله واليه مال استاذنا) عبارة المجتبي
 وفيه عن أبي يوسف ما يدل عليه واليه أشار استاذنا اه ونقل كلامه في البحر وأقره عليه والظاهر أن عرف
 زمانه كان كذلك أيضا (قوله حلف لا يسكن الخ) فلو حلف لا يتعدى هذه الدار ولا يئنه له قالوا ان كان
 ساكنها فهو على السكنى والافعل القعود حقيقة بجر عن المحيط وفي الخاتمة حلف لا يخرج من بلد كذا
 فهو على الخروج بيده وفي لا يخرج من هذه الدار فهو على النقلة منها بأهلها ان كان ساكنا فيها الا اذا دل

الدليل على انه أراد الخروج بسدنه اه (قوله يعني الحارة) كذا قال في البحر المحلة هي المسماة في عرفنا بالحارة اه قلت المحلة في عرفنا الا نطلق على الدعق الجامع لازقة متعددة كل زقاق منها يسمى حارة وقد تطلق الحارة على المحلة كلها (قوله فخرج) وكذا لم يخرج بالاولى بحر لان السكنى مما يتدفلد واهم حكم الابتداء وظاهر ما مر عن المجتبى عدم الحث في عرفهم (قوله وأهله) قال في البحر الواو بمعنى أولان الحث يحصل ببقاء أحدهما والمراد بالاهل زوجته وأولاده الذين معه وكل من كان بأو به تلذسته والقيام بأمره كمن في البدائع (قوله حتى لو بقي وتحدث) جعل حث جواب لفصار المنز بلا جواب فكان المناسب الاخصر أن يقول ولو تداو هو بكسر التاء اوضح من قصها قهستاني وهذا نعم لم تمنع جريا على قول الامام بأنه لا بد من نقل المتاع كله كالأهل (قوله واعتبر محمد الخ) أي لان ما وراء ذلك ليس من السكنى هداية وقال أبو يوسف يعتبر نقل الاكثر ليعذر نقل الكل في بعض المواقف قال في البحر وقد اختلف الترجيح فالنقطة أبو الليث يرجح قول الامام وأخذ به المشايخ استنوا منه ما يتأق به السكنى كقطع حصى روت كما ذكره في التبيين وغيره ويرجح في الهداية قول محمد بأنه احسن وأرفق ومنهم من صرح بأن الفتوى عليه كما في الفتح وصرح كثير كصاحب المحيط والعوائد الظهيرية والكافي بأن الفتوى على قول أبي يوسف والاقضاء يقول الامام أولى لانه احوط وان كان غيره ارفق اه قال في التهرأت خبير بأنه ليس المدار الاعلى العرف ولا شأن من خرج على نية ترك المكان وعدم العود اليه ونقل من امتعته ما يقوم به أمر سكه وهو على نية نقل الباقي يقال ليس ساكنا فيه بل انتقل منه وسكن في المكان الثاني وبهذا يرجح قول محمد اه قلت وهذا الترجيح بالوجه المذكور أخوذ من الفتح وفي التهرأت لابلية عن البرهان أن قول محمد اصح ما يفتى به من التمهيجين اه قلت ويؤيده ما مر من استثناء المشايخ فان عليه يتخذ قول الامام مع قول محمد وأما قول التهرأت ليس قول واحد منهم فهو غير ظاهر وان كان كلام الريلبي وغيره يؤهم ما قاله فتأمل (قوله على الوجه) قول في الهداية فان انتقل الى السكة أو الى المسجد قالوا لا يبر دليل في الزيادات أن من خرج بعياله من مدينته لم يتخذوطنا آخر بيتي وطنه الا في حق الصلاة كذا هذا اه وفي الريلبي وقال أبو الليث هذا اذا لم يسلم الدار المستأجرة الى أهلها أو اذا سلم فلا يحث وان كان هو المتاع في السكة أو في المسجد اه قال في الفتح واطلاق عدم الحث أوجه وبقاء وطنه في حق اتمام الصلاة لا يستلزم تسميته ساكنا فابل يقطع العرف فيمن نقل أهل وأمتعته وخرج مسافرا أن لا يقال فيه انه ساكن وعما فيه وفي البحر عن الظهيرية والصحاح انه يحث ما لم يتخذ مسكنا آخر اه قلت المعتبر العرف والعرف خلافه كما علمت (قوله وهذا الخ) الاشارة الى ما في المتن قال في التهرأت وجواب المسألة مقيد بقيد أن تكون المير بالعربية وأن يكون الخالف مستقلا بالسكنى وأن لا يكون البرك لطلب منزل (قوله ولو بالدارسية بر) بخروجه بنفسه وان كان مستقلا بسكه فتح وهذا الفرق منقول عن أبي الليث قال في التهرأت وكان بناء على عرفهم (قوله كذا لو كان سكه تبعا) كمن كبير ساكن مع ابيه أو امرأة مع زوجها فلو خلف أحدهما لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهل وماله أو هي زوجها وماله لا يحث فتح (قوله وكذا لو أبت المرأة وغلبته) أي وخرج هو ولم يرد العود اليه بحر وأطلقه فشمع ما اذا احاسمها عند الحاكم ولا كذا في البرارية (قوله أولم يمكنه الخروج الخ) عطفه على ما قبله غير مناسب لان ما قبل في المسائل التي يبر فيها بخروجه بنفسه وهذا ليس منها فالمناسب أن يقول ولو لم يمكنه الخروج الخ ويكون الجواب فوله الخ لم يحث قال في الفتح ثم انما يحث تأخير ساعة اذا امكسه النقل فيها والابان كل لعذر ليل أو خوف الدس أو منع ذي سلطان أو عدم موضع ينتقل اليه أو أغلق عليه الباب فلم يستطع فتحه أو كان شريفا أو صعيقا لا يقدر على حمل المتاع بنفسه ولم يجد من ينقله لا يحث ويلحق ذلك الوقت بالعدم للعذر وورد ما ذكره الفاضل فحين قال ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فهمي ما لقي فقيده أو منع من الخروج حث وكذا اذا قال لامرأته وهي في منزل أبيها ان لم تحضري الليلة منزلي فغضبها أبوها من الخروج حث واجيب بالفرق بين كون المحلوف عليه كالسكنى لان المعقود عليه الاختباري وينعدم لان عدمه لا يتوقف على الاختيار وكونه فعلا فيوقف عليه كالسكنى لان المعقود عليه الاختباري وينعدم بعدمه فيصير مسكنا لا ساكنا فلم يقتض شرط الحث اه ثم اعاد المسألة في آخر الايمان وذكر عن الصدر

أولاً (لأنه) يعني الحارة (مخرج
ونبي متاعه وأهله) حتى لو بقي وتحدث
(حث) واعتبر محمد نقل ما تقوم به
السكنى وهو أرفق وعليه الفتوى
قاله العيني رلو الى سكة أو مسجد
على الوجه قاله السبكي وأقره
في التهرأت وهذا الوجه باهريه
ولو بالنارسية بر بخروجه
بنفسه كما لو كان سكه تبعا
وكذا لو أبت المرأة المقله وغلبته
أولم يمكنه الخروج

منها
ان لم أخرج فكنه اقيد أو منع سكه

الشهيد في الشرط العدمي - خلافاً وأن الأصح الحث لأن الشرع قد يجعل الوجود معدوماً بالعدول كالأكرام
 وغيره ولا يجعل المعدوم موجوداً وإن وجد العذر اهـ ونحوه في الزيلعي والجر وقد أوقفنا هذه المسألة
 في آخر التعليق من الطلاق (قوله ولو بدخول ليل) هذا بمجرد عذري في حق المرأة بخلاف الرجل للمنفى آخر
 أيمان الفتح عن الخلاصة قال لها إن سكنت هذه الدار فانت طالق وكان ليلاً فهي معذورة حتى تصبح ولو قال
 لرجل لم يسن معذورا هو الأصح الانحوف لاهـ أو غيره (قوله أرغلق باب) أي إذا لم يقدر على فتحه
 والخروج منه ولو قدر على الخروج يسن بعض الحائض ولم يسن لم يحنث لأن الاعتبار القدرة على الخروج
 من الوجه المهود عند الناس كما في الظهيرية بحر (قوله وإن بقي أباما) هو الصحيح لأن طلب المنزل من عمل
 النقلة فصارت مدة الطلب مستثنى إذا لم يفرط في الطلب فتح (قوله وإن أمكنه أن يستكرى دابة) أي لنقل
 المتاع في يوم واحد مثلاً إذا لا يلزمه النقل بأسرع الوجود بل يقدر ما يسمى ناقلاً في العرف فتح (قوله دين)
 أي ولا يصدق في القضاء بحر عن البدائع (فرع) حلف لا يسكن هذه الدار ولم يكن ساكناً فيها لا يحنث حتى
 يسكنها بنفسه وينقل إليها من متاعه ما يات فيه ويستعمل في منزله كما في البحر عن البدائع (قوله فانه يبرئ
 بنفسه فقط) أي ولا يتوقف على نقل المتاع والأهل فتح قال في النهر وفي عصرنا يعد ساكناً بترك أهله
 ومتاعه فيها ولو خرج وحده فينبغي أن يحنث قال الرملي كونه يعد ساكناً مطلقاً غير مسلم بل إنما يعد ساكناً
 إذا كان قصده العود أما إذا خرج منها لا بقصد العود لا يعد ساكناً وأعله مقيد بذلك (قوله حلف لا يسكن
 فلانا) فإن كان ساكناً معه فإن أخذ في النقلة وهي ممكنة والاحتث قال محمد فإن كان وهب له المتاع وقبضه
 منه وخرج من ساعته وليس من رأيه العود فليس بمسكن وكذلك إن أودعه المتاع أو أعاره ثم خرج لا يريد
 العود بحر وفي حاشية الرملي عن التارخانية لانت المسكنة الأهل كل منهما ومتاعه (قوله فساكنه
 في عرصه دار) أي ساحتها وكذا في بيت أو غرفة بالأولى (قوله أو هذا في حجرة) في بعض النسخ بالواو
 ونسخة أو أحسن وهي الموافقة للبحر (قوله حث) فلو نوى أن لا يسكنه في بيت واحد أو حجرة واحدة
 يكرن فيه مع ما لم يحنث حتى يسكنه فيما نوى وإن نوى بيتاً بعينه لم يصح بزانية وفي الذخيرة وغيرها
 لا يسكنه في هذه المدينة أو القرية أو في الدنيا فساكنه في دار حث ولو سكن كل في دار فلا إلا أن نوى (قوله
 الآن تكون داراً كبيرة) نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح بخاري لأن هذه الدار بمنزلة الحلة ظهيرية
 (قوله ولو تقاسماها الخ) يعني لو حلف لا يسكن فلانا في دار فاقسماها وضربا بينهما حائطا وفتح كل منهما
 لنفسه باباً ثم سكن كل منهما في طائفة فإن سمي دارا بعينها حث وإن لم يسم ولم يتفلا كما في الخافية ووجهه كما قال
 السائحاني أن الميم إذا عقدت على دار بعينها حث بعد زوال البناء فبعد التسمية أولى (قوله ولو دخلها
 فلان غصبا) معناه وسكنها لانه لا يحنث بمجرد الدخول رملي ومتر أن المسكنة لا تثبت الأهل كل منهما
 ومتاعه (قوله وإن انتقل فوراً) أي على التفصيل السابق (قوله كما لو نزل ضيفا) أي لا يحنث قال
 في الخلاصة وفي الأصل لو دخل عليه زائراً أو ضيفاً فأقام فيه يوماً أو يومين لا يحنث والمسكنة بالاستقرار
 والدوام وذلك بأهله ومتاعه اهـ وفي الخافية حلف لا يسكن فلانا فنزل الحالف وهو مسافر منزل فلان
 فسكن يوماً أو يومين لا يحنث حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوماً كما لو حلف لا يسكن الكوفة فزجها مسافراً
 ونوى إقامة أربعة عشر يوماً لا يحنث وإن نوى إقامة خمسة عشر يوماً حث اهـ وقد وقعت هذه المسألة
 في البحر بدون قوله وهو مسافر فأرهم أن مسألة الضيف مقيدة بمداون خمسة عشر يوماً مع احتمال أن يفرقوا
 بينهما والله أعلم (قوله به يفتي) هو قول أبي يوسف وعند الإمام يحنث بناء على أن قيام السكنى بالأهل
 والمتاع بزانية وفرض المسألة في التارخانية عن المتقي فيما إذا سافر المحلوف عليه وسكن الحالف مع أهله
 ولا يحنث أن هذه أقرب إلى مظنة الحث (قوله ولو قيد المسكنة بشهر الخ) عبارة البحر لو حلف لا يسكنه شهر
 كذا فساكنه ساعة فيه حث لأن المسكنة مما لا يمتد ولو قال لا أقيم بالرفة شهر لا يحنث ما لم يقيم جميع الشهر
 ولو حلف لا يسكن الرقة شهر فساكن ساعة حث اهـ قلت فقد فرقوا بين لفظ المسكنة ولفظ الإقامة وعلمه
 الفارسي في باب عمن الأبد والساعة من شرحه على تلخيص الجاسع بأن الوقت في غير المقدّر بالوقت ظرف
 لا معيار والمسكنة والمجالسة ونحوهما غير مقدرة بالوقت لخصتها في جميع الاوقات وإن قلت فيكون الوقت
 تقدير

مطلب
 حلف لا يسكن فلانا

ولو بدخول ليل أو غلق باب
 أو اشتغل بطلب دار أخرى
 أو دابة وإن بقي أباما أو كان له
 امتعة كثيرة فاشتغل بنقلها
 بنفسه وإن أمكنه أن يستكرى
 دابة لم يحنث ولو نوى التحول
 بيده دين وعند الشافعي يكفي
 خروجه نية الانتقال (بخلاف
 المنسر) والبلد (والقرية) فانه
 يبرئ بنفسه فقط (فروع) حلف
 لا يسكن فلانا فساكنه
 في عرصه دار أو هذا في حجرة وهذا
 في حجرة حث الآن تكون داراً
 كبيرة ولو تقاسماها بجائداً بينهما
 إن عين الدار في يمينه حث وإن
 نكرها لا ولو دخلها فلان غصبا
 إن أقام معه حث علم أولاً وإن
 انتقل فوراً لا كما لو نزل ضيفاً
 وكذا لو سافر الحالف فسكن فلان
 مع أهله به يفتي لانه لم يسكنه
 حقيقة ولو قيد المسكنة بشهر
 حث ساعة لعدم امتدادها
 بخلاف الإقامة بحر

لتقدير المنع الثابت باليمين لا لتقدير الفعل بالوقت وذكر أن السكني لم يذكرها محمد في الأصل وإنما اختلف فيها
 المشايخ قبل كمالها كنه وقيل بشرط استبعادها بالوقت اهـ ومقتضى هذا أن الإقامة مقدرة بالوقت بمعنى
 أنها لا تسمى إقامة ما لم تمتد مدة وبشرط أن هذا ما في التارخانية وإذا حلف لا يقيم في هذه الدار كان أبو يوسف
 يقول إذا أقام فيها أكثر النهار أو أكثر الليل يحنت ثم رجع وقال إذا أقام فيها ساعة واحدة يحنت وهو قول
 محمد وإذا حلف لا يقيم بالرقعة شهر أفليس يحانت حتى يقيم بها تمام الشهر اهـ ومفاده أن الإقامة متى قيدت
 بالمدة لزمت في مفهومها الامتداد وتقدمت بالمدة المذكورة كلها بخلاف المساكنة فإنه لا يلزم امتدادها مطلقا
 لصدها على القليل والكثير فلا تكون المدة قيد لها بل قيد للمنع بمعنى أنه منع نفسه عن المساكنة في الشهر
 فإذا سكن يوما منه حنت لعدم المنع هذا غاية ما ظهر في هذا الحل وبه ظهر أن قولهم هما أن المساكنة مما لا يمتد
 معناه لا يلزم في تحققها الامتداد بخلاف الإقامة إذا قرنت بالمدة فلا ينافي ما مر في كلام المصنف والشارح تبعا
 لغيرهما أن المساكنة مما يمتد بخلاف الدخول والخروج لأن معناه أنها يمكن امتدادها وهذا غير المعنى المراد
 هنا وقد خفي هذا على الخبير الرمي وغيره فادعوا أن ما هنا ماض للمأمر وأن الصواب إسقاط عدم من قوله لعدم
 امتدادها فافهم ثم اعلم أنه في التارخانية وغيره إذا ذكر أنه لو قال غنيت المساكنة جميع الشهر صدق ديانة
 لأقضاء وقيل قضاء أيضا والعصم الأول قلت وأنت خير بأن مبني الإيمان على العرف والعرف الآن في حلف
 لا يسكن فلا ناسمرا أولا يسكن هذه الدار شهرا أولا يقيم فيها شهرا أنه يراد جميع المدة في المواضع الثلاث
 والله سبحانه أعلم (قوله وفي خزانة الفارسي الخ) يخالف لما يأتي في باب اليمين بالنسبة من أنه يشترط
 في الضرب قصد على الظاهر اهـ ح قلت ومع هذا لا مناسبة لذكره هنا الآن يقال استوضح به قوله
 في المسألة المارة أن أقام معه حنت عدم أولا (قوله من المسجد) فبذبحه تعالى الإمام محمد في الجامع الصغير
 احترازاً عن الدار المسكونة قال في الذخيرة ما نصه قال القدوري الخروج من الدار المسكونة أن يخرج بنفسه
 ومناعه وعياله والخروج من المدة والقرية أن يخرج بيده خاصة زاد في المتن إذا خرج بيده فقد رآه أراد
 سفراً ولم يرد اهـ ولا يخفى أن قوله زاد في المتن الخ راجع لمسألة الخروج من البلدة والقرية فلا يدل على أنه
 يكفي أن يخرج بيده في مسألة الدار أيضا فليس في ذلك ما يخالف ما في البحر وغيره فافهم نعم في الظهيرية
 والخانية لو حلف لا يخرج من هذه الدار فهو على الرحيل منها بأهلها كان ساكناً فيها إلا إذا دل الدليل على أنه
 أراد به الخروج بيده (قوله بأن حل مكرها) أي ولو كان بحال يقدر على الامتناع ولم يتبع في العصم
 خاتمة وفي البرازية تصحيح الحنث في هذه الصورة وهذا واعر في الشرع بلالية ذكره لا كراهة هنا بأنه
 لا يناسب قوله ولوراصيا إذا لا يجمع الإكراه الرضى اهـ وفي الفتح والمراد من الإخراج مكرها هنا أن يحمله
 ويخرجه كارهاً لذلك لا الإكراه المعروف وهو أن يوعده حتى يفعل فإنه إذا فوعده فخرج بنفسه حنت لما عرف
 أن الإكراه لا يعدم الفعل عندنا اهـ وأقره في البحر واعر في اليعقوبية التعليق بما قالوا في لا سكن الدار
 فقيده ومنع لا يحنت لأن للإكراه تأثير في إعدام الفعل وأجبت عنه فيما علقته على البحر بأنه قد يقال أنه يعدم
 الفعل بحيث لا ينسب إلى فاعله إذا أعيد الاختيار وهذا دليل باختياره فليست في وفي القهستاني عن المحيط
 لو خرج بقدميه للتمديد لم يحنت وقيل حنت اهـ ومفاده اعتماد عدم الحنث لكن في الإكراه الكافي لما تم
 التمهيد لو قال عبده حر أن دخل هذه الدار فأكراهه بوعيد تلقى حتى دخل عتق ولا يضمن المكره قيمة العبد
 (قوله لا يحنت) لأن الفعل وهو الخروج لم ينتقل إلى الخالف لعدم الأمر وهو الموجب للنقل فتح (قوله
 في الأصح) وقيل يحنت إذا حله برضاه لأمره لأنه لما كان يقدر على الامتناع فلم يفعل صار كالأمر وجه
 العصم أن انتقال الفعل بالأمر لا بمجرد الرضى ولم يوجد الأمر ولا الفعل منه فلا ينسب الدحل إليه ولو قيل
 أن الرضى ناقل دفع بضرع انشاق وهو ما إذا أمره أن يتف ماله ففعل لا يضمن المثل لا تنسب الاتلاف إلى
 المالك بالأمر فلو تلفه وهو ما كنت ينظر لم ينه ضمن بلا تفصيل لأحد بين كونه راضياً ولا فتح (قوله
 أقساماً) من الحل والادخال بالأمر أو بغيره مكرهاً أو راضياً قهستاني (قوله وأحكاماً) من الحنث
 وعدمه (قوله وإذا لم يحنت) شرط جوابه قول المصنف لا تنحل يمينه ط (قوله وأبرزان) عطف على قوله
 بلا أمره أي أبرزان قدميه وهو يقتضيه مصدر زلق كخرج وفي نسخة ولوزان (قوله أو بغيره) بصيغة

وفي خزانة الفتاوى حلف
 لا يضرهم ففسر بها من غير قصد
 لا يحنث (وحنث في لا يخرج)
 من المسجد (ان حمل واحر)
 مختاراً (بأمره وبدونه) بأن
 حل مكرهاً (لا يحنت) ولوراصيا
 بأمره (في الأصح) ومنه
 لا يدخل أقساماً وأحكاماً
 وإذا لم يحنت حوله بلا أمره
 أبرزان أو بغيره وهو بربيع

المصدر فهو يسكون النساء المثلثة قال في الساموس عشر كضرب ونصر وعلم وكرم عزرا وعزرا وعشارا
وتعزرا كما اه ط (قوله اوجع دابة) في المصباح جمع الفرس براكبه يجمع جماعا بالكسر وجوها
استعدي حتى غلب تأمل (قوله على الصحيح) راجع الى جميع المعاطيف ط (قوله فتح وغيره) عبارة
الفتح قال السيد أبو ثجاج تغل وهو أرفق بالناس وقال غيره من المشايخ لا تغل وهو الصحيح ذكره
الترمذي وقام في خان وذلك لانه انما لا يغتسل لانقطاع نسبة الفعل اليه واذا لم يوجد منه المحلوف عليه كيف
تغل العين فبقيت على حالها في الذمة ريفاهر أثر هذا الخلاف في الودخل بعد هذا الاخراج هل يغتسل فمن قال
المحلت قال لا يغتسل وهذا بيان كونه ارفق بالناس ومن قال لم تغل قال حنث ووجب الكفارة وهو الصحيح
اه وقوله فيما لو دخل بعد هذا الاخراج يعني ثم خرج بنفسه لان كلامه فيما لو حلف لا يخرج فأخرج محمولا
بدون أمره واذا لم تغل العين بهذا الاخراج يغتسل لو دخل ثم خرج بنفسه لا يجزئ دخوله فانهم (قوله)
لكنه خالف في فتاويه الخ ذكر الرمي انه لم يجد ذلك في فتاوى صاحب البحر بل وجد ما يخالفه قلت ولعل
ذلك ساقط من نسخته والافتد وجدته فيها (قوله فاصدا) أي قاصدا الخروج اليها لقصد الخروج لغيرها
حنث وان ذهب اليها (قوله عند انفصاله من باب داره) لانه بذلك يعد خارجا نهر فلو كان في منزل من داره
فخرج الى صحنها ثم رجع لا يغتسل ما لم يخرج من باب الدار لانه لا يعد خارجا في جنازة فلان مادام في داره يخرج
عن المحيط (قوله لان الشرط الخ) علة لقوله مشى معها ام لا ولما استشهد عليه من عبارة البدائع أيضا
وحاصلها أن المسنن هو الخروج على قصد الجنازة والخروج هو الانفصال من داخل الى خارج ولا يلزم فيه
الوصول اليها لشيء معها أو يصلي عليها أو ما علة عدم الحنث فيما اذا أتى أمر آخر بعد خروجه اليها فهي
ما أفاده في الفتح من أن ذلك لا يبان ليس بخروج والمحلوف عليه هو الخروج (قوله والذهاب) كون الذهاب
مثل الخروج هو الذي مشى عليه في الكثرة وغيره وصححه في الهداية وغيره قال في الدر المنثور وقيل كالإتيان
فيشترط فيه الوصول وصححه في الخاتمة والخلاصة قال الباقي والمعمد الأول نعم لو نوى بالذهاب الإتيان
أو الخروج فكأنوى اه قلت والارسال والبعث كالخروج أيضا في انه لا يشترط فيهما الوصول ففي الذخيرة
لو قال ان لم أرسل اليك أو ان لم ابعث اليك هذا الشهر نفقتك فأنت كذا فصاعت من يد الرسول لا يغتسل
(قوله والرواح) هو بحث البحر كما يأتي ويظهر لي أن العرف فيه استعماله مراد به الوصول ولا ينبغي أن النية
تكفي أيضا (قوله والعبادة والزيارة) تابع في ذلك صاحب البحر حيث قال وقيد بالآتيان لان العبادة
والزيارة لا يشترط فيهما الوصول ولذا قال في الذخيرة اذا حلف بعود فلانا أو ليزورنه فأتى بابه فلم يؤذن له
فرجع ولم يصل اليه لا يغتسل وان أتى بابه ولم يستأذن حنث اه قلت ومتنناه أن الآتيان يشترط فيه الاجتماع
وليس كذلك لما في الذخيرة ولو حلف لا يأتي فلانا فهو على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه وان أتى مسجده
لم يغتسل رواء ابراهيم عن محمد اه قد علم أن العبادة والزيارة مثل الآتيان في اشتراط الوصول الى المنزل دون
صاحبه بل يشترط في العبادة والزيارة الاستئذان فهما أقوى من الآتيان في اشتراط الوصول فلا يصح إلحاقهما
بالخروج والذهاب والمجد لله ما هم الصواب (قوله الا في الآتيان) صوابه الا في الآتيان والعبادة والزيارة
كما علمت من اشتراط الوصول في الثلاثة ومثلها الصعود ففي الذخيرة قال لا مرأته ان صعدت هذا السطح فأنت
كذا فارتقت مرتين أو ثلاثة فقبل يجب أن يكون فيه الخلاف الماتر في الذهاب وقال أبو الليث وعندى
لا يغتسل هنا بالاتفاق اه قلت وصححه في الخاتمة ولعل وجهه أن صعود السطح الاستعلاء عليه فلا بد
من الوصول نعم لو قال ان صعدت الى السطح ينبغي أن يجري فيه الخلاف الماتر تأمل وفي الذخيرة عن المتن
لزم رجلا خلف الملتزم لياتينه غدا فاتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبر حتى يأتي منزله ولولزمه في منزله فحقول
الى غيره لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحوّل اليه ولو قال ان لم آتك غدا في موضع كذا فأنا لم يجده فقد بر
بجلاف ان لم اوافك لانه على أن يجعما (قوله فلو حلف الخ) تفريع على قوله لان الشرط في الخروج
والذهاب الخ ط (قوله بجرينا) يؤيده العرف وكذا ما في المصباح حيث قال وقيد بتوهم بعض الناس
أن الرواح لا يكون الا في آخر النهار وليس كذلك بل الرواح والغد وعند العرب يستعملان في المسير أي
وقت كان من ليل أو نهار قاله الأزهري وغيره وعليه قوله عليه الصلاة والسلام من راح الى الجمعة في أول

اوجع دابة على الصحيح ظهريه
(لا تغل) يمينه (لعدم فعله) على
المذهب) الصحيح فتح وغيره
وفي البحر عن الظهريه به يفتى
لكنه خالف في فتاويه فأفتى
بأنه لا يأخذ بقول أبي ثجاج
لانه أرفق لذلك علمت المعتمد
(ولا يغتسل في قوله لا يخرج الا الى
جنازة ان خرج اليها) قاصدا
عند انفصاله من باب داره مشى
معه أم لا لما في البدائع ان
خرجت الا الى المسجد فأنت طالق
فخرجت تريد المسجد ثم بدلتها
فذهبت لغير المسجد لم تطاق (ثم أتى
أمر الآخر) لان الشرط في الخروج
والذهاب والرواح والعبادة
والزيارة النية عند الانفصال
لا الوصول الا في الآتيان فلو حلف
(لا يخرج أو لا يذهب) أو لا يروح
بحر يحنث الى مكة

مطلب
حلف لا يخرج الى مكة ونحوها

النهار فله كذا أى من ذهب اه (قوله ثم رجع عنها) وكذا الولم يرجع بالاولى فهو غير قيد ولذا قال
 في الفتح رجع عنها ولم يرجع (قوله قصد غيرها أى لا) أى لان الحنث بتحقيق بمجرد الخروج على قصدها فلا فرق
 حينئذ بعد ما خرج بين أن يقصد الذهاب الى غيرها أولا (قوله فتح بحثا) حيث قال وقد قالوا انما يحنث
 اذا جاوز عمرانه على قصدها كأنه ضمن لفظ أخرج معنى اسافر للعلم بأن المضي اليها سفر لكن على هذا الولم يكن
 بينه وبينها مدة سفر فينبغي أن يحنث بمجرد انفصاله من الداخل اه قلت يؤيده قوله في الذخيرة لان الخروج
 الى مكة سفر والى انسان لا يعد مسافرا اذا لم يجاوز عمران مصره اه أى بخلاف الخروج الى الجنازة لكن
 لما كانت الجنازة في المصر اعتبر في الخروج انفصاله من باب داره وان كانت المقبرة خارج المصر لانه لم يحلف
 على الخروج الى المقبرة أما لو حلف على ذلك أو على الخروج الى القرية مثلا بما يلزم منه الخروج من المصر
 فالظاهر أنه يلزم مجاوزة العمران وان لم يقصد مدة سفره في البحر عن البدائع قال عمر بن أسد سأل محمد بن
 رجل حلف ليخرج من الرقة ما الخروج قال اذا جعل البيوت خلف ظهره لان من حصل في هذه المواضع جازله
 القصر اه قال في البحر فالاصل أن الخروج اذا كان من البلد فلا يحنث حتى يجاوز عمران مصره سواء كان
 الى مقصده مدة سفر أو لا وان لم يكن خروجا من البلد فلا يشترط مجاوزة العمران اه وهذا مخالف لما يحنه
 في الفتح فليأتى (قوله وفيه الخ) لم أجد ذلك في الفتح بل هو في البحر وغيره (قوله مع فلان العالم) الذي
 في البحر وغيره العام أى هذه السنة فهو ظرف زمان معترف بالالتصوير (قوله بر) فاذا بداه أن يرجع
 رجع بالاشهر بحر قلت والظاهر أنه لا بد من أن يكون خروجه على قصد السفر لا على قصد الرجوع ولذا قال
 فاذا بداه الخ ويدل عليه قوله في الخاتمة فاذا خرج معه جاوز البيوت ووجب عليه قصر الصلاة فتدبر اذا لا يعني
 أن وجوب القصر لا يكون الا عند قصد السفر وكذا قول المصنف وغيره فخرج يريد بها (تبينه) يعلم مما قرناه
 جواب ما يقع كثيرا فيمن حلف ليسافر فانه يبر بمجاوزته العمران على قصد السفر الى مكان بينه وبينه مدة
 السفر فاذا بداه الرجوع رجع بالاشهر وبه أفق المصنف وغيره لكن لا بد من قصد السفر كما قلنا لا بمجرد
 الخروج على قصد الرجوع لانه لا يتحقق به السفر والله أعلم (قوله فخرج مع جنازة) أى خرج من بغداد
 مع الجنازة بأن جاوز العمران قال ط لكن العرف بخلافه فان من حلف لا يخرج من مصر فزار الامام
 لا يعد خارجا منها في عرفنا اه قلت لكن اذا قامت قرينة على ارادة الخروج مطلقة السفر أو غيره بعدة خارجا
 (قوله كما مر) أى قريبا في قوله الا في الاتيان (قوله والفرق لا يعني) هو أن الخروج الانفصال من
 الداخل الى الخارج وأما الاتيان فعبرة عن الوصول قال تعالى فاتيا فرعون فتولاه (قوله فذهبت
 قبل العرس) أى بحيث لا تعد عرفا انها أتت العرس بأن كان ذلك قبل الشروع في مباديه وفي البرازية
 لا يذهب الى ولاية فذهب لطلب غيره لا يحنث اه أى اذا كان الغريم في الوليمة وذكر في الذخيرة انه أفق
 بذلك شيخ الاسلام الاسيجابي (قوله فهو أن يأتي منزله أو حافونه) فلو أفق مسجده لا يكفي فالشرط الوصول
 الى محله لا الاجتماع كما قدمناه (قوله حتى مات أحدهما) قد رلف أحدهما لان الحنث لا يختص بموت
 الحالف فقط بل المحلوف عليه مثله كما يأتي (قوله حنث في آخر حياته) أى حياة أحدهما فلو كانت يمينا
 بالطلاق ماتت المرأة تبقى البين لا مكان الاتيان بعد موتها نعم لو كان الشرط طلاقها ماتت طالق
 ثلاثا يحنث بموتها أيضا لصدق اليأس عن الشرط بموتها اذا لا يمكن طلاقها بعده بخلاف الاتيان ونحوه
 كما قدمناه في الطلاق السريع عن الفتح وكلام الفتح هنا موهم خلاف المراد من تنبيه (قوله وسد اكل بين
 مطلقة) أى لا خصوصية للاتيان بل كل فعل حلف أن يفعله في المستقبل وأطلقه ولم يقيد بوقت لم يحنث
 حتى يقع اليأس عن البر مثل لغير زيدا أو ليعطين فلانة أو ليطلق زوجته وتحقق اليأس عن البر يكون
 بفوت أحدهما ولذا قال في غاية البيان وأصل هذا أن الحالف في البين المطلقة لا يحنث مادام الحالف
 والمحلوف عليه قائمين لتصور البر فاذا مات أحدهما فانه يحنث اه بحر قال ح وهذا اذا ثابت على
 الاثبات فان كانت على النفي لا يحنث في آخر حياته ويمكن حنثه حالا كما لا يعني (قوله أما الموقته فيعتبر
 آخرها) أى آخر وقتها وفي بعض نسخ آخره أى آخر الوقت المعلوم من المقام أى فادام بنى الوقت ولم يذل
 حنث (قوله فلا حنث) لتعلق الحنث بآخر الوقت ولم يوجد في حنثه (قوله لطلان يمينه بالله تعالى)

فخرج يريد بها ثم رجع) عنها قصد
 غيرها لم لا نهر (حنث اذا
 جاوز عمران مصره على قصدها)
 ان يذمه وبينها مدة سفر والا حنث
 بمجرد انفصاله فتح بحثا وفيه حلف
 ليخرج من فلان العالم الى مكة
 فخرج معه حتى جاوز البيوت
 بر وفي لا يخرج من بغداد فخرج مع
 جنازة والمقابر خارج بغداد
 حنث (وفي لا ياتيتها لا) يحنث
 الا بالوصول كما مر والعرق لا يعني
 (كما لا يحنث لو حلف أن لا تأتي
 امرأته عرس فلان وذهبت قبل
 العرس وثابت ثمة حتى مضى)
 العرس لانها سألت العرس بل
 العرس انما هي ذخيرة حلف
 (ليأتيتها) فهو أن يأتي منزله
 او حافونه لقيه ام لا (ف) لو (لم ياتيه
 حتى مات) أحدهما (حنث في آخر
 حياته) وكذا اكل بين مطلقة أما
 الموقته فيعتبر آخرها فان مات قبل
 منيته فلا حنث وقوله حنث يقيد
 انه لو ارتد ولو حلف لا يحنث بطلان

قوله موهم خلاف المراد فانه قال
 هنا فان كان الحالف بطلانها لم يفعل
 ولم يفعل حنث بموت أحدهما
 ولا فرق في ذلك بين موته وموتها
 في الصحيح وتقدمت هذه في الطلاق
 اه منه

إشارته إلى أن يمينه لو كانت بالطلاق مثلا لا تبطل بالردة لأن الكفر لا ينافي التعليق بغير القرب ابتداء فكذا بقائه
 اه ح (قوله كما مر) أي أول الإيمان (قوله فتدبر) أمر بالتدبر إشارة إلى خضوعه لأفلاذ ذلك من قوله حنت
 ووجهها أن حنثه في آخر حياته يدل على بقاء اليقين صحيحة قبل الموت إذا لم يطله لا حنت فيها والحكم بالعاق
 مرتدة أو أن كان موتا حكما لكنه غير مراد هنا لبطان اليقين بمجرد الردة قبل الحكم بالعاق الذي هو في حكم
 الموت حيث بطلت اليقين قبل الموت علم أن مراده بقوله حتى مات الموت الحقيقي إذ لا يتصور الحنث بالموت
 الحكمي فافهم (قوله فهي استطاعة الصحة) أي الاستطاعة المعلومة من استطاع هي سلامة آلات
 الفعل المخولف عليه وصحة أسبابه كافي الفتح والمراد بالآلات الجوارح فالمرضى ليس بمستطيع وصحة الأسباب
 ثمينة لإرادة الفعل على وجه الاختيار فخرج الممنوع تهر أي من منعه سلطان ونحوه (قوله لأنه المتعارف)
 أي المعنى المذكور هو المعروف عند الإطلاق كافي قوله تعالى من استطاع إليه سبيلا بخلاف المعنى الثاني
 في المتن (قوله فتقع على رفع الموانع) يشمل المانع المعنوي كالمرض والحسي كالقيء ونحوه فيستغنى بذلك
 عن ذكر سلامة الآلات ولهذا أفسرها محمد بقوله إذا لم يمرض ولم يمنعه السلطان ولم ينجأ أمر لا يتقدر على إتيانه
 فلم يأت حنث اه (قوله بخرجنا) حيث قال فينبغي أنه إذا نسي اليقين لا يحنث لأن النسيان مانع وكذا
 لو حنث فلم يأت حنث حتى منى الغد كما لا يخفى (قوله المقارنة للفعل) أي التي تخلق معه بلا تأثر لها فيه لأن أفعال
 العباد مخلوقة لله تعالى فتح (قوله صدق ديانه) فإذا لم يأتها بعد رأيا وغيره لا يحنث كأنه قال لا يتأكد أن خلق
 الله تعالى إتياني وهو إذا لم يأت لم يخلق إتيانه ولا استطاعته المقارنة والآلات فتح (قوله لأنه خلاف
 الظاهر) قال في الفتح وقبل يصدق ديانه وقضاء لأنه نوى حقيقة كلامه لأن اسم الاستطاعة يطلق بالاشتراك
 على كل من المعنيين والاول أوجه لأنه وإن كان مشتركا بينهما لكن تعورف استعماله عند الإطلاق
 عن القرينة لاحد المعنيين بخصوصه فصار ظاهرا فيه بخصوصه فلا يصدق القاضي بخلاف الظاهر اه
 (قوله وقد أظهر الزاهدي اعتراضه هنا) وتقدم نظير ذلك في باب الحج عن الغير حيث قال إن مذهب أهل
 العدل والتوحيد أنه ليس للانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره وأراد بهم أهل الاعتزال كما مر بيانه وعبارته هنا
 وفي قوله أي صاحب الهداية حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل نظير قوى لأنه بناء على مذهب الأشعرية
 والسنية أن القدرة تشارن الفعل وأنه باطل إذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين
 ما نوا على الكفر قادرين على الإيمان وكان تكليفهم بالإيمان تكليفا بما لا يطاق وكان إرسال الرسل
 والأنبياء وإنزال الكتب والأوامر والنواهي والوعود والوعيد ضائعة في حقهم اه قال في البحر وهو غلط
 لأن التكليف ليس مشروطا بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وإنما هو مشروط بالقدرة الظاهرة وهي سلامة
 الآلات وصحة الأسباب كما عرف في الأصول (قوله شرط للبر لكل خروج اذن) للبر متعلق بشرط ولكل
 متعلق بنائب الفاعل وهو اذن لا بشرط لئلا يلزم تعدية فعل بخرجين متفق اللفظ والمعنى أفاده القهستاني
 ثم لا يخفى أن اشتراط الاذن راجع لقوله الاباذني أما ما بعده فيشترط فيه الأمر والعلم أو الرضى وإنما شرط
 تكراره لأن المستثنى خروج مقرون بالاذن فما وراءه داخل في المنع العام لأن المعنى لا يخرجى خروجا لا خروجا
 ملصقا بالاذني قال في النهرويشترط في اذنه لها أن تسمع والام يمكن اذنا وأن تفهمه فلما أذن لها بالعربية
 ولا عهد لها بها فخرجت حنث وأن لا تقوم قرينة على أنه لم يرد الاذن فلما قال لها اخرجي أما والله لو خرجت
 ليخزيك الله لا يكون اذنا صرح به محمد وكذا الوقال لها في غضب اخرجي ينوي التهديد لم يكن اذنا ذا المعنى
 حينئذ اخرجي حتى تطلق اه ملخصا وفي البرازية قامت للغروج فقال دعوها فتخرج ولا يثله لم يكن اذنا
 ولو سمع سائلا فقال لها أعطه اقمه فان لم تقدر على اعطائه بلا خروج كان اذنا بلا خروج والا فلا وإن قال اشترى
 اللحم فهو اذن ولو أذن لها بالخروج إلى بعض أقاربها فخرجت لكس الباب أو خرجت في وقت آخر حنث
 ولو استأذنت في زيارة الأتم فخرجت إلى بيت الأخ لا يحنث لوجود الاذن بالخروج إلا أن قال إن خرجت إلى
 أحد الاباذني وفي لا يخرجى الأرضى فأذن ولم تسمع أو سمعت ولم تفهم لا يحنث بالخروج لأن الرضى يتحقق
 بلا علمها بخلاف الاذن وفي الأما مري فالامر أن يسمعها بنفسه أو رسوله وفي الإرادة والهوى والرضى لا يشترط
 سماعها وفي الابعلي لا يحنث لو خرجت وهو براها أو أذن لها بالخروج فخرجت بعده بلا علم اه ملخصا

مطلب

حنث لا يثبت ان استطاع

يمينه بالله تعالى بمجرد الردة كما مر

فتدبر حلف (ليأثنه غدا ان استطاع

فهي) استطاعة الصحة لأنه

المتعارف فتقع (على رفع الموانع)

كمرض أو سلطان وكذا جنون

أو نسيان بخرجنا (وإن نوى)

بها (القدرة) الحقيقية المقارنة

للفعل (صدق ديانه) لا قضاء على

الأوجه فتح لأنه خلاف الظاهر

وقد أظهر الزاهدي اعتراضه

هنا في المجتبى كما أظهره في القضية

في موضعين من ألفاظ التكفير

(لا يخرجى) بغير اذني أو

(الاباذني) أو بأمرى أو بعلي

أو برضاي (شرط) للبر (لكل

خروج اذن)

مطلب

لا يخرجى الاباذني

وتعام فروع المسألة هنالك قال في البحر ولا فرق في المسألة بين أن يكون المخاطب الزوجية أو العمد بخلاف
 حاله قال لا اكلم فلانا الاباذن فلان أوحى بأذن أو الآن بأذن أو الآن يقدم فلان أوحى يقدم أو قال لرجل
 في داره والله لا يخرج الاباذن فانه لا يكثر الاذن في هذا كله لأن قدوم فلان لا يكثر عادة والاذن في الكلام
 يتناول كل ما يوجد من الكلام بعد الذن وكذا خروج الرجل مما لا يكثر عادة بخلاف الذن لدروجة فانه
 لا يتناول الاذن ذلك الخروج المأذون فيه لا كل خروج البصر سريع فيه مثل اذنت أو أخرجني كلما اردت
 الخروج كذا في الفتح اه (تمة) في التهر عن الخياط لوقول اباذن فلان فانه المخوف عليه بطلت اليين
 عندهما خلافا لابي يوسف اه وفي الذخيرة حلف لا يشرب بغير اذن فلان فساوله فلان بيده ولم يأذن باللسان
 وشرب ينبغي أن يبحث لانه ليس باذن بل هو دليل الرضى (قوله أو فرقة) قال في السمع ثم انعقاد اليين على
 الاذن في قوله ان خرجت الاباذن فأت طالق وواته لا يخرج الاباذن مقيد بقاء الكماح لان الاذن انما يصح
 لمن له المنع وهو مثل السلطان اذا حلف انسا بالعرف عن اليه خبر كل داع في المدينة كان على مدة ولايته فلو ابانها
 ثم تزوجها فخرجت بلا اذن لا تطلق وان كان زوال الملك لا يطل اليين عندنا لانها لم تعتقد الاعلى بقاء السكاح
 اه فلو لم يقيد بالاذن لم يقيد بقيام السكاح كما سيذكره الشارح عن الزيلعي في اواخر الايمان مع عدة مسائل
 من هذا الجنس وهو كون اليين المطابقة تصير مقيدة بدلالة الحال بقى لو خرجت في عدة البائن هل يبحث يطهرلى
 عدمه لانها وان كانت ممنوعة لكن مانعها الشرع لا الزوج تأمل (قول لدين) أى ولا يصدق في القضاء وعليه
 الفتوى خاتمة أى لانه خلاف الظاهر وانما دين لانه محتمل كلامه لان الاذن مرة موجب العاية في قوله حتى
 آذن وبين الاستثناء والغاية مناسبة من حيث ان ما بعدهما مخائف لما قبلهما فيستعار الاباذن لمعنى حتى
 آذن فتح (قوله وتخل يمينه الخ) أى لو خرجت بغير اذن ووقع الطلاق ثم خرجت مرة ثانية بلا اذن لا يقع
 شيء لانخلال اليين بوجود الشرط وليس فيها ما يدل على التكرار يخرج عن الظاهرية (قوله ولونهاها
 بعد ذلك صح) أى بعد قوله كلما خرجت الخ قال في الخاتمة وبه أخذ الشيخ الامام ابن الفضل حتى لو خرجت
 بعد ذلك حنث ولو اذن لها بالخروج ثم قال لها كلما نيتك فتصدت لك منهاها لا يصح نيه اه (قوله
 وفي الصيرفة الخ) هذه مسألة استطردية وذكر في الذخيرة عبارة فارسية وقال بعدها ثم ان الزوج ذهب
 الى سمرقند وبعث اليها اصحاب السلطان حتى اخرجوها على كره منها وذهبوا بها الى زوجها بسمرقند
 بأمر الزوج هل يبحث في يمينه فتقبل ينبغي أن يبحث على ظاهر جواب الكتاب أن للزوج نقلاها من بلدة الى بلدة
 اخرى بعد ما وفي المجلد لاندفع الامر بالاخراج من الزوج واستقل فعمل المخرج اليه فكان الزوج اخرجها
 بنفسه أما على اختيار أبي الليث انه ليس له نقلها لم يصح الامر ولم يتقل فعمل المخرج اليه فلا يبحث اه (قوله
 بخلاف قوله الخ) مرتب بما تقدم في المتزى لو قال لا يخرجى الا أن آذن أوحى اذن لك فانه يكتفى الاذن
 مرة واحدة لانه للغاية أما حتى فظاهر وأما الآن فتجاوز بالا عنها لتعذر استثناء الاذن من الخروج وتماه
 في الفتح والبحر قال في البحر وأشار الى انه لو قال عبده حران دخل هذه الدار الا أن ينسى فدخلها ناسيا
 ثم دخل ذاكر لم يبحث بخلاف قوله الاناسيا لانه استثنى من كل دخول دخولا بصفة فبقى ماسواه داخلا تحت
 اليين لما الاول فانه بعنى حتى فلما دخلها ناسيا انتهت اليين اه (قوله صدق) أى قضاء لانه محتمل
 كلامه وقبه تشديد على نفسه بجر (قوله ولونها) حتى لو حلف لا يدخل داره أو بنته وهى نسك
 مع زوجها حنث بالدخول نهر عن الخاتمة قلت وهو خلاف ما سيذكره آخر الايمان (قوله أو باعارة) أى لا فرق
 ذكر في التاترخاتية أن فيه اختلاف الرواية وبظهرلى ارجحية ما هنا حيث كان المعترضة النسبة السكنى عرفا ولا يبحث
 أن يت المرات في العرف ما نسكنه بعال زوجها وانظر ما سند كره آخر الايمان (قوله أو باعارة) أى لا فرق
 بين كون السكنى بالملك أو بالاجارة أو العارية الا اذا استعارها ليخذه فيها ولية فدخلها الحالف فانه لا يبحث
 كما في العدة والوجه فيه ظاهر نهر أى لانها ليست مسكالة (قوله باعتبار عموم المماز الخ) مرتب
 بقوله يراد به أن الاصل في دار زيد أن يراد به النسبة الملك وقدر يديهم ما يشمل العارية ونحوها وقبه جمع
 بين الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز عندنا فاجاب بأنه من عموم المماز بأن يراد به معنى عام يكون المعنى الحقيقي
 فردا من أفرادها ونسبة السكنى أى ما يسكنها زيد بملك أو عارية لكن ينبى ما اذا دخل دارا مملوكا لم يد

الا لفرق او حرق او فرقة ولو نوى الاذن
 مرة دين وتخل يمينه بخروجها مرة
 بلا اذن ولو قال كلما خرجت فعد
 اذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد
 ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى
 ولو الجسمة وفي الصيرفة حلف
 بالطلاق لا ينقل أهله للمد كذا
 فرفع الامر للعاصم فعدت
 رجلا باذنه فنقل أهله لا يبحث
 (بخلاف) قوله (الا أن أوحى)
 آذن لك لانه للغاية ولو نوى التعدد
 صدق (حلف لا يدخل داره فلان
 يراد به نسبة السكنى اليه) عرفا
 ولو نها أو باعارة باعتبار عموم
 المماز ومعناه كون محل الحقيقة
 فردا من أفراد المماز

مطلب
 لا يدخل داره فلان يراد به نسبة
 السكنى

(أو) حلف (لا يضع قدمه في دار فلان حنث بدخولها مطلقا) ولو حافيا أو راكبا لم يفتقر أن الحقيقة متى كانت متعذرة أو مبهجورة صير إلى المجاز حتى لو اضطلع ووضع قدميه لم يحنث (وشرط للحنث في) قوله (أن خرجت مثلا) فأنت طالق أو ان ضربت عبدك فعبدى حر (لمريد الخروج) والضرب (فعله فوراً) لأن قصده المنع عن ذلك الفعل عرفاً ومدار الايمان عليه وهذه تسمى بين النور

مطلبه
لا يضع قدمه في دار فلان

مطلبه
في بين النور

وساكنها غيره خلف رجل لا يدخل دار زيد فقتضى كونه المعبر بنسبة السكنى أن لا يحنث وفي المجتبى عن الابيضاح أن فيه عن محمد روايتين وقيل إذا كان زيد دار غير هابسكنها لم يحنث والافينث اه قلت وجرم في الخانية بالحنث ولم يفعل وهو مرجح لاحدى الروايتين وعليه فكان على المصنف أن يقول يراد به نسبة السكنى أو المالك لكن مشى في المحيط على عدم الحنث في النهر اعلم انه اذا حلف لا يدخل دار زيد فداره مطلقا دار يسكنها فلو دخل دار غلته لم يحنث كما في المحيط وعليه تفرع ما في المجتبى ان دخلت دار زيد فعبدى حر وان دخلت دار عمرو فامرأته طالق فدخل دار زيد وهي في يد عمرو باجارة لم يعنق وتطلق فان نوى شيأ صدق اه قلت لكن الذى رأيت في المجتبى وكذا في البحر نقلا عنه يعنق وتطلق وعليه فهو متفرع على ما في الخانية لاعلى ما في المحيط وفي الخانية أيضا لا يدخل دار فلان فاجرها فلان فدخلها الخائف فيه روايتان قالوا عدم الحنث قول أبى حنيفة وأبى يوسف لأن الاضافة عند هذا كما تبطل بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم وملك اليد لاغير اه قلت هذا يفيد أن ما جرم به في الخانية أو لا قولها ما واحدى الروايتين عن محمد ويفيد أيضا أنها اذا بقيت بيد المالك غير مسكونة لا تحدث النسبة له فيحنث الخائف بدخولها ولو كان المالك ساكنا في غيرها تأتى (تنبيه) في الخانية أيضا حلف لا يدخل دار زيد ثم حلف لا يدخل دار عمرو فباعها زيد من عمرو وسلمها اليه فدخلها الخائف حنث في المين الثانية عنده لأن عنده المستحدث بعد المين يدخل فيها لومات مالك الدار فدخل لا يحنث لا تتأهلها للورثة ولو كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سئلته يحنث وقال أبو الليث لا وعليه الفتوى لأنهم وان لم يملكها الورثة وبقيت على حكم ملك الميت لم تكن مملوكة له من كل وجه اه ملخصا (قوله ولو حافيا) الاولى أن يقول ولو منتهلا لأنه مع النعل لم تمس قدمه الارض فيشمل الحافى بالاولى (قوله متعذرة) نحو والله لا آكل من هذه النخلة كما يأتى أول الباب الا ترى (قوله أو مبهجورة) كما في مثالنا (قوله ووضع قدميه) أى بحيث يكون جسده خارج الدار درر (قوله لم يحنث) هو ظاهر الرواية كما في الفتح شربلاية قال في الذخيرة ومتى صار اللفظ مجازا عن غيره لا يعتبر اللفظ بحقيقته وينصرف الى المجاز كما في وضع القدم الال دليل يدل على عدم ارادة المجاز فتعتبر الحقيقة فإذا قال لا امرأته ان ارتقت هذا السلم أو وضعت رجلها عليه فأنت كذا فوضعت رجلها عليه ولم ترتق حنث لان العطف دل على انه اراد به الحقيقة ثم قال وفي المتن لا ضربت بالسباط حتى اقلتك فهذا على الضرب الوجيع ولو قال لا ضربت بالسيف حتى تموت فهذا على الموت عرف مراده من تقييده بالسيف اه قلت وهذا لا ينافى قولهم الايمان منبئة على الالتفاظ لاعلى الاغراض لأن المراد الالفاظ التى لم تخرج كما قد منه اول الباب (قوله لمريد الخروج والضرب) أى لشخص اراد الخروج أو اراد الضرب وهو متعلق بقول المصنف في قوله أى قول الخائف وقوله فعليه فوراً نائب فاعل شرط وضمير له لمذكور من الخروج والضرب (قوله فوراً) سئل السعدى بماذا يفتقر النور قال بساعة واستدل بما ذكر في الجامع الصغير أرادت أن تخرج فتقال الزوج ان خرجت فعدت وجلست وخرجت بعد ساعة لا يحنث حموى عن البرجندى ولا يشترط لعدم حنثه اذا خرجت بعد ساعة تغير تلك الهيئة الحاصلة مع ارادة الخروج بشير اليه قول الفتح تهيأت للخروج فحلف لا يخرج فاذا جلست ساعة ثم خرجت لا يحنث لأن قصده منعها من الخروج الذى تهيأت له فكأنه قال ان خرجت الساعة وهذا اذا لم يكن له نية فان نوى شيأ عمل به شربلاية قلت وهو مفاد عبارة الجامع الصغير أيضا لكن في البحر عن المحيط ان لم تقوى الساعة وتنجبى الى الدار فأنت كذا فقامت الساعة ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج فخرجت وأنت الدار بعده لا يحنث لأن رجوعها وجلسها ما دامت في تهيؤ الخروج لا يكون ترك النور كالأخذ بها البول فبات قبل لبس الثياب اه ملخصا الآن يفرق بين الاثبات والتنبي فان المحلوف عليه في الاول عدم الخروج وهو تركه فيتحقق بصدق ضده وهو الجلوس على وجه الاعراض فانها انما جلست للاعراض عن الخرجة المحلوف عليها فيتحقق عدم الخروج سواء تغيرت الهيئة أو لا والمحلوف عليه في الثانى الجبى الميث وهو لا يتحقق الا بفعله والفاعل اذا تهيأ للفعل وجلس منتظرا له عازما عليه لا يكون معرضا عنه بل هو فاعل حكما لكن لا بد من بقاء تلك الهيئة هنا ليعلم بها أن الجلوس ليس على وجه الاعراض لأن الجلوس ضد الفعل المراد ظاهرا هذا ما ظهر لى قدبره (قوله وهذه تسمى بين النور الخ) من فارت القد رعلت استعير للسرعة أو من فوران الغضب

انفرد الامام باظهارها وكانت العين اولا قسمين مؤيدة أى . طهنة وموقنة وهذه مؤيدة لفظا موقنة معنى
تتقيد بالحال اما بان تكون بناء على أمر حالى كما مثل أو أن تقع جوابا للكلام يتعلق بالحال كما هي ان تغذيت
افاده في النهر (قوله ولم يخالفه أحد) كذا في البحر عن المحيط لكن نقل في الفتح عن زفر والشافعي الحث بها
اعتبار الاطلاق اللفظي (قوله تغذيه معه) نائب فاعل شرط فلو خرج الى منزله فتغذى لم يبحث لان جوابه خرج
مخرج الجواب فينطبق على السؤال فينصرف الى الغداء المدعو اليه كذا في الهداية (قوله ذلك الطعام
المدعو اليه) كذا في الابصار لابن كمال معزيا الى الهداية والذي في الهداية هو ما سمعته وهو محتمل أن يكون
المراد به النعل أى التغذى وأن يكون المراد به الطعام الذى هو حتمشة الغداء بالذات المهيمنة والطاهر الاذن
وأن قول الهداية فينصرف الى الغداء الخ على حذف مضاف أى الى أكل الغداء أو أنه اطلق الغداء على
التغذى تساهلا بدليل قوله في الباب الاثنى الغداء الاكل من طلوع الفجر الى اظهر قال في الفتح هناك
وهذا تساهل معروف المعنى فلا يعترض به اهـ ويلزم على ما فهمه ابن كمال انه لو أكل ذلك الطعام في بيته وحده
يبحث وليس كذلك لان الخلو ف عليه هو التغذى مع الطالب لانه هو المدعو اليه وليس في كلام الطالب
ولا في كلام الخائف تعين طعام بل لودعاه الى الغداء معه قبل حضور طعام أصلا فالظاهر أن الحكم كذلك
بدليل تعليلهم بأن الجواب ينطبق على السؤال نعم لو قال الطالب تغذى معي هذا الطعام تتقديه أما بدون ذلك فلا
والذى يظهر لي أن هذا الفهم الذى فهمه ابن كمال غير صحيح ولم أر من سببه اليه وان عول الشارح عليه تأمل
(قوله اليوم أو معك) مفعول ضم أى بأن قال ان تغذيت اليوم أو قال ان تغذيت معك حث بطلاق
التغذى واعتراض حـ قوله أو معك بأنه لم يرد على السؤال لان السؤال فيه لفظة مع فالصواب أن يقول تغذى
عندى كما قال في الكنز اهـ قلت أكر في الذخيرة قال له تغذى معي فقال والله لا تغذى فذهب الى بيته وتغذى مع
أهله لا يبحث ووجه ذلك أن يمينه عقدت على غداء معين وهو الذى دعاه اليه لان قوله والله لا تغذى خرج
جوابا للسؤال المساطب وأمكن جعله جوابا لانه لم يرد على حرف الجواب فيجعل جوابا والجواب يتضمن اعاده
ما في السؤال والسؤال وقع على غداء بعينه بدلالة قوله تغذى معي أى هذا الغداء فيجعل ذلك صك المصريح به
في السؤال كأنه قال تغذى معي هذا الغداء والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال بخلاف ما لو قال والله لا تغذى
معك لانه زاد على حرف الجواب ومع الزيادة عليه لا يمكن أن يجعل جوابا لجعل ابتداء ولا يفد فيه اهـ ومنه
في التاترخانية عن السراجية فعلم أن قوله ان تغذيت معك زيادة على الجواب وان كان لفظ مع مذكورا في كلام
الطالب للاستغناء عنه ولعموم المدعو اليه وغيره أى التغذى معه في ذلك اليوم وغيره لكن لا يخلو عن
نظر فالظاهر ما قاله حـ قد برئتم في هذه العمارة اطلاق الغداء على التغذى كما وقع في عمارة الهداية تساهلا
(قوله حث بطلاق التغذى) الاطلاق بالنظر لليوم معناه سواء تغذى معه أو في بيته مثلا في ذلك اليوم
وبالنظر الى قوله مع تغذيه معه ولوق غير هذا الوقت ولا يبحث ان تغذى مع غيره ولو في الوقت الذى حلف فيه
ط (قوله فعمل مستدنا) لكن لو نوى الجواب دون الابتداء صدق ديانة لان احتمال كونه جوابا قائما لاقتضاء
خلافته الظاهر فيما فيه تخفيف عليه ولو قال ان تغذيت ونوى ما بين الفور والابد كاليوم او الغد لم يصدق أصلا
لان النية انما تعمل في المألوف والحال لا تدل عليه فالتى دلالة الحال ودلالة المقال كما لو حلف لا يتزوج
النساء ونوى عدا أو لا يأكل طعاما ونوى اقامة أو اقامة من لم يصح كذا في شرح تلميص الجامع (قوله ان
لتراخي الخ) احتريها على اذا فافهمها للتور في الحانية اذا فعلت كذا فلم أفعل كذا قال أبو حنيفة اذا لم يعمل
على أثر الفعل الخلو ف عليه حث ولو قال ان فعلت كذا فلم أفعل كذا فهو على الابد وقال أبو يوسف على الفور
أيضا اهـ ومعنى كون ان لتراخي انها تكون لتراخي وغيره عند عدم قرينة الفور والمراد فعل الشرط الذى
دخلت عليه أو ما رتب عليه فاذا قال لها ان خرجت فكذا وخرجت فوراً وبعد يوم مثلا حث الاقربنة الفور
في تقديده كما مر ومنه ما مثل به وكذا ما في الحانية ان دخلت دارك فلم اجلس فهو على الفور اهـ أى
الجلوس على فور الدخول وفيها أيضا ان بعثت اليك فم تأتى فبعثت اليه فأنا ثم بعث اليه ثانيا فلم يأت
حث ولا يطل العيز بالبر حتى يبحث مرة فحينئذ يطل العيز اهـ وفي الذخيرة ان ضربتني ولم تضربك فهذا
على الماضي عندنا كأنه قال ولم أكن ضرتك قبل ضربك ابائى وان نوى بعد صبح أى ان ضربتني ابتداء

تقرر ابو حنيفة رحمه الله باظهارها
ولم يخالفه أحد (و) كذا
(فى) حاشية (ان تغذيت)
قدرا (بعد قول الطالب) تعال
(تغذى معي) شرط للحدث (تغذيه
معه) ذلك الطعام المدعو اليه
(وان دم) الى ان تغذيت (اليوم
اربعك) فمضى حـ (حث
بطلاق العدى) لريادته على
الجواب فجعل مدنا وطلاق
الشاهد ان للتراخي الاقربنة الفور

مطلد

ان ضربتني ولم تضربك

ومن ثم طالب جماعة فأبى
فتعال ان لم تدخل معي البيت
فدخلت بعد سكون شهوته حنت
وفي الجعر عن المحيط طول التشاجر
لا يقطع الفور وكذا لو خافت فوت
الصلاة فصلت أو اشتغلت
بالوضوء للصلاة المكتوبة أو اشتغلت
بالصلاة المكتوبة لانه عذر شرعا
وكذا عرفا (مركب العبد المأذون)
والمكاتب (ليس لمولاه في حق
البيات الا بشرطين (اذا لم يكن
دينه مستغفرا) قد (نواه)
فحينئذ يحنت (حلف لا يركب
فأعين على ما يركبه الناس) عرفا
من فرس وحمار (فلور كبطهر
انسان) أو بعيرا أو بقرة أو فيلا
(لا يحنت) استحسانا بالبلنية
ظهيرية قلت وينبغي حنثه بالبعير
في مصر والشام وبالقيط في الهند
للتعارف قاله المصنف ولو حمل
على الدابة مكرها فلا حنت كحلفه
لا يركب فرسا فركب برذونا
أو بعكسه لان الفرس اسم للعربية
والبرذون اسم للجمي والخيل اسم
هذا الويمين بالعربية ولولا الفارسية
حنت بكل حال ولو حلف لا يركب
أو لا يركب مركبا حنت
بكل مركب سفينة أو محملا أو دابة
سوى الآدمي وسيجيء ما لو حلف
لا يركب حيوانا أو دابة

(باب اليمين في الاكل والشرب
واللبس والكلام)

(سم الاكل اصال ما يحتمل المضغ
يسمى الى الجوف) كخبز وفاكهة
(سمغ اولا) أي وان ابتاعه بغير منفع

٥٢ ط

لا يركب دابة فلان

ولم اضربك بعده ويكون على الفور والحاصل ان كلمة ولم تقع على الا بدكان اتيتني ولم آت ان زرتني ولم ازرلك
وقد تقع على الفور والمعتبر في ذلك معاني كلام الناس وكذلك تقع على قبل وعلى بعد كما مر وفي ان كنتني ولم اجبت
على بعد لان الجواب لا يتقدم وعلى الفور ايضا باعتبار العادة اه ملخصا (قوله حنت) قال في الاختيار
لان مقصوده الدخول لقضاء الشهوة وقد فات فصار شرط الحنت عدم الدخول لقضاء الشهوة وقد وجد اه
(قوله وفي الجعر عن المحيط) عبارته اذا قال لا امرأته اذا لم تحبني الى الفراش هذه الساعة فأنت طالق وهما
في التشاجر فطال بينهما ما كان على الفور حتى لو ذهبت الى الفراش لا يحنت اه وظاهره ولو كان بعد
سكون شهوته فيقيد به ما قبله لكنه خلاف ما يفهم مما قلناه عن الاختيار فينبغي تقييد هذا بما اذا لم تسكن
شهوته فتأمل (قوله وكذا الخ) وكذا لو أخذها البول فبالت كما قدمناه وقيل الصلاة تقطع الفور لانها
عمل اخر والفتوى على الاول كما في الجعر (قوله أو اشتغلت بالصلاة المكتوبة) أي اذا خافت فوتها كما يعلم
مما قبله وهذا تكرر الا ان يحمل على ما اذا كان الحلف وهي تصلي تأمل قال في الجعر ولو اشتغلت بالتطوع
أو بالوضوء أو أكلت أو شربت حنت لان هذا ليس بعذر شرعا اه (قوله مركب العبد المأذون الخ) يعني
لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده فإنه يحنت بشرطين الاول أن ينويها الثاني أن لا يكون عليه
دين مستغرق أما اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنت وان نوى لانه لا ملك للمولى فيه عند أبي حنيفة
وان كان الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنت ما لم ينو له لان الملك للمولى لكنه يضاف للعبد عرفا
وكذا شرعا قال صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال الحديث فتحمل الاضافة الى المولى فلا بد من النية وقال
أبو يوسف في الوجه كحلفا يحنت اذا نواه وقال محمد يحنت وان لم ينو لاعتبار حقيقة الملك اذا الدين لا يمنع وقوعه
للسيد عندهما هدية قلت وبه يظهر أن التقييد بالمأذون لانه محل الخلاف فيحنت في غير المأذون اذا نواه بالاوى
اتفاقا (قوله والمكاتب) لم أر من ذكره هنا ولا يتأتى فيه هذا التفصيل وانما قال في الجعر عن المحيط ولور كبط دابة
مكاتبه لا يحنت لان ملكه ليس يضاف الى المولى لا اذا نواه لا يدا اه ومقتضاه انه لا يحنت وان نواه اتفاقا لان
دابته ملك له لا لمولاه ولذا يضمنها المولى بالاتلاف سواء كان عليه دين أو لا فذكره برأي القهستاني قال
والاضافة الى المأذون تشير الى انه لو ركب مركب المكاتب لم يحنت (قوله لا يحنت استحسانا) أي وان كان
اسم الدابة لما يدب على الارض اذا قال دابة فلان لان العرف خصه بالركوب المعتاد والمعتاد هو الحمار والبغل
والفرس فيقيد به وان كان الجمل مما يركب أيضا في الاسفار وبعض الاوقات فلا يحنت بالجمل الا اذا نواه وكذا القيل
والبقرا اذا نواه حنت والا لا وينبغي ان كان الحالف من البدو أن يعقد على الجمل أيضا بلانية لان ركوبه معتاد
لهم وكذا ان كان حضري باجالا والمخولف على دابته جمال دخل في يمينه بلانية واذا كان مقتضى اللفظ اعتقادها
على انواع الثلاثة فلو نوى بعضها دون بعض بأن نوى الحمار دون الفرس مثلا لا يصدق ديانته ولا قضاء لان نية
الخصوص لا تصح في غير اللفظ وسأتي تمامه في الفصل الآتي كذا في الفتح قلت أي لان المجول على العرف هو لفظ
اركب لالفظ دابة فان لفظ دابة يشمل الكل عرفا ولغة وانما خصص العرف لفظ اركب بهذه الانواع الثلاثة
فلو نوى بعضها لم يصح لانه تخصيص الفعل ولا عموم له وسأتي تمامه ثم حيث كان المدار على العرف المعتاد فينبغي
أن الحالف لو كان ليس ممن يركب الحمار أن لا يحنت بالحمار وأنه لو كان الحالف مسافرا أن يحنت بالجمل بلانية
(قوله وينبغي حنثه بالبعير الخ) أي اذا كان ممن يركب البعير كالمسافر والجمال وأهل البدو كما عرف مما قلناه عن
الفتح (قوله ولو حمل الخ) أما لو اكره على الركوب فركب حنت ط (قوله ولو حلف لا يركب أو لا يركب
مركبا) كذا في بعض النسخ ومثله في الجعر عن الظهيرية وكذا في الخانية وهو مخالف لقول المصنف
المارقي يافا ليمين على ما يركبه الناس نعم في بعض النسخ حلف لا يركب مركبا ومثله في النهر وفي التارخانية حلف
لا يركب مركبا فركب سفينة قال الحسن في المجز لا يحنت وعليه الفتوى اه لكن العرف الآن المركب
خاص بالسفينة فينبغي أن لا يحنت بغيرها (قوله وسيجيء) أي قريبا في الباب الآتي والله سبحانه أعلم

(باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام) *

لم يذكر مسائل اللبس هنا بل ذكرها في باب اليمين بالبيع والشراء فكان المناسب اسقاط اللبس من هذه الترجمة
وذكره هناك (قوله ثم الاكل) ترتيب اخباري ط (قوله الى الجوف) متعلق بايصال فلو حلف لا يأكل كذا

اولا يشرب فأدخله في فيه ومضغه ثم ألقاه لا يحنث حتى يذخر في جوفه لانه بدون ذلك لا يكون أكلا بل يكون ذوقا ط عن الجعر (قوله كما وعسل) أي غير جامد والافهوما كقول تأمل ثم ان المائع الذي لا يحنث المضع انما يسمى مشروبا اذا تناوله وحده والافهوما كقول وكذا عكسه في الجعر البدائع لو حلف لا يأكل هذا اللبن فأكله بغيره أو غيرا ولا يأكل هذا العسل أو الخل فأكله بغيره يحنث لانه هكذا يكون ولو أكله بانفراده لا يحنث لانه شرب لا يأكل وكذلك ان حلف لا يأكل هذا الخبز فمضغه ثم دقه وصب عليه الماء فشربه لا يحنث لانه شرب لا يأكل اه وفي الفتح حلف لا يأكل لبنا فشربه لا يحنث ولو ترد فيه فأوصله الى جوفه حنث اه وقوله ترد فيه بالشاء المثلثة أي فت الخبز فيه وفي الخانية حلف لا يأكل اللبن فطبخ به ارزاقا كاه قال أبو بكر الخبي لا يحنث وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه وكذا الوجهه جينا الا أن ينوي أكل ما يتخذ منه حلف لا يأكل السمن فأكل سويقا ملتوبا بالسمن ذكر في الاصل ان كان السمن مستينا بجيد طعمه حنث لانه ليس بمستهلك وذكر الحاكم في المختصر ان كان بحيث لو عصر سال منه السمن حنث والا وان وجد طعمه قال أي قاضي خان وينبغي أن يكون الجواب في مسألة الارز على هذا التفصيل اه قلت والحاصل انه اذا حلف لا يأكل ما نعا كلين وسمن وخل فان شربه لا يحنث وان تناوله مع غيره ولم يستهلك كاه بغيره أو تمر حنث وان استهلك بأن لا يجده طعمه أو بأن لا ينصرف على الخلاف في تفسيره لم يحنث قال الساجاني وقول الحاكم ارفق ولذا امتث عليه الشروح اه وأما لو خاط ما كولا بما كولا خرفيا في بيانه في الفروع الآتية في أثناء الباب (قوله فني حلفه الخ) تفريع على تعريف الاكل ط (قوله حنث يلعها) أي مع قشرها وبدونها اذا كانت مسلوقة (قوله وفي لا يأكل عينا الخ) قال في الفتح ولو حلف لا يأكل عينا أو رمانا جعل بتمسه ويرى قفله ويتلع المتحصل بالمص لا يحنث لان هذا ليس أكلا ولا شربا بل مص اه ومثله في الجعر عن البدائع قلت لكن يصدق عليه تعريف الشرب المذكور وهو اتصال ما لا يحنث المضع من المائعات الى الجوف الا أن يكون المراد المائع وقت ادخاله الفم وعليه فالمراد بالمص استخراج ما ية الجامد بالتم وباطمالها الى الجوف ومشتناه انه لو حلف لا يحنث شيئا لا يحنث بشرب المائع مع أن السنة في شرب الماء المص فعلم أن المص أعم من الشرب من وجه فيتمتعان فيما اذا أخذ الماء بفيه مع ضيق الشفتين وينفرد الشرب بالعب والمص باستلاب ما ية الجامد بالفم حتى لو عصر القاكهة وشرب ماءها عينا يحنث في حلفه لا يشرب لا في حلفه لا يحنث ولو شربه مصا حنث فيهما هذا ما طهرى (قوله لان المص نوع ثالث) أي في بعض الاوجه كما في الصورة المذكورة والافتد يكون شربا كما علمته (قوله وأكل قشره) أي ولم يشرب ماءه لان ذهاب الماء لا يخرج منه من أن يكون أكلا له ألا ترى انه اذا مضغه وابتلع الماء انه لا يكون أكلا له بالبلع الماء فدل أن أكل العنب هو أكل القشر والحصرم منه وقد وجد في حنث الجعر عن البدائع وفيه نظر كما في الدخيرة وحاصله انه ذكر في العيون انه اذا ابتلع ماءه فقط لم يحنث ولو ابتلع الحب أيضا دون القشر يحنث وعلة الصدر الشهيد بأن العنب اسم لهذه الثلاثة فني الاول أكمل الاقل وفي الثاني الاكثروه حكم الكل (قوله لا يحنث بجمه) لانه ليس بأكل فقد وصل الى جوفه ما لا يأتي فيه المضع ذخيرة (قوله وفي عرفا يحنث) من تنه كلام القلانسي وهو محط الاستدراك اه ح أي لانه يؤكل بالمضغ وبالمص عادة وكذا العنب والزمان (قوله وأما الدوق فعلم الفم الخ) هذا هو الحق على ما في الفتح خلافا لما في الظم من انه عمل الشناه دون الحلق فانه يدل على أن عدم الوصول الى الجوف مأخوذ في مفهومه الدوق قلت لكنه موافق لما في الفتح من رواية هشام حلف لا يذوق فبينه على الدوق حقيقة وهو أن لا يوصل الى جوفه الا أن يتقدمه كلام يدل عليه نحو أن يقال نعدمي حلف لا يذوق معه طعما فلهذا على الاكل والشرب اه (قوله فكل أكل وشرب ذوق ولا عكس) أي وليس كل ذوق أكلا أو شربا بناء على أن الذوق أعم مطلقا لانه لا يشترط فيه الوصول الى الجوف بل يصدق بدونه بخلافهما فاذا أكل أو شرب يحنث في حلفه لا يذوق واذا حلف لا يأكل أو لا يشرب فذاق بلا اتصال الى الجوف لم يحنث لكر فيه انه قد يتحقق الاكل بلا ذوق كالوا ابتلع ما يتوقف معرفة طعمه على المضغ كبضعة او لوزة وعليه في الاكل والدوق عموم وجهي وعن هذا قال في الفتح ان قول الحنث لو حلف لا يذوق فأكل أو شرب يحنث يغلب على الظن أن المراد به الاكل المقترن بالمضغ أو ببلع ما يدرك طعمه بلا مضغ لانه قطع بأن من

(والشرب اتصال ما لم يشتمل

الاكل من المائعات الى الجوف)

كما وعسل فني حلفه لا يأكل

بضعة حنث يلعها وفي لا يأكل

عنباه مثلا لا يحنث بجمه لان المص

نوع ثالث ولو عصره وأكل قشره

حنث بدائع لكن في تهذيب

القلانسي حلف لا يأكل سكرا

لا يحنث بجمه وفي عرفا يحنث

وأما الدوق فعلم الفم الجعر دمعرفة

الطعم وصل الى الجوف ام لا وكل

أكل وشرب ذوق ولا عكس

قوله فنقله هذا هذا يحمله بالمشاة

الفوقية والدى في القاموس

والمصباح بالفاء المثلثة اه متجمعه

قوله كما في الدخيرة حيث قال وانه

مشاكل لان العنب اسم لكل

وكذلك الرمان فاذا أكل الشمر

والحصرم فقد أكل بعض ماءه

عليه البين فلا يحنث وذكر المسألة

في العيون في صورة اخرى فقال

اذا رمى قشره وحده وابتلع ماءه

لم يحنث ولو ابتلع ماءه وحده فقط

حنث وعلة الصدر الشهيد بأن

العنب اسم لهذه الثلاثة وفي الوجه

الاول أكل الاقل ولا يصبر أكلا

وفي الثاني أكل الاكثروه حكم

الحلى تشير من الاحكام اه

ملحدا اه منه

مطلب

في السرق بغيره كل والشرب

والدوق

استلغ قلب لوزة لا يقال فيه ذاقها ولا يبحث بيلها ٥١ قلت وعلى ما مر عن النظم فيهما التباين كما بين الاكل
والشرب فلا يبحث الحالف على واحد من الثلاثة بفعل الآخر (قوله لا يبحث) أى فى حلفه لا يذوق
الماء كما فى الجوهر لانه لا يقصد به ذوق الماء بل اقامة القرية ولذا كره الذوق للصائم دون الفحضة (قوله
لم يصدق الا لدليل) أى كقول القائل له تغدسى كما مر وكذا العرف الا ان لو قال ابتداء لا ذوق فى بيت زيد
طعاما فانه يراد به الاكل (قوله حلف لا يأكل من هذه النخلة الخ) الاصل فى جنس هذه المسائل أن العمل
بالحقيقة عند الامكان فان تعذر أو وجد عرف بخلاف الحقيقة تركت فاذا اعتقد عنه على ما هو مأكول بعينه
انصرف الى العين لا مكان العمل بالحقيقة واذا اعتقد على ما ليس مأكولا بعينه أو هو مأكول الا انه لا تؤكل
عنه عادة انصرف الى ما يتعذر منه مجاز الا ان العمل بالحقيقة غير ممكن فاذا حلف لا يأكل من هذه الشاة شاة
فأكل من لبنها أو عنقها لا يبحث لان عين الشاة مأكولة فينصرف الى عينها لا ما يولد منها وكذلك العنب
فلا يبحث بزيبه وعصيره وفى النخلة يبحث بقرها وطلعها لان عينها غير مأكولة وفى الدقيق يبحث بخبزه لان
الدقيق وان كان يؤكل الا انه لا يؤكل كذلك عادة وتعامه فى الذخيرة (قوله أو الكرم) شجرة العنب
ولم أرها بالتاء فلتراجع (قوله بالمثلثة) لان المراد ما يولد منها سواء كان غرابا مثناة أو غيره كالجار وهو شئ
ايضراين فى رأس النخلة ولان النخلة مثال والمراد ما يعمها وغيرها مما لا تؤكل عنه (قوله فيبحث بالعصير)
استشكل بأن المين على الاكل والعصير مما لا يؤكل واجيب بأن الاكل هنا مجاز عن تناول المراد لا تناول
منها شيئا ط قلت مقتضى الجواب انه يبحث بشرب العصير ويحتاج الى نقل فان كلامهم يصح بدون هذا
التأويل فقد ذكرنا عن الجبل لو حلف لا يأكل هذا اللبن أو العسل أو الخل فأكله بخبز يبحث لان اكله هكذا
يكون وكذا لو تردى فى اللبن وفى البرازية لا يأكل طعاما ينصرف الى كل مأكول مطعوم حتى لو أكل الخلل يبحث
اه فقد صح أكل ما يشرب فكذا يقال هنا فأتى (قوله لا بالدبس المطبوخ) وكذا النبيذ والناطف
والخل لانه مضاف الى فعل حادث فلم يبق مضافا الى الشجرة بجر ولذا عطف عليه فى قوله تعالى لا يأكلوا
من ثمره وما عملته ايديهم فتح واحترز بالمطبوخ عما يسيل من الرطب فانه يبحث بأكله كما فى الذخيرة
(قوله ولا يوصل الخ) يعنى اذا قطع غصنا من الشجرة المحلوف عليه او وصل بشجرة اخرى وأكل من الثمر
الخارج منه لا يبحث اه ح وقال بعضهم يبحث فتح ويحجر ولعل وجه الاثر أن الغصن صار جزءا من
الثانية ولا يسمى فى العرفا كلاما من الاولى ومقتضى الاطلاق انه لا فرق بين كون الشجرتين من نوع واحد
أو من نوعين ونقل فى الذخيرة المسألة مطلقة كما مر ثم صورها بما اذا حلف لا يأكل من شجرة التفاح فوصل بها
غصن شجرة الكمثرى قال فان سماها باسمها مع الإشارة بأن قال لا يأكل من هذه الشجرة التفاح لم يبحث
وان لم يسمها بل قال من هذه الشجرة حنت ثم نقل عن بعضهم أن الرواية هكذا قلت ويمكن التوفيق بين القولين
بحمل الحنت على ما اذا اختلف النوع وسمى الشجرة باسمها ثم أكل مما سمي والقول بعدم الحنت على ما اذا
اتحد النوع واختلف ولم يسم والله تعالى أعلم (قوله فيبحث اذا اشترى به مأكولا أو أكله) لفظة وأكله
زادها فى البحر على ما فى النسخ قال فى الشر بلائية وقد يقال يراد بالاكل الانفاق فى أى شئ فيبحث به اذا نوى
فليفتقر اه قلت اذا نوى ذلك لا كلام أما اذا لم ينو فالظاهر تقييده بالاكل حقيقة حتى لو اشترى به مشروبا
وشربه لا يبحث الا اذا أكله مع غيره عملا بحقيقة الكلام ما لم يوجد نقل بخلافه فافهم (قوله ولو أكل من عين
النخلة لا يبحث) هو الصحيح كما فى النهر وغيره (قوله مهبورة) صوابه متعذرة كما عبر به فى ابضاح الاصلاح
وقال فى حاشيته ومن قال مهبورة لا يفرق بين المتعذر والمهجور قال صاحب الكشف المتعذر ما لا يوصل اليه
الابستة كاكل النخلة والمهجور ما يتيسر اليه الوصول لكن الناس تركوه كوضع القدم اه ح وقد يقال
اراد بالمهجورة الغير المستعملة تجوزا كما تجوز صاحب الكشف باطلاق المتعذر على المتعسر مع أن المراد
ما يشمل القسمين وحقيقة المتعذر مثل قوله لا يأكل من هذا القدر فافهم (قوله لم يبحث بأكل ما يخرج منها)
مقتضاه أن نية عينها بحث فهو قول آخر غير ما فى اللؤلؤية كما افاده فى النهر فافهم ولم أر من صحح احدهما
وما نقل عن حاشية أبى السعود أنه قال ما فى اللؤلؤية هو الصحيح فهو خلاف الواقع وانما فيها ما نقلناه
عن النهر انما من تصحيح ما فى المتن ثم ذكر بعده عبارة اللؤلؤية فافهم (قوله تعين الجمار) ولذا انصرف اليه

مطلب
حلف لا يأكل من هذه النخلة

مطلب
اذا تعذرت الحقيقة أو وجد عرف
بخلافها تركت

ولو تضمنت الصلاة لا يبحث ولو عني
بالذوق الاكل لم يصدق الا لدليل
(حلف لا يأكل من هذه النخلة)

او الكرم (تقييد حنثه بأكله
من ثمرها) بالمثلثة أى ما يخرج
منها بلا تغيير بصنعة جديدة
فيبحث بالعصير لا بالدبس المطبوخ
ولا يوصل غصن منها بشجرة اخرى
(وان لم يسم) للشجرة ثمرة

(تنصرف) بعينه (الى ثمرها فيبحث
اذا اشترى به مأكولا أو أكله ولو

أكل من عين النخلة لا يبحث)
وان نواها لان الحقيقة مهبورة
ولوالجية وفى الميطونوى اكل
عينها لم يبحث بأكل ما يخرج منها
لانه نوى حقيقة كلامه قال
المصنف تعال شجنته وينبغى أن
لا يصدق قضاء تعين الجمار

مطلب
فما لو وصل غصن شجرة باخرى

قوله حلال هكذا بخطه بالخاء
المهملة وعبارة القاموس تقديمه
بالخاء المهملة ونصها في فصل الخاء
من باب الهمزة والرطب (أى وتحلل
الرطب) طلبه بين خلال السعف
وذلك الرطب خلال وخلالة بينهما
اه وليجزر اه مضممة

مطلبه

لا يكلم هذا الصبي

زاد في النهر فان قلت ورق الكرم
مما يؤكل عرفا فينبغي سرف العين
لعينه قلت أهل العرف انما
ياكلونه مطبوخا (وفي الشاة يحنث
باللحم خاصة) لا باللبن لانها مأكولة
قتلها قد المير عليها (ولا يحنث في)
حلتها (لا ياكل من هذا البسر
او الرطب او اللب بأكل رطبه
ومره وشرازه) لان هذه صفات
داعية الى المير فتقديمه (ب) بخلاف
لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب
وكلمه بعد ماشاخ اوليا كل هذا
اتحمل) بفتح السين ولد الشاة (فأكله
بعد ما صار كبشا) فانه يحنث لانها
غير داعية والا صل أن الخلوفا
عليه اذا كان بصفة داعية الى المير
تقديمه في المعرف والمنكر فاذا
زالت زالت المير وما لا يصلح
داعية اعتبر في المنكر ون المعرف
وفي المجتبى حلف لا يكلم هذا
الجنون فبرا او هذا الكافر فأسلم
لا يحنث لانها بصفة داعية وفي لا
يكلم رجلا فكم صياحنت وقيل
لا كلابكم صياحنت بالغا لانه بعد
البلوغ يسمي شابا وفتى الى الثلاثين
فكهل الى خمسين فتشيخ (اولا ياكل
هذا العنب فصار زيبا) هذا
وما بعده معطوف على قوله من هذا
البسر مما لا يحنث به (اولا ياكل

عند عدم النية فكانت الحقة خلاف الظاهر (قوله انما يأكلونه مطبوخا) أى فلا يحنث بأكله لكونه
دخله صنعة جديدة ح (قوله من هذا البسر أو الرطب) الخلة على ست مراتب اولها طلع وثانيها حلال
وثالثها بلع ورابعها بسر وخامسها رطب وسادسها تمر كما يظهر من الصراح عريضة (قوله بأكل رطبه وممره
وشرازه) لف ونشر مرتب قال في المصباح والشرا من مثالي دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم
لبن يغلي حتى يخن ثم يشف ويبل الى الخوضه اه (قوله لان هذه صفات الخ) اذ لا خفاء أن صفة البسورة
والطوبة واللبنة مما قد تدعو الى المير بحسب الامر جنة فاذا زالت زال ما عقدت عليه المير فأكله أو كل
ما لم تعتقد عليه المير نهر وفتح (قوله بعد ماشاخ) أى صار شيخا وهو فوق الكهل كإياي (قوله
بفتحتين) أى فتح الخاء المهملة والميم ولد الشاة في السنة الاولى جمعه حلال كافي المصباح (قوله لانها غير
داعية) أى هذه الصفات غير داعية الى الامتناع لان همران المسلم يمنع الكلام منى فلا يعتبر ما يحال داعيا
الى المير من جهل الصبي أو الشاب وسوء أدبه وكذا صفة الصغر في الحمل فان الامتناع عنه اكثر امتناعا عن
لحم الكبش لان الصغر داع الى الاكل لا الى عدمه واعتراض بأن الهمران قديم وزا ويجب اذا كان قد تعالى
بأن كان يكلم بما هو معصية أو يحنثي فتنته أو فساد عرضه بكلامه فاذا حلف لا يكلمه علم انه وجد المسوق
فعتبر الداعي فيقتيد به بقاء وشيئته وبأن الحمل غير محمول لكثرة رطوبته حتى قيل فيه التحس بين الجدين
وأجاب في الفتح بأن الاعتراض بذلك ذهول ونسيان عن وضع المسألة وانها بنيت على العرف وان المتكلم
لو أراد ما تصح ارادته من الانظ لا يمنع منه فالحمل عند العموم غذا في غاية الصلاح وما يدرك تحسه الأفراد
عرفوا الطب فوجب تحكيم العرف اذ لم ينو ذوات الحمل اذ لا يحكمهم على فرد من العموم انه على خلافهم
فينصرف خلفه اليهم وكذا الصبي لما كان موضع الشفقة والرحمة عند العموم وفي الشرع لم يجعل النسا
داعية الى المير في حق العموم وهذا لا يثنى كون حالف عرف عدم طيب الحمل أو سوء أدب صبي - علم انه
لا يرد عنه الا الهجر أو علم أن الكلام معه بضر في دينه أو عرضه فقتدي به على مدة الحملية أو الصفا فاما
نصرف بعينه حيث صرفها واعمال الكلام اذ لم ينو شيئا فسلوكه به ما عليه العموم اخطأ وافيه أو أصابوا فليكن
هذا منكم يبال فانك تدفع به كثيرا من امثال هذا العاطف الموردة على الامعة اه ملخصا وهو في غاية الحسن وقد
عدل في المدخلة عن التعديل لكون الصفة داعية أو غير داعية وقال الصحيح انه لا يحنث في الرطب أو العنب اذا
صار تمر أو زيبا لانه اسم لهذه الذات والرطوبة التي فيها فاذا أكله بعد الجفاف فقد أكل بعض ما عقد المير
عليه بخلاف الصبي بعد ماشاخ أو الحمل بعد ما صار كبشا فانه لم ينقص بل زاد والريادة لا تمنع الحث ثم قال
فهذا افرق هو الصحيح وعليه الاعتماد (قوله تقديمه) الاولى بها (قوله في المعرف والمنكر) مثل
لا أكل هذا البسر أو لا أكل بسرا (قوله اعتبر في المنكر) مثل لا أكل حملا أو لا أكل صبيانا لان الكبش
لا يسمى حملا ولا الشيخ صياحنا يوجد الخلوفا عليه بخلاف المعرف كهذا الحمل أو هذا الصبي لان الصفة العبر
الداعية تلفظ مع الاشارة فتعتبر الذات المشار اليها وهي باقية بعد زوال الصفة فلا تزل المير (قوله فبرا)
في المصباح برئ من المرض يبرا من باب تعقب وفتح (قوله فكم صياحنت) لان اسم الرجل يتناول
الصبي في اللغة كما صرح به ابن الكل في تعقيب السراجية ولكن في العرف لا يسمى فالحق القول الثاني اه ح
(قوله يدعى شابا الخ) في الوجيز لبرهان الضاري حلف لا يكلم صبيانا أو غلاما أو شابا أو كهلا فالكلام
في معرفتهم لغة وشرعا وعرفا أما اللغة فتأولوا الصبي يسمى غلاما الى تسع عشرة ثم شابا الى اربع وثلاثين ثم كهلا
الى أحد وخمسين ثم شيخا الى آخر عمره وأما الشرع فالغلام الى أن يبلغ فيه ير شابا وفتى وعن أبي يوسف من ثلاث
وثلاثين كهل الى خمسين فهو شيخ قال القسري قال أبو يوسف الشاب من خمس عشرة الى خمسين مالم يغلب
عليه الشط قبل ذلك والكهل من ثلاثين الى آخر عمره والشيخ فيما زاد على الخمسين وكان يقول قبل هذا
الكهل من ثلاثين الى مائة سنة فأكثر والشيخ من أربعين الى مائة وها روایات أخر والمقول عليه ما به الاتفاق
كذا في اتفق لمصالحهم كرم معناها عرفا لان كل اناس قد علموا مشربهم (قوله فصار جينا) فيه ثلاث
اغات أجودها - كون الباء والثانية ضمها للاتباع والثالثة وهي اقلها التشبيل ومنهم من يجعلها من ضرورة
الشعر مصباح (قوله كذا في نسخ الشرح) أى شرح المصنف حيث جعلها متنا في شرحه (قوله

(أولاً يذوق من هذا الخمر فصار

خلاً أو من زهر هذه الشجرة

فأكل كل بعد ما صار لوزاً)

أو ستمشاً لم يحنث بخلاف حلفه

لا يأكل تمرأ فأكل حبساً فانه

يحنث لانه تمرفت وان ضم اليه

شي من السمن أو غيره بجر وفيه

الاصل فيما اذا حلف لا يأكل كل

معيناً فأكل بعضه أن كل شيء

يأكله الرجل في مجلس أو يشربه

في شربة فأحلف على كله والافعل

بعضه (وكذا) لا يحنث (لو حلف

لا يأكل بسرأ فأكل رطباً

أولاً يأكل عنساً فأكل زيبياً)

بخلاف نحو لوز و جوز فان الاسم

يتناول الرطب أيضاً (ولو حلف

لا يأكل رطباً أو بسرأ أو حلف

(لا يأكل رطباً ولا بسرأ حنث

ب) أكل (المدنب) بكسر النون

لا كله المخلف عليه وزيادة ولا حنث

في شراء بكاسة) بكسر الكاف

أي عرجون ويقال عنقود

(بسرأ رطب في حلفه لا يشتري

رطباً) لأن الرأ يقع على الجملة

والمغلوب تابع بخلاف حلفه على

الاكل لوقوعه شيئاً (ولا)

حنث (في حلفه) (لا يأكل لحماً

بأكل) مرة أو (سمل) اذا

فواهها (ولا في لا يركب دابة

فركب كافراً ولا يجلس على وتد

لخس على جبل) مع تسمتها في

القرآن للحاودابة وأوتاد المعرفة

وما في التيس من حنثه في لا يركب

حيواناً يركوب الانسان

مطلب

حلف لا يأكل لحماً

مطلب

في اعتبار العرف العملي كالعرف

اللفظي

لم يحنث) لأن بعضها صفات داعية وبعضها انقلبت عنها (قوله فأكل حبساً) فسر الحبس في البدائع بأنه اسم لقرن يقع في اللبن ويتشرب فيه اللبن وقيل هو طعام يتخذ من تمر ويضم إلى شيء من السمن أو غيره والغالب هو التمر فكان أجزاء التمر يجعلها فيقبي الاسم اه بجر (قوله الاصل الخ) قد سئل الكلام عليه قبل قوله كل حل عليه حرام (فرع) ذكر في البحر عن الوقعات ان اكلت هذا الرغيف اليوم فامرأته كذا وان لم آكله اليوم فأتمته حرة فأكل النصف لم يحنث وكذا لو حلف على اتمته في فيه فأكل بعضها وأخرج البعض لأن شرط الحنث أكل الكل اه ملخصاً (تنبيه) الاكل والشرب غير قيد في البرازية ضاع مال في دار خلف كل واحد أنه لم يأخذه ولم يخرج من الدار ثم علم أن واحداً أخرجه مع آخر ان كان لا يطبق حمله وحده حنث لان أخرجه كذلك يكون وان اطاقه وحده لا يحنث لانه صادق اه قلت وعليه لو حلف لا يحمل هذه الخشبة والاجر فهو على هذا التفصيل ثم اعلم أن ما رعن الوقعات مشكل جداً كما قال في الحاوي الزاهد ي قال فانه يجب أن يحنث في عين العتق لأنه لم يأكل الرغيف اذ يقول لا واسطة بين النبي والاثبات وكل واحد منهما شرط الحنث فيحنث في احدهما وفي الجامع الاصغر عن أبي القاسم الصفار قال ان شرب فلان هذا الشراب فامرأته طالق وقال الآخر ان لم يشربه فلان فامرأته طالق فشرب فلان مع غيره او انصب بعضه في الارض حنث الثاني دون الاول اه (قوله أن كل شيء) بفتح همزة أن والمصدر المنسوب خبر الاصل (قوله وكذا لا يحنث الخ) اشار الى انه لا فرق بين ذكره معترفاً وهو ما مر أو منكراً الزوال المين بزوال الصفة الداعية كما تقدم (قوله فان الاسم يتناول الرطب أيضاً) بسكون الطاء في الرطب وكان المناسب ابداله باليابس لأن وجه المخالفة بين البسر والعنب وبين الجوز واللوز الحنث في اليابس الاخيرين لتناول الاسم له دون الاولين هذا وفي عرف الشام الآن اللوز خاص باليابس أما الرطب فيسمنونه عقاية فلا يحنث بها (قوله أو بسرأ) أي او حلف لا يأكل بسرأ (قوله حنث بأكل المذنب) في المغرب بسرأ مذنب بكسر النون أي مع التشديد وقد ذنب اذا بدا الارطاب من قبل ذنبه وهو ما سئل من جانب القمع والعلاقة اه وفي المصباح ذنب الرطب تذنيباً دافيه الارطاب والمراد أنه يحنث بأكل البسر المذنب أو الرطب المذنب وهو الذي اكثره رطب وشيء قليل منه بسر عكس الاول قال في البحر وحاصل المسائل اربع وفاقبتان وخلافيتان * فالوفاقبتان لا يأكل رطباً فأكل رطباً مذنباً لا يأكل بسرأ فأكل بسرأ مذنباً فيحنث فبهما اتفاقاً * والخلافيتان لا يأكل رطباً فأكل بسرأ مذنباً لا يأكل بسرأ فأكل رطباً مذنباً فيحنث عندهما خلافاً لا يوجب اه وفي عاتة نسخ الهداية ذكر قول محمد مع أبي يوسف وفي بعضها مع الامام وهو الموافق لما في اكثر الكتب المعتمدة كما في الفقه والزيلعي (قوله لا كله المخلف عليه وزيادة) لان اكل ذلك الموضع آكل رطب وبسر فيحنث به وان كان قليلاً لان ذلك القدر كاف للحنث ولهذا الوميزه وأكله يحنث زيلعي ويحنث فيه في الفقه بأن هذا بناء على انعقاد المين على الحقيقة لا العرف والافعال الرطب الذي فيه بقعة بسر لا يقال لا كله آكل بسر في العرف فكان قول أبي يوسف اقعد (قوله لان الشراء الخ) جواب عما استشهده ابو يوسف على قوله بعدم الحنث في المسألة الاولى اعتبار اللغالب كما في هذه المسألة وحاصل الجواب أن اعتبار الغالب هنا لوقوع الشراء على الجملة أما الاكل فينقض شيئاً فشيئاً فصادف المغلوب وحده فلا يتبع الغالب ويحنث فيه في الفقه بأن هذا قاصر على ماذا فصله فأكله وحده أما لو أكله حلة تحققت التهمة اه وأشار الى أن البسر غالب بقرينة الاضافة قال القهستاني اذا المتبادر من اضافة الكسبة الى البسر وجعلها ظرفاً للرطب أن البسر غالب فلو كان الرطب غالباً أو هو والبسر متساويين ينبغي أن يحنث اه (قوله لا يأكل لحماً) تنعقد هذه على لحم الابل والبقر والجاموس والغنم والطيور مطبوخاً ومشوياً أو قديداً كما ذكره محمد في الاصل فهذا من محمد اشارة الى انه لا يحنث بالنيء وهو الاظهر وعند أبي الليث يحنث بجر عن الخلاصة وغيرها (قوله بأكل مرقة) قيده في الفقه بحشا في فروع ذكرها آخر الايمان بما اذا لم يجد طعم اللحم اخذاً مما في الخسنة لا يأكل مما يجي به فلان فجاء بمحص فأكل من مرقة وفيه طعم المحص يحنث اه (قوله مع تسميتها في القرآن لحماً) هذا يظهر في الثلاثة الاخيرة وأما المرق في الحديث المرق أحد اللحمين ط (قوله وما في التيسين) أي تبين الكثر للزيلعي حيث قال وذكر العتابي انه لا يحنث بأكل لحم الخنزير والادحى وقال في الكافي وعليه الفتوى فكانه اعتبر فيه العرف ولكن هذا عرف عملي فلا يصح مقيداً بخلاف العرف اللفظي ألا ترى انه لو حلف لا يركب دابة

لا يبحث بالركوب على انسان للعرف اللفظي فان اللفظ عرفا لا يتناول الا الكراع وان كان في اللفظة يتناول
ولو حلف لا يركب حيوانا يبحث بالركوب على انسان لان اللفظ يتناول جميع الحيوان والعرف العملي وهو انه
لا يركب عادة لا يصلح مقيدا اه (قوله رده في النهر) وكذا قال في البحر رده في فتح القدير بأنه غير صحيح
لتصريح أهل الاصول بقولهم الحقيقة تنزل بدلالة العادة اذ ليست العادة الاعرفا عمليا ولم يجب أى صاحب
الفتح عن الفرق بين الدابة والحيوان وهي واردة عليه ان سلها اه ولا يخفى انه لا يسلمها دليل انه رده منها
وهو عدم اعتبار العرف العملي وعارة النهر هكذا وفي بحث التخصيص من التحرير مسألة العادة العرف
العملي تخصص عند الحنفية خلافا للشافعية كحزمت الطعام وعادتهم أكل الرات صرف اليه وهو الوجه أما
بالعرف القولي فالتناق كالدابة للحمار والدرهم على النقد الغالب وفي الحواشي السعدية أن العرف العملي
يصلح مقيدا عند بعض مشايخ بلخ لما ذكر في كتب الاصول في مسألة اذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز
متعارفا اه قال في المرو هذه النقول تؤذن بأنه لا يبحث ركوب الآدمي في لا يركب حيوانا (قوله
والكبد) بالرفع وكذا ما بعده عطفا على لحم وكان الاولى ذكر الخنزير عقب الانسان كما فعل في الكنز ليكون
مجرورا عطفا على الانسان باضافة لحم اليهما لانهما اعم فتكون من اضافة الجزء الى الكل بخلاف الكبد وما
بعده فان اللحم ليس جرا منه بل هو عينه فاذ قلنا انه بالرفع عطفا على النشاف وان سخ جره عطفا على المساف
اليه على جعل الاضافة فيه بيانية لكن يلزم عليه اختلاف الاصاقي في لفظ واحد وفي القهستاني الكبد
بفتح الكاف وكسر هاء مع سكون الباء والكراش فتح الكاف وكسر الزاء وسكونها (قوله والرنة) بالهسرة
ويجوز قلبها باء البحر مصاح وفيه البحر وزان فلس وسبب وقيل هو الرنة وهيل مالمصق بالخلقوم والمرى من
اعلى المطر وقيل كل ما يتعلق بالخلقوم من كبد وقيل ورنة (قوله لحم) خير المبتدا وما عطف عليه اي هذه
المد كورات داخلة في معنى اللحم (قوله هذا الخ) الاشارة الى الكبد والاربعة التي بعده وعارة البحر
وفي الخلاصة لو حلف لا يأكل لحما فكل شيء من الطون كاللحم والطعام يبحث في عرف أهل الكوفة
وفي عرفنا لا يبحث وهكذا في الخط والنجس ولا يخفى انه لا يسمى لحما في عرف أهل مصر ايضا فاعلم أن ما في المحصر
أى الكنز مبنى على عرف أهل الكوفة وأن ذلك يختلف باختلاف العرف اه كلام البحر قلت وأما لحم
الانسان ولحم الخنزير فهو لحم حقيقة لغة وعرفا فاذ امشى المصنف كغيره على انه يبحث به لكن يرد عليه كما افاده
في الفتح أن اسد أكل لا يصرف اليه عرفا وان كان في العرف يسمى لحما كما ترى لا يركب دابة فلا فان العرف
اعتبر في ركب والتمساده ركوب الانواع الثلاثة وهي الحمار والنعل والفرس وان كان لفظ دابة في العرف
يشمل غيرها أيضا كالبقرة والابل فقد تنبذ الركوب المحلوف عليه بالعرف ولذا اقبل الفتاوى خلاف ما هنا فقال
قبل الحالف اذا كان مسلما ينبغي أن لا يبحث لان كله ليس بمتعارف ومبنى الايمان على العرف قال وهو الصحيح
وفي الكافي وعلمه السوى هذا خلاصة ما حقه في الفتح وهو حسن جدا وبؤيده ما قدمناه وبأى أيمان اه
لا يبحث باللحم التي كما اشار اليه محمد وهو الاظهر قال في الدخيرة لانه عقد بميمه على ما يؤكل عادة فينصرف
الى المعتاد وهو الاكل بعد الطبخ اه مع انه لا شك في أن التي لحم حقيقة فعلم أن الملووط اليه في العرف هو
الاكل لا اللحم (قوله ومنه علم) أى من قولهم امأ في عرفنا فان المراد عرف بلادهم وهي من اللحم
فافهم ثم ان التسمية على هذا ليس فيه كبر فائدة لان قولهم باعتبار العرف في الايمان ليس المراد به عرف العرب
بل أى عرف كان في أى بلد كان كما سياتى عند قوله وانما اعتاده أهل بلاد الحالف وفي البحر عن المحيط
وفي الايمان يعتبر العرف في كل موضع حتى ولو الوصل ان الحالف خوارزمية فكل لحم السمك يبحث لانهم
يسمونه لحما (قوله لحم في بين الاكل لا في بين الشراء) وجعل في الشافى الاكل والشراء واحدا والازل
اصح بزازية قلت ولعل وجهه أن الرأس والاكارع مشتملة على اللحم وغيره لكنها عند الاطلاق لا تسمى لحما
فاذا حلف لا يشتري لحما لا يقار في العرف انه يشتري للحما بل اشتري رأسا واكارع أما اذا أكل اللحم الذي
فيها فقد أكل لحما فبحث وبشر الى هذا الفرق ما في الدخيرة ولولا كل رؤس الحيوان يبحث لان ما عاينها لحم
حقيقة (قوله لا يقع على صيده) وانما يقع على لحمه وهو القياس في الحمار الا أن الحمار لما أكل له كرا
ويستعملون هذا اللفظ في الاكل من كرايه جلوه على الكراة وفيما وراءه يتي على الاصل مخ عن جواهر

رده في النهر بأن العرف العملي
مخصص عندنا كالعرف القولي

(ولحم الانسان والكبد والكراش)

والرنة والقلب والطحال والخنزير

(لحم) عدا في عرف أهل الكوفة

أما في عرفنا فلا يكفى البحر عن

الخلاصة وغيرها ومنه علم أن

العمى يعتبر عرفه قطعاً وفي الخالية

الرأس والاكارع لحوم في بين

الاكل لا في بين الشراء وفي

لا يأكل من هذا الحمار يقع على

كرانه ومن هذا الكلب لا يقع على

صيده

الفتاوى ط (قوله ولايم البقر الجاموس) أى فلو حلف لا يأكل لحم بقر لا يبحث بأكل الجاموس
كفكسه لأن الناس يفرقون بينهما وقيل يبحث لأن البقر أعم والصحيح الأول كما في الترخاينة وفيه عن
الذخيرة لا يأكل لحم شاة لا يبحث بلحم الغنم صرياً كان أو قروياً قال الشهيد وعليه الفتوى (قوله ولا يبحث
بأكل النى) بالهمز وزان حمل والابدال والادغام عامى مصباح أى ابدال الهمزة ياء وادغامها في الياء لغة
العوام وقد سنا وجه عدم الحنث قريباً (قوله وهو اللحم السمين) كذا فسره في الهداية وظاهره أن المراد به
اللحم الأبيض المسمى في العرف دهن البدن فإنه يكون في حالة السمن دون الهزال وقد مراد به لحم الكلبة لأنها
معلقة بالظهر قال في الجرع قال القاضى الاسيمايى إن اريد بشحم الظهر شحم الكلبة فقولهما اظهر وان اريد به
شحم اللحم فقوله اظهر اه (قوله بل بشحم البطن) هو ما كان مدوراً على الكرش وما بين المصارين شحم الامعاء
ط (قوله اتفاقاً) ردت على صاحب الكافي حيث ذكر الخلاف في شحم الامعاء والشحم المختلط بالعظم قال
السرخسى انه لم يقل أحد بأن شحم العظم شحم اه وكذا لا ينبغي خلاف في الحنث بما على الامعاء فإنه لا يختلف
في تسميته شحم فنع (قوله زيلعى) عبارته لا يبحث بأكل شحم الظهر وشرائه وبيعه في عينه لا يأكل كل شحمها
ولا يشتره ولا يبيعه وهذا عند أبى حنيفة وقال لا يبحث (قوله بألبه) بفتح الهمزة قال في المصباح قال ابن
السكيت وجماعة ولا تكسر الهمزة ولا يقال ليه والجمع أليات كسجدة وسجدة والتثنية أليات بحذف الهاء على
خلاف القياس (قوله الا بالقتض من عيناها) أى عين البر وأنت ضميره لانه يسمى حنطة أيضاً والابغى لكن أى
لكنه يبحث بضمه من قضمت الدابة الشعر تقضه من باب تعب كسرتة باطراف الاسنان ومن باب ضرب لغة
مصباح قال في الفتح وليس المراد حقيقة القضم بل أن يأكل عيناها باطراف الاسنان أو بسطوحها وفي القهستاني
فلو ابتاعه جميعاً حنث بالاولى كما في الكرماني فإنه احتز بالقضم عما يتخذ منه كالخبز والسويق فإنه لا يبحث به
عنده لأن عين الحنطة مأكول وعندهما يبحث قلت ومبنى الخلاف على أن الحقيقة المستعملة الاولى من الجواز
المتعارف عنده خلافاً لهما فان لفظاً كل الحنطة يستعمل حقيقة في أكل عيناها فان الناس يقولونها وأياً كانوا
فهو أولى من الجواز المتعارف وهو أن يراد بأكل الحنطة أكل خبزها قال في الفتح لفظاً أكلت حنطة يحتمل أن
يراد به كل من المعنيين فيترجى قوله لترجح الحقيقة عند مساواة الجواز بل الآن لا تعارف في أكل الخبز منها الالفظ
آخر وهو أكل الخبز ثم قال وهذا الخلاف إذا حلف على حنطة معينة أما لو حلف لا يأكل حنطة ينبغي أن يكون
قوله كقولهما ذكره شيخ الاسلام ولا ينبغي انه تحكم والدليل المذكور المتفق على إرادته في جميع الكتب بعم
المعينة والمنكورة وهو أن عيناها مأكول اه (قوله لو مقلبة كالبيلة) قال في الفتح فان الناس يقولون الحنطة
وبأكلونها وهى التى تسمى في عرف بلادنا بيلة وتقل أيضاً أى توضع جافة في القدر ثم تؤكل قسماً اه وحينئذ
فقوله كالبيلة الكاف فيه للتظير ان كانت السح لو مقلبة بالقياف أما إذا كانت بالغين المعجمة فهى للتبيل والبيلة
هى السمماة فى عرف بلادنا سلق بالماء المغلى (قوله فلا حنث الابانية) ولو نوى ما يتخذ منها أصبح
ولا يبحث بأكل عيناها ذخيرة (قوله وهى مسألة المختصر) أى المتن أى انه يبحث بأكل عيناها لو مقلبة أو مقلبة
لأولينة ولا بنحو خبرها (قوله فيحنت بأكلها كيف كان) لعل وجهه انه اذا وجدت الإشارة بدون تسمية تعتبر
ذات المشار اليه سواء بقيت على حالها أو حدث لها اسم آخر (قوله فيحنت بأكلها ولو نيئة) أى بخلاف الحنطة
المعرفة وهو الوجه الاول فإنه لا يبحث بالنى منها وأما عدم الحنث بالخبز ونحوه كالدقيق والسويق فقد اشتهر فيه
المعرفة والمنكورة لتبديد الحلف بالاسم فان الخبز ونحوه لا يسمى حنطة على الاطلاق بل يقال خبز حنطة لكن يبقى
الكلام في وجه الفرق بينهما في النى حيث دخل في المنكر دون المعرفة ولعل وجهه أن حنطة منكورة
في سياق النى قطع جميع أنواع سمائها بخلاف المعرفة فانها تنصرف الى المعهودة في الاكل والنوى غير
معهود فيه هـ غاية ما ظهر لى في توجيهه لكن ما ذكر من الفرق بينهما مبنى على أن المنظور اليه لفظاً
حنطة أما لو نظرنا الى لفظاً أكلت الحنطة فإنه لا يظهر الفرق لذوقك أكلت حنطة مثله في انه يراد به حقيقة
أو مجازاً المستعمل على الخلاف بين الامام وصاحبيه ويؤيده ما مر عن الفتح من رده ما ذكره شيخ الاسلام
وان كان من جهة أخرى وكذا يؤيده ما قدمناه في لا ركب دابة فلان وفى لا أكل لما حث اعتبر لفظ
أركب وآكل فصرف الى المعهود وقيد به لفظ دابة وانظر لما بالفرق بين معرفته ومنكره والله سبحانه أعلم

ولايم البقر الجاموس ولا يبحث
بأكل النى هو الاصح
(ولا يبحث بشحم الظهر) وهو
اللحم السمين (فى) حلفه (لا يأكل
شحمها) خلافاً لهما بل بشحم البطن
والامعاء اتفاقاً لا بما فى العظم
اتفاقاً فتح (واليس على شراء
الشحم) وبيعه (كهى على اكله)
حكما وحلافاً زيلعى (ولا يبحث
بألبه فى) حلفه (لا يأكل) اولا
يشترى (شحمها أو لح) لأنها نوع
ثالث (ولا يبحث بخبزاً ودقيقاً
أو سويقاً فى) حلفه لا يأكل (هذا
البر) الا بالقتض من عيناها) لو مقلبة
كالبيلة فى عرفنا أما لو قضمتها نيئة
فلا حنث الابانية فتح وفى النهر
عن الكشف المسألة على ثلاثة
أوجه * احدها أن يقول هذه
الحنطة ويشير لصبره وهى مسألة
المختصر * الثانية أن يقول هذه بلا
ذكر حنطة فيحنت بأكلها كيف
كان ولو نيئة أو خبزاً * الثالثة أن
يقول حنطة فيحنت بأكلها ولو نيئة
لا بنحو الخبر

مطلب

لا يأكل هذا البر

قوله لو مقلبة مقتضى عبارته في هذا
الحمل انه اسم مفعول من الثلاثى
مع انه لازم ويتعدى بالهمزة كما
في المصباح فيقال فى اسم مفعوله
مغلى ومغلاة لا مغلى ومغلبة
اه معناه

(قوله لم يحنث بالخارج) أي اتصافا بنهر وهذا اذا لم يقل حنطة بالنكير (قوله بما يتخذ منه) في النوازل لو اتخذه خبيصا خاف أن يحنث وينبغي أن لا يتردد في حنثه اذا أكل منه ما يسمى في ديارها بالكسكس نهر وهو المسمى في الشام بالمغربية ومثله الشعيرية (قوله في الاصح) احتراز عما قيل أنه يحنث لانه حقيقة كلامه قلنا نعم ولكن حقيقة مهجورة ولما تعين الجواز سقطت الحقيقة كقوله لاجنبية ان نكحك فعبدى حر فزنى بها لا يحنث لانصراف يمينه الى العقد فلم يتناول الوطء الا أن ينويه فتح (قوله كما مر في اكل غير الخلة) الا انه لو نوى اكل عين الدقيق لم يحنث بأكل خبره لانه نوى الحقيقة بجر أي بخلاف الخلة بناء على ما مر عن اللولولية (قوله فالشامى بالبر الخ) هذا حيث لا يجاعة والا فالظاهر أن المراد ما يسمى خبرا في ذلك الوقت (قوله والطبري) نسبة الى طبرستان وهي اسم أمل وأعمالها سميت بذلك لان أهلها كانوا يحاربون بالناس ومعاها بالنارسمية اخذ الناس بيده النبي والمراد بالناس الطبر وهو معرب تبر كافي النخج (قوله فلو دخل الخ) عبارة الصح قال العبد الضعيف قد سئل لو أن سديا اعتاد أكل خبر الشعير فدخل بلدة المعتاد فيها اكل خبر الحنطة واستمر هو لا ياكل اكل الشعير خلف لا يأكل خبرا فقلت ينعقد على عرف نفسه فيحنث بالشعير لانه لم ينعقد على عرف الناس الا اذا كان الحالف يعطاه فهو منهم فيه فيصرف كلامه اليه لذلك وهذا مستف من لم يوافقهم بل هو بجانب لهم اه فتقول الشارح لان العرف الخاص معتبر ليس لفظه موجودا في الصح بل معناه فهو منه فافهم وقال المصنف في منته قلت وبهذا طهر أن قول بعض المحققين ان المذهب عدم امة ار العرف الخاص ولكن اتفق كثير باعتماده في امة الايمان أما هي فالعرف الخاص معتبر فيها يعرف ذلك من تتبع كلامهم ومما يدل عليه ما في فتح التدير الخ (قوله انصرف الى الحائز الخ) الاوضح أن يقال انصرف الى ما تنصرف به في السور لا ما تنعجه وتيسره للتسرب فيكون المعنى لو قال لا أكل من خبره فدان كانت خبرته في السور حنث وان كانت منعه وهيت أي قطعه أو ارضا للخبر وخبره غيرهما لا يحنث والافعد التصرح باسمها لا يدخل غيرها الا أن يكون المراد بقوله من خبره فلا يحنث انه ذكر لفظ فلا يحنث فيكون مشتركا بينا في الخبرية والعاجية ثم هذا كله لو كان مراده بالصفة اضافية انما يحنث أما لو أراد اضافة المثلث فانه يحنث بالخبر المعلوم لها ولو كان العاجي والخبر غيرهما كما لا يخفى (قوله وحنه) أي من الخبر الرقاق وينبغي أن يخص ذلك بالرقق البسائي بضمير أما الرقاق الذي يحشى بالذكور والوز فلا يدخل تحت اسم الخبر في عرفنا كما لا يخفى بجر قلت وذلك كالذي يعمل منه القلاون والسبسوسك ويشق أيضا أن لا يحنث باسمه والقسماط لانه لا يسمى خبرا في العرف (قوله لا الططار) الذي في الصح والخبر القطائف وأما الططار فالظاهر أنها كذلك فهي اسم عند ما لا يجع بالسمي ويصير أوراها بالخبر ولا يسمى خبرا في العرف وكذا ما يوضع في الصواني ويحجز ويسمى بغاجه فلا يحنث به وكذا الرلاية (قوله والتريد الخ) فعيل بمعنى منعول وهو أن تفت الخبر ثم تله بمرق مصباح قال في الصح ولا يحنث بالتريد لانه لا يسمى خبرا مطلقا وفي الخلاصة لا يأكل من هذا الخبر واكله بعد ما تفت لا يحنث لانه لا يسمى خبرا ولا يحنث بالعصيد والسطمح ولا يحنث لودقه فشر به وعى أبي حنيفة في حيلة اكله أن يدقه فيلقيه في عسيدة ويطلع حتى يصير الخبز هالكا اه ما في الصح ومثله في الخبر قلت ومقتضى هذه الرواية أن يحنث لوقته بلا طبخ وكذا الوجه لزيد الا ان قوله حتى يصير الخبز هالكا يقتضي أن يقاء عينه لا يخرج عن كونه خبرا وهذا موافق لعرفنا الآن ويؤيده ما تقدمه الشارح في حلقه لا يأكل عرفا كل حبة فانه يحنث لانه تمرقت وان ضم اليه شيء من السم أو غيره نعم لودق الخبر وشربه بما لا يحنث لانه شرب لا اكل وكذا لو حلق لا يأكل رقيقا وقت أرغفة واكل منها لا يحنث بخلاف ما اذا فت رغيفا واحدا واكله كله فانه يحنث هذا ما يقتضيه عرف زماننا والله أعلم (قوله وحنث في لا يأكل طعاما الخ) الانسب ذكر هذه المسائل بعد قوله وانسوا والطبخ على اسم كذا قول في الخبر ثم ان ما ذكره من الخيل والريت والمخ لا يسمى في عرفنا طعاما فيسمى الخبز بغيره شدة رأيت في الله تعالى وكذا في ح حيث قال هذا في عرفهم أما في عرفنا طعاما فيسمى ما يبيع على اسر (قوله ولو بطنه عام نفسه) أي ولو حلق ذلك بطعام نفسه (قوله ان يحنث لوعصر السمن) هذا معنى على ما في شمس الحاكم واعتبر في الاصل وجود الطعم كما قد ساء اول الباب (قوله لم يحنث) لان العرف

لا يأكل خبزا

ولو زرعه لم يحنث بالخارج

(وفي هذا الدين حنث بما سدد

منه بالخبر ونحوه) كعبدة

وحولى (لأبسمه) في الانسج

كما مر في كل عين الخلة (والخبر

ما اعتاده أهل بلد الحالف)

فالشامى بالخبر واليمنى بالذرة

والطبري بالخبر الارز وبعض

أهل التري بالشعير فلو دخل بلد

البر واستمر لا يأكل الا الشعير

لم يحنث الا بالشعير لان العرف

الخاص معتبر مع (حلف

لا يأكل من خبر فلا يحنث انصرف

الى) اما انزلة (التي اسر به

في السور لا لمن جسه وهياته

للتسرب) بل هي رمية رمته

الرقاق لا اسطار والثريد أو بعد

مادقه اوقته لانه لا يسمى خبرا

وحنث في لا يأكل خبزا طعاما

من طعام فلان بأكل حله

أوزيته أو لحمه ولو بطعام نفسه

لا لو أخذ من نيده أو ما سفاكل

به خبرا وفي لا يأكل سفاكل كل

سويقا ولا يحنث له ان يحنث لوعصر

سالم السمن حنث والا لا جوهره

وفي البداهة لا يأكل طعاما

فاضطر لميته فأكل لم يحنث

لا يأكل طعاما

(والشواء والطبخ) يقعان (على

اللحم) المشوى والمطبوخ بالماء
هذا في عرفهم أما في عرفنا فاسم
الطبخ يقع على كل مطبوخ بالماء
ولو بودل أو زيت أو من كما نقله
المصنف عن المجتبى وفي النهر
الطعام يتم ما يؤكل على وجه
الطعام يكن وفاكهة لصن
في عرفنا لا (والرأس ما يباع
في مصره) أي مصر الحاف
اعتبارا للعرف (والفاكهة

التساح والطبخ والمشمش)
وشوها (لا العنب والرمان
والرطب) خلافا لهما خلاف
مصر والعبرة للعرف فيجئت
بكل ما يعتد فاكهة عرفا ذكره
الشئبى وأقره المصنف (والحلو

ماليس من جنسه حامض فيجئت
بأكل خبيس وعسل وسكر) هـ
لكن المرجع فيه الى عادات
الناس

مطلب

لا يأكل فاكهة
هـ (ثالثة) من نظم سيدى على
الاجهورى المالكى قوله
تقدم على الطعام بوتا خوفا
واثنين والمشمش والطبخا
وبعد الاجناس كثرى رطب
ومثله الرمان أيضا والعنب
ومعه الخيار والجبر
قتاوتنا كذلك الموز
اه منه

مطلب

حلف لا يأكل حلو

في قولنا كل طعام ينصرف الى اكل الطعام المعتاد والتقيد بالاضطرار للعل والافلا يجتهد بدونه بالاولى
(قوله على اللحم المشوى والمطبوخ بالماء) لف ونشر مرتب وخرج ما يشوى او يطبخ من غير اللحم قال
في النهر فلو حلف لا يأكل شواء لا يجتهد بأكل الجزر والباذنجان المشويين الا أن ينوى كل ما يشوى
وكذا لو حلف لا يأكل طيبا لا يجتهد الا بأكل اللحم المطبوخ بالماء لتعذر التعميم اذ الدواء مما يطبخ وكذا
القول اليابس فصرف الى اخص الخصوص وهو ما ذكرنا عملا بالعرف فيهما وفي عطف الطبخ على الشواء
ايما الى تفاريهما وهذا لان الماء مأخوذ في مفهوم الطبخ والاكلا كناسوا ولذا لو اكل قلية لم يجتهد لانها
لا تسمى طيبا وتما فيه وفي الجبر عن الفتح وان اكل من مرقه يجتهد لما فيه من أجزاء اللحم ولانه يسمى طيبا
وان كان لا يسمى لحما كما قدمناه اه أى فيما اذا حلف لا يأكل لحما لا يجتهد بالمرق فانه لا يسمى لحما وان كان
فيه أجزاء اللحم (قوله كين) الذى رأيت في النهر خبز (قوله لك) في عرفنا لا (عبارة النهر وأنت
خبير أن الطعام في عرفنا لا يطلق على ما ذكر فينبغي أن يجزم بعدم حنث به اه ورأيت بهامش نسخة
النهر عن خط بعض العلماء مانصه الذى رأيت بخط المشرح وأنت خبير بأنه في عرف أهل مصر مرادف للطبخ
لا يطلق على غيره فينبغي أن لا يجتهد الا بما يسمى طيبا اه ثم رأيت في الخانية لا يشتري طعاما فاشترى
حنطة حنث قال الفقيه أبو بكر البلخى في عرفنا الحنطة لا تسمى طعاما انما الطعام هو المطبوخ (قوله ما يباع
في مصره) وهو ما يكسب في التنوير أى يطعم ويدخل فيه وهذا لان العموم المتناول للجراد والعصفور
غير مرادف فصرقنا الى ما تعرف نهر قال في الجبر وفي زماننا هو خاص بالغنم فوجب على المتقي أن يفتى بما
هو المعتاد في كل مصر وقع فيه حلف الحالف كما أفاده في المختصر وما في التبيين من أن الاصل اعتبار الحقيقة
الغوية ان امكن العمل بها او الا للعرف المخمردولان الاعتبار انما هو للعرف وتقدم أن الفتوى على أنه
لا يجتهد بأكل لحم الخنزير والادى ولذا قال في فتح القدير ولو كان هذا الاصل المذكور منظورا اليه لما تجاسر
أحد على خلافه في الفروع اه وفي البدائع والاعتماد انما هو على العرف اه (قوله والطبخ) بكسر
الباء ويقال الطبخ أيضا خضر كان أو أصفر وذكر السرخسى أن البطح ليس من الفاكهة وما هنا رواية
القدورى ورواه الحاكم الشهابى في المنتقى عن أبي يوسف نهر (قوله والمشمش) بكسر الميم وقصهما
كفى المختار وبضمهما نقله الاجهورى الشافعى تحشى التعرير ط (قوله وشوها) كالخوخ والسفرجل
والاجاص والكمرى فيجئت بأكل هذه الاشياء في حلفه لا يأكل الفاكهة لانها اسم لما يتفكه به أى يتم
قبل الطعام وبعده زيادة على المعتاد من الغذاء الاصل وفي المحيط ما روى أن الجوز واللوز فاكهة في عرفهم
أما في عرفنا فانه لا يؤكل للتفكه نهر (قوله خلافا لهما) لانها مما قد يتغذى بها فسقطت عن كمال التفكه
فلا يتناولها مطلقا الفاكهة وأما ههنا فهي فاكهة نظرا للاصل وعلمه الفتوى ولا خلاف أن اليابس منها
كالزبيب والتروحب الرمان ليست بفاكهة كفى الكرمانى قهستانى وكذا الاخلاق في القش والخيار
والفتوس والعجور والحاصل انه لا خلاف في أن النوع الاول فاكهة كما لا خلاف في أن الاخير ليس بفاكهة
وفي الوسط خلاف نهر (قوله خلاف مصر) أى أن الامام قال ان العنب وأخويه ليس بفاكهة لانه
كان في زمنه لا يعتد منها وعدة منها في زمنهما ولقائل أن يقول مبنى هذا الجمع على اعتبار العرف والاستدلال بأنها
قد تغذى بهامنها اللغة ويمكن الجواب بجواز كون العرف وافق اللغة في زمنه ثم خالفها في زمنه ما وتما
في الفتح (قوله فيجئت بكل الخ) صرح بذلك في الذخيرة (قوله ماليس من جنسه حامض) كالتين والتمر
فانه ليس من جنسه حامض فخلص معنى الخلاوة فيه فلو اكل عسبا أو بطيخا أو رمانا أو اجاصا لم يجتهد لان من
جنسه ماليس يحلو وكذا اذا حلف لا يأكل حلاوة فهو كالحلوى وتما في البحر (قوله لكن الخ) استدراك
على المتن حيث اطلت مع أن ما ذكره تفسير الحلوى عندهم وقالوا المرجع فيه الى العرف قال في البحر
والحاصل أن الحلوى والحلاوة واحدة وأما في عرفنا فالجواسم للعسل المطبوخ على النار بنشا ولحموه
وأما الحلوى والحلاوة فاسم لسكر أو عسل أو ماء عنب طبخ وعقد والحلاوة الجوزية والسمسمية اه قلت
وفي زماننا الحلوى كل ما يتحلى به من فاكهة وغيرها كتين وعنب وخبيصة وكافة وقطائف وأما الحلاوة
والحلوى بالقهر فهي اسم لنوع خاص كالجوزية والسمسمية مما يعقد وكذا ما يطبخ من السكر والعسل

بطحين او نشا (قوله لاحث في قانيد) فيه نظرفي المصباح القانيد نوع من الخلوى يعمل من القند والنشا
 اه وفيه ايضا القند ما يعمل منه السكر القند كالسمن من الزبد (قوله والادام ما يصطبغ به الخبز)
 في المغرب صبغ الثوب بصنع حسن وصباغ وهو ما يصبغ به ومنه الصنع والصباغ من الادام لان الخبز يغرس
 فيه ويلون به كالخل والزيت اه وفي المصباح ويختص بكل ادم مائع كخل وفي التنزيل وصنع لدا كين
 قال القاربي واصطبغ بالخل وغيره وقال بعضهم واصطبغ من اخل وهو فعل لا يتعدى الى مفعول مباشر فلا
 يقال اصطبغ الخبز بخل اه وفي النسخ والاصطباغ افعال من الصنع ولما كان ثلاثيه وهو صمغ متعديا
 لواحد جاء الافتعال منه لازما فلا يقال اصطبغ الخبز لانه لا يصل الى المفعول بنفسه حتى يقام مقام الصاعل
 اذا بنى الفعل له وانما ينام غيره من الجار والمجرور ونحوه فلذا يقال اصطبغ به اه قلت وبه علم لانه كان على
 الشارح ان لا يذكر لفظ الخبز وان تبع فيه النهر (قوله لذوب في انهم) جواب عما يقال انه لا يصبغ به تامل
 (قوله به يفتي) وبه اخذ العقبة ابو الليث قال في الاختيار وهو اختار عملا بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر
 (قوله وفيه) أي الجرح حيث قال وفي المحيط قال محمد التمر والجوز ليس بادام لانه يفرد بالاكل في الغالب
 فكذا العنب والبطيخ والبقل لانه لا يؤكل تبعاً للخبز بل يؤكل وحده غالباً وكذلك اسائر المأكولات حتى لو كان
 في موضع يؤكل تبعاً للخبز غالباً يكون ادماً عنه اعتد بالعرف اه وذكر في البحر انشاوا اكل الارام
 وحده فان كان حلف لا يأكل ادماً حث وان حلف لا يأتمم بادام لا يحنث فلا بد ان يأكل معه الخبز كما أشار
 اليه في الكشف الكبير اه (قوله وبقل) يعتاد في زماننا اكل الفقراء الخبز بالصل والدنوع والطرخون
 (قوله وفي البدائع الخ) يخالف لتسوية قبله وجوز الا ان يحمل ما قبله على الرطب وقد مناع الخط أن ماروى
 من أن الجوز والوزن ما كته هو في عرفهم لاني عرفنا الا أن يحمل على اليابس وهو بعيد فالظاهر أن ما في البدائع
 مبنى على عرفهم وايضا فان الجوز اليابس لا يؤكل الا مع الخبز فليسا راسيا يسرد بالاكل وقد عاب أن المعبر
 في الادام ما يؤكل تبعاً للخبز في الغالب وليس المراد كل ما يمكن اكله مع الخبز ولما يحنث باءا كته مع الخبز
 وكذا لو اكل مع الخبز كافة أو قطايف لان الغالب اكل ذلك وحده لا مقرر بالخبز ولا يسمى ادماً نعم يقال
 في العرف لا يأكل هذا الرغيف الا حافوا ويراد بالحاف اكله بلا شيء معه فذا قرن معه فاكته أو نحوها يحنث
 تأمل (قوله وهذا ان وجد الخ) وكذا لو حلف لا يأكل ملحافاً كل طعاما ان كان ملحافاً حث والافلا وقال
 النفس لا يحنث ما لم يأكل غير الملح مع الخبز أو مع شيء آخر لان عينه ما كول بخلاف الفلفل وعليه الفتوى
 فان كان في عينه ما يدل على انه يراد به الطعام المالح فهو على ذلك حية قلت وكذا يقال في اللحم ونحوه ولكن
 ينبغي الحث في عرفنا في اللحم مطلقاً اذا كان مالحاً في الحشوة فانه يسمى آكله (قوله ويراد في الزعفران
 رؤية عينه) مقتضى قوله ويراد أنه لا بد من وجود طعمه أيضاً لكنه بعيد وفي البرازية لا يأكل راساً رافاً كل
 كته على وجه زعفران يحنث (قوله فنبطخه بارز) أي وان لم يجعل فيه ماء وبرى عينه الا أن ينوى
 ما يحنث منه كما قدمناه اول الباب عن الحائية ومثله في البرازية لكنه قال بعده وفي النوازل ان كان يرى عينه
 ويجد طعمه يحنث (قوله ولا ينظر الخ) ذكر هذه وما بعدهما لكونهما من تمام كلام التعريفية والافهين
 استطرادية ليست من مسائل الباب (قوله والى رأسه وطهره وبلطه حث) فصل فيه في التارخانية
 وكذا قال في البرازية وان رأى الصدر والطهر والبطن أو أكثر الصدر والبطن فقد رآه وان أقل من النصف لا
 وان رآه ولم يعرفه فقد رآه وان رآه جالساً أو مستقبلاً أو متقبعة فقد رآه الا اذا عني رؤية الوجه فبدين لا قضاء
 أيضاً وان رآه خلف الرجاج أو الستر وتبين الوجه يحنث لان المرأة (قوله بمس اليد والرجل) معاده انه
 اذ لمس غيرهما لا يحنث وفيه نظر وقد يقال انما يقدم ماله كرهما في النظر أي فالمرء يحنث بالنظر في ذلك
 فلا ينافي انه يحنث بمس غيرهما ط (قوله كن حالفاً) لانه اذا قال والله لتفعلن كذا فقال نعم يصح دأبه
 قال والله لا تفعلن لان ما في السؤال معاد في الجواب كما سيأتي آخر الايمان (قوله لكن في فوائده شجما
 عن التارخانية الخ) ما عزاها الى التارخانية خلاف الموجود فيها فانه ذكر فيها مسألة ثم قال وهذه
 المسألة تشير الى أن الرجل اذا عرض على غيره عينا من الايمان فيقول ذلك الغير نعم لا يفي وبصم حالفاً
 اليمين التي عرضت عليه وهذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا يكفي وقال بعضهم يكفي وهذه المسألة

مطل
 عرض عليه اليمين فقال نعم

ثم فترع أن ما يقع من التعاليق
في المحاكم أن الشاهد
يقول للزوج تعليقاً فيقول نعم
لا يصح على الصحيح (التعدي)

الاصول المترادف الذي
يقصد به الشبع) وكذا التعشى
ولا بد أن يأكل أكثر من نصف
الشبع في غداء وعشاء وسحور
(في وقت خاص وهو ما بعد طلوع
الفجر) وفي البحر عن الخلاصة عند
طلوع الشمس قال وينبغي اعتناؤه
للعرف زاد في النهار وأهل مصر
يسمونه فطوراً إلى ارتساع الحى
الأكبر فيدخل وقت الغداء فيعمل
بعرفهم قلت وكذلك أهل الشام
(الزوال الشمس) ثم لا بد أن
يكون (مما يتعدى به) أهل بلده
(عادة وغداء كل بلدة ما تعارفه

أهلها) حتى لو شبع بشرب اللبن
يحيث البدوى لا الحضرى زيلجى
(والتعشى منه) أى الزوال
وفي البحر عن الاسيماي وفي عرفنا
وقت العشاء بعد صلاة العصر اهـ
قلت وهو عرف مصر والشام (الى

نصف الليل والسحور هو الاكل
بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر
قال ان أكلت أو) قال ان
(شربت أو لبست) أو نكحت

وتم وذلك فعبدى حر (ونوى
معيناً) أى خبراً أرباباً أرقطنا
مثلاً (لم يصدق أصلاً) فيحيث بأى
شئ أكل أو شرب وقيل يدين

مطلبه
حالف يتعدى ارا لا ينعشى

مطلبه
قال ان أكلت أو شربت ونوى

معيناً لم يصح

دليل عليه وهو الصحيح اهـ فاعلم أن قوله في القوائد لا يصير حالاً صوابه يصير بدون لا كانه عليه السيد الجوى
ويؤيده ما قدمناه عن الخانية قبيل قوله ان فعل كذا فهو كافر وفي آخر أيمان الفتح ولو قال عليك عهد الله
ان فعلت فقال نعم فالخالف المجيب ولا يمين على المبتدئ ولو نواه اهـ أى لان قوله عليك صريح في التزام
العهد أى اليمين على المخاطب فلا يمكن أن يكون يميناً على المبتدئ بخلاف ما اذا قال والله لنفعلن وقال الآخر
نعم فإنه اذا نوى المبتدئ التحلف والمجيب الحلف يصير كل منهما حالاً فالخالف ما نقله ح عن البحر فراجع
وفي مجموع النوازل قال لا آخر والله لا يجى الى ضياقتك فقال الآخر ولا تجى الى ضياقتي فقال نعم يصير حالاً
ثانياً اهـ وبه جزم في الذخيرة والفتح وبما ذكرناه مع ما قدمناه عن الخانية علم انه لا فرق بين التعليق
والحلف بالله تعالى فانهم (قوله ثم فترع) من كلام المصنف فالضمير عائداً الى شيخه (قوله أن الشاهد)
أى كاتب القاضى وهذا بدل من قوله أن ما يقع (قوله يقول للزوج تعليقاً) أى يقول له كلاماً فيه تعليق
أن يقول له ان تزوجت هلهما تكن طالقاً (قوله لا يصح على الصحيح) أى المنقول عن التاترخانية وقد
علمت انه خلاف ما فهمنا فالصحيح انه يصح كما مر عن الصربية ولم يثبت اختلاف التعديج فافهم (قوله التغدى
الى آخره) هذا أولى من قول غيره الغداء والعشاء لان الغداء والعشاء ينفخ أولهما مع المذاشم لما يؤكل
في الوقتين لا لالا كل فيهما والحلوف عليه الاكل فيهما لا المأكل وان اجاب عنه في الفتح بأنه تساهل معروف
المعنى لا يعترض به اهـ (قوله الاكل المترادف) فلو اكل لقمتين ثم فصل برمن بعد فاصلاً ثم اكل لقمتين
وهكذا لا يكون غداء ط (قوله الذى يقصد به الشبع) احترازه عن اكل نحو لقمة ولقمتين أو أكثر ما لم
يلغ نصف الشبع كما في الفتح وأما الاحتراز عن نحو اللبن والقر فيسبك كره في قوله بما يتعدى به عادة فافهم (قوله
وكذا التعشى) ومثله السحور على الظاهر ط (قوله أكثر من نصف الشبع) كذا في البحر عن الزياي
واظهار أن المراد به الشبع المعتدلة لا الشرعى كالثلث وظاهره عدم الحنف بأكل نصف الشبع ط (قوله
فيدخل وقت الغداء) وينتهى الى العصر لانه أول وقت العشاء عرفنا كما يأتى (قوله الى زوال الشمس)
غاية لقوله وهو ما بعد طلوع الفجر وكان المناسب عدم الفصل بينهما (قوله وغداء كل بلدة ما تعارفه أهلها)
يعنى عنه ما قبله ومثله العشاء والسحور ط (قوله حتى لو شبع الخ) قال الكرخى اذا حلف لا يتعدى
فأكل تمرأ أو أرزاً أو غيره حتى شبع لا يحنث ولا يكون غداء حتى يأكل الخبر وكذلك ان اكل الحما بغير خبز
اعتباراً للعرف كذا في الاختيار ونحوه في البحر والفتح والظاهر أنه مبني على أن المراد بالغداء ما يتعدى به
في العرف غالباً وهذا وان كان يتعدى به في العرف ولكنه قليل ونظيره ما مر في الآدم وفي البحر عن المحيط لو
تعدى بالغناب لا يحنث الا أن يكون من أهل الرستاق ممن عادةهم التغدى به في وقته (قوله بعد صلاة العصر)
والظاهر أنه ينتهى الى دخول وقت السحور (قوله والسحور) بالفتح ما يؤكل وبالضم فعل الساعل مصباح
والمناسب هنا ضبطه بالضم لقوله هو الاكل وليناسب التعبير بالتغدى والتعشى قال في الفتح لما كان السحور
ما يؤكل في السحور والسحور من الثلث الاخير سمي ما يؤكل في النصف الثانى اقرب به من الثلث الاخير سحوراً
بالفتح والاكل فيه السحور اهـ قلت في زماننا لا يطلقون السحور الا على ما يؤكل ليلاً لا جليل الصوم (قوله
وتحذ ذلك) كما لو حلف لا يركب أو لا يغتسل أو لا يبتكى أو لا يسكن دار فلان أو لا يترج امرأة ونوى الخليل
أو من جنابة امرأة معينة أو بالاجارة أو بالاعارة أو كوفية لم تصح نيته أصلاً نهر (قوله أى خبزاً أو لبناً الخ)
لق ونشر مرتب وأفاد أنه ليس المراد بالمعين الفرد الشخصى بل ما يعم النوع (قوله لم يصدق أصلاً) أى
لاقضاء ولا ديانة لان النية انما تعمل في الملقوط لتعين بعض محتملاته وما نواه غير مذكور نفاً لم تصادف النية
محطها فلفت نهر (قوله وقيل يدين) هو رواية عن الثانى واختاره الخفاف لانه مذكور تقديره وان لم يذكر
تنصيصاً واجب بأن تقديره لفرورة اقضاء الاكل مأكولاً وكذا اللبس والشراب والمقتضى لا عموم له كذا
قالوا والتحقيق أن هذا ليس من المقتضى لانه ما يشترط لتعديج المنطوق بأن يكون الكلام كذا بظاهراً كرفع الخطأ
والنسيان أو غير صحيح شرعاً أعنى عبداً عنى وقولك لا أكل خال عن ذلك نعم المفعول أعنى الماء كقول من
ضروريات وجود الاكل ومثله ليس من المقتضى بل من حذف المفعول اقتصاراً والزم أن يكون كل كلام
مقتضى اذ لا بد أن يستدعى مكاناً وزماناً وحيث كان هذا المصدر ضرورياً للفعل لا يصح تخصيصه وان عم

برقوعه في سيق النبي فان من ضرورة ثبوت الفعل في النبي ثبوت المصدر العام ومن ثبوت التصرف فيه بالتخصيص فان عموم ضرورة تحقق الفعل في النبي فلا يقبل التخصيص بخلاف ان اصكت الكلافة ان الاسم مدكور صريحاً في قوله وتماه في الله (قوله كمالونى الح) ان كماله صدق ديانة لوني كل الاطعمة أو المياه حتى لو اكل طعاماً أو طعامين أو أكثر لا يحث وكذا الشرب مدة عمره لأنه لا يأكل الكحل ولم يشرب الكحل ثم اعلم انه لا محل لذكر هذا المسألة ههنا بل محلها بعد قوله ولونى طعاماً الح كما فعله في ان يرى في ان اسرح بالفعول كما به عليه ويدل عليه التعليل بقوله لينة محتفل كلامه لأنه اذا لم يصرح به يكون معناه ارجح الكلافة أو شرباً أو لبساً فيحتمل بكل اكل وجد وإن لم تصح نيته المعين منه بخلاف ما اذا اسرح به لان طعاماً المذكور يحتمل البعض والكحل فأيمى لوني صح ولذا نقل في النجاشي الخياط انه يصدق قضاءاً في انواعه في البدائع بأنه لوني حقيقة كلامه ثم نقل عن الكشف انه اعيا يصدق ديانة فقط وقال له بخلاف المسألة لان المسألة انما يمنع نفسه عما يقدر عليه والكحل ليس في وسعه وفيه تصديق عليه أيضاً وثمة فيه اقول ويلحق بترجيح الاول لانه اذا لوني البعض اعيا يصدق ديانة فقط كما يأتى وهذا النزاع فيه ويلزم منه أن يصدق قضاءاً وديانة اذا لوني الكحل لان عدم تصديقه في القول قضاءاً لانه خلاف ظاهر النطق فيكون الساهر العموم والزم تصديقه قضاءاً في نية الخصوص وفي تلميح الجامع ان كملت بنى آدم أو الرجل أو النساء حيث بالمرء ان لوني الكحل قال شارحه فيصديق ديانة وقضاء ولا يحتمل أبداً ان الصرف الى الادنى عند الاطلاق لتخصيص كلامه فاذا لوني الكحل فتدنى حقيقة كلامه فيصدق وقيل لا يصدق قضاءاً لان الحقيقة هي بعبارة اه وسيمى هذا آخر الباب وتعيده عن الثاني بتبديل يفيد ضعفه وترجيح الاول كما قلناه فيهم (قول ديس) أى يوكى الى دينة فيما بينه وبينه تعالى وأما الثاني فلا يصدق لانه خلاف ظاهر قوله تعالى ان المرأة المتقاضي (قوله لانه نكرة في سياق الشرط فيهم) لان الحالف في الشرط المتيقن يكون على نية فقوله ان ليست با فى معنى لا البس نوبا (قوله الا فى ثلاث فيدين الح) يعنى لو قال ان رجعت وعدى حرى لوني الدار مثلاً أو ان ساكت فلا يفيدى حرى ونوى المساكنة في بيت واحد يبين لان السرح في منه متسوع الى سمر وغيره حتى اختلفت أحكامهما فثبت ارادة احد بوعيه وكذا المساكنة متسوعة الى كمله هي المساكنة في بيت واحد ومطلقة وهي ما تكون في دار فارادة المساكنة في بيت ارادة اخص انواعها كما في الله وحاصله ان النية صحت هنا لكون المصدر متسوعاً لا باعتبار عموميه فهو تخصيص احد نوى المجلس وزاد في تلميح الجامع ان اشترى ونوى الشراء لنفسه أى فتصح نيته ديانة وان لم يذكر المفعول لتسوع الشراء فانه تارة يكون لنفسه وتارة يكون لموكله ولذا ترتب على القول بالثبت لنفسه وعلى الثاني ان لا يثبت له من ذلك ما اذا قال أنت بائ ونوى الثلاث أو الراسدة يصح بخلاف نية الشئ لكونه لبيونة نوعان غليظة وخفيفة فصحة نية احدهما بخلاف الثاني لانه عدد خمس صمامات تقر بردي محل لانه يصدق في نية البيونة قضاءاً قال في الفتح وكذا لو حلف لا يزوج امرأة ونوى كوفيه أو بصره لا يبع لانه تخصيص النسخة ولونى حبشية أو عربية صحت ديانة لانه تخصيص المجلس ثم قل وان ارادة زوج ليس تخصيصاً للعامة مما يقبل المنع لانه لا يخرج عن قصر عام على بعض مساو لانه اقول قد يقال لا عموم هنا ولا تخصيص لعامة وانما هو ارادة أحد محتمل النطق المشترك أو أحد نوى المجلس كما في التوسيع والتوزيع والاول أولى ريبانه أن الخروج مشترك بين المصدر والافعال من داخل الى خارج وكذا المساكنة مشتركة بين الكاملة وهي ما تكون في بيت واحد ومطلقة وهي ما تكون في ابدان مطلقة واما الشراء فانه يعمل الخاص وهو ما يكون له والمطلق ولكن لما كان المتبادر عرفاً هو المعنى الثاني في المائل الثلاث صدق ديانة فقط في نية المعنى الاول منها ولا يصدق الثاني لانه خلاف اظاهره لفظاً في تلميح الجامع لوقول ان جاء منك أو باصحتك فهو على الجماع في الفرح لانه المتفاهم عرفاً ان نوى مادونه لا يحتمل لئلا لا يعرف عن الظاهر في النساء فيجوز بهما أى اذا لوني مادونه فيجوز به عملاً باقراً على نفسه بالحدث ويعتبر بالجماع في الفرح لتبادره وكذا ان وظنك فعدى حرى ان يعنى الموطأ بالقدم وفي ان اثبت يتقوى لاستواء الاحتمالي

كما لو لوني كل الاطعمة أو كل مياهه لم يحث لا يثبت أصلاً لينة شل كلامه (ولو ضم) لان أكل (طعاماً أو) شرباً (شرباً أو) لبت (نوباريس) اذا قال عيت شياً لوني لانه ذكر الشئ العام القابل للتخصيص لانه ذكره في سياق الشرط فهم انه كره في النبي والاصح ان الية اما تصح في المسئلة التي ثلاث فيدين في فعل الخروج والمساكنة ونية من المجلس حبشية أو عربية لانه لينة كلامية أو صريفة مع

الجماع والزبارة لكن لو نوى الزبارة حثت بالجماع لانه زيارة وزيادة ١٥ وبما قررناه ظهر الفرق بين هذه المسائل المستثناة وبين ما مر في الآكل ونحوه فان حقيقة الاكل فيه واحدة فلم تصح نية التخصيص بخلاف ما اذا صرح بالمفعول فانه لفظ عام صريح فيصح تخصيصه لكن نية التخصيص انما تصح فيما كان من أفراد ذلك العام وهو المأكولات كالخبز ونحوه دون ما كان من متعلقاته الضرورية كالزمان والمكان والوصف فلو نوى في زمان كذا لم يصح ومثله لا تزوج امرأة ونوى حبشية أو عربية فانها بعض أفراد العام لأن الانسان انواع حبشي وعربي ورومي باعتبار اصوله الذين ينسب اليهم بخلاف كوفية أو بصرية لانه وصف ضروري راجع الى تخصيص المكان وهو غير المفوظ صريحا فلا تصح نيته كبقية الصفات الضرورية ومثله ما في البحر عن البدائع لا يكلم هذا الرجل ونوى ما دام قائما لم يصح بخلاف لا يكلم هذا القائم ونوى ذلك يدين تخصيصه المفوظ وكذا الاثر به خمسين ونوى سوطا بعينه فانه يبرأى شئ ضرره وكذا لا تزوج امرأة وعنى امرأة أبوها يعمل كذا وكذا فهو باطل ١٥ وظهر بما قررناه أيضا أن الاستثناء في المسائل الثلاث في غير محله لأن النية انما وجدت في المفوظ أيضا لأن الفعل فيها صار مشتركا بواسطة اشتراك المصدر تأمل على أن لا تزوج امرأة قد سرح فيه بالمفعول فهو مثل لا آكل طعاما ولعله ذكره لبنه على انه انما يصح فيه تخصيص الجنس فقط دون الوصف لكن فيه أن لا آكل طعاما كذلك بدليل انه لو نوى لقمة أو لقمتين لم يصح على انه يخالفه ما يذكره قريبا فيما لو قال نويت من بلد كذا (لا يصدق قضاء) وكذا من غصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم عامتا نوى خاصا (به يفتي) خلافا للخصاف وفي الولا الحلية متى حلفه ظالم وأخذ بقول الخصاف فلا بأس

مطل
نية تخصيص العام تصح ديانة
لا في المسائل الخمسة

هو المنقول عن سيمويه كذا في شرحه للفارسي قلت ويرد عليه ما مر من مسألة الخروج والمساكنة والشراء الآن يقال كما مر أن التنوع هناك للفعل بواسطة مصدره لا أصالة تأمل (تنبيه) قيد بالنية لأن تخصيص العام بالعرف يصح ديانة وقضاء أيضا وأما الزيادة على اللفظ بالعرف فلا تصح كما أوضحنا ذلك أول باب اليين في الدخول والخروج بئى هل يصح تعميم الخاص بالنية قال في الاشباه لم أره قلت الظاهر أن تعميمه من الزيادة على اللفظ واذا لم تصح الزيادة عليه بالعرف فلا تصح بالنية بالاولى لأن العرف ظاهر بخلاف النية تأمل (قوله لا يصدق قضاء) ظاهره انه يصدق ديانة وهو مخالف لقوله أيضا لا الصفة ككوفية أو بصرية أى انه لا يدين فيها كما بهنا عليه وما ذكره الشارح مأخوذ من الولا الحلية كما ذكره في البحر ومثله في البرازية حيث قال كل امرأة يتزوجها فكذا ونوى امرأة من بلد كذا لا يصدق في ظاهر الرواية وذكر الخصاف انه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص العام بالنية فالخصاف جوزه وفي الظاهر لا وعلى هذا لو أخذ منه دراهم وحلفه على انه ما أخذ منه شيئا ونوى الدنانير فالخصاف جوزه والظاهر خلافه والفتوى على الظاهر واذا أخذ بقول الخصاف فيما اذا وقع في يد الطلبة فلا بأس به ١٥ قلت وهذا كله في القضاء أما في الديانة فنية تخصيص العام صحيحة بالاجماع كما في البحر وقدمت والحاصل أن نية تخصيص العام تصح في ظاهر الرواية ديانة فقط وعند الخصاف تصح قضاء أيضا وهذا اذا كان العام مذكورا أو لا فلا تصح نية تخصيصه أصلا في ظاهر الرواية وقبل يدين كما قدمه الشارح وقد مناهه رواية عن الثاني وانه اختاره الخصاف فصار حاصل ما اختاره الخصاف انه في المذكور يصدق ديانة وقضاء وفي غيره ديانة فقط (قوله متى حلفه ظالم وأخذ بقول الخصاف فلا بأس) أقول المناسب أن يكون أخذ بضم قوله مبني على الجعول أى وأخذ القاضى اذ لا معنى لأخذ الحالف به قضاء لأن

(به يفتي) خلافا للخصاف
وفي الولا الحلية متى حلفه ظالم
وأخذ بقول الخصاف فلا بأس

مطل
نية تخصيص العام تصح ديانة
لا في المسائل الخمسة

مطل
اذا كان اسانف مظلوما يفتي
بقول الخصاف

أخذ الخائف بما نواه غير خاص بقول الخصاص والخالف انه لو حلفه ظالم خلف ونوى تخصيص العام أو غير ذلك مما هو خلاف الظاهر وعلم القاضي بحاله لا يقتضي عليه بل يستدقه أخذ بقول الخصاص وأما إذا لم يكن مظلوما فلا يصدقه فافهم قال في المساوي الهندية عن الخلاصة ما حصله أراد السلطان استخلافه بأنك ما تعلم غرما فلان وأقرباءه ليأخذ منهم شيئا بلا حق لا يبعه أن يحلف والحيلة أن يذكر اسم الرجل ونوى غيره وهذا صحيح عند الخصاص لا في ظاهر الرواية فان كان الخائف مظلوما يفتي بقول الخصاص ولو حلفه الثاني ماله عليك كذا الخائف وأشار بأصبعه في كنه الى غير المدعى صدق ديانة لا قضاء اهـ (قوله وقالوا النية للمعاقب الخ) قال في الخاتمة رجل حلف رجلا خلف ونوى غير ما يريد المستخلف ان بالطلاق والعناق ونحوه يعتبر نية الخائف اذا لم ينو الخائف خلاف الظاهر ظالم كان الخائف أو مظلوما وان كانت اليمين بالله تعالى فلو الخائف مظلوما فالنية فيه اليه وان ظالم ما يريد ابطال حق الغير اعتبر نية المستخلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد اهـ قلت وتقييده بما إذا لم ينو خلاف الظاهر يدل على أن المراد باعتبار نية الخائف اعتبارها في القضاء اذا خلاف في اعتبار نية ديانة وبه علم الفرق بينه وبين مذهب الخصاص فان عنده تعتبر نية في القضاء أيضا ويفتي بقوله اذا كان الخائف مظلوما كما علمت وفي الهندية عن المحيط ذكر ابراهيم النخعي اليمين على نية الخائف لو مظلوما وعلى نية المستخلف لو ظالم ما وبه أخذ أصحابنا في مسائل الاثر لو اكره على بيع شيء بيده خلف بالله انه دفعه الى فلان يعني بائعه لا يكره على بيعه لا يكون بين عموم حقيقة لانه نوى ما يحتمل لفظه ولا معنى لان الغموس ما يقتطع بهما حق مسلم ومثال الثاني لو ادعى شيئا في يد آخر بكذا وانكر خلفه بالله ما رجب عليك تسليمه الى خلف ونوى التسليم الى المدعي بالهبة لا بالبيع فهذا وان كان صادقا فهو مبرس معنى فلا تعتبر نية قال الشيخ الامام خواهر زاده هذا في اليمين بالله تعالى فلو بالطلاق او العناق وهو ظالم او لا ونوى خلاف الظاهر بأن نوى الطلاق عن وثاق أو العناق عن عمل كذا ونوى الاخبار فيه كاذبا فانه يصدق ديانة لانه نوى محتمل لفظه الا انه لو ظالم انتم الغموس لانه وان كان ما نوى صدقا حقيقة الا أن هذا اليمين غموس بمعنى لانه قطع بهما حق مسلم اهـ لمجدد وقوله ونوى خلاف الظاهر وقوله بعده فانه يصدق ديانة يدل على انه لا يصدق قضاء وهذا على اطلاقه موافق لما عرفت في الرواية اما على مذهب الخصاص فيفترق بين المظلوم فيصدق قضاء وبين الظالم فلا يصدق والحاصل أن الخلف بطلاق ونحوه تعتبر فيه نية الخائف ظالم أو مظلوما اذا لم ينو خلاف الظاهر كما مر عن الخاتمة فلا تنطبق زوجته لا قضاء ولا ديانة بل يأتي لو ظالم انتم الغموس ولو نوى خلاف الظاهر فكذلك لكن تعتبر نية ديانة فقط فلا يصدق القاضي بل يحكم عليه بوقوع الطلاق اذا كان مظلوما على قول الخصاص ويوافقه ما تقدمه الشارح اقول الطلاق من انه لو نوى الطلاق عن وثاق دين ان لم يشتره بعدد ولو مكره اصدق قضاء أيضا اهـ وأما الخلف بالله تعالى فليس لقضاء فيه مدخل لان الدلالة حقه تعالى لاحق فيها للبعد حتى يرفع الخائف الى القاضي كافي الجبر ولكنه ان كان مظلوما تعتبر نية فلا يأتي أنه غير ظالم وقد نوى ما يحتمل لفظه فلم يكن غموسا لا لفظا ولا معنى وان كان ظالم تعتبر نية المستخلف في انتم الغموس وان نوى ما يحتمل لفظه قال ح وهذا مختص لعموم قولهم نية تخصيص العام نصح ديانة فانتم توسع هذا المثل (قوله يمكن فيه الكرع) قال في المصباح كرع الماء كرع من باب نفع وكروعا شرب بنية من موضعه فان شرب بكفيه أو بشئ آخر فليس بكرع وكرع في الاناء أزال عنه اليه فشرب منه (قوله فيمنه على الكرع منه الخ) قال في الفتح أي أن يتناول به من نفس النهر عند أي حنيقة يعني اذا لم يكن له نية فلو نوى باناء حث به اجماعا وقال اذا شرب منها كره فما شرب حثت بالفرق بينه وبين قوله من ماء دجلة اهـ قلت وهو المتعارف في زماننا بخلاف من هذا الكور فانه على الكرع منه في العرف أيضا وفي البحر عن المحيط لا يشرب من هذا الكور بحقيقة أن يشرب منه كره حتى لو صب على كفه وشرب لم يحث اهـ لكن فيه أن وضعه على كفه وشربه منه لا يسمى كرا كما علم من نعر بنية تأمل (قوله لم يحث) اهدم الكرع في دجلة لحدوث النسبة الى غيره بحر (قوله لا يكون الا بعد اخوض في الماء) فانه من الكرع وهو من انسان ما دون الركبة ومن الدواب ما دون الكعب كذا قول الشيخ الامام نجم الدين النسيجي بحر عن النهيرية (قوله ليس في النهي الثاني الخ) مثله في الخ عن التلويح وفي النهر هذا الشرط اعمله شرع الهداية لغيرهم لم تقدمناه

مطلب

النية للمعاقب لو بطلاق أو عناق

وقالوا النية للمعاقب لو بطلاق أو عناق وكذا بالله لو مظلوما وان ظالم فالمستخلف ولا تعلق للقضاء في اليمين بالله حلف (لا يشرب من) شيء يمكن فيه الكرع نحو (دجلة) فيمنه (على الكرع) منه حتى لو شرب من نهر أخذ منه لم يحث ربح البحر عن الظهيرية الكرع لا يكون الا بعد اخوض في الماء الحسن في النهي الثاني عن الشلف انه ليس بشرط

مطلب

حلف لا يشرب من دجلة فهو الى الكرع

وهذا الاصل فروعه كثيرة منها

ان لم تطل الصبح غدا فأت كذا
لا تبحث بيمينه بأكبره في السبع
ومنها ان لم تردى الدينار الذي
أخذته من كيسي فأنت طالق
فاذا الدينار كيسة لم تطلق لعدم
تصور البر ومما ان لم تهبني
صداقك اليوم فأنت طالق وقال
أبوها ان وهبته فأنت طالق
فالحيلة أن تشري منه بغيرها ثوبا
ملسوا وتضمنه فاذا مضى اليوم
لم تبحث أبوها لعدم الهبة
ولا الزوج لعجزها عن الهبة
عند الغروب لسقوط المهر بالبيع
ثم اذا أرادت الرجوع ردت به بخيار
الرؤية (روى) حلفه والله لا يبعدهن
السما أو يلقين هذا الحجر ذهبا

قوله لحاض بكرة هكذا فعله
والدين في نسخ الشارح التي بدى
لا تبحث بيمينه بأكبره فليحذر
معصمه

وجوبه في الحال ان كان بمعنى تعينه حتى يحث في ثافي الحال فلا شك انه ليس كذلك وان كان بمعنى الوجوب
الموسع الى الموت فيحث في آخر جزء من الحياة فالوقت كذلك لانه لا يبحث الا في آخر جزء من الوقت الذي ذكره
فذلك الجزء بمنزلة آخر جزء من الحياة فلا معنى تطل اليين عند آخر جزء من الوقت في الموقفة ولم تطل عند آخر
جزء من الحياة في المطلقة اهـ وأجاب في النهر بما حصله أن الخلف في الموقفة لم يلزم نفسه بالفعل الذي آخر
الوقت بخلاف المطلقة لانه لا فائدة في التأخير قلت أنت خير بأنه غير دافع مع استلزامه وجوب النهر في المطلقة
على فور الخلف والا فلا فرق فافهم ويظهر لي الجواب بأن المقيدة لما كان لها غاية معلومة لم يتعين الفعل الذي آخر
وقتها فاذا فأت المحل فقد فأت قبل الوجوب قبضت ولا يبحث لعدم إمكان البر وقت تعينه أما المطلقة فغايتها
آخر جزء من الحياة وذلك الوقت لا يمكن الترفيع ولا خلفه وهو الكفارة في تأخير الوجوب اليه اضرار بالخلاف
لانه اذا حثت في آخر الحياة لا يمكنه التكثير ولا الوصية بالكفارة فيبقى الى ثم تعين الوجوب قبله ولا ترجع
لوقت دون آخر فلزم الوجوب عقب الخلف موسعا بشرط عدم الفوات فاذا فأت المحل طهر أن الوجوب كان
مضيقا من أول اوقات الامكان ونظيره ما قرره في القول بوجوب الحج موسعا فتدبر المعنى الذي لا جله
اعتبرا آخر الوقت في الموقفة ولم يعتبر آخر الحياة في المطلقة هذا ما وصل اليه فهمي القاصر قد دره (قوله وهذا
الاصل) وهو امكان البر في المستقبل (قوله منها الخ) ومنها ما سجد كره المصنف في باب اليين بالنسب والقتل
بقوله لو حلف ليتبين دينه غدا فقتله اليوم الخ ومنها ما في البحر لوقول لها بعد ما أصبح ان لم اجامعك هذه الليلة
فأنت كذا ولا ينع له أن علم انه أصبح انصرف الى ليلة القابلة وان نوى تلك الليلة بطلت يمينه وكذا ان نوى ليلة
أو ان لم يأت ليلة هنا وقد انقصر السبع وهو لا يعلم لا يبحث لان النوم في الليلة الماضية لم يتصور بقوله ان سمعت
امس ومنها ان لم أت باهر أي الى دارى ليلة فأت أصبح قالت كنت في الدار لم تبحث وان فأت كنت غائبة بحث
ان صدقها ومنها لا يعطيه أولا يضربه حتى يأذن فلان فأت فلان ثم أعاده لم يبحث اهـ قول الرمي ولم يقبل هذه
بالوقت ومثله في النسخ وانظر ما الترق بينا بين مسألة الكوز اذا أطلق وكان فيه ماء فصب (قوله لحاض بكرة)
الظاهر أن المراد وقت الطلوع أو بعده في وقت لا يمكن اداء الدلالة فيه ثم ماذا كره من تصحيح عدم الحث
عزاد في البحر الى المبتغى الكن ذكرى باب اليين بالسبع والشراء تعجب الحث وعليه مشى المصنف هناك وبما
تمام الكلام عليه (قوله لعدم تصور البر) أي ولم تعد اليين فلا يترتب الحث ط وانظر ما ذكره فريا
عن شرح الجامع الكبير (قوله لو بالملقوف) فبدأ ليكم الرذ عليه بيمين الرؤية لعدم مهرها كما في النسخ
(قوله وتضمنه) هذا ليس بقيد فانه بمجرد اشترائه لم يأت في دمه النهر فليصا ما صا ولد الميز كره الريعي
وتغامه في ح (قوله لعجزها عن الهبة الخ) يشكك عليه فوالهم ان الدين اذا قضى لا يستطع دمة المديون
حتى لو أبرأه الدائن يرجع عليه بما قدضه منه وقصارى أمر الشراء به أن يكون قدضه اهـ ح عن شرح
المقديس قلت وأصل الإشكال لصاحب البحر ذكره في باب التعليق عند قوله وزوال الملك لا يطل اليين وأجاب ط
بأن معنى الايمان على العرف والعرف يقضى بأنها اذا اشترت بيمينها شيئا تسمى لها وفيه أن المقسود بالعجز
وعدم التصور شرعا لا عرفا والاتقص الاصل الماتر في كثير من المسائل فافهم وأجاب السائل بأنهم لما
جعلت المهر ثما والكل وصف في الدمة تغير من المهر به الى التسمية فلم يكن هناك مهر حتى يهب وأما لادين فدلله
لم يدفع على صريح المعاوضة فلم يقع التقاض به من كل وجه ولم يدفع حالة كونه ودما في الدمة حتى يقتل اليه
لقر به منه اهـ قلت والجواب الواضح أن يقال قد قالوا ان المديون تقضى بأمنائها أي اذا دفع الدين الى دائمه
ثبت للمديون بذمة دائمه مثل مال الدائن بذمة المديون فليقتبان قصاصا لعدم العائدة في المطالبة ولد الوأبرأه
الدائن براءة اسقاط يرجع عليه المديون كما مر وكذا اذا اشترى الدائن شيئا من المديون بمنزل دينه التقيا قصاصا
أما اذا اشترى بمافي دمة المديون من الدين ينبغي أن لا يشت للمدين دمة الدائن فليقتن لان الثمن هنا معين وهو
الدين فلا يمكن أن يجعل شيئا غيره قبرا دمة المديون ضرورة بمنزلة مال الوأبرأه من الدين وبه يظهر الفرق بين قصص
الدين وبين الشراء به قد در (قوله وفي لصعدن لسي الخ) مثله ان لم امس السبع بخلاف ان تزلت من
السما فبعدى حر لا يبحث لان اشترط هو التبرك وهو لا يتحقق في غير المقدور وعادة روى الاقل اشترط عدم المس
والعدم يتحقق في غير المقدور كذا في البحر يشرح الجامع الكبير للصغير معزيا الى المتنى ومثله في النهر عن

مثله
في فوالهم المديون تقضى بأمنائها

هذا
حلف اليه عند السماء أو يلقين
الحجر ذهبا

قوله لم تصل هكذا بخطه والانسب
يكون الخطاب لمؤث كما في الشارح
أن يرسم لم تصل بالياء كما لا يخفى اهـ
هـــــــــــــ

محط
يجوز تحويل الصفات وتحويل
الاجزاء

حدث الحال (لا مكان البر حقيقة ثم
يجتنب للمعجزة عادة ولو وقت اليمين
لم يجتنب ما لم يعض ذلك الوقت وفي حيرة
الفتهاء قال لامرأته ان لم أعرج
الى السماء هذه الليلة فأنت كذا
ينعجب سليمانم يعرج الى سماء البيت
لقوله تعالى فلم يدد بسبب الى
السماء أى سماء البيت قال الباقى
واظهاره خروجها عن قاعدة مبنى
الايان (وكذا) الحكم لو حلف
(ليقتل فلانا عالموته) اذ يمكن
قتله بعد احياء الله تعالى فيحتمل (وان
لم يكن عالما) بموته (فلا) يجتنب
لانه عند يمينه على حياة كانت فيه
ولا يتصور كسالة الكوز وكقوله
ان تركت مس السماء فعبدى حر
لان الترك لا يتصور في غير المقدور
(حلف لا يكلمه فساداه وهو نائم
فأيقظه) فلم يوقظه لم يجتنب هو
الختار ولو مستيقنا حدث لو بحيث
يسمع بشرط اتصاله من اليمين فلو
قال موصولا ان كنتك فأنت طالق
فذهبي او واذهي لا تطلق ما لم يرد
الاستئناف ولو قول اذهبي طلقت
لانه مستأنف

محط
حدثه لم يملكه

المحيط قلت ويظهر الفرق في قولك لا امس السماء وقولك اترك مس السماء فان الاول لا يقتضى انه معتاد
ممكن بخلاف الثانى وهذا بناى ما مر في ان لم تصل الصبح غدا وفي ان لم تزدى الدينار ولعله رواية أخرى فتأمل
(قوله لا مكان البر حقيقة) لانه معدتها الملائكة وبعض الانبياء وكذا تحويل الحجر ذهبا بتحويل الله تعالى
صفة الحجرية الى صفة الذهبية بناء على أن الجواهر كلها متجانسة مستوية في قبول الصفات أو باعدام الاجزاء
الحجرية وابدائها بجزء ذهبية والتحويل في الاول أظهر وهو ممكن عند المتكلمين على ما هو الحق فتح (قوله
ثم يجتنب) عطف على معلوم من المقام أى فتتبعه ثم يجتنب ط قال في شرح الجامع الكبير فباستبعاد
التدور في الجملة انعقدت اليمين وباستبعاد المعجزة عادة حتمت لئلا وهذا المعجز غير المقارن لليمين لان هذا
هو المعجز عن البر الواجب باليمين اهـ أى بخلاف المعجز في مسألة الكوز فانه مقارن لليمين فلذا لم تنعقد واعلم
أن الحتم في هذه المسألة عند أئمتنا الثلاثة وفيها خلاف زفر فعنده لا تنعقد اليمين ولا يجتنب لاحاطة المستحيل
عادة بالمستحيل حقيقة بخلاف مسألة الكوز فان فيها خلاف أبى يوسف كما مر (تنبيه) المراد بالمعجز هنا عدم
الامكان والتدور عادة فلو حلف لم يؤدى له دينه اليوم فلم يكن معه شئ ولم يجد من بشره يجتنب بمعنى اليوم
على المقتضى به كما مر في باب التعليق لان الاداء غير مستحيل عادة (قوله لم يجتنب ما لم يعض ذلك الوقت) أى
فيحتمل في آخره قال في الفتح فلو مات قبله فلا كفارة عليه اذ لا حتم اهـ (تنبيه) قال في شرح الجامع
الكبير قال الكرخى اذا حلف أن يفعل ما لا يقدر عليه كقوله لا صدعن السماء فهو آثم وروى الحسن عن زفر
فين قال لا مس السماء اليوم انه آثم ولا كفارة عليه لانه لا تنعقد عنده الاعلى ما يمكن (قوله والظاهر
خروجها الخ) هذا الاعتذار يحتاج اليه ان كانت المسألة من نص المذهب لان كانت من تخريج بعض المشايخ
على القول باعتبار الحقيقة اللغوية وان لم يمكن فالعرف وعليه مشى الزيلعي وقد تقدم رده وأن الاعتماد على
العرف ولو كانت هذه المسألة منصوصة لذكر الاستئناها من القاعدة المبني عليها مسائل الايمان وهي العرف
والذي يظهر حمل هذه المسألة على ما اذا نوى متف البت كما أجابوا عن قول صاحب الذخيرة والمرغيناني
في لا يهدم بيتا انه يجتنب هدم بيت العنكبوت ككأما وضغناه في أول الساب السابق فراجع له ليظهر لك ما قلنا
(قوله وكذا الحكم) أى في الانعقاد والحنث للمال وقيد بالقتل احترازا عن الضرب ففي الخاتمة ليضرب
فلانا اليوم وفلان ميت لا يجتنب علم بؤته أو لا ولو حيا ثم مات فكذلك عندهما وحنث عند أبى يوسف اهـ
أفاده في الشرع بلالية فافهم (قوله فيحتمل) أى بالاجماع لان يمينه انصرفت الى حياة يحدتها الله تعالى
فيه وانه متصور اذا أحياء الله تعالى فهو وفلان بعينه لانه خلاف العادة فيحتمل كما في صعود السماء
(قوله كسالة الكوز) تشبه في عدم الحنث لعدم التدور في التفصيل بين العالم وغيره لما مر أن الاصح
عدم التفصيل فيها فان حنث العالم هنا لان البر متصور كما علمت أما في الكوز لو خلق الماء لا يكون عين الماء الذي
انعقد عليه اليمين فلا يتصور البر أصلا فكان الماء نظير الشخص لا نظير الحياة كذا في شرح الجامع وكأنه يشير الى
انه لو جعل الماء نظير الحياة لزم التفصيل فيه أيضا لان الحياة الحادثة غير المعقود عليها تأمل (قوله لان الترك
لا يتصور في غير المقدور) لان ترك الشئ فرع عن امكان فعله عادة أى بخلاف عدمه فانه يتحقق مطلقا فاذا
حنث في ان لم امس السماء كما في النهر وقد مناه عن شرح الجامع (قوله حلف لا يكلمه) قال في الذخيرة يقع
على الابد وان نوى يوما أو يومين أو بلدا أو منزلا فانه لا يصدق ديانة ولا قضاء وفي أى يوم كله حنث لانه نوى
تخصيص ما ليس بملفوظ اهـ (قوله هو اختار) خلا لما ذكره القدوري من انه يجتنب اذا كان بحيث يسمع
ورجحه السرخسي متمسكا بما في السير لو آمن المسلم أهل الحرب من موضع بحيث يسمعون صوته لكنهم
باشغالهم بالحرب لم يسمعه فهذا امان ودفع بالفرق وذلك أن الامان يحتاج في اثباته بخلاف غيره نهر
(قوله لو بحيث يسمع) أى ان اصغى اليه باذنه وان لم يسمع لعارض شغل أو صمم فلم يسمع مع الاصغاء لشدة
بعد لا يجتنب كما في البحر عن الذخيرة وفيه لو كله بكلام لم يفهمه الخوف عليه فقه روايتان (قوله لا تطلق)
اقول في البرازية فلو وصل وقال ان كنتك فأنت طالق فاذهي لا يجتنب ولو اذهبي أو واذهي يجتنب اهـ لكن
ما ذكره الشارح من التسوية بين الواو والفاء هو المذكور في الفتح والبحر عن المتقي ومثله في التاترخانية
(قوله ما لم يرد الاستئناف) قال في التاترخانية وفي الذخيرة والمتقي ان أراد بقوله فاذهي طلاقا طلقت به

واحدة وبالغير أخرى (قوله وقصد اسماع الخلف عليه) أي ولم يقصد خطابه مع الخلف بل قصد خطاب
 الخلف فقط ولذا قال في البحر وغيره لو سلم على قوم هو فيهم حيث أم أن لم يقصد به فدين عمالو قول السلام
 عليكم الأعلى واحد فيصدق قضاءه ولو سلم من الصلاة لم يحث وان كان الخلف عليه عن يساره هو الصالح
 لأن السلام في الصلاة من وجهه ولو سجد له لم هو أوقع عليه انقراة وهو مقدم يحث ويخرج الصلاة بحيث
 (تنبه) لوقال ان ابتدأت بكلام فعبدي حر فتنقيا فسلم كل على الآخر لم يحث وانحلت ليرل عدم تسوؤ
 أن يكلمه بعد ذلك ابتداء ولو قل لها ان ابتدأت بكلام فعبدي حر فتنقيا فسلم كل على الآخر لم يحث وانحلت ليرل عدم تسوؤ
 ولا تحث هي بعد ذلك لعدم تسوؤ ابتداء كذا في الصحيح ومثله في الحر والربلي والخيرة والنهيبة في تلخيص
 الجامع ان ابتدأت بكلام أو تزوج أو كتبت قبل أن تكلمني متكلم فترجعه لم يحث (قوله حيث مرتين) لأنه ان بعد
 مع القرآن اه وبه يظهر قول البراري حيث الخلف صوابه لم يحث (قوله حيث مرتين) لأنه ان بعد
 المين بالاولى فيحث بالثانية وتعتد به المين أخرى فيحث بها بالثانية مرة ثلثا أي إلى ولي قد احتج بالثانية
 وفي تلخيص الجامع لوقال ثلاثا غير المدخولة ان قبلت طائفتان احتلت الأولى بالثانية لست في الكلام
 بخلاف قادهي باعد والله اه وحيث احتلت الأولى بالثانية لا يقع بالثالثة شيء لم يثبت إلى عدة خلاف
 المدخول بها (قوله حسنا أو أحسن) لأن قوله انظر حسنا يفيد انقراة بأكثر من الأولى في الجواب وقوله
 أحسن وان كان تصويبا الا انه يتعين انه لم يحث من قبله من من ادخله موجه (قوله أو لم يأت)
 عطف على قول المصنف حلف لا يكلمه وقوله حيث جراب المسألين (قوله لا شقة في الدين) أي اشتغالها
 كبير اكافي النهر من الاذان وهو الاعلام ح قلت وفيه نظري علم ما تقدمه في الجواب (قوله لا شقة في الدين)
 العلم طاهره انه لا يكتفي بمجرد اسماع ل لا بد معه من العلم بمعية احترام اسماع الخلف عليه في وجهه بها
 قدما نظيره في حمله لا يخرج في الباذي (قوله فرني) أي أن اخبر بعد الكلام أنه ان رضى (قوله
 فلا يحث بأشارة وكناية) وكذا بارسال رسول لأنه لا يسمى كلاما عرفه خلاف لما لا وأحذر جهه ما لا تعالى
 استدلالا بقوله تعالى ما كان لنشر أن يكلمه الله المرحبا الى قوله أو يرسل رسولا اجيب عنه بأن معنى
 الايمان على العرف فتح (قوله عن الجامع) حيث قال اذا حلف لا يكلم ولا يأتى وقال والله لا اقول له ان
 شيئا فكتب له كتابا لا يحث وذكر ان سماعة في نوادره انه يحث اه فقوله خلافه لا سماعة أي في ما
 فتحصل أن الاقوال ثلاثة الحث مطلقا وعدمه مطلقا وتصيل فاني خان ط (قوله تكون بالكناية) أي
 كما تكون باللسان ولم ينه عليه اظهاره فهم (قوله والايام) بالخلف عطف على الاشارة وبأنه اراد الاشارة
 باليد والايام بالرأس لأن المصلي في العصف المعيرة (قوله وانما هو الخ) بالراجح بدأ (قوله والانشاء)
 كذا في السج والذى في الفتح والبحر والمخ الفشا بالياء أو لو حلف لا ينسب سر ولا يطلع عليه ولا يعلم به
 يحث بالكناية وبالاشارة (قوله ولو دل الخ) قول في الحر فاني حلف في كل كلمة أي في ان يطلع عليه ولا يطلع
 والاعلام والاخبار كونه بالكناية دون الاشارة دين فيما ينسب به وبين الله تعالى اه وهذا في السج ونحوه
 في البرازية ولم يذكر في الخبر الاخبار وهو الظاهر لما مر أن الاخبار لا يكون بالاشارة بل معنى ان يطلع عليه ولا يعلم به
 به الاشارة ومفهوم قوله دين الخ انه لا يصدق قضاءه في التناسخية الى عاقبة المشايخ وهو كل ما رآه
 يحث بالاشارة اذا قال اشرت وأما ان اريد اني حلفت عليه فان كل جوابا بشيئ سئل عنه لم يصدق في انقضاء
 ويدين (قوله ادل بשרه) تكرار مع قول المتر والاشارة تكون بالكناية اه ح واعله أولا سره من
 الاسرار (قوله ان اخبرني أو علمني الخ) وكذا الاشارة في الفتح والبحر وهو محال لما سجد سره
 في الباب الا في عن المدافع من الاعلام كالأشارة لا تدفعها من الصدق ولو بلاياء وبويعه ما في تلخيص
 الجامع الكبير لوقال ان اخبرني أن زيدا قدم فكذلك احث بالصدق لما ان ثبت الى وان لم يصل في أخرى
 أو علمني بشره الصدق وجهل الخلف لان الركن في الاولي الدال على ان يطلع عليه ولا يعلم به في حرين
 افادة الشر والعلم بخلاف ما اذا قل بقدمه لان ما اذا ساق تنقضي الوجود وهو بالصدق ويحث بالياء
 في علمني وما كتب والرسول في الكل اه (قوله لا فدتها) أي الدال على ان يطلع عليه ولا يعلم به في انفس
 كأنه قال ان اخبرني خبرا لمصنفا بقدم زيدا فتنسب وجود القدم لاشارة فط وفيه أن الساء في ان

ولو قال يا هذا اسمع أو اصنع
 كذا وكذا وقصد اسماع الخلف
 عليه لم يحث زباني وفي السراحة
 سارح حال صهره بأبيه
 في سر والله لا أكلم
 ثلاث مرات فقال له حليفة ثم
 ما راسم ثم دوقل امرحما
 ياشيه فمكسر أو حليفة ثم قال
 حدث مرتين فقال ثم حدثت
 فقال بوحسبه لا أدري أن
 ان حدثتني أو حلف لي قوله حسنا
 أو أحسن (أو) حلف لا يكلمه
 (أو) يأتى فأن له ولم يعلم (أو) بالذن
 واهمه (حيث) لا شقة في الدين
 من الاذان في شرط العلم بخلاف
 له والله امرصاه فرني ولم يعلم
 من ارضي من أعمال العباد
 فيتم به (أو) الحث والتحديث
 (أو) يكون أو بالبيان (أو) لا يحث
 بأشارة وكناية في معنى السقف
 وفي الحاية أو قول له كذا فكتب
 اليه حيث سرق بين الدول
 والكلام لكن نقل المصنف بعد
 مسألة ثم الرميحان عن الجامع
 انه كذا كلام خلافا لسماعة
 (أو) سارح أو مرار أو بشارة
 تكون بالاشارة وبالاشارة والايام
 والظهار والانشاء والاعلام
 يكون بالاشارة وبالاشارة (أو)
 ولو قل لم اؤا الاشارة في
 لا يصدق لا يشريه في بالاشارة
 (أو) أو علمني (أو) فلا
 في السج والذى في الفتح والبحر وهو محال لما سجد سره
 ولوله قدومه وهو في الصدق
 (أو) لا فدتها الخبر
 بنفس القدم أو كذا في حث
 الساء في الاصول

حلف لا يكلمه شهرافه ومن حين
حلفه

مطلب
لا يكلمه اليوم ولا غد ولا بعد غد
فهى أيمان ثلاثة

وكذا ان كتبت بقدم فلان كاسي
في الباب الاق وسأل الرشيد هذا
عمن حلف لا يكلمه فلان
فاوما بالكاتب هل يحث فقال نعم
يا امير المؤمنين ان كان مثلك
(لا يكلمه شهرافن حين حلفه)

ولو عزفه فعلى باقيه (تحلاف

لاعة كمر) اولاصون (شهراف
هان التعين اليه) والفرق أن ذكر
الوقت فيما يتناول الابد لاخراج
ماوراءه وفيما لا يتناول للمدة اليه

زيلي (حلف لا يكلمه فترأ القرآن

أوسج في الصلاة لا يحث) اتفاقا

(وان فعل ذلك خارجها حث على

الظاهر) كما رجحه في البحر ورج

في الفتح عدمه مطلقا للعرف وعليه

الدور والملقى بل في البحر عن

التهديب انه لا يحث بقراءة

الحلف في عرفنا انه وقواه

في الشر بلائمة فائلا ولا عليك من

أكثرية التصحيح له مع مخالفته

العرف ويقاس عليه القاء درس

قال لكن يعكز عليه ما في الفتح وأما

الشعر فيحتمل به لانه كلام منظوم

انتهى فغير المنظوم اولى فامل

(حلف لا يشترأ القرآن اليوم يحث

ماشترأ في الصلاة او خارجها ولو

قرأ السجدة فان نوى ما في النفل

حث والالا لانهم لا يريدون به

القرآن ولو حلف لا يشترأ سورة كذا

أو كذا فلان لا يحث بالنظر فيه

وفهمه به يستدق واقعات (حلف

لا يكلم فلانا اليوم

مطلب

اخبرني أن فلانا قدم مقدرة ومقتضاه قصره على الصدق اه قلت قد يجاب بأنهم لم تدخل على المصدر
الصريح وفرقا بين الصريح والمأول على أن تقديرها لضرورة التعدية فلا تنفذ ما تنفذه مفعولة فتأمل
(قوله وكذا ان كتبت بقدم فلان) أى انه مثلي في اقتصاره على الصدق بخلاف ان كتبت الى فلانا
قدم فعبدي حر يحث بالخبر الكاذب حتى لو كتب اليه قبل القدم ان زيد اقدم حث وان لم يصل الكتاب
الى الخالف كذا في شرح التلخيص ومفاده الحث بمجرد الكتابة ومفاد الفتح والبحر اشتراط الوصول ويدل
للاول تعديل التلخيص المأثر بأن الركن في الكتابة جمع الحروف أى تأليفها بالقلم وقد وجد (قوله فقال نعم
الح) قال السرخسي هذا صحيح لأن السلطان لا يكتب بنفسه وانما يأمر به ومن عادتهم الامر بالايام
والاشارة فتح (قوله فمن حين حلفه) أى يقع على ثلاثين يوما من حين حلف لان دلالة حاله وهي غظه
توجب ذلك كما اذا أجرة شهر الان العقود تترادف الحاجة القائمة بخلاف لاصون شهرافانه نكرة في الاثبات
توجب شهرافا معا ولا موجب لغيره الى الحال فتح (قوله ولو عزفه) كدوله لا اكلمه الشهر يقع على باقيه
وكذا السنة واليوم والليل وأشار الى انه لو حلف بالليل لا يكلمه يوما حث بكلامه في بقية الليل وفي الغد لان
ذكر اليوم للاخراج وكذا لو حلف بالنهار لا يكلمه ليلة حث بكلامه من حين حلف الى طلوع النجور ولو قال
في النهار لا اكلمه يوما فهو من ساعة حلفه مع الدليل المستقبلة الى مثل تلك الساعة من الغد لان اليوم منكر
فلا بد من استيفائه ولا يمكن الا باتمامه من الغد فيتبعه الدليل وكذا لا يكلمه ليلة فهو من تلك الساعة الى مثلها
من الليلة الا تسمية مع النهار الذي بينهما فاقاده في البحر عن البدائع وفيه عن الواقعات لا اكلم اليوم ولا غدا
ولا بعد غد فله أن يكلمه ليلانا أيمان ثلاثة ولو لم يكرّر النفي فهي واحدة فيدخل الليل بمنزلة قوله ثلاثة ايام
(قوله فيما يتناول الابد الخ) مثل لا اكلمه فانه لو لم يذكر الشهر تتأيد اليقين فذكر الشهر لاخراج ماوراءه فحق مايلي
تيسره داخل البحر (قوله وفيما لا يتناول) مثل لاصون أو لعة كفت فانه لو لم يذكر الشهر لا تتأيد اليقين
فكان ذكره لتقدير الصوم به وانه منكر فالتعين اليه بخلاف ان تركت الصوم شهرافان الشهر من حين حلف
لان تركه مطلقا يتناول الابد فذكر الوقت لاخراج ماوراءه ونعامة في البحر (قوله على الظاهر) أى ظاهر
الرواية من الفرق بين الصلاة وخارجها وهو ما عليه القدوري (قوله كما رجحه في البحر) حيث قال فتسد
اختلفت الفتوى والافتاء بظاهر المذهب اولى (قوله ورجح في الفتح عدمه) حيث قال ولما صكان مبنى
الايمان على العرف وفي العرف المتأخر لا يسمى التسيج والقرآن كلاما حتى يقال لمن سجع طول يومه او قرأ
لم يتكلم اليوم بكلمة اختار المشايخ انه لا يحث بجميع ما ذكر خارج الصلاة واختير للفتوى من غير تفصيل بين
اليقين بالعربية والفارسية اه وأفاد أن ظاهرا الرواية مبنى على عرف المتقدمين وقوله من غير تفصيل الخمين
قول الشارح مطلقا (قوله وقواه في الشر بلائية الخ) الضمير راجع الى ما في الفتح فكان الاولى بتقديمه على
قوله بل في البحر (قوله قائلا ولا عليك الخ) الذي رأيت في الشر بلائية بعد نقله عن البحر ان الافتاء بظاهر
المذهب اولى قلت الاولى غير ظاهرة لما أن مبنى الايمان على العرف المتأخر ولما علمت من اكثرية التصحيح له
اه (قوله ويقاس عليه) أى على ما في التهذيب والبحث لصاحب النهر وكذا الاستدراك بعده (قوله
فتأمل) اشارة الى مخالفة ما في الفتح لكلام التهذيب أو الى ما في دعوى الاولوية من البحث اذ لا يلزم من كونه
كلاما منتزعا ما يكون قائما متكافيا أن يسمى القاء الدرس كلاما والازم أن تكون قراءة الكتب كذلك وهذا
ككلمة بناء على عدم العرف والافان وجد عرف فالعبارة كما تقر فافهم (قوله اليوم) قيد اتقاني ط
(قوله والالا) أى وان لم ينو ما في النفل بأن نوى غيرها ولم ينو شيئا لا يحث كافي البحر (قوله لانهم لا يريدون
به القرآن) أى لان الناس لا يريدون بغير ما في النفل القرآن بل التبرك (قوله به ينفي) هو قول أبي
يوسف وفرق محمد فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم ما فيه وقد حصل ويحتمل بقراءة سطر منه لانصفه لانه
لا يكون مفهوما المعنى غالبا والمقصود من قراءة القرآن عين القرآن اذ الحكم متعلق به كذا في البحر قال ح وقول
شمه هو الموافق لعرفنا كما لا يخفى (قوله حلف لا يكلم فلانا اليوم) هذا المثال غير صحيح فلان الحكم فيه
أن اليقين على باقي اليوم كافي البحر والذى مثل به في التكرار كعامة المتون يوم اكلم فلانا فعلى الجديدين اه ح
أى لو قال يوم اكلم فلانا فانت طالق فهو على الليل والنهار سيما جديدين لتجدد هما أى عودهما مرة بعد اخرى

فان كله ليلاً أو نهراً حثت (قوله لقرانه اليوم بفعل لا يمتد) قيل المراد به الكلام لانه عرض والعرض لا يقبل الامتداد لا يمتد الامثال كالشرب والجلوس والسفر والركوب وذلك عند الموافقة صورة ومعنى والكلام الثاني يفيد معنى غير مفاد الاول وفيه أن الكلام اسم لالفاظ مفيدة معنى كـ فما كان فتحقق المأثله ولذا يقال كلمته يوماً فالصحيح أن المراد بما لا يمتد الطلاق ولأن اعتبار العامل في الطرف أولى من اعتبار ما اضيف اليه الطرف لانه غير مقصود الالتميز ما تحقق فيه المقصود وتعامه في الفتح وقد ستر مبسوطاً في بحث اضافة الطلاق الى الزمان (قوله صدق) أي ديانته وقضاءه وعن الثاني لا يصدق قضاء بحر (قوله لعدم استعماله مفرد الخ) أي بخلاف الجمع فانه يستعمل في مطلق الوقت كقول الشاعر
وكنا حسبنا كل قضاء شعبة * ليالي لا قينا جذا ما وجيرا

(قوله ولو بعدهما لا يحنث) اقول وكذا معهما لقول الخاتمة حث لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلا نفذ خلاهما معاً لم يحنث وكذا لا يكلم حتى تكلمني وكذا ان كلك الآن أن تكلمني اه سائحي (قوله لعله القدوم والاذن غاية لعدم الكلام) أما الغاية في حتى فظاهرة وأما في الآن فلا الاستثناء وان كان هو الاصل فيها الا انها تستعار للشرط والغاية عندهم مفسدة مناسبة هي أن حكم كل واحد منها يخالف ما بعده وقيل هي للاستثناء قال في الفتح وفيه شيء وهو أن الاستثناء فيها انما يكون من الاوقات أو الاحوال على معنى امرأته طالق في جميع الاوقات أو الاحوال الا وقت قدوم فلان أو اذنه أو الاحال قدومه أو اذنه وهو يستلزم تقييد الكلام بوقت الاذن والقدوم فيقتضي انه لو كلمه بعده حث لانه لم يخرج من اوقات وقوع الطلاق الا ذلك الوقت اه قلت ولنفرد بين الغاية والحال قال في التارخانية وغيرها لا يكلمه الا ناسيا فكلمه مرة ناسيا ثم مرة ذا كرا حث وفي الآن ينسب لا يحنث (قوله سقط الحلف) أي بطل ويأتى وجهه (قوله قيد بنأخير الجزاء) تنوع في هذا التعبير صاحب النهر وأحسن منه قول الجرجاني بالشرط لانه لو قال الخ أفاده ح (قوله بل للشرط الخ) قال في الجروهي هنالشرط كأنه قال ان لم يقدم فلان فانت طالق ولا تكون للغاية لانها انما تكون لها فيما يحتمل التأقيت والطلاق مما لا يحتمل معنى فتكون للشرط (قوله لان الطلاق مما لا يحتمل التأقيت) يعني انها انما تكون للغاية فيما يحتمل التأقيت والطلاق مما لا يحتمل فتكون فيه للشرط واعتراض بأن الشرط وهو الآن يقدم مثبت فالمفهوم ان القدوم شرط الطلاق لا عدمه واجيب بأنه حل على النفي لانه جعل القدوم رافعا للطلاق وتحقيقة أن معنى التركيب وقوع الطلاق من الحال مسذرا الى القدوم فيرتفع فليقدم علم على الوقوع قبله وحيث لم يكن ارتفاعه بعد وقوعه وامكس وقوعه عند عدم القدوم اعتبر المص كن فجعل عدم القدوم شرطاً ليقع الطلاق الآن يموت فلان قبل القدوم أو الاذن اه ملخصاً من الفتح أي لانه اذا مات تحقق الشرط (قوله بطل المين) بناء على ما مر من أن بقاء تصور البر شرط لبقاء المين الموقته وهذه كذلك لانها موقته بقاء الاذن والقدوم اذ بهما يتمكن من البر بلا حث ولم يبق ذلك عدم موت من اليه الاذن والقدوم وعند الثاني لما كان التصور غير شرط فعند سقوط الغاية تتأبد المين فأى وقت كلمه فيه يحنث وتعامه في الفتح (قوله كلمة مازال وما دام الخ) هذا مادام دخل تحت الاصل المذكور قلت ومنه قول العوام في زماننا لا فعل كذا طول ما انت ساكر وفي الجرا لا اكلمه مادام عليه هذا الثوب فنزعه ثم لبسه وكلمه لا يحنث ولو قال لا اكلمه وعليه هذا الثوب الخ حث لانه ما جعل المين موقته بوقت بل قيدها بصفة قتيبة مابقت تلك الصفة قال لا يوبه ان تزوجت مادام متحايين فكذا افتروج في حياتهما حث ولو تزوج اخرى لا يحنث الا اذا قال كل امرأة اتروجه مادام متحايين فيحنث بكل امرأة وان مات أحدهما سقط الدين لان شرط الحث التزوج مادام حيين ولا يتصور بعد موت أحدهما (قوله فخرج منها) أي بنفسه بخلاف مادام في الدار فانه لا بد من خروجه بأهل وهذا اذا لم ينو مادامت بخاري وطناله فان نوى ذلك فهو كالدرا قال في الخاتمة حلف لا يشرب النبيذ مادام بخاري ففارقها ثم عاد وشرب قال ابن الفضل ان فارقها بنفسه ثم عاد وشرب لا يحنث الا أن نوى مادامت بخاري وطناله فان نوى ذلك ثم عاد وشرب حث لبقاء وطنه بها اه وفيها والله لا اقربك مادمت في هذه الدار لا يطل المين الا باتقال تبطل به السكنى لان معنى مادمت في هذه الدار ما سكنت فيها وما بقي في الدار وتديكون ساكناً عند أبي حنيفة وعندهما لا يكون ساكناً بل والنوى

٢ مطلب
ان كلمته الآن يقدم زيد أوحى

فعلن الجريديين لقرانه اليوم
بفعل لا يمتدوم (فان نوى النهار
صدق) لانه الحقيقة (ولو كان
اليلة) اكلم ولا نافذ كذا

٢ (فهو على انبيل خاصة) لعدم
استعماله مفرداً في مطلق الوقت
قال (ان كلمه) أي عمراً (الان)

يقدم زيد أوحى او الان ياذن
أوحى ياذن فكذا فكلمه فمسل
قدومه أو) قبل (اذنه حث ولو

(بعدهما لا يحنث) لعله القدوم
والاذن غاية لعدم الكلام (وان
مات زيد قبلهما سقط الحلف)

قيد بنأخير الجزاء لانه لو قدمه
فتسال امرأته طالق الآن يقدم
ز لا يمكن للغاية بل للشرط لان

الطلاق مما لا يحتمل التأقيت فلا
تطلق بقدومه بل بموته (كألو قال)

لغيره (والله لا كلك حتى ياذن لي
ولان أوقال لغيره والله لا افارقك
حتى تنفسي حتى) او حلف ليوفيه

اليوم (فانت فلان قبل الاذن
او برى من الدين) فاليمين ساقطة
والاصل أن الخالف اذا جعل

ليمينه غاية وفات الغاية بطل المين
خلاف الثاني (كلمه مازال وما دام
وما كان غاية تنهى المين بها)

ولو حلف لا يفعل كذا مادام
: سار فخرج منها ثم رجع ففعل

٢ مطلب
لا أفعل كذا مادام كذا

على قولهما (قوله لانتفاء اليمين ببيع البعض) الذي يظهر تقييده بما إذا كان يمكنه أكل كله وقد تقدم ما يدل على ذلك أبو السعود أي تقدم في قول الشارح كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على كله والافعل بعينه أقول ويظهر لي عدم الحث مطلقاً لعدم الشرط نظراً لما قد سناه آخفاً في مادتهما حين إذا مات أحدهما ثم رأيت في الخاتمة على المسألة بقوله لأن شرط الحث الأكل حال بقاء الكل في ملك فلان ولم يوجد اه فافهم (قوله وكذا لا افارقك حتى تعطيني حتى اليوم) أي وهو ينوي أن لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه بحر (قوله بل يفارقه بعده) أي بل يحث بفارقه بعد اليوم بدون إعطاء وأما لو فارقه قبل معنى اليوم فهو ذلك بالاولى ولذا لم يصرح به فافهم (قوله ولو قدم اليوم) أي بأن قال لا افارقك اليوم حتى تعطيني حتى غضي اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحث وان فارقه بعد مضي اليوم لا يحث لأنه وقت الفراق ذلك اليوم بحر ووقع في الخاتمة ذكر اليوم متديماً ومؤخراً والظاهر أنه لا فرق (قوله وان فارقه بعده) مفاده انه لو فارقه في اليوم لا يحث لكنه مقيد بما إذا قضاه حقه والا حث فلا طلاق في محل التقييد كما لا يخفى أفاده ح (تنبيه) قيد بالمفارقة لأنه لو فز منه لا يحث ولو قال لا يفارقني يحث خاتمة وفيها لا ادع مالي عليك اليوم خلفه عند القائي بر وكذا الوقت فحسه وان لم يحبس به يلزمه الى الليل ولو كان الدين مؤجلاً لم يحل يقول له اعطني مالي فاذا قاله صار باراً وسيأتى في باب اليمين بالنسب والقتل انه لو قدم بحيث يراه ويحفظه فليس يفارق وسيأتى تمام مسائل قضاء الدين هناك (قوله وكذا لو حلف الخ) نقل في المنع هذا الفرع عن جواهر الفتاوى بعبارة مطولة فراجعها (قوله لتقيده من جهة المعنى بحال انكاره) أي كما لو حلف المديون لغريمه أن لا يخرج من البلد الا باذنه فانه مقيد بحال قيام الدين لكن هذا التعليل لا يظهر بالنسبة الى قوله أو يظهر شهود فانه بظهور الشهود لم يزل الانكار بل العلة فيه انه بعد ظهور الشهود لا يمكن التحليف تأمل وفي البرازية حلفه ليو فين حقه يوم = ذ اولياً خذني بيده ولا ينصرف بلاذنه فأوفاه اليوم ولم يأخذ بيده وانصرف بلاذنه لا يحث لان المقصود هو الايقاع اه قلت وقد تقدم أن الاجاب مبنية على الالتفات على الأغراض وهذا المقصود غير ملحوظ لكن قد من أن العرف يصلح مخصصاً وهنا كذلك فان العرف يخص ذلك بحال قيام الدين قبل الايقاع ويوضحه أيضاً ما يأتي قريباً عن التبيين (تنبيه) رأيت بخط شيخنا مشايخنا السائحاني عند قول الشارح لو حلف أن يخرج هذا فيقيد أن من حلف أن يشتكي فلانا ثم تصالحا وزال قصداً لاضرار واختشني عليه من الشكاية يسقط اليمين لأنه مقيد في المعنى بدوام حالة استحقاق الانتقام كما ظهر لي اه فتأمل (قوله لا يكلم عبده) هذه الاضافة اضافة ملك وقوله أو عرسه أو صديقه اضافة نسبة وهذا في اضافة المفرد أو اضافة الجمع فالظاهر انها كذلك من حيث زوال الاضافة والتجديد يفرق في اضافة الجمع بين اضافة الملك والنسبة من حيث انه لا يحث الا بالكل في النسبة وبأدنى الجمع في الملك كما سيذكره المصنف (قوله ان زالت اضافته) أي ولو الى الخالف كما في لا أكل طعامك هذا فافاده اه فأكل لم يحث في قياس قولهما وعند محمد يحث وكذلك في بقية المسائل بحر عن الذخيرة (قوله ببيع) أي أو هبة أو صدقة أو وارث أو غير ذلك رمي - وهذا راجع للعبد والدار وما بعدهما (قوله أو طلاق) راجع للعرس وقوله أو عداوة راجع للصديق (قوله ونحوه مما يملك كالدار) هذا التعميم لا يناسب حله الا في حيث جعل الدار مسكوناً عنها لكونها لا تكلم وجعل القهستان في قوله وكله من عموم المجاز أي وفعل الخالف واحداً من هذه الأفعال بأن كالم العبد أو دخل الدار المعين أو غيره اه ولو فعل الشارح كذلك لصح تعميمه هنا واستغنى عما يأتي (تنبيه) استثنى في الجرم مسألة يحث فيها وان زالت الاضافة وهي ما لو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه وأكل حث قال وعلة في الوقعات بأنه يراد به طعامه باسم ما كان مجازاً بحكم دلالة الحال وكذا الألبس من ثياب فلان اه قلت ووجهه انه إذا كان بالتعاريف ما يشترى منه أو ما يصنعه فلا تنقيد اليمين بحال قيام الاضافة لان اضافة الملك غير مقصودة (قوله اشار اليه بهذا اولاً) أما إذا لم يشر اليه فلا أنه عقد عينة على فعل واقع في محل مضاف الى فلان فيحث مادامت الاضافة باقية وان كانت متجددة بعد اليمين ولا يحث بعد زوالها لعدم شرط الحث وما إذا اشار اليه فلان اليمين عقدت على عين مضافة الى فلان اضافة ملك فلا تنقيد اليمين بعد زوال الملك كما إذا لم يعين وهذا لان هذه الاعيان لا يقصد

مطلب
لا افارقك حتى تعطيني حتى اليوم

مطلب
حلف لا يفارقني ففتر منه يحث

مطلب
حلف لا يكلم عبداً فلان أو عرسه
ثم زالت الاضافة ببيع أو طلاق

لا يحث لانتفاء اليمين وكذا لا يأكل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعينه لا يحث بأكل باقية لانتفاء اليمين ببيع البعض وكذا لا افارقك حتى تعطيني حتى اليوم أو حتى افترقت الى السلطان اليوم لا يحث بمنى اليوم بل يفارقه بعده ولو قدم اليوم لا يحث وان فارقه بعده بحر وكذا لو حلف أن يخرجني الى باب القناني ويحفظه ٣ فاعترف الخصم أو ظهر شهود سقط اليمين لتقيده من جهة المعنى بحال انكاره كما سيأتي في باب اليمين في الضرب (وفي) حلفه (لا يكلم عبده) أي عبد فلان (أو عرسه أو صديقه أو لا يدخل داره) أو لا يلبس ثوبه أو لا يأكل طعامه أو لا يركب دابته (ان زالت اضافته) ببيع أو طلاق أو عداوة (وكلمه لم يحث في العبد) ونحوه مما يملك كالدار (أشار اليه) بهذا (اولاً)

هجرانها لذواتها بل معنى في ملاكها واليمين تنقيد بمقصود الحالف ولهذا تنقيد بالصفة الحاملة على اليمين وان كانت في الحاضر على ما بينا من قبل وهذه صفة حاملة على اليمين تنقيد بها فصار كأنه قال مادام ملكا فلان نظرا الى مقصوده كذا في التبيين ولم يذكر المصنف حنثه بالتجدد والحكم انه ان لم يشر حنث بالتجدد وان اشار لا يحنث كما في الكنز ح (قوله على المذهب) مقابلة رواية ابن جماعة أن العبد كالصديق لا كالدار بجر وعند محمد يحنث في الدار والعبد عند الاشارة وبه قال زفر والائمة الثلاثة كما في الدر المنثور (قوله لان العبد ساقط الاعتبار) هذا وجه ظاهر المذهب ولذا يباع كالحمار فالظاهر انه ان كان منه اذى انما يقصد هجران سيده بهجرانه (قوله بالطريق الاولى) لان العبد عاقل يمكن أن يعادى لذاته ومع هذا قيل انه ساقط الاعتبار فالدار الاولى (قوله فتنبه) أى لكون هذا مراد المصنف (قوله ان اشار بهذا) أى بأن قال لا اكلم صديق فلان هذا اوزوجته هذه (قوله أو عين) مثل لا اكلم عبدك زيدا (قوله حنث) أى بفعل الخلو ف عليه بعد زوال الاضافة كما هو موضوع المسألة ولا يحنث بالتجدد كما في الكنز (قوله لان الحزير لذاته) أى فكانت الاضافة للتعريف المحض والداعى لمعنى في المضاف اليه غير ظاهر لانه لم يقبل لأكلم صديق فلان لان فلانا عدوى زيلجى افاد أن هذا عند عدم قرينة تدل على أن الداعى لمعنى في المضاف اليه فلو وجدت لا يحنث بعد زوال الاضافة ومثلها النية ولذا قال في البحر ان ما في المختصر أى الكنز انما هو عند عدم النية وأما اذا نوى فهو على ما نوى لانه محتمل كلامه (قوله وان لم يشر ولم يعين لا يحنث) الا في رواية عن محمد والمعمد الا قول شرح الملتقى (قوله بأن اشترى عبدا أو تزوج بعد اليمين) لما كان المتبادر من كلام المصنف أن قوله وحنث بالتجدد مر تبط بقوله والا لا الواقع في مسألة غير العبد مثل هذا ان احدهما في العبد والاخر في غيره اشارة الى أن قوله وحنث بالتجدد مر تبط بمسألة العبد أيضا بقرينة أن المصنف لم يذكر فيها حكم التجدد فعلم أن هذا راجع الى المسألتين جميعا لكن هذا اذا لم يشتر فيها أما اذا اشار فيها معلوم انه لا يحنث لان التجدد غير المشار اليه وقت الحلف فافهم والحاصل كما في البحر انه اذا اضاف ولم يشر لا يحنث بعد الزوال في الكل لا تقطاع الاضافة ويحنث في التجدد في الكل لوجودها واذا اضاف وأشار فلا يحنث بعد الزوال والتجدد ان كان المضاف لا يقصد بالمعاداة والاحت اه لكن قوله والاحت أى بأن كان المضاف يقصد بالمعاداة كالزوجة والصديق مقتضاه انه يحنث بالتجدد اذا اشار مع أن الحنث بالتجدد هنا قد خصه الزيلجى بما اذا لم يشر كما هو المتبادر من عبارة الكنز والمصنف فافهم (قوله لا يكلم صاحب هذا الطيلسان) مثلث اللام قاموس وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء مريع يجعل على الرأس فوق نحو العمامة ويغطي به اكثر الوجه كما قاله جمع محققون وهو لبان الاكل فيه ثم يدار طرفه الايمن من تحت الخنك الى أن يحيط بالرقبة جميعها ثم يلقى طرفه على المنكبين وتغامه في حاشية الخبر الرمل عن شرح المنهاج لابن حجر (قوله مثلا) لان قوله صاحب هذه الدار ونحوها كذلك نهر (قوله لان الاضافة للتعريف) لان الانسان لا يعادى لمعنى الطيلسان فصار كما لو أشار اليه وقال لا اكلم هذا الرجل فتعلقت اليمين بعينه فتح قبل يجوز أن يكون حريرا فعادى لاجله قلت هو مدفوع بأن عداوة الشخص منشأها صفة في الشخص وهى ارتكابه المحترمة شرعا ونحوه لا ذات الحرير والازم انه لو اكلم المشتري ولو امرأة أن يحنث فافهم (قوله الحين والزمان الخ) أى سواء كان في النفي كوالله لا اكلمه الحين او جينا أو الاثبات نحو لا صومن الحين أو جينا أو الزمان أو زمانا (قوله من حين حلته) أى يعتبر ابتداء السنة اشهر من وقت اليمين بخلاف لا صومن جينا أو زمانا فان له أن يعين أى ستة اشهر شاء وتقدم الفرق فتح أى تنقدم في قوله لا اكلمه شهرا (قوله لانه الوسط) علته لقوله ستة اشهر وذلك لان الحين قد يراد به ساعة كما في فسبحان الله حين تمسون واربعون سنة كما قال المفسرون في هل أتى على الانسان حين من الدهر وستة اشهر كما قال ابن عباس في نونى أكلها كل حين لانهامدة ما بين أن يخرج الطلع الى أن يصير رطبا فعند عدم النية ينصرف اليه لانه الوسط ولان التليل لا يقصد بالمنع لوجود الامتناع فيه عادة والاربعون سنة لا يقصد بالخلف عادة لانه في معنى الابد ولو سكت عن الحين تأبذ فالظاهر أنه لم يقصد الاقل ولا الابد ولا اربعين سنة فيحكم بالوسط في الاستعمال والزمان استعمال الحين وتغامه في الفتح (قوله اى بالنية) أى يصح بالنية ما نواه وبين الشارح

على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان كالثوب والدار (وفي غيره) أى في تكليم غير العبد من العرس والصديق لا الدار لانها لا تكلم فتكون الدار مسكوتاً عنها للعلم بأنها كالعبد بالطريق الاولى فتنبه (ان اشار) بهذا أو عين (حت) لان الحزير بهجر لذاته (واد) يشر ولم يعين (لا) يحنث (وحنث بالتجدد) بأن اشترى عبدا أو تزوج بعد اليمين (زيلجى صاحب هذا الطيلسان) مثلا (فصله بعد ما باعه حث) لان الاضافة للتعريف ولذا لو اكلم المشتري لم يحنث (الحين والزمان) متكرهما ستة اشهر من حين حانته لانه الوسط (وجها) أى بالنية

قوله وان لم يشر هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح وتفيده عبارة بعد والايشر وهو الاوفق بكون عبارة المتن والا لا اه

مطلب
لا اكلمه الحين أو جينا

بفسير الضمير أن الضمير عائدة على النية التي تضمنها نوى فهو من قبيل عود الضمير على مرجع معنوي متضمن في لفظ متأخر لفظاً متقدماً رتبة لأن الأصل ما نواه كثر بها اه ح (قوله فيها) أي في الحين والزمان أي إذا نوى مقدراً صدق لأنه نوى حقيقة كلامه لأن كلاهما المقدرا مشتركان في القليل والكثير والمتوسط واستعمل في كل كأمز فتح (قوله وغزة الشهر ورأس الشهر) وكذا عند الهلال أو إذا أهل الهلال وإن نوى الساعة التي أهل فيها صح لأنه الحقيقة وفيه تغليظ عليه كذا في الفتح وفيه أيضاً أن الغزاة في العرف ما ذكره وأن كان في اللغة للإيام الثلاثة وسليح الشهر التاسع والعشرون (قوله وأوله إلى مادون النصف) كذا في الحرص البدائع ومقتضاه أن الخامس عشر ليس من أوله ويخالفه الفرع الآتي وكذا ما في الحاشية حلف لبياتينه في أول شهر رمضان فأناه تمام خمسة عشر لا يبحث فإن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً قال محمد بن إسماعيل قبل الزوال من اليوم الخامس عشر ينبغي أن لا يبحث وإن أنه بعد الزوال في هذا اليوم حث اه ونحوه في ح عن القهسستاني ومثله في التنازعانية ولعلهما قولاً يشترط فيه ما في البرازية أنه قبل مضي النصف وعن الثاني فيمن قال لا اكملك آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخره فعلى الخامس عشر والسادس عشر (قوله والصيف الح) قال في الفتح وفي الوقعات والخترات أنه إذا كان الحالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء مستمراً ينصرف إليه والأقول الشتاء ما يلبس الناس فيه الحشوش والفرو وآخر ما يستغنى الناس فيه عنهما والفصل بين الشتاء والصيف إذا استنقل ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف والربيع من آخر الشتاء إلى أول الصيف والخريف من آخر الصيف إلى أول الشتاء لأن معرفة هذا أيسر للناس (قوله أو الأبد) أي معترفاً ومنكراً بقريضة قصر التفصيل على الدهر (قوله هو العمر) أشار إلى أنه لو قال لا اكملك العمر فهو على الأبد عند عدم النية ولو ذكره فعن الثاني على يوم وعنه على ستة أشهر كالحين وهو الظاهر نهر عن السراج (قوله عند عدم النية) أما إذا نوى شيئاً فتعمل نية إفاده ط (قوله لم يدرك) أي توقف فيه أبو حنيفة وقال لا أدري ما هو قال في الاختيار لأنه لا عرف فيه فيتبع والمغات لا تعرف قياساً والدلائل فيه متعارضة فتوقف فيه وروى أبو يوسف عنه أن دهر أو الأدهر سواء وهذا عند عدم النية فإن كان له نية فعلى ما نوى اه أي لو نوى مقداراً من الزمان عمل به اتفاقاً فتح فان قيل ذكر في الجامع الكبير اجمعوا فيمن قال إن كلفه دهوراً أو شهوراً أو سنيناً أو جمعاً أو أياماً يقع على ثلاثة من هذه المذكورات قلنا هذا تفرع لمسألة الدهر على قول من يعرف الدهر كما تفرع مسائل المزارعة على قول من يرى جوارها قال ابن الصياح شرباً لنية قلت والاحسن ما أجاب به في الفتح من أن قوله أنه على ثلاثة ليس فيه تعيين معناه أنه ماهو (قوله توقف الإمام في أربع عشرة مسألة) منها لفظ دهر ومنها الدابة التي لا تأكل إلا الجلالة وقيل التي أكثر غداها متى يطيب لها فروى تحبس ثلاثة أيام وقيل سبعة ومنها الكاب متى يصير معلماً ففوضه للمعتلي وعنه وهو قولهما بترك الأكل ثلاثاً ومنها وقت الختان وروى عشر سنين أو سبع وعليه منى المصنف آخر المتن وقيل أقصاه اثنا عشر ومنها الخنثى المشكل إذا بال من فرجه وقال لا يعتبر إلا كثرة منها سور الحمار والتوقف في طهوريته لا في طهارته ومنها هل الملائكة أفضل من الأنبياء ومروى في الصلاة أن خواص البشر أفضل ومنها أطفال المشركين وقال محمد لا يعذب الله أحداً بلا ذنب ومروى في الجنائز ومنها نقش جدار المسجد من ماله ومروى أنه يجوز لو خيف عليه من ظالم أو كان منقوشاً من الواقف أو لأصلاح الجدار وفي الشرب ليلية أنه نظمها شيخ الإسلام ابن أبي شريف بقوله

جعل الإمام أبا حنيفة دينه * أن قال لا أدري لتسعة أسئلة
أطفال أهل الشرب أين محلهم * وهل الملائكة الكرام مفضل
أم أنبياء الله ثم اللحم من * جلالة أنى يطيب الأصل
والدهر مع وقت الختان وكلهم * وصف المعلم أى وقت حمله
والخنثى في الجنين إذا ما بال من * فرجه مع سور الحمار استشكله
وأجاب نقش الجدار للمسجد * من وقفه أم لم يجز أن يفعله

قلت وألحقت بها بيتاً آخر فقط

ويراد عشرة هل الجنى بنا * ببطاعة كالأش يوم المسألة

مطلب
لا اكملك غزاة الشهر أو رأس الشهر
(ما نوى) فيما على الصحيح بدائع
(غزاة لشهر ورأس الشهر أو أوله)
منه (ر) ردها وأوله إلى مادون
النصف وآخره إذا مضى خمسة عشر
يوماً فلو حلف أن يصوم أول
يوم من آخر الشهر وآخر يوم من
أول الشهر صام الخامس عشر
والسادس عشر والصيف من حين
انتهاء الحشوش إلى ليله ضد الشتاء
بدائع (و) في حلفه لا يكلمه (الدهر
أو الأبد) هو (العمر) أى مدة حياة
الحالف عند عدم النية (ودهر)
منكر (لم يدرك) وقالاهو كالحين
وغير خاف أنه إذا لم يرد عن الإمام
شيء في مسألة وجب الاقتناء بقولهما
نهر وفي السراج توقف الإمام
في أربع عشرة مسألة

مطلب
في المسائل التي توقف فيها الإمام

ونقل لادري عن الأئمة بل عن

النبي صلى الله عليه وسلم عن
 جبريل أيضا (الايام وأيام كثيرة
 والشهور والسنون) والجمع
 والازمنة والاحايين والدهور
 (عشرة) من كل صنف لانه اكثر
 ما يذكر بلفظ الجمع فني لا يكلمه
 الازمنة خمس سنين (ومنكرها
 ثلاثة) لانه اقل الجمع مالم يوصف
 بالكثرة كما مر (حلف لا يكلم) عبدا
 أو (عبدا فلان أو لا يركب دوابه
 أو لا يلبس ثيابه ففعل ثلاثة منها
 حنث أن كان له) أي لفلان
 (اكثر من ثلاثة) من كل صنف
 (والا) بأن كم اقل من ثلاثة
 (لا) يحنث وتصح نية الكل
 (وان كانت بمنه على زوجته
 أو أصدقائه أو اخوته لا يحنث
 مالم يكلم الكل) مما عني لأن المنع
 لمعنى في هؤلاء فمعلقت العين
 بأعيانهم ولولم يكن له الا واحد
 فان كان يعلم به حنث والا لا
 كما في الوقعات والحق في النهر
 الاصدقاء والزوجات قلت وهي
 من المسائل الاربع التي يكون
 فيها الجمع لواحد كما في الاشياء
 وأما الاطعمة والنياب والنساء
 فيتبع على الواحد اجاما
 لانصراف المعرف للعهد ان امكن
 والا فللجنس ولو نوى الكل صح
 والله تعالى أعلم

مطلب
 الجمع لا يستعمل لواحد الا في مسائل

مطلب
 تحقيق مهم في الفرق بين لا اكلم
 عبدا فلان او زوجته او النساء
 او نساء

(قوله بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل ايضا) في الكرماني سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن أفضل البقاع فقال لا ادري حتى أسأل جبريل فسأله فقال لا ادري حتى أسأل ربي فقال عز وجل خير
 البقاع المساجد وخير أهلها أولهم دخولا وآخرهم خروجا وشرف أهلها آخرهم دخولا وأولهم خروجا وفي الحقائق
 أنه نبيه لكل مفت أن لا يستنكف من التوقف فيما لا وقوف له عليه اذا تجاوزت اقتراء على الله تعالى بتحريم
 الحلال وضده كذا في التهستاتي وقال الغزالي في الاحياء وقال صلى الله عليه وسلم ما ادري اعز ربي أم لا
 وما ادري أتبع ملعون أم لا وما ادري اذ القرنين نبي أم لا اه ح وهذا قبل أن يطلع الله تعالى على
 امرهم وقد أخبر عليه الصلاة والسلام بأن تعاوُن ط (قوله والجمع) معناه انه اذا حلف لا يكلمه الجمع
 يترك كلامه عشرة أيام كل يوم هو يوم الجمعة لانه يترك كلامه عشرة اسابيع كما قد تروهم وهذا حيث لا يملكه فان
 نوى الاسابيع صح بخلاف جمعة مفردا كقوله على صوم جمعة اذ نوى الاسبوع أو لم ينو يله صوم الاسبوع
 يحكم غلبة الاستعمال يقال لم ارث من ذممة افاده في البحر (قوله عشرة من كل صنف) هذا عنده
 وقال في الايام وايام كثيرة سبعة والشهور اثنا عشر وما عداها للابد والاصل فيه انه لتعريف العهد لو شئت
 معهود والا فللجنس فاذا كان الجنس فاما أن ينصرف الى اذناه أو الى الكل لا ما بينهما فهما يتولان وجد
 العهد في الايام والشهور لان الايام تدور على سبعة والشهور على اثني عشر فصرف اليه وفي غيره مالم يوجد
 فيستغرق العمر وهو يقول ان اكثرا يطلق عليه اسم الجمع عشرة وأقله ثلاثة فاذا دخلت عليه أ ل استغرق
 الجمع وهو العشرة لان الكل من الاقل بمنزلة العام من الخاص والاصل في العام العموم فحملناه عليه زباني
 (قوله لانه اكثرا ما يذكر بلفظ الجمع) يعني أن العشرة اقصى ما عهد مستعملا فيه لفظ الجمع على التيقن لانه يقال
 ثلاثة رجال وأربعة رجال الى عشرة رجال فاذا جاوز العشرة ذهب الجمع فيقال أحد عشر رجلا الخ ح عن
 البحر (قوله خمس سنين) لأن كل زمان ستة اشهر عند عدم النية فتح (قوله ومنكرها) أي
 منكر هذه الانشاظ (قوله كما مر) أي في ايام كثيرة ويقاس عليها غيرها ط (قوله لا يكلم عبدا) اشار به
 الى انه لا فرق بين المنكر والمضاف ط والى انه لا فرق بين منكر هذه الانشاظ المارة ومنكر غيرها اذا لم يوصف
 بالكثرة ويأتى بك قريبا تحقيق ذلك (قوله وتصح نية الكل) أي قضاء وديانة لانه نوى حقيقة كلامه كذا
 في الزيادات وظاهر أنه لا يحنث بواحد بحر (قوله لأن المنع اعني في هؤلاء) فان الاضافة فيهم اضافة
 تعريف فمعلقت العين بأعيانهم فمالم يكلم الكل لا يحنث وفي الاول اضافة ملك لانها لا تقتصد بالهجران وانما
 المقصود المالك فتناوت العين أعيانا منسوبة اليه وقت الحنث وقد ذكر النسبة بلفظ الجمع وأقله ثلاثة
 كذا في الاختيار ونحوه في البحر قلت وهو مخالف للعرف فان أهل العرف يريدون عدم الكلام مع أي زوجة
 مشيت ومع من كان له صداقة مع فلان ط قلت وقد منا أول الايمان قبيل قوله كل حل عليه حرام عن التنية ان
 احسنت الى اقر بائك فأنت طالق فأحسنت الى واحد منهم يحنث ولا يراى الجمع في عرفنا اه (قوله فان كان
 يعلم به) أي يعلم بأنه واحد حنث لان الجمع قد راد به الجنس كذا اشترى العبيد لكن الفرق هنا أن اخوة فلان
 خاص معهود بخلاف العبيد (قوله والحق في النهر) أي بالاخوة مجما والظاهر انه لا خصوصية للاصدقاء
 والزوجات بل الاعمام ونحوهم والعبيد والدواب وغيرهم كذلك لما قلنا (قوله من المسائل الاربع الخ)
 ذكرها في شرحه على المتقي آخر كتاب الوقف وزاد عليها حيث قال (فائدة) الجمع لا يكون أي لا يستعمل
 للواحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف بنيه وقف على اقاربه المقيمين يولد
 كذا فلم يبق منهم الا واحد حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة من هذا الحب
 أو الخبز وليس منه الا رغيف واحد حلف لا يكلم النكراء أو الساكنين أو الناس أو بني آدم أو هؤلاء القوم
 أو أهل بغيء ادحت بواحد كما في الاطعمة والنياب والنساء ثم اطال في ذلك وفي الكلام على المسألة الاولى
 وأنها مخالفة لما في الثانية ثم وفق بينهما فراجعه وسأني ان شاء الله تعالى تمام الكلام عليها في الوقف (قوله
 وأما الاطعمة والنياب الخ) أي اذا كانت معروفة بال مثل لا آكل الاطعمة ولا البس الثياب بخلاف اطعمة
 زيد وثيابه فلا بد من الجمعية كما مر وقوله لانصراف المعرف للعهد الخ بيان لوجه الفرق اقول والفرق بين هذه
 المسائل من المواضع المشككة فلا بد من بيانه فنقول قال في تلخيص الجامع وشرحه ان قلت بنى آدم او الرجال

أو النساء حنث بالفرد لأن ينوى الكل الحاقاً بالجمع المعترف بالجنس فيصدق قضاء ولا يحنث أبداً لأن الصرف إلى الأدنى عند الإطلاق لتصحيح كلامه أفليس في وسعه اثبات كل الجنس وإذا نوى الكل فقد نوى حقيقة كلامه وأما الجمع المنكر كان كلف نساء فيحنث بالثلاث لأنه أدنى الجمع ولو نوى الزائد صدق قضاء وإن كان فيه تخفيف عليه لأن الزائد على الثلاث جمع حقيقة وله نية الفرد أيضاً لجواز إرادته بلفظ الجمع لمحو آثاره لآية المثني اهـ وقد صرح الأصوليون بأن المعترف بصرف للعهد إن أمكن والا فللجنس لأن أُل إذا دخلت على الجمع ولا عهد تطل معنى الجمعية كلاشترى العبد إذا علمت ذلك فنقول إن الجمع المضاف إذا كان محصوراً فهو من قسم المعترف بالمعهد فلا تطل فيه الجمعية ولكن تارة يكفى بأدنى الجمع كما في عبيد فلان ودوابه وثيابه وبارة لآية من الكل كما في زواجه وأصدقائه وأخوته وقدم الفرق وأما إذا كان غير محصور مثل لا كلمتي آدمي أو أهل بغداد أو هؤلاء القوم فإنه يكون للجنس لعدم العهد فيحنث بواحد وبشراى هذا الفرق ما في منية الملقى وعن أبي يوسف إن كان له من العبيد ما يجمعهم بتسليم واحد لم يحنث حتى يكلم الكل وإن كانوا أكثر من ذلك فكلم واحد احنث وكذا في الثياب إن كان له منها ما يلبس بلبسة واحدة لا يحنث إلا بالكل وإن كان أكثر فبواحد اهـ فهذا صريح في الفرق بين المضاف المحصور وغيره فصار المضاف المحصور مثل المعترف بأل المعهود لا بد فيه من الجمعية وغير المحصور مثل المنكر والمعترف بأل غير المعهود يكفى فيه بالواحد وعليه يخرج المسائل المارة عن شرح الملقى وبه يظهر صحة ما أجاب به صاحب البحر فممن حلف أن أولاد زوجته لا يطلعون بته قطع واحد بأنه لا يحنث ولا بد من الجمع كما تقدم قبيل قول المصنف كل حل عليه حرام لكن كان المناسب أن يقول لا بد من طلوع الكل لأنه مثل زوجات فلان لا مثل عبيده وتقدم الفرق لكن العرف الآن خلاف هذا كما ذكرناه قريباً وظهر أيضاً أن مسألة الوقت الصواب فيها ما في الحاشية من التسوية بين الأولاد والبنين من أنه إذا لم يكن له الأولاد واحد فالنصف له والنصف للفقراء إذا فرق بين قوله على أولادى وقوله على بنى فإن كلاهما جمع مضاف معهود بخلاف قوله على ولدى فإنه مفرد مضاف يشمل الواحد فكل الغلبة له وبه يظهر أيضاً أن الجمع المضاف المعهود إذا لم يوجد منه الفرد لا يطل اللفظ بالكلمة بل يبقى له مدخل في الكلام والالم يستحق الولد شيئاً ولذا حنث في لا أكلم أخوة فلان إذا لم يوجد غير واحد لكن هذا مع العلم والاك كان المقصود هو الجمع لا غير كما سترقاعنهم تحقيق هذا المتام فإنه من مفردات هذا الكتاب والمحمد لله على الاتمام والانعام

(باب اليمين في الطلاق والعتاق) *

(باب اليمين في الطلاق والعتاق)
الأصل فيه أن الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه وأن الأول اسم لفرد سابق والآخر لفرد لاحق والوسط لفرد بين العددين المتساويين وأن المتصف بأحدها لا يتصف بالآخر للتنافي ولا كذلك الفعل لعدمه لأن الفعل الثاني غير الأول

(قوله الأصل فيه) أى في مسائله أى بعضها ط (قوله أن الولد الميت) قيد بلفظ الولد إشارة إلى اشتراط أن يستبين بعض خلقه قال في الفتح ولو لم يستبين شئ من خلقه لم يعتبر (قوله ولدى في حق غيره) تستقضى به العدة والدم بعده تناس واته أم ولد ويقع به المعلق على ولادته ط أى من عتقها أو طلاقها مثلاً (قوله ولا في حق نفسه) فلا يسمى ولا يغسل ولا يصلى عليه ولا يستحق الإرث والوصية ولا يعتق اهـ شأى وسأى مثال هذا الأصل في قوله إن ولدت فأنث كذا حنث بالميت بخلاف فهو حر ط (قوله وأن الأول اسم لفرد سابق) فيه أن الاعتبار عدم تقدم غيره عليه والسابق يوهم وجود لاحق وهو غير شرط كما يأتي فلا وضح أن يقول الأول اسم لفرد لم يتقدمه غيره أفاده ط (قوله والآخر) كذا في البحر وفي نسخة والآخر عتد الهمة وكسر الخاء بلاياء وهى أولى ولا يصح الفتح لصدقه على السابق وعلى اللاحق (قوله بين العددين المتساويين) كالثاني من ثلاثة والثالث من خمسة ولم يمثل المصنف له كالكنز ط وسأى بيانه (قوله بأحدها) أى أحد الثلاثة المذكورة وفي نسخة بضمير التثنية والأولى أولى (قوله لا يتصف بالآخر) بالمد والكسر فلو قال آخر امرأة تزوجها طالق فتزوج امرأة أخرى ثم طلق الأولى ثم تزوجها ثم ماتت طلق التي تزوجها مرة لأن التي أعاد عليها التزوج انصبت بكونها أولى فلا تتصف بالآخرية للتضاد كما لو قال آخر عبد اضربه فهو حر فضرب عبد ثم ضرب آخر ثم أعاد الضرب على الأول ثم مات عتق المضروب مرة ح عن البحر (قوله لعدمه) أى لعدم التنافي بيانه أن الفعل يتصف بالأولية وإذا وقع ثانياً يتصف بالآخرية لكون الثاني غير الأول فإنه عرض لا يبق زمانين وانما يعتبره الشرع باقياً كالبيع ونحوه إذا لم يعرض عليه ما ينافيه كفسخ وإقالة والافهوزائل وما يوجد بعده فهو غيره حقيقة وإن كان عينه صورة فصح وصفه بالأولية والآخرية

باعتبار الصورة واتفي الثاني بين الوصفين باعتبار الحقيقة وذلك ليكون الواقع آخر غير الواقع أولا ولذا قال
 لأن الفعل الثاني غير الأول فافهم (قوله مرتين) ظرف للمتروجة لا أطلقت ح (قوله لعدم الفردية)
 أي في العبدين وأما العبد فلم يعد السبق فكان عليه أن يقول لعدم الفردية والسبق اه ح (قوله
 عتق الثالث) أي في المثال المذكور لأنه هو الموصوف بكونه أول عبد اشتراه وحده ولا يخرج عن الأولية
 شراء عبدين معاقبه وكذا قال أول عبد أشتريه أسوداً وبالذات فاشترى عبداً أيضاً وبالذات را هم ثم اشترى عبداً
 أسوداً وبالذات فاشترى عتق كافي البحر ولا يلزم في المشتري - أولاً أن يكون جمعاً كما لا يخفى (قوله وأشار إلى الفرق) أي
 بين وحده وبين واحد (قوله للاحتمال الخ) هذا الفرق لشمس الأئمة ومقتضاه أنه لو نوى كونه حالاً من العبد
 يعتق لكن عبر عنه في الفتح قبيل والذي اقتصر عليه في تلخيص الجامع الكبير وأوضحه فاضى خان في شرح الجامع
 الصغير وشراح الهداية وغيرهم هو أن الواحد يقتضي الانفراد في الذات ووحده الانفراد في الفعل المقرون به
 ألا ترى أنه لو قال في الدار رجل واحد كان صادراً إذا كان معه صبي أو امرأة بخلاف في الدار رجل وحده
 فإنه كاذب فإذا قال واحد لا يعتق الثالث لكونه حالاً مؤكدة لم تند غير ما أفاده لفظ أول فان مضاده الفردية
 والسبق ومفادها التفرّد فكان كالمولم يذكرها أما إذا قال وحده فقد أضاف العتق إلى أول عبد لا يشاركه
 غيره في التملك والثالث بهذه الصفة وإن عني بقوله واحد معنى التوحيد صدق ديانة وقضاء لما فيه من التغلظ
 فيكون الشرط حينئذ التفرّد والسبق في حالة التملك كما ذكره الفارسي في شرح التلخيص وبما ذكر من الفرق
 علمت أنه لا فرق بين النصب والجزء بل ذكر في تلخيص الجامع أن حق الكسر كافي لبعض نسخ الجامع وذكر شارحه
 عن كافي النسقي أن آلاف خطأ من بعض الكتاب (قوله فهو كوحده) أي فيعتق العبد الثالث ورده
 في النهر بأن الجز كالتص للفرق السابق قلت ويؤيده ما نقلنا عن تلخيص الجامع وشرحه (قوله وفي النهر الخ)
 في بعض النسخ وجوز في النهر الخ وعبارته ولم أرى كلامهم الرفع على أنه خبر مستند محذوف والظاهر أنه لا يعتق
 أيضاً كالتص فتدبره اه (قوله فملك عبدان نصف عبد) أي معاً كافي الفتح (قوله عتق الكامل) لأن
 نصف العبد ليس بعبد فلم يشارك في اسمه فلا يقطع عنه وصف الأولية والفردية كالمولم معه ثوباً ونحوه زيلعي
 (قوله وكذا الثياب) مثل أول ثوب أملكه فهو هدى فملك ثوباً ونصفاً (قوله للمزاحمة) فإنه إذا قال أول كز
 أملكه فهو صدقة فملك كز أو نصف كز جله لا يلزمه التصديق بشئ لأن النصف الزائد على الكز من أحمله يخرج
 عن الأولية والفردية لأن الكز اسم لا ربعين قفيزاً وقد ملك ستين جله نظيره أول أربعين عبداً أملكهم فهم أحرار
 فملك ستين لا يعتق أحد فعلم أن النصف في الكز يقبل الانضمام إليه أدلوا أخذت أي تصف شئت وضمته إلى
 النصف الزائد بصير كز أكمل ونصف العبد ليس كذلك زيلعي (قوله فوات الخالف) وكذا لا يعتق لولم يمت
 بالاولى لأنه ما دام حياً يستعمل أن يملك غيره (قوله أذ لا بدلاً آخر من الأول الخ) قال في الفتح وهذه المسألة
 مع التي تقدمت تحقق أن المعبر في تحقق الأخيرة وجود سابق بالفعل وفي الأولية عدم تقدم غيره لوجود آخر
 متأخر عنه والالم يعتق المشتري في قوله أول عبد اشتريه فهو حر إذا لم يشتريه بعده غيره اه (قوله بخلاف القبل)
 فإذا قلت جاء زيد قبل لا يقتضي محي أو أحد بعده فإن معناه أن أحد لم يتقدمه في المحي ط قلت والظاهر أن
 هذا فيما إذا كان قبل منصوصاً بانه وناو الألف هو مضاف تقديره إلى شيء وجد بعده الآن يقال أنه لا يلزم وجوده
 بعده ولو صرح بالضاف إليه بحيث قبل زيد فليأتل (قوله ثم مات الخالف) قيد به لأنه لا يعلم أن الثاني
 آخر الأسماء المولى لجواز أن يشتري غيره فيكون هو الآخر مجر قلت وهذا إذا تناوت اليقين غير هذا العبد
 وكانت على فعل لا يوجد بعد موت المولى ولم يوقت وقتاً لما في شرح الجامع الكبير لو قال لامرأتين أحراراً
 أتزوجها سنك طالق فتزوج امرأة ثم الأخرى طلقت الثانية في الحال لا تصافها بالأخرية في الحال واليمين
 لم يتناول غيرهما ولو قال العشرة عبد آخركم تزوج آخر فتزوج باذنه عبد ثم عبد ثم تزوج الأول أخرى
 ثم مات المولى لم يعتق واحد منهم لأن بؤنه لم يتحقق الشرط لا احتمال أن يتزوج آخر بعد موت المولى فلم يكن
 آخرهم إلا إذا تزوج كلهم باذنه فاعتق العاشر في الحال بلا توقف على موت المولى لأنه آخرهم ولا يتوهم زوال
 وصف الأخرية عنه وكذا لو ماتوا قبله سوى المتروجين فيعتق الذي تزوج مرة ولو قال آخركم تزوج اليوم
 حر عتق الثاني الذي تزوج مرة بمعنى اليوم دون الأول الذي تزوج مرتين لأنه انصف بالأولية فلا ينصف

مطلب

أول عبد اشتريه حر

فلو قال آخر تزوج آخر تزوج فالتق
 أتزوجها طالق طلقت المتروجة
 مرتين لأنه جعل الآخر وصفاً
 لأنه هل وهو العتق وعتقها هو

الآخر (أول عبد اشتريه حر
 فاشترى عبداً عتق) لما مر أن

الأول اسم لفرد سابق وقد وجد
 (ولو اشترى عبدان معاً ثم أحرقا)

عتق (اصلاً) لعدم الفردية (فإن
 زاد) كلمة (وحده) أو أسود

أو بالذات (عتق الثالث) علام
 بالوصف (ولو قال أول عبد اشتريه

واحد فاشترى عبدان ثم اشترى
 واحد لا يعتق الثالث) وأشار إلى

الفرق بقوله (للاحتمال) أي لا أن
 قوله واحد لا يخل أن يكون

حالاً من العبد أو المولى فلا يعتق
 بالملك وجوز في البحر حره صفة

للعبد فهو كوحده وفي النهر رفعه
 خبر مستند محذوف فهو كواحد

(ولو قال أول عبد أملكه فهو حر
 فملك عبدان نصف عبد عتق

الثالث) وكذا الثياب بخلاف
 المكيلات والموزونات للمزاحمة

زيلعي (أقال آخر عبد أملكه فهو
 حر فملك عبدان فمات أحدهما

لم يعتق) ادلالة لا آخر من
 الأول بخلاف العكس كالعبد

لا يملكه من قبل بخلاف العتق
 (ولو اشترى) الخالف المذكور

(عبدان ثم مات) الخالف

(عتق) الثاني (مستندا الى وقت

الشراء) فيعتبر من كل المال
لوالشراء في العدة والافس الثالث
وعليه فلا يصير فار الوعلق البائن
بالآخر خلافا لهما وأما الوسط
ففي البدائع انه لا يكون الا في وتر
فثاني الثلاثة وسط وكذا ثالث
الخمس وهكذا (ان ولدت فانت

كذا حنث بالميت) ولو سقطا
مستبين الخلق والا لا بخلاف

فهو حر فولدت ميتا ثم آخر حيا
عتق الحى وحده) لبطلان الرق
بالموت بخلاف الولد أو الولادة

(البشارة عرفا اسم خبر سائر) خرج
الضار فليس ببشارة عرفا بل لغة

ومنه فبشرهم بعذاب أليم (صدق)
خرج الكذب فلا يعتبر (ليس
للبشر به علم) فيكون من الأول

دون الباقي (فلو قال كل عبد

بشرني بكذا فهو حر فبشره ثلاثة
متفرقون عتق الأول) فقط لما قلنا

وتكون بكتابة ورسالة مالم
ينوا المشافهة فتكون كالحديث ولو

ارسل بعض عبيده عبدا آخران
ذكر الرسالة عتق المرسل

٢- مطلبه

ان ولدت فانت كذا حنث بالميت
بخلاف فهو حر

٣- مطلبه

كل عبد بشرني بكذا حر

بالأخرية اه ملخصا وتاممه فيه (قوله مستندا الى وقت الشراء) هذا عنده وعندهما يقع مقتصر على
حالة الموت فيعتبر من الثلث على كل حال لأن الأخرية لا تثبت الا بعدد شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت
فيعتصر عليه وله أن الموت معترف فأما اتصافه بالأخرية فن وقت الشراء فيثبت مستندا بحر (قوله لوعلق
البائن بالآخر) كقوله آخر امرأة اترزجها فهي طالق ثلاثا فعنده يقع منذ تزوجها وان كن دخل بها فلها مهر
بالدخول بشبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول وعدتها بالحيض بلا حداد ولا ترث منه وعندهما يقع
عند الموت وترث لانه فار ولها مهر واحد وعليها العدة أبعدا الاجلين من عدة الطلاق والوفاة وان كان الطلاق
رجعيا فعليها الوفاة وتحدد كافي البحر (قوله وأما الوسط الخ) فاذا اشترى ثلاثة أعبد متفرقين ثم مات عتق
الثاني عند الموت عنده ما وعند الامام عتق مستندا الى وقت شراء الثالث لانه اكتسب اسم الوسط في نفس
الامر عند شراء الثالث وعرفنا ذلك بموت السيد قبل أن يشتري رابعا أو ما قبل الثالث فلم يكتب الثاني اسم
الوسط لا عندنا ولا في نفس الامر فلا يستند العتق الى وقت شراء الثاني بخلاف ما اذا قال آخر عبد ملكه فهو
حر ثم اشترى عبيدين متفرقين ثم مات حيث يعتق الثاني مستندا الى وقت شرائه عند الامام لانه اكتسب اسم
الآخر بالشراء في نفس الامر وعرفنا ذلك بموت السيد قبل أن يشتري عبدا آخر هذا ما ظهر لي فتأمل وراجع
اه ح قلت وهو بحث جيد والتواء عدله وتأييد في التخصيص وشرحه للفارسي "لوقال كل مملوكا ملكه
حر الا الاوسط فذلك عبد اعتق في الحال لا متناع الاوسطية فيه حالا وما كافي لوسلك ثانيا ثم ثالثا لم يعتق واحد
منهما لان الثاني صار أوسط بشراء الثالث والثالث يحتمل أن يصير أوسط بملك خامس وانما يعتق الثاني اذا انتدت
عنه الاوسطية بأن ملك رابعا فاعتق حين ملك الرابع وهلم جرا والاوسطية تزول بموت المولى عن شفع كالاثني
والاربعة والستة وتحقق بموته عن وتر كملائه أو خمسة أو سبعة ونحوها فيعتقون الاوسطهم وتاممه هناك
(قوله مستبين الخلق) أي ولو بعض الخلق كما قد سنه (قوله والا) أي وان لم يستن (قوله عتق الحى
وحده) أي عند الامام وعندهما لا يعتق أحد لان الشرط تحقق بولادة الميت فتتحلل اليمين لا الى جزاء لان
الميت ليس بعمل للعزة وله أن يطلق الاسم بتقدير بوصف الحياة لانه قصد اثبات الحرية له وعلى هذا الخلاف اول
ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتا ثم حيا فاده في البحر (قوله لبطلان الرق الخ) هذا تعليل من طرفهما الغير
مذكور في كلام الشارح وهو ما لو قال اول عبد يدخل على فهو حر فادخل عليه عبد ميت ثم آخر حى عتق
الحى اجاماعا على الصحيح والعذر لهما أن العبودية بعد الموت لا تبقى لان الرق يطل بالموت بخلاف الولد في اول
ولد تلدينه والولادة في ان ولدت لتحققهما بعد الموت فاده ح (قوله بل لغة الخ) قال في النهر ولا تختص لغة
بالسائر بل قد تكون في الضار أيضا ومنه فبشرهم بعذاب أليم ودعوى المجاز مدفوعة بمادة الاشتقاق اذ لا شك
أن الاخبار بما يخافه الانسان يوجب تغير البشرية أيضا اه أقول لامتنافاة بين ما قاله من انها حقيقة في خبر
تغير البشرية وبين تقرير البيانين الاستعارة التهكمية في الآية لانه نظر فيما قاله الى أصل اللغة وهم نظروا الى
عرف اللغة وصكهم لفظ اختلف معناه في اصلها وعرفها كالدابة فانهم اسلمها ليد على الارض في أصل
اللغة وخصت في عرفها بذوات الاربعة وكاللفظ فان معناه في أصل اللغة الرمي ثم خص في عرفها بما يطرحه القم
كما في رسالة الوضع اه ح وحاصله انه منقول لغوى فيصح اطلاق لفظ الحقيقة والمجاز عليه باختلاف
الاعتبار كما اوضحه في التلويح في اول التقسيم الثاني في استعمال اللفظ في المعنى (قوله خرج الكذب) فلا
يعتبر وأورد أنه يظهر به في بشرة الوجه الفرح والسرور باعتبار الظاهر واجب بانه اذا أظهر خلافه يزول لكن
في الفتح أن الوجه فيه نقل اللغة والعرف (قوله فيكون) أي التبشير أو التمهيد عائد للغير الذي عاد له فغيره
(قوله من الاول) أي من الخبر الاول دون الباقي أي الخبرين بعده في المسأل الا أن قال في الفتح وأصله
ماروى انه عليه الصلاة والسلام مر بابين مسعود وهو يقرأ القرآن فقال عليه الصلاة والسلام من أحب أن
يقرأ القرآن غضا طريا كما انزل فليقرأ بقرأة ابن ام عبد فابتدر اليه ابو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما بالبشارة
فسبق ابو بكر عمر فكان ابن مسعود يقول بشرني ابو بكر واخبرني عمر (قوله لما قلنا) من أن المبشر هو
الاول دون الباقي (قوله فتكون كالحديث) أي فلا يعتق بالكتابة والرسالة لما مر في الباب السابق أن
الحديث لا يكون الا باللسان (قوله ان ذكر الرسالة) بأن قال له ان فلانا يقول لك ان فلانا قدم كافي البحر

فالمعتبر في الرسالة اسناد الكلام الى المرسل بلا اشتراط ذكر مادة الرسالة (قوله والا الرسول) أى وان لم يذكر (الرسالة) وانما قال له ان فلا نأقدم من غير اسناد الى المرسل عتق الرسول (قوله عتقوا) وان قال عتيت واحدا لم يصدق قضاء بل ديانته في نفسه أن يختار واحد فيمضى عتقه ويمسك البقية ط (قوله عن الهندية) (قوله فبشروه) كذا وقع للزبلي والكل وصاحب البحر والتلاوة بالواو ط (قوله والاعلام لا بد فيه من الصدق) كان عليه أن يزيد وجعل الحاشي كإقدمة منه عن التلخيص في الباب السابق لأن الاعلام لا يكون للعالم وقدمنا أن ما ذكره هنا من اشتراط الصدق في الاعلام والبشارة مخافة لما قدمه هناك تبعا للفتح والبحر من عدم اشتراطه اذا كان بدون باء وأن ما هنا مذكور في التلخيص (قوله والكذب لا يفيد) لأن العلم الجزم المطابق للحق والكذب لا مطابقة فيه ط (قوله النية الخ) أى نية العتق عن الكفارة وقد ذكرنا هذه القاعدة هنا المناسبة لتعليق العتق بالشراء فانه عين والا فالمناسب لها كفارة الظهار أو كفارة اليمين (قوله كالشراء) أى شراء القريب أى اذا نواه عن كفارته اجرأه عندنا خلافا لفرزوالا خمسة الثلاثة وهو قول أبي حنيفة وأولاءنا على أن علة العتق عندهم القرابة لا الشراء ولنا أن شراء القريب اعتاق لما روى الستة الا البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لن يجزى ولد عن والده الا أن يجده مملوكا فيستتره فيعتقه يريد فيستتره فيعتق عند ذلك الشراء وقد رتب عتقه على شرائه بالفاء لما علمت من أن المعنى فيعتق هو فهو ومثله سقاء فأرواه والترتيب بالفاء يفيد العلية على ما عرف مثل سها فسجد وتماه في الفتح (قوله لانه جبري) فان الملك يثبت فيه بلا اختيار فلا تتصور النية فيه فلا يعتق عن كفارته اذا نواه لانها نية متأخرة عن العتق بخلاف ما اذا ملكه هبة أو وصية ناويا عند القبول كما يأتي (قوله بأن لم تقارن) أى النية العلة أى علة التكفير كذا كرنا في الارث وكما يأتي (قوله ثم قرع عليها) أى على القاعدة المذكورة (قوله فصنع شراء أبيه) أى وشعوه من كل قريب محرم (قوله لا شراء من حلف بهتقه) كقوله لعبد الغيران اشتريتك فأت حرقا فشترته ناويا عن التكفير لا يجزى به لعدمها أى عدم المقارنة للنية فان علة العتق قوله فأت حرقا والشراء شرط والعتق وان كان ينزل عند وجود الشرط لكنه انما ينزل بقوله أنت حرقا السابق فانه العلة والشراء شرط عملها فلا يعتبر وجود النية عند لان النية شرط متقدم لا متأخر حتى لو كان نوى عند الحلف يعتق عنها كما يأتي وتماه في الفتح (قوله ولا شراء مستولدة الخ) أى اذا تزوج أمة لغيره فأولادها بالنكاح ثم قال لها اذا اشتريتك فأت حرة عن كفارة يميني ثم اشتراها لانجزيه عن الكفارة (قوله لانه رقهها) لانها استخفت العتق بالاستيلاء حتى جعل اعتاقا من وجه ولذا لا يجزى اعتاقها عن الكفارة ولو خزا ولكن اراد الفرق بينها وبين القريب لان شرائه اعتاق من كل وجه لانه لم يثبت له قبل الشراء عتق من وجه افاده في الفتح (قوله بخلاف الخ) مرتبط بقوله ولا شراء مستولدة (قوله للمقارنة) تعليل قاصر فان المقارنة موجودة في المستولدة أيضا وانما وجه المخالفة ما في الفتح وهو أن حرة لينة غير مستحقة بجهة أخرى فلم تختل اضافة العتق الى الكفارة وقد قارنته النية فأكمل الموجب (قوله كاتهاب الخ) كان عليه أن يذكره بعد قول المتن فصنع شراء أبيه للكفارة بأن يقول وكذا اذا وهب له أو صدق عليه به أو وصى له به ناويا عند القبول ح وهذه الثلاثة ذكرها في البحر بحثنا وزاد أو جعل مهر الهامع أن الثلاثة في الفتح والزبلي (قوله ان تسريت أمة) أى اتخذتها سريّة فعلية منسوبة الى السر وهو الجماع أو الاخفاء (قوله لمصادفها الملك) أى لمصادفة الحلف وأعاد عليه الضمير مؤثلا لأن الحلف بمعنى اليمين وهي هنا التعليل أى لوقوعها في حالة الملك فهو كقوله ان ضربت أمة فهي حرة ففرضت أمة في ملكه عتقت بخلاف من ملكها بعد التعلق (قوله لا يعتق من شرائها ففسرها) أى عندنا خلافا لفرقائه بقول التسري لا يصح الا في الملك فكان ذكره ذكر الملك ولنا انه لو عتقت المشتراة لم يصح تعلق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه لان التسري ليس نفس الملك ولا سببه وتام تحقيق ذلك في الفتح (قوله ويثبت التسري بالتحصين والوطء) التحصين أن يوثقها بئنا يمنعها من الخروج افاده مسكين ط فلو وطئ أمة له ولم يفعل ما ذكر من التحصين والاعداد للوطء لا يكون تسريا وان علقته منه فتح وافاده قول الشارح والوطء انه لا بد منه فلا يكفي الاعداد له بدونه في مفهوم التسري وهذا به عليه في النهر أخذنا من قولهم لو حلف لا يتسرى فاشترى جارية فخصها ووطئها حدث ثم قال انهم اغفلوا التنبيه عليه اه قلت لكن صرح به ابن كمال فقال

مطلب ٢
النية اذا قارنت علة العتق صحت
التكفير

والا الرسول (وان بشروه معا عتقوا)
لتحققها من الكل بدليل فبشروه
بغلام عليم (و) البشارة (لا فرق
فيها بين) ذكر (الباء وعدمها
بخلاف الخبر) فانه يختص بالصدق
مع الباء كما مر في الباب قبله
(والكتاب كالمخبر) فيما ذكر
(والاعلام) لا بد فيه من الصدق
ولو بلا باء (كالشارة) لان الاعلام
اثبات العلم والكذب لا يفيد بدافع
(قاعدة) (النية اذا قارنت علة
العتق) الاختيارية كالشراء مثلا
بخلاف الارث لانه جبري
(و) الحال أن (رق المقتق كامل صحت
التكفير والا) بأن لم تقارن العلة
او قارنتها والرق غير كامل كاتم
الولد (لا) يصح التكفير ثم قرع عليها
بقوله (فصنع شراء أبيه للكفارة)
للمقارنة (لا شراء من حلف
بهتقه) لعدمها (ولا شراء مستولدة
بنكاح علق عتقها عن كفارته
بشرائها) لانه رقهها (بخلاف
ما اذا قال لقنة ان اشتريتك فأت
حرة عن كفارة يميني فاشترها)
حيث تجزى به عنها للمقارنة كاتمها به
ووصية ناويا عند القبول بخلاف
ارث لما مر زبلي (وعتقت بقوله
ان تسريت أمة فهي حرة من
تسرها وهي ملكه حينئذ) أى
حين حاله لمصادفها الملك (لا)
يعتق (من شرائها ففسرها)
ويثبت التسري بالتحصين والوطء

مطلب ٣
ان تسريت أمة فهي حرة

وشرط في الجامع الكبير شرطاً ثالثاً وهو أن يجامعها (قوله وشرط الثاني) أي مع ذلك فتح أي مع المذكور من الشرطين (قوله طلقت وعنت) أي طلقت امرأتها المعلق طلاقها على التسري وعنت عبده المعلق عنته عليه والمراد به العبد الذي كان في ملكه وقت الحلف دون المشري بعده كما في الفتح والنهر أي لأن قوله فعبدى حر ينصرف إلى العبد المضاف إليه وقت الحلف دون الحادث بعده كما مر في كتاب الاعتناق في باب الحلف بالعتق ومثله يقال في الزوجة (قوله وأفاد الفرق الخ) أي بين تعليق عنت الأمة الغير المملوكة وقت الحلف على تسريها وبين تعليق عنت عبده الذي في ملكه أو طلاق زوجته على تسري أمة وإن لم تكن في ملكه وقت الحلف حيث صح الثاني دون الأول وبيان الفرق أن الأول لم يصح للمانع وهو تعليق عنت من ليس في الملك بغير الملك وسببه كما مر أما الثاني فقد صح لعدم المانع لكونه تعليق عنت عبداً وطلاق زوجة في ملكه وقت الحلف وذلك جائز بأي شرط كان كدخول الدار وغيره من الشروط ومنها تسري أمة في ملكه وقت الحلف أو مستنجدة بعده وهذا الفرق ظاهر خلافاً لبعض معاصري صاحب البحر حيث قاس الثاني على الأول فإنه غلط فاحش كما به عليه في البحر والنهر والشرنبلالية وأشار إليه المصنف بتصريحه بتعليقه ولذا أمر الشارح بحفظه (قوله كل مملوك لي حر) هذه المسائل إلى آخر الباب ليست من الإيمان لعدم التعليق فيها فالأولى بها أبوابها اهـ ح قلت ولعلمهم ذكرها هنا لبيان حكمها إذا وقعت جراء في التعليق ثم رأيت ط ذكره (قوله عنت عبيده ومدبروه) أي الاماء والد كور فتح (قوله ويدين في نية الذكور) أي ولا يصدق قضاء لأنه نوى التخصيص في اللفظ العام ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق أصلاً لأنه نوى التخصيص بوصف ليس في لفظه ولا عموم الالفاظ فلا تعمل بنية بخلاف الذكور فإن لفظ كل مملوك للرجال حقيقة لأنه تعميم مملوك وهو الذكور وإنما يقال للأنثى مملوكة ولكن عند الإطلاق يستعمل لها المملوك عادة يعني إذا عم مملوك بأدخال كل ونحوه شمل الأنثى حقيقة فلذا كان نية الذكور خاصة بخلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق أصلاً فتح قلت وتقدم في باب الحلف بالعتق من كتاب العتق أنه لو قال بمالكي كلهم أحرار لم يدين في نية الذكور لأنه جمع مضاف يعم مع احتمال التخصيص وقد ارتفع الاحتمال بالتأكيده بخلاف كل مملوك فإن الثابت فيه أصل العموم فقط قبل التخصيص وقدم الشارح هـ أن لفظ المملوك والعبد يتناول المدبر والمرهون والمأذون على الصواب أي خلافاً للجبتي في الأخيرين (قوله للمكهم يدورقة) عائدة للكل وهو من إضافة المصدر لمفعوله أي لكونهم مملوكين له أي كسباً بورقة (قوله ومعنت البعض كالمكاتب) أي في أنه لا يدخل في المملوك لأنه مثله في الدخول في المرقوق أيضاً لأن كلام الملك والرق ناقص في معتق البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرقوق اهـ ح قلت وتقدم في العتق أن المشترك كالمكاتب أيضاً لا يدخل بالبنية وتقدم تمام الكلام عليه (قوله لعدم الملك يد) أي لعدم ملك المولى ما في يد المكاتب فصار الملك ناقصاً فلا يدخل في المملوك المطلق وكذا معتق البعض والمشارك لما علت (قوله أن يعتق المكاتب) لأن الرق فيه كامل فتح (قوله لا أم الولد) لنقصان رقبها بالاستيلاء ط (قوله هذه طالق الخ) كان الأنسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل أو هذا وهذا في تخلص الجامع وشرحه أنه يحث بكلام الأول أو بكلام الآخرين لأن الأول أحد الشئيين ولو كلف أحد الآخرين فقط لا يحث مالم يكلم الآخر ولو عكس فقال لا أكلهم هذا وهذا أو هذا أكلهم الآخرين أو بكلام الأولين لأن الواو للجمع وكلمة أو بمعنى ولا تسألها نكرة في النفي فتم كما في قوله تعالى ولا تطع منهم أثماً ولا كفوراً أي ولا كفوراً في الأول جمع بين الآخرين بحرف الجمع فصار كأنه قال لا أكلهم هذا ولا هذين وفي الثاني جمع بين الأولين بحرف الجمع كأنه قال لا أكلهم هذين ولا هذا اهـ وذكر الفرق بينه وبين ما في المتران هذا في النفي وذلك في الإيجاب فلا يعم ونحوه في البحر (قوله والاقترار) كما لو قال لفلان على ألف درهم أو لفلان وفلان لزمه خسمائة لأنه لا خير له أن يجعل خسمائة لاى الأولين شاء فإن مات من غير بيان اشترك في الخسمائة الأولان ح (قوله على الواقع منهما) أي على الثابت من الأولين وهو الواحد المبهم ولذا قال في التلويح إن المعطوف عليه هو المأخوذ من صدر الكلام لا أحد المذكورين بالتعيين اهـ (قوله ولا يصح الخ) قال في التلويح وقيل أنه لا يعتق أحدهم في الحال وله الخيار بين الأول والآخرين لأن الثالث عطف على ما قبله والجمع بالواو كالجمع بألف التنبيه فكانه قال هذا

٣ مطلب

كل مملوك لي حر

وشرط الثاني عدم العزل فتح

(ولو قال ان تسريت أمة فانت

طالق أو عبدي حر فترى عني في

ملكه أو من اشتراها بعد التعليق

طلقت وعنت) وأفاد الفرق

بقوله (لوجود الشرط) بلامانع

أهضة تعليق طلاق المنكوحة بأي

شرط كان فيحفظ (كل مملوك لي

حر عنت عبيده ومدبروه) ويدين

في نية الذكور لا الأنثى (واتهات

أولاده) للمكهم يدورقة

(لا مكاتبه بالبنية ومعنت البعض

كالمكاتب) لعدم الملك يد وفي

الفتح ينبغي في كل مرقوق لي حر

أن يعتق المكاتب لا أم الولد لا

بالنية (هذه طالق وهذه وهذه

طلقت الأخيرة وخبر في الأولين

وكذا العتق والاقترار) لأن أو

لا أحد المذكورين وقد أدخلها بين

الأولين وعطف الثالث على الواقع

منهما فكان كاحد كما طالق وهذه

ولا يصح عطف هذه على هذه

النائية للزوم الاخبار عن المنفى

بالمرد

٤ مطلب

لا أكلهم هذا الرجل وهذا وهذا

وهذا اذا لم يذكر الثاني والثالث
خبراً (فان) ذكر بأن (قال هذه
طالق أو هذه وهذه طالقان أو قال
هذا حر أو هذا وهذا حران)

فانه (لا يعتق) أحد (ولا تطلق)
بل يخير (ان يختار) الايجاب
(الاول عتق) الاول (وحده
وطقت) الاولى (وحداهوان)

اختار الايجاب الثاني عتق
الاخيران وطلعت الاخيرتان
حلف لا يساكن فلانا فاسافر
الحالف فساكن فلان مع أهل

الحالف حنت عنده لا عند الثاني
وبدفعتي قال لعبدك ان لم تأت الليلة
حتى تضربك فأنتي فلم يضرب به حنت

عند الثاني لا عند الثالث وبه يفتى
اختلف في لحاق الشرط باليمين
المعتود بعد السكوت فصحه الثاني

وأبطله الثالث وبه يفتى فلا حنت
في ان كان كذا وكذا وسكت ثم قال
ولا كذا ثم ظهر أنه كان كذا خاتمة

٤ (باب اليمين في البيع والشراء
٥ والصوم والصلاة وغيرها)
الاصل فيه

٢ مطلب
في استعمال حتى للغاية والسببية
والعطف

٣ مطلب
ان لم أخبر فلانا حتى يضربك
٤ مطلب
ان لم اضربك حتى يدخل الليل
٥ مطلب
ان لم آت حتى اتفدى

٦ مطلب
لا يلتحق الشرط بعد السكوت
سواء كان له او عليه

حر أو هذا ان كما اذا حلف لا يكلم هذا أو هذا وهذا أو اجاب شمس الاثمة بأن الخبر المذكور وهو حر لا يصلح خبراً
للاثنين ولا وجه لاثبات خبر آخر لان العطف للاشتراك في الخبر أولاً ولا ثبات خبر آخر مثله للاثبات بخلافه
لفظاً بخلاف مسأله اليمين لان الخبر يصلح للاثنين يقال لا اكلم هذا أولاً اكلم هذين وجعل صدر الشرية هذا
الجواب سبباً للاولوية والرجحان لا للامتناع لان المقدّر قد يغير المذكور لفظاً كما في قولك هند جالسة وزيد
وقول الشاعر

نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف

اه ملخصاً وتمامه فيه وأجاب صدر الشريعة في التنقيح بجواب آخر وهو أن قوله أو وهذا مغير لعني قوله هذا
حر ثم قوله وهذا غير مغير لان الواو للتشريك فيقتضي وجود الاول وانما يتوقف اول الكلام على المغير لا على
ما ليس بمغير فيثبت التغيير بين الاول والثاني بلا توقف على الثالث فصار معناه أحدهما حر ثم قوله وهذا
يكون عطفاً على أحدهما اه قلت وهذا اظهر من الجواب الاول لشموله صورة الاقرار دون الاول لانه

لا يختلف فيها تقدير الخبر قد بر (قوله وهذا اذا لم يذكر الثاني والثالث خبراً) صادق بعدم ذكر خبر أصلاً
وبذكر خبر للثالث فقط بأن يقول هذه طالق أو هذه وهذه طالق ذكره مسكين ط (قوله بأن قال الخ)
والظاهر أن الاقرار كذلك كما اذا قال لهذا ألف درهم أو لهذا ألف درهم ط (قوله حلف

لا يساكن فلانا) محل هذه المسألة باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى وقدمها الشارح بعينها هناك
ح (قوله وبه يفتى) لانه لم يساكنه حقيقة كما قدمه الشارح (قوله قال لعبدك الخ) سيد كذا الشارح هذا
الفرع في محله وهو باب اليمين بالضرب والقتل (قوله وبه يفتى) لان حتى للتعليل والسببية للغاية

وفي الذخيرة ان حتى في الاصل للغاية ان امكن بأن يكون مدخولها مقصوداً ومؤثراً في انهاء المحلوف عليه
وفي تركه فان لم يمكن حملت على السببية وشرطها كون العقد معتقداً على فعلية أحدهما منه والاخر من غيره
ليكون أحدهما جزءاً عن الآخر فان تعذر حملت على العطف ومن حكم للغاية اشتراط وجودها فان اقلع

عن الفعل قبل للغاية حنت وفي السببية اشتراط وجود ما يصلح سبباً لا وجود المسبب وفي العطف اشتراط
وجودهما فاذا قال ان لم أخبر فلانا بما صنعت حتى يضربك فعبدى حر فشرط البر الاخبار فقط وان لم يضرب به لانه
مما لا يمتد فلا يمكن جعلها على للغاية وأمكن السببية لان الاخبار يصلح سبباً للضرب كما أنه قال ان لم أخبره بصنعك

ليضربك كما لو حلف ليهن له أو باحتي يلبسه أو دابة حتى يركبها فوهبه بر وان لم يلبس ولم يركب واذا قال
ان لم اضربك حتى يدخل الليل أو حتى يشفع لك فلان أو حتى تسبيح فأقلع عن الضرب قبل ذلك حنت لان ذلك
يصلح غاية للضرب وكذا ان لم آت حتى تقضي ديني واذا قال لعبدك حر ان لم آت اليوم حتى اتفدى عندك

أو حتى اغديك أو حتى اضربك فشرط البر وجودهما اذا لم تكن للغاية لان الايمان لا يمتد ولا السببية لان
الفعلين من واحد وفعل الانسان لا يصلح جزءاً لفعله فحمل على العطف وصار التقدير ان لم آت حتى اتفدى عندك
وان لم يقيد باليوم فأناه فلم يتعد عنده ثم اتفدى عنده في يوم آخر من غير أن يأتيه بر لانه لما اطلق لافرق بين

وجود شرطى البر معاً ومتفرقا اه ملخصاً (قوله واختلف في لحاق الشرط الخ) الخلاف فيما اذا كان
الشرط عليه كالتمثال الآتي أما اذا كان له لا يلحق بالاجماع كقوله ان دخلت هذه الدار فانت طالق فسكت سكتة
ثم قال وهذه الدار لان الثانية لو لحقت باليمين لا تطلق بدخول الاولى وحدها ولا يملك تغيير اليمين كذا في الذخيرة
ومثله في البرازية وكذا قال في الخاتمة لا يصح في قولهم اه والحاصل انه على المقتضى لا يلحق مطلقاً سواء كان

له أو عليه (قوله بعد السكوت) متعلق بلحاق (قوله فلا حنت في ان كان كذا الخ) مثاله ما في الخاتمة
وجعل قال لجاره ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجاران كانت امرأتك عندى البارحة فامرأتى
طالق فسكت ساعة ثم قال ولا غيرها ثم ظهر أنه كان عند الحالف امرأة أخرى

(باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها)

(قوله وغيرها) كالشئ والبس والجلوس ط (قوله الاصل فيه الخ) ذكر في الفتح أصلاً اظهر من هذا
وهو أن كل عقد ترجع حقوقه الى المباشرو يستغنى الوكيل فيه عن نسبة العقد الى الموكل لا يبحث الحالف
على عدم فعله بمباشرة المأمور لوجوده من المأمور حقيقة وحكمه فلا يبحث بفعل غيره لذلك وذلك كالبيع

والشراء والابحار والاستجارة والصلح عن مال والمقايمة وكذا الفعل الذي يستتاب فيه ويحتاج الوكيل
الى نسبته للموكل كالمخاصمة فان الوكيل يقول ادعى لموكل وكذا الفعل الذي يقتصر اصل الفائدة فيه على محله
كضرب الولد فلا يحنت في شيء من هذه بفعل المأمور وكل عقد لا ترجع حقوقه الى المباشر بل هو صغير وناقل
عبارة يحنت فيه بمباشرة المأمور كما يحنت بفعله بنفسه كالترجوع والعقود بحال أو بدونه والكتابة والهبة والصدقة
والوصية والاستقراض والصلح عن دم العمد والايديع والاستيداع والاعارة والاستعارة وكذا كل فعل ترجع
مصلحته الى الآخر كضرب العبد والذبح وقضاء الدين وقضه والكسوة والحمل على دابته وخياطة الثوب وبناء
الدار اه ملخصا (قوله تتعلق حقوقه بالمباشر) خرج عنه المخاصمة وضرب الولد فانه لا يحنت فيها بفعل
المأمور مع انه ليس في ذلك حقوق تتعلق بالمباشر فالمناسب تعبير الفتح الماتر (قوله كنيكاح وصدقة) أما
الكنكاح فيكون حقوقه تتعلق بالآخر ظاهر ولذا ينسب المباشري الى أمره فيطالب الآخر بحقوقه من مهر ونفقة
وقسم ونحوه وأما الصدقة فلم يظهر لي فيما ذكركم كذا الهبة ولعل المراد بالحقوق فيها مباحة الرجوع للآخر
في الهبة وعدم صحته في الصدقة نعم سيأتي في كتاب الوكالة انه لا بد من اضافته ما الى الموكل وصحة بقية
المذكورات في قول الفتح الماتر وكل عقد لا ترجع الى المباشر الخ ونذكر قريبا الكلام عليه (قوله وما لا حقوق
له) يشمل نحو المخاصمة وضرب الولد مع انه لا يحنت فيها بفعل وكيله تأمل (قوله يحنت بفعله وكيله أيضا)
أي كما يحنت بفعله نفسه والاولى ابدال وكيله بأمره ما سيأتي وللتعليل أنه سفير ومعه فان ذلك صفة الرسول
لانه يعبر عن المرسل لكن يطلق عليه وكيل لما في المغرب السفير الرسول المصلح بين القوم ومنه قولهم الوكيل
سفير ومعبر يعني اذ لم يكن العقد معاوضة كالكنكاح والخلع والعقود ونحوها لا يتعلق به شيء ولا يطالب بشيء
اه (قوله لا يحنت بالمباشرة) شمل ما لو كان المباشر أصيلا أو وكلا اذا حلف لا يبيع أو لا يشتري الخ أفاده
في الفتح (قوله لا بالامر) أي لا يحنت بأمره لغيره بأن يباشر عنه يعني وقد باشر المأمور (قوله ممن يباشر
بنفسه) أي دائما أو غالبا كما يأتي (قوله ومنه الهبة بعوض) فلو حلف لا يبيع فهو بشرط العوض ينبغي
أن يحنت كذا في الفتنية وبه جزم في الظهيرية ولو حلف لا يبيع داره فأعطاها صاذا لا امراته ان اعطاها عوضا
عن دراهم المهر حنت لان تزوج عليها اه نهر فاذا دخل ذلك تحت اسم البيع لم ينه عنه اعطاء حكمه وهو
انه لا يحنت بفعله مأموره ويكون القابل له مشتريا فيدخل في قوله لا يشتري حتى يحنت أيضا بالمباشرة لا بالامر
كما افاده ح فافهم (قوله ومنه السلم) فلو حلف أن لا يشتري من فلان فأسلم اليه في ثوب حنت لانه يشتري
مؤجلا بجر عن الواقعات قال ح واذا كان المسلم مشتريا يجب أن يكون المسلم اليه بائعا اه فلا يحنتان
الا بالمباشرة ط (قوله والاقالة) أي فيما لو حلف لا يشتري ما باعه ثم قال المشتري حنت كما عزا في البحر
للفتنية وفيه عن الظهيرية لو كانت بخلاف الثمن الاول قدرا أو جنسا حنت قيل هذا قولهما أما عنده فلا يكون
اقالة على كل حال اه ومقتضاه انهما لو كانت بعين الثمن الاول لا يحنت عند الكل ووجهه أن الاقالة فسخ
في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما وهذا اذا لم تكن باللفظ مفاصلة أو متاركة أو تزاو والام تجعل يبع
ولا بلفظ البيع والافسح اجماعا كما سيأتي في بابها وهل يقال لو الحلف بعق أو طلاق تجعل يبع في حق
ثالث وهو هنا العبد أو المرأة فيحنت بهالم أمر من صرح به وينبغي الحنت تأمل ولا ينبغي انه ان وجد عرف
عمل به (قوله قيل والتعاطي) بضد ضعفه ونقل في النهر عن البدائع تأييد عدم الحنت في البيع بالتعاطي
والظاهر أن الشراء مثله فيضيد ترجيح عدم الحنت فيه أيضا لكن لا ينبغي أن يعرف الان يخالفه (قوله
أجرتها امراته) أي ولو باذنه (قوله كتره كما في أيدي الساكنين) أي من غير قوله لهم اقعدوا فيها
والاحنت كما في البحر والمراد أن مجزئ التركة لا يكون اجارة وأما اخذ الابرة ففيه التفصيل الاتي (قوله قد
سكنوا فيه) أي بعد الحلف أو قبله فيما يظهر لان الاجارة يبيع المنافع المستقبلية (قوله بخلاف شهر لم يسكنوا
فيه) أي بخلاف شهر مستقبل لم يسكنوا فيه فاذا انقضاءهم باجرته حنت قال في التبرو وهذا ليس الا اجارة
بالتعاطي فينبغي أن يجري فيه الخلاف السابق (قوله وقيدته بقوله الخ) هذا التقييد فيما اذا كان الحالف هو
المدعى عليه لان الصلح عن اقر زبيع أو ما عن انكار أو عن سكوت فهو في حقه فداء يمين فيكون الوكيل من جلبه
سفيرا محضا فيحنت بمباشرة بخلاف ما اذا كان الحالف على عدم الصلح هو المدعى فانه لا يحنت بفعله وكيله مطلقا

قوله لا ترجع اي حقوقه الى المباشر
كما هو صريح عبارة الفتح اه معجمه

أن كل فعل يتعلق حقوقه
بالمباشر كبيع واجارة لا حنت
بفعل مأموره وكل ما يتعلق
حقوقه بالآخر ككنكاح
وصدقة وما لا حقوق له كاعارة
وابراء يحنت بفعله وكيله أيضا
لانه سفير ومعبر (يحنت بالمباشرة)
بنفسه (لا بالامر اذا كان
ممن يباشر بنفسه في البيع)
ومنه الهبة بعوض ظهيرية
(والشراء) ومنه السلم والاقالة
قيل والتعاطي شرح وهبانية
(والاجارة والاستجارة) فلو حلف
لا يزوج وله مستغلات أجزتها
امرأته وأعطته الاجرة لم يحنت
كتره كما في أيدي الساكنين وكأخذه
اجرة شهر قد سكنوا فيه بخلاف
شهر لم يسكنوا فيه ذخيرة
(والصلح عن مال) وقيدته بقوله
(مع الاقرار) لانه مع الانكار سفير

أفاده عن البحر (قوله والقسمه) بأن حلف لا يقاسم مع شريكه لا يحث بفعل وكيله (قوله والخصومة)
 أي جواب الدعوى سواء كان اقراراً أو انكاراً ح عن التهمة في وقيل أنه يحث بفعل وكيله كنفعله والفتوى
 على الأول كما في شرح الوهبانية (قوله فيحث بفعل وكيله) عبارة الخانية فينبغي أن يحث قال في البحر
 وإنما لم يحزم به لأن الولد أعم ولم يخصه بالكبير في الروايات وذكر في الفتح أنه في العرف يقال فلان
 ضرب ولده وإن لم يباشرو يقول العاتى لولده غدا اسقيك علقه ثم يذ كر لؤدب الولد أن يضرب به تحقاً لقوله
 فقتضاه أن تنفذ على معنى لا يقع به ضرب من جهتي ويحث بفعل المأمور اه ملخصاً (قوله كالفقاضي)
 أي إذا وكل بضرب من يحمل له ضربه صح أمره به فيحث بفعله ومثله السلطان والمحتسب كما في الدر المنثور ح
 (قوله وإن كان الحالف الخ) محترز قوله إذا كان ممن يباشرو بنفسه وهو بمنزلة الاستثناء من قوله لا بالأمر
 وحاصله أنه لا يحث بفعل المأمور إلا إذا كان لا يباشرو بنفسه قال في الفتح فإن مقصوده من الفعل ليس إلا الأمر
 به فيوجد سبب الحث بوجود الأمر به للعادة وإن كان السلطان ر بما يباشرو بنفسه عقد بعض المبيعات
 ثم لو فعل الأمر بنفسه يحث أيضاً لانعقاده على الأعم من فعله بنفسه أو مأموره اه فتأمل ثم قال وكل فعل
 لا يعتاده الحالف كاتمان كان كلفه لا يبنى ولا يطين انعقد كذلك اه واستثنى في الهداية أيضاً ما إذا نوى
 الحالف البيع بنفسه أو بوكيله فإنه يحث ببيع الوكيل لأنه شدد على نفسه وإن نوى السلطان ويحوزه
 أن لا يتولاه بنفسه دين في القضاء لأنه نوى حقيقة كلامه كما في الجوهره أي فلا يحث بفعل مأموره (قوله
 لتقيد اليقين بالعرف) فإن العرف انعقاد يمينه على الأعم من فعله بنفسه أو مأموره كما مر (قوله وبمقصود
 الحالف) الأولى اسقاطه لا غناء ما قبله عنه ولأن القصد إنما يعتد به إذا لم يحالف الظاهر لا مطلقاً ولعله أشار إلى أنه
 إنما يحث إذا قصد الأعم أم لو قصد فعل نفسه الذي هو حقيقة كلامه لا يحث كما ذكرناه آنفاً (قوله وإن
 كان) أي الحالف وعبارة الفتح ولو كان رجلاً يباشرو بنفسه الخ ومفاده أن الضمير ليس عائداً للسلطان وهو
 مفاد البحر وغيره أيضاً (قوله اعتبر الأغلب) هذا هو الذي اعتمد في الخانية والمحيط والبرازية واقتصر عليه
 في البحر تبعاً للزباني مخ قلت وكذا جرم به في الفتح ومثاله ما ذكره الشارح ولذا عبر عنه ببقل (قوله
 ويحث بفعله وفعل مأموره الخ) هذا هو النوع الثاني مقابل قوله يحث بالمباشرة لا بالأمر ثم هذا النوع منه
 ما هو فعل حكومي شرعي كإطلاق ومنه ما هو فعل حسي كالضرب فلو نوى أن لا يفعل بنفسه ففي الأفعال
 الحسية يصدق قضاء وديانة لأنها لا توجد منه إلا بمباشرة لها حقيقة فإذا لم يباشروها فقد نوى حقيقة كلامه
 وفي غيرها روايتان أشهرهما أنه لا يصدق إلا بديانة لأنه كما يوجد بمباشرة يوجد بأمره فإذا نوى المباشرة
 فقط فقد نوى تخصيص العام وهو خلاف الظاهر فلا يقبل منه كما في النهر عن كافي النسقي (قوله لم يقبل
 وكيله) حاصله أنه عدل عن قول الكثر وفعل وكيله لأنه اعترضه في البحر بأن الاستقراض لا يصح التوكيل به
 لكن أجاب في النهر بأنه إنما يخص الوكيل لتعلم الرسالة منه بالأولى اه وقال القهستاني يمكن أن يحصل على
 ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكيله كما إذا قال المستقرض وكلتك أن تستقرض لي من فلان
 كذا درهمها وقال الوكيل للمقرض إن فلا نا يستقرض منك كذا ولو قال أقرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى أنه
 لا يثبت الملك إلا للوكيل كما في وكلة الذخيرة اه قال ط ووجهه الزبلي في الوكالة بأنه لا يجب دين في ذمة
 المستقرض بالعقد بل بالقبض والأمر بالقبض لا يصح لأنه ملك الغير وتصح الرسالة في الاستقراض لأن الرسول
 معبروا العبارة ملك المرسل فقد أمره بالتصرف في ملكه ويصح التوكيل بالأقراض وبقبض القرض كأن يقول
 لرجل أقرضني ثم يوكل رجلاً بقبضه فإنه يصح اه قلت وحاصله أن التوكيل بالأقراض أو بقبضه صحيح
 لا بالاستقراض بل لا بد من إخراج الرسالة ليقع الملك للأمر والواقع للمأمور ولا يخفى أن هذا ليس
 خاصاً بالاستقراض بل النكاح مثله وكذا الاستعارة كما سئذ كره (قوله في النكاح) فلو حلف لا يتزوج
 فعقده بنفسه أو وكل فعقد الوكيل حث وكذا لو كان الحالف امرأه فلو حلفت واجبرت بمن له ولاية الإيجاب
 ينبغى أن لا تحث كما لو جرت فزوجه أبوه كرها ولو صار معقوها فزوجه أبوه لا يحث وكذا لو كان التوكيل
 قبل اليقين نهر عن شرح الوهبانية قلت وسبأني متأسراً الباب الآتي ما لو حلف لا يتزوج فزوجه فضولي
 أو وزوجه فضولي ثم حلف لا يتزوج (قوله لا النكاح) أي التزوج فلا يحث به إلا بمباشرة وهذا في الولد

(والقسمه والخصومة وضرب
 الولد) أي الكبير لأن الصغير يملك
 ضربه فيملك التفويض فيحث
 به هل وكيله كالفقاضي (وإن كان)
 الحالف (ذا سلطان) كقاضي
 وشريف (لا يباشرو) هذه الأسماء
 (بنفسه حث) بالمباشرة (وبالأمر
 أيضاً) لتقيد اليقين بالعرف وبمقصود
 الحالف (وإن كان يباشرو مرة
 ويتنقض أخرى اعتبر الأغلب)
 وقيل تعتبر السلعة فلو مما يشترها
 بنفسه لشرها لا يحث بوكيله
 والأحنت (ويحث بفعله وفعل
 مأموره) لم يقبل وكيله لأن من
 هذا النوع الاستقراض
 والتوكيل به غير صحيح (في النكاح)
 لا الانكاح

مطابق
 حلف لا يتزوج

مطلبه
حلف لا يزوج عبده

(والطلاق والعناق) الواقعين
بكلام وجد بعده اليمين لا قبله
كتعليق بدخول دار زليبي
(والخلع والصلح) كتابة والصلح عن
دم العمد) وانكار كإمتر (والهبة)
ولو فاسدة أو بعوض (والصدقة
والقرض والاستقراض) وان لم
يقبل (وضرب العبد) قبل
والزوجة

الكبير أو الاجنبي لما في المختار وشرحه حلف لا يزوج عبده أو أمته يحث بالتوكيل والاجازة لأن ذلك مضاف
اليه متوقف على ارادته للملكه وولايته وكذا في ابنه وبنته الصغيرين لولايته عليهما وفي الكبيرين لا يحث
الا بالمباشرة لعدم ولايته عليهما فهو كالاجنبي عنهم ما يتعلق بحقيقة الفعل اهـ ومثله في الزليبي والبحر
في آخر الباب الا في بلا حكاية خلاف فقول القهستاني وعن محمد لا يحث في الكل رواية ضعيفة (قوله
كتعليق) يصلح مثالا للقبول والبعد وعبارة الزليبي وانما يحث بالطلاق والعناق اذا وقع بكلام وجد
بعد اليمين وأما اذا وقع بكلام وجد قبل اليمين فلا يحث حتى لو قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق
ثم حلف أن لا يطلق فدخلت لم يحث لأن وقوع الطلاق عليها بأمر كان قبل اليمين ولو حلف أن لا يطلق ثم علق
الطلاق بالشرط ثم وجد الشرط حثت ولو وقع الطلاق عليها بمعنى مدة الايلاء فان كان الايلاء قبل اليمين
لا يحث والا حث وتعامه فيه (قوله والخلع) هو الطلاق وقد مر نهر (قوله والكتابة) هو الصريح
وفي المجتبى عن النظم انها كالبيع نهر (قوله والصلح عن دم العمد) لأنه كالنكاح في كونه مبادلة مال
بغيره وفي حكمه الصلح عن انكار قهستاني وفي حاشية أبي السعود واحتراز عن الصلح عن دم غير عمد
لأنه صلح عن مال فلا يحث فيه بفعل الوكيل أما عن دم العمد فهو في المعنى عفو عن القصاص بالمال
ولا تجرى التسمية في العفو بخلاف الصلح عن المال حموي عن البرجندي (قوله وانكار) لان الصلح عنه
فداء لليمين في حق المدعي عليه فوكيله سفير محض ومثله السكوت وأما المدعي فلا يحث بالتوكيل مطلقا كما مر
وشمل الانكار انكار المال وانكار الدم العمد وغيره (قوله والهبة) فلو حلف لا يهب مطلقا أو معيناً
أو شخصاً بعينه فوكل من وهب حثت صحيحة كانت الهبة والا قبل الموهوب له والا قبض او لم يقبض لأنه لم يلزم
نفسه الا بما يملك ولا يملك أكثر من ذلك وفي المحيط حلف لا يهب عبده هذا القلان ثم وهبه له على عوض حث
لأنه هبة صيغة ولنظرا اهـ نهر وفي التتارخانية ان وهب لى فلان عبده فامرأته طالق فهو هب ولم يقبل
الحالف حثت الحالف (قوله أو بعوض) يعني اذا وهب بنفسه لا بوكيله أيضاً لما تقدم من انه لا يحث
بفعل وكيله في الهبة بشرط العوض وسبب وهم الماشرح قول البحر فالهبة بشرط العوض داخله تحت عين
لا يهب نظرا الى انها هبة ابتداء فيحث ودخله تحت عين لا يبيع نظرا الى انها بيع انتهاء فيحث اهـ وأنت
خبر بأن كلامه فيما اذا فعل بنفسه والا لما صح قوله يحث في الموضوعين أفاده ح أي لأنه في البيع لا يحث
بفعل وكيله (قوله والصدقة) هي كالهبة فيما مر قال ابن وهبان وكذا ينبغي أن يحث في حلفه أن لا يقبل
صدقة فوكل يتبعضها بئى لو حلف لا يتصدق فهو هب لنفيها ولا يهب قصداً على غنى قال ابن وهبان ينبغي الحث
في الاول لان العبرة للمعاني لا في الثاني لأنه لا يثبت له الرجوع استحساناً اذ قد تصد بالصدقة على الفنى الثواب
ويحتمل العكس فيهما اعتباراً باللفظ اهـ ملخصاً وأيد ابن التتارخانية الاحتمال الأخير بما في التتارخانية عن
الظهري ولا يحث بالصدقة في عين الهبة اهـ قلت لكن هذا ليس ناصياً نحن فيه لاحتمال أن المراد الهبة
اغنى تأمل هذا ونقل في النهر كلام ابن وهبان باختصار محل (قوله والاستقراض) أي أن أخرج الوكيل
الكلام مخرج الرسالة والا فلا حث كما مر (قوله وان لم يقبل) راجع للهبة وما بعدها كما في النهر ح
وكذا العطية والعارية نهر قلت لكن صرح في التتارخانية بأن القبول شرط الحث في القرض عند محمد
ورواية عن الثاني وفي أخرى لا والرهن لا قبول ليس برهن ولو استقرض فلم يقرضه حثت قال في النهر وقياس
ما مر من انه لم يلزم نفسه الا بما يملك ترجيح الرواية الاخرى وينبغي أن يجري في الاستقراض الخلاف في القبول
كالقرض اهـ قلت يمكن دفع هذا القياس بالفرق بين ما فيه بدل مالى وما ليس فيه وأما الاستقراض فهو طلب
القرض فيحقق بدون اقراض تأمل وسأيت تمام هذا البحث في آخر الباب الا في عن قول المصنف حلف ليهن
فلا نا فوهبه له فلم يقبل بر بخلاف البيع (قوله وضرب العبد) لأن المقصود منه وهو الا يتار بأمره راجع
اليه بخلاف ضرب الولد فان المقصود منه وهو التأديب راجع الى الولد نهر أي الولد الكبير أما الصغير فكالعبد
كما مر وقد مر أن العرف خلافه (قوله قبل والزوجة) قال في النهر والزوجة قبل نظير العبد وقبل نظير
الولد قال في البحر وينبغي ترجيح الثاني لما مر في الولد ورجح ابن وهبان الاول لان النفع عائداً اليه بطاعتها وقبل
ان حثت فنظير العبد والا فنظير الولد قال بديع الدين ولو فصل هذا في الولد لكان حسناً كذا في القنية اهـ

ح (قوله وان لم يحسن ذلك) الاولى أن يقول وان كان يحسن ذلك وعبرة الخانية حلف ليخطن هذا الثوب اوليين هذا الحائط فأمر غيره بذلك حث الحالف سواء كان يحسن ذلك أولا اه قلت وظاهره انه لو تكلف ذلك بنفسه يحسن أيضا وكذا لو حلف لا يحتنن او لا يخلق رأسه أو لا يقطع ضرره ونحو ذلك من الافعال التي لا يليها الانسان بنفسه عادة أو لا يمكنه فعلها الا بشقة عظيمة مع أن الظاهر أن اليمين في ذلك تنعقد على فعل الماء. ولا على فعل نفسه لان الحقيقة مهجورة عادة ثم رأيت في البحر عن النوازل لو قال لامرأته ان لم تكوني غسلت هذه القصعة فأنت طالق وغسلها خادما بها بأمرها فان كان من عاداتها ان تغسل بنفسها لا غير وقع وان كانت لا تغسل الا بخادمها وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كانت تغسل بنفسها وبخادمها فالظاهر أنه يقع الا اذا نوى الامر بالغسل اه فليأمل (قوله والذبح الخ) فلو حلف لا يذبح في ملكه شاة او لا يودع شيئا يحسن بفعل وكيله لان المنفعة تعود اليه وكذا لو حلف لا يعبر ولو عين شخصا فأرسل المحلوف عليه شخصا فاستعار حنث لانه سفير محض فيحتاج الى الاضافة الى الموكل فكان كالوكيل بالاستقراض خانية وفي جمع التناريق ان الحنث قول زفر وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف كما في النهر (قوله ان أخرج الوكيل الخ) راجع لقوله والاستعارة كما هو في عبارة التتارخانية حيث قال وهذا اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال ان فلانا يستعير منك كذا فاما اذا لم يقل ذلك لا يحسن اه أي لانه لو قال أعزني كذا يقع ملك المنفعة له لالا امر فلا يحسن الامر بذلك وبه علم أن فائدة التقييد هي أن المراد بالامر هنا الرسالة لا الوكالة كما مر في الاستقراض وأما ما كان من الافعال الحسية كالضرب والبناء فلا شبهة في انه لا يحتاج الى الاسناد وبما قررناه سقط ما قيل ان ما ذكره غير خاص بالاستعارة بل الوكيل في النكاح وما بعده سفير محض فلا بد من اضافة هذه العقود المذكورة الى الموكل لماسيأت في كتاب الوكالة أن العقود التي لا بد من اضافتها الى الموكل النكاح والخلع والصلح عن دم عمد وانكار والعق على مال والكتابة والهبة والتصدق والاعارة والايداع والرهن والاقرض والشركة والمضاربة اه قلت المراد من الاضافة في هذه المذكورات التصريح باسم الامر لكن بعضها يصح مع اسناد الفعل الى الوكيل كقوله صالحك عن دعوى علي فلان او عمالك عليه من الدم وزوجتك فلانة وأعتقت عبد فلان او كاتبه وبعضها لا يصح فيها اسناد الفعل الى الوكيل بل لا بد من اخراج الكلام مخرج الرسالة كتقوله ان فلانا يطلب منك أن تهبه كذا أو تصدق عليه او تودع عنده أو تغيره او تقرضه او ترهن عنده أو تشاركه أو تضاربه بمال كذا أو مالوا سنده الى نفسه كتقوله هبني أو تصدق على الخ فانه يقع للوكيل وكذا قوله زوجتي بخلاف القسم الاول فانه يقول بعث واشترت وأجرت باسناد الفعل الى نفسه بدون ذكر اسم الامر أصلا هذا ما ظهر لي وسيأتى ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك في محله فافهم (قوله وقضاء الدين وقبضه) فلو حلف لا يقبض الدين من غيره اليوم يحسن قبض وكيله فلو كان وكل قبل قبض الوكيل بعد اليمين لا يحسن وقال قاضي خان وينبغي الحنث كما في النكاح نهر (قوله والكسوة) فلو حلف لا يلبس أو لا يكسو مطلقا أو كسوة بعينها أو معينها حنث بفعل وكيله وقامه في النهر (قوله وليس منها التكفين) وكذا الاعارة فلو كسبه بعد موته أو أعاره ثوبا لا يحسن شرح الوهبانية عن السراجية (قوله والحمل) فلو حلف لا يحمل لزيد متاعا حنث بفعل وكيله وهذا في غير الاجارة لما مر قال أي الناظم والظاهر أنه لا فرق بينه وبين الاستخدام فان المنفعة دائمة عليه والمدار عليها شرح الوهبانية (قوله وذكر منها في البحر ينفأ وأربعين) صوابه في النهر فانه قال تكميل من هذا النوع الهدم والقطع والقتل والشركة كما في الوهبانية وضرب الزوجات والولد الصغير في رأى قاضي خان وتسليم الشفعة والاذن كما في الخانية والفسقة كما في الاسيماي والوقف والاضحية والحبس والتعزير بالنسبة للقاضي والسلطان وينبغي أن الحج كذلك كذا في شرح ابن الشحنة ومنه الوصية كما في الفتح وينبغي أن يكون منه الحوالة والكفالة كلا يحيل فلانا فوكل من يحيله أو لا يقبل حوالته أو لا يكتل عنه فوكل يقبل ذلك والقضاء والشهادة والاقرار وعد منه في البحر التولية فلو حلف لا يولي شخصا فدوس الى من يفعل ذلك حنث وهي حادثة الفتوى اه قلت وبهذا تمت المسائل أربعة وأربعين والظاهر أنها لا تنحصر لان منها الافعال الحسية وهي لا تنحصر بما مر بل منها الطبخ والكس والحلق الرأس ونحو ذلك واذا عتد منها الاستخدام دخلت فيه هذه الصور وكثير من الصور المارة أيضا فافهم (قوله مشيرا الى حنثه فيما بقي) الاشارة من حيث انه لم يصرح بعد بما بقي

(والبناء والخطابة) وان لم يحسن ذلك خانية (والذبح والايداع والاستيداع) كذا (الاعارة والاستعارة) ان اخرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة والا فلا حنث تارخانية (وقضاء الدين وقبضه والآكسوة) وليس منها التكفير الا اذا اراد الستر دون الفلح سراجية (والحمل) وذكر منها في البحر ينفأ وأربعين وفي النهر عن شارح الوهبانية نظم والدى ما لا حنث فيه بفعل الوكيل لانه الاقل مشيرا الى حنثه فيما بقي فقال
مطلبه
في العقود التي لا بد من اضافتها الى الموكل

والا فالخنت صريح في كلامه وقد يقال سماء اشارة لانه ساق الكلام لما لا يبحث به فيكون عبارة وغيره اشارة
كافي عبارة النص و اشارة النص تأمل (قوله والخنت) بالنصب مفعول مقدم لقوله ثابت بوصل الهمزة
للضرورة (قوله) أراد بدخولها عليه قريبها منه) أي بأن تقع متوسطة بين الفعل ومفعوله كان بعث لك
ثوباً باحترازاً عما لو تأخرت عن المفعول كان بعث ثوباً لك فالتوسطة متعلقة بالفعل اقربها منه لا على أنها
صلة له لانه يتعدى الى مفعولين بنفسه مثل بعث زيداً ثوباً ولانه لو كانت اللام صلة له كان مدخولها مفعولاً
في المعنى فيكون شارياً يا و ليس المعنى عليه بل الشارى غيره والبيع وقع لاجله فهي متعلقة به على انها صلة له مثل
قتل زيد وعلى هذا فلو عبر المصنف بقوله ولا م يتعلق بفعل كما عبر صاحب الدرر وغيره لكان اولى لكنه عدل عن ذلك
تعال للكنز وغيره لئلا يتوهم تعلقها به على انها صلة له ولئلا يتوهم أن الواقعة بعد المفعول متعلقة به أيضاً مع أن
المراد بيان الفرق بينهما بأن الاولى للتعليل والثانية للملك لكونها صفة له أي ان بعث ثوباً يملك كالك هذا ما ظهر لي
فافهم (قوله تجرى فيه النيابة) الجملة صفة فعل وقوله للغير اللام فيه بمعنى عن أي عن الغير كما في قوله تعالى وقال
الذين كفروا والذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا اليه واحترزه عن فعل لا تجرى فيه النيابة كالاكل والشرب
فانه لا فرق فيه بين دخول الباء على الفعل أو على العين كما يأتي (قوله وصياغة) بالياء المنة التحية أو بالياء
الموحدة كما في التهستائي (قوله أمره) بالنصب مفعول اقتضى وهو مصدر مضاف لفاعله وهو الضمير
العائد الى الغير وهو مخاطب بالكاف والمفعول محذوف وهو الخالف وقوله ليخصه به أي ليخص الخالف الغير
أي المخاطب به أي بالفعل المخوف عليه وفي المخ أي ليفيد اللام اختصاص ذلك الفعل به أي بذلك الغير اه
فأرجع الضمير المستتر للام والبارز للفعل والمجرور للغير وعليه فالمراد بالخوف عليه في كلام الشارح هو المخاطب
وهو الموافق لقول الزيلعي لا اختصاص الفعل بالشخص المخوف عليه (قوله اذ اللام للاختصاص) وجه
افادتها الاختصاص هو أنها تصيغ متعلقها وهو الفعل لم دخولها وهو كاف المخاطب فتفيد أن المخاطب مختص
بالفعل وكونه مختصاً به يفيد أن لا يفسد اطلاق فعله الا من جهته وذلك يكون بأمره وأذا باع بأمره كان بيعه
ايامه من اجله وهي لام التعليل فصار المخوف عليه أن لا يبيعه من اجله فإذا دس المخاطب ثوبه بلا علم فباعه
لم يكن باعه من اجله لأن ذلك لا يتصور الا بالعلم بأمره به ويلزم من هذا أن لا يكون الا في الافعال التي تجرى فيها
النيابة كذا في القسح (قوله ولا يتحقق الا بأمره) قيد في البحر بأن يكون أمره بأن يفعله لنفسه لقول
الظاهرية لو أمره أن يشتري لانه الصغير ثوباً لا يبحث وفي النهر أن مقتضى التوجيه يعنى بكونها للاختصاص
حنثه اذا كان الشراء لاجله ألا ترى أن أمره ببيع مال غيره موجب لحنثه غير مقيد بكونه له اه (تنبيه) ذكر
في الخاتمة ما يفيد أن الامر غير شرط بل يكفي في حنثه قصده البيع لاجله سواء كان بأمره او اقال في البحر
وهذا مما يجب حفظه فان طاهر كلامهم هنا يخالفه مع انه هو الحكم اه قلت يؤيده ما في شرح تلخيص الجامع
لوقال زيد ان بعث لك ثوباً فبعدي حر ولا نية له فدفع زيد ثوباً بالرجل ليدفعه للعالم لبيعه فدفعه وقال بعته لي ولم
يعلم الخالف انه ثوب زيد لم يبحث لان اللام في بعث زيد لا اختصاص الفعل بزيد وذلك انما يكون بأمره الخالف
أو بعلم الخالف انه باعه له سواء كان الثوب لزيد أو لغيره اه وتعام الكلام فيما علقته على البحر (قوله فلم يبحث
في ان بعث لك ثوباً) التصريح بالمفعول به ليس بشرط لقول المحيط حلف لا يبيع فلان فباع ماله أو مال غيره
بأمره حنث بحر وأنت خير بأن تميز الاقسام اعني قارة تدخل على الفعل وعلى العين انما يظهر بالتصريح
بالمفعول به فلذا صرح به المصنف نهر وحاصله أن تصريح المصنف به لا لكونه شرطاً بل لظهور الفرق بين دخول
اللام عليه وعلى الفعل (قوله سواء ملكه الخ) تعميم لقوله ان باعه بلا أمر وحاصله أن الشرط أمره بالبيع
لا كون الثوب ملك الامر (قوله أي المخاطب) تفسير للضمير المستتر في ملكه وقوله ذلك الثوب تفسير للضمير
البارز (قوله فان دخل اللام الخ) حاصله أن الفعل اما أن يحتمل النيابة عن الغير أو لا وعلى كل فاما أن تدخل
اللام على الفعل أو على مفعوله وهو العين فان دخلت على فعل يحتمل النيابة اقتضت ملك الفعل للمخاطب وهو
أن يكون الفعل بأمره سواء كان العين مملوكة له أو لا وهذا ما مر وفي الباقي وهو دخولها على فعل لا يحتمل النيابة
كالاكل والشرب أو على العين مطلقاً اقتضت ملك العين للمخاطب سواء كان الفعل بأمره أو لا (قوله
للمخوف عليه) المراد به هنا العين (قوله لانه كمال الاختصاص) أي ان اللام للاختصاص كما مر وحيث دخلت

بفعل وكيل ليس يبحث حالف
بيعه شراء صلح مال خصومة
اجارة استعجار الضرب لانه
كذا اقسمة والخنت في غيرها انت
(ولام دخل) مبتدأ خبره اقتضى
الآتي (على فعل) أراد بدخولها
عليه قريبها منه ابن كمال (تجربى
فيه النيابة) للغير (كبيع وشراء
واجارة وخياطة وصياغة وبناء
اقتضى) أي اللام (أمره) أي
توكيله (ليخصه به) أي بالمخوف
عليه اذ اللام للاختصاص ولا
يتحقق الا بأمره المنبسط للتوكيل
(فلم يبحث في ان بعث لك ثوباً بان
باعه بلا أمر) لا تنفاه التوكيل
سواء ملكه أي المخاطب ذلك
الثوب (اولاً) بخلاف ما لو قال
ثوباً لك فانه يقتضى كونه ملكه
كما يبي (فان دخل) اللام (على
عين) أي ذات (أو) على (فعل
لا يبيع) ذلك الفعل (عن غيره)
أي لا يقبل النيابة (كما كل
وشرب ودخول وضرب الولد)
بخلاف العبد فانه يقبل النيابة
(اقتضى) دخول اللام (ملكه)
أي ملك المخاطب للمخوف عليه
لانه كمال الاختصاص

(خفت في ان بعث ثوبك ان باع ثوبه بلا امره) هذا نظير الدخول على العين وهو الثوب لان تقديره ان بعث ثوباهو مملوك وأما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره فذكره بقوله (وكذا) أي مثل ما مر من اشتراط كون المحلوف عليه ملك المحاطب قوله (ان اكلت لث طعاما) أو شربت لث شرابا (اقتضى ان يكون الطعام) والشراب ملكا المحاطب) كافي ان اكلت طعاما لك لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الذل والقرب من اسباب الترجيح وأما ضرب الولد فلا يهون فيه حقيقة الملك بل يراى الاختصاص به (وان نوى غيره) أي ما مر (صدق فيما فيه تشديد عليه) قضاء وديانة ودين فيما له ثم الفرق بين الديانة والقضاء لا يتأق في الدين بالله لان الكفارة لا مطالب لها كما مر (قال ان بعته أو ابتعته فهو حر فعقد) عليه يباع (بالنظر لنفسه حث) لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره لا وان اجيز بعد ذلك في الاصح

مطلب

قال ان بعته أو ابتعته فهو حر فعقد بالخيار لنفسه عتق

اللام على العين أو على فعل لا يقبل النيابة اقتضت اختصاص العين بالمحاطب وكما الاختصاص بالملك فحملت عليه لكن يراى ما يشمل الملك الحقيقي والحكمي لان الولد لا يملك حقيقة كما يشير اليه الشارح ولذا قال في النسخ فانه يحث بدخول دار يختص بها المحاطب أي تنسب اليه وأكل طعام يملكه اه وقوله أي تنسب اليه ظاهره نسبة السكنى كما مر في لا دخل دار زيد فيشمل الاجرة والعارية فالمراد ملك المنفعة تأمل (قوله ثوبا لك) أي موصوفا بكونه لك (قوله ان باع ثوبه بلا امره) لان اللام لم تدخل على الفعل حتى يعتبر اختصاص الفعل بالمحاطب بأن يكون بأمره وان صح تلفه بغيره ولذا لو نواه صح كإبائي لكن لما كانت اقرب الى الاسم وهو الثوب من الفعل اقتضت اضافة الاسم الى مدخولها وهو كاف المحاطب لان القرب من اسباب الترجيح كافي للفتح ولذا اذا توسطت تعاقبت بالفعل لقربا كما مر مع انه يصح جعلها حالا من الاسم المتأخر (قوله هذا نظير) أي مثال وكذا ما بعده (قوله ان اكلت لث طعاما) بتقديم اللام على الاسم ولا يصح تعاقبها بها بالفعل وان كانت اقرب اليه لانه لا يشتمل النيابة فلا يصح جعلها ملك الفعل للمحاطب فصارت داخل على الاسم وان تقدمت عليه كما لو تأخرت عنه وهو ظاهر فلزم كون الاسم مملوكا للمحاطب (قوله لان اللام هنا الخ) الصواب ذكر هذا التعليل قبل قوله وأما نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره كذكره في الفتح وغيره اذ لا فرق هنا بين قرب اللام من الاسم أو من الفعل كما علمت بل العلة هنا كون الفعل لا يقبل النيابة كما قررناه (قوله وأما ضرب الولد الخ) أشار الى ما ذكرناه من أن المراد بملك العين ما يشمل الحكمي (قوله فيما فيه تشديد عليه) بأن باع ثوبا مملوكا للمحاطب بغير أمره في المسألة الاولى ونوى بالاختصاص الملك فانه يشتمل ولو لانيته لما حث أو باع ثوبا لغير المحاطب بأمر المحاطب في المسألة الثانية ونوى الاختصاص بالامر فانه يحث ولو لانيته لما حث لانه نوى ما يمتثل كلامه بالتقديم والتأخير وليس فيه تحذيف فصدقه القاضى بجز (قوله ودين فيما له) كما اذا باع بالامر ثوبا لغير المحاطب ونوى بالاختصاص الملك في الاولى أو باع بلا أمر ثوبا للمحاطب ونوى الاختصاص بالامر في الثانية لان اللام اذا قدمت على الاسم فالظاهر اختصاص الامر واذا أخرت فالظاهر اختصاص الملك فاذا عكس فقد نوى خلاف الظاهر فلا يصدق القاضى بل يصدق ديانة لانه نوى شتم كلامه (قوله كما مر) أي قبيل قول المصنف لا يشرب من دجلة (قوله أو ابتعته) أي اشترته (قوله فعقد) أي الخالف من باع أو مشتر عليه أي على العبد وقوله يباع يشتمل المسألتين لان العقد بين البائع والمشتري يسمى عقدا يبيع (قوله بالخيار لنفسه) أي نفس الخالف المذكور وهو البائع أو المشتري (قوله حث) نقل بعض المحققين من حيل الخلف انه لا يحث وتخل العين حتى لو نقض الشراء ثم اشتراه ثانيا بانا لا يهتق اه قلت لكنه خلاف ما في المتون (قوله لوجود الشرط) أي مع قيام الملك لان خيار البائع لا يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق وخيار المشتري يدخل المبيع في ملكه عندهما أو ما عنده فالمبيع وان خرج عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري لكن المعلق بالشرط كالخبر عند الشرط فحصر كنهه قال بعد الشراء أنت حر ولو نجح المشتري بالخيار لنفسه العتق ثبت الملك سابقا عليه فكذا اذا علق وتعامه في التمر قال ح ومثل عقد البائع بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبي أو لنفسه وللمشتري ومثل عقد المشتري بالخيار لنفسه عقده بالخيار لاجنبي (قوله ولو بالخيار لغيره لا) يعني لو باعه الخالف بشرط الخيار للمشتري أو اشتراه بشرط الخيار للبائع لا يحث أما الاول فلانه بات من جهته فلا يعتق لخروجه عن ملكه وأما الثاني فلانه باق على ملك بانه كما في البحر عن الدخيرة ولا يصح أن يراد هنا بالغير ما يشمل الاجنبي لان الخالف يحث بانه أو مشتريا فأده ح (قوله وان اجيز بعد ذلك) مرتبط بقوله ولو بالخيار لغيره لا يعني هذا اذ ارد العتق ممن له الخيار وكذا ان اجيز في صورتين أما في الاولى اعني ما اذا باعه الخالف بشرط الخيار للمشتري فظاهر لخروجه عن ملك البائع ثم دخوله في ملك المشتري وأما في الثانية وهي عكس الاولى فلانه في مدة الخيار لم يخرج عن ملك البائع وانحلت العين بالعقد فأده ط فافهم فانه هذا يصلح حيلة للعالم وهو أن يبيعه أو يشتريه بالخيار لغيره فلا يعتق عليه (قوله في الاصح) لم أر من صرح بتعديده وانما قال في البحر وسواء اجاز البائع بعد ذلك أو لم يجوز وذكر الطحاوي انه اذا اجاز البائع البيع يعتق لان الملك ثبت عند الاجازة مستند الى وقت العقد بدليل أن الرابذة

الحادثة بعد العقد قبل الاجازة تدخل في العقد كذا في البدائع اه فتأمل (قوله كما لو قال الخ) تشبيه في عدم الخنث وبيان لفائدة التقييد بتعليق البيع أو الشراء قال الزيلعي بخلاف ما اذا علقه بالملك بأن قال ان ملكتك فأنت حر حيث لا يعتق به عنده لأن الشرط وهو الملك لم يوجد عنده لأن خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملكه على قوله وعندهما يعتق لوجود الشرط لأن خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه اه قات وهذا مقيد بما اذا لم يجز العقد بعد فلو أجاز به وأبطل الخيار أو مضت مدته تحقق الشرط وهو الملك كما لا يخفى فيعتق عند الكل أفاده ط (قوله لأنه لو قال ان يعتق) اقتصر على البائع لأن المشتري اذا خنث بشراؤه بالخيار خنثه بشراؤه بالبات بالاولى أفاده ط (قوله وتخل) عبارة الزيلعي وينبغي أن تخل (قوله في المسألتين) هما ان يعتق أو يعتقه ح (قوله بالبيع أو الشراء) كذا في أغلب النسخ التي رأيتها بالعطف بأو وفي بعضها بالواو ولا يناسبه افراد الفاسد ولأنه بيان لما يحنث به في المسألتين وهو أحدهما لا مجموعهما (قوله الفاسد) قال في البحر وهو مجمل لا بد من بيانه أما في المسألة الاولى وهي ما اذا قال ان يعتق فأنت حر فباعه يباع فاسدا فان كان في يد البائع أو في يد المشتري غائبا عنه بأمانة أو رهن يعتق لأنه لم يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري حاضرا أو غائبا مضمونا بنفسه لا يعتق لأنه بالعقد زال ملكه عنه وأما في الثانية وهي ما اذا قال ان اشتريته فهو حر فاشتراه فاسدا فان كان في يد البائع لا يعتق لأنه على ملك البائع بعد وان كان في يد المشتري وكان حاضرا عنده وقت العقد يعتق لأنه صار قابضا له عقب العقد فملكه وان كان غائبا في بيته أو نحوها فان كان مضمونا بنفسه كالمغضوب يعتق لأنه ملكه بنفس الشراء وان كان أمانة أو مضمونا بغيره كالرهن لا يعتق لأنه لا يصير قابضا عقب العقد كذا في البدائع اه (قوله والموقوف) أي ويحنث بالموقوف في حلقه لا يبيع بأن يبيعه لغائب قبل عنه فضولي أو لا يشتري بأن اشتراه يبيع فضولي فإنه يحنث عند اجازة البائع وفي التبيين ما يخالفه بحر ونهر أي حيث قال وصورة المسألة أن يقول ان اشتريت عبدا فهو حر فاشتري عبدا من فضولي حنث بالشراء ثم قال وعن أبي يوسف انه يصير مشتريا عند الاجازة كالنكاح اه ومفاده أن ما في البحر رواية وأن المذهب حنثه بالشراء أي قبل الاجازة لا عندها مستندا كما زعمه الحنفي بدليل ما في تلخيص الجامع ويحنث بالشراء من فضولي أو بالتجرأ وبشرط الخيار اذا الذات لا تحتل للخلل في الصفة اه قال شارحه الفارسي لأن شرط الخنث وجد وهو ذات البيع بوجود ركنه من اهله في محله وان لم ينفذ الملك في الحال لمانع وهو دفع الضرر عن المالك في الاول واتصال المفسدة في الثاني والخيار في الثالث وافادة الملك في الحال صفة البيع لا ذاته فان العرب وضعت لفظ البيع لمبادلة مال بمال مع أنهم لا يعرفون الاحكام ولا الصحيح والفساد ومتى وجدت الذات لا تحتل للخلل وجد في الصفات اه فافهم (قوله لا الباطل) أي كما لو اشترى عبدة أو دم فلا يحنث لعدم ركن البيع وهو مبادلة مال بمال ولهذا لا يملك المبيع بخلاف ما لو اشترى بجمر أو خنزير لانهم ما مال متقوم في حق بعض الناس الا أن البيع بهما فاسد لاشتراطه في البيع ما لا يقدر على تسليمه فأشبهه سائر البيوع الفاسدة كذا في التلخيص وشرحه (قوله) الا باجازة قاض أو مكاتب لان المنافي زال بالقضاء لانه فصل مجتهد فيه وباجازة المكاتب انفسخت الكتابة فارفع المنافي فتم العقد بحر ومن قوله زال بالقضاء تعلم أن استعمال الاحازة في القضاء من باب عموم المجاز اه ح قلت وفي شرح التلخيص ما يفيد أنه لا بد من القضاء مع اجازة المكاتب لكن ذكر الزيلعي نحو ما في البحر وفي الخاتمة اذا بيع المكاتب برضاه حاز وكان في محال الكتابة اه (تمت) قال الزيلعي ولو حلف أن يبيع هذا الحر فباعه بر لأن البيع الصحيح لا يمتد بر فيه فانه عقد على الباطل وكذا الحرّة وأم الولد وعن أبي يوسف ينصرف الى الصحيح لا مكاتبه بالردة ثم السبي (قوله والفرق في الظهيرة) وهو أن الولادة من الزوج والنسب من الاب مقدم فيقع بماتقدم سببه أولا وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في حق الاجنبي كما في البحر ح وبيانه كما افاده بعض الحنثيين انه لما باع نصفها من الزوج صارت أم ولده قبل الجزاء وهو العتق فلا تعتق على البائع لانها أم ولد غيره وكذلك ثبت النسب من الاب فتعتق عليه (قوله في الصحيح) راجع للتعميم كما يفيد قول النهر لان بالنكاح لا يحنث بالفاسد سوا عينها أو لم يعينها هو الصحيح كما في الخاتمة (قوله وكذا لو حلف لا يصلي الخ) قال في التتارخاتية عن الخلاصة النكاح والصلاة وكل فعل يتقرب به الى الله تعالى على الصحيح دون الفاسد (قوله

كما لو قال ان ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام (و) قيد بالخيار لانه لو قال ان يعتقه فهو حر فباعه يباع صحيحا بالخيار لا يعتق لزوال ملكه وتخل المين لتحقق الشرط زيلعي (ويحنث) الخالف في المسألتين (ب) المبيع أو الشراء ز الفاسد والموقوف لا الباطل لعدم الملك وان قبضه ولو اشترى مدبرا أو مكاتب لم يحنث الا باجازة قاض أو مكاتب (فرع) قال لانه ان يعتق منك شيئا فأنت حر فباع نصفها من زوج ولدت منه أو من ايها لم يقع عتق المولى ولو من اجنبي وقع والفرق في الظهيرة (و) انما قيد بالبيع لانه (في حلقه لا يترج) امرأة أو (هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد) في الصحيح (وكذا) لو حلف لا يصلي أو لا يصوم

ومن النكاح الحلال ولا يثبت
بأنه فاسد فلا تخل به اليأس بخلاف
البيع لأن المتصود منه الملك وأنه
يثبت بالفاسد والهبة والابارة
كبيع (ولو كان) ذلك كله (في
المأني) كان تزوجت أردت
(فهو عليهما) أي الصبي والباصد
لأنه أخصار (فإن عني به الصبح
صدق) أنه النكاح المعنوي (وإن
أن لم أبع هذا الرقيق فصدق
فأعتق) المولى (أو دبر) رقة لله
تدبر (مطلقا) فلا يحنث بالمقيد
فتح (أو استولد) الأمة (حنث)
لتحقق الشرط بنوات محلبة
البيع حتى لو قال إن لم أبعك فأنت
حر فزبر أو استولد عتق ولا يعتبر
بكرار الرق بالردة لأنه موهوم
(قالبه) امرأته تزوجت علي
فقال كل امرأتى طالق طلقت
الحلقة (يكسر اللام) وعن الثاني
لا وصحة السر حسي وفي جامع
قاسي خان وبه أحد عامة مشايخنا
أوفي الدخيرة إن في حال غيب
طلقت والأدلة (ولو قيل له أنت امرأه
غير هذه المرأة فقل كل امرأتى
هي كذا لا تطلق هذه المرأة) لأن
قوله غير هذه المرأة لا يخلو به
المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف
الأول (فروع) يتفرع على الحنف
لبوات الحمل فخوان لم تنسب هذا
في هذا العصر فأنت كذا وكسرته
أو أن لم تنسب فأتى بهذا الحمام
فأنت دار افطار الحمام طلقت

أولا يبحج) ذكره هنا إشارة إلى أن ذكر المصنف إياه فيما سأتى ليس في محله (قوله ولا يثبت بالفاسد) أي
الذي فساده مقارن كالصلاة بغير طهارة أما الذي طرأ عليه الفساد كما إذا شرع ثم قطع فيه بثبوت به على التفصيل
الآتى وستنكم عليه (قوله فلا تخل به اليأس) حتى لو تزوج فاسدا أو صلى كذلك ثم أعاد صحيحا حنث
(قوله وأنه) أي الملك يثبت بالفاسد إذا اتصل به القبض (قوله والهبة والابارة كببيع) قال في البحر
وقد مناهه لو حلف لا يهب فوهب هبة غير مقسومة حنث كما في الظهيرية فعلم أن فاسد الهبة كصحبتها
ولا يحنث أن الابارة كذلك لأنها بيع اه أي بيع المنافع (قوله كان تزوجت أردت) كان المناسب أن
يقول كان كست تزوجت كما عبر في البحر بزيادة كنت لأن أداة الشرط تقلب معنى المأني إلى الاستقبال غالبا فإذا
أريد معنى المأني جعل الشرط كان كقوله تعالى إن كنت قلته فقد علمته إن كان قبضه قد لا أن المستفاد من كان
الزمن المأني فقط ومع النص على المأني لا يمكن إفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر
الأفعال الداخلة ذكره المحقق الرضوي والظاهر أن هذا النفي أيضا دليل قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا
الآن يقال إن كنتم بمعنى صرتم كما في فكتاب هاء أي صارت (قوله لأنه أخصار) أي فلا يقصد
منه الحل والتقرب كما في البحر ولا تامة مضمي معرب والصفة في المعين لغو وما يستقبل معدوم غائب
والصفة في الغائب معتبرة شرح التلخيص (قوله لأنه النكاح المعنوي) خص بالتعليل النكاح لأنه الحديث
عنه أولا ومثله غيره والمعنوي اسم مفعول من عني بمعنى قصد عبر بها تعالج العرج البدائع والاختار في الاستعمال
معنى بدون واو ومثله مرمي والمراد أنه الحقيقة المتصودة قال في شرح التلخيص الآن نوى نكاحا أو فعلا
صحيحا في المأني فيصدق ديانته وفضاه وإن كان فيه تخفيف عليه لأنه نوى حقيقة كلامه ورعاية الحقيقة واجبة
ما أمكن وإن نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وإن نوى الحازل لما فيه من التغلط ويحنث بالخطأ أيضا لأن
فيه ما في الفاسد وزيادة اه (قوله فلا يحنث بالمقيد) لجواز بيعه قبل وجود شرطه (قوله حتى لو قال)
تفريع على التعليل ولا فرق بين هذا وبين ما في المتن لأن من حيث إن المعلق عتق المخاطب وفي القول طلاق الروجة
أو عتق عند آخر (قوله أو استولد) هذا خص بالأمة ولا يناسبه فتح الكاف والتا في أن لم أبعك فأنت حر
الآن يراد به الشخص الصادق بالذكور والآن (قوله ولا يعتبر الخ) قيل وتزوج الأيس في الأمة والبدبر
ممنوع لجواز أن ترتد فتسبي فيلحقها الخاف وأن يحكم القساضي ببيع المدبر واجب بأن من المشايخ من قال
لا تطلق لهذا الاحتمال والآن ما في الكتاب لأن ما فرض أمر متوهم مهر زاذ في غاية البيان في الجواب
عن الأمة أو نقول إن الخالف عتق يمينه على الملك التمسك لا الذي سيوجد (قوله طلقت الخلفه) أي التي
دعته إلى الخلف وكانت سببا فيه بحر وهذا إذا لم يقل مادمت حية لأن كل امرأة مكروهة والمخاطبة معمره
بناء الخطاب فلا تدخل تحت التكررة شرح التلخيص (قوله وعن الثاني لا) أي لا تطلق لأنه أخرجه جوابا
فيطبق عليه ولا ترضاه وها هو بطلاق غير هافيقه وجه الظاهر عموم الكلام وقد زاد على حرف
الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون غرضه إيجاشها حين اعترضت عليه ومع التردد لا يصلح مقيدا ولو نوى غيرها
صدق ديانته لا قضاء لأنه تحصيل العام بحر (قوله وصحة السر حسي الخ) وفي شرح التلخيص قال الدرسي
في شرحه أن الفتوى عليه (قوله وفي الذخيرة الخ) حيث قال وحكي عن بعض المتأخرين أنه ينبغي أن يحكم الحال
فإن جرى بينهم ما قبل ذلك خصوصية تدل على أنه قال ذلك على سبيل الغضب يقع عليها والادعاء قال شمس الأئمة
السرخسي وهذا القول حسن عندي اه قلت وهذا توفيق بين ظاهر الرواية الذي عليه المتون وبين رواية
أبي يوسف وهو ظاهر فإن حالة الرضوي دليل على أنه قصد مجرد الجواب وارضاه لا إيجاشها بخلاف حالة الغضب
وفي ذلك أعمال كل من القولين فيعني الأخذ به (قوله لا يحنث هذه المرأة) لأن كلام الروح في المسألتين
مبني على السؤال وانما يدخل في كلامه ما يجوز دخوله في السؤال ولنظر امرأة في المسألة الأولى يتساو لها
بخلاف لفظ غير هذه في المسألة الثانية إفاده في الذخيرة (قوله لبوات الحمل) أي المدكور في مسألة أن لم أبع
هذا الرقيق الخ فكان الأولى ذكر ذلك هناك كما فعل في البحر والنهر (قوله وكسرته) أي على وجه
لا يمكن التثامه إلا بسبب جديد كما هو ظاهر (قوله طلقت) أي لبطان اليأس باستمالة البر كما إذا كان
في الكوز ماء فنصب على ما من نهر وأراد بطلاها بطلان بقائها وقال في النهر أيضا وكان ذلك في الحمام بين العور

مطلوب

إذا دخلت أداة الشرط على كذا

تبقى على معنى النسبي

فأنت دار افطار الحمام طلقت

أمرأة إلى طالق طلقت

والافعود الحام بعد الطيران يمكن عقلا وعادة فتدبره (قوله قال لحرمة) أي نسباً ورضاعاً ومصاهرة ط
 (قوله الى ما يتصور) وهو العقد عليم فانها محل له في الجملة قال في التتارخانية ولو قال ان تزوجت الجدار
 او الجمار فعبدى حر لا تنعقد بينه اهـ أي لانه غير محل أصلاً وفيها قال لاجنبية ان نكحتك فأنت طالق تنصرف
 الى العقد ولو لا امرأته او جاريته فالى الوطء حتى لو تزوجها بعد الطلاق والعقد لا يحنث (قوله عقد خارجها)
 أي بنفسه او وكيله فإذا كان في الكوفة وعقد وكيلها خارجها لا يحنث كما في الخبانية عن حبل الخفاف (قوله
 لأن المعتبر مكان العقد) فلو تزوج امرأته بالكوفة وهي في البصرة تزوجها منه فعلى بلا أمرها فأجازت وهي
 في البصرة حنت الخفاف ويعتبر مكان العقد وزمانه لا مكان الاجازة وزمانها خبانية (قوله اعتبار الغرض)
 فان غرضه غير التي معه (قوله لا يحنث بن ولدت له) قال الصدر الشميد هذا ما وافق قول محمد أ ما وافق
 قوله ما فقد ذكر في الجماع الصغير أن من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس لفلان امرأة ثم تزوج امرأة وكلها
 الحالف حنت عندهما خلافاً لمحمد وفي الحجة والفتوى على قولهما تاترخانية (قوله النكرة تدخل تحت النكرة
 الخ) المراد بالنكرة ما يشمل المعترف من وجه كالعالم المشار له غيره في الاسم وكل خلاف الى الضمير اذا كان تحت
 أفراد مثل نساءى طوالت كما يظهر والمراد بالمعرفة كما قال في الذخيرة ما كان معترفاً من كل وجه وهو ما لا يشاركه
 غيره في ذلك كالمشار اليه كهذه الدار وهذا العبد والمضاف الى الضمير كدارى وعبدى أما المعترف بالاسم كمحمد
 ابن عبد الله والمضاف اليه كدار محمد بن عبد الله فانه يدخل تحت النكرة لان الاسم لا يقطع الشركة من كل وجه
 ولذا يحسن الاستسهام فيقال من محمد بن عبد الله فبقى فيه نوع تنكير في حيث التعريف يخرج عن اسم
 النكرة ومن حيث التنكير لا يخرج فلا يخرج بالشك والاحتمال ولا يرد ما لو قال فلانة بنت فلان التي اتزوجها
 طالق حيث يتعلق الطلاق بالاسم لا بالتزوج لانه لا احتمال للخروج هنا ولا يرد أيضاً كل امرأة اتزوجها مادامت
 عمرة حية فهي طالق حيث لا تطلق عمرة اذا تزوجها لان عامة المشايخ على تقييده بما اذا كانت مشاراً اليها بان
 قال عمرة هذه والادخلت تحت اسم امرأة ولان الاسم والنسب وضعا التعريف الغائب لا الحاضر لان تعريفه
 بالاشارة كما في الشهادة وتتمام الكلام على ذلك في الذخيرة وما ذكر من عدم دخول المعرفة تحت النكرة انما هو
 اذا كان في جملة واحدة بخلاف الجملتين كما يأتي (قوله والدار له او غيره) اشارة بالتميم الى خلاف
 الحسن بن زياد حيث قال ان الدار لو كانت له لا يحنث لان الانسان لا يمنع نفسه عن دخول دار نفسه والجواب
 انه قد يمنع نفسه لفظ ونحوه كما في شرح التلخيص (قوله لتسكيره) أي لتسكير الحالف نفسه حيث لم يعينها
 باضافة الدار اليه لان الدار وان ذكرت بالاشارة اليها لم يتعين مالها بخلاف الاشارة الى جزئه كهذا الرأس
 كما يأتي (قوله لا حنت الحالف) كان المناسب زيادة واخطأ ب أي في قوله دارك وفي بعض النسخ
 لا حنت بالمالك وهي اولى (قوله لتعريفه) أي من كل وجه لانه ياء المتكلم وكاف المخاطب لا يدخل فيهما
 غيرهما فلا يدخلان تحت النكرة وهي أحد الا أن ينوى دخول نفسه او مخاطب لانه أحد شخص من بني آدم
 وهما كذلك وكذا لو قال ان ألبست هذا القميص أحد فأنت طالق لا يدخل الحالف فلا يحنث اذا لبسه
 لنفسه الابانة وكذا لو قال لعبد أعتق أي عبيدى شئت لا يدخل مخاطب حتى لو أعتق نفسه لا يعتق لان
 الضمير المستتر في أعتق معرفة فلا يدخل تحت أي لانها وان كانت عند الخاصة معرفة بالاضافة لانها بمنزلة النكرة
 لانها تصعب النكرة لفظاً مثل أي رجل ومعنى مثل ايكم يأتي بعرضه لان المعنى أي واحد منكم ولان الامر
 بالاعتناق توكيل فلا يدخل المأمور فيه كقولها رجل تزوجني من شئت ليس له أن يزوجه من نفسه وتماه
 في شرح التلخيص (قوله فكان) أي الحالف أو ما ذكر من التعريف أقوى من بقاء الاضافة أي أقوى تعريفها
 من تعريف بقاء الاضافة (قوله الابانة) أي لو نوى دخول المعترف تحت النكرة فانها تشبهه وغيره كما مر
 في حنت قال في الذخيرة لانه نوى الجواز فيه تغليظ عليه فيحنت بما نوى ويحنث بغيره لانه الظاهر في القضاء (قوله
 وفي العلم) لا حاجة الى استثنائه لما قد تظاهرت من أن المراد بالمعرفة ما كان معترفاً من كل وجه وهو ما لا يشاركه
 غيره (قوله دخل الحالف لوهو كذلك) أي لو كان اسمه محمد بن احمد والغلام له فاذا كالم غلامه حنت وأما
 لو كان الحالف غيره فانه يحنث بالاولى لانه منكر من كل وجه (قوله لجواز استعمال العلم في موضع النكرة)
 أي من حيث ان المسمى بهذا الاسم كثير فصاركانه قال من كالم غلام رجل مسمى بهذا الاسم ولو قال كذلك

مطلب
 في ضرورة تدخل تحت النكرة
 والمعرفة لا تدخل

قال لحرمة ان تزوجتك فعبدى حر
 فتزوجها حنت لان عينه تنصرف
 الى ما يتصور حلف لا يتزوج
 بالكوفة عقد خارجها لان المعتبر
 مكان العقد ان تزوجت ثيبا فهي
 كذا فطلق امرأته ثم تزوجها ثانياً
 لا تطلق اعتباراً للغرض وقيل
 تطلق حلف لا يتزوج من نبات
 فلان وليس لفلان بنت لا يحنث
 بن ولدت له بحر (النكرة تدخل
 تحت النكرة والمعرفة لا) تدخل
 تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه
 الدار أحد فكذا والدار له او غيره
 فدخلها الحالف حنت لتسكيره
 ولو قال دارى أو دارك لا حنت
 بالحالف لتعريفه وكذا لو قال ان
 مس هذا الرأس أحد وأشار الى
 رأسه لا يحنث الحالف بمسه لانه
 متصل به خلقة فكان معرفة أقوى
 من بقاء الاضافة بحر وذكره المصنف
 قبيل باب المين في الطلاق معزيا
 للاشباه (آل) بالنية و(في العلم)
 كان كالم غلام محمد بن أحمد أحد
 فكذلك دخل الحالف لوهو كذلك
 لجواز استعمال العلم في موضع
 النكرة فلم يخرج الحالف من عموم
 النكرة بحر

لم يتعين الحالف فصيح دخوله تحت النكرة التي هي أحد (قوله الا المعرفة في الجزاء الخ) وكذا عكسه وهو
المعرفة في الشرط فانها تدخل تحت النكرة في الجزاء وحاصله كما في شرح التلخيص أن المعرفة لا تدخل
تحت النكرة اذا كانت في جملة واحدة فلو في جملتين لا يتنع دخولها لان الشيء لا يتصور أن يكون معترفا منكرًا
في جملة واحدة بخلاف الجملتين لانهما كالكلامين فقي ان دخل دارى هذه احد فأت طالق قد خلتها هي تطلق
لانها وان كانت معرفة بناء الخطاب الا انها وقعت في الجزاء فلم يتنع دخولها تحت نكرة الشرط وهي أحد
وفي قوله لما ان فعلت كذا اقتضى طوالت ففعلت الخطاطبة تطلق معها لانها معرفة في الشرط فجاز أن تدخل
تحت الجزاء وتكون منكورة في الجزاء يعني باعتبار كونها واحدة غير معينة من جملة معلومة ذكرت في الجزاء
اه وبه علم أن نساءى نكرة هنا وان اضيف الى الضمير لان المراد بالنكرة ما ليس معترفا من كل وجه وهذا
كذلك ولذا يصح الاستفهام عنهن فيقال من نسأله كما مر في العلم (قوله لان المعرفة الخ) عله لقوله لم يبحث
والمراد بالمعرفة بقاء المتكلم في دارى وقوله لا تدخل تحت النكرة أى التي في جملتها (قوله ويجب حج أو عمرة
ماشيا الخ) أى استحسانا وعمله في الفتح بأنه معروف ايحاب أحد النكسين به فصار فيه مجاز الغويا حقيقة عرفية
مثل ما لو قال على حجة أو عمرة والا فالقياس أن لا يجب بهذا شئ لانه التزم ما ليس بقربة واجبة وهو المشى
ولامقصودة اه وقد منا أول الايمان في بحث النذر أن مثله النذر بذبح فانه عبارة عن النذر بذبح شاة وقد منا
أن صيغة النذر تحتمل المير كما مر بيانه في آخر كتاب الصوم فلذا ذكرنا مسائل النذر في الايمان فافهم (قوله
من بلده) قال في التهرثم ان لم يكن بمكة لزمه المشى من بيته على الراجح لان من حيث يحرم من الميقات والخلاف
فيما اذا لم يحرم من بيته فان احرم منه لزمه المشى منه اتفاقا وان كان بمكة وأراد أن يجعل الذي لزمه حجافانه
يحرم من الحرم ويخرج الى عرفات ماشيا الى أن يطوف طواف الزيارة كغيره وان أراد استناطه بعمرة فعليه
أن يخرج الى الحل ويحرم منه وهل يلزمه المشى في ذهابه خلاف والوجه يقتضى انه يلزمه اذا الحاج يلزمه
المشى من بلده مع انه ليس محرما بل ذاهب الى محل الاحرام ليجرم منه فكذا هذا اه والتوجيه لصاحب
الفتح وتبعه في البحر أيضا (قوله ان ركب) أى في كل الاوقات أو أكثرها فان ركب في غير ذلك
تصدق بقدره ط (قوله لا دخاله النقص) أى فيما التزمه (قوله أو المشى الى الحرم أو الى المسجد
الحرام) هذا قوله وقال لزمه في هذين أحد النكسين والوجه أن يحمل على انه معروف بعد الامام ايحاب النكسين
فيهما فقل لا به فيرتفع الخلاف كما حقه في الفتح وتبعه في البحر وغيره (قوله لعدم العرف) عله لجميع ما تقدم
فليس الفارق في هذه المسائل الا العرف ط (قوله لم تقبل الخ) أى عنده ما لانها قامت على النقي لان
المقصود منها نفي الحج لاثبات التخيية لانها لا مطالب لها فصار كما اذا شهدوا انه لم يمتح غاية الامر أن هذا النقي
مما يحيط به علم الشاهد لكنه لا يبر بين نقي ونقي تيسيرا هداية وحاصله انه لا يفضل في النقي بين أن يحيط به علم
الشاهد فتقبل الشهادة به أولا فلا بل لا تقبل على النقي مطالقا نعم تقبل على النقي في الشرط حتى لو قال لعبد
ان لم تدخل الدار اليوم فأت حر فشهدا انه لم يدخلها قبلت ويقضى بعقته كما في المبسوط وأورد أن ما نحن
فيه كذلك واجيب بأنها قامت على أمر معين وهو كونه خارج البيت فثبت النقي ضمنا وعرضه في الفتح بأن
العبد كما لا حق له في التخيية لاحق له في الخروج فاذا كان مناط القبول كون المشهود به أمرا وجوديا
متضمنا للمدعى به كذلك يجب قبول شهادة التخيية المتضمنة للنقي فتقول محمد أوجه اه وتبعه في البحر والنهر
ليكن أجاب المقدسي في شرحه بأن الشهادة بعدم الدخول أولت بالخروج الذي هو وجودى صورة وفي
الحقيقة المقصود أن الخروج يمكن الاطاعة به بلا ريب بأن يشاهد العبد خارج الدار في جميع اليوم فهي نقي
محصور بخلاف التخيية بالكوفة ليست ضد الحج على انه يمكن أن يكون ذلك كرامته وهي جائزة كما قالوا
في المشرق والمغرب فتأمل اه (قوله لوجود شرطه) وهو الصوم الشرعى اذ هو الاسالك عن المنظر
على قصد التقرب وقد وجد تمام حقيقته وما زاد على ادنى امسالك في وقته فهو تكرر الشرط ولانه بمجرد
الشروع في الفعل اذا تمت حقيقته يسمى فاعلا ولذا انزل ابراهيم عليه السلام ذابجا بامرار النكسين في محل
الذبح فقبله قد صدقت الرؤيا بخلاف ما اذا كانت حقيقته تتوقف على أفعال مختلفة كالصلاة كما يأتي فتح
واعترض بأن الصوم الشرعى أقل يوم واجيب بأنه يطلق شرعا على ما دونه ودفع بأن المطلق ينصرف الى الكامل

قلت جوابه أن هذا القول صوماً كما يأتي أم بدون تصريح بمصدر أو ظرف فالمراد الحقيقة وقد وجدت بالاقول ولهذا يقال في الشرع والعرف أنه صام ثم افطر فيحتمل لوجود شرط الحنف قبل الإفطار ثم لا يرتفع بعد تحققة فافهم ثم أعلم أن ما ذكره المصنف هنا كبقية المتن مخالف لما قدم في هذا الباب من أنه لو حلف لا يصلي أو لا يصوم فهو على الصحيح دون الفاسد كما قدمناه وكنت أجبت عنه في باب نكاح الرقيق بأن المراد بالصحيح ما وجدت حقيقة الشرعية على وجه الصحة فلا يضطره عروض الفساد بعد ذلك ويفيده ما ذكرناه عن الفتح من التعليل وعليه فقول دون الفاسد احتراز عن الفاسد ابتداءً كما لو نوى الصوم عند الفجر وهو يوماً كل أو شرع في الصلاة محدثاً فليست أمثل ثم رأيت في الفتح ما يفيد المفاضة بين القولين حيث استشكل المسألة المارة ثم أجاب بأن ما هنا صحيح لأنه نص محمد في الجامع الصغير لكنه بعد أسطر أجاب مستنداً للذخيرة بأن المراد بالفاسد ما لم يوصف بوصف الصحة في وقت بأن يكون ابتداء الشرع غير صحيح وقال وبه يرتفع الإشكال وتبعه في البحر والنهر وهذا عين ما فهمته من الإشكال والجواب والحمد لله على الهام الصواب (قوله لأنه مطلق الخ) علة للمسألة أي فلا يراد باليوم بعضه وكذا في صوم لأن المراد بهما المعبر شرعاً فافهم قال في الفتح أما في يوماً فظاهر وكذا في صوماً لأنه مطلق فيصرف إلى الكامل وهو المعبر شرعاً ولذا قلنا لو قال لله على صوم واجب عليه صوم يوم كامل بالاجماع وكذا إذا قال على صلاة تجب ركعتان عندنا لا يقال المصدر مذكور بذكر الفعل فلا فرق بين حلفه لا يصوم ولا يصوم صوماً فينبغي أن لا يبحث في الأول إلا يوم لا نقول الثابت في ضمن الفعل ضروري لا يظهر أثره في غير تحقق الفعل بخلاف الصريح فإنه اختياري يترتب عليه حكم المطلق فيوجب الكمال اهـ (قوله لأن الميم الخ) جواب عما أورد من أن الميم هنا صححت مع أنه مقرون بذكر اليوم ولا يكمل ورد في الفتح إلا يراد بأن كلامنا كان في المطلق وهو لنظير ما وافق هذا اليوم بتمديد معرف وانما تشكل هذه المسألة والتي بعدها على قول أبي حنيفة ومحمد لأن التصور شرعاً مستقيم وكونه ممكناً في صورة أخرى وهي صورة النسيان والاستحاضة لا يفيد حيث كان في صورة الحلف مستحيلاً شرعاً لأنه لم يحلف إلا على الصوم والصلاة الشرعيتين أما على قول أبي يوسف فظاهر اهـ (قوله كتصوره في الناسي) أي في الذي أكل ناسياً فان حقيقة الصوم وهي الامسالك عن المنظرات غير موجودة مع أنه اعتبره الشارع صائماً فقد وجد الصوم مع الأكل وهذا نظير قوله بعد آكله وأما قوله أو بعد الزوال فلم يوجد له نظير والناسي لا يصلح نظيراً له وعن هذا قال في النهر وأنت خير بأن تصورهما إذا حلف بعد الزوال في الناسي الذي لم يأكل ممنوع اهـ قلت ويجاب بأن المراد إمكان تصوره مع فقد شرط وقد وجد ذلك في الناسي ولا فرق بين شرط وشرط فيصالح ذلك نظيراً لهما ويدل لما قلنا في الذخيرة من أن المراد بالتصور بعد الزوال وبعد الأكل أن الله سبحانه لو شرع الصوم بعدهما لم يكن مستحيلاً لأتري كيف شرع بعد الأكل ناسياً وكذلك الصلاة مع الحيض تتصور لأن الحيض ليس بالدرور والدم وأنه لا يشافي شرعية الصلاة ألا ترى أن الصلاة في حق المستحاضة مشروعة وشرط إقامة الدليل مقام المدلول التصور لا الوجود بخلاف مسألة الكوز الخ اهـ ملخصاً قلت وبهذا يجاب عن اشكال الفتح لأن المراد أنه لو شرع لم يكن مستحيلاً شرعاً لهذه الشواهد نعم يقتضي اشكاله ما قدمه الشارع في بحث مسألة الكوز أن لم يصح الصبح غدا فأنت كذا لا يبحث بحيفها بكرة في الأسح وعزاه في البحر هناك للمتنق وقال هنا حينئذ لا يبحث في مسألة الصوم أيضاً على الأصح قال لكن جزم في المحيط بالحنث فيهما وفي الظهيرية أنه الصحيح اهـ فافهم (قوله كما في الاستحاضة) فإنها تقدم معها شرط الصلاة مع حكم الشارع عليها بالصحة فعلم أن شرعيتها مع فقد شرط غير مستحيلة بمعنى أنه تعالى لو شرعها مع الحيض لا يمكن كما مر فلا يراد اشكال الكمال فافهم (قوله لأن محل الفعل) أي المختلف عليه بقوله لا يشرب ماء هذا الكوز والحال أنه لا ماء فيه (قوله بركة) أي استحساناً لا في الصلاة عبارة عن أفعال مختلفة فالمراد بالآتي صلاته يعني لم يوجد تمام حقيقتها والحقيقة تنفي بانتفاء الجزء بخلاف الصوم فإنه ركن واحد ويتكرر بالجزء الثاني وأورد أن من أركان الصلاة القعدة وليست في الركعة الواحدة فيجب أن لا يبحث واجب بأنها موجودة بعد رفع رأسه من السجدة وهذا انما يبنى على توقف الحنف على الرفع منها والوجه خلافه على أنه لو سلم فليست تلك القعدة هي الركن والحق أن الأركان الحقيقية هي الخمسة والقعدة ركن زائد على ما تحرر وانما وجبت للغم فلا تعتبر ركناً في حق

(ولو قال لا اصوم (صوماً أو يوماً حنث يوم) لأنه مطلق فيصرف إلى الكامل (حلف ليصوم من هذا اليوم وكان بعد آكله أو بعد الزوال حنث الميم (وحنث للمحال) لأن الميم لا تعتمد الصحة بل التصور كتصوره في الناسي وهو (كما لو قال لا امرأته أن لم تصلي اليوم فأت كذا الخاص من ساعته أو بعد ما صلت ركعة) فإن الميم تصح وتطلق في الحال لأن درور الدم لا يمنع كما في الاستحاضة بخلاف مسألة الكوز لأن محل الفعل وهو الماء غير قائم أصلاً فلا يصور بوجه (وحنث في لا يصلي بركعة)

مطلب
حنث لا يصلح حنث ركعة

الحث اه فتح ملخصا قال في النهر وقد منّا انما شرط لاركن وهو ظاهر في توقف حثه على القراءة في الركعة وان كانت ركنا زائدا وهذا أحد قولين وقيل يحث بدونها احكامها في الطهيرية (قوله بنفس السجود) أي بوضع الجبهة على الارض لتمام حقيقة السجود به بلا توقف على الرفع وهو الوجه كما في الفتح (قوله لتحقق الركعة) تقدم أن الصلاة تتحقق بوجود الاركان الاربعة لكن اذا قال ركعة فقد التزم زيادة على حقيقة الصلاة وهو صلاة تسمى ركعة وهي الركعة الاولى من شفع فلوصلى ركعة ثم تكلم لا يحث لانها صورية ركعة لا صلاة هي ركعة وقال في الطهيرية لانه ما وصلى ركعة لانها بغيره ولو وصلى ركعتين حث بالركعة الاولى قال في البحر وقد علم مما ذكرنا أن النهي عن البتراء مانع لصحة الركعة وهي تصغير التبرأ تأنيث الابتر وهو في الاصل مقطوع الذنب ثم صار يقال للتأنيص اه (قوله وان لم يقعد الخ) مأخوذ من الفتح حيث قال حلف لا يصلي صلاة فهل يتوقف حثه على قعوده قدر التشهد بعد الركعتين اختلفوا فيه والظاهر أنه ان عقد عينه على مجرد الفعل وهو ما اذا حلف لا يصلي صلاة يحث قبل القعدة لما ذكرناه أي من انهاركن زائد وان عقدها على الفرض كصلاة الصبح أو ركعتي الفجر ينبغي أن لا يحث حتى يقعد اه وفي النهر عن العناية أن الصلاة لا تعتبر شرعا بدونها وصلوة الركعتين عبارة عن صلاة تامة وتتمامها شرعا لا يكون الا بالقعدة ثم قال بعد نقل ما في الفتح وتوجيه المسألة بشهد ما في العناية اه وحاصله انه لا بد من القعدة مطلقا وهذا كله مخالف لما في البحر عن الطهيرية حيث قال والظاهر والاشبه ان عقديهما على مجرد الفعل وهو اذا حلف لا يصلي صلاة لا يحث قبل القعدة وان عقدها على الفرض وهي من ذوات المثنى فكذلك وان كان من ذوات الاربع حث ولو حلف لا يصلي الظهر لا يحث حتى يشهد بعد الاربع اه لكن فيه شبه المناقاة اذ لافرق يظهر بين قوله لا اصلي الفرض وقوله لا اصلي الظهر مثلا تأمل وفي التاترخانية لو حلف لا يصلي الظهر أو الفجر أو المغرب لا يحث حتى يقعد في آخرها ويظهر لي أن الوجه ما في العناية كما مر عن النهر ويظهر منه ايضا اشتراط القعدة في قوله لا اصلي ركعة والا فهي صورية ركعة لا ركعة حقيقة تأمل (قوله بعد شروعه) متعلق باقتداء (قوله وان وصلية) لكن الذي في نسخ المتن المجزئة صدق بلاؤا وقد تكون ان شرطية وحواها صدق (قوله لانه اتهم) أي في الظاهر قال في الطهيرية وقصده أن لا يؤم أحد أمر بينه وبين الله تعالى ثم قال وذكر الناطقي أنه اذا نوى أن لا يؤم أحد افاضلى خلفه رجلان جازت صلاتهما ولا يحث لان شرط الحث أن يقعد الامامة ولم يوجد اه وظاهره أنه لا يحث قضاء أيضا في المسألة قولان ويظهر لي الثاني لان شروعه وحده أو لا يظهر في انه لم يرد الامامة وصحة اقتدائهم به لا يلزم منها نيته ولد الوأشهاد لم يحث مع صحة اقتدائهم لانيته الامام الامامة شرط لحصول الثواب له لا لصحة الاقتداء (قوله ولو في الجمعة) لان الشرط فيها الجماعة وقد وجد فتح وعبارة البحر عن الطهيرية وكذلك لو صلى هذا الخالف بالناس الجمعة فهو على ما ذكرنا اه ومقتضاه انه ان شهد لا يحث أصلا والاحتث قضاء لادبانه ان نوى لكن في البرازية ولو أشهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة أن يصلي لنفسه لم يحث ديانة ولا قضاء اه ومفهومه انه في الجمعة يحث قضاء وان اشهد ولعل وجهه أن الجماعة شرط فيها فاقدامه عليها ظاهر في انه أتم فيها تأمل (قوله لعدم كمالها) قال في الطهيرية لان عينه انصرف الى الصلاة المطلقة اه أي والمطلقة هي الكاملة ذات الركوع والسجود وما يجنبه في الفتح من انه ينبغي اذا أتم في الجماعة ان شهد صدق فيهما والافق الديانة خلاف المنقول كما في النهر قلت ويبحث الفتح وجهه الا اذا حلف أن لا يؤم أحد في صلاة تنصرف الصلاة الى الكاملة أمابدون ذكر الصلاة فالامامة موجودة في الجماعة تأمل (قوله فانه يحث) أي على التنصيص الماتركها وظاهر (قوله منها عنها) أي اذا كانت على وجه التداعي وهو أن يقعدى اربعة بواحد ط (قوله لا مكان الوقوف عليها) أي فكان القول للمولى لانكاره شرط العتق بخلاف نحو الخبة والرضي من الامور القلبية فان القول فيها للمعبر عنها (قوله طلقت على الاظهر) الظاهر أن هذا في عرفهم وفي عرفنا نارك الصلاة من لا يصلي أصلا اه ح (قوله استظهر الباقي الخ) هو أحد قولين وصبي الثاني على انصراف الوقت الى الاصل كفي الفتح وهو الموافق للعرف كما افاده ح لكن قد يقال لاتأخير من التأمم فالظاهر ما في البرازية من أن الصحيح انه ان كان نام قبل دخول الوقت واتبه بعده لا يحث وان كان نام بعد دخوله حث

بنفس السجود بخلاف ان صليت
ركعة فأنت حر لا يعتق
الا بولي شفع لتحقق الركعة
(وفي لا يصلي صلاة بشفع)
وار لم يقعد بخلاف لا يصلي الطهر
مثلا فانه يشترط التشهد (و) حث
(في لا يؤم أحد ابا فدا يوم به بعد
شروع دوان) وصلية (قصد آه
لا يؤم أحد ا) لانه اتهم (وصدق
ديانة) فقط (ان نواه) أي أن لا يؤم
أحدا (وان اشهد قبل شروعه)
انه لا يؤم أحد ا) لا يحث مطلقا
لادبانه ولا قضاء وصح الاقتداء
ولو في الجمعة استحسنانا (كما)
لا حث (لوانهم في صلاة الجماعة
أو سجدة التلاوة) لعدم كمالها
(بخلاف النافلة) فانه يحث وان
كانت الامامة في النافلة منها
عنها (فروع) ان صليت فأنت حر
فتعال صليت وانكر المولى لم يعتق
لا مكان الوقوف عليها بلا حرج
قال ان تركت الصلاة فطالق
فصلتها قضاء طلقت على الاظهر
طهيرية حلف ما أخر صلاة عن
وقتها وقد نام فقضاها استظهر
الباقي عدم حثه لحديث فان
ذلك وقفها

مطلبه
حلف لا يؤم أحدا

اجتمع حدثان فالطهارة منهما
 حلف ليصلين هذا اليوم خمس
 صلوات بالجماعة ويجماع
 امرأته ولا يغتسل بصلى الفجر
 والظهر والعصر بجماعة
 ثم يجماعها ثم يغتسل كما غربت
 ويصلى المغرب والعشاء بجماعة
 فلا يحث (حلف لا يجمع فعلى
 الصحيح منه) فلا يحث بالفساد
 (ولا يحث حتى يقف بعرفة عن
 الثالث) أى محمد (أو حتى يطوف
 أكثر الطواف) المفروض (عن
 الثاني) وبه جزم في المنهاج العلامة
 عمر بن محمد العقيلي الانصاري
 كان من كبار فقهائها بخاري
 ومات بها سنة سبعين وخمسمائة
 ولا يحث في العمرة - حتى يطوف
 أكثرها (ان لبت من مغزولك
 فهو هدى) أى صدقة أتصدق به
 بك (ان الزوج (قطنا) بعد
 الحلف (فغزله) ونسج (وليس فهو
 هدى) عند الامام وله التصديق
 بغيره بك لا غير شرطاً ملكه
 يوم حلف
 ٢١ مطلب
 حلف لا يجمع
 ٣ مطلب
 ان لبت من مغزولك فهو هدى
 ٤ مطلب
 في معنى الهدى
 مطلب
 في الفرق بين تعيين المكان
 في الهدى دون النذر

(قوله اجتمع حدثان فالطهارة منهما) أى مطلقاً كجنابتين من امرأتين أو جنابة وحيض أو بول ورفاف قال
 في البحر فلو حلف لا يغتسل من امرأته هذه فأصابها ثم أصاب أخرى أو بالعكس ثم اغتسل فهو منهما وحنت
 وكذا لو حلفت لا تغتسل من جنابة أو من حيض فأجنبت وحاضت ثم اغتسل فهو منهما وقال الجرجاني هو
 من الأول اتحد الجنس أولاً كبول ورفاف وقال أبو جعفر ان اتحدت في الأول والاثنين وقال الزاهد
 عبد الكريم كاتلن أن الوضوء من اغلظهما وان استويا فتهما وقد وجدنا الرواية عن أبي حنيفة انه منهما
 فرجعنا الى قوله اه ملخصاً وغيره الخلاف تظهر فيما لو حلف لا يتوضأ من الراف فرغ ثم بال فتوضأ حث
 بلا خلاف وان بال اولاً ثم رجع وتوضأ فعلى قول الجرجاني لا يحث وعلى ظاهر الجواب وقول أبي جعفر
 يحث تأخر حثه قلت وبه علم أن ما جزم به الشارح هو ظاهر الرواية (قوله يصلى الفجر الخ) كذا اجاب ابن
 الفضل حين سئل عنه فقال ينبغي أن يصلى الفجر الخ قال ح وفيه انه ان كان المراد باليوم بقية النهار الى
 الغروب فكيف يبر ثلاثة صلوات فيه وان كان المراد منه ما يشمل الليلة بقية اليوم بقية النهار الى
 مجامعها قبل الغروب على أن قوله بجماعة لا يدخل له في الاغلاظ أم لا اه قلت لعل وجهه أن يمينه بظاهرها
 معقودة على بقية النهار وبذلك الحنفى احتل انه اراد ما يشمل الليل فاذا جامع واغتسل نهرا يحث يقيناً وكذا
 لو جامع واغتسل ليلاً لانه وجد شرط الحث على كلا الاحتمالين لانه في النهار لم يجماع وفي الليل قد اغتسل
 وقد حلف انه يجماع ولا يغتسل أما اذا جامع في النهار واغتسل بعد الغروب فانه على احتمال كون المراد بقية
 اليوم لم يوجد شرط الحث وعلى الاحتمال الآخر وجد فلا يحث بالشك وأما التقييد بالجماعة فهو لتأكيد
 كون الحنفى هي المكتوبة ثم ظهر لي جواب آخر وهو أن يقال انها انعقدت على النهار فقط لكن لما لم يمكنه أداء
 الحنفى في النهار انصرف الى ما تصور شرعاً وهو أداء الكل في اوقاتها كما ذكر فيما لو حلف على تزوج محرمة
 فترجى حث لان يمينه تنصرف الى ما تصور وحينئذ فلا يبر الا اذا صلى كل صلاة في وقتها وجامع قبل الغروب
 واغتسل بعده اذ لو جامع واغتسل نهرا حث لانه حلف أن لا يغتسل في هذا اليوم وان كان في الليل حث
 أيضاً لانه حلف أن يجماع في النهار وأظن أن هذا الوجه هو المراد وبه يندفع اليراد فافهم والله سبحانه أعلم
 (قوله حلف لا يجمع) أى سواء قال حجة اولاً كما في البحر وغيره (قوله عن الثالث) أى أن هذا امر روى عنه
 (قوله عن الثاني) أى عن أبي يوسف (قوله وبه جزم في المنهاج) جزم به أيضاً في تلخيص الجامع الكبير
 لأن الحج عبارة عن أجناس من الفعل كالصلاة قنات اليمين جميعها وذلك لا يوجد الا بالاكثرت طواف الزيارة
 فان جامع فيها لا يحث لان المقصود من الحج القرية قنات اليمين الحج الصحيح كالصلاة شرح الجامع (قوله
 ولا يحث في العمرة) أى فيما لو حلف لا يعمر (قوله أى صدقة أتصدق به بك) ذكر ضمير به على أن الصدقة
 بمعنى المتصدق به قال في الفتح ومعنى الهدى هنا ما يتصدق به بك لانه اسم لما يهدى اليها فان كان نذر هدى
 شاة أو بدنة فأنما يخرج من العهدة ذبح في الحرم والتصدق به هناك فلا يجوز به اهداء قيمته وقيل في اهداء قيمة
 الشاة وايتان فلو سرق بعد الذبح فليس عليه غيره وان نذر ثوباً باجاز التصدق في مكة بعينه أو بقيته ولو نذر اهداء
 ما لم يثقل كاهداً دار ونحوها فهو نذر بقيتها اه فالحاصل أن في مسألتنا لا يخرج عن العهدة الا بالتصدق
 بك مع انهم قالوا لو التزم المتصدق على فقراء بك كعكة أو غنينا تعينه الدرهم والمكان والفقير فعلى هذا
 يفرق بين الالتزام بصيغة الهدى وبينه بصيغة النذر بحر ووجهه أن الهدى جعل التصديق به في الحرم جزاً
 من مفهومه بخلاف ما لو نذر التصديق بدرهم على فقراء الحرم فان الدرهم لم يجعل التصديق به في الحرم جزاً من
 مفهومه بل ذلك وصف خارج عن ماهيته ومثله تعيين الزمان والدرهم فلهذا لم يلزم بالنذر ثم رأيت نحوه في ط
 عن النذر بلا لية وكالهدى الاضحية فانها اسم لما يذبح في أيام النحر فالزمان مأخوذ في مفهومها كما سنذكر
 تحقيقه في بابها ان شاء الله تعالى فالهدى والاضحية خارجان من قولهم أغنينا تعيين الزمان والمكان فان الزمان
 متعين في نذر الاضحية والمكان في الهدى وكذا النذر المعلق كان شئني الله صرضي قلته على صوم شهر مثلاً فانه
 يتعين فيه الزمان بمعنى انه لا يصح صومه قبل وجود المعلق عليه أما المكان والدرهم والفقير فلا يتعين فيه
 كما حقه تعالى في بحث النذر أول الايمان فافهم (قوله بعد الحلف) افاد أنه لو كان مملوكاً وقت الحلف فغزله
 فلبسه فانه هدى بالاولى وهو متفق عليه بحر (قوله وشرطاً ملكه يوم حلف) لان النذر انما يصح في الملك

أو حلف (لا ينهض على هذا الفراش فجعل فوقه آخر فنام عليه ولا يجلس على هذا السرير فجعل فوقه آخر لا يحث) في الصور الثلاث كالو
أخرج الحشوم الفراش للعرف ولو ذكر ١٣٠ الأخيرين حث مطلقا للعموم وما في القدوري من تكثير السرير حمله في الجوهرية على المعترف (بخلاف

ما لو حلف لا ينهض على الفراش هذا
السرير أو ألواح هذه السفينة
فقدش على ذلك فراش) لم يحث
لأنه لم ينهض على الألواح بحركتها
في نسخ الشرح لكن ينبغي التعبير
بأداة التشبيه نحو كالألواح كالألواح
أو تأخيره عن مقالة القرام ليصح
المرام كما لا يخفى على ذوي الأفهام
كما هو الموجود في غالب نسخ المتن
بديار ناد مشق الشام فنبهه (ولو
جعل على الفراش قرام) بالكسر
الملاءة (أو) حول (على السرير
بساط أو حصير حث) لأنه يعتد
بأنها أوجاس عليها معارفنا بخلاف
ما مر (بخلاف ما لو حلف لا ينهض
على ألواح هذا السرير أو ألواح
هذه السفينة فعرش على ذلك
فرش) فإنه لا يحث لأنه لم ينهض على
الألواح (حلف لا ينهض على الأرض
من عليها بنعل أو خف) أو مشى
على (حاشا) حث وان مشى (على
بساط لا) يحث (فرع) ان غث على
هاتين أو فراشا فكذا اعتبرا كثر
منه والله أعلم

(باب الميث في الضرب
والقتل وغير ذلك)
مما يناسب أن يترجم مسائل شتى
من العسل والكسوة الأصل هنا
أن ما أشار إليه في الحديث يقع
الدين فيه على الحالين الموت
والحيات (وما احتض بحالة
الحيات) وهو كل فعل يلد ويؤلم
ونتم ويسر كشم وتقبيل (تقيد بها)
ثم نزع عليه (ولو قال ان ضربت
أود ريد أو قتلته أو دخلت
عائ أو قبلك تقيد) كل منها
(بالحيات) حتى لو علمت بها طلاقا
أو اعتقا لم يحث بفعلها في ميت

الحشيش لأعلى الأرض (قوله على هذا الفراش) مثله هذا الحصر وهذا البساط هندية ط (قوله
لا يحث) لأن الشيء لا يتبع مثله فتقطع النسبة عن الأسفل وعن أبي يوسف رواية غير ظاهرة عنه أنه يحث
لأنه يسمى نائم على فراشين فلم تقطع النسبة ولم ينهض أحدهما تبعا للآخر وحاصله أن كون الشيء ليس تبعا
للمتدعي مسلم ولا يضطرنا فيه في الفراشين بل كل أصل في نفسه ويتحقق الحث بتعارف قولنا نام على فراشين
وان كان لم ينهض إلا على فتح قلت وهذا هو المتعارف الآن (قوله كالو أخرج الحشو) أي ونام على
الظهارة أو على الصوف والحشوة فلا يحث فيها لأنه لا يسمى فراشا كما في الجرع عن الواقعات (قوله للعرف)
راجع للمسائل الثلاث (قوله الأخيرين) أي الفراش والسرير (قوله للعموم) أي عموم اللفظ
المنكر للأعلى والأسفل ط (قوله وما في القدوري) وقع مثله في الهداية والكنز (قوله حمله في الجوهرية
على المعترف) وكذا في الفتح حيث قال قوله ومن حلف لا ينهض على فراش أي فراش معين بدليل قوله وان
جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحث اه قلت ووجه الدلالة أن قوله فراشا آخر يقتضي أن المحلوف عليه
معين لا يكون إلا آخر غيره إذ لو كان مكررا لكان لا يحث عليه أيضا فافهم قال في التهرويمكن أن يقال
ان المتدعي أنه لا يحث لأنه لم ينهض على الأسفل وهذا الفرق فيه بين المنكر والمعين لانقطاع النسبة اليه بالثاني
وأما حثه في المنكر بالأعلى فحث آخر اه ولا يخفى ما فيه فان قوله لا يحث مطلقا لا حسن ما مر فتدبر
(قوله لكن ينبغي) أي يجب (قوله الملاءة) الذي في الفتح أنه سائر رقيق يجعل فوقه كالملاءة المجعلولة
فوق الطراحة اه وفي المصباح القرام وزان كتاب الستة الرقيق وبعضهم يزيد وفيه رقم وتنفوس ثم قال
والملاءة بالضم والملاءة رقيقة ذات لفنتين والجمع ملاءة يحذف الهاء وقال أيضا الرقيقة بالفتح كل ملاءة ليست لفنتين
أي قطعتين وقد يسمى كل ثوب رقيق رقيقة (قوله بخلاف ما مر) أي من الصور الثلاث (قوله بخلاف
ما لو حلف لا ينهض على ألواح هذا السرير الخ) هذا يوجد في بعض النسخ وهو الموجود في نسخ المتن التي بديارنا
كما قدسه الشارح لكن يجب استقائه كما في كثير من النسخ ثلاثا بكثر بجمام (قوله حث) لأنه في العرف
ماش على الأرض ولو كانت الحجارة غير متصلة بها (قوله ان غث على ثوب الخ) في الجرع عن المحيط
قال لها ان غث على ثوبك فأنت طالق فاستكأ على وسادة لها أو وضع رأسه على مرفقة لها واضطجع على فراشها
ان وضع جنبه أو أكثر منه على ثوب من مياها حث لأنه يعتد بانها وان استكأ على وسادة أو جلس عليها لم يحث
لأنه لا يعتد بانها اه والله سبحانه أعلم

(باب الميث في الضرب والقتل وغير ذلك)

(قوله مما يناسب الخ) بيان لقوله وغير ذلك لأن مسائل الضرب والقتل ترجع لها في الهداية بابا مستقلا
وكذا مسائل تقاضى الدس وترجم لما في مسائل متفرقة لأنها ليست من باب واحد ويحتمل أن يكون الجاز
والجور في موضع خبر لمبتدأ محذوف أي هذا الباب مما يناسب ترجمته الخ فالمصدر المناسب من أن والفعل
فاعل مناسب أو هو مبتدأ مؤخر والجاز والجور خبر مقدم (قوله من العسل والكسوة) بيان لقوله وغير
ذلك فالأولى تقديمه على قوله مما يناسب ط (قوله أو قبلك) في بعض النسخ أو قبلك من القتل (قوله تقيد
كل منها بالحياة) أما الضرب فلا لأنه اسم الفعل مؤلم يصل بالبدن واستعمال آلة التأديب في محل يقبله
والإيلاء والادب لا يتحقق في الميت ولا يرد تعذيب الميت في قبره لأنه نوضع فيه الحياة عند العائنة بقدر ما يحس
بالآلم والبنية ليست بشرط عند أهل السنة بل تجعل الحياة في تلك الأجزاء المتفرقة التي لا يدركها البصر وأما
الكسوة فلا لأن التلميع معتبر في مفهومها كما في الكفارة ولهذا لو قال كسوتك هذا الثوب كان هبة
والميت ليس أهلا لها قال الفقيه أبو الليث لو كانت عينة بالنار سمية ينبغي أن يحث لأنه يراد به اللبس
دون التلميع ولا يرد قوله انه لو نصب شبكة فتعلق بها صيد بعد موته ملكه لأنه مستند الى وقت الحياة
والنصب أو المراد أنه على حكم ملكه فتملكه ورثته حقيقة لا هو أيضا عذا ملك لا تملك هذا ما ظهر لي وأما
الكلام فلا لأن المقصود منه الأفهام والموت ينافيه ولا يرد ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لا هل قلب
بدو هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقا فقال عمر أنكم الميت بأمر رسول الله فقال عليه السلام والذي نفسي
بيده ما أنتم بأجمع من هؤلاء أو منهم فقد أجاب عنه المشايخ بأنه غير ثابت يعني من جهة المعنى وذلك لأن عائنة

ردته بقوله تعالى وما أنت بمسمع من في القبور انك لا تسمع الموتى وانه انما قاله على وجه الموعظة للاحياء وبأنه مخصوص بأوائل تضعيف الحسرة عليهم وبأنه خصوصية له عليه السلام معجزة لكن يشكل عليهم ما في مسلم ان الميت ليسمع قرع نعالهم اذا انصرفوا الآن بخصوص ذلك بأول الوضع في القبر مقدمة للسؤال جمعاً بينه وبين الآيتين فإنه شبه فيهما الكفار بالموتى لا فائدة بعد سماعهم وهو فرع عدم سماع الموتى هذا حاصل ما ذكره في الفتح هنا وفي الجنائز ومعنى الجواب الأول انه وان صح سنده لكنه معلول من جهة المعنى بعله تقتضي عدم ثبوته عنه عليه السلام وهي مخالفة للقرآن فافهم وأما الدخول فلأن المراد بزيارته أو خدمته حتى لا يقال دخل على حائط أو دابة والميت لا يزار وهو وانما يزار قبره قال عليه الصلاة والسلام كنت نبيكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ولم يقل عن زيارة الموتى هذا حاصل ما ذكره الشراح خفاً أملاً وأما التنبيل فلا نهير ادبه اللذة أو الاسرار أو الشفقة وأما القتل فكالضرب بل أولى (قوله كلفه لا يغسله الخ) تخيل لقوله بخلاف الغسل (قوله أو خنقها) أي عصر حلقها ط عن الحموى (قوله خلافاً لما صححه في الخلاصة) قال في النهر واطلاقه يعم حالة الغضب والرضى لكن في الخلاصة لو عضها أو أصاب رأسها فادماها ففي الجامع الصغير ان كان في حالة الغضب يحنث وان كان في حالة الملاعبة لا يحنث وهو الصحيح اه وذكره في البحر أيضاً عن الظهيرية لكن في الفتح قال حذر الاسلام وغيره هذا يعني الحنث اذا كان في الغضب أما اذا فعل في الممارحة فلا يحنث ولو ادماها بلا قصد الادماء وعن النقيبه أبي الليث انه قال اراح في العربية أما اذا كانت بالفارسية فلا يحنث بمدا الشعر وخنق والعض والحق أن هذا هو الذي يقتضيه الطر في العربية أيضاً الا انه خلاف المذهب اه قال المقدسي ولعل وجهه أن هذا اللفظ صار في العرف منعاً لنفسه عن ايلامها بوجه ما فهو يشبه عموم الجازفان مطلق الايلام شامل لتلك الاقسام اه وقول الفتح الا انه خلاف المذهب قد يشمل حالة الممارحة كفهمة الشراح تعالى المصنف مخالفاً للتصريح بالخلاصة وعبارة المصنف في منحه اطلاقه تعالى لما في الهداية والكثير وغيرهما من المعبريات فاستظم ما اذا كانت اليدين بالعربية والفارسية وما اذا كان في حالة الغضب أو المزاح وهو المذهب كما افاده الكمال اه فافهم (قوله والتصدليس بشرط فيه) حتى لو حلف لا يضرب زوجته فضرب غيرها فأصابها يحنث لان عدم القصد لا يعدم الفعل (قوله وقيل شرط) لانه لا يتعارف والزواج لا يقصده بيمينه بحر (قوله ويكتفي جمعها الخ) أي لو حلف على عدد معين من الاسواط قال في البحر عن الذخيرة حلف لا يضرب بن عبده مائة سوط فجمع مائة سوط وضربه مرة لا يحنث قالوا هذا اذا ضرب ضرباً واحداً به والا فلا يبر لانه صورة لا معنى والعبرة للمعنى ولو ضرب به بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة كل مرة تقع الشعبتان على يده يبر لانها صارت مائة وان جمع الاسواط جمعاً وضربه ضرباً ان ضرب بعرض الاسواط لا يبر لان كل الاسواط لم يقع على يده وان ضرب به رؤسها ان سوى رؤسها قبل الضرب بحيث يصيبه رأس كل سوط يبر وأما اذا دس منها شيء لا يبر عند عامة المشايخ وعليه الفتوى اه وفي الفتح حتى ان من المشايخ من شرط كون كل عود بحال لو ضرب به مندر الا وجرع المضروب وبعضهم قالوا بالحنث على كل حال والفتوى على قول عامة المشايخ وهو أنه لا بد من الالم (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما ورد على أخذ الايلام في مفهوم الضرب فإنه لا يلام بحزمة الريحان فيكون خصوصية ان كانت هي المرادة بالضعف وعن ابن عباس انها قصبة من اغصان النخيل وهذا جواب بالمنع أي منع الايراد والاول جواب بالتسليم كافي الفتح وأجاب في الخواشي السعدية بأن الضرب في الآية مستعمل فيما لا يلام فيه فلا يرد السؤال فان مبنى الايمان على العرف لا على الفاظ القرآن (قوله ضغفنا) في المصباح هو قضمه من حشيش مختلط بطهيا يسها ويتقال ملء الكف من قضبان أو حشيش أو شماريح والذي في الآية قيل كان حزمة من اسل فيها مائة عود وهو قضبان دقاق لا ورق لها يعمل منه الحصر والاصل في الضغف أن يكون له قضبان يجمعها أصل واحد ثم كثر حتى استعمل فيما يجمع (قوله خصوصية لرحمة) قال القسائي البضاوى زوجته ليأبى يعقوب وقيل رحمة بنت قرائم بن يوسف ذهبت لحاجة وبسات خلف ان يرى ضربها مائة ضربة لخلل الله تعالى بينه من ذلك اه ح قال في الفتح ودفع كونه خصوصية بأنه تسلك به في كتاب الحليل في جواز الحيلة وفي الكشف هذه الرخصة باقية والحق أن البر بضر بضعف بل أتم أصلاً خصوصية

(بخلاف الغسل والحمل والممس والباس الثوب) كلفه لا يغسله
اولاً يحمله لا يتنقيد بالحيا (يحنث في حلفه) ولو بالفارسية (لا يبر) رجه قد شعرها أو خنقها (أو عندها) أو قرصها ولو مما زاح خلافاً لما صححه في الخلاصة (والتصدليس بشرط فيه) أي في الضرب (وقيل شرط على الاطهر) والاشبه بحر وبه جزم في الحيا والسرارية وأما الايلام فشرط به يفتى ويكتفي جمعها بشرط اصابة كل سوط وأما قوله تعالى وضغفنا ضغفنا فادس به ولا يحنث أي حزمة ريمان فخصيصية لرحمة روجة ايوب عليه الصلاة والسلام فتح

٣ قوله قرائم بن يوسف قد بخطه بالقاف والنون المثلثة وهو مخالف لما في اربع ابى الذبيح ونحوه عند كرايب لا يمنع عليه السلام (ان أفرأيت ما منعهم) المتوعدة وسكون الناموس المهيأ به دها الف فيا من ٣ تخية مكسورة آخرة م ان يوسف الخ) اه وانما ر اه منحه

(حلف ليضربن) أوليقتان (فلانا ألف مرة فهو على الشجرة) والمبالغة كحلفه ليضرب به حتى يموت أو حتى يقتله أو حتى يتركه لاجيا ولا يسيار ولو قل حتى يغني عليه أو حتى ١٣٢ يستغني أو يكي فعلى الحقيقة (أن لم اقتل زيدا فكذا وهو) أي زيد (ميت أن علم)

الحالف (بجوده حث والالا) وقد قدمها عند لصعدن السماء (حلف لا يقتل فلانا بالكوفة) فضر به بالسواد ومات بها حث (حلفه لا يقتل يوم الجمعة فخرجه يوم الخميس ومات يوم الجمعة حث (وبعكسه) أي ضربه بكوفة وموته بالسواد (لا) يحث لأن المعتبر زمان الموت ومكانه بشرط كون الضرب والجرح بعد المين ظهيرية وفيها ان لم تأتى حتى اضربك فهو على الاتيان ضربه أولا ان رأيتك لا ضربه فعلى التراخي ما لم ينو الفور ان رأيتك فلم اضربك فرأه الحالف وهو يرص لا يتدر على الضرب حث ان اقتيدك فلم اضربك فرأه من فدر ميل لم يثبت بحر (الشهر وما فوقه) ولو الى ٢ الموت (بعيد وما دونه فر يب) فيعتبر ذلك في ليقضين دينه أو لا يكمله الى بعيد أو الى قريب (و) لفظ (العاجل والسريع) كالقريب والالجل كالبعيد وهذا بلانبة (وان نوى) بقراب أو بعيد (مدة) معينة (فيما فعل ما نوى) ويدين فيما فيه تخفيف عليه بحر (حلف لا يكلمه مليا أو طويلا) ان نوى شيئا فذلك والافعل شهر ويوم) كذا في البحر عن الظهيرية وفي النهر عن السراج على شهر وكذا كذا يوما أحد عشر وبالأو أحد عشر وعشرون وبضعه عشر ثلاثة عشر (يبر) في حلفه ليقضين دينه اليوم لو فاض بهرجة) ما يردّه التجار (أوزيوقا) ما يردّه بيت المال ٣٢ طلب الشهور وما فوقه بعيد ٣ طلب ليعضير دينه ففضاه بهرجة أوزيوقا أو ستوقه

لزوجته ايوب عليه السلام ولا ينافي ذلك بقاء شرعية الحيلة في الجملة حتى قلنا اذا حلف ايضربه مائة سوط فخمها وضرب به مائة لا يثبت لكن بشرط أن يصيب بدنه كل سوط منها الخ (قوله فهو على الكثرة والمبالغة) تقدم في آخر باب التعليق ان لم اجامعها ألف مرة فكذا فعلى المبالغة لا العدد وقالوا هنا لا السمعون كثير وأفاد أن القتل بمعنى الضرب كما هو العرف لأنه الذي تمكن فيه الكثرة لا بمعنى ازهاق الروح الامع النية أو القرينة ولذا قال في الدرر شهر على انسان سيفا وحلف ليقضه فهو على حقيقته ولو شهر عصا وحلف ليقضه فعلى ايلامه (قوله كحلفه ليضرب به الخ) اظاها أن المراد بالمبالغة هنا الشدة لا خصوص كثرة العدد لقول البحر في مسألة لاجيا ولا ميتا قال أبو يوسف هذا على أن يضرب به ضربه طام ان هذا اذا حلف ليضربه بالسياط حتى يموت أما لو قال بالسيف فهو على أن يضرب به بالسيف ويموت كافي البحر ولم يذكر ما لو لم يذكر آلة واطاها أنه مثل الاول الامع النية كما قدمناه (قوله وقد فتى بها) أي هذه المسألة وبين الشارح وجهها هناك (قوله) فضر به بالسواد) أي بالقرى في المصباح العرب تسمى الاخضر أسودا لأنه يرى كذلك على بعد ومنه سواد العراق لخضره واختاره وزرعه (قوله زمان الموت ومكانه) شهر مشوش وانما اعتبر ذلك لان القتل هو ازهاق الروح فيعتبر الزمان والمكان الذي حصل فيه ذلك ط (قوله بشرط كون الخ) فان كان قبل المين فلا حث أصلا لان المين تقتضي شرط في المستقبل لا في الماضي بحر عن الظهيرية (قوله ان لم تأتى الخ) قدم هذا الفرع قبيل الباب الذي قبل هذا ومحل ذكره هنا وقد متنا وجهه أن حتى فيه للتعامل والسياسة لا للغاية ولا للعطف وذكرنا تفاريع ذلك هناك (قوله فعلى التراخي) أي الى آخر جزء من أجزاء حياته أو حياة الخليف عليه فان لم يضربه حتى مات أحد هـ ما حث (قوله لم يثبت) لان اللقي الذي رتب عليه الضرب لا يكون الا في مكان يمكن فيه الضرب ولذا قالوا لو اتيه على سطح لا يثبت أيضا قلت وهذا لو كانت يمينه على الضرب باليد فلو بسهم أو حجر اعتبر ما يمكن تأتل (قوله فيعتبر ذلك الخ) أي اذا حلف ليقضين دينه الى بعيد فتضى بعد شهر أو أكثر في يمينه لا لو قضاه قبل شهر وفي الى قريب بالعكس (قوله فعلى ما نوى) حتى لو نوى بالقرى سنة أو أكثر صحت نيته وكذلك الى آخر الدنيا لانها قريبة بالنسبة الى الآخرة فتح (قوله) ويدين فيما فيه تخفيف عليه) هذا ذكره في البحر بحثا وكذا في النهر ويأتى ما يؤيده (قوله كذا في البحر عن الظهيرية) ومثله في الخانية (قوله وفي النهر عن السراج الخ) ذكر ذلك في النهر عند قول الكثر الحين والزمان ومنكرهما ستة أشهر حيث قال وفي السراج لا اكلمه مليا فهذا على شهر الا أن ينوى غير ذلك ولو قال لا بحر نك مليا فهو على شهر فصاعدا وان نوى اتل من ذلك لم يدين في القضاء اه فافهم وفي بعض نسخ النهر فهو على ستة أشهر في الموضوعين وما نقله الشارح موافق للنسخة الاولى وعبارة النهر هنا وقياس ما مر أن يكون على شهر أيضا أي قياس ما ذكره في البعيد والالجل فان مليا وطويلا في معناهما وكأن صاحب النهر نسي ما قدمه عن السراج بدليل عدوله الى التماس والافكان المناسب أن يقول وقد متنا عن السراج انه يكون على شهر أيضا الا أن تكون النسخة ستة أشهر وهذا قول السراج لم يدين في القضاء يؤيد بحث البحر ما رأينا تأتل (تنبيه) في المغرب الى من النهار الساعة الطويلة وعن أبي علي الفارسي الى المتسع وقبل في قوله تعالى واهجر في مليا أي دهر اطويلا عن الحسن ومجاهد وسعيد بن جبير والتركيب دال على السعة والطول اه قلت يمكن أن يكون مأخذ تركيبه وجه الزيادة مدته على البعيد والالجل فلذا جزم في الظهيرية والخانية بأنه شهر ويوم وتبعهما المصنف وأما على نسخة ستة أشهر فباعتبار أنه اسم لزمان طويل والزمان ستة أشهر تأتل (قوله أحد عشر) لأنه اقل عدد مركب بدون عطف وأما بالعطف فحوكذا وكذا اقل عدد نظيره أحد وعشرون (قوله ثلاثة عشر) لان البضع بالكسر ما بين الثلاثة الى العشرة وقبل الى التسع كما في المصباح لكن صريح ما في الشرح أن الثلاثة داخله وما في المصباح يخالفه تأتل (قوله بهرجة) هذا غير عربي وأصله بنهره وهو الخطأى حظ هذه الدراهم من الفضة اقل وغشاها كثر ولذا ردها التجار أي المستغنى منهم والمسهل منهم يقبلها نهر (قوله أوزيوقا) جمع زيف أي كنفس وفلس مصباح وهي المغشوشة يتوز بها التجار ويردها بيت المال ولفظ الزيافة غير عربي وانما هو من استعمال الفقهاء نهر وفتح يعنى أن فعله زاف وقياس مصدره الزيف لا الزيافة كما في المغرب (قوله ما يردّه بيت المال) لانه لا يقبل

لا يقبل الاما هو في غاية الجودة قهستاني قالته بركة غشها اكثر من الزيوف فتح (قوله أو مستحقة للغير)
 بفتح الحاء أي اثبت الغير أنها حقه قال في الفتح واذا بر في دفع هذه المسميات الثلاثة فلورذا الزيوف أو والنهرجة
 أو استردت المستحقة لا يرتفع البر وان انتقض القبض فانما ينتقض في حق حكم يقبل الانتقاض ومثله لو دفع
 المكاتب هذه الانواع وعقودهم ولا يرتفع العتق اهـ (قوله أو ستوقه) بفتح السين المهملة ونسجها
 وتشديد التاء قهستاني قال في الفتح وهي المغشوشة غشازا أو هي تعريب سي توفة أي ثلاث طبقات طبقتا
 الوجهين فضة وما بينهما نحاس ونحوه (قوله لانهم مالخ) عله لقوله لا يبر قال الزيلعي وان كان الاكثر
 فضة والاقل ستوقه لا يحنث وبالعكس يحنث لان العبرة للغالب (قوله لم يجز) لانه يلزم الاستبدال بيدهما
 قبل قبضه وهو غير جائز كما علم في باب ح (قوله ونقل مسكين) أي عن الرسالة اليوسفية وهي التي علمها أبو
 يوسف في مسائل الخراج والعشر للرشيدي ونقل العبارة أيضا في المغرب عند قوله ستوقه وكذا في البحر
 والنهر عن مسكين ولعل المراد أن الامام لا ينبغي له أن يأخذ النهرجة من أهل الجزية أو أهل الاراضي بخلاف
 الستوقه فانه يحرم عليه أخذها لان في ذلك تضییع حق بيت المال والله سبحانه اعلم (قوله وهذه احدى
 المسائل الخمس) الثانية رجل اشترى دارا بالحياد ونقد الزيوف أخذ الشفيع بالحياد لانه لا يأخذها الا بما
 اشترى الثالثة الكفيل اذا كفل بالحياد ونقد الزيوف يرجع على المكذول عنه بالحياد الرابعة اذا اشترى
 شيئا بالحياد ونقد المبيع الزيوف ثم باعه مرابحة فان رأس المال هو الحياد الخامسة اذا كان له على آخر
 دراهم جيا دفقة بض الزيوف بأندقها ولم يبر الا بعد الاتفاق لا يرجع عليه بالحياد في قول أبي حنيفة ومحمد
 ما لو قبض الحياد كذا في البحر ح (قوله ودفع للقاضي) وذكر الناطقي أن القاضي ينصب عن
 الغائب وكذا لو قيل اذا غاب الطالب لا يحنث الخائف وان لم يدفع الى القاضي ولا الى الوكيل وفي بعض
 الروايات يحنث وان دفع للقاضي واختار الاول خاتمة قلت وهذه احدى المسائل الخمس التي يجوز زعيم
 القضاء على المسحور وذكرها ط وسيد كرها الشارح في كتاب القضاء (قوله باع ما للقاضي يبعه الخ)
 أي لا يبر ببيعه له اذا باع ما يبيعه القاضي عليه اذا امتنع من البيع بنفسه وذلك كما في الجوعرة وغيره انا
 يباع في الدين العروض أو لان العقار ويترك له دست من ثياب بدنه وان امكنه الاجزاء بدونه باعها واشترى
 من ثمنها ثوبا بلبسه لا قضاء الدين فرض مقدم على التجمل وكذا لو كان له مسكن يمكنه أن يجترى بدونه ويشترى
 من ثمنه مسكنا في قبضه وقيل يباع ما لا يحتاج اليه في الحل فتباع الجبة واللبد والنطع في الشتاء (قوله
 وكذا يبر بالبيع) أي وان لم يقبض لان البر وقضاء الدين يحصل بمجرد البيع حتى لو هلك المبيع قبل قبضه
 انفسخ البيع وعاد الدين ولا يستعص البر في المين وانما نص محمد على القبض ليقترن الدين على رب الدين لاحتمال
 سقوط الثمن بهلاك المبيع قبل قبضه ولو كان البيع فاسدا وقبضه فان كانت قيمته تفي بالدين والاحتل لانه مضمون
 بالقيمة فتح قال في البحر وشمل ما اذا كان المبيع مملوكا لغير الحالف ولذا قال في الظهيرية ان ثمن المستحق مملوك
 ملكا فاسد اخلت المديون ما في ذمته (قوله ونحوه الخ) كما لو تزوج الطالب أمة المطلوب ودخل بها أو وجب
 عليه دين بالاستهلاك أو بالجنابة يبر أيضا نهر والظاهر أن التقييد بالدخول اتفاقا واحتمال سقوط نفسه
 المهر باطلاق قبل الدخول لا ينقض البر كاحتمال هلاك المبيع قبل قبضه كما مر ويؤيده ما في الظهيرية حلف
 لا يذاريها حتى يستوفي حقه منها فترجها على ماله عليها فهو استيفاء وفيها حلف لا يقبض دينه من غريمه
 اليوم واستهلك شيئا من ماله اليوم فلو غلب لا يحنث لان الواجب مثله لاقبضه ولو قبضه بغيره فمطلوب الدين
 أو أدنى من حنث لانه صار قابضا بطريق المقاصة وهذا ان استهلكه بعد غصبه لانه وجد القبض الموجب
 للثمان فيصير قابضا دينه وان قبله كان اخرقه لم يحنث لعدم القبض اهـ لمخصا وعمام وروع المسألة في البحر
 (قوله به) متعلق بالبيع والظاهر أنه غير قيد حتى لو باعه شيئا بمن قدر الدين تقع المقاصة وان لم يعمل الدين
 الثمن يدل عليه مسألة الاستهلاك المذكورة انفسا ولذا لم يقيد به في الفتح (قوله لان الدين تقضى بامثالها)
 قال في الفتح لان قضاء الدين لو وقع بالدرهم كان بطريق المقاصة وهو أن يثبت في ذمة القابض وهو الدائن
 مضمونا عليه لانه قبضه لنفسه لملكه وللدائن مثله على القبض فيلتحقان قصاصا وكذا هنا (قوله لان الهبة
 اسقاط) ولان القضاء فعل المديون والهبة فعل الدائن بالابراء فلا يكون فعل هذا فعل الاخر فتح (تدنيه)

(أو مستحقة للغير) ويحقق المكاتب

بدفعها (ل) يبر (لو قضاها رصاها

أوستوقه) وسطها غش لانهم ما

ليس من جنس الدراهم ولذا لو تجاوز

م في صرف وسلم لم يجز وتقل

مسكين أن النهرجة اذا غلب غشها

لم تؤخذ أو ما الستوقه فأخذها

حرام لانها نحاس انتهى وهذه

احدى المسائل الخمس التي جعلوا

الزيوف فيها كالجيا (يبر) المديون

(في حاشيته) لرب الدين (لا فنين

مالك اليوم) فجاء به فلم يجده ودفع

القاضي ولو في موضع لا قاضي

له حنث به ينقض منية المئتي وكذا

يبر (لو) وجدته (أعطاه ولم يقبل

فوضعه بحيث تناله يده لو أاد

قبضه (والا) يكن كذلك (لا) يبر

لظهيرية وفيها حلف ليهدين في قضاء

ما عليه لئلا يباع ما للقاضي يبعه

لورفع الامر اليه (وكذا يبر بالبيع)

ونحوه مما تحصل المقاصة فيه (به)

أي بالدين لان الديون تقضى

بأمثالها (وهبة) الدائن (الدين

منه) أي من المديون (ليس

بقضاء) لان الهبة اسقاطا لا مقاصة

٢ مطلب

المسائل الخمس التي جعلوا الزيوف

فيها كالجيا

٣ مطلب

لا فنين مالك اليوم

(و) - ينشذف (لا حنث لو كانت
اليمن موقفة) لعدم امكان البر
مع هبة الدين وامكان البر شرط
البقاء (==) هو شرط
الابتداء كما مر في مسألة الكوز
وعليه (لو حلف ليقضي دينه
غدا ففوضه اليوم أو حلف ليقفل
فلانا غدا فحلف اليوم أو) حلف
(ليأكل هذا الرغيف غدا فأكله
اليوم) لم يحنث زيلعي (حلف
ليقضي دين فلان فأمر غيره بالاداء
أو أحاله فقبض برّوان قضى عنه
متبرع لا) برّ ظهيرية وفيها حلف
لا ينفارق غريمه حتى يستوفي
فقد بحيث رآه أو يحفظه فليس
بمنافق ولو نام أو غفل أو شغل أو انسا
بالكلام أو منعه عن الملازمة حتى
هرب غريمه لم يحنث ولو حلف
بطلائها أن يعطيهها كل يوم درهما
فربما يدفع اليها عند الغروب
أو عند العشاء قال فإذا لم يحل
يوما وليه عن دفع درهم لم يحنث
(حلف لا يقبض دينه) من غريمه
(درهما دون درهم فقبض
بعضه لا يحنث حتى يقبض كله)
قبضا (متفرقا) لوجود شرط الحنث
وهو قبض الكل بصفة التفرق
(لا) يحنث (إذا قبضه بتقريب
ضروري) كأن يقبضه كله بوزنين
لأنه لا يعتد بتفرقهما مادام في عمل
الوزن (لا يأخذ ماله على فلان
الاجلة أو الاجعاقرك منه درهما
ثم اخذ الباقي كيف شاء لا يحنث)
ظهيرية وهو الحيلة في عدم حنثه
في المسألة الاولى
٢ مطلب
لا يقبض دينه درهما دون درهم
٣ مطلب
حلف لا يأخذ ماله على فلان الاجلة
٤ مطلب

قبل ان شرط البر القضاء ولم يوجد فيلزم الحنث والارم ارتضاع النقيضين قال في الفتح وهو غلط فان النقيضين
الواجب صدق احدهما دائما في الامور الحقيقية كوجود زيد وعدمه أما المتعلق قيامهما بسبب شرعي
فثبت حكمهما ما بقى السبب قائما وقيام اليمين سبب لثبوت احدهما من الحنث أو البر وبفتن فيا بتفتانه
كما هو قبل اليمن حيث لا بر ولا حنث ولذا قالوا هان لم يحنث ولم يقولوا بر ولم يحنث اه (قوله وامكان البر
شرط البقاء الخ) أي في اليمن الموقفة بخلاف المطلقة فانه في شرط الابتداء فقط وحين حلف كان الدين قائما
فكان تصور البر ثابتا فانه قد ثبت ثم حنث بعد مضى زمن يقدر فيه على القضاء باليأس من البر بالهبة فتح
(قوله وعليه) أي ويتبنى على اعتبار هذا الشرط (قوله لم يحنث) لقوات امكان البر في الغد قبل وقته
قبضت اليمن (قوله فأمر غيره) الضمير فيه عائذ الى الحالف وضمير أحاله وقبض الى فلان قال ط افاد به
أن القضاء لا يتحقق بمجرد الحوالة والامر بل لا بد منهما من القبض قال في الهندية وان نوى أن يكون ذلك
بنفسه صدق قضاء وديانة ولو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه على أحد هذه الوجوه حنث وان نوى أن
لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء (قوله حلف لا ينفارق غريمه الخ) تقدم بعض مسائل الغريم في اواخر
باب اليمن بالاكل والشرب (قوله أو يحفظه) الذي في المنع والبحر ويحفظه بالواو ط قال في البحر
وكذلك لو حال بينهما ستر أو أسطوانة من اساطين المسجد وكذلك لو قعد أحدهما داخل المسجد والاخر
خارجه والباب بينهما مفتوح بحيث يراه وان نوارى عنه بجائط المسجد والاخر خارجه فقد فارقه وكذلك
لو كان بينهما باب مغلق الا ان ادخله وأغلق عليه وقعد على الباب (قوله قال) أي صاحب مجموع النوازل
كما زاء اليه في البحر عن الظهيرية (قوله لم يحنث) الظاهر أن وجهه انه يراد باليوم عرفا ما يشمل الليل
وتقدم انه لو قال يوم اكلم فلانا فكذلك فهو على الجديدين لقترانه بفعل لا يمتدفع وكذلك هنا لان الاعطاء لا يمتد
فانهم (قوله لا يقبض دينه درهما دون درهم) أي لا يقبضه حالة كون درهم منه مخالف الدرهم آخر في كونه غير
مقبوض أي لا يقبضه متترا قابل جلة فالجوع في تأويل حال مشتقة فهو مثل بعت يدا بيد أي متقبضين كذا
ظهري (قوله لا يحنث حتى يقبض كله متفرقا) أي لا يحنث بمجرد قبض ذلك البعض بل يتوقف حنثه على
قبض باقيه فإذا قبضه حنث فتح (قوله وهو قبض الكل الخ) لانه اضاف القبض المتفرق الى كل الدين حيث
قال ديني وهو اسم لكله فتح فلو قال من ديني يحنث بقبض البعض لان شرط الحنث هنا قبض البعض من
الدين متفرقا وأشار الى انه لو قيد باليوم فقبض البعض فيه متفرقا ولم يقبض شيئا لم يحنث لان الشرط أخذ
الكل في اليوم متفرقا ولم يوجد وعنايه في البحر (قوله بوزنين) أو أكثر لانه قد يعتد قبض الكل دفعة فصير
هذا المقدار مستثنى ولان هذا القدر من التقريب لا يسمى تفرقا عادة والعادة هي المعتبرة زيلعي (قوله
قترانه درهما) أي لم يأخذ منه أصلا (قوله كيف شاء) أي جلة أو متفرقا (قوله لا يحنث) كذا
ذكر في البحر عن الظهيرية هذه المسألة غير معللة والظاهر أنها بمعنى المسألة المارة لان درهما دون درهم بمعنى
متفرقا كما مر وقوله هنا الاجلة هو معنى لا يقبضه متفرقا لكن الاولى في الاثبات وهذه في النفي والمعنى واحد
ورأيت في طلاق الذخيرة في ترجمة المسائل التي ينظر فيها الى شرط البر وهب لرجل مالا فقال الواهب امرأتي
طالق ثلاثا ان نفقت هذا المال الذي وهبتك الاعلى اهلك ثم انه انفق بعضه على أهله وقضى بالباقي ديناً أو حج
او تزوج لا تطلق امرأة الحالف ذكره خواهر زاده في شرح الحيل وعلة بأن شرط بره انفاق جميع الهبة
على أهله فيكون شرط حنثه ضد ذلك وهو انفاق جميعها على غيرهم ولم يوجد وهو نظير ما لو حلف لا يأخذ ماله
على فلان الا جميعا وأخذ البعض دون البعض لا يحنث لان شرط بره أخذ جميع الدين جلة فيكون شرط حنثه
ضد ذلك وهو أخذ جميع الدين متفرقا ولم يوجد ذلك كذا هنا اه وحاصله انه لا يحنث بمجرد قبض البعض
جلة أو متفرقا مالم يقبض الباقي كما مر فإذا ترك البعض بأن لا يقبضه أصلا ببراء أو بدونه لم يحنث لعدم شرطه
وهو قبض كله غير جلة أي متفرقا والمسا كانت هذه المسألة في معنى الاولى كما ذكرنا قال الشارح وهو الحيلة
في عدم حنثه في الاولى وبقي هنا شيء وهو ما لو لم يأخذ من دينه شيئا أصلا ولم ينفق في مسألة الهبة شيئا بأن
ضاعت الهبة مثلا والظاهر أنه لا يحنث لان المعنى ان أخذت ديني لأأخذ الاجلة أو ان انفقته لا تنفقها
الاعلى اهلك ونظيره لا يبيع هذا الثوب الا بعشرة او لا يخرج الا بآذني فليبعه او لم يخرج أصلا فلا شئ في عدم

(كما لا يحث من قال ان كان لي

الامانة أو غيرا وسوى) مانه (فكذا
بملكها) أي المانة (أو بعضها) لأن
غرضه نفي الزيادة على المانة وحث
بالزيادة لو محافيه الزكاة والا لا حتى
لو قال (امرأته كذا ان كان له
مال وله عروض) وضباع (ودور
غير التجارة لم يحث) خزنة اكل

(حلف لا يفعل كذا تركه على الابد)
لأن الفعل يقتضي مصدرا
منكرا والنية في النفي نعم (ولو

فعل) المحلوف عليه (مرة) حث
(و ان حث بيته) وما في شرح الجمع
من عدمه (ولو فعله مرة أخرى

لا يحث) الا في كلما (ولو قيدها
بوقت) كوالله لا يفعل اليوم
(فحذف) اليوم (فعل الفعل بر)

لو حذر ترك الفعل في اليوم كله
(وكذا ان حلف الخائف والمحلوف
عليه) بر التحقق العدم ولو حث

الخائف في يومه حث عندنا خلافا
لاحد فتح (ولو حلف ليعلمه
ببرجة) لأن الذكوة في الاثبات

تخص الواحد والمتين ولو قيدها
بوقت فحذف قبل الفعل حث ان
بقى الامكان والابان وقع اليأس

بونه أو بنوت الحث بطلت بينه
كأمر في مسألة الكوز زيلعي
(حلفه وال ليعلمه بكل داعر)

بهماتين أي مفسد (دخل البلدة
تقيد) حلفه (بقيام ولايته) بيان
اكون المين المطلقة تصير مقيدة

بدلالة الحال وينفي تقيد بعينه
بنور علمه
مطلب ٢

حلف لا يفعل كذا تركه على الابد
مطلب ٣
حلف لا يفعل برجة
حلفه وال ليعلمه بكل داعر

الحث فكذا هنا ومنه يعلم جواب ما لو حلف لا يشكوه الامن حاكم السياسة وترك شكايته أصلاً لا يحث هذا
ما ظهر لي فاعتنمه (قوله بملكها) متعلق بقوله لا يحث (قوله لأن غرضه نفي الزيادة على المانة) أي أن ذلك
هو المقصود عرفاً والخسوس مثل ليس زائداً على المانة وهذا بخلاف ما لو قال لي على زيد مائة وقال زيد خسوس
فقال ان كان لي عليه المانة فهذا النقصان لأن قصده بيمينه الرد على المتكبر اه فتح (قوله لو محافيه
الزكاة) أي لو كانت الزيادة من جنس ما يجب فيه الزكاة كالنقدين والسائمة وعرض التجارة وان قلت الزيادة
ولو كانت من غيره كالزبيب والدور لم يحث وهذا لأن المستثنى منه عرفاً المال لا الدراهم ومطلق المال ينصرف
الى الزكوى كما لو قال والله ليس لي مال أو قال مالي في المساكن صدقة وهذا بخلاف ما لو أوصى ثلث ماله
أو استأمن الحربى على ماله حيث يعم جميع الاموال لان الوصية بخلافه كالميراث ومقصود الحربى الغنيمة له
بماله ونماه في شرح التخصيص (قوله حتى لو قال الخ) تفريع على ما فهم من كلامه من أن المال اذا اطلق
ينصرف الى الزكوى كما قرناه فافهم (قوله تركه على الابد الخ) ففي أي وقت فعله حث وان نوى يوماً
أو يومين أو ثلاثة أو بلد أو منزلاً أو ما شبهه لم يدين أصلاً لانه نوى تخصيص ماله ليس بالمعقود كما في الذخيرة (قوله
لان الفعل يقتضي مصدرا منكرا الخ) فاذا قال لا اكلم زيد فهو بمعنى لا اكلمه كلاماً وهذا أحد تعليلين ذكرهما
في غاية البيان ثانيهما انه نفي فعل ذلك الشيء مطلقاً ولم يقيد بشئ دون شئ فيعم الاستماع عنه ضرورة عموم
النفي وعليه اقتصر في البحر وهو أظهر وأحسن منهما ما نقلناه عن الذخيرة لما ردد على الاول أن عموم ذلك المصدر
في الافراد لا في الازمان وأيضاً فقد قال ح ان هذا ينافي ما مر في باب اليمين في الاكل أي من أن الثابت
في ضمن الفعل ضرورى لا يظهر في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح ومن أن الفعل لا عموم له كما في المحيط عن
سبويه (قوله وما في شرح الجمع) أي لا بن ملك من عدمه أي عدم انحلال اليمين فهو سهو كما في البحر بل
تفعل فاذا حث مرة بفعله لم يحث بفعله ثانياً وللعامة قاسم رسالة رذيقها على العلامة الخافجي حيث
اغتر بما في شرح الجمع ونقل فيها اجماع الأئمة الاربعة على عدم تكرار الحث (قوله لا يحث) لانه بعد
الحث لا يتصور البر وتصور البر شرط بقاء اليمين فلم تنق اليمين فلا حث رسالة العلامة قاسم عن شرح مختصر
الكرخي (قوله الا في كلما) لاستلزامها تكرار الفعل فاذا قال كلما فعلت كذا يحث بكل مرة (قوله
وكذا الخ) هذا اذا لم يرض الوقت (قوله والمحلوف عليه) الواو بمعنى أو (قوله لتحقق العدم) أي
عدم الفعل في اليوم ط (قوله ولو حث الخائف الخ) محل هذا في الاثبات كما في الفتح وصورته قال لا كان
الرجف في هذا اليوم فح في فيه ولم يأكل أمافي صورة النفي اذا حث ولم يأكل فلا شك في عدم الحث ط وقدم
المصنف قول الايمان انه يحث لفعل المحلوف عليه وهو مغنى عليه أو مجنون (قوله لان الذكوة في الاثبات
تخص) اراد بالنية المصدر الذي تضمنه الفعل وهذا مبنى على التعليل السابق وقد علمت ما فيه وفي التبع
لان الملتزم فعل واحد غير عين اذا المقام للاثبات فيبر بأي فعل سواء كان مكرهافيه أو ناسياً أصيلاً أو وكلاً
عن غيره واذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الحث حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بوجوب الحالف قبل الفعل فيجب
عليه أن يوسى بالكفارة أو بنوت محل الفعل كما لو حلف لبضرب زيد أو لياكل هذا الرغيف فحث زيد
أو أكل الرغيف قبل اكله وهذا اذا كانت اليمين مطلقة اه (قوله ولو قيدها بوقت) مثل لياكله
في هذا اليوم فتح (قوله بأن وقع اليأس) أي قبل مضي الوقت (قوله أو بنوت الحث) هذا عندهما
خلافاً لابن يوسف فتح (قوله تقيد حلفه بقيام ولايته) هذا التخصيص بالزمان ثبت بدلالة الحال وهو العلم
بأن المقصود من هذا الاستحلاف زجره بما يدفع شره أو شر غيره بزجره لانه اذا جرد داعر ان جرد داعر آخر وهذا
لا يتحقق الا في حال ولايته لانها حال قدرته على ذلك فلا يفيد قاعدته بعد زوال سلطته والزوال بالموت وكذا
بالعزل في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يجب عليه اعلامه بعد العزل فتح (قوله وينبغي تقيد بعينه
بنور علمه) هذا بحث لابن الهمام فانه قال وفي شرح الكثر من ان الحالف لو علم بالذاعر ولم يعلم به لم يحث الا اذا
مان هو أو المستحلف أو عزل لانه لا يحث في اليمين المطلقة الا باليأس الا اذا كانت موقفة فيحث بمعنى
الوقت مع الامكان اه ولو حكم بان عقاد هذه للفور لم يكن بعيد انظر الى المقصود وهو المبادرة بزجره ودفع
شره والداعى يوجب التقيد بالنور أى فور علمه به اه وأقره في البحر والنهر والمخ واعترض بانه خلاف ظاهر

الرواية في العناية وليس يلزمه الاعلام حال دخوله وانما يلزمه أن لا يؤخر الاعلام الى ما بعد موت الوالى
أو عزله على ظاهر الرواية اه قلت قوله على ظاهر الرواية راجع الى قوله أو عزله أى بناء على ظاهر الرواية من
أن العزل كالموت في زوال الولاية خلافا لما عن أبي يوسف كما يعلم مما نقلناه سابقا عن الفتح ولا شك أن التقيد
بالفور عند قيام القرينة حكم ثابت في المذهب فصار حاصل بحث ابن الهمام أن الوالى اذا كان مراده دفع
الفساد في البلاد وحلف رجلا بأن يعلم بكل مفسد دخل البلاد فليس مراده أن يخبره بعد افساده سنين في البلد
بل مراده اخباره به قبل اظهاره الفساد فهذا قرينة واضحة على أن هذه العينين الفور الثابت حكمها
في المذهب يخفى شرح الكثر والعناية مبنى على عدم قيام قرينة الفور وما يحتمل ابن الهمام مبنى على قيامها
فحيث قامت القرينة على الفور حكمها بنص المذهب والافلاطم يكن بحسب مخالفات المنقول بل هو معقول
مقبول فلذا اقترعه عليه الفحول فافهم (قوله واذا سقطت لا تعود) أى اذا سقطت بالعزل كما هو ظاهر الرواية
كما لا تعود بعوده الى الولاية (قوله ولو ترقى بلا عزل الخ) هذا لم يذكره في الفتح بل ذكره في البحر بحسبنا
بقوله ولم أر حكم ما اذا عزل من وظائفه وتولى وظيفة أخرى أعلى منها وينبغي أن لا تبطل العين لانه صار ممتكنا
من ازالة الفساد أكثر من الحالة الاولى اه قات الظاهر أن حمل هذا ما اذا لم يكن فاصل بين عزله وتوليته
بل المراد ترقيه في الولاية وانتقاله عن الاولى الى اعلى منها ولذا عبر الشارح بقوله ولو ترقى بلا عزل أو ما لو عزل
ثم تولى بعد يوم مثلا فقد سقط سقوط العبر والمساقط لا يعود (قوله ومن هذا الجنس) أى جنس ما تمسك
بالمعنى وان كان مطلقات في اللفظ (قوله أو الكفيل بأمر المكفول عنه) كذا وقع في البحر ولم يذكر في الفتح
والنهر لفظ الامر ولذا قيل انه لا فائدة للتقيد به أقول أى لأن رب الدين له ولاية المطالبة على الكفيل سواء كان
كفيلاً بأمر المكفول عنه أو لا يكن هذا بناء على أن الكفيل منصوب عطفها على غريمه ولفظ أمر مضاف الى
المكفول عنه وليس كذلك بل الكفيل مرفوع عطفها على رب الدين ولفظ أمر بالتسوين والمكفول عنه منصوب
عطف على غريمه معقول حلق يوضحه قول كافى النسفي أو الكفيل بالأمر المكفول عنه وعلمه فالتقيد بالامر له
فائدة ظاهرة لأن الكفيل بالأمر له الرجوع على المكفول عنه فيصير بمنزلة رب الدين فاذا كان لتحليفه المكفول
فائدة وتقيده تحليفه بجهة قيام الدين بمنزلة رب الدين فافهم وفي الخاتمة الكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل
لا يخرج من البلدة الا باذنه فقط الاصيل دين الطالب ثم خرج بعد ذلك لا بحث (قوله وولاية المنع حال
قيامه) أى قيام الدين ومفاده أن ذلك فيما اذا لم يكن الدين مؤجلاً اذ ليس له منعه من الخروج ولا مطالبة
قبل حلول الاجل وفيما اذا ادى الكفيل لب المال اذ ليس له مطالبة المكفول عنه قبل الاداء نعم له ملازمته
أو حبسه اذ لوزم الكفيل أو حبس فليأتل (قوله لعدم دلالة التقيد) لانه لم يذكر الاذن فلا موجب
لتقيده برمان الولاية في الاذن وعلى هذا لو قال لامرأته كل امرأه اترتوجها بغير اذنك فطلق امرأته
طلاقاً باتناً أو علاناً ثم تزوج بغير اذنها طلق لانه لم يتقيد بيمينه ببقاء النكاح لانها انما تتقيد بالوكالات المرأة
تستفيد ولاية الاذن والمع بعد النكاح اه فتح أى بخلاف الزوج فانه يستفيد ولاية الاذن بالعقد وكذا رب
الدين كما في الذخيرة وما قيل من أن الاضافة في قوله امرأتى تدل على التقيد لانها بعد العقد لم تنق
امرأته مدفوع بأن الاضافة للتقيد بل التعريف كما لو اتي قوله ان قبلت امرأتى فلا تفعبدى حرقت قبلها
بعد المينونة بحث فافهم وانظر ما قد سنه في التعليق من كتاب الطلاق (قوله ونحوه) كالأجرة والصرف
والسلم والنكاح والرهن والخلع بجر (قوله وكذا في طرف النفي) فاذا قال لأهب حنثاً بالايجاب فقط
بخلاف لا يبيع (قوله والاصل الخ) الفرق أن الهمة عقد تبرع فيتم بالتبرع أما البيع معاوضة فاقضى
الفعل من الجانبين وعند زفر الهبة كالبيع واتفقوا على انه لو قال بعتك هذا الثوب أترتوك هذه الدار فلم
تقبل وقال بل قبلت فالقول له لأن الاقرار بالبيع ضمن الاقرار بالايجاب والقبول وعلى الخلاف القرض
وعن أبي يوسف أن القبول فيه شرط لانه في حكم المعاوضة وتدل فيه عن أبي حنيفة روايتان والابراء يشبه
البيع لفادته الملك باللفظ والهبة لانه تعليق بلا عوض وقال الحلواني انه كما للهبة وقيل الاشبه أن يلحق
الابراء بالهبة والقرض بالبيع والاستقراض كالهبة بلا خلاف اه لمخص من الفتح والبحر وانظر ما قد سنه
في باب البيع والشراء (فرع) في الفتح لو قال لعبد ان وحبك فلان نى فأنت حر فوهبه منه ان كان العبد

واذا سقطت لا تعود ولو ترقى
بلا عزل الى منصب اعلى فالعين
باقية لزيادة تمكنه فتح ومن هذا
الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله
(كما لو حلف رب الدين غريمه
أو الكفيل بأمر المكفول عنه
أن لا يخرج من البلاد الا باذنه
تقيد بالخروج حال قيام الدين
والمنع) لان الاذن
انما يصح بمن له ولاية المنع وولاية
المنع حال قيامه (و) منها
(لو حلف لا يخرج امرأته الا باذنه
تقيد بحال قيام الزوجية)
بخلاف لا يخرج امرأته من الدار
لعدم دلالة التقيد زيلحي
(حلف ليهين فلان فوهبه له فلم يقبل
بر) وكذا كل عقد تبرع كعارية
ووصية واقرار (بخلاف البيع)
ونحوه حيث لا يبر بلا قبول وكذا
في طرف النفي والاصل أن عقود
التسربات بازاء الايجاب فقط
والمعاوضات بازاء الايجاب
والقبول معا

مطلب
حلف ليهين له فوهبه له فلم يقبل بر
بخلاف البيع ونحوه

(وحصره الموهوب له شرط في الحنف) فلو وهب الحالف لفاتح لم يحث اتفاقا ابن مالك فليحفظ (لا يحث في حلفه لا يشتم ربحا نا بشتم ورد
وباشمين) والمعول عليه العرف فتح (و) بين (الشتم تقع على) الشتم ١٣٧ (ان تصود فلا يحث لو حلف لا يشتم طيبا فوجد

ربحه وان دخلت الراحة الى
دماعه) فتح (ويحث في حلفه
لا يشتم ربحا نا بشتم ورد
وردها له دهنهما) للعرف (حلف
لا يترج روجه فضولي فاجاز
بالقول حث وبالعدل) ومنه الكتابة
خلاف لابن سماعة (لا) يحث
به "تي خانية (ولو روجه فضولي
ثم لم يترج لا يحث بالقول
أيضا) اتفاقا لاستنادها لوقت
العقد (كل امرأة تدخل
في راحتي) أو تصير - لالا لي (فكذا

فاجاز زنا كاح فضولي بالعدل لا يحث)
يخلف كل عدي - نزل في ملكي
فهو حر - فأجاز به ان جعل حث
اتفاقا لكثره اسباب الملك عمادية
وفيها حلف لا يطلق فأجاز طلاق
ففضولي قولنا أو فعلا فهو كالسكاح
غير أن سوق المهر ليس بابارة
لرجوبه قبل الطلاق قال لامرأة
الغيران دخلت دار فلان فأت
طالب فأجاز الزوج فدخلت طاعت
(دشلا) في عدم حشفه بأجازته
بعلا ما يكتبه الموثنون
في العالقي من حقوقه (ان
ترجعت امرأة بنفسى أو بو كد
أو بفضولي) أو دخلت في نكاح
بوجه مائة من زوجهه طالفا لان
قوله أو بفضولي الى آخره عطف
على قوله بنفسى وعامله ترجعت
وهو خاص بالقول وانما يسند باب
الفضولي لوراد أو أجزت نكاح
فضولي ولو بالنكاح فلا شغل له
الاذا كان المعلق طلاق المروجة

في يد الواهب لا يعتق سله له اولا وان كن ودبعة في يد الموهوب له ان بدأ الواهب فقال وجبتك لا يعتق قبل اولا
وان بدأ الآخر فقال هبه مني فقال وجبتك منك عتق (قوله شرط في الحنف) هذا فيما لو كن الحلف على
النفي فلو على الاثبات فهو شرط في البر فكان المناسب اسقاط قوله في الحنف فانهم (قوله لا يشتم) بفتح
الباء والشين مضارع شتمت الطبيب بكسر الميم في الماضي وجاء في لغة فتح الميم في الماضي وضمها في المضارع
نهر والمشورة النصيحة الاولى كافي الفتح (قوله وباشمين) بكسر السين وبعضهم يفتحها وهو غير منصرف
وبعض العرب يعربه اعراب جمع المذكر السالم على غير قياس مصباح (قوله والمعول عليه العرف) ذكر
ذلك في الفتح بعد حكاية الخلاف في تفسير الربحان وهو أنه ما طاب ربحه من النبات أو ما ساقه راحة طيبة
كالورد أو ما لاساق له من البقول مما له راحة مستلذة وغير ذلك (قوله فوجد ربحه) أى من غير قصد شتمه
(قوله للعرف) فمافي الهداية من حشفه بالدهن لا للورق وما قاله الكرخي من حشفه ما مبنى على اختلاف
العرف وعرفنا ما ذكره المصنف فتح ملخصا (قوله فأجاز بالقول) كرضيت وقتل نهر وفي حاوى الزاهد
لوهناه الناس بشكاح الفضولي فسكت فهو اجازة (قوله حث) هذا هو المختار كافي التبيين وعليه اكثر
المشايخ والقوى عليه كافي الخانية وبه اندفع ما في جامع الفصولين من أن الابع عدمه بحر (قوله وبالعدل)
كعبث المهر أو بعضه بشرط أن يصل اليها وقيل الوصول ليس بشرط نهر وكتبه لمها بشهرة أو جماعها
لكن يكره فتح مما الترتب فلوذا العدم من المزم بحر قات فلو بيعت المهر ازاله لم يكره التقبل والجماع لحصول
الاجازة قبله (قوله ومنه الكتابة) أى من الفعل ما لو اجاز بالكتابة لما في الجماع - حلف لا يكلم فلانا
ولا يقول له شيئا فكتب اليه كتابا لا يحث وذكر ابن سماعة انه يحث نهر (قوله به ينفي) مضاهية ما في جامع
الفصولين من انه لا يحث بالقول كما ترف فكان المناسب ذكره قبل قوله وبالعدل أفاده ط (قوله لاستنادها)
أى الاجازة لوقت العقد وفيه لا يحث بمشاورته فبالاجازة اولى بحر (قوله لا يحث) هذا أحد قولين
قاله النقيب أبو جعفر ونجم الدين السبكي والثاني انه يحث به قال شمس المنة والامام البرزوي والسيد
أبو القاسم وعليه منى الشارح قبيل فصل المشتبه لكن رجح المصنف في فتاواه القول بوجهه أن دخولها
في نكاحه لا يكون الا بالزوج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فيصير في التعديل كأنه قال ان ترجمتها
وبترجيع الفضولي لا يصير مترجعا كما في فتاوى العلامة قاسم قلت قد يقال ان لسببين التزوج بنفسه والبرج
بلفظ الفضولي والثاني غير الاول بدليل انه لا يحث به في حلفه لا يترجح تأمل (قوله لكثره اسباب الملك) فانه
يكون بالبيع والارث والهبة والوصية وغيرها بخلاف السكاح كما علت فلا فرق بين ذكره وعدمه (قوله
أو فعلا) كخراج متاعها من يته ط (قوله لوجهه قبل الطلاق) فلا يحال به الى الطلاق بخلاف
النكاح لان المهر من خصائصه منع عن العمادية (قوله قال) أى فضولي (قوله فأجاز الزوج)
أى اجاز تعليق الفضولي (قوله ومثله) أى مثل ما في التت (قوله ما يكتبه الموثنون) أى الذين يكتبون
الوثائق أى الصكوك (قوله الى آخره) المناسب حذفه لان قوله أو دخلت في نكاح معطوف على ترجعت
لا على بنفسى فلا يصح تعليله بأن عامله ترجعت بل العلة فيه انه ليس له الاسباب واحده وهو الرجوع كما مر وهو
لا يكون الا بالقول أفاده ط (قوله وهو خاص بالقول) فتقوله أو بفضولي ينصرف الى الاجازة بالقول
فقط بحر (قوله فلا شغل له الخ) كذا في البحر وتبعه في النهر والمنع وفي فتاوى العلامة قاسم وجامع الفصولين
انه اختلف فيه قبل لارجه لجوازه لانه شدد على نفسه وقد انقبه أبو جعفر وصاحب الفصول حمله أن
يرجعه فضولي بلا أمرهم فخير هو فيحث قبل اجازة المرأة الى جرائع اعدم الملك ثم تغيره هي فاجازته ان تعمل
فيجوز ان العقد فيجوز اذا المين انعقدت على ترجوع واحد وهذه الحيلة انما يحتاج اليها اذا قال أو رجوعها غيري
لا جلي وأجزه أما اذا لم يقل وأجزه قال النسبي يروج الفضولي لاجله فنطلق ثلاثا اذا الشرط ترجيع الغير
له مطلقا وانكها لا يحرم عليه لطلقتها قبل الدخول في ملك الزوج قال صاحب جامع الفصولين فيه تسامح لان
وقوع الطلاق قبل الملك محال اد قلت انما سماه تسامحا لظهور المراد وهو انحلال المين لا الى جزاء لان
الشرط ترجيع الغير له وذلك يوجد من غير توقف على اجازته بخلاف قوله ان رجوعها فانه لا يوجد الا بعقد بنفسه
أو وعقد غيره له واجازته (قوله الا اذا كان المعلق طلاق المروجة) في بعض النسخ المترجعة أى التي حث

مطلب ٢

حلف لا يشتم ربحا نا

مطلب ٣

حلف لا يترج روجه فضولي

مطلب ٤ قال كل امرأة تدخل في راحتي

فرفع الامر الى شافعي ليقض
المين المضافة وقد منافي التعاليم
أن الاقتناء كاف في ذلك (بحر)
لا يدخل دار فلان انظم المملوكة
والمنسأجرة والمستعارة لان المراد
بها المسكن عرفا ولا بد أن تكون
سكناء لا بدل يرق التبعية فلو حلف
لا يدخل دار فلانة فدخل دارها
وزوجها ساكن بها لم يحنث لان
الدار تنسب الى الساكن وهو

الزوج نهر عن الوقعات (لا يحنث
في حنثه انه لا مال له وله دين على
منه) بتشديد اللام أي محكوم
بالنكاح (أو) على (ملى) غنى لان
الدين ليس بمال بل وصف في الذمة
لا يحد منه حقيقة (فروع)
قال لغيره والله لتنعلق كذا فهو
حالف فان لم يفعل الخطاب حنث
ما لم ينزل استخلاف قال لغيره
السمع عادت بالله أو لم يقتل عليه
تعدى لان الحالف هو المبتدئ
ما لم ينزل استخلاف ولو قال عليه
عبد الله ان فعلت كذا فقال نعم
في حلف الجيب

٢ د م طلب

حنث لا مال له

٣ د م طلب

الدين تنقض بامثالها

٤ د م طلب

قال لغيره والله لتنعلق كذا فهو
حالف

٥ د م طلب

قال والله لا تنقم فقام لا يحنث

٦ د م طلب

قال لتنعلق كذا فقال نعم

أن لا يترجها بنفسه أو بفضولي احترازاً عما لو كان المعلق طلاق زوجته الأصلية بأن قال ان تزوجت عليك
بنفسى أو بفضولي فأنت طالق فان حكم الشافعي بنسخ المين المضافة يؤكده الحنث لا ينفيه (قوله أن الاقتناء
كاف) أي اقتناء الشافعي للحالف بطلان هذه المين وهو رواية عن محمد أفنى بها أئمة خوارجهم لكنها ضعيفة
نعم لو قال كل امرأة اترجها فهي كذا فترجى امرأة وحكم القاسمي بنسخ المين ثم تزوج أخرى يحتاج الى
الفسخ ثانياً عندهما وقال محمد لا يحتاج وبه يقتضى كافي الظهيرية فتن قال ان بطلان المين هو قول محمد المنقضى به
كافي الظهيرية فقد اشتبه عليه حكم بالآخر كما قدمنا في باب التعليق فافهم (قوله بحر) الاول أن
يقول نهر لان جميع ما قدمه مذكور فيه أما في البحر فانه لم يذكر قوله انه مما يكتبه الموثقون ولا قوله أو دخلت
في نكاحي بوجه ما ولا قوله وقد منافي التعاليم (قوله لان المراد بها المسكن عرفا) يعني أن المراد ما يشمل
المسكن فيصدق على المملوكة غير المسكونة وفيه تفصيل وخلاف ذكرناه في باب المين بالدخول (قوله
ولا بد أن تكون سكناء لا بطريق التبعية الخ) مخالف لما قدمه في الباب المذكور من قوله ولو تعاوه
ما في الخانية لو حلف لا يدخل دار بنته أو أخته وهي تسكن في بيت زوجها فدخل الحالف حنث وقد ذكر
في الخانية أيضاً مسألة الوقعات وقال ان لم ينو تلك الدار لا يحنث لان السكنى تضاف الى الزوج الى الی المرأة
ويمكن الجواب بأن الدار في مسألة الخانية المارة لمالم تكن للمرأة انعقدت بينه على دارا سكنى بالتعينة
حنث أما في مسألة الوقعات المذكورة هنا فالدار فيها ملك المرأة فانصرف العين الى ما ينسب اليها أصالة فلما
سكنها زوجها نسبت اليه وانقضت نسبتها اليها فلم يحنث الحالف بدخولها ما لم ينوها فأما بعضه السيد
أبو السعود فكيف قد منافي باب الدخول عن التنازلية ما يفيد اختلاف الرواية ولكن ما ذكر من الجواب
توفيق حسن رافع للخلاف بقيد عدم النية المذكورة أخذاً مما مر عن الخانية فافهم (قوله بتشديد اللام)
كذا في البحر عن مسكين والظاهر أن التشديد غير لازم لانه يقال مفلس وجعه مفلس كما في المصباح وهذا اعم
من المحكوم بفلاسه وغيره كما لا يخفى (قوله بل وصف في الذمة الخ) ولهذا قيل ان الدينون تنقض بامثالها على
معنى أن المتبوض مضمون على القابض لانه قبضه لنفسه على وجه القلق ولرب الدين على المدين مثله فالتق
الدينان قصاصاً وتماه في البحر (قوله فان لم يفعل الخطاب حنث) كذا اطلعت في الخانية والفتح والنهر
وظاهره انه يحنث سواء أمره بالفعل أو لا وهو كذلك لان أمره لا يحقق الفعل من المحلوف عليه وشروطه هو
الفعل وشروط حنثه عدمه وانما تمام بيان امره بياهاذا وأثبت في الصيغة مرة على رجل فأراد أن يقوم فقتل
والله لا تنقم فقام لا يلزم الماتر شيء لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى اه وذكره في البرازية بعبارة فارسية فهذا
المرع مخالف لما مر وقد يجب ان قوله لا تنقم شيء وهو انشاء في الحال تحقق مضمونه عند التلفظ به وهو طلب
الكف عن القيام فصار الحلف على هذا الطلب الانشاء لا على عدم القيام فالمقصود من الحلف تأكيده ذلك
الطلب فليأمل والظاهر أن الامر مثل النهي فإذا قال بالله ان ضرب زيداً اليوم لا يحنث بعدم ضربه ويظهر
أيضاً انه لو تعدى قام لا يحنث ولو لم يكن بلنظ النهي لان المراد النهي عن القيام الذي تهيأ له المحلوف عليه فهو عين
الفور الماتر بياناً وهذه المسألة تقع كثيراً (قوله ما لم ينو الاستخلاف) فان نوى الاستخلاف فلا شيء على واحد
منهما خانية وقع أي لان الخطاب لم يجبه بقوله نعم حتى يصير حالفاً قال في الخانية ولو قال والله لتنعلق كذا
فقال لا تنقم فهو على خمسة اوجه احدها ان ينوى كل من المبتدئ والجيب الحلف على نفسه فهما حالقان
أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان قوله نعم يتضمن إعادة ما قبله فكأنه قال والله لا فعلن كذا فإذا لم يفعل حنثا
جميعاً الوجه الثاني أن يريد المبتدئ الاستخلاف والجيب المين على نفسه فالحالف هو الجيب فقط الثالث
أن لا يريد الجيب المين بل الوعد فلا يكون احدهما حالفاً الرابع أن لا يكون لاحدهما نية فالحالف هو المبتدئ
فقط الخامس أن يريد المبتدئ الاستخلاف والجيب الحلف فالحالف لا غير اه ملخصاً قلت هذا الاخير
هو عين الثاني فتأمل (قوله فالحالف هو المبتدئ) وكذا فيما لو قال أحلف أو أشهد بالله قال عليك أو لا فلا
مين على الجيب في الثلاثة وان نوى أن يكون الحالف هو الجيب خانية قلت ووجهه انه اسند فعل القسم
الى نفسه فلا يمكن أن يكون فاعله غيره (قوله ما لم ينو الاستخلاف) أي بأن تكون همزة الاستفهام مقدرة
فيصير المعنى هل احلف أم لا وهذا يصلح حيلة اذا أراد أن لا يحنث فافهم (قوله فالحالف الجيب) ولا يمين

حلف لا بدخل فلان داره

على المبتدئ وان نوى اليمين خاتية وفتح أى لاسناده الحلف الى المخاطب فلا يمكن أن يكون الحالف غيره (قول)
لا يدخل فلان داره الخ) نقلا في النهر عن منية المفتي وهكذا رأيت في الكتب بلفظ الدار معرفة وهذا محمول على
ما اذا كان فلان ظاهرا لا يمكن الحالف أن يمنعه كما يعلم مما ذكره الشرنبلالي في رسالته عن الخاتية والخلاصة
وغيرهما حلف لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فلو الدار ملك الحالف فشرط البر منعه بالقول والله جل بقدر
ما يطيق فلو منعه بالقول دون الفعل حدث وان لم تمكن له فمعه بالقول دون الفعل لا يبحث بالدخول
وفي التقنية عن الوري حلف ليخرجن ساكن داره اليوم والساكن ظالم غالب يتكف في اخرجه فان لم يمكنه
فاليمين على التلفظ باللسان اه قال وهذا يفيد أن ما مر من حن المالك بالمنع بالقول فقط مقيد بما اذا قدر على
منعه بالفعل والله في نفسه القول ويفيده قول الخاتية بقدر ما يطيق هذا حاصل ما ذكره في الرسالة وقد خصها
السيد أبو السعود لخصها محلا ونقله عنه ط في الباب السابق والله افي بناء على ما فهمه فمين حلف على اخته
أن لا تتكلم بأنها لو تكلمت بعد ما نهاها عن الكلام لا يبحث لأنه لا يملك منعها وقاس على ذلك أيضا انه
لو كانت اليمين على الاثبات مثل لتفعلن يكفي امره بالفعل قلت وهذا خطأ فاحش للفرق بين اليمين بين قولنا
لا ادعه يفعل وبين لا يفعله يوضح ذلك ما قدمناه في التعليق عن الوطواط الجسية رجل قال ان ادخلت فلا ياتي
أو قال ان دخل فلان يتي أو قال ان تركت فلانا يدخل يتي فأمر أنه طالق فليمن في الآثر على أن يدخل بأمره
لأنه متى دخل بأمره فقد أدخله وفي الثاني على الدخول أمر الحالف أو لم يأمر علم أو لم يعلم لأنه وجب الدخول
وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف لأن شرط الحن الترتل للدخول فقي علم ولم يمنع فقد ترك اه ونقل مثله
في البحر عن المحيط وغيره فانظر كيف جعلوا اليمين في الثاني على مجرد الدخول لأن المحلوف عليه هو دخول فلان
فقي تحقق دخوله لتحقيق شرط الحن وان منعه قولاً أو فعلاً لأن منعه لا ينفي دخوله بعد تحققه وأما عدم
الحن بالمنع قولاً أو فعلاً فقط على التخصيص المار فهو خاص بالحلف على انه لا يدعه أو لا يتركه يدخل
وكذا قوله لا ياتيه يدخل لأنه متى لم يمنعه تحقق أنه تركه أو خلده فيمنع هذا هو المصريح به في عامة كتب
المذهب وهو ظاهر الوجه وقد منافي آخر باب اليمين في الاكل والشرب فيما لو قال لا افارقك حتى تقضي حق
انك لو فرمته لا يبحث ولو قال لا يفارقني يبحث كما في الخاتية فقد جزم بحنه اذا فرمته بعد حلفه لا يفارقني وعلى
هذا فالصواب في جواب الفتوى السابقة أن اخته اذا تكلمت بحنه سواء منعه عن الكلام أو لا تحقق شرط
الحن وهو الكلام ومنعه لها لا يرفعه بعد تحققه كما لا يخفى نعم لو كان الحلف على انه لا يتركها أو لا يحلها تتكلم
فان يتركها بالمنع قولاً فقط ولا يحتاج الى المنع بالفعل لأنه لا يملك كما قال في الخاتية رجل حلف بطلاق امرأته أن
لا يدع فلانا ياتي على هذه القمطر تمنعه بالقول بأنه لا يملك المنع بالفعل اه وبما وردنا طهر
أن ما نقله الشارح تعالى منية لا يصح حله على ظاهره لأن مقتضى له مشهور في الكتب فلا بد من تأويله بما قدمناه
وقد يقول بآراءه عني لا يدعه يدخل كما افقي به في الخبرية حيث سئل عن حلف على سهره أنه لا يرحل من
هذه القرية فرحل قهر عليه فهل يبحث احباب مقتضى ما افقي به قارئ الهداية واسند به الشيخ محمد الغزالي
وافقي به انه ان نوى لا يمكنه فرحل قهر عليه لا يبحث اه أو يقول بأنه سقط من عبارة المتن لفظ لا يدعه
والافهم دود لأن العمل على ما هو المشهور الموافق للمعتول والمنقول دون الشاذ الخفي المعلول ناغتم هذا
التحريروا لله سبحانه اعلم (تبسيه) علم أيضا مما ذكرناه انه لو كان الحلف على الاثبات مثل قوله والله جل
كذا فشرط البر هو انه على حقيقة ولا يمكن حياسه على لا يدعه يفعل بأن يقان هذا يعني أمره بالفعل فان ذلك
لم يقل به أحد وما مر عن التقنية في اخرجن ساكن داره فذلك في معنى لا يدعه يسكن كما علم مما رأناه أو لا
يكني الامر لأن حلفه على الفعل لا على الامر به ومجرد الامر به لا يبحث كما لا يخفى فإذا لم يعمل بحنه اختلفت
مترسوء أمره أو لا وهذا ظاهر جلي أيضا ولكن جل من لا يسمو فافهم (قول بر) قوله اخرج
الاجارة منعه من الاخراج بانفعل لأن مالك الدار لا يملك المنفعة مدة الاجارة وهو حينئذ لا يجني شرنبلالي
(قوله وحلفه بر) لأن قوله لا يدع ينصرف الى ما يقدر عليه وبعد تحليفه لا يقدر على الاخذ بشرط الحن
أن يتركه مع التدرية ولما لا يبحث اذا قال لا ادع فلانا بفعل ففعل في غيبته (قوله طلقت) لأنه صريح في
للقاعدة المذكورة عقبه (قوله به يفتي) وهو قول أبي يوسف خلافا لمحمد بخلاف ما لو برهن انه قرضه ألفا

مطالعه

في الفرق بين لايد ٤٤٠٠ خل وبين
لايد ٤٤٠٠ خل

لا يدخل فلان داره فيمده على
النهي ان لم يك منع والافعل
النهي والمفع جميعا * آجر داره
ثم حلف انه لا يتركه فيها بربته قوله
خرج * لا يدع ماله اليوم على غيره
فقد مده للثاني وحلفه بربته * ذيل له
ان كنت فعلت كذا فامراً بان طلاق
فقال نعم وقد كان فعل طلقت
وفي الاشهاد القاعدة الحادية عشر
السؤال معاً في الجواب قال
امراً يزيد طالتي أو عبده حر
أو عليه الميثى ايت الله ان فعل
كدار قال زيد نعم ان حلفت الى
آجره * ادعى عليه حبس بالطلاق
ماله عليه شيء فبهرن بالمال حنث
به يعني - ان فلان انقيل وعو
عند الناس فيه ثقل وعنده ثقل
لم يحث الاثنان - ثوب ما عند الناس

والمسألة بجبالها لا يحنث اه فتح أى لجوازانه اقضه ثم ابرأه واستوفى منه قبل الدعوى فلم يظهر كذب المدعى عليه (قوله حنث الخ) لأن كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه ويصير الحالف عاملا مع المحلوف عليه وان كان عقد الشراكة نفسه لا يوجب الحق أو أما العبد المأذون فلا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير الحالف شريكاً للمولاه يجر عن الظهيرة (قوله فدخل المشتركة) أى فلا يحنث لأن نصف الدار لا يسمى داراً فتح (قوله اذا لم يكن ساكناً) ترك في الفتح هذا القيد وقد سرح به في الخاتمة قال ط أما اذا كان ساكناً في داره لأن الدار حينئذ تسمى المستأجرة فأولى المشتركة التي سكتها والله سبحانه اعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحدود)*

لما فرغ من الايمان وكفارتها الدائرة بين العباد والعتوبة ذكر بعدها العقوبات المحضة ولولا لزوم التفريق بين العبادات لكان ذكرها بعد الصوم اولى لاشتراكه على بيان كفارة الفطر المذهب فيها جهة العتوبة نهر وفتح وهي ستة أنواع حد الزنى وحد شرب الخمر خاصة وحد السكر من غيرها والكمية متحدة فيها وحد التذلف وحد السرقة وحد قطع الطريق ابن كمال (قوله الحد لغة) في بعض النسخ هو لغة فالضمير عائداً على الحد المفهوم من الحدود (قوله المنع) ومنه سمي البواب والسجان حداد المنع الأول من الدخول والثاني من الخروج وسمى المعزف للماهية حد المنع من الدخول والخروج وحدود الدار نهائيات المنعها عن دخول ملث الغير فيها وخروج بعض الماهية وتمامه في الفتح (قوله عقوبة) أى جزاء بالضرب أو القطع أو الرجم أو القتل سمي بها لانها تلحق الذنب من تعاقبه اذا تبعه قهستانى (قوله مقدرة) أى مبينة بالكتاب أو السنة أو الاجماع قهستانى أو المراد لها قدر خاص ولذا قال في النهر مقدرة بالموت في الرجم وفي غيره بالاسواط الآتية اه أى وبالقطع الآتى (قوله حقت الله تعالى) لانها شرعت لمصلحة تعود الى كافة الناس من صيانة الانساب والاموال والعقول والاعراض (قوله زجرا) بيان لحكمها الاصلى وهو الانزجار عما يضر ربه العباد من أنواع الفساد وهو وجه تسميتها حدود اقال في النسخ والتحقيق ما قال بعض المشايخ انها موانع قبل الفعل زواج بعده أى العلم بشرعيتها يمنع الاقدام على الفعل وابقاعها بعده يمنع من العود اليه (قوله فلا تجوز الشفاعة فيه) تنزيه على قوله تجب الخ حال في الفتح فانه طلب ترك الواجب ولذا انكر صلى الله عليه وسلم على اسامة بن زيد حين شفع في الخزومية التي سرق فقال اشفع في حد من حدود الله (قوله بعد الوصول للحاكم) وأما قبل الوصول اليه والاثبات عنده فتجوز الشفاعة عند الرفع له الى الحاكم لمطلقه لأن وجوب الحد قبل ذلك لم يثبت فالوجوب لا يثبت بمجرد الفعل بل على الامام عند الثبوت عنده كذا في النسخ وظاهره جواز الشفاعة بعد الوصول للحاكم قبل الثبوت عنده وبه سرح ط عن الحموى (قوله بل المظهر للتوبة) فاذا حد ولم يتب بقي عليه اثم المعصية وذهب كثير من العلماء الى انه مظهر وأوضح دليلنا في النهر (قوله وأجمعوا الخ) الظاهر أن المراد أنها لا تسقط الحد الثابت عند الحاكم بعد الرفع اليه أما قبله فسقط الحد بالتوبة حتى في قطاع الطريق سواء كان قبل جنائهم على نفس أو عضواً أو مالاً أو كان بعد شئ من ذلك كما سئلت في بابيه وبه سرح في البهرنا خلافاً لما في النهر نعم يبقى عليهم حق العبد من القصاص ان قتلوا والضمان ان أخذوا المال وقول البحر والقطع ان أخذوا المال سبق قلم وصوابه والضمان والحاصل أن بقاء حق العبد لا ينافي سقوط الحد وكأنه في النهر توهم أن الباقي هو الحد وليس كذلك فافهم وفي البحر عن الظهيرة رجل أتى بفاحشة ثم تاب وأتاب الى الله تعالى فانه لا يعلم القاضى بفاحشته لا قامة الحد عليه لأن السر منسوب اليه اه وفي شرح الاشباه للبرى عن الجواهر رجل شرب الخمر وزنى ثم تاب ولم يحد في الدنيا هل يحد في الآخرة قال الحدود حقوق الله تعالى الا انه تعلق بهما حق الناس وهو الانزجار فاذا تاب توبة نصوحاً رجوا أن لا يحد في الآخرة فانه لا يكون أكثر من الكفر والردة وانه يزول بالاسلام والتوبة (قوله فلا تعزير حد) تعزير اسم لا مبينى معها على الفتح وحد خبرها وكذا قوله ولا قصاص حد وقد رال شارح خبر الاول لأن الخبر المذكور مرفرد لا يصلح خبر لهما لکنه مصدر للجنس فيصلح لهما والخطب في ذلك سهل ثم ان الاول مفتح على قوله مقدرة والثاني على قوله وجبت حقت الله تعالى وقوله لعدم تقديره أى تقدير التعزير أى كل أنواعه لأن المقدرة بعضها وهو الضرب على أن الضرب وان كان اقله ثلاثة وأكثره تسعة وثلاثون لكن ما بين الاقل والاكثر ليس بمقدرة كما افاده

لا يعمل معه في القسامة مثلاً
فعمل مع شريكه حنث ومع عبده
المأذون لا لا يزرع أرض فلان
فزرع أرضاً بينه وبين غيره حنث
لأن نصف الأرض تسمى أرضاً
بجلاف لا يدخل دار فلان فدخل
المشتركة اذا لم يكن ساكناً والله
سبحانه أعلم

(كتاب الحدود)*

(الحد لغة المنع وشرعاً) عتوبة
مقدرة وجبت حقت الله تعالى زجراً
فلا تجوز الشفاعة فيه بعد الوصول
لحاكم وليس مظهراً عند نابل المظهر
التوبة وأجمعوا أنها لا تسقط الحد
في الدنيا (فلا تعزير) حد لعدم
تقديره (ولا قصاص حد) لأنه حق
المولى

قوله تنزيه على قوله تجب هكذا
يخطه بأصارع والذي في المتن
ويأتى له بعد ذلك وجبت بالمأذون
والخطب سهل اه معجبه

معطاه
التوبة تسقط الحد قبل ثبوته

في البحر (قوله والزني) بالقصر في لغة أهل الحجاز فيكتب بالياء وبالمدة في لغة أهل نجد فيكتب بالالف بدأ بالكلام عليه لانه اصابته النسل فكان راجعا الى الموجود وهو الاصل ولكثرة وقوع سببه مع قطيعته بخلاف السرقة فانها لاكثر كثرة والشرب وان كثرت فليس حده بتلك القطيعة نهر وفتح (قوله الموجب للعد) قديبه لان الزني في اللغة والشرع بمعنى واحد وهو وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهته فان الشرع لم يخص اسم الزني بما يوجب الحد بل بما هو أعم والموجب للعد بعض أنواعه ولو وطئ جارية ابنة لا يحد للزني ولا يحد قاذفه بالزني فدل على أن فعله زني وان كان لا يحد به وتعماه في الفتح وبه علم أن ما في الكنز وغيره من تعريف الزني بما مر تعريف للشرعي الاعم فلا يعترض عليه بترك القيود التي ذكرها المصنف هنا لانه تعريف للاخص الموجب للعد على أن القيود المذكورة خارجة عن الماهية لانها شروط لا جراء الحكم كما في النهر تأمل (قوله قدر حشفة) أى حشفة أو قدرها من كان مقطوعها الكن صرح بالخفي وسكت عن الظاهر لعله بالاول اختصارا أو أتم لفظ قدر لإفادة التعميم لالا احتراز عن نفس الحشفة في الجراح بعضها غير موجب للعد لانه ليس وطأ ولذلك لم يوجب الغسل ولم يفسد الحج كما في الجوهرية وأشار بسكونه عن الانزال الى انه غير شرط (قوله مكاف) أى عاقل بالغ ولم يقل مسلم لانه غير شرط في حق الجلد (قوله مطا) سواء ثبت عليه بأقراره بالإشارة أو بينة كما في البحر وغيره (قوله لا بالبرهان) ذكر ابن الشحنة في شرح الوهبانية انه رآه في نسخة الخانية وذكر أن المصنف يعني ابن وهبان خص ذلك بالآخرس أقول الذي رأيته في نسختين من الخانية هـ ذ أولوا أقر الآخرس بالزني أربع مرات في كتاب كسبه أو إشارة لا يحد ولو شهد عليه الشهود بالزني لا تقبل الاعشى اذا أقر بالزني فهو بمنزلة البصري في حكم الاقرار اه فقوله ولو شهد عليه الشهود الخ انما ذكره في الآخرس لافي الاعشى خلافا لما رآه ابن الشحنة في نسخته فانه غلط لقول الفتح والبحر بخلاف الاعشى صح اقراره والشهادة عليه ومثله في التنازع عن المنعرات وبه جزم في شرح الوهبانية للشرنبلالي وشرح الكنتز للمقدسي (قوله في قبل) متعلق بوطء (قوله أو ما ضيا) ادخل به الجوز الشوها فانه وان لم تكن مشتهاة في الحال لكنها كانت مشتهاة فيما مضى (قوله خرج المكروه) أى بقيد طائع والدبر بقيد قبل وهذا بناء على قول الامام من انه لا حد بالواطء أما على قوله ما من انه يحد بفعل ذلك في الجانب فيدخل في الزني وسيأتي في الباب الآتي (قوله ونحو الصغيرة) هو الميتة والبهيمة ح وهذا خرج بقيد مشتهاة والمراد الصغيرة ونحوها فاقام لفظ نحو لتصدق التعميم كما مر أيضا ونظيره على أحد الاحتمالات قولهم مثلك لا يخل (قوله خال عن ملكه) أى ملك يمينه وملك نكاحه وهو صفة لقب ط أو صفة لوطء (قوله وشبهته) أى شبهة ملك الميمن وملك النكاح فالاولى كوطء جارية مكاتبه أو عبده المأذون المديون أو جارية المغنم بعد الاحراز بدرا في حق الغازي والنانية كزوج امرأة بلا شهود أو أمة بلا إذن مولاه أو تزوج العبد بلا إذن مولاه حوى عن المفتاح ط (قوله أى في الحمل) ويقال لها شبهة ملك وشبهة حكمية كوطء جارية ابنة ط (قوله لافي الفعل) وتسمى شبهة اشتباه كوطء معتدة الثلاث وحاصله أن شرط كون الوطء زني خافه عن شبهة الحمل لانها لو جرت في الحد وان لم يفتن حله بخلاف شبهة القبل فانها لا تنفيه مطلقا بل ان ظن الحمل أما ان لم يظنه فلا ولا خدص الاولى بالارادة مع انه لو أدى خلوه عما يعم شبهة الفعل بقيد ظن الحمل فيها صح أيضا افاده السيد أبو السعود (قوله في دار الاسلام) مفعول زاد وهذا القيد يرمي اليه قولهم وأين هو وكذا قولهم في الباب الآتي لا حد بالزني في دار الحرب والبعي وعليه فكان الاولى أن يقول في دار العدل يخرج دار البغي أيضا وهذا الميزن داخل العسكر الذي فيه السلطان أو نائبه المأذون له بإقامة الحد والافاته يحد كما سيأتي هناك (قوله أو يمكنه) بالرفع عطف على وطء وأول التقسيم والتنويع واسم الإشارة للوطء ط (قوله فقعدت على ذكره) أى واستدخلته بنفسها (قوله أو يمكنها) لما كانت المرأة تحت حد الزني وقد سماها الله تعالى زانية في قوله الزانية والزاني علم انها تسمى زانية حقيقة ولا يلزم من كونها الانسي واطنة أنها زانية مجازا فلذا زاد في التعريف يمكنها حتى يدخل فعلها في المعرف وهو الزني الموجب للحد فلم يكن يمكنها زني حقيقة لما احتج الى ادخاله في التعريف وهو أيضا إمارة كونها زانية حقيقة وان لم تكن واطنة كما أن الرجل يسمى زانيا حقيقة بالتمكين وان لم يوجد منه الوطء حقيقة وبه سقط ما في البحر من أن تسميتها زانية مجازا فانهم (قوله فتم التعريف) نعر يضرب صاحب الكنز وغيره حيث عرفوه بالتعريف

مطلب

أحكام الزني

مطلب

الزني شرعا لا يختص بما يوجب

الحد بل اعم

(والزني) الموجب للحد (وطء)

وه ادخال قدر حشفة من ذكر

(مثاف) خرج الصبي والمعتوه

(ناطق) خرج وطء الآخرس

فلا حد عليه مطلقا للشبهة وأما

الاعشى فيحد الزني بالاقرار لا بالبرهان

شرح وهبانية (طائع في قبل

مشتهاة) حالا أو ما ضيا خرج

المكروه والدبر والمحو الصغيرة

(خال عن ملكه) أى ملك الواطئ

(وشبهته) أى في الحمل لافي الفعل

ذكره ابن الكمال وزاد الكمال

(في دار الاسلام) لانه لا حد بالزني

في دار الحرب (أو يمكنه من ذلك)

بأن استلقى فقعدت على ذكره

فانه ما يحدان لوجود التمكين

(أو يمكنها) فان فعلها ليس وطئا

بل يمكن فتم التعريف

الاعم وتقدم جوابه تأمل (قوله وزاد في المحيط الخ) حيث قال ان من شرائط العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرمة لم يجب الحد للشبهة وأصله ما روى سعيد بن المسيب ان رجلا زنى بالين فكتب في ذلك عمر رضی الله تعالى عنه ان كان يعلم ان الله حرم الزنى فاجلدوه وان كان لا يعلم فعلوه فان عاد فاجلدوه ولا تحكم في الشرعيات لا يثبت الا بعد العلم فان كان الشروع والاستفاضة في دار الاسلام اقيم مقام العلم ولكن لا أقل من ابراث شبهة لعدم التبليغ اه وبه علم أن الكون في دار الاسلام لا يقوم مقام العلم في وجوب الحد كما هو قائم مقامه في الاحكام كلها ح عن البحر (قوله ورد في فتح القدير) أي في الباب الا أني بأن الزنى حرام في جميع الاديان والملل فالحرابي اذا دخل دار الاسلام فأسلم فزنى وقال ظننت انه حلال يحد ولا يلتفت اليه وان كان فعله أول يوم دخوله فكيف يقال اذا ادعى مسلم أصلي انه لا يعلم حرمة الزنى لا يحد لا يستفاء شرط الحد اه وأقره في البحر والنهر والمنع والمقدسي والشرنبلاني ونازع فيه ط بما مر عن عمر وبأن الحرمة الثابتة في كل ملة لا تنافي أن بعض الناس يحفلها كيف والباب تقبل فيه الشبهات وأما مسألة الحرابي فلعلمها على قول من لا يشترط العلم اه قلت وكذا نازع فيه المحقق ابن أمير حاج في آخر شرحه على التحرير في بحث الجهل حيث قال بعد نقله ما مر عن المحيط غير أن ظاهر قول المبسوط عقب هذا الاثر فقد جعل ظن الخل في ذلك الوقت شبهة لعدم اشتهار الاحكام بشير الى أن هذا الظن في هذا الزمان لا يكون شبهة معتبرة لاشتجار الاحكام فيه ولكن هذا انما يكون مفيد للعلم بالنسبة الى الناشئ في دار الاسلام والمسلم المهاجر المقيم بهامدة يطلع فيها على ذلك فأما المسلم المهاجر الواقع منه ذلك في فور دخوله فلا وقد قال المصنف يعني الكمال في شرح الهداية ونقل في اشتراط العلم بحرمة الزنى اجماع الفقهاء وهو مفيد أن جهله يكون عذرا واذا لم يكن عذرا بعد الاسلام ولا قبله فيتحقق كونه عذرا وحينئذ فالفرع المذكور أي فرع الحرابي هو المشكل فليتأمل اه قلت قد يجب بأن العلم بالحرمة شرط فمين ادعى الجهل بها وظهر عليه أماره ذلك بأن نشأ وحده في شاق أو بين قوم جهال مثله لا يعلمون تحريمه أو يعتقدون اباحته اذ لا ينكر وجود ذلك فمن زنى وهو كذلك في فور دخوله دارنا لا شك في انه لا يحد اذا التكياف بالاحكام فرع العلم بها وعلى هذا يحمل ما في المحيط وما ذكر من نقل الاجماع بخلاف من نشأ في دار الاسلام بين المسلمين أو في دار أهل الحرب المعتقدين حرمة ثم دخل دارنا فانه اذا زنى يحد ولا يقبل اعتذاره بالجهل وعليه يحمل فرع الحرابي ويزول عنه الاشكال وهو أيضا محمل كلام الكمال وبه يحصل التوفيق وهو أولى من شق العصا والتفريق هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله ويثبت) أي الزنى عند القاضى أما ثبوته في نفسه فبإيجاد الانسان له لانه فعل حسي نهر (قوله رجال) لانه لا مدخل لشهادة النساء في الحدود وقيد بذلك من ادخل النساء في العدد كما هو الواقع في النصوص (قوله فلو جاء وامتنع من حدوا) أي حد القذف ولو جاءوا فرادى وقعدوا مع عدد الشهود وقام الى القاضى واحدا بعد واحد قبلت شهادتهم وان كانوا خارج المسجد حدوا جميعا بحر عن الظهيرية وعبر بالمسجد لانه محل جلوس القاضى يعني أن اجتماعهم يعتبر في مجلس القاضى لا خارجه فلو اجتمعوا خارجه ودخلوا عليه واحدا بعد واحد فمفترقون فيحدون (قوله بلفظ الزنى) متعلق بشهادة فلو شهد رجلان انه زنى واخران انه اقتر بالزنى لم يحد ولا تحدد الشهود أيضا الا اذا شهد ثلاثة بالزنى والرابع بالاقرار به فتحد الثلاثة ظهيرية لان شهادة الواحد بالاقرار لا تعتبر في كلام الثلاثة فتدفا بحر (قوله لا يحد بلفظ الوطء والجماع) لأن لفظ الزنى هو الدال على فعل الحرام دونهم فلو شهدوا انه وطئها وطأ محرم ما لا يثبت بحر أي الا اذا قال وطأ هو زنى والظاهر أنه يكفي صريحه من أي لسان كان كما صرح به في الشرنبلانية في حد القذف فانه يشترط فيه صريح الزنى كما هنا تأمل (قوله وظاهر الدرر الخ) ونصها أي شهادة ملتبسة بلفظ الزنى لانه الدال على فعل الحرام أو ما يفيد معناه وسأني بيانه اه ولا يخفى انها محتملة أن يكون قوله أو ما يفيد معناه عطف على الضمير في قوله لانه الدال يعني أن الدال على فعل الحرام لفظ الزنى أو ما يفيد معناه وليس ذلك صريحا في أن ما يفيد معناه نصح الشهادة به نعم ظاهر العبارة عطفه على لفظ الزنى لكن قوله وسأني بيانه اراد به كما قاله بعض المحشين ما ذكره في التعزير من أن حد القذف يجب بصريح الزنى أو بما هو في حكمه بأن يدل عليه اللفظ اقتضاء كقوله في غضب لست لا يدين أو بان فلان ايه اه وأنت خير بأن هذا لا يتأتى هنا فهذا يؤيد ما قلنا من العطف على الضمير فافهم ثم انه لو لم يبينه بما ذكر في التعزير أمكن جملة

وزاد في المحيط العلم بالتحريم
فلو لم يعلم لم يحد للشبهة ورد في فتح
القدير بحرمة في كل ملة (ويثبت
بشهادة أربعة) رجال (في مجلس
واحد) فلو جاءوا وامتنع من حدوا
(بلفظ الزنى لا) يحد بلفظ الوطء
والجماع (وظاهر الدرر أن
ما يفيد معنى الزنى يقوم مقامه

على أن المراد به ما كان صريحاً فيه من لغة أخرى فافهم (قوله لأنه يدفع اللعان عن نفسه) بيان للتممة
وعليه لو كان قد فاضل أحدهم الرجل لم تقل شهادته لما ذكر في الزوج أفاده في الجبر (قوله وبسقط نصف المهر)
أي بسقطه الزوج بهذه الشهادة لتضمنها مجيء الفرقة من قبلها حيث كانت مطاوعة لولده وأما بعد الدخول
فلا يسقط شيء من المهر بمطاعته بل تسقط النفقة لنشوزها (قوله ظهريته) ومثله في الجبر عن المحيط
بزيادة وتحت الثلاثة ولا يحد الزوج (قوله فيسألهم الامام الخ) أي وجوباً وقال قاضي خان ينبغي أن يسألهم
در منق و الظاهر أن ينبغي بمعنى يجب لأن هذا البيان شرط لأقامة الحد قال في الفتح بعد ما صرح بالوجوب
ولو سألهم فلم يزدوا على قولهم أنهم ما زنى لا يحد المشهود عليه ولا الشهود وتماه فيه (قوله أي عن ذاته
وهو الإيلاج) تفسر الماهية المعبر عنها بما هو وظاهر كلامهم أنه ليس المراد بالماهية الحقيقة الشرعية المأثرة
كما في الجبر لكن ذكر في الفتح فائدة سؤاله عن الماهية أن الشاهد عساه يظن أن عماسة الفرجين حراماً زنى
أو أن كل وطء محرّم زنى يوجب الحد فيشهد بالزنى قال في التهر وهو ظاهر في أن المراد بما هيته حقيقة الشرعية
الأن هذا يستلزم الاستغناء عن الكيفية والمكان لتضمن التعريف ذلك فهو من عطف الخاص على العام
أد قلت الاستغناء مدفوع لأن الماهية بيان حقيقة الزنى من حيث هو وأما الكيفية والمكان وغيرهما
فهى في هذا الزنى الخاص المشهود به فيسألهم عن ذلك ليعلم أن هذا الخاص تحققت فيه الماهية الشرعية
احتياطاً في درء الحد فقدر (قوله لجواز كونه مكرهاً الخ) بيان لقوله وكيف هو على طريق الترتيب والاولى
أن يقول باكرامه لأن الضمير عائد على الزنى لأنه المستلزم عنه لا على الزانى (قوله أو في صباه) وكذا يحتمل
أن يكون بعد بلوغه لكن في زمان متقدم كما في الفتح وغيره وسمي أي حد التقادم (قوله أو بأمة ابنه)
أي ويحتمل أن لا يحد بوطئها كأمته وزوجته قال في الفتح وقياسه في الشهادة على زنى المرأة أن يسألهم عن زنى
بها من هو لا يحتمل المذكور وزيادة كونه صبياً أو مجنوناً فإنها لا حد عليها فيه عند الامام (قوله هو زيادة
بيان) أي لأنه ينبغي عنه بيان الماهية مع أن ظاهر كلامهم أن الحكم موقوف على بيانه كما في الجبر وأشار
إلى أن الضمير في بينوه عائد إلى المذكور من الأوجه المستلزم عنها كما يؤخذ من عبارة التدوير خلافاً
لما في بعض الشروح من أن قوله وقالوا الخ بيان لقوله وبينوه لأنه بمجرد القول المذكور لا يتم البيان كما في التهر
(قوله وعدلوا سراً وعلنا) السر بأن يبعث القاضي ورقة فيها أسماءهم وأسماء محلّتهم على وجه يتمر به كل
واحد منهم لمن يعرفه فيثبت تحت اسمه هو عدل مقبول الشهادة والعلانية بأن يجمع القاضي بين المذكر
والشاهد ويقول هذا الذي زكيت به سراً ولم يكتب خنا بظاهر العدالة اتفاقاً بأن يتسأل هو مسلم ليس بظاهر
الفسق احتياطاً للدرء بخلاف ما ترا الحقوق عند الامام قالوا وجب عليه هنا حتى يسأل عن الشهود بطريق التعزير
بخلاف الديون فإنه لا يجس فيما قبل ظهور العدالة وتماه في الجبر واعترضه بأنه يلزم الجمع بين الحد والتعزير
قلت وفيه نظر لأنه بهذه الشهادة صار متهما والمتهم يعزّر والحد لم يثبت بعد على أنه لا مانع من اجتماعهما بديل
ما يؤتى من أنه لا يجمع بين جلد ونفي الاسباب وتعزيراً قدر (قوله إذا لم يعلم به الماهية) أما لو علم عدالتهم لا يلزمه
السؤال لأن عمله أقوى من الحاصل له من المذكر ولولا إحداهما لشرع إقامة الحد بعلمه لكن يحد بعلمه كما في الفتح
قبل والاكتفاء بعلمه هنا منى على أنه يقضى بعلمه وهو خلاف المفتى به قال ط وفيه أن القضاء هنا بالشهادة
لا بعلمه بالعدالة فتأمل (قوله حكم به) أي بالحد وهذا إذا لم يشتر المشهود عليه كإبائى (قوله ما لم يكن
متهتكاً) من هتك زيد الستر حكماً من باب ضرب خرقه وهتك الله ستراً فاجر فضحه مصباح قال في الفتح بعد
سوقه الأحاديث الدالة على ندب الستر وإذا كان الستر مندوباً إليه ينبغي أن تكون الشهادة به خلاف الأولى التي
مراجعة إلى كراهة التعزير وهذا يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يعتده ولم يهتك به والواجب كون الشهادة
أولى لأن المطلوب الشارع إخلاء الأرض من المعاصي والنواحيش بخلاف من زنى مرة ومراراً مستتراً متخوفاً
أه ملخصاً يلقى لو كان أحدهم متهتكاً دون الآخر وظاهر التعليق المذكور أن الشهادة أولى لأن درء المفاسد
مقدم تأمل (قوله ويثبت أيضاً باقراره) عطف على قوله ويثبت بشهادة أربعة وقدم الأول لأنه المذكور
في القرآن ولأن الثابت بها أقوى حتى لا يدفع الحد بالقرار ولا بالتقدم ولا نهججة منه بية والقرار قاصرة
كذا في الفتح والجبر لكن قوله ولا بالتقدم مخالف لما قدمناه ولماسياً في باب الشهادة على الزنى ثم رأيت

(ولو) كان (الزوج) أحدهم

إذا لم يعلم (ن) الزوج (فدها)

ولم يشهد بزناها بولده لثمة لأنه

يدفع اللعان عن نفسه في الأولى

وبسقط نصف المهر لو قبل الدخول

أو نفقة العدة لو بعده في الثانية

ظهريته (فيسألهم الامام عنه

ما هو) أي عن ذاته وهو الإيلاج

عيني (وكيف هو وأين هو ومتى

زنى وبين زنى) لجواز كونه

مكرهاً أو بدار الحرب

أو في صباه أو بأمة ابنه فيستقضى

القاضي احتياطاً للدرء (فإن

بينوه وقالوا رأينا وطئها في فرجها

تأمل في المحلل) هو زيادة بيان

احتياطاً للدرء (وعدلوا سراً

وعلنا) إذا لم يعلم بحالهم (حكم به)

وجوباً وترك الشهادة به أولى ما لم

يكن متهتكاً الشهادة أولى نهر

(ويثبت) أيضاً (باقراره)

الزمنى نبيه على ذلك في حاشية المنع فقال المقتز أن التقادم يمنعها دون القرار وكما يمنع التقادم قبولها في الابتداء فكذا يمنع الإقامة بعد القضاء (قوله صريحا) اخرج به اقرار الاخرس بكتابة او اشارة فلا يحد للشبهة بعدم الصراحة بخلاف الاعمى فانه يصح اقراره والشهادة عليه بجر وقد مر (قوله صاحبيا) احتراز عن السكران كما يأتي (قوله ولم يكذبه الاخر) فلو اقر بالزنى بفلانة فكذبته درى الحد عنه سواء قالت تزوجنى او لا عرفه اصلا وعليه المهر ان ادعته المرأة وان اقرت بالزنى بفلان فكذبها فلا حد عليها ايضا عنده خلافا لهما في المسألتين بجر (قوله اورثتها) بأن تخبر النساء بأنهن ارتقا قبل الحد لان اخبارهن بالزنى يوجب شبهة في شهادة الشهود بجر (قوله لجواز ابداء ما يسقط الحد) أى من الخرساء والاخرس على تقدير عدم الخرس واستشكل ما لو اقر أنه زنى بغائبة فانه يحد قبل حضورها مع احتمال أن تترك مسقطا عنه وعنهما اذا حضرت فيحتاج الى الفرق قلت يؤخذ جوابه مما في الجوهر من أن القياس عدم الحد في الثانية لجواز أن تحضر فتجده فتدعى حد القذف وتدعى حد الحذف المهر وفي حد ابطال حقها والاستحسان أن يحد لحديث ما عرفت فانه حتم غيبة المرأة اه والحاصل أن القياس عدم الفرق بين المسألتين ولكنه حد في الثانية على خلاف القياس للحدوث وهذا اولى مما اجاب به بعضهم من أن الزمنى على الثانية بأن حضور الغائبة ودعواها النكاح شبهة واحتمال ذلك يكون شبهة الشهادة والمعتبر هو الشهادة دون شبهة الشهادة لما ورد عليه من انه في المسألة الاولى كذلك قلت وقد يفرق بينهما بأن نفس الخرس شبهة محققة مانعة بخلاف الغيبة ولذا لو اقر بالزنى بمن لا يعرفها فانه يحد قال في الفتح لانه اقر بالزنى ولم يذكر مسقطا لان الانسان لا يجهل زوجته وأتمه اه فعلم أن الغائبة انما حد فيها لانه لم يمسقطا بخلاف الخرساء فان الخرس نفسه مسقط للعله المذكورة (قوله في حال سكره) متعلق باقر (قوله ولو سرق اوزنى) أى في حال سكره وثبت ذلك بالبينة (قوله لان الانشاء) أى انشاء الزنى والسرقة المعايين للشهود في حال سكره لا يحد التأكيد فيحد بخلاف اقراره بذلك في حال سكره (قوله اربع في مجالسه) ولو كل شهر مرة أو ثلث أو اربع في مجلس واحد كان بمنزلة اقرار واحد كما في النهر (قوله أى المقتز) وقيل مجالس القاضى والاول اصح وفسر محمد تنفر المجلس بأن يذهب المقتز عنه بحيث يوارى عن بصر القاضى وظاهر قوله في الهداية لا بد من اختلاف المجالس وهو أن يرد القاضى كلما اقر فيذهب حتى لا يراه أن اختلاف المجالس لا يكون الا برده نهر (قوله كلما اقر رده) فيه تسامح كما قال صدر الشريعة لانه في الرابعة لا يردّه ومن ثم قال في الاصلاح الا اربعة نهر (قوله سألته كما مر) أى سؤال المماثلة لما مر وهذا السؤال بعد الرابعة كما في الكافى وذكر أنه يسأل عن عقله وعن احصائه (قوله حتى عن المزنى بها الخ) سقط لفظ حتى من بعض النسخ ولا بد منه لان مراده افادته انه لا بد من السؤال عن الخمسة المارة وصرح بالمزنى بها ردا على ابن الكمال حيث قال لك أن تقول انه لا حاجة اليه لكن كان عليه التصريح بالزمان أيضا لانه قيل لا يلزم لان التقادم يمنع الشهادة دون الاقرار ورد بأن قائلته احتمال انه زنى في حال صباه (قوله فلا يثبت الخ) تفريع على ما فهم من حصر ثبوته بأحد شيئين الشهادة بالزنى والاقرار به وقوله وبالبينة على الاقرار بيان لفائدة تقييد الشهادة بأن تكون على الزنى ووجهه كما في الزيلعي انه ان كان منكرا فقد رجح وان كان مقرا اعتبر الشهادة مع الاقرار (قوله ولو قننى بالبينة) أى البينة على الزنى لا على الاقرار (قوله فأقر مرة) أو مرتين نهر والظاهر أن الثلاث كذلك وقد بما بعد القضاء لانه لو اقر قبله بسقط الحد بالاتفاق كما صرح به في الفتح وظاهره ولو اقر مرة واحدة (قوله لم يحد) أى خلافا ل محمد لان شرط الشهادة عدم الاقرار ففات الشرط قبل العمل بها لان الامضاء من القضاء في الحدود كما يأتي فصار كالأول وهو ما لو اقر قبل القضاء كما في الفتح ثم اذا لم يكمل نصاب الاقرار الموجب للحد فلا يحد (قوله بطلت الشهادة) أى وصار الحكم للاقرار فيعامل بموجبه لا بموجب الشهادة (قوله بخلاف الشهادة) أى بخلاف ما لو ثبت زناه بالشهادة فهرب في حال الرجم فانه يتبع بالحجارة حتى يؤتى عليه بجر عن الحاوى وسأيت انه لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد ما تقادم الزمان لا يقام (قوله وانكار الاقرار رجوع) أى اذا قال بعد ما اقر اربعا وأمر القاضى برجه والله ما اقررت بشئ فانه يدرأ عنه الحد خاتمة وهذا كتر مع قوله ويحلى سبيله ان يرجع الخ الآن يفهم ذلك بقوله رجعت عما اقررت به تأمل (قوله كما سيبي) أى في بابها

صريحا صاحبيا ولم يكذبه الاخر ولا يظهر كذبه بحجة أو رتقها ولا اقر زناه بخرسا أو هي بأخرس لجواز ابداء ما يسقط الحد ولو اقر به أو سرقة في حال سكره لا حد ولو سرق اوزنى حد لان الانشاء لا يحد التأكيد والاقرار يحتمل نهر (اربع في مجالسه) أى المقتز (الاربعة كلما اقر رده) بحيث لا يراه (وسأله كما مر) حتى عن المزنى بها لجواز بيان بأمته ابنه نهر (فان بينه) كما يحق (حد) فلا يثبت بعلم القاضى ولا بالبينة على الاقرار ولو قننى بالبينة فأقر مرة لم يحد عند الثانى وهو الاصح ولو اقر اربعا بطلت الشهادة اجماعا سراج (ويحلى سبيله ان يرجع عن اقراره قبل الحد أو في وسطه ولو) رجوعه (بالفعل كهر وبه) بخلاف الشهادة (وانكار الاقرار رجوع كان انكار الردة توبة) كما سيبي

(وكذا يصح الرجوع عن الاقرار

بالاحسان) لانه لما صار شرطا للعد

صار حقا لله تعالى فصح الرجوع

عنه لعدم المكذب بجر

(و) كذا عن (سائر الحدود

الخاصة) انه كذا شرب وسرقه

وان ضمن المال (وبدب تلقينه)

الرجوع (بلهك قبلت أو لست

أو وطلت بشبهة) لحديث معاذ

(دعي الزاني انها زوجته سقط

الحد عنه وان) كانت (زوجة

للغير) بلاينة (ولو تزوجها بعده)

أي بعد زناه (أو اشتراها لا)

يسقط في الاصح لعدم الشبهة

وقت الفعل بجر (ويرجم محصن

في فناء حتى يموت) ويصطفون

كصفوف الصلاة لرجعه كلما

رجم قوم قتلوا ورجم آخرون

(فلو قتل شخص أو قتل عنه بعد

القضاء به فهدر) وينبغي أن يعزر

لاقتبانه على الامام نهر (و) لو

(قوله) أي قبل القضاء به (يجب

التقصاس في العمدة والدية في الخطأ)

لأن الشهادة قبل الحكم بها لا حكم

لها (والشرط بداءة الشهود به)

ولو بحصة صغيرة الا عذر كرض

فجرم الثاني بحضرتهم (فإن أبا

أوما أو أوما أو أوما أو أوما

الشهادة (أو بعينهم سقط) الرجم

لنوات الشرط ولا يجتدون في الاصح

(كما لو خرج بعينهم عن الاهلية)

لشهادة (بفسق أو عي أو خرس)

أو قذف ولو بعد القضاء لأن

الامضاء من القضاء في الحدود

وهذا لو محصنا أو ما غيره فبحد

في الموت والغيبة كما في الحاكم

(ثم الامام) هذا ليس حتما كيف

وحضوره ليس بلازم قاله ابن

الكامل وما نقله المصنف عن الكامل

ردّه في النهر (ثم الناس) أفاد

(قوله وكذا يصح الرجوع الخ) أي فلا يحد وهذا إذا لم تقيم البينة على احصائه والافيجد كما يأتي متسا قبل
حد الشرب (قوله لعدم المكذب) أي لانه خبر محتمل للصدق كالأقرار ولا مكذب له فيه فتحقق الشبهة
في الأقرار بخلاف ما فيه حق العبد وهو القصاص وحد القذف لوجود من يكذبه بجر (قوله كذا شرب
وسرقه) فانه يسقط بالرجوع عن الأقرار بهما كما سيأتي في بابيهما (قوله وان ضمن المال) لانه حق العبد
فلا يسقط بعد اقراره بسرقة (قوله لحديث معاذ) هو ابن مالك الاسلمي المروي في البخاري فان فيه تلقينه
بما ذكره قال في الاصل ينبغي أن يقول له لعلك تزوجتها أو وطئت بالبينة والمقصود أن يلقيه ما يكون ذكره دارنا
ليذكره أيا ما كان بجر وفتح (قوله بلاينة) متعلق بادعى قال في البحر ولا يكف إقامة البينة كما لو ادعى
السارق العين انها ملكه سقط القطع بجر دعواه ولهذه المسألة اخوات سند كرها في الباب الآتي (قوله
لا يسقط في الاصح) أي اذا ثبت زناه بالبينة وكذا لو بالقرار اذا لم يتقدم وستأتي هذه المسألة آخر الباب
الآتي (قوله ويرجم محصن) بفتح الصاد من احصن اذا تزوج وهي معاجاة اسم فاعله على لفظ اسم المفعول
ومنه اسبب فهو مسبب اذا اطال في الكلام وألج بالناء والجيم فهو ملج اذا اقتصر فتح ملج (قوله في فناء)
هو المكان الواسع لانه يمكن في رجه ولئلا يسيب بعضهم بعضا نهر (قوله حتى يموت) اشار الى انه
لا بأس لكل من رمى أن يعمده قتله لانه واجب القتل الا أن يكون ذارحم منه فان الاولى أن لا يعمده لانه
نوع من قطيعه الرحم قهستاني ويأتي تمامه (قوله فهدر) أي لا قصاص فيه لو عمدا ولا دية لو خطأ (قوله
وينبغي الخ) صرح به في الفتح في باب الشهادة على الرئي (قوله لاقتبانه) افتعال من فات بفوت فواتا قال
في المصباح وفاته فلان بذراع سبعة بها ومنه قيل افتات فلان اقتبانا اذا سبق بفعل شيء واستبد برأيه ولم يؤامر
فيه من هو أحق منه بالامر فيه (قوله والشرط بداءة الشهود به) أي بالرجم لانهم قد يتجاسرون على الاداء
ثم يستعظمون المباشرة فيرجعون وفيه احتمال للدرء كما في المحيط قهستاني (قوله أو قطعوا بعد الشهادة) وكذا
لو مرضوا بعد ما قيد به لانهم لو قطعوا قبلها رضى القاضي بحضرتهم لانهم اذا كانوا مستطوعين الايدي لم تستحق
البداءة بهم وان قطعت بعد ما فقد استحققت وهذا ينبغي أن يكون البداءة بهم شرطا اعماها وعند قدرتهم على
الرجم بجر وفتح والمراد القطع بلا جنابة مفسدة والاخر جوا عن الاهلية (قوله ولا يجتدون في الاصح)
لأن امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم وان كان ظاهرا فيه لا متناع بعض الناس من ذبح الحيوان الحلال
وتمامه في الفتح ولا ينبغي أن هذا راجع لقوله فان أبوا أمافي الموت والغيبة فلا شبهة في انهم لا يجتدون
وانما سقط الرجم لاحتمال رجوعهم لو حضروا (قوله أو قذف) أي اذا حدته بكافيه في الفتح (قوله لأن
الامضاء من القضاء) أي امضاء الحد وأيداعه بالفعل من القضاء فاذا لم يرضه ثم حصل مانع من العمل أو الشهادة
بعد شوبتها فكانه لم يحصل القضاء بها اصلا ط (قوله كما في الحاكم) أي الحاكم الشهيد أي كآبه الكافي
والظاهر أن الميم في كآزادة والاصل كما في الحاكم وهو كذلك في بعض النسخ قال في الفتح وفي غير المحصن قال
الحاكم في الكافي يقام عليه الحد في الموت والغيبة اه أي موت الشهود وغيبتهم وبه سقط ما قبل
ان المراد كما في الحاكم أي كما يحد لموات الحاكم أو غاب وكيف يصح ذلك مع أن الامضاء من القضاء كما جمعت
ولذا قال في الكافي واذا حكم الحاكم بالرجم ثم عزل قبل أن يجره وولى غيره لم يحكم بذلك اه فافهم (قوله
ثم الامام) استظهارا في حقه فرجباري في الشهود ما يوجب درء الحد اه جوهره (قوله قاله ابن
الكامل) لم ينقله ابن الكامل عن أحد وهو محتاج الى النقل فانه خلاف ظاهر المتن (قوله وما نقله
المصنف عن الكامل ردّه في النهر) يأتي بيان ذلك قريبا (قوله أفاد في النهر الخ) حيث قال وفي الدراية
يستحب للامام أن يأمر طائفة من المسلمين أن يحضروا لإقامة الحدود واختلفوا في عددها فعن ابن عباس
واحد وقال عطاء اثنان والزهرى ثلاثة والحسن البصري عشرة اه وهذا صريح في أن حضورهم ليس شرطا
فرمهم كذلك فلوا امتنعوا لم يسقط اه قلت وفيه نظر فان هذا ذكره تفسير اللطائفة في قوله تعالى وليشهد
عذابهما طائفة من المؤمنين والواقع في الآية الجدل لا الرجم ولو سلم فالمراد أنه اذا كان عند الامام من يجره
ينبغي له أن يأمر غيرهم بأن يحضروا والمأقوال من أن مبنى الحد على التشهير فالمراد بالناس من يباشر الرجم
وحضورهم لا بد منه والالزم فوات الرجم أصلا فبأن الجميع (قوله ويبدأ الامام لومقرا) أي يبدأ الامام

في النهر أن حضورهم ليس بشرط فرمهم كذلك فلوا امتنعوا لم يسقط (ويبدأ الامام لومقرا)

بالرجم لو كان الزاني مقررا ثبت بأقراره لقول علي رضي الله تعالى عنه أيها الناس ان الزني زنا أن زني السر وزني العلانية فزني السر أن يشهد الشهود فيكون الشهود أقول من يرمي ثم الامام ثم الناس وزني العلانية أن يظهر الحبل أو الاعتراف فيكون الامام أول من يرمي وتماه في الفتح (قوله مقتضاه الخ) قال في الفتح واعلم أن مقتضى هذا أنه لو امتنع الامام لا يحل للقوم رجمه ولو أمرهم لعلمهم بفوات شرط الرجم وهو منتف برجم ماعر للقطع بأنه عليه الصلاة والسلام لم يحضره ويمكن الجواب بأن حقيقة ما دل عليه قول علي هو أنه يجب على الامام أمر الشهود بالابتداء احتيالا لثبوت دلالة الرجوع وعدمه وأن يتدعى هو في صورة الاقرار ليكشف للناس عدم تساهله في بعض شروط القضاء والحد فاذا امتنع ظهرت أمارة الرجوع وامتنع الحد اظهر الشبهة وهذا منتف في حقه عليه الصلاة والسلام فلم يكن عدم رجمه دليلا على سقوط الحد ومقتضى ما ذكر أنه لو بدأ الشهود فيما اذا ثبت بالشهادة يجب أن يثنى الامام فلولا بل ينسقط الحد لا لتحاد المأخذ فيهما اهـ ملخصا وقوله ومقتضى ما ذكر الخ هو الذي نقله المصنف عن السكاك ورد في النهي بأنه انما يتم لو سلم وجوب حضور الامام كالشهود وهو غير لازم كما في ايضاح الاصلاح لابن كمال قلت ما ذكره ابن كمال لم يعزه لاحد كما مر وما ذكره المحقق صاحب الفتح هو ظاهر المتن والدليل فلا يعدل عنه الا بقل صريح معتبر ثم رأيت في الذخيرة ما نصه يجب البداءة من الشهود ثم من الامام ثم من الناس فافهم (قوله لكن سيبي الخ) أي في كتاب القضاء وهذا الاستدراك في غير محله لانه ليس في ذلك أن القاضي امتنع من البداءة بالرجم بل المراد أن الحاكم اذا ثبت عنده الحد بالحجة أي بالبينات أو الاقرار وأمر الناس بالرجم لهم أن يرجوا بالنسبة المتقدمة وان لم يحضروا المجلس الحكم ولم يماينوا الحجة وقيل لفساد الزمان قال في غرر الاذكار والاحسن التفصيل بأن القاضي اذا كان عالما عادلا وجب اشتهاره بلاء تفحص وان كان عادلا جاهلا مثل عن كيفية قضائه فاذا أخبر بما وافق الشرع بؤثر قوله وان كان ظاهرا لا يقبل قوله عالما كان أو جاهلا اهـ (قوله ويكره للمعزم الرجم) كذا في البحر عن المحيط وفيه عن الزيلعي وغيره انه لا يقصد مقتله فان غيره كفاية وظاهره انه اذا لم يقصد مقتلا لا يكره كما يشهد ما قد علمناه عن القهستاني أيضا ثم ان محل الكراهة اذا لم يكن الحرم شاهدا في الجوهره ولو شهد أربعة على أيهم بالزني وجب عليهم أن يتدعوا بالرجم وكذا الاخوة وذو الرحم ويستحب أن لا يعتمدوا بمقتلا وأما ابن العم فلا بأس أن يعتمد مقتله لأن رجمه لم يكمل فأشبهه الاجنبى وقوله يستحب الخ ينهيه أن الكراهة تنزيهية تأمل (قوله وان فعل لا يحرم الميراث) نص عليه في كافي الحاكم قال في الجوهره ولو شهد على أييه بالزني أو بالتقصص لم يحرم الميراث (قوله وصح انه عليه الصلاة والسلام صلى على الغامدية) أخرجه الستة البخاري وأما انه صلى على ماعز ففيه تعارض وتماه في الفتح (قوله بدلالة النص) هو قوله تعالى فعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب نزلت في الاماء واذا ثبت فيهن للزنى ثبت في الذكور الارتفاع دلالة اذا لا يشرط فيما اولوية المسكوت عنه بالحكم بل تكفي المساواة نهر (قوله وذ كر الزيلعي الخ) فيكون دخول الذكور ثابتا باعتبار النص لا بدالاته (قوله لكنه عكس القاعدة) وهي تغليب الذكور على الاناث ووجه العكس هنا كما أفاده في الفتح هو كون الداهية فيهن أقوى ولذا قدمت الزانية على الزاني في الآية (قوله لقولهم ركنه) أي ركن الحد وفيه تأمل بل الظاهر أن الركن هو الضرب أو الرجم (تنبيه) في كافي الحاكم يقام الحد على العبد اذا أقر بالزني أو بغيره مما يوجبه وان كان مولاه غائبا وكذا في القطع والتقصص وان قال بعد عتقه زنت وأنا عبد لزمه حد العبيد اهـ (قوله في الصحاح الخ) تفسير لما وقع في عبارة المتون كالقدوري والكنز وغيرهما بسوط لاثمرة له إشارة الى أن ما ذكره المصنف هو المراد بالثمرة لانه المشهور في الكتب كما قاله في معراج الدراية ورجح في المغرب أن المراد بهما ذنبه وذكر في الفتح من رواية أنس انه كان يؤمر بالسوط فقطع ثمرة ثم يدق بين حجرين حتى يلين ثم يضرب به فالمراد أن لا يضرب وفي طرفه يس لانه يجرح أو يبرح فكيف اذا كان فيه عقدة والحاصل انه يجنب كل من الثمرة بمعنى العقدة وبمعنى الفرع الذي يسير به ذنين تعمما للمشارك في النقي ولو تجوز بالثمرة فيما يشاء كل العقدة ليم الحجاز ما هو باس الطرف على ما ذكرنا لكان أولى فانه لا يضرب بمثله حتى يدق رأسه فيصير متوسطا اهـ ملخصا (قوله بين الجراح وغير المؤلم) بأن يكون مؤلما غير جراح ولو كان الجلود ضعيف الخلقة خفيف هلا كما يجلد جلد اضعفيا يجتله فتح

مقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجمه وان أمرهم لفوت شرطه فتح لكن سيبي انه لو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم وسعل رجمه وان لم تعين الحجة ويكره للمعزم الرجم وان فعل لا يحرم الميراث (وغسل وكفن وصلى عليه) وصح انه عليه الصلاة والسلام صلى على الغامدية (وغير المحصن بجلده مائة ان حرا ونسنتها للعبد) بدلالة النص والمراد بالمحصنات في الآية الحرائر ذكروا البيضاوي وغيره وذ كر الزيلعي انه غالب الاناث على الذكور لكنه عكس القاعدة (و) العبد لا يجتده سيده بغير إذن الامام ولو فعله هل يكفي الظاهر لا تقول لهم ركنه أقامه الامام نهر (بسوط لا عندة له) في الصحاح ثمرة السوط عقدة أطرافه (متوسطا) بين الجراح وغير المؤلم

(قوله وفترق جلده الخ) لأن جمعه على عضو واحد قد يفسده وضرب ما استثنى قد يؤدي إلى الهلاك حقيقة أو معنى بفساد بعض الحواس الظاهرة أو الباطنة (قوله قيل وصدره الخ) قائله بعض المشايخ وهو رواية عن أبي يوسف وفيه نظير للصدر من المحامل والضرب بالسوط المتوسط عددا يسيرا لا يقتل في البطن فكيف بالصدر نعم إذا فعل بالعصا كما يفعل في زماننا في بؤس الظلم ينبغي أن لا يضرب البطن فتح (قوله حسين متواليه) قيد بالتوالي ليحصل بها الألم ولذا قال في الجوهرة أيضا ولا يجوز أن يفترقه في كل يوم سوطا أو سوطين لأنه لا يحصل به الأيلام (قوله وقال علي رضي الله تعالى عنه) لفظه كما في الفتح عن مصنف عبد الرزاق يضرب الرجل قائما والمرأة قاعدا في الحدود اه (قوله والتعازير الخ) ليس منه (قوله غير ممدود على الأرض) لأن معنى الحد على الشهير جبر اللعامة والقيام بالغ فيه والمرأة مبنى أمرها على السستروان امتنع الرجل ولم يقف لأبأس بربطه بأسطوانة أو يمسك فتح (قوله وكذا الآية السوط) أفاد أن قوله غير ممدود يحتمل أن يعود إلى السوط أيضا أي ضرب باغير ممدود ومدة السوط فيه تفسيران قيل بأن رفعه الضارب فوق رأسه وقيل أن يده على جسد المضروب بعد وقوعه عليه وفيه زيادة ألم قال في الفتح وكل ذلك لا يفعل فلفظ ممدود معني في جميع معانيه لأنه في النفي فجاءت معجمه اه أي في مدة الرجل على الأرض ومدة السوط بمعنييه وهذا بناء على مختار صاحب الهداية وشمس الأئمة في جواز تعميم المشترك في النفي وكذا الجمع بين الحقيقة والجواز في النفي وهو خلاف المشهور في كتب الأصول كما بيناه في حواشينا على شرح المنار (قوله ولا يجوز الحفر له) لعله أخذ من قول الهداية وغيره أن الربط والامساك غير مشروع وأما الحفر للمرأة فذكره استرلها قلت وينبغي تقييده بما لو ثبت الحد بالقرار لكون متمكنا من الرجوع بالهرب بخلاف ما لو ثبت بالبنية تأمل (قوله ولا يربط الخ) إذا امتنع كما مر (قوله ولا يجمع بين جلد ورجم) لقطع بأنه لم يجمع بينهما صلى الله عليه وسلم ولأن الجلد يعرى عن المقصود مع الرجم فتح (قوله أي تغريب في البكر) أي في غير المحصن وقوله عليه الصلاة والسلام بالبكر جلد مائة وتغريب عام منسوخ كسطره الآخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام والنيب بالنيب جلد مائة ورجم بالحجارة مجر وتمام تحقيقه في الفتح (قوله وفسره) أي فسر النبي المروي في حديث آخر كرواية البخاري من قول أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فين زني ولم يحصن بنى عام واقامة الحد (قوله وهو أحسن الخ) فيه أنه مخالف لروايات التغريب وقوله لم ان في النفي فتح باب الفتنة لانفرادها عن العشيرة وعن تسجي منه ولقول علي حسمه من الفتنة أن نفيا وروى عبد الرزاق قال غرّب عمر رضي الله عنه ربيعة بن أمية بن خلف في الشراب إلى خيبر فلقق به رجل قنصر فنال عمر لا غرّب بعده مسلما كما في الفتح وإهل المراد أن فعل الحبس أحسن من فعل التغريب فليس المراد تفسير الوارد بذلك بشرية التعديل فتأمل (قوله لأنه يعود على موضوعه بالنقض) أي لأن المقصود من إقامة الحد المنع عن الفساد وفي التغريب فتح باب الفساد كما علمت ففقه نقض وإبطال لما قصد منه شرعا فكانه شبه المقصود الأصلي بالموضوع وهو محل العرض المختص به أو بموضوع العلم وهو ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية كبदन الإنسان لعلم الطب تأمل (قوله الأسياحة وتعزيرا) أي أنه ليس من الحد ويؤيده ما قدمناه من حديث البخاري من عطف واقامة حد على نفي عام كما أوضحه في الفتح وفيه أيضا لو غلب على ظن الإمام مصلحة في التغريب تعزيرا فلأن يفعله وهو محل الواقع للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كما غرّب عمر نسر بن الحجاج لاقتان النساء بجماله والجمال لا يوجب نفيا وعلى هذا كثير من مشايخ السالكين المحققين رضي الله عنهم وحشرنا معهم بغرّبون المريد إذا بدا منه قوة نفس وخارج أسك من نفسه وتلين ومثل هذا المريد أو من هو قريب منه هو الذي ينبغي أن يقع عليه رأى القاضي في التغريب أمان لم يستعجل وله حال تشهد عليه بغلبة النفس ففيه يوسع طرق الفساد ويسهلها عليه اه (تنبيه) أشار كلام الفتح إلى أن السياسة لا تختص بالزنى وهو ما عراه الشارح إلى النهرو في التهستانى السياسة لا تختص بالزنى بل تجوز في كل جنسية والرأى فيها إلى الإمام على ما في الكافي كقتل مبتدع تبوهم منه اتشار بدعته وإن لم يحكم بكفره كما في التمهيد وهي مصدر ساس الوالى الرعية أمرهم ونهاتهم كما في القيام وغيره فالسياسة استعمال الخلق بأمرهم إلى الطريق النجى في الدنيا والآخرة فهي من الأنبياء على الخاصة والعامة في ظاهريهم وباطنهم ومن السلاطين

(وزن ثيابه خلا زار) ليستر عورته
(وفترق) جلده (على بدنه خلا رأسه)
ووجهه وفرجه) قيل وصدره وبطنه
ولو جلده في يوم حسين متواليه
ومنهلها في اليوم الثاني اجزأه على
الصع جوهرة (و) قال علي رضي
الله تعالى عنه (بضرب الرجل
قائما) والمرأة قاعدا (في الحدود)
والتعازير (غير ممدود) على الأرض
كما يفعل في زماننا فإنه لا يجوز نهر
وكذا الآية السوط لأن المشترك
في النفي يتم ابن كمال (ولا تنزع
ثيابها إلا البرو والخشور) تضرب
جالسة (لما روينا) ويحفرها
إلى صدرها (في الرجم) ويجزأه
لسترها بثيابها (لا) يجوز
الحفر (له) ذكره الشافعي ولا يربط
ولا يمسك ولو هرب فاندمر لا يتبع
والا اتبع حتى يموت ~~شما~~ مارت
(ولا يجمع بين جلد ورجم)
في المحصن (ولا بين جلد ونفي)
أي تغريب في البكر وفسره
في النهاية بالحبس وهو أحسن
وأمكن للفتنة من التغريب لأنه
يعود على موضوعه بالنقض
(الاسياحة) وتعزيرا فيقوس
للإمام وكذا في كل جنسية نهر

مطلب
في الكلام على السياسة

والملوك على كل منهم في ظاهره لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء على الخاصة في باطنهم لا غير كما في المنردات وغيرها
 اه ومثله في الدر المتقى قلت وهذا تعريف للسياسة العامة الصادقة على جميع ما شرعه الله تعالى لعباده من
 الاحكام الشرعية وتسهل عمل اخص من ذلك مما فيه زجر وتأديب ولو بالقتل كما قالوا في اللوطي والبارق
 والخناق اذا تكررت منهم ذلك حل قتلهم سياسة وكما ترى في المبتدع ولذا عرفت فيها بعضهم بأنها تغليظ جنابة
 لها حكم شرعي - حسم المادة الفساد وقونه لها حكم شرعي - معناه انها داخل تحت قواعد الشرع وان لم ينص
 عليهم بخصوصها فان مدار الشريعة بعد قواعد الايمان على حسم مواد الفساد لبقاء العالم ولذا قال في البحر
 ونظار كلامهم ان السياسة هي فعل شيء من الحماكم لمصلحة يراها وان لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي - اه
 وفي حاشية مسكين عن الحوى - السياسة شرع مغلظ وهي نوعان سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها وسياسة عادلة
 تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيرا من المظالم وتردع أهل الفساد وتوصل الى المقاصد الشرعية فالشريعة
 توجب المصير اليها والاعتماد في اظهار الحق عليها وهي باب واسع فن أراد تفصيلها فعليه بمراجعة كتاب معين
 الحكم للقاضي علاء الدين الاسود الطرابلسي الحنفى - اه قلت والظاهر ان السياسة والتعزير مترادفان ولذا
 عطفوا أحدهما على الآخر لبيان التفسير كما وقع في الهداية والزيلعي وغيرهما بل اقتصر في الجوهرية على
 تسميته تعزير اوسيا في أن التعزير تأديب دون الحد من التعزير بمعنى الرد والردع وانه يكون بالضرب وغيره
 ولا يلزم أن يكون بمقابله معصية ولذا يضرب ابن عشرين على الصلاة وكذلك السياسة كما مر في نقي عمر لنصر
 ابن الحاج فانه ورد انه قال لعمر ما نبي بأمر المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب لي حيث لا اظهر دار الهجرة
 منك فقد نفاه لاقتن النساء به وان لم يكن يصنعه فهو فعل لمصلحة وهي قطع الاقتتان بسببه في دار الهجرة التي
 هي من أشرف البقاع ففيه رد وردع عن منكر واجب الازالة وقالوا ان التعزير موكل الى رأى الامام فقد
 ظهر لك بهذا أن باب التعزير هو المتكفل لاحكام السياسة وسيا في بيانه وبه علم أن فعل السياسة يكون من
 القاضي أيضا والتعزير بالامام ليس للاحتراز عن القاضي بل لكونه هو الاصل والقاضي نائب عنه في تنفيذ
 الاحكام كما مر في قوله فيسألهم الامام وبدأ الامام برجه ونحو ذلك وفي الدر المتقى عن معين الحكم للقضاة
 نعاطى كثير من هذه الامور حتى ادامة الحبس والاغلاق على أهل الشر بالقمع لهم والتحليف بالطلاق وغيره
 وتحليف اليهود اذا ارتاب منهم ذكره في التاترخانية وتحليف المتهم لاعتبار حاله او المتهمة بسرقة يضرب به ويحبسه
 او الى والقاضي اه وسيا في باب التعزير ان للقاضي تعزير المتهم وسرح الزيلعي قبيل الجهاد أن من
 السياسة عقم بته اذا غلب على ظنه انه سارق وأن المسروق عنده فقد أجازوا قتل النفس بغلبة الظن كما اذا
 دخل عليه رجل شاهرا سيفه وغاب على ظنه انه يقتله وسيا في تمام ذلك في كتاب السرقة (قوله الا أن يقع
 اليأس من برئه فيقام عليه) أي بأن يضرب ضربا خفيفا يحتمل وفي الفتح ولو كان المرض لا يرجح زواله
 كالمسل أو كان ضعيف الخلقة فعندنا وعند الشافعي يضرب بعشكال فيه مائة شراخ دفعة وتقدم في الايمان
 انه لا بد من وصول الكل الى يده ولذا قيل لا بد أن تكون مبسوطا اه والعشكال والعشكول عنقود
 النخل (قوله لا قبله أصلا) أي سواء كان حدها الجلد أو الرجم كيلا يؤدى الى هلاك الولد لانه نفس محترمة
 لا جرمية منه فتح (قوله الا اذا لم يكن الخ) هذه رواية عن الامام اقتصر عليها صاحب المختار قال في البحر
 وظاهره انها هي المذهب وفي النهر ولعمري انها من الحسن يمكن اه وفي حديث الغامدية انه صلى الله عليه
 وسلم رجمها بعد ما فطمته وفي حديث آخر قال لا رجمها وندع ولدها صغير ليس له من يرضعه فقال له رجل من
 الانصار الى رضاعه فريجها قال في الفتح وهذا يقتضي أن الرجم عند الوضع بخلاف الاول والطرشقان في مسلم
 وهذا اصح طريقا الخ (قوله فحتى يستغنى) عبارة الفتح حتى تنظمه (قوله حبسها ستين) أي اذا ثبت
 زناها بالبينه كما مر ط (قوله وشرايط احصان الرجم) الاضافة بيان أي الشرايط التي هي الاحصان
 فلا احصان هو الامور المذكورة فهي أجزاءه وقد بال رجم لان احصان القذف غير هذا كما ساقى فتح ملخصا
 (قوله عقل وبلوغ) بدل من قوله والتكليف وبيان له واعتراض بأن التكليف شرط لكون الفعل زنى لان
 فعل الصبي والمجنون ليس بزنى أصلا وأجاب في البحر بأنه انما جعله شرط الاحصان لا جيل قوله وكونها بمصفة
 الاحصان اه يعني انه شرط باعتبار أن الزاني لو كان رجلا مثلا فلا يرمى الا اذا كان قد وطئ زوجته مكلفة
 فكونها مكلفة شرط في كونه محصنا لا في كونه فعلة الذي فعله مع الأجنبية زنى ولذا يجلب له اذا لم تكن زوجته

(ويرجم مريض زنى ولا يجلد)
 حتى يبرأ الا أن يقع اليأس من برئه
 فيقام عليه بجر (ويقام على
 الحامل بعد وضعها) لا قبله أصلا
 بل تحبس لوزناتها بيضة (فان كان
 حدها الرجم رجحت حين
 وضعت) الا اذا لم يكن للمولود
 من يريه حتى يستغنى ولو ادعت
 الحبس يريها النساء فان قلن نعم
 حبسها ستين ثم رجمها اختيار
 (وان كان الجلد بعد النفاس)
 لانه مرض (و) شرايط احصان
 الرجم سبعة (الحرية والتكليف)
 عقل وبلوغ

مطلب
 شرايط الاحصان

مكففة ولا يجرم لعدم احصائه (قوله والاسلام) الحديث من أشرك بالله فليس بمحصن ورجه صلى الله عليه وسلم اليهوديين انما كان بحكم التوراة قبل نزول آية الرجم ثم نسخ بجر وتحقيقه في الفتح وخالف في هذا الشرط أبو يوسف والشافعي (قوله والوطء) أى الايلاج وان لم ينزل كما في الفتح وغيره (قوله وكونه بنكاح صحيح) خرج الفاسد كالنكاح بغير شهود فلا يكون به محصناً ط ويذهب أن يزيد اتفاقاً لما سذكروه المصنف قبيل حد الشرب انه لو كان بلاولى لا يكون محصناً عند الشافعي تأمل (قوله حال الدخول) متعلق بقوله صحيح قال في الفتح يعنى تكون العصمة قائمة حال الدخول حتى لو تزوج من علق طلاقها بتزوجها يكون النكاح صحيحاً ولو دخل بها عقبه لا يصير محصناً لوقوع الطلاق قبله اه وتبعه في التهرق ومتتضاه أن الوطء حصل في نكاح لكنه غير صحيح مع انه لم يحصل في النكاح أصلاً فالاولى أن يكون احترازاً عما لو وطئ في نكاح. ووقوف على الاجازة ثم أجازت المرأة العقد اولى الصغيرة فلا يكون بهذا الوطء محصناً وان كان العقد صحيحاً لانه وطئ في عقد لم يصح الا بعده لا في حالة الوطء تأمل (قوله وكونهما) أى الزوجين المنهويين من قوله والوطء بنكاح صحيح وفي هذا الحل اصلاح لعبارة المتن فانها لا تفيد اشتراط احصان كل منهما للاحصان الآخر وفيه خلاف الشافعي قلت وقد يكون أحدهما محصناً دون الآخر كما لو خلاها وأقر بأنه وطئها أو بأنها كانت مسلمة وأنكرت فاذا زنى يجرم لانه محصن باقراره كما سيأتى قبيل حد الشرب (قوله فلونكح أمة الخ) تبرع على الشرط الاخير أى لو نكح الحر أمة أو العبد حرته ووطئها لم يكن واحد منهما محصناً الا أن يطأها بعد العتق في صورتين فحينئذ يحصل لكل منهما الاحصان بهذا الوطء لاتصاف كل منهما بصفة الاحصان وقته حتى لو زنى أحدهما بعد هذا الوطء يجرم بخلاف الوطء الحاصل قبل العتق وكذا لو دخل الحر المكلف المسلم بتمكوك حتمه الكافرة أو المجنونة أو الصغيرة لم يكن أحدهما محصناً الا أن يطأها ثانياً بعد اسلامها وافتاقها أو بلوغها وكذا لو كان الزوج صبياً أو مجنوناً أو كافراً وهي حرة مكففة مسلمة حتى لو دخل بها الزوج وهو كذلك ثم زنت لا تجرم لعدم احصانها وصورة كون زوج المسلمة كافراً كما في الفتح أن يكونا كافرين فتسلم حتى فيطأها قبل عرض القاضي الاسلام عليه وابانه فانهم زوجان مالم يفرق القاضي بينهما بابانه اه (تنبيه) اشتراط احصان كل من الزوجين للرجم لا ينافى قواهم كما يأتى قبيل حد الشرب ادا كان أحد الزائنين محصناً دون الآخر يجرم المحصن ويجلد غير المحصن لان المراد أن الرجل اذا كان محصناً للاحصان المذكور بشرطه ثم زنى بامرأة فإنه يجرم ثم المرأة المزنى بها اذا كانت محصنة مثله تجرم أيضاً والافتقار وكذا المرأة اذا كانت محصنة للاحصان المذكور ثم زنت برجل (قوله حتى لو زنى ذمى بمسلمة الخ) أطلق الذى يشمل مالم لو كان له زوجة دخل بها والا وكون المزنى بها مسلمة غير قيد وانما لم يجرم لعدم احصائه لكونه غير مسلم وقت الفعل وان صار محصناً بعد اسلامه كما يفهم من الاطلاق فينبغي أنه لا بد في الرجم من كونه مسلماً وقت الزنى وكذا الحرية حتى لو أسلم أو اعتق بعد الزنى ثم صار محصناً لا يجرم بل يجلد فالمراد بهذا التبرع ببيان هذه الفائدة مع تأويل ما وقع في فتاوى قارئ الهداية كما أفاده في التهرق حيث قال بعد تقرير شرائط الاحصان وهذا يفتنى أن الذى لو زنى بمسلمة ثم أسلم لا يجرم ولا يعارضه ما فى فتاوى قارئ الهداية من انه لو زنى أو سرق ثم أسلم ان ثبت ذلك باقراره أو بشهادة المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان بشهادة أهل الذمة لا يقام عليه الحد لانه أراد بالحد هنا الجلد اه (قوله فلوارتد ثم أسلم الخ) عزاه ابن الكمال الى شرح الطحاوى ومثله في الفتح وقيد بارتدادهما معانى الفتح أى ليعود النكاح بعودهما الى الاسلام بلا تجديد عقد آخر بلى لو ارتد أحدهما فى التهرق وعن محمد ولو لحقت الزوجة بدار الحرب مرتدة وسيت لا يطل احدان الزوج كذا في المحيط اه وهو ظاهر لما يأتى من انه لا يجب بقاء النكاح لبقاء الاحصان وطاهره انه يطل احصانها وان عادت مسلمة ولذا قال لو أسلم لم يعد الا بال دخول بعده أى لا بد من تحقق شروط الاحصان عند وطء آخر بهد الاسلام فعلم أن الردة تطل اعتبار الوطء بالنكاح الصحيح واذا بطل اعتبار بطل الاحصان سواء كان المرتد كلاً منهما معاً وأحدهما انكن اذا ارتد أحدهما ثم أسلم لا يصير محصناً لا بتجديد عقده عليه أو على غيرها ويطؤها بعده وهما بصفة الاحصان فيعود له احصان جديد لان الردة أبطلت الاحصان السابق (قوله وقيل بالوطء بعده) نفسه في النهر والبحر الى أبي يوسف (قوله واعلم الخ) ذكر هذه المسألة في الدرر (قوله فلونكح في عمره مرة) أى ودخل بها

(و) لاسلام والوطء) وكونه

(بنكاح صحيح) حال الدخول

(و) كونهما (بصفة الاحصان)

المذكورة وقت الوطء فاحصان

كل منهما شرط لصيرورة الآخر

محصناً فلونكح أمة أو الحرّة

عبد افلا احصان الا أن يطأها

بعد العتق فيحصل الاحصان به

لا يعاقبه حتى لو زنى ذمى بمسلمة

ثم أسلم لا يجرم بل يجلد وبقي شرط

آخر ذكره ابن كمال وهو أن لا يطل

احصانها بالارتداد فلوارتد ان

اسلم لم يعد الا بالدخول بعده

ولو بطل يجنون او عتد بالافاقه

وقيل بالوطء بعده (و) اعلم انه

(لا يجب بقاء النكاح لبقائه)

أى الاحصان فلونكح في عمره مرة

دور (قوله ثم طلق) عبارة الدرر ثم زال النكاح وهي أعم أشمولها زوال النكاح بموتها أو ردتها أو نحو ذلك (قوله ونظم بعضهم الخ) نقله القاضي زين الدين بن رشيد صاحب العمدية عن الفاكهاني المالكي كما في التتائي ويوجد في بعض النسخ شروط الحصانة في ستة أه ط أقول وهذا هو الصواب لأن الشرط الأول الذي ذكره الشارح من بجر السريع والبقية من بجر المتقارب فافهم وقوله في آخر الآيات فلا يرجع بالياء المنشأة التحتية كما رأينا في النسخ وينبغي أن يكون بالفوقية ولا ناهية وأصله لا ترجع بنون التوكيد المنخفضة قلبت ألفاءً أدلوا كانت لنافية وجب الرفع ولعل اقتصار النظم على الشروط الستة لكونها مذهب المالكية وزيد عليها عندنا كونها مابضعة الاحصان وقت الوطء وعدم الارتداد فصارت ثمانية ويزاد كون العقد صحيحاً قصير تسعة وقد غيرت هذا النظم جامعاً للتسعة فقلت

شروط الاحصان تسع أت * متى اختلف شرط فلا ترجع
بلوغ وعقل وحرية * ودين وفقد ارتدادها
وطء بعقد صحيح لمن * غدت مثله في الذي قدما

* (باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب)

(قوله لقيام الشبهة) علة لقوله لا يوجب (قوله الحديث) علة لما فهم من العلة الأولى وهو أن الحد لا يثبت عند قيام الشبهة وطعن بعض الظاهرية في الحديث بأنه لم يثبت مرفوعاً والجواب أن له حكم الرفع لأن إسقاط الواجب بعد ثبوت الشبهة خلاف مقتضى العقل وأيضاً في إجماع فقهاء الامصار على الحكم المذكور كفاية ولذا قال بعضهم إن الحديث متفق عليه وأيضاً تلقته الأمة بالقبول وفي تتبع المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه من تلقين ما عز وغیره الرجوع احتسالا للدرء بعد الثبوت ما يفيد القطع بثبوت الحكم ونماه في الفتح (قوله ثلاثة أنواع) يأتي بيانها (قوله في المحل) هو الموطوءة كما في العيني والشلي وغيرهما فقوله لا أي الملك بمعنى المملوك (قوله وبرهن) أي على أنها أمة ولده وأمة أحد أبويه مثلاً (قوله وكذا يسقط بمجرد دعواها) أي دعوى الشبهة وهذا يعني عما قبله لانهما منه بالاولى (قوله الا في دعوى الاكراه) قلت الظاهر في وجه الفرق أن الاكراه لا يخرج الفعل عن كونه زني وانما هو عذر مسقط للحد وان لم يسقط الاثم كما يسقط القصاص بالاكراه على القتل دون الاثم فلا يقبل قوله بمجرد دعواه بخلاف دعواه شبهة من الشبهة الثلاث لانه ينكر السبب الموجب للحد فان دعواه انه تزوجها أو أنها أمة ولده انكار للوطء الخالي عن الملك وشبهته فلا يقبل قوله بلابرهان تأمل والظاهر أن لزوم البرهان على الاكراه خاص بما اذا ثبت زناه بالبين لا باقراره (قوله لاحد بلازم) أي ثابت (قوله بشبهة المحل) هو الموطوءة كما مر وهي المنافية للحرمة ذاتا على معنى أنها لو نظرنا إلى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا للحرمة نهر يعني أن النظر إلى ذات الدليل تنفي الحرمة ويثبت الحل مع قطع النظر عن المانع كما في القهستاني وحاصله انها وجد فيها دليل مثبت للحل ولكنه عارضه مانع فأورث هذا الدليل شبهة في حل المحل والاضافة فيها على معنى في وقال الزيلعي أي لا يجب الحد بشبهة وجدت في المحل وان علم حرمة لان الشبهة اذا كانت في الموطوءة ثبت فيها الملك من وجه فلم يبق معه اسم الزني فامتنع الحد على التقادير كلها وهذا لأن الدليل المثبت للحل قائم وان تخلف عن اثباته حقيقة المانع فأورث شبهة فلهذا سمي هذا النوع شبهة في المحل لانها نشأت عن دليل موجب للحل في المحل بيانه قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لا ينكحني الملك لان اللام فيه للملك اه أي وقد عارضه مانع من ارادة حقيقة الملك وهو الاجماع على عدم ارادته حقيقة فنبت الشبهة عملاً باللام بقدر الامكان (قوله أي الملك) بمعنى المملوك فلا ينافي تفسيره أيضاً بالموطوءة فافهم أي شبهة كون المحل مملوكاً له أو المصدراً بمعنى المالكية أي كونه مال كاله (قوله وتسمى شبهة حكمية) لكون الثابت فيها شبهة الحكم بالحل (قوله أي الثابت حكم الشرع بحله) بنصب الثابت على أن ذلك تفسير لقوله شبهة حكمية أو مجزئة على انه تفسير لقوله شبهة المحل وتفسير حله للمحل وعبارة الفتح وشبهة في المحل وتسمى شبهة حكمية وشبهة ملك أي الثابت شبهة حكم الشرع بحل المحل فأسقط الشارح لفظ شبهة ولا بد منه لان نفس حكم الشرع بحله لم يثبت وانما الثابت شبهة بمعنى انها هي التي ثبت فيها شبهة الحكم

قوله ودين الخ وجد بخطه
في هامش نسخة بدل هذا الشرط
* ودين يدوم به مسلماً *

وجعله نسخة أخرى اه

ثم طلق وبقي مجزداً وزني رجم
ونظم بعضهم الشروط فقال

شروط الاحصان أت ستة

نخذها عن النص مستفهما

بلوغ وعقل وحرية

ورابعها كونه مسلماً

وعقد صحيح ووطء مباح

متى اختلف شرط فلا يرجع

(باب الوطء الذي يوجب الحد

والذي لا يوجب) لقيام الشبهة

لحديث أدروا الحدود بالشبهات

ما استطعتم (الشبهة ما يشبه)

الشيء (الثابت وليس بثابت)

في نفس الامر (وهي ثلاثة أنواع

شبهة) حكمية (في المحل وشبهة

اشتباه) (في الفعل وشبهة في العقد)

والتحقيق دخول هذه في الأولين

وسنحقيقه (فان ادعاها) أي الشبهة

(وبرهن قبل) برهانه (وسنقط

الحد وكذا يسقط) أيضاً (بمجرد

دعواها الا في) دعوى (الاكراه)

خاصة (فلا بد من البرهان) لانه

دعوى بفعل الغير فيلزم ثبوت بجر

(لاحد) بلازم (بشبهة المحل) أي

الملك وتسمى شبهة حكمية أي

الثابت حكم الشرع بحله

مطلب

في بيان شبهة المحل

بالحل لاحقيقته لكون دليل الحل عارضه مانع **كما مر (قوله ولو ولده حيا)** مبالغة على قوله وولد
 وولد ح ونعم عبارة الفتح وان لم يكن له ولاية تملك مال ابن ابنه حال قيام ابنه وتقدمت هذه المسألة في باب
 نكاح الرقيق ثم في الاستيلاد اه وسند كراهته لا يثبت فيها النسب من الحد اذا كان ولده حيا **(قوله لحديث)**
(الح) رواه ابن ماجه عن جابر بسند صحيح ونعمامه في الفتح وكذا في قصة **(قوله ولو خلعا خلا عن مال)**
 أمالو كانت بغير انكاح فلهي داخله بالاولى وقيد بكون الخلع خلا عن مال لانه لو كان على مال لم يكن من
 هذا القسم بل يكون من شبهة الفعل الاتية فلا ينتفي عنه الحد الا اذا ظن الحل **كما في المطلقة ثلاثا لانه**
 لم يقل أحد ان المختلعة على مال تقع فرقة باطلا فارجعيا وانما اختلف الصحابة في كونها فسخا أو طلاقا
 يعني باننا فالحرمة ثابتة على كل حال وبهذا يعرف خطأ من بحث وقال ينبغي جعلها من شبهة الحكمية هذا
 حاصل ما حققته في فتح القدير ويشهد له قوله في الهداية والمختلعة والمطلقة على مال بمنزلة المطلقة الثلاث لثبوت
 الحرمة بالايجاع ومثله في الجرع البدائع وبه يعلم أن ما نقله قبله عن جامع النسخي من انه لاحد وان علم الحرمة
 لاختلاف الصحابة في كونه باننا محمول على ما اذا كان الخلع بلا مال **كما أن ما في المجتبى من أن المختلعة**
ينبغي أن تكون كلمة لامة ثلاثا لحرمتها ايجاعا محمول على ما اذا كان بمال توفيقا بين كلامهم فافهم **(قوله)**
وان نوى بها ثلاثا) أي بالكليات فلا يحد بوطئها في العدة وان قال علمت انها حرام لتحقق الاختلاف لان دليل
 المخالف قائم وان كان غير معمول به عندنا فأفاده في الفتح ثم قال وفي هذه المسألة يقال مطلقة ثلاث وطلقت
 في العدة وقال علمت حرمتها لا يحد **(قوله الممهوره)** أي التي جعلها مهر الزوجية **(قوله قبل تسليمها)**
 لمشترو زوجة) أف وثبت مرتب لانها في ضمان البائع أو الزوج وتعودان الى ملكه بالهلال قبل التسليم وكان
 مسلطا على الوطء بالملك واليد وقد بقيت اليد فتبقى شبهة زيلعي **(قوله وكذا بعده في الفاسد)** الاولى
 أن يقول وكذا في الفاسد ولو بعده أي بعد التسليم قال في الحرأما قبله فبقاء الملك وأما بعده فلا له حق السخ
 فله حق الملك اه وقد يقال ان وطء البائع في الفاسد قبل التسليم ليس بمباح فيه لانه وطء في حقيقة الملك
 لا في شبهة فقوله بعده للاحتراز عما قبله تأمل **(قوله ووطء الشريك الخ)** لان ملكه في البعض ثابت
 فتكون شبهة فيها أظهر زيلعي وهذا اذا لم يكن اعتقها أحد الشريكين والافنية تفصيل مذكور في الخاتمة
(قوله ووطء جارية مكاتبه وعبد الخ) لان له حق في كسب عبده فكان شبهة في حقه زيلعي وأما غير
 المديون فهو على ملك سيده **(قوله ووطء جارية من الغنمة)** أي وطء أحد الغنمين قبل القسمة **كما**
 في الجرع البدائع قال ح وسيأتي في كتاب السرقة عن الغاية بجنا عدم قطع من سرق من المغنم وان
 لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصار شبهة فكان ينبغي الاطلاق هنا أيضا تأمل اه قلت وفيه أن ما كان
 مباح الاصل هو ما وجد في دار الاسلام نافعها مباحا كالصيد والحشيش فهذا لا يقطع به وان ملك وسرق من حرز
 وجارية المغنم ليست كذلك والازم أن لا يقطع بها ولو بعد الاحراز والقسمة وكذا الوزني بها تأمل **(قوله)**
وطء جاريته قبل الاستبراء) هذه من زيادات الفتح وفيه أن الملك فيها كامل من كل وجه الا انه منع من
 وطئه لها خوف اشتباه النسب والكلام في وطء حرام سقط فيه الحد لشبهة الملك وهذه في حقيقة الملك فكانت
 كوطء الزوجة الخائض والنفساء والصائمة والمحرمه مما منع من وطئها العارض الاذي أو افساد العباد مع قيام
 الملك الآن يراد شبهة الملك ملك الوطء لملك الرقبة فلي تأمل **(قوله والتي فيها خيار للمشتري)** أي اذا
 وطئها البائع واقتصر على ذكر المشتري لانه يعلم منه ما اذا كان الخيار للبايع بالاولى لانه لم يحد اذا كان للبايع
 لبقاء ملكه وان كان للمشتري فلان المبيع لم يخرج عن ملك بائعه بالكتابة **كما في الجرع أفاده ط** وقد يقال
 ان المناسب أن لا يذ كر خيار البائع لان وطء في حقيقة الملك لا في شبهة نظيره ما مر فكان الاولى ما ذكره
 الشارح ويفهم منه ما اذا كان الخيار لهما أو لأجنبي فافهم وفي التارخانية ولو باع جارية على انه بالخيار
 فوطئ المشتري أو كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمة أو لم يعلم **(قوله والتي هي أخته)**
 رضا) أي ووطء أمته التي هي أخته رضا عاقلت ومنها أمته انجوسية والتي تحتها أختها الموجود الملك فيما
 أيضا مع أن حرمتها غير مؤبدة تأمل **(قوله من لم يحرم به)** أي بالذكور من الردة وما بعدهما أما الردة فقد
 تقدم في كتاب النكاح أن مشايخ بلخ أفتوا بعدم الفرقة بردتها وأما فيما بعدهما فالاختلاف الشافعي رحمه الله تعالى

وان ظن حرمة كوطء أمة ولده وولد
 ولده) وان سفل ولو ولده حيا فتح
 لحديث أنت ومالك لا ينكح
 (ومعتدة الكليات) ولو خلعا
 خلا عن مال وان نوى بها ثلاثا نهر
 لقول عمر رضي الله عنه الكليات
 رواجع (و) وطء (البائع) الأمة
 (المبيعة والزوج) الأمة (الممهوره)
 قبل تسليمها) لمشترو زوجة وكذا
 بعده في الفاسد (وطء الشريك)
 أي أحد الشريكين (الجارية
 المشتركة) وطء (جارية مكاتبه
 وعبد المأذون له وعليه دين محبط
 بماله ورقبته) زيلعي (وطء)
 جاريته من الغنمة بعد الاحراز)
 بدارنا (أو قبله) ووطء جاريته
 قبل الاستبراء والتي فيها خيار
 للمشتري والتي هي أخته رضا
 وزوجة حرمت بردتها أو مطاوعتها
 لابنه أو جاعه لانهما أو بنتها لان
 من لائمة من لم يحرم به

مطلب
في بيان شبهة الذم

وغير ذلك كما لا ينبغي على المتبع
قد عوى الحصر في ستة مواضع
ممنوعة (و) لاحدا أيضا (بشبهة
الفعول) وتسمى شبهة اشتباه أى
شبهة في حق من حصل له اشتباه
(أن ظن حله) العبرة لدعوى الظن
وان لم يحصل له الظن ولو ادعاه
أحدهما فقط لم يحد حتى يقر
جميعا بعلمهما بالحرمة (نهر) كوط
أمة أبيه) وان عليا شفى (ومعنة
الثلاث) ولو جله (وأمة امرأته
وأمة سيده) ووط (المرتهن)
الامة (المرهونة) في رواية كآب
الحدود وهي المختار زيلعي
وفي الهداية المستعير للرهن كالمرتهن

مطلب
الحكم المذكور في بابه أولى من
المذكور في غير بابه

هـ ح (قوله وغير ذلك) منه ما ذكرناه من المجوسية والتي تحتها اختها (قوله فدعوى الحصر) أى
المنهوم من قول الهداية وغيرها والشبهة في الحل في ستة مواضع (قوله بشبهة الفعل) أى الشبهة في الفعل
الذى هو الوط حيث كان مما قد يشبهه عليه حرمة لا في محله وهو الموطوءة لأن حرمة الحل هنا مقطوع بها
اذ لم يتم فيه دليل ملك عارضه غيره فلم يكن في حل الحل شبهة أصلا (قوله أى شبهة في حق من حصل له اشتباه)
هو معنى قول المصنف أن ظن حله لأن من ظن الحل فقد اشتبه عليه الأمر ولذا قال في الفتح أنها تتحقق في حق
من اشتبه عليه الحل والحرمة اذ لا دليل في السمع يفيد الحل بل ظن غير الدليل لا كما يظن أن جارية زوجته
تحل له لظنه أنه استخدام واستخدمها - لال فلا بد من الظن والأفلا شبهة أصلا لفرض أن لا دليل أصلا لتثبت
الشبهة في نفس الأمر فلم يكن ظنه الحل ثابتا لم تكن شبهة أصلا (قوله أن ظن حله) شرط لقوله ولا حد الخ
ففي الحد هنا مشروط بظن الحل لما علمت أن هذا الظن هو الشبهة لعدم دليل قائم تثبت به الشبهة فلم يظن الحل
لم توجد شبهة أصلا بخلاف ما مر فإن الشبهة فيه جاءت من دليل حل الحل فلا حاجة فيه إلى ظن الحل فلذا اتفق
الحد فيه سواء ظن الحل أولا (قوله العبرة لدعوى الظن الخ) أى لا لظن نفسه فانه يحد أن لم يدع وان
حصل له الظن ولا يحد أن ادعى وان لم يحصل له الظن ابن كمال وفيه تورط على عبارة المصنف لكن لا ينبغي
أن انظن أمر باطنى لا يعلمه القاضى الا بدعوى صاحبه فقولنا أن ظن حله أى ان علم القاضى أنه ظن الحل يدرأ
عنه الحد وذلك لا يكون الا بدعواه واخباره (قوله ولو ادعاه أحدهما الخ) لان شبهة اذ كانت في الفعل
من أحد الجانبين تنعقد إلى الجانب الآخر ضرورة بحر (قوله كوط أمة أبيه الخ) لان بين الانسان
وبين أبيه وزوجته وسيدة انسابا في الاتضاع بمالههم واستخدام جوارهم فكان مظنة حل الوط على توهم
انه من الاستخدام وكذا بقاء أثر الفرائض في المعتقة من وجوب النفقة وحرمة تزوج أختها مظنة لتوهم حل
وطئها وقيد بالامة لما في الخاتمة لوزنى بامرأة الاب وألحد فانه يحد وان قال ظنت أنها تحل لى (قوله
ومعنة الثلاث) هذا اذا لم ينو الثلاث بالكليات اذ لو نواها بها كان من شبهة الحل كما قدمه عن التهر
(قوله ولو جله) أى ولو كان نطقه الثلاث بلفظ واحد فلا يسقط عنه الحد الا ان ادعى ظن الحل
وكذا لو وقع الثلاث منفردة بالطريق الاولى اذ لم يخالف فيه أحد لان القرآن ناطق بانتفاء الحل بعد الثالثة
فلم يبق شبهة في حل الحل ولا اعتبار بخلاف من أنكرو وقوع الجله لخالفته للقطعي وهو اجماع الصحابة الذى تقر
في زمن عمر لكن بشكل ما في نكاح الهداية من أن الحد لا يجب بوطء المطلقة بانثاء واحدة أو ثلاثا مع العلم
بالحرمة على اشارة كتاب الطلاق وعلى عبارة كتاب الحدود يجب لأن الملك قد زال في حق الحل فيتحقق الزنى اه
ووفق في البحر يحمل اشارة كتاب الطلاق على ما اذا أوقع الثلاث جله وحل عبارة الحدود على ما اذا أوقعها
منفرقة لان ابداءها جله خالف فيه الظاهرية أى فيكون من شبهة الحل فلا يحد وان اعتقد الحرمة لشبهة الدليل
واعترضه ح بأن المصريح به في الفتح وغيره الحزم بأنهم من شبهة الفعل وعدم اعتبار بالخلاف بعد انقضاء
الاجماع وبأن الاشارة لا تعارض العبارة قلت على انه يمكن التوفيق بوجه آخر وهو حل الاشارة على ما اذا كان
الطلاق البائن بلفظ الكليات والعبارة على ما اذا كان بلفظ السريخ والله أعلم (قوله في رواية كتاب
الحدود) أى ان محمدا ذكرها في كتاب الحدود من مسائل شبهة الفعل وذكر في كتاب الرهن انها من شبهة الحل
قال في البحر والحاصل انه اذا ظن الحل فلا حد بانفاق الروايتين والخلاف فيما اذا علم الحرمة والاصح وجوبه
وذكر في الايضاح وجوبه وان ظن الحل وهو مخالف لعامة الروايات قال في الدر المنثور واستفيد منه أن الحكم
المذكور في بابه أولى من المذكور في غير بابه لانه كأنه استطراد هكذا كان أفادينه والذى فليحفظ (قوله
وهي المختار) وفي الهداية وهي الاصح وتبعه الشارحون لان عقد الرهن لا يفيد ملك المتعة بحال لانه انما يفيد له
الملك بعد الهلاك فيصير به مستوفيا لحقه لكنه بعد الهلاك لا يملك المتعة أى الوط ومقتضى هذا وجوب
الحد وان ظن الحل لكن لما كان الاستيفاء سببا لملك المال وملك المال سبب لملك المتعة في الجملة حصل الاشتباه
ذخيرة (قوله المستعير للرهن) اللام للتعليل أى الذى استعار أمة ليرهنها للتعدية حتى يكون المعنى استعار
أمة مرهونة من المرتهن اه ح والمناسب أن يقول لا لتقوية لأن اسم الفاعل هنا متعده بنفسه تقول
انا مستعير فسا فاذ قلت مستعير للفرس كانت زائدة لتقوية العامل كقوله تعالى مصداقا لما معهم ولعل وجه

كون المستعير بمنزلة المرتهن هو أنه إذا استعار شيئاً لغيره بكذا ثم هلك عند المرتهن صار المرتهن مستوفياً لدينه
 ووجب مثل الدين للمعير على المستعير لانه صار قاضياً بدينه بالرهن كما تقر في محله فاذا غرم مثله للمعير صار مالكا
 له فكان بمنزلة المرتهن تأمل (قوله وسيجي) أي في هذا الباب (قوله وكذا المختلعة) أي على مال
 لانه لو كن خلعا خلا عن مال كان من شبهة الخل كما قدمه عن النهر (قوله يثبت في الاولى) هذا في غير
 الجدا اذا وطئ جارية ابن ابنه وابنه حتى لان الجدا لا يتلكها حال حياة الاب فلا يثبت النسب بدعوى الجدا ثم
 ان صدقه ابن الابن عتق لزمه انه عمه وما في النهاية من انه يثبت نسبه غلط كما حققه في الفتح (قوله
 لتحصنه زنى) لانه لا شبهة ملك فيه بل سقط الحد لظنه فضلا من الله تعالى وهو راجع اليه أي الى الواطئ لا الى
 المحل فكان المحل ليس فيه شبهة حل فلا يثبت النسب بهذا الوطء ولذا لا يثبت به عدة لانه لا عدة من الزنى فتح
 (قوله بشرطه) أي بشرط الثبوت والمناسب اسقاطه كما يظهر قريبا (قوله بأن تلد الخ) بدل من
 قوله بشرطه قال ح ويحمل على وطء سابق على الطلاق كما تقدم في باب ثبوت النسب ولا نقول انه انعقد
 من هذا الوطء الحرام حيث أمكن حمله على الحلال (قوله لا لاكثر) ومثل الاكثر تمام السنتين ح
 (قوله كما مر في بابه) من انه لا يثبت النسب في المطلقة ثلاثا بعد سنتين الا بدعوة ح قلت وتحصل من هذا
 انه اذا ادعى الولد يثبت النسب سواء ولدت لاقل من سنتين أو لا أكثر وان لزم الوطء في العدة لوجود شبهة العقد
 وأما بدون الدعوى فلا يثبت الا اذا ولدت لاقل من سنتين حمله على انه بوطء سابق على الطلاق فنقول المصنف
 بشرطه لا يحصل له لان كلامه فيما اذا ادعى النسب وفيه يثبت مطلقا كما علمت وهو الذي حرره في الفتح وتعمه
 في البحر (قوله بالاولى) لانها أقل من الثلاث ط فان حرمة امثال ثريل حل المحلية ولذا لا يحصل له
 الا بعد زوج آخر (قوله والافى وطء امرأة الخ) الاستثناء في هذه معنى على انها من شبهة الاشتباه أي
 شبهة الفعل وعليه مشي الريلي وكذا صاحب الجبر أول وقيل انها شبهة محمل وذكري الفتح أول انه لا وجه
 لان قولهن هي زوجتك دليل شرعي مبيح للوطء لقبول قول الواحد في المعاملات ولذا حصل وطء من قالت
 أرساني مولاي هدية اليك ثم قول والحق انه شبهة اشتباه لان الدليل المعتبر فيه ما يقتضى ثبوت الملك لا ما يطاق
 شرعا بمجرد الوطء اه ملخصا فليأمل (قوله وقال النساء) الجمع غير قيد كما ياتي (قوله فيثبت
 نسبه بالدعوة بحر) لفظ بالدعوة الخ يوجد في بعض النسخ وهو غير لازم لان أصل الكلام فيه (قوله
 بشبهة العقد) أي ما وجد فيه العقد صورة لا حقيقة لان الشبهة كما مر ما يشبهه الثابت وليس ثابت
 فخرج ما وجد فيه العقد حقيقة ولذا قال في التارخانية واذا كان الوطء بملك النكاح أو بملك بين والحرمة
 بعارض آخر فذلك لا يوجب الحد نحو الخائض والنفساء والعائنة صوم الفرض والحرمة والموطوءة بشبهة والتي
 طاهرتهما أو إلى منها فوطئها في العدة لا حد عليه وكذا الامه المملوكة اذا كانت محرمة عليه برضاع أو بمساهرة
 أو لكون أختها مثلا في نكاحه أو هي مجوسية أو مرتدة فلا حد عليه وان علم الحرمة اه (قوله كوطء
 محرم نكحها) أي عقد عليها أطلق في المحرم فنحمل المحرم نسباً ورضاعاً ومهرية وأشار الى انه لو عقد على
 منكوحة الغير أو معتدة أو مطلقة الثلاث أو أمة على حرّة أو تزوج مجوسية أو أمة بلا اذن سيدها أو تزوج
 العبد بلا اذن سيده أو تزوج خسا في عتدة فوطئهن أو جمع بين أختين في عتدة فوطئهما والاخيرة لو كان
 متعاقبا بعد التزوج فانه لا حد وهو بالاتفاق على الاظهر أما عنده فظاهر وأما عندهما فلان الشبهة انما تنبني
 عندهما اذا كان جمعا على تحريره وهي محرمة على التأييد بحر قلت وهذا هو الذي حرره في فتح القدير وقال
 ان الذين يعتقد على نقلهم وتحريرهم كابن المنذر ذكروا انه انما يحدث عندهما في ذات المحرم لافي غير ذلك
 كمجوسية وخامسة ومعتدة وكذا عبارة الكافي للعالم نفيه حيث قال تزوج امرأة ممن لا يحل له نكاحها
 فدخل بها لا حد عليه وان فعله على علم لم يحدث أيضا ويوجب عقوبة في قول أبي حنيفة وقالان علم بذلك فعليه
 الحد في ذوات المحارم اه فعم في المرأة على قوله ثم خص على قولهما بذوات المحرم (قوله وقال الخ)
 مدار الخلاف على ثبوت محلية النكاح للعارم وعدمه فعنده هي ثابتة على معنى انها محمل للنفس العقد
 لا بالنظر الى خصوص عاقد لقبولها مقاصده من التوالد فأورث شبهة ونسبها على معنى انها ليست محللا لعقد هذا
 العاقد فلم يورث شبهة ونسبها في الفتح والنهر (قوله ان علم الحرمة حد) أما ان ظن الخل فلا يحدث بالاجماع

في بيان شبهة العقد

مطلد
إذا استحل المحرم على وجه الظن
لا يكفر كالوطن علم الغيب

لكن المرجح في جميع الشروح قول
الامام فكان الفتوى عليه أولى
قاله قاسم في تصحيحه لكن
في القهستاني عن المضمرات
على قولهما الفتوى وحرر
في الفتح انها من شبهة المحل وفيها
ثبت النسب كما مر (أو) وطء في
(نكاح بغير شهود) لاحد شبهة
العقد وفي المجتبى تزوج بمحرمه
أو منكوحة الغير أو معتدته
ووطئها طائفا الحل لا يحد ويعزر
وان طائفا الحرمة فكذلك عنده
خلافهما فظهر أن تقسيمها ثلاثة
أقسام قول الامام (وحد بوطء
أمة أخيه وعمه) وسائر محارمه
سوى الولاد لعدم البسطة
(و) بوطء (امرأة وجدت على
فراشه) فظننا زوجته (ولو هو
أعمى) لتمييزه بالسؤال الا اذا دعاها
فأجابته قائلة أنا زوجتك أو أنا
فلانة باسم زوجته فواقعها لآت
الاخبار دليل شرعي حتى
زأجانه بالفعل أو بنعم حد (وذمية)
عطف على نهي حد وجاز للفصل
(زنى بهاربي) مستأن

ويعزر كما في الظهيرية وغيرها وعلم من مسائلهم هنا أن من استحل ما حرمه الله تعالى على وجه الظن لا يكفر
وانما يكفر اذا اعتقد الحرام حلالا ونظيره ما ذكره القرطبي في شرح مسلم أن ظن الغيب جائز كظن النجم
والمال بوقوع شيء في المستقبل بتجربة أمر عادي فهو ظن صادق والممنوع ادعاء علم الغيب والظاهر أن ادعاء
ظن الغيب حرام لا كفر بخلاف ادعاء العلم وسنوضحه في الردة بجر (قوله لكن في القهستاني الخ)
الاستدراك على قوله في جميع الشروح فان المضمرات من الشروح وفيه أن القهستاني ذكر عن المضمرات
انه قال والصحيح الأول وانه في موضع آخر قال اذا تزوج بمحرمه يحد عندهما وعليه الفتوى اه على أن
ما في عامة الشروح مقدم وكذلك في الفتح نقل عن الخلاصة أن الفتوى على قولهما ثم وجهه بأن شبهة تقتضي
تحقق الحل من وجه وهو غير ثابت والواجب العدة والنسب ثم دفع ذلك بأن من المشايخ من التزم وجوبهما
ولو سلم عدم وجوبهما لعدم تحقق الحل من وجه فالشبهة لا تقتضي تحقق الحل من وجه لان شبهة ما يشبه
الثابت وليس ثابت فلا يثبت لما له شبهة الثبوت بوجه ألا ترى أن أباحنية ألزم عقوبته بأشده ما يكون وانما
لم يثبت عقوبته هي الحد فعرف انه زنى محض إلا أن فيه شبهة فلا يثبت نسبه اه لمخصا وحاصله أن عدم تحقق
الحل من وجه في المحارم لكونه زنى محضا يلزم منه عدم ثبوت النسب والعدة ولا يلزم منه عدم شبهة الدارئة
للعد ولا يحنى أن في هذا زجما لقول الامام (قوله وحرر في الفتح الخ) صوابه في النهر فانه بعد ما ذكر
ما قدمناه عن الفتح قال وهذا النخاية بناء على انها شبهة اشتباهة قال في الدارئة وهو قول بعض المشايخ والصحيح
انها شبهة عقد لانه روى عن محمد أنه قال سقوط الحد عنه لشبهة حكمية فثبت النسب وهكذا ذكر في المنية اه
وهذا سر يرجع بأن شبهة في المحل وفيها يثبت النسب على ما مر اه كلام النهر قلت وفي هذا زيادة بتحقيق
لقول الامام لما فيه من تحقيق شبهة حتى ثبت النسب ويؤيده ما ذكره الخير الرملي في باب المهر عن العيني
وجمع الفتاوى انه ثبت النسب عنده خلافا لهما (قوله وفي المجتبى الخ) مثله في الذخيرة (قوله طائفا
الحل) أما لو اعتقده يكفر كما مر (قوله ويعزر) أي اجماعا كما في الذخيرة لكنه مخالف
لما في الهداية من قوله ولكن يوجع عقوبة اذا كان علم بذلك فبيد العقوبة بما اذا علم ومثله ما مر عن
كافي الحاكم وفي الفتح لم يجب عليه الحد عند أبي حنيفة وسفيان الثوري وزفر وان قال علمت انها على حرام
ولكن يجب الحد ويعاقب عقوبة هي أشده ما يكون من التعزير بسياسة لاحد مقتدر اشرا اذا كان عالما
بذلك وان لم يكن عالما لاحد ولا عقوبة تعزير اه وقد يجاب بأن قوله ولا عقوبة تعزير المراد به نفي أشد
ما يكون فلا ينافي انه يعزر بما يليق بحاله حيث جهل امره الا يحنى عادة تأمل (قوله خلافا لهما) أي في ذات
المحرم فقط كما مر (قوله فظهر أن تقسيمها الخ) ان أراد التقسيم من حيث الحكم فهي اثنان عند
الكل غاية أن حكم شبهة العقد عند الامام حكم شبهة المحل وعندهما حكم شبهة الفعل وان أراد التقسيم من
حيث المفهوم فهي اثنان أيضا لان شبهة العقد منها ما هو شبهة الفعل كمعتدة الثلاث كما صرح به في النهر في باب
ثبوت النسب ومنها ما هو شبهة المحل كسألة المتن اه ح (قوله وحد بوطء أمة أخيه الخ) أي وان قال ظننت
انها تحل لي لانه لا شبهة في الملك ولا في الفعل لعدم انبساط كل في مال الآخر فدعوى ظنه الحل غير معتبرة ومعنى
هذا انه علم أن الزنى حرام لكنه ظن أن وطأه هذه ليس زنى محرما فلا يعارض ما مر عن المحيط من أن شرط وجوب
الحد أن يعلم أن الزنى حرام فتح (قوله سوى الولاد) بالكسر مصدر ولدت المرأة ولاد او ولادة أي سوى قرابة
الولادة أي قرابة الاصول أو الفروع فلا حد فيها لكن لا يحد في قرابة الاصول اذا ظن الحل كما مر (قوله
وجدت على فراشه) يعني في ليلة مظلمة كما في الخائنة سرنلالية فيعلم حكم النهار بالاولى (قوله
الا اذا دعاها) يعني الاعي بخلاف البصير كما في الخائنة وهو ظاهر عبارة الزبلي والفتح أيضا ثم اعلم أن ما ذكره
المصنف والشارح هو المذهب كور في المتن والشروح وعزاء في التنازخانية الى المتقي والاصل لكنه قال بعد
ذلك وفي الظهيرية رجل وجد في بيته امرأة في ليلة ظلماء ففحصها وقال ظننت انها امرأتى لاحد عليه ولو كان
نهارا يحد وفي الحاوي وعن زفر عن أبي حنيفة فيمن وجد في حجلته أو بيته امرأة فقال ظننت انها امرأتى
ان كان نهارا يحد وان كان ليلا لا يحد وعن يعقوب عن أبي حنيفة أن عليه الحد ليلا كان أو نهارا قال أبو الليث
وبرواية زفر يؤخذ اه قلت ومقتضاه انه لاحد على الاعي ليلا كان أو نهارا (قوله وجاز) أي العطف

على ضمير (رفع المتصل) (قوله لا يحد الحربي الخ) أي خلافاً لابي يوسف فعنده يحد الحربي المستأمن أيضاً وقال محمد لا يحد واحد منهما غير أنه قال في العكس وهو مالو زنى ذمى بمستأمنة كقول الامام من أن الذمى يحد بهنر والحاصل أن الزانيين اما مسلمان أو ذمى أو مستأمنان أو الرجل مسلم والمرأة ذمية أو مستأمنة أو بالعكس أو الرجل ذمى والمرأة مستأمنة أو بالعكس فهي سبع صور والحد واجب عند الامام في الكل الا في ثلاث اذا كانا مستأمنين أو أحدهما أفاده في البحر (قوله وتذبح ثم تحرق) أي لتقطع امتداد الحد بثلاثه كمناروت وليس بواجب كما في الهداية وغيرها وهذا اذا كانت مما لا يؤكل فان كانت تؤكل جازاً كلها عنده وقالوا لا تحرق أيضاً فان كانت الدابة لغير الواطى بطالب صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبح هكذا قالوا ولا يعرف ذلك الا سمعاً فيجمل عليه زيلعي ونهر (قوله الظاهر أنه يطالب نذبا الخ) أي قولهم يطالب صاحبها أن يدفعها الى الواطى ليس على طريق الجبر وعبرة الظاهر أنه يطالب على وجه النذب ولما قال في الخاتمة كان لصاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة اهـ وعبرة البحر والظاهر أنه لا يجبر على دفعها (تنبيه) لو مكنت امرأة فرداً من نفسها فوطئها كان حكمها كاتيان البهائم جوهره أي في انما الحد عليها بل تعزروهل يذبح الفرد أيضاً متفق على التعليل بقطع امتداد الحد نعم فتأمل (قوله خبر الواحد كاف الخ) جملة معترضة بين القول ومقوله والاوى ذكرها بعد هي عرسك لتلاويهم انما مقولة القول والمراد أن تعبير المصنف كالكثر بقيل اولى من تعبير القدورى بقلان (تنبيه) مقتضى هذا كانه لا يسقط الحد بمجرد الزفاف وانه لا بد من أن ينضم اليه الاخبار بأنهاز زوجته ويلزم عليه أن من زفت اليه زوجته ليله عرسه ولم يكن يعرفها انه لا يحل له وطؤها ما لم تقل له واحدة ارا كثر انهاز زوجته وهو خلاف الواقع بين الناس وفيه حرج عظيم لانه يلزم منه تأنيب الامة والظاهر انه يحل وطؤها بدون اخبار ولا سيما اذا حضرها النساء من أهل وجيرانه الى بيته وجليت على المنصة ثم زفت اليه فان احتمال غلط النساء فيها وأنهم غيرها بعد ما يكون ومع هذا لو فرض الغلط وقدر وطئها على ظن انها زوجته وأنما تحل له فوجوب الحد عليه اذا لم يقل له أحد انها زوجته في غاية البعد أيضاً اذا شك أن هذه الشبهة أقوى من شبهة العقد على انه أو بنته وظنه حلها له وأقوى من ظنه حل أمة أبو به ونحوها وكذا من وجدها على فراشه ليل على ما صححه أبو الليث ورأيت في الخاتمة رجل زفت اليه غير امرأته ولم يكن رآها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه اهـ وظاهره أن الاخبار غير شرط وأظهر منه ما في كافى الحاشية من انه يهد رجل تزوج فزفت اليه أخرى فوطئها لا حد عليه ولا على فاذقه رجل غير امرأة ثم قال حسبها امرأتى قال عليه الحد وليست هذه كالاولى لان الزفاف شبهة لا ترى أنها اذا جاءت بولد ثبت نسبه منه وان جاءت هذه التي خفيها بولد لم يثبت نسبه منه اهـ فقله لان الزفاف شبهة تسريح في أن نفس الزفاف شبهة مستقطعة للحد بدون اخبار فهذا نص الكافى وهو الجامع لكتب ظاهر الرواية قال الظاهر أن ما في المتن رواية أخرى أو هو محمول على ما اذا لم تقم قرينة ظاهرة من عرس تجتمع فيه النساء أو من ارسال من تأتى بها اليه أو نحو ذلك مما يزيد على الاخبار فلو لم يكن شيء من ذلك ما اذ تزوج امرأة ثم بعد مدة أدخلت عليه امرأة في بيته ولم يعلم انها التي عقد عليها أو غيرها ولكنه ظن انها هي فوطئها فنهى لابت من اخبار واحدة أو أكثر بأنهاز زوجته والازمة الحد هذا ما ظهر لى ولم أر من يعترض له والله تعالى أعلم (قوله وعليه مهرها) أي ويكون لها كما قضى به على رضى الله عنه وهو المختار لان الوطء كالجنابة عليها الا لبيت المال كما قضى به عمر رضى الله عنه وكأنه جعله حق الشرع عوضاً عن الحد وعقابه في الزيلعي وغيره (قوله بذلك قضى عمر) كذا وقع في الدرر وصوابه على وفي العزيمة انه سهو ظاهر (قوله أو بوطء دير) أطلقه فمثل دير العصى والزوجة والامة فانه لا حد عليه مطلقاً عند الامام منح ويعز هداية (قوله حد) فهو عندهما كالزنى في الحكم فيحد جلداً ان لم يكن أحسن ورجان أحسن نهر (قوله بنحو الاحراق الخ) متعلق بقوله ويعز وعبرة الدردر فعند أبي حنيفة يعز بأمثال هذه الامور واعترضه في التهرب أن الذى ذكره غيره تنقيده قتل بما اذا اعتاد ذلك قال في الزادات والرأى الى الامام فيما اذا اعتاد ذلك ان شاء قتل وان شاء ضربه وجسه ثم نقل عبارة الفتح المذكورة في الشرح وكذا اعترضه في التهرب لابلية بكلام الفتح وفي الاشباه من أحكام غسوبة الحشفة ولا يحد عند الامام الا اذا تكرر فيقتل على المفتى به اهـ قال البيهقي والظاهر أنه يقتل في المرة الثانية

مطل
في وطء الدابة

مطل
ابن وطئ من زفت اليه

٣ قوله المنصة بكسر الميم وبالصاد
المهملة المشددة هو الكرسي الذي
تنف عليه العروس في جلاستها
مصباح ٥٥ منه

(و) حد (ذمى زنى بحرية)
مستأمنة (لا) يحد (الحربي)
٣ في الاولى (والحرية) في الثانية
والاصل عند الامام الحدود
كلها الانتقام على مستأمن الاحد
الدرر (و) لا يحد بوطء (جريمة)
بل يعز رزقاً ثم تشتري ويكره
الامام بها حية وميتة مجتبي
وفي الدرر الظاهر أنه يطالب نذبا
لقولهم نضمن بالقيمة (و) لا يحد
(بوطء أجنبية رقت اليه وفيل)
خبر الواحد كاف في كل ما يعمل
فيه بقول النساء بحر (هي عرسك
وعليه مهرها) بذلك قضى عمر
رضى الله عنه وبالعدة (أو) بوطء
(دير) وقالان فعل في الابواب
حدوان في عمده أو أمة أو زوجته
فلا حد اجماعاً بل يعز قال
في الدرر بنحو الاحراق بالنار

مطل
في وطء الدبر
مطل
في حكم اللواط

أصدق التكرار عليه اه ثم ظاهر عبارة الشارح انه يعزى بالاحراق ونحوه ولو في عبده ونحوه وهو صريح
 ما في الفتح حيث قال ولو فعل هذا بعدد أو أتمته أو زوجته بنكاح صحيح أو فاسد لا يحد اجاماً كذا في الكافي نعم
 فيه ما ذكرنا من التعزير والقتل لمن اعتاده (قوله والتكيس الخ) قال في الفتح وكان مأخذ هذا أن قوم
 لوط أهل كوا بذكر حيث حملت قراهم ونكست بهم ولا شك في اتباع الهدم بهم وهم نازلون (قوله
 وفي الحاوي) أي الحاوي القديسي وعبارته ونكسوا في هذا التعزير من الجلد ورميه من أعلى موضع وجسه
 في آثن بقعة وغير ذلك سوى الإخصاء والجلب والجلد أضح اه وسكت عليه في البحر والنهر قتلاً (قوله
 التقيد بالامام الخ) فيه كلام قد مرنا قبل هذا الباب (قوله الاستثناء حرام) أي بالكف اذا كان
 لاستتلاب الشهوة أما اذا غلبت الشهوة وليس له زوجة ولا مة ففعل ذلك لتسكينها فالرجاء انه لا وبال عليه
 كما قاله أبو الليث ويجب لو خاف الرني (قوله كره) الظاهر أنها كراهة تنزيه لأن ذلك بمنزلة ما لو
 انزل بتفنيذ أو بطين تأمل وقد منعنا في باب مفسدات الصوم يجوز أن يستقي يد زوجته أو خادمته
 وانظر ما كتبناه هناك (قوله ولا شيء عليه) أي من حد وتعزير وكذا من اثم على ما قلناه (قوله
 ولا تكون اللواط في الجنة) قال السموطي قال ابن عقيل الخنبي جرت مسألة بين أبي علي بن الوليد المعتزلي
 وبين أبي يوسف القزويني في ذلك فقال ابن الوليد لا يمنع أن يجعل ذلك من جملة اللذات في الجنة لزوال المفسدة
 لأنه انما منع في الدنيا لما فيه من قطع النسل وكونه محللاً للأذى وليس في الجنة ذلك ولهذا أبيع شرب الخمر
 لما ليس فيه من السكر وغاية العربة وزوال العقل فلذلك لم يمنع من الالتذاذ بها فقال أبو يوسف المليل الى
 الذكور عاها وهو قبيح في نفسه لأنه محل لم يخلق للوط ولهذا لم ينع في شريعة بخلاف الخمر وهو مخرج الحدث
 والجنة نزهت عن العاهات فقال ابن الوليد العاهة هي التلويث بالأذى فاذن لم يبق الا مجرد الالتذاذ اه
 كلامه رمي على المنع (قوله حرمتها عقلياً) الظاهر أن المراد بالحرمة هنا التبع اطلاقاً لا سبب
 على السبب أي قبحها عقلياً بمعنى انه يدرك بالعقل وان لم يدرك بالشرع كالأكل والكفر لأن مذهبنا انه لا يحرم
 بالعقل شيء أي لا يكون العقل حاكماً بحرمته وانما ذلك لله تعالى بل العقل مدرك لحسن بعض المأمورات وقبح
 بعض المنهيات فيأتي الشرع حاكماً بوقوع ذلك فيأمر بالحسن وينهى عن التبع وعند المعتزلة يجب ما حسن عقلاً
 ويحرم ما قبح وان لم يرد الشرع بوجوبه أو حرمة فالعقل عندهم هو المثلث وعندنا المثلث هو الشرع والعقل
 آلة لادراك الحسن والقبح قبل الشرع وعندنا الشاعرة لاحظ للعقل قبل الشرع بل العقل تابع للشرع
 فأمر به الشرع يعلم بالعقل انه حسن وما نهى عنه يعلم انه قبيح وتعام ايما المسألة يعلم من كتب الأصول
 ومن حواشينا على شرح المنار (قوله وقيل سمعية) أي لا يستقل العقل بأدراك قبحها قبل ورود الدليل
 السمعي (قوله فتوجد) أي يمكن أن توجد (قوله وقيل يخلق الله تعالى الخ) هذا خارج عن محل النزاع لأن
 الكلام في البيان في الدبر (قوله والعجج الأزل) هو أنه لا وجود لها في الجنة (قوله لحرمتها) أي قبحها
 كما مر (قوله وتزول حرمتها الخ) وجه آخر لبيان أشد اللواط وهو أن وطء الذكور لا يمكن زوال
 حرمة بخلاف وطء الأنثى فإنه يمكن بتزوجها أو شرائها (قوله لأنه مطهر على قول) أي قول كثير من
 العلماء وان كان خلاف مذهبنا كما مر (قوله يكفر مستحلهما) قدّم الشارح في باب الحيض الخلاف في كفر
 مستحل وطء الحائض ووطء الدبر ثم وفق بما في السائر خاتمة عن السراجية اللواط بمملوك أو مملو كته
 أو امرأته حرام الا أنه لو استحلها لا يكفر قاله حسان الدين اه أي فيحمل القول بكفره على ما اذا استحل
 اللواط بأجنبي بخلاف غيره لكن في الشريعة ليلية أن هذا يعلم ولا يعلم أي لا يتجوز الفسقة عليه بظنهم حله
 (تمه) للواط أحكام آخر لا يجب بها المهر ولا العدة في النكاح الفاسد ولا في المأني بها شبهة ولا يحصل بها
 التحليل للزوج الأول ولا تنبت بها الرجعة ولا حرمة المصاهرة عند الأكثر ولا الكفارة في رمضان في رواية
 ولو قذف بها لا يحد خلافاً لهما ولا يلاع خلافاً لهما بحر وهو مأخوذ من المجتبى ويزاد ما في الشريعة ليلية
 عن السراج يعني في الشهادة عليها عدلان لأربعة خلافاً لهما (قوله الا اذا زنى الخ) يعني أن ما في المتن
 خاص بما اذا خرج من عسكر من له ولاية إقامة الحد ودخل دار الحرب وزنى ثم عاد أو كان مع أمير سرية
 أو أمير عسكر فزنى ثمة أو كان تاجراً أو أسيراً أو ما لو زنى مع عسكر من له ولاية إقامة الحد فإنه يحد بخلاف أمير

٣ مطلب

لا تكون اللواط في الجنة

وهدم الجدار والتكيس من محل
 مرتفع باتباع الاجار وفي الحاوي
 والجلد أصح وفي الفتح يعزى ويصحب ٣
 حتى يموت أو يتوب ولو اعتاد اللواط
 قتله الامام سباً سباً قتلت وفي النهر
 معزى بالجر التقيد بالامام بينهم
 أن القاتني ليس له الحكم
 بالسياسة (فرع) في الجوهر
 الاستثناء حرام وفيه التعزير ولو لم يكن
 امرأته أو أتمته من العيب بذكره
 فأزول كره ولا شيء عليه (ولا تكون)

الواطء (في الجنة على الصحيح)
 لأنه تعالى استحبها ومماها خبيثة
 والجنة منزهة عنها فتح وفي الأشباه
 بحرمتها عقلياً فلا وجود لها في الجنة
 وقيل سمعية فتوجد وقيل يخلق
 الله تعالى طائفة نصفهم الأعلى
 كالأزواج والاسفل كالاناث
 والصحيح الأول وفي البحر حرمتها
 أشد من الرني لحرمتها عقلاً وشرعاً
 وطبعاً والرى ليس بحرام طبعاً
 وتزول حرمة بتزوج وشراء بخلافها
 وعدم الحد عنده لانفتها بل
 للتغليظ لأنه مطهر على قول
 وفي المجتبى يكفر مستحلهما عند
 الجمهور (او زنى في دار الحرب
 أو البغي) الا اذا زنى في عسكر
 لا مير ولا ية الإقامة هداية (ولا)
 حد (زنى غير مكاف بمكاف مطلقاً)

العسكر أو السرية لانه انما قوض لهم ما تدبير الحرب لا اقامة الحدود وولاية الامام منقطعة عنه كما في الفتح
 شربلانية (قوله لاعليه ولا عليها) لان فعل الرجل أصل في الزنى والمرأة تابعة له وامتناع الحد في حق الاصل
 يوجب امتناعه في حق التابع نهر وكذا لا عقرب عليه لانه لو لم يرد له الرجوع به الولي عليها الامر هاله بباطل وعتهاله
 بخلاف ما لو زنى الصبي بصبية أو بكره فانه يجب عليه العقر كما في الفتح شربلانية (قوله والحق وجوب
 الحد) أي كما هو قولهما وهذا بحث اصحاب الفتح وسكت عليه في النهر والمتون والشروح على قول الامام
 (قوله ولا بالزنى باكره) هذا ما رجع اليه الامام وكان أولا يقول ان الرجل يحد لانه لا يتصور الا بالتشاور
 الا له وهو آية الطواعية بخلاف المرأة فلا تتحد اجاعا وأطلق فتسلل الاكرام من غير السلطان على قولهما
 المفتي به من تحققة من غيره وهو اختلاف عصر وزمان ونماه في البحر قال ط والمراد أنه لا يجب على الزاني
 المكره فلوزنى مكرها بباطل وجب عليها الحد كما في حاشية الشلبي (قوله ولا باقرار ان أنكره الآخر)
 أي لو أقترأ حدهما بالزنى أربع مرات في أربع مجالس وأنكره الآخر سوا ادعى المنكر النكاح أو لم يدعه
 لا يحد المتر خلافا لهما في الثانية لاتقاء الحد عن المنكر بدليل موجب للنفي عنه فأورث شبهة في حق المتر لان
 الزنى فعل واحد يتم بهما فاذا تمكنت فيه شبهة تعدت الى طرفيه لانه ما أطلق بل أقتر بالزنى بمن درأ الشرع الحد
 عنه بخلاف ما لو أطلق وقال زيت فانه لا موجب شرعي يدفعه ومثله لو أقتر بالزنى بغائبة لانه لم يتف في حقتها
 بما يوجب النفي وهو الانكار ولولا الحنفية وأقترت تحتفظه بأن الاعتبار لانكار لا للغيبة فتح ملخصا قلت
 ويظهر من هذا أن السكوت لا يقوم مقام الانكار تأمل نعم تقدم أنه لو أقتر بالزنى بخبر ساء لا يحد لاحتمال انها
 لو كانت تسكلم لا بدت مسقطا وقد منافي الباب السابق الفرق بينها وبين الغائبة (تنبيه) حيث سقط الحد يجب
 لها المهر وان اقترت هي بالزنى وادعى النكاح لانه لما سقط الحد صارت مكذبة شرعا ثم لو أنكرت الزنى ولم تدع
 النكاح وادعت على الرجل حد القذف فانه يحد له ولا يحد للزنى ونماه في الفتح (قوله وكذا لو قال اشتريتها
 ولو حره) أي ولو كانت حرة لا يحد لانه لم يقر بالزنى حيث ادعى الملك وفي كافي الحاكم زنى بأمة ثم قال اشتريتها
 شرا فاسدا او على أن للبايع فيه الخيار أو ادعى صدقة او هبة وكذبه صاحبها ولم يكن له بينة درى عنه الحد اه
 وفي التاتر خاتمة عن شرح الطحاوي شهد عليه اربعة بالزنى وأبنتوه ثم ادعى شبهة فقال ظننت انها امرأتى
 لا بسقط الحد ولو قال هي امرأتى أو سقى لاحد عليه ولا على الشهود اه وفي البحر لو ادعى انها زوجته فلا حد
 وان كانت زوجة للغير ولا يكف اقامة البيئة للشبهة كما لو ادعى السارق أن العين ملكه سقط الحد بمجرد دعواه
 اه وتقدمت هذه متنا في الباب السابق قلت وانظر وجه الفرق بين قوله ظننت انها امرأتى وقوله هي امرأتى
 ولعل وجهه أن قوله ظننت يدل على اقراره بأنها اجنبية عنه فكان اقرارا بالزنى بأجنبية بخلاف قوله هي امرأتى
 او اشتريتها ونحوه فانه جازم به وبأن فعله غير زنى فتأمل في هاتين وهو أن الشبهة في هذه المسائل وفي مسألة
 المتن التي قبلها لم يرد ذكر أي أقسام الشبهة الثلاثة وظاهر كلامهم انها خارجة عنها ووجهه انه
 في هذه المسائل يدعى حقيقة الملك الذي لو ثبت لم يكن وطؤه فيه محرما بل تلك الاقسام والظاهر أن التسبب
 هنا لا يثبت وأن الفعل تمحض زنى وانما سقط الحد لشبهة صدقة في دعواه الملك بالصدق أو بالشرع ونحوه وبهذا
 لا يثبت التسبب لان الملك ثابت لغيره وعلى هذا فيمكن دخولها في شبهة النفل وهي شبهة الاشتباه لان مرجعها الى
 انه اشتبه عليه الامر بظنه الحل والله سبحانه اعلم (قوله وفي قتل امة بزناها) هذا عندهما وأما عند أبي يوسف
 فعليه القيمة لا الحد لانه لم يقر زنى حيث انصل بالموت كما في المحيط فهو متاخي قات وصحيح في الخاتمة قول أبي
 يوسف لكن المتون والشروح على الاول بل ما ذكر عن أبي يوسف هو رواية عنه لا قوله وهي خلاف ظاهر الرواية
 عنه كما وصحه في الفتح (قوله الحد بالزنى والقيمة بالقتل) اشار الى توجيه وجوب الحد والقيمة بأنها جناتان
 مختلفتان بموجبين مختلفين ط (قوله ولو اذهب عنها) كذا في البحر وغيره والظاهر عنيها بالقيمة لانه كل
 القيمة لكنه مفرد مضاف فيم بقرينة قوله الجنة العمياء (قوله فأورث شبهة) أي في ملأ المنافع ثم افندرى
 عنه الحد بخلاف ما ترفان الجنة فائنة بالقتل فلا تملك بعد الموت ونماه في الفتح (قوله وتفصيل ما لو أنفأها
 في الشرح) أي شرح المصنف وحاصله انه ان أنفأها وهي كبيرة مطاوعة بلاد عوى شبهة حد ولا عقرب عليه
 رضاها ولا مهر لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ويجب العقر وان كانت مكرهه ولم يدع شبهة

لا عليه ولا عليها (وفي عكسه حد)
 فقط (ولا) حد (بالزنى بالمستأجرة
 له) أي للزنى والحق وجوب
 الحد كالمستأجرة للخدمة فتح
 (ولا بالزنى ما كراه) لا (باقرار
 ان أنكره الآخر) للشبهة
 وكذا لو قال اشتريتها ولو حره
 مجتبي (وفي قتل امة بزناها الحد)
 بالزنى (والقيمة) بالقتل ولو اذهب
 عنها الزمة قيمتها وسقط الحد لملكه
 الجنة العمياء فأورث شبهة هداية
 وتفصيل ما لو أنفأها في الشرح

لزمه الحد لا المهر وضمن ثلث الدية ان استمسك بولها والافكها لتفويته جنس المنفعة على الكمال وان ادعى شبهة فلا حد ثم ان استمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فكل الدية ولا مهر خلافا لمحمد وان افضاها وهي صغيرة فان كانت يجامع مثلها فكالكبيرة الا في حق سقوط الارش برضاها والا فلا حد ولزمه ثلث الدية والمهر كاملا ان استمسك بولها والافك فكل الدية دون المهر خلافا لمحمد لدخول ضمان الجزء في ضمان الكل كمالا لقطع اصبع انسان ثم كفه قبل البرء اهـ (قوله فلا حد عليه اتفاقا) لانه ملكها بالضمان فأورث شبهة في ملك المذافع اخذ اتماما وهذا اذا لم تمت ففي الجوهرة ولو غصب امة فزنى بها فانت من ذلك او غصب حرة ثيبا فزنى بها فانت من ذلك قال ابو حنيفة عليه الحد في الوجهين مع دية الحرة وقيمة الامة أما الحرة فلا اشكال فيها لانها لا تملك بدفع الدية وأما الامة فانها تملك بالقيمة الا أن الضمان وجب بعد الموت والميت لا يصح تملكه (قوله كالوزني بحرة) تقدمت متنا في الباب السابق عند قوله ونذب تلقينه (قوله لا يسقط الحد) أي في المسألتين لعدم شبهة وقت الفعل كما ذكره الشارح هناك وقوله اتفاقا ذكره في الفتح عن جامع قاضي خان في المسألة الأخيرة وقدم الشارح انه الاصح ومفاده الخلاف وذكر في البحر هناك عن المحيط لوزن تزوج المزني بها واشترها لا يسقط الحد في ظاهر الرواية لانه لا شبهة له وقت الفعل اهـ ثم ذكر في أول هذا الباب عن الظهيرية خلافا في المسألتين هو أنه لا حد فيها معنده بل عند أبي يوسف وروى الخلاف بالعكس وروى الحسن عن الامام انه لا حد في الشراء بل في التزوج لانه بالشراء يملك عينها بخلاف التزوج قلت ومسألة الغصب الثانية التي ذكرها المصنف توافق ظاهر الرواية (قوله اما بتكينه) أي تمكين الخليفة ولي الحق من الاستيناء (قوله وبه علم الخ) لانه لم يشترط القضاء هنا فلو قتل الولي القاتل قبل القضاء لم يضمن وكذا لو أخذ ماله من غاصبه بخلاف ما لو قتل احد الزاني قبل القضاء برجمه فانه يضمن كما مر لان القضاء شرطه (قوله ولا ولاية لاحد عليه) أي ليستوفيه وفائدة الايجاب الاستيناء فاذا تعذر لم يجب وأورد عليه ما المانع من أن يولي غيره الحكم بما ثبت عنده كما في الاموال قيل ولا مخلص الا ان ادعى ان قوله تعالى فاجلدوا منهم أن الخطأ بالامام أن يجلد غيره وقد يقال أين دليل ايجاب الاستيناء ففتح والله سبحانه اعلم

* (باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها) *

تقدم ان الزنى ثبت بالاقرار والمينة وقدم كيفية ثبوته بالاول لان الثاني اندر نادرا لصيق شروطه وأيضاً لم يثبت عنده صلى الله عليه وسلم ولا عند أصحابه بعده بالاقرار كما في الفتح (قوله شهدوا بجحد متقادم) أي بسبب حد لانه المشهود به لا نفس الحد اهـ أي في التعبير تساهل كما في الفتح (قوله للثمة) لان الشاهد مخير بين اداء الشهادة والستر فالتأخير ان كان لا خياراً للستر فالاقدم على الاداء بعده لعداوة حرمة فيستهم فيها وان كان لا للستر يصير فاسقا انما تفتيقنا بالمانع بخلاف الاقرار لان الانسان لا يعادى نفسه هداية وأورد على قوله يصير فاسقا بأن ذلك لو كان الاداء واجبا وليس كذلك الا أن يحجب بأن سقوط الوجوب لاجل الستر فاذا أدى لم يوجد موضع الرخصة المسقط للوجوب تأمل (قوله اذ فيه حق العبد الخ) أي وان كان الغالب فيه حق الله تعالى اهـ قال في الهداية فخذ الزنى والشرب والسرقة خالص حقه تعالى حتى يصح الرجوع عنها بعد الاقرار فيكون التقادم فيه مانعا وحد القذف فيه حق العبد لما فيه من دفع العار عنه ولهذا لا يصح رجوعه بعد الاقرار والتقادم غير مانع في حقوق العباد ولأن الدعوى فيه شرط فيجمل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب نفسية هم بخلاف السرقة لان الدعوى ليست بشرط للعبد لانه خالص حقه تعالى على مأمروا بما تشترط للمال هداية وحاصله أن في السرقة امرين الحد والمال وانما تشترط الدعوى للزوم المال للزوم الحد ولذا ثبت المال به بعد التقادم لانه لا يطل به بخلاف الحد (قوله وبضمن المال الخ) عطف على قوله لم تقبل قال في البحر وقولهم بضمن المال مع تصريحهم بوجود التهمة في شهادتهم مع التقادم مشكل لانه لا شهادة لهم ولو بالمال الا أن يقال انها غير محققة وانما الموجود شبهة اهـ أي انما سقط الحد لاحتمال العداوة وذلك غير محقق لكنه يصير شبهة يسقط بها الحد دون المال (قوله لانه حق العبد) ولان تأخير الشهادة لتأخير الدعوى لا يوجب فسقا وينبغي انهم لو أخروا الشهادة لتأخير الدعوى أن لا تقبل في حق المال أيضا

(ولو غصبها ثم زنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه) اتفاقا (بخلاف مالوزني بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها كما لو زنى بحرة ثم نكحها) لا يسقط الحد اتفاقا ففتح (والخليفة) الذي لا والى فوته (يؤخذ بالقصاص والاموال) لانهم من حقوق العباد فيستوفيه ولي الحق اما بتكينه أو بجمعه المسلمين وبه علم أن القضاء ليس بشرط لاستيفاء القصاص والاموال بل للمتمكن ففتح (ولا يحد) ولو لقتل لقلبه حق الله تعالى واقامته اليه ولا ولاية لاحد عليه (بخلاف امير البلدة) فانه يحد بأمر الامام والله اعلم

(باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها) شهدوا بجحد متقادم بلا عذر كرض او بعد مسافة او خوف طريق (لم تقبل) للثمة (الا في حد القذف) اذ فيه حق العبد (وبضمن) المال (المسروق) لانه حتى العبد فلا يسقط بالتقادم

كما في الفتح نهر (قوله لا تنفاه التهمة) لأن الانسان لا يعادي نفسه كما مر (قوله الا في الشرب)
 فان التقادم فيه يطل الاقرار عند أبي حنيفة وأبي يوسف بجر عن غاية البيان وأما عند محمد فلا يطله
 وسببه تفصيحه في بابه (قوله هو الاصح) اعلم أن التقادم عند الامام مفتوح الى رأى القاضى في كل
 عصر **الاصح** ما عن محمد أنه مقتدر بشهر وهو مروي عنهما أيضا وقد اعتبره محمد في شرب الخمر أيضا
 وعندهما هو مقتدر بر والرائحة وجرم به في الكفر في بابه فظاهره **كغيره** انه المختار فعلم أن الاصح اعتبار
 الشهر الا في الشرب بجر وبه ظهر أن ما ذكره المصنف ليس قول محمد على إطلاقه بل هو ماش على قولهم
 في الشرب وعلى قول محمد في غيره فانهم (قوله وقيل لا) أقول هذا هو المذهب لانه هو المذهب كور في كافي
 الحاصكم الشهيد حيث قال واذا شهد الشهود على رجل زنى قديم لم آخذ بشهادتهم ولا أحدهم اه ولذا
 قال الكرخي انه الظاهر أي ظاهر الرواية وعلة في العناية بأن عددهم متكامل وأهلية الشهادة موجودة
 وذلك يمنع أن يكون كلامهم قذفا (قوله بغاية) أي والشهود يعرفونها الا حادثة عليه بعدم معرفتها
 كما يأتي شرب ليلية (قوله ولو على سرقة) مثلها القذف كما يشير اليه تعليقه ح (قوله لشرطية الدعوى الخ)
 أي انها شرط للعمل بالبينة لان الشهادة بالسرقة تتضمن الشهادة بملك المسروق للمسروق منه فلا تقبل بلادعوى
 وليست شرطاً لثبوت الزنى عند القاضى ولا يقال يحتمل أن الغائبة لو حضرت تدعى النكاح فيسقط الحد
 لانا نقول دعواها النكاح شبهة واحتمال دعواها ذلك شبهة الشبهة فلا تعتبر الا أدى الى نفي كل حد لان ثبوته
 بالبينة أو الاقرار ويحتمل أن يرجع المنزأ والشهود وذلك لا يعتبر لان نفس هذا الرجوع شبهة واحتماله شبهة
 الشبهة افاده في الفتح (قوله حد) لانه لا يحكى عليه من له فيها شبهة فانه كما لا يتر على نفسه كاذبا لا يتر على
 نفسه حال الاشتباه فلما اقتر بالزنى كان فرع علمه انها لم تشبه عليه وصار معنى قوله لم اعرفها أي باسمها ونسبها ولكن
 علمت بأنها اجنبية فكان هذا كلنصوص عليه بخلاف الشاهد فانه يجوز أن يشهد على من تشبه عليه فلا يكون
 قول الشاهد لا اعرفها موجبا للحد فتح (قوله لاحتمال انها امرأته أو أمته) لو قال لاحتمال أن يكون له
 فيها شبهة لكان أعم اه ح وفي كافي الحاكم وان قال المشهود عليه ان التي رأوها معي ليست بأمرأة
 ولا خادم لم يحد أيضا لتصور أن تكون امته انه أو منكوحته نكاحا فاسدا بجر (قوله كاختلافهم في طوعها)
 بأن شهد اشان انه اكرهها وآخران انها طاعا وعنه لم يحد اعنده وقال لا يحد الرجل لا تقاومهم على انه زنى وتنزى
 اشان منهم بزيادة جناية وهي الاكراه وله انه زنا أن مختلفان لم يكمل في كل نصاب لان زناها طوعا غيره مكرهه
 فلا حد ولان الطوع يقتضى اشتراكهما في الفعل والكراهة يقتضى تنزده فكانا غيرين ولم يوجد في كل نصاب
 ثم ان اتفاق الشهود على النسبة الى الزنى بلفظ الشهادة يخرج لكلامهم من أن يكون قذفا وتماه في الريلى
 (قوله ولو على كل زنى اربعة) راجع لقوله أو في البلد كما اقتضاه كلام الشراح في تصويرهم المسألة وتعليمهم
 بامتناع فعل واحد في ساعة واحدة في مكانين متباينين فتبيننا بكذب احد الفريقين وظاهره انه لو شهد اربعة
 باطوع وأربعة بالاكره بحدان وبه جرم محض مسكين معلا بعدم التيقن بكذب احد الفريقين حيث لم يذكروا
 وقتا واحدا وجرم ح بأن لاحتمال ما مر أول الباب السابق من أن الحد يسقط في دعوى الاكراه اذا برهن قال
 ومعلوم أن ذلك بعد ثبوت الحد عليه بالبينة والبينة المثبتة للحد لا بد وأن تشهد بالطوع اه قلت هذا ما يظهر
 اذا ذكرنا وقتا واحدا والاف يمكن جملة على فعلين احدهما بالاكره والاخر بالطوع وأما ما مر في الباب السابق
 فهو فيما اذا شهد اربعة على زناه طوعا وقام شاهدين على الاكره في ذلك الفعل بعينه لا مطلقا فيندرى الحد
 عنه للشبهة فانهم والله سبحانه اعلم (قوله والا) بأن اتحد الوقت وتقارب المكانان أو اختلف الوقت وتباعد
 المكانان أو تقارباه ح (قوله في زاويتي بيت) أي جانبه (قوله لا مكان التوفيق) بأن يكون ابتداء
 الفصل في زاوية والانتفاء في اخرى بالاضطراب والحركة بجر لا يقال هذا توفيق لا فامة الحد والواجب
 درؤه لان التوفيق مشروع صيانة للقضاء عن التعطيل اذ لو شهد اربعة قبلوا مع احتمال شهادة كل منهم
 في وقت آخر وقبلهم مبنى على الاتحاد وان لم ينصوا عليه افاده في الفتح (قوله ولكن هي بكر) اقسام
 الشارح لفظة لكن غير ظاهر لان الواو في كلام المصنف والحوال والجلالة حالية وكذا قوله بعده ولكن هم
 عيان كما افاده ط (قوله لم يحد أحد) أي من الشهود والشهود عليهما في المسائل الثلاث

(ولو اقتر به) أي بالحد (مع التقادم حد)
 (لا تنفاه التهمة) (الا في الشرب)
 كما سببه (وتقادمه بزوال الريح
 ولغيره بمعنى شهر) هو الاصح
 (ولشهدوا زنى متقادم حد
 الشهود عند البعض وقيل لا)
 كذا في الحاشية (شهدوا على زناه
 بغاية حد ولو على سرقة من غائب
 لا لشرطية الدعوى في السرقة
 دون الزنى) (اقتر بالزنى بمجهولة حد
 وان شهدوا عليه بذلك لا لاحتمال
 انها امرأته أو أمته) كاختلافهم
 في طوعها أو في البلد ولو كان
 (على كل زنى اربعة) لكذب احد
 الفريقين يعني ان ذكرنا وقتا
 واحدا وتباعد المكانان
 والاقبلت فتح (ولو اختلفوا في)
 زاويتي بيت واحد صغير حد
 أي الرجل والمرأة استقصانا
 لا مكان التوفيق (ولو شهدوا على
 زناها) (لكن هي بكر) أو رتقاء
 أو قرناء (أو هم فسقة أو شهدوا
 على شهادة اربعة وان) وصلى
 (شهد الاصول) بعد ذلك (لم يحد
 احد)

وكذا لو شهدوا على زناه
فوجد مجبواً ولو شهدوا بالزنى
(ولكنهم عيان أو محدودون
في قذف أو ثلاثة أو واحد منهم محدود
أو عيب أو وجد أحدهم كذلك
بعد إقامة الحد حداً) للقذف
أن طلبه المقتوف (وأرشد
جلده) وإن مات منه (هدر)
خلافاً لهما (ودية ربه في بيت
المال) اتفاقاً (ويجوز من رجع
من الأربعة بعد الرجم فقط)
لانقلاب شهادته بالرجوع قذفاً
(وغرم ربع الدية) (وإن رجع
قبله) أي الرجم (حدوا)
للقذف (ولارجم) لأن الامضاء
من انقضاء في باب الحدود (ولا
شيء على خامس) رجع بعد
الرجم (فإن رجع آخر حد أو غرماً
ربع الدية) ولو رجع الثالث
ضمن الربع ولو رجع الخمسة
ضمنوها أخماساً سوى (وضمن
المزكى دية المرحوم إن ظهروا)
غير أهل للشهادة (عبيداً أو كفاراً)
وهذا إذا أخبر المزكى بحرية
الشهود وإسلامهم ثم رجع قاتلاً
تعمدت الكذب

أما الأولى فلأن الزنى لا يتحقق مع بقاء البكارة ونحوها فلا يجزئ لظهور الكذب ولا الشهود لأن ثبوت البكارة
ونحوها بقول امرأة أو أكثر حجة في إسقاط الحد لا في إيجابه وأما الثانية فلم يجزئ لاشتراط العدالة لثبوت
الزنى ولا الشهود سواء علم فسقهم في الابتداء أو ظهر بعده لأن الفاسق من أهل الأداء والتحمل وإن كان في أدائه
نوع قصور لثمة الفسق ولذا الوقضى بشهادته ينفذ عندنا فيثبت بشهادتهم شبهة الزنى فسقط الحد عنهم ولذا لا يجزئ
القاذف لو أقام أربعة من الفساق على زنى المقتوف وأما الثالثة فلأن الشهادة على الشهادة لا تجوز
في الحدود لزيادة الشبهة باحتمال الكذب في موضعين في الأصول وفي الفروع ولا يجزئ الفروع لأن الحاكم للقذف
غير قاذف وكذا الأصول بالأولى ولو شهدوا بعد الفروع لرثبت شهادتهم من وجه برثبت شهادة الفروع اهـ ملخصاً من
البحر (قوله فوجد مجبواً) وجه عدم حد الشهود فيه يؤخذ مما علوا به أيضاً في البكارة والرتق وهو متكامل
عددهم ولنظ الشهادة ثم رأيت كذلك في الدرر فافهم وأيضاً ساقى أن المجبوء لا حد على قاذفه وبه حال المسألة
هنا الحاكم في الكافي (قوله عيان) أي أو عبيداً أو صبياناً أو مجانيناً أو كفاراً نهر (قوله حدوا
للقذف) أي دون المشهود عليه لعدم أهلية الشهادة فيهم أو عدم النصاب فلا يثبت الزنى (قوله وأرشد
جلده) أي إذا كان جرحه الجلد كفي الهداية (قوله خلافهما) حيث قالوا إن الأرض في بيت المال لأنه يتنقل
فعل الجلال للقاضي وهو عامل للمسلمين فيجب الغرامة في مالهم وله أن الفعل الجارح لا يتنقل للقاضي لأنه
لم يامر به فيقتصر على الجلال لأنه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيلا يمتنع الناس عن إقامة مخافة الغرامة
إن كمال وعلى هذا الخلاف إذا رجع الشهود لا يضمنون عنده وعندهما يضمنون وتماه في الهداية والنهر
وفي العزيمة عن بعض شروح الهداية ومعرفة الأرض أن يقوم المحدود عبد أسلم من هذا الأمر فينظر ما ينتص
به القيمة ينقص من الدية بمثله اهـ قلت لكن قوله ينقص من الدية بمثله لا محل له بل الظاهر أن يقال فنظر ما ينقص
به القيمة يؤخذ من الشهود ويأباه أنه لو فرض أن قيمته سلباً ألف وقيمه بهذا الجراحة تسعمائة تكون الجراحة
نقصته مائة هي الأرض فيرجع على الشهود بها (قوله فقط) قيد لقوله يجزئ من رجع أي يجزئ الرجوع فقط
حد القذف دون الباقي لبقاء شهادتهم (قوله وغرم ربع الدية) لأن التالف بشهادته ربع الحق وكذا
لو رجع الكل حدوا وغرموا الدية نهر وقول البحر وغرموا ربع الدية صوابه جميع الدية كما قاله الرملي
(قوله وإن رجع قبله) أي الرجم سواء كان قبل القضاء أو بعده نهر (قوله حدوا للقذف) أي حد
الشهود كلهم أما إذا كان قبل القضاء فهو قول علماء الثلاثة لأنهم صاروا قذفاً وأما بعده فهو قولهما وقال
محمد يجزئ الرجوع فقط لأن الشهادة تأكدت بالقضاء فلا تنسخ إلا في حق الرجوع ولهما أن الامضاء من القضاء
ولذا سقط الحد عن المشهود عليه نهر (قوله لأن الامضاء الخ) هذا التعديل فيما إذا كان الرجوع بعد
القضاء واقتصر عليه لعدم الخلاف عند الثلاثة فيما قبله فافهم ومعناه أن امضاء الحد من تمام القضاء وبغيره
تظهر أيضاً فيما إذا اعترضت أسباب الجرح أو سقطت أحصان المقتوف أو عزل القاضي كإفي المعراج (قوله
حدوا وغرموا ربع الدية) أما الحد فلا يفسخ القضاء بالرجم في حقهما وأما الغرم فلأن المعتبر بقائه من بقي
لارجوع من رجع وقد بقي من يبقى ببقائه ثلاثة أرباع الدية قبلهما ربع فان قيل الأول منهما حين رجع
لم يلزمه شيء فكيف يجتمع عليه الحد والضمان بعد ذلك برجوع غيره قلنا وجد منه الموجب للحد والضمان وهو
قذفه واتلافه بشهادته وإنما امتنع الوجوب لما منع وهو بقاء من يقوم بالحق فاذا زال المانع برجوع الثاني
ظهر الوجوب ح عن الزبلي (قوله ولو رجع الثالث ضمن الربع) وكذا الثاني والأول بحر عن
الحاوي القدسي (قوله ولو رجع الخمسة) أي معاً لا مرتباً (قوله وضمن المزكى) إفرده لأنه لا يشترط العدد
في التركة كما في الفتح أي ضمن من زكى شهود الزنى إذا رجع عن التركة وتوخذ الدية من ماله لا من بيت
المال خلاف لهما لأن الشهادة إنما تصير حجة بالتركة فكانت في معنى علة العلة فضاف الحكم إليها بخلاف
شهود الإحصان إذا رجعوا لأنه محض الشرط (قوله أن ظهروا) أي شهود الزنى (قوله عبيداً أو كفاراً) بيان
لقوله غير أهل أشار به إلى أن المراد به كونهم غير أهل للأداء وإن كانوا أهلاً للتحمل (قوله وهذا الخ) نترك على
المصنف حيث ترك كالتعريف الرجوع أخذنا بظاهر كلام المنظومة وقد حقق المقام في الفتح فراجع (قوله
بحرية الشهود وإسلامهم) أي وعدائهم وتبديلاً بالأخبار بذلك ليكون تركية سواء كان بلفظ الشهادة أو بلفظ

الاخبار لانه لو أخبر بانهم عدول ثم ظهر واعبدهم لم يضمن اتفاقا لانها ليست تركية والقاضي قد أخطأ حيث اكتفى بهذا القدر بجر (قوله والا) أي وان لم يرجع بل استمر على تركيته قاتلا لهم احرار مسلمون وكذا لو قال اخطأت ففتح (قوله ولا يحدون) أي الشهود وكذا لا يضمنون بجر (قوله لانه لا يورث) لانهم قد فوا حيا وقد مات فلا يورث كما في الفتح قلت ولا يرد عليه المسألة المتقدمة وهي ما اذا رجع أحد الأربعة بعد الرجم لما أمر من انقلاب شهادته بالرجوع قد فأي لانه حين وقعت كانت معتبرة شهادة ثم انفسخت فصارت قد فأي للمال كما حقيقته في الفتح هناك (قوله كما لو قتل الخ) هكذا عبر في الدرر واعترض بأنه يؤهم ان الضامن هو المترك وليس كذلك بل هو القاتل فالتشبيه بين الضمانين فقط لاعم ما اسند اليهما والوضع قول الوقاية من الدية من قتل المأمور برجه اوزكي شهود زناه فظهر واعبدها وكفارافيهما اه (قوله بعد التركية) قيد به لان المراد بالامر هو الكامل وهو أن يكون بعد استيفاء ما لا بد منه نهر ويأتي مختزله (قوله فظهر وا كذلك) أما لو لم يظهر وا كذلك فلا شيء على القاتل لكنه يعزله فتنه على الامام بجر عن الفتح وقد تمه الشارح اول الحدود عن النهر بجنا (قوله غير أهل) بدل من قوله كذلك (قوله يضمن الدية) أي في ماله لانه عمد والعاقلة لا تعقل العمد وتجب في ثلاث سنين لانه وجب بنفس القتل فيجب مؤجلا كالديّة ففتح (قوله استحسانا) والقياس وجوب القصاص لانه قبل نفسا حقوقه الدم عمدا بفعل لم يؤمر به اذا موربه الرجم فلا يصير فعلة منقولا الى القاضي (قوله شبهة صحة القضاء) أي طاهر لانه حتى قتله كان القضاء بالرجم صحيحا ظاهرا فأورث شبهة الاباحة (قوله قبل الامر) أي قبل القضاء بالرجم كما عبر في الفتح لان المراد بالامر الكامل كما مر (قوله أو بعده) أي بعد الامر قبل التركية خذأ من القاضي بجر (قوله اقتص منه) أي في العمد ووجب في الخطأ الديّة على ثلاث سنين بجر (قوله كما يقتص الخ) التشبيه من حيث وجوب القصاص فقط وأما الفرق بين المستثنين من حيث وجوب القصاص هنا وان لم يظهر الشهود عمدا وذلك ان المقضي يقتله قصاصا حق الاستيناء منه للولي بخلاف المقضي برجه (قوله زيلعي من الردة) أي من باب الردة وهذا العزو كذلك وقع في البحر وعزاه في النهر الى الريلي من الديّة (قوله وان رجم) بالبناء للمفعول أي من أمر القاضي برجه لورجه أحد (قوله فديته في بيت المال) قال في البحر لم أره لالديّة تؤخذ حالا أو مؤجلة (قوله فقتل فعلة اليه) أي الى الامام لان الرجم فعل مأمر به وقد طهر عدم صحة الامر فقتل فعلة الى الامام وهو عامل للسليم فوجب الغرامة في ماله بخلاف ما اذا قتله بغير الرجم لانه لم يأمر امره فلم يقتل فعلة اليه كما افاده في الفتح (قوله لا باحته لتحمل الشهادة) ومثله نشر القابلة والخافضة والخنثان والطبيب وزاد في الخلاصة من مواضع حل الطر للعورة عند الحاجة الاحتقان والبكارة في العنة والرد بالعيب فتح قلت وكذا لو ادعى الزاني بكارتها ونظمها بقولي

ولا تنظر لعورة اجنبي * بلا عذر كقابلة طيب

وخثان وخافضة وحقن * شهود زني بلا قصد مريب

وعلم بكارة في عنة أو * زني أو حبر رد للمعيب

(قوله وان انكر الاحصان) أي استجماع شرائطه المتقدمة كان انكر السكاح والدخول فيه والحزبة (قوله فشهد عليه رجل وامرأتان) اشار به الى انه يقبل شهادة النساء في الاحصان عند ما وفيه خلاف زفر والائمة الثلاثة وكيفية الشهادة بان يقول الشهود تروج امرأة وجامعها أو باصعها ولو قالوا دخل بها يكتفي عندهما لانه متى اضيف الى المرأة بحرف الباء يراد به الجماع وقال محمد لا يكتفي وتماه في الزيلعي والفتح (قوله أو ولدت زوجته منه) أي اذا ولدت في مدة صوّران يكون منه جعل واطنا ثم علان الحكم بثبوت السب منه حكم بالدخول بها ولهذا يعقب الرجعة زيلعي قلت طاهر بثبوت الاحصان ولو كان ثبوت السب بشك النراش كترج مشرق بغيرية وفيه نظر لأن في الفتح ان الفرض انهما مقتران بالولد ومثله في شرح الشلبي تأمل (قوله قبل الرني) متعلق بولدت والطاهر أنه غير قيد كما يعلم من تعليل الريلي المدكور انما احتج لو ولدت بعد الزني لدون ستة اشهر ثبت نسبه ويعلم انه وقت الرني كان وطأ زوجته تأمل (قوله فهو محسن باوراره) أي مؤاخذا له باقراره فلا يقال انها بانكارها الوطاء لم نصر محسنة فلا يكون هو محصنا أيضا (قوله وبه استغنى

والا فالديّة في بيت المال اتفاقا ولا يحدون للقذف لانه لا يورث بجر (كما لو قتل من امر برجه) بعد التركية (فظهر وا كذلك) غير أهل فان القتاتل يضمن الديّة استحسانا لشبهة صحة القضاء فلو قتله قبل الامر أو بعده قبل التركية اقتص منه كما يقتص يقتل المقضي يقتله قصاصا طهر الشهود عبيدا اولالان الاستيناء للولي زيلعي من الردة وان رجم ولم يرث الشهود (فوجدوا عمدا فديته في بيت المال) لامتناله امر الامام فنقل فعلة اليه (وان قال شهود الزني تعمدنا المطر قمت لا با حته لتحمل الشهادة (المداد قالوا) تعمدناه (للمدود لا) تسئل لمسقطهم فتح (ران ابرار الاحصان فشهد عليه رجل وامرأتان او ولدت زوجته منه) قبل الرني نهر رجم ولو خلا بها ثم طلقها وقال وطنها وأنكرت فهو محسن باوراره (دوسها) لما تنقّر أن الاقرار حجة قاصرة (كالموقوفات بعد اطلاق ائت نصراية وقال كانت مسلمة) في رجم المحسن ويجلد غيره وبه استغنى عما به جد في بعض نسخ المتن قوله (اذا كان احدا راين محسنا يحد كل واحد منهم ما حدّه) فتأمل (تزوج بالولي قد دخل بها الا يكون

مطلب
المواضع التي يحل فيها السطرا الى عورة الاجنبي

(الخ) وجه الاستغناء انه اذا كان أحدهما محصنا دون الآخر علم ان كل واحد منهما اذا نفي يحد بما يستوجبها فالخصم يرجع وغيره يجلد كما افاده التفريع نعم ما في بعض النسخ اعتم لأنه يشمل ما لو كان عدم احصان أحدهما سكارته ولعله اشار الى هذا بقوله فتأمل لا يقال ما في بعض النسخ غير صحيح كما توهم لأن شرط الرجيم احصان كل ولم يوجد لا نأقول شرط الرجيم احصان كل من الزوجين لا الزانيين فيرجع من زنى بامرأة اذا كان فيه شروط الاحصان التي منها دخولها بامرأة محصنة مثله وأما المرأة المزني بها فلا يشترط لرجعها ان تكون محصنة بل احصانها شرط لرجعها هي فان كانت محصنة مثله رجع معه والا جلدت وهذا ظاهر بهنا عليه عند الاحصان أيضا فافهم والخاص ان الزانيين اما محصنان فيرجعان أو غير محصنين فيجلدان أو مختلفان فيرجع المحصن ويجلد غيره (قوله لشبهة الخلاف) أي خلاف العلماء والاخبار في صحته فلم تكن صحته قطعية وهذه المسألة نقلها في البحر عن المحيط كذلك فيجتمعا ان يكون اسنادها الى أبي يوسف لكونه هو الذي خرجها لا لكون غيره قاتلا بخلافه ويحتمل ان يكون فيها خلافا لها والا قول اظهر لعدم ذكر الخلف تأمل والله سبحانه اعلم

* (باب حد الشرب) *

محصنا عند الثاني) لشبهة الخلاف

نهر والله اعلم

* (باب حد الشرب) *

المحرم (يحد مسلم) فلوارتد فسكر فأسلم لا يحد لأنه لا يقام على الكفار ظهريه لكن في منية المفتي سكر الذي من الحرام حد في الاصح حرمة السكر في كل مله (ناطق) فلا يحد آخرس للشبهة (مكلف) طائع غير مضطر (شرب الخمر ولو قطرة)

آخره عن الزنى لأن الزنى اقبح منه وأغلظ عقوبة وقد تم على حد القذف لتيقن الحرمة في الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه وتأخير حد السرقة لأنه لصيانة الاموال التابعة للنفس بجر (قوله فلوارتد فسكر الخ) أقول ذكر في الدر المنثور ان المرتد لا يحد للشرب سواء شرب قبل رده أو فيها فأسلم اه ومثله في کافی الحاشية وسيد كرا الشارح في حد القذف عن السراجية لو اعتقد الذي حرمة الخمر فهو كالمسلم أي يحد (قوله لأنه لا يقام على الكفار) يعني انه لما شرب في رده لم يكن أهلا لقيام حد الشرب عليه لأنه لا يقام على الكفار واذا كان وقت الشرب غير موجب للحد لا يحد بعد الاسلام بخلاف ما اذا نفي أو سرق ثم أسلم فانه يحد له لوجوبه قبله كما يفيد ما في البحر عن الظهيرية فافهم (قوله حد في الاصح) ائق به الحسن واستحسنه بعض المشايخ والمذهب انه اذا شرب الخمر وسكر منه انه لا يحد كما في النهر عن فتاوى قارئ الهداية ومشى في المنظومة المحببة على الاول كما ذكره الشارح في الدر المنثور قلت وعبارة الحاشية في الكافي من الاشربة ولا حد على الذي في الشراب اه ولم يحد فيه خلافا وهو باطلا فيه يشمل ما لو سكر منه (قوله حرمة السكر في كل مله) هذا ذكره قارئ الهداية قلت وفيه نظر فان الخمر لم تكن محرمة في صدر الاسلام وقد كان الصحابة يشربونها وربما سكروا منها كما جاء صريحنا في ذلك ما في الفتح عن الترمذي عن علي رضي الله تعالى عنه صنع لسعيد بن عوف طعاما فدعانا وسقانا من الخمر فأخذت الخمر منا وحضرت الصلاة ففقدت في فقرأت قل يا ايها الكافرون لأعيد ما تعبدون ونحن نعيد ما تعبدون قال فأنزل الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الآية اه فلو كان السكر حراما لزم تفسيق الصحابة ثم رأيت في تحفة ابن حجر قال وشربها المسلمون اول الاسلام قبل استحبابها لما كان قبل الاسلام والاصح انه يوحى ثم قيل المباح الشرب لا غيبة المقل لأنه حرام في كل مله وزيفه المصنف يعني النووي وعليه فالمراد بقوله يجرمته في كل مله انه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتسا اه وهذا مؤيد لما بحثته لكن في جوابه الاخير نظير (قوله فلا يحد آخرس) سواء شهد الشهود عليه أو أشار بإشارته المعهودة وأفاد أن الاعى يحد كما في البحر (قوله للشبهة) لأنه لو كان ناطقا يحتمل ان يخبر عما لا يحد به كراهه أو غص بقلمة قال في البحر ولو قال المشمود عليه بشرب الخمر ظننتها بنا ولا أعلم انها خمر لم يقبل وان قال ظننتها بنيدا قبل لأنه بعد الغليان والشد يشرك الخمر في الذوق والرائحة (قوله طائع) مكر مع قول المتن طوعا ح (قوله غير مضطر) فلو شرب للعطش المهلك مقدار ما يرويه فسكر لم يحد لأنه بامر مباح وقالوا لو شرب مقداره وزيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار فهستاني وبه صرح الحاكم في الكافي (قوله شرب الخمر) هي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد فان لم يقذف فليس بخمر عند الامام خلافا لهما وبقولهما أخذ أبو حفص الكبير خانيه ولو خلط بالماء فان كان مغلوبا بحد وان كان الماء غالب لا يحد الا اذا سكر خمر وفي اشربة القهستاني من قال انها لم تبق خرا بالطبخ لم يحد شار بها الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يحد شارب العرق ما لم يسكر ومن قال انها بقيت خرا فالحكم عنده بالعكس واليه ذهب الامام السرخسي وعليه

مطالع

في نجاسة العرق ووجوب الحد بشربه

الفتوى كما في تيم الفتاوى اه قلت علم بهذا ان المعتمد المقتضى به ان العرق لم يخرج بالطبخ والتصفيد عن كونه خيرا
فيحذر بشرب قطرة منه وان لم يسكر وأما اذا سكر منه فلا شبهة في وجوب الحد به وقد صرح في منية المصلى بنجاسته
أيضا فلا يغرنك ما اشاعه في زمانه من بعض الفسقة المولعين بشرب به من انا طاهر حلال كأنه قوله قياسا على
ما قالوه في ماء الطابق أى الغضا من زجاج ونحوه فانه قياس فاسد لان ذلك في الماء الحار حرق نجاسة في بيت فأصاب
ماء الطابق ثوب انسان تجس قياسا لا استحسانا ومثله حمام فيها نجاسات فعرق حيطانها وكوثها وتقاطر فان
الاستحسان فيها عدم النجاسة للضرورة لعدم امكان التحرز عنه والقياس النجاسة لان عقاده من عين النجاسة
ولاشك ان العرق المستقطر من الخمر هو عين الخمر تصاعدا مع الدخان وتقطر من الطابق بحيث لا يبق منها
الا جزاؤها الترابية ولذا يفعل القليل منه في الاسكار أضعاف ما يفعله كثير الخمر بخلاف المتصاعد من أرض
الحمام ونحوه فانه ماء أصله طاهر خالط نجاسة مع احتمال ان المتصاعد نفس الماء الطاهر ويمكن ان يكون هذا
وجه الاستحسان في طهارته وعلى كل فلا ضرورة الى استعمال العرق الصاعد من نفس الخمر النجسة العين
ولا يظهر بذلك والالزم طهارة البول ونحوه اذا استقطر في انا ولا يقول به عاقل وقد طلب مني ان اعمل بذلك
رسالة وفيما ذكرناه كفاية (قوله بلا قيد سكر) تصريح بما أفاده قوله ولو قطرة إشارة الى ان هذا هو المقصود
من المبالغة للفرقة بين الخمر وغيرها من باقى الاشربة والا فلا يحذر بالقطرة الواحدة لان الشرط قيام الرائحة
ومن شرب قطرة خمر لا يوجد منه رائحة عادة نعم يمكن الحد بها على قول محمد الا ترى من انه لو اقتربا شرب
لا يشترط قيام الرائحة بخلاف ما اذا ثبت ذلك بالشهادة هذا ما ظهر لى ولم أر من تعرض له قتائل (قوله
أو سكر من نبيذ ما) أى من أى شراب كان غير الخمر اذا شربه لا يحذر به الا اذا سكر به وعبر عما المنفعة للمعجم
أشارة الى خلاف الزيلعي حيث خصه بالانذرة الاربعة المحترمة بناء على قولهما وعند محمد ما سكر كثيره فقليله
حرام وهو نجس أيضا قالوا وبقول محمد نأخذ وفي طلاق البزاز به لو سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب
والعسل المختار في زماننا لزوم الحد اه نهر قلت وما ذكره الزيلعي تتبع فيه صاحب الهداية لكنه في الهداية
من الاشربة ذكر تصحيح قول محمد فعلم ان ما منى عليه هنا غير المختار كما في الفتح وقد حقق في الفتح قول محمد ان
ما سكر كثيره حرم فله وان لا يلزم من حرمة قليلة انه يحذر به بلا اسكار كالخمر خلافا للثلاثة الثلاثة وان استدلالهم
على الحد بقليله بجديد مسلم كل مسكر خمر وبقول عمر في البخارى الخمر ما خمر العقل وغير ذلك لا يدل على ذلك
لانه محمول على التشبيه بالبيع كزيد أسد والمراد به ثبوت الحرمة ولا يلزم منه ثبوت الحد بلا اسكار وكون التشبيه
خلاف الاصل أو وجب المصير اليه قيام الدليل عليه لغة وشرعا ولا دليل لهم على ثبوت الحد بقليله سوى القياس
ولا يثبت الحد به نعم الثابت الحد بالسكر منه وقد اطلت في ذلك اطلالة حسنة لجزاه الله خير اوبأنى حكم البيع
والافيون والحشيش (قوله بكونه في دارنا) أى ناشأ فيها (قوله لما قالوا الخ) تعليل لتفسير العلم
الحكمى بكونه في دارنا لكن بالمعنى الذى ذكرناه لا بمجرد الكون في دارنا والالم يوافق التعليل المعلن ويوضح
المقام ما في كافى الحاكم الشهيد من الاشربة حيث قال واذا سلم الحربى وجاء الى دار الاسلام ثم شرب الخمر
قبل ان يعلم انها محرمة عليه لم يحذر وان زنى أو سرق اخذ بالحد ولم يعذر بقوله لم اعلم وأما المولود بدار الاسلام
اذا شرب الخمر وهو بالغ فعليه الحد ولا يصدق انه لم يعلم (قوله قلت يرد عليه الخ) أى على ما يفهم من قولهم
لحرمة أى الزنى في كل ملة حيث جعلوه وجه الفرق بين الشرب والزنى فانه يفهم منه ان الشرب لا يحرم في كل
ملة مع انه منافي لما مر من حرمة كذلك ودفع بأن المحرم في كل ملة هو السكر لانفس الشرب والمراد للفرقة
بين الشرب والزنى قلت وفيه نظر فان قولهم فشرب الخمر جاهلا بالحرمة لا يحذر أعم من ان يكون سكر من هذا
الشرب او لا بل المتبادر السكر ولو كان المراد الشرب بلا سكر لكان الواجب تقييده أو كان يقال فشرب قطرة
نعم قد يدفع أصل اليراد يمنع حرمة السكر في كل ملة لما قدمناه فافهم (تمت) لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حذر
لكن لو التجأ الى الحرم لم يحذر لانه قد عظمه بخلاف ما اذا شرب في الحرم لانه قد استخفه قهسنا عن العمادى
ويأتى انه لو شرب في دار الحرب لا يحذر فعلم من مجموع ذلك انه لا يحذر للشرب عشرة ذمى على المذهب ومرتب
وان شرب قبل رده وان اسلم بعد الشرب وصبي ومجنون وأخرس ومكره ومضطرب لعطش مهلك وملجئ الى
الحرم وجاهل بالحرمة حقيقة وحكما ومن شرب في غير دارنا وبه يعلم شروط الحد هنا (قوله بعد الافاقة) أى

بلا قيد سكر (أو سكر
من نبيذ) ما به يفتى (طوعا)
علما بالحرمة حقيقة أو حكما
بكونه في دارنا لما قالوا
لودخل حربى دارنا فأسلم فشرب
الخمر جاهلا بالحرمة لا يحذر بخلاف
الزنا لحرمة في كل ملة قلت يرد
عليه حرمة السكر أيضا في كل
ملة قتائل (بعد الافاقة) فلو حذر
قبلها

فظاهره انه بعاد عيني

(إذا اخذ) الشارب (وربح

ما شرب) من خرا أو نبذ فتح فن

قصر الرائحة على الخرق قد فسر

(موجوده) خبر الريح وهو

مؤث سماعي غايه (الأن تنقطع)

الرائحة (بعد المسافة) وحينئذ

فلا بد أن يشهد بالشرب طائعا

ويقول لا اخذناه وربحها موجودة

(ولا يثبت) الشرب (بها) بالرائحة

(ولا يتقاضيها بل بشهادة رجلين

يسألهما الامام عن ماهيتها

وكيف شرب) لاحتمال

الاكراه (ومتى شرب) لاحتمال

التقادم (وأي شرب) لاحتمال

شربه في دار الحرب فاذا بينوا

ذلك حبسه حتى يسأل عن عدالتهم

ولا يقضى بظاهرها في حد ما

خائفة ولو اختلفنا في الزمان أو شهد

احدهما بسكره من الخمر والآخر

من السكر لم يحد ظهريه (أو)

ينبت (باقراره مرة صاحبا ثمانين

سوطا) متعلق بحد (لغيره ونصفها

للعبد وفترق على بدنه كحد الزنا)

كأمر

الصحو من السكر وهو متعلق بقوله يحد مسلم (قوله فظاهره انه بعاد) جزم به في البحر قال في الشرب لالاية وفيه
تأمل اه وبين وجهه فيما نقل عنه بأن الالم حاصل وان لم يكن كاملا ويصدق عليه انه حد فلا يعاد بعد صحوه
اه قلت وفيه نظر لما في الفتح ولا يحد السكران حتى يزول عنه السكر تحصيله لقصد الانزجار وهذا باجماع الأئمة
الاربعة لان غيبوبة العقل أو غلبة الطرب تخفف الالم ثم ذكر حكاية حاصلها ان سكران وضع على ركبته جرة
حتى طفتت وهو لا يلتفت اليها حتى افاق فوجد الالم قال واذا كان كذلك فلا يفيد الحد فأنه الاحال الصحو
وتأخير الحد لعذر جائز اه وحينئذ فلا يلزم من ان الامام لو أخطأ فحد قبل صحوه ان يستقط الواجب عليه من
اقامة الحد بعد الصحو ولا يرد أنه لو قطع يسار السارق لا تقطع يمينه أيضا للفرق الواضح فان الانزجار حاصل
باليصار أيضا وان كان الواجب قطع اليمين ولأنه لو قطعت اليمين أيضا يلزم تفويت المنفعة من كل وجه وذلك
اهلًا ولذا لا يقطع لو كانت يسراه مقطوعة أو ابهامها (قوله اذا أخذ الشارب) شرط تقدم دليل جوابه
وهو قوله يحد مسلم الخ وضير أخذ يعود عليه وهو المراد بالشارب والمراد أخذه الى الحاكم (قوله وربح
ما شرب الخ) قال في الفتح فالشهادة بكل منهما أي من شرب الخمر والسكر من غيره مقيدة بوجود الرائحة فلا بد
مع شهادتهما بالشرب ان ثبت عند الحاكم أن الريح قائم حال الشهادة وهو بأن يشهد به وبالشرب
أو يشهد به فقط فإما امر القاضى باستنساكه فيستنكه ويحجز بأن يربحها موجود اه (قوله وهو مؤث
سماعي) الاولى وهي لعوده الى الريح ولكنه ذكر ضميرها لتذكير الخبر والمؤث السماعي هو ما لم يقتصر لفظه
بعلامة تانيث ولكنه سمع مؤثا بالاسناد ان كان رباعيا كهذه العقر قرب قتلها وبه أو بالتصغير ان كان ثلاثيا
كعينية في تصغير عين وهذه النار أضرمها وذلك في ألفاظ محصورة (قوله بعد المسافة) افاد أن زوالها بالمعالجة
دواء لا يمنع الحد كما في حاشية مسكين معزيا الى المحيط (قوله ولا يثبت الشرب بها) لانها قد تكون من غيره كما قيل
يقولون لي انك قد شربت مدامة * فقلت لهم لا بل اكلت السفرجل

وانك بوزن امع ونكته من بابه أي اطهر رائحة فك فسح (قوله بالرائحة) بدل من قوله بها (قوله
ولا يتقاضيها) مصدر تنقيا اه ح لاحتمال انه شربها مكرها أو مضطرا فلا يجب الحد بالشك وأشار الى انه
لو وجد سكران لا يحد من غير اقرار ولا بينة لاحتمال ما ذكرنا وأنه سكر من المباح بحر لكنه يعزى بجزء
الريح أو السكر كما في القهستاني (قوله رجلين) احتراز عن رجل وامرأتين لان الحدود لا تثبت بشهادة النساء
للشبهة كما في البحر (قول ليسألها الامام) اشار الى ما في البحر عن القسمة من انه ليس لقاضى الرستاق
او فقيهه أو المفتية أو أيمة المساجد اقامة حد الشرب الا بتولية الامام (قوله عن ماهيتها) لاحتمال
اعتقادهم ان باقى الاشربة خمر (قوله لاحتمال الاكراه) لكن لو قال اكرهت لا يقبل لانهم شهد واعلمه بالشرب
طائعا والالم تقبل شهادتهم وتماه في البحر (قوله لاحتمال التقادم) هذا سمى على قول محمد بأن التقادم
مقتدر بالزمان وهو شهر والافال شرط عندهما ان يؤخذوا الريح موجودة كما مر أفاده في البحر فالتقادم عندهما
مقتدر بزوال الرائحة وهو المعتمد كما مر في الباب السابق والحاصل ان التقادم يمنع قبول الشهادة اتفاقا
وإذا منع الاقرار عندهما لا عند محمد ورجح في غاية البيان قوله وفي الفتح انه الصحيح قال في البحر والحاصل
ان المذهب قولهما الا ان قول محمد أرجح من جهة المعنى اه (قوله من السكر) يشع السنين والكاف وهو
عصير الرطب اذا اشتد وقبل كل شراب أسكر عنابة قلت وهذا ظاهر على قولهما انه لا يحد بالسكر من الاشربة
المباحة وكذا على قول محمد انه يحد لعدم توافقي الشاهدين على المشروب كما لو شهد اثنان انه زنى بفلانة واثنان
انه زنى بفلانة غيرهما تأمل (قوله ظهريه) ومثله في كافى الحاكم (قوله أو بأقراره) عطف على قوله بشهادة
رجلين وقد رشح شارح نيبط لطول الفصل قال في البحر وفي حصره الثبوت في البينة والاقرار دليل على ان من
يوجد في بيته الخمر وهو فاسق أو يوجد القوم مجتمعين عليها ولم يرههم أحد شربوا لا يحدون وانما يعزرون وكذا
الرجل معه ركوة من الخمر اه بل تقدم انه لو وجد سكران لا يحد بلابينة أو اقرار بل يعزرون (قوله مرة) رد لقول
أبي يوسف انه لا بد من اقراره مرتين بحر ولم يتعرض لسؤال القاضى المقتصر عن الخمر ما هي وكيف شربها
وأي شرب وينبغي ذلك كما في الشهادة ولكن في قول المصنف وعلم شربه طوعا إشارة الى ذلك شرب لالاية تأمل
(قوله متعلق بحد) أي تعلقا معنويا لانه منعول مطلق عام له يحد (قوله كما مر) فلا يضرب الرأس والوجه

ويضرب بسوط لاثره وينزع عنه ثيابه في المشهور الا الازار احتراز عن كشف العورة بحرف في شرح الوهبانية والمرأة تحذف ثيابها (قوله فلو أقر سكران) أي أقر على نفسه بالحدود الخاصة بحالته تعالى كحد الزنى والشرب والسرقة لا يحد إلا أنه يضمن المسروق بخلاف حد القذف لأن فيه حق العبد والسكران كالصاحي فمما فيه حقوق العباد عقوبة له لأنه ادخل الآفة على نفسه فإذا أقر بالقذف سكران حبس حتى يصح فحد للقذف ثم يحبس حتى يحق عنه الضرب فحد للسكر ويبنى أن يقيد حده للسكر كما إذا شهد عليه به والا فبجبر دسكه لا يحد بأقراره بالسكر وكذا يؤخذ بالأقرار بسبب القصاص وسائر الحقوق من المال والطلاق والعناق وغيرها فتح ملخصاً وقوله عقوبة له الخ يدل على أنه لو سكر مكرهاً ومضطرراً لا يؤخذ بحقوق العباد أيضاً (قوله أو أقر كذلك) أي بعد زوال ريجها وهذا على قولهما أن التقادم يطل الأقرار وأنه مقتدر بزوال الرائحة (قوله فيعمل فيه الرجوع) لاحتمال صدقه وأنه كاذب في أقراره وإذا أقر وهو سكران يزيد احتمال الكذب فيدبر أعنه الحد أيضاً (قوله ثم نبوته الخ) هذا بيان لدليلهما على اشتراط قيام الرائحة وقت الأقرار فعند عدم قيامها ينتفي الحد لعدم ما يدل عليه لأن الإجماع لم يكمل الإيقول من اشتراط قيامها لكن قد مناصح قول محمد بعدم الاشتراط وبيانه في الفتح (قوله والسكران الخ) بيان لحقيقة السكر الذي هو شرط لوجوب الحد في شرب ما سوى الخمر من الأشرية ولما كان السكر متفاوتاً اشتراط الإمام أقصاه درأ للحد وذلك بأن لا يعبر بشيء وشئ لأن ما دون ذلك لا يعبر عن شبهة العصونم وافقهما الإمام في حق حرمة القدر المسكر من الأشرية المباحة فاعتبر فيها اختلاط الكلام وهذا معنى قوله في الهداية والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرمة ما قاله إجماعاً أخذ بالاحتياط اهـ وذكر في الفتح أنه ينبغي أن يكون قوله كقولهما أيضاً في السكر الذي لا يصح معه الأقرار بالحدود لأنه يكون أدراً للحدود وكذا في الذي لا يصح معه الردة أذ لو اعتبر فيه أقصاه لم أن تصح ردة فيما دونه مع أنه يجب أن يحتاط في عدم تكفير المسلم والإمام انما اعتبر أقصى السكر للاحتياط في درء حد السكر واعتبار أقصى هنا خلاف الاحتياط هذا حاصل ما في الفتح قلت لكن ينبغي أن تصح ردة فيما دون الأقصى بالنسبة إلى فسح النكاح لأن فيه حق العبد وفيه العمل بالاحتياط أيضاً كما لا يخفى (قوله ولو ارتد السكران لم يصح) أي لم يصح ارتداده أي لم يحكم به قال في الفتح لأن الكفر من باب الاعتقاد والاستئناف ولا اعتقاد للسكران والاستئناف لانهما فرع قيام الأدل والنوهد في حق الحكم أم فيما بينه وبين الله تعالى فإن كان في الواقع قصد أن يسكن به ذاكر المعناه كفر والا لا اهـ وقد علمت أنهما المراد بالسكر هنا (قوله فلا تحرم عرسه) أي بسبب الردة في حالة السكر أم لو طلقها فانه يقع كإثباتي بيانه (قوله وهذه الخ) يعني أن حكم السكران من شرم كالحاسي الأفي سبع لا تصح ردة ولا أقراره بالحدود الخاصة ولا أشهاده على شهادة نفسه ولا ترويجة الصغير بأكثر من مهر المثل أو الصغيرة بأقل ولا تطليقه زوجة من وكاه بتطليقها حين صحوه ولا يبعه متاع من وكاه بالبيع صاحباً ولا رد القاصب عليه ما غصبه منه قبل سكره هذا حاصل ما في الأشباه ونازعه محذية الجوى في الأخيرة بأن المنقول في العمادية أن حكم السكران فيها كالصاحي فيبرأ القاصب من الضمان بالرد عليه وفي مسألة الوكالة بالتطليق بأن التعديم الوقوع نص عليه في الخمانية والجر اهـ وقد مناه أول كذب الطلاق وكتبنا هناك عن التحرير أن السكران أن كان سكره بطريق محرم لا يطل تكليفه فقلزمه الأحكام وتصح عباراته من الطلاق والعناق والبيع والأقرار وتزويج الصغار من كف والأقراض والاستقراض لأن العقل قائم وانما عرض فوات فهم الخطاب بحصيته فبقي في حق الإنم ووجوب القضاء ويصح اسلامه كالمكره لارده لعدم القصد اهـ وقدم الشارح هناك أنه اختلف التعديم في طلاق من سكر مكرهاً ومضطرراً وقد مناهنا أن الرابع عدم الوقوع وقد مناهنا أن الفتح أنه كالصاحي فمما فيه حقوق العباد عقوبة له (قوله لكن دون حرمة الخمر) لأن حرمة الخمر قطعية يكفر منكرها بخلاف هذه (قوله لا يحد بل يعزر) أي بما دون الحد كما في الدر المنثور عن المنع لكن فيه أيضاً عن القهستاني عن من الرذوى أنه يحد بالسكر من البخ في زمانه على المنع به اهـ تأمل قال في المنع وفي الجواهر ولو سكر من البخ وطلق وطلق زجره عليه الفتوى اهـ وقد تقدم عن قاضي خان تعديم عدم الوقوع فليأخذ عند الفتوى اهـ وتقدم أول الطلاق عن تعديم العلامة قاسم أنه إذا سكر من البخ والأفيون يقع زجره عليه الفتوى وقد مناهنا عن التهرأ أنه صرح في البدائع وغيرها بعدم الوقوع

(فلو أقر سكران أو شهدوا بعد زوال ريجها) لا بعد مسافة
(أو أقر كذلك أو رجع عن أقراره لا) يحد لأنه خالص حق الله تعالى فيه حل الرجوع فيه ثم نبوته بأجماع العصاة ولا إجماع الأبرار أي عمر وابن مسعود رضي الله عنهم أجمعين وهما شرط قيام الرائحة (والسكران من لا يفرق بين الرجل والمرأة و (السماء والأرض وقال من يحتلط كلامه) غالباً فلو نصفه مستقيماً فليس بسكران بجر (ويجوز للفتوى) لضعف دليل الإمام فتح (ولو ارتد السكران) لم يصح ف (لا تحرم عرسه) وهذه إحدى المسائل السبع المستثناة من أنه كالصاحي كما بسطه المصنف معزياً للأشياء وغيرها ونقل في الأشرية عن الجوهرية حرمة أكل بئ وحشيشة وأفيون لكن دون حرمة الخمر ولو سكر بأكلها لا يحد بل يعزر انتهى

في البج والافنون والحشيشة

وفي النهر التحقيق ما في العناية
ان البج مباح لانه حشيش
أما السكر منه فحرام

(اقيم عليه بعض الحد فحرب)
ثم اخذ بعد التقدّم لايحد لما مر
أن الامضاء من القضاء في باب
الحدود (و) لو (شرب) اوزني
(ثانيا يستأنف الحد) لتداخل
المخد كاسي (فرع) سكران
أو صاح جج به فرسه فصدّم
انسانا فأت ان قادر على منعه
ضمن والا لا مصنف عمادية
* (باب حد القذف) *

هو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنى
وهو من الكبار بالاجماع فتح
لكن في النهر قذف غير المحصن
كصغيرة ومملوكة وحرّة ممتنكة
من الصغائر

لانه لم يزل عقله بسبب هوم عصية والحق التفصيل ان كان للتداوى فكذلك وان للهو وادخال الاقّة قصدا
فينبغي ان لا يتردد في الوقوع اه قلت ويدل لا اقول لتعليل البدائع والثاني لتعليل العلامة قاسم وقد منها هناك
أيضا عن الفتح ان مشايخ المذهبين من الحنفية والشافعية اتفقوا على وقوع طلاق من غاب عقله بالحشيشة
وهي ورق القنب بعد أن اختلفوا فيه اقبل ان يظهر أمرها من الفساد (قوله ان البج مباح) قبل هذا عندهما
وعند محمد ما سكر كثيره فقليله حرام وعليه الفتوى كما يأتي اه اقول المراد بما سكر كثيره الخ من الاشربة وبه
عبر بعضهم والالزم تحريم القليل من كل جامد اذا كان كثيره مسكرا كالزعفران والغبيرول ارم قال بجرمتها
حتى ان الشافعية القائلين بلزوم الحد بالقليل مما سكر كثيره خصوصه بالمنايع وأيضا لو كان قليل البج والزعفران
حراما عند محمد لزم كونه نجسا لانه قال ما سكر كثيره فان قليله حرام نجس ولم يقل احده بنجاسة البج ونحوه
وفي كافي الحاكم من الاشربة ألا ترى ان البج لا بأس بتداويه واذا اراد أن يذهب عقله لا ينبغي ان يفعل ذلك
اه وبه علم ان المراد الاشربة المائعة وأن البج ونحوه من الجامدات انما يحرم اذا اراد به السكر وهو الكثير
منه دون القليل المراد به التداوى ونحوه كالطيب بالغبير وجوزة الطيب ونظير ذلك ما كان سيما قنالا كالمحمودة
وهي السقمونيا ونحوها من الادوية السمية فان استعمال القليل منها جائز بخلاف القدر المنسرفاته يحرم
فافهم واعلم هذا التحرير (قوله لانه حشيش) لاعمى لهذا التعليل وليس في عبارة العناية اه ح قلت
وكذلك ليس هو في عبارة النهر ويمكن الجواب بأنه اشارة الى ما قلناه فالمراد التعليل بأنه من الجامدات
لا من المائعات التي فيها الخلاف في أن قليلها حرام اولا فافهم (قوله اقيم عليه بعض الحد) أي حد الزنى
او السرقة او الشرب كما في الكافي قلت وأما حد القذف فقصه تفصيل سياأتي في آخر الباب الآتي (قوله
ثم اخذ الخ) القم شارح هذه المسألة بين كلامي المصنف اشارة الى ان استئناف الحد للشرب الثاني لا يقيّد
بما اذا اقيم عليه بعض الحد فقول العبارة عن اصلها وكماها بما يناسبها وأني يلحق قوله ولو شرب الخ ليجعله
مسألة مستأنفة ولا ينبغي ما فيه من حسن الصناعة (قوله لما مر الخ) أي في اثناء الباب السابق وقال
في الهداية هنالك ان التقدّم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الاقامة بعد القضاء حتى لو هرب بعد
ما شرب بعض الحد ثم اخذ بعد ما تقدم الزمان لم يحد لأن الامضاء من القضاء في باب الحدود قلت لكن هذا
ظاهر في حد الزنى والسرقة فان التقدّم مقدّر فيه ما بشهر كما مر أما في حد الشرب فانه مقدّر عندهما بزوال
الرائحة وعند محمد بشهر أيضا والمعمد قولهما كإدتر وقيام الرائحة انما يشترط عند الاقرار أو عند الرفع
الى الحاكم الالبعد المسافة ولا يحد الالبعد الصحو كما مر ولم يشترط اقيام الرائحة عند اقامة الحد بل الصحو
منظنة زوالها فاذا كان عدم اكمال الحد بسبب زوال الرائحة على قولهما يلزم ان لا يقام الحد الا مع قيام
الرائحة ولم نرم من قال بذلك فالظاهر أن هذا تفريع على قول محمد فقط ولا يصح ان يقال انه منفرع على قولهما
أيضا بأن تفرض المسألة فيما اذا اقتر بالشرب فحرب لأن التقدّم يطل الاقرار عندهما كما تقدم رجوع
المحدور فانه يلزم عليه ان المقر لا يحد الا اذا بقيت الرائحة موجودة وان لم يرجع عن اقراره الصادر عند قيام
الرائحة وأيضا فالهرب رجوع عن الاقرار فلا حاجة معه الى التقدّم هذا ما ظهر لي قنأته (قوله ولو شرب
اوزني ثانيا) أي قبل اكمال الحد كما هو صورة المتن أو قبل اقامة شئ منه في صورتين يحدّ حدا كاملا بعد
الفعل الاخير ويدخل ما بقي من الاول في الثاني بخلاف ما اذا اقيم عليه حد الشرب فحرب ثانيا او حد الزنى
فزنى ثانيا فانه يحدّ للثاني حدا آخر بخلاف ما اذا اختلف الجنس وسيجيء تمام الكلام على ذلك في باب القذف
(قوله والا لا) أي لا يضمن لان فعلها غير مضاف اليه (قوله مصنف عمادية) أي نقله المصنف عن العمادية ح

* (باب حد القذف) *

(قوله وشرعا الرمي بالزنى) الاولى ما في العناية من انه نسبة المحصن الى الزنى صريحا ودلالة اذ الحد انما هو
في المحصن نهر قلت لكن الاحصان شرط الحد وله شروط اخر ستذكر والكلام في الحقيقة التسريعية المشروطة
بما يأتي وينبغي ان يقيد أيضا بكونه على سبيل التعبير والشم ليخرج شهادة الزنى (قوله لكن في النهر الخ)
عزاه في النهر الى الحلبي من الشافعية معللا بأن الايداء في قذف هؤلاء دونه في الحرّة الكبيرة المستترة وذكره

في البحر بمخاض غير معزى ونقل أيضا عن شرح جوامع ان القذف في الخلوة صغيرة عند الشافعية قال وقواعدنا لا تأباه لأن العلة فيه لحوق العار وهو مفقود في الخلوة واعترضه في التهرب بأنه في الفتح استدلال للاجماع بأية والذين يرمون المحصنات ومحدثات السبع الموبقات وعدتها قذف المحصنات أي وهذا صادق على قذف المحصنة في الخلوة بحيث لم يسمعه احد واعترضه أيضا الباقي في شرح الملتقي بأن المذكور في شرح جوامع عن ابن عبد السلام أنه ليس بكبيرة موجبة للعدالة انتفاء المنسدة وقال محبيه اللقائي ان المحقق من هذه العبارة نفي ايجاب الحد لا نفي كونه كبيرة أيضا التوجه النفي على القيد وقال الزركشي أيضا ان هذا ظاهر فيما اذا كان صادقا دون الكاذب لجراسته على الله تعالى أي فهو كبيرة وان كان في الخلوة وقال الشارح في شرح الملتقي قلت والذي حررته في شرح منظومة والده شيخنا تبا عا شيخنا النجم الغزي الشافعي أنه من الكبار وان كان صادقا ولا يشهد له عليه ولو من الوالد لولده او لولده ولده وان لم يحدث به بل يعزروا لغير محصن وشرط التفهيم الاحتمان انما هو لوجوب الحد لا لكونه كبيرة وقد روى الطبراني عن واثله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قذف ذمتها حله يوم القيامة بساط من نار ثم من المعلوم ضرورة ان قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها كفر سواء كان سرا او جهرا وكذا القول في مريم وكذا الرمي بالوطاة اه أي انه من الكبار أيضا وسأني بيان حكمه في باب التعزير (قوله كية) أي قد رآه وهو غافلون سوطا ان كان حرا او نكحها ان كان القاذف عبدا بحر (قوله فيثبت برجلين) بيان لقوله وثبوتنا وأشار الى انه لا مدخل فيه اشهاد النساء كما مر وكذا الشهادة على الشهادة وكأب القاضي الى الثاني وثبت أيضا باقرار القاذف مرة كما في البحر ولا يستخلف على ذلك ولا يمين في شيء من الحدود الا انه يستخلف في السرقة لاجل المال فان ابى ضمن المال ولم يقطع واذا اختلف الشاهدان في الزمان لم تبطل شهادتهما عنده كما في الاقرار بالمال او بالطلاق او العتاق وعندهما لا يحد القاذف وان شهد أحدهما بالقذف والاخر على الاقرار به لم يحد اتفاقا استحسانا وكذا تبطل لو اختلفا في اللغة التي قذف بها او شهد أحدهما ان قال يا ابن الزانية والاخر أنه قال لست لا بين اه ملخصا من كافي الحاكم (قوله عن ماهيته) أي حقيقته الشرعية الماترة (قوله وكيفيته) أي اللفظ الذي قذف به اه ح قلت فيه ان هذا اللفظ ركن القذف والكيفية الحائلة والهئية كما يقال كيف زيد قتل صحيح اوسقيم وقدمت تفسير السؤال عن الكيفية في الشهادة على الزني بالطوع او الاكراه فالظاهر ان يقال هنا كذلك اذ لو اكره القاذف على القذف لم يحد لكن ظاهرا في الكافي ان السؤال عن هذا غير لازم حيث قال وان جاء المتذوف بشاهدين فشهدا انه قذفه سئلا عن ماهيته وكيفيته فان لم يزيدا على ذلك لم تقبل فان القذف يكون بالجحارة وبغير الزني وان قال لا تشهد أنه قال يا زاني قبلت شهادتهما وحددت القاذف اه فظاهره ان السؤال عن الماهية والكيفية انما هو اذا شهد بالقذف أما لو شهد بأنه قال يا زاني لا يلزم السؤال عن ذلك اصلا اذ لو كان معترها ليلناه فليأتمل وعلى هذا فيمكن ان يراد بالكيفية انه سريع او كناية قتال وفي حاشية مسكين عن الجوى وينبغي ان يسألهم عن المكان لاحتمال قذفه في دار الحر او البقي وعن الزمان لاحتمال قذفه في صباه لاحتمال التقادم لانه لا يخلط به بخلاف سائر الحدود ثم رأيت الاول في البدائع اه (قوله الا اذا شهد الخ) تكامنا عليه أنفسا (قوله كما يجسه لشهود) الاولى لشاهد بصيغة المفرد قال في المهر فان لم يعرف عدلتهما حبسه القاضي حتى يسأل عنهما او كذا الوأقام شاهدا واحدا عدلا وادعى ان الثاني في المصر حبسه يومين أو ثلاثة ولوزعم ان لهينة في المصر حبسه الى آخر المجلس قالوا والمراد بالحس في الآتين حقيقته وفي الثالث الملازمة (قوله ولا يكتله) أي لا يأخذ منه كفيلا الى المجلس الثاني ودل ابو يوسف يأخذه نهر وسأني توضيحه في عبارة المتر (قوله ويحد الحر الخ) أي الشخص الحر فلا ينافي قوله ولو ذمتها او امرأة ففهم ولم ار من تعرض لشروط القاذف وينبغي ان يقال ان كان عاقلا بالغنا طائعا في دار العدل فلا يحد الصبي بل يعزروا المجنون الا اذا سكر بمجرم لانه كالصاحي فيما فيه حقوق العباد كما مر ولا المكروه ولا الاخرس لعدم التصريح بالزني كما سرح به ابن الشلي عن النهاية ولا القاذف في دار الحرب او البقي كما مر وأما كونه عالما بالحرمة حقيقة او حكما بكونه ناشئا في دار الاسلام فيجتمل ان يكون شرطا أيضا لكن في كافي الحاكم حرب دخل دار الاسلام بأمان فقتل مسلما لم يحد في قول أبي حنيفة الاول ويحد في قوله الاخير وهو

(هو كذا الشرب كية وثبوتنا)

فيثبت برجلين يسألهما الامام عن ماهيته وكيفيته الا اذا شهدا بقوله يا زاني ثم يجسه ليسأل منهما كما يجسه لشهود يمكن احضارهم في ثلاثة ايام والا لا ظهيرة ولا يحد خلافا للثاني نهر (ويحد الحر او العبد)

ولو ذميا او امرأة (قاذف المسلم
الحز) النابتة حرته والافقيه
التعزير (البالغ العاقل العفيف)
عن فعل الزنى فينقص عن احصاء
الرجم بشيئين النكاح والدخول
وبقي من الشروط ان لا يكون
ولده أو ولد ولده أو أخرس أو مجبوبا
أو خصيا أو ووطي بنكاح أو ملك
فاسدا أو هي رتقا أو قرنا وان يوجد
الاحصان وقت الحد حتى لو ارتد
سقط حد القاذف ولو أسلم بعد
ذلك فتح (بصرح الزنى) ومنه
انت اذنى من فلان أو منى على
ما فى الطهريه

قول صاحبه اه فظاهره انه يحسد ولو فى فور دخوله ولعل وجهه ان الزنى حرام فى كل ماله يحرم القذف به أيضا
فلا يصدق بالجهل هذا ما ظهر لى ولم ار من تعرض لشي منه (قوله ولو ذميا) الاولى ولو كافر اليشمل الحرى
المستأن كما علمته آنفا وسيد كره المصنف أيضا (قوله قاذف المسلم الحز) بيان لشروط المقتوف (قوله
النابتة حرته) أى باقرار القاذف او باليمينه اذا انكر القاذف حرته وكذا لو أنكر حرته نفسه وقال انا عبد
وعلى حد العبيد كان القول قوله بجر عن الخائيه (قوله والا) أى وان لم يكن المقتوف مسلما حرابا ان كان كافرا
او مملوكا وكذا من ليس بمحصن اذا قذفه بالزنى فانه يعزرو ويبلغ به غايته كما سيد كره فى باب (قوله البالغ العاقل)
خرج الصبي والمجنون لانه لا يتصور منهما الزنى اذ هو فعل محرم والحرمه بالتكليف وفى الطهريه اذا قذف غلاما
مراهقا قاذفى الغلام الملوغ بالسب او بالاحتلام لم يحسد القاذف بقوله بجر فهذا يستثنى من قولهم لوراها
وقالا بلغنا صدة فأحكامهما احكام البالغين شربلاية (قوله العفيف عن فعل الزنى) زاد الشارح فى باب
اللعان وتممته واحترزه عن قذف ذات ولد ليس له اب معروف وبأى انه لا يحسد قاذفها لان التهمة موجوده
فينبغى ذكر هذا القيد هنا ولم ار من ذكره ثم اعلم أن الزنى فى الشرع اعم مما يوجب الحد وما لا يوجب وهو الوطء
فى غير الملك وشبهته حتى لو وطئ جارية ابنه لا يحسد للزنى ولا يحسد قاذفه بالزنى فدل على ان فعله زنى وان كان لا يحسد به
كما قد سناه عن الفتح أول الحدود وأما لو وطئ جاريته قبل الاستبراء فليس بزنى لانه فى حقيقة الملك كوطء زوجته
الحائض وانما هو ووطء محترم لعارض والزنى لا بد أن يكون وطئا محترما لعينه كما يأتى بيانه عند قوله
او رجل وطئ فى غير ملكه ولهذا قال مسكين قوله عفيفا عن الزنى احتراز عن الوطء الحرام فى الملك فانه لا يخرج
الوطئ عن ان يكون محصنا اه فاقبل انه لا يصح ان يراد بالزنى هنا المصطلح ولا غيره غير صحيح فانهم (قوله
فينقص عن احصان الرجيم بشيئين) الاولى شيئين بدون الباء الجارة لان نقص يتعدى بنفسه أفاده ط هذا
وقد سنا ان شروط الاحصان تسعة قد ب (قوله وبقي من الشروط الخ) قلت بقي منها أيضا على ما فى شرح
الوهبانية ان لا يكون ام ولد له الحرة الميته وان لا يكون ام عمه الحرة الميته وان يطلب المقتوف الحد وأن
لا يموت قبل ان يحسد القاذف لان الحدود لا تورث (قوله ان لا يكون) أى المقتوف ولدا القاذف (قوله
او أخرس) لانه لا بد فيه من الدعوى وفى اشارة الاخرس احتمال يدرأ به الحد (قوله او مجبوبا) هو
مقطوع الذكروا لانيين جميعا كما فسروه فى باب العين ولا يخفى ان مقطوع المذكور وحده مثله اه ح ووجهه
ان الزنى منه لا يتصور فلم يلحقه عار بالقذف لظهور كذب القاذف تأمل (قوله او خصيا) بفتح الخاء من سلت
خصيته وبقي ذكره والشارح تبع فى التعبير به صاحب النهر وهو وهم سرى من ذكر المجبوب لتقاربهما
فى الخيال قال فى المحيط بخلاف ما لو قذف خصيا او عينا لان الزنى منهما مستصواب لان لهما آلة الزنى اه ح (قوله
او ملك فاسد) كذا فى شرح الوهبانية عن التسف وتبعه المصنف فى المنع وهو خلاف نص المذهب فى كافى
الحاكم رجل اشترى جارية شراء فاسدا فوطئها ثم قذفه انسان قال على قاذفه الحد اه ومثله فى القهستانى
وكذا فى الفتح قال لان الشراء الفاسد يوجب الملك بخلاف النكاح الفاسد لا يثبت فيه ملك فلذا يسقط احصانه
بالوطء فيه فلا يحسد قاذفه اه ونحوه فى ح عن المحيط قلت وقد يجاب بأن المراد بالملك الفاسد ما ظهر فيه
فساد الملك بالاستحقاق فى الخائيه اشترى جارية فوطئها ثم استحققت قذفه انسان لا يحسد (قوله حتى لو ارتد)
وكذا لو زنى او وطئ وطئا حراما او صار معتوها او أخرس وبقي كذلك لم يحسد القاذف كافى الحاصكم (نبه)
ذكر فى الهر عن السراجيه انه لو قذف خنى بلغ مشكلا لا يحسد قال ووجهه ان نكاحه موقوف وهو لا يفسد الحل
اه واعتزضه الحموى بأنه لا يدخل للنكاح البات المفيد للحل فى ايجاب حد القذف حتى يترتب على عدمه عدم
وجوب الحد وانما ذاك فى حد الزنى بالرجم اه قلت مراد النهر أن الخنى لو تزوج ودخل فقذفه آخر لا يحسد لانه
وطئ فى غير ملكه اذ لا يصح النكاح الا اذ زال الاشكال (قوله بصرح الزنى) بأى لسان كان شربلاية
وغيرها واحترز عما لو قال وطئ فلان وطئا حراما أو جامعك حراما فلا حد بجر وكذا لو قال فخرت بفلانة
او عرض فتال لست بران كفى الكافى وفيه وان قال قد اخبرت بأنك زان او أشهدنى رجل على شهادته انك زان
او قال اذهب فقل فلان انك زان فذهب الرسول فقال له ذلك عنه لم يكن فى شيء من ذلك حد (قوله على
ما فى الطهريه) ويخالفه ما فى الفتح عن المبسوط انت اذنى من فلان او اذنى الناس لاحد عليه وعلاه

في الجوهرة بأن معناه انت اقدر الناس على الرنى ونقل في الفتح أيضا عن الخاتمة انت اذن الناس او اذن من
فلان عليه الحد وفي انت اذن مني لاحد عليه اه قلت ووجه ما في الظهيرة ظاهرة لان فيه النسبة الى الرنى
صريحاً وما في المبسوط ناظر الى احتمال التأويل وما في الخاتمة من التفرقة مشكل وقد يوجه بان قوله انت
اذن من فلان فيه نسبة فلان الى الرنى وتشريك المخاطب معه في ذلك التقذف بخلاف انت اذن مني لان فيه
نسبة نفسه الى الرنى وذلك غير قذف فلا يكون قذفاً للمخاطب لانه تشريك له فيما ليس بقذف (قوله عن شرح
المنار) أي لابن ملك في بحث الكناية اه ح قلت ومثله في المغرب حيث قال النيك من ألفاظ الصريح في باب
النكاح ومنه حديث ما عزانكتما قال نعم (قوله لم يحذف) الطاهر أن ذكر لم سبق فلم قال في المحيط
ولو قال لغيره بازاني برفع الهمزة ذكر في الاصل انه اذا قال غيت به الصعود على شيء انه لا يصدق ويحذف من غير
ذكر خلاف لانه نوى ما لا يحذف لفظه لان هذه الكلمة مع الهمزة انما يراد به الصعود اذا ذكر متروكاً بعمل
الصعود يقال زاني الجبل وزاني السطح أما غير مقرر بعمل الصعود انما يراد به الزنى الا أن العرب قد تميز بين
وقد تميز الهمزة فقد نوى ما لا يحذف فلا يصدق اه ح قلت وقوله من غير ذكر خلاف صريح بالخلاف في كافي
الحاكم فقال وقال محمد لاحد عليه ومثله في الخاتمة فما ذكره الشارح قول محمد فافهم (قوله أو بتو له زناات
في الجبل) أي وان قال غيت به الصعود خلافاً لمحمد فلا يحذف عنده لانه حقيقة في الصعود عنده (قوله
بالهمز) فلو أتى بالياء المنة حد اتفاقاً وكذا لو حذف الجبل كما أفاده في غاية البيان ولو قال على الجبل قيل
لا يحذف وجرم في المبسوط بأنه يحذف قال في الفتح وهو الواجب لان حالة الغضب تعين تلك الارادة وكونها فوقه
وتعين الصعود مسلم في غير حالة السباب نهر وفي البحر عن غاية البيان وهو المذهب عندي (قوله فلا حد)
للكذب ولان فيه نفي الرنى لان نفي الولادة نفي للوطء بحر وكذا لو نفاه عن امته فقط للصدق لان النسب
ليس لامته بحر (قوله لا ييه المعروف) أي الذي يدعي له وكذا الست من ولد فلان أو لست لاب أو لم يلدك أو لم
بجلاف لست من ولادة فلان فانه ليس بقذف بحر عن الظهيرة وبه علم أن التقييد بأبيه المعروف احتراز
عما لو نفاه عن شخص معين غير أبيه لا عما لو نفاه عن أب مطلق شامل لأبيه وغيره قال في البحر وأشار المصنف
الى انه لو قال انك ابن فلان لغير أبيه فالحكم كذلك من التفصيل اه (قوله لانها المقدوفة في الصورتين)
لان نفي نسبه من أبيه يستلزم كونه زانياً فلم أن امته زنت مع أبيه فجاءت به من الرنى نهر ونحوه في الفتح
قلت وفيه تطر بل يستلزم كون المقدوف هو الام وحدها كما صرح به أولاً أما زاني الاب فغير لازم لانه اذا اولد
على فراش أبيه وقد نفي القاذف نسبه عن أبيه لم منه أن امته زنت برجل اخر لان المراد بالآب أبوه المعروف
الذي يدعي له كما مر ثم يصح ذلك لو اراد بالآب من خلق هو من مائه فحينئذ يكون قذفاً لا لآب ولمن علقته به من مائه
لا لآب المعروف لكنه يخالف قوله قبله لا ييه المعروف هذا ما ظهر لي قاتله (قوله لا الطالب) هو الذي
يقع الشدح في نسبه كما يأتي والمراد به هنا الابن وهذا اذا كانت المقدوفة ميتة فلو حية فالطالب هي وعلى
كل فالشرط احصائها لا احصان ابنها (قوله في غضب) اذن الرضى يراد به المعاقبة بنفي مشابهته في اسباب
المروءة هداية (قوله يتعلق باله واللاث) فيه رد على البحر حيث لم يقيده بالغضب في الثانية بل اطلق فيها
تعالظاهر عبارة الهداية لكن أولها الشراح فأجروا التفصيل في الكل وذكر في شرح الوهبانية انه ظاهر
المذهب والاعتماد عليه وتام تحقيقه في النهر (قوله بطلب المقدوف المحصن) لعل المراد به المحصن في نفس الامر
والافاضل لا احصان علم مما مر فيكون اشارة الى ما يجيء في القضية حيث قل انه اذا كان غير عفيف في السر
له مطالبة القاذف ديانة ثم قال وفيه نظر لانه اذا كان زانياً لم يكن قذفه موجبا للحد وأيده في النهر بأن رفع العار
يجوز لا ملزم واللا متنع عنه واجر على الدعوى وهو خلاف الواقع اه قلت بل في التارخانية وحسن
أن لا يرفع القاذف الى الثاني ولا يطالب بالحد وحسن من الامام أن يقول له قبل الثبوت أعرض عنه ودعه
اه فحيث كان الطلب غير لازم بل يحسن تركه فكيف يحل طلبه ديانة اذا كان القاذف صادقاً (قوله لانه
حقه) عبارة النهر لان فيه حقه من حيث دفع العار عنه اه وهذه العبارة أولى لان فيه حق الشرع أيضاً
بل هو الغالب فيه كما أوضحه في الهداية وشروحيها (قوله ولو المقدوف غائباً الخ) ذكر هذا التعميم
في التارخانية نفلاً عن المضمرات واعتمده في الدرر وقال ولا بد من حفظه فانه كثير الوقوع منع قلت ولعله ينير

ومثله النيك كما نقله
المصنف عن شرح المنار ولو قال
بازاني بالهمز لم يحذف شرح تكمله
(أو) قوله (زناات في الجبل) بالهمز
فانه مشترك بين النفا حشة
والصعود وحالة الغضب تعين
الساحشة (أولست لا ييك) ولو زاد
ولست لا منك أرفأ لست لا بويك
فلا حد (أولست بآب فلان لا ييه)
المعروف به (و) الحال أن امته
محصنة (لانه المقدوفة
في الصورتين اذ المعتبر احسان
المقدوفة لا الطالب شمني
(في غضب) يتعلق بالصور الثلاث
(بطلب المقدوف) المحصن لانه
حقه (ولو) المقدوف (غائباً) عن
مجلس التاذف

الى ضعف ما في حاوى الزاهدى سمع من اناس كثيرة أن فلان يزنى بفلانة فتكلم ما سمعه منهم لا تخرج غيبة فلان
لا يجب حذف القذف لانه غيبة لا رمى وقذف بالزنى لان الرى والقذف به انما يكون بانطاب كقوله يا زانى
أو يا زانية (قوله حال القذف) احتراز عن حال الحد لما في البحر عن كافى الحاصكم غاب المقذوف بعد
ما ضرب بعض الحد لم يتم الا وهو حاضر لاحتمال العفو اه وسينبه عليه الشارح (قوله وان لم يسمعه أحد
نهر) لم أرد في النهر هنا وانما ذكره أول الباب عن البلقيني الشافعي وقد منا الكلام عليه (قوله وان
امره المقذوف بذلك) أى بالقذف لان حق الله تعالى فيه غالب ولذا لم يسقط بالعفو كما بأتى بخلاف ما لو قال
لا تخرأ قلنى فقتله حيث يسقط القصاص لانه حقه ويصح عفو عنه (قوله وينزع عنه القرو والحشو) لانها
ينعان وصول الالم ومقتضى هذا انه لو كان عليه ثوب ذوبطانة غير محشوة لا ينزع والطاهر أنه ان كان فوق قميص
نزع لانه يصير مع القميص كالحشو وقريباً منه كذا في الفتح (قوله بخلاف حد شرب وزنى) فانه فيه ما يجزى
من ثبائه كما مر (قوله لصدقه) لان معناه الحقيقي نفي كونه مخلوقاً من مائه واعتراضهم في الفتح بأن في نفيه
عن أبيه احتمال هدامع احتمال المجاز وهو نفي المشابهة وقد حكموا حالة الغضب فجعلوا قريته على ارادة
المعنى الثانى المجازى ونفيه عن جد له معنى مجازى أيضاً وهو نفي المشابهة ومعنى آخر وهو نفي كونه أباً أعلى له
بأن لا يكون أبوه مخلوقاً من مائه بل زنت به جدته وحالة الغضب تعين هذا الاخير اذ لا معنى لاخباره في حالة
الغضب بأى لم تخلق من ماء جدته ولا مخلص الآن يوجد اجماع فيه على نفي التفصيل كالا جماع على ثبوته
هناك اه ملخصا قلت وقد يجاب بالفرق وهو أن نفيه عن أبيه قذف صريح لانه المعنى الحقيقي وحالة الغضب
تبنى احتمال المجاز وهو المعالجة بنفى المشابهة في الاخلاق فقد ساعدت القرينة الحقيقة بخلاف نفيه عن جدته
فان معناه الحقيقي ليس قذفاً بل هو صدق لكن القرينة وهى حالة الغضب تدل على ارادة القذف فيلزم منه
العدول عن الحقيقة الى المجاز لا ثبات الحد وهو خلاف القاعدة الشرعية من انه يحتاط في درئه لافى اثباته على
انه لا مانع من أن يأتى في حالة الغضب بكلام موهم للشتم والسب بظاهره ويريد به معناه الحقيقي احتياطاً لدره
الحد عنه واصيانة ديانته من ارادة المنكر والزور الذى هو من السبع الموبقات بل حال المسلم يقتضى ذلك
بخلاف نفيه عن أبيه فانه قذف صريح بحقيقته مع زيادة القرينة كما قلنا في العدول عنه تفويت حق المقذوف
بلا موجب هذا ما ظهر لى فتدبره (قوله ونسبته اليه) أى الى جدته بأن قال له أنت ابن فلان لجدته (قوله
لانهم آباء مجازاً) أمّا الحد فلانه الاب الاعلى وأما الخال فلما أخرجه الديلى في الفردوس عن ابن عمر فروعا
الخال والدمن لا والد له وأما المم فللقوله تعالى واله ابائكم ابراهيم واسماعيل واسحاق فان اسماعيل كان
عماً ليعقوب عليهم السلام وأما الزاب فالتربية وقيل في قول نوح ان ابى من اهلى انه كان ابن امرأته افاده
في الفتح (قوله ولا بقوله يا ابن ماء السماء) لانه يراد به التشبيه في الجود والسماحة لان ماء السماء لقب به عامر
ابن حارثة الازدى لانه في وقت القط كان يقيم ماله مقام القطر فهو كالسما عطاء وجوداً وتمامه في الفتح
(قوله وفيه نظر) لان حالة الغضب تأبى عن قصد التشبيه كما قاله ابن كمال قلت وقد ورد هذا في الفتح سؤالاً
وأجاب عنه بأنه لما لم يعهد استعماله لنفى النسب يمكن أن يجعل المراد به في حالة الغضب التهكم به عليه كما
قلنا في قوله لست بعربى لما لم يستعمل للنفي يحمل في حالة الغضب على سبه بنفى الشجاعة والسخاء ليس غير
اه قلت واستعمال مثل ذلك في التهكم سائغ لغة وشائع عرفاً كما يقال في حال الخصام يا ابن النبى يا ابن الكرام
يا كامل يا مؤدب ونحو ذلك مما لا يقصد حقيقة فافهم (تنبيه) قال في الفتح وقد ذكر أنه لو كان هناك رجل
اسمه ماء السماء وهو معروف بحد في حال السباب بخلاف ما اذا لم يكن اه وأقره في البحر والنهر قلت لكن
ينبغي تقييده بما اذا لم يكن ذلك الرجل مشهوراً بالكرم وشجوه والافه وأصل المسألة اذ لا فرق بين كونه حياً
أو ميتاً ولا خصوصية أيضاً لهذا الاسم بل مثله كل اسم مشهور بصفة جملة أو قبيحة فابن ماء السماء والتبطنى
مثالان هذا ما ظهر لى (قوله يا تبطنى) التبطن جيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط
الناس وعواتهم والجمع انباط مثل سبب وأسباب الواحد تبطنى بفتح النون وضمها ويزيادة الالف مصباح
(تنبيه) في البحر ان ظاهر كلامهم انه لا يحد في هذه المسائل سواء كان في حالة الغضب أو الرضى (قوله
في النهر الخ) عبارته ينبغي أن يعزريه أى بقوله يا تبطنى لان النسبة الى الاخلاق للدينة تجعل شقاً

(حال القذف) وان لم يسمعه
أحد نهر بل وان امره المقذوف
بذلك شرح كلمة (وينزع القرو
والحشو فقط) اظهار التخفيف
باحتمال صدقه بخلاف حد شرب
وزنى (لا يحد) بلسان فلان
جدته (لصدقه) ونسبته اليه
أولى خاله أو الى عمه أو ربه
يتشديد الباء مريه ولو غير زوج
انه زيلعى لانهم. (لا يجازا) ولا
يقوله يا ابن ماء السماء) وفيه نظر
ابن كمال (ولا) بقوله (يا تبطنى)
لعربى في النهر متى نسبة لغير قبيلته
أو نشأه عن عزز

في الغضب ويؤيده ما في المبسوط لو قال لها شئى لست بها شئى عزرو على هذا والنسب لغير قبيلة أو نفاه عما
 (قوله وفيه) أى في النهر عن التواريخ عن أبي يوسف (قوله يا رجل الزنى) الظاهر أنه محرك الميم بقريضة
 ما قبله وما بعده وهو ولد الضان في السنة الاولى والسحلة تطلق على الذكروا الاثنى من أولاد الضان ساعة تولد
 والجمع خصال وتجمع أبيض على خصل مثل غمرة وتمر مصباح (قوله قذف) لأن هذه الالفاظ تنبئ عن الولادة
 فكانت بمعنى يولد الزنى (قوله بخلاف يا كبش الزنى) لأنه لا ينبئ عن ذلك أولانه يطلق على سيد القوم وقائدهم
 كما في القاموس (قوله باحرام زاده) لأن معناه المتولد من الوطء الحرام فيم حالة الحيض كما سيذكره
 الشارح مع دفع ما ردد عليه في باب التعزير (قوله وفيها) أى في القنية (قوله فلاحه) أى على قاذف
 الولد بقوله يولد الزنى (قوله لأنه ليس بزنى) لأن الزنى ادخال رجل زنت وأخذت
 البذل أى بلا استئجار قال في الجرفان قبل بل معناه زنت بدرهم استوجرت عليه فينبغي أن لا يحسد
 في قول أبي حنيفة قلنا هذا محتمل أيضا في مقابل المحتملان ويقي قوله زنت (قوله لعدم العرف بأخذه للمال)
 هكذا علل في الفتح والنهر وفيه نظر فانه كما يحتمل ان يكون هو الاخذ يحتمل ان يكون هو الدافع بل هو الاظهر
 بقريضة العرف وهو أن الرجل يدفع المال بمقابله الزنى نعم قد يأخذ على اللواط به بدلا لكن الكلام في الزنى
 واللواط غيره قتاتل ويؤيد ما قلنا ما في البحر ولو قال رجل زنت يبيع أو بناقة أو ما شبه ذلك لاحد عليه لأنه
 نسبه الى اثنان البهية فان قال بأمة أو دار أو ثوب فعليه الحد كذا في الخانية والظهيرية اهـ (قوله واما
 يطلبه) أى الحد (قوله بسبب) متعلق بالقدح (قوله وهم الاصول والفروع) شمل الاصول الحد
 ولا يخالفه قول الخانية لو قال حد لزان لاحد عليه لما في الظهيرية من انه لا يدري أى جد هو وفي الفتح لأن
 في اجداده من هو كافر فلا يكون قاذفا لم يعين مسلما بخلاف أنت ابن ابن الزانى لأنه قذف لحدته الادنى وشمل
 أيضا الامم قطاب بقذف ولدها ويستثنى من الاصول ابو الام وام الام وما في الفتح عن الخانية من ذكره ابا الاب
 بدل أبي الام سبق قلم فان الموجود في الخانية ابو الام وخرج الاخ والعم والمولى كما في الخانية أفاد ذلك
 كله في البحر قلت والمراد بالاخ والعم اخو الميت وعمه (قوله محجوبا) كالحدة أو ابن الابن مع وجود الاب
 أو الابن ط (قوله أوردق أو كثر) لأنه لا يشترط احصان الطالب كما مر (قوله أولد بنت) فله المطالبة بقذف
 جدته وعن محمد خلافة والمذهب الاول لأن الشين يلحقه اذ النسب ثابت من الطرفين بجر أى طرف الاب
 وطرف الامم قات ويشكل استثناء أى الام وام الام من الاصول كما ترى فليس لهما الطلب بقذف ولد الميت
 وهنا ثبتوا لابن الميت الطلب بقذف احدهما ويمكن دفع الاشكال بكون الاستثناء المار مبنيا على قول
 محمد فائنا مثل ثم ان المراد بالنسب الجزئية فانها متى ثبتت حق المطالبة هنا كما في الفتح والافان نسب لاب فقط
 فليس فيه دليل على ان ابن الشريفة شريف ولذا قال الشارح في باب الوصية للاقارب من كذب الوصايا
 ان الشرف من الامم فقط غير معتبر كما في اخر فتاوى ابن نجيم وبه أفق شيخنا المولى نعم له مزينة في الجملة
 اهـ وسبأنى تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولومع وجود الاقرب) مرتبط بقوله وانما يطلبه الخ
 ودخل المساوي بالاولى (قوله للعوقهم العار) من اضافته المصدر الى فعله والعار بالرفع فاعل المصدر
 ط (قوله بسبب الجزئية) أى كون الميت جزأ منهم أو كونهم جزأ منه ط (قوله في الغائب) أى في قذف
 الغائب وكذا في الحاضر بالاولى (قوله للتداخل الآتى) أى في آخر الباب وأشار الى ان هذه المسألة
 من فروع تلك فكان المناسب ذكرها هناك (قوله ليس بقيد) أى في التداخل فان عليه حدا واحدا وان كانا
 حين (قوله بل فأنذته في المطالبة) أى في ثبوت المطالبة للابن بخلاف ما اذا كانا حين فان الطالب لهما ط
 عن المنع (قوله فجاء بها) الذي رأته في المبسوط فأتى بها والظاهر أنه بالبناء للعجهول لما في التواريخ
 وغيرها من مواضع الخطأ انه نشر بها بغير خصم وهذا يقتضى ان الرجل المذكور لم يرفعها اليه (قوله
 على اقرار المعنوية) واقرارها هدر مبسوط (قوله وأزعمها الحد) والمعنوية ليست من أهل العقوبة
 مبسوط أى لا يلزمها الحد ولو ثبت عليها ذلك بالينة فالزامها به خطأ من حيث ذاته وكونه باقرارها خطأ آخر
 فانهم (قوله وحدها حدين) ومن قذف جماعة لا يقام عليه الا حد واحد مبسوط (قوله واقامهما
 معا) ومن اجتمع عليه حدان لا يوالى بينهما كما يأتى قريبا (قوله وفي المسجد) وبسبب الامام أن يقيم الحد

وفيه يافرخ الزنى بياض الزنى
 يا رجل الزنى يا سحلة الزنى قذف
 بخلاف يا كبش الزنى او يا حرام
 زاده قنية وفيها لوجود ابوه نسبه
 فلاحه (ولا) حد (بقوله لامرأة)
 زنت يبيع أو ثوبا أو بجمارا أو بفرس
 لأنه برزنى شرعا (بخلاف زنت
 ببقرة أو بشاة) أو بناقة أو بجماعة
 (أو ثوب أو بدراعهم) فانه يحسد
 لانها اتصلت بالايلاج فيراد زنت
 وأخذت المدل ولو قيل هذا الرجل
 فلاحه لعدم العرف بأخذه للمال
 (ر) انما يطلبه بقذف الميت
 من يتبع القدح في نسبه بسبب
 (قدحه) أى الميت (وهو الاصول
 والفروع) وان علوا أو سفلا ولو
 كان الطائفة (محجوبا أو محروما
 عن الميراث) بقتل اوراق أو كثر
 (أو ولد بنت) ولومع وجود الاقرب
 أو عنده أو تصديقه للعوقهم العار
 بسبب الجزئية قيد بالميت لعدم
 مطالبته في الغائب بخلاف تصديقه
 اذا حضر (قال يا ابن الزانية وقد
 مات أبواه فعليه حد واحد)
 للتداخل الآتى ثم موت ابويه
 ليس بتبدل فأنذته في المطالبة
 ذكر في آخر المبسوط أن
 معنوية قالت لرجل يا ابن
 الرائيين فجاء بها الى ابن أبي ليلى
 فاعترفت لحدها حدين في المسجد
 فبلغ أباحنيفة فقال اخطأ في سبع
 مواضع بنى الحكم على اقرار
 المعنوية وأزعمها الحد وحدها
 حدين وأقامهما معا في المسجد
 ٢ مطلبه
 في الشرف من الامم

في المسجد مبسوط (قوله وقائمة) وانما تضرب المرأة قاعدة مبسوط (قوله وبلا حضرة ولها) وانما
يقام الحد على المرأة بحضرة ولها حتى اذا انكشف شيء من بدنهما في اضطرابهما ستر الولى ذلك عليها مبسوط
فالمراد بالولى من يحل نظره اليها من زوج أو محرم (قوله وقال في الدر الخ) ومثله في الفتح والبحر (قوله
غير محصن) باق محترزه قريبا (قوله بخلاف المتحد) فانه يتداخل كما مر آنفا وبأى آخر الباب بيانه
(قوله ولا يولى) الظاهر انه مبنى للمجهول ليناسب قوله قبله بيقام عليه الكل ويشتمل بناؤه للفاعل وكذا قوله
فيبدأ لكنه خلاف المتبادر من عبارة الشارح حيث لم يفسره بالامام بل فسر به الضمير البارز فقط والا كان
المناسب تقديمه فافهم (قوله لحق العبد) أى لما فيه من حق العبد وان كان الغالب فيه حق الله تعالى
(قوله ولو فقا) أى فقاعين رجل نهر والذي يظهر أن المراد به ذهاب البصر رملى أى لا اذهب الحدقة
لانه لا يمكن فيه القصاص اذا المراد به لو فعل مع هذه الجنائيات ما يوجب القصاص فيمادون النفس من اذهب
البصر ونحوه فيبدأ به لانه خالص حق العبد ثم بالقذف لانه مشوب بحقه (قوله لو محصنا) أما لو غير محصن
فانه يجزى لانه يقام عليه الكل ولا يفتى شيء كما مر (قوله ولغا غيرهما) هو حد السرقة والشرب لانه محض
حق الله تعالى وقد فأت محله (قوله وضمن للسرقة) بغنى عنه ما ذكره بعده وقيد بالضمين لانه لا يقطع لان
القطع حقه تعالى (قوله وترك ما بقى) أى حد السرقة والشرب كما لو لم يوجد مع القتل غيرهما قال
في النهر متى اجتمعت الحدود لحق الله تعالى وفيها قتل نفس قتل وترك ما سوى ذلك لان المقصود الزجر له
ولغيره وأتم ما يكون باستيفاء النفس والاشتغال بمادونه لا يفيد اه وفي احكام الدين من الاشياء مانصه ولم
أر الى الا ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنى وينبئ تقديم القصاص قطعا لحق العبد وما اذا اجتمع
قتل الزنى والردة وينبئ تقديم الرجم لان به يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يفوت الرجم
اه (قوله لعدم قطعه) فان الضمان انما يستط لضرورة القطع ولم يوجد نهر (قوله وعبد) الواد
يعنى أو فلذا افرد الضمير بعده تأمل (قوله أى اصله وان علا) ذكره كان أو انى فلا يطالب اباه
أو جده وان علا واه وحده وان علت بحر (قوله بقذف امته) أى الميتة نهر فلوحية كانت المطالبة
لها كما مر قال في البحر وأشار الى انهما أى الولد والعبد لا يطالبان بقذفهما ما بالاولى اه أى بقذف الاب
والمولى لهما (قوله المحصنة) علم منه انه لا بد أن تكون حرة (قوله أو ونحوه) أى كالاتم وغيرهما بما يقع
القذف في نسبه كما مر بيانه (قوله ملك الطلب) أى حيث لم يكن مملوكا للقاذف فسقوط حق بعضهم
لا يوجب سقوط حق الباقي بحر وقيد بقوله للقاذف لانه لو كان مملوكا لغيره لطلب كما افاده أبو السعود
الازهرى (قوله عزز) ذكره في النهر بحثا اخذ مما فى القنية لو قال لا سحر يا حرام زاده لا يحده ولو قاله الوالد
لولده يعزرفاذا وجب التعزير بالشتم فبالقذف اولى فقله في البحر وفي نفسى منه شيء لتصريحهم بأن الوالد
لا يعاقب بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شيئا فالشتم اولى اه ممنوع نهر ووجه المنع أنه
الاولوية بالعكس كما علمته ولا يلزم من سقوط الحد بالقذف سقوط التعزير به اسقوط الحد بشبهة الابوة لكون
الغالب فيه حق الله تعالى بخلاف التعزير ولانه لا يلزم من سقوط الاعلى سقوط الادنى لكن لا يخفى ان قولهم
لا يعاقب الوالد بسبب ولده يشمل التعزير لانه عقوبة تبقى توقف صاحب البحر على حاله وقد يجاب بأن
القاضى لم يعاقبه لاجل ولده بل لخالفته أمر الله تعالى (قوله ولا ارث فيه) أى اذا مات المذوف قبل
اقامة الحد على القاذف أو بعد اقامته بعضهم بطل الحد وليس لوارثه اقامته وهذا بخلاف ما اذا كان المذوف
ميتا فان الطلب ثبت لاصوله وفروعه اصله لا بطريق الارث وتماشه في البحر (قوله خلافا للشافعى) الاولى
ذكره بعد قوله فيه وعنه لان الخلاف في الكل ومبنى الخلاف ان الغالب في حد القذف حق الشرع عندنا وعند
حق العبد فعنده يورث ويصح الرجوع عنه والعفو والاعتياض نظر الى جانب حق العبد وعندنا بالعكس
نظر الى جانب حقه تعالى وبيان تحقيق ذلك في الفتح (قوله ولا اعتياض) مقتضاه ان القاذف اذا دفع
شيئا للمذوف ليسقط حقه رجع به قال المولى سرى الدين في حواشى الزيلعى وهل يسقط الحدان كان ذلك
بعد ما رفع الى القاضى لا يسقط وان كان قبله سقط كذا في فصول العمادى اه قلت ينبغى أن يكون العفو على
هذا التفصيل ولا ينافيه قولهم انه لا يطل بالعفو لانه على ما بعد المرافعة أبو السعود أقول والمتنول خلافه

وقائمة وبلا حضرة ولها وقال
في الدر ولم يتعرف أن ابويه
حيان فتكون الخصومة
لهم أو ميتان فتكون الخصومة
للأب (اجتمعت عليه أجناس
مختلفة) بأن قذف وشرب وسرق
وزنى غير محصن (يقام عليه الكل)
بخلاف المتحد (ولا يولى بينها)
خيفة الهلاك بل يجبس حتى يبرأ
(فيبدأ بجحد القذف) لحق العبد
(ثم هو) أى الامام (مخير ان شاء
بدا بجحد الزنى وان شاء بالقطع)
لثبوتها بالكتاب (ويؤخر
حد الشرب) لثبوتها بجحد
العصاة ولو فقا أيضا بدأ بالقذف
ثم بالقذف ثم يجرى لمحصنا ولغا
غيرها بحر وفي الحاوى القدسي
ولو قتل شرب للقذف وضمن
للسرقة ثم قتل وترك ما بقى
ويؤخذ ما سرقة من تركته لعدم
قطعه نهر (ولا يطالب ولد)
أى فرع وان سفل (وعبد أباه)
أى اصله وان علا (وسميه) لف
ونشر مرتب (بقذف امته الحرة
المسلمة) المحصنة (فلو كان لها
ابن من غيره) أبواب أو نحوه
(ملك الطلب) في النهر واذا سقط
عنه الحد عزز بل بشتم ولده يعزز
(ولا ارث) فيه خلافا للشافعى
(ولا رجوع) بعد اقرار
(ولا اعتياض) أى اخذ عوض

ففي الخاتمة ولا يسلط هذا الحد بالعضو ولا بالإبراء بعد بثوته وكذا إذا عني قبل الرفع إلى القاضي **هـ** (قوله ولا صلح) فلا يجب المال وسقوط الحد على التفصيل السابق أفاده المصنف وأورد أن الصلح هو الاعتياض فلا وجه لذكره بعده واجيب بأن الاعتياض يتم عقد البيع بخلاف الصلح **ط** (قوله ولا عضو) فلا يسلط الحد بعد بثوته إلا أن يقول المقتدوف لم يقدفني أو كذب شهودي فيظهر أن القذف لم يقع موجبا للحد لأنه وقع ثم سقط وهذا كما إذا صدقه المقتدوف فتح (قوله فيه) متعلق برجوع وقوله وعنه متعلق باعتياض وما بعده ففيه لف ونشر مرتب (قوله نعم لو عفا الخ) فيه رد على بعض معاصري صاحب البحر حيث توهم من عدم صحة العفو أن القاضي يقيم الحد عليه مع عفو المقتدوف متمسكا بقول الفتح لا يصح العفو ويحتمل في البحر وهو غلط فاحش في المبسوط لا يكون للإمام أن يستوفيه لأن الاستيفاء عند طلبه وقد تركه إذا عاود وطلب فيختم بيمين الحد لأن العفو كان لغوا فكأنه لم يخصم **هـ** قال فتعين حل ما في الفتح على ما إذا عاود وطلب **هـ** (قوله ولذا الخ) دليل آخر لصاحب البحر استدله على الرذال المذكور وهو ما في كافي الحاكم لو غاب المقتدوف بعد ما ضرب بعض الحد لم يتم الحد إلا وهو حاضر لا احتمال العفو فالعفو السريع أولى (قوله حدًا) أي المبتدئ والجبب لأن كلا منهما قذف صاحبه أما الأول فظاهر وكذا الثاني لأن معناه لا بل أنت زان أذهي كلمة عطف يستدل به الغلط فيصير المذكور في الأول خبر الما بعد بل بحر ولا يحدان إلا بطلبهما ولو بعد العفو والاستقاط كما مر وقدره في البحر خلافا لما يؤولهمه كلام الفتح (قوله لغلبة حق الله تعالى) فلو جعل قصاصا يلزم اسقاط حقه تعالى وهو لا يجوز بحر قلت ولعل اشتراط الطلب ولو بعد الثبوت بالنظر إلى ما فيه من حق العبد (قوله مثلا) أي من كل لفظ غير موجب لحد (قوله ما سيجي) أي في باب التعزير (قوله أو تضاربا) أي ولو في غير مجلس القاضي كما يفيد كلام البحر والتعليل المذكور (قوله لم يتكافأ) فيعزرها ويبدأ بتعزير المبتدئ منهما لأنه أظلم كاسيبي (قوله لهت مجلس الشرع) أي هتك احترامه فلم يكن ذلك محض حقهما حتى يعتبر التساوي فيه وقوله ولتناوت الضرب عليه لقوله أو تضاربا ففيه لف ونشر مرتب (تنبيه) لو تناوتا بين يدي القاضي هل له العفو عنه ما قال في النهر لم أره والظاهر لا بخلاف قوله أخذت الرشوة من خصمي وقضيت على فقديسرت حوا بأن له أن يعفو والفرق بين **هـ** قلت وفيه نظر لأنهما إذا تناوتا استوفيا حقهما ~~بأنهما~~ خلا بمجرمة مجلس القاضي ففي مجزئ حقه فصار بمنزلة قوله أخذت الرشوة فله العفو ويولد عليه ما في اللؤلؤ الجية لو تناوتا بين يديه ولم ينتبها بالني أن حبسهما وعزرها فهو حسن لئلا يجترئ بذلك غيرهما فيذهب ماء وجه القاضي وإن عدا عنهما فهو حسن لأن العفو مندوب إليه في كل أمر **هـ** وسند كفي التعزير الاختلاف في أن الإمام هل له العفو والتوفيق لصاحب القنية بأن له ذلك في الواجب حقا لله تعالى بخلاف ما كان لجناية على العبد فان العفو فيه للمجنى عليه والظاهر أن تناوتهم ما عند القاضي وقوله أخذت الرشوة اجتمع فيه حتى الشرع مع حق العبد وهو القاضي وترجح فيه حقه فكان حق عبد كما يفيد كلام اللؤلؤ الجية واللام يكن له العفو تامل (قوله ولو قاله لعرسه) أي لو قال لزوجته يازانية (قوله وهو من أهل الشهادة) قيد به لأنه إذا لم يكن أهلا لها لا يكون موجب قذفه لعاناً بل حداً فيجحد **هـ** ح عن ابن سنان الإصلاح لأن كمال أي فيحد ~~كل~~ منهم ما بطلبهما كما لو قاله لعرسه وهو المسألة المارة (قوله فردت به) أي بذلك اللفظ بأن قالت بل أنت (قوله ولا لعان) لأنها ما حدثت في القذف لم تنبأ أهلا للعان لأنه شهادة ولا شهادة للمحدود في قذف (قوله الأصل الخ) جواب عما قد يقال لم قدم حدًا حتى سقط اللعان مع أنه لو قدم اللعان لا يسلط حد القذف عنها لأن حد القذف يجري على الملاعة كما في الفتح (قوله ولا لعان في معنى الحد) استئناف لبيان دخول المسألة تحت هذا الأصل فافهم (قوله ولذا) أي لكونه في معنى الحد (قوله بدئ بالحد الخ) الأولى أن يقول قبيدئ بالحد يثنى اللعان لأن البدء بالحد موقوف على مخاصمة الائم أولاً فيستقط اللعان لأنه بطلت شهادة الرجل أما لو خاصمت المرأة أولاً فلا لعان القاضي بينهما ثم خاصمت الائم يحد الرجل للقذف كما في البحر (قوله ولو قالت في جوابه) أي في جواب قول الزوج إياها يازانية (قوله للشك) لأنه يحتمل أنها أرادت به ما قبل النكاح فتحد لقذفها ولا لعان لتعديتها إياه أو ما كان معه بعد النكاح وأطلقت عليه زى لمشاكلة فيجب اللعان دون الحد لوجود القذف منه وعدمه منها والحكم بتعيين أحدهما بعينه متعذر فوقع الشك في كل من وجوب

ولا صلح ولا عضو (فيه وعنه) نعم
لو عفا المقتدوف فلا حد لأصحة
العفو بل ترك الطلب حتى لو عاد
وطلب حد شئني ولذا لا يتم الحد
إلا بحضوره (قال لا خير يأتني
فقال الآخر) لا (بل أنت حدًا)
لغلبة حق الله تعالى فيه (بخلاف
ما لو قال له مثلاً يا خبيث فشق بل
أنت) لم يعزرا لأنه حقهما وقد
تساويا فـ (تكافأ) بخلاف
ماسيبي لو تناوتا بين يدي
القاضي أو تضاربا لم يتكافأ لهت
مجلس الشرع ولتفاوت الضرب
(ولو قاله لعرسه) وهو من أهل
الشهادة فردت به حدت ولا لعان
الأصل أن الحدين إذا اجتمعا
وفي تقديم أحدهما اسقاط الآخر
وجب تقديمه احتيالاً للدرء
واللعان في معنى الحد ولذا قالوا
لو قال لها يازانية بنت الزانية
بدئ بالحد لينتفي اللعان (ولو قالت
في جوابه) (ريبت بك) أو معك
(هدرا) أي الحد واللعان للشك

مطلبه

هل للقاضي العفو عن التعزير

اللعمان والحد فلا يجب واحد منهما بالشك حتى لو زال الشك بأن قالت قبل أن تزوجك أو كانت اجنبية
حدثت فقط وهو ظاهر اه نهر وغيره (قوله قيد بالخطاب) أي بكاف الخطاب فافهم (قوله حد وحده)
في بعض النسخ حد وحده وهو تحريف لأن الذي في الخيانة أن قوله أنت ازني متى ليس بقذف لما قد مناه من
أن معناه أنت أقدر على الزنى نعم على ماسر عن الظهيرة من أنه قذف تحته هي أيضا وقد يقال إن الحد عليها
وحدها لأنه إذا كان قذفاً يكون تصديقه في انه زانية على ما هو الأصل في أفعل التفضيل من اقتضائه
المشاركة والزيادة تأمل (قوله ولو كان ذلك) أي المذكور من قوله بازانية ورد بها بقوله زانيت بك (قوله
حدث) لزوال الشك كما مر (قوله لتصديقها) علته لقوله دونه أي لا يجدها أيضاً لانها صدقته (قوله
يلاعن) لأن النسب لزمه باقراره وبالنفي بعده صار قاذفاً لزوجته فلا عن نهر (قوله وان عكس) بأن
نفاه أولاً ثم اقتر به قبل اللعان حد لأنه لما كذب نفسه بطل اللعان الذي كان وجب بني الولد لأنه ضروري صير
اليه ضرورة التكاذب بين الزوجين فكان خلفاً عن الحد فاذا بطل صير الى الأصل (قوله لا قراره) أي
سابقاً وأولاً حقا واللعمان يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون الولد بجر (قوله فهدر) أي لا يتعلق به حد
ولا لعان بجر (قوله لأنه انكر الولادة) وبه لا يصير قاذفاً ولو قال لاجنبي لست بابن فلان وفلانة وهما
ابواه لا يجب عليه شيء زيلعي (قوله لأن الهاء تحذف للترخيم) كذا علمه في الفتح وعلله في الجوهرية بأن
الأصل في الكلام التذكير (قوله قلنا الأصل الخ) قد علمت أن هذا تعليل المسألة الوفاقية وعلل لهذه
في الجوهرية وغيرها بأنه أحال كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة وقال في الفتح ولهما انه رماه بما يستحيل منه
فلا يحسد كالموقف فمجبواً وكما لو قال أنت محمل للزنى لا يحسد وكون التأني للمبالغة مجاز بل هي للماء عهد لها من
التأنيث ولو كان حقيقة فالحد لا يجب بالشك (قوله في بلد القذف) أي لا في كل البلاد بجر وهذا اعم
من مجهول النسب لأنه من لا يعرف له أب في مسقط رأسه شرئيلية (قوله أو من لا عنت بولد) أي سواء
كان حياً أو ميتاً وهذا اذا قطع الثاني نسب الولد وألحقته بأتمه وبقي اللعان فلو لا عنت بغير ولد ولا عنت بولد
ولم يقطع نسبه أو بطل اللعان با كذاب الزوج نفسه ثم قذفها رجل وجب الحد أقاده في البحر (قوله لأنه)
أي الولد في المسألتين أماره أي علامة الزنى ففئات العنة (قوله أو بقذف رجل وطئ في غير ملكه الخ)
الأصل فيه أن من وطئ وطأ حراماً لعينه لا يحسد قاذفه لأن الزنى هو الوطء المحرم لعينه وان كان محرمًا لغيره
يحسد قاذفه لأنه ليس بزنى فالوطء في غير ملكه من كل وجه أو من وجهه حرام لعينه وكذا الوطء في الملك والحرمة
مؤبدة بشرط ثبوتها بالاجماع أو بالحديث المشهور وعند أبي حنيفة لتسكون ثابتة من غير تردد بخلاف ثبوت
المساهرة بالمس والتقبيل لأن فيها خلافاً ولا نص فيها بل هي احتياطاً أما ثبوتها بالوطء فهو بنص ولا تنصحهوا
مانكم أباً وكم ولا يعتبر الخلاف مع النص فان كانت الحرمة موقفة فالحرمة لغيره وتماه في الهداية وشروحها
(قوله كأمة ابنه) مثل له في الفتح بقوله كوطء الحرة الأجنبية والمكرهة فالموطوءة إذا كانت مكرهة يسقط
احصائها فلا يحسد قاذفها لأن الإكراه يسقط الأثم ولا يخرج الفعل عن كونه زنى فكذا يسقط احصائها
كما يسقط احصان المكره الواطئ (قوله كأمة مشتركة) أي بين الواطئ وغيره (قوله أو في ملكه المحرم أبداً)
اسناد الحرمة الى الملك من اسناد مال المسبب الى سببه لأن المحرم هو المتعة والملك سببها واحتراز بقوله أبداً عن
الحرمة الموقفة وبأن أمثلة اقرباً وترك اشتراط ثبوت الحرمة بالاجماع (قوله في الأصح) احتراز عن قول
الكرخي كالأمة الثلاثة أنه يحسد قاذفه لقيام الملك فكان كوطء أمته الجوسية وجه الصحيح أن الحرمة في
الجوسية ونحوها يمكن ارتفاعها فكانت موقفة بخلاف حرمة الرضاع فلم يكن الخلل قابلاً للعلل أصلاً فكيف يجعل
حراماً لغيره فتح (قوله لشوات العفة) تعليل للمسائل الثلاث أي واذا زالت العفة زال الاحصان والنص
انما أوجب الحد على من رمى الحصنات وفي معناه المحسنين فرمى رمي غير المحسن ولا دليل يوجب الحد فيه نعم
هو محرم بعد التوبة فيعزر فتح (قوله أو بقذف من زنت في كفرها) الاثوثة غير قيد كما في الفتح وأطلقه
فشمع الحربي والذمى وما إذا كان الزنى في دار الاسلام أو في دار الحرب وما إذا قال له زنت وأطلق ثم أثبت
انه زنى في كفره أو قال له زنت وأنت كافر فهو كالموطوءة قال لمعتق زنت وأنت عبد بجر وما ذكره من شمول الاطلاق
والاسناد الى وقت الكفر هو المتبادر من اطلاق المصنف كالسكر والهداية والزيلعي والاختيار وغيرها

قيد بالخطاب لانها لو أجابته بانت
ازني متى حد وحده خاتبة (ولو
كان) ذلك (مع اجنبية حدث
دونه) لتصديقها (أقتر بولد ثم نفاه
يلاعن وان عكس حد) للقذف
والولد له فيهما (لا قراره) (ولو
قال ليس بابي ولا باني فهدر)
لأنه انكر الولادة (قال لامرأة
بازاني حد) اتفاقاً لأن الهاء
تحذف للترخيم (ولرجل بازانية لا)
وقال محمد يحسد لأن الهاء تدخل
للمبالغة كعلامة قلنا الأصل
في الكلام التذكير (ولا حد
بقذف من لها ولد لا أب له)
معروف في بلد القذف (أو من
لا عنت بولد) لأنه أماره الزنى
(أو) بقذف رجل وطئ في غير ملكه
بكل وجه) كأمة ابنه (أو بوجه)
كأمة مشتركة (أو في ملكه المحرم
أبداً كأمة هي اخته رضاعاً)
في الأصح لشوات العفة (أو)
بقذف (من زنت في كفرها)
لسقوط الاحصان

ويخالفه ما في الفتح من أن المراد قذفها بعد الإسلام بزنى كان في نصرانيتها بأن قال زنت وأنت كافرة كما لو قال قذفتك بالزنى وأنت أمة فلا حد عليه لأنه إنما اقترأه قذفها في حال لو علمنا منه صريح القذف لم يحد لأن الزنى يتحقق من الكافر ولذا يقيم عليه الحد حدا لا الرجم ولا يسقط الحد بالإسلام وكذا العبد ١٥ وتبعه في الشربلية ومقتضاه أنه لو قال زنت وأطلق يحد لأن يقال أنه يحد مع الإطلاق إذا لم يكن زناه في كفره ثابتا فلو كان ثابتا لا يحد ولذا أقيد في البحر بقوله ثم أثبت أنه زنى في كفره وهو المفهوم من كلام المصنف كغيره حيث جعل موضوع المسألة قذف من زنت في كفرها فقتضاه ثبوت الزنى في حال كفرها وأما لو قال قذفتك وأنت أمة فلا يحتاج إلى ثبوت زناها لما مر من التعليل (قوله مات عن وفاة) وكذا الوفاة عن غير وفاة بالأولى لموته عبدا بحر (قوله في حرته) أي التي هي شرط الاحصان (قوله وحد الخ) شروع في محترز قوله أو في ملكه المحترم أبدا فإن الحرمة في هذه المذكورات موقوفة ومثل الحائض المظاهرة منها والصائغة صوم فرض ومثل الأمة المجوسية الأمة المزوجة والمشتراة شراء فاسدا لأن الشراء الناسد يوجب الملك بخلاف المنكوحة نكاحا فاسدا فإن الملك لا يثبت فيه فلذا يسقط احصانه بالوطء فيه فلا يحد قذفه كما في الفتح (قوله ومسلم) بالجزء وفي بعض النسخ ومسلم بالنصب فالأول عطف على لفظ واطى والثاني على محله (قوله لثبوت ملكه فيمن) أي في هذه المسائل ففي بعضها ملك النكاح وفي بعضها ملك اليمين وحرمة المتعة فيها ليست مؤبدة بل موقوفة كما علمت فكان الوطء فيها حراما لغيره لالعنة فلم يكن زنى لأن الزنى ما كان بلا ملك (قوله وفي الأخيرة خلا فهما) وأصله أن تزوج المجوسية له حكم الصحة عنده وحكم البطلان عندهما غاية البيان (قوله مستأمن) بكسر الميم الثانية كما يأتي في بابه (قوله لأنه التزم الخ) أي وحد القذف فيه حتى العبد كما مر (قوله بخلاف حد الزنى والسرقة) أي فلا يلزمه خلافا لابي يوسف (قوله فيمحق في الكل) أي انشاقا (قوله غاية) أي غاية البيان (قوله لكن الخ) استندرك على قوله إلا أنخرقانه باطلا فقام لما إذا سكر منه فافهم (قوله أيضا) أي كما يحد للزنى والسرقة لئلا يكون قدما أن المذهب أنه لا يحد (قوله وفي السراجية الخ) تقييد لقوله إلا أنخر (قوله حد) أي إذا لم يتقدم على ما مر بيانه في الباب السابق (قوله لا) أي لا يحد لأن شهادتهم قامت على مسلم فلم تقبل (قوله على زناه) أي زنى المتذوف (قوله لسقوط احصانه) لا محل لذكره هنا لأن جواب المسألة هو قول المصنف حد المتذوف فالكلام في حد المتذوف لا في حد المتذوف وقد مرنا قريبا عن الفتح أن الزنى يتحقق من الكافر ويقيم عليه حد الحد لا الرجم ولا يسقط الحد بالإسلام وقد مره الشارح أيضا عند بيان شروط الاحصان نعم هذا التعليل مناسب سقوط الحد عن القاذف وإذا كان جواب المسألة حد المتذوف يلزم منه سقوط الحد عن القاذف فلم يكن التعليل خارجا عن المناسبة من كل وجه كيف والباب معقود وله حد القاذف دون المتذوف فافهم (قوله كما مر) أي نظير ما مر من كونه في أربعة مجانس (قوله وقد حرر في الجراح الخ) أي في باب حد الزنى وذلك مرثله خافي الشربلية عن البدائع والحاصل أن تعبير الدرر بالاقرار لا يناسب قوله حد المتذوف وإنما يناسب لو قل سقط الحد عن القاذف وهو الأولى لأن الباب معقود له لا لحد المتذوف قال في الفتح فإن شهد رجلان أو رجل وامرأتان على اقرار المتذوف بالزنى يدرأ عن القاذف الحد وعن الثلاثة أي الرجل والمرأتين لأن الثابت بالبينه كالثابت بالمعاينة فكانا معينا اقراره بالزنى ١٥ ونحوه ما يذكره الشارح قريبا عن الملتقط فقوله لا تعتبر أصلا الخ أي بالنسبة إلى حد المتذوف (قوله لا تسمع مع الاقرار إلا في سبع) في وارث مقر بدين على الميت فتسمع للمعدى أي معدى الحكم بالدين إلى باقي الورثة وفي مدعى عليه اقتر بالوصاية فبهن الوصي وفي مدعى عليه اقتر بالوكالة فبنتها الوكيل دفعا للضرر وفي الاستحقاق إذا اقتر المستحق عليه ليمكن من الرجوع على بانه وفيما لو خوسم الأب بحق عن الصبي فأقتر لا يخرج عن الخصومة فتسمع البينة عليه بخلاف الوصي وأمين القاضى وفيما لو اقتر الوارث للموصى له وفيما لو أجرد ابنة بعينها من رجل ثم من آخر فبهن الأول على المؤخر تقبل وإن كان مقر له ١٥ ملخصا (قوله حد المتذوف) أي دون القاذف مع ما علمت وترك التصريح به لظهوره (قوله بحد متقدم) تقدم بيانه في باب الشهادة على الزنى (قوله وان عجز عن البينة للعالم الخ) أما لو أقام شاهدين لم يركبا أو شاهدا واحدا أو ادعى أن الثاني في المصرفاته يحبس بثلاثة أيام للتركيب أو لأحضار الآخر كما قدمناه

(أو) بقذف (مكاتب مات عن وفاة) لا اختلاف الصحابة في حرته فأورث شبهة (وحد قاذف واطى عرسه حائضا وأمة مجوسية ومكاتبه ومسلم نكح محرمه في كفره) لثبوت ملكه فيمن وفي الأخيرة خلا فهما (و) حد مستأمن قذف مسلما لأنه التزم إبقاء حقوق

العباد بخلاف حد الزنى والسرقة) لأنهم حرام من حد وق الله تعالى المحض كحد الخمر وأما الذي فيمحق في المحل إلا أنخر غاية لكن قدما عن المنية تعميم قدمه بالسكر أيضا وفي السراجية إذا اعتقدوا حرمة الخمر كانوا كالمسلمين وفيها لو سرق الذي أوزنى فأسلم ان ثبت باقراره أو بشهادة المسلمين حد وان بشهادة أهل الذمة لا اقتر القاذف

بأن ينفذ فان أقام أربعة على زناه ولو في سبع منه لسقوط احصانه كما مر (أو اقتر بالزنى) أربعا (كما مر) عبارة الدرر أقراره بالزنى فيكون معناه أو أقام بينة على اقراره بالزنى وقد حرر في البحر أن البينة على ذلك لا تعتبر أصلا ولا يعول عليها لأنه ان كان منكرا فندرجه في قتلغور البينة وان كان مقررا لا تسمع مع الاقرار إلا في سبع مذكورة في الاشياء ليست هذه منها فلذا غير المصنف العبارة فنبهه (حد المتذوف) يعني إذا لم تكن الشهادة بحد متقدم كما لا يخفى (وان عجز) عن البينة للعالم

مطله لا تسمع البينة مع الاقرار إلا في سبع

(واستأجل لاحضار شهوده في المصر يؤجل الى قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل لذهب لطلبهم بل يحبس ويقال ابعت اليهم من يحضرهم ولو أقام أربعة فساقيه كما قال دري الحد عن القاذف والمقذوف والشهود ملقط (يكفي بحد واحد لجنايات المتحد جنسها بخلاف ما اختلف) جنسها كما بيناه وعم اطلاقه ما اذا اتحد المقذوف ام تعدد بكلمة أم كلمات في يوم أم ايام طلب كلهم أم بعضهم وما اذا حد للقذف الاسوطا ثم قذف آخر في المجلس فانه يتم الاول ولا شيء للثاني للتداخل وما اذا قذف فعتق فتعذف آخر حد حد العبد فان آخذه الثاني كمل له ثمانون لوقوع الاربعين لهما فتح وفي سرقة الزبايح قذفه فحد ثم قذفه لم يحد ثانيا لان المقصود وهو اظهار كذبه ودفع العار حصل بالاول انتهى

اول الباب (قوله الى قيام المجلس) أي مقدار قيام القاضي من مجلسه فتح (قوله ولا يكفل الخ) لان سبب وجوب الحد ظهر عند القاضي فلا يكون له أن يؤخر الحد لتضرر المقذوف بتأخير دفع العار عنه وإلى آخر المجلس قليل لا يتضرر روي قول أبي يوسف الاخر وهو قول محمد يكفل فلذا يحبس عندهما في دعوى الحد والقصاص ولا خلاف انه لا يكفل بنفس الحد والقصاص وكان أبو بكر الرازي يقول مراد أبي حنيفة أن القاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل فأما اذا سمعت نفسه به فلا بأس لان تسليمه نفسه مستحق عليه والكفيل بالنفس انما يطالب بهذا القدر فتح (قوله دري الحد الخ) لان الفاسق فيه نوع قصور وان كان من أهل الاداء والتحمل ولذا لوقضى بشهادته نفذ عندنا فيثبت بشهادتهم شبهة الزني فيسقط الحد عنهم وعن القاذف وكذا عن المقذوف لا شرط العدالة في الثبوت وأما لو كانوا عيانا أو عبيدا أو محدودين في قذف أو كانوا ثلاثة فانهم يحدون للقذف دون المشهود عليه لعدم اهلية الشهادة فبهم أو عدم النصاب كما تقدم في باب الشهادة على الزني قلت والظاهر أن القاذف يحد أيضا لان الشهود اذا حدوا مع انهم انما تكلموا على وجه الشهادة لا على وجه القذف يحد القاذف بالاول ولم أره صريحا وهذا بخلاف شهادة الاثنين على الاقرار كما مر قريبا (قوله يكفي بحد واحد الخ) أفاد أن الحد وقع بعد الفعل المتكرر اذا لو حد للاول ثم فعل الثاني يحد حدا آخر للثاني سواء كان قذفا أو زني أو شربا كما صرح به في الفتح وغيره بجر لكن استثنى ما اذا قذف المحدود ثانيا المقذوف الاول كما يأتي قريبا (قوله المتحد جنسها) بأن زني أو شرب أو قذف مرارا كز وكذا السرقة بجر (قوله كما بيناه) أي عند قوله اجمعت عليه اجناس مختلفة الخ (قوله بكلمة) مثل أنتم زناة نهر ومثله يا ابن الزانية كما مر أول الباب (قوله الاسوطا) احتراز عما لو تم الحد ثم قذف رجلا آخر فانه يحد ثانيا (قوله في المجلس) لم أر من صرح بمحترزه (قوله ولا شيء للثاني للتداخل) والاصل انه متى بقي عليه من الحد الاول شيء فقد قذف آخر قبل تمامه ضرب بقيمة الاول ولم يحد للثاني جوهرة قلت وقيد ذلك في البحر والنهر بما اذا حضر جميعا لما في المحيط والتبيين لو ضرب للزني أو للشرب بعض الحد فهرب ثم زني أو شرب ثانيا حد حدا مستأنفا ولو كان ذلك في القذف فان حضر الاول والثاني جميعا والاول كمل الاول ولا شيء للثاني للتداخل وان حضر الثاني وحده يحد حدا مستقبلا للثاني ويطل الاول لعدم دعواه اه أي لعدم دعوى الاول تكميل الحد الواجب له لانه بمنزلة العفو ابتداء فكلما اتي به الحد ابتداء لا يطلبه كذلك لا يكمل له الا بطلبه هذا ما ظهر لي فئاتل والحاصل انه انما يكفي بتكميل الحد الاول ان طلب المقذوف الاول وحده أو مع الثاني فلو طلب الثاني وحده حدله حدما مستقبلا للزني والشرب وبه علم أن شرط تكميل الاول حضور الاول فقط وأن التداخل قد يكون بتداخل الثاني فيما بقي من الاول وقد يكون بتداخل ما بقي من الاول في الثاني وذلك فيما يحد به حدما مستقبلا كما علمت آنفا ومر أيضا قبيل هذا الباب في قول المصنف اقيم عليه بعض الحد فهرب وشرب ثانيا يستأنف فساقيه بعض المحشين من التعارض بين ما مر وما هنا فهو خطأ لما علمت من اختلاف الموضوع (قوله وما اذا قذف الخ) معطوف كسابقه على قوله ما اذا اتحد (قوله فعتق) بالبناء للفاعل لانه لازم لا يعتدى الا بالهمزة ط عن ابن الشحنة (قوله فان آخذه الثاني) أي طالبه في أثناء الحد أو بعد تمامه ط (قوله ثم قذفه) أي قذف المقذوف او لا بخلاف ما اذا قذف شخصا آخر بعد حده للاول فانه يحد للثاني كما قدمناه (قوله لان المقصود الخ) قال في البحر لا يخفى ما فيه فانه بالحد الاول لم يظهر كذبه في اخبار مستقبل بل فيما اخبر به ما ضا قبل الحد ولهذا قال في الفتح وصار كما لو قذف شخصا فحده ثم قذفه بعين ذلك الزني بأن قال انما بقا على نسبي اليه الزني الذي نسبته اليه لا يحد ثانيا فكذا هذا أما لو قذفه بزني آخر حده اه لكان في الظهيرة ومن قذف انسانا فحد ثم قذفه ثانيا لم يحد والاصل فيه ما روي أن أبابكر لما شهد على المغيرة بالزني وجلده عمر لقصور العدد بالشهادة كان يقول بعد ذلك في المحافل أشهد ان المغيرة لزان فأراد عمر أن يحد ثانيا فذعه على فرجع الى قوله وصارت المسألة اجماعا اه فظهر أن المذهب اطلاق المسألة كما ذكره الزيلعي اه ما في البحر وتبعه في التبرأى المذهب انه شامل لما اذا قذفه بعين الزني الاول أو بزني آخر خلا لما قاله في الفتح قلت والذي يظهر لي أن الصواب ما في الفتح وانه اذا صرح بنسبته الى زني غير الاول يحد ثانيا كما لو قذف شخصا آخر لانه لم يظهر كذبه في القذف الثاني بخلاف

الرواية عنه ولا يلزم من هذا ترجيح قوله على قواه ما الذي عليه متون المذهب مع نقل العلامة قاسم رحمه الله عن
 الأئمة ولذا لم يقول الشارح على ما في البحر وعن أبي يوسف أنه يقترب كل جنس إلى جنسه فيقترب اللبس والقبلة
 من حد الزنى وقذف غير المحصن أو المحصن بغير الزنى من حد القذف صرفا لكل نوع إلى نوعه وعنه أنه يعتبر على
 قدر عظم الجرم وصغره زيلجي (قوله وأقله ثلاثة) أي أقل التعزير ثلاث جلدات وهكذا ذكره القدوري
 فكانه يرى أن ما دونها لا يقع به الزجر وليس كذلك بل يختلف ذلك باختلاف الأشخاص فلا معنى لتقديره مع
 حصول المقصود بدونه فيكون مفوضا إلى رأي القاضى يقيمه بقدر ما يرى المصلحة فيه على ما بينا تفصيلا وعليه
 مشايخنا رحمهم الله تعالى زيلجي ونحوه في الهداية قال في الفتح فلورأى أنه ينزجر بسوط واحد اكتفى
 به وبه صرح في الخلاصة ومقتضى الأول أنه يكمل له ثلاثة لأنه حيث وجب التعزير بالضرب فأقل ما يلزم أقله
 اذ ليس وراء الأقل شيء ثم يقتضى أنه لورأى أنه انما ينزجر بعشرين كانت أقل ما يجب فلا يجوز نقصه عنها ولو
 رأى أنه لا ينزجر بأقل من تسعة وثلاثين صار أكثره أقل الواجب وتبقى فائدة تقديره إلا كثرتها لورأى أنه
 لا ينزجر إلا بأكثر منها يقتصر عليها ويبدل ذلك الأكثر بنوع آخر وهو الحبس مثلا (قوله لو بالضرب) يعنى
 أن تقدير التعزير بما ذكرناه هو فيما لورأى القاضى تعزيره بالضرب فليس له الزيادة على الأكثر فلا يشافى
 ما يأتي من أن التعزير ليس فيه تقدير بل هو مفوض إلى رأي القاضى لأن المراد تفويض أنواعه من ضرب
 ونحوه كما يأتي (قوله على أربع مراتب) تعزير أشرف الأشراف وهم العلماء والعلماء بالاعلام بأن يقول له
 القاضى بلغنى أنك تفعل كذا فينزجر به وتعزير الأشراف وهم نحو الدهاقين بالاعلام والجزألى باب القاضى
 والخصوصية في ذلك وتعزير الأوساط وهم السوق بالجزألى والحبس وتعزير الأخساء بهذا كله وبالضرب اه
 ومثله في الفتح عن الشافى والزيلجي عن النهاية ويأتى الكلام عليه والدهاقين جمع دهقان بكسر الدال وقد انضم
 وهو معرب بطلق على رئيس القرية والتاجر ومن له مال وعقار مصباح (قوله وكله مبنى الخ) أى كل
 ما ذكر من المراتب الأربعة ولا يصح أن يرجع إلى ما في المتن أيضا لأن ما ذكر فيه من التقدير لافرق فيه بين
 القول بالتفويض وعدمه كما علمت فافهم ثم إن ما ذكره من أنه مخالف للقول بالتفويض هو ما فهمه في البحر
 حيث قال وظاهره أنه ليس مفوضا إلى رأي القاضى وأنه ليس له التعزير بغير المناسب لمستحقته وظاهر الأول
 أى القول بالتفويض أن له ذلك اه قلت وفيه كلام ذكره قريبا (قوله فإن كان الخ) سنذكر ما يؤيده
 قريبا (قوله ولا يفرق الضرب فيه) بل يضرب في موضع واحد لأنه جرى فيه التخفيف من حيث العدد
 فلو خفف من حيث التفرق أيضا يفوت المقصود من الانزجار (قوله وقيل يفرق) ذكره محمد في حدود
 الأصل والأول ذكره في اشرية الأصل (قوله ووفق الخ) فليس في المسألة روايتان بل اختلاف الجواب
 لاختلاف الموضوع وهذا التوفيق مذكور في شروح الهداية والسنن (قوله والالا) أى أن لم يبلغ
 الأكثر بل كان بالأدنى كالثلاث ونحوها لانه لا يفسد العضو كما في الفتح وبه علم أن المراد بالقصى الأكثر
 أو ما قاربه مما يخشى من جمعه على عضو واحد فافهم قال الزيلجي وتبقى المواضع التي تبقى في الحدود
 أى كالأرأس والمذاكير (قوله ويكون) أى التعزير به أى بالضرب الخ وليس مراده حصر أنواعه فيما ذكر
 كما يفيد قوله الآتى ويكون بالنسبة إلى البلد الخ قلت ويكون أيضا بالتشهير والتسويد لشاهد الزور كما سنذكره
 آخر الباب (قوله وبالصفع) هو أن يسطر الرجل كفه فيضرب بها قضا الانسان أو بدنه فاذا قبض كفه ثم
 ضربه فليس بصفع بل يقال ضربه بجميع كفه مصباح (قوله فيصان عنه أهل القبلة) وانما يكون لأهل
 الذمة عند أخذ الجزية منهم (قوله لا بأخذ مال في المذهب) قال في الفتح وعن أبي يوسف يجوز التعزير
 للسلطان بأخذ المال وعندهما وباقي الأئمة لا يجوز اه ومثله في المعراج وظاهره أن ذلك رواية ضعيفة عن
 أبي يوسف قال في الشرع لا يفتى بهذا لما فيه من تسليط الظلمة على أخذ مال الناس فأكلونه اه ومثله
 في شرح الوهبانية عن ابن وهبان (قوله وفيه الخ) أى في البحر حيث قال وأفاد في البرازية أن معنى التعزير
 بأخذ المال على القول به مسائل شتى من ماله عنه مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم إليه لأن يأخذها الحاكم
 لنفسه أو وليت المال كما توهمه الظلمة اذ لا يجوز لأحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعى وفي المجتبى

وأقله ثلاثة) لو بالضرب وجعله
 في الدرر على أربع مراتب وكله
 مبنى على عدم تفويضه
 للحاكم مع أنها ليست على
 اطلاعها فان كان من أشراف
 الأشراف لو ضرب غيره فأدماه
 لا يكفي تعزيره بالاعلام وأرى أنه
 بالضرب صواب (ولا يفرق الضرب
 فيه) وقيل يفرق ووفق بأنه ان بلغ
 أقصاه بفرق والالا شرح وهبانية
 (ويكون به و) بالحبس (وبالصفع)

على العنق (وفرق الأذن وبالكلام
 العنيف ونظر القاضى له بوجه
 عبوس وبشتم غير القذف)
 يجنبى وفيه عن السرخسى لا يباح
 بالنفع لانه من اعلى ما يكون من
 الاستخفاف فيصان عنه أهل القبلة
 (لا بأخذ مال في المذهب) بحر
 وفيه عن البرازية وقيل يجوز ومعناه
 أن يسكه مدة لينزجر ثم يعيده له فان
 ايس من توبته سرفه إلى ما يرى
 وفي المجتبى أنه كان في ابتداء
 الاسلام ثم نسخ

مطلب
 في التعزير بأخذ المال

(و) التعزير (ليس فيه تقدير بل هو

مفوض الى رأى القاضى) وعليه

مشايخنا زيلعى - لان المقصود

منه الزجر وأحوال الناس فيه

مختلفة بمر (وبكون) التعزير

(بالقتل كن وجدر جلا مع امرأة

لا تحل له) ولولا كرهها فلهما قتله ودمه

هدرو كذا القلام وهبانية

(ان كان يعلم انه لا ينزجر بصباح

ونزجر بمادون السلاح والا)

بأن علم انه ينزجر بما ذكر (لا) يكون

بالقتل (وان كانت المرأة مطوعة

قتلها) كذا اعزاه الزيلعى

للهندواى ثم قال (و) في منية

المفتى (لو كان مع امرأته وهو زنى

بها أو مع محرمه ودمها مطوعان

قتلها جميعا) اه وأقره في الدرر

وقال في البحر ومناده الفرق بين

الاجنبية والزوجة والمهرم مع

الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط

المذكور من عدم الانزجار

المزبور

مطلبه

يكون التعزير بالقتل

لم يذ كر كيفية الاخذ وأرى أن يأخذها فمفسكها فان ايس من توبته يصرفها الى ما يرى وفي شرح الامتار
التعزير بالمال كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ اه والحاصل أن المذهب عدم التعزير باخذ المال وسيدكر
الشارح في الكفالة عن الطرسوسى أن مصادرة السلطان لارباب الاموال لا تجوز الا لعمال بيت المال أى اذا
كان يردها لبيت المال (قوله والتعزير ليس فيه تقدير) أى ليس في أنواعه وهذا حاصل قوله قبله ويكون به
وبلغض الخ قال في الفتح وبما ذكرنا من تقدير أكثر يعرف ما ذكر من انه ليس في التعزير شئ مقدّر بل مفوض
الى رأى الامام أى من أنواعه فانه يكون بالضرب وبغيره أما اذا اقتضى رأيه الضرب في خصوص الواقعة فانه
حينئذ لا يزيد على تسعة وثلاثين اه قلت نعم له الزيادة من نوع آخر بأن يضم الى الضرب الحبس كما يذ كره
المصنف وذلك يختلف باختلاف الجناية والحسنى قال الزيلعى وليس في التعزير شئ مقدّر وانما هو مفوض
الى رأى الامام على ما تقتضى جنايته فان العقوبة فيه تختلف باختلاف الجناية فينبغى أن يبلغ غاية التعزير
في الكبيرة كما اذا اصاب من الاجنبية كل محرم سوى الجراح أو جمع السارق المتاع في الدار ولم يجرجه وكذا
ينظر في احوالهم فان من الناس من يفر باليسير ومنهم من لا ينزجر الا بالكثير وذ كر في النهاية التعزير على
مراتب الخ ما مر عن الدرر أقول وظاهر عبارته أن قوله وذ كر في النهاية الخ بيان لقوله وكذا ينظر في احوالهم
الخ أى أن احوال الناس على أربع مراتب فلا يكون ما في النهاية والدرر مخالفا للقول بالتفويض وحينئذ
فيكون المراد بالمرتبة الاولى وهى أشرف الاشراف من كان ذا مروءة صدرت منه الصغيرة على سبيل الزلة
والندور فلذا قالوا تعزيره بالاعلام لانه في العادة لا يفعل ما يقتضى التعزير بما فوق ذلك ويحصل انزجاره بهذا
القدر من التعزير فلا ينافى انه على قدر الجناية أيضا حتى لو كان من الاشراف لعمدته تعزير طوره ففعل
المواطاة أو وجد مع الفسقة في مجلس الشرب ونحوه لا يكتفى بتعزيره بالاعلام فيما يظهر لخروجه عن المروءة لأن
المراد بها كافي الفتح وغيره الدين والسلاح وسيأتى آخر الباب انه لو تكرر منه الفعل بضرب التعزير فهذا
صريح في انه بالتكرار لم يبق ذا مروءة وهذا ما تقدم عن التمر من انه لو ضرب غيره فادما لا يكتفى بتعزيره
بالاعلام الخ ثم رأيت في الشرح بلاية عين ما بحثه حيث قال ولا يخفى أن هذا أى الاكتفاء بتعزيره بالاعلام
انما هو مع ملاحظة السبب فلا بد أن لا يكون مما يبلغ به ادنى الحد كما اذا اصاب من اجنبية غير الجراح اه
فهذا صريح في أن من كان من الاشراف يعزر على قدر جنايته وانه لا يكتفى فيه بالاعلام اذا كانت جنايته
قاسحة تسقطها مروءة فقد ثبت بما قلنا عدم مخالفة ما في الدرر للتول بتدوينه للقاضى وأن المعتبر حال
الجناية والجانى خلافا لما فهمه في البحر كما فتنه فاعتنم هذا التعزير المنفرد (قوله وعليه مشايخنا)
قد مناه عبارة الزيلعى عند قوله وأقله ثلاثة (قوله ويكون التعزير بالقتل) رأيت في السارم المسلول
للحافظ ابن تيمية أن من اصول الحنفية أن ما لا قتل فيه عندهم مثل القتل بالقتل والجراح في غير القبل اذا تكرر
فللام أن يقتل فاعله وكذلك أن يزيد على الحد المقدّر اذا رأى المصلحة في ذلك ويحملهون ما جاء عن النبي صلى
الله عليه وسلم وأصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على انه رأى المصلحة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان
حاصله أن له أن يعزر بالقتل في الجرائم التي تعظمت بالتكرار وشرع القتل في جنسها ولهذا افتى أكثرهم بقتل
من أكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة وان اسلم بعد اخذه وقالوا يقتل سياسة اه وسيأتى
تمامه في فصل الجزية ان شاء الله تعالى ومن ذلك ما سيمدكره المصنف من أن للامام قتل السارق سياسة أى
ان تكرر منه وسيأتى ايضا قبيل كتاب الجهاد أن من تكرر الخلق منه في المصر قتل به سياسة لسمع به بالساد
وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل وسيأتى أيضا في باب الردة أن الساحر والزندقى الذي اذا اخذ قبل توبته
ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل ولو اخذ بعد ما قتل وأن الخناق لا توبة له وتقدم كيفية تعزير الموطى بالقتل
(قوله مع امرأة) ظاهره أن المراد الخلوة به وان لم يرم منه فعلا قبيحا كما يدل عليه ما يأتى عن منبه المفتى
كما تعرفه فافهم (قوله فلها قتله) أى ان لم يمكنها التخلص منه بصباح أو ضرب والام تكسر مكرهه
فالشرط الاقوى معتبر هنا أيضا كما هو ظاهر ثم رأيت في كراهية شرح الوهبانية ونصه ولو استكره رجل
امرأة لها قتله وكذا القلام فان قتله فدمه هدر اذا لم يستطع منعه الا بالقتل اه فافهم (قوله ان كان
يعلم) شرط لقتل الذي تضمنه قوله كن وجدر رجلا (قوله ومقاده الخ) توفيق بين العبارتين حيث

وفي غيرها يحمل (مطلقاً) اه ورده
في الشر بما في البرازية وغيرها
من التسوية بين الاجنبية وغيرها
يبدل عليه تنكير الهندواني للمرأة
نعم ما في المنية مطلق فيحمل على
المتبدل ليتفق كلامهم ولذا جزم
في الوهبانية بالشرط المذكور
مطلقاً وهو الحق بلا شرط احصان
لانه ليس من الحد بل من الامر
المعروف وفي المجتبى الاصل
أن كل شخص رأى مسلماً يرى أن
يحمل له قتله وانما يمنع خوفاً من
أن لا يصدق انه زنى (وعلى هذا)
القياس (المكابر بالظلم وقطاع
الطريق وصاحب المكس وجميع
الظلمة بأدنى شيء له قيمة) وجميع
الكابر والاعونة والسعاة يباح
قتل الكل ويثاب قاتلهم انتهى
وافق الناصحي بوجوب قتل كل
مؤذ وفي شرح الوهبانية ويكون
بالنفي عن البلد وبالهجوم على
بيت المفسدين وبالاخراج من الدار
وبهدمها

اشترط في الاولى العلم بأنه لا ينزجر بغير القتل ولم يشترط في الثانية فوفق بحمل الاولى على الاجنبية والثانية على
غيرها وهذا بناء على أن المراد بقوله في الاولى مع امرأة أي زنى بها ويا أي الكلام عليه (قوله مطلقاً) زاده
المصنف على عبارة المنية متابعة لشجته صاحب الجبر (قوله بما في البرازية وغيرها) أي كالتجانية فضيها
لورأي رجل لا يرى بامرأته أو امرأة آخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يمنع عن الزنى حل له قتله ولا قصاص
عليه اه (قوله فيحمل على المتبدل) أي يحمل قول المنية قتلها ما جيعاً على ما ذاع لم عدم الانزجار
بصباح او ضرب فلت وقد ظهر لي في التوفيق وجه آخر وهو أن الشرط المذكور انما هو فيما اذا وجد رجلاً مع
امرأة لا تحل له قبل أن يرى بها فهذا لا يحل قتله اذا علم انه ينزجر بغير القتل سواء كانت اجنبية عن الواجد
او زوجته او محرماً منه أما اذا اوجده زنى بها فله قتله مطلقاً ولا قيد في المنية بقوله وهو زنى وأطلق قوله قتلها ما
جميعاً وعليه فنقول الخاتمة الذي قد سماه آنفاً فصاح به غير قيد ويدل عليه أيضاً عبارة المجتبى الثانية ثم رأيت
في جنابات الحماوى الزاهدى ما يؤيده أيضاً حيث قال رجل رأى رجلاً مع امرأته زنى بها او قبلها او يضمها
الى نفسه وهي مطاوعة فقتله او قتلها لا شئ من عليه ولا يحرم من ميراثها ان اثبتته بالبينة وبالاقرار ولورأي
رجلاً مع امرأته في مضارة خالية او رآه مع محارمه هكذا ولم ير منه الزنى ودواعيه قال بعض المشايخ حل قتلها ما
وقال بعضهم لا يحل حتى يرى منه العمل أي الزنى ودواعيه ومثله في خيانة الفتاوى اه وفي سرقة البرازية
لورأي في منزله رجلاً مع أهله او جاره فيجبر وخاف ان اخذه أن يتهرب فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة
له قتلها فهذا صريح في أن الفرق من حيث رؤية الزنى وعدمها تأمل (قوله مطلقاً) أي بلا فرق بين اجنبية
وغيرها (قوله وهو الحق) مفهومه أن مقتله باطل ولم يظهر من كلامه ما يقتضى بطلانه بل ما نقله بعده
عن المجتبى يصد صحتة وقد علمت بما قررناه ما يتفق به كلامهم وأما كون ذلك من الامر بالمعروف لا من الحد
فلا يقتضى اشتراط العلم بعدم الانزجار تأمل (قوله بلا شرط احصان الخ) رده على ما في الثانية من قوله
وهو محصن كما قد مرناه وجرمه به الطرسوسى قال في النهر ورده ابن وهبان بأنه ليس من الحد بل من الامر
المعروف والنهي عن المنكر وهو حسن فان هذا المسكر حيث تعين القتل طريقاً في ازالته فلامعنى لاشتراط
الاحصان فيه ولذا اطلقه البرازى اه قلت ويدل عليه أن الحد لا يليه الا الامام (قوله وفي المجتبى الخ) عزاه
بعضهم أيضاً الى جامع الفتاوى وحدود البرازية وحاصله انه يحل ديانته لا قضاء فلا يصدق القاضى الابينة
والظاهر أنه يأتي هنا التفصيل المذكور في السرقة وهو ما في البرازية وغيرها ان لم يكن لصاحب الدار بينة فان
لم يكن المقتول معروفاً بالشر والسرقه قتل صاحب الدار قصاصاً وان كان متهماً به فكذلك قياساً وفي الاستحسان
تجب الدية في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال اورثت شبهة في القصاص لافي المال (قوله وعلى هذا
القياس الخ) هو من تنمة عبارة المجتبى وأقره في الجبر والنهر ولذا مشى عليه المصنف (قوله المكابر) أي
الآخذ علانية بطريق الغلبة والتهرب قال في المساح كبرته مكابرة غالبته مغالبة (قوله وقطاع الطريق) أي
اذا كان مسافراً ورأي قاطع طريقاً قتل وان لم يقتله وان لم يقطع عليه بل على غيره لمافية من تحلص الناس من شره
وأذا كان يفسده ما بعده (قوله وجميع الكابر) أي أهلها والظاهر أن المراد بها المتعدى ضررها الى الغير
فككون قوله والاعونة والسعاة عطف تفسيراً وعطف خاص على عام فيشمل كل من كان من أهل الفساد كالساحر
وقاطع الطريق واللص واللوطى والخناق وضوهم ممن عم ضرره ولا ينزجر بغير القتل (قوله والاعونة)
كما أنه جمع معين او عوان بمعناه والمراد به الساعى الى الحكم بالافساد فعطف السعاة عليه عطف تفسير
وفي رسالة أحكام السياسة عن جمع النسفى سئل شيخ الاسلام عن قتل الاعونة والظلمة والسعاة في ايام الفترة
قال يباح قتلهم لانهم ساعدوا في الارض بالفساد فقتل انهم يمنعون عن ذلك في ايام الفترة ويحتنون قال ذلك
امتناع ضرورة ولورده والاعاد والمناهو عنه كما شاهد قال وسألنا الشيخ اباشجاع عنه فقال يباح قتلهم ويناب قاتله
اه (قوله وافق الناصحي الخ) لعل الوجوب بالنظر للامام ونوابه والاباحة بالنظر لغيرهم ط (قوله ويكون
بالنفي عن البلد) ومنه ما مر من نفي الزانى البكر ونفي عمر رضى الله عنه نصيرين ججاج لاقتنان النساء بجماله
وفي النهر عن شرح الجنارى للعبين ان من آذى الناس ينفي عن البلد (قوله وبالهجوم الخ) من باب قعد
الدخول على غفلة بغتة قال في أحكام السياسة وفي المتنق اذا سمع في داره صوت المزمار فادخل عليه لانه

لما سمع الصوت فقد اسقط حرمة داره وفي حدود البرازية وغضب النهاية وجناية الدراية ذكر الصدر الشهيد
عن اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد النسق وأنواع الفساد في داره حتى لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين
وهجم عمر رضي الله عنه على نائحية في منزلها وضرب بها بالدرّة حتى سقط خمارها فقبل له فيه فقال لا حرمة لها
بعد اشتغالها بالحزم والتحقت بالاماء وروى أن العقبه ابا بكر البلخي خرج الى الرستاق وكانت النساء على
شط النهر كاشفات الرؤس والذراع فقيل له كيف فعلت هذا فقال لا حرمة لهن انما الشك في ايمانهن كما نحن
حرييات وهكذا في جنابيات مجمع الفتاوى وذكر في كراهية البرازية عن الواقعات الحسامية ويقدم ابلاء العذر
على مظهر النسق بداره فان كف فيها والاحبس الامام أو أدبه اسواط أو ازمجه من داره اذ الكل يصلح تعزيرا
وعن عمر رضي الله تعالى عنه انه احرق بيت الخمار وعن الصادق الزاهد الامر بتعريب دار الناسق (قوله
وان ملحوها) أي تكسر وان قال اصحابنا اني فيها ملح لاجل تخليلها وفي كراهية البرازية قال في العميون
وقتاوى النسق انه يكسر دنان الخمر ولا يضمن الكاس ولا يكتفى بالقاء الملح وكذلك من اراق خورا ليل الذمة
وكسر دنانها وشوز قاقها ان كانوا اظهروا بين المسلمين لا يضمن لانهم لما اظهروا هيا بيننا فقد اسقطوا حرمتها
وفي سيرة العميون يضمن الا اذا كان اماما يرى ذلك لانه محتلف فيه وفي المسلم يضمن الرق مسلم في منزلة من
خبر يريد ان يحاذها خلا يضمن الدن عند الثاني وان لم يرد الاتحاد لا يضمن عند الثاني وذكر الخصاص أن الكسر
لواذن الامام لا يضمن ولا يضمن وأصله فمن كسر بربطا لمسلم والفتوى على قولهما في عدم الضمان اهـ (قوله
ولم ينقل اسراق بيته) تقدم نقله عن عمر في بيت الخمار فالمراد أنه لم ينقل عن علمنا من مائة عن الصادق
يفيده (قوله و يقيم الخ) أي التعزير الواجب حقا لله تعالى لانه من باب ازالة المنكر والشارع ولي كل احد
ذلك حيث قال صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليذكره فليذكره الحديث بخلاف
الحدود لم يثبت ثوابها الا للولاة وبخلاف التعزير الذي يجب حقا للعبد بالتدفع ونحوه فانه لتوفيقه على الدعوى
لا يقيم الا الحاصكم الا أن يحكم فيه اهـ فتح (قوله قنية) هذا العزير لقوله حال مباشرة المعصية وأما
قوله يقيم كل مسلم فقد صرح به في الفتح وغيره (قوله وأما بعده الخ) نصير به بالتهوم قال في القنية لانه
لو عزره حال كونه مشغولا بالفاحشة فذلك لانه نهى عن المنكر وكل واحد مأثور به وبعد الفراغ ليس نهى
لان النهى عام فني لا يتصور فيه محض تعزير او ذلك الى الامام اهـ وذكر قبله أن الحسن بن علي بن عزر المعززان
عزروه بعد الفراغ منها (قوله لكن في الفتح الخ) وعليه في القنية محمول على ما اذا كان حقا لله تعالى
او حقا لعبد وحكم فيه (قوله لا يقيم الا الامام) وقبل اصحاب الحق كالتصاص وجه الاول أن صاحب
الحق قد يسرف فيه غلطا بخلاف التصاص لانه مقتدر بما في الجرم عن المجتبي (قوله ولم يشكافا) عطف على
يعزران وفيه اشارة الى الجواب عما يتوهم من اطلاق قول مجمع الفتاوى الا في جاز الخازنة بخلاف الخ والجواب
أن ذلك فيما تمحض حقا لهما وامكن فيه التساوي كقولنا له يا خبيث فقال بل انت بخلاف الضرب فانه يتفاوت
وبخلاف التشاتم عند القاضي فان فيه هتك مجلس الشرع كما مر في الباب السابق وقد مناعنا منه (قوله جاز
المجازاة بمثل) فيه اشارة الى اشتراط امكان التساوي وتمحض كونه حقا لهما كما قلنا اذ بدون ذلك لا مماثلة
(قوله اذا احتيج الى اعادة تأديب) وذلك بأن يرى أن اكثر الضرب في التعزير وهو تسعة وثلاثون لا يتجزأ بها
أو هو في شك من انجزاره بها ينضم اليه الحبس لان الحبس صلح تعزير بانفراد حتى لو رأى أن لا يضرب به ويحبسه
اياما معقوبة فعل فتح قال ط وصح التقييد في السفهاء والدعار وأهل الافساد حوى عن الفتح (قوله
وضربه اشد) أي اشد من ضرب حد الرني وبوخذ من التعديل أن هذا فيما اذا عزر بمادونا اكثر والاقتساع
وثلاثون من اشد الضرب فوق ثمانية حكم فذلا عن اربعة مع تنقيص واحد مع الاشدية فينفوت المعنى الذي
لاجله نقص كذا قاله الشيخ فاسم ابن قطلوبغا ثمر بلاية واطلاق الاشدية تشمل لقوته وجعه في عضو واحد
فلا يفرق الضرب فيه وقدم الكلام فيه اول الباب واثار الى انه بمجرد ثمانية في غاية البيان ويحالفه
ما في الخالية بضر التعزير بثمانية ويزع الضرر والحشو ولا يمتد في التعزير اهـ والظاهر الاول لتصريح
المسوط به بجر وتقدم معنى المد في حد الرني (قوله فلا يحدف وصفا) كيلا يؤدى الى فوات المقصود بجر
أي الانزجار (قوله ثم حد الرني) بالرفع لحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ثم ضرب حد الرني

وكسر دنان الخمر وان ملحوها
ولم ينقل احراق بيته (ويقيم
كل مسلم حال مباشرة المعصية)
قنية (و) أما (بعده) فـ (ليس
ذلك لغبر الحاصكم) والزوج
والمولي كما سيأتي (فخرج) من
عليه لتعزير لو قال رجل أقم على
التعزير ففعله ثم رفع للحاكم فانه
يحتسب به قنية واقتره المصنف
ومثله في دعوى الخالية لكن
في النسخ ما يجب حقا للعبد لا يقيم
الا الامام لتوفيقه على الدعوى
الا أن يحكم فيه فليحفظ (ضرب
غيره بغير حق وضربه المضروب)
أيضا (يعزران) كما لو تشامتا بين
يدي القاتلي ولم يشكافا كما مر
(ويبدأ بأقامة التعزير بالبادي)
لانه اطم قنية وفي مجمع الفتاوى
بجاز المجازاة بمثل في غير موجب
حد لا لأن به ولم انتصر بعد ظلمه
فأرأيتك ما عليهم من سبيل والعنو
افضل من عنفار أصح فأجره على الله
(وصح حبسه) ولو في بيته بأن يذمه
من الخروج منه خير (مع ضربه)
اذا احتيج الى اعادة تأديب (وضربه
اشد) لانه خفف عدد فلا يحدف
وصفا (ثم حد الرني) لثبوتها بالكتاب

مطلب
التعزير قد يكون بدون معصية

(ثم حذ الشرب) لثبوتها بإجماع الصحابة لا بالقياس لأنه لا يجري في الحدود (ثم القذف) لضعف سببه باحتمال صدق القاذف (وعز) كل من ترك منكر أو مؤذى مسلم بغير حق بقول أو فعل) إلا إذا كان الكذب ظاهرا كما كذب بجر (ولو بغير العين) أو إشارة اليد لأنه غيبة كما يأتي في الحظر فتركبه من تركب محترم وكل من تركب معصية لاحتمالها فيها التعزير أشباه (فيعزر) بستم ولده وقذفه (وقذف مملوك) ولو أم ولده (وكذا بقذف كافر) وكل من ليس بمحصن (زنى) ويبلغ به غايته كما لو أصاب من اجنبية محترما غير جماع أو أخذ السارق بعد جمعه للمناع قبل إخراجهم وفيما عداها لا يبلغ غايته (وبقذف) أي بستم (مسلم) ما (يا فاسق الآن يكون معلوم الفسق) ككاس مثلا أو علم القاضي بفسقه لأن الشئ قد ألحقه هو بنفسه قبل قول القائل فتح (فإن أراد) القاذف (إثباته) بالبين (محجرا) بلايان سببه (لا نسج)

مطلب
في الجرح المجرد

ط (قوله لا بالقاس) رد على صدر الشريعة كآب عليه ابن كمال في هامش الإيضاح (قوله لضعف سببه) أي فسبه محتمل وسبب حذ الشرب متيقن به وهو الشرب والمراد أن الشرب متيقن السببية للقتل لا متيقن الثبوت لأنه بالبين أو الإقرار وهما لا يوجبان اليقين بجر وهو مأخوذ من الفتح تأمل (قوله وعز كل من تركب منكر الخ) هذا هو الأصل في وجوب التعزير كما في البحر عن شرح الطحاوي وظاهره أن المراد حصر أسباب التعزير فيما ذكر مع أنه قد يكون بدون معصية كعزير الصبي والمتهم كما يأتي وكنتي من خيف منه قننة بجعله مثلا كما ترى في نفي عمر رضي الله تعالى عنه نصر بن حجاج وذكر في البحر أن الحاصل وجوبه بإجماع الأمة لكل من تركب معصية ليس فيها حد مقدّر كنظر محترم ومس محترم وخلوة محترمة وكل ربا ظاهر اه قلت وهذه الكلية غير منعكسة لأنه قد يكون في معصية فيها حد كزنى غير المحصن فانه يجلد حدا ولا أمام فيه سياسة وتعزير كما مر في باب وروى إجماع النجاشي الشاعر حتى به إلى علي رضي الله تعالى عنه وقد شرب الخمر في رمضان فضر به ثمانين ثم ضربه من القدر عشرين لكن ذكر في الفتح أنه ضربه العشرين فوق الثمانين لفطره في رمضان كما جاء في رواية أخرى أنه قال له ضربك العشرين بجرأتك على الله وافتارك في رمضان اه فالتعزير فيه من جهة أخرى غير جهة الحد (قوله إلا إذا كان الكذب ظاهرا الخ) سيأتي الكلام فيه (قوله لأنه غيبة) ظاهره لزوم التعزير وإن لم يعلم صاحب الحق لكن مر عن الفتح أن ما يجب حقا للعبدي توقف على الدعوى (قوله وكل من تركب معصية) لعله ذكره مع اغناء ما قبله عنه لينبذ أن المراد بالمنكر ما لا حد فيه قال في الفتح ويعزر من شهد شرب الشاربين والجموعون على شبه الشرب وإن لم يشربوا ومن معه ركوة خمر والمفطر في رمضان يعزر ويحبس وكذا المسلم يبيع الخمر ويأكل الربا والمغنى والخنث والنائحة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا أو يوبه ومن يهمل بالقتل والسرقة ويحبس ويخلد في السجن إلى أن يظهر التوبة وكذا من قبل اجنبية أو عاقبتها أو مسها بشهوة اه (قوله فيعزر بستم ولده) فيه كلام لصاحب البحر تقدم في حد القذف (قوله وكل من ليس بمحصن) أي احصان القذف ط وحاصله أن من لم يحد قاذفه لعدم احصائه يعزوه قاذفه فلا يلزم من سقوط الحد لعدم الاحصان سقوط التعزير (قوله ويبلغ به غايته) أي تسعة وثلاثين سوطا وهذا معطوف على قوله فيعزر ومتنضاه بلوغ الغاية في شتم ولده وليس كذلك (قوله محترما غير جماع) الذي في الفتح والبحر وغيرهما كل محترم غير جماع ومفساده أنه لا يبلغ الغاية بمجرد لمس أو تقبيل وهو خلاف ما يفيد كلام الشارح (قوله وفيما عداها) أي ما عدا هذه المواضع الثلاث لا يبلغ غاية التعزير واقتصر عليها تبعا للبحر وزاد بعضهم غيرها منها ما في الدرر قبل تارك الصلاة يضرب حتى يسيل منه الدم وفي الحجة لو ادعى الإمام أنه كان مجوسا لا يصدق إلا أنه يضرب بشر بأشديا اه أي ولا يلزم القوم إعادة الصلاة وفي الخانية من وطئ غلاما يعزر أشد التعزير وفي التارخانية أن المرأة إذا ارتدت تجبر على الإسلام وتضرب خمسة وسبعين اه أي على قول أبي يوسف إن أكثر ذلك أم على قولهما فأكثر تسعة وثلاثون (قوله أي بستم) إطلاق القذف على الشتم مجاز شرعي حقيقة لغوية بجر (قوله مسلم ما) أي سواء كان عدلا أو مستورا وسيأتي أن الذي كالمسلم (قوله أو علم القاضي بفسقه) هذا لم يذكره في الفتح بل ذكره في النهر عن الخانية ولعله مبني على القول المرجوح من أن للقاضي أن يقضي بعلمه تأمل (قوله بلايان سببه) مثل أنه فاسق وهذا تفسير لقوله محجرا واحترزه عما لو بين سببا شرعيا كتقبيل اجنبية كما ذكره بعد قلت وهذا يخالف لما ذكره في الشهادات من أن الشهادة لا تقبل على جرح محجرا عن اثبات حق لله تعالى أو لا بعد مثل أن يشهدوا على شهود المدعى بأنهم فسقة أو زناة أو أكلة الربا أو شربة الخمر أو على إقرارهم أنهم شهدوا بوزور وتقبلوا لشهدوا على الجرح المركب مثل أنهم زنا أو وصفوا الزنى أو شربوا الخمر أو سرقوا أي كذا ولم يتقدم العهد أو أتى صالحتهم به من المال على أن لا يشهدوا على الباطل وأطلب رد المال منهم ففي هذا اثبات حق لله تعالى وهو الحد وأثبت حق العبد وهو المال بخلاف ما قبله لأنه ليس فيه اثبات فعل خاص موجب للحد بل غايته أن عاداتهم فعل الزنى أو نحوه فهو جرح محجرا وقد قال في القنية هنا أن الشهادة على الجرح المجرد لا تصح بل تصح إذا ثبت فسقه في ضمن ما تصح فيه الخصومة بجرح الشهود اه فهذا يفيد أن ما بين سببه كتقبيل اجنبية مثلا جرح محجرا لا ليس في ضمن ما تصح فيه الخصومة

ولهذا اورد المصنف وغيره هنا لأن اقرارهم بشهادة الزور موجب للتعزير وهو من حقوقه تعالى وأجاب بأن الظاهر أن مرادهم بحقه تعالى الحد لا التعزير لانه يسقط بالتوبة فليس في وسع القاضي الزامه به بخلاف الحد فإنه لا يسقط بها قلت والتحقيق انه يفرق بين البابين بأن المراد بالحد ما لم يبين سببه وغير الحد ما بين له سبب موجب لحق الله تعالى من حد أو تعزير أو لحق العبد والمراد بالحد في باب الشهادة ما لم يوجب حداً أو حق عبد وغير الحد ما ثبت في ضمن مانع فيه الخصومة من حق الله تعالى أو للعبد ووجه الفرق أن المقصود هنا إسقاط التعزير عن القاذف بأبواب ما يوجب صدقه لا إثبات فسق المقتدوف ابتداء فلذا اكتفى ببيان السبب الموجب لفسقه ولم يكتف بالحد في باب التعزير لأن احتمال ظن الشاهد من مالبس عوجب للفسق منسقاو أما في باب الشهادة فإن المقصود إثبات فسق الشاهد ابتداء لان القاضي يبحث أولاً عن عدالة لقبيل شهادة فإذ ابرهن الخصم على جرحه كان المقصود إثبات فسقه لتسقط عدالته لان الجرح مقدم على التعديل وإثبات الفسق مقصود لإظهار للفاحشة وقد قالوا انه مفسق لشهود الجرح فلا تقبل شهادتهم الا اذا كان في ضمن إثبات حتى تصح فيه الخصومة لانه لم يصرم مقصود لإظهار الفاحشة بل ثبت ضمننا ولا يدخل في الحق هنا التعزير لما رعن المصنف فالخاسل أن ما يوجب التعزير جرح مجرد في باب الشهادة لا هنا فيقبل هنا بعد بيان سببه لانه لا يثبت هنا على ما قلنا ماصراً حواه هنا من أن الجرح المجرد انما لا يقبل لو كان جهر لانه أظهر للفاحشة أما لو كان سراً فإنه يقبل وكذا ماصراً حواه أيضاً من انه لا يقبل اذا كان بعد التمهيد كما اعتمد المصنف ومضى عليه هناك فلو كان قبله قبل والظاهر أن علته قبوله قبله انه يكون خبرا يفسق الشهود لئلا يقبل القاضي شهادتهم ولذا يقبل الجرح سراً من واحد ولو كان شهادة لم يقبل ولهذا الوعد لو ابعد الجرح ثبتت عدالتهم وتقبل شهادتهم ولو كان الجرح سراً شهادة مقبولة لتسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل فثبت انه اخبار لا شهادة ونظيره سؤال القاضي المنزكين عن الشهود فصار الخاسل أن الجرح المجرد لا يقبل في باب الشهادة اذا كان على وجه الشهادة جهر ابعد التعديل والاقبل وأما في باب التعزير فإنه يقبل بعد بيان سببه ويخرج بذلك عن كونه مجرداً (تنبه) سياق أن التعزير يثبت بشهادة المدعى مع آخر وبشهادة عدل اذا كان في حقوقه تعالى لانه من باب الاخبار وظاهر كلامه هنا انه لا بد من شاهدين غيره لان تعزير القاذف ثبت حقا للمقتدوف فاذا ادعى القاذف فسق المقتدوف لا تكتفي بشهادته لنفسه فلا بد من إقامة الدية على صدق القاذف ليسقط عنه التعزير الثابت حقا للمقتدوف بخلاف ما كان حقا لله تعالى هذا ما ظهر لي في هذا المقام والسلام (قوله وأراد إثباته) أي لاستطاق الحد عنه (قوله لثبوت الحد) أي فكان الجرح ثابته لا قصد اقل يكن مجرد الكن المناسب التعليل ببيان السبب وبؤيده ما مر قبل هذا الباب عن المتن من انه لو أقام أربعة فساق فادعى الحد عن القاذف والمقتدوف والشهود فله أن ثبوت الحد غير لازم وهذا مؤيد لما حققناه آنفاً من أن المراد بالحد هنا ما لم يبين سببه لا ما لم يثبت ضمننا (قوله حقاً) لو بينوا (الح) تفرع على قوله بلا بيان سببه (قوله وكذا في جرح الشاهد) قد علمت الفرق بين البابين (قوله وينبغي الح) قاله صاحب الجرح (قوله له زره) أي يعزير المقتدوف ويسقط التعزير عن القاذف (قوله سأل القاضي المشتوم) أي ولا يطلب من الشاتم البيئة في مثل هذا كما في الجرح (قوله من القرائض) أراد بها ما يشمل الواجبات كذكره بعد (قوله ثبت فسقه) وينبغي أن يلزمه التعزير لما مر من انه يعزير كل مرتكب معصية لاحد فيها (قوله يا كافر) لم يقيد بكون المشتوم بذلك مسلماً لما ذكره بعد (قوله ان اعتقد المسلم كافر انتم) أي يكفر ان اعتقده كافر لا بسبب مكفر قال في الترو في الذخيرة المختار لا فتوى انه ان أراد الشتم ولا يعتقده كافر لا يكفر وان اعتقده كافر الخاطيه به ذنباً على اعتقاده انه كافر يكفر لانه لم يعتقده المسلم كافر فقد اعتقده دين الاسلام كفراً اهـ (قوله كافر) أي لان اجابته اقراراً بأنه كافر فهو اخذ به لرضاه بالكفر فظاهراً الا اذا كان مكرهاً وأما فيما بينه وبين الله تعالى فان كان متأولاً بأنه كافر بالطاغوت مثلاً فلا يكفر (قوله فيكون محتملاً) قال في الشربلية ويرجح خلافه حالة السبب فهذا أطلقه في الهداية وغيرها (قوله يا فاجر) يستعمل في عرف النرج بمعنى الكافر والزاني وفي عرفنا اليوم بمعنى كثير الخصام والمنازعة قل في الجرح وأقاده طهفه يا فاجر على يافاسق التباير بينهما ولذا قل في القضية لو أقام مدعى الشتم شاهدين شهد أحدهما انه قال له يافاسق والاخر على انه قال له يافاجر لا تقبل هذه الشهادة اهـ (قوله يا محنت) بفتح النون أما بكسر هاءه فادف للوطى

ولو قال يا زاني وأراد إثباته سمع) لثبوت الحد بخلاف الاول حتى لو بينوا فسقه بما فيه حق لله تعالى وألعبه قبلت وكذا في جرح الشاهد وينبغي أن يسأل القاضي عن سبب فسقه فان بين سبباً شرعياً كقبيل اجنبية وعناقه وخلوته بها طلب بينة ليعزره ولو قال هو ترك واجب سأل القاضي المشتوم عما يجب عليه تعلمه من القرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته والمراد ما يجب عليه تعلمه منه نهر (وعزير) الشاتم (يا كافر) وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافر انتم والا لا به يفتى شرح وهبانية ولو أجابه ليس ككفر خلاصة وفي التاتارخانية قبل لا يعزرم لم يقل يا كافر بالله لانه كافر بالطاغوت فيكون محتملاً (يا خبيث يا سارق يا فاجر يا محنت)

يا خائن) يأسف فيه يا بلدي يا أحق
يا مباحي يا عواني (يا لوطي) وقيل
يسأل فان عني انه من قوم لوط عليه
الصلاة والسلام لا يعزروا ان أراد به
انه يعمل عملهم عزز عنده وحدث
عندهما والعجيب تعزيره لو في غضب
أوهزل فتح (يا زنديق) يا منافق
يا رافضي يا مبتدعي يا يهودي
يا نصراني يا ابن النصراني نهر
(يا لص الآن يكون لصا) لصدق
القائل ككمامة والذئابة ليس
بقيد اذا لاخبار كانت أو فلان
فاسق ونحوه كذلك ما لم يخرج
مخرج الدعوى قنية (يادوث)
هو من لا يغار على امرأته أو محرمه
(يا قرطبان) مرادف ديوث بمعنى
معزس (يا شارب الخمر يا كل
الباياين القعبة) فيه ايماء الى انه اذا
شتم اصله عزز بطلب الولد كما ابن
الفاسق يا ابن الكافر وأنه يعززه بقوله
يا قعبة لا يقال القعبة عرفا الفحش
من الزانية لكونها تجاهر به بالاجرة
لانا نقول لذلك المعنى لم يحد فان
الزنى بالاجرة يسقط الحد عنده
خلافهما ابن كمال لكن صرح
في المنهات بوجوب الحد فيه
قال المصنف وهو ظاهر (يا ابن
الساخرة أنت ماوى العصوص
أنت ماوى الزواي يا من يلعب
بالصبيان باحرام زاده) معناه
المتولد من الوطء الحرام

نهر وقيل الخنث من يؤتى كالمراة وعليه اقتصر في الدر المنثور ونقل بعض المحشين عن الاشارات أن كسر النون
افصح والفتح اظهر وهو من خلقه خلق النساء في حركته وسكاته وهما منه وكلامه فان كان خلقه فلا ذم فيه ومن
يتكلمه فهو المذسوم (قول يا خائن) هو الذي يخون فيما في يده من الامانات أبو السعود عن الجوى (قوله
يا سفيه) هو المبذر المسرف وفي عرفنا اليوم بمعنى بذى اللسان (قوله يا بلدي) اغاي عزز لانه يستعمل بمعنى الخبيث
الفاجر نهر عن السراج قلت وهو في العرف اليوم بمعنى قليل الفهم فينبغي أن لا يعززه ثم رأيت في الفتح
قال وانا ظن انه يشبه يا بلدي ولم يعزروه (قوله يا احق) بمعنى ناقص العقل سبي الاخلاق (قوله يا مباحي)
هو من يعتد أن الاشياء كلها مباحة (قوله يا عواني) هو الساعي الى الحاصكم بالناس ظما (قوله أوهزل)
عبارة الفتح قلت أوهزل من تعود بالهزل بالقبح اه (قوله يا زنديق يا منافق) الاول هو من لا يتدين بدين
والثاني هو من يطن الكفر ويظهر الاسلام كما سيد كره في الردة عن الفتح (قوله يا رافضي) قال في البحر ولا ينبغي
أن قوله يا رافضي بمنزلة يا كافرا وبالمبتدع فيعززه لان الرافضي كافران كان يسب الشيعين ومبتدع ان فضل
عليه ما من غير سب كفي الخلاصة اه قات وفي كفر الرافضي بمجرد السب كلام سند كره ان شاء الله تعالى
في باب المرتد نعم لو كان يقذف السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها فلا شك في كفره (قوله يا مبتدعي) أهل
البدعة كل من قال قولاً خاف فيه اعتقاد أهل السنة والجماعة (قوله يا لص) بكسر اللام وتضم د ر منثني
(قوله الآن يكون ابنا) الاولى أن يقول الآن يكون كذلك لئلا يوههم اختصاصه باللص اذا لفرق بين الكل
كما يحتمل في البعقونية وقال انه لا تصرح به اه قات ويبدل له قوله في الفتح وقيد الناطقي بما اذا قاله لرجل صالح
أما لو قال لفاسق أو فاسق أو لاص بالصر أو لافجرا فاجرا لشيء عليه والتعليل فيبدل ذلك وهو قولنا انه اذا عا خلق
به من الشين فان ذلك انما يكون فيمن لم يعلم اتصافه بهذه أما من علم فان الشين قد ألحقه بنفسه قبل قول القائل
اه كلام الشيخ قلت ويظهر من هذا او كذا من قول المصنف السابق الآن يكون معلوم الفسق أن المراد المجاهر
المشهور بذلك فلا يعززه شاع بذلك كما لو اغتابه فيه بخلاف غيره لان فيه ايداء بما لم يعلم اتصافه به وتقدم انه يعززه
بالغيبة وهي لا تكون الا بوصفه بما فيه والا كانت بهما نافذا عزز بوصفه بما فيه مما لم تجاهر به ففي شتمه به في وجهه
بالاولى لانه أشد في الايداء والا الهاته هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله كما مر) أى عند قوله يا فاسق (قوله ما لم يخرج
مخرج الدعوى) قيد للزوم التعزيز بالاخبار عن هذه الاوصاف يعنى انه اذا ادعى عند الحاكم أن فلانا فعل كذا
مما هو من حقوق الله تعالى فان المذمى لا يعززه اذ لم يكن على وجه السب والاتصاف بل يعززه المذمى عليه
لما سيد كره النشارح عن كفاية النهر أن كل تعزير لله تعالى يكفي فيه خبر العدل وكذا الوادعى عليه مرفقة أو ما يوجب
كفر أو عزز عن اثباته بخلاف دعوى الزنى كما يأتي والفرق وجود النص على حده للقذف اذ لم يات باربعة من
الشهداء (قوله يادوث) بتثنية الدال ط ومثله القوادى عرف مصر والشام فتح (قوله يا قرطبان)
معزب قلبان درر ومثله يا لثخان وهو الحق خلافا لما في الكثر من انه لا تعزير فيه كافي الفتح وهو بانحاء
المعجزة كما في القاموس خلافا لما في البحر والنهر من انه بالمهملة (قوله مرادف ديوث) قال الزيلعي هو الذي
يرى مع امرأته أو محرمه رجلا فيدعه خاليا بها وقيل هو المتسبب للجمع بين اثنين معنى غير مدوح وقيل هو الذي
يبحث امرأته مع غلام بالغ أو مع مزاحمه الى الضيعة أو يأذن لها بالدخول عليها في غيبته (قوله معنى معزس)
في بعض النسخ معزس بالسسين قال في النهر بعد ما مر عن الزيلعي وعلى كل تقدير فهو المعنى بالمعزس بكسر الراء
والسين المهملة والعوام يلحنون فيه فينتجون الراء ويأثرون بالصاد قاله العيني (قوله عزز بطلب الولد) لانه
هو المقصود بالشتم والتأهران له الطلب وان كان أصله حيا بخلاف قوله يا ابن الزانية وأنه يعززه أيضا بطلب الاصل
تأمل (قوله وانه يعززه الخ) عطف على قوله انه اذا شتم أى أن في كلام المصنف ايماء أيضا الى أن موجه التعزير
لا الحد (قوله لا يقال الخ) حاصله انه كان ينبغي أن يوجب الحد لا التعزير (قوله يسقط الحد) أى حد الزنى لشبهة
العقد فلم يكن قاذبا للرني الخالي عن الملك وشبهته فلا يحد القاذف أيضا لكنه يعززه وكتب ابن كمال بهامش شرحه
هنا أن النسبة الى فعل لا يجب الحد بذلك الفعل لا يوجب الحد اه فافهم (قوله وهو ظاهر) لعل وجهه
انه صار حقيقة عرفية بمعنى الزانية فهو قذف بصريح الرني ولان القعبة لا تلزم عقدا لا بارة الذي هو علة
سقوط الحد عند الامام (قوله يا من يلعب بالصبيان) أى معهم نهر والظاهر أن المراد به في العرف من يفعل

معهم القبيح بقرينة الشتم والغضب (قوله فيم حالة الحيض) أي فلم يكن قد فاصمريح الزنى فلا يوجب الحد بل التعزير (قوله ويبلغ في تعزيره) أي فيما إذا عرف بالديانة وقوله أو يلاع عن أي فيما إذا أقر بها فبعبه لف ونشر مشوش كما تنفذه عبارة المنع عن جواهر الفتاوى لأنه إذا لاعن لا يحتاج إلى التعزير وإذا أ كذب نفسه يلزمه الحد كما في الجواهر أيضا واعترض بأن الديوث من لا يغار على أهله أو محرمه فهو ليس بصريح الزنى فكيف يجب اللعان بأقراره بالديانة قلت الظاهر أن المراد إقراره بمعناها لا بلفظها أي بأن قال كنت ادخل الرجل على زوجتي يزنون بها (قوله تلزمه كفارة عين) لأنه علق رجوعه على الكفر فيعتقد عينا كما مر في باب وأشار إلى أنه لا يصير كافر برجوعه لكن هذا إذا علم أنه برجوعه لا يصير كافرا أو لا كفر لرضاه بالكفر كما مر في محله وإلى أنه لا يلزمه كفارة في المسألة الأولى لأنه ليس كل رافضى كافرا كما مر فلم يكن تعليقا على الكفر (قوله لظهور كذبه) أي يقينا كما في الهداية وفي البحر عن الحاوي القدسي الأصل أن كل سب عادي شينه إلى الساب فإنه لا يعزرفان عاد الشين فيه إلى المسبوب عزراه وإنما يعود شينه إلى الساب لظهور كذبه (قوله واستحسن في الهداية) وكذا في الكافي كما في التآخرانية ونقل التهستائي تحديده عن الفتاوى وعبارة الهداية وقيل في عرفنا يعزرف لأنه يد شينا وقيل إن كان المسبوب من الأشراف كالفقهاء والعلماء يعزرف لأنهم الوحشة بذلك وإن كان من العامة لا يعزرف وهذا الحسن اه والاصل أن ظاهر الرواية أنه لا يعزرف مطلقا واختار الهندواني أنه يعزرف مطلقا والتفصيل المذكور كما في الفتح وغيره قال السيد أبو السعود وقوى شيننا ما اختاره الهندواني بأنه المخوف للضابط كل من ارتكب منكرا أراذى مسلما بغير حق يقول أو فعل أو إشارة يلزمه التعزير قلت ويؤيده أن هذه اللفاظ لا يقصد بها حقيقة اللفظ حتى يقال بظهور كذبه ولو لا النظر إلى ما فيها من الأذى لما قيل بالتعزير بها في حق الأشراف والافظهور والكذب فيها موجود في حق الكل فينبغي أن يلحق بهم من كان في معناهم من يجعل له الأذى والوحشة بل كثير من اصحاب النفس الالية يجعل له من الوحشة أكثر من النتها والعلوية وقد يجب أن المراد بالأشراف من كان كريم النفس حسن الطبع وذكر انفعها والعلوية لأن الغالب فيهم ذلك فمن كان بهذه الصفة يلحقه الشين بهذه الألفاظ المراد لزمهم من نحو البلاد وخبث الطباع والأفلا لأنه هو الذي ألحق الشين بنفسه فلا يعتبر لحوق الوحشة به بل لو قيل لانسق يافاسق فيرجع إلى ما استحسنه في الهداية وغيره ثم رأيت الشارح في شرح الملقى قال ولعل المراد بالعلوى كل متى والاففخصيص غير ظاهر بل قال النقيه أبو جعفر أنه في الاختصة أما في الأشراف فالتعزير اه فافهم (تنبيه) ذكر في شرحه على الملقى أيضا أنه لو على وجه المزاج يعزرف ليطريق الحقايرة كفر لأن اهانة أهل العلم كفر على المختار فتاوى بدعية لكنه يشكل بما في الخلاصة أن سب اثنين ليس بكفر اه والمراد بالاعتناء نعمان وعلى رضى الله تعالى عنهما (قوله يا أبله) بمعنى الغافل (قوله وأبوه ليس كذلك) أي ليس يتجماع وكذا لا تعزرف لو كان كذلك بالأولى (قوله وأوجب الزيلعي الخ) كأنه لعدم ظهور الكذب في باب الحجام لموت أبيه فالسامعون لا يعلمون كذبه فلفقه الشين بخلاف قوله يا حجام لأنهم يشاهدون صنعه بحر ودفعه في الثبر بأن التفرقة تحكم لأن الحكم بتعزيره غير مقيد بموت أبيه اه قلت والذي رأيته في الزيلعي هكذا ومن الألفاظ التي لا توجب التعزير قوله يارستاق ويا ابن الأسود ويا ابن الحجام وهو ليس كذلك اه فقوله وهو ليس كذلك أي ليس بهذه الصفة فليس المراد في الحكم المذكور كراهة الشارح وغيره فافهم (قوله لأنه عرفا بمعنى المؤجر) قال سلاخسرد المواجه يستعمل فمن يجر أهله للزنى لكنه ليس معناه الحقيقي المتعارف بل بمعنى المؤجر (قوله يا أبله) هو بالمال الموحدة والعين المجبة المشددة ويقال يا غاوك أنه انتزع من البغاء بحر عن المغرب (قوله هو المأبون) أي الذي لا يقدر على ترك أن يؤتى في دبره لدودة ونحوها بحر قلت لكن قال المصنف في شرحه تعالى لدران المغام شتم العوام فتقوهون به ولا يعرفون ما يقولون اه وهذا هو المناسب لما مشى عليه تعالى متون من أنه لا تعزرف فيه أما على تفسيره بالمأبون فلا ولذا قال في البحر بعد ما نقل عن المغرب أنه المأبون وبه في أن يجب التعزير فيه اتفاقا لأنه ألحق الشين به لعدم ظهور الكذب فيه ثم استشهد لذلك بما صرح به في الظهيرية من وجوب التعزير في يامعزج وهو المأبى في الدبر مطلقا بأنه ألحق الشين به بل البغاء أقوى لأن الابنة عيب شديد قلت وحاصله أن المأبون هو الذي يطلب أن يؤتى بخلاف المعزج وهو بالعين الممثلة والنساء والجسم وفسره في التآخرانية

فيم حالة الحيض لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنى لأننا نقول كثيرا ما يراد به الحداع اللثيم فإن لا يحد (فرع) أقر على نفسه بالديانة أو عرف بها لا يقتل مالم يستحل ويبلغ في تعزيره أو يلاع عن جواهر الفتاوى وفيها فاسق تاب وقال إن رجعت إلى ذلك فاشهدوا عليه أنه رافضى فرجع لا يكون رافضيا بل عاصيا ولو قال إن رجعت فهو كافر فرجع تلزمه كفارة عين (لا) يعزرف (ب) ساحار يا خنزير يا كلب يا يس (يا فرد) يا ثور يا بقر يا حية لظهور كذبه واستحسن في الهداية التعزير ولو الخاطب من الأشراف وتبعه الزباني وغيره (يا حجام يا بله يا ابن الحجام) وأبوه ليس كذلك) وأوجب الزيلعي التعزير في باب الحجام (يا مواجه) لأنه عرفا بمعنى المؤجر (يا أبله) هو المأبون بالانارسية

وفي الملتقط في عرفنا يعزرفهم ما
 وفي ولد الحرام نهر والضابط
 استنى نسبه الى فعل اختياري
 محرم شرعا وبعد عار عار فاعزر
 والا لا ابن كمال (ياضحكة)
 يكون الحاء من يضحك عليه الناس
 أما بفتحها فهو من يضحك على
 الناس وكذا (ياحخرة) واختار
 في الغاية التعزير فيها وفي ياساحر
 ياد قاسم وفي الملتقى واستحسنوا
 التعزير لو المقول له فقها أو علويا
 (ادعى سرقة) على شخص (وعجز
 عن اثباتها لا يعزركم لو ادعى على
 آخر بدعوى توجب تكفيره وعجز
 المدعى (عن اثبات ما ادعاه)
 فانه لا شيء عليه اذا صدر الكلام
 على وجه الدعوى عند حاكم
 شرعي أما اذا صدر على وجه
 السب أو الانتصاف فانه يعزر
 قتاوى قارئ الهداية (بخلاف
 دعوى الزنى) فانه اذا لم يثبت يحد
 لماز (وهو) أى التعزير (حق
 العبد) غالب فيه (فيجوز فيه
 الأبراء والعفو) وان قيل
 زيلعي (واليمين) ويحلفه بالله
 ماله عليك هذا الحق الذى يدعى
 لا بالله ما قلت خلاصة
 قوله لا تقتضاه عكس الحكم لان
 المال حيث امكن اثباته بدون
 نسبه الى السرقة يصير بدعواها
 ظاهرا قاصدا نسبه اليها والاعدل
 عنها الى دعوى المال بخلاف دعوى
 الزنى لانه لا يمكن اثباتها الانسبة
 الربى اليه فلم يكن قاصدا نسبه
 اليه فيقتضى التعزير في دعوى
 السرقة لا في دعوى الزنى وهذا
 عكس الحكم اه منه

٣ مثلا

فيما لو شتم رجلا بالفاظ متعددة

بالمضروب في الدبر وفي القاموس عجز يعجز ضرب وجارته جامعها (قوله يعزرفهم) أى في يامواجر وبانفا
 بناء على أن عرفهم استعمال مواجر فمين يواجر أهله لازنى وبغافى المأبون وهذا مؤيد لما بحثه في الجرح قلت
 ولا يستعمل في عرفنا هذان اللفظان في الشتم فينبغي عدم التعزير فيهما كما عليه المتون (قوله وفي ولد
 الحرام) هذا ذكره في النهر بحثا حيث قال وينبغي أن يعزرفى ولد الحرام بل أولى من حرام زاده ولم يذكر
 في النهر عبارة الملتقط ففي كلام الشارح ايها (قوله والضابط الخ) قال ابن كمال فخرج بالقيد الاول النسبة
 الى الامور الخلقية فلا يعزرفى ياحار ونحوه فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه المجازى كالبلد وهو أمر
 خلقى وبالقيد الثانى النسبة الى ما لا يحرم فى الشرع فلا يعزرفى ياحجام ونحوه مما يعذر عار فى العرف ولا يحرم
 فى الشرع وبالقيد الثالث الى ما لا يعذر عار فى العرف فلا يعزرفى يالاعب الترد ونحوه مما يحرم فى الشرع اه
 قلت وهذا الضابط مبنى على ظاهر الرواية وقد علت تفصيل الهداية (قوله بسكون الحاء) أى مع ضم أوله
 فى الموضعين (قوله وفى ياساحر) رأيت فى البحر بالخاء المعجمة تأمل (قوله يامقاهر) من قامره مقاهرة
 وقمارا فتمره اذا راحته فغلبه كفى القاموس (قوله وفى الملتقى الخ) هذا جمعى ما مر عن الهداية والزيلعي
 لكنه فى الملتقى ذكره بعد جميع ما مر من اللفاظ وعبارة الهداية والزيلعي توهم أن هذا التفصيل فى نحو جار
 وخنزير مما يمتنع فيه بكذب القائل فأعاده الشارح آخر الدفع هذا الايهام فافهم (قوله ادعى سرقة) ذكر
 فى البحر هذه المسألة عن القنية وذكر الثانية عن قتاوى قارئ الهداية وقوله بخلاف دعوى الزنى من كلام
 القنية وأشار الشارح الى المسألتين بقوله فيما تقدم ما لم يخرج مخرج الدعوى وقد مناه دخل فى ذلك دعوى
 ما يوجب التعزير حقت الله تعالى (قوله لماز) اى قبيل هذا الباب من انه مندوب للدرء أى مأمور
 بالسفر فاذا لم يقدر على اثباته كان مخافا للامر وذكرنا الفرق فيما تقدم بورود النص على جلده اذا لم يأت
 بأربعة شهداء وأما ما فى البحر عن القنية من الفرق بأن دعوى الزنى لا يمكن اثباتها الانسبة الى الزنى
 بخلاف دعوى السرقة فان المقصود منها اثبات المال ويمكنه اثباته بدون نسبه الى السرقة فلم يكن قاصدا
 نسبه الى السرقة فغلبه نظرا لاقتضائه عكس الحكم المذكور وفيه ما مر رأيت الخير الرملى تنبه على ذلك أيضا
 كما أوضحته فيما علقته على البحر فافهم (قوله وهو أى التعزير الخ) لما كان ظاهرا كلام المصنف كالزيلعي
 وقاضى خان أن كل تعزير حق العبد مع انه قد يكون حق الله تعالى كما يأتى زاد الشارح قوله غالب فيه
 تعال للدرر وشرح المصنف فصار قوله حق العبد مبتدأ وقوله غالب فيه خبره والجملة خبر قوله وهو والمراد
 كما أفاده ح أن أفرادها التى هى حق العبد أكثر من أفرادها التى هى حق الله وليس المراد أن الحقين
 اجتماعيه وحق العبد غالب كما قيل بعكسه فى حد القذف اه قلت هذا وان دفع الاراد الماتركن المتبادر
 خلافه وهو أنه اجتماع فيه الحقان وحق العبد غالب فيه عكس حد القذف وقد دفع الشارح الاراد بقوله بعده
 ويكون أيضا احتق الله تعالى فعلم أن المراد بالاول ما كان حقا للعبد وأن فيه حق الله تعالى أيضا ولكن حق العبد
 غالب فيه على عكس حد القذف وبيان ذلك أن جميع ما مر من ألفاظ القذف والشتم الموجبة للتعزير منتهى عنها
 شرعا قال تعالى ولا تنازروا بالالفاظ فكان فيها حق الله تعالى وحق العبد وغلب حق العبد لحاجته ولذا الوعدا
 سقط التعزير بخلاف حد القذف فانه بالعكس كما مر ورعنا فحق حق العبد كما اذا شتم الصبي رجلا فانه غير
 مكلف بحق الله تعالى هذا ما طهرلى فى تحقيق هذا المحل فافهم (تنبيه) ذكر ابن المصنف فى حواشيه على الاشياء
 انه يؤخذ من كونه حق عبد جواب حادثة الفتوى هى أن رجلا شتم آخر بألفاظ متعددة من ألفاظ الشتم
 الموجب للتعزير وهو أنه يعزركم لكل واحد منها لان حقوق العباد لا تدخل فيها بخلاف الحدود ولم أر من صرح
 به لكن كلامهم يفيد نعم التعزير الذى هو حق الله تعالى ينبغى القول فيه بالتدخل اه وأصل البحث لوالده
 المصنف وجزم به الشارح كما مر قبيل هذا الباب قلت ومقتضى هذا تعدده أيضا لو شتم جماعة بلفظ واحد مثل
 أنتم فستة أو بألفاظ بخلاف حد القذف كما مر هنالك (قوله والتكفيل) أى اخذ كفيل بنفس الشاتم ثلاثة
 أيام اذا قال المشتموم لى عليه بينة حاضرة كفى كافى الخاكم (قوله زيلعي) تمام عبارة الزيلعي وشرع
 فى حق الصبيان اه وسأأتى مثنا (قوله واليمين) يعنى اذا انكر أنه سبه يحلف ويقضى عليه بالنكول فغ
 (قوله لا بالله ما قلت) أى لا يحلفه بالله ما قلت له يا فاسق لاحتمال انه قال ذلك ورد عليه المشتموم بمثله أو عفا

عنه أو أنه فاسق في نفس الامر ولا يثبت للشاتم في ذلك كله ليس عليه الاستموم حق التعزير الذي يدعى كما لو ادعى على آخر أنه استقرض منه كذا وأنكر فانه يحلفه ماله عليك الالف الذي يدعى لاحتمال انه استقرض وأوفاه أو أبرأه المذمى (قوله وشهادة رجل وامرأتين) صرح به الزيلعي وكذا في التاترينانية عن المتقي وبخالفه ما في الجوهره لا تقبل في التعزير شهادة النساء مع الرجال عنده لانه عقوبة كالحذ والقساس وعندهما تقبل لانه حق آدمي اه افاده الشربلاني قلت ومقتضى هذا انه لا تقبل فيه الشهادة على الشهادة أيضا عنده مع انه جرم الزياحي وكذا في الفسخ والجرح عن الخاتبة بانها تقبل فلذا جرم المذنب بقبولها في الموضوعين (قوله كما في حقوق العباد) أي كما في باقيها (قوله ويكون أيضا حق الله تعالى) أي خالصا له تعالى كتقريب اجنبية وحضور مجلس فسق (قوله فلا عذوبة) كذا فانه في فسق القدير لكن في القنية عن مشكل الا ثار ان اقامة التعزير الى الامام عند أئمتنا الثلاثة والشافعي والعهود اليه أيضا قال الطحاوي وعندي أن العفو للمجني عليه لا امام قال صاحب القنية ولعل ما قولود في التعزير الواجب حقا لله تعالى وما قاله الطحاوي فيما اذا جنى على انسان اه فهذا يخالف في الفسخ كما في الجرح والنهر قلت لكن ذكر في الفسخ اول الباب أن مانص عليه من التعزير كافي ووطء جارية امرأته أرا مشتركة وجب امتثال الامر فيه وما لم ينص عليه اذا رأى الامام المصلحة او علم انه لا يضر الا به وجب لانه زاجر مشروع لحقه تعالى كالحذ وما علم انه انزجر بدونه لا يجب اه فعمل أن قولهم ان العذوبة لا امام بمعنى تنوينه الى رأيه ان ظهر له المصلحة فيه اقامه وان ظهر عدمها او علم انزجاره بدونه يتركه وبه تدفع الخاتمة فافهم (قوله ولا يمين) عطف على قوله فلا عذوبة وهذا اخذه في النهر من قولهم في الاول والامر فقال وهو ظاهر في أن ما كان منه حق الله تعالى لم يحلف فيه الخ (قوله كما لو ادعى عليه انه قبل اختمه) أي اخت نفسه والذي في النهر اجنبية وهو المناسب لانها لو كانت اخت المذمى فالظاهر أنه يكون حق عبده لا يملكه بذلك عار شديد يحمله على الغيرة لخسارته كما لا يخفى الا أن يراد اخت المتقبل (قوله ويجوز ان ياتيه الخ) عطف على قوله فلا عذوبة وهو من التفريع أيضا الى كونه حق الله تعالى (قوله لومعه آخر) كذا في الفسخ وياتي انه يكتفي فيه اخمار عدل واحد وعليه فلو كان المذمى عدلا يكتفي وحده (قوله وغيرها) كالحائنة والكافي (قوله ذامروية) قال شمس رحمه الله والمراد عندى في الدين والصلاح كما في الفسخ وغيره (قوله فتح) اقول اختصر عبارة الفسخ اختصارا مختلا بفتح فيه النهر فانه في الفسخ ذكر أولا أن ما وجب من التعزير حقا لله تعالى لا يجوز للامام تركه ثم استشكل عليه ما في الخاتمة وهو ما نقله الشارح عن القنية فقال انه يجب أن يكون في حقوق الله تعالى الخ أي واذا كان كذلك ناقض قوله أولا انه لا يجوز للامام تركه ثم اجاب عنه بأن ما ذكر عن القنية والخاتمة سواء حمل على انه من حقوق الله تعالى أو من حقوق العباد لا يناقض ما ذكر لانه اذا كان المذمى عليه ذامروية فقد حصل تعزيره بالجزر الى باب القصاص والدعوى ويكون قوله ولا يعزرمعناه لا يعزرمعناه بالنسبة في اول مرة فان عاده بالفسق اه ملخصا به تعلم أن الشارح اقتصر على محل الاستشكل الخالف لقوله أولا فلا عذوبة وترك المقصود من الجواب فافهم اقول ويظهر في دفع المناقضة من وجه آخر وهو أن ما وجب حقا لله تعالى لا يجوز للامام تركه الا اذا علم انزجار الفاعل كما مر ولا يخفى أن الفاعل اذا كان ذامروية في الدين والصلاح يعلم من حاله الانزجار من اول الامر لان ما وقع منه لا يكون عادة الا عن سهو وغفلة ولذا لم يعرر في اول مرة ما لم يعد بل يعطى يدكر ان كان ساهيا وليعلم ان كان جاهلا بدون جزر الى باب القصاص ويؤيد هذا ما سيذكره الشارح آخر الباب من بناء ما هنا على استئناء ذوى الهيئات من وجوب التعزير (قوله يفيد أنه من باب الاخبار) أي فلا يحتاج الى انطباق الشهادة ولا الى مجلس القضاء كما في كفاية النهر فهذا يجعل ما مر من اشتراط الشهادة قلت لكن غاية ما افاده فرع الظهيرية انه لا يثبت من أعلم السلطان به وضاها اطلافة انه لا فرق بين كون السلطان عادلا او جائرا يخشى منه قتله لما مر أنه يساح قتل كل مؤذ أي اذا لم ينزجر ولا يخشى انه ليس في هذا تعزير النبوت تعزيره بمجرد الاخبار عند السلطان فضلا عن ثبوته عند القاضي على انه يمكن أن يراد باعلام السلطان الشهادة عليه عنده تأمل (قوله للقاضي تعزير المتهمة) ذكر في كتاب الكفالة أن التهمة تثبت بشهادة مستورين او واحد عدل وظاهره انه لو شهد عند الحاكم واحد مستور وفاسق بنفسه شخص ليس للحاكم حبسه بخلاف ما اذا كان

(رأى الشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين) كما في حقوق العباد ويكفون أيضا حقا لله تعالى فلا عذوبة الا اذا علم الامام انزجار الفاعل ولا يمين كما لو ادعى عليه انه قبل اختمه مثلا ويجوز اثباته بمتع شهده به فيكون مذهبنا شاهدا لومعه آخر وما في القنية وغيرها لو كان المذمى عليه ذامروية وكان اول ما فعل يؤخذ استخسانا ولا يعزرمعناه يجب أن يكون في حقوق الله فان حقوق العباد ليس للقاضي استقاطها فتح وما في صكراهية الظهيرية رجل يسل ويضرب الناس بيده واسانه فلا بأس بالام السلطان به لينزجر فيه لأنه من باب الاخبار وأن اعلام القاضي بذلك يكتفي لتعزيره نهر قلت وفيه من الدلالة معزير الجرح وغيره للقاضي تعزير المتهمة

مطلب
في تعزير المتهمة

عدلاً أو مستورين فإن له حبسه بحر قلت ومثله ما لو كان المتهم مشهوراً بالفساد فيكنى فيه علم القاضى كما أفاده كلام الشارح وفي رسالة دده افندى في السياسة عن الحافظ ابن قيم الجوزية الخبلى ما علمت احداً من أئمة المسلمين يقول ان هذا المدعى عليه بهذه الدعوى وما اشبهها يحلف ويرسل بلا حبس وليس تحليفه وارساله مذهباً لاحد من الايعة الاربعة ولا غيرهم ولو حلفنا كل واحد منهم وأطلقناه مع العلم باشتهاره بالفساد في الارض وكثرة سرقاته وقلنا لا تأخذوا الا بشهادة عدل كن مخالفاً للسياسة الشرعية ومن ظن أن الشرع تحليفه وارساله فقد غلط غلطا فاحشا لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جاع الاثمة ولا جل هذا الغلط الفاحش تجرأ الولاية على مخالفة الشرع وقوه هو أن السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الامة فتعد واحدود الله تعالى وخرجوا عن الشرع الى انواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز وتعامه فيها وفي هذا تصریح بأن ضرب المتهم بسرقة من السياسة وبصرح الزيلعي أيضاً كإساق في السرقة وبه علم أن للقاضى فعل السياسة ولا يختص بالامام كما قد مناه في هذا الزنى مع تعريف السياسة (قوله وان لم يثبت) أى ما اتهم به أمانفس التهمة أى كونه من أهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت (قوله يكتفى فيه خبر العدل) مخالف لما قدمه من انه يجوز اثباته بمتدع شهود لو معه آخرون وهو مصرح به في الفتح ولعله محمول على عدم العدالة (قوله يقتضى فيها بعلمه اتفاقاً) وأما ما ذهب اليه المتأخرون وهو المفتى به من انه لا يقتضى بعلمه في زماننا فيجب حمله على ما كان من حقوق العباد كذا في كفالة النهر وفيه كلام كتبناه في قضاء البحر حاصله أن ما ذكره غير صحيح وسيأتى تمامه هناك ان شاء الله تعالى (قوله كما مر) الذى مرت تقييده بما اذا بين سببه كتبيل اجنبية وعناقتها وقد فسر المجتهد بما لم يبين سببه فالمراد بالجرّد هنا ما لم يكن في ضمن ما تصح به الدعوى وقد منّا الكلام فيه فافهم (قوله وعليه) أى على ما ذكر من انه من باب الاخبار وأنه يكتفى فيه خبر العدل (قوله من المحاضر) جمع محاضر والمراد به هنا ما يعرض على السلطان ونحوه في شكاية متول او حاكم ويثبت فيه خطوط اعيان البلدة وختمهم وبسمى في عرفنا عرض محضر (قوله يعمل به الخ) قال في كفالة النهر وظاهره أن الاخبار كما يكون باللسان يكون بالبيان فاذا كتب الى السلطان بذلك ليرجره جاز وكان له أن يعتمد عليه حيث كان معروفاً بالعدالة (قوله فقد اخطأ) والفرع المتقدم أى عن الظاهرية بنادى بخطائه نهر (قوله وفي كفالة العيني الخ) ذكره في البحر في هذا الباب ومثله في الخانية (قوله وأؤديه) الظاهر أن المراد به الضرب ويحتمل انه عطف تفسير ط (قوله والسرقة وضرب الناس) الظاهر أن الواو بمعنى أو لصدق التعليل على كل فرد بخصوصه ط (قوله حتى يتوب) المراد حتى تظهر أمارات توبته اذ لا وقوف لنا على حقيقة توبته ولا يتدبر بستمته اشهر اذ قد تحصل التوبة قبلها وقد لا تظهر بعدها كذا حقيقته الطرسوسى وأقره ابن الشحنة (قوله وتقييد مسائل الشتم) أى الواقع في الكتز والهداية وهذا ذكره في البحر والنهر والذى في الفتح لا يقتصر على ما قبله من المسألة وتعليلها ذلك آخر الباب (قوله ولعل وجهه مامر في يافاسق) أى من انه ألحق الشين بنفسه قبل قول القائل وأشار بقوله فتأمل الى ضعف هذا الوجه فانه وان كان ألحقه بنفسه لكذا الترمذى بعد الدتمة معه أن لا تؤديه اه ح وقد يقال انه وصفه بما هو فيه فهو صادق كقوله للفاسق يافاسق مع انه قد يشق عليه الآن يفرق بان اليهودى مثلاً لا يعتقد في نفسه انه كافر فتأمل (قوله يعزّر المولى عبده) قال في الفتح واذا اساء العبد الادب حل لمولاه تأديبه وكذا الزوجة (قوله لما سبى) أى من أن الصغر لا يمنع وجوب التعزير (قوله الشرعية الخ) احتراز عما لو أمرها بنحو لبس الرجال او بالوشم وعما لو كانت لا تقدر عليها المرض أو احرام أو عدم ملكها أو نحو ذلك (قوله وتركها غسل الجنابة) أى ان كانت مسلمة بخلاف الذمية لعدم خطابها به وينبغيها من الخروج الى الكأش ط عن حاشية الشانى (قوله وعلى الخروج من المنزل) أى بغير اذنه بعد ايفاء المهر (قوله لو بغير حق) فلو بحق فلها الخروج بلا اذنه وتقدم بيانه في النفقات (قوله لو طاهرة الخ) أى وكانت خالية عن صوم فرض ط عن المفتاح (قوله ويلحق بذلك الخ) اشار الى أن تعزير الزوج لزوجته ليس خاصاً بالمسائل الاربعة المذكورة في المتون ولذا قال في الوالوجة له ضربها على هذه الاربعة وما فى معناها وهو صريح الضابط الا ترى أيضاً وكذا ما قلناه أنفعنا الفتح من أن له تأديب العبد والزوجة على اساس الادب لكن على القول بأنه لا يضرب بها ترك الصلاة بخلاف الجواز بما لا تقتصر منفعتها

وان لم يثبت عليه وكل تعزير لله تعالى يكتفى فيه خبر العدل لانه في حقوقه تعالى يقتضى فيما بعلمه اتفاقاً وقبل فيها الجرح المجرد كما مر وعليه فما يكتب من المحاضر في حق انسان يعمل به في حقوق الله تعالى ومن افترى بتعزير الكاتب فقد اخطأ انتهى ملخصاً وفي كفالة العيني عن الثانى من يجمع النحر ويشربه ويترك الصلاة احبسه وأؤديه ثم اخرجه ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس احبسه وأخلده في السجن حتى يتوب لان شتم هذا على الناس وشتر الاول على نفسه (شتم مسلم ذنباً عزز) لانه ارتكب معصية وتقييد مسائل الشتم بالمسلم اتفاقاً فتح وفي التسمية قال ليهودى أو مجوسى يا كافر بأثم ان شق عليه ومقتضاه انه يعزّر لارتكابه الاثم بحر وأقره المصنف لكن نظريه في النهر قلت ولعل وجهه مامر في يافاسق فتأمل (يعزّر المولى عبده والزوجة زوجها) ولو صغيرة لما سبى (على ربها الرينة) الشرعية مع قدرتها عليها (وتركها غسل الجنابة) وعلى (الخروج من المنزل) لو بغير حق (وترك الاجابة الى الله اس) لو طاهرة من نحو حيض ويلحق بذلك

عليها كما يفيد التعليل الآتي هناك (قوله ما لوضربت ولدها الخ) هذه ذكـر هـا في البحر مجنا اخذا
 من مسألة ضرب الجارية وقال فان ضرب الدابة اذا كان ممنوعا فهذا اولى (قوله غيره) بفتح العين المجعـط
 وهو منصوب على الحالية أو المصدرية أو التمييز تأمل (قوله ولا تعظ بوعظه) مفاده انه لا يعزرها اول مرة
 ط (قوله او شتمته الخ) سوا شتمها ولا على قول العامة بحر وثبوت التعزير للنزوح بما ذكر الى قوله
 والضابط غير مصرح به وانما اخذه في البحر والنهر من قول البرازية وغيرها لو قال لها ان ضربتك بلا جناية
 فأمر لبيدك فشمته الخ فضر بها لا يكون الامر يدها ان ذلك كله جناية قال في النهر وهو ظاهر في انه له
 تعزير هـا في هذه المواضع اهـ قلت وفيه انه اذا كان ذلك جناية علق عليها الامر لا يلزم منه أن يكون موجبه
 التعزير اذ لو زنت أو سرق فضر به لم يبصر الامر يدها لكونه ضربا بجناية مع أن هذه الجناية لا توجب التعزير
 فالاولى الاقتصار على الضابط (قوله ولو بخويحار) ينبغي على ظاهر الرواية عدم التعزير في ياحاريا أبلا
 وعلى القول الثاني من انه يعزر ان كان المقتول له من الاشراف والا لا ينبغي أن يفصل في الزوج الا أن يفرق بين
 الزوجة وغيرها والموضع يحتاج الى تدبر وتأمل نهر قلت يظهر لي الفرق بينهما اذ لا شك أن هذا اساءة ادب
 منها في حق زوجها الذي هو لها كالسيد وقد مناعن الفتح أنه تعزيرها باساءة الادب تأمل (قوله أو كتمته
 أو شتمته) الضمير لغير المحرم (قوله والضابط الخ) عزاه في البحر الى البدائع من فصل القسم بين النساء قال
 وهو شامل لما كان متعلقا بالزوج وبغيره اهـ أي سواء كان جناية على الزوج أو غيره (قوله ولا على ترك الصلاة)
 عطف على قوله وليس منه الخ لانه في معنى لا يضر بها على طلب نفقتها ط (قوله تبعه للدرر) وكذا ذكره
 في النهاية تبعه كما في الحاصم كفي البحر رفيه عن القنية ولا يجوز ضرب اختها الصغيرة التي ليس لها ولي
 ترك الصلاة اذ بلغت عشرة (قوله واستظهره) أي ما في الكتب والمآل من أن له ضربها على ترك الصلاة
 وبه قال كثير كفي البحر (قوله والاب يعزر الابن عليه) أي على ترك الصلاة ومثلها الصوم كما صرح حواشي
 وتعليل القنية الآتي يبيد أن الم كالاب والظاهر أن الوصي كذلك وأن المراد بالابن الصغير بشرية ما بعده
 أما الكبير فبكالاجنبي نعم قدّم الشارح في الحذائنة عن الجارية أنه اذا لم يكن مأموه ناعلى نفسه فلا تعد دفع قنية
 أو عاروتأريه اذ اوقع منه شيء (فرع) في فصول العلاهي اذ ارأى مسكرامن والديه يأمرهما مرة فان دلا فها
 وان كرها سكت عنهما واشتغل بالاعاء والستغفار لهما فان الله تعالى يكفبه ما اهمه من امرهما لاهم أمره
 تخرج الى ولية والـ غير هاتين ابتهاعليها الفساد ليس له منعها بل يرفع امرها للعاصم لينعها أو يأمره
 بمنعها (قوله ابن سبع) تبع فيه النهر والذي قدّمه في كتاب الصلاة امر ابن سبع وضرب ابن عشر اهـ
 وهكذا ذكره اتهستاني عن الملقط والمراد ضرب بيده لا بتشمية كما تقدم هناك (قوله ويلحق به الزوج) فله
 ضرب زوجته الصغيرة على الصلاة كالأب (قوله وفي القنية الخ) وفيها عن الروضة ولو أمر غيره بضرب عبده
 حل للمأمور بضرب بدخلاف الحر قال فهذا تنقيص على عدم جواز ضرب ولده الأمر بأمره بخلاف المعلم لأن
 المأمور بضرب بيده عن الأب لمصلحة والمعلم بضرب بيده المالك بفيلك اي بمصلحة الولد اهـ وهذا اذا لم يكن
 الضرب قاحشا كما يأتي في المتن قريبا (قوله فيجبري بين الصبيان) أي يشرع في حقهم كما سهر الزيلعي وهل
 يضرب تعزيرا بمجرد عقده أو اذ بلغ عشرة كما في ضرب بيده على الصلاة لم أره في البحر عن القنية مرهق ثم عالما
 فعلية التعزير اهـ والظاهر أن المراهقة غير قيد تأمل (تنبيه) في شهادات البحر لم أر حكم العبي
 التعزير عليه للتأديب فبلغ ونقل الفخر الرازي عن الشافعية سقوطه لجره بالبلوغ ومقتضى ما في البيه من
 كتاب السير أن الذي اذا وجب التعزير عليه فأسلم لم يسقط عنه اهـ قال الخبير الرمي لا يوجد لسقوطه خصوصا
 اذا كان حق آدمي (قوله وهذا لو كان حق عبد الخ) بهذا وفق صاحب المجتبى بين قول السرخسي أن
 الصغر لا يمنع وجوب التعزير وقول الترجان يمنع بجملة الاول على حق العبد والثاني على حقه تعالى **==** ما
 اذا ضرب العبي أرزني أرسق وأفره في البحر والنهر وتوعهم المصنف قلت لكن يشكل عليه ضرب بيده على ترك
 الصلاة بل ورد أنه يضرب الدابة على النصارى على العنار فتأمل (قوله من حد أو عزز) أي من حقه الامام
 أو عززه كافي الهداية (قوله فدسه هدر) أي عندنا ومالك وأحمد خلافا للشافعي لان الامام مأموه باخذ
 والتعزير وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة وتماه في الفتح والتبيين قلت ومقتضى التعليل بالامر أن ذلك

ما لو ضربت ولدها الصغير
 عند بكانه أو ضربت جاريته
 غيره ولا تعظ بوعظه أو شتمته ولو بخوي
 ياحار أو دعت عليه أو مزنت
 ثيابه أو كتمته ليس بها اجنبي
 أو كشفت وجهها لغير محرم أو كتمته
 أو شتمته أو أعطت مالم تجر العادة
 به بلا اذنه والضابط كل معصية
 لا حد فيها فلزوج والمولى التعزير
 وليس منه ما لو طلبت نفقتها
 أو كسوتها وألقت لأن لصاحب
 الحق مقالا بحر (لا على ترك
 الصلاة) لان المنفعة لا تعود عليه
 بل اليها كذا عند المصنف تبعها
 للدرر على خلاف ما في الدرر والمآل
 واستظهره في حطراحي (والأب
 يعزر الابن عليه) وفاده ما أن
 للمولى ضرب ابن سبع على الصلاة
 ويلحق به الزوج وفي القنية
 له **==** راه طفله على أنه لم يقران
 وأدب وعلم لضرر ضيقه على الوالدين
 وله ضرب البتيم فيما يضرب ولده
 (الصغر لا يمنع وجوب التعزير)
 فيجبري بين الصبيان (و) هذا لو
 حق عبده أما (لو كان حواشي)
 تعالى بأن زني أو سرق (منع) الصغر
 منه شتمتي (من حد أو عزز) فله
 فدسه هدر

غير خاص بالامام فقدم أن لكل مسلم إقامة التعزير حال مباشرة المعصية لانه مأثور بازالة المنكر الا أن يفرق بأنه يمكنه الرفع الى الامام فلم تتعين الإقامة عليه بخلاف الامام فتأمل (قوله بمنزل مامتر) أي من الاشياء التي يساح له تعزيره فيها ط (قوله فيتعبد بشرط السلامة) أي كلاً ورور في الطريق ونحوه وأورد ما لجامع امراته فماتت أو أفضها فانه لا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف مع انه مباح وأجيب بأنه يضمن المهر بذلك فلو وجبت الدية لوجب ضمانان بمضمون واحد نهر (قوله قال المصنف) اخذه من كلام شيخه في البحر (قوله وبهذا) أي التعليل المذكور (قوله ضرب بافاحشا) قيده لانه ليس له أن يضربها في التأديب ضرب بافاحشا وهو الذي يكسر العظم أو يخرق الجلد أو يسوده كما في التارخانية قال في البحر وصرحوا بأنه اذا ضربها بغرق وجب عليه التعزير اه أي ران لم يكن فاحشا (قوله ويضمنه لومات) ظاهره تقييد الضمان بما اذا كان انضرب فاحشا ويخالفه اطلاق الضمان في الفتح وغيره حيث قال وذكرا الخاصكم لا يضرب امراته على ترك الصلاة ويضرب ابنه وكذا المعلم اذا ادب الصبي تحت سنه يضمن عندنا والشافعي اه وقال في الدر المنثور يضمن المعلم بضرب الصبي وقال مالك وأحمد لا يضمن الزوج ولا المعلم في التعزير ولا الاب في التأديب ولا الجدة ولا الوصي ولو بضرب معتاد ولا ضمنه باجماع الفقهاء اه لكن سيأتى في الجنائيات قبيل باب الشهادة في القتل تفصيل وهو الضمان في ضرب التأديب لا في ضرب التعليم لانه واجب ما لم يكن ضربا غير معتاد فانه موجب للضمان مطلقا وسيأتى تمامه هناك (قوله وعن الثاني الخ) عبارة الزيلعي هكذا وروى عن أبي يوسف أن القاضي اذا لم يزد في التعزير على مائة لا يجب عليه الضمان اذا كان يرى ذلك لانه قد ورد أن أكثر ما عزروا به مائة فان زاد على مائة فمات يجب نصف الدية على بيت المال لان ما زاد على المائة غير مأذون فيه فحصل القتل بفعل مأذون فيه وبفعل غير مأذون فيه فمتنصف اه فعلم أن الكلام في الثاني الذي يرى ذلك اجتهدا أو تقليدا أو قدسنا قول الباب استدلالا بآثارنا بحدوث من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين ومقتضى ما قررناه هناك وجوب الضمان اذا تعدى بالزيادة مطلقا وأن هذه الرواية غير معقدة عند الكل فافهم (قوله وتعزير خمسة وسبعين) جرى على ظاهر الرواية عن أبي يوسف وقد منازع جميع قائليه ما انه لا يبلغ التعزير أربعين (قوله ولا يتزوج بغيره) بل تقدم انها تجبر على تجديد النكاح بمهر يسير وهذه احدي روايات ثلاث تقدمت في الطلاق الثانية انما لا تين رد التصدها السي الثالثة ما في النوادر من انه يملكها رقيقة ان كان مصرفا ط (قوله ارتحل الى مذهب الشافعي يعزر) أي اذا كان ارتحاله لا لغرض محمود شرعا ما في التارخانية حكى أن رجلا من اصحاب أبي حنيفة خطب الى رجل من اصحاب الحديث ابنته في عهد أبي بكر الجوزجاني فأبى الا أن يترك مذهبهم فقرأ خلف الامام ويرفع يده عند الانحطاط ونحو ذلك فأجابته فزوجه فقال الشيخ بعد ما سئل عن هذه وأطرق رأسه النكاح جائز ولكن اخاف عليه أن يذهب ايمانه رفق النزاع لانه استخف بمذهبه الذي هو حق عنده وتركه لاجل حقيقة منقطة ولو أن رجلا يرى من مذهبه باجتهاد ونسخ له كان محمودا مأجورا أما انتقال غيره من غير دليل بل لما رغبت من عرض الدنيا وشهوتها فهو المدموم الاثم المستوجب للتأديب والتعزير لا تركه بالمسكر في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه اه ملخصا وفيها عن الفتاوى التفسيرية الثبات على مذهب أبي حنيفة خير وأولى قال وهذه الكلمة أقرب الى الالفة اه وفي آخر التحرير المحقق ابن الهمام مسألة لا يرجع فيما قلده فيه أي عمل به اتصافا وهل يقلد غيره في غيره المحتار نعم للقطع بأنهم كانوا يستفتون مرة واحدة ومرة أخرى غير ملتزمين مفسيا واحدا فلو التزم مذهبنا معينا ككأبي حنيفة والشافعي فقبل يلزم وقيل لا وقيل مثل من لم يلتزم وهو الغالب على الظن لعدم ما يوجب شرعا اه ملخصا قال شارحه المحقق ابن امير حاج بل الدليل الشرعي اقتضى العمل بقول المجتهد وتقليده فيه فيما احتاج اليه وهو فاسألوا أهل الذكروا السؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة فاذا ثبت عنده قول المجتهد وجب عمله به وأما الترامه فلم يثبت من السمع اعتباره ملزما انما ذلك في النذور لا فرق في ذلك بين أن يلتزمه بلفظه أو بقلبه على أن قول القائل مثلاً قلدت فلانا فماتت في به تعليق التقليد والوعده ذكره المصنف اه قلته وأيضا قالوا العاصي لا مذهب له بل مذهبه مذهب مفسيه وعلمه في شرح التحرير بأن المذهب انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ويصير بالمذاهب على حسبه أول من قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف

الامرأة عزرها زوجها)
بمنزل مامتر (فماتت) لان تأديبه
مباح فيتعبد بشرط السلامة قال
المصنف وبهذا ظهر أنه لا يجب
على الزوج ضرب زوجته أصلا
(أدعت على زوجها ضربا فاحشا
وثبت ذلك عليه عزركا لو ضرب
المعلم الصبي ضربا فاحشا) فانه
يعزره ويضمنه لومات شتى وعن
الثاني لو زاد القاضي على مائة
فمات ف نصف الدية في بيت المال
لأنه قد فعل مأذون فيه وغير مأذون
فيه نصف زيلعي (فروع) ارتدت
اتنارتق زوجها تجبر على الاسلام
وتعزير خمسة وسبعين سوطا ولا تترج
بغيره به ينق ملتقط ارتحل الى
مذهب الشافعي يعزر سراجية

مطلب
فيما اذا ارتحل الى غير مذهبه

مطلب
العاصي لا مذهب له

فتاوى امامه وأقواله وأما غيره من قال أنا حنفى أو شافعى لم يصرك ذلك بمجرد القول كقوله أنا حنفى أو شافعى
 اه وتقدم تمام ذلك في المقدمة أول هذا الشرح وأما اطلنا في ذلك ثلاثين بعض الجهلة بما يقع في الكتب من
 إطلاق بعض العبارات الموهمة خلاف المراد فيحملهم على تنقيص الأئمة المجتهدين فان العلماء حاشاهم الله
 تعالى أن يريدوا الازدراء بمذهب الشافعى أو غيره بل يطلقون تلك العبارات بالجمع من الاتقال خوفا من
 التلاعب بمذاهب المجتهدين نفعنا الله تعالى بهم وأما تنا على حجبهم آيين يدل لذلك ما في القصة رامن البعض كتب
 المذهب ليس للعائى أن يتحول من مذهب الى مذهب ويستوى فيه الحنفى والشافعى اه وسبأنى ان شاء
 الله تعالى تمام ذلك في فصل القبول من الشهادات (قوله كذب بالتعريض) كأن قال أنا لست بزنان يعزر
 لأن الحديث سقط للشبهة وقد ألحق الشين بالمخاطب لأن المعنى بل أنت زان فيعزروا طاهر التقييد بالكذب انه لو شتم
 بالتعريض لا يعزر (قوله فله قيمة النقصان) أى له قدر من انقص من قيمته ولم يذكر أنه يحدأ ولا يعلم مما مر
 في بابه وتقدم قبيل باب الشهادة على الزنى ما لوزنى بأمة فقتلها انه يجب الحد والقيمة بالقتل وفي افضاء ان فصل
 طويل (قوله وان حلف خصمه) أى عند عدم البرهان (قوله حتى يتوب أو يموت) عبارة غير حتى
 يردها وفي الهندية وغيرها قال محمد أجبسه أبا حتى يرتد أو يموت (قوله يعزر على الورع البارداخ)
 قال في التاترينانية روى أن رجلا وجد قرة ملقاة فأخذها وعزفها مراراً مراده اظهار ورعه وديانته فقال
 له عمر رضى الله تعالى عنه كلها يا بارد الورع فانه ورع ينجسه الله تعالى وشربه بالذرة اه قلت وبه علم
 أن المراد ما كان على وجه الرياء كما أفاده بقوله الباردا فافهم فلو كان من أهل الورع فهو مدوح كما نقل أن امرأة
 سألت بعض الأئمة عن الغزل على ضوء العسس حين يمر على بيتها فقال من أنت فقالت أنا اخت بشر الحافى
 فقتل لها لا تتعلى فان الورع خرج من بيتكم (قوله التعزير لا يسقط بالتوبة) لما مر أن الذى إذا الزمه
 التعزير فأسلم لم يسقط عنه لكن هذا مقيد بما إذا كان حقاً العبد ما ما واجب حقاً الله تعالى فانه يسقط كما
 في شهادات البحر حموى على الاشياء (قوله قلت قد قد مناه لا أصحابنا الخ) تتقدم ذلك عند قوله
 والشهادة على الشهادة وهذا جواب لتول الاشياء ولم اره لأصحابنا اه قلت وفي كذالة كافى الحاكم انشيدوا إذا
 كان المذنب عليه رجلا له مروءة وخطر استحسن أن لا أجسه ولا أعززه إذا كان ذلك أول ما فعل وذكر عن
 الحسن رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تغافوا عن عقوبة ذى المروءة إلا فى الحدود اه
 وقال البيهقي وفي الاجناس عن كذالة الاصل لو أذى قبل انسان شديدة فأحشاه أرائه شربه عزراً سواطاً
 وان كان المذنب عليه رجلا له مروءة وخطر استحسن أن لا يعززه إذا كان أول ما فعل وفي نوادر ابن رستم عن
 محمد وعظ حتى لا يعود اليه فان عاد وتكرر منه شرب التعزير قلت لمجد والمرءة عندك فى الدين والنسب قال نعم
 وفي التمرناشى أن كان له خطر ومروءة فالتياس أن يعزر وفي الاستحسان لا أن كان أول ما فعل فان فعل أى مرة
 أخرى علم انه لم يكن ذا مروءة والمروءة مروءة شرعية وعقلية رسمية اه ملخصاً (تنبيه) قال ابن حجر
 فى الفتاوى القدسية جاء الحديث من طرق كثيرة من رواية جماعة من الصحابة باللفاظ المختلفة منها أقبلوا ذوى
 الهيات عثراتهم الا الحدود وفسرهم الشافعى بأنهم الذين لا يعرفون بالشرب فيلأحددهم الزلة فيترك وقيل هم
 اصحاب الصغائر دون الكبار وقيل ادين اذا وقع منهم الذنب تاجر والأول اظهر رأيت اه ملخصاً قلت وقول
 انما اذا كان أول ما فعل يشير الى التفسير الأول وكذا ما مر من تفسير المروءة (قوله فى حديث اتق الله
 لا تأتى الخ) لفظ الجامع الصغير اتق الله بالاولاد وقوله لا تأتى أصله للتأتأتى لحذف اللام كذا فى المناوى ح
 قلت مقتضاه أن تأتى منصوب بأن المضمر بعد اللام المقدرة مع أن شرط انما أن عدم وجود لا بعدها مثل
 لنعلم أى الخزين فلو وجدت امتنع الانما مثل لا يعلم الا أن يقال سوغ ذلك عدم التصريح باللام التعليمية
 لكنه يتوقف على كون الرواية بالنصب والا فلا يظهر أنه نفي بمعنى النهى مثل فلا رفقت ولا فسوق أو نهى والياء
 للاشباع وعلى كل فهو نهى عن المسبب والمراد النهى عن السبب مثل ولا تفتكوا انفسكم لا يفتككم الشيطان
 أى لا تفعلا سبب القتل والفتنة وهذا المراد النهى عن منع زكاة المواشى أو المرفقة التى هى سبب الاتيان بما
 ذكره على هذا التقرير يظهر فى الحديث نكات لطيفة لا تحفى على المتأمل فافهم (قوله لرغاء الخ) الرغاء صوت
 الابل كما أن الخوار صوت البقر والتواج باشاء المثلثة المنهومة وبعدها همرة مفتوحة بمدودة ثم جيم صوت

كذب بالتعريض يعزر حاوى
 زنى بامرأة ميتة يعزر اختيار
 ادعى على آخره وطى أمته وحبلته
 فسقت فان برهن فله قيمة النقصان
 ون حلف خصمه فله تعزير المذنب
 منية وفي الاشياء خدع امرأة
 انسان وأخرجها وزوجها يحبس
 حتى يتوب أو يموت لسعيه فى
 الارض بالنسب من له دعوى
 على آخر فلم يجده فأمسك اه
 لظلمة فحبسوهم وعزموهم عزراً
 يعزر على الورع الباردا كعريف
 نحو قرة التعزير لا يسقط بالتوبة
 كالحديث قال واستثنى الشافعى
 ذوى الهيات قلت قد قد مناه
 لا أصحابنا عن القصة وغير ما وزاد
 النافى فى اجناسه ما لم يذكر
 فينصب التعزير وفي الحديث تغافوا
 عن عقوبة ذوى المروءة الا فى الحد
 وفي شرح الجامع الصغير للصاوى
 الشافعى فى حديث اتق الله لا تأتى
 يوم الله لا يسبحه على رقبته
 لرغاء أو بقر لها خوار أو شاة
 لها نواج

الفن ط (قوله قال يؤخذ منه) عبارة المناوي قال ابن المنير أظن أن الحكم أخذوا بتجريس السارق ونحوه من هذا الحديث ونحوه اه ح والتجريس بالقوم التسميع بهم قاموس قلت وهو معنى التشهير الذي ذكره عندنا في شاهد الزور ففي التاترخانية قال أبو حنيفة في المشهور يطاف به وبشهر ولا يضرب وفي السراجية وعليه الفتوى وفي جامع العتباتي التشهير أن يطاف به في البلد وينادى عليه في كل محلة أن هذا شاهد الزور فلا تشبهوه وذكر الخصاص في كتابه أنه يشهر على قوله ما بغير الضرب والذي روى عن عمر أنه يسخم وجهه قنأوله عند السرخسي أنه بطريق السياسة إذا رأى المصلحة وعند الشيخ الإمام أنه التفضيح والتشهير فانه يسمى سوادا اه ملخصا وسيأتي علمه قيل باب الرجوع عن الشهادة أن شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب السرقة) *

عقب به الحدود ولأنه منها مع الضمان قهستاني قلت وكانهم ترجوا الهالك بالكتاب دون الباب لاشتمالها على بيان حكم الضمان الخارج عن الحدود فكانت غيرها من وجده فأوردت عنها بكتاب متضمن لآبواب تأمل حال القهستاني وهي نوعان لأنه إما أن يكون ضررها بذى المال أو به وبعاثة المسلمين فالأول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني بالكبرى بين حكمهما في الآخر لا نهما أقل وفوقا وقد اشتركا في التعريف واكثر الشروط اه أى لأن المعتبر في كل منهما أخذ المال خفية لكن الخفية في الصغرى هي الخفية عن عين المالك أو من يقوم مقامه كالمودع والمستعير وفي الكبرى عن عين الإمام الملتزم بحفظ طرق المسلمين وبلاذهم كما في الفتح والشروط تعلم مما يأتي (قوله هي لغة أخذ الشيء الخ) أفاد أنهم مصدر وهي أحد خمسة ففي القاموس سرق منه الشيء يسرق أى من باب ضرب سرقا محرّك وكسفت وسرقة محرّكة أى كلمة وكسفرة أى بنم فسكون وسرقا بالفتح أى مع السكون والاسم السرقة بالفتح وكسفرة وكسفت اه موصفا (قوله خفية) بنم الخاء وكسرهما ط مع الصباح (قوله مجاز) أى من إطلاق المصدر واردة اسم المفعول كخلفى بمعنى الخلق (قوله وشربا باعتبار الحرمة الخ) يعنى أن لها في الشرع تعريفاين تعريفا باعتبار حرمة وتعريفها باعتبار ترتب حكم شرعى عليها وهو القطع ومرة نظيره في الرنى (قوله أخذه كذلك) أى أخذ الشيء خفية (قوله أخذ مكلف) شمل الأخذ حكما وهو أن يدخل جماعة من الدروس منزل رجل وبأخذ وامتناعه ويحمّله على ظهور واحد ويخرجوه من المنزل فان الكل يقطعون استمسا ناوسياى بجر وأخرج الصبي والمجنون لأن القطع عقوبة وهما ليسا من أهلها لكنهما يضمنان المال كما في الجور (قوله أوعدا) فهو كالخز هنالان القطع لا يتصف بخلاف الجلد (قوله أو كافر) الأولى أو ذميا لما في كافي الحاكم أن الحرابي المستأمن إذا سرق في دار الاسلام لم يقطع في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أقطعه (قوله أو مجنوننا حال افاقته) الأولى أن يقول أو مجنوننا في غير حال أخذه لأن قوله ولو أنى الخ نعميم للمكلف فيصير المعنى أخذ مكلف ولو كان ذلك المكلف مجنوننا في حال افاقته ولا يخفى ما فيه فانه في حال افاقته عاقل لا مجنون الآن يجعل حال افاقته نظرا لا خذ فكانه قال أخذ مجنوننا في حال افاقته فيصدق عليه أخذ مكلف وانما سماه مجنوننا نظرا الى حاله في غير وقت الأخذ فيرجع الى ما قلنا تأمل والحاصل ككفا في البحر والنهر أنه إذا كان يجنب وينفق فان سرق في حال افاقته قطع والا فلا اه بقى لو جنى بعد الأخذ هل يقطع ام تنظر افاقته قال السيد أبو السعود ظاهر ما قدمه في النهر من أنه يشترط لاقامة الحد كونه من أهل الاعتبار يقتضى اشتراط افاقته الآن يفرق بين الجلد والقطع بأن الذى يحصل به الجلد لا فائدة فيه قبلها زوال الام قبل افاقته بخلاف القطع اه قلت لكن في حد الشرب من الجراد إذا أفر السكران بالسرقة ولم يقطع لسكره أخذ منه المال ثم قال شهد واعليه بالشرب وهو سكران قبلت وكذا بالزنى وهو سكران كما إذا زنى وهو سكران وكذا بالسرقة وهو سكران ويحد بعد النحر ويقطع اه فهذا يفيد اشتراط صحوه الآن يفرق بين الجنون والسكر بأن السكر له غاية بخلاف الجنون لكن الظاهر انتظار افاقته لا تدراء الحد بالشبهة وهي هنا احتمال ابداء ما بسطة إذا افاق كما لا يقطع الاخرس لذلك تأمل (قوله ناطق بصير) زاد في البحر هنا فيدا آخرو هو كونه صاحب يد يسرى ورجل عني محيئين وسيأتي في فصل القطع (قوله لجهلا بمال غيره) يعنى أن مقتضى حال ذلك (قوله عشرة دراهم) لما

قال يؤخذ منه تجريس السارق ونحوه فلا يفظ والله تعالى أعلم (كتاب السرقة)

هي لغة أخذ الشيء من الغير خفية وتسمية المسروق سرقة مجاز وشربا باعتبار الحرمة أخذه كذلك بغير حق نصابا لكن أم لا وباعتبار القطع (أخذ مكلف) ولو أنى أو عبدا أو كافرا أو مجنوننا نال افاقته (ناطق بصير) فلا يقطع الاخرس لاحتمال نقطه بشبهة ولا أعنى لجهلا بمال غيره (عشرة دراهم)

رواه أبو حنيفة مرفوعا لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ورجح هذه على رواية ربع دينار ورواية ثلاثة دراهم لأن الأخذ بالأكثر أحوط احتيالا للدرك كما بسطه في الفتح واطلق الدراهم فأنصرفت إلى المعهودة وهو أن تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل كما في الزكاة بجر ومثله في الهداية وغيرها وبحث فيه الكمال بأن الدراهم كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم مختلفة صنف عشرة وزن خمسة وصنف وزن ستة وصنف وزن عشرة فقتضى ترجيحهم الأكثر فيما مر ترجمه هنا أيضا وعامة في الشرع بلالية (قوله لم يقل مضروبة) أي مع أن ذلك شرط للقطع في ظاهر الرواية (قوله جباد) فلوسرق زيوفا أو نهرجة أو ستوفة فلا قطع إلا أن تكون كثيرة قيمتها نصاب من الجباد بجر (قوله أو مقدارها) أي قيمة فلوسرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا بجر وهو عطف على عشرة اه ح (قوله فلا قطع بنقرة) هي القطعة المذابة من الذهب والفضة قاموس والمراد الثاني ط وهذا محتز كون العشرة مضروبة ومثله ما لوسرق أقل من وزن عشرة فضة تساوي عشرة مصكوك لا يقطع لأنه مخالف للنص في محل النص وهو أن يسرق فضة وزن عشرة كذا في الفتح فإذا أن الفضة غير المصكوكة بعينها الوزن والقيمة أي كون وزنها عشرة تساوي عشرة مصكوكة فلا قطع لو نقص الوزن عن عشرة وإن بلغ قيمة المصكوكة كما سأله ولا في عمك كسألة النقرة (قوله ولا بديار) محتز قوله وأقيمتها وأفاد به أن غير الدراهم يتوهم بها وإن كان ذهبا كما في الفتح (قوله وقت السرقة وقت القطع) فلو كانت قيمته يوم السرقة عشرة فانتقص وقت القطع لم يقطع إلا إذا كان الذئص لعيب حدث أو انقوات بعض العين كما في الفتح والنهر (قوله ومكانه) فلوسرق في بلد ما قيمته فيها عشرة فأخذ في أخرى وقيمتها فيه أقل لا يقطع فتح (قوله بتقويم عدلين) حال من قوله أو مقدارها (قوله عند اختلاف المتقومين) أي بأن قومه عدلان بنصاب وعدلان آخران بأقل منه وأما لو اختلفوا بهذا تساوقهم على النصاب فإنه لا يضر كما هو ظاهر (قوله إذا كان وعاء لها عادة) لأن القصد فيه يقع على سرقة الدراهم ألا ترى أنه لو سرق كيسا فيه دراهم كثيرة يقطع وإن كان الكيس يساوي درهما بجر وفهم منه أنه لو علم بما في الثوب يقطع كما صرح به في المبسوط لأن المعتبر ظهور قصد النصاب وكون المسروق كيسا فيه دلالة القصد ولا يتقبل قوله لم أقصد لم أعلم كما في الفتح فأقراره بالعلم على الثوب فيه دلالة القصد بالاولى (قوله ولا ينتظر) أي إذا طلب المالك تضمينه فله ذلك في الحال لو جود سببه لأنه لا يقدر على تسليمه للعالم فصار مستهلكا (قوله خفية) خرج به الأخذ مغالاة أو نهبا فلا قطع به لو كان في المصر نهارا وإن دخل خفية استحسننا نهر (قوله وأبدا فقط لوليل) حتى لو دخل البيت ليلا خفية ثم أخذ المال مجاهرة ولو بعد مقاتلة من في يده قطع بجر (قوله وهل العبرة) أي في الحقيقة لزعم السارق أن رب الدار لم يعلم به أم لزعم أحدهما وإن كان رب الدار فيه خلاف ويظهر ذلك فيما لوطن السارق أن رب الدار لم يعلم به مع أنه لم يعلم فالحقيقة هنا في زعم رب الدار لا في زعم السارق في الزبلي لا يقطع لأنه جهري زعم وفي الخلاصة والمحيط والذخيرة يقطع اكتفاء بكونه خفية في زعم أحدهما أما لزعم اللص أنه لم يعلم به مع أنه عالم يقطع اكتفاء بزعمه الخفية وكذا لو لم يعلم انصافا وأما لو علم فلا قطع فالمسألة رابعة كما أفاده في البحر (قوله من صاحب يد محيصة) حتى لو سرق عشرة ودبعة عند رجل ولو عشرة رجال يقطع فتح (قوله فلا يقطع السارق من السارق) هكذا أطلقه الكرخي والخلوي لأن يده ليست يد أمانة ولا ملك فكان ضائعا قلنا لم يكن يده يد غضب والسارق منه يقطع والحق ما في نوادر هشام عن محمد أن قطعت الأول لم تقطع الثاني وإن درأت عنه الحدة قطعت ومثله في أمالي أبي يوسف كذا في الفتح نهر وعلى هذا التفصيل مشى المصنف في الباب الآتي (تنبيه) في كافي الحاكم ولا يقطع السارق من مال الحرى المستامن (قوله مما لا يتسارع إليه الفساد) سيأتي هذا في المتن مع أشياء أخر لا يقطع بها فإذا كان مراده استيفاء الشروط كان عليه ذكر الباقي تأمل (قوله متقوما مطلقا) أي عذر أهل كل دين ط (قوله فلا قطع بسرقة خمر مسلم) هذه العبارة مع التطويل لا تشمل سرقة المسلم خمر الذمي ولو قال فلا قطع بسرقة خمر لكان أخصروا تأمل اه ح (قوله بدائع) تمام عبارتها على ما في البحر فلوسرق بعض تجار المسلمين من البعض في دار الحرب ثم خرجوا إلى دار الإسلام فأخذ السارق لا يقطعه الإمام اه قلت وظاهره أن الحكم كذلك لو سرق في دار البني ثم خرجوا إلى دار

لم يقل مضروبة لما في المغرب
الدراهم اسم للمضروبة (جباد
أو مقدارها) فلا قطع بنقرة
وزنها عشرة لانساوي عشرة
مضروبة ولا بديار قيمته
دون عشرة وتعتبر القيمة وقت
السرقة ووقت القطع ومكانه
بتقويم عدلين لها معرفة بالقيمة
ولا قطع عند اختلاف المتقومين
ظهير به (مقصودة) بالأخذ فلا
قطع ثوب قيمته دون عشرة وفيه
دينار أو دراهم مضروبة إذا
كان وعاء لها عادة تجنيس (ظاهرة
الاحراج) فلوا بلغ دينار في الحرز
وخرج لم يقطع ولا ينتظر تقوطه
بل يضمن مثله لأنه استهلكه وهو
سبب الضمان للعالم (خفية)
ابتداء وانتهاء ولو الأخذ نهارا
ومنه ما بين العشاءين وابتداء وقت
لوليل وهل العبرة لزعم السارق
أو لزعم أحدهما خلاف (من
صاحب يد محيصة) فلا يقطع
السارق من السارق فتح (مما
لا يتسارع إليه الفساد) كلام
وفواكه مجتبى ولا بد من كون
المسروق متقوما مطلقا فلا قطع
بسرقة خمر مسلم مسلما كان
السارق أو ذميا وكذا الذي
إذا سرق من ذمي خرا أو خنزيرا
أو بيسة لا يقطع لعدم تقويمها عندنا
ذبحه السارق في (في دار
العدل) فلا يقطع بسرقة في دار
حرب أو بني بدائع

العدل تأمل ولم يذكر سرقة أهل العدل من أهل البغي وعكسه وفي كافي الحاصكم رجل من أهل العدل
 أغار على عسكر البغي ليلافسرق من رجل منهم ما لا يخفى به إلى امام العدل لا يقطع له لأن أهل العدل أخذ
 أموالهم على وجه السرقة ويسكن إلى أن يتوبوا أو يموتوا وفي العكس لو أخذ بعد ذلك فأنتى به امام أهل العدل
 لم يقطع أيضاً لأنه محارب يستحل هذا اهـ ملخصاً (قوله من حرز) هو على قسمين حرز بنفسه وهو كل
 بقعة معدة للاحراز ممنوع من الدخول فيها الا باذن كالدور والخوانيت والخيم والخزائن والسناديق أو بغيره
 وهو كل مكان غير معد للاحراز وفيه حافظ كالمساجد والطرق والحجرات وفي القنينة لو سرق المدفون في مفازة
 يقطع بحر قلت وجرن المقدسى بضعف ما في القنينة كما ذكره في النباش (قوله بكرة واحدة) فلو أخرج
 بعضه ثم دخل وأخرج باقيه لم يقطع زيلعي وغيره قلت وهذا لو أخرج إلى خارج الدار كما في الجوهرية ولو دخل
 داراً فسرق من بيت منها درهماً فأخرجها إلى صحنها ثم عاد فسرق درهماً آخر وهكذا حتى سرق عشرة فهذه
 سرقة واحدة فإذا أخرج العشرة من الدار قطع وان خرج في كل مرة من الدار ثم عاد حتى فعل ذلك عشر مرات
 لم يقطع لأنها سرقات اهـ ومثله في التائز سانية لكن ذكر في الجوهرية أيضاً لو أخرج نصاباً من حرز مرتين
 فصاعداً ان تحلل بينهما اطلاع المالك فأصل النقب أو أغلق الباب فالأخراج الثاني سرقة أخرى فلا يجب القطع
 اذا كان الخارج في كل دفعة دون النصاب وان لم يتحلل ذلك قطع اهـ ومثله في النهر عن السراج قبيل
 فصل القطع فتقوله وان لم يتحلل ذلك قطع يقتضي انه لو أخرج بعض النصاب إلى خارج الدار ثم عاد قبل اطلاع
 المالك وأصلحه النقب أو أغلق الباب انه يقطع وهو خلاف ما أطلقه هو وغيره من عدم القطع كما عرفت. لأنه
 لم يصدق عليه انه في كل مرة أخرج نصاباً من حرز بل بعض نصاب نعم اطلاع المالك له اعتبار في مسألة أخرى
 ذكرها في الجوهرية أيضاً وهي لو نضب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئاً إلا في الليلة الثانية ان كان ظاهراً وعلم به رب
 المنزل ولم يستد له يقطع والقطع اهـ ووجهه ظاهر وهو أنه لو علم به ولم يستد لم يبق حرز والابن حرزاً اذ لو لم
 يبق حرزاً لزم أن لا تتحقق سرقة بعده تلك الحرز (قوله اتحد مالكم ام تعدد) فلو سرق واحد من جماعة
 قطع ولو سرق اثنان نصاباً من واحد فلا قطع عليهما ما فاعبرة للنصاب في حق السارق لا المسروق منه بشرط أن
 يكون الحرز واحداً ولو سرق نصاباً من منزلين فلا قطع والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من
 عشرة أنفس في دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهماً قطع بخلاف ما اذا كانت الدار عظيمة
 فيها حجر كافي البدائع بحر وستأتي مسألة الحجر (قوله لاشبهة ولا تأويل فيه) أخرج بالاقول السرقة
 من دار أبيه ونحوه وبالثاني سرقة مصحف لتأويل أخذه للقراءة أفاده ط (قوله وثبت ذلك الخ) لا يصح
 كون ذلك جزءاً من التعريف بل هو شرط للجمع كما أفاده بقوله فيقطع ان اقترمت مرة أو شهد رجلان الخ تأمل
 (قوله واليه زجع الثاني) أي أبو يوسف وكان أولاً يقول لا يقطع الا اذا اقترمتين في مجلسين مختلفين كما
 في الزيلعي (قوله ومن المتأخرين من أفتى بخصته) مقتضى صنيعة أن ذلك صحيح في حق القطع ولا يخفى
 ما فيه لأن القطع حديثه قط بالشبهة والانكار أعظم شبهة مع انه سمي أنى انه لا قطع بنكول عن العين وأنه
 لو اقترمت هرب لا يتبع فيتمين سجل ما ذكره على خصته في حق الضمان (قوله أو شهد رجلان) فلا يقبل رجل
 واحد اثنان للقطع بل للمال وكذا الشهادة على الشهادة كافي كافي الحاصكم (قوله ولو عبدا) تعميم للضمير
 في علمه المقدر بعد قوله أو شهد رجلان وسبأ في الكلام على سرقة العبد في الباب الآتي (قوله وسألهمما
 الامام كيف هي) ليعلم انه اخرج من الحرز أو فاول من هو خارج وأين هي ليعلم انها ليست في دار الحرب وكما
 هي ليعلم انها نصاب أم لا (قوله زاد في الدرر) نقله في البحر أيضاً عن الهداية وقال السؤال عن الماهية
 لا إطلاقها على استراق السمع والنقص من اركان الصلاة وعن الزمان لاحتمال التقادم زاد في الكافي انه
 يسألهم عن المسروق اذ سرقة كل مال لا توجب القطع (قوله وعن سرق) ليعلم انه ذرهم محرم منه ام لا
 (قوله وبينها) أي المذكورات وهو عطف على قوله وسألهمما (قوله احتيالا) علة للسؤال (قوله
 ويحبسه حتى يسأل عن الشهود) أي عن عد التهم قال في الشريعة لانية بشرى إلى ما عاله المكال ان القاضي لو
 عرف الشهود بالعدالة قطعها اهـ ولعله على القول بأن القاضي يقضي بعلمه وهو خلاف المختار الا أن اهـ
 وهذا اشتباه فان قضاءه بالقطع بالبين لا بعلمه وعلمه بعدالة الشهود المتوقف عليها القضاء بالقطع ليس قضاء به

(من حرز) بكرة واحدة اتحد مالكم
 أم تعدد (لا شبهة ولا تأويل فيه)
 وثبت ذلك عند الامام كما سيتضح
 (فيقطع ان اقترمتا مرة) واليه رجوع
 الثاني (طائعا) فاقترمتا مرة بمكرها
 باطل ومن المتأخرين من أفتى بخصته
 ظهيرية زاد التمسكت في معزبا
 لخزانة المفتين ويجل ضرر به لا يقر
 وسحقته (أو شهد رجلان) ولو عبدا
 شرط حضرة مولاه ولا تقبل على
 اقراره ولو لم يحضرته (وسألهمما
 الامام كيف هي وأين هي وكما هي)
 زاد في الدرر وما هي ومتى هي (ومن
 سرق وبينها) احتيالا للدره
 ويحبسه حتى يسأل عن الشهود

حوى قلت على انه مرفى الباب السابق أن في حقوقه تعلل بقضى القاضى بعلمه اتفاقا وقد صرح في البحر عن
الكشف بأن وجوب القطع حق الله تعالى على الخلوص (قوله لعدم الكفالة في الحدود) لانه اذا جاز
أخذ الكفيل بالنفس لا يجبس (قوله الا الزمان) لان تقادم العهد لا يمنع صحة الاقرار بها نوح عن الميسوط
والهبطوا اعتراضه الحوى بأنه يجوز أن تكون السرقة في صباه فلا يتحدث قلت لكن قال في حاوى الزاهدى لو ثبتت
السرقة بالاقرار لا يلزم السؤال عن زمانها حتى قال في اسنغ لو قال سرقت في زمان الصباية طبع ولا يلتفت
الى قوله اه ولفظ اسنغ رمز لكتاب الاسرار (قوله الا المكان) المناسب والا المكان بالعطف لانه
في الفتح استثنى الزمان والمكان (قوله تحريف) أى لجواز أن يكون في دار الحرب والمراد أن ذكر المكان
في عبارة الفتح غير صحيح (قوله وكذا الورجع احدثهم) أى أحد السارقين المقترين (قوله أو قال) أى
أحد السارقين (قوله أو شهدا على اقراره) أى اقرار السارق (قوله فلا قطع) أى في المسائل الثلاث
أما في الاولين فلا لأنه اذا سقط عن البعض لشبهة سقط عن الباقي كما في الكافي والجوع ودعوى الملك شبهة
وأما في الثالثة فلان حدود الاقرار بمنزلة الرجوع وهو لو أقصر صرح بما يصح رجوعه فكذا لو شهدا على اقراره
والسكون في باب الشهادة جعل انكارا حكما كما ذكره المصنف (قوله ونقله شارح الوهبانية الخ) حاصل
ما نقله عن الميسوط انه لو أقترن ثم هرب لم يقطع ولو في فوره لان الهرب دليل الرجوع ولورجع لا يقطع فكذا اذا
هرب بل يضمن المال وأما لو هرب بعد الشهادة ولو قبل الحكم فان أخذ في فوره قطع والا فان حدث السرقة
لا يقيم بالبينية بعد التقادم والعارض في الحدود بعد القضاء قبل الاستيفاء كالعارض قبل القضاء اه وبه
ظهر أن قول المصنف تبعا للتظهير فان في فوره لا يقطع صوابه ولو في فوره ليعلم انه بعد التقادم لا يقطع أيضا
واجب بأنه قيد بالفورية ليصح قوله بخلاف الشهادة لانه بعد التقادم لا يخاصف الاقرار بالشهادة في عدم
القطع على انه اذا كان لا يقطع بالهرب في فوره الاقرار لا يقطع بعد التقادم فيه بالاولى كما أفاده ح لكن لا يحنى
ما في العبارة من الایهام والعبارة المحتررة عبارة كافي الحاصكم وهى واذا اقترن بالسرقة ثم هرب لم يطالب وان
كان ذلك بشهود طلب ما دام في فوره ذلك (قوله ولا قطع ينكول) أى نكول السارق عن الحلف عند
القاضى (قوله لا اقراره على نفسه) هه لازم المال في المسألتين لان النكول اقرار معنى واقرار السيد على
عبده يوجب توجه المطالبة على نفسه افاده ط (قوله ونقل) أى في القهستاتى ومنه في الذخيرة وهو
تأيد لما قبله حيث سماه جورا شيها بالعدل (قوله عن عصام) هو عصام بن يوسف من اصحاب أبى يوسف
ومحمد ومن أقران محمد بن سماعة وابن رستم وأبى حنيفة البخارى (قوله انه سئل) أى سأله حبان بن جبلة
أمير بلخ رملی (قوله سارق وعين) تجب من طلب اليه منه فانه لا يسأل لاقدامه على ما هو أشد جنسية
لكن الشرع لم يعتبر هذا (قوله فتسال) أى عصام (قوله ما رأيت جورا الخ) سماه جورا باعتبار
الصورة والا فهو عدل حيث توصل به الى اظهار الحق وتقدم أن للقاضى تعزير المتهم وقد منابانه (قوله
بعده اقراره بما مكرها) أى في حق الضمان لاني حق القطع كما تقدمناه (قوله وعن الحسن) هو ابن زياد
من اصحاب الامام (قوله يحمل ضربه الخ) لم يصرح الحسن به بل هو منهوم كلامه قال في البحر وسئل
الحسن بن زياد أيجل ضرب السارق حتى يتر قال ما لم يقطع اللحم لا يبين العظم ولم يزد على هذا اه كلام
البحر وهو ضرب مثل أى ما لم يعاقب لا تظهر السرقة ففي عبارة الشارح سقط من الكاتب أو من قلبه بدليل انه
في شرحه على الملتقى ذكر عبارة الحسن على وجهها فلم يكن ما هنا نصرا فامنه بسوء فهمه اذ لم نعهد هذا
للشارح الفاضل وصل في البلادة الى ملزعه من هو مولى بالاعتراض عليه فافهم (قوله عن ابن العز) أى
في كتابه التبعية على مشكلات الهداية حيث قال الذى عليه جمهور الفقهاء في المتهم بسرقة ونحوها أن يخطر
فاما أن يكون معروفا بالبر لم تجز مطالبته ولا عقوبته وهل يحلف قولان ومنهم من قال يعز رمتهمه واما
أن يكون مجهول الحال فيجب حتى يكشف أمره قبل شهر أو قبل باجتهادولى الامروان كان معروفا
بالبحر وقال طائفة بضربه الوالى أو القاضى وقالت طائفة بضربه الوالى دون القاضى ومنهم من قال لا يضربه
وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الزبير بن العوام أن يمس بعض المعاهدين بالعذاب لما كنتم
اخباره بالمال الذى كان صلى الله تعالى عليه وسلم قد عاهدهم عليه وقال له أين كترجي بن اخطب فقال

لعدم الكفالة في الحدود وبسال
المقترن الكل الا الزمان وما في
الفتح الا المكان تحريفه (وسمى
رجوعه عن اقراره بها) وان ضمن
المال وكذا الورجع احدثهم أو قال
هو ما أو شهدا على اقراره بها
وهو يحدد أو يمسك فلا قطع شرح
وهبانية (فان اقترن ثم هرب فان
في فوره لا ينسج بخلاف الشهادة)
كذا نقله المصنف عن الظهيرية
ونقله شارح الوهبانية بلا قيد الفورية
(ولا قطع ينكول واقرار مولى على
عبده) وان لزم المال لا اقراره
على نفسه (و) السارق (لا يحنى
بعقوبته) لانه جور تجنيس وعزاه
القهستاتى للواقعات معللا بأنه
خلاف الشرع ومثله في السراجية
ونقل عن التجنيس عن عصام انه
سئل عن سارق ينكر فقال عليه
اليمين فتال الامير سارق وعين
ها هو ابالسوط فخانر بوه عشرة
حتى اقترن فاني بالسرقة فتال سجدان
الله ما رأيت جورا اشبه بالعدل
من هذا وفي اكرام البرازية من
المشايع من افق بعده اقراره بها
مكرها وعن الحسن يحمل ضربه
حتى يتر ما لم يظهر العظم ونقل
المصنف عن ابن العز الحنفى سمع
انه عليه السلام والسلا والسلام أمر
الزبير بن العوام تعذيب بعض
المعاهدين حين كنتم كترجي بن
اخطب فتفعل فدلهم على المال
قال وهو الذى يسع الناس وعليه
العمل والا فلان الشهادة على السرقات
ادرا الامور

٢٠ طلبا
ترجمة عصام بن يوسف

٣٠ طلبا
في جواز ضرب السارق حتى يتر

يا محمد أنفذته النفقات والحروب فقال المال كثير والمساءلة أقرب وقال للزبير دونك هذا منه الزبير بشئ من العذاب فدلهم على المال وهو الذي يسع الناس وعليه العمل الخ وتعامه في المنح (قوله ثم نقل) أي المصنف وقوله جواز ذلك أي جواز ضرب المتهم حيث قال نقلا عن الزبلي ومنها أي ومن السياسة ما حكي عن الققية أي بكر الأعمش أن المدعى عليه إذا انكر فلا مأم أن يعمل فيه بأ. كبر رأيه فان غلب على ظنه أنه سارق وأن المسروق عنده عاقبه ويجوز ذلك كما لو رآه الإمام مع الفساق في مجلس الشرب وكما لو رآه يعيش مع السراق وبغلبة الظن انجاز واصل النفس كما إذا دخل عليه رجل شاهرا سيفه وغلب على ظنه أنه يقتله اه (قوله لغلبة الفساد) تمام عبارة التهر وكيف يؤتى للسارق ليلا بالبيئة بل ولا في النهار اه يعني لا يتوقف جواز ضربه على إقامة البيئة حيث كان من أهل التهمة وتقدم في التعزير أن للقاضي تعزير المتهم وقد مبناهناك عن ابن القيم حكاية الاجماع على ذلك وقد سمعت أقفا تصريح الزبلي بأن هذا من السياسة وبه يعلم أن للقاضي فعل السياسة (قوله ويحمل مافي التجنيس) وهو ما قدمه المصنف من انه لا يفتى بعقوبة السارق (قوله لو كسر سنه) بضم أوله مبينا للجهول وأصل العبارة لو شكك الوالي بغير حق فأفتى بضرب المشكوك عليه فكسر سنه أو يده الخ (قوله كالمال) أي كما يضمن لو غترمه الوالي مالا (قوله لا لو حصل) أي لا يضمن الارش لو حبسه الوالي فهرب وتشو وجدار السجن فحصل ما ذكر من كسر سنه أو يده أو مات بضرب القائد (قوله كان للورثة) أخذ الشاكى بديه أيهم الظاهر أنه لا ينافي ما مر عن القنية لتعليقه بظهور تعديه هنا أي حيث ظهرت السرقة على يد آخر بخلاف ما مر تأمل (قوله لتعديه في هذا التسبب) قال في الذخيرة بعد عزوه المسألة لمجموع النوازل قبل هذا الجواب مستقيم في حق المغرامة أصله السعاية غير مستقيم في حق الدية لانه صعد السطح باختاره وقيل هو مستقيم في الدية أيضا لانه مكره على الصعود لفرار من حيث المعنى اه وقوله أصله السعاية أي أن الأصل في ذلك تضمينهم الساعي إذا كان بغير حق (قوله وسجي في الغضب) حيث قال متناوشر حالوسعي الى سلطان بمن يؤذيه والحال انه لا يدفع بلارفع الى السلطان أو سعي بمن يباشر الفسق ولا يمنع بهيه أو قال لسلطان قديغرم وقد لا يغرم انه قد وجد كك نزا فغرمه السلطان شيئا لا يضمن في هذه المذكورات ولو غرم السلطان البتة بمثل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لو سعي بغير حق عند محمد زجره أي للساعي وبه يفتى وعزروا للساعي عبد اطول بعد عقوبته ولو مات الساعي فلامسح به أن يأخذ قدر الخسران من تركته هو الصحيح جواهر الفتاوى ونقل المصنف انه لو مات المشكوك عليه بسقوطه من سطح لخوفه غرم الشاكى ديته لا لومات بالضرب لندوره وقد مر في باب السرقة اه قلت أثبت خبر بأن ما ذكره في باب السرقة مخالف لما عزاها اليها ثم حاصل ما ذكره من ضمان الساعي انه لو سعي بحق لا يضمن ولو بلا حق فان كان السلطان يغرم بمثل هذه السعاية البتة يضمن وان كان قديغرم وقد لا يغرم لا يضمن والفتوى على قول محمد من ضمان الساعي بغير حق مطلقا ويعزربل قدمنا اباحة قتله بل أفق بعض مشايخ المذهب بكفره (قوله لم يسرقه مني) المناسب عطفه بأولانه مسألة ثانية في كافي الحاكم أو قال لم يسرقه مني وانما كنت أودعته (قوله فلا قطع) أما لو قال عنوت عنه لم يطل القطع كافي الحاكم أي لأن القطع محض حقه تعالى فلا يملك اسقاطه بخلاف ما قبله لانه ثبت في ضمن ثبوت حق العبد وقد بطل باقراره فبطل ما في ضمنه تأمل (قوله ونذب تلقينه) المناسب ذكره عند قوله ان اقربها أي نذب للإمام أن يلقنه كافي لما خرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم اتى بلص قد اعترف ولم يوجد معه متاع فقال صلى الله عليه وسلم ما الخالك سرق قال بل يارسول الله فأعاد عليه الصلاة والسلام مرتين أو ثلاثا فامر به فقطع وتعامه في الفتح (قوله في حقه ما) متعلق بلا قطع ح أي لا قطع في حق الكافر ولا في حق المسلم ولعل وجهه انها سرقة واحدة فلما بطلت الشهادة في حق المسلم بطلت في حق الكافر وأما الضمان فلا شك في اتفقانه عن المسلم وهل يضمن الكافر حصته منها الظاهر نعم قلت وفي كافي الحاكم لو شهد رجلان على رجلين بسرقة وأحد السارقين غائب قطع الحاضر فان جاء الغائب لم يقطع حتى تعاد عليه تلك البيئة أو غيرها فاقطع اه فلينظر الفرق بين المسألتين ولعل وجهه أن الكافر ليس أهلا للشهادة على المسلم بخلاف شهادة المسلم على الغائب فان المانع من قبولها الغيبة لعدم الاهلية (قوله تشارك جمع) أي في دخول الحرز بقريضة قوله وان أخذ المال بعضهم قال في الفتح وانما وضعها

ثم نقل من الزبلي في آخر باب قطع الطريق جواز ذلك سياسة وأقره المصنف تبعاً للجمهور وابن الكمال زاد في النهروين في التعويل عليه في زماننا لغلبة الفساد ويحمل مافي التجنيس على زمانهم ثم نقل المصنف قبله عن القنية لو كسر سنه أو يده ضمن الشاكى أرشه كالمال لا لو حصل ذلك بتسوره الجدار أو مات بالضرب لندوره وعن الذخيرة لو صعد السطح لفتّر خوف التعذيب فسقطت ثم ظهرت السرقة على يد آخر كان للورثة أخذ الشاكى بديه أيهم وبما غرمه للسلطان لتعديه في هذا

التسبب وسجي في الغضب (قنى بالتقطع بيئة أو اقرار قال المسروق منه هذا متاعه لم يسرقه مني) وانما كنت أودعته (أو قال شهد شهودي برذراً وأقره هو يباطل أو ما اشبه ذلك فلا قطع) ونذب تلقينه كيلا يقترب بالسرقة (كما لا قطع) لو شهد كافران على كافر ومسلم بها في - هه - ما أي الكافر والمسلم ظهريه (تشارك جمع وأصاب كالا قدر نصاب قطعوا

مطلب في ضمان الساعي

في دخول الكل لانه لو دخل بعضهم اشتركوا بعد ذلك في فعل السرقة لا يقطع الا الداخل ان عرف بعينه وان لم يعرف عزروا كلهم وأبدي حبسهم الى أن تظهر ثوبتهم اه وقيد بقوله وأصاب كلاً نصاب لانه لو أصابه أقل لم يقطع بل يضمن ما أصابه من ذلك جوهره (قوله استحصانا) والقياس أن يقطع الحامل وحده وهو قول زفر والائمة الثلاثة فتح (قوله أو محرم) أي ذورحم محرم من المسروق منه بحر (قوله لم يقطع أحد) اطلقته فشمّل ما اذا تولى الاخذ الكبار العقلاء خلافاً لابي يوسف كما في الزيلعي (قوله لا قطع) هذا قول أبي حنيفة الأول وقوله الأخير يقطع كما يأتي قرياً وبه صرح في التارخانية وغيرها (قوله سوى رجم) في بعض النسخ سوى جلد وهي الصواب وان كان الأول هو الذي في الفتح والبحر والنهر فتلاعن كافي الحاصكم فقد رده في الشر بنبلالية بأنه مخالف لما قدّمه في حد الزنى بالرجم من انه اذا غاب الشهود أو ما توا سقط الحد فيجبه استثناء الجلد فانه يقام حال الغيبة والموت بخلاف الرجم لا شرط بداية الشهود وبه عبارة كافي الحاكم في الحدود مصرحة بذلك وكذلك عبارته في السرقة ونصها اذا كان أي المسروق منه حاضراً والشاهدان غائبان لم يقطع أيضاً حتى يحضر واو قال أبو حنيفة بعد ذلك يقطع وهو قول صاحبيه وكذلك الموت وكذلك هذا في كل حد وحق سوى الرجم وبعض القصاص وان لم يحضروا استحصانا لانه من حقوق الناس اه فهذا تصريح الحاصكم في الحدود والسرقة بما قلنا فليتنبه له اه قلت والظاهر أن نسخة الكافي التي وقعت لصاحب الفتح سقط منها قوله وقال أبو حنيفة الى قوله وكذلك الموت فوق الخلل في اشتراط حضور الشاهدين وفي استثناء الرجم لأن الاستثناء وقع من القول الأخير الذي رجع اليه الامام فكان العمل عليه لأن ما رجع عنه الجتهد بمنزلة المنسوخ ولذا صرح في شرح الوهانية بتصحيح قوله الأخير فخرى الله تعالى الشر بنبلالية خيراً على هذا التنبيه الحسن (قوله تصحيح خلافه) أي خلاف قوله لا قطع وهذا هو الدواب كما علمت (قوله ويقطع بساج) قال الزمخشري الساج خشب اسود رزين يجلب من بلاد الهند ولا تكاد الارض تلبيه والجمع سيجان مثل نارونير ان قول بعضهم الساج يشبه الانوس وهو أقل سواداً منه مصباح (قوله وقتنا) بالفتح والتصر هو الرمح (قوله بفتح الباء) كذا في البحر عن الطلبة ومثله في الفتح والنهر ورأيت في المصباح ضبطه بضمها وقال انه خشب معروف وهو معرب ويجلب من الهند واسمه بالعربية ساسم بهمة وزان جعفر (قوله وعود) بالضم الخشب جمعه عيذان وأعواد وآلة من المعازف قاموس قلت والمراد هنا الأول وهو الطيب لأن آلة اللهو لا قطع بها كما يأتي (قوله وأدهان) جمع دهن كزيت وشبرج (قوله وورس) نبت اصفر يزعم بالين ويصنع به قبل هو صنف من الكركم وقيل يشبهه مصباح (قوله وصندل) خشب معروف طيب الرائحة (قوله وفصوص خضر) قيد الخضرا تفاتي دترميتي (قوله وزبرجد) جوهر معروف ويقال هو الزمرّد مصباح (قوله ولعل) بالتخفيف ما يتخذ منه الجواهر غير الزعفر والدودة ويطلق على نوع من الزمرّد ط وفي بعض النسخ لعل وهو شجر حجازي كما في القاموس تأمل (قوله غير مركب) احتريزه عن باب الدار المركب فانه لا يقطع به كما يأتي ثم انه يشترط للقطع هنا أن يكون في الحرز وأن يكون خفيفاً لا ينخل حمله على الواحد لانه لا يرغب في سرقة الثقل من الابواب كما في الهداية والزيلعي قال في الفتح وتطرفه بأن ثقله لا ينافي ماليته ولا يتقصها وانما تنقل فيه رغبة الواحد لا الجماعة ولو سح هذا امتنع القطع في فردة حمل من قماش ونحوه وهو منتفك ولذا اطلق الحاصكم في الكافي القطع اه واجيب بأنه انما يرد لو لم يزل الثقل من الابواب قلت لا ينبغي أن هذا هو منشأ النظر فافهم (قوله ولو متخذين) أي الاناء والباب اشار به الى أن قوله من خشب غير قيد لأن المراد ما دخلته الصنعة فاتحق بالاموال النفيسة بخلاف الاواني المتخذة من الخشيش والذهب فلا قطع بها لأن الصنعة لم تغلب فيها حتى لا تتضاعف قيمتها ولا تحرز حتى لو غلبت كآواني اللبن والماء من الخشيش في بلاد السودان يقطع بها الماذكرنا وكذا الخضر البغدادية لغلبة الصنعة على الاصل فأداه في البحر ومثله في الزيلعي (قوله ولا يوجد في دار العدل الخ) الاولى التعبير بدار الاسلام قال في الفتح فأما كونهما توجد في دار الحرب فليس شبهة في سقوط القطع لأن سائر الاموال حتى الدنانير والدراهم مباحة في دار الحرب ومع هذا يقطع فيها في دارنا اه (قوله لا يقطع بتافه الخ) أي اذا سرق من حرز لا شبهة فيه بعد أن اخذوا حرزاً صاروا كالمالك (قوله يوجد مباحاً في دارنا) أي

وان اخذ المال بعضهم استحصانا
سد الباب الفساد ولو فهم صغير
أوجبون أو معتوه أو محرم لم يقطع
أحد (وشرط للقطع حضور
شاهديهما وقته) وقت القطع
(لحضور المدعى) بنفسه (حق
لوعاياً أو ماتا لا قطع) وهذا في كل
حد سوى رجم وقود بحر قلت لكن
نقل المصنف في الباب الثاني تصحيح
خلافه فتنبه (ويقطع بساج وقتنا
وابنوس) بفتح الباء (وعود
ومسك وأدهان وورس وزعفران
وصندل وغيره وفصوص خضر)
أي زمرّد (وباقوت وزبرجد
ولؤلؤ ولعل وهو رزق وانا وباب)
غير مركب ولو متخذين (من
خشب وكذا بكل ما هو من اعز
الاموال وانفسها ولا يوجد في دار
العدل مباح الاصل غير مرغوب
فيه) هذا هو الاصل (لا يقطع
بتافه) أي حشيرة (يوجد مباحاً
في دارنا)

يوجد جنسه مباح في الأصل بصورته الأصلية بأن لم يحدث فيه صنعة متقومة غير مرغوب فيه فخرج بصورة
 الابواب والوانى من الخشب وبغير مرغوب فيه نحو المعادن من الذهب والفضة والياقوت واللؤلؤ ونحوها
 من الاجار فيقطع كسائر مرغوباتها وعلى هذا نظر بعضهم في الزنج بأنه ينبغي القطع به لحراره
 في دكاكين العطارين كسائر الاموال بخلاف الخشب لانه انما يدخل الدور للعمارة فكان احرازه ناقصا
 بخلاف الساج والابنوس واختلف في الوسمة والحناء والوجه القطع لحراره هادة في الدكاكين كذا في الفتح
 ومفاده اعتبار العادة في الاحراز (قوله لا يحرز عادة) احتراز عن الساج والابنوس قلت وقد جرت العادة
 باحراز بعض الخشب كالخروط والمشورد فوافوا وعواميد ونحو ذلك فينبغي القطع به كما يفيد ما مر تأمل (قوله
 ولومليجا) بتشديد اللام ودخل فيه الطرى بالاولى (قوله وطير) لان الطير بطير فيقل احرازه فتح (قوله
 وصيد) هو الحيوان الممنوع المتوحش بأصل خلقته اما بقوائمه او بجناحيه فالسك ليس منه ابن كمال (قوله
 وزرنيخ) بالكسر فارسي معرب مصباح (قوله ومغرة) بفتح الميم وسكون الغين المجمة وتحرك الطين
 الاحمر وظاهر كلام الصحاح والقاموس أن التسكين هو الاصل والتحريك خلافه وظاهر المصباح العكس نوح
 (قوله ونورة) بضم النون حجر الكلس ثم غلبت على اخلط انضاف الى الكلس من زرنيخ وغيره ويستعمل
 لازالة الشعر مصباح وكذا ضبطها بالضم في القاموس (قوله وخزف وزجاج) الخزف كل ما عمل من
 طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا قاموس قال في الفتح ولا يقطع في الاجز والفخار لان الصنعة لم تغلب فيها
 على قيمتها وظاهر الرواية في الزجاج انه لا يقطع لانه يسرع اليه الكسر فكان ناقصا المالية وعن أبي حنيفة
 يقطع كالخشب اذا صنع منه الاواني اه وفي الزيلعي ولا يقطع في الزجاج لان المكسور منه تافه والمصنوع
 منه يسارع اليه الفساد اه قلت وظاهره انه لا يقطع في الزجاج وان غلبت عليه الصنعة وهل يقال مثله
 في الصني والبور مع انه قد يبلغ بالصنعة نصبا كثيرة ومفهوم علة الفخار انه يقطع به تأمل (قوله وكل
 مهيا لاكل) اما غير المهيا مما لا يسارع اليه الفساد كالحنطة والسكر فانه يقطع فيه اجماعا كما في الفتح
 (قوله مطلقا) ولو غير مهيا لانه عن ضرورة ظاهر اوهى تبيح التناول فتح (قوله وفاكهة رطبة) كالغلب
 والسفرجل والتفاح والرمان واشباه ذلك ولو كانت محروزة في حظيرة عليها باب مقفل وأما الفواكه اليابسة
 كالخوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت محروزة جوهرية (قوله وثمر على شجر) لانه لا احراز فيما على الشجر
 ولو كان الشجر في حرز لما في كافي الحاصكم وان سرق التمر من رؤس النخل في حائط محروزا وحظنة في سنبليها
 لم تحصد لم يقطع فان احراز التمر في حظيرة عليها باب أو حصدت الحنطة وجعلت في حظيرة فسرق منها قطع وكذلك
 ان كانت في صحراء وصاحبها يحفظها اه (قوله وأشربة مطربة) أي مسكرة والطرب استخفاف العقل
 من شدة حزن وجزع حتى يصدر عنه ما لا يليق كإتراء من صياح الثكالي وضرب خدودهن وشق جيوبهن
 أو شدة سرور فوجب ما هو معهود من الثمالي ثم الشراب ان كان حلوا فهو مما يسارع اليه الفساد أو مراً
 فان كان خرافا قيمة لها أو غيره ففي تقويمه خلاف ولتأول السارق فيه الارقة فتبث شبهة الاباحة وتماه
 في الفتح وشمل ما اذا كان السارق مسلماً أو ذمياً كما في البحر (قوله ولوالاناء ذهباً) أي على المذهب
 لان الاناء تابع ولم يقطع في المتبوع فيكذ في التبوع وفي رواية عن أبي يوسف انه يقطع وهو قول الأئمة الثلاثة
 ورجحه في الفتح فيما تعين ذهبيته بأن الظاهر أن كلامه مقصود بالاحذ بل اخذ الاناء اظهر واستشهد
 بما في التبنيس سرق كوزا فيه عسل وقيمة الكوز تسعة وقيمة العسل درهم يقطع وهو تطير ما تقدم فبن سرق ثوبا
 لا يساوي عشرة مصرور عليه عشرة يقطع اذا علم أن عليه ما لا يخلاف ما اذا لم يعلم اه ملخصاً وأقره في البحر
 (قوله وآلات لهو) أي بلا خلاف لعدم تقويمها عندهما حتى لا يضمن متلفها وعنده وان ضمنها لغير اللهو
 الا أن يتأول اخذها للنهي عن المنكر فتح (قوله وصيلب) هو هيئة خطين متقاطعين ويقال لكل جسم
 صليب فتح (قوله وشطرنج) بكسر الشين فتح قيل هو عربي وقيل معرب وهو داخل في آلات اللهو وكذا
 الترد بفتح النون (قوله لتأويل الكسر الخ) علة للثلاثة وعن أبي يوسف يقطع بالصلب لو في يد رجل
 في حرز لا شبهة فيه لا لو في مصلاتهم لعدم الحرز وجوابه ما قلنا من تأويل الاباحة فتح قلت لكن هذا التأويل
 لا يظهر فيما لو كان السارق ذمياً ثم رأيت في الذخيرة ذكر هذا التفصيل عن أبي يوسف في الذمى ووجهه

الخشيب لا يحرز) عادة (وحشيش
 وقصب وسمك و) لومليجا و(طير)
 ولوطأ و(دجاجة) الاسح غايه (وصيد
 وزرنيخ ومغرة ونورة) زادي المجتبى
 وأشخان وخم وملح وخزف وزجاج
 اسرعة كسره (ولا بما يسارع
 فساد كبن ولحم) ولو قيد اوكل
 مهيا لاكل كخزوف في ايام قط لا قطع
 بطعام مطلقا شمن (وفاكهة رطبة
 وثمر على شجر و(طين) وكل ما لا يبي
 حولا (وزرع لم يحصد) لعدم
 الاحراز (وأشربة مطربة) ولوالاناء
 ذهباً (آلات لهو) ولوطأ الغزاة
 في الاسح لان صلاحيتها للهو صارت
 شبهة غايه (وصليب ذهب أو فضة
 وشطرنج وزرد) لتأويل الكسر
 بنها عن المنكر

قوله ولو كانت محروزة هكذا
 بخطه ولعل صوابه محروزة لانه من
 احراز كما يدل عليه سابق الكلام
 ولا حقه اه معججه

قوله مصرور عليه هكذا بخطه
 ولعل صوابه مصرور بالنصب
 صفة لقوله ثوبا اه معججه

ظاهرات مصلاتهم بمنزلة المسجد فلذا لم يقطع بخلاف الحرز فيقطع لأنه لا تأويل له إلا أن يقال تأويل غيره
 يكفى في وجود الشبهة فلا يقطع تأمل وفي النهر ولو سرق دراهم عليها ائثال قطع لأنه انما اعتدلت قول فلا يثبت
 فيه تأويل (قوله لأنه حرز لا محرز) أفاد أن الكلام في الباب الخارج فلو داخل الدار فهو محرز فيقطع به
 أفاده ط قلت وهذا إذا لم يكن ثقبلا على ما مر عن الهداية في غير المركب وظاهره أن باب المسجد حرز وليس
 كذلك فلا أولى لتعليل الهداية بقوله ولا يقطع في أبواب المسجد لعدم الاحراز فصار كباب الدار بل أولى لأنه محرز
 بباب اندامه ما فيه ولا يحزر بباب المسجد ما فيه حتى لا يجب القطع بسرقة متاعه اه زاد في البحر وكذا
 أستاذ الكعبة وإن كانت محرزة لعدم المالك * (تنبيه) * قال نحر الاسلام لو اعتاد سرقة أبواب المسجد
 يجب أن يعزروا ويبلغ فيه ويحبس حتى يتوبه قال في البحر وينبغي أن يكون كذلك سارق الزايز من
 الميض اه قال ط وكذا سارق نعال المصلين اه قلت بل كل سارق اتقى عنه القطع لشبهة ونحوها
 تأمل (قوله ومصحف) مثل الميم قاموس والضم اشهر مصباح لان الأخذ بتأويل في اخذه القراءة
 والنظر فيه ولأنه لا مال له على اعتبار المكتوب وحراره لاجله لا للبلد والارواق هداية والاطلاق يشمل
 الكافر وغير القارى (قوله ولو محلين) قال فوح افندى في حاشية الدرر هذا المنطوق في أكثر النسخ بالياءين
 ولكن الصواب أن يكون بيا واحدا كما يظهر من الصرف اه ومثله في شرح درر البحار (قوله لأن
 الحلية تبع) وعن أبي يوسف يقطع في المصحف المحلى وعنده أنه يقطع إذا بلغت الحلية نصابا كما قال في حلية
 الصبي قال في الفتح والخلاف في صبي لا يمشى ولا يتكلم فلو كان يمشى ويتكلم ويمر لا قطع اجماعا لأنه في نفسه
 وكان اخذه خداعا ولا قطع في الخداع (قوله يعبر عن نفسه) فالمراد بالكبير المميز المعبر عن نفسه بالغيا
 كان أو صبيًا بحر (قوله لأنه ما غصب) أى ان اخذه بالغير أو خداع أى ان اخذه بالحيلة وكلاهما
 غير سرقة ط (قوله ودفاتر) جمع دفتر بالفتح وقد يكسر جماعة الضعف المنعومة قاموس (قوله
 فكمصحف) أى في تأويل اخذها للقراءة وكون المنصوص ما فيها ولا مال له (قوله والا فكطنبور) أى
 في تأويل اخذها لازالة ما فيها نهيا عن المكرو والمحال انه لا يقطع بكتب علوم شرعية أو غيرها قال
 القهستاني فيشمل أى الدفاتر المصحف وكتب العلوم الشرعية والادب ودواوين فيها حكمة دون ما فيها
 أشعار مكروهة وكتب العلوم الحكمية فانها ما دخلت في آلات لهن ولا اشار اليه في الزاد وغيره اه ثم نقل قول
 آخر بالقطع بكتب الادب والشعر لكن قال في الفتح والبحر يشمل مثل كتب السحر ومثل كتب العربية واختلف
 في غيرها أى غير كتب الشريعة من العربية والشعر فتبطل الحديثة بدفاتر الحساب فيقطع فيها ويصل بكتب
 الشريعة لأن معرفتها قد توقف على اللغة والشعر والحاجة وان قلت كفت في ايراث الشبهة اه فتعليل
 القول الثاني يفيد ترجحه ثم قال ومقتضى هذا انه لا يختلف في القطع بكتب السحر والفلسفة لأنه لا يقصد
 ما فيها لاهل الديانة فكانت سرقة صرفا اه زاد في النهر وينبغي أن ينظر في الأخذ لكتب السحر والفلسفة
 فان كان موعلا بذلك لا يقطع للمنصوص ما فيها اه قلت لكن كلام الفتح يخالفه لأنه جعل كون
 أهل الديانة لا يقصدونها علته لكونها سرقة صرفا ومعلوم أن السارق لا يلزم أن يكون من الذين لا يقصدونها
 بل الغالب انه يكون غيرهم من أهل الشر كالكاهن والسحر وغيرهم فعلم أن الشبهة المستترة لا يلزم
 وجودها في السارق والا كانت علته حقيقة لا شبهة العلة لان الشبهة ما يشبهه الثابت وهو ليس ثابت
 والالزام بثبوت التفصيل المذكور في كتب الشريعة أيضا وكذا في آلات اللهو والطعام في سنة التعطل لم يزم
 عترج عليه ثم قدمنا عن الذخيرة في الصليب ما يفيد عند أبي يوسف فليأتمل (قوله بخلاف العبد الصغير)
 لأنه مال منتفع به ان كان يمشى ويعقل أو بعرضية أن يصير كذلك ان كان بخلافه ونعامة في الهر (قوله
 الماضي حسابا) أى الذى لم يسبق لاحد فيه علة فلم يبق الا كغداة بالغة قيمة نصابا فقطع كذا في تصحيح
 العلامة قاسم (قوله وكب وفهد) عطف على ما لقطع فيه بقريته تنكيه ولو قال وكب وفهد كما صنع
 في الوافي لكان احسن حموى وشمل كب الصيد والماشية لأنه يوجد من جنسه صباح الاصل ولا خلاف
 العلماء في ماليتها فأورث شبهة بحر ط (قوله في رديعة) أى تحت يده (قوله أى اخذ قهرا) أى على وجه
 العلانية (قوله أى اختطاف) أى علانية أيضا فالنهب والاختلاس أخذ الشيء علانية إلا أن الفرق بينهما

(وباب مسجد) ودار لانه حرز لا محرز
 (ومصحف وصبي حر) ولو (محلين)
 لأن الحلية تبع (وعبد كبير) يعبر
 عن نفسه ولو ناعما أو مجنوناً وأعمى
 لأنه ما غصب أو خداع (ودفاتر)
 غير الحساب لأنها لو شرعية
 ككتب تفسير وحديث وفقه
 كصحف والا فكطنبور (بخلاف)
 العبد (الصغير ودفاتر الحساب)
 الماشى حسابا لأن المقصود
 ورقها فيقطع ان بلغ نصابا أما
 المعمول بها فالمقصود علم ما فيها
 وهو ليس بمال فلا قطع بلافريق بين
 دفاتر تجار ودواوين وأوقاف نهر
 (وكب وفهد ولو عليه طوق من
 ذهب علم السارق) بدأولا لأنه
 تبع (و) لا (بجسمانه) في ودبعة
 (وهب) أى اخذ قهرا (واختلاس)
 أى اختطاف

من جهة سرعة الاخذ في جانب الاختلاس بخلاف النهب فان ذلك غير معتبر فيه ط عن أبي السعود (قوله لاتتفاء الركن) وهو الحرز في النخيلة والاخذ خفية فيما بعدها ط (قوله ونبش) أي لا تقطع على النبش وهو الذي يسرق اكفان الموتي بعد الدفن بجر لان الحرز بالقبر والميت باطل لانه لا يحفظ نفسه والحجاء ليست حرزاً حتى لو دفن به مال فسرق لم يقطع فخا في القنية من انه لو سرق المدفون بالمقبرة قطع ضعيف مقدسي (قوله في الاصح) لاختلال الحرز بحفر القبر وقيل يقطع اذا كان مقفلاً قهستانى (قوله ولو اعتاده) أي اعتاد النبش وفيه اشارة الى الجواب عما استدلل به أبو يوسف والائمة الثلاثة من حديث من نبش قطعناه بحمله على السياسة وتعمام تحقيقه في الفتح (قوله ومال عامة) وهو مال بيت المال فانه مال المسلمين وهو منهم واذا احتاج ثبت له الحق فيه بقدر حاجته فاوثر شبهة والحدود تدركها بجر (قوله ومشارك) أي بين السارق وبين ذي اليد (قوله وحصر مسجد الخ) أي وان كانت محرزة كما في البحر (قوله ومال وقف) ذكره في البحر بحثاً فقال وأما مال الوقف فلم أر من صرح به ولا يخفى انه لا يقطع به وقد علوا عدم القطع فيما لو سرق حصر المسجد ونحوها من حرز عدم المالك وتبعه في النهر وقال ولوقيل ان كان الوقف على العامة لقاله كبيت المال وان كان على قوم محصورين فلعدم المالك حقيقة لكان حسناً اه ولا يخفى جريان العلة الثانية فيهما لكان رده المقدسي والرملي بأنهم صرحوا بأنه يقطع بطلب متولى الوقف وسيأتى التصريح به في الباب الا ترى وصريحه أيضاً ابن مالك في شرح المنار في بحث الخاص قلت ولذا والله اعلم على في الفتح اعدم القطع في حصر المسجد بعدم الحرز أي لكون المسجد غير حرز ومفاده انه يقطع لو سرقها من حرز والظاهر أن وجهه كون الوقف يبق على مالك الواقف حكماً عند الامام وهذا في أصل الوقف وأما الغلة فقد صرحوا بأنها ملك المستحقين لكن ينبغي أن يقال ان كان السارق له حق في الغلة لا يقطع بسرقة منها سواء كان وقفاً على العامة او على قوم محصورين لثبوت الشراكة وكذا وقف المسجد اذا كان للسارق وظيفة فيه بخلاف سرقة حصره وقناده اذ حقه في الغلة لا في الحصر تأمل (قوله ومثل دينه) أي مثله جنساً لا قدراً ولا صفة كما أفاده ما بعده (قوله ولودينه مؤجلاً) لانه استيفاء لحقه والحال والمؤجل سواء في عدم القطع استحساناً لان التأجيل لتأخير المطالبة والحق ثابت فيصير شبهة دائرية وان لم يلزمه الاعطاء الا ان لا فرق بين كون المدينين المسروق منه مما طلالا ولا خلافاً للشافعي وتعمامه في الفتح (قوله وأزائد عليه أو أجود) أنت خير بأن الضمير في زائد وأجود عائد على الدين وفي عليه على المسروق فالمناسب للتعميم أن يقال أو أنقص منه أو أوردى فيعلم حكم الزائد والاجود بالاولى والحاصل انه لو سرق أكثر من دينه لا يقطع لانه يصير شريكاً في ذلك المال بمقدار حقه كما في الفتح وعلى قياسه يقال فيما لو سرق الاجود تأمل (قوله لان التقدين جنس واحد حكماً) ولهذا كان للقاضي أن يقتضي بهادينه من غير رضى المطلوب بجر قلت وهذا موافق لما صرحوا به في البحر ومفاده انه ليس للدائن اخذ الدراهم بدل الدنانير بلا اذن المدين ولا فعل حاكم وقد صرح في شرح تلخيص الجامع في باب العين في المساومة بأن له الاخذ وكذا في حظر المجتبى ولعله محمول على ما اذا لم يمكنه الرفع لصاحبه كما اذا ظفر بمال مدينه له الاخذ ديانة بل له الاخذ من خلاف الجنس على ما ذكره قريباً (قوله ومنه الحلي) أي بسبب ما فيه من الصياغة التحق بالعرض (قوله ما لم يقل الخ) لانه لا يكون رهناً أو قضاء لدينه الا باذن مالكة فكأنه ادعى اخذه باذنه فلا يقطع وفي الفتح وعن أبي يوسف لا يقطع بالعرض لان له الاخذ عند بعض العلماء قلنا هذا قول لا يستند الى دليل ظاهر فلا يصير شبهة دائرية الا ان ادعى الرهن أو القضاء (قوله وأطلق الشافعي اخذ خلاف الجنس) أي من النقود أو العروض لان النقود يجوز اخذها عندنا على ما قررناه آنفاً قال القهستانى وفيه ايماء الى أن له أن يأخذ من خلاف جنسه عند المجانسة في المالية وهذا أوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن مذهباً فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة كما في الزايدى اه قلت وهذا ما قالوا انه لا مستند له لكن رأيت في شرح نظم الكثر لمقدسي من كتاب الحجر قال ونقل جد والدي لاته الجمال الاشقر في شرحه للقدوري أن عدم جواز الاخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لمطاعهم في الحقوق والفتوى اليوم على جواز الاخذ عند القدرة من أي مال كان لاسما في ديارنا لما دأبوا منهم للعقوق شعر عفا على هذا الزمان فانه * زمان عقوق لا زمان حقوق

لاتتفاء الركن (ونبش) لقبور (ولو كان القبر في بيت مقفل) في الاصح (أو) كان (الثوب غير الكفن) وكذا لو سرقه من بيت فيه قبراً وميت لتأوله بزيارة القبر أو التجهيز وللأذن بدخوله عادة ولو اعتاده قطع سياسة (ومال عامة أو مشترك) وحصر مسجد وأستار كعبة ومال وقف لعدم المالك بجر (ومثل دينه ولو) دينه (مؤجلاً أو زائداً عليه) أو أجود لصيرورته شريكاً اذا كان من جنسه ولو حكماً بأن كان له دراهم فسرق دنانير وبكسبه هو الاصح لان التقدين جنس واحد حكماً بخلاف العرض ومنه الحلي فيقطع به ما لم يقل اخذته رهناً أو قضاء وأطلق الشافعي اخذ خلاف الجنس للمجانسة في المالية قال في المجتبى وهو أوسع

مطلب
في اخذ الدائن من مال مدينه من خلاف جنسه
مطلب
يعذر بالعمل بمذهب الغير عند الضرورة

وكل رفيق فيه غير مرافق * وكل صديق فيه غير صدوق

(قوله بخلاف سرقة من غير ماله) سقط من بعض النسخ لفظ غريم وهو خطأ (قوله لا) أي لا يقطع لانه ولاية أخذ دين ابنه الصغير بقى لولم يكن له ولاية لسوء اختياره وأولكونه رفيقا واستظهر ط انه كذلك ويظهر له خلافه تأمل (قوله كسرقة شيء الخ) أي اذا سرق شيئا فقطع فيه فردته الى مالكه ثم سرقة ثانيا ولم يتغير المسروق عن الحالة الاولى لا يقطع والقياس انه يقطع وهو رواية عن أبي يوسف وقول الائمة الثلاثة ويانه في النسخ (قوله أما لو تبدل العين) كالمالك كان غزلا فسرقه فقطع فيه فردته ثم تسبغ فسرقه فانه يقطع وعلى هذا الصوف والظن والاحتان وكل عين أحدث المالك فيه صنع بعد النقص لو أحدثه اغاصب يقطع به حق المالك بحر (قوله كالبيع) أي لو باعه المالك من السارق ثم اشتراه منه فسرقه يقطع ثانيا عند مشايخ بخارى وقال مشايخ العراق لا يقطع وظاهره ان اعتماد الثاني وذكر في التمر ما يؤيد الاول (قوله على ما في المحتجى) اشار به الى ما ذكرنا من الخلاف وهذا القول ذكره في المحتجى جازما به بلا حكاية خلاف كما ذكره المصنف في شرحه (قوله أو من ذى رحم محرم) ترجم في الهداية والكنز لهذه المسائل بقوله فصل في الحرز وهو كما في النهر لفظه الموضوع الذي يحرم فيه الشيء وشراعا يحفظ فيه المال عادة كالأروان لم يكن لها باب أو كان وهو مفتوح لأن البناء لتصد الاحراز وكالحائض والحيمة والشخص اهـ ومثله في النسخ لكن قوله وان لم يكن لها باب الخ فيه كلام نذكره عند مسألة الفشاش (قوله فسقط كلام الزياهي) حيث قال وقوله لا يرصاع لاحاجة الى ارجاعه لانه لم يدخل في ذى الرحم المحرم وردته في الجبر بأن هذا ض من منه انه متعلق بالرحم وليس كذلك بل متعلق بالحرز اهـ قلت لا يظن بالزياهي انه ظن ذلك لأن الرحم وهو القرابة النسبية لا تكون بالرضاغ أصلا حتى يظن أن قوله لا يرصاع تقييده بل مبنى كلامه على أن المراد بالحرز ما تكون محرميته من النسب كما هو المتبادر وكما عبر به في الهداية حيث قال ذى رحم محرم منه فقوله منه أي من الرحم تصر به بالمراد وعليه فلا يدخل فيه ابن العم الذي هو أخت رضاعا لانه محرم من الرضاغ لامن الرحم ثم رأيت عبارة الأثراني شرح عليها الريلعي بلفظ منه كعبارة الهداية فتعين ما قلناه وسقط ما سواه فافهم (قوله بخلاف ماله اذا سرق من بيت غيره) أي اذا سرق مال رحمه المحرم من بيت اجنبي فانه يقطع لوجود الحرز في البيت يذني أن لا يقطع لما في النسخ من القطيعة وأجاب في الجبر بأن النسخ حق الشرع لاحقه فلا يكون قطيعة واعتصره في الهم بأن مشتركة لرام بأنه لو سرق من بيت رحمه المحرم يقطع ولا يلزم القطيعة لما ذكر قلت أنت خبير بأنه لا يصح القول بالنقص فيه لقيام المانع وهو عدم الحرز بخلاف بيت الاجنبي نعم يذني تقييده بغير قرابة الولاد فلا يقطع في الولاد دلالة بهته في ماله على ما مر كما في التبيين والجر وانهر (قوله اعتبار الحرز وعدمه) أي قطع في المسألة الأخيرة اعتبار الحرز ولم يقطع فيما قبلها باعتبار عدمه ففيه لفظ ونشر مشوش وعن هذا قول البرجندي اظهر أنه لا يدخل للقرابة بل الاعتبار الحرز في كل موضع كان له أن يدخل فيه بلامانع ولا حشمة لا يقطع سواء كان بينهما قرابة أو لا دل الجوى وفيه نظير فان الصديقين يدخل أحدهما بيت الآخر بلامانع ولا حشمة مع أنه يقطع فظهر أن للقرابة المحرمية مدخلا واعتصره الشيخ أبو السعود بأن هذا فيما لم يؤذن له بدخوله حتى لو سرق من محل تجرت عاداته بدخوله لم يقطع اهـ قلت لكن المقول في الهداية وغيره انقطع الصديق لانه عاداه في السرقة ولم يدخلوا بجران عادة في الدخول أو عدمه ويأتي له مزيد بيان عتبه (قوله ابن كمال) حيث قال المرضع التي شأنها الارضاغ والمرضعة هي التي في حال الرضاغ مائتة نديها النبي كذا في الكشف في قول هذا مرضعة لم يجب اهـ لانه لا يمكن أن يسرق منها في حال ارضاغها (قوله لما مر) أي من اعتبار الحرز وعن أبي يوسف لا يقطع لدخوله عليها بلا استئذان وحشمة بخلاف الاخت رضاعا لانعدام هذا المعنى فيها عادة وجه الطاهر أنه لا قرابة بينهما والمحرمية بدون القرابة لا تحترم فتح قلت وان كان يقطع في السرقة من امه رضاعا مع الدخول بلا استئذان وحشمة فكذا في الصديق وبه يظهر أن للقرابة المحرمية دخلا وكذا قولهم لانه عاداه في السرقة يفيد الفرق وهو زوال الصداقة بخلاف القرابة تأمل والله تعالى اعلم (قوله ولا يسرق من زوجته) أي ولو من وجه كالمبتوتة المعتدة في منزل على حدة ولو سرق بعد انقضاء العدة قطع كافي الحاكم (قوله وان تزوجها بعد القضاء) بالقطع لوجود الشبهة قبل الامضاء وأفاد أنه لا فرق بين كونه زوجها وقت السرقة أو بعد ها قبل القضاء بالقطع أو بعده وفي الأخيرة خلاف أبي يوسف

فيعمل به عند الضرورة (بخلاف

سرقة من غير ماله أو غريم ولده

البحر أو غريم مكاتبه أو غريم

عبد المأذون المديون) فانه يقطع

لأن حق الأخذ لغيره (ولو سرق

من غير ابنه الصغير لا كسرقة

شيء يقطع فيه ولم يتغير) أما لو تبدل

العين أو السبب كالبيع قطع على

ما في المحتجى (أو من ذى رحم محرم

لا يرصاع) فلو سرقته برضاغ قطع

كأن عم هو أو أخ رضاعا فانه رحمه

نسما محرم رضاعا عيني فسقط

كلام الزياهي (ولو) المسروق (مال

غيره) أي غير ذى الرحم بخلاف

ماله اذا سرق من بيت غيره) فانه

يقطع اعتبار الحرز وعدمه (ربخلاف

مرضعته) صوابه مرضعه بالتمام

ابن كمال (مطلقا) سواء سرق من

بيتها أو بيت غيرها فانه يقطع لما مر

(ولا يسرق من زوجته) وان

تزوجها بعد القضاء جوهره

ولو سرق احد هـ من الآخر فطلقها قبل الدخول لم يقطع أيضا كما في النهر (قوله من حرز خاص له) يعني بأن كان خارج مسكنها صرح به في الهداية والبحر شربلا لية فالضمير في له عائد على المسروق لا على السارق فافهم (قوله أو عرسه) أي زوجة سيده وكذا أقارب سيده وشريكه مثلاً قال في البحر والعبد في هذا الملق بمولاه حتى لا يقطع في سرقة لا يقطع فيها المولى كالسرقة من أقارب المولى وغيرهم لأنه مأذون له بالدخول عادة في بيت هؤلاء لا إقامة المصالح (قوله ولا من مكاتبه) لأن له حقاً في أكسابه نهر (قوله وختنه وصهره) ختنه زوج كل ذي رحم محرم منه وصهره كل ذي رحم محرم من امرأته وهذا عند الامام وقال لا يقطع لعدم الشبهة في ملك البعض لأنها تكون بالقربة وهي منتفية وله أن العادة جارية في دخول بعضهم منازل البعض بلا استئذان فتمكنت الشبهة في الحرز وتأخير الزيلعي دلالة مؤذن بتجميعه نهر وفي كافي الحاصكم ولا يقطع السارق من امرأة أبيه وزوج ابنته وابن امرأته وأبويهما استحصانا (قوله ومغتم الخ) علة في الهداية بقوله لأن له فيه نصيباً وذكر أن ذلك مأثور عن علي رضي الله عنه ~~كما~~ ما وثقه لعل وهو أنه أتى برجل سرق من المغتم فقال له فيه نصيب وهو خائن فلم يقطعه وكان قد سرق مغفراً رواه عبد الرزاق والمدار قطنى وهذا ظاهر في أن الكلام فيمن له فيه استحقاق وبه صرح في الفتح لكن في النهر قال في الحواشي السعدية وهذا التعليل يدل على أنه لو لم يكن له فيه نصيب يقطع ~~لكن~~ الرواية مطلقة في مختصر القندوري وشرح الطحاوى فلا بد من تعليل آخر اه وفي غاية البيان ينبغي أن يكون المراد من السارق من له نصيب فيه أما من لا نصيب له فيقطع اللهم إلا أن يقال أنه مباح الأصل وهو على صورته لم يتغير فصار شبهة وفي كلام المصنف يعني صاحب الكنز ما يؤتى إلى اعتبار الإطلاق حيث تقدم أنه لا يقطع في المال المشترك وإذا كان له حق فيه كان من المشترك فذكره هنا ليس إلا لإفادة التعميم اه قلت ما ذكر من إطلاق الرواية قد يدعى أنه يخصه التعليل المأثور الذي جعله دليل الحكم والارم اثبات ~~حكم~~ بلاد ليس وما ذكره في غاية البيان من أنه مباح الأصل فيه نظر لأن مباح الأصل ما يكون نافهاً ويوجد مباحاً في دار الاسلام كالصيد والحشيش كما مر والمغتم قد يكون من أغراض الأموال وأيضاً حكم مباح الأصل أنه لا يقطع به وإن ملك وسرق من حرز والمغتم ليس كذلك قطعاً نعم قال القهستاني بعد التعليل المأثور ولا يخفى أن الأخذ أن كان من العسكر فالمغتم داخل في مال الشركة والأقرب مال العامة اه وهذا في غاية الحسن فإن خمس المغتم لذوي الحاجة من العامة ومن سرق من مال العامة لا يقطع لأنه يستحق منه عند الحاجة فأورث شبهة كما عللوا به كما قدمناه عن البحر (قوله في وقت جرت العادة بدخوله) فيقطع لو سرق ليلاً لأن الأذن يختص بالنهار بحر وفيه إشارة إلى أنه لو اعتاد الناس دخوله في بعض الليل فهو كالثهار كما في المضمرات قهستاني وإلى أن ذلك إذا كان الباب مفتوحاً في الحواشي الزاهدي ولو سرق من حمام أو خان أو رباط أو حوانيت التجار بابها مغلق يقطع وإن كان نهاراً في الأسبق اه (قوله وبيت اذن في دخوله) فلا يقطع بالسرقة منه في الوقت المأذون بالدخول فيه ط (قوله ينبغي أن يقطع) البحث لصاحب البحر تبعه من بعده ط (قوله لا يعتبر الحرز بالحفاظ الخ) فلو سرق شيئاً من الحمام وصاحبه عنده أو المسروق تحته لا يقطع بخلاف المسجد والفرق أن الحمام بنى للأحرار فكان حرزاً كالبيت فلا يعتبر بالحفاظ والمسجد لم ينل لأحرار الأموال فيعتبر بالحفاظ كالطريق والصعراء وتماه في الزيلعي وأفاد أن الحرز نوعان كما قدمناه عند قوله من حرز (قوله به يفتى) زاد في الفتح وهو ظاهر المذهب ومقابل القول بأنه يقطع عنده لو سرق من الحمام في وقت الأذن إذا كان ثمة حافظ ولا يقطع عندهما (قوله فيقطع بسرقة لؤلؤة من اصطبل) لأن الحرز كما قدمناه كل بقعة معدة للأحرار ممنوع من الدخول فيها إلا بأذن ولا يخفى أن الاصطبل كذلك وهذا بخلاف الوديعه فإنه يعتبر فيها حرزاً مثلها حتى لو وضع المودع اللؤلؤة في الاصطبل يضمن كما حققناه في تنقيح الفتاوى الحامدية من الوديعه وسند ذكره هناك أن شاء الله تعالى (قوله والاول هو المذهب عندنا) أن كان أعاده لأجل نسبته إلى المجتبى كان الاختصاص عزوه إليه عقب عبارة المتن ولعل المراد إفادة الخصم بالجملة المعرفة الطرفين فإنه زائد على ما في المتن فافهم (قوله لكن جزم القهستاني الخ) لم ينسبه القهستاني إلى أحد يعمد عليه وما مشى عليه المصنف قال فيه شمس الأئمة السرخسي هو المذهب عندنا كما نقله في الذخيرة وغيرها وقد قال في الفتح أنه هو الصحيح كما ذكره الكرخي ثم قال ونقل الأسدي عن بعض

(وزوجها ولو كان) المسروق

(من حرز خاص له) لا (عبد من

سيده أو عرسه أو زوج سيده)

للاذن بالدخول عادة (و) لا (من

مكاتبه وختنه وصهره) (من مغتم)

وان لم يكن له حق فيه لأنه مباح

الأصل فصار شبهة غاية بجنا

(وحمام) في وقت جرت العادة

بدخوله وكذا حوانيت التجار

والحنانات مجتبى (و) بيت اذن

في دخوله) ولو أذن لخصوصين

فدخل غيرهم وسرق ينبغي أن يقطع

واعلم أنه لا يعتبر الحرز بالحفاظ

مع وجود الحرز بالمكان لأنه

أقوى فلا يعتبر بالحفاظ في الحمام

لأنه حرز ويعتبر في المسجد لأنه ليس

بحرز به يفتى شئ (وكل ما كان

حرز النوع فهو حرز لأنواع كلها)

فيقطع بسرقة لؤلؤة من اصطبل

(على المذهب) وقيل حرز كل شئ

معتبر بحرز مثله والاول هو المذهب

عندنا مجتبى ~~لكن~~ جزم

القهستاني بأن الثاني هو المذهب

قفيه

اصحابنا أن كل شيء يعتبر بحوزته فعمل أن ما في القهستان قول البعض وأن المذهب الصحيح خلافه ولعل قوله أنه المذهب سبق نظره ليس في المسألة اختلاف تصحيح فافهم (قوله ولا يقطع قفاف) بقاف وفاءين بينهما ألف (قوله هو من يسرق الدراهم) الذي في المغرب وغيره هو الذي يعطى الدراهم لينقدها فيسرقها بين أصابعه ولا يشعر به صاحبه (قوله بالقاف) أي وبشئين مجتمعين بينهما ألف (قوله لغلقي الباب) بالتحريك جمع أغلاق كسبب وأسباب مصباح (قوله نهرا) لعل وجهه أنه يكون مجاهر أو شرط القطع الخفية بخلاف ما إذا كان ليلا قال الزيلعي ولو كان باب الدار مفتوحا في النهار فسرق لا يقطع لأنه مكابرة لاسرقة ولو كان في الليل بعد انقطاع انتشار الناس قطع اه زاد في الذخيرة عن أبي العباس أنه سترى في الليل بين ما إذا كان الباب المفتوح مردود أو غير مردود في أنه يقطع فهما وفرق بينهما في النهار في أنه لو مردود أقطع والا لا اه قلت ومسألة الفشاش مذكورة في كافى الحاكم وهي تدل على أنه لا يقطع في النهار بلفظ بين كونه مردودا أولا لأنه إذا لم يقطع بفتح نهرا وهو مقفل فاذا كان مفتوحا مردودا أولا فهو كذلك بالاول فلذا أطلق الزيلعي عدم القطع كما علمت ثم ذكر بعده مسألة الفشاش المذكورة وبه زاعلم أن ما قد سناه عن النهر عند قوله أو من ذى رحم ليس على إطلاقه فتدبر (قوله قطع) أي لطنة الخفية رأها لم يعلم فلا يقطع لأنه مجاهر (قوله من السطح) أي إذا صعد إليه أو تناوله من داخل الدار واحترز به عما لو سرق ثوبا بسط على حائط إلى السكة بخلاف ما إذا كان إلى الدار فإنه يقطع كافي الجبر (قوله أي بحيث يراه) أفاد أنه ليس المراد بالعندية الحضور بل الإطلاع عليه (قوله ولو لم يلاحظ ما ثما) عبرا لم يلاحظ لأنه أعم من أن يكون هو رب المتاع أو غيره وأطلق النائم فشمل ما إذا نام مضطجعا أولا وما إذا كان المتاع تحت رأسه أو تحت جنبه أو بين يديه حالة النوم هو الذي قيل بأشراط كونه تحت رأسه أو جنبه فتح قال في النهر ونبه بقوله عنده إلى أنه لو كان لابس له لم يقطع وقيل يقطع حكاه في الجنبى اه وبسطه في الجبر وفصل الزيلعي بين المسام وغيره فيقطع في الأول لأنه أخذ خفية في النسي لأنه اختلاس وذلك حيث قال وفي المحيط لو سرق ثوبا عليه رهو ردائه أو قلنسوة أو طرف مغطاة أو سيفه أو سرق من امرأة حلا عليها لا يقطع لأنها خلست وليست بخفية سرقة ولو سرق من رجل ثوبا فلداه عليه وهو لا يراها أو ملائمة وهو لا يراها ووضعها في بيانه بحيث يكون حافظا لها قطع لأنه أخذها بخفية سرقة أولها حافظ وهو النائم اه (قوله ولو لم يصب يوت الدار) أي لافرق بين أن يسرق من البيت الذي أضافه فيه أو من بيت آخر فيها (قوله لا اختلال الحرز) لأن الدار مع جميع بيوتها حرز واحد فبالاخذ فيها اختلال الحرز في جميع بيوتها بحر (قوله لا شبهة عدم الأخذ) لأن الدار وما فيها في يد صاحبها فتح وفيه أيضا أن الحرز بالمكان لا يجب القطع فيه إلا بالخراج إتمام المالك قبل الإخراج من داره فلا يتحقق الأخذ إلا بالارتية وذلك بالخراج من حرره بخلاف الحرز بالحفاظ فإنه يقطع كما أخذ له زوال المالك بجرده الأخذ فتم السرقة فيجب موجبها اه (قوله بخلاف الغصب) يعني أن هذا في حق القطع استقوط الحد بالشبهة بخلاف ضمان الغصب يعني لو هلك ما سرق ولم يجرجه قبل في الفتح قال بعضهم لا ضمان عليه إذا تلف المبروق في يده قبل الإخراج من الدار ولا قطع عليه والعجيب أنه يضمن لوجود التلف على وجه التعدي بخلاف القطع لأن شرطه هتك الحرز لا يوجد اه (قوله المتسعة جدا) أي التي فيها منازل وفي كل منزل مكان يستغنى به أهله عن الانتفاع بجن الدار وما ينفذون به انتفاع السكة والافهى المسألة السابقة التي لا بد فيها من الإخراج من الدار بحر ونحوه في الزيلعي وفي الكافي يقطع إذا كانت دار واحدة عظيمة فيها مقاصير كل مقصورة مسكن على حياها اه والمتصورة الحجر بلسان أهل الكوفة معراج (قوله أو أغار) المراد دخل مقصورة على غرة فأخذ بسرعة يقال أغار الفرس والثعلب في العدو أسرع بحر (قوله من أهل الحجر) حال من فاعل أغار (قوله لأن كل حجر حرز) علله المسألين إذا سلك مقصورة باب وغلق على حدة ومال كل واحد حرز بمقصوره فكأن المنازل بمنزلة دور في شملة وإن كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى أهل المنازل عن الانتفاع ببعض الدار بل ينفذون به انتفاع المنازل فهي بمنزلة مكان واحد فلا يقطع الساكن فيها ولا المأذون له بالدخول فيها إذا سرق من بعض مقاصيرها زيلعي (قوله في الطريق) أي بحيث يراه لأنه باق في يده فصار كأنه أخرجه معه والافلا قطع عليه وإن خرج وأخذه لأنه صار مستهلكا له قبل خروجه بديل وجوب الضمان عليه

(ولا يقطع قفاف) هو من يسرق الدراهم بين أصابعه (وفشاش) بالفاء هو من يبيئ لغلقي الباب ما يفتحه إذا (فش) حانوا أبواب دار (نهرا وحلا) البيت من أحد) فلو فيه أحد وسولا يعلم به قطع شئني (ويقطع لو سرق من السطح) نصا لأنه حرز شرح وهبانية (أو من المسجد) أراد به كل مكان ليس بحرز فتم الطريق والصحراء (ورب المتاع عنده) أي بحيث يراه (ولو) الحافظ (بأغار) في الأصح (لا) يقطع (ل) حرزه ضيف من أضافه (ولو من بعض بيوت الدار أو من صندوق مقفل لا اختلال الحرز) (أو سرق شيئا ولم يجز به من الدار) اه لا يتم الأخذ بخلاف الغصب (ران) آخريه من حجرة آرا) المسألة يد إلى صحتها (أو أغار من أهل الحجر على حجرة) أخرى لأن كل حجرة حرز (أو سرق فدخل أو ألقى) كذا رأيت في نسخ المتن والشرح بأوصوابه بالواو كما في الكفر (شيا في الطريق) يافع نصا

كالمذبح الشاة في الحرز جوهرة (قوله ثم أخذه) أشار إلى أنه لا يشترط القطع الأخذ على الفور الالتقاء اه ط
 (قوله يعتاده السارق) اما المعتذر ان خروج مع المتاع أو ليكنه الدفع أو الفرار زياحي (قوله فاعتبر الكل فعلا
 واحدا) أي كل من النتب والدخول والالتقاء والأخذ حيث لم يعترض عليه يد معتبرة وهذا جواب عن قول
 زفرانه لا يقطع لأن الالتقاء غير موجب له (قوله ولولم يأخذه) أي بأن خرج وتركه وقوله وأخذه غيره أي
 قبل خروجه (قوله فهو مضيع) فعله ضمانه (قوله لأن سيره يضاهي اليه) أما لو خرج بلا سوق ولا زجر
 لم يقطع لأن لدابة اختيارا فلم يفسد اختيارها بالجل والسوق لا يقطع نسبة الفعل اليها كما في البحر (قوله
 لما سرت) أي من أن الأخراج يضاهي اليه ط (قوله قوة جريه) في بعض النسخ بقوة جريه (قوله لأنه أخرجه)
 أي لأن الماء أخرجه بسبب القائه فيه (قوله ويشكل على الأخير) أي ما لو ألتقاء في الماء وأخرجه بقوة
 جريه والاستشكال لصاحب النهر قلت وقد يدفع بأن الطائر فعلة يضاهي اليه لأن لدابة اختيارا كما مر فإذا لم
 يزجره بل طار بنفسه فقد عرض على فعل السارق فعل مختار فلم يضاف اليه نظيره ما إذا أخرج الجارية بنفسه بلا سوق
 في المسألة المارة وكذا ما يأتي في الغصب لو حل قيد عبدا أو ربا ط دابة أو فتح باب اصطبلها أو قنص طائره
 فذهبت لا يضمن فافهم (قوله بعدم القطع) هو خلاف ما صححه في المبسوط ومشى عليه المصنف تبعاً للزياحي
 وانفتح والنهاية وفي النسخ انه قول الأئمة الثلاثة فيرجح على ما جزم به الحدادي صاحب الجوهرة ولا سيما
 بعد انقضاء الجواب بما قلناه (قوله وان نحب ثم ناوله أخر الخ) جواب الشرط قوله لا يقطع وأفاد أنه
 لا يقطع المناول ولا المناول لأن الأول لم يوجد منه الأخراج لا اعتراض يد معتبرة على المال قبل خروجه والثاني
 لم يوجد منه هتك الحرز فلم تتم السرقة من كل واحد وأطلقه فشمّل ما إذا أخرج الداخل يده وناول الخارج
 أو أدخل الخارج يده فتناول من يده الداخل وهو ظاهر المذهب بحر (قوله أو أدخل يده في بيت وأخذ)
 أي من غير دخول في البيت وقيد بالبيت احترازاً عن الصندوق ونحوه كما يأتي (قوله ويسمى اللص الظريف)
 ما نور عن علي رضي الله عنه مع تفسيره من يدخل يده في نقب البيت كما في الزياحي (قوله لم يقطع في الصحيح)
 ذكره أيضاً في النسخ والبحر وليتأمل الفرق بين هذه المسألة ومسألة ما لو ألتقاء في الطريق ثم أخذه حيث لم يعبر
 الكل فعلاً واحداً كما اعتبر هناك مع أنه في المسألتين لم يوجد اعتراض يد معتبرة على المال قبل خروج السارق
 ولعل الفرق أنه هنا لتحقيق أخراج المال خفية قبل خروجه أما هنا فلا ثم لما أخرج وأخذه من النقب لم يأخذه
 من حرز فصار كما إذا أدخل يده في بيت وأخذ تأمل (قوله أو طر سرة خارجة) الصرة هي الخرقعة التي يشد فيها
 الدراهم يقال سررت الدراهم أصرت أصرت أشدتها والمراد هنا الصرة المشدودة التي فيها الدراهم خبر
 فقوله من نفس الكم بيان لقوله صرة ولذا زاد لفظ نفس لئلا يتوهم أنهم من غيره وحاصل صور المسألة أربعة
 قال في غرر الأذكار أعلم أن الصرة أن جعلت نفس الكم فاما أن جعل الدراهم داخل الكم والرباط من خارج
 أو بالعكس وعلى التقديرين فاما أن طر أو حل الرباط فان طر والرباط من خارج فلا قطع وإن طر والرباط من
 داخل بأن أدخل يده في الكم فقطع موضع الدراهم فأخذها من الكم فقطع لا أخذ من الحرز وإن حل الرباط وهو
 خارج قطع لأنه حينئذ لا بد أن يدخل يده في الكم فيأخذ الدراهم وإن حل الرباط وهو داخل لا يقطع لأنه لما حل
 الرباط في الكم بقي الدراهم خارج الكم وأخذها من خارج وعند أبي يوسف والأئمة الثلاثة يقطع في الوجوه
 كلها لأن الكم حرز اه وتماثل تحقيقه في النسخ (قوله بفتح القاف) صوابه بكسرهما كما في شرحه على
 المتن والخ وغيرهما والطلبية والقاموس ط (قوله أو حلا عليه) أي على البعير فلو على الأرض فهي مسألة
 الجواهر الآتية (قوله لأن السائق الخ) تعليل على النشر المشوش فقوله لأن السائق والقائد راجع لقوله
 أو من قطار وقوله وإراعى راجع لقوله من مرعى ط (قوله لم يقصد والحفظ) بل يقصد الإراعى لمجرد الرعى
 والسائق والقائد وكذا الراكب يقصدون قطع المسافة ونقل الامتعة وعند الأئمة الثلاثة كل من الراكب
 والسائق حافظ حرز فيقطع في أخذ الجمل والحمل والجواهر والسائق ثم الأخذ وأما القائد فحافظ للعمل الذي زمامه
 بيده فقط عندنا وعندهم إذا كان يبحث براها إذا التفت إليها حافظ لكل محرزة عندهم بقوده فتح وبه علم أن
 القائد ليس على إطلاقه عندنا لأنه حافظ زمامه بيده ولم أر تصرّح به في غير هذه العبارة تأمل (قوله وان
 كان معاً حافظ) أي مع ما ذكر من غير المرعى والقطار والحمل وإطلاق محمد عدم القطع في مواشي المرعى محمول
 على

(ثم أخذه) قطع لأن الرمي حيلة
 يعتاده السارق فاعتبر الكل
 فعلاً واحداً ولم يأخذه أو أخذه
 غيره فهو مضيع لا سارق (أو حله
 على دابة فساقه وأخرجه) أو علّق
 وسننه في عنق كلب وزجره لأن
 سيره يضاهي اليه (أو ألقاه في الماء
 فأخرجه بتحرك السارق) (لما سرت
 أو لا بتحركه بل) أخرجه (قوة
 جريه على الأصح) لأنه أخرجه
 بسببه زياحي (قطع) في الكل
 لما ذكرنا ويشكل على الأخير
 ما قالوا لو علّقه على طائر فطار
 إلى منزل السارق لم يقطع فإذا
 والله أعلم جزم الحدادي
 وغيره بعدم القطع (وان) نقب ثم
 (ناول آخر من خارج) الدار
 (أو أدخل يده في بيت وأخذ)
 ويسمى اللص الظريف ولو وضعه
 في النقب ثم خرج وأخذه لم يقطع
 في الصحيح شمس (أو طر) أي
 شق (سرة خارجة من) نفس
 (الكم) فلو داخل قطع
 وفي الحل بعكسه (أو سرق) من
 مرعى أو (من قطار) بفتح القاف
 الأبل على نسو واحد (بعير
 أو حلاً) عليه (لا) يقطع لأن
 السائق والقائد والإراعى لم يقصدوا
 للغنط (وان) كان معها حافظ

على عدم الحافظ ولو كان الحافظ هو الراعي اختلف المشايخ في السألي لا يقطع وهو الذي في المتن عن أبي حنيفة وأطلق خواهر زاده ثبوت القطع مع الحافظ ويمكن التوفيق بأن الراعي لم يقصد لحفظها من السرقة بخلاف غيره فتح وفي الغنيم وكثير من المشايخ أقروا بما قاله البقال في سر (قوله وان شق الخمل) أي جوال القاعلي الارض أو على ظهر جبل قهستاني وانما يقطع لأن صاحب المال اعتمد الجوال في مكان هاتك كالعرز بخلاف ما اذا اخذ الجوال في يافيه وكذا لو سرق من الفسطاط فإنه يقطع ولو سرق نفس الفسطاط لم يقطع بحر ويأتي بيانه (قوله فسرق منه) أي أخرج منه بيده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فخرج الشيء بنفسه ثم اخذه لا يقطع لأن الإخراج من الحرز شرط قهستاني وفي حاشيته نوح أفندي فيد بالاختصاص الجمل لأنه اذا لم يأخذ منه بالدات بل اخذ من الارض ماسقط منه بسبب شقة لا يقطع لأنه لم يأخذ من الحرز اه ومثله في اليعقوبية قات وبشكل عليه ما لوقب قد دخل وألقى شيئاً الطريق ثم اخذه فإنه يقطع كما مر أنه أن يجاب بأن الالتقاء في الطريق هناك كما مر بخلافه هنا فقامل (قوله أو سرق جوال القاطح) معناه اذا كان الجوال في موضع ليس بحرز كالطريق والمدازة والمسجد ونحوه حتى يكون محرزا بصاحبه فتح (قوله بضم الجيم) أي مع فتح اللام وكسر هاء بكسر الجيم واللام الوعاء المعروف وجمعه لثبات وجوال القات قاموس ونحوه في الصحاح وفيه ما أن القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة إلا معربة أو صوتا (قوله وره يحفظه) أي يحفظ المسروق من الحيوان والجمل والمتاع ماله أو غيره قهستاني أي فلا يلزم أن يكون الحافظ قرب الجمل أو الجمل ابن كمال وأفاد أن هذه الجمل الحالية قيد في مسألة القطار أيضا وهو ما افاده الشارح أو لا بقوله وان كن معهما حفظ وهذا بخلاف مسألة الشق فقد قال السيد أبو السعود انه يجب فيه الدرع مطلقا فان الجوال غير محرز فاعتبر الحافظ وما فيه محرز به في شقة وأخذ ما فيه يقطع وان لم يكن معه حافظ لاخذ من الحرز وفي أخذه بجملة لا يقطع إلا أن يكون معه من يحفظه ~~و~~ بأنهم انما ساروا كوا السهم على ذلك لوضوحه اه ملخصا (قوله أو بقره) أي بحيث يراه كما مر (قوله أو أدخل يده) وكذا لو أدخل شيئا آخر يعلق بالمتاع قهستاني (قوله في صندوق) بالضم وقد يفتح جمعه صندوق كعقد زور وعصافير قاموس وفي الصحاح أن الفتح عامي (قوله أو في جيبه) جيب القميص وشبهه بالفتح طوقه قاموس وكذا قال في المصباح جيب القميص بالفتح ما على الثوب والجمع اجياب وجيوب والمراد باليب ههنا ما يشق بجباب الثوب لا فقط فيه الدراهم وهل اطلاق الجيب عليه عربي أو عراقي وفي حاشيته أي السعدون الأخذ من العمامة أو الحرام كالأخذ من الجيب (قوله أو كفه) أي بأن وضع شيئا في داخل الكتم من غير ربط والافقي مسألة الفتر تأمل (قوله فتهتك) التهتك الخرق والشق (قوله فسطاطا) هو الخيمة (قوله لم يقطع) لأنه ليس محرزا بل ما فيه محرز به فلذا يقطع فيما فيه دونه فتح ونظيره ما لو سرق الجوال في ~~م~~ ما مر (قوله ولو ملوفا) أي ولو كان ملفوفا عنده يحفظه فتح (قوله قطع) أي اذا اخذه من حرزه هو مكان أو حافظ (قوله فبها أخرى) أي خرجت من الحرز بنفسها من غير سرقه ولا إخراجها (قوله قطع المحمول فقط) لأنه لا عبرة للعامل ألا ترون أن من حلف أن لا يحمل طبقا يحمل حامل الطبق لم يحث جوهره قات ولذا وجلس على المصلى طائر عليه نجاسة لا تنفس صلاته ومثله صبي يستمسك بنفسه بخلاف من لا يستمسك لأن المصلى يصير حاملا للنجاسة والنجاسة (قوله لكونه اقرارا بالسرقة الخ) المسألة معقولة في الفتح وغيره معللة بأن الاضافة على الحال والنصب على الاستقبال وما هنا علل به في شرح الوهبانية عن التجنيس قلت وتحقيق المقام أن اسم الفاعل لا ينصب المفعول الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فلو بمعنى الماضي مثل انما ضرب زيد أمس وجبت اضافته وتسمى اضافة محنة والعامل تجوز اضافته وتسمى غير محنة لانها على قية العمل والقطع عن الاضافة كما قرر في محله وبه طهر أن اسم الفاعل حال الاضافة يشتمل أن يكون بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال لكن لما كان الاصل فيما كان بمعنى الحال أو الاستقبال هو العمل فالاصل في المضاف أن يكون بمعنى الماضي فيكون اقرارا بأن سرق الثوب في الماضي ويلزم منه أن يكون متعقبا بسرقة أيضا في الحال فيقطع أما اذا نصب الثوب لزم أن يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال فان حمل على الحال لزم القطع وان حمل على الاستقبال لم يلزم فلا يقطع بالشك وتعين جملة على الاستقبال فيكون عدة بأنه سوف يسرق هذا الثوب لا اقرارا بأنه هو سارقه في الحال أي هذه

أو (شر الخمل فسرق منه
أو سرق جوالا) بضم الجيم
(فيه ما سرق به يقطع أو يراه
أو سرق) أو أدخل يده في صندوق
أي (جيبه أو يده) وأجد
المال (قطع) في الخمل والاصل
أن الحرز انما يمكن دخوله فيه
بدخوله والافساد بالخمل اليدوية
والاخذ منه (فروع) سرق فسطاطا
منصوبا لم يقطع ولو ملوفا أو في
فسطاط آخر قطع فتح * أخرج من
حرر شاه لا يقطع لثباته بقاها أخرى
لم يقطع سرق ما لا من حرره دخل
آخر وحمل السارق بيده مودع
المول فقط سراج (فان انما ر
هذا الثوب قطع انما صاف) ا
اقرارا بالسرقة (ران فونه) ونه
الثوب (لا) يقطع لكونه عدة
لا اقرارا دور ووضيعة اذا دل
هذا اقرارا بيده معناه انه قتله راذا ويل
هذا اقرارا زيا معناه انه يده
والمنارح يجعل الحال والاستقبال
فلا يقطع بالثبات

الامام قبل لما شاهد فيه من السعي بالفساد في الارض وبعد الطباع عن الرجوع فله قتل سياسة في فعل ذلك القتل
 المعنوي اه أي ان قطع أربعمه قتل معنى فاذا رأى أن له قتل سياسة فله قتل معنى وهذا يشير الى ما قد سناه
 من أن له قتل سياسة في الثالثة تأمل (قوله كن سرق الخ) أي كما لا يقطع بل يحبس حتى يتوب من سرق الخ لان
 القطع حينئذ تفويت جنس المنفعة بطشا وذلك اهلاك وفوت الاصابع منها يقوم مقام فوت الابهام في نقصان
 البطش بخلاف فوت واحدة غير الابهام قيد باليسرى لان البني لو كانت شلاء أو ناقصة الاصابع قطع في طاهر
 الرواية لان استيفاء الناقص عند تعذر السكامل جائز نهر (قوله أو رجله البني مقطوعة) قيد بقطعها
 لان المقطوع لو كان هو الاصابع منها فان استطاع المشي قطع يده والا لا يكفي الجرح عن السراج وفيد بالبني لانه
 لو كانت رجله اليسرى مقطوعة قطع قال في كافي الحاصكم وان كانت رجله اليسرى شلاء قطع يده البني اه
 فلو يده البني أيضا مقطوعة لم يقطع كما قد سناه أزل الباب (قوله لم يقطع) أي لم يقطع يده البني في جميع
 ما ذكر كافي عليه في غاية البيان خلافا لما يوهمه كلام العيني والنهر حيث قال لا تنقطع رجله اليسرى اه وأجاب
 ابن الشلبي بأنه يجوز على ما إذا سرق ثانيا والحال أن رجله البني مقطوعة فانه حينئذ لا تنقطع رجله اليسرى
 قال وهذا الجمل صحيح لكنه بعيد مخالف لما يقتضيه سياق الكلام (قوله لانه اهلاك) أي بتفويت جنس منفعة
 البطش أو المشي لانه اذا لم يكن له يد ورجل من طرف واحد لم يقدر على المشي اصلا بخلاف ما اذا كان من طرفين
 فانه حينئذ يضع العصا تحت ابطه ابن كمال (قوله ولا يضمن) غير أنه يوجب نهر أي ان كان تمدا سرق
 عن الفتح (قوله ولو عدا) هذا عند الامام وقال انه يضمن في العمدة أروى السارق ل زفر يضمن مطلقا أي
 في العمدة والخطا والمراد بالخطا هو الخطا في الاجتهاد من القاطع في أن قطعها يجزى نظر الى اطلاق النص
 أما الخطا في معرفة البين من اليسار فلا يجعل عذرا لانه بعيد يهتم به مدعيه رقيق يجعل عذرا قال في المصنف هو
 الصحيح والقياس ما قاله زفر نهر (قوله في الصحيح) ظاهره انه تصحيح لقول الامام في شموله العمدة والخطا وهذا
 لم يذكره في النهر وإنما الذي فيه تصحيح القول يجعل الخطا عذرا على المفسر الثاني من تفسير الخطا كما سمعت من
 عبارة النهر نعم ظاهر الرواية وغيرها اعتماد قول الامام وهو ظاهر اطلاق المتن فافهم (قوله اذا امر بخلاف)
 أي بأن امره الحاكم بقطع البين فنقطع اليسرى أسألوا أطلق وقول قطع يده ولم يعبر البني فلا ضمان على القاطع
 اتفاقا لعدم المحالة اذا لم يندخل عليه ما وكذا لو أخرج السارق يده فقال هذ بعيني لانه قطعها بأمره جرح
 (تبينه) لم يبين المصنف أن هذا القاطع وقع حدا ام لا قيل نعم فلا ضمان على السارق لو استأنث العين وقيل لا يضمن
 في العمدة والخطا كما في الجرح والنهر (قوله لانه تلف وأخلف الخ) أي فلا يبعد اتلافه بشهادة غيره يبيع
 ماله بمثل قيمته ثم يرجع هداية واعلم انه اخلف لان البني كانت على شرف الرمال فكانت كالنقطة فأخلفها
 الى خلف استقرارها بخلاف ما لو قطع رجله البني أي حيث يضمن لانه وان امتنع به قطع يده لم يعرضه
 من جنس ما اتلف عليه من المنفعة لان منفعة البطش ليست من جنس منفعة المشي وأما ان قطع رجله اليسرى
 فلاه لم يعرض عليه شيئا فتح (قوله وكذا لو قطع غير الحداد) أي بعد أمر القاضى الحداد أما اذا صدر
 ذلك قبل الأمر أصلا فهو ما ذكره بعد ط والحاصل أن القاضى اذا أمر الحداد بقطعها فنقطع اليسرى الحداد
 او غيره لا يضمن (قوله في الاصح) قال في الفتح احتراز عما ذكره الاسيما في شرحه لمختصر الطحاوى
 حيث قال هذا كله اذا قطع الحداد بأمر السلطان ولو قطع يساره غيره وفي العمدة والنقصان في الخطا الدية
 (قوله ولو قطعها احد الخ) قال في شرح الطحاوى من وجب عليه القطار في السرقة فلم يقطع حتى يبيع الطاع
 عليه فهدا لا يخلو اما ان يكون قبل الخصومة او بعد ها قبل القضاء او بعده فان كان قبل الخصومة فعلى دفعه
 النقصان في العمدة والارش في الخطا وتنقطع رجله اليسرى في السرقة وان كان بعد الخصومة قبل القضاء
 فكذلك الجواب لانه لا تنقطع رجله في السرقة لانه لما حوسم كان الواجب في البني وقد نالت فسقط وان كان
 بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وكان قطعها من السرقة حتى لا يجيب الضمان على السارق فيما استهلك من مال
 السرقة أو سرق في يده ادا ط عن حاشية الشلبي على الراي قال فنقول المصنف وسقط القطار الخ تبع فيه شيعة
 في جرحه وقد علمت ما فيه الآن يحمل على ما اذا كان القطار بعد الخصومة (قوله تصاصا) احترازه عن القطار
 للسرقة فانه لا يقطع ثانيا لاتحاد الجنس ط أي فيقع هذا القطع عن السرقة السابقة بخلاف ما اذا سرق

(سرق وابهامه اليسرى)

مقطوعة أو شلاء أو اصبعان منها

سواها) سوى الابهام (أو رجله

البني مقطوعة أو شلاء) لم يقطع

لانه اهلاك بل يحبس ليتوب

(ولا يضمن القاطع اليد اليسرى)

ولو عدا في الصحيح نهر (اذا امر

ببلافة) لانه اتلف وأخلف من

جرحه ما هو خير منه وكذا لو قطعها

غير الحداد في المصح (ولو قطعها

أحد رجل الامر والقضاء رجب

النقصان في العمدة الدية في الخطا

وسقط القطار عن السارق) سواء

قطع عليه ام يساره (وفناء القاضى

بالقطع لا امر) على الصحيح

(ولا ضمان) كافي وفي السراج

سرق فلم يواخذ بها حتى قطعت

يمينه قصاصا

فلعل رجله اليسرى (وطلب
المسروق منه) المال لا القطع
على الظاهر بجر (شرط القطع
مطلقا) في اقراره وشهادة على
المذهب لان الخصومة شرط لظهور
السرقه (وكذا حضوره)
أى المسروق منه (عند الاداء)
لشهادة (و) عند (القطع) لاحتمال
أن يقر له بالملك فيسقط القطع
لا حضور الشهود على الصحيح شره
المنظومة وأقره المصنف قلت لكنه
مخالف لما قدمه متسا وشرحا
فأجيزه وقد حرره في الشربلية
بما يفيد ترجيح الأول فتأمل ثم فرغ
على قوله وطلب المسروق الى آخره
فقال (فلو أقر أنه سرق مال الغائب
توقف القطع على حضوره وخاصة
و) كذا (لو قال سرقته هذه
الدراهم ولا أدري لمن هي ألا
أخبره من صاحبها لقطع) لانه
يلزم من جهاته عدم طلبه (و) كل
(من له يد صحيحة ملك الخصومة)
ثم فرغ عليه بقوله (ز كودع
وغاصب) ومترن ومتول وأب
ووصى وقابض على سوم الشراء
(وصاحب ربا) بأن باع درهما
بدرهمين وقبضهما فسرقا منه لأن
الشراء فاسدا بمنزلة المغصوب
بخلاف معطى الربا لانه بالتسليم
لم يبق له ملك ولا يد شئ ولا قطع
بسرقه للقطعة خائصة (ومن لا)
يأيد صحيحة (فلا) يملك الخصومة
كسارق سرق منه بعد القتل بقطع
بخصومة احد ولو مال كالأن يده غير
صحيحة كما يأتي آنفا (ويقطع
بطلب المالك) أي إذا

بعد انقطع كما مر (قوله قطع رجله اليسرى) لانها محل وقت القطع اه ح (قوله لا القطع على الظاهر)
قال في البحر وأشار الشئ الى انه لا بد من الصديق لكن في الكشف الكبير أن وجوب انقطع حق الله تعالى
على الخلو ولذا لا يملك المسروق منه الخصومة بدعوى الحد واثباته ولا يملك العدو بعد الوجوب ولا يورث
عنه اه فقد صرح بأنه لا يملك طلب القطع الآن يقال انه لا يملكه بمجرد ادعاء طلب المال والظاهر أن الشرط
انما هو طلب المال وتشترط حصرته عند القطع لا طلبه القطع اذ هو حقه تعالى فلا يتوقف على طلب العبد
اه وفي النهر والظاهر ما جرى عليه الشارح الزيلعي وغيره من الاكتفاء بدعوى المال (قوله على المذهب)
وروى عن أبي يوسف انه في الاقرار لا يشترط المطالبة كما في النسخ (قوله لان الخصومة الخ) أفاد أن حد السرقة
لا يثبت بدعوى الخصبة تأمل (قوله قلت لكنه مخالف لما قدمه) أي في الباب السابق في قوله وشرط للقطع
حضور شاهدين وقتنه (قوله بما يفيد ترجيح الأول) أي ما تقدم من اشتراط الحضور وفيه نظر بل مفاده
ترجيح ما هنا فان الذي حرره هو ما نقله عن كافي الخاصكم من أن ما هنا هو قول الامام الاخير فيكون الأول
مرجوعا عنه ولذا صحح ما هنا في شرح المنظومة الوهابية كما حررناه فيما تقدم فافهم (قوله وكل من له يد
صحيحة ملك الخصومة) شمل المالك والدين والضايف كالمغاصب فانه يجب عليه حفظ المغصوب كالأمين
فملك الخصومة لانه لا يقدر على اسقاط النعمان عن نفسه الا بذلك كما أفاده في الفتح وشمل ما إذا كان المالك حاضرا
أو غائبا كما في النهر عن السراج (قوله ثم فرغ عليه) الأولى ثم مثل له ط (قوله ومتول) أي متولى الوقف
كما في الزيلعي والفتح وعبر في البحر بتولى المسجد وهذا ربما مجتبه في البحر في الباب السابق من انه لا قطع بسرقه
مال الوقف وقد مرنا الكلام فيه هناك (قوله وقابض على سوم الشراء) لانه ان سعى الثمن كان مضموفا عليه
والا كان امانة بمنزلة المودع وعلى كل فيده صحيحة ومثل من ذكر كما في الفتح وغيره المستعير والمستأجر والمضارب
والمستضعف (قوله بأن باع درهما بدرهمين) الاحسن قول النهر باع عشرة بعشرين وقبضها فسرقت منه
اه لا تنق النصاب الموجب للقطع اه ح (قوله لان الشراء فاسدا) أي الذي منه الربا بمنزلة المغصوب
في أن كلا منهما مضعون على ذي اليد بالقيمة (قوله بخلاف معطى الربا) مخالف لقوله ويقطع بطلب المالك لو سرق
منهم (قوله لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد) فيه نظر لما في الاشياء من أن الربا لا يملك فيجب عليه رد عينه
مادام قائما حتى لو أبرأه صاحبه لا يبرأ منه لان رد عينه القائمة حق الشرع اه وبه علم أن صاحب الربا
في عبارة المصنف وهو الذي قبضه لم يملكه بل بقي على ملك المعطى فصار المعطى ماله والقباض ما لا يقطع
مطالبة كل منهما بمنزلة المغصوب كما هو صريح عبارة المصنف الآية تبعا للذكر ولصاحب البر هنا كلام غير
مختار فراجع وتدبر (قوله ولا قطع بسرقه النقطة) هذا لم يصرح به في الخاتمة وانما بينهم منها كما يجتبه
في البحر وعبارة الخاتمة رجل التلقت القطعة فضاة منه فوجد هاهنا يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل
بخلاف الوديعة فان في الوديعة يكون المودع أن يأخذها من الثاني لأن القطعة الثانية كالأول في ولاية اخذ
اللقطة وليس الثاني كالأول في اثبات اليد على الوديعة اه قال في البحر فينبغي أن لا يقطع بطلب الملتقط كما لا يخفى
اه وتبعه اخوه في النهر وكذا المتقدم واعترضه السيد أبو السعود بأن نفي الخصومة بين الملتقط الأول والثاني
لا يدل على انه لا خصومة بين الملتقط والسارق منه اه قلت أي لان الملتقط يده يد أمانة حتى لا يتمكن احد
من اخذها منه ولو دفعها لآخر له أن يسترد هاهنا ولو ذكر أحد علا متناول يده الملتقط انها لا يجوز على دفعها
اليه فلو لم تكن له يد صحيحة لم يكن له شئ من ذلك وهذا يدل على أن له خاصية السارق منه بخلاف ما اذا ضاعت
منه فالقطعة لغيره فان يد الأول زالت باثبات يده عليها فان الثاني له ولا يده اخذها فليس للأول بعد زوال
يده خاصية الثاني وأما الوديعة اذا ضاعت من المودع فان له خاصية مملوطة اذ ليس له اثبات يده عليها كالمودع
ولهل وجه الفرق بين المودع والملتقط الأول مع أن كلا منهما يد أمانة أن يد المودع اقوى لانها باذن المالك
فكانت يده يد المالك بخلاف يد الملتقط والله تعالى اعلم (قوله سرق منه) بالبناء لتجهول والجمله صفة
لسارق وقوله بعد القطع أي قطع السارق الأول وقوله لم يقطع أي السارق الثاني وقوله لان يده أي يد السارق
الأول (قوله كما يأتي آنفا) أي قريبا وهو بكسر التون ويجوز في آوله المتوالف والقصر وقرئ بهما كما في القاموس
(قوله ويقطع بطلب المالك) شمل ما إذا حضر المسروق منه ولم يحضر وعن محمد أنه لا بد من حضوره وظاهر

الرواية الأولى كما في التهر والزيلعي (قوله أي من الثلاثة) هم المودع والغاصب وصاحب الربا زيلعي وغيره ولا يعني أن المراد بالمالك في مسألة الزبا هو المعطى لأنه باق على ملكه فهذا صريح في أنه يقطع السارق بطلبه خلافا لما قد سمع عن الشئني ومثل الثلاثة غيرهم من مرق كمال في الفتح وغيره (قوله وكذا يطلب الراهن) أي إذا كانت العين قائمة وقد قضى الدين أما إذا لم يقضه أو استهلك السارق العين فلا يقطع بخصومه لأنه قبل الإيفاء لاحق له في المطالبة بالعين وبالأستهلاك صار المرتهن مستوفيا لديه قال الزيلعي وينبغي أن يقطع بخصومه فيما إذا زادت قيمة الرهن على دينه بما يبلغ نصابا لأن له المطالبة بما أراد كالوديعة وارتضاه في الفتح وهو المذكور في غاية البيان نهر أي أن له مطالبة السارق بعد الهلاك بما زاد كما عبر به الزيلعي فليس المراد أن له مطالبة المرتهن إذ ليس له ذلك (قوله لا يطلب المالك الخ) أي لا يقطع السارق الثاني بطلب الخ (قوله لو سرق) قيد لطلب المالك وطلب السارق (قوله بعد القطع) أي قطع الأول (قوله لسقوط عصمته) أي المال لأنه لا ضمان على السارق بعد ما قطعت عصمته كما يذكروا المصنف قال في الفتح وقال مالك والشافعي في قول يقطع بخصومة المالك لأنه سرق نصابا من حرز لا شبهة فيه ولنا أن المال لما لم يجب على السارق ضمانه كان ساقط التقويم في حقه وكذا في حق المالك لعدم وجوب الضمان له فيد السارق الأول ليست يد ضمان ولا أمانة ولا ملك فكان المسروق ما لا غير معصوم فلا يقطع فيه اه (قوله أو بعد ما درى بشبهة) كدعواه أنه ملكه ونحو ذلك كما يأتي واعتراض بأن هذا يعني عنه قوله قبل القطع وفيه أن المتبادر من قوله قبل القطع كون القطع لازما له وهذا ساقط عنه بشبهة نعم يعلم حكم الساقط بالأولى لكنه تابع الهداية لزيادة الإيضاح فافهم (قوله فإن له) أي للسارق الأول (قوله لأن سقوط التقويم ضرورة القطع الخ) كذا في الهداية وهو برفع ضرورة على أنه خبر أن أو بنصبه على أنه مفعول لأجله والخبر محذوف أي ثابت اضطرورة القطع أي أنه امر ضروري لا يقطع أي أنه يلزم من وجوب القطع سقوط التقويم لا ينفك عن القطع ولا يوجد بدونه لأن عدم سقوطه ينافي وجوب القطع كما يأتي بيانه هذا ما ظهر في وفي هذا التعديل إشارة إلى الرد على ما قاله الكرخي والعلماوى من إطلاق عدم القطع سواء قطع الأول أو لا كما قدمناه أول كتاب السرفة فافهم هذا التعديل أن المراد بقوله قبل القطع ما إذا لم يقطع الأول أصلا ويعدل عليه ما يأتي من أنه لا فرق في عدم الضمان بين هلاك العين واستهلاكها قبل القطع أو بعده فإذا لم تكن مضمونة بالاستهلاك قبل القطع يعني ثم يقطع تحت سقوط التقويم فعلم أن التقويم لا يسقط إلا إذا لم يوجد قطع أصلا تأمل (قوله فصار كالفاحص) أي في أن لا يد صحبة هي يد الضمان (قوله ثم بعد القطع الخ) أي دفع السارق الأول والأولى ذكر هذا قبل قوله بخلاف ما إذا سرق الخ (قوله روايات) أحدها ما استرداد المسروق من السارق الثاني لما حجت به الرد الواجب عليه والآخرى لأن يده ليست يد ضمان ولا أمانة ولا ملك فتح (قوله واختار الكمال الخ) أي اختار أن الثاني يردّه من يد الثاني إلى المالك إن كان حاضر أو لا كذلك له كحفظ أموال الغيب ولا يردّه إلى الأول ولا يتيقن مع الثاني لظهور خيانه كل منهما (قوله وردّه قبل الخصومة) أي الدعوى والشهادة المترتبة عليه أو الإقرار وقيد بالرد قبل الخصومة لأنه لو ردّه بعد ما سوا قضى باتّباع أولاه فانه يقطع نهر (قوله ولو حكي كصوله ولو في غير عياله) أي كوالده وبنده ووالدته وبنده لأن هؤلاء شبهة الملك فثبت به شبهة الرد بخلاف ما إذا رده إلى عياله أصوله لأنه شبهة الشبهة وهي غير معتبرة ومن الرد الحكمى الرد إلى فرعه وكل ذي رحم محرم منه إن كانوا في عياله والرد إلى مكاتبه وعبده بغير وكذا إلى زوجته وأبيه ومشاهدة وهو الذي يسمى غلامه أو مسانمة فتح ونظامه فيه (قوله أو ملكه بعد القضاء بالقطع) لأن الامضاء من القضاء في الحدود أي فأنكث الحادث في هذه الحالة كالمالك الحادث قبل القضاء لأن الثاني لما لم يرض صار كنه لم يقض فلا يستوفى القطع كما قبل القضاء وهذا لأن الثاني لا يخرج عن عهدة القضاء في باب الحدود بمجرد قوله قضيت بل بالاستيفاء بل إذا أوجبنا أو قطعنا فلا جرم كذا الامضاء من القضاء بخلاف حقوق العباد فإنه بمجرد قوله قضيت يخرج عن عهدة القضاء وإن السارق لو قطع بعد الملك قطع في ملك نفسه اه ط عن الشافعي (قوله ولو شبهة مع قبض) هكذا وقع التقيد بالقبض في الهداية ولنا أن يقول لا يترط القبض لأن الهدية تقطع بالخصومة لأنه ما كان يجب لخصمه فليأخذ شربلا لية قلت وهو بحث مخالف للمنقول مع أنه غير معقول فهو غير مقبول وذلك أن

(لو سرق منهم) أي من الثلاثة
وكذا يطلب الراهن مع غيبة
المرتهن على الظاهر لأنه هو المالك
(لا يطلب المالك) للعين المسروقة
(أو) يطلب (السارق لو سرق
من سارق بعد القطع) لسقوط
عصمته (بخلاف ما إذا سرق) الثاني
من السارق الأول (قبل القطع)
أو بعد ما درى بشبهة (فإن له ولرب
المال انقطع) لأن سقوط التقويم
ضرورة القطع ولم توجد فصار
كالغاصب ثم بعد القطع هل للأول
استرداده روايتان واختار الكمال
ردّه للمالك (سرق شيئا وردّه قبل
الخصومة) عند الثاني (إلى
مالكه) ولو حكي كصوله ولو في
غير عياله (أو ملكه) أي المسروق
(بعد القضاء) بالقطع ولو شبهة مع
قبض

الخصومة قد وجدت لأن الكلام فيما بعد القضاء بالقطع لكنهم عدوا مال المسروق بعد القضاء شبهة والهبة بدون قبض لا تصيد المالك فلم توجد شبهة ولم يقل أحد بأشراط خصومة أخرى بعد القضاء بالقطع بل طلبه القطع غير شرط على الظاهر كما مترنع يشترط حضوره عند القطع كما تقدم فافهم (قوله وأدعى أنه ملكه) أي بعد ما ثبتت السرقة عليه بالبيعة أو بالاقرار بجر (قوله للشبهة) هي احتمال صدقه ولذا صح رجوعه بعد الاقرار (قوله) أو نقصت قيمته أي بعد القضاء لأن كمال النصاب لما كان شرطاً يشترط قيامه عند الامضاء لما ذكرنا (قوله) نقصان السعر أي لا نقصان العين لأن العين لو نقصت فانه يقطع لانه مضمون عليه فكمال النصاب عيناً وديناراً كما إذا استهلكه كله أما نقصان السعر فغير مضمون فافترقا بجر والمراد بنقصان العين فوات بعضها أو حدوث عيب فيها كما قدمناه أول كتاب السرقة (قوله في بلد الخصومة) أي وإن كان في البلد التي سرق فيها لم ينقص لما قدمناه أول السرقة من أن المعبر بالبيعة وقت السرقة ووقت القطع ومكانه (قوله اقتراب سرقة نصاب) أي اقترابان انهما سرقتا نصاباً أي جنسه لا بد أن يصيب كلا منهما نصاب كما قدمه المصنف (قوله لم يقطع) أي المدعى والأحرار لانها سرقة واحدة فلا تكون موجبة للقطع وغير موجبة (قوله قطع المتر) أي وحده لأن اقراره على غيره لم يصح بتكذيبه فلم توجد السرقة في السرقة (قوله لأن شبهة الشبهة لا تعتبر) قال الزيلعي وكان أبو حنيفة أولاً يقول لا يجب عليه القطع لأن الغائب ربما يدعى الشبهة عند حضوره ثم رجع وقال يقطع لأن سرقة الحاضر ثبت بالحجة فلا يعتبر الموهوم لانه لو حضر وأدعى كل شبهة واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا تعتبر اهـ ح (قوله ولو أقر بعد مكاف الخ) أمالو كان صغيراً لم يقطع ويرد المال لو قائماً وكان مأذوناً وإن مال الكايفين وإن كان محجوراً وصدقه المولى يرد المال إلى المسروق منه لو قائماً ولو هال الكافلا ضمان ولا بعد العتق بجر (قوله قطع) لأن اقرار العبد على نفسه بالحدود والقصاص صحيح من حيث أنه أدى لانه لا تهمة فيه وإذا صح بالقطع صح بالمال بناء عليه ولا فرق بين كون العبد مأذوناً ولا صدقه المولى أو لا وتمامه في البحر (قوله لو قائم) فلو استهلكه فلا ضمان ويقطع اتفاقاً بجر (قوله كما لو قامت عليه بينة بذلك) أي فانه يقطع بالطريق الأولى ويرد المال إلى المسروق منه بجر (قوله ولا غرم على السارق) التعبير بالغرم يفيد أن المسروق غير باق فلو قائماً يؤمر بالرد فقول المصنف بعد ويرد العين تسريح بمنه وهم قوله ولا غرم ط (قوله وغيره) كالأهدية (قوله ورواه الكل بعد قطع يمينه) عزاه إلى الدارقطني لكن عزاه العلامة نوح إلى الدارقطني أيضاً بلفظ المتن والمعنى واحداً من ماصدريه وأعل الحديث بالارسال وبوجهاته بعض رواه وجوابه مبسوط في الفتح وحاشية نوح على الدرر واستدلوا بعد الحديث بالمعقول أيضاً قال في الفتح ولأن وجوب الضمان ينشأ من القطع لانه يملكه بأداء الضمان مستنداً إلى وقت الأخذ فتبين انه أخذ ملكه فلا يقطع في ملكه لكن القطع ثابت قطعاً فيؤدي إلى انتفائه وهو الضمان فهو المستثنى (قوله لبقائهما على ملك مال كها) ولذا قال في الإصباح قال أبو حنيفة لا يحل للسارق الانتفاع بهما بوجه من الوجوه وكذا لو خاطها قبضاً لا يحل له الانتفاع به لانه ملكه بوجه محذور وقد تعذر إيجاب القضاء به فلا يحل الانتفاع بكن دخل دار الحرب بأمان وأخذ شيئاً من أموالهم لم يلزمه الرد قضاءً ويلزمه ديانة وكالباغي إذا تلف مال العادل ثم تاب فتح (قوله في الظاهر من الرواية) وفي رواية الحسن لا يظهر سقوط العصمة في حق الاستهلاك (قوله لكنه يفتي الخ) قال في الفتح وفي المبسوط روى هشام عن محمد أنه انما يسقط الضمان عن السارق قضاءً لتعذر الحكم بالمائلة فأما ديانة فيفتي بالضمان للعوق الحسرة والنقصان للمالك من جهة السارق (قوله قبل القطع) يعني ثم قطع لأن انتفاء الضمان انما هو بسبب القطع كما علمت وقدم الشارح أيضاً أن سقوط التقويم ضرورة القطع (قوله أو بعده) لكن يفرق بينهما بما في الكافي لو كان من القطع فان قال المالك انا انعمته لم يقطع عندها وإن قال انا اختار القطع يقطع ولا يضمن اهـ قال في البحر لانه في الأولى تضمن رجوعه عن دعوى السرقة إلى دعوى المال (قوله فللمالك تضمينه) أي تضمين المشتري أو الموهوب له ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن لا بالقيمة تارة خاتمة عن المحيط وفيها عن شرح الطحاوي لو قطع ثم استهلكه غيره كان للمسروق منه أن يضمه قيمته اهـ ومثله في النهر عن السراج وطائره أن غير المشتري والموهوب له مثلهما لكن ذكر في التاترخانية أيضاً وأودعه عند غيره فهلاك الأصل فيه أن كل موضع لو ضمنه المالك له أن يرجع على

(أوأدعى انه ملكه) وإن لم يبرهن للشبهة (أو نقصت قيمته من النصاب) بنقصان السعر في بلد الخصومة (لم يقطع) في المسائل الأربع (اقتراب سرقة نصاب ثم ادعى أحدهما شبهة) مسقطاً للقطع (لم يقطع) قيد باقرارهما لانه لو أقر أنه سرق وفلان فأكثر فلان قطع المقر كقوله قتلت ابنا وفلان (ولو سرقا وغاب أحدهما وشهد أي شهد اثنان) على سرقتهما قطع الحاضر لأن شبهة الشبهة لا تعتبر (ولو أقر بعد) مكلف (بسرقة قطع وترد السرقة إلى المسروق منه) لو قائم عليه بمسألة بذلك (لكن بشرط حاضرة مولاه عند اقامتها) خلافاً للثاني لا عند اقراره بحد اتفاقاً (ولا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه) هذا لفظ الحديث درر وغيره ورواه الكل بعد قطع يمينه (وترد العين لو قائم) وإن باعها أو وهبها فباعتها على ملك مال كها (ولا فرق) في عدم الضمان ابن هلال العين واستهلا كهافي الظاهر من الرواية لكنه يفتي بأداء قيمتها ديانة وسواء كان الاستهلاك (قبل القطع أو بعده) مجتبي وفيه لو استهلكه المشتري منه أو الموهوب له فللمالك تضمينه

على السارق فليس له أن يضمه وفي كل موضع لو ضمنه لا يرجع على السارق فله أن يضمه والذي يرجع عليه المودع والمستأجر والمرتهن اه قلت ووجهه ظاهر لأن ما ينبت فيه الرجوع على السارق يلزم منه أن يكون مضمونا على السارق بعد القطع مع أنه غير مضمون عليه بخلاف ما لا رجوع فيه عليه لكن هذا التفصيل ظاهر في الهلاك ولذا افترض المسألة فيما لو أودعه فهلاك بخلاف الاستهلاك فإن المستهلك متعة فلا رجوع له على السارق أصلا بلافق بين كونه مستريا أو مودعا أو مستأجرا نعم للمشتري الرجوع بالثمن على السارق لانه لما استهلكه وضمن قيمته ملكه من وقت الاستهلاك فيرجع على السارق بما دفعه اليه من الثمن لا بالقيمة لظهور أن ما دفعه اليه لا يملك قبضه فيرجع به لا بما ضمن فاعتنم تحريم هذا المحل فإنه من فض المولى عز وجل (قوله ولو قطع الخ) أي لو سرق سرقا فقطع في أحدها بمصومة صاحبها وحده فهو أي ذلك القطع بجميعها ولا يضمن شيئا لأرباب تلك السرقا عندده وقال يضمن كلها إلا التي قطع فيها فان حضر واجبها وقطعت يده بمصومتهم لا يضمن شيئا من السرقا بالاتفاق فتح (قوله ثم ارجعه) فلو شقه بعد الإخراج قطع اتفاقا نهر وهو مفهوم بالاولى (قوله قطع) أي عندهما خلافا لابي يوسف ومحل الخلاف ما إذا شقه فاحشا وهو ما يفوت به بعض العيين وبعض المنفعة على الأصح واختار المالک تضمين النقصان وأخذ الثوب فقطع عندهما خلافا له أما إذا اختار تضمين القيمة وترك الثوب فلا قطع اتفاقا أما اليسير وهو ما يعيب به فقط فيقطع فيه اتفاقا نهر (قوله فله تضمين القيمة) أي من غير خيار بجر أي ليس له تضمين النقصان والقطع (قوله فيما يملك) أي السارق فصار كما إذا ملكه أيام الهبة بعد القضاء لا يقطع على ما تقدم فتح (قوله وهل يضمن الخ) أي فيما إذا شقه نصفين ولم يكن اتفاقا ح (قوله صحح الخبر لا) أي لا يضمن كيلا يجمع القطع مع الضمان (قوله وقال المالک الحق نعم) حيث قال والحق ما ذكر في عامة الكتب الامهات انه يقطع ويضمن النقصان الى أن قال ووجوب ضمان النقصان لا يمنع القطع لأن ضمان النقصان وجب باتلاف ما فات قبل الإخراج والقطع بأخراج الباقي فلا يمنع كالأخذ نوبين وأحرق أحدهما في البيت وأخرج الآخر وفتته نصاب (قوله ومتى اختار تضمين القيمة) أي فيما إذا كن الشق فاحشا اذ لو كان يسيرا يقطع بالاتفاق كما قد مره قال في الهداية اذ ليس له اختيار تضمين كل القيمة (قوله لما سرق) أي قريسا من انه يملكه متعة الى وقت الأخذ (قوله فذبحها فأخرجها) قيد بالخراج بعد الذبح لانه لو أخرجها حية وقيمتها عشرة ثم ذبحها يقطع وان انتقصت قيمتها بالذبح ط عن الحموي (قوله من الحموي) أي الذهب والفضة (قوله دراهم) مفعول فعل (قوله لتقوم السنة عنددهما خلافا له) وأصل الخلاف في الغاصب هل يملك الدراهم والدنانير بهذه السنة أم لا بناء على انها متعة أم لا ثم وجوب القطع عنده لا يشكل لانه لم يملكها على قوله وأما على قولها ما فيقال لا يجب القطع لانه ملكها قبله وقيل يجب لانه صار بالصفة شيئا آخر فلم يملك عينه وعلى هذا الخلاف إذا اتخذ حلا أو آية زيلعي (قوله فهي للسارق اتفاقا) لأن هذه الصفة بدلت العين والاسم بدليل انه تغير بها حكم الربا حيث خرجت عن كونها موروثة بخلاف مسألة الذهب والفضة لبقاء الاسم مع بقاء العين كما كانت حتى لا يصح بيع آية فضة وزنها عشرة بأحد عشر كذا يفاد من الفتح (قوله فقطع) انما قطع باعتبار سرقة الثوب الأبيض وهو لم يملكه أيضا بوجه ما والمملوك للسارق انما هو المصوغ وكذا يقطع بالحنطة وان ملك الدقيق بجر (قوله لارد) أي حال قيامه ولا ضمان أي حال استهلاكه وهذا عندهما وقال محمد بن الثوب يأخذ ما زاد الصبغ لان عين ماله قائم من كل وجه ولهما أن الصبغ قائم صورة ومعنى بدليل أن المسروق منه لو أخذ الثوب يضمن الصبغ وحق المالک قائم صورة لا معنى بدليل انه غير مضمون على السارق نهر (قوله خلافا لما في الاختيار) أي من انه لو صبغه بعد القطع يردده وهو مخالف لقول الهداية فان سرق ثوبا فقطع فصبغه اجر له يؤخذ منه ولقول محمد سرق الثوب فقطع يده وقد صبغ الثوب اجر له يؤخذ منه فانه دليل على انه لا فرق بين أن يصبغه قبل القطع او بعده زيلعي وتبعه في البحر والهر قلت لكن قول محمد وقد صبغه جناية فن ابن يفيد كون الصبغ بعد القطع ثم رأيت سعدى جلبي اعترض زيلعي بأن عبارة الهداية ليست بما نقله اه قلت فن عبارة الهداية هكذا فان سرق ثوبا فصبغه اجر ثم قطع الخ فعبارة الهداية مساوية لعبارة المصنف والكرو قد ذكر الزيلعي أن ما في الكرو ذكر مثله في المحيط والكافي ولا يخفى أن هذه العبارة تؤيد ما في الاختيار

(ولو قطع بعض السرقا لم يضمن شيئا) وقال لا يضمن ما لم يقطع فيه (سرق ثوبا فشفقه نصفين ثم أخرجه وفتح ان باعته فبنته نصابا بعد شقه ما لم يكن اتفاقا) بأن ينقص أكثر من نصف القيمة فله تضمين القيمة فيملكه مستندنا الى وقت الأخذ فلا تقع زيلعي وهل يضمن نقصان الشق مع القطع صحح الخبر لا وقال المالک الحق نعم متى اختار تضمين القيمة يسقط القطع لما سرق (ولو سرق شاة فذبحها فأخرجها لا لما سرق أنه لا قطع في اللحم) (واب بلغ لهما نصابا) بل يضمن قيمتها (ولو فعل ما سرق من الحميرين وهو فدر نصاب) وقت الأخذ (دراهم أو دنانير) أو آية (قطع وردت) وقال لا ترد لتقوم السنة عنددهما خلافا له وأما نحو الخماس لو جعله أو أنى فان كان يباع وزنا وكذلك وان عددا فهي للسارق اتفاقا اختيار (ولو صبغه اجر أو طعن الحنطة) أول السويق (فقطع لارد ولا ضمان) اذ لو صبغه بعد القطع بجر خلافا لما في الاختيار

ولم يبق للدعوى الزباني دليل فالاعتماد على ما قبله لا على ما قاله قننه (قوله خلافا للثاني) لأن السواد زيادة عندده الحجرة وعند محمد زيادة أيضا كالحجرة ولكنه لا يقطع حق المالك وعند أبي حنيفة السواد نقصان ولا يوجب انتطاع حق المالك حداية (قوله وهو اختلاف زمان الخ) فإن الناس كانوا لا يلبسون السواد في زمنه ويلبسونه في زمنهما فتح (قوله سرق في ولاية سلطان الخ) ذكره مع تعليقه في الدرر وقال في الشر بلاية ذكره في الفيض وفي مختصر الظهيرية معزوا إلى الامام الاجل الشهيد (قوله اذلا ولاية الخ) أي في وقت السرقة اذ لا شك انهم في وقت الدعوى تحت يده وهل كذلك بقية الحدود والقصاص أينما لم اره والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب قطع الطريق) *

أي قطع المارة عن الطريق فهو من الحذف والايصال والمراد بالطريق المارة من اطلاق المحل على الحال او الاضافة على معنى في أي قطع في الطريق أي منع الناس المرور فيه أخره عن السرقة لانه ليس سرقة مطلقة لأن المتبادر منها الاخذ خفية عن الناس واطلق عليه اسمها مجازا لضرب من الاختفاء وهو الاختفاء عن الامام ومن نصهم لحفظ الطريق ولذا لا يطلق عليه اسمها الامتددة بالكبرى ولزوم التقييد من علامات الجواز كافي الفتح وسميت كبرى لعظم ضررها لكونه على عامة المسلمين ولعظم جزائها (قوله من قصده) أي قصد قطع الطريق وغيره من قصده لا يشترط كون القاطع جماعة فيشمل ما اذا كان واحدا له منعة بقوته ونجدته كافي التهستائي والفتح وشمل العبد وكذا المراه في ظاهر الرواية لانها لا تصاب كإسياني (قوله ولو في المصر ليل) أي سلاح او بدونه وانما نهارا لو بسلاح كإسياني وهذا هو رواية عن أبي يوسف افاق بها المشايخ دفعا لشر المتقلبة المفسدين كافي التهستائي عن الاختيار وغيره ومثله في الجبر ما ظاهر الرواية فلا بد أن يكون في صحراء دارنا على مسافة السفر فاعدادون القرى والامصار ولا ما بينهما كافي التهستائي وفي كافي الحاكم وان قطعوا الطريق في دار الحرب على تجار مستأمنين أو في دار الاسلام في موضع غلب عليه عسكري الخوارج ثم أيهم الامام لم يرض الحدود عليهم (قوله وهو معصوم) أي بالعصمة المؤبدة وهو المسلم والذي قهستائي والعصمة الحفظ والمراد عصمة دمه وماله بالاسلام او عقدة الذمة وفي حاشية السيد أبي السعود مناده لقطع الطريق مستأمن لا يحدو به مدرج في شرح النقاية معللا بأنه لا يخاطب بالشرايع ويكي في المحيط اختلاف المشايخ فيه (قوله فلو على المستأمنين فلا حد) لكن يلزمه التعزيز والجبر باعتبار اخافة الطريق واخفاره ذمة المسلمين فتح قال في الشر بلاية وفيه المال لنسب عصمة مال المستأمن حاله وان لم يكن على التأييد ومحل عدم الحد بالقطع على المستأمن فيما اذا كان منفردا ما اذا كان مع القاتل فانه يحذف ولا يصير شبهة بخلاف اختلاط ذي الرحم بالقاتل كما في الفتح اه قلت لكن لو لم يقع القتل والاخذ الا في المستأمن فلا حد كافي الفتح أيضا (نصيه) قد علم من شروط قطع الطريق كونه ممن له قوة ومنعة وكونه في دار العدل ولو في المصر ولو نهارا ان كان بسلاح وكون كل من القاطع والمتطوع عليه معصوم ما ومنها كما يعلم مما يأتي كون القاطع كلهم اجانب لا أصحاب الاموال وكونهم عقلاء بالغين ناطقين وأن يصيب كلامهم نصاب نائم من المال المأخوذ وأن يؤخذوا قبل التوبة ثم اعلم أن القطع ثبت بالاقرار مرة واحدة وعند أبي يوسف بمرتين ويسقط الحد برجوعه لكن يؤخذ بالمال ان اقر به وثبت بشهادة اثنين بما يثبت او بالاقرار به فلو اقره حدهما بالمعينة والاخر بالاقرار لا تقبل ولو قال لا قطعوا علينا وعلى اصحابنا لا تقبل لانهم ما شهدوا لانفسهم ولو شهدوا انهم قطعوا على رجل من عرض الناس وله ولي يعرف ولا يعرف لا يحدوهم الا بمحض من الخصم وتعامه في الفتح آخر الباب (قوله حابس) وما في الحاشية من انه يزوي على سبيله خلاف المشهور فتح وأفاد أيضا أن الحبس في بلده لا في غيرها خلافا للمالك (قوله وهو المراد بالنفي في الآية) لأن النفي من جميع الارض محال والى بلدة أخرى فيه أيضا أهله فلم يبق الا الحبس والمحبوس يسمى منفي من الارض لانه لا يتنفع بطيبات الدنيا ولذا تها ولا يجتمع بأقاربه وأحبابه قال في الفتح قال صالح بن عبد القدوس فيما ذكره الشريف في الفرد

خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها * فلاننا من الاحياء فيها ولا الموتى

اذا جاءنا السجبان يوم ما ساجدة * عجبنا وقتنا جاء هذا من الدنيا

(قوله)

(ولو) صبغه (اسودرته) لان السواد نقصان خلافا للثاني وهو

اختلاف زمان لابرهان (سرق

في ولاية سلطان ليس لسلطان آخر

قطعه) اذلا ولاية له على من ليس

تحت يده فليجوز هذا الاصل (اذا

كان لاسارق كان في معصوم واحد)

قبل يقطعان وقيل (ان تغيرت

الاملية وأمكن الاقتصار على

قطعها لم يقطع الزائد) لانه غير

مستحق للقطع (والا) تكن مفيدة

(قطعها هو المختار) لانه لا يمكن من

اقامة الواجب الا بذل سراج

والله تعالى اعلم

• (باب قطع الطريق) * وهو

السرقة الكبرى (من قصده) ولو في

المصر ليل لا يفتى (وهو معصوم

على) شخص (معصوم) ولو ذميا

فلو على المستأمنين فلا حد (فاخذ

قل اخذ شيئا وقتل) نفس (حبس)

وهو المراد بالنفي في الآية

• قوله فلاننا من الاحياء الخ انشده

الزباني بانفط فلاننا من الاموات

فيها ولا الاحياء وهذا احسن

وانشده بعضهم فلاننا من الموتى

فهم اهل الاحياء ولا ينفى انا غير

موزن اه منه

(قوله وظاهر أن المراد الخ) أي وليس المراد ما قاله بعض الساف أن الامام مخير في هذه الاجزىة الاربعة اذ من المقطوع به انها اجزىة على جنابة القطع المتفاوتة خذ وغلقا ولا يجوز أن يرتب على اغلظها الخف الاجزىة المذكورة وعلى اخفها اغلظ الاجزىة لانه مما يدفعه قواعد الشرع والعقل فوجب القول بالتوزيع على احوال الجنائيات لانها مقابلة بها فاقترضت الانقسام فتقدير الآية أن يقتلوا ان قتلوا أو يصلبوا ان قتلوا واخذوا المال او تقطع ايديهم وأرجلهم من خلاف ان اخذوا المال أو ينقوا ان اخافوا وغممهم في الفخ والزيلي (قوله بعد التعزير) أي بالنسب والا فالحبس تعزير أيضا كما ترى بابه (قوله او يموت) عطف على يوب (قوله وان اخذ) أي القاطع أي جنسه الصادق بالواحد والاكثر (قوله واصاب منه كالا نصاب) أي اصاب كل واحد منهم نصاب السرقة الصغرى (قوله ان كان صحيح الاطراف) حتى لو كان يسرا مشلا لم تقطع يمينه وكذا لو كانت رجله اليسرى ولو كان مقطوع اليمنى لم تقطع له يدا وكذا الرجل اليسرى نهر ومفهومة انه لو كانت يده اليمنى مشلا او رجله اليسرى او كلاهما قطع كما سبق في السرقة الصغرى من أن استيفاء الناقص عند تعذر الكامل جائز فالمراد بقوله ان كان صحيح الاطراف غير المستحقة للقطع أو الجمع لما فوق الواحد ويراد بالصحيح ما يقابل المقطوع دون الاشل أفاده السيد أبو السعود (قوله لثلاثين نفقة) عليه لقوله من خلاف ط (قوله فلذا لا يعفو ولي) أي لكونه حدا خالص حتى لله تعالى لا يسع فيه عفو غيره في عفا عنه عدى الله تعالى فتح قال وفي فتاوى قاضي خان وان قتل ولم يأخذ المال يقتل قصاصا وهذا يخالف ما ذكرنا لأن يكون معناه اذا امكنه اخذ المال فلم يأخذ شيئا ومال الى القتل فاناسد كفي نظيره انه يقتل قصاصا خلافا لعيسى ابن أبان اه والمراد بما سبكه ما يأتي انه من الغرائب قلت لكن ما أول به عبارة الجنابة بعدد والا قرب تأويلها بأن المراد بقوله ولم يأخذ المال أي النصاب بل اخذ ما دونه ونصير المسألة حينئذ عين المسألة الا في انها من الغرائب (قوله ولا يشترط الخ) أي فيقتل القاتل والمعين سواء قتل بسيف أو حجر أو عصا كما يأتي (قوله وبهذا الحل) هو قوله بمخالفته امره ح (قوله عن تقدير مضاف) أي في قوله تعالى يحاربون الله وتبذروا المضار واولياء الله اه ح قلت والاحسن عباد الله ليشمل الذي كُتبه عليه في التبع والحاصل انه لما كان مخالفة والعصيان سببا للمحاربة اطلقت المحاربة عليها من اطلاق المسبب على السبب (قوله خير الامام بين ستة احوال) ترك السابع من الاقسام العقلية وهو ما اذا اقتصر على القطع لانه لا يجوز اه ح أقول الاقسام العقلية عشرة لانه اما أن يقتصر على القطع أو القتل أو الصلب أو يفعل الثلاثة فهذه أربعة أو يفعل اثنين منها التقطع ثم القتل أو عكسه والقطع ثم الصلب أو عكسه فهذه ستة مع الاربعة بعشرة لكن التقطع بعد القتل غير مفيد كالزاني اذا مات في أثناء الخلد كما في الزيلي ومثل التقطع بعد الصلب (قوله ان شاء قطع من خلاف ثم قتل) أي بلا صلب خلافا لحمد أنه لا يقطع ولما عن أبي يوسف انه لا يترك الصلب (قوله ويصلب حيا) أي فيما اذا اختار الامام صلبه أو فيما اذا قلنا بازومه على قول أبي يوسف كذا في الفخ أما فيما اذا اختار الجمع بين القتل والصلب فلا بد أن يكون القتل سابقا والصلب لاحق فرق بين الجمع والاقتصار على الصلب (قوله في الاسخ) وعن الطحاوي انه يقتل ثم يصلب ثم يقطع عن المثلة ويأتي جوابه قريبا (قوله وكيفية في الجوهرة) وهي أن تغرز خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى عرضا فيضع قدميه عليها ويربط من اعلاها خشبة اخرى ويربط عليها يديه (قوله ويبيع بطنه بريح) كذا في الهداية وغيرها وفي الجوهرة ثم يطعن بالرمح ثديه اليسرى ويخفض بطنه الى أن يموت وفي الاختيار تحت ثديه اليسرى ولا يرد أن في الصلب مثله وهي منسوخة منه عن الاصل الطعن بالرمح معتاد فلا مثله فيه ولو سلم فالصلب مقطوع بشرعيته فتكون هذه المثلة الخاصة مستثناة من المنسوخ قطعاً فافاده في الفخ وفيه أيضا ولا يصح على قاطع الطريق كما علم من باب الشهيد (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية لثلاثين نفقة لثلاثين نفقة (قوله من أخذ مال) أي ان كان مالكا كما يفيد قوله لا يضمن وذلك لسقوط عهده بالقطع كما ترى في السرقة الصغرى أما لو كان المال باقارذه الى مالكه كما في المتي (قوله وتجري الاحكام المذكورة) من حبس وتعزير أو قطع فقط أو قتل فقط أو تخير ط (قوله بمباشرة بعضهم) لانه جزء المحاربة وهي تحقق بأن يكون البعض ردا لبعض هداية (قوله وحجر) مبتدأ خبره كيف وقوله لهم أي لقطاع الطريق احتراز عن

وظاهر أن المراد توزيع الاجزىة على الاحوال كما تتردى في الاصول (بعد التعزير) لمباشرة منكر التعزير (حتى يوب) لا بالقول بل بظهور سيما الصلابة (أو يموت) وان اخذ ما لا معصوما بأن يكون مسلم أو ذمي كما مر (وأصاب منه كالا) نصاب قطع يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف (لثلاثين نفقة) وهذه حالة ثانية (وان قتل) معصوما (ولم يأخذ) مالا (قتل) هذه حالة ثالثة (حدا) لا قصاصا (ف) لذا (لا يعفو ولي) ولا يشترط أن يـ (يكون) القتل (موجبا) للقتل (لوجوبه جزاء المحاربة لله تعالى بمخالفته أمره وبهذا الحل يستغنى عن تقدير مضاف كما لا يخفى (و) الحالة الرابعة (ان) قتل وأخذ) المال خير الامام بين ستة احوال ان شاء (قطع) من خلاف (ثم ول أو) قطع ثم (صلب) أو فعل الثلاثة (أو قتل) وصلب أو قتل فقط (أو صلب فقط) كذا فصله الزيلي وصلب (حيا) في الاسخ وكيفية في الجوهرة (ويبيع) بطنه (بريح) تنبيهه الله ويخفضه به (حتى يموت ويترك) ثلاثة ايام من موته ثم يصلى بينه وبين أهله ليدفنوه (لا أكثر منها) على الظاهر وعن الثاني يترك حتى يقطع (وبعد إقامة الحد عليه لا يضمن ما فعل) من أخذ مال وقتل وجرح زياحي (وتجري الاحكام) المذكورة (على الكل بمباشرة بعضهم) الاخذ والقتل والاخافة (وحجر) وعصاهم كيف

غيرهم فانه لا يقتل بالقتل بجرح وعصا الصكن القتل هنا ليس بطريق القصاص بل هو حد وعنه هذا قال في النهر
 ان هذه الجملة كالتى قبلها معلومة من قوله قتل حد الا انه أراد زيادة الايضاح (قوله ان انضم الى الجرح
 أخذ) لم يتقدم للجرح ذكر فالاولى تعبير الكثر وغيره بقوله وان أخذ ما لا وجرح قطع الخ (قوله وان جرح فقط)
 جواب الشرط قوله الا فى فلاحه كما سنبه عليه الشارح وهذا شروع فى ست مسائل لاحد فيها وحيث سقط
 الحد يؤخذ بحقوق العباد من قصاص أو مال كما يأتي (قوله ولم يأخذ نصاباً) أى بأن لم يأخذ شيئاً أصلاً
 أو أخذ ما دون النصاب لانه لما كان الاخذ الموجب للحد هو النصاب كان مادونه بمنزلة العدم كما فى الجرح وتقدم
 أن الشرط أن يصيب كل واحد نصاب أى اذا كانوا جماعة ومثل ما دون النصاب الاشياء التى لا قطع فيها
 كالنافة وما يتسارع اليه القصاد كما به عليه الزيلعى (قوله ولو كان مع هذا الاخذ) أى اخذ ما دون
 النصاب المفهوم من قوله ولم يأخذ نصاباً فافهم (قوله لان المقصود هنا المال) أى انه المقصود فى قطع
 الطريق وهذا جواب عن طعن عيسى بن أبان فى المسألة بأن القتل وحده يوجب الحد فكيف يمنع مع الزيادة
 قال الزيلعى وجوابه أن قصدهم المال غالباً فينظر اليه لا غير بخلاف ما اذا اقتصر واعلى القتل لانه تبين أن
 مقصدهم القتل دون المال فيحدون فعدت هذه من الغرائب اه قلت ويسانه أن قطع الطريق سعى سرقة كبرى
 لان مقصود القطع غالباً اخذ المال وأما القتل فإما هو وسيلة الى اخذ المال لكن اذا اخافوا فقط أو قتلوا
 فقط فتدرب عليه الشرع حداً فيمنع لانه تبين انه المقصود دون المال أما اذا وجد مع ذلك اخذ ما ظهر
 أن مقصودهم ما هو المقصود الاصل وهو المال فينظر اليه فان بلغ نصاباً لكل منهم وجب الحد لوجود
 شرطه والا فلا حد لعدمه وحيث لا حد وجب موجب القتل من قصاص أو دية ووجب ضمان المال فافهم
 (قوله أو قتل عمداً) قيد بالقتل ليعلم حكم اخذ المال بالاولى بجرح (قوله ومن تمام توبته رد المال الخ)
 أى لينقطع به خصومة صاحبه ولو تاب ولم يرده لم يذكروا فى الكتاب واختلّفوا فيه فقيل لا يسقط الحد كسائر
 الحدود وقيل يسقط أشار اليه محمد فى الاصل لان التوبة تسقط الحد فى السرقة الكبرى بخصوصه والاستثناء
 فى النص فلا يصح قياسه على باقى الحدود مع معارضة النص فتح ونظاهرة ترجيح القول الثانى فقول الشارح
 قيل لاحد فيه نظر لانه يفيد ضعفه والظاهر أن هذا الخلاف عند عدم التنازع لما فى النهر عن السراج لو قطع
 الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام فى اهله زماناً ثم قدر عليه درى عنه الحد لانه لا يستوفى مع تقادم العهد
 اه قال فى النهر وبه علم أن مجزئ الترتل ليس توبة بل لابد أن تظهر عليه سماها التى لا تخفى (قوله أو كان منهم
 غير مكف) أى صبي أو مجنون لانها جناية واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم موجباً كان فعل الباقيين
 بعض العلة وانه لا يثبت الحكم كالعماد والمخطئ اذا اشتركا فى القتل حيث لا يجب القود وعن أبى يوسف يحد
 الباقيون لو باشر العقلاء زيلعى (قوله أو آخرس) أى خلافاً لأبى يوسف زيلعى (قوله أو كان ذورحم
 محرم) كان تامة وذو فاعل والمراد به أحد القطع وقوله من أخذ المارة متعلق بمحرم والعلة فيه كما قبله وبمثل
 ما اذا كان المال مشتركاً كبير المقطوع عليهم أولاً لكن لم يأخذوا الا من ذى الرحم المحرم وما اذا أخذوا منه أو
 من غيره فلا يحدون فى الاصح كما فى النهر وغيره (تنبيه) لو كان فى القافلة مستأمن لا يمنع الحد مع أن القطع عليه
 وحده يمنع كما قد مناه والفرق كما فى الفتح أن الامتناع فى حق المستأمن انما كان خلل فى عصمة نفسه وماله وهو
 أمر يخصه أما هنا فهو خلل فى الحرز والقافلة حرز واحد فيصير كان القريب سرق مال القريب وغير القريب من
 بيت القريب (قوله أو شريك مفروض) أى لو كان فى المقطوع عليهم شريك مفروض لبعض القطع لا يحدون
 ففتح ومقتضاه أن شريك العنان ليس كذلك وينبغى انه لو كان مال الشركة معه فى القافلة أنهم لا يحدون
 لا خلل الحرز تأمل (قوله أو قطع بعض المارة) أى القافلة وبه عبر فى الكثر وهو أظهر وانما لم يقطع لان
 الحرز واحد وهو القافلة فصار كسارق سرق متاع غيره وهو معه فى دار واحدة ففتح (قوله وأقره المصنف)
 وكذا فى الزيلعى والمقتضى عن الاختيار والفتح عن شرح الطحاوى (قوله وللولى القود الخ) أى فى المسائل
 المذكورة وحاصله انه اذا لم يجب الحد لم يصير واقطاعاً فيمنعون ما فلو امان قتل عمداً وشبه عمداً وخطأاً وبجراحة
 ورد المال لو فاقمته لو هالكاً ومستهل كما تقيده بالقود به من حكم المال بالاولى أو براد بالارش ما يشمل
 ضمان المال والمرتب بالولى من له ولاية المطالبة فيشمل صاحب المال ويشمل الجرح أيضاً فى أولى المسائل

(و) الحالة الخامسة (ان انضم الى
 الجرح اخذ قطع) من خلاف (وهو در
 جرحه) لعدم اجتماع قطع وضمان
 (وان جرح فقط) أى لم يقتل ولم
 يأخذ نصاباً قال الزيلعى ولو كان
 مع هذا الاخذ قتل فلاحه أيضاً
 لان المقصود هنا المال وهى من
 الغرائب (أو قتل عمداً) واخذ المال
 (قتاب) قبل مسكه ومن تمام توبته
 رد المال ولو لم يرده قيل لاحد (أو كان
 منهم غير مكف) أو آخرس (أو كان
 ذورحم محرم من) احد المارة
 أو شريك مفروض (أو قطع بعض
 المارة على بعض أو قطع شخص
 الطريق ليلاً ونهاراً فى مصر
 او بين مصرين) وعن الثانى ان
 قصده ليلاً مطلقاً ونهاراً بصلاح
 فهو قاطع وعليه الفتوى بجرح
 ودرر وأقره المصنف (فلاحه) جواب
 للمسائل الست (وللولى القود)
 فى العمد (أو الارش) فى غيره
 (أو العفو) فيها

المذكورة وبه اندفع اعتراض البحر على الهداية بأن ذلك للبحر وحده لاوليه لانه ان افضى الجرح الى القتل ينبغي أن يجب الحد اه أى لومات بالجراحة يرجع الى الحالة الثالثة وهى ما لو قتل فقط فينبغي أن يحده فلا يكون لوليه القود (قوله في ظاهر الرواية) كذا نص عليه في المبسوط وهو اختيار الطحاوى خلافا للكرخى من أن المرأة كالصبي وهو ضعيف الوجه مع مصادمته لاطلاق القرآن فالعجب بمن عدل عن ظاهر الرواية كصاحب الدراية والتجنيس والفتاوى الكبرى وغيرهم وتماسه في الفتح (قوله هو المختار) قال في الشربلية هذا غير ظاهر الرواية (قوله قتلن) أى قصاصا لاحد ابدل قوله وضمن المال وهذا بناء على أن المرأة لا تكون قاطعة طريق قال في الشربلية وهو كذلك مبنى على خلاف ظاهر الرواية كما في الفتح اه ح قلت فكان ينبغي للشارح عدم ذكر هذين الفرعين لاختلافهما الماشى عليه المصنف من ظاهر الرواية (قوله ويجوز أن يقتل دون ماله) أى تحت ماله أو فوقه أو قد آمله أو وراءه فان لفظ دون يأتى لمعان المناسب منها ما ذكرنا وقال بعضهم على ماله (قوله وان لم يبلغ نصابا) أى نصاب السرقة وهو عشرة دراهم كما في منية المثنى وفي التجنيس دخل اللص دارا وأخرج المتاع فلأن يقتل مادام المتاع معه لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك فان رعى به ليس له أن يقتله لانه لا يتناول الحديث وفي البرازية وغيره حارجا لقتل رب الدار فان برهن انه كبره قدمه هدر والا فان لم يكن المقتول معروفا بالسرقه والشرقتل به قصاصا وان كان متمتعاً بالدية في ماله استحسننا لأن دلالة الحال اوردت شبهة في القصاص لاني المال وفي الفتح اخذ اللصوص متاع قوم فاستقوا يقوم فخرجوا في طلبهم فان كان ارباب المتاع معهم أو غابوا لكن يعرفون مكانهم ويتدرون على رد المتاع عليهم حل لهم قتال اللصوص وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يتدرون على الرد لا يحل وتماسه فيه (قوله بكسر النون) أى ككتف وتسكن للتخفيف ومثله الحلف والحلف ففعله من باب قتل مصباح (قوله في المصبر) وكذا في غيره كما في شرح الشلبي عن الجامع الصغير فهو قيد اتفاق بل غير المصبر يعلم بالاولى وانما قيده لئلا يوهم انه لا يكون كذلك في المصبر كما في قطع الطريق (قوله أى خنق مرارا) اراد مترير فصاعدا بترسية قوله الاق والابان خنق مرة وفي البحر قيد بتمتده لانه لو خنق مرة واحدة فلا قتل عند الامام (قوله سياسة) قدمنا الكلام عليها في حد الزنى (قوله وكل من كان كذلك) كاللوطى والساحر والعوانى والزنديق والسارق كقوله مناه في اوائل باب التعزير (قوله عند غير أبي حنيفة) أى عند صاحبيه ومن وافقه من باقى الأئمة أما عند أبي حنيفة فتجب الدية على عاقله كما في البحر والله سبحانه اعلم

(العبد في حكم قطع الطريق كغيره)
وكذا المرأة في ظاهر الرواية
فتح لكانها لا تصلح مجتبي
وفي السراجية والدرر فيهم امرأة
فباشرت الاخذ والقتل قتل الرجال
دونها هو المختار عشر نسوة قطع
وأخذن وقتلن وضمن المال
(ويجوز أن يقتل دون ماله وان
لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتله عليه)
لاطلاق الحديث من قتل دون
ماله فهو شهيد فتح (ومن تكرر
الخنق بكسر النون) منه في المصبر
أى خنق مرارا ذكره مسكين
(قتل به) سياسة لسعيه في الارض
بالفساد وكل من كان كذلك يدفع
شره بالقتل (والا) بأن خنق مرة
(لا) لانه كالقتل بالنقل وفيه القود
عند غير أبي حنيفة رحمه الله
تعالى

بسم الله ومحمد * والصلاة والسلام على نبيه وعبيده * وعلى اله وصحبه وجمعه * وبعد فيقول مؤلفه افقر
العباد * الى عفومولاه يوم التناد * محمد أمين * الشهير بابن عابدين * خدام العلوم الشرعية *
في دمشق الشام المحمية * قد نجز تسويد هذا النصف المبارك * بعون الله جل وتبارك * من الحاشية
المسماة رد المختار * على الدر المختار * في صفر الحيرة سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف * من هجرة
نبينا محمد الذي تم بدالاف * صلى الله عليه وسلم * وشرفه وعظم * فخاء بحمد الله تعالى مكمل افراعا
وأصلا * رد المختار على الدر المختار اسما وفعلا * لاشتماله على تنقيح عباراته * وتوضيح
رموزه وإشاراته * والاعتناء ببيان ماهو الصحيح المعتمد * وما هو معترض ومستند * وتحرير المسائل
المشككة * والحوادث المعضلة * التي لم يوضع كثيرا منها احد قبل ذلك * ولا سلكها بهامه بيانها
سالك * مشحونا بذهب خزير المتقدمين * وخلاصة كتب المتأخرين * ورسائلهم المؤلفة في الحوادث
القريبة * الجامعة للفوائد العجيبة * كرسائل العلامة ابن نجيم الاربعين * ورسائل العلامة
الشربلية الستين * وكثير من رسائل العلامة على القسارى خاتمة الراغبين * ورسائل سيدي
عبد الفتى النابلسي الخبر المتين * ورسائل العلامة قاسم خاتمة المجتهدين * وحواشي البحر والمنح
والاشباه وجامع الفصولين للفهامة الشيخ خير الدين * وفتاويه الخيرية وفتاوى ابن الشلبي والرحبي
والشيخ اسمعيل والفتاوى الزينية والقرناتية والحامدية وفتاوى غيرهم من المثبتين * وتحريرات شيوخنا

ومشايخهم المعبرين * وما من به الله تعالى على عبده من الرسل التي ناهزت الثلاثين * وما حررتة
 ونقحته في كتابي تنقيح الفتاوى الحامدية الذي هو بهجة الناظرين * وغير ذلك من كتب السادة الاخيار
 المعتمدين * مع بيان ما وقع من سهو أو غلط في كتب الفتاوى وكتب الشارحين * ولا سيما ما وقع في البحر
 والنهر والمنح والاشباه والدرر وكتب المحشين * حتى صار بحمد الله تعالى عمدة المذهب * والطراز المذهب *
 ومرجع القضاة والمفتين * كما يعلمه من غاص بأفكاره في تبارده من العلماء العاملين * الخالين عن داء
 الحسد الخسني للبعد الصادقين المنصفين * فدونك كتابا قد اعلمت فيه الفكر * وأزمت فيه الجفن السهر *
 وغرست فيه من فنون التحرير أفنانا * وقتقت فيه عن عيون المشكلات أجفانا * وأودعت فيه من
 كنوز الفوائد * عقود الدرر والفرائد * وبسطت فيه من انفع المقاصد * أحسن الموائد *
 وجلوت فيه على منصة الانظار * عرائس ابتكار الافكار * وكشفت فيه بتوضيح العبارات * قناع
 الخدترات * ولم اكف بتلويح الاشارات * عن تنقيح كشف تحرير الخفيات * فهو بئمة الدهر * وغنية
 اهل العصر * وما ذاك الا بمحض انعام المولى * الذي هو بكل حمد وشكر أحق وأولى * حيث ابرز
 هذه الجواهر المكنونه * والدرر الفرائد المصونه * في ميون ايام خليفة الله في ارضه * القائم بواجب حقته
 وفرضه * رافع ألوية الشريعة البديعة ومؤيدها * وموطد أبنيتها المنيرة الرفيعة ومشيدها * المجاهد
 في سبيل الله حتى جهاده * والقاطع لدابر الكافرين بجده واجتهاده * الذي ابتمت ثغوره ثغور البلاد
 ببارقات مرهقاته * وبكت عيون ذوى العناد بقاها عزماته * وأبدع نظام كائب الجيوش
 بأرائه السديده * ورفع افئدة الكاسرة والقياصرة بقوة بطشته الشديده * يكاد سنابرق
 طلعه يذهب بالابصار * وغصن رافته يمس لينساكيس الاعصان ذات الازهار * وتمكاد صواعق
 سطوته تزيح سم الجبال * ومواكب كائب حوزته تفتي عدد الرمال * من أنام الانام في ايامه
 في ظل الامان * ورعى الرعية في مراعى الرعاية والاحسان * وأثار بنوار رياض آمنه بلاد المسلمين *
 قضاء قضاء صدورهم بنور اليقين * وأزاح غيوم غموهم برده المشركين * فلاح فلاح قلوبهم لآعين
 الناظرين * وراح راح غفلاتهم بايقاظ النائمين * فصاح فصاح ألسنتهم بالدعاء له كل حين *
 خليفة خلقت انوار غرته * شمس الضحى ونداء مختلف الدعا
 سالت فواضله للمعتنى نعما * صالت فواضله للمعتدى تقما

السلطان الاعظم * والحاقان الانعم * تاج ملوك العرب والعجم * ظل الله في أرضه للام * محمود
 الذات * ممدوح الصفات * لازالت دعائم سلطنته قائمه * وعيون الحوادث عنها نائمة * ولا برحت
 رياض عزته مخضرة بديم الديمومة والابود * ورياحين ذريته ريانة بطلاوة التأييد والخلود * ولا زالت
 أعيان دولته من علمائه وقضائه ووزرائه * يزيل نبراس آرائهم دجى الجور بسناء وسنائه * ولا فتت
 شجوم جنوده الساطعة في افلاك سمائه * شهابا واقب على مرده اعدائه آمين امين امين هذا وقد نجز
 هذا السفر المسفر * عن روض اريض مزهر * مقابلة وتعليقا بحسب الامكان * سوى ما شذ
 بهروض سهو أو نسيان لا تخلو عنه جبله الانسان * وذلك برسم من أمر باستكناه * رغبة في نيل
 رضى مولاه وثوابه * الامام الهمام * على القدر والمقام * من امتطى الجوزاء بزمام * وصال
 في مواكب العز وحام * واشتهر اشتهار البدر في الظلام * قاضى قضاة الاسلام * منفذ القضايا والاحكام
 بالاتقان والاحكام * ذى الخيرات الحميدة راما اثر القريظة التي لا ترام * مولانا عبد الحليم افندي بكه جي
 زاده القاضى سابقا بدمشق الشام * دام في عز وانعام * ومجد واحترام * بجاه من هولاء الانبياء ختام *
 والده وصحبه السادة الكرام * عليه وعاهيم الصلاة والسلام * في البدء والختام * كنه اسير
 وصمة ذنبه * الراجى عفوريه * محمد أمين * الشهير بابن عابدين * غفر الله تعالى له ولوالديه ولكل المسلمين
 امين امين امين

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الجهاد)

هذا الكتاب يعبر عنه بالسير والجهاد والمغازي فالسير جمع سيرة وهي فعله بكسر الفاء من السير فتكون لبيان هيئة السير وحالته الا انها غلبت في لسان الشرع على امور المغازي وما يتعلق بها كلنا سلك على امور الحج وقالوا السير الكبير فهو موصوفها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم صلاة الظهر وسير الكبير خطأ بك جمع الصغير وجامع الكبير بحر قات والسير الكبير والسير الصغير كتابان للامام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى على صيغة جمع سيرة لا على صيغة المفرد هذا وفضل الجهاد عظيم كيف وحاصله بذل اعز المحبوبات وهو النفس وادخال اعظم المشقات عليه تقربا بذلك الى الله تعالى واشق منه قصر النفس على الطاعات على الدوام ومجانبة هواها ولذا قال صلى الله عليه وسلم وقد رجع من غزاة رجعا من الجهاد الا الصغير الى الجهاد الا الكبير وبذل الله عليه صلى الله عليه وسلم آخره في النصيحة عن الصلاة على وقتها في حديث ابن مسعود قلت يا رسول الله أى الاعمال افضل قال الصلاة على ميقاتها قلت ثم أى قال بر الوالد قلت ثم أى قال الجهاد في سبيل الله ولو استزددته لادنى رواه البخارى وجاء تأخيرها عن الايمان في حديث أبى هريرة المتفق عليه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى العمل افضل قال ايمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله قيل ثم ماذا قال حج مبرور ويجب أن يعتبر كل من الصلاة والزكاة مرادة بلغنا الايمان من عوم الجواز ولا تردد في أن المواظبة على اداء فرائض الصلاة في أوقاتها افضل من الجهاد لانها فرض عين وتتكرر ولان الجهاد ليس الا للايمان واقامة الصلاة فكان حسنا غيره والصلاة حسنة اعينها وهي المتصودة منه وتقام تحقيق ذلك مع ما ورد في فضل الجهاد منذ كور في الفتح قلت وقد نص على ذلك الامام السرخسي في شرح السير الكبير حيث قال عن أبى قتادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر الجهاد فلم يدع شيئا افضل من الجهاد الا الفرائض يريد به الفرائض التي ثبتت فرضيتها عينا وهي الاركان الخمسة لان فرض العين أكد من فرض الكفاية والثواب بحسب اكادة الفرضية فلماذا استثنى الفرائض ثم ذكر أحاديث في أن الشهيد تكفر خطايا له الا الذين وقال اذا كان محتسبا صابرا مقبلا قال وفيه بيان شدة الامر في نظام العباد وقيل كان هذا في ابتداء حين نهي صلى الله عليه وسلم عن الاستدانة لثقل ذات يدهم وعجزهم عن قصائه ولهذا كان لا يصلي على مديون لم يحلف ما لا ثم نسخ ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من ترك ما لا فلورثته ومن ترك كلاً أو عيالا فهو على - وورد تنقيده في الحج انه صلى الله عليه وسلم دعا لثمة بعرفات فاستجيب له الا المنظام ثم دعا بالمشعر الحرام فاستجيب له حتى المنظام فنزل جبريل عليه السلام يخبره انه تعالى يقبض عن بعضهم حق البعض فلا يعد مثل ذلك في حق الشهيد المديون ثم ذكر حديث أبى هريرة رضى الله تعالى عنه ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يريد عرض الدنيا فقال عليه الصلاة والسلام لا اجر له الحديث قال ثم تأويله من وجهين أحدهما أن يرى انه يريد الجهاد ومراده في الحقيقة المال فهذا كان حال المناقنين ولا أجر له أو يكون معظمه متصوده المال وفي مثله قال عليه الصلاة والسلام للذي استوجر على الجهاد بدينارين انما لا دينار في الدنيا والآخرة وأما اذا كان معظمه متصوده الجهاد ويرغب معه في الغنمة فهو داخل في قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تنفغو فاضلا من ربكم يعني التجارة في طريق الحج فكأنه لا يحرم ثواب الحج فهذا الجهاد (قوله لا تحاد المتصود) وهو اخلاء الارض من الفساد ح (قوله ووجه الترقى) أى من الحدود الى الجهاد (قوله غير خفى) لان الحدود اخلاء عن النفس والجهاد اخلاء عن الكفر ح (قوله مصدر جاهد) أى بذل وسعه وهذا عام يشمل المجاهد بكل أمر به عروف ونهى عن منكر ح قلت فلم يذكر الشارح معناه لغة بل بين تفسيره (قوله وقال من لم يقبله) أى قتاله مباشرة ولا تعريف ابن كمال تفصيل لاجال هذا ح (قوله في القتال) أى في اسبابه وأنواعه من ضرب وهدم وحرق وقطع اشجار ونحو ذلك (قوله أو معاونة الخ) أى وان لم يخرج معهم بدليل العطف ط (قوله أو تكثير سواد) السواد العدد الكثير وسواد المسلمين جماعتهم مصباح (قوله أو غير ذلك) كدعوة الجرحى وتهنئة المطاعم والمشارب ط (قوله ومن توابعه الرباط الخ) قال السرخسي في شرح السير الكبير والمربطة المذكورة في الحديث عبارة عن المقام في نقر العدو لا عزاز

* (كتاب الجهاد)

أورده بعد الحدود لا لحاد المتصود ووجه الترقى غير خفى وهو لغة مصدر جاهد في سبيل الله وشعر الدعاء الى الدين الحق وقتال من لم يقبله شتمى وعزفه ابن السكال بأنه بذل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة أو معاونة بما لا يرى أو تكثير سواد أو غير ذلك اه ومن توابعه الرباط

٢ مطلب

في فضل الجهاد

مطلب

المواظبة على فرائض الصلاة في أوقاتها افضل من الجهاد

مطلب

في تكفير الشهادة فظالم العباد

مطلب

في يريد الجهاد مع الغنمة

مطلب

في الرباط وفضله

الدين ودفع شر المشركين عن المسلمين وأصل الكلمة من ربط الخليل قال الله تعالى ومن رباط الخليل والمسلم يربط خيله حيث يسكن من الثغر ليرهب العدو به وكذلك يفعل عدوه ولهذا سمي مرابطة اه
واشترط الامام مالك أن يكون غير الوطن ونظر فيه الحافظ ابن حجر بأنه قد يكون وطنه وينوي بالاقامة فيه دفع العدو ومن ثم اختار كثير من السلف سكنى الثغور (قوله هو المختار) لأن ما دونه لو كان رباطا فكل المسلمين في بلادهم مرابطون وتماه في الفتح قلت لكن لو كان الثغر المقابل للعدو لا تحصل به كفاية الدفع الا بغير وراه فهم رباط كما لا يخفى (قوله وصح الخ) هذا لم يذكره في الفتح حديثا واحدا لانه قال والاحاديث في فضله كثيرة منها ما في صحيح مسلم من حديث سلمان رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه وان مات فيه أجرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان زاد الطبراني وبعث يوم القيامة شهيدا وروى الطبراني بسند ثقات في حديث مرفوع من مات مرابطا أمن الفزع الاكبر ونظرا ابن ماجه بسند صحيح عن أبي هريرة وبعثه الله يوم القيامة آمنا من الفزع وعن أبي امامة عنه عليه الصلاة والسلام قال ان صلاة المرابط تعدل خمسمائة صلاة وروى عنه الديلمي والدرهم منه افضل من سبع مائة دينار نفقه في غيره اه (قوله أجرى عليه عمله ورزقه) قال السرخسي وقوله أجرى عليه عمله نبي له عمله وذلك في كتاب الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فموتة وقوع أجره على الله وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتب له حجة سرورة في كل سنة فهذا هو المراد أيضا في كل من مات مرابطا انه يجعل بمنزلة المرابط الى فناء الدنيا فيما يجري له من النواب لأن نيته استدامة الرباط لو بقي حيا الى فناء الدنيا والنواب بحسب النية اه قلت وممة فناءه أن المراد باجرا الممل دوام نواب الرباط كما مر سرح به في حديث آخر ذكره السرخسي ومن قتل مجاهدا أو مات مرابطا حرام على الارض أن تأكل لحمه ودمه ولم يخرج من الدنيا حتى يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحتى يرى مقعده من الجنة وزوجته من الخور العين وحتى يشفع في سبعين من أهل بيته ويجري له أجر الرباط الى يوم القيامة وظاهره أن من مات مرابطا يكون حيا في قبره كالشهيد وبه يظهر معنى اجراء رزقه عليه * (تبيه) * قال الشارح في شرحه على المتفق قد نظم شيخنا الشيخ عبد الباقي الحنبلي الحديث ثلاثة عشر من يجري عليه الاجر بعد الموت على ما جاء في الاحاديث وأصلها للحافظ الاسيوطي رحمه الله تعالى فقال

اذا مات ابن آدم جاء يجزى * عليه الاجر عدد ثلاث عشر
عالمون بها ودعاء نجيل * وغرس النخل والصدقات تجزى
وراثه معصف ورباط ثغر * وحفر البئر أو اجراء نهر
وبيت للغريب بناء أوى * اليه أو بناء محل ذكر
وتعليم لقرآن كريم * شهيد للقتال لا جل بر
كذامن سنن صالحه ليقفى * فخذها من احاديث بشعر

(قوله وأمن الفتان) ضبط أمن بفتح الهمزة وكسر الميم بلا واو أو من بضم الهمزة وزيادة واو وضبط الفتان بفتح الفاء أي فتان القبر وفي رواية أبي داود في سننه وأمن من فتان القبر وبضمها جمع فتن قال القرطبي وتكون للجنس أي كل ذي قسمة قلت أو المراد فتان القبر من اطلاق صفة الجمع على اثنين أو على انهم اكثر من اثنين فقد ورد أن فتان القبر ثلاثة أو أربعة وقد استدلل غير واحد بهذا الحديث على أن المرابط لا يسأل في قبره كالشهيد علقمعي على الجامع الصغير (قوله هو فرض كفاية) قال في الدر المنثور وليس يتطوع أصلا هو الصحيح فيجب على الامام أن يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية اعانتها الا اذا اخذ الخراج فان لم يبعث كان كل الاثم عليه وهذا اذا غلب على ظنه انه يكافئهم والا فلا يباح قتالهم بخلاف الامر بالمعروف قهستاني عن الزاهدي اه (قوله اذا حصل المقصود بالبعث) هذا التقيد لا بد منه لئلا ينتقض بالنفي العام فانه مع مقروض لنفي مع أنه فرض عين لعدم حصول المقصود بالبعث نهر قلت يعني انه يكون فرض عين على من يحصل به المقصود وهو دفع العدو فغن كان بهذا العدو

وهو الاقامة في مكان ليس وراه اسلام هو المختار وصح ان صلاة المرابط بخمس مائة ودرهمه بسبع مائة وان مات فيه أجرى عليه عمله ورزقه وأمن الفتان وبعث شهيدا امنا من الفزع الاكبر وتماه في الفتح (هو فرض كفاية) كل ما فرض لغيره فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود بالبعث والا ففرض عين

مطلب
في بيان من يجري عليهم الاجر بعد الموت

مطلب
المرابط لا يسأل في القبر كالشهيد

إذا لم يمكنهم مدافعتهم بفرض عيناً على من يلهم وهكذا كما سبق ولا يخفى أن هذا عند هجوم العدو وعند خوف هجومه وكلاهما في فرضيته ابتداء وهذا لا يمكن أن يكون فرض عين إلا إذا كان بالمسلمين قلبه والعباد بالله تعالى بحيث لا يمكن أن يقوم به بعضهم حينئذ يفرض على كل واحد منهم عيناً تامل (قوله ولعله قدم الكفاية) أي الذي هو فرض كفاية على فرض العين وهو الاتي في قوله وفرض عين أن هم العدو (قوله لكثرة) أي كثرة وقوعه (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يرد على قوله ابتداء وعلى عدم تنبيده بغير الأشهر الحرم ثم اعلم أن الأمر بالقتال نزل مرتباً فقد كان صلى الله عليه وسلم مأموراً أولاً بالتبليغ والاعراض فاصدع بما تومر وأعرض عن المشركين ثم بالمجادلة بالاحسن ادع إلى سبيل ربك الآية ثم اذن لهم بالقتال اذن للذين يقتلون الآية ثم امروا بالقتال ان قاتلوهم فان قاتلوكم فاقتلوهم ثم امروا به بشرط ان سلاح الأشهر الحرم فإذا اسلح الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين ثم امروا به مطلقاً وقاتلوا في سبيل الله الآية واستتتر الأمر على هذا سرخسي ملخصاً يعني في جميع الأزمان والأماكن سوى الحرم كما في التهستاني عن الكرماني ثم نقل عن الخاتبة أن الأفضل أن لا يتدأ به في الأشهر الحرم اه والمراد بقوله سوى الحرم إذا لم يدخلوا فيه للقتال فلو دخلوه للقتال حل قتلهم فيه لقوله تعالى حتى يقتلوكم فيه وتنامه في شرح السير (قوله ان قام به البعض) هذه الجمل وقعت موقع التفسير لنرض الكفاية فتح وحاصله أن فرض الكفاية ما يمكن فيه اقامة البعض عن الكل لأن المقصود حصوله في نفسه من مجموع المكلفين كتغسيل الميت وتكفينه ورد السلام بخلاف فرض العين لأن المطلوب اقامته من كل، أي أي من كل ذات مكنته بعينها فلا يكفي فيه فعل البعض عن الباقيين ولذا كان أفضل كما مر لأن العناية به أكثر ثم ان فرض الكفاية إنما يجب على المسلمين العاملين به سواء كانوا كل المسلمين شرقاً ومغرباً وبعضهم قال التهستاني وفيه رمز إلى أن فرض الكفاية على كل واحد من العاملين به بطريق البدل وقيل انه فرض على بعض غير معين والأول المختار لأنه لو وجب على البعض لكان الاتي بعضهم ما وذا غير مقبول وإلى انه قد يصير بحيث لا يجب على أحد ويجب على بعض دون بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين أن غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان لم منه أن لا يقوم به أحد وان ظن كل طائفة أن غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وان ظن البعض أن غيرهم اتى به وذل آخرون أن غيرهم ما اتى به وجب على الآخرين دون الآخرين وذلك لأن الوجوب بهما منوط بظن المكلف لأن تعصيل العلم بفعل الغير وعدمه في أمثال ذلك في حير التعسر فالتخفيف به يؤدي إلى الخرج وتنامه في مناهج العقول وإلى انه لا يجب على الجاهل به وما في حواشي الكشف للفاضل التفاتاً إلى انه يجب عليه أيضاً فعمالمف للمتداولات اه (قوله في زمن ما) مفهومه انه اذا قام به البعض في أي زمن سقط عن الباقيين فالتأويل كذا ط لما تقدم من انه يجب على الامام في كل سنة مرة أو مرتين وحينئذ فلا يكفي فعله في سنة عن سنة اخرى (قوله من المكلفين) أي العالمين به كما مر وظاهر انه لو مات واحد من جماعة مسافرين في منازلة فالتأويل يجب تكفينه والصلاة عليه كفاية على باقي رفقائه العالمين به دون غيرهم (قوله وايان الخ) كذا في شرح ابن كمال ومثله في الحواشي السعدية (قوله بقيام أهل الروم مثلاً) اذا لا يدفع بقتالهم الشر عن الهند والمسلمين نهر عن الحواشي السعدية ثم قال فيها وقوله تعالى قاتلوا الذين يلونكم من الكفار يدل على أن الوجوب على أهل كل قطر ثم قال في موضع آخر الآية تدل على أن الجهاد فرض على كل من يلي الكفار من المسلمين على الكفاية فلا يسقط بقيام الروم عن أهل الهند وأهل ما وراء النهر مثلاً كما اشترنا إليه اه قال في النهرو يدل عليه ما في الدائع ولا ينبغي للامام أن يخجل لغرام من تغور من جماعة من المسلمين فيهم غناء وكفاية لقتال العدو فان قاموا به سقطت عن الباقيين وان ضعف أهل نجر عن مقاومة الكثرة وخيف عليهم من العدو فعلى من وراءهم من المسلمين الاقرب فالأقرب أن ينفروا إليهم وأن يمتدوهم بالسلاح والبراع والمال لما ذكرنا انه فرض على الناس كلهم من حرم أهل الجهاد ولكن سقط الفرض عنهم لحصول الكفاية ببعضهم فالحال لا يحصل لا يسقط اه قلت وحاصله أن كل موضع خيف هجوم العدو منه فرض على الامام وعلى أهل ذلك الموضع حفظه وان لم يتدرروا فرض على الاقرب إليهم اعانتهم إلى حصول الكفاية بمقاومة العدو ولا يخفى أن هذا غير مسألتنا وهي قتلنا لهم ابتداء فتأمل (قوله بل يفرض على الاقرب فالأقرب الخ) أن

مطلب
في الفرق بين فرض العين وفرض
المكفاية

ولعله قدم الكفاية لكثرة (ابتداء)
وان لم يبدأ وأما قوله تعالى فان
قاتلوهم فقاتلوهم وتجرى
في الأشهر الحرم ففسوخ بالعمومات
قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم
(ان قام به البعض) ولو عبيداً ونساء
(سقط عن الكل وان) يتم به أحد
في زمن ما (انوا بمره) أي اثم الكل
من المكلفين وإياك أن تتوهم أن
فرضيته تسقط عن أهل الهند
بقيام أهل الروم مثلاً بل يفرض
على الأقرب فالأقرب من العدو
إلى أن تقع الكفاية ولو لم تقع إلا
بكل الناس فرض عيناً كسلاة
وصوم ومثله الجمارة والنجميز
وتنامه في الدرر

يفرض عليهم عينا وقد يقال كفاية بدليل انه لو قام به الا بعد حصل المعتد ونفسقط عن الاقرب لكن هذا
 ذكره في الدرر فيم لو هجم العدو وعبارة الدرر وفرض عين ان هجموا على نعر من نفور الاسلام فيصير
 فرض عين على من قرب منهم وهم يقدررون على الجهاد ونقل صاحب النهاية عن الذخيرة أن الجهاد اذا جاء التغير
 انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو فاما من وراءهم فيعد من العدو وهو فرض كفاية عليهم حتى يسعهم
 تركه اذ لم يحتج اليهم فان احتج اليهم بأن عجز من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو وأولم يعجزوا عنها
 لكنهم تكاسلوا ولم يجاهدوا فانه يفترض على من يليهم فرض عين كالصلاة والصوم لا يسعهم تركه ثم انما
 يفترض على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا على هذا التدريج وتطيره الصلاة على الميت فان مات في ناحية
 من نواحي البلد فعلى جيرانه وأهل محله أن يقوموا بأسبابه وليس على من كان يبعد من الميت أن يقوم بذلك
 وان كان الذي يبعد من الميت يعلم أن اهل محله ينسعون حقوقه أو يعجزون عنه كان عليه أن يقوم بحقوقه
 كذا هنا اهـ (قوله لا يفرض على صبي) في الذخيرة لا لا يأذن للمراهق بالقتال وان خاف عليه القتل
 وقال السعدى لا بد أن لا يخاف عليه فان خاف قتله لم يأذن له نهر (قوله وبالغ ابوان) مفاده انهما لا يأتان
 في منعه والالكان له الخروج حتى يطل عنهما الا ثم مع انهما في سعة من منعه اذا كان يدخلهما من ذلك مشقة
 شديدة وتثل الكافرين أيضا أو أحدهما اذا كره خروجه مخافة ومشفة والابل لكراهة قتال أهل دينه فلا
 يطعمه ما لم يخف عليه الضيعة اذ لو كان معسرا محتاجا الى خدمته فرضت عليه ولو كفر او ليس من الصواب ترك
 فرض عين ليتوصل الى فرض كفاية ولو مات ابوا فاذن لمجده لا يسه وجهته لانه لم يأذن له الاخران أي ابو
 الام وأم الاب فلا بأس بخروجه لقيام أبي الاب وام الام مقام الاب والام عند فقدهما والاخران بكافي
 الجانب الا اذا عدم الاقوان فالمستحب أن لا يخرج الاباذنهما ولو له ام وام اب فالاذن لام الام بدليل
 تقدمهما في الحضانة ولان الاخرى لا تقوم مقام الاب ولو له اب وام اب لا ينبغي الخروج بلا اذنهما كالاتم
 لان حق الحضانة لهما وأما غير هؤلاء كالزوجة والاولاد والاخوان والاعمام فانه يخرج بلا اذنهم الا اذا كانت
 نفقتهم واجبة عليه وخاف عليهم الضيعة اهـ ملخصا من شرح السير الكبير (قوله لان طاعتهم فرض عين)
 أي والجهاد لم يعين فكان مراعاة فرض العين اولى كافي التجنيس وأخذ منه في الجرح كراهة الخروج بلا اذنهما
 واعترض على قول الفتح انه يحرم قلت وفيه نظر فان الاولى هنا بمعنى الاقوى والارجح أي أن الاقوى مراعاة
 فرض العين لقوته وبرجانه على فرض الكفاية ثبت انه فرض كان خلافه حراما ولذا قال السرخسي
 فعليه أن يقدم الاقوى نعم قد منا أنفا عنه في الحد والحدة الفاسدين أن المستحب أن لا يخرج الاباذنهما (قوله
 وقال عليه الصلاة والسلام الخ) دليل آخر على تقديم بر الوالدين وقدمنا الحديث المتفق عليه وفيه تقديم
 برهما على الجهاد وفي صحيح البخاري في الرجل الذي جاء يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد قال أحي
 والد قال نعم قال فسيهما فجاهدوا ذكر بعضهم أن ذلك الرجل هو جاهدة بن العباس بن مرداس ثم رأيت
 في شرح السير الكبير قال وذكر عن ابن عباس بن مرداس انه قال يا رسول الله اني اريد الجهاد قال ألك أم قال نعم
 قال ازم امل الخ (قوله تحت رجل امل) هو في معنى حديث الجنة تحت أقدام الاتهام ولعل المراد منه
 والله تعالى علم تقبيل رجلها أو هو كناية عن التواضع لهما وأطلقت الجنة على سبب دخولها (قوله فيه خطر)
 كالجهد وسفر البحر والخطر بالخاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحين الاشراف على الهلاك كافي ط عن
 القاموس (قوله وما لا خطر) كالسفر للتجارة والحج والعمرة يحل بلا اذن الا ان خيف عليهم الضيعة
 سرخسي (قوله ومنه السفر في طلب العلم) لانه اولى من التجارة اذا كان الطريق آمنا ولم يخف عليهم
 الضيعة سرخسي (قوله ومفاده الخ) أي تعليل عدم وجوبه كفاية على العبد والمرأة بكونه حق المولى
 والزواج أي حق مخلوق فيقدم على حق الخالق لا احتياج المخلوق واستغناء الخالق تعالى بغير وجوبه
 كفاية على المرأة لو أمرها به الزوج لا ارتفاع المانع من حق الخالق تعالى وكذا غير المزوجة لعدم المانع من
 أصله ومثلها العبد لو أمره به مولاه لكان سكت عنه لظهور وجوبه كفاية على العبد باذن مولاه بخلاف
 المرأة ولو غير مزوجة لانها ليست من أهل القتال لضعف بيتها قال في الهداية في فصل قسمة الغنيمة ولهذا أي
 يعجزها عن الجهاد لم يلحقها فرضه ولا نهاعورة كافي التمسكتاني عن المحيط قال فلا يخص المزوجة كما ظن

(لا) يفرض (على صبي) وبالغ له
 ابوان أو أحدهما لا طاعتها
 فرض عين وقال عليه الصلاة
 والسلام للعباس بن مرداس
 لما أراد الجهاد ازم امل فان الجنة
 تحت رجل امل سراج وفيه
 لا يحل سفر فيه خطرا لا باذنهما
 وما لا خطر فيه يحل بلا اذن ومنه
 السفر في طلب العلم (وعبد وامرأة)
 لحق المولى والزواج ومفاده وجوبه
 لو أمرها الزوج به فتح وعلى
 غير المزوجة نهر

مطلب
 طاعة الوالدين فرض عين

وبه ظهر الفرق وهو أن عدم وجوبه على العبد لحق المولى فإذا زال حقه باذنه ثبت الوجوب بخلاف المرأة فإنه ليس لحق الزوج بل لكونها ليست من أهله ولذا لم يجب على غير المزدوجة (قوله وفي البحر الخ) مراد صاحب البحر مناقشة الفتح في دعواه الوجوب على المرأة لو أمرها الزوج بناء على أن المراد وجوبه عليها بسبب أمره لها وفيه أن مراده الوجوب بأمره تعالى لا بأمر الزوج بل هو اذن وقت البحر كما أفاده ح وقد علمت عدم وجوبه عليها أصلاً الا إذا همم العدو كما يأتي (قوله أي أعرج) نقله في الفتح عن ديوان الادب وهو المناسب لقوله وأقطع وفي المغرب انه الذي أقعده الداء من الحركة وعند الأطباء هو الزمن وقيل المقعد المتشخخ الاعضاء والزمن الذي طال مرضه اه (قوله وأقطع) هو المقتطوع اليد والجمع قطعان كاسود وسودان صحاح (قوله لعجزهم) لقوله تعالى ليس على الاعمى حرج فانها نزلت في أصحاب الاعذار زيلعي وفيه اشعار بأن من عجز عنه سبب من الاسباب لم يفرض عليه كما أشير اليه في الاختيار قهستاني (قوله ومديون بغير اذن غريمه) أي ولو لم يكن عنده وفاة لانه تعلق به حق القريم تجنبس فلواذن له الدائن ولم يبرئه فالمستحب الاقامة لقضاء الدين لان البدن بالواجب أولى فان خرج فلا بأس ذخيرة ولو الدائن غائباً فوصى بقضاء دينه ان مات فلا بأس بالخروج لوفاءه والا فالا لولى الاقامة لقضاء دينه هندية وكذا لو كان عنده ودبعة ربه غائباً فوصى بالرجوع ليدفعها الى ربه فله الخروج بحر عن التاترخانية (قوله لو بأمره) أي لانه حينئذ ثبت له الرجوع بما يؤدى عنه بخلاف ما اذا كفه لا بأمره فانه لا رجوع للكفيل عليه فلا يحتاج الى استئذانه بل يستأذن الدائن فقط (قوله ولو بالنفس) لان له عليه حقاً بتسليم نفسه اليه اذا طلب منه وقد صرحوا بأن للكفيل بالنفس منعه من السفر وعناقه في النهر على خلاف ما يجتهد في البحر (قوله فله الخروج) أي بلا اذن الكفيل لعدم توجه المطالبة بقضاء الدين لكن الافضل الاقامة لقضائه ذخيرة (قوله ان علم) أي بطريق الظاهر ذخيرة (قوله فليس له الغزو الخ) لما كان المتن صادقا بجواز خروجه زاد قوله فليس الخ ليفيد أنه لا يخرج ط قلت وظاهر التعليل بخوف ضياعهم جواز خروجه لو كان في البلدة من يساويه تامل (قوله وعم في البرازية السفر) يعنى أطلقه حيث قال اراد السفر (قوله ولا يخفى أن المقيد) وهو منعه عن سفر الغزو ويفيد غيره بالا لى أي يفيد منعه عن سفر غير الغزو وبالا لى لان الغزو فرض كناية فاذامنع منه يمنع من غيره كسفر التجارة وبيع النفل وأما السفر لحج القرض أو الغزو اذا همم العدو فهو غير مراد قطعاً فلا حاجة الى استثنائه على أن في دعوى الاولوية نظر الا ان منعه من سفر الغزو ولم يفيد من الخطر ولا يلزم منه منعه مما لا خطره كما مر في سفر الابن بلا اذن الاب فانه يمنع عن سفره للجهاد لا للتجارة وطلب العلم لما قلنا وأما ما في البرازية فقد يقال ان المراد به السفر الطويل أو على قصد الرحيل فان فيه ضياعهم بخلاف غيره فافهم (قوله وفرض عين) أي على من يقرب من العدو فان عجزوا أو تكاسلوا فعلى من يليهم حتى يفترض على هذا التدريج على كل المسلمين شرقاً وغرباً كما مر في عبارة الدرر عن الذخيرة قال في الفتح وكان معناه اذا دام الحرب بشدرا يصل الاعدون ويباغهم الخبر والافهوت كليف ما لا يطاق بخلاف انتقال الاسير وجوبه على الكل متجه من اهل المشرق والمغرب من علم ويجب أن لا يأثم من عزم على الخروج وقعوده لعدم خروج الناس وتكاسلهم أو قعود السلطان أو منعه اه وفي البرازية مسلمة سميت بالمشرق وجب على أهل المغرب تخليصها من الاسر ما لم تدخل دار الحرب وفي الذخيرة يجب على من لهم قوة اتباعهم لا خدماً ما يديهم من النساء والذراى وان دخلوا دار الحرب ما لم يبلغوا حصونهم ولهم أن لا يتبعوهم للمال (قوله ان همم العدو) أي دخل بلدة بقتة وهذه الحالة تسمى النفي العام قال في الاختيار والنفي العام أن يحتاج الى جميع المسلمين (قوله فيخرج الكل) أي كل من ذكر من المرأة والعبد والمديون وغيرهم قال السرخسي وكذلك الغلمان الذين لم يبلغوا اذا أطاقوا القتال فلا بأس بأن يخرجوا ويقاتلوا في النفي العام وان كره ذلك الاتباء والامتهات (قوله المدقق) بالبناء للجهول أي الذي لازمه المرض وفي ح عن جامع اللغة الدنف المرض الملازم وفي المصباح دنف دنان من باب تعب فهو دنف اذا لازمه المرض وأدنفه المرض وادقف هو يعتدى ولا يعتدى اه (قوله وشرط لوجوبه القدرة على السلاح) أي وعلى القتال وملك الزاد والراحلة كما في فائى خان وغيره قهستاني وقد مناعه اشتراط العلم أيضاً (قوله لأمن الطريق) أي من قطاع أو محاربين فيخرجون الى النفي

قلت تعليل الشئى بضعف بنيتها
يفيد خلافه وفي البحر انما يلزمها
أمره فيما يرجع الى السكاح
روايه (وأعنى ومقعد) أي أعرج
فتح (وأقطع) لعجزهم (ومديون
بغير اذن غريمه) بل وكفيله
أيضاً لو بأمره تجنبس ولو
بالنفس نهر وهذا في الحال أما
المؤجل فله الخروج ان علم رجوعه
قبل حلوله ذخيرة (وعالم ليس
في البلدة افقه منه) فليس له الغزو
خوف ضياعهم سراجة وعم
في البرازية السفر ولا يخفى أن المقيد
يفيد غيره بالا لى (وفرض عين
ان همم العدو فيخرج الكل ولو
بلا اذن) وبأثم الزوج ونحوه بالمنع
ذخيرة (ولا بد) لنرضيته (من)
قيد آخر هو (الاستطاعة فلا
يخرج المريض المدنف) أما من
يقدر على الخروج دون الدفع ينبغى
أن يخرج لتكثير السواد ارهاباً
فتح وفي السراج وشرط لوجوبه
القدرة على السلاح لأمن الطريق

مطلب
لذا علم انه يقتل بجوزله ان يقاتل
بشرط أن ينكح فيهم والا فلا
بجلاف الامر بالمعروف

فان علم انه اذا حارب قتل وان لم
يحارب اسر لم يلزمه القتال (ويقبل
خبر المستنفر ومنادى السلطان
ولو) كان كل منهما (فاسقا) لانه
خبر يشتهر في الحال ذخيرة
(وكره الجعل) أي اخذ المال من
الناس لاجل الغزاة (مع التي)
أي مع وجود شيء في بيت المال
درر وصدر الشريعة ومفاده أن
التي هي غنيمته فليحفظ (والالا)
لدفع الضرر الاعلى بالادنى (فان)
حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام
فان اسلوا) فيها (والا فالى الجزية)
لو محلا لها كما سيجي (فان قبلوا)
ذلك فلهم مائنا) من الانصاف
(وعليهم ما علينا) من الاتصاف

ويقاتلون من بطريقهم أيضا حيث أمكن والاسقط الوجوب لان الطاعة بحسب الطاقة تأمل (قوله)
لم يلزمه القتال) يشير الى انه لو قاتل حتى قتل جاز لكن ذكر في شرح السير أنه لا بأس أن يحمل الرجل وحده
وان ظن انه يقتل اذا كان يصنع شيئا يقتل أو يجرح أو يهزم فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد ومدحهم على ذلك فأما اذا علم انه لا ينكح فيهم فانه لا يحل له أن يحمل
عليهم لانه لا يحصل بجملة شيء من اعزاز الدين بخلاف نهى فسقة المسلمين عن منكر اذا علم انهم لا يمنعون بل
يقتلونه فانه لا بأس بالاقدام وان رخص له السكوت لان المسلمين يعتقدون ما يأمرهم به فلا بد أن يكون
فعله مؤثرا في باطنهم بخلاف الكفار (قوله ويقبل خبر المستنفر) أي طالب النفرو هو الخروج للغزو فأده
الشلي ويقبل خبر العبدية كما في شرح المتن ط (قوله لانه خبر يشتهر في الحال) أي فلا يكون
الوجوب مبنيا على خبر الفاسق فقط أو المراد أن خوف الاشترار قرينة على صدقه تأمل (قوله وكره الجعل)
بضم الجيم وهو ما يجعل للانسان في مقابلة شيء يفعله والمراد هنا أن يكلف الامام الناس بأن يقوى بعضهم بعضا
بالكرع أي الخيل والصلاح وغير ذلك من النفقة والزاد نهر وعمل الكراهة في الهداية بقوله لانه ينسب
الاجر ولا ضرورة اليه لان مال بيت المال معتل لثواب المسلمين اه والثاني بوجوب ثبوت الكراهة على الامام
فقط والاول بوجوبها على الغازي وعلى الامام كراهة تنبيه في المكروه كما في الفتح وظاهره أن الكراهة قهرمية
اقول الفتح ان حقيقة الاجر على الطاعة حرام بغايته مكره اه قيل ان هذا انما يظهر على قول المتقدمين
قلت لا يخفى فساد بل هو على قول الكل لان المتأخرين انما اجازوا الاجر على اشياء خاصة نصوا عليها من
الطاعات وهي التعليم والاذان والامامة لا على كل طاعة والاشمل نحو الصوم والصلاة ولا قائل به كانهما عليه
غير مكره وسبأ في بيانه ان شاء الله تعالى في الاجارات وأوصفناه في رسالتنا شفاء العليل وبلى الغليل في اخذ
الاجرة على الخفقات والتأجيل فانهم (قوله ومفاده الخ) أي مفاده تفسير التي بما ذكر من وجود شيء الخ
وشوؤه في الذخيرة وغاية البيان وقد بقوله هنا لان حقيقة التي كما في الفتح ما يؤخذ بغير قتال كالخراج والجزية
أما المأخوذ بقتال فيسمى غنيمه كما يأتي في الفصل الاتي ولا تنفد الكراهة بوجوب التي فقط وهو الحق كما في المنع
والبحر وقال لجواز الاستقراض من بقية الانواع ولذا لم يذكر التي في بعض المعتمرات وانما ذكر مال بيت المال
اه وسأني في آخر فصل الجزية بيان مصادف بيت المال وتقدمت منظومة في باب العشر من كتاب الزكاة
(قوله والا لا) أي وان لم يوجد شيء في بيت المال لا يكره الجعل للضرورة (قوله لدفع الضرر الاعلى) وهو
تعدى شر الكفار الى المسلمين فتح (قوله بالادنى) وهو الجعل المذكور فيلزم الضرر الخاص لدفع الضرر
العامة (تنبيه) من قدر على الجهاد بنفسه وماله لزمه ولا ينبغي له أخذ الجعل ومن هجر عن الخروج وله
مال ينبغي أن يبعث غيره عنه بماله وعكسه ان اعطاه الامام كفايته من بيت المال لا ينبغي له أن يأخذ من غيره
جعله واذا قال القاعد للغازي خذ هذا المال لتغزوه عني لا يجوز لانه استنصار على الجهاد بخلاف قوله فاغزبه
ومثله الحج وللغازي أن يترك بعض الجعل لنفقة عياله لانه لا يتهيأ له الخروج الابيه وتماه في البحر (قوله)
دعوناهم الى الاسلام) أي ندبان بلغتهم الدعوة والافوجوب بالمال يتضمن ضررا كما يأتي (قوله فان اسلوا)
أي باللفظ بالشهادتين على تفصيل ذكره في البحر هنا وسيد ذكره الشارح في آداب المرتد مع التبري
عن دينه لو كان كايما على ما سأتى بيانه هناك ان شاء الله تعالى وقد يكون الاسلام بالفعل كالصلاة بالجماعة والحج
وتماه في البحر وتقدم ذلك منظوما في أول كتاب الصلاة وأشبعنا الكلام عليه غنة (قوله فيها) أي فيها لخصلة
الكاملة اخذوا ونعمت لخصلة (قوله لو محلا لها) بأن لم يكونوا مرتدين ولا من مشرك العرب كما يأتي
بيانه في فصل الجزية قال في النهرو ينبغي للامام أن يبين لهم مقدار الجزية ووقت وجوبها والتفاوت بين الفقي
والفقير في مقدارها (قوله فلهم ما للناس الانصاف الخ) أي المعاملة بالعدل والقسط والانصاف لاخذ
بالعدل قال في المنع والمراد أنه يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم لو تعرضنا لدمائهم وأموالهم ونعرضوا لدمائنا
وأموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض اه وفي البعوض سأتى في البيوع استثناء عقدهم على
الخروج والخزير فانه كعقدنا على العصب والاشاة وقد منأنا الذي مؤاخذنا بالحدود والقصاص الاحد
الشرب ومزق السكاح لو اعتقدوا جوازه بلامهراً وشهود أو في عدة تركهم وما يدعون بخلاف الربا اه

في ان الكفار يخاطبون

نخرج العبادات اذ الكفار

لا يخاطبون بهما عندنا ويؤيده

قول علي رضي الله عنه انما بدلوا

الجزية لتكون دماؤهم كدماؤنا

واموالهم كـأموالنا (ولا)

يحل لنا ان) (نقاتل من لا تبغفه

(الدعوة) (يفتح الدال) (الى الاسلام)

وهو وان اشتهر في زماننا شرقا

وغربا لكن لا شك أن في بلاد الله

من لا شعوره بذلك بقي لوبغفه

الاسلام لا الجزية في التناخانية

لا ينبغي قتالهم حتى يدعوهم الى

الجزية نهر خلافا لما نقله المصنف

(و ندعونا من بلغته الا اذا

نصحت ذلك شررا) ولوبغفه الظن

كان يستعدون أو يهتفون فلا

يفعل فتح (والا) يقبلوا الجزية

(نستعين بالله ونحاربهم بنصب

الجاني وحرقتهم وغرقهم وقطع

اشجارهم) ولومثرة (وافساد

زروعهم) الا اذا غلب على الظن

ظفرنا فيكره فتح (وربهم) ينيل

ونحوه (وان تترسوا ببعضنا) ولو

ترسوا بنيتي سئل ذلك النبي

(ونقصهم) أي الكفار

(وما أصيب منهم) أي من المسلمين

(لادية فيه ولا فارة) لان

الفروض لا تترن بالقرامات (ولو

فتح الامام بلدة وفيها مسلم أو ذمي

لا يحل قتل أحد منهم أصلا ولو

أخرج واحد) ما (حل) حينئذ

(قتل الباقي) لجواز كون المخرج

هو ذلك فتح (وهي ناعن أراج

ما يجب عظيمه ويحرم الاستخفاف به

كحرف وكتب فقه وحديث

(وامرأة)

(بقوله فخرج) أي بالتقييد بالانصاف والانتصاف (قوله اذ الكفار لا يخاطبون بهما عندنا) الذي
تخرج في المينار وشرحه صاحب البحر أنهم يخاطبون بالايان وبالعقوبات سوى حد الشرب والمعاملات وأما
العبادات فقال الصمقنديون أنهم غير مخاطبين بها اداه واعتقاد وقال البخاريون أنهم غير مخاطبين بها اداه
فقط وقال العراقيون أنهم مخاطبون بها فيما يقبضون عليها وهو المعقد اه ح (قوله ويؤيده) أي يؤيد
ما ذكر من التقييد بالانصاف والانتصاف أو يؤيد خروج العبادات وحاصله أن لهم حكمنا في العقوبات
والمعاملات الا ما استثنى دون الايمان والعبادات فلا نطالبهم بها وان عوقبوا عليهم ما في الآخرة (قوله
ولا يحل لنا الخ) لان بالدعوة يعلون أناما فاعلمهم على اموالهم وسبي عيالهم فر بما يجيبون الى المقصود بلا قتال
فلا بد من الاستسلام فتح فلو قال لهم قبل الدعوة انتم للنبي ولا غرامة لعدم العاديه وهو الدين أو الاحرار بالدار
خصار كقتل النسوان والحيان بحر (قوله من لا تبغفه) الاولى من لم ط (قوله يفتح الدال) قال في شرحه
على الملتقى الدعوة هنا يفتح الدال وكذا في الدعوة الى الطعام وأما في النسب فالكسر كذا قاله الباقي لكن
ذكر غيره انها في دار الحرب بالضم (قوله وهو) أي الاسلام (قوله لا ينبغي الخ) الظاهر أنه يعني لا يحل كما
يأتي نظيره (قوله خلافا لما نقله المصنف) الاولى تنديمه على قوله بقي الخ أي لا يحل في زماننا أيضا خلافا لما نقله
المصنف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أن ذلك في ابتداء الاسلام وأما الآن فقد فاس واشتهر فيكون الامام مخيرا بين البعث
اليهم وتركه اه قال في الفتح ويجب أن المدار غلبة ظن أن هؤلاء لم تبلغهم الدعوة (قوله الا اذا نصحت ذلك
ضررا) ذكروا هذا الاستثناء في الاستصحاب مع امكانه في الوجوب أيضا ط زاد في شرح الملتقى عن المصنف
أن يطمع فيهم ما يدعوههم اليه ط (قوله كأن يستعدون الخ) المناسب اسقاط النون لانه منصوب بأن
المصدريه (قوله نصب الجانيق) أي على حصونهم لانه عليه الصلاة والسلام نصبها على الطائف رواء الترمذي
نهر وهو جمع منجنيق يفتح الميم عند الاكثر واسكان النون الاولى وكسر الثانية فارسية معربة تذكروا فيها
احسن وهي آلة ترمى بها الحجارة البكر قلته وقد تركت اليوم للاستغناء عنها بالمدافع الحادثة (قوله وحرقتهم)
اراد حرق دورهم وأمتعتهم قاله العيني والظاهر أن المراد حرق ذاتهم بالجانيق واذا جازت محاربتهم بحرقهم
فما لهم اولى نهر وقوله بالجانيق أي رمى النار بها عليهم لكن جواز التحريق والتفريق مقيد كما في شرح
السريعا اذ لم يتمكنوا من الظفر بهم بدون ذلك بلام شقة عظيمة فان تمكنوا بدونها فلا يجوز لان فيه اهلاك
أطفالهم ونساءهم ومن عندهم من المسلمين (قوله الا اذا غلب الخ) كذا قيد في الفتح اطلاق المتن وتبعه
في البحر والتهر وعلله بأنه افساد في غير محل الحاجة وما ابيح الاله ولا ينبغي حسنه لان المقصود كسر شوكتهم
والحاق الغيظ بهم فاذا غلب الظن بحصول ذلك بدون اتلاف وان يصير لنا لتبغفه (قوله ونحوه) كرماس
وقد استغنى به عن التبل في زماننا (قوله سئل ذلك النبي) كذا نقل في النهر عن أبي الليث أي بأن نقول له
هل نرمي ام لا ونعمل بقوله ولم يذكر ما اذا لم يمكن سؤاله (قوله وما أصيب منهم) أي اذا قصدنا الكفار
بالرمي وأصابت احد من المسلمين الذين تترس الكفار بهم لانفسهم وذكر السرخسي أن القول للرأي بينه في أنه
قصد الكفار لاولى المسلم المقتول انه تعمد قتله (قوله لان الفروض لا تترن بالقرامات) أي كالجوامات المحدود
بالجلد أو القطع وأورد المصنف الى اكل مال الغير فانه مضمون وأجاب عنه في الفتح بأن المذهب عندنا انه لا يجب
عليه اكله فلم يكن فرضا فهو كالمباح يتقيد بشرط السلامة كالمرو في الطريق (قوله ولو أخرج واحدا)
أراد بالخراج ما يميز الخروج وزاد لفظ ما للتعميم فالمراد أي رجل كان لا يقيد كونه مسلما أو ذميا في نفس الامر
او تغليب الظن ولذا قال محمد ولو أخرج واحدا من عرض الناس (قوله لجواز كون المخرج هو ذلك) فصار
في كون المسلم في الباقي شك بخلاف الحالة الاولى فان كون المسلم والذمي فيهم معلوم بالفرض فوقع الفرق
فتح قلت ونظير هذه المسئلة ما لو تجسس بعض الثوب بفصل طرقا منه ولو بلا تخترقانه يصح أن يعلى به اذ لم يبق
متيقن التجاسه وهذا يرد على قولهم اليقين لا يزول بالشك وقد متنا تحقيق المسئلة في الظاهرة عن شرح المنية
(قوله ويحرم الاستخفاف به) زاد ذلك وان استلزمه ما قبله لان ذلك على التي فان اخرجاه يؤذي الى وقوعه
في يد العدو وفي ذلك تعريض لاستخفافهم به وهو حرام خلافا لقول البخاري ان ذلك انما كان عند قتله
المصاحف كيلا تنقطع عن أيدي الناس وأما اليوم فلا يـره (قوله وامرأة) أي وعن اخراج امرأة

فهو معطوف على ما (قوله هو الاصح) احتراز عن قول الطحاوي المذكور (قوله الا في جيش) اقله
عند الامام اربعة مائة واقل السرية عنده مائة كما رأيت في الخانية وكذا في الشريعة فلا عنها وعن العناية
خلافا لما في البحر عن الخانية من أن اقل السرية مائة وثمانون وفيه في النهر قال في الشريعة مائة وما قاله ابن زياد من
أن اقل السرية اربعة مائة واقل الجيش اربعة آلاف قاله من تلقا نفسه نص عليه الشيخ اكل الدين اه
وفي الفتح ينبغي أن يكون العسكر العظيم اثني عشر ألفا لقوله عليه الصلاة والسلام لن تغلب اثنا عشر ألفا من
قله اه قلت والتصيد بالقلة لانها قد تغلب بسبب آخر ~~كخيانة الامراء~~ في زماننا (تمت) في الخانية لا ينبغي
للمسلمين أن يفتروا اذا كانوا اثني عشر ألفا وان كان العدو اكثر وذكرا الحديث ثم قال والحاصل انه اذا غلب
على ظنه انه يغلب لا بأس بأن يفتروا لا بأس للواحد اذا لم يكن معه سلاح أن يفتروا اثنين لهم سلاح وذكر
قبله ويكره للواحد القوي أن يفتروا الكافرين والمائة من المسلمين في قول محمد ولا بأس أن يفتروا الواحد من
الثلاثة والمائة من ثلثائة (قوله لكن الخ) قال في الفتح ثم الاولى في اخراج النساء المهاجرات والمواداة
والسقي دون الشواب ولو احتج الى المباشرة فالاولى اخراج الاماء دون الحرائر (قوله ونهينا عن غدر الخ)
عدل عن قول الهداية وغيرها وينبغي للمسلمين أن لا يغدروا لان المشهور عند المتأخرين استعمال ينبغي بمعنى
يُنْدَب ولا ينبغي بمعنى يكره تنزيها وان كان في عرف المتقدمين استعماله في اعم من ذلك وهو في القرآن كثير
ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء قال في المصباح وينبغي أن يكون كذا معناه يجب أو يندب بحسب
ما فيه من الطلب اه (قوله عن غدر) أي تنقض عهد وغلول بضم الغين الخيانة من المقسم قبل قسمته ومثله
بضم الميم اسم مصدر من بدل به من باب نصرأى قطع أطرافه وشو به كذا في جامع اللغة ح (قوله أما قبله فلا
بأس بها) قال الزبائي وهذا حسن ونظيره الاحراق بالنار وقد جوازها قبله في الفتح بما اذا وقعت قتالا
كبيرا وضرب قطع اذنه ثم ضرب فمقا عينه ثم ضرب فمقطع يده وأنفه ونحو ذلك اه وهو ظاهر في انه لو تمكن
من كافر حال قيام الحرب ليس له أن يمثل به بل يقتله ومقتضى ما في الاختيار أن له ذلك كيف وقد علل بأنها تبلغ
في كبنتهم وأضر بهم نهر (تنبيه) ثبت في الصحيحين وغيرهما انتهى عن المثلة فان كان متأخرا عن قصة
العرنيين فالشيخ ظاهر وان لم يدرك فقد تعارض محترم ومبيح فيقدم المحترم ويتضمن الحكم بفسخ الاتروا ما من
جنى على جماعة بأن قطع انف رجل وأذن رجل ويدي آخر ورجلي آخر وفقاع عيني آخر فانه يقتضيه منه لكل
لكن يستأنى بكل قصاص الى بر ما قبله فهذه مثله فمثلا لا قصد او انما يظهر أثر انتهى والشيخ في مثل شخص
حتى قتله فمقتضى النسخ أن يقتل به ابتداء ولا يمثل به فتح ملخصا (قوله وغير مكلف) كالصبي والمجنون
(قوله وشيخ خرفا) أصل المتن وشيخ فان لكن زاد الشارح لفظة خرف فيكون عطف خاص على عام قال
في الفتح ثم المراد بالشيخ الفاني الذي لا يقتل من لا يقدر على القتال ولا الصباح عند التقاء الصفين ولا على
الاحبال لانه بجي منه الولد فيكثر محارب المسلمين ذكره في الذخيرة زاد الشيخ ابو بكر الرازي انه اذا كان
كامل العقل يقتله ومثله تقتله اذا ارتد والذي لا تقتله الشيخ الفاني الذي خرف وزال عن حدود العقلاء
والميزين فهذا لا تقتله ولا اذا ارتد اه قلت ومقتضى كلام الرازي انه اذا كان كامل العقل يقتل
وان لم يقدر على القتال والصباح والاحبال ومقتضى ما في الذخيرة انه اذا لم يقدر على ذلك لا يقتل وان كان
كامل العقل وهذا هو الموافق لما في شرح السير الكبير وهذا الظاهر لانه اذا كان عاقلا لكنه لا يقدر على
شيء مما ذكر يكون في معنى المرأة والراهب بل اولى فصار الحاصل أن الشيخ الفاني ان كان خرفا نازل العقل
لا يقتل وان كان له صباح ونسل لانه في حكم المجنون وان كان عاقلا لا يقتل أيضا ان لم يقدر على القتال ونحوه
وبه تعلم ما في كلام الشارح من عدم الانتظام وكان عليه أن يقول وشيخ فان لا صباح ولا نسل له او خرفا
لا يقتل فلا يقتل ولا اذا ارتد والمراد بمن لا صباح له من لا يحضر على القتال بصباحه عند التقاء الصفين
(قوله ومقتد وزمن) وكذا من في معناه ما كسب الشق ومقطوع البني أومن خلاف لكن فطره
في الشريعة بلالية بأنه لا ينزل عن رتبة الشيخ القادر على الاحبال أو الصباح اه قلت ومنه يقال في المرأة
والصبي والاعمى وقد يجلب بأنه يدفع ما يحذر منهم باخراجهم الى دار ما يأتي من أن من لا يقتل يحمل الى
دار ناسوي الشيخ الفاني عادم النفع بالكلية وتعامه فيما علقناه على البحر (قوله وراهب الخ) قال في الفتح

وفي السير الكبير لا بأس لاهل
التخوير باتخاذ النساء والذراري
ان كانوا بحيث اذا نزل بهم العدو
قدروا على دفعه أو على أن
يخرجوهم الى ارض الاسلام اه
منه

مطلب
لفظ ينبغي يستعمل في المندوب
وغيره عند المتقدمين
مطلب
في بيان نسخ المثلة

ولو يجوز المدواة هو الاصح
ذخيرة وأراد بالتمهي ما في مسلم
لا تصافروا بالقرآن في أرض العدو
(الافى جيش يؤمن عليه)
فلا كراهة لكن اخراج
المهاجرين الاماء أولى (واذا دخل
مسلم اليهم بأمان جاز جل المصنف
معه اذا كانوا يوفون بانه همد)
لان الظاهر عدم تعرضهم هداية
(و) نهينا (عن غدر وغلول و) عن
(مثله) بعد انظرهم أما قبله فلا
بأس بها اختيار (و) عن (قتل
امرأة وغير مكلف وشيخ) خر
(فان) لا صباح ولا نسل له فلا
يقتل ولا اذا ارتد (واعي ومقتد)
وزمن ومعتوه وراهب وأهل
كأنس لم يحاطوا الناس

وفي السير الكبير لا يقتل الراهب في صومعته ولا اهل الكنائس الذين لا يخاطون الناس فان خالطوا قاتلوا
 كالقسيس والذي يجن ويهين يقتل في حال افاقته وان لم يقاتل اه قال في الجوهرية وكذا يجوز قتل الاخرس
 والاصم وأقطع اليد اليسرى أو احدى الرجلين لانه يمكنه أن يقاتل راكبا وكذا المرأة اذا قاتلت (قوله
 الا أن يكون الخ) قال في الفتح استثناء من حكم عدم القتل ولا خلاف في هذا الاحد وصح امره عليه الصلاة
 والسلام يقتل دريد بن الصمة وكان عمره مائة وعشرين عاما أو أكثر وقد عصى لما جى به في جيش هو ازن للرأى
 وكذا يقتل من قاتل من كل من قلنا انه لا يقتل كالمجنون والصبي والمرأة الا أن الصبي والمجنون يقتلان
 في حال قتالهما ما غيرهما من النساء والرهبان وغيرهم فانهم يقتلون اذا قاتلوا بعد الاسر والمرأة المملكة تقتل
 وان لم تقاتل وكذا الصبي المملك لان قتل الملك كسر شوكة هم وقيد في الجوهرية الصبي المملك بما اذا كان
 حاضرا (قوله في الحرب) متعلق برأى ومال على تأويل المال بالانفاق (قوله ثم لا يتركونهم الخ) أى ينبغي
 أن لا يتركوا من ذكرهم لا يقتل بل يحملونهم الى دار الاسلام اذا كان بالمسلمين قوة على ذلك لما ذكره لولا بلدهم
 فيكون في تركهم عون على المسلمين وكذلك الصبيان يبالغون فيقتلون وأما الشيخ الثاني الذي لا يقتل
 ولا ياتج ولا رأى له فان شاء وتركوه اذا لافع فيه للكفار وأجلاه ليفادى به اسرى المسلمين على قول من يرى
 المفاداة وعلى القول الاخر لا فائدة في حله وسنله الجوز التي لا تلد منح عن السراج ملخصا والمعتقد القول
 بالمفاداة كما سبب ذكره في الباب الاخر وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع اذا كانوا لا يترجون بحر
 أى ولا يخاطون وبه وفق بعض المشايخ بين هذا ورواية انهم يقتلون أفاده التهستني عن المحيط (قوله
 وسيجي) أى في الباب الاخر (قوله وفيه فراغ قلبنا) أى باندفاع شره عنا لا شهارة قتله بذلك (قوله وقد حل
 الخ) وكذا فعل عبد الله بن ابيس بسفيان بن عبد الله ومحمد بن مسلمة بكعب بن الاشرف كما بسطه السرخسي
 وقال عليه اكثر مشايخنا لو فيه غيظهم وفراغ قلبنا بأن يكون المقتول من قواد المشركين أو عظماء المبارزين
 اه (قوله وعبارة الخانية الخ) قال في الهرم ولم اربش قبور أهل الذمة ويجب أن يقال ان تحقق ذلك
 ولم يكن له وارث الايت المال جازئ به ثم نقل ما في الخانية وقال وهذا مذهب الذي اه لكن لا ينبغي
 أن ما في الخانية ليس فيه التقييد بتحقيق المال بل الطاهر أن المراد عند قوتهم ذلك لانه عند التحقيق يجوز للنسب
 في المسلم لحق آدمي كسقوط مئاع أو تكفين شوب مغصوب أو دفن مال معه ولودرها كما في جنازة الجرفاقهم
 (قوله أن يبدأ أصله المشرك) لانه يجب عليه احياءه بالاتفاق فيناقضه الاطلاق في افئانه هداية والاولى
 التعليل بانه كان سبب ايجاده لما يأتي قريبا قيد بالبداء احتراز اعمال الوعد الاصل قتله كما يأتي وبالاصل احتراز
 عن الفرع المشرك وان سفل فلا بل أن يتدنى بقتله وكذا سائر القربات كما في الجعر والنهر وعدل عن تعبير الكثر
 بالاب لان امه وأجداده وجدته من قبل الاب والام كالأب (قوله كما لا يدأقرية الباغى) اشار الى فائدة
 التقييد بالمشرك وهي انه لو كان المخارب باغيا لا يتقيد بكونه أصلا بل يعم الاخ وغيره قال في الجعر لانه يجب عليه
 احياءه بالاتفاق عليه لا تصاد الدين في كذا بترك القتل اه قلت ومفادته تقييد القريب بالرحم المحرم لانه
 لا يجب عليه أن ينفق على غيره لكن يرد أنه يجب عليه الاتفاق على فرعه المشرك ويجب بأن ذلك في غير الحرب
 لانه لا يجب الاتفاق على الاصول والفروع الحربيين كما مر في بابيه لكن يلزم منه أن يكون له بدأصل بالقتل
 وأن لا يصح التعليل الماتر عن الهداية بأنه يجب عليه احياءه بالاتفاق كما أورد في الخواشي السعدية فالاولى
 التعليل بما ذكره في شرح السير أن الاب كان سبب ايجاده فلا يكون سبب اعدامه بالقصد الى قتله كما قد مناه
 (قوله بل يشغل) أى بالمخاربة بان يعرف فرسه أو يطرحه عنها أو يلجئه الى مكان ولا ينبغي أن ينصرف عنه
 ويتركه نهر (قوله فان فقد قتله) أى اذا لم يكن ثم غيره قتله كذا قاله في النهر ولم ادره لغيره وعبارة الزياهي وان لم
 يكن ثم من يقتله لا يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حربا على المسلمين ولكنه يلجئه الى مكان يستسكن به حتى يجي
 غيره فيقتله (قوله ولو قلله فهدر) أى باطل لا دية فيه ولا قصاص ثم عليه التوبة والاستغفار كما في شرح المتقي
 (قوله لجواز الدفع مطلقا) أى ولو كان الاب مسلما فانه اذا أراد قتل ابنه ولا يتمكن من التخلص منه الا بقتله
 كان له قتله له منه طريقا يدفع شره فهنا اولى ولو كان في سفر وعطشا ومع الان ماء يكنى اتياء احدهما كان
 للابن شره ولو كان الاب يموت وينبغي انه لو سمع اياه المشرك يذكر الله تعالى أو رسوله بسوء أن يكون له قتله لما

(الا أن يكون احدهم ملكا)
 ومقاتلا (أو ذارأى) أو مال
 في الحرب ولو قتل من لا يحل
 قتله من ذكر (فعليه التوبة
 والاستغفار فقط) كسائر
 المعاصي لان دم الكافر
 لا يتقوم بالايمان ولم يوجد
 لا يتركونهم في دار الحرب بل
 يحملونهم تكثيرا للقي وعقابه
 في السراج وسيجي (فرعان)
 القول لا بأس بحمل رأس المشرك
 لوفيه غيظهم وفيه فراغ قلبه وقد حل
 ابن مسعود يوم بدر رأس أبي جهل
 وألقاها بين يديه عليه الصلاة
 والسلام فقال النبي عليه السلام
 الله اكبر هذا فرعون وفرعون
 اتقى كان شره على وعلى اتقى
 اعظم من شر فرعون على موسى
 واتته ظهيرية الثاني لا بأس
 بنسب قبورهم طلبا للمال تارة
 وعبارة الخانية قبور الكفار
 فعمت الذي (ولا يحمل للفرع
 أن يبدأ أصله المشرك بقتل)
 كما لا يدأقرية الباغى (وبسبغ
 الفرع) عن قتله بل يشغل (له) حل
 أن يقتله غيره فان فقد قتله (ولو
 قتله فهدر) له م العاصم (ولو قصد
 الاصل قتله ولم يكن دفعه الا بقتله
 قتله) لجواز الدفع مطلقا

روى أن أبا عبيدة بن الجراح قتل أباه حين سمعه يسب النبي صلى الله عليه وسلم وشتمه فوكرتم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك كذا في الفتح (قوله بما لم ينكر) ويصرف مصارف الخراج والجزية إن كان قبل النزول بساحتهم بل برسول أما إذا نزلت عليهم فهو غنمة فخمسة وانقسم الباقي نهر (قوله أو منا) أي بما لم نعطيهم لهم إن خاف الامام الهلاك على نفسه والمسلمين بأي طريق كان نهر (قوله لقوله تعالى وإن جنحوا للسلم) أي ما لو اقال في الصباح والسلم بالكسر والفتح الصلح يذكر ويؤث ولا آية مقيدة بروية المصلحة اجاعة لقوله تعالى ولا تنهوا وتعدوا إلى السلم وأنتم الاعلون أفاده في الفتح (قوله أي تعلمهم بنقض الصلح) أفاد شرطاً أنه على المتن وهو اعلامهم به لأن هذا العهد نقضه لكن لا يجوز قتالهم أيضاً حتى يمتنع عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من انفاذ الخبر إلى اطراف مملكته حتى لو كانوا اخربوا حصونهم للأمان وتفرقوا في البلاد فلا بد أن يعودوا إلى ما منهم ويعمر واحصونهم كما كانت توقيا عن القدر وهذا الوفاء قبل مضى "المدة" ما لم وضت فلا يند اليهم ولو كان الصلح يجعل فنقضه قبل المدة رد عليهم بحصته لأنه مقابل بالأمان في المدة فخرجون بما لم يسلم لهم الأمان فيه زيلعي (قوله افعله عليه السلام بأهل مكة) تبع فيه الهداية وردة الكمال حيث قال وأما استدلالهم بأنه صلى الله عليه وسلم بهذا المودعة التي كانت بينه وبين أهل مكة فالأليق جعله دليلاً لقوله الآتي وإن بدوا بخيانه قاتلهم ولم يند اليهم إذا كان باتفاقهم لأنهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة إلى نقضه وانما قلنا هذا لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبدأ أهل مكة بل هم بدوا بالعقد قبل مضى "المدة" فقاتلهم ولم يند اليهم بل سال الله تعالى أن يعمر عليهم حتى يبعثهم هذا هو المذكوول لجميع أهل السير والمغازي وتماه في ح (قوله ولو يقتال) أي ولو كانت خيانة ملكهم يقتال أهل منعة بأذنه أي لا فرق بين قتاله بنفسه أو يقتال بعض أسباعه بأذنه (قوله انتقض حقهم فقط) أي حق المتقاتلين ذوي المنعة بلا إذن ملكهم قال الزيلعي "فلا ينتقض في حق غيرهم لأن فعلهم لا يلزم غيرهم وإن لم يكن لهم منعة لم يكن انتقض العهد اه أي بأن قاتل واحدا منهم مثلاً ترك القتال بقي عهده (قوله بلا مال) أي بلا اخذه منهم لأنه في معنى الجزية وهي لا تقبل منهم نهر ولم يذكر صلحهم على اخذهم المال منا ولا شك في جوازه عند الضرورة كافي أهل الحرب ولكن هل يلزم اعلامهم بنقض العهد قبل انتضاء مدته ام لا لكونهم يجبرون على الاسلام بخلاف أهل الحرب فليراجع (قوله لأنه غير معصوم) لأنه يصير في المسلمين إذا ظهروا فتح (قوله بعد وضع الحرب أو زارها) أي أثنائها والمراد بعد انتهائها وانما رد عليهم لأنه ليس فيا الا انه لا يرده حال الحرب لأنه اعانة لهم فتح (قوله ولم ينح الخ) اراد به التقليل بوجه كالهامة قهستاني بل الظاهر أن الإيجار والاعارة كذلك أفاده الجوى لأن العلة منع ما فيه تقوية على قتالنا كما أفاده كلام المصنف (قوله يحرم) أي يكره كراهة تحريم قهستاني (قوله كتحديد) وكسلاح مما استعمل للعرب ولو صغيراً كالابرة وكذا ما في حكمه من الحرير والدياج فان تملكه مكروه لأنه يصنع منه ازارية قهستاني (قوله وعبيد) لأنهم يوالدون عندهم فيعودون حراً باعلينا مسلماً كان الرقيق او كافراً بحر (قوله ولا نخله اليهم) أي ليسع ونحوه فلا بأس لتاجرنا أن يدخل دارهم بأمان ومعه سلاح لا يريد بيعه منهم إذا علم أنهم لا يتعرضون له ولا يمنع عنه كافي المحيط قهستاني وفي كافي الحاكم لوجاء الحربى بسيف فاشترى مكانه قوساً او رمحاً او فرساً لم يترك أن يخرج وكذا الواسط بدل سيفه سيفاً خيراً منه فان كان مثله أو دونه لم يمنع والمستأمن كالمسلم في ذلك الا اذا خرج بشئ من ذلك فلا يمنع من الرجوع به اه نهر (قوله ولو بعد صلح) تعميم للميع والحق قال في البحر لأن الصلح على شرف الانتضاء أو النقص (قوله فجاء استخسانا) أي اتباعاً للنص لكن لا يخفى أن هذا اذا لم يكن بالمسلمين حاجة إلى الطعام فلوا احتاجوا لم يجوز (قوله ولا تقتل من امنه الخ) أي اذا آمن رجل حرّاً وامرأة حرّة كافراً أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة صبح امانهم ولم يجوز لاحد من المسلمين قتالهم والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام المسلمون تتكافأ دماؤهم أي لا تزيد الشريفة على دية الوضع ويسمى بذمتهم ادانهم أي اقلهم عدد او هو الواحد وتماه في الفتح فهو مشتق من الادنى الذي هو الاقل كقوله تعالى ولا ادنى من ذلك ولا اكبر فهو تنصيص على صحة امان الواحد ومن الدنو وهو القرب كقوله تعالى فكان قاب قوسين أو أدنى فهو دليل على صحة امان المسلم في نهر بقرب العدو ومن الدناء فهو تنصيص على صحة امان الفاسق أفاده السرخسي (قوله أذن لهما في القتال) أي اذا كانا صحيان

(ويجوز الصلح) على ترك الجهاد (معهم بما لم ينكر) أي بمنهم أو منا (لو خيرا) لقوله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لهم (ونبذ) أي تعلمهم بنقض الصلح تحترز عن القدر المحترم (لو خيرا) لفعله عليه الصلاة والسلام بأهل مكة (ونفاذهم) بلانذ مع خيانة ملكهم) ولو يقتال ذوي منعة بأذنه ولو بدونه انتقض حقهم فقط (و) نصالح (المرتدين لو غلبوا على بلدة وصارت دارهم دار حرب) لو خيرا (بلا مال والا) يغلبوا على بلدة (لا) لأن فيه تقرير المرتد على الردة وذلك لا يجوز فتح (وان أخذ) المال (منهم لم يرده) لأنه غير معصوم بخلاف أخذه من بغاة فانه يرده بعد وضع الحرب أو زارها فتح (ولم ينح) في الزيلعي يحرم أن ينح (منهم ما فيه تنصيرهم على الحرب) كتحديد وعبيد وخيل (ولا يحملهم اليهم ولو بعد صلح) لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك وأمر بالميرة وهي الطعام والقدماش فجاء استخسانا) ولا تقتل من امنه حرّ او حرّة ولو فاسقا) أو أعى أو فانيا أو صيباً أو عبداً اذن لهم في القتال

بجند
الامان

(بأى لغة كان) الامان وان كانوا

لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين

ذلك (بشرط سماعهم ذلك من

المسلمين فلا امان لو كان بالبعد منهم)

وبصع بالصریح كما منعت

أولاً بأس عليكم وبالكفاية كنعال

اذا ظنه اماناً وبالإشارة بالأصبع

الى السماء ولو نادى المشرک

بالامان صرح لومئذنا وضع طلبه

لذرايه لاهله ويدخل في الاولاد

أولاد الابناء لأولاد البنات

ولو غار عليهم عسکر آخر ثم بعد

القبعة علموا بالامان

والعبد مأذونين في القتال صرح امانهم في الاصح اتفاقاً قهستاني عن الهداية خلافاً لما نقله ابن الكمال عن الاختبار در منتهى (قوله بعد معرفة المسلمين ذلك) أى كون ذلك اللفظ اماناً قلت واظهار أن الشرط معرفة المتكلم به واذا ثبت الامان به ثبت في حق غيره أيضاً من المسلمين ولو لم يعرف معناه فافهم (قوله فلا امان لو كان بالبعد منهم) اشار الى أن المراد السماع ولو حكى لما نقله ط عن الهندية لونا د وهم من موضع يسمعون وعلم انهم لم يسمعوا بأن كانوا اماناً أو مشغولين بالحرب فذلك امان (قوله كنعال) قال السرخسي استدل عليه محمد بن محمد بن عمر رضي الله تعالى عنه أيام رجل من المسلمين اشار الى رجل من العدو أن تعال فانك ان جئت قتلتك فانه فهو آمن وتناوله اذ لم يفهمه أو لم يسمع قوله ان جئت قتلتك أما لو علم وسمع فهو في (قوله الى السماء) لأن فيه بيان اني اعطيتك ذمة الله السماء سبحانه وتعالى أو أنت آمن بحقه سرخسي (قوله ولو نادى المشرک) بالرفع على الفاعلية أى لو طلب المشرک الامان مناصحاً لومئذنا أى في موضع ينفعه عن وصولنا اليه قال في البحر وان كان في موضع ليس بممتنع وهو ما تيسره أو رجمه فهو في اه قلت ومفاده انه اذا كان متمتعاً يصير اماناً بمجرد طلبه الامان وان لم نؤتمنه وليس كذلك بل هذا اذا ترك منعه وجاء ليناطلنا في شرح السير ولو كان في منعة بحيث لا يسمع المسلمون كلامه ولا يرونه فأنخط بنا وحده بلا سلاح فلما كان بحيث نسمعه نادى بالامان فهو آمن بخلاف ما اذا اقبل سالسيفه ما ذاب رجمه نحونا فلما قرب استأمن فهو في لأن البناء على الظاهر فيما يعذر الوقوف على حقيقة جائز ولو في اباحة الدم كالأول دخل يته انسان ليلاً ولم يدركه سارق أو عارب فلو علم به سبب اللصوص له قتله والا فلا ثم قال والحاصل أن من فارق المنعة عند الاستئمان فانه يكون آمن عادة والعادة تجعل حكماً اذا لم يوجد التصريح بخلافه ولو وجدنا حريصاً في دارنا فقال دخلت بأمان لم يصدق وكذا لو قال انارسل الملك الى الخليفة الا اذا اخرج كتاباً يشبه أن يكون كتاب ملكهم وان احتمل انه مفتعل لأن الرسول آمن كما جرى به الرسم جاهلية واسلاماً ولا يجد مسلمين في دارهم ليشهد الله فلو لم يصحبه دليل ولا كتاب فأخذه مسلم فهو في لجاعة المسلمين عند أبي حنيفة كن وجدني عسكراً في دار الحرب فأخذه واحد لكنه هناك يخمس رواية واحدة وهناقية روايتان وعند محمد هو في لمن أخذه كالصيد والحشيش وفي ايجاب الخمس فيه روايتان عن محمد أيضاً اه ملخصنا (قوله وضع طلبه الخ) هذا غلط وعبرة الجرح لو طلب الامان لاهله لا يكون هو آمن بخلاف ما اذا طلب لذرايه فانه يدخل تحت الامان اه فانهم صريحة في انه يصح طلب الامان لاهله وذرايه جميعاً غير أنه لا يدخل في الأول ويدخل في الثاني اه ح قلت وظاهره أن الكلام فيما لو قال آمنوا اهلى أو قال آمنوا ذرايى فقد دخل الطالب في الثاني دون الأول ووجه الفرق خفي أما لو قال آمنوني على أهلى أو على ذرايى أو على متاعى أو قال آمنوني على عشرة من أهل الحصن دخل هو أيضاً لأنه ذكر نفسه بضمير الكفاية وشرط ما ذكره معه لأن على الشرط كائن على ذلك السرخسي مع فروغ أخر ذكرت بعنهما ملخصة فيما علقته على البحر (قوله ويدخل في الاولاد وأولاد الابناء الخ) أى لو قال آمنوني على أولادى دخل فيه أولاده لصلبه وأولادهم من قبل الذكور دون أولاد البنات لانهم ليسوا بأولاده هكذا ذكر محمد ههنا وذكر الخصاص عن محمد أنهم يدخلون لقوله عليه الصلاة والسلام حين أخذ الحسن والحسين أولادنا بكادنا ووجه الرواية الاولى أن هذا يجازى بدليل قوله تعالى ما كان محمد أباً أحد من رجالكم أو هو خاس بأولاد فاطمة كما روى انه عليه الصلاة والسلام قال كل الاولاد ينتمون الى آبائهم الا أولاد فاطمة فانهم ينسبون الى أباؤهم لكنهم حديث شاذ وهو مخالف لما نقلنا ولو قال على أولاد أولادى دخل أولاد البنات لأن أم ولد الولد حقيقة لمن ولده ولدك وابتنت ولدك فمأولته ابتنت ينسبون ولدك ولدك حقيقة بخلاف الأول لأن ولدك من حيث الحكم من نسب اليك وذلك أولاد الابن دون أولاد البنات سرخسي وذكر في الذخيرة أن فيه روايتين أيضاً وسيأتى تمام تحقيق ذلك في الوقف ان شاء الله تعالى (تنبيه) سكت الشارح عن دخول أولاد البنات في الذرايى وفي البحر أن فيه روايتين أيضاً وكذا قال السرخسي وذكر وجه رواية عدم الدخول أن أولاد البنات من ذرية آبائهم لان ذرية قوم الأم ووجه رواية الدخول أن الذرية اسم للفرع المتولد من الاصل والابوان أصلان للولد ومعنى الاصلية والتولد في جانب الأم أو ج لأن الولد يتولد منها بواسطة ماء الفعل ثم ذكر فيه حكاية (قوله ولو غار عليهم) أى على من

مطلب ٢

لو قال على اولادى فني دخول

اولاد البنات روايتان

مطلب ٣

لو قال على اولاد اولادى يدخل

اولاد البنات

مطلب ٤

في دخول اولاد البنات في الذرية

روايتان

٥ قوله ثم ذكر فيه حكاية حيث قال

٢ وفيه حكاية يحيى بن يعمر فان الجراح

أمر به ذات يوم فأدخل عليه وهم

بقتله فقال له لتسرا أن على آية من

كتاب الله تعالى نسألك أن العلوية

من ذرية النبي صلى الله عليه وسلم

٣ أو لا قتلنك ولا اريدك قوله تعالى ندع

ابناءنا وابنائكم فتلا قوله تعالى ومن

ذرية داود وسليمان الى أن قال

وزكريا ويحيى وعيسى ثم قال فعيسى

٤ من ذرية نوح من قبل الاب او من

قبل الأم فثبت الجراح وردّه بجملة

اه منهم

آمنهم بعض العسكر الاول (قوله وعلى الواطئ المهر) أى مهر المثل ط (قوله والولد حر) أى من غير قيمة وهو مسلم أيضاً تعالى به كفى الجبر (قوله يعنى بعد ثلاث حبس) وفي زمان الاعتدال يوضع على يدي عدل والعدل امرأة عجوز ثقة لا الرجل بحر (قوله وينقض الامان) ويعلمهم بذلك كما مر قهستانى (قوله يؤدب) أى لو علم انه منهى شرعاً ولا يفعله عذري دفع العقوبة عنه قهستانى (قوله الا اذا امره به مسلم) بأن قال له آمنهم فقال الذى قد آمنتكم أو أن فلانا المسلم قد آمنكم فيصح في الوجهين أما لو قال له المسلم قل لهم ان فلانا آمنكم فيصح في الوجه الثاني لانه ادى الرسالة على وجهه هادون الاول لانه خالف لانه انشاء عقد منه وهو لا يملك بخلاف قول المسلم له آمنهم لان الذى صار مالاً كالامان بهذا الامر فيكون فيه بمنزلة مسلم آخر وتماه في شرح السرخسى وصرح أيضاً بأنه يصح سواء كان الامر امير العسكر أو رجلاً غيره من المسلمين لان امان الذى انما لا يصح لتهمة ميله اليهم وتزول التهمة اذا امره مسلم به بخلاف ما لو امره بالقتال اذ لا يتعين به معنى الخيرية في الامان اه وبه ظهر أن ما في الزيلى وغيره من تفسيد الامر بكونه امير العسكر كرقيد انصافى لانه الاغلب فافهم (قوله وأسير وتاجر) لانهم مأمقهوران تحت ايديهم فلا يخافونهم والامان يختص بحمل الخوف بحر ثم نقل في الجبر عن الذخيرة انه لا يصح امانه في حق باقى المسلمين حتى كان لهم أن يغيروا عليهم أما في حقه فصحيح ويصير كالدخل فيهم بأمان فلا يأخذ شيئاً من اموالهم بلارضاهم وكذا معنى عدم صحة امان العبد المجبور أى في حق غيره أما في حق نفسه فصحيح بالاختلاف اه قلت والظاهر أن التاجر المستأمن كذلك (تبينه) ذكر في شرح السير لو آمنهم الاسير ثم جاء بهم ليلاً الى عسكرنا فافهم في ذلك لا تقتل رجالهم استسحبنا لانهم جاؤا للاستئمان لا لقتال كالحصو اذا جاء تاركاً للقتال بأن أتى السلاح ونادى بالامان فانه يأمن القتل (قوله مجبورين عن القتال) فلو ما ذنوب فيه صح في الاصح اتفاقاً كما قد مناه (قوله وفي الخانية الخ) عبارتها حربى له عبد كافراً فأسلم العبد ثم خدم مولاه كانت الخدمة اماناً اه وفيه أن تملكهم عدم جواز امان الاسير والتاجر بأنهم مأمقهوران تحت ايديهم يقتضى عدم صحة هذا الفرع فتأمل اه ح قلت يتعين حمل قوله كانت الخدمة اماناً على معنى كونها اماناً في حق العبد نفسه لا في حق باقى المسلمين نظير ما قد مناه عن الذخيرة في الاسير والعبد المجبور ويدل عليه تعبير الخانية بالحربى أى في دار الحرب من غير ذكر خروج ولا قتال اذ المسئلة ذكرها في الخانية في فصل اعتاق الحربى العبد المسلم فافهم والله اعلم

(باب المغنم وقسمته)

لما ذكر القتال وما سبقه شرع في بيان ما يحصل به (قوله والى مايل منهم بعد) أى بعد الحرب هذا لا يشمل هدية اهل الحرب بل تقدم قتال قال في الهندية الغنمة اسم لما يؤخذ من اموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة والى ما اخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنمة الخمس دون التى وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنمة وهو لا يأخذ خاصة اه قلت لكن في شرح السير الكبير لو وادع الامام قوماً من اهل الحرب سنة على مال دفعوه اليه جاز لو خير المسلمين ثم هذا المال ليس بى ولا غنمة حتى لا يخمس ولكنه كخراج يوضع في بيت المال لان الغنمة اسم لمال مصاب بايجاف الخيل والراكب والى اسم لما يرجع من اموالهم الى أيدينا بطريق القهر وهذا يرجع البنابر بى المراضة فيكون كالجزية والخراج يوضع في بيت المال اه ومقتضاه أن ما أخذ بالقتال والحرب غنمة وما أخذ بعده مما وضع عليهم قهراً كالجزية والخراج فى وما أخذ منهم بلا حرب ولا قهر كالهدية والصلح فهو لا غنمة ولا فى وحكمه حكم التى لا يخمس ويوضع في بيت المال فتأمل (قوله اذا فتح الامام بلدة صلحا) ويعتبر في صلح الماء الخراجى والعشرى فان كان مأوهم خراجاً صالحهم على الخراج والافلى العشر أفاده القهستانى ط (قوله وكذا من بعده) فلا يغيره أحد لانه بمنزلة نقض العهد ط (قوله أى قهراً) كذا في الهداية واتفق الشارحون على أن هذا ليس بتفسير اللة لانها من عناء يعنونه ذل وخضع لكن نقل في الجبر عن القاموس أن العنوة القهر واعترضه في النهر بان صاحب القاموس لا يميز بين الحقيقى والجمازى بل يذ كر المعانى جلة

على القاتل الدية وعلى الواطئ المهر والولد حر مسلم تعالى به وترد النساء والاولاد الى أهلها يعنى بعد ثلاث حبس (وينقض الامان) الامان (لو) بقاؤه (شراً) ومساشره بلا مصلحة يؤدب (وبطل امان ذى) الا اذا امره به مسلم شئى (وأسير) وتاجر وصبي وعبد مجبورين عن القتال) وصحح محمد امان العبد وفي الخاتمة خدمة المسلم مولاه الحربى امان له (ومجنون وشخص اسلم غنة ولم يساجر البنا) لانهم لا يملكون القتال والله أعلم

(باب المغنم وقسمته)

في المغرب الغنمة ما نيل من الكفار عنوة والحرب قائمة فتخمس وباقيها للغنائين والى مايل منهم بعد كخراج وهو لكافة المسلمين (اذا فتح الامام بلدة صلحا جرى على موجب وكذا من بعده) من الامراء (وأرضها تبقى مملوكة لهم ولو فكتها عنوة) بالفتح أى قهراً

مطلب
بيان معنى الغنمة والى

أي يذكر المعاني الاصطلاحية مع اللغوية بلامتياز قلت لكن نقل صاحب التمر في أول باب العشر والخراج عن
 الفارابي أنه من الاضداد يطلق على الطاعة والقهر وكذا قال في المصباح عنا يعنوعنوة إذا أخذ الشيء قهرا
 وكذا إذا اخذ صلحا فهو من الاضداد وفتحت مكة عنوة أي قهرا ٥١ (قوله قسمها بين الجيش) أي مع
 رؤس اهلها استرقاها وأموالهم بعد اخراج خمسها لجهاته فتح (قوله أو أقرأ أهلها عليها) أي من عليهم
 برقابهم وأرضهم وأموالهم ووضع الجزية على الرؤس والخراج على أراضيهم من غير نظر إلى الماء الذي تسقى
 به اموالهم العشر كماء السماء والعيون والادوية والآبار وأموال الخراج كالنهار التي شققت الاعاجم لانه ابتداء
 التوظيف على الكافروا ما المنة عليهم برقابهم وأرضهم فذكروه إلا أن يدفع اليهم من المال ما يتمكنون به
 من اقامة العمل والنفقة على انفسهم وعلى الاراضي الى أن يخرج الغلال والا فهو تكليف بما لا يطاق وأما المنة
 عليهم برقابهم مع المال دون الارض أو برقابهم فقط فلا يجوز له ان اضرب بالمسلمين برقبهم حربا علينا فتح
 (قوله والاول اولى) عبارة الاختيار قالوا والاول اولى وعبر في الفتح والبحر بقتل (قوله ووضع عليهم
 الخراج) أي على أرضهم (قوله وضع العشر لا غير) لانه ابتداء وضع على المسلمين من (تبليبه)
 للشر بل إلى رسالة سماها الدرّة النيرة في الغنمة حاصلها أن تخير الامام بين ما ذكر محال لا جراح
 العصابة على ما فعله عمر من عدم قسمة الاراضي بين الغنائم وعدم اخذ الخس منها كما نقله علماءنا وأقرّوه قلت
 وقد يجب بان ما فعله عمر انما فعله لانه كان هو الاصل اذ ذاك كما يعلم من القصة لالكونه هو اللازم كيف
 وقد قسم صلى الله عليه وسلم خيبر بين الغنائم فعلم أن الامام مخير في فعل ما هو الاصل في فعله (قوله وقتل
 الاسارى) بضم الهمزة وفتحها قاموس والسماع الضم لا غير كما ذكره الرضى وغيره من المحققين أي قتل
 الذين يأخذهم من المقاتلين سواء كانوا من العرب أو العجم فلا تقتل النساء ولا الذراري بل يسترقون لمنفعة
 المسلمين فهستاني (قوله ان لم يسلموا) فلو اسلموا تعين الاسر (قوله أو استرقهم) واسلامهم لا يمنع
 استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ كذا في المتن وشرحه (قوله ذمة لنا) أي حقا واجبا لنا عليهم من الجزية
 والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان ويسمى أهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وامانهم كما قال ابن الاثير
 وقد ظن أن المعنى ايكونوا أهل ذمة لنا فهستاني (قوله الاسرى من العرب والمردتين) فانهم لا يسترقون
 ولا يكونون ذمة لنا بل اما الاسلام أو السيف (قوله كما سيجي) أي في فصل الجزية (قوله قلنا نسخ الخ)
 أي بآية اقتلوا المشركين من سورة براءة فانها آخر سورة نزات فتح وأما ما روى انه عليه الصلاة والسلام
 من على أبي عزة الجمعي يوم بدر فقد كان قبل النسخ ولد الماسر يوم احذقته وذكر محمد جوابا آخر وهو أنه
 كان من مشركي العرب وهم لا يؤسرون فليس في المتن عليه ابطال حق ثابت للمسلمين ونحن نقول به فيهم
 وفي المرتدين وان رأى الامام الطريق للمسلمين في المتن على بعض الاسارى فلا بأس به أيضا لانه عليه الصلاة
 والسلام من على ثمانية بن اثال الخنفي بشرط أن يقطع الميرة عن أهل مكة ففعل ذلك حتى خطوا شرح السير
 ملخصا وقد نقل في الفتح أن قول مالك وأحد كقولنا ثم ايد مذهب الشافعي بما مر من قصة الجمعي ونحوها وقد
 علمت جوابه (قوله وحرم فداؤهم الخ) أي اطلاق اسيرهم بأخذ بدل منهم اما مال أو أسير مسلم فالاول
 لا يجوز في المشهور ولا بأس به عند الحاجة على ما في السير الكبير وقال محمد لا بأس به لو بحيث لا يرجى منه
 النسل كالشيخ الفسافي كفي الاختيار وأما الثاني فلا يجوز عنده ويجوز عندهما والاول العجيج كافي الزاد
 لكن في المحيط أنه يجوز في ظاهر الرواية وتماه في القهستاني وذكر الزبائي أيضا عن السير الكبير أن الجواز
 اظهر الروايتين عن أبي حنيفة وذكر في الفتح انه قولهما وقول الأئمة الثلاثة وانه ثبت عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في صحيح مسلم وغيره انه فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين وفدى بامرأة ناسا من المسلمين
 كانوا أسرا بمكة قلت وعلى هذا فقول المتن حرم فداؤهم مقيد بالفداء بالمال عند عدم الحاجة أما الفداء
 بالمال عند الحاجة أو بأسرى المسلمين فهو جائز (قوله بعد تمام الحرب الخ) عبارة الدرر وصدر الشريعة
 وأما الفداء فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال لا بالاسير المسلم وبعده لا يجوز بالمال عند علمنا ولا بالنفس
 عند الامام وعند محمد يجوز عن أبي يوسف روايتان وعند الشافعي يجوز مطلقا ٥٢ قلت وهذا التخصيص
 خلاف الظاهر من كلامهم كما علمت ولذا قال ابن كمال بعد ذكره نحو ما نقلناه عنهم وهذا البيان ظاهر

(قسمها بين الجيش) ان شاء (أو أقرّ

أهلها عليها بجزية) على رؤسهم

(وخراج) على أراضيهم والاول

اولى عند حاجة الغنائم (أو

أحرمهم ما وأرسلهم اقواما غيرهم

ووضع عليهم الخراج) والجزية (لو)

كانوا (لنصارا) ولو مسلمين وضع العشر

لا غير (وقيل الاسارى) ان شاء ان

لم يسلموا (أو استرقهم أو تركهم احرارا

ذمة لنا) الامر مشركي العرب

والمرتدين كما سيجي (وحرم منهم)

أي اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم

ابن كمال لتعلق حق الغنائم

وجوز الشافعي لقوله تعالى

فاما من بعد واما فداء قلنا نهى

بقوله تعالى فاقتلوا المشركين

حيث وجد ثوبهم شرح مجمع

(و) حرم (فداؤهم) بعد تمام

الحرب أما قبله فيجوز بالمال

لا بالاسير المسلم درر وصدر

الشريعة وقالا يجوز وهو أظهر

الروايتين عن الامام

وانفقوا انه لا يقادى بنساء وصبيان
وخيل وسلاح الانسرورة ولا بأسير
أسلم بمسلم أسير الا اذا أمن على
اسلامه (و) حرم (ردهم الى دارهم)
قامت في نسخ الشرح تبعاً للدرر
دون المتن تبعاً لابن السكال للعلم به
من منع المتن بالاولى (و) حرم (عقر
دابة شق نقلها) الى دارنا (فتدبح
وتحرق) بعده اذا لا يعذب بالنار
الاربها (كما تحرق اسلحة وأمتعة
تعدر نقلها وما لا يحرق منها) تحديد
(يدفن بموضع خفي) وتكسر
اوانيهم وتراق أدهانهم مغليظة
لهم (ويترك مصبيان ونساء منهم
شق اخراجها بأرض خربة حتى
يموتوا جوعاً) وعطشاً للهنى عن
قتلهم ولا وجه الى ابقائهم
(وجد المسلمون حية أو عقرباً
في رحالهم ثمة) أى في دار الحرب
(ينزعون ذنب العقرب وأنياب
الحية) قطعاً للضرر عننا (بلا قتل)
ابقاء للنسل تاريخية وفيها مات
نساء مسلمات ثمة وأهل الحرب
يجامعون الاموات يحرقون بالنار
(ولا تنقسم غنمة ثمة الا) اذا قسم
عن اجتهاد أو لحاجة الغزاة فتصح

مطلب
في قسمة الغنمة

في عدم الفرق بين أن يكون ذلك قبل وضع الحرب أو زارها أو بعده اه وتبعه في النهر (قوله) وانفقوا انه
لا يقادى بنساء وصبيان) اذا الصبيان يبلغون فيقاتلون والنساء يلدن فيكثر نسلهم منغ ولعل المنع فيما اذا
اخذ البذل مالا ولا افتقد جوزوا دفع اسراهم فداء لا سراهم انهم اذا ذهبوا الى دارهم يتناسلون ط
(قوله وخيل وسلاح) أى اذا اخذناهما منهم فقطروا المفاداة بحال لم يجوز أن نفعل لأن فيه تقوية بما
يختص بالقتال فلا يجوز من غير ضرورة منغ ط (قوله الا اذا أمن على اسلامه) أى وطابت نفسه بدفعه
فداء لانه يفيد تخليص مسلم من غير اضرار لمسلم آخر فتح (تنبية) في القضية اراد في دار الحرب أن يشتري
اسارى وفيهم رجال ونساء وعلماء وجهال فالاولى تقديم الرجال والجهال قال وجوابه ان كان منصوصاً من
السلف فسمعاً وطاعة والا فتقضية الدليل بتقديم النساء صيانة لابطضاع المسلمين قتل والعلماء احتراماً للعلم
اه وعلل البرازى تأخير العالم للفضل لانه لا يجحد بخلاف الجاهل در منسقى وقد يقال يقدم الرجال للاتضاع
بهم في القتال ط وهذا ظاهر فيما اذا اضطر اليهم والافصيانة لابطضاع مقدم على ذلك الاتضاع تأمل
(قوله للعلم به) علة لسقوطه من المتن (قوله بالاولى) لانه اذا حرم المتن وهو الاطلاق يحرم الاطلاق
مع الرد الى الدار (قوله وحرم عقر دابة الخ) أى اذا اراد الامام العود ومعه مواشى أهل الحرب لم يقدر
على نقلها الى دارنا لا يعقرها كما نقل عن مالك لما فيه من المنلة بالحيوان فتح وفي المغرب عقر الناقة بالسيف
ضرب فوائدها (قوله اذا لا يعذب بالنار الاربها) علة لمنهوم قوله بعده وهو عدم احراقها قبل الذبح
وفي صحيح البخارى فانه لا يعذب بها الا الله وأخرج البرازى مسنده عن عثمان بن حبان قال كنت عند أم
الدرداء رضى الله تعالى عنها فاخذت برغوفاً ألقية في النار فقالت سمعت أبا الدرداء يقول سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا يعذب بالنار الارب النار فتح ملخصاً ولا يرد هذا على ما مر من جواز حرق
أهل الحرب عند قتالهم لأن ذلك مقيد بما اذا لم يكن الظفر بهم بدونه كما قد مناه عن شرح السير فافهم وأورد
الحشى على جواز احراقها بعد الذبح انه يقتضى أن الميت لا يتألم مع انه ورد انه يتألم بكسر عظمه قلت قد يجاب
بأن هذا خاص بين آدم لانهم يتنعمون ويعذبون في قبورهم بخلاف غيره من الحيوانات والالزم أن لا ينتفع
بعظمها ونحوه ثم رأيت ط ذكر نحوه (قوله ولا وجه الى ابقائهم) لئلا يعودوا حراً باعنا لان النساء بهن
النسل والصبيان يبلغون فيصيرون حراً باعنا ولو الجنية واعترضه في الفتح بأن تركهم كذلك اشد من القتل
المنهى عنه في حقهم قال اللهم الا أن يضطررنا الى ذلك بسبب عدم الحل والميرة فيتركوا ضرورة اه وهو عجيب
فان الولوالجية صرح بأن ذلك عند عدم امكان الاخراج لامطابقاً والمسئلة في المحيط أيضاً بحر وفيه نظر فان
مراد الفتح أن تركهم في أرض خربة بلا طعام ولا شراب اشد من القتل بحيث لم يمكن اخراجهم فليتركوا
في مكانهم بلا مباشرة السبب في اهلا كههم (قوله ابقاء للنسل) أى لتتناسل بعد رجوع عسكرنا فتؤذى
اهل الحرب (قوله يحرقون بالنار) أى اذا لم يمكن دفنهم بحمل يحرق عليهم ولم تطل المدة بحيث يتفسخ ط
(قوله ولا تنقسم غنمة ثمة) على المشهور من مذهب اصحابنا لانهم لا يملكونها قبل الاحراز وقيل تكره تحريمها
در منسقى (قوله أو لحاجة الغزاة) وكذا لو طلبوا القسمة من الامام وخشى الفتنة كما في الهندية عن المحيط
(قوله فتصح) أى وتثبت الاحكام فتح أى من حل الوطاء والبيع والعق والارث بخلاف ما قبل القسمة
بدون اجتهاد واحتياج ولو بعد الاحراز بدارنا قال في الدر المنسقى والذي قرره في المنع كغيره انه لا ملك بعد
الاحراز بدارنا أيضاً بالقسمة فلا يثبت بالاحراز ملك لا حد بل يتأكد الحق ولهذا الواعق واحد من الغانمين
عبد بعد الاحراز لا يعق ولو كان له ملك ولو بشركة لعق وحكم استيلا الجارية بعد الاحراز قبل القسمة
وبعد هاسوا نعم لو قسمت الغنمة على الرايات أو العرافة فوقعت جارية بين اهل راية صح استيلا واحد منهم
وعتقه للشركة الخاصة حيث كانوا قليلاً كآفة فأقول وقيل كاربين والاولى تقويضة للامام اه ملخصاً وتام
الكلام فيه والحاصل كما في الفتح عن المبسوط أن الحق يثبت عندنا بنفس الاخذ ويتأكد بالاحراز وملك
بالقسمة كحق الشفعة يثبت بالبيع ويتأكد بالطلب ويتم الملك بالاخذ وما دام الحق ضعيفاً لا تجوز القسمة اه
ويتنى على هذا ما يأتي في المتن من عدم جواز البيع قبل القسمة ومن استحقاق المدد لمن مات قبلها كما يأتي
بيانه قلت وهذا كله اذا لم يظهر عسكرنا على البلد فلو ظهر واعليها وصارت بلد اسلام صارت الغنمة محرزة

بدارنا وبتاً كدالحق قصح القسمة كما يأتي التنبيه عليه قريباً (قوله فتح) عبر بالحل وفيما قبله بالهبة
 لانه ليس المراد هنا قسمة التملك بل الايداع ليحملوها الى دار الاسلام ثم يرجعها منهم ويقسمها كما في الجوهره
 وغيرها فليس قسمة حقيقية حتى توصف بالهبة (قوله حوله) بفتح الحاء كل ما احتل عليه من حار وغيره
 سواء كانت عليه الاحمال او لم تكن اه ح (قوله روايتان) قال في الفتح والوجه انه ان خاف تفرقهم
 لو قسمها قسمة الغنيمة يفعل هذا وان لم يخف قسمها قسمة الغنيمة في دار الحرب لانها تصح للعاجه وفيه اسقاط
 الاكراه واسقاط الاجرة اه وقوله يفعل هذا أي جبرهم بأجر المثل (قوله فاذا تعذر) أي القسم للايداع
 بسبب عدم الاجبار على احدى الروايتين او لم يوجد عندهم حوله على الرواية الاخرى قسمها بينهم حينئذ اه
 ح (قوله ولم تبع الغنيمة قبلها) أي قبل القسمة سواء كان في دار الحرب او بعد الاحراز في دارنا شربلاية
 لانها التملك قبل القسمة كما علمت قال في الفتح وهذا ظاهر في بيع الغزاة وأما بيع الامام لها فذكر الطحاوي
 انه يصح لانه مجتهد فيه يعني انه لا بد أن يكون الامام رأى المصلحة في ذلك وأقله تخفيف اكرام الحل عن الناس
 او عن البهائم ونحوه وتخفيف مؤنته عنهم فيقع عن اجتهاد في المصلحة فلا يقع جراً فافيه عقد بلا كراهة مطلقاً اه
 وبه يظهر ما في قوله لا للامام ولا لغيره (قوله جوهره) نص عبارتها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة لانه
 لا ملك لاحد فيها قبل ذلك وانما ابيع لهم بالطعام والعلف للعاجه ومن ابيع له تناول شيء لم يحزله ببعه كمن اباح
 طعاما لغيره اه فتقوله وانما ابيع لهم الخ جواب سؤال تقديره كيف لا يجوز البيع مع انه يجوز اكلهم الانتفاع
 بالطعام والعلف كما يأتي والجواب ظاهر ولا يخفى انه ليس المراد بيع شيء بطعام وان كان الظاهر أن الحكم
 كذلك (قوله ومدد لحقتهم ثمة) أي اذ الحق المقاتلين في دار الحرب جماعة يمدونهم وينصرونهم شاركوهم
 في الغنيمة لما مر من أن المقاتلين لم يملكوها قبل القسمة وذكر في التارخانية انه لا تنقطع مشاركته المدد لهم
 الا ثلاث احداها احراز الغنيمة بدارنا الثانية قسمتها في دار الحرب الثالثة بيع الامام لها ثمة لان المدد
 لا يشاركه الجيش في الثمن اه قال في الشربلاية وتقييده بقوله ثمة أي في دار الحرب اشارة الى انه لو فتح
 العسكري بلد ابدار الحرب واستظهر واعليه ثم لحقتهم المدد لم يشاركهم لانه صار بلداً لاسلام فصارت الغنيمة محروزة
 بدار الاسلام نص عليه في الاختصار اه قلت وكذا في شرح السير و زاد أن مثله لو وقع قتال اهل الحرب
 في دارنا فلا شيء للمدد (تنبيه) قال في البحر و افاد المصنف أن المقاتل وغيره سواء حتى يستحق الجدي الذي
 لم يقاتل لمرض أو غيره وانه لا يتميز واحد على اخر بشئ حتى امير العسكري وهذا بخلاف كذا في الشرح وفي المحيط
 والمتطوع في الغزو وصاحب الديون سواء (قوله لاسوق) هو الخارج مع العسكري لتجارة نهر (قوله
 اسلم ثمة) عائده على الحربى والمراد أن فرد الغنيمة للعطف بأر وزاد في الفتح التاجر الذي دخل بأمان ولحق العسكري
 وقاتل (قوله ولو مات بعد احدثهما) أي بعد القسمة أو البيع بناء على ما قدمناه عن الطحاوي من أن
 للامام بيع الغنيمة (قوله او بعد الاحراز بدارنا) قال في الدر المنثور وينبغي أن يزاد رابع وهو التنفيل
 مسيحي انه يورث عنه وان كان مات بدار الحرب وان لم يثبت له الملك فيه وفيها يلغز أي مال يورث ولا يملكه
 مورثه ولم أر من نبه على ذلك هنا فليحظر اه قلت وفي التارخانية عن المنفردات ومن مات في دار الحرب من
 الغنائم بعد القسمة أو الاحراز بدارنا أو بعد بيع الامام الغنائم في دارنا وفي دار الحرب ليقسم الثمن بينهم أو بعد
 ما نفل لهم شيئاً تحريضاً أو بعد ما فتح الدار و جعلها دار اسلام فانه يورث نصيبه وان مات قبل واحد من هذه بعد
 اصابة الغنيمة لا يورث اه والظاهر أنه يملك ما قبضه بالتفصيل ثمة في كلام الدر المنثور نظر قدبر (قوله
 لتأ كد ملكه) علة لقوله أو بعد الاحراز بدارنا فيورث نصيبه اذا مات في دارنا قبل القسمة لتأ كد الملك لانه
 لا ملك قبل القسمة وهذا لان الحق المتأ كد يورث حتى الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة وخيار
 الشرط فتح (قوله استحصانا) لعل وجهه تعسر النقض (قوله وما في البحر من قياس الوقف) أي علة
 الوقف فانه قال انهم صرحوا بان معلوم المستحق لا يورث بعد موته على احد القولين ولم ار ترجيحاً وينبغي
 التفصيل فن مات بعد خروج الغلة واحراز الناطر لها قبل القسمة يورث نصيبه لتأ كد الحق فيه كالغنيمة بعد
 الاحراز بدارنا وان مات قبل الاحراز في يد المتولى لا يورث (قوله رده في النهر) حيث قال اقول في الدر
 والفرع عن فوائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى الصلة وكذا

أو (للايداع) فيمثل اذا لم يكن
 للامام حوله فان أبوا هل يجبرهم
 بأجر المثل روايتان فاذا تعذر
 فان محال لو قسمها قدر كل على
 حله قسم بينهم والا فهو مما شق نقله
 وسبق حكمه (ولم تبع) الغنيمة
 (قبلها) لا للامام ولا لغيره يعني
 للمنفرد أما لو باع شيئاً كطعام جاز
 جوهره (ورد) البيع (لوقوع)
 دفعا للنسب فان لم يكن رده
 للغنيمة خاتمة (ومدد لحقتهم ثمة
 لتقابل لاسوق) وحرى أو مرتد
 اسلم ثمة (بلا قتال) فان قاتلوا
 شاركوهم (ولا من مات ثمة قبل
 قسمة أو بيع) ولو مات (بعد
 احدثهما ثمة او بعد الاحراز بدارنا
 يورث نصيبه) لتأ كد ملكه
 تارخانية وفيها اذى رجل يهود
 الوقعة وبرهن وقد قسمت لم تنقض
 استحسانا وبعوض بغير حله
 من بيت المال وما في البحر من
 قياس الوقف على الغنيمة رده
 في النهر وحرزناه في الوقف

مطلب
 في ان معلوم المستحق من الوقف
 هل يورث

القاضي وقيل لا يستطاع لانه كالاجرة اه وجرم في البغية بأنه يورث بخلاف رزق القاضي وأنت خير بأن ما يأخذه القاضي ليس صلة كما هو ظاهر ولا اجرا لان مثل هذه العبادة لم يقل احد بجواز الاستنجار عليها بخلاف ما يأخذه الامام والمؤذن فانه لا ينفك عنهما فبالنظر الى الاجرة يورث ما يستحق اذا استحق غير مقيد بظهور الغلة وقبضها في يد الناظر وبالنظر الى الصلة لا يورث وان قبضه الناظر قبل الموت وهذا عرف أن القياس على الغنية غير صحيح وسيأتي لهذا مزيد بيان في الوقف ان شاء الله تعالى اه أقول لم يف بمأوعد من يمانه في الوقف وقوله ان ما يأخذه القاضي ايس صلة مخالف لما في الهداية وغيره فاقبل باب المرتبة كما سيأتي نعم ما يأخذه الامام ونحوه فيه معنى الصلة ومعنى الاجرة والظاهر أن ذلك منشأ الخلاف المحكي في الدرر اكن ما جرم به في الغنية يقتضي ترجيح جانب الاجرة وهو ظاهر لاسيما على ما فقي به المتأخرون من جواز الاحرة على الاذان والامامة والتعليم وعن هذا مشى الامام الطرسوسي في انفع الوسائل على أن المدرس ونحوه من اصحاب الوظائف اذا مات في أثناء السنة يعطى بقدر ما باشر ويستط المأق قال بخلاف الوقف على الاول دواله فانه اذا مات مستحق منهم يعتبر في حقه وقت ظهور الغلة فان مات بعد ظهورها ولو لم يبد صلاحها صار ما يستحقه لورثته والاستقط اه وتبعه في الاشباه وأفتى به الفتاوى الخيرية فليكن العمل عليه من التفصيل والفرق بين كون المستحق مثل المدرس أو من الاولاد والله تعالى اعلم ثم رأيت الشيخ اسماعيل في شرحه على الدرر نقل قبيل باب المرتبة مثل ذلك عن المفتي ابي السعود وأن المدرس الثاني يستحق الوظيفة من وقت اعطاء السلطان فخلق الايام التي قبل المباشرة بأيام المباشرة حيث كان الاخذ عن ميت لانها من مبادئ ايام المباشرة كايام التعطيل اه (تنبيه) ظهر من كلام الطرسوسي أن معلوم المدرس ونحوه يورث عنه بقدر ما باشر وان لم تظهر الغلة وأن معلوم المستحق في وقف التدريب يورث عنه بموته بعد ظهور الغلة وان لم يقبضها الناظر على خلاف ما ذكر عن الجبر وينبغي أن تكون الغلة بعد قبض الناظر لها ملكا للمستحقين وان لم تقسم حيث كانوا ما نه فأقل قياسا على الغنية اذا قسمت على الرايات قبل أن تقسم على الرؤس فقد متر قريبا انها تملك للشركة الخاصة فالخاص ان غلة الوقف بعد ظهورها يورث لانه تأ كد فيها حق المستحقين وبعد احرازها يد الناظر صارت ملكا لهم وهي في يده امانة لهم يضمونها اذا استهلكوها وهكذا بعد امتناعه عن قسمتها اذا طلبوا القسمة واذا كانت خنطة أو نحوها يصح شراء الناظر حصة احدهم منها هذا ما طهره ويؤيده ما سيأتي في الحوالة ان شاء الله تعالى عن الجرح حيث جعل الحوالة على الناظر من المستحق كالحوالة على المودع والله سبحانه اعلم (قوله أي للغانين) أي عن لهم أو ربح شربلاية يأخذ الجندى ما يكفيه ومن معه من عبيده ونسائه وصبيانهم الذين دخلوا معه بحر (قوله لا غير) فخرج التاجر والداخل للخدمة الجندى باجر الا أن يكون قد خبز الخنطة او طبخ اللحم فلا بأس به حينئذ لانه ملكه بالاستهلاك ولو فعلوا الاثمان عليهم بحر (قوله بعلف) ولا بأس بعلف دواب البر اذا لم يوجد الشعير درمنقي (قوله وطعام) أطلقه فشم المهيأ للاكل وغيره حتى يجوز لهم ذبح المواشي ويردون جلودها في الغنية بحر (قوله ودهن) بالنهم ما يدهن به أما بالفتح فهو مصدر والاول هنا أولى لتناسق المعطوفات خلافا لعيني كما افاده في النهر والمراد بالدهن ما يؤكل لقول الزيلعي ان ما لا يؤكل عادة لا يجوز له تناوله مثل الادوية والطيب ودهن البنفسج وما شبه ذلك اه ولا شك انه لو تحقق بأحدهم مرض يحوجه الى استعمالها جاز كما جشمه في الفتح وصرح به في المحيط بحر (قوله وقيد في الوقاية الخ) قال في الدرر المتفق اعلم انه ذكر في فتح القدير أن استعمال السلاح والكراع والفرس انما يجوز بشرط الحاجة بأن مات فرسه وانكسر سيفه أما اذا اراد أن يفرس نفسه وفرسه باستعمال ذلك فلا يجوز ولو فعل ثم ولا ضمان عليه ان تلف وأما غير السلاح ونحوه مما ممر كالطعام فشرط في السير الصغير الحاجة الى تناول من ذلك وهو القياس ولم يشترطها في السير الكبير وهو الاستحسان وبه قالت الائمة الثلاثة فيجوز لكل من الغنى والفقير تناوله اه ملخصا وهكذا ذكره في الشربلاية ولا يخفى ترجيح الاستحسان ههنا قلت وهو ما اختاره الماتن يعني صاحب الملتقى وهو الحق كما علمت اه قال في النهر ولو احتاج الكل الى السلاح والنياب قسمها حينئذ بخلاف السبي اذا احتج اليه ولو للخدمة لكونه من فضول الحوائج اه وفسر الحاجة بالنظر قلت والظاهر أنها اعم اذ لو كان غنيا ولا يجد ما يشتريه فهو كذلك (قوله

قوله الغنية هكذا يجمله بغين مجمعة فنون والذي سبق بجمله البغية بموحدة فغين مجمعة فليحتر اه مصححه

(ولههم) أي للغانين لا غير (الاتناع فيها) أي في دار الحرب (بعلف وطعام و-طب وسلاح) (ودهن بلاقسمة) أطلق الكل تبعاً للـ وقيد في الوقاية السلاح بالحاجة وهو الحق

فان نهى لم يبع) والحاصل منع الاتقاع بسلاح ودواب ودواء الحاجة وحل الماء كقول مطلقا لانتهى الامام
فان منع مطلقا كمنع استباحة الفرج مطلقا لان الفرج لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز بدارنا ولو ائتمنه
المأسورة بخلاف امر أنه المأسورة ومدبرته وأتم ولده ان لم يبطأ عن الحربى كما سيجي. فليحفظ درمنتي لكن
في البحر ينبغي أن يقيد النهى عن الماء كقول والمشروب بما اذا لم تكن حاجة فان كانت لا يعمل فيه اه (قوله
وبلا بيع وتمول) أى لا يتنفع بالكل بالبيع في دار الحرب قبل القسمة اصلا احتيج اليه أولا ولا التمول لعدم
ملك وانما ايج الاتقاع للحاجة والمباح له لا يملك البيع درمنتي والمراد بالتقول أن يبقى ذلك الشيء عنده يجعله
مالا له ولذا قال القهستاني واذا استعمل السلاح ونحوه برده الى المغنم (قوله رذغنه) أى اذا اجازة الامام
لانه يبيع الفضولي نهر (قوله فان قسمت) أى الغنية تصدق به أى بالنمن لانه لقلته لا تمكن قسمته فتعذر
ايصاله الى مستحقه فيصدق به كاللقطة كما في الفتح (قوله لو غير فقير) فلو فقيرا يأكله بحر (قوله ما لا يملكه
اهل الحرب) أى شيئا غير مملوك لهم لكن يخص منه ما يشترط فيه العائمة لما في البحر لو حش الجندي الخشيش
في دار الحرب واستقى الماء وباعه طاب له غنه (قوله فهو مشترك) أى بين الغنائين فلا يختص به الاخذ بحر
(قوله اجازة) أى وأخذ الثمن وردة في الغنية وقسمه بين الغنائين بحر (قوله والا) صادق بصورتين
احدهما لو كان المبيع قائما والثانية لو كان المبيع انتفع من الثمن وظاهر أنه فيما يفسخ البيع ويرد المبيع
للغنية مع انه اذا كان قائما والثمن انتفع لهم اجازة كما في البحر فيعين حل قوله والثمن انتفع على معنى اوله ملك
والثمن انتفع (قوله وبعد الخروج منها) أى من دار الحرب لا أى لا يتنفع بشيء مما ذكره والبيع ولان حقهم
قد تأكد حتى يورث نصيبهم بحر زاد في الكثرة وغيره وما فضل رده أى والذي فضل في يده مما اخذته قبل
الخروج من دار الحرب رده الاخذ الى الغنية بعد الخروج الى دار الزوال الحاجة التي هي مناط الاباحة وهذا
التعليل يفيد أنه لو كان فقيرا أكله بالظنمان كما في المحيط هذا كله قبل القسمة أما بعده فان كان غنيا وكانت العين
قائمة تصدق بها وبقيتها لو اهل الكه وان كان فقيرا انتفع بها نهر (قوله ومن اسلم منهم) أى في دار الحرب لان
المستأمن اذا اسلم في دار الاسلام ثم ظهر ناعلى داره فجميع ما خلفه فيها من الاولاد الصغار والمال في لان
التباين قاطع للعصمة ولتبعية بحر (قوله قبل مسكه) قيده لانه لو اسلم بعده فهو عبد لانه اسلم بعد اعتقاد
سبب الملك فيه بحر وقيد في البحر وتبعه في النهر بقيد آخر وهو قوله ولم يخرج البنا وفيه كلام يأتي قريبا (قوله
فان كانوا اخذوا) أى قبل اسلامه (قوله أو أودعه معصوما) قيده بالوديعة لان ما كان غصبا في يد مسلم
أو ذمى فهو في عند الامام خلا فاهما بحر (قوله سوى طفله) كذا نقله في النهر عن النفع مع انه في البيع
قال بعده وما أودعه مسلما أو ذميا ليس فيا فقد نظر الى صدر كلامه الموهوم ولم ينظر الى عجزه وسنأى المسئلة
في المستأمن متناحيث قال وان اسلم ثمة فناء فاطهر عليهم طفله حر مسلم ووديعته مع معصوم له وغيره في ومن
ثم قال الزيلعي هناك ان حكم المستلثين واحد وبه طهر أن تقييد البحر بقوله ولم يخرج البنا غير صحيح (قوله
لاولده الكبير) لانه كافر حربى ولا تبعية وكذا زوجته بحر ومفاده أن المراد بالكبير البالغ وأن الصغير يتبعه
ولو كان يعبر عن نفسه خلا فالما قبل انه لا يتبعه في الاسلام الا اذا كان صغيرا لا يعبر عن نفسه كما قدمناه في الجنائز
وسنذكره أيضا في فصل استئمان الكافر فاعتنم ذلك فانه اخطأ فيه كثير (قوله وجلها) لانه جزء منها فيرقبها
والمسلم محل التملك تبع الغيرة بخلاف المنفصل لانه حر لا نعدام الجزئية عند ذلك بحر (قوله وعقاره) وكذا
ما فيه من زرع لم يحصد لانه في يد اهل الدار اذ هو من جلة دار الحرب فلم يكن في يده الاحكام نهر (قوله وعنده
المقاتل) لانه لما تمرد على مولاه خرج من يده وصار تبعا لاهل داره بحر (قوله قبل الاسلام أو بعده) اعلم
لان اعتقاد سبب الملك فيه للمسلمين والاسلام لا يمنع الرق السابق عليه ط (قوله وقال لا اخذه) أى هو ان
اخذه خاصة وقد مناقب هذا الباب عن شرح السير في هذا القول لمحمد (قوله وفي الخمس) أى في وجوب
الخمس روايتان عن الامام وكذا عن محمد كما قدمناه (قوله استأجره لخدمة سفره الخ) هذه من مسائل الفصل
الآتى ووجهها غير ظاهر فان اجبر الغاوى للخدمة لاسم له لا خذ على خروجه مالا الا اذا قاتل وترك العمل
كما في شرح السير وفيه لو دخل دار الحرب فارسانا ثم دفع فرسه لرجل ليقاتل عليه على أن سهم القوس لصاحبه
جاز لانه لو لم يشترط ذلك كان سهم فرسه له ولو كان ذلك قبل الدخول فسهم القوس لمن ادخله دار الحرب لان السبب

وقيد الكل في الظهيرية
بعد نهى الامام عن اكله فان
نهى لم يبع فينبغي تقييد المتون به
(و) بلا بيع وتمول) فلو باع رذ
ثمة فان قسمت تصدق به لو غير
فقير ومن وجد مالا يملكه اهل
الحرب كصيد وعسل فهو مشترك
فيتوقف بيعه على اجازة الامير
فان هلك أو الثمن انتفع اجازة
والارده للغنية بحر (وبعد
الخروج منها) لا ابرضا هم
(ومن اسلم منهم) قبل مسكه
(عصم نفسه وطفله وكما معه)
فان كانوا اخذوا حرز نفسه فقط
(أو أودعه معصوما) ولو ذميا فلو
عند حربى ففى كماله اسلم ثم خرج
البنا ثم ظهر ناعلى الدار فماله ثمة
فى سوى طفله لتبعيته (لاولده
الكبير وزوجته وجلها وعقاره
وعنده المقاتل) وأتمه المقاتلة
وجلها لانه جزء الام (حربى
دخل دارا بغير امان) فأخذه
احدا (فهو) وما معه (فى) لكل
المسلمين سواء (أخذ قبل الاسلام
أو بعده) وقال لا خذ خاصة
وفى الخمس روايتان قيمة وفيها
استأجره لخدمة سفره ففرز افرس
المستأجر وسلاحه فسمه بينهما
الا اذا شرط فى العقد أنه للمستأجر

وهو الانفصال فارسا قد انقصد له ويكون لصاحب الفرس عليه اجر مثل فرسه اه ملخصا فتاوى الله سبحانه اعلم

*** (فصل في كيفية القسمة)**

مطلب
مخالفة الامير حرام

(فصل في كيفية القسمة * المعتبر

في الاستحقاق) (سهم فارس

وراجل (وقت المجاوزة) أى

الانفصال من دارنا وعند الشافعي

وقت القتال (فلودخل دار الحرب

فارسا فنفق) (اى مات) (فرسه

استحق سهمين ومن دخل راجلا

فشرى فرسا استحق سهما ولا يسهم

لغير فرس واحد) صحيح كبير (صالح

لقتال) فلومر ايضا ان يصح قبل

الغنمة استحقه استحسانا لا لومهر

فكبر تشارخانية وكان الفرق

حصول الارهاب بكبير مريض

لا بالمهر ولو غصب فرسه قبل دخوله

اوركه آخر أو نفرو دخل راجلا

ثم اخذه فله سهمان لا لوباعه ولو بعد

تمام القتال فانه يسقط في الاصح

لانه ظهر أن قصده التجارة فتح

وأقره المصنف لكان نقل

في الشربلالية عن الجوهره

والتيبين ما يخالفه وفي القهستاني

لوباعه في وقت القتال فراجل

على الاصح

لما فرغ من بيان الغنمة شرع في بيان قسمتها وأفردها بفصل لكثرة شعبها وهي جعل النصيب الشائع معيناً نهر
قال في الملتقى وينبغي للامام أن يعرض الجيش عند دخول دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل قال في شرحه
وأن يكتب اسماءهم وأن يؤتمر عليهم من كان بصيرا بامور الحرب وتدبيرها ولومن الموالى وعليهم طاعته لأن
مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق الاكثر أنه ضرر فيتبع اه (قوله المعتبر في الاستحقاق) أى استحقاق
الغنائم لاربعة أخماس الغنمة لأن خمسها يخرجها الامام لله تعالى كما سيجي قال تعالى فان لله خمسة وللرسول
درمستقى (قوله وقت المجاوزة) برفع وقت على انه خبر المبتدا (قوله أى الانفصال من دارنا) أى مجاوزة
الدرب وهو الحد الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب نهر (قوله فلودخل دار الحرب فارسا) هو من معه
فرس ولو في سفينة كما في الشربلالية عن الاختيار وغيره لانه تأهب للقتال على الفرس والتأهب للشيء
كما بالشره (قوله فنفق) كفرح ونصر فنقد وفي قاموس ط وشمل ما لوقتل فرسه رجلا وأخذ منه القيمة
كما في البحر ومثله ما لو أخذ العدو كما في شرح السير واحترز به عما لوباعه قبل القتال فانه يستحق سهم راجل
كما يأتي (قوله استحق سهمين) سهم لنفسه وسهم لفرسه وهذا عنده وعندهما ثلاثة اسهم له سهم ولفرسه
سهمان لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك على ما رواه البخاري وغيره وجه ابو حنيفة على التسفيل توفيقا بين
الروايات ملتبقي وشرحه واذا كان حديث في البخاري وحديث آخر في غيره رجاله رجال الصحيح أو رجال روى
عنهم البخاري كان الحديثان متساويين والقول بأن الاول اصح تحكم لا نقول به مع أن الجمع وان كان احدهما
اقوى اولى من ابطال الآخر وتعامه في الفتح (قوله ولا يسهم لغير فرس واحد) وعند أبي يوسف يسهم
لفرسين وما روى فيه يحمل على التسفيل أيضا درمستقى (قوله صالح للقتال) اعترض بأن هذا يغني عن قوله
صحيح كبير وفيه انه لا يلزم من كونه صحيحا كبيرا صلاحيته للقتال لجواز كونه حرونا ولا يجزى فلا يصلح للكثرة
والفرا فاده ط لكن مراد المعتبر أن كلام المتر يفتي عما زاده الشارح فالاولى الجواب بأنه زاد ذلك
تفسير القول المتن صالح للقتال نعم كان الاولى تأخير عنه كما فعله في الشربلالية فافهم (تنبيه) يشترط في الفرس
أن لا يكون مشتركا فلا يسهم لفرس مشترك للقتال عليه الا اذا استأجر أحد الشريكين حصه الآخر قبل الدخول
درمستقى واستفيد منه انه لا يشترط أن يكون الفرس ملكه فيشمل المستأجر والمستعار وكذا المغصوب
كما يأتي (قوله لا لومهر فكبر) أي بأن طال المكث في دار الحرب حتى بلغ المهر وصار صالحا للركوب فقاتل
عليه لا يستحق سهم الفرسان بحر (قوله وكان الفرق الخ) هو صاحب البحر ولا يظهر اذا كان المرض بينا
أفاده ط قلت وقد ذكر الفرق الامام السرخسي وهو أن المريض كان صالحا للقتال عليه الا أنه تعذر
لعارض على شرف الزوال فاذا زال صار كأن لم يكن بخلاف المهر فانه ما كان صالحا وانما صار صالحا
في دار الحرب ويوفيه أن الصغيرة لا نفقة لها على زوجها لانها لا تصلح لخدمة الزوج بخلاف المريضة لانها
كانت سالحة ولكن تعذر ذلك لعارض اه ملخصا (قوله قبل دخوله) أى في الحد الفاصل بين دارنا ودار
الحرب (قوله ثم اخذه) أى في المسائل المذكورة أى اخذه قبل القتال فله سهمان استحسانا لانه التزم مؤنة
الفرس من حين خروجه من أهله وقاتل عليه فلا يحرم سهمه بعارض غصب ونحوه فيما بين ذلك أما لو قاتل
عليه الغاصب حتى غنوا وخرجوا فله سهم الفارس اذا لفرق بين الفرس المغصوب والمملوك ولصاحب الفرس
سهم راجل الا اذا صابوا غنائم بعد اخذه فرسه فله منها سهم فارس وللقاصب سهم راجل كما لو كان الغصب
بعد دخول دار الحرب وتعامه في شرح السير (قوله فله سهمان) وكذا الواجوزه أى جاز الدرب مستأجرا
أو مستعيرا وحضر به أى حضر به الوقعة وكذا الغاصب لكن يستحقه من وجه محظور فيصدق به جوهره
وفي المنع لورجع الواهب فالموهوب له فارس فيما اصابه قبل الرجوع وراجل فيما اصابه بعده والراجع راجل
مطلقا اه درمستقى أى لانه جاوز الدرب راجلا باختياره كالمؤجر والمعتبر بخلاف المغصوب منه (قوله
لا لوباعه) أى باختياره فلومر كرها فله سهم فارس كما في البحر وكالبيع مالورهنه أو آجره أو وهبه بحر

(قوله ولو بعد تمام القتال) تبع في هذا المصنف حيث قال وفي فتح القدير لو باعه بعد الفراغ من القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف يعني صاحب الهداية الأصح أنه يسقط لأنه ظهر أن قصده التجارة اه وهو غلط في النقل عن الفتح وهذه عبارة الفتح ولو باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفارس بالاتفاق وكذا إذا باعه حال القتال لا يسقط عند البعض قال المصنف الأصح أنه يسقط لأنه ظهر أن قصده التجارة اه ومثله في التبيين والجوهرة وعبارة القهستاني موافقة له فلامعنى للاستدراك اه ح ملخصا قلت والظاهر أنه سقط من نسخة المصنف ما بين لفظة القتال لفصل الاختلال فاستدراك الشارح عليه في محله نعم كان الأولى له مراجعة عبارة الفتح فافهم (قوله ولتحفظ هذه القيود) أي المذكورة في قوله ولا يسهم لغير فارس واحد صحيح كبير صالح للقتال كما هو صريح عبارته في شرحه على الملتقى وأصل ذلك للمصنف فإنه بعد أن قيد المتن بقوله صالح للقتال قال ان صاحب الكنز وغيره من اصحاب المتن اخل بما ذكرنا من القيد وان العجب من اصحاب المتن فانهم يتركون في متونهم قيودا لا بد منها وهي موضوعة لنقل المذهب فيطلق من يقف على مسائله الاطلاق فيجري الحكم على اطلاقه وهو قيد فيرتكب الخطأ في كثير من الاحكام في الافتاء والقضاء اه فافهم (قوله وذمى) ولو أسلم أو بلغ المراهق قبل القسمة والخروج الى دار الاسلام يسهم له كما في شرح السير والظاهر أن العبد اذا اعتق كذلك (قوله ورضخ لهم) أي يعطون قليلا من كثير فإن الرضخ هي الاعطاء كذلك والكثير السهم فالرضخ لا يبلغ السهم فتح (قوله عندنا) وفي قول للشافعي ورواية عن احمد أنه من أربعة الاخماس فتح (قوله اذا باشر والقتال) مثل المرأة فانها يرخص لها اذا قاتلت أيضا وأطلق مباشرة القتال في العبد فمثل ما اذا قاتل باذن سيده أو بدونه كما في الفتح وبه صرح في شرح السير الكبير وقال القياس انه اذا قاتل بلاذن المولى لا يرخص له كسائر قاتل بلاذن الامام والاستحسان انه يرخص له لانه غير محجور عما يتحضر منفعة وهو نظير القياس والاستحسان في العبد المحجور اذا أبرئ نفسه وسلم من العمل اه ملخصا وبه ظهر أن قوله في الولو الجلية ان العبد اذا كان مع مولاه يقاتل باذنه يرخص له غير قيد خلافا لما فهمه في البحر ولم أر من نه عليه فتنبه وظهر به أيضا أن قوله في البعقوبة ينبغي أن يسهم للعبد المأذون ببحث مخالف للمنعول (تنبيه) اقتصر المصنف على المذكورين لأن الاجير لا يسهم له ولا يرخص لعدم اجتماع الاجر والنصيب من الغنية الا اذا قاتل فانه يسهم له بجر أي بخلاف المذكورين فانهم اذا قاتلوا يرخص ولا يسهم (قوله أو تداوى الجرحى) هذا داخل فيما قبله مع انه يؤهم التخصيص بهذا النوع فالأولى أن يقول بدله أو تطبخ أو تخبز للغزاة كما في شرح السير ومثل ذلك السقي ومناولة السهام كما في الفتح والحاصل أن المراد حصول منفعة منها للغزاة احترازاعا اذا خرجت لخدمة زوجها مثلا (قوله عند الحاجة) أما بدونها فلا لانه لا يؤمن غدره (قوله وقد استعان عليه الصلاة والسلام الخ) ذكر في الفتح أن في سنده ضعفا وأن جماعة قالوا لا يجوز الحديث مسلم انه عليه الصلاة والسلام خرج الى بدر فلحقه رجل مشرك فقال ارجع فلن أستعين بمشرك الحديث وروى رجلان ثم قال وقال الشافعي رده عليه الصلاة والسلام المشرك والمشركين كان في غزوة بدر ثم انه عليه الصلاة والسلام استعان في غزوة خيبر بيهود من بني قينقاع وفي غزوة حنين بصقوان بن امية وهو مشرك فالردان كان لاجل انه كان مخيرا بين الاستعانة وعدمها فلا مخالفة بين الحديثين وان كان لاجل انه مشرك فقد نسخ ما بعده (قوله فيراد على السهم) أي اذا كان في دلالته منفعة عظيمة للمسلمين فيرخص له على قدر ما يرى الامام ولو أكثر من سهام الفرسان شرح السير (قوله لانه كالاجرة) أشار الى الفرق بين ما اذا قاتل الذمى حيث لا يبلغ في الرضخ له السهم وما اذا دل حيث تصح الزيادة وهو أن ما يدفع له في هذه الحالة ليس رخصا بل قائم مقام الاجرة بخلاف ما اذا قاتل فانه لا يبلغ به السهم لانه عمل عمل الجهاد ولا يسوى في علمه بين من يؤجر عليه ومن لا يقبل منه أفاده في الفتح (تنبيه) قال في الجواشي البعقوبة لا وجه لتخصيص حكم الدلالة على الطريق بالذمى لأن العبد أيضا اذا دل يعطى له اجر الدلالة بالقام بالمبلغ الا أن تمنع ارادة التخصيص فليأت مثل اه (قوله سواء) أي في القسم فلا يفضل احدها على الآخر فتح وهو خبر عن قول المصنف والبرازين والعناق وعلى حل الشارح خبر لم يتد محذوف أي هذه الاربعة سواء لانه قد ركب كل واحد منها على افراده خبرا فلا يصلح أن يكون خبرا عنها جميعا ولا يخفى أن ما زاده الشارح من المهيمن بوزن عجين والمقرف بوزن محسن يفهم

ولو بعد تمام القتال فارس
بالاتفاق انتهى فتنبه ولتحفظ هذه
القيود خوف الخطأ في الافتاء
والقضاء (ولا) يسهم (لعبد وصبي)
وأمرأة وذمى (ومجنون ومعتوه
ومكذب (ورضخ لهم) قبل
اخراج الخمس عندنا (اذا باشروا
القتال أو كانت المرأة تقوم بمصالح
المرضى) أو تداوى الجرحى
(أودل الذمى على الطريق)
ومناده جواز الاستعانة بالكافر
عند الحاجة وقد استعان عليه
الصلاة والسلام باليهود على
اليهود ورضخ لهم (ولا يبلغ به
السهم الا في الذمى الا دل) فيزاد
على السهم لانه ككالاجرة
(والبرازين) خيل الهجم (والعناق)
بكسر العين جمع عتيق كرام خيل
العرب والهيمن الذي ابوه عربي
واته بجمية والمتصرف عكسه
فاموس (سواء)

مطلب
في الاستعانة بمشرك

مطلب
في قسمة الخمس

(لا) يسهم (للا رحلة والبغل)
والجار اعدم الارهاب (والخمس)
الباقى يقسم اثلاثا عندنا (لليتم
والمسكين وابن السبيل) وجازسرفه
اصنف واحد فتح وفي المنية
لوصرفه للغنايم لحاجتهم جاز
وقد حقه في شرح الملتقى (وقدم
فقراء ذوى القربى) من بنى هاشم
(منهم) أى من الاصناف الثلاثة
(عليهم) لجواز الصدقات لغيرهم
لا لهم (ولاحق لا غنايتهم) عندنا
وما نقله المصنف عن البحر من أن
ما في الحاوى يقيد ترجيح الصرف
لا غنايتهم نظيره في النهر

قوله فكان اقرب هكذا بخطه
ولعل الا صوب فكان أى عبد
شمس ونوفل تامل اه معجبه

حكمه بالاولى لانه فوق البراذين (قوله لا يسهم للراحلة) هي المركوب من الابل ذكرا كان أو أنثى والتاء
فيها للوحدة أو للنقل من الوصفية الى الاسمية والجل يختص بالذكر ط (قوله اعدم الارهاب) أى يخوف
العدو أو لا تصلح للكر والفر (قوله والخمس الباقي) أى الباقي بعد أربعة أخماس الغنايم (قوله عندنا)
وأما عند الشافعي فيقسم أخماسهم لذوى القربى وسهم للنبي يتخلفه فيه الامام وبصرفه الى مصالح المسلمين
والباقي للثلاثة لآية زيلعي (قوله لليتم) أى بشرط فقره وفائدة ذكره دفع توهم أن اليتيم لا يستحق من
الغنمة شيئا لأن استحقاقها بالجهاد واليتيم صغير فلا يستحقها ومثله ما في التأويلات للشيخ ابي منصور لما كان
فقرا ذوى القربى يستحقون بالفقر فلا فائدة في ذكرهم في القرآن اجاب بأن أفهام بعض الناس قد تفضى الى أن
الفقر منهم لا يستحق لانه من قبيل الصدقة ولا تحل لهم بحر (قوله والمسكين) المراد منه ما يشمل الفقير
(قوله وجازسرفه الخ) علله في البدائع بأن ذكر هؤلاء الاصناف لبيان المصارف لا لايجاب الصرف
الى كل صنف منهم شيئا بل لتعيين المصروف حتى لا يجوز الصرف الى غير هؤلاء اه شربلاية (قوله وقد
حقته في شرح الملتقى) ونصه والخمس الباقي من الغنم كالمعدن والركاز يكون مصرفها لليتامى المحتاجين
والمساكين وابن السبيل فتقسم عندنا اثلاثا هذه الاموال الثلاثة لهؤلاء الاصناف الثلاثة خاصة غير متجاوز
عنهم الى غيرهم قصير لكلهم أو لبعضهم فبب استحقاقهم احتياج يقيم أو مسكنة أو كونه ابن السبيل
فلا يجوز الصرف لغيرهم ولا لغيرهم كما في الشربلاية والقهستاني قلت ونقلت فيما علقته على التنوير عن
المنية انه لو صرف للغنايم لحاجتهم جاز اه ولعله باعتبار الحاجة فلا تنافي حينئذ فتنبيه اه اقول لامعنى
للترجيح بعد تصريحه انية بقوله لحاجتهم اه ح (قوله من بنى هاشم) بيان لذوى القربى وفيه قصور
لأن المراد بهم هنا بنو هاشم وبنو المطلب لانه عليه الصلاة والسلام وضع سهم ذوى القربى فيهم وترتب بنو نوفل وبنو
عبد شمس مع أن قرابتهم واحدة لأن عبد مناف الجد الثالث للنبي صلى الله عليه وسلم له اولاد هاشم والمطلب
ونوفل وعبد شمس بحر والمطلب عم الجد الاول وهو عبد المطلب بن هاشم (قوله أى من الاصناف
الثلاثة) وكذا الضمير في عليهم راجع اليهم والضمير الثاني يغنى عن الاول ولكن زاده مع ما فيه من الركاهة ليفيد
أن ذوى القربى اذا كانوا من الاصناف الثلاثة يقدمون على من كان منهم من ليس من ذوى القربى فيقسم ذوى
القربى مقدم على يقيم غيرهم وهكذا قال في الدر المنقى والاوضح أن يقال خمس الغنمة والمعدن للمتحتاج وذوو
القربى منه اولى (قوله لجواز الخ) علله لقوله وقدم أى لأن غير ذوى القربى يحل له اخذ الصدقة لدفع
حاجته بخلافهم فليس في تقديمهم انحرار بغيرهم (قوله ولاحق لا غنايتهم عندنا) وعند الشافعي يستوى
فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر كالانثيين لانه لم يفرق في الآية بين النقيض والغنى ولنا أن الخلفاء الراشدين
قسموه كما قلنا بحضرة من العصابة فكان اجماعا والنبي صلى الله عليه وسلم كان يعطيهم النصرة لانه لا فقر لقوله
صلى الله عليه وسلم انهم لم ير الوامعى هكذا في الجاهلية والاسلام وشبهك بين اصابعه حين اعطى بنى هاشم
والمطلب لانهم قاموا معه حين ارادت قر يش قتله عليه الصلاة والسلام ودخل بنو نوفل وعبد شمس في عهد
قر يش ولو كان لاجل القرابة لما خصهم لأن عبد شمس ونوفل اخوان له هاشم لايه واته والمطلب كان اخاه
لايه فكان اقرب والمراد بالنصرة كونهم معه يؤانسونه بالكلام والمصاحبة بالمقاتلة ولذا كان لنسائهم فيه
نصيب ثم سقط ذلك بموته عليه الصلاة والسلام لعدم تلك العلة وهي النصرة فيستحقونه بالفقر زيلعي ملخصا
وحاصله انه كما سقط سهمه صلى الله عليه وسلم بموته عندنا سقط سهم ذوى القربى بموته أيضا فتدعاه استحقاقهم
حتى قال الطحاوى لا يستحق فقيرهم أيضا لكن الاول وهو قول الكرخي أظهر وقد حقق في الفتح قسمة الخلفاء
الراشدين اثلاثا كما قلنا لأخماسا كما قال الشافعي فراجعهم (تنبيه) في الشربلاية عن البدائع تعطى القرابة
كفائتهم اه وفيها عن الجوهره انه يقسم بينهم للذكر كالانثيين قلت واعترضه في الدر المنقى بأنهم ذكروا
هذا عن الشافعي لا عندنا قلت على انه ينافيه ما في البدائع (قوله وما نقله المصنف) حيث قال وفي الحاوى
القدسى وعن ابي يوسف الخمس بصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه نأخذ اه
وهذا يقتضى كنبه عليه شيخنا يعنى صاحب البحر أن الفتوى على الصرف الى الاقرباء الاغنياء فليحفظ اه
(قوله نظره في النهر) حيث قال وأقول فيه نظره بل هو ترجيح لا عطاءهم وغاية الامر أنه سكنت عن اشتراط

الفقر فيهم للعلم به اه وانت اذا تأملت كلام الحماوى رأيت شاهد المافى الجبر وهذه عبارته وأما الخس
 فيقسم ثلاثة اسمهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون
 ولا يدفع لا غنياتهم شئ وعن ابى يوسف أن الخس يصرف الى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
 وبه تأخذ اه اذ لو كان كما قاله فى النهر كانت رواية ابى يوسف عين ما قبلها فتدبر اه ح قلت لكن أنت
 خير بأن هذه رواية عن ابى يوسف وهى خلاف المشهور عنه والمتون والشروح أيضا على خلافها فالواجب
 اتباع المذهب فى هذه المسئلة الذى اعتق الشراح وغيرهم بتأيد دلته والجواب عما ينافيه فهذا اقوى
 ترجيح ولا يعارضه ترجيح الحماوى ثم رأيت العلامة الشيخ اسمعيل النابلسي تبينه على نحو ما قلته فى شرحه
 على الدرر والغرر (قوله وذكره تعالى) أى قوله تعالى فان لله خسه (قوله لانه حكم علق بمشتق وهو
 الرسالة) عبارة النهر وهو الرسول فيكون مبدء الاشتقاق علة وهو الرسالة ولا رسول بعده اه أى كما لو قيل
 اذا قلت عالما فاه كرمه واذا قلت فاسقا فاهنه فانه علق فيه الامر بالاكرام والاهانة على مشتق وهو عالم
 وفاسق فيدل على أن ما اشتق منه ذلك الوصف اعنى العلم والفسق علة الحكم أى أكرمه لعله وأهنه لنفسه
 وبه يظهر مافى عبارة الشارح ثم ان هذا الغلبى لما علمت من أن قوله تعالى ولذى القربى ليس علة القرباية عندنا
 بل النصرة الآن يقال مرادهم نقي كون العلة مجرد القرباية بل العلة قرباية خاصة مقيدة بالنصرة على الوجه
 المار فتدبر (تبيينه) قدمنا عن الشافعي رحمه الله تعالى أن سهمه صلى الله عليه وسلم يختلف فيه الامام بعده أى
 بناء على انه صلى الله عليه وسلم كان يستحقه لامامته وعندنا الرسالة ولا رسول بعده أى لا يوصف بعده احد
 بهذا الوصف فلذا مقط بموته بخلاف الامامة والقيام بأموال الامة وبهذا التقرير يدفع ما اورده المقدسي على
 قولهم ولا رسول بعده من انهم ان ارادوا أن رسالته مقصورة على حياته فممنوع اذ قد صرح فى منية المفتي
 بان رسالة الرسول لا تبطل بموته ثم قال ويحتمل أن يقال انها باقية حكما بعدموته وكان استحقاقه بحقيقة
 الرسالة لا بالقيام بأموال الامة اه ولا يخفى مافى كلامه من ايمام انقطاع حقيقته بعده صلى الله عليه وسلم
 فتدأ فاد فى الدر المنقى انه خلاف الاجماع قلت وأما ما نسب الى الامام الاشعري امام اهل السنة والجماعة
 من انكار ثبوت ما بعد الموت فهو اقراء وبهتان والمصرح به فى كسبه وكتب اصحابه خلاف ما نسب اليه بعض
 اعدائه لان الانبياء عليهم الصلاة والسلام احياء فى قبورهم وقد أقام التكبير على افتراء ذلك الامام العارف
 ابو القاسم القشيري فى كتابه شكايه السنة وكذا غيره كما بسط ذلك الامام ابن السبكي فى طبقاته الكبرى
 فى ترجمة الامام الاشعري (قوله كالصني) بفتح الصاد وكسر الفاء والباء المشددة نهر أى كما سقط الصني
 بموته صلى الله عليه وسلم (قوله بصطفية لنفسه) أى قس قسمة الغنيمة واخراج الخس نهر كما اصطفي
 ذا الفقار وهو سيف منبه بن الحجاج حين قتله على رضى الله تعالى عنه وكما اصطفي صفية بنت يحيى ابن أخطب
 من غنيمة خيبر رواه ابوداود فى سننه والحاكم فتح وفى الثرى ليلية قال فى طلبه الطلبة وكان ابى صلى الله
 عليه وسلم لا يستأثر بالصني زيادة على سهمه (قوله ومن دخل دارهم باذن الامام) ولو واحد من اهل
 الذمة ط عن الشجى (قوله أو منعة) فى الصباح هو فى منعة بفتح النون أى فى عز قومه فلا يقدر عليه
 من يريده قال الزنجشبرى وهى مصدر مثل الانفة والعظمة أوجع مانع وهم العشرة والحماة وقد تسمى
 فى الشعر لا غير خلافا لمن اجازته مطلقا (قوله خمس) أى يأخذ الامام خمسة والباقي لهم قال فى الفتح لان
 على الامام أن ينصرهم حيث اذن لهم كما أن عليه أن ينصر الجماعة الذين لهم منعة اذا دخلوا بغير اذنه تحاميا
 عن يوهين المسلمين والدين فلم يكونوا مع نصرة الامام متلصحين فكان المأخوذ قهرا غنيمة (قوله ما اخذوا)
 بضمير الجمع مراعاة لمعنى من كانوا مع نصرة الامام فى قولها فى قوله فاعار (قوله والا لا) أى وان لم يدخلوا باذن الامام
 ولم يكونوا ذوى منعة بأن دخلوا بلا اذنه وهم ثلاثة فأقل كما افاده فى الفتح قال وعن ابى يوسف انه قد راجع الجماعة
 التى لا منعة لها بسبعة والتى لها منعة بعشرة (قوله لانه اختلاس) من خلس الشئ خلسا من باب
 ضرب اخطفته بسرمة على غفلة مصباح (قوله وفى المنية الخ) أفاده بتقدير المنعة (قوله والاجاز)
 لان الخس فى الشئ واجب بقول الامام فله أن يبطله بقوله بخلافه فى الاقول ولا الودخلوا بغير اذنه خسر
 ما اخذوه بجر عن المحيط وحاصلهم اذالم يكن لهم منعة لا يجب الخس الا اذا اذن فيكون قد وجب بسبب

مطلب
 فى أن رسالته صلى الله عليه وسلم
 باقية بعدموته

(وذكره تعالى للتبرك) باسمه
 فى ابتداء الكلام اذ اكمل الله
 وسهمه عليه الصلاة والسلام سقط
 بموته) لانه حكم علق بمشتق وهو
 الرسالة (كالصني) الذى كان عليه
 الصلاة والسلام بصطفية لنفسه
 (ومن دخل دارهم باذن)
 الامام (أو منعة) أى قوة (فاعار
 خمس) ما اخذوا لانه غنيمة (والا لا)
 لانه اختلاس (وفى المنية لودخل
 أربعة خمس ولو ثلاثة لا قال
 الامام ما أصبتم لاختسه فلواهم
 منعة لم يجوزوا الاجاز

مطلب
في التنفيل

قوله فله أن يبطله بخلاف ما إذا كانت لهم منعة فانه يجب وان لم يأذن لهم فلم يجب بقوله فليس له إبطاله وفي النهر
عن التاترخانية لو كان بعضهم بأذنه وبعضهم بلاذنه ولا منعة لهم فالحكم في كل واحد منهم حالة الاجتماع
كما في حالة الانفراد وان كان لهم منعة يجب الخمس اه (قوله وندب للامام) وكذا لاميرالسرية اذا
نهاه الامام فليس له ذلك الا برضى العسكر فيجوز من الاربعة الاخماس بجر (قوله أن ينفل) التنفيل
اعطاء الامام الفارس فوق سهمه وهو من النفل ومنه النافلة للزائد على الفرض ويقال لولد الولد كذلك ويقال
نفله تنفيلاً ونفله بالتخفيف نفلاً لغتان فصيحتان فتح (قوله وقت القتال) قيد به القدرى ولا بد منه لانه
بعده لا يملكه الامام وقيل ماداموا في دار الحرب يملكه كذا في السراج وقد يؤيد هذا القيل أن قوله صلى الله
عليه وسلم من قتل قتيلاً فله سلبه انما كان بعد الفراغ من حنين ولم ارجوا زه قبل المقاتلة نهر قلت وفيه نظر
لان المنقول أن ذلك كان عند الهزيمة تحريضاً للمسلمين على الرجوع الى القتال وفي التهستائي أن في قوله وقت
القتال إشارة الى انه يجوز التنفيل قبله بالاولى والى انه لا يجوز بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حق
الغنائم اه ففيه التصريح بجوازه قبله وعزاه ح الى المحيط وقوله لكن بعد القسمة الظاهر أنه مبقى على
القيل الماتر عن السراج ويؤيده قول المتون وينفل بعد الاحراز من الخمس فقط فان مفهومه انه قبل الاحراز
بدارنا يجوز من الكل لكن الظاهر أن هذا المفهوم غير معتبر لانه وقع التصريح بخلافه في المنبع عن الذخيرة
لا خلاف أن التنفيل قبل الاصابة واحراز الغنمة وقبل أن تضع الحرب أوزارها جائز يوم الهزيمة ويوم الفتح
لا يجوز لان القصد به التحريض على القتال ولا حاجة اليه اذا انهزم العدو وأما بعد الاحراز فلا يجوز لان
الخمس اذا كان محتاجاً اه ملخصاً وفي متن الملتقى ومنه المختار وللامام أن ينفل قبل احراز الغنمة وقبل أن
تضع الحرب أوزارها فقولهم وقبل أن تضع الحرب أوزارها فأنه دفع لوههم الجواز بعد انتهاء الحرب لان
قولهم قبل احراز الغنمة يشمل ما بعد الاصابة أى اصابة العسكر الغنمة بالهزيمة وانتهاء الحرب مع انه غير
مراد كما بينه عطف هذه الجملة وفي الفتح التنفيل انما يجوز عندنا قبل الاصابة فقد ظهر ضعف ما في السراج مع
أن صاحب السراج لم يقول عليه في مختصره الجوهرية حيث قال عن الخنبدى التنفيل اما أن يكون قبل الفراغ
من القتال أو بعده فان كان بعده لا يملكه الامام لانه انما جاز لاجل التحريض على القتال وبعد الفراغ منه
لا تحريض اه قات وكل ما ورد من التنفيل بعد القتال فهو محمول عندنا على انه من الخمس كما بسطه
السرخسي (تنبيه) قولهم أن تضع الحرب أوزارها اقتباس من القرآن وبه يستدل على جوازه عندنا
كما بسطه الشارح في الدر المنثور فراجع (قوله وتحريضاً) أى ترغيباً في القتال (قوله سماه قتيلاً لقربه منه)
أى من القتل ففيه مجاز الاول مثل اعصر خرا نكن قال الزركشي قولهم اسم الضاعل حقيقة في الحال أى
حال التلبس بالفعل لا حال النطق فان حقيقة الضارب والمضروب لا تتقدم على الضرب ولا تتأخر عنه فهما
معاً في زمن واحد ومن هذا يظهر أن قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلاً فله سلبه أن قتيلاً حقيقة وأن
ما ذكره من انه سمي قتيلاً باعتبار مشاركته للقتل لا تحقيق فيه اه وصرح القرافي في شرح التنقيح بأن
المشتق انما يكون حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال مختلفاً فيه في الماضي اذا كان محكوماً به أما اذا
كان متعلقاً بالحكم كما هنا فهو حقيقة مطلقاً يعنى سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو الماضي اجماعاً وحينئذ
فلا مجاز أبو السعود عن الجوى وقوله اذا كان محكوماً به كقولك زيد قائم فانه حكم به على زيد بخلاف جاء
القائم فانه جعل متعلقاً بالحكم بالمجى ففي الاول لا بد من أن يكون متصفاً بالقسم حال النطق حتى يصح الحكم
عليه بالصفة والا كان مجازاً بخلاف الثاني فان قولك جاء القائم غداً حكم بالمجى على ذات القائم غداً
أى على من يهوى قائماً غداً أى حال التلبس بالصفة ومنه من قتل قتيلاً أى شخصاً يسمى قتيلاً عند تحقق
القتل فيه فافهم (قوله أو يقول من أخذ شيئاً فهو له) هذا الفرع منقول في حواشي الهداية وللكمال فيه كلام
سند كرم مع جوابه عند قول الشارح وجاز التنفيل بالكل (قوله وقد يكون بدفع مال) كأن يقول له
خذ هذه المائة واقتل هذا الكافر تأمل ولم اره (قوله وترغب مال) الظاهر أنه بهمة ممدودة والاضافة
على معنى في أى ترغب في المال مثل ان قتلت قتيلاً فلك ألف درهم لكن بشرط أن لا يصرح بالاجر كما سنده كرم
قريباً (قوله فالتحريض الخ) جواب عما يورد على قوله وندب للامام الخ وحاصله أن التحريض الواجب

(وندب للامام ان ينفل وقت
القتال حثاً) وتحريضاً (فيقول
من قتل قتيلاً فله سلبه) سماه قتيلاً
لقربه منه (أو يقول من أخذ شيئاً
فهو له) وقد يكون بدفع مال
وترغب مال فالتحريض نفسه
واجب للامر به

مطلب
الاقتباس من القرآن جائز عندنا

مطلب
في قولهم اسم الضاعل حقيقة
في الحال

قد يكون بالترغيب في ثواب الآخرة أو في التفضيل فهو واجب مخير وإذا كان التفضيل ادعى الخصال إلى
المقصود يكون هو الأول فيصار المندوب اختيار اسقاط الواجب به لا هو في نفسه بل هو واجب مخير فتح ملخصا
وقه رد لقول العناية أن الأمر في الآية مصروف عن الوجوب لقرينة (قوله ولا يخالفه) أي لا يخالف
قول المصنف ونذب (قوله بل يستعمل في المندوب) يظهر لي أن محله في موضع يتوهم فيه البأس أي الشدة
كما هنا فإن فيه تخصيص الفارس بزيادة مع قطع الجنس بل استعمل نظيره في القرآن في الواجب كما في قوله تعالى
فلا جناح عليه أن يطوف بهما ففي الجناح لما كانوا يعتقدونه من حرمة السهم بين الصفا والمروة (قوله فله
المصنف) أي تعال الفتح وغيره (قوله ولذا) أي لكونه مندوبا بخلاف الأولى (قوله استحسانا) والقياس
عدمه لأن غيره يستحق بإيجابه وهو لا يملك الإيجاب لنفسه كالقاضي لا يملك القضاء لنفسه وجه الاستحسان أنه
أوجب النذل للحيث وهو واحد منهم (قوله فلا يستحقه) لأنه في الأول خصهم بقوله منكم فلا يتناول الكلام
وفي الثاني هو متهم بتخصيصه نفسه (قوله الا إذا عم بعده) أي إذا قال ان قتل قتيلا في سلبه ولم يقتل
أحدا حتى قال ومن قتل منكم قتيلا فلا سلبه فقتل الأمير قتيلا استحقه لأن التفضيل صار عامًا باعتبار كلامه
ولا فرق بين كونه بكلامين أو بكلام واحد لأن الأول لم يصح للتممة بالتخصيص وقد زالت بالثاني أفاده السرخسي
وحاصله أن التعميم حصل بجموع الكلامين لا بالثاني فقط فافهم (قوله ويستحقه) أي السلب (قوله
وغيره) كالسائر والمرأة والعبد بحر (قوله أي التفضيل) أي تفضيل الامام بقوله من قتل قتيلا انما
يكون في مباح القتل أي وان كان لفظ قتيلا نكرة لكنه مقيد بنجاح قتله فيدخل فيه اجبراهم وتاخر منهم
وعبد يخدم مولاه ومرتد أذم حتى لحق بهم ومر يض أو مجروح وان لم يستطع القتال وشيخ فان له رأي أو يرجي
نسبه لأن قتلهم مباح نعم لو قتل مسلما كان يقتل في صفهم لم يكن له سلبه لأنه وان كان مسلح الدم لكن سلبه ليس
بغنية كاهل البغي انه اذا كان سلبه للمشركين اعاروه اياه سرخسي وما ذكره في الدر المنثور عن البرجندی
عن الطهيري أنه يستحق السلب بقتل من لم يقاتل استحسانا لم أره في الطهيري بل الذي فيها عدم
الاستحقاق كما عزاها إليها التهستاني فافهم (قوله من لم يقاتل) حتى لو قاتل العبي فله سلبه لأنه مباح الدم
وكذا المرأة كما في شرح السير (قوله ويمن كل قتال في تلك السنة) الأولى السيرة كما عبر في البحر والنهر وفي شرح
السير لو نزل في دار الحرب قبل القتال بقي حكمه الى أن يخرجوا من دار الحرب حتى لو رأى مسلما مشركا انما
قتله فله سلبه كما لو قتله في الصف أو بعد الهزيمة أما لو نزل بعد ما اصطفا للقتال فهو على ذلك القتال حتى يقتل
ولو بقي اياما (قوله وان مات الوالي أو عزل) في شرح السير لو جاء مع المدد أمير وعزل الأمير الأول بطل تفضيله
فيما يستقبل لروال ولايته بالعزل أما لو لم يقدم أمير بل مات أميرهم فأتروا عليهم غيره لم يبطل حكم تفضيل الأول
لأن الثاني قائم مقامه الا اذا بطله الثاني أو كان الخليفة قال لهم ان مات أميركم فأميركم فلا يبطل تفضيل الأول
لأن الثاني نائب الخليفة يتقلده من جهته فكانه قلده ابتداء فينقطع حكمه رأى الأول رأى فوقه اه ملخصا
وحاصله بطلانه بالعزل وكذا بالموثوق اذا نصب غيره بعده من جهة الخليفة لا من جهتهم وهو خلاف ما في الشرح
تعال البحر والنهر (قوله لأنه نكرة في سياق الشرط) فيه أن النكرة في سياق الشرط انما تتم في الميراث المثبت لأن
الخلف على نفسه دون المنقح كان لم أكرم رجلا لأنه على الأثبات أنه قال لا كل رجلا كما في التحرير ح قلت
ذكر في التحرير أيضا أنه قد يظهر عموم النكرة من المقام وغيره كعمت نفس وعمرة خير من جرادة واكرم كل رجل
اه وهنا كذلك كما يأتي تلوه فافهم (قوله بخلاف ان قتل قتيلا) أي فقتل المخاطب قتيلا مثلا لا يتم الدل
بل له سلب الأول فقط استحسانا والقياس انه كالأول لأنه على استحقاقه بشرط يكثر فلا ينتهي بقتل الأول وجه
الاستحسان انه في الأول لما لم يعين انسانا بعينه فقد خرج الكلام منه عامًا الا ترى انه يتناول جميع المخاطبين
فكذلك يجمع جماعتهم يعم جماعة المقتولين وحقيقة معنى الفرق أن مقصود الامام من تحريضهم المبالغة في النكابة
في المشركين ولا فرق في ذلك بين أن يكون القتال للعترة مثلا عشرة من المسلمين أو واحد منهم وأما الثاني
فالمقصود فيه معرفة جلالة ذلك الرجل وذلك يتم بدون اثبات العموم في المقتولين اه ملخصا من شرح السير
الكبير وقد خطر لي هذا الفرق قبل رؤيته ولفقه تعالى الحمد وحاصله يرجع الى أن العموم في أحدهما استفيد من
قرينة المقام كما بينا عليه آنفا فافهم (قوله ولو قال ان قتل ذلك الفارس الخ) أقول هذا اذا صرح بكونه

مطلب

كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب

واختيار الادعى لاستقصاء مندوب

ولا يخالفه تعبير القدوري بلا بأس

لا ليس مطردا لما تركه أولى بل

يستعمل في المندوب أيضا قاله

المصنف ولذا عبر في المبسوط

بالاستحباب (ويستحق الامام لو قال

من قتل قتيلا فله سلبه اذا قتل هو)

استحسانا (بخلاف) ما لو قال

منكم أو قال (من قتلته انا في

سلبه) فلا يستحقه الا اذا عم بعده

ظهيرية ويستحقه مستحق مهم

أورث نعم الدم وغيره (ودا) أي

التفضيل (اعلم) يكون في مباح

القتل فلا يستحقه بقتل امرأة

ومجنون ونحوه ما بمن لم يقاتل

وسماع القتال متبالة الامام

ليس بشرط في استحقاقه ما نفعه

اذ ليس في الوسع اسماع الكل

وبعم كل قتال في تلك السنة ما لم

يرجعوا وان مات الوالي أو عزل

ما لم يبعه الثاني فهو وكذا يعم كل

قتيل لأنه نكرة في سياق الشرط

وهو من بخلاف ان قتل قتيلا

ولو قال ان قتل ذلك الفارس

فكذلك كذا لم يصح وان قطع رأس

اولئك القتلى فلك كذا سمح

أجر أو الألف ونفيل لما في السير الكبير السرخسي ولو قال الأمير مسلم حر أو عبدان قتل ذلك الفارس من
المشركين فلك على أجر مائة دينار فقتله لم يكن له أجر لأنه لم يصح بالاجر لا يمكن حمل كلامه على التنفيل والاستنجار
على الجهاد لا يجوز أن قال ذلك لذي فقتله عندهما وعند محمد جاز وأصل جواز الاستنجار على القتل عنده
لا عندهما لأنه ازهاق الروح وليس من عمله ولو كان الأسرى قتل فقال من قطع رؤسهم فله أجر عشرة دراهم ففعل
ذلك مسلم أو ذمى استحقه لأن ذلك ليس من عمل الجهاد ولو أراد قتل الأسرى فاستأجر عليه مسلماً أو ذمياً فهو
على الخلاف اهـ . ملخصاً وهذا صريح بأنه لو لم يصح بالاستنجار يكون تنفيلاً ويشهد له فروع كثيرة في السير
الكبير أيضاً منها من جاء بألف درهم فله ألفان فجار رجل بألف لم يكن له غيرهما بخلاف من جاء بأسير فهو له
وخمسة مائة درهم فإنه يعطى ذلك لأن المقصود هنا نكابة العدو وفيما قبله لا مقصود إلا المال ولو قال من قتل الملك
فله عشرة آلاف دينار صح وان لم يحصل بقتله مال قال حين اصطفا للقتال من جاء برأس فله مائة دينار فهو
على رأس الرجال دون السبي لأن المقصود في هذه الحالة التحريض على القتال اهـ ففي هذه الفروع ذ كر مال
معلوم وقد جعل تنفيلاً لا اجارة لعدم التعصير بها فقد ظهر أن ما ذكره الشارح تبعاً للنهر عن المنية وكذا ما نقله
عن قاضي خان ليس على اطلاقة وأما القول بأن الاستنجار على الطاعات جائز عند المتأخرين ففيه انهم أجازوه
في مسائل خاصة للضرورة وليس الجهاد منها ولا يصح حمل كلامهم على كل عبادة كما بهنا عليه سابقاً فانهم
(قوله ولو نفيل السرية الخ) من فروع قوله وسماع القتال الخ (قوله هي قطعة من الجيش الخ) قد علت
ما فيه قبل هذا الباب (قوله الربع) أي ربع الغنمة أي بأن جعل لهم ربعها يأخذونه دون بقية العسكر
زيادة على سهامهم (قوله فلهم النفيل) أي للسرية والأولى أن يقول فلهما الثلاث وهم عود الضمير على العسكر
(قوله استخسانا) والقياس أنه لا نفيل لهم لأن المقصود التحريض ولا يحصل إذا لم يسمع أحد منهم وتكلم
الأمير بذلك في عسكره كتكلمه ليلامع عياله وجه الاستخسان أن ما يكلم به في عسكره يفشو عادة وان عادة الملوك
التكلم بين خواصهم وتعامد في شرح السير (قوله وجاز التنفيل بالكل) بأن يقول للسرية ما أصبتم فهو لكم
سوية بينكم (قوله أو بقدر منه) بأن يقول ما أصبتم فلكم ثلثه سوية بينكم بعد الخمس أو يقول قبل الخمس
أي لكم ثلثه بعد إخراج الخمس أو قبل إخراج أي ثلث الأربعة الأخماس أو ثلث الكل (قوله والفرق
في الدور) أي الفرق بين جواز التنفيل المذكور للسرية وعدم جوازه للعسكر لكنه لم يذ كر في الدور في الفرق إلا
التنفيل بالكل لأنه يعلم منه الفرق في التنفيل بقدر منه وعبارة الدور هكذا في الهاية عن السير الكبير أن الإمام
إذا قال لأهل العسكر جميعاً ما أصبتم فلكم نفلاً بالسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز وكذا إذا قال ما أصبتم فلكم
ولم يقل بعد الخمس فإن فعله مع السرية جاز وذلك أن المقصود من التنفيل التحريض على القتال وانما يحصل
ذلك بتحصيص البعض بشئ وفي التعميم إبطال تفضيل الفارس على الراجل وإبطال الخمس أيضاً إذا لم يستثن
اهـ قلت وما ذكره من محتمة للسرية صريحه في الهداية والاختيار والباقي لكن نقول في البحر عن الكمال
التسوية بين العسكر والسرية في عدم العدة حيث قال لو قال للعسكر كل ما أخذتم فهو لكم بالسوية بعد الخمس
أو للسرية لم يجز لأن فيه إبطال السهمين اللذين أوجهما الشرع أذ فيه تسوية الفارس بالرجل وكذا لو قال
ما أصبتم فهو لكم ولم يقل بعد الخمس لأن فيه إبطال الخمس الثابت بالصر ذكره في السير الكبير قال الكمال وهذا
بعينه يطال ما ذكرناه من قوله من أصاب شيئاً فهو له لاتحاد اللازم فيه ما وهو بطلان السهمين المنصوصين
بالتسوية بل وزيادة حرمان من لم يصب شيئاً أصلاً باتهامه فهو أولى بالبطلان والفرع المذكور من الحواشي
وبه أيضاً ينبغي ما ذكره أي صاحب الهداية من قوله أنه لو نفيل بجميع المأخوذ جاز إذا رأى المصلحة وفيه
زيادة إجماع الباقي وزيادة الفتنة اهـ وتبعه في النهر أقول وبالله سبحانه التوفيق لا تتأني بين ما نقله الجماعة
وما نقله الكمال يحمل الأول على السرية المبعوثة من دار الحرب والثاني على المبعوثة من دار الإسلام وبه يدفع
ما أورده الكمال على الفرع المنقول عن الحواشي وغيره كما يعلم ذلك مما ذكره الإمام السرخسي في السير الكبير
في مواضع متفرقة منه وحاصله أن السرية إن كانت مبعوثة من دار الحرب بأن دخل الإمام مع الجيش ثم بعث
سرية ونفل لهم ما أصابوا جاز لأنهم قبل التنفيل لا يختصون بما أصابوا وهذا التنفيل للتخصيص على وجه
التحريض وإن كانت السرية مبعوثة من دار الإسلام لم يكن له ذلك وكذا لو نفيل لهم الثلث بعد الخمس أو قبل

(ولو نفيل السرية) هي قطعة من
الجيش من أربعة إلى أربعة مائة
مأخوذة من السرية وهو المشي ليل
دور (الربع) وسمع العسكر دورها
فاهم النفيل استخساناً ظهيرة
وجاز التنفيل بالكل أو بقدر منه
السرية لا للعسكر والفرق في الدور

مطلب
مهم في التنفيل العام بالكل
أو بقدر منه

الخمس كان باطلا لانه ما خص بعضهم بالتفصيل وليس مقصود الا ابطال الخمس أو ابطال تفصيل الفارس
على الراس فلا يجوز كما لو قال لا خمس عليكم فيما اصبتم أو الفارس والراجل سواء فيما اصبتم فانه يكون باطلا
فكذا كل تفصيل لا يفيد الا ذلك باطل بخلاف قوله من قتل قتيلا فله سلبه ومن اصاب منكم شيئا فهو له دون باقي
اصحابه فانه يجوز لان فيه معنى التخصيص للتحريض لان القتال يختص بالنفل دون باقي اصحابه وهذا وان كان
فيه ابطال الخمس عن الاسلاب لكن المقصود منه التحريض وتخصيص القتالين بابطال شركة العسكر عن
الاسلاب ثم ثبت ابطال الخمس عنها تبعا وقد ثبت تبعا ما لا يثبت قصدا كالشرب والطريق في السبع والوقف
في المنقول ثبت تبعا للعقار وان كان لا يثبت قصدا ويوضحه أن الامام لو ظهر على بلدته أن يجعلها خراجا ويطل
منها سهم من اصحابها والخمس ولو أراد قسمتها بين الغنائم ويجعل حصة الخمس حراجه للمقاتلة الاغنياء لم يكن له
ذلك لانه ابطال الخمس مقصودا فلا يجوز في الاول ثبت ابطاله تبعا لا يبطال حق الغنائم في الغنيمة فيجوز وان
كان في الموضوعين تحصيل المنفعة للمقاتلة اهـ ملخصا من مواضعه والذي تقرر منه وعمارة أن تفصيل كل
العسكر بكل المأخوذ أو ثلثه مثلا بعد اخراج الخمس أو قبله لا يصح وكذا تفصيل السرية المعوثة من داربالاها
بنزلة العسكر والتفصيل هو تخصيص بعض المقاتلين بزيادة التحريض وهذا ليس كذلك لانه جعل كل المأخوذ
أو ثلثه بين كل المقاتلين سوية بينهم فصار المقصود منه ابطال التفاوت بين الفارس والراجل وابطال الخمس
أيضا ان لم يستثنه بأن لم يقل بعد الخمس وابطال ذلك مقصودا لا يصح بخلاف السرية المعوثة من الجيش في دار
الحرب لان معنى التفصيل موجود فيه لان المراد تمييزها من بين العسكر بجميع المأخوذ أو ثلثه مثلا لاجل
تحريضها على القتال وان لزم منه ابطال التفاوت والخمس لكونه ضمنا لا قصدا فصار بنزلة قوله للعسكر من قتل
منكم قتيلا فله سلبه فانه تخصيص للبعض منهم وهو القتال بزيادة على الباقي وان لزم منه ما ذكر بخلاف قوله لكل
العسكر ما اصبتم فهو لكم لانه بنزلة قوله ذلك للسرية المعوثة من دار الاسلام لعدم المشاركة لها فليس فيه
تخصيص بعض دون بعض فلا يصح كما تقررناه وبهذا التقرير يظهر صحة النوع المذكور من حواشي الهداية وهو
من اصاب شيئا فهو له لانه تخصيص للمصيب بما اصابه فهو بنزلة قوله من قتل قتيلا فله سلبه بخلاف قوله ما اصبتم
فهو لكم أو كل ما احدثتم فهو لكم بالسوية لانه تشارك جميع المأخوذ بين جميع العسكر والسرية تدل
معناه قسمة جميع ما يأخذ كل واحد بينهم سوية فصار المقصود منه ابطال التفاوت والخمس ولا يصح ابطال
ذلك قصدا كما علمت وكذا ظهر صحة قوله لو نفل بجميع المأخوذ جزاء أي بأن قال من اصاب شيئا فهو له بخلاف
ما اصبتم فهو لكم لما علمت من انه تشارك لا تخصيص ولا يرد عليه قوله ان فيه ابطال السهم أي التفاوت بين
الفارس والراجل وكذا ابطال الخمس لما علمت من أن ذلك جائز اذا كان ضمنا لا قصدا وهذا حيث وجد
تخصيص كل أخذ بما أخذ للتحريض فقد تحقق معنى التفصيل وان لم منه حرمان من لم يصب شيئا فثبت
تحقيق هذا المثل فانه من فيض المولى عز وجل (قوله ولا ينفل بعد الاحرازها) وكذا قبل الاحراز بعد
الاصابة كما أوضحناه عند قوله ونفل للامام أن ينفل وقت القتال (قوله لجواز نصف واحد) اشار به
الى انه يشترط أن يكون التفصيل المذكور لاحد الاصناف الثلاثة فلا يجوز ان يكتسب به الزيادة
والقهستاني وغيرهما ما يجنبه في الجرد في التهر وغيره (قوله وسلبه) يقتضي بمعنى المسلوب والجمع
أسلاب (قوله مامعه من مركبه وثيابه) ومن ذهب وفن في حقيقته أو وسطه وخاتم وسوار ومنطقته
في الصحيح نهر عن الحقائق (قوله لا ماعلى دابة أخرى) ولا ما كان مع غلامه أو في خيمته نهر (قوله
حكمه قطع حق الباقي) أي باقي الغنائم وحيد فلا خمس فيما اصابه لاحد ويورث عنه ولومات بدار الحرب
نهر بلابة فليحفظ درمشتي قلت ومن حكمه قطع التفاوت أيضا فيستوى فيه الفارس والراجل كما قدمناه
عن شرح السيرة (قوله لا الملك قبل الاحراز) هذا عندهما وعند محمد ثبت ووجوب النفل بالتلاف قبل على
هذا الاختلاف هداية وغيرها قلت والطاهر أن المراد بنفل ثبوت الملك عند هاتين غنمته والافكيف يورث
مال لم يملكه مورثه ولم ارمن به عليه درمشتي (قوله لم يحل له وطؤها ولا بيعها) أي قبل الاحراز خلافا
لمحمد كما مر (قوله لم يحل له اجماعا) أي حتى يخرجها ثم يستبرئها ط عن النجاشي (قوله والسلب لكل) أي
لكل الجند ان لم ينفل الامام به للقتال وخصه الشافعي رحمه الله بالقتال درمشتي (قوله لحديث الخ)

(ولا ينفل بعد الاحرازها) أي

بدارنا (الا من الخمس) لجوازه

لصنف واحد كما مر (وسلبه مامعه

من مركبه وثيابه وسلاحه)

وكذا ماعلى مركبه لا ماعلى دابة

أخرى (والتفصيل) حكمه قطع

حق الباقي لا الملك قبل الاحراز

بدار الاسلام ولو قال الامام من

اصاب جارية فهو له فأصابها

لم فاستبرأها لم يحل له وطؤها

ولا بيعها) كالأخذها المتلصص

ثمة واستبرأها لم يحل له اجماعا

(والسلب لئلا ينفل)

لحديث ليس للثمن سلب قتيلا

الاماطات به نفس امارك فحكمة

حديث السلب على التفصيل

المطلب
في حكم الغنمة الماخوذة بلاسمة
في زماننا

قلت وفي معروضات المفتي ابي
السعود هل يحل وطء الاماء
المستتراة من الغزاة الآن حيث
وقع الاشتباه في قسمتهم بالوجه
المشروع فأجاب لا توجد في زماننا
قسمة شرعية لكن في سنة ٩٤٨ هـ
وقع التفتيل الكلبي فبهذا اعطاء
الخمس لا يتبع شبهة ابتداء انتهى
فليحفظ والله اعلم

قوله فان لم يقدر على اهل الخ هكذا
يحطه ولعله سقط من قوله شيء والاصل
فان لم يقدر على رده الى اهل الخ اه
معجمه

المطلب
في وطء السراري في زماننا

المطلب
فمن له حق في بيت المال وظفر
بني من بيت المال
قوله لظفر بوجه الخ هكذا يحطه
ولعل الاصول وظفر عال وجه
الخ اه معجمه

ذكر في الفتح أن الحديث ضعيف ولا يضر ضعفه لانه متأسس به لاحد محتمل حديث السلب أي قوله عليه الصلاة
والسلام من قتل قتيلا فله سلبه بجملة على التفتيل وليس كل ضعيف باطلا وقد تضافرت احاديث ضعيفة تصيد
أن حديث السلب ليس نصبا عاما مستمرا او الضعيف اذا تعددت طرقه يرتقي الى الحسن فيغلب الظن بأنه تفتيل
وعام تحقيق المقام فيه (قوله حيث وقع الاشتباه في قسمتهم) الاولى في قسمتهم بغير النسوة لعوده الى الاماء
الأن يقال انه عائد الى الغزاة وفيه بعد ثم الواقع الآن انه لا تقسم غنمة أصلا كما ذكره في الجواب (قوله
وقع التفتيل الكلبي) أي بقول السلطان كل من أخذ شيئا فهو له أما لو قال كل ما أصبتم فهو لكم فانه لا يصح
كما مر والمراد وقوعه لاي عسكري كان في أي غزوة كانت والاخالفه ما مر من انه يم كل قتال في تلك السنة
ما لم يرجعوا لكن يبقى النظر فيما بعد موت السلطان المنفل على هذا الوجه أو بعد عزله وتولية غيره هل يبقى
تفتيل الاول العام لا ويتعين عدمه ما لم يتقل الثاني مثله وهكذا الى وقسا هذا فقد ذكر في الخيرية أن امر
السلطان لا يتبع بعدموته وما قيل من أن كل سلطان من سلاطين آل عثمان نصرهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد
من قبله لا يتبع كما أوضحت ذلك في كتابي تنبيه الولاة والحكام على شاتم خير الانام (قوله فبعد اعطاء الخمس
لا يتبع شبهة) قد علم مما تقدم قريبا عند قوله وجاز التفتيل بالكل انه لا يلزم اعطاء الخمس في التفتيل العام
المقصود منه التخصيص دون التشريك كما لا يلزم فيه تفاوت الفارس والراجل لسقوط ذلك ضمنا لا قصدا على
أن الواقع في زماننا عدم القسمة وعدم اعطاء الخمس فكيف تتقي شبهة على فرض لزوم الخمس بل شبهة باقية
من حيث اننا لم نأمر أن سلطان زماننا هل نفل تنفيلا عاما لا ولا يقال ان عدم القسمة اليوم دليل على وجود
التفتيل لأن جيوش زماننا يأخذون ما تصل اليه ايديهم سدا ونهية حتى من بلاد الاسلام ولو ظهر مال الكه المسلم
لا يدفعه اليه الا بمئة فليس في حالهم ما يقتضي حلهم على الكال وكذلك احكام هذا الزمان وامرء الجيوش
لا يتناولون ولا يقسمون ولا يخمسون فالظاهر أن ما يؤخذ من الغنائم اليوم حكمه حكم الغلول وقد ذكر في شرح
السير الكبير أن الغنائم اذا ندم وأتى بما غلها الى الامام بعد تفرق الجيش فان شاء رده عليه وامرء بصرفه الى
مستحقه وان شاء اخذ منه ودفع خمسة مستحقه ويكون الباقي كاللقطه فان لم يقدر على اهلها تصدق به أو جعله
موقوفا في بيت المال وكتب عليه امره وان لم يأت به الغنائم الى الامام ان لم يقدر على رده الى اهلها فالمستحب له
أن يتصدق به وان قدر فالحكم فيه كاللقطه ودفعه الى الامام احب كما في اللقطه فيعطى الخمس منه لاهله وذكر
أيضا أن بيع الغازي سهمه قبل القسمة باطل كاتاقه وفي حاوي الزاهدی اشترى جارية مأسورة لم يؤد منها
الخمس من الامير فذبحها وطوها وان اشترىها ممن وقعت في سهمه نفذ في اربعة أخماسها ولا يحل له وطؤها
اه أي اذا قسمت ولم تخمس وانما حل في بيع الاميرناء على أن له البيع قبل الاحراز كما مر ويكون الخمس
حينئذ واجبا في الثمن لا فيها فيحل وطؤها فاذا لم يوجد تفتيل ولا قسمة ولا شراء من امير الجيش لا يحل الوطء
بوجه اصله لكن لا تخمك على كل جارية بعينها من الغنمة بأنها لم يوجد فيها شيء من ذلك لاحتمال أن من أخذها
اشترىها من الامير فارتفع تبين الحرمة وبقيت شبهة القوية فان الظاهر من حال الجيوش في زماننا عدم
الشراء ولا ترتفع شبهة بمقدارها لا ما حث كانت مشتركة بين الغانمين وأصحاب الخمس لم يصح تزويجها نفسها
فالا حوط ما قبله بعض الشافعية عن بعض اهل الورع انه كان اذا أراد التسري بجارية شرها ثانيا من وكيل
بيت المال قلت أي لانه اذا حصل اليأس من معرفة مستحقها من الغانمين صارت بمنزلة اللقطه واللقطة من
مصارف بيت المال لكن اذا كان المشترى فقيرا لم تملكها ونقل في القضية عن الامام الوري أن من له حظ
في بيت المال لظفر بوجه بيت المال فله أن يأخذ ديانة اه ونظمه في الوهبانية وفي البزابة قال الامام
الخلواني اذا كان عنده ودعة فأت المودع بلا وارث له أن يصرف الودعة الى نفسه في زماننا لا نلوا عطاها
لبيت المال لضاعت لانهم لا يصرفونه مصارفه فاذا كان من اهل صرفه الى نفسه والاصرفه الى المصروف اه
وقدم الشارح هذا في باب العشر من كتاب الزكاة ونظيره أن من له حظ في بيت المال بكونه فقيرا أو عالما
أو نحو ذلك ووجد ما مرجعه الى بيت المال من أي بيت من البيوت الاربعة الآتية في آخر الجزية له اخذه
ديانة بطريق الظفر في زماننا ولا يتقيد اخذه بأن يكون مرجع المأخوذ الى البيت الذي يستحق منه
والاخصر تركه بلا وارث ولقطه هو اقطب فقير لا ولي له وقوله فاذا كان من أهله أي من اهل بيت المال

غير مقيد بكونه من اهل ذلك البيت كما هو ظاهر كلام الوري أيضا لانه لو قيد بذلك لزم أن لا يأخذ مستحق شيئا لان بيت المال في زماننا غير منتظم وليس فيه بيوت مرتبة ولوردها ما وجدته الى بيت المال لزم ضياعه لعدم صرفه الا في مصارفه كما حترناه في باب العشر من الزكاة فعلى هذا اذا اشترى جارية من الغنمة فان كان ممن يستحق من الخمس جازله صرفها الى نفسه بطريق استحقاقه من الخمس وان لم يكن مستحقا منه وله استحقاق من غيره كالعالم الغني ينبغي له أن يملكها الفقير مستحق من الخمس ثم يشتريها منه أو يملكه خسهما فقط ثم يشتريه منه لانه لو صرفها الى نفسه يبق فيها الخمس فلا يجل له ووطؤها لكن قد يقال ان الغنمة بعد الاحراز صارت مشتركة بين الغنم وأصحاب الخمس وقد مر أن من مات بعد الاحراز يورث نصيبه ولكن لما جهلت أصحاب الحقوق وانقطع الرجاء من معرفتهم صار مرجعها الى بيت المال وانقطعت الشركة الخاصة وصارت من حقوق بيت المال كسائر اموال بيت المال المستحقة لعامة المسلمين استحقاقا لا بطريق المالك لان من مات وله حق في بيت المال لا يورث حقه منه بخلاف الغنمة المحرزة قبل جهالة مستحقيها وتزخرهم فانها شركة خاصة وحيث صار مرجعها الى بيت المال لم يبق فيها حق الخمس أيضا فلن يستحق من بيت المال أن يملكها لنفسه هذا ما طهرى وقد رأيت رسالة لمحقق الشافعية السيد السهوي قال فيها وقد كان شيخنا الوالد قد شري الى امه لتسرى فداكر شيخنا العلامة محقق العصر الجلال المحلى في امر الغنائم والشراء من وكيل بيت المال فقال له شيخنا الوالد ان الخمس يملكها بطريق الظفر لما لنا من الحق الذي لا ينصل اليه في بيت المال لان تلك الجارية على تقدير كونها من غنمة لم تنقسم قسمة شرعية قد آل الامر فيها الى بيت المال لتعذر العلم بمسحقتها فقال شيخنا المحلى نعم لكم فيه حقوق من وجوه اه وهذا موافق لما نقلناه عن القنية وعن البرازيد والله سبحانه اعلم

(باب استيلاء الدمار) *

لما فرغ من بيان حكم استيلاء عليهم شرع في بيان حكم استيلائهم على بعض وحكم استيلائهم علينا فتح وبه ظهر أنه من اضافة العسر الى فاعله الى منعه له أيضا لانه هو ما فرغ من بيانه فافهم (قوله على بعضهم بعضا) تتبع في هذا التعبير صاحب النهروان وبه بعضهم على بعض كما قال ح وأساط لفظ بعضا كما قال ط (قوله بدار الحرب) افاد اطلاقه انه لا يشترط الاحراز دار المالك حتى لو استولى كفار الترك والهند على الروم وأحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كما في الخلاصة قهستاني ونحوه في الجرويات ما يؤيده لكن ذكر ابن كمال أن الاحراز هنا غير شرط وانما هو مخصوص في المسئلة الآتية وهي قوله وان غلبوا على اموالنا على ما افصح عنه صاحب الهداية اه أي حيث اطلق هنا وتيد بالاحراز في الآتية وذكر في الثمريلالية مثل ما ذكره ابن كمال فتأمل (قوله لاستيلائه على مباح) أي فيه لانه بمباشرة سببه كالاتطاب والاصطباد (قوله ولو سبي الخ) ذكر المسئلة بتعليمها في الدرر عن واقعات الصدر الشهيد ولم يذكر أموال اهل الذمة لانها كأموالنا فتملك بالاحراز وقوله من دارنا الطاهر أنه احتراز عما لو حلق الذي بدار الحرب فسبي منها ما لو دخل دارهم على نية العود فالطاهر أنه لا يملك بالسبي ابقاء عهد الذمة فله حكمنا تأمل (قوله من ذلك السبي للكافر) فسر اسم الاشارة بما ذكره ليفيد أنه راجع الى المسئلة الاولى دون مسئلة الذي لانهم اذا لم يملكوا الذي اذا سبوه لم يملكه منهم فافهم (قوله اعتبار اربابهم ملاكهم) أي كمال باقي أملاكهم وشمل ما اذا كان بيننا وبين المسلمين موادة لاننا لم نغدرهم انما اخذنا ما لا يخرج عن ملكهم ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين موادة كان لنا أن نشترى من السابقين ما ذكرنا الا اذا اقتتلوا بدارنا لانهم لم يملكوه لعدم الاحراز فيكون شراؤنا غدر بالآخرين لانه على ملكهم وتعامه في البحر عن الدخ وقوله لم يملكوه لعدم الاحراز يدل على اشتراط الاحراز في المسئلة المارة كما ذكرناه (تنبيه) في النهر عن منية المعنى اذا باع الحربى هناك ولده من مسلم عن الامام انه لا يجوز ولا يجبر على الرد ومن أبي يوسف انه يجبر اذا اخس الحربى ولو دخل دارا بأمان مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات اه أي لان في اجازة بيع الولد نقض امانه كما في ط عن الولولجية (قوله ولو عبد امونا) وكذا الكافر بالاولى وكان الاولى التعبير بالقن لخرج المدير والمكاتب وأتم الولد فانهم لا يملكونهم كما سبوا المصنف ومثل العبد الامه كافي الدرر (قوله وأحرزوها

(باب استيلاء الكفار) *

على بعضهم بعضا أو على اموالنا
(اذا سبي كافرنا فداكر) امر (ب) ر
الحرب وأخذ ماله ملكه لاستيلائه
على مباح (ولو سبي اهل الحرب اهل
الذمة من دارنا) يملكونهم لا يملكونهم
أحرار (وملكنا ما يجده من دنا)
السبي للكافر (ان غلبنا عليهم)
اعتبار اربابهم ملاكهم (وان غلبوا
على اموالنا) ولو عبد امونا
(وأحرزوها) اهرهم

مطلبه
فيما لو باع الحربى ولده

مطلب
يلحق بدار الحرب المنازعة والبحر الملح

ملكوها) لا للاستيلاء على مباح
لما أن الصحيح من مذهب أهل
السنة أن الأصل في الأشياء التوقف
والإباحة رأى المعتزلة بل لأن
العصمة من جملة الأحكام
المشروعة وهم لم يخاطبوا بها في
في حقهم ما لا غير معصوم فيمكنونه
كما حققه صاحب الجمع في شرحه
ويفترض علينا اتباعهم فإن اسلوا
تقتزرو ملكهم (وان غلبنا عليهم) أى
بعد ما حارزوها بدارهم أم قبله
فهى لما انكها عجا نامطلقا (فن وجد
ملكه قبل القسمة) بين المسلمين
لابين الكفار كما حققه في الدرر

مطلب
في أن الأصل في الأشياء الإباحة

بدارهم) ويلحق بها البحر الملح ونحوه كمنافزة ليس وراءها بلاد اسلام نقله بعضهم عن الجوى وفي حاشية
أبى السعود عن شرح النظم الهاملى "سطح البحر له حكم دار الحرب اه وفي الشربلالية قبيل باب العشر شتل
قارى الهداية عن البحر الملح من دار الحرب أو الاسلام أجاب انه ليس من أحد القبيلين لانه لا قهر لاحد عليه
اه قال في الدرر المنتقى هناك لكن قد منافي باب نكاح الكافر أن البحر الملح يلحق بدار الحرب (قوله ملكوها)
هو قول مالك واحد أيضا فيل الاكل والوطء من اشتراهم منهم كما في الفتح لقوله تعالى للفقراء المهاجرين بما هم
فقراء فدل على أن الكفار ملكوا أموالهم التي هاجروا عنها ومن لا يدل الى ماله ليس فقيرا بل هو ابن سبيل
ولذا عطفوا عليهم في آية الصدقات وهذا مؤيد لما ورد من طرق كثيرة وان كانت ضعيفة تضد هذا الحكم بلا شك
كما أوضحه وأطال في تحقيقه ابن الهمام (قوله لا للاستيلاء الخ) رد على الهداية حيث ذكر أن عند الشافعي
لا يملكونها لأن الاستيلاء محظور فلا ينفيد الملك ولنا أن الاستيلاء ورد على مال مباح لأن العصمة في المال
انما ثبتت على منافاة الدليل وهو قوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا فانه يقتضى إباحة الاموال
وعدم العصمة لكنها ثبتت لضرورة تمكن المالك من الانتفاع فاذا زالت المكنة بالاستيلاء وتبين الدارين عاد
مباحا كما كان اه موضحا من العناية والفتح (قوله لما أن الصحيح الخ) حاصله أن هذا التعليل الماتر عن الهداية
مبني على أن الأصل في الأشياء الإباحة وهو رأى المعتزلة والصحيح من مذهب أهل السنة أن الأصل فيها التوقف
حقى رد الشرع بل الوجه أن العصمة ثابتة بخطاب الشرع عندنا فلم تظهر العصمة في حقهم وعند الشافعي هم
مخاطبون بالشرائع فظهرت العصمة في حقهم فلا يملكونها بالاستيلاء هذا حاصل ما فى النسخ شرح الجمع اقول
وفيه نظر من وجوه * الاقول أن ما ذكر عن الهداية ليس مبنيا على أن الأصل الإباحة لأن الخلاف المذكور فيه
انما هو قبل ورود الشرع وصاحب الهداية انما ثبت الإباحة بعد ورود الشرع مقتضى الدليل يعنى أن مقتضى
الدليل إباحته لكن ثبتت العصمة بعارض وقد مر شرح ذلك فى اصول البزدوى حيث قال بعد ورود الشرع
الاموال على الإباحة بالاجماع ما لم يظهر دليل الحرمة لأن الله تعالى إباحها بقوله جعل لكم ما فى الارض جميعا
* الثانى أن الكفار مخاطبون بالإيمان وبالعبادات سوى حد الشرب وبالمعاملات وانما الخلاف فى العبادات
كما قد مناه أوائل الجهاد * الثالث أن قوله فلم تظهر العصمة فى حقهم أى هو مباح لهم ففسره رجوع الى القول
بالإباحة كما افاده ط * الرابع أن نسبة الإباحة الى المعتزلة تخالف لما فى كتب الاصول فى تحرير ابن الهمام
المختار الإباحة عند جمهور الحنفية والشافعية اه وفي شرح اصول البزدوى للعلامة الاكل قال أكثر أصحابنا
وأكثر أصحاب الشافعي أن الأشياء التي يجوز أن يرد الشرع بإباحتها وحرمتها قبل وروده على الإباحة وهى
الأصل فيها حتى لا يجرى ما لم يبلغه الشرع أن يأكل ماشا واليه أشار محمد فى الإكراه حيث قال اكل الميتة وشرب
الخمر لم يجرى ما لا بالنهى فجعل الإباحة أصلا والحرمة بعارض النهى وهو قول الجبائى وأبى هاشم وأصحاب
الظاهر وقال بعض أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي ومعتزلة بغداد انها على الحظر وقالت الأشعرية وعامة
أهل الحديث انها على الوقف حتى ان من لم يبلغه الشرع يتوقف ولا يتناول شيئا فان تناول لم يوصف فعلة بجمل
ولا حرمة وقال عبد القاهر البغدادى تفسيره لا يستحق ثوبا ولا عقابا واليه مال الشيخ ابو منصور اه وبسط أدلة
الاقوال فيه (قوله ويفترض علينا اتباعهم) أى لاستنفاذ أموالنا ما داموا فى دار الاسلام فان دخلوا دار
الحرب لا يفترض والاولى اتباع بخلاف الذرارى يفترض اتباعهم مطلقا بجر عن المحيط وقوله مطلقا أى وان
دخلوا دار الحرب لكن ما لم يبلغوا حصونهم كما قد مناه أول الجهاد عن الذخيرة (قوله فان اسلوا تقتزرو ملكهم)
أى لا سبيل لاربابها عليها بجر عن شرح الطحاوى وعبرنا شارح بالتقزير لأن ملكهم بعد الإحراز قبل الاسلام
على شرف الزوال اذا غلبنا عليهم وبهذا التعبير صرح ذكر هذه المسئلة فى شرح قوله وان غلبوا على أموالنا الخ ليفيد
أن قوله ملكوها أى ملكا على شرف الزوال والا كان المناصب ذكرها عند قوله وملكنا ما نجد من ذلك الخ بأن
يقول الا ان كانوا اسلوا تقتزرو ملكهم تأمل (قوله أم قبله) أى قبل الإحراز (قوله مطلقا) أى قبل القسمة
او بعدها (قوله فن وجد ملكه) الاضافة للعهد أى الذى يملكه الكفار فلو دخل فى دارنا حربى بامان وسرق من
مسلم طعاما أو متاعا أو أخرجه الى دارهم ثم اشتراه مسلم وأخرجه الى دارنا اخذه ملكه بلا شئ وكذا لو أبق عبد
اليهم ثم اشتراه مسلم كما فى المحيط وغيره فهستافى (قوله كما حققه فى الدرر) أى راداعلى ما وقع فى شرح الجمع

(فهو له مجانا) بلائى (وان وجده)
 بعد هاهو له بالقيمة (جبر الضررين
 بالقدر الممكن (ولو) كان ملكه
 (مثلا فلا سبيل له عليه بعدها) اذا
 لو اخذها اخذها بمثلها فلا يقيد
 ولو قبلها اخذها مجانا كما مر
 (وبالثلث) الذى اشتراه به
 (لو اشتراه منهم تاجر) أى من
 العدو وأخرجه الى دارنا بقيمة
 العرض لو اشتراه به وبالقيمة لو اتهم به
 منهم زاد في الدرر أو ملكه بعقد
 فاسد لكن في الحرشاه بخمرا أو
 خنزير ليس لما لك اخذها بالتناق
 الروايات وكذا لو شرأ بمثلها نسيئة
 أو بمثلها قدر أو وصفا بعقد صحيح
 أو فاسد لعدم الفائدة فلو بأقل قدرا
 أو أردى وصفا فله اخذها لانه ينفذ
 وليس بر بالانه فداء (وان) وصليته
 (فقأ عينه) أو قطع يده (وأخذ)
 مشريه (ارشه) أو فقاها المشتري
 فياخذها بكل الثمن ان شاء لان
 الاوصاف لا يبقا بها شئ منه
 (والقول للمشتري في مقداره) أى
 الثمن (بينه عند عدم البرهان) لان
 البينة مبنية ولو برهننا فبينة المالك
 أبنا خلافا للثاني نهر (وان
 تكرر الاسر والشراء) بأن اسرنا
 وشرأ آخر (أخذ) المشتري (الاول
 من الثاني بئنه) جبر الورود الاسر
 على ملكه فـ ان اخذها
 (ثم بأخذ) المالك (القديم بالثمنين
 ان شاء) لقيامه عليه بها وقبل
 اخذ الاول لا يأخذها القديم
 كيلا يضيع الثمن (ولا يملكون
 حرنا ومدينا وأتم ولدنا ومكاتنا)
 لحزيمتهم من وجه

لمصنفه من حل القسمة على القسمة بين الكفار حيث قال انه مخالف لجميع الكتب كما لا يخفى على اولى الابصار
 (قوله بلائى) تفسير لقوله مجانا (قوله بالقيمة) أى قيمته يوم اخذ الغنم قهستانى وفيه أيضا انه لو مات
 المالك لا سبيل لوارثه لان الخيار لم يورث اه أى لانه مخير بين اخذها بالقيمة وتركه لكن نقل السائحاتى عن الخانية
 لومات المأسور منه بعد اخراج المشتري من العدو ولورثته اخذها على قول محمد لابعض الورثة وعن أبى يوسف
 ليس للورثة اخذها (تنبيه) في الشرى ليلية عن الجوهره لو كان عبدا فأعتقه من وقع في سهمه نفذ عتقه وبطل
 حق المالك وان باعه اخذها ملكه بالثمن وليس له نقض البيع (قوله جبر الضررين الخ) لان المالك القديم
 يتضرر بزوال ملكه عنه بلارضاه ومن وقع العين في نصيبه يتضرر بالاخذ منه مجانا لانه استحقة عوضا عن
 سهمه في الغنم فقلنا بحق الاخذ بالقيمة جبر للضررين بالقدر الممكن وقبل القسمة المالك فيه للعامة فلا يصيب
 كل فرد منهم ما يالى بقوته فلا يتحقق الضرر اه درر (قوله ولو قبلها الخ) مكرر بما قبله ط (قوله الذى
 اشتراه) الضمير المستتر هاد الى تاجر لانه وان تأخر في اللفظ لكنه متقدم في المعنى لانه في جواب الشرط
 فان التقدير ولو اشتراه منهم تاجر أخذه بالثمن الذى اشتراه به (قوله وبالقيمة لو اتهم به منهم) لانه ثبت له ملك
 خاص فلا يزال الا بالقيمة مجر وفيه اشارة الى انه لو مثليا لافائدة في اخذها كما مر (قوله او ملكه بعقد فاسد)
 أى فانه يأخذها بالقيمة لوقيها (قوله ليس لما لك اخذها) أى بالخمر والخنزير بل يأخذها بقيمة نفسه كما نقله في النهر عن
 السراج الوهاج وحينئذ لا معنى للاستدراك بل كان عليه أن يقول او ملكه بعقد فاسد كما لو شرأ بخمرا وخنزير
 اه ح قلت لكن صاحب السراج قال في الجوهره وان اشتراه بخمرا أو خنزير أخذه بقيمة الخمر وان شاء تركه
 اه الا أن يحمل هذا على ما اذا كان المبيع مثليا وما في السراج على ما اذا كان قيمتا مثل ولم يذ كر هل له اخذها
 بقيمة الخنزير والظاهر نعم يجعل قيمة الخنزير فائمة مقام المبيع لاسقام الخنزير كاذ كروه في الشفعة فيما لو اشترى
 دارا بخنزير وشفعيها مسلم يأخذها بقيمة الخنزير وتكون فائمة مقام الدار فتأتمل (قوله وكذا لو شرأ الخ)
 أى ليس لما لك اخذها وهذا تقسيم لقول المتن وبالثلث الخ (قوله فلو بأقل قدرا) كما لو كان التاجر اشترى
 قفيز بر بنصف قفيز منه (قوله أو أردى وصفا) كان اشترى قفيزا جيدا بأردى منه وكذا لو بالعكس (قوله
 وليس بر بالانه فداء) أى لا عوض وهذا راجع الى قوله فلو بأقل قدرا أما الاردى وصفا بعد التماثل في القدر
 لا يتوهم كونه ربلا لا جديها ورديها سواء (قوله وان وصليته) أى واصله ما بعدها بما قبلها لاشريطية
 (قوله فقأ عينه) المناسب أن يرسم فتى بالياء مبنيا للجهول وصورة المسئلة اذا اخذ الكفار عبدا وادخلوا به
 دار الحرب فاشترأه رجل وأخرجه الى دار الاسلام فنقتت عينه وأخذ ارشها فان المولى يأخذها بالثلث الذى اخذها
 به المشتري من العدو ولا يأخذ الارش لان المالك فيه صحيح فكان الارش حاصلا في ملكه ولو اخذها فانما
 يأخذها بمثلها لان الارش دراهم او دنانير وتماثل في العناية (قوله او فقاها المشتري) اشارة الى قول الجبرانه
 لافرق في الفاقى بين أن يكون المشتري او غيره (قوله لان الاوصاف الخ) أى والعين كالوصف لان به يحصل
 وصف الابصار وقد كانت في ملك صحيح فلا يبقا بها شئ منه والعقر كالارض نهر (قوله والقول للمشتري الخ)
 لانه ينكر استحقاق الاخذ بما يده المالك القديم كالمشتري مع الشفيع (قوله لان البينة مبنية) أى بظهوره
 وهو علة لمقتدرو هو ما عند وجود البرهان من احدها فيقبل لان الخ (قوله أيضا) أى كما أن بينة المالك تقبل
 اذا برهن وحده كما علم مما قبله (قوله خلافا للثاني) فان البينة عنده بينة المشتري ولا يخفى أن الواجهة الاول
 لان البينة لا ثبات خلاف الظاهر والظاهر مع من يكون القول قوله وهو المشتري فبينة المالك اقوى لا ثباتها
 خلافا هذا ما ظهر لي فافهم (قوله وان تكرر الاسر والشراء) قيد بالتكرار لان المشتري الاول لو وهبه كان
 لمولاه اخذها من الموهوب له بقيته كالو وهبه الكافر لمسلم فتح (قوله لو ورد الاسر على ملكه) أى على ملك
 المشتري الاول فكان لاخذها حتى لو أبى أن يأخذها لم يلزم المشتري الثاني اعطاؤه للاول فتح (قوله ثم يأخذ
 المالك القديم) أى ثم بعد أخذ المشتري الاول من المشتري الثاني اذا اراد المالك الاول أن يأخذها من المشتري
 الاول يأخذها بالثمنين (قوله وقبل اخذ الاول) الطرف متعلق بما بعده وهو قوله لا يأخذها القديم قال
 في النهر أى لا يأخذها المالك القديم من الثاني ولو كان الاول غائبا أو حاضرا أبى عن اخذها لان الاسر ما ورد على
 ملكه (قوله كيلا يضيع الثمن) أى على المشتري الاول (قوله ومدينا) ظاهر في المدبر المطلق أما المقيد فبيل

ملكونه اولاً وفي تعديل المصنف بأن الاستيلاء انما يكون سبباً للملك اذا لاقى محلاً قابلاً للملك اشارة الى ملكهم المقيد شربلاية (قوله فيأخذهم مالكة) ولوفي يذبحوا اشتراهم منهم او واحد من العسكر نهر (قوله تؤدى قيمته) أي لمن وقع في سهمه (قوله ونلك عليهم جميع ذلك) فلأؤهدى ملكهم لمسلم هدية من أحرارهم مالكة الا اذا كان قرابة له ولودخل دارهم مسلم بأمان ثم اشترى من احدهم ابنه ثم اخرجته الى دارنا قهراملكه وهل يملكه في دارهم خلاف والصحيح لا كما في المحيط وفيه اشعار بأن الكفار في دارهم أحرار وليس كذلك فانهم ارقاء فيها وان لم يكن ملك لا احد عليهم على ما في المستضي وغيره قهستانى ملخصاً در منتهى قلت لكن قد منافي العتق أن المراد بكونهم ارقاء أي بعد الاستيلاء عليهم أما قبله فهم أحرار لما في الظهيرية لوقال لعبدك نسبك حرّاً وأصلك حرّان علم انه سبي لا يعتق والا عتق قال وهذا دليل على أن أصل الحرب أحرار اه وما في المحيط دليل عليه أيضاً (قوله ولوندى) أي نفر من باب ضرب مصدره الندود كما في البحر عن المقرب (قوله اذلايد للجماء) أي للذابة لكونها لا تعقل (قوله وان ابق اليهم قن الخ) أي سواء كان مسلم أو ذمى قيد بقوله اليهم لانهم لو أخذوه من دار الاسلام ملكوه اتفاقاً وبقوله مسلم احتراز عن المرتد كما يأتي وفي العبد الذي اذا ابق قولان كما في الفتح وبقوله قهرام لما في شرح الوقاية من أن الخلاف فيما اذا اخذوه قهراً وقبده اما اذا لم يكن قهراً فلا يملكونه اتفاقاً نهر (قوله لا) أي لا يملكونه فيأخذهم المالك القديم بلا شيء سواء كان سوهوياً منهم للذي اخرجته واشترى او مغنوماً لكن لو أخذهم بعد القسمة يعرض الامام المأخوذ منه من بيت المال وتماه في النسخ (قوله لظهور يده على نفسه) لانه آدمى مكاف له يد على نفسه وانما سقط اعتبار يده لتمكين المولى من الانتفاع وقد زالت يد المولى بمجرد دخوله دار الحرب فظهرت يد العبد على نفسه وصار معصوماً بنفسه فلم يبق محلاً للملك بخلاف ما اذا اخذوه من دارنا لا يد المولى قائمة بحكم القيام يد أهل الدار وتماه في الفتح (قوله ملكوه اتفاقاً) لعدم اليد والعصمة ط (قوله وأخذ غيره بالثمن مجاناً) أي عند الامام وعندهما بالثمن أيضاً اعتبار الحالة الاجتماع بالانفراد ولا تكون يده على نفسه مانعة من استيلاء الكفار على ما معه لقيام الرق المانع للملك بالاستيلاء كغيره بجر ونظر فيه في الفتح بأن ملكهم ما معه لا باحتة وانما يصير مباحاً اذا لم تكن عليه يد لا حده وهذا عليه يد العبد (قوله وعتق عبد مسلم) أي عند أبي حنيفة ومثله ما لو أسلم في يده كما في العناية (قوله لانه) أي المستأمن يجبر على بيعه أي بيع العبد الذي الذي شرأه ولا يمكن من ادخاله دار الحرب كما في الزيلى عن النهاية عن الايضاح (قوله اقامة لتباين الدارين الخ) هذا وجه قول الامام وقال لا يعتق لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية الجبر عليه فبقى في يده عبداً وله أن يخلص المسلم عن ذل الكافر واجب في مقام الشرط وهو تباين الدارين مقام العلة وهو الاعناق تخلصه كما يشتمل معنى الثلاث حيض مقام التفريق فيما اذا أسلم احد الزوجين في دار الحرب ابن كمال (قوله كالمواستولوا عليه الخ) ذكر هذا الفرع في الدرر لكن ذكر في البرازية وكذا في التتارخانية عن الملقط عبد أسره اهل الحرب وألحقوه بدارهم ثم أبق منهم برذالى سيده وفي رواية يعتق اه وظاهره أن المرجح عدم العتق وهو ظاهر لان سيده المسلم له حق استرداده كما يوضحه ما يأتي عقبه (قوله قيد بالمستأمن الخ) عبارة النهر هكذا قيد بشرأ المستأمن لان الحربى لو أسر العبد المسلم وادخله داره لا يعتق عليه اتفاقاً لما منع عنده من عمل المقتضى عمله وهو حق استرداد المسلم اه وبه يظهر ما في عبارة الشارح من الخلل (قوله لما منع حق استرداده) الاضافة بيانية أي لما منع هو حق استرداد المولى المسلم عبده وحاصله الفرق من جهة الامام بين هذه المسئلة وما قبلها وهو أن كلا منافع ملكه الحربى في دارنا ووجب ازالته عن ملكه وهنا لم يملكه قبل ادخاله دارهم فكان للمولى حق استرداده فلأؤعتقناه على الحربى حين احرزنا بطلنا حتى استرداد المسلم اياه جبراً فكان ذلك مانعاً من عمل المقتضى عمله أي من تأثير تباين الدارين في الاعناق (قوله كعبد لهم الخ) أي كما يعتق عبد الخ وهذا على قوله خلافاً لهما (قوله اسلم ثمة) أي في دار الحرب وهو قيد اتفاقاً اذ لو خرج من أعمال المولاة فأسلم في دارنا فالحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج باذن مولاة أو بأمره لحاجة فأسلم في دارنا فان حكمه أن يبيعه الامام ويحفظ ثمة لمولاة الحربى بجر (قوله وألى مسكراته) لا يعلم فيه خلاف بين أهل العلم فتح (قوله أو اشتراه مسلم الخ) أي يعتق خلافاً لهما لان قهر مولاة زال حقيقة بالبيع وكان احلامه

أما مطلبه
في قولهم ان اهل الحرب ارقاء
فأخذهم مالكة مجاناً لكن بعد
القسمة تؤدى قيمته من بيت المال
(قوله نلك عليهم جميع ذلك بالغلبة)
لعدم العصمة (ولوندى اليهم دابة
ملكوها) تحقق الاستيلاء اذ لا يد
للجماء (وان أبق اليهم قن مسلم
فأخذوه) قهراً (لا) خلافاً لهما
لظهور يده على نفسه بالخروج من
دارنا فلم يبق محلاً للملك (بخلاف
ما اذا ابق اليهم بعد ارتداده
فأخذوه) ملكوه اتفاقاً (ولو أبق
ومعه فرس أو متاع فاشترى رجل)
ذلك (ملكه منهم اخذ) المالك
(العبد مجاناً) لما شرأهم لا يملكونه
(و) اخذ (غيره بالثمن) لانهم ملكوه
(وعتق عبد مسلم) أودى لانه
يجبر على بيعه أيضاً زيلى (شرأه
مستأمن ههنا وأدخله دارهم)
اقامة لتباين الدارين مقام
الاعتناق كالمواستولوا عليه
وأدخلوه دارهم فأبق منهم اليها
قيد بالمستأمن لانه لو شرأه حربى
لا يعتق عليه اتفاقاً لما منع حق
استرداده نهر (كعبد لهم اسلم ثمة
خجاءنا) الى دارنا أو الى عسكرنا
ثمة أو اشتراه مسلم أو ذمى أو حربى
ثمة
ثم قوله واخذ غيره بالثمن مجاناً هكذا
بخطه والذي في الشرح بالثمن
قط بدون زيادة كلمة مجاناً على
انه لا معنى للجمع بينهما تأمل
اه معصية
أما مطلبه
اذا اشترى المستأمن عبداً متباً
يجبر على بيعه

لوجب ازالته فهره عنه الا انه تعذر ان خطاب بالازالة فأقيم ماله اثر في زوال الملك مقام الازالة بجر (قوله
أوعرضه على البيع الخ) لانه لما عرضه فقد رضى بزوال ملكه فتح (قوله ففي هذه التسع صور) أقول
بل هي إحدى عشرة صورة لان العبد الذي اشتراه المستامن وأدخله دارهم اما مسلم أو ذمي وقوله
كما لو استولوا عليه أي على العبد المسلم أو الذمي اه ح قلت مسئله الاستيلاء قد علت ما فيها نعم يزاد مسئله
ما لو خرج مرانغا المولاه (قوله ولا ولا ولا لا احد عليه الخ) عزاه في الدرر الى غاية البيان عن شرح الطحاوي
واعترض بأن الذي في شرح الطحاوي ولا يثبت ولا العبد الخارج اليها مسلما لا حد لان هذا عتق حكيم
اه فقد خصه بالخارج اليها قلت لكن العذر لصاحب الدرر أن العتق حكيم في الكل فالظاهر عدم الفرق
(قوله لو قال الحرب الخ) الذي تقدم من المسائل صح فيه العتق بلا عتاق وهذه بالعكس لان العتق لم يصح
فيه ما مع صريح الاعتاق والمراد بالحربي من كان منشأه دار الحرب سواء أسلم هنالك أو بقي على حريته احترازا
عن مسلم دخل دار الحرب فاشتري عبدا حريا فأعتقه فالاستحسان انه يعتق بلا تخلف وله الولاية كما حررناه اول
باب العتق فراجع (قوله أخذنا يده) أي لم يخل سبيله (قوله لا يعتق عند أبي حنيفة) حتى لو أسلم
والعبد عنده فهو ملكه وعندهما يعتق لصدور ركن العتق من اهل بدليل صحة اعتاقه عبدا مسلما في دار الحرب
في محله لكونه مملوكا (قوله لانه معتق بيانه) أي بضمير يحبه بلسانه مسترق بيانه أي بيده وهذا وجه قول
الامام قال الزبلي وهذا لان الملك كما يزول يثبت باستيلاء جديد وهو أخذه بيده في دار الحرب فيكون عبدا له
بخلاف المسلم لانه ليس بعمل الملك بالاستيلاء اه والله سبحانه اعلم

* (باب المستامن) *

بكسر الميم اسم فاعل بقرينة التفسير ويصح بالفتح اسم مفعول والسبب والتناء للصيرورة أي من صار مؤمنا أفاده
ط (قوله دار غيره) المراد بالدار الاقليم المختص بقهر ملك اسلام أو كفر لا ما يشمل دار السكنى حتى يرد أنه غير
مانع فانهم (قوله حرم تعرضه شيء الخ) شمل الشيء أمته المأسورة لاسهام أملا كهم بخلاف زوجته وأتم
ولده ومدبرته لعدم ملكهم له ون كذا ما أسروه من ذراري المسلمين فله تخليصهم من ايديهم اذا قدر أفاده في البحر
(تنبيه) في كافي الحاكم وان بايعهم الدرهم بدرهمين نقد أو نسيئة أو بايعهم بالخمر والخنزير والميتة فلا بأس بذلك
لان له أن يأخذ أموالهم برضاهم في قولهما ولا يجوز شيء من ذلك في قول أبي يوسف اه (قوله اذا المسلمون
عند شروطهم) لانه ضمن بالاستئمان أن لا يتعرض لهم والقدر حرام الا اذا غدر به ملكهم فأخذ ماله أو حبسه
أو فعل غيره بعله ولم يمنعه لانهم هم الذين نقضوا العهد بجر (قوله فلو أخرج الخ) تفريع لكون الملك حراما
على حرمة التعرض كما أشار اليه بقوله للقدر فانهم (قوله فيصدق به) لحصوله بسبب خنثور وهو القدر
حتى لو كان جارية لا يخل له وطؤها ولا له شترى منه بخلاف المشترا فاسدا فان حرمة وطئها على المشتري
خاصة وتحل له شترى منه لانه باع بها محججا فانقطع به حق البائع الا في الاسترداد وهنا الكراهة للقدر
والمشتري الثاني كالا قول فيه ونماه في الفتح وفيه لو تزوج امرأة منهم ثم أخرجها الى دارنا قهراملا كها فينسخ
النكاح ويصحب يبعها لها وان طأعته لا يصح بيعها لانه لم يملكها وقيدوا اخرجها كرها بما اذا أضمر في نفسه
انه يخرجها لبيعها ولا بد منه اذ لو أخرجها لاعتقاده أن له أن يذهب بزوجه اذا أوفاهما المجهل ينبغي أن
لا يملكها اه (قوله قيد بالاخراج لانه لو غصب الخ) يعني ولم يخرجها لانه تحت القيد وعبارته في الدرر
المتفق قيد بالاخراج لانه لو لم يخرجها وجب رده عليهم للقدر (قوله وان أطلقوه) أي تركوه في دارهم فتح
(قوله لانه لا يباح الا بالملك) ولا ملك قبل الا حراز بدارنا (قوله الا اذا وجد) أي الاسير ومثله التاجر
كما قد ناه وفي قوله امرأته إشارة الى بقاء النكاح سواء سببت الزوجة قبل زوجها أو بعده لكن في فتاوى قارى
الهداية أن المأسورة تبين شر بلاية ثم نقل في النكاح ما يفيد أن المتين لعدم تبين الدارين قال فليست مثل فيما
في فتاوى قارى الهداية دره شتى (قوله بخلاف الامة) أي القنة المأسورة فلا يخل له وطؤها مطلقا لانها
مملوكة لهم بجر (قوله تجب العدة) فلا يجوز وطؤها حتى تنقضي عدتها بجر (قوله للشبهة) أي
شبهة الملك ففي البحر في غير هذا الموضع عن المحيط لانهم باشر والوطء على تأويل الملك فتجب العدة ونثبت

أوعرضه على البيع وان لم يقبل
المشتري بجر (أظهرنا عليهم)
ففي هذه التسع صور يعتق العبد
بلا اعتاق ولا ولا لا احد عليه
لان هذا عتق حكيم درر
وفي الزبلي لو قال الحرب لعبد
أخذنا يده أنت حر لا يعتق عند
أبي حنيفة لانه معتق بيانه مسترق
بيانه

* (باب المستامن) *

أي الطالب للامان (هو من
يدخل دار غيره بأمان) مسلما
كان أو حريا (دخل مسلم دار
الحرب بأمان حرم تعرضه شيء)
من دم ومال وفرج (منهم) اذ
المسلمون عند شروطهم (فلو
أخرج) اليها (شأ ملكه) ملكا
(حراما) للقدر (فيصدق به) وجوبا
قيد بالاخراج لانه لو غصب منهم
شأ رده عليهم وجوبا (بخلاف
الاسير) فيباح تعرضه (وان
أطلقوه طوعا) لانه غير مستامن
فهو كالتخلص (فانه يجوز له اخذ
المال وقتل النفس دون استباحة
الفرج) لانه لا يباح الا بالملك (الا
اذا وحدها) أنه المأسورة أو أتم
ولده أو مدبرته (لانهم مملكون)
بخلاف الامة (ولم يطأهن اهل
الحرب) اذ لو وطئوهن تجب
العدة للشبهة

(فان ادانه حربى) دينجا بيع

أو قرض (وبعكسه أو غصب

أحدهما صاحبه وخرجا اليئالم

نقض) لاحد (بشيء) لانه ما التزم

حكم الاسلام فيما مضى بل فيما

يستقبل (ويبقى المسلم برذا المعصوب)

زبلى زاد الكمال (و) برّد

(الدين) أيضا (ديانة) لا قضاء لانه

غدر (وكذا الحكم) يجرى (في

حريين فعلا ذلك) أى الادانة

والغصب (ثم استأمننا) لما يننا

(خرج حربى مع مسلم الى العسكر

فادعى المسلم انه اسيره وقال)

الحربى (كنت مستأمننا فالتقول

للحربى الا اذا قامت قرينة)

ككونه مكتوبا أو مغولا علا

بأظهاره بجر (وان حرجا) أى

الحربيان (مسلمين) وتحمكا

(ففى بينهما بالدين) لوقوعه

صحيا للتراندى (و) أما (الغصب)

فـ (لا) لما تراه ملكه قتل أحد

المسلمين المستأمنين صاحبه) عدا

أو خطأ (تجب الديّة) لسقوط

التقوّة كالحدّ (فى ماله) فيهما

تعذر الصيانة على العاقلة مع

تاين الدارين (والكفارة) أيضا

(فى الخطأ) لا طلاق النص (وفى)

قتل أحد (الاسيرين) الآخر

(كفر فقط) لما مرّ ببلدية (فى الخطأ)

ولا شئ فى العمد أصلا لانه بالاسير

صار تعالهم فسقطت عصمته

المقومة لا المؤنّة فلذا يكفر

فى الخطأ (كقتل مسلم) اسيرا

أو (من اسلمة) ولو ورثته مسلمون

عنه فكفر فى الخطأ فقط لعدم

الاحراز بدارنا

* (فصل فى استئمان الكافر) *

(لا يمكن حربى مستأمن قياسه)

النسب اه (قوله فان ادانه) أى التاجر الذى دخل دار الحرب بأمان (قوله بيع أو قرض) ظاهره

شمول الدين للقرض وهو موافق لما فى المغرب بخلاف لما فى القاموس وفى طلبه الطلبة ما حاصله أن من قصر

المداينة على البيع بالدين شدد فقال اذان من باب الاقتعال ومن ادخل فيه القرض ونحوه مما يجب فى الذمة

بالعقد أو الاستهلاك خفف وتماه فى النهر (قوله وبعكسه) أى بأن اذان حريا (قوله لانه ما التزم الخ)

قال الزبلى لان القضاء يستدعى الولاية ويعقدها ولا ولاية وقت الادانة أصلا اذا لا قدرة للقائى فيه على

من هو فى دار الحرب ولا وقت القضاء على المستأمن لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من أفعاله وانما التزمه

فما يستقبل والغصب فى دار الحرب سبب يفيد الملك لانه استيلاء على مال مباح غير معصوم فصار كالادانة وقال

أبو يوسف يقضى بالدين على المسلم دون الغصب لانه التزم أحكام الاسلام حيث كان وأوجب بأنه اذا امتنع

فى حق المستأمن امتنع فى حق المسلم أيضا تحقيقا للتسوية بينهما اه ملخصا قال فى الفتح ولا يخفى ضعفه فان

وجوب التسوية بينهما ليس فى أن يطل حتى أحدهما بلا موجب لوجوب ابطال حق الآخر بموجب بل انما ذلك

فى الاقبال والاقامة والاجلاس ونحو ذلك (قوله لانه غدر) لانه التزم بالأمان أن لا يغدرهم ولا يقضى عليه

لما ذكرنا زياهى أى من انه استيلاء على مال مباح والحاصل أن الملك حصل بالاستيلاء فلا يقضى عليه بالحد لكنه

بسبب مخطور وهو الغدر فأورث خبثا فى الملك فلذا يفتى بالردّ ديانة فافهم (قوله لما يننا) فى قوله لانه ما التزم

حكم الاسلام الخ (قوله ككونه مكتوبا أو مغولا) أو مع عدد من المسلمين بجر (قوله لوقوعه صحيا) أى

والولاية ثابتة حالة القضاء لاتزامهما بالاحكام بالاسلام بجر (قوله للتراندى) على ككونه صحيا (قوله

لما مرّ) أى اقول الباب السابق ولا يؤمر بالردّ لأن ملكه صحيح لا خبث فيه نهر أى لانه لا غدر فيه بخلاف

المستأمن (قوله استقوط التقود) أى فى العمد لانه لا يمكن استيفاء التقود الا بمنعة ولا منعة دون الامام وجماعة

المسلمين ولم يوجد ذلك فى دار الحرب بجر (قوله كالحدّ) أى كسقوط الحدّ لوزنى أو مرق لعدم الولاية (قوله

فيهما) أى فى العمد والخطأ (قوله لتعذر الصيانة) على التقوله فى ماله أى على العاقلة لأن وجوب الديّة

على العاقلة بسبب تركهم صيائمه عن القتل ولا قدرة لهم عليها مع تباين الدارين وهذا فى الخطأ فكان ينبغى أن

يزيد ولا فى العواقل لتعذر العمد (قوله لا طلاق النص) هو قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة

مؤمنة بلا تقية بدار الاسلام أو الحرب درر (قوله لما مرّ) أى من اطلاق النص (قوله ولا شئ فى العمد

أصلا) أى لا كفارة لانها لا تجب فى العمد عندنا ولا قود لما ذكره وهذا عنده وقال فى الاسيرين الديّة فى الخطأ

والعمد وتماه فى البحر (قوله لانه بالاسراخ) بيان للفرق من جهة الامام بين المستأمنين والاسيرين

وذلك أن الاسير صار تبعاهم بالقهر حتى صار مقيدا بأقاسمهم ومسافرا بسفرهم كعبيد المسلمين فاذا كان تبعاهم

فلا يجب بقتله دية كاصله وهو الحربى فصار كالاسلم الذى لم يهاجر اليناه هو المراد بقوله كقتل مسلم من اسلم

ثمة أى فى دار الحرب فانه لا يجب بقتله الا الكفارة فى الخطأ لانه غير متقوم لعدم الاحراز بالدار فكذا هذا

لبطلان الاحراز الذى كان فى دارنا بالتبعية لهم فى دارهم وأما المستأمن فغير مقهور ولا مكان خروجه باختياره

فلا يكون تبعاهم وتعلمه فى الزبلى (قوله فسقطت عصمته المقومة) هى ما توجب المال أو القصاص

عند التعرض والمؤنّة ما توجب الانم والاولى ثبت بالاحراز بالدار كعصمة المال بالاسلام عندنا فان الذى مع

كفره يتقوم بالاحراز والشايّة بكونه آدميا لانه خالق لا قامة الدين ولا يتسكن من ذلك الا بعصمة نفسه

بأن لا يتعرض له احد ولا يباح قتله ابعراض أفاده الزبلى (قوله كقتل مسلم اسيرا) أفاد أن تصوير المسئلة

بالاسيرين غير قيد بل الاعتبار كون المقتول اسيرا لأن المناط كون المقتول صار تبعاهم بالقهر كما علمت سواء

كان القاتل مثله أو مستأمنًا فلو كان بالعكس بأن قتل الاسير مستأمنًا فالتظاهر أنه كقتل احد المستأمنين

صاحبه كما يجنبه ح (قوله ولو ورثته مسلمون) كذا فى غالب النسخ وكان حقه أن يقول مسلمين لانه

خبر كان المقدرة بعد لو وفى بعض النسخ المسلمون فهو صفة لورثته وخبر كان قوله ثمة والله سبحانه اعلم

(فصل فى استئمان الكافر)

(قوله لا يمكن حربى مستأمن الخ) قيد بالمستأمن لانه لو دخل دارنا بلا امان كان ومامعه فبأولو قال دخلت

بأمان الآن ثبت ولو قال انارسل الملك فلو معه كتاب بعلامة تعرف كان آمنا ولودخل الحرم فهو في عنده
وقالا لا يؤخذ ولكن لا يطعم ولا يسقى ولا يؤذى ولا يخرج ولو قال مسلم انا آمنه لم يصدق الا ان يشهد رجلان
غيره وسواء أخذ قبل الاسلام أو بعده عند الامام وقالان أسلم قبله فهو حر ولا يختص به الاخذ عنده وظاهر
قولهما انه يختص به اه ملخصا من الفتح والبحر وقد منابعضه قبل باب المغنم قال الرضى وبؤخذ مما ذكر
جواب حادثة الفتوى وهو انه يخرج كثيرا من سفن اهل الحرب جماعة منهم للاستقاء من الانهر التي بالسواحل
الاسلامية فيقع فيهم بعض المسلمين فيأخذهم اه أى فيكون في الجماعة المسلمين عند الامام وفي كونه يخمس
عنه روايتان كما قدمناه قبل المغنم (قوله اثلا يصير عينا لهم الخ) العين هو الجاسوس والعون الظهير على
الامر والجمع أعوان غناية قال الرضى هذه العلة تنادى بجرمة تمكنه سنة بلا شرط وضع الجزية عليه ان هو
أقامها تأمل اه (قوله من قبل الامام) أى أو نائبه ط (قوله قيد اتفاق) أى بالنسبة للاقل
للاكثر فلا يجوز تحديدا أكثر من سنة بقرينة قوله السابق لا يمكن الخ ط (قوله وقيل نعم) أى يكون ذنبيا
والاولى ابدال النعم بلا أى لا يكون شرطا (قوله وبه جزم في الدرر) أى تقلا عن النهاية عن المبسوط لكن
عبارة المبسوط ينبغي للامام أن يقدم اليه في أمره الى أن قال وان لم يقدر له مدة فالمعتبر الحول قال في الفتح
وليس بالازم أى لا يلزم من هذا أن قول الامام له ذلك غير شرط فانه يصدق بقوله ان أقت طويلا منعك من
العود فان أقام سنة منعه من العود وفي هذا اشتراط التقدم غير أنه لم يوقت له مدة خاصة رالوجه أن لا يمنعه
حتى يقدم اليه اه وأقره في البحر والنهر وحاصله أن مافى المبسوط غير صريح في عدم الاشتراط فلا ينافي
تصريح العتباتي بالاشتراط وهو ما يشير اليه قول الهداية لانه لما أقام سنة بغير تقدير الامام الخ وبه يستغنى
عن قول السعدية فلعل فيه روايتين فافهم وعليه فابتداء المدة من وقت التقدم لا من وقت الدخول (قوله
ولا جزية عليه في حول المكث) لانه انما صار ذنبيا بعده فوجب في الحول الثاني بحر (قوله الا بشرط
اخذها منه فيه) أى في الحول أى بأن قال له ان ائت حولا اخذت منك الجزية فتح (قوله واذا صار ذنبيا
يجرى القصاص الخ) أمّا قبل صيرورته ذنبيا فلا قصاص يقتله عدل الدية قال في شرح السبيل الاصل انه يجب
على الامام نصرة المستأمنين ماداموا في دارنا فكان حكمهم كاهل الدمة الا أنه لا قصاص على مسلم أو ذمى
بقتل مستأمن ويقتل من المستأمن بقتل مثله ويستوفيه وارثه ان كان معه وذكر أيضا أن المستأمن في دارنا
اذا ارتكب ماوجب عقوبة لا يقام عليه الا ما فيه حق العبد من قصاص أو حد قذف وعند أبي يوسف
يقام عليه كل ذلك الا حد النكاح كاهل الدمة ولو أسلم عبد المستأمن احبر على بيعه ولم يترك يخرج به ولودخل
مع امرأته ومعهما اولاد صغار فأسلم احدهما أو صار ذنبيا فالصغار تبع له بخلاف الجوار ولو انما اتهموا
اتبعية بالبلوغ عن عقل ولا يصير الصغير تبعا لآخيه أو عمه أو جده ولو الاب ميتا في ظاهر الرواية وفي رواية
الحسن يصير مسلما مسلما جده والشيخ الأول اذ لو صار مسلما بالسلام الجدا لا في لصار مسلما بالسلام الاعلى فيلزم
الحكم بالردة لكل كافر لانهم اولاد آدم ونوح عليهم السلام ولو أسلم في دارنا وله اولاد صغار في دارهم لم يتبعوه
الا اذا خرجوا الى دارنا قتل موت أبيهم اه ملخصا وسند كرهته أن تعية الصغير تثبت وان كان ممن يعبر عن
نفسه وذكر في موضع آخر أن المستأمن لو قتل مسلما ولو عمدا وقتع الطريق أو تجسس أخبارا فبعث بها اليهم
أو زنى بمسيلة أو ذمى كرها أو سرق لا ينتقض عهده اه ملخصا وحاصله أن المستأمن في دارنا قبل أن يصير ذنبيا
حكمه حكم الذمى الا في وجوب القصاص بقتله وعدم مواخذته بالعقوبات غير ما فيه حق العبد وفي اخذ
العاشر منه العشرة قد من قبل هذا الباب انه التزم أمر المسلمين فيما يستقبل أقول وعلى هذا فلا يحل اخذ
ماله بعقد فاسد بخلاف المسلم المستأمن في دار الحرب فان له اخذ ماله برضاهم ولو برأيا وقار لان ماله مباح
لنا الا أن الغدر حرام وما أخذ برضاهم ليس غدرا من المستأمن بخلاف المستأمن منهم في دارنا لان دارنا
محل اجراء الاحكام الشرعية فلا يحل لمسلم في دارنا أن يعقد مع المستأمن الا ما يحل من العقود مع المسلمين
ولا يجوز أن يؤخذ منه شيء لا يلزمه شرعا وان جرت به العادة كالأذى يؤخذ من زواريت المقدس كما قدمناه
في باب العاشر عن الخبر الرضى وسبأ في تمامه في الجزية وبما قررناه بظهر جواب ما كثر السؤال عنه في زماننا
وهو أنه جرت العادة أن التجار اذا استأجروا من كان حربي يدفعون له اجرته ويدفعون أيضا مالا معلوما لجل

اثلا يصير عينا لهم وعونا علينا
(وقيل له) من قبل الامام (ان
اقت سنة) قيد اتفاق بلواز
توقت مادونها كشهر وشهرين
درر لكن ينبغي أن لا يلحقه ضرر
بتصير المدة جدا فتح (وضعا
عليك الجزية فان مكث سنة)
بعد قوله (فهو ذمى) ظاهر
استون أن قول الامام له ذلك شرط
لكونه ذميا فلو أقام سنة أو سنتين
قبل القول فلا يبرئ ذمى وبه صرح
العتابي وقيل نعم وبه جزم في الدرر
قال في السخ والأول أوجه
(ولا جرمه عليه في حول المكث
الا بشرط اخذها منه فيه) اذا
صار ذنبيا (يجرى القصاص فيه
وبن المسلم ويضمن المسلم قيمة غيره
وخزيره اذا اتلفه وتجب الدية عليه
اذا قتله خطأ ويجب كف الأذى عنه
مطلب
في احكام المستأمن قبل أن يصير
ذنبيا

مطلب
ما يؤخذ من النصارى زواريت
المتدس لا يجوز

مطلب
مهم فيما يفعله التجار من دفع ما يسمى
سكرة وتضمن الحربي ما هلك
في المركب

حربي مقيم في بلاده يسمى ذلك المال سوكرة على انه ماله هلك من المال الذي في المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره فذلك الرجل ضامن له بمقتضاه ما يأخذ منه منهم وله وكيل عنه مستأمن في دارنا يقيم في بلاد السواحل الإسلامية باذن السلطان يقبض من التجار مال السوكرة وإذا هلك من ماله في البحر نفي يؤذى ذلك المستأمن لتجاريد له تماما والذي يظهر لي انه لا يملك للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله لان هذا الترام مالا يلزم فان قلت ان المودع اذا اخذ أجرة على الوديعة بضمها اذا هلكت قلت مسئلتنا ليست من هذا القبيل لان المال ليس في يد صاحب السوكرة بل في يد صاحب المركب وان كان صاحب السوكرة هو صاحب المركب يكون اجيرا مشتركا قد أخذ أجرة على الحفظ وعلى الحمل وكل من المودع والاجر المشترك لا يضمن مالا يمكن الاحتراز عنه كالموت والغرق ونحو ذلك فان قلت سيأتي قبيل باب كفالة الرجلين قال لا تسر اسلاك هذا الطريق فانه آمن فسلك وأخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا أو أخذ ماله فأناضا من ضمن وعاله الشارح هناك بانه ضمن الفارصنة السلامة للمغرورين اه أي بخلاف الاولى فانه لم ينص على الضمان بقوله فأناضا من وفي جامع الفصولين الاصل أن المغرور انما يرجع على الفاتر لو حصل الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الفارصنة السلامة للمغرور فصار كقول الطحان لرب البراجعة في الدلو فجعله فيه فذهب من النقب الى الماء وكان الطحان عالما به يضمن اذا غره في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة اه قلت لا بد في مسئلة التغرير من أن يكون الفاتر عالما بالخطر كما يدل عليه مسئلة الطحان المذكورة وأن يكون المغرور غير عالم اذا شك أن رب البر لو كان عالما بنقب الدلو يكون هو المضيع لما له باختياره وانظر المغرور ينفي عن ذلك لغة لما في القاموس غرر وغرورا فهو مغرور وغير خدعه وأطمعه بالباطل فاعتراه اه ولا ينبغي أن صاحب السوكرة لا يقصد تغرير التجار ولا يعلم بمحصول الغرق هل يكون أم لا وأما الخطر من اللصوص والقطاع فهو معلوم له ولتجار لانهم لا يعاؤون مال السوكرة الا عند شدة الخوف طمعا في اخذ بدل الهالك فلم تكن مستأمن هذا القبيل أيضا نعم قد يكون للتاجر شريك حربي في بلاد الحرب فيعقد شريكه هذا العقد مع صاحب السوكرة في بلادهم ويأخذ منه بدل الهالك ويرسله الى التاجر فظاهر أن هذا بدل للتاجر أخذه لان العقد الفاسد جرى بين حريين في بلاد الحرب وقد وصل اليه ماله برضاهم فلا مانع من أخذه وقد يكون التاجر في بلادهم فيعقد معهم هناك ويقبض البديل في بلادنا أو بالعكس ولا شك انه في الاولى ان حصل بينهم ما خصام في بلادنا لا يقتضي للتاجر البديل وان لم يحصل خصام ودفع له البديل وكيله المستأمن هنا يحمل له اخذه لان العقد الذي صدر في بلادهم لا يحكم له فيكون قد أخذ مال حربي برضاهم وأما في صورة العكس بأن كان العقد في بلادنا والقبض في بلادهم فالظاهر أنه لا يحمل اخذه ولو رضی الحربي لا يتناهى على العقد الفاسد الصادر في بلاد الاسلام فيعقد بحكمه هذا ما ظهر لي في تحريره هذه المسئلة فاعتمه فانك لا تجد في غير هذا الكتاب (قوله وتحرم غيبته كالمسلم) لانه به قد الذمة وجب له ماله فاذا حرمت غيبة المسلم حرمت غيبته بل قالوا ان ظلم الذي أشد (قوله ويأخذوه بيينة) في بعض النسخ ويأخذونه وهو المناسب لعدم ما يتخفى حذف النون (قوله ولومن أهل الذمة الخ) قال في الفتح فان اقاموا بيينة من أهل الذمة قبلت استحسانا لانهم لا يمسكهم اقامتها من المسلمين لان أنسابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فصار كشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال فاذا قالوا لا نعلم له وارنا غيرهم دفع اليهم المال وأخذ منهم كقبول ما يظهر في المال من ذلك قبل هو قولهما لا قول أبي حنيفة كما في المسلمين وقيل بل قولهم جميعا ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه اه أي لان شهادته وحده لا تقبل فكتاب بالاولى (قوله بعد الحول) أي بعد المدة التي عينها له الامام حولا أو أقل أو أكثر (قوله كما يفيد الاطلاق) كذا بحثه في البحر وتبعه في النهر وهذا ظاهر ان خيف عدم عوده والا فلا كما يفيد التعليل الا (قوله لان عقد الذمة لا ينقض) لكونه خلفا عن الاسلام بحر وعبارة الزبالي لان في عوده ضررا بالمسلمين بعوده حر باعلينا وبنواله في دار الحرب وقطع الحزبه اه ولا ينبغي أن المفهوم منه أن المراد بالعود للمقاتل بدارهم بالارجوع (قوله وفاداه منع الذي أيضا) كذا في النهر وهو مصرح به في الفتح حيث قال وتبت أحكام الذي في حقه من منع الخروج الى دار الحرب الخ قلت والمراد الخروج على وجه اللحاق بهم اذ لو خرج لتجارة مع من عوده عادة لا يمنع كالمسلم بقرينة التعليل المار فتدبر ثم رأيت في شرح السير الكبير أن الذي لو أراد

وتحرم غيبته كالمسلم) فتح وفيه
لومات المستأمن في دارنا وورثته
ثمة وقف ماله لهم ويأخذوه بيينة
ولومن أهل الذمة قبيل ولا يقبل
كتاب ملكهم (واذا اراد الرجوع
الى دار الحرب بعد الحول) ولو
لتجارة أرقضاء حاجة كما يفيد
الاطلاق نهر (منع) لان عهد
الذمة لا يتضرر وفاداه منع الذي
أيضا

الدخول اليهم بامان فانه يمنع أن يدخل فرسامه أو سلا لأن الظاهر من ذلك أنه يبيعهم منهم بخلاف المسلم
 الآن يكون معروفا بعد اوتهم ولا يمنع من الدخول بتجارة على البغال والحمير والسفن لأنه للعمل يمكن يستخلف
 انه لم يربيع ذلك منهم (قوله كما يمنع) الاولى أن يقول كما يصير ذمتها كما قاله الامام محمد رحمه الله تعالى
 في السير الكبير اذا دخل الحربى دار الاسلام بامان فاشترى ارض خراج فوضع عليه الخراج فيها كان ذمتها اه
 قال السير خشي فوضع عليه خراج رأسه ولا يترك أن يخرج الى داره لأن خراج الارض لا يجب الا على من هو
 من أهل دار الاسلام فكان ذمتها وفي الهداية واذا الزمه خراج الارض فبعد ذلك تلزمه الجزية لسنة مستقبلة
 لأنه يصير ذمتها بلزوم الخراج فتعتبر المدة من وقت وجوبه (قوله بأن الزم به وأخذ منه) الظاهر أن المراد
 بالآخذ استحقاق الآخذ منه وهو معنى الوضع عليه في عبارة الامام محمد فليس المراد به الآخذ بالفعل بل هو
 تأكيد لما قيل انه يصير ذمتها بمجرد الشراء وهو خلاف ظاهر الرواية لأنه قد يشترىها بتجارة قال في الفتح
 والمراد بوضعه الرام به وأخذ منه عند حلول وقته وهو بمباشرة السبب وهو زراعتها أو تعطيلها مع أن يمكن
 منه اذا كانت في ملكه أو زراعتها بالاجارة وهي في ملك غيره اذا كان خراج مقاسمة فانه يؤخذ منه لامن
 المالك فيصير به ذمتها بخلاف ما اذا كان على المالك اه أى بأن كان خراجا موطئا أى دراهاهم معلومة
 فانه على مالك الارض فلا يصير به المستأجر ذمتها لأنه لا يؤخذ منه أما خراج المقاسمة وهو ما يكون جزءا من
 الخراج كنصفه أو ثلثه فانه يؤخذ من المستأجر لكن هذا على قولهما ما على قوله فان الخراج مطلقا على
 المالك وكذا الخلاف في العشر وقد صرح بذلك السير خشي وهو الموافق لما تقدم في باب العشر وقد منازع جيج
 قول الامام هناك في إطلاق الفتح نظرا لقيامه أن ذلك متفق عليه عندنا ولم ينبه على ذلك في البحر والنهر
 فتدبر (قوله كنراج الرأس) أى في انه اذا التزمه صار ملزما المقام في دارنا بجر (قوله أو صار لها الخ)
 أى تصير ذمتها بذلك وظاهره أن الكراج حدث بعد دخوله دارنا وليس بشرط فانه ما لو دخل دارنا ثم صار
 الزوج مسلما أو ذمتها هو كذلك كما افاده في البحر وقيد بالكتبية لأنها لو كانت مجوسية وأسلم زوجها
 يعرض الثاني عليها الاسلام فان أسلمت والافرق بينهما ما لوها أن ترجع بعد انقضاء عتقها كما في شرح السير
 (قوله لتبعتها) المراد بالتبعية كونها التزمت انتقام معه كما في البحر وهذا شامل للزوج المسلم والذمي
 فانهم (قوله وان لم يدخل بها) فأن شرط مجرد عقده عليها كما اشار اليه الزيلعي بجر (قوله لاعتكسه)
 أى لا يصير المستأمن ذمتها اذا تكسح ذمتها لأنه يمكنه طلاقها فيرجع الى بلده فلم يكن ملزما المقام وكذا لو خلا
 بأمان فأسلمت بجر وما في الهداية في آخر كتاب الطلاق من انه يصير ذمتها بالزوج في دارنا غلط من الكتاب
 مخالف للنسخة الاصلية افاده في النهر (قوله على ما ذكر عن الدرر) أى من انه لا يشترط قول الامام ان اقت
 سنة وضمننا عليك الجزية (قوله ومنه الخ) أى من حكم المهر علم حكم غيره من الدين فان بلدان منعه
 من الرجوع أيضا فاذا منعه ومضى حول صار ذمتها (قوله فان رجعت المستأمن) ظاهره انه لا فرق بين
 كونه قبل الحكم بكونه ذمتها أو بعده لأن الذمي اذا لحق بدار الحرب صار حربيا كما سيأتى بجر (قوله
 فأسر) أى من غير انه يورث على دارهم بأن وجدته مسلم فأسره (قوله بمعنى غلب) الاولى تاخير دعواه
 عليهم لقول المغرب ظهر عليه غلب (قوله فأخذوه) احتراز عما لو هرب كما يأتى (قوله سقط دينه)
 لأن إثبات الدين عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه اسبق اليه من يد العاتقة فتعصب به فيسقط
 ولا طريق لغيره فألانه الذى يؤخذ قهرا ولا يتصور ذلك في الدين ثم وهذا معنى قوله الا فى اسبق يده
 فهو له لكل (قوله وسلمه) أى لو أسلم الى مسلم دراهاهم على شئ (قوله وما غصب منه) ذكره في البحر
 بمناوئى عليه في النهر السلم والاجرة (قوله وصار ماله) افاد أن الدين ليس ماله لأنه ملك المديون والمالك
 حق المطالبة به ليستوفى مثله لا عينه (قوله كوديعته) أى عند مسلم أو ذمي ملقى قال ط وكذا غيره
 بالاولى وفي البحر وانما صارت وديعته غنمة لأنها في يده تقدير الا يزيد المودع كيدته فتصير فأتبع لنفسه واذا
 صار ماله غنمة لا خسر فيه وانما يصرف كما يصرف الخراج والجزية لأنه مأخوذ بقوة المسلمين بلا قتال بخلاف
 الغنمة (قوله واختلف في الرهن) فعند أبي يوسف للمرتن بدينه وعند محمد يباع ويبستوفى دينه والزيادة
 في دلهما يذبحى ترجحه لأن ما زاد على قدر الدين في حكم الوديعه بجر ورد في النهر بأن تقديم قول أبي

(كما يمنع) (لو وضع عليه الخراج)
 بأن أئزم به وأخذ منه عند
 حلول وقته لأن خراج الارض
 كنراج الرأس (أو صار لها) أى
 المستأمنة الكتبية (زوج
 مسلم أو ذمي) لتبعتها وان لم
 يدخل بها (لا عكسه) لا مكان
 طلاقها ولو لم يملكها فانها طالبة بهمها
 فلها منه من الرجوع تنازلية
 فلوم يذبحى حتى معنى حول يذبحى
 صيرورته ذمتها على ما ذكر عن الدرر
 ومنه علم حكم الدين الحادث في
 دارنا (فان رجعت) المستأمن
 (اليهم) ولو غير داره (حل دمه)
 لطلاق أمانه (فان ترك وديعته عند
 معصوم) مسلم أو ذمي (أو دينا)
 عليهما (فأسرا أو طهر) بالباء
 للمجهول بمعنى غلب (عليهم
 فأخذوه أو قتلوه سقط دينه) وسلمه
 وما غصب منه واجرة غير أجرها
 اسبق يده (وصار ماله) كوديعته
 وما عند من يذبحى ومضاربه
 وما في بيته في دارنا (فأ) واختلف
 في الرهن ويرجع في النهر إلى المرتن
 بدينه

يوسف يؤذن بترجيحه وهذا الآن الوديعه انما كانت فيما لم تأنها في يده حكما ولا كذلك الرهن اه
وأجاب الجوى بأنه على تسليم أن التقديم يفيد الترجيح دائما فيقد أرحم في الأول فيما إذا كان الرهن قد راد الدين
أما الزيادة فقد صرحوا في كتاب الرهن بأنها امانة غير منبذة وكذا قال ح الحق مافي البحر وذكر نحو ذلك
(قوله وجب التسليم اليه) لأن ماله لا يصير فيما لا بأسره أو يقتله ولم يوجد أحدهما ط (قوله وعليه)
أي على ما ذكر من وجوب التسليم ووجه البناء أن طلب غريمه كطلبه بوكيله أو رسوله وهذه المسئلة ذكرها
في البحر بحثا فقال ولم أر حكم ما إذا كان على المستأمن دين لمسلم أو ذمي أدانته في دارنا ثم رجع ولا يخفى أنه
باق لبقاء المطالبة وينبغي أن يوفى من ماله المتروك ولو صارت وديعته فإيا اه ولا يخفى أن فبإذ كره الشارح
نحو الأمر من بناء المسئلة على ما قبلها فتقوية البحث وقد علمت وجهه وقال في النهر فان كانت الوديعه من
غير جنس الدين باعها القاضى ووفى منها وقد أقيمت بذلك اه (قوله فماله) وكذا دية ويلزم من ذلك أنه
لو أرسل من يأخذه وجب تسليمه كما لا يخفى (قوله نه غنة) أي في دار الحرب عرس بالكسر أي زوجة (قوله
وأولاد) أي ولو صغار الآن الصغير انما يتبع أباه في الاسلام عند اتحاد الدار بحر أي ولو حكما لمافي شرح
التحرير وكذا يتبعه إذا كان المتبوع في دار الحرب والتابع في دار الاسلام اه أي لأن المسلم في دار الحرب من
أهل دارنا (تنبيه) في شرح السير الكبير لو دخل الصغير الذي يعبر عن نفسه دارنا لزيارة أبويه فان كانا
ذمتين فله الرجوع الى دار الحرب بخلاف ما إذا كانا مسلمين أو أحدهما فانه يصير مسلما تبعا للمسلم منهما لأن
الذى يعبر عن نفسه في حكم التبعية في الاسلام كالذى لا يعبر عن نفسه قال وبهذا تبين خطأ من يقول من اصحابنا
ان الذى لا يعبر عن نفسه لا يصير مسلما تبعا لأبويه فقد نص محمد ههنا على انه يصير مسلما اه والحاصل انه تنقطع
تبعية الولد في الاسلام لأحد أبويه بيلوغه عاقلا كما صرح به السرخسى قبل ذلك ومقتضاه انه لو بلغ مجنوناً تبقي
التبعية وبه ظهر ما في فتاوى العلامة ابن الشبلى من أن الصبي إذا عتق لا يصير مسلما بالاسلام أحد أبويه فقد
علمت أن هذا القول خطأ وقد نبهنا على ذلك في باب نكاح الكافر وفي باب الجنائز عند قوله كصبي سبي مع أحد
أبويه وبقي ما لو ادعى الابن المبلوغ وبرهن وادعى أبوه انه قاصر وبرهن أيضا بربيه القاضى أهل الخبرة وأما
لو كانت الدعوى بعد منى مدة تقدم بينة الاب انه قاصر ليجعل الابن مسلما كما أنقضى به الرحيى وأطال
في تحقيقه في فتاواه في او آخر كتاب الدعوى (قوله ثم ظهرنا عليهم) أي على دارهم (قوله فكله) أي كل
ما ذكر من عرسه وما بعدها (قوله ولو سبي طفله الخ) قال في البحر ولو سبي الصبي في هذه المسئلة وصار في دار
الاسلام فهو مسلم تبعا لآبيه لانهما اجتماع في دار واحدة بخلاف ما قبل اخراجه وهو في على شكل حال اه
لكن في العزيمة قوله ولو سبي أي مع أمه فانه لو سبي بدونها لا تظهر فائدة التبعية بالاب فانه يحكم بالسلامه
بتبعية الدار على ما مر في كتاب الصلاة اه أي في فصل الجنائز (قوله لاتحاد الدار) لانه لما أسلم في دار
الحرب تبعة طفله درر فالمراد بالدار دار الحرب فافهم وذلك لأن ما ثبت يكون باقيا ما لم يوجد مزيل ومثله
لو لم يسلم بل بعث الى الامام ان ذمة لكم اقيم في دار الحرب وأبعث بالخراج كل سنة جاز ويكون طفله ذميا
بمنزلته ويكون الاب احمق به لما قلنا لأن الذم لا يملك بالقهر وكذا لو أسلم الاب في دارنا وصار ذميا ثم رجع
حتى ظهرنا على دارهم تبعة طفله ولا سبيل عليه وغنامه في شرح السير (قوله وغيره) أي غير ما ذكر من
الطفل والوديعه مع معصوم وهو أولاده الكبار وعرسه وعقاره ووديعته مع حربى درر (قوله لعدم
النيابة) أي نيابة القاصب عنه (قوله وللامام حق أخذ دية الخ) زاد لفظ حق إشارة الى ما في البحر
من أن أخذ الدية ليس لنفسه بل لبعضها في بيت المال وهو المقصود من ذكرها هنا والافحكم القتل الخطأ
معلوم ولذا لم ينص على الكفارة لما سبى في الجنائيات (قوله ودية مستأمن أسلم هنا) أما إذا لم يكن
مستأمننا أول لم يسلم لاشئ على قائله كما في شرح مسكين وتقدم قبيل هذا الفصل ما لو أسلم في دار الحرب فقتله مسلم
(قوله له القتل قصاصا) لأن الدية وان كانت انفع للمسلمين من قتله لكن قد تعود عليهم من قتله منفعة
أخرى وهي أن ينزبر أمثاله عن قتل المسلمين بحر (قوله أو الدية صلحا) أي برضى القاتل لأن موجب
العمد هو القود بحر وحاصله أن للامام أن يقتل أو يصلح على الدية ان رضى القاتل بالصلح والظاهر أنه ليس
له الصلح على أقل من الدية كما يفيد التعليل الا في الاذا لم يمكن اثبات القتل عليه كافي وصى البيت تامل قال

وفي السراج لو بعث من يأخذ
الوديعه والقرض وجب التسليم
اليه انتهى وعليه فيوفى منه دية
هنا ولو صارت وديعته فإيا (وان
قتل أو مات فقط) بلا غلبة عليه

(فديته وقرضه ووديعته لو رثته)
لأن نفسه لم تصر مغنومة فكذا ماله
كما لو ظهر عليه فهر بقاله (حربى

هنا له غنة عرس وأولاد ووديعه
مع معصوم وغيره فأسلم) هنا أو صار

ذميا (ثم ظهرنا عليهم فكله في ٣)
لعدم يده وولايته ولو سبي طفله اليها
فهو قن مسلم (وان اسلم غنة فجاء)

هنا (فظهرنا عليهم فطفله حر مسلم)

لاتحاد الدار (ووديعته مع
معصوم له) لأن يده كيدته محترمة

(وغيره في ٥) ولو عينا غصبها مسلم
لعدم النيابة فتح (وللامام حق

(أخذ دية مسلم لا ولي له) أصلا

(و) دية (مستأمن أسلم هنا من عاقلة

قاتله خطأ) لقتله نفسا معصومة

(وفي العمد له القتل) قصاصا

(أو الدية) صلحا

٢٢ مطلب

مهم الصبي يتبع أحد أبويه
في الاسلام وان كان بعقل مالم يبلغ
وخلقه خطأ

٣ قوله لا يصبر اقله لاهنا زائدة
كما لا يخفى اه ناجى اه منه

في الشرع لآلية وهل اذا طلب الامام الدية ينقلب القصاص مالا كما في الولي فلينظر اه قلت الطاهر نعم لقول
 الفتح وانما كان للسلطان ذلك أي القتل أو الصلح لانه هو ولي المقتول قال عليه الصلاة والسلام السلطان
 ولي من لا ولي له اه (قوله نظر الحق العامة) فان ولايته عليهم نفعية وليس من النظراسة بل حقهم بلا
 عوض فتح وفيه أيضا انه لو كان المقتول اقبطاً للامام أن يقتل القاتل عندهما حل لا بل يوسفد للتهامة فيه
 (قوله أو من وجب عليه قود) أي في النفس أما فيما دونها فيقتص منه في الحرم اجماعاً ذكره المصنف الشارح
 في الجنائيات ط (قوله التجأ بالحرم) افاد أنه لم يشئ القتل فيه فلو أنشأه فيه قتل فيه اجماعاً ولو قل في البيت
 لا يقتل فيه ذكره الشارح في الجنائيات وفي شرح السير لو كانوا اجماعاً دخلوا الحرم للقتال فلا بأس أن تقتلهم
 لقوله تعالى حتى يقتلواكم فيه لان حرمة الحرم لا تمنع من اذاهم كالصمد اذا صل على انسان في الحرم جاز
 قتله دفعا لاداه ولو قاتلوا في غيره ثم انهم زواود دخلوا فيه لا تعرض لهم الا اذا كانت لهم فئة في الحرم
 وصارت لهم منعة لان الملتجئ الى فئة محارب وجميع ما ذكر في أهل الحرب هو كذلك في الحوارج والبلغاة اه
 (قوله لا نصير دار الاسلام دار حرب الخ) أي بأن يغلب أهل الحرب على دار من دورنا وأرتد أهل مصر
 وغلبوا وأحروا أحكام الكفر أو نقص أهل الدمة العهد وتعلبوا على دارهم ففي كل من هددنا بالصور لا نصير
 دار حرب الا بهذه الشروط الثلاثة وقال بشرط واحد لا غير وهو اظهار حكم الكفر وهو القياس هندية
 ويتفرع على كونها صارت دار حرب أن الحدود والتودد لا يجري فيها وأن الاسير المسلم يجوز له التعرض للمادون
 الفرج وتنعكس الأحكام اذا صارت دار الحرب دار الاسلام قتال ط وفي شرح درر الصار قال بعض
 المتأخرين اذا تحققت تلك الامور الثلاثة في مصر المسلمين ثم حصل لاهل الامان ونصب فيه قاس مسلم ينفذ
 أحكام المسلمين عادى دار الاسلام فمن طهر من الملال الاقدمين بشئ من ماله بعينه فهو له بلا شئ ومن ظفريه بعد
 ما باعه مسلم أو كافر من مسلم أو ذمي أخذه بالثمن ان شاء ومن ظفريه بعد ما وهبه مسلم أو كافر لمسلم أو ذمي
 وسله المله أخذه بالقيمة ان شاء اه قلت حاصله انه لما صار دار حرب صار في حكم ما استولوا عليه في دارهم
 (قوله باجرا أحكام أهل الشرك) أي على الاشتهار وأن لا يحكم فيهم بأحكام أهل الاسلام هندية وطاهره
 انه لو أجزبت أحكام المسلمين وأحكام أهل الشرك لا تكون دار حرب ط (قوله وباتصالها بدار الحرب) بأن
 لا يتخلل بينهما بلدة من بلاد الاسلام هندية ط وطاهره أن الحر ليس فاصلاً بل قدمنا في باب استيلاء
 الكفار أن بحر الملح ملحق بدار الحرب خلا لما في فتاوى قارئ الهداية قلت وهم هذا طهر أن ما في الشام من حل
 تيم الله المسيي يجمل الدروز وبعض الملاد اتابعه له كهادار اسلام لانها وان كانت اياها أحكام دروزاً رنصارى
 ولهم قضاة على دينهم وبعضهم يعلنون بشتم الاسلام والمسلمين لكنهم تحت حكم ولاية امورنا وبلاد الاسلام محيطة
 ببلادهم من كل جانب واذا اراد ولي الامر تنفيذ أحكامنا فيهم نفذها (قوله بالامان الاول) أي الذي كان
 فباتقبل استيلاء الكفار للمسلمين بالسلامه وللاذمي بعقد الدمة هندية ط (تمه) ذكر في اول جامع النصولي
 كل مصر فيه وال مسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاء وترويج
 الايامي لاستيلاء المسلم عليهم وأما طاعة الكفرة فهي مودعة ومخادعة وأما في بلاد عليها ولاية كفسار فيجوز
 للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ويصير القاضي قاضياً بتراضي المسلمين ويجب عليهم طلب وال مسلم اه وقد مننا
 نحو في باب الجمعة عن البرازية (قوله وهذا) أي قوله حربى أو مرتد الى آخر الباب وقوله لمحي بههه أي
 المسئلة الاولى فانها سيجي في الجنائيات وقوله ووضح باقية أي مسئلة الدار وفي وضوحها نظر والله سبحانه أعلم

* (باب العشر والخراج والجزية) *

شروع فيما على المستأمن في ارضه من الوظائف المالية اذا صار ذمياً بعد الفراغ عما به يصير ذمياً وذكر العشر
 معه تيمناً لوظيفة الارض وقدمه لما فيه من معنى العبادة نهر وألحق به الجزية لان المدبر واحد (قوله
 ارض العرب) في مختصر تقويم البلدان جزيرة العرب خمسة أقسام تهامة ونجد وحمير وعرض ومن فاما
 تهامة فهي الناحية الجنوبية من الحجاز وأما نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق وأما حمير فهو جبل
 يقبل من اليمن حتى يتصل بالشام وفيه المدينة وعمان وأما العروض فهو البهامة الى البحرين وانما سمي الحجاز
 حجاز لانه مجزئين نجد واليهامة قال الواقدي الحجاز من المدينة الى نول ومن المدينة الى طريق الكوفة

مطلبه

قيمة نصير به دار الاسلام دار حرب

ربا لعكس

(لا الهو) نظر الحق العامة

(حربى أو مرتد أو من وجب عليه

قود التجأ بالحرم لا يقتل بل يحبس

عنه العداة ليخرج فيقتل) لان من

دخله فهو آمن بالصلح وسيجي في

الجنائيات (له نصير دار الاسلام دار

حرب الا) بأمر ثلاثة (باجراء

أحكام أهل الشرك وباتصالها بدار

الحرب وبأن لا يبقى فيها مسلم أو ذمي

أما بالامان الاول) على نفسه (ودار

الحرب نصير دار الاسلام باجرا

أحكام أهل الاسلام فيها) بكهنة

وعيد (وان بقى فيها كافراً صلى

وان لم تتصل بدار الاسلام) دور

وهذا ثابت في نسخ ائمة ساقط من

نسخ الشرح فكأنه تركه لمحي

بعضه ووضح باقية

(باب العشر والخراج والجزية

ارض العرب)

وما وراء ذلك إلى أن ين في البصرة فهو نجد ومن المدينة إلى طريق مكة إلى أن يبلغ هبط العرج حجاز
أيضا وما وراء ذلك إلى مكة وجدة فهو تبامة وما كان بين العراق وبين وبرة وغرة الطائف فهو نجد وما وراء
وبرة إلى أن ين في تبامة وما بين تبامة ونجد فهو حجاز اه (قوله وهي من حد الشام) تطم بعضهم
حد هام كما سأل عن عرضا بقوله

جزيرة هذه الاعراب حدثت * بجدة علمه للشر باق

فأما الطول عند محققه * فمن عدن إلى ربو العراق

وساحل جدة ان سرت عرضا * إلى ارض الشام بالاتفاق

(قوله وما سلم أهله) أي والارض التي اسلم اهلها وذكر الضمير هنا وفيما سيأتي مراعاة للفظ ما نهر
(قوله عنوة) بالفتح قال الفارابي وهو من الاضداد يطلق على الطاعة والقهر وهو المراد هنا نهر
(قوله وقسم بين جيشنا) احتزبه عما اذا قسم بين قوم كافرين غير أهله فانه خراجي كافي التف ولو قال بيننا
لشمل ما اذا قسم بين المسلمين غير الفاتحين فانه عشري لان الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء ذكره القهستاني
در منتي (قوله والبصرة أيضا) والقياس أن تكون خراجية عند أبي يوسف لانهما يقرب ارض الخراج لكنه
ترن القياس باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم در منتي وغيره وحاصله انه سيأتي أن ما احياه مسلم يعتبر
قربه عند أبي يوسف وعند محمد يعتبر الماء والمعدن الاول والبصرة احياها المسلمون لانهما بنت في أيام عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي في حيز ارض الخراج فقياس قول أبي يوسف أن تكون خراجية (قوله
لانه أليق بالمسلم) أي لما فيه من معنى العبادة وكذا هو أخف حيث يتعلق بنفس الخراج وهذا علم لما سلم أهله
او قسم بين جيشنا وما ارض العرب فلا تملكه بل يملكه الله عليه وسلم ولا عن أحد من الخلفاء أخذ خراج
من اراضيهم وكما لا روق عليهم لاخراج على اراضيهم نهر وقامه في الفتح (قوله وحرزناه في شرح الملتقى) نصه
وفي دار جعلت بستانا خراجا كانت لذي مطلقا خلافا لهما أو لمسلم سقاها بمانه أي الخراج وان سقاها
بماء العشر فعشر ولو أن المسلم أو الذي سقاها مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم أحق بالعشر والذي
بالخراج كافي المعراج واستشكل الباقي وجوب الخراج على المسلم ابتداء فقياسا سقاها بماء الخراج بل عليه
العشر بكل حال وفي الغاية عن السرخسي وهو الاظهر وأجاب في البحر بأن المنوع وضع الخراج عليه جبرا
أما باختياره فيجوز كإهنا وكأول أحبي وانا باذن الامام وسقاها بماء الخراج فعليه الخراج اه ح وسياتي
الكلام على ماء العشر والخراج (قوله وسواد قري العراق) أي عراق العرب درر في القاموس سواد
البلد قراها وانما سمي به لخضرة اشجاره وسواد زرعه والعراق بالكسر اسم البصرة والكوفة وبغداد
ونواحيها در منتي وعليه فقوله قري بدل من سواد أو تفسيره على اسقاط أي التفسيرية والاحتراز بعراق
العرب عن عراق الحجم وهو من القرب ادريجان ومن الجنوب شيء من العراق وخورستان ومن الشرق مقارزة
خراسان وقارم ومن الشمال بلاد الديلم وقرقن كافي تقويم البلدان (قوله قرية من قري الكوفة) الذي
في تقويم البلدان انه ماء لبني تميم وهو أول ماء يأتي الانسان بالبادية اذا سار من قادسية الكوفة يريد مكة اه
ولعله اراد بالقرية القادسية المذكورة وبؤيده انه في تقويم البلدان جعلها الحد فانه قال وامتداد العراق
طولا شمالا وجنوبا من الحديثة على دجلة إلى عبادان وامتداده عرضا غربا وشرقا من القادسية إلى حلوان
(قوله بضم فسكون) أي بضم الحاء وسكون اللام (قوله من الثعلبة) الذي رأيته في غيره الثعلبية
بياء النسبة (قوله غلط) لانها من منازل البادية بعد العذبية بكثير كما نقل عن ذخيرة العقبى (قوله
حصن صغير بشط البحر) أي بحر فارس وهو يدور بها فلا يبقى منها في البر الا القليل وهي عن البصرة مرحلة
ونصف كذا في تقويم البلدان (قوله وبالايام الخ) قال في تقويم البلدان والسائر من تكريت وهي
على النهاية الشمالية للعراق إلى عبادان وهي على النهاية الجنوبية له على تقويم الحد الشرقي مسافة شهر
وكذلك من تكريت إلى عبادان اذا سار على تقويم الحد الغربي اعني من تكريت إلى الانبار إلى واسط إلى
البصرة إلى عبادان فيكون دور العراق مسافة شهرين وطوله على الاستقامة من تكريت إلى عبادان نحو
عشرين مرحلة وعرض العراق من القادسية إلى حلوان نحو احدى عشر مرحلة اه تأمل وهذا تحديد

وهي من حد الشام والكوفة إلى

اقصى البحر (وما سلم أهله) طوعا

(أوفخ عنوة وقسم بين جيشنا

والبصرة) أيضا باجماع الصحابة

(عشرية) لانه أليق بالمسلم وكذا

بستان مسلم أو كرمه كان داره

درر ومرت في باب العاشر بآتم من

هذا وحرزناه في شرح الملتقى

(وسواد) قري (العراق وحدته

من العذيب) بضم ففتح قرية من

قري الكوفة (إلى عقبة حلوان)

ابن عمران بضم فسكون قرية بين

بغداد وهمذان (عرضا ومن العلى)

بفتح فسكون فثلثة قرية شرقية

دجلة موقوفة على انملوبة وما

قبل من الثعلبة بفتح فسكون غلط

مصنف عن المغرب (إلى عبادان)

بالتشديد حصن صغير بشط البحر

في المثل ليس وراء عبادان قرية

مستصفي (طولا) وبالايام اثنان

وعشرون يوما ونصف وعرضه

عشرة ايام سراج

قوله ادريجان هكذا بخطه بالذال

المهملة وذكرها في المصباح في الالف

مع الذال المحبة وما يليهما وذكرونها

ضبطين اولهما فتح الهمزة والراء

وسكون الذال بينهما وثانيهما ضم

الهمزة والذال واسكان الراء اه

معصية

العراق تمامه وأما تحديد سواده في البحر عن البناية عن شرح الوجيز طول سواد العراق مائة وسمون فرسخا وعرضه ثمانون فرسخا ومساحته ستة وثلاثون ألف ألف جريب اه (قوله الاممكة) فانها وان قصت عنوة لكنها عشرية لانها من جزيرة العرب كما مر (قوله سواء أقر أهلها عليه الخ) اشار الى أن قول المصنف تعالى للكثر وأقر أهلها عليه ليس بشرط في كونها خراجية بل الشرط عدم قصتها صرح بذلك في شرح الطحاوي كما في النهر ولم يقيد كونها خراجية بأن تسقى بماء الخراج لانه لا فرق بينه وبين ما اذا سقيت بماء العشر كما اذا سقيت بين المسلمين فانها عشرية وان سقيت بماء الخراج وانما التفصيل في الفرق بين ما يسقى بماء العشر أو بماء الخراج في الارض المحيطة بالمسلم التي لم تقسم ولم يقر أهلها عليها كما حققه في البحر تبعا للفتح وغيره ويأتى تمامه (قوله لانه أليق بالكافر) لانه يشبه الجزية لما فيه من معنى العقوبة ولان فيه تغلظا حيث يجب وان لم يزرع بخلاف العشر لتعلقه بعين الخراج لا بالارض (قوله وارض السواد) أى سواد العراق أى قراه وكذا اكل ما فتح عنوة وأقر أهلها عليه أو صولحو أو وضع الخراج على اراضيهم فهي مملوكة لاهلها درمتنى قلت وكذا ارض الشام ومصر فتحت عنوة على الصحيح وأقر أهلها عليها بالخراج فقد قال أبو يوسف في كتاب الخراج وهذه الارضون اذا قسمت فهي ارض عشر وان تركها الامام في ايدي اهلها الذين قهرها وعليها فهو حسن فان المسلمين اقتضوا ارض العراق والشام ومصر ولم يقسموا شيئا من ذلك بل وضع عمر عليها الخراج وليس فيها خمس اه ملخصا فقد أفاد أنها مملوكة لاهلها (قوله يجوز بيعهم لها وتستر فهم فيها) أى بالرهن والهبة لان الامام اذا فتح ارضا عنوة له أن يقر أهلها عليها ويضع عليها الخراج وعلى رؤسهم الجزية فتبقى الارض مملوكة لاهلها وقد ساء قبل باب قصة الغنائم فتح قال في الدر المنثور وتورث عنهم الى أن لا يبقى منهم أحد فقتل الملك لبيت المال الخ ويأتى تمامه (قوله ويجب الخراج في ارض الوقف) أى الارض الخراجية كما يأتى بتقييده في قوله لو خراجية الخ والحاصل أن الارض تبقى وظيفتها بعد الوقف كما كانت قبله (قوله فلا عشر ولا خراج) لم يذكر في البحر العشر وانما قال بعد ما حقق أن الخراج ارتفع عن اراضي مصر لعودها الى بيت المال بموت ملاكها قال فاذا اشتراها انسان من الامام بشرطه شراء صحبها ملكها ولا خراج عليها فلا يجب عليه الخراج لان الامام قد أخذ البديل للمسلمين فاذا وقفها وقفها سالمة من المؤن فلا يجب الخراج فيها وتماه فيما كتبناه في التحفة المرضية في الاراضي المصرية اه نعم ذكر العشر في تلك الرسالة فقال انه لا يجب أيضا لانه لم يرفعه قلا قلت ولا يحق ما فيه لانهم قد صرحوا بأن فرضية العشر ثابتة بالكتاب والسنة واع والمعقول وبأنه زكاة الثمار والزروع وبأنه يجب في الارض الغير الخراجية وبأنه يجب فيما ليس بعشري ولا خراجي كالمنقاز والجلال وبأن سبب وجوبه الارض النامية بالخارج حقيقة وبأنه يجب في ارض الصبي والمجنون والمكاتب لانه مؤنة الارض وبأن الملك غير شرط فيه بل الشرط ملك الخراج فيجب في الاراضي الموقوفة لعدم قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما خر جئناكم من الارض وقوله تعالى وأتوا حقته يوم حصاده وقوله صلى الله عليه وسلم ما سقت السماء ففيه العشر وما سقى بغرب أو دالية ففيه نصف العشر ولان العشر يجب في الخارج لاني الارض فكان ملك الارض وعده سواء كما في البدائع ولا شك أن هذه الارض المشتراة وجد فيها سبب الوجوب وهو الارض النامية بشرطه وهو ملك الخارج ودليله وهو ما ذكرنا وقول المتن يجب العشر في سقي سماء وسبيج الخ فالقول بعدم الوجوب في خصوص هذه الارض يحتاج الى دليل خاص ونقل صريح ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالارض سقوط العشر المتعلق بالخارج على انه قد ينافى في سقوط الخراج حيث كانت من ارض الخراج أو سقيت بماء بدليل أن النفازي الذي اختط له الامام دار الاثني عليه فيما فاذا جعلها بستانا وسقاها بماء العشر فعليه العشر أو بماء الخراج فعليه الخراج كما يأتى مع أن الواقع الآن في كثير من القرى والمزارع الموقوفة أنه يؤخذ منها للميرى النصف أو الربع أو العشر وقد نهىنا على ذلك في باب العشر من كتاب الزكاة (قوله لو كانت الارض خراجية) شرط لقوله ويجب الخراج وقوله والعشر عطف على الخراج (قوله وقالوا الخ) هو مصرح به في الهداية وغيرها والحاصل الاتفاق على انها خراجية وانما اختلف العلماء في انها فتحت عنوة أو ملها ولا يؤثر في كونها خراجية لانها تكون خراجية اذا لم يسلم أهلها سواء فتحت عنوة ومن على أهلها بها أو ملها ووضع عليهم الجزية

مطلد

في أن ارض العراق والشام ومصر
عنوة خراجية مملوكة لاهلها

(وما فتح عنوة و) لم يقسم بين

جيشنا الاممكة سواء (أقر

أهلها عليه) أو قبل اليه ككفار

اخر (أو فتح صلحا خراجية) لانه

أليق بالكافر (وأرض السواد

مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها

وتستر فهم فيها) هداية وعند

الائمة الثلاثة هي موقوفة على

المسلمين فلم يجز بيعهم فتح (ويجب

الخراج في ارض الوقف) الا

المشتراة من بيت المال اذا وقفها

مشتريها فلا عشر ولا خراج

شربلاية معز بالبهرو وكذا

لولا وقفها كما ذكرته في شرح المتن

(والصبي والمجنون لو) كانت

الارض (خراجية والعشر لو

عشرية) دور ومز في الزكاة

وقالوا اراضي الشام ومصر

خراجية

كما مرّنا (قوله المأخوذ الآن من اراضي مصر اجرة لاخراج) وكذا اراضي الشام كما يأتي عن فضل الله
 الروي وقال في الدر المنقى فيؤجرها الامام يأخذ جميع الاجرة لبيت المال كذا صارت لبيت المال
 واختار السلطان استغلالها وان اختار بيعها فله ذلك اما مطلقا أو لحاجة فثبت أن يبيع الاراضي المصرية
 وكذا الشامية صحيح مطلقا ما من مالكيها أو من السلطان فان كان من مالكيها انتقلت بخراجها وان من
 السلطان فان لعجز مالكيها عن زراعتها فذلك وان لموت مالكيها فقد منّا انما صارت لبيت المال وأن الخراج
 سقط عنها فاذا باعها الامام لا يجب على المشتري خراج سواء وقنها أو أبقاها قلت وهذا نوع ثالث يعني
 لاجرة ولا خراجية من الاراضي تسمى ارض المملكة وأراضي الحوزة وهو مامات اربابه بلا وارث وآل لبيت
 المال أو فتح عنوة وأبقى للمسلمين الى يوم القيامة وحكمه على ما في التارخانية انه يجوز للامام دفعه للزراع بأحد
 طريقين اما باقائهم مقام السلال في الزراعة واعطاء الخراج واما باجارتهم اهلهم بقدر الخراج فيكون المأخوذ
 في حق الامام خراجا ثمان **==** ان دراهم فهو خراج موظف وان كان بعض الخراج مفسدة وأما
 في حق الاكراة فاجرة لا غير لا عشر ولا خراج فلما دل الدليل على عدم لزوم المؤنثين العشر والخراج في اراضي
 المملكة والحوزة كان المأخوذ منها اجرة لا غير اه ما في الدر المنقى ملخصا قلت فعلى هذا لا شيء على زراعتها
 من عشر أو خراج الا على قولهما بأن العشر على المستأجر كما مر في باب على انك علت أن المأخوذ ليس اجرة من كل
 وجه بل هو في حق الامام خراج ولا يجتمع عشر مع خراج تأمل ثم رأيت في الخبرية الزارع في الارض الوقف
 عامل بالحصّة وهو كما مستأجر وليس عليه خراج قال في الاسعاف واذا دفع المتولى الارض من اربعة فالخراج
 أو العشر من حصّة أهل الوقف لانها اجارة بمعنى وبمثله نقول اذا كانت الارض لبيت المال وتدفع من اربعة
 للمزارعين فالمأخوذ منهم بدل اجارة لا خراج كما مرّ به النكاح وغيره وبما هو مصرح به أن خراج المقاسمة
 لا يلزم بالتعطيل فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستأجر لها ولا جبر عليه بسببها به علم أن بعض المزارعين
 اذا تركوا الزراعة وسكن مصر فلا شيء عليه فانه فعله الظلمة من الانحراف به حرام مصرح به في البحر والنهر ملخصا
 لكن اذا كان المأخوذ من المزارعين كاربعة أو اثلث من الغلة بدل اجارة كما مرّ يلزم أن يكون استئجار الارض
 ببعض الخارج منها وهو فاسد بدلها لانه فاسد الوجه الجواز هنا قال في الدر المنقى والجواب ما قلنا انه جعل في حق
 الامام خراجا وفي حق الاكراة اجرة لا ضرورة لعدم صحة الخراج حقيقة وحكم المأمر اه أي لعدم من يجب عليه
 بسبب موت أهلها وصيرورتها لبيت المال قلت لكن يمكن جعلها من اربعة كما مرّ في كلام الخبرية وهي في معنى
 الاجارة لا اجارة حقيقة ولهذا قال في الفتح ان المأخوذ بدل اجارة ثم اعلم أن اراضي بيت المال المسماة بأراضي
 المملكة وأراضي الحوزة اذا كانت في ايدي زراعتها لا تنزع من ايديهم ماداموا يؤدّون ما عليها ولا تورث عنهم
 اذا ماوا ولا يبيع بيعهم لها ولكن جرى الرسم في الدولة العثمانية أن من مات عن ابن انتقلت لابنه مجانا والافليت
 المال ولولاه بنت أو أخ لاب له أخذها بالاجارة الفاسدة وان عطلها متصرف ثلاث سنين أو أكثر بحسب
 تفاوت الارض تنزع منه وتدفع لآخر ولا يبيع فراغ احدهم عنها لا تخرب بلاذن السلطان أو نائبه كما في شرح
 الملتقى وتام الكلام على ذلك قد بسطنا في تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله ألا ترى انها ليست مملوكة
 للزراع الخ) هذا من كلام الفتح وأقرّه في البحر قلت لكن عدم ملك الزراع في الاراضي الشامية غير معلوم
 لنا الا في نحو القرى والمزارع الموقوفة أو المعلوم كونها لبيت المال أما غيرهما فتراهم توارثونها ويبيعونها
 جمل بعد جيل وفي شفعة الفتاوى الخبرية سئل في اخوة لهم ارض مغروسة ورجل ارض مغروسة مجاورة لها
 وطريق النخل واحد باح الرجل ارضه هل لهم اخذها بالشفعة ولا يمنع من ذلك كونها خراجية أجاب نعم لهم
 اخذها بالشفعة وكونها خراجية لا يمنع ذلك اذا الخراج لا ينافي الملك في التارخانية وكثير من كتب المذهب
 وأرض الخراج مملوكة وكذلك ارض العشر يجوز بيعها وايقافها وتكون ميراثا كسائر أملاكه فثبت فيها
 الشفعة وأما الاراضي التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها للناس من اربعة لا تنزع فلا شفعة فيها فاذا ادعى
 واضع اليد الذي تلقاها شراء أو اراثا أو غيره ما من اسباب الملك انما ملكه وأنه يؤدى خراجها فالقول له
 وعلى من يخاصمه في الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك
 لكثرة وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله

مطلب

في جواز بيع الاراضي المصرية
 والشامية
 قوله اما من مالكيها أي الذي تملكها
 يوم الفتح او من ورثه او من شره منه
 او من وارثه اه منه

مطلب

اراضي المملكة والحوزة لا عشرية
 ولا خراجية
 لا شيء على زراع الاراضي
 السلطانية من عشر أو خراج
 سوى الاجرة

مطلب

لا شيء على الفلاح لو عطلها ولورثتها
 لا يجبر عليها
 وفي الفسخ المأخوذ الآن من
 اراضي مصر اجرة لا خراج ألا ترى
 انها ليست مملوكة للزراع كأنه
 لموت المالكين شيئا فشيئا بلا وارث
 فصارت لبيت المال

مطلب

القول لدى البدان الارض ملكة
 وان كانت خراجية

تعالى أعلم اه ما في الخبرية ولا يخفى انه كلام حسن جار على القواعد الفقهية وقد قالوا ان وضع اليد والتصرف من اقوى ما يستدل به على الملك ولذا تصح الشهادة بأنه ملكه وفي رسالة الخراج لابن يوسف وايضا قوم من أهل الخراج أو الحرب بادوا فلم يبق منهم أحد ونقيت أرضهم معطلة ولا يعرف انها في يد أحد ولا أن أحدا يدعى فيها دعوى وأخذها رجل فخرتها وغرس فيها وأدى عنها الخراج أو العشر فمضى له وهذه الموات التي وصفت لك وليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف اه وقد منعنا عنه أيضا أن ارض العراق والشام ومصر عنوة خراجية تركت لاهلها الذين قهروا عليها وفي شرح السمر الكبير للسرخسي فان صالحوهم على اراضيهم مثل ارض الشام ومدائن وقرى فلا ينبغي لمسلم أن يأخذوا شيئا من دورهم وأراضيهم ولا أن ينزلوا عليهم منازلهم لانهم أهل عهد وصلى اه فاذا كانت مملوكة لاهلها فمن أين يقال انها صارت لبيت المال باحتمال أن أهلها كلهم ماؤا بلا وارث فان هذا الاحتمال لا ينبغي للملك الذي كان تابا وقد سمعت التصريح في المتن بالله بداية بأن ارض سواد العراق مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها ونصرتهم فيها وكذلك ارض مصر والشام كما سمعته وهذا على مذهبننا طاهر وكذا عدم من يقول انها وقف على المسلمين فقد قال الامام السبكي ان الواقع في هذه البلاد الشامية والمصرية انها في ايدي المسلمين فلا شك انها لهم اما وقفا وهو الاظهر من جهة عمر رضي الله تعالى عنه واما ملكا وان لم يعرف من انتقل منه الى بيت المال فان من بيده شيء لم يعرف من انتقل اليه منه يبق في يده ولا يكف ينفذ ثم قال ومن وجدنا في يده أو ملكه مكانا من شافيهتم انه احب أو وصل اليه وصولا صحيحا اه قال المحقق ابن حجر المكي في فتاواه الفقهية بعد نقله كلام السبكي فهذه امر في أن تحكم لذوى الاملاك والاقواق ببقاء ايديهم على ما هي عليه ولا ينزحنا كون أصل الاراضي ملكا لبيت المال أو وقفا على المسلمين لأن كل ارض نظرها اليها بخصوصها لم يتحقق فيها انهم ذلك الوقت ولا الملك لاحتمال انها كانت مواتا واحيت وعلى فرض تحقق اها من بيت المال فان استمرار اليد عليها والتصرف فيها تدمر في الملك في أملاكهم أو النظر فيما تحت ايديهم الا زمان المتطاولة فرائس ظاهرة أو قطعية على اليد المقيدة لعدم التعرض لمن حتى تحت يده وعدم انقضاءها منه قال السبكي ولو جوزنا الحكم برفع الموجود المحقق أي وهو اليد بغير ينفذ بل بمجرد أصل مستعجب لم تسليط الظلمة على ما في ايدي الناس ثم قال ابن حجر بعد كلام طويل اذا تقرر ذلك بان لك وانفخ انضاحا لا يبقى معه رية أن الاراضي التي في ايدي الناس بمصر والشام المجهول اتقائها اليهم تنقر في ايدي اربابها ولا تعرض لهم فيها بشي أصلا لان الامنة اذا قالوا في الكنائس المبنية للكفر انها تنقر ولا تعرض لها عملا بذلك الاحتمال الضعيف أي كونها كانت في بزية فاقصفت بها عمارة المصروف أو أن يقولوا ببقاء تلك الاراضي بيد من هي تحت ايديهم باحتمال انها كانت مواتا فاحيت وأرأسها انتقلت اليهم بوجه صحيح اه وقد أطل رحمة الله تعالى في ذلك اطالة حسنة رداعلى من اراد انتراع اوقاف مصر والبلدان داخلها في بيت المال بناء على انها قصت عنوة وصارت لبيت المال فلا يصح وقفها قال وسبقت الى ذلك الملك الطاهر بيرس فانه اراد مطالبة ذوى العقارات بمسندات تشهد رايهم بالملك والا انترعها من ايديهم متعللا بتعلل به ذلك الطالم فتقام عليه شيخ الاسلام الامام النووي وأعلمه بأن ذلك غاية الجهل والعناد وانه لا يجعل عند أحد من علماء المسلمين بل من في يده شيء فهو ملكه لا يجعل لاحد الاعتراض عليه ولا يكف اليانه بينة ولا زال النووي رحمه الله تعالى يشنع على السلطان وبه ظنه الى أن كشف عن ذلك فهذا الخبر الذي انتدبت علماء المداهب على قبول نقله والاعتراف بحقيقته ونقل اجماع العلماء على عدم المطالبة بمسند عملا باليد الصاهرة فيها أنهم باؤضعت بحق اه قات فاذا كان مذهب هؤلاء الاعلام أن الاراضي المصرية والشامية أصلها وقف على المسلمين أو لبيت المال ومع ذلك لم يجزوا مطالبة أحد يدعى شيئا أنه ملكه بمسند يشهد له بناء على احتمال انتقاله اليه بوجه صحيح فكيف يصح على مذهبننا بأنها مملوكة لاهلها اقترؤا عليها بالخراج كما قد مناه انه يقال انها صارت لبيت المال وليست مملوكة للزراع لاحتمال موت المالكين اها شيئا فبلا وارث فن ذلك يؤدى الى ابطال اوقافها وابطال الموارث فيها ونعدي الظلمة على ارباب الايدي الثابتة الحقيقة في المدد المتطاولة بلا معارض ولا منازع ووضع العنبر أو الخراج عليها لا ينافي ملكيتها كما ترى وهو صريح قول المصنف وغيره هنا ان ارض

مطلبه
ليس للإمام أن يخرج شيئا من يد
أحد الا بحق ثابت معروف

مطلبه
فما وقع من الملك الطاهر بيرس
من ارادته انتراع العقارات من
ملاكها لبيت المال

سواد العراق خراجية واسما مملوكة لاهلها راجح مال موت اهلها بلا وارث لا يصلح حجة في ابطال اليد المثبتة
للمالك فانه مجرد احتمال لم ينشأ عن دليل ومثله لا يعارض الحق الثابت فان الاصل بقائه الملكية واليد أقوى
دليل عليها فلا تزول الا بشبهة ثابتة والارم أن يقال مثل ذلك في كل مملوك بظاهر اليد مع انه لا يقول به أحد
وقد سمعت نقل الامام النووي الاجماع على عدم التعرض مع أن مدعيه أن تلك الاراضي في الاصل غير مملوكة
لاهلها بل هي وقف أو ملك لبيت المال فعلى مدعيها بالاولى واحتمال كون اهلها مملوك بلا وارث بعد الامام
النووي أبعد البعد وهذا ابن حجر المكي بعد النووي بنات من السبب وقد سمعت كلامه والحاصل
في الاراضي الشامية والمصرية ونحوه أن ما علم منها كونه لبيت المال بوجه شرعي حكمه ما ذكره
الشارح عن الفقه وما لم يعلم فهو ملك لاربابه والمأخوذ منه حراج لا جرة لانه حرجي في أصل الوضع فاعتقم هذا
التحرير فانه صريح الحق الذي بعض عليه بالواجب والمأخوذ من ذلك لاني لم أرى من تعرض لذلك هنا بل
تبعوا الحق الجدل في ذلك والحق أحق أن يتبع ولعل مراد الحق ومن تبعه الاراضي التي علم كونها لبيت
المال والله تعالى أعلم (قوله على هذا) أي على كونها صارت لبيت المال (قوله من وكيل بيت
المال) متعلق بمرأته هو من نصيبه الامام قسماً على بيت المال وأما البيع فبيع بيعه نفسه بخلاف الشراء
فان رده التيمم له مع شرائه مال التيمم فلهذا قيل في الشراء بكونه من الوكيل وفي الحامية والخلصة فن اراد
السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري اه وفي التيمم اذا اراد السلطان أن
يشترى مالاً منه أم غيره أم يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري لان هذا أبعد من التهمة اه
(قوله لانه لو كبل التيمم) أي لو صبه وسماه وكيلاً مشاكه (قوله ولا يجوز للضرورة) أي بأن
اجماع الفقهاء المال ليس رعه صاحب الجري رسالته باطلاق ما مر من ائمة الحامية والخلصة فانه يدل على
جواز البيع للامام مطلقاً وما في الريلقي من أن الامام ولاية عامة وله أن يتصرف في مصالح المسلمين
والامتناع عن المنة لا العام جائز من الامام وليد الوباغ شيء من بيت المال يبيع به فلهذا شيء مذكور
في سياق الشرط يتم العقار وغير الحاجة وغيرها (قوله راد في الجرح) أي راد على قوله بالضرورة
وله أثر في العقار الخ رعه من هذه اريادة في التهمة الموصية بقوله أو مصلحة فافهم قلت وسنذكر
احوالنا أن الامام أن يقطع من بيت المال الارض لمن يستحق وأن هذا تخليق قبيح كما سمعته وعلى هذا
فيكون شرائها من المصة (قوله على قول المتأخرين) أي في وصية التيمم ان ليس له بيع العقار
أو في المال المبيع الا في ذمة المرضية (قوله في سماع مسائل) ونسبه وجيزه بعد عقار صغير من اجنبي
لم يمسسه من قبله أو لدية الصغير أو دين الميت أو وصية مرسله لا بائناً لها الاثمة أو تكون غلته
لا ترى على مؤنته أو خوف حراجه أو نفعه أن يكون في يده متغلب اه ح (قوله فصل الله الرومي) في بعض
النسخ الرسمى واهل تحريف (قوله أن غالب اراضيها) الظاهر أن المراد الاراضي الشامية وبحق أن
يكون المراد الاراضي الرومية وبؤيد القول ما قدمناه عن المترامي من قوله وكذا الشامية حيث جعلها
مثل المصرية وكان هذا مأخوذاً من كلام النسخ المأثور وقد علمت ما فيه (قوله كالعارية) وجه الشبه بينهما
عدم تصرف من هي في يده تصرف المالك من البيع ونحوه اه ح فلا ينافي ما مر عن التنازعانية من انها
تكون في ايديهم بالجرة بقدر الحراج وسيد كرا الشارح أن من اقطعه السلطان ارضاً فله اجارتها (قوله
ثم يشتريها منه) يعني من المشتري كما قدمنا التصريح به في عبارة التبيين وظاهر هذا انه لا تشترط الضرورة
في حجة البيع والشراء كما مر (قوله وادالم يعرف الحال في الشراء الخ) أي لم يعرف انه شراء صحيح وجد
فيه المسوق الشرعي بناء على ما مر عن النسخ من انه لا يجوز الا للضرورة (قوله فالأصل الصحة) جلال الحال
المسلم على الكمال (قوله وبه عرف الخ) هذا كما أيسر من كلام الهر وأصله لصاحب الجرح وحاصله أن من
اشترى ارضاً مما صار لبيت المال فقد ملكها وان لم يعرف حال الشراء لجلاله على الصحة ولا حراج عليها بناء على
ما مر من أنها المامات ملاكها بلا ورثة وبيت المال وسقط حراجها لعدم من يجب عليه فاذا باعها الامام
لم يجب على المشتري حراجها لقصر الامام فيها وهو يدل عليها وتقديم ايضاً انه لا عشر عليها ايضاً وقد صنفنا

مطلب

في بيع السلطان وشراؤه اراضي
بيت المال

وعلى هذا فلا يصح بيع الامام
ولا شرائه من ولا بيت المال لشي

دلالة لو رايه ولا يجوز
الضرورة والبيع مائة تعالى

زاد في الجرح أرب في العقار
بضمه على قول المتأخرين

المستحق به فلهذا في باب
الوصية جواز بيع ماله لشي

وسمع مسائل وأما في بيت دمشق
فصل الله الرومي ان غاب اراضيها

سلطانية لا حراس ملاكها
فألت لبيت المال فيكون

في يديها كالعارية اه
وفي الهجر عن الواقعات لو اراد

السلطان شراءه هاله نفسه
يا حريه يبيعها ثم يشتريها منه

لنفسه انتهى واذالم يعرف الحال
في الشراء من بيت المال فالأصل

الصحة وبه عرف صحة وقف المشتراة
من بيت المال وان شروط الواقفين

صحيحة وأنه لا حراج على اراضيها

مطلب
في وقف الاراضي التي لبيت المال
ومراعاة شروط الواقف

مطلب
اودع المثلث والامراء ليراعى
شرطها

مطلب
على ما وقع له لعدان برفوق من
ارادته تقض اوقاف بيت المال

(وموافاة احياءه على ما بان الامام)
اورش له انهم (يراجي) ولواحياء
مسلم (مرفق) ما وارب الشئ
يعطى حاشه (وكل منهما) أي
العشرية والخراجية

ما في ذلك وحيث ما كانها بالشراء صح وقفه لها وتراعى شروط وقفه قال في النخبة المرضية سوا كان سلطانا
أو أميرا أو غيره وما زاد كره الجلال السبوطي من أنه لا يراعى شروطه ان كان سلطانا أو أميرا وأنه
يستحق ريعه من بيت المال من غير مباشرة لمواطن فعمول على ما اذا وصلت الى اوقاف
بإقطاع السلطان اياه من بيت المال كما لا يخفى اه وحاصله أن ما ذكره السبوطي لا يخالف ما قلناه من محمول
على ما اذا لم يعرف شراء اوقاف لها من بيت المال بل وصلت اليه بإقطاع السلطان لها أي بأن جعل له خراجها
مع قيام عينها لبيت المال فلم يصح وقفه لها ولا تلزم شروطه بخلاف ما اذا ملكها ثم وقفها كما قلنا لم تكن بقي
ما اذا لم يعرف شراء لها ولا لعدمه وظاهر أنه لا يحكم بعبء وقفها له لا يلزم من وقفه لها أنه ملكها وله دور
السيد الجوزي في حاشية الاشياء قبل قاعدة اذا اجتمع الخلال والحرام منه وقد فني علامة الوجود
المولى أبو السعود ومفتي السلطنة السليمانية بأن اوقاف المثلث والامراء لا يراعى شرطها لنها من بيت المال
أوترجح اليه واذا كان كذلك يجوز الاحداث اذا كان المتقرر في الطبيعة أو المرتب من مصاريف بيت
المال اه ولا يخفى أن المولى أبو السعود أدري بحال اوقاف المثلث ومثله ما سيد كرد انشراح في اوقاف
عن الحشية عن الميسوط من أن السلطان يجوز له محالة الشرط اذا كان غيب جهات اوقف قرى ومزارع
لان أصلها لبيت المال اه يعني اذا كانت لبيت المال ولم يعلم ملك اوقاف لها فيكون ذلك ارضا له
حقيقة أي أن ذلك السلطان ادعى وقفه اخرجهم من بيت المال وعينه لم يتخذه من العلماء والعلامة ونحوهم
عوانهم على وصولهم الى بعض حشمتهم من بيت المال ولما اراد السلطان نظام المملكة برفوق في عميف
وثمين وسبعة ثمانية ان تقض هذه الاوقاف لكونها اخذت من بيت المال وعقد ذلك لئلا يحل حصره
الشئ سراج الدين البلقيني وابرهان بن جماعة وشيخ الحنفية الشيخ محمد الدين شارح الهداية
فقال الشئ ما وقف على العمل والاطلة لا سبيل الى نفسه لان لهم في الجس اكثرت ذلك وما وقف على
فاطمة وحديجة وعائشة يقض ووافقه على ذلك الخ شرون كما ذكره السبوطي في النقل المستور في جواز
قص معلوم اوقاف الا حصر ثم رأيت نخود في شرح الملق في هذا التصريح بأن اوقاف السلاطين من بيت
المال ارضادات لا اوقاف حقيقة وأن ما كان منها على مصارف بيت المال لا يقتض بخلاف ما وقفه السلطان
على اولاده أو عتقائه مثلا وأنه حيث كانت ارضادات لا يلزم مراعاة شروطها لعدم كونها رقعة معينة ان
شرط صحة مثل اوقاف السلطان دون الشرائع من بيت المال لا ينفذ فدل على موافقة العلامة الاكل على
ذلك وهو موافق لما مر عن الميسوط وعن المولى أبي السعود وما سيد كرد انشراح في الوقف عن الهر من أن
وقفه قطاعات لا يجوز له اذا كانت ارضاموانا أو ملكا لمام فأقطعها رجلا وهذا خلاف ما في النخبة
المرضية عن العلامة فاسم من أن وقف السلطان لارض بيت المال صحيح وقت ولعل مراده لا يغير
اذا كان على مصلحة عامة كما تبين بطرسوسى عن قننى خان من أن السلطان لو وقف ارضام بيت مال
المسلمين على مصلحة عامة لم يلزم جاز قال ابن وهبان أنه اذا أبدع على مصرفه الشئ فقد منع من مصرفه من
أمراء الجوزي غير مصرفه اه فقد أفاد أن المراد من هذا الوقف تأيد مصرفه على هذه الجهة المعينة اننى
عينها السلطان مما هو مصلحة عامة وهو معنى الارصاد السابق ولا يشاق ما تقدم والله سبحانه أعلم (قوله
بإذن الامام) قيد به لان احياء يتوقف على اذنه ط عن المنع (قوله كما مر) أنه اذا دبل مع المساب
أودلهم على الطريق يرضع له ط (قوله خراجي) لانه استدأ وضع على الكافر وهو أنيق به كما مر (قوله
اعتبر قربه) أي قرب ما احياء ان كان الى ارض الخراج اقرب كانت خراجية وان كان الى العشر اقرب
فعشرية نهر وان كانت منهما فعشرية مراعاة لجانب السلم ط وهذا عند أبي يوسف واعتبر محمد الما
فان احياءها بما الخراج خراجية والعشرية بحر وبالأول بيتي درمنقي (قوله ما قرب اننى يعطى
حكمه) استئناف قصد به التعليل ط كفاءه ارضها ان تساعه وان لم يكن ملكا له ولا يجوز احياء
ما قرب من العاصم بحر (قوله وكل منهما الخ) تبع في هذا صاحب الدرر وهو مخالف لما في الهداية
والتبين والكافي وغيرها من أن اعتبار الماء فيها الوجه لم داره بستانا قول في الكافي لان ائونة في غير
النصوص عليه تدور مع الماء فان كانت تسقى بماء أو غير فهو عشريه وان كانت تسقى بأنهار الاعاجم

الخراجية ولو بهذا مرة وبه هذا مرة فالعشر أحق بالمسلم اه ومقتضاء أن المنصوص على أنه عشرى كارض
العرب ونحوها أو على أنه خراجي كارض السواد ونحوها لا يعتبر فيه الماء وعن هذا قال في الفتح
بعد كلام والحاصل أن التي فتحت عنوة أن أثر الكفار عليها لا يوظف عليهم إلا الخراج ولو سقيت بماء المطر
وان سقيت ببر المسلمين لا يوظف إلا العشر وان سقيت بماء الأنهار وكل أرض لم تفتح عنوة بل أحياءها مسلم
ان كان يصل إليها ماء الأنهار خراجية أو ماء غير ونحوه فعشرية وهذا قول محمد وهو قول أبي حنيفة اه
فتحصل أن الماء يعتبر فيه الوأحي مسلم أرضاً وجعل داره مستأجراً بخلاف المنصوص على أنه عشرى أو خراجي
وقد مناعن الدرامتي أن المفتي به قول أبي يوسف أنه يعتبر التربة وهو ما مشى عليه المصنف أولاً كالكترو وغيره
وقد مناعن في متن الماتني فافاد ترجمته على قول محمد وقال ح وهو المختار كما في الجوى على السكت عن شرح
قرا حصارى وعليه المتون واعتبار الماء قول محمد قال في الشرح لآلية قوله وكل منه ما الخ فيه مخالفة لقوله
قوله وما أحياء مسلم يعتبر بقرية لأنه اعتبر الحيرمة وهذا اعتبار الماء وعلمت أن ذلك قول أبي يوسف وهذا قول
محمد اه (قوله بماء العشر) هو ماء السماء والبئر والعين والبحر الذي لا يدخل تحت ولاية أحد وماء
الخارج هو ماء أنهار حفرتها الأعاجم وكذا سيمون وجيمون ودجلة والسرار خلافاً لمحمد والحاصل أنه
ما كان عليه به التمسرة ثم حوى ما قد روي ما سواه عشرى وتعامه فيما قد مناه في باب العشر (قوله خراج
مقاسمة الخ) هذا أن يوضع استدعاء على الكافر كما لو وظف فاذا فتح بالدية من على أهلها بأرضها له أن يضع الخراج
عليها مقاسمة أو موطناً بخلاف ما إذا قسمها بين الجيش فانه يضع العشر قال الخبير الرمي خراج المقاسمة كما لو وظف
مصر فأكال عشر ما أخذ الأفرق فيه بين الرطاب والزرع والكرم والتخل المتصل وغيره فاقسم الجميع على حسب
ما تطلق الأرض من النصف أو الثلث أو الربع أو الخمس وقد تقرر أن خراج المقاسمة كالعشر لتعلقه بالخارج
ولذا كثر بترك الخراج في السنة وانما ينسرقه في المصرف وكل شيء يؤخذ منه العشر وأنصفه يؤخذ منه
خراج المقاسمة وتجري الأحكام التي قررت في العشر وفاها خلافاً فاذا علمت ذلك علمت ما يزرع في بلادنا
وما يغرس فاذا غرس رجل في أرضه زيتوناً أو كرمًا أو أشجاراً يقسم الخراج كل ربع ولا شيء عليه قبل أن
يطعم بخلاف ما إذا غرس في الموطف ولو أخذها مقاطعة على دراهم معينة بالتراضي ينبغي الجواز وكذا لو وقع
على عدد الأشجار لأن التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة من أي شيء كان ولأن تقدير خراج المقاسمة
مفوض لرأي الإمام وكل من أنواعه لا ينفصل في بلادنا ففضل الأرض تقسم بأشجارها أو بأخذون
السلطان منها ثلثاً أو ربعاً ونحوه وبعضها يقطع عليه دراهم معينة وبعضها يعد أشجارها أو بأخذ على كل شجرة
قدرا معيناً وكل ذلك جائز عند الطاقة والتراضي على أخذ شيء في مقابلته خراج المقاسمة لمن يستحقه ولا شك أن
أراضي بلادنا خراجية وخارجها مقاسمة كما هو مشاهد وتقديره مفوض إلى رأي الإمام اه وبأني تمام
الكلام قلت لكن من أن المأخوذ الآن من أراضي مصر والشام اجرة لا عشر ولا خراج والمراد الأراضي التي
صارت لبيت المال لا المملوكة أو الموقوفة كما قد مناه لكن هذه الاجرة بدل الخراج كما مر وبأني (قوله يتعلق
بالممكن من الانتفاع) بيان لكونه واجبا في الذمة أي أنه يجب في ذمته بمجرد تمكنه من الانتفاع بالأرض
لا بعين الخراج حتى لو تمكن من الزراعة وعطّلها وجب بخلاف ما لو لم يتمكن كما سبكره المصنف (قوله
كما وضع الخ) تمثيل لخراج الوظيفة (قوله على السواد) أي قرى العراق (قوله بذراع كسرى) احتراز
عن ذراع العاتية وهو ست قبضات فتح والقبضة أربع أصابع (قوله بالفدان) بالثقل ألف الحرث ويطلق
على الثورين يحرق عليهما في قران وجمعه فدادين وقد يخفف فيجمع على أفدنة وفدن مصباح والمراد هنا
الأرض وهو في عرف الشام نوعان روماني وخرطاطي ومساحة كل معروفة عند الفلاحين (قوله وعلى
الأول المعقول بحر) وأصله في الفتح وقال إن الثاني يقتضي أن الجريب يختلف قدره في البلدان ومقتضاء
أن يتحد الواجب مع اختلاف المقادير فانه قد يكون عرف بلد فيه مائة ذراع وعرف أخرى فيه خمسون ذراعاً
(قوله يبلغه الماء) صفة لجريب قيد به لما يأتي من أنه لا خراج ان غلب الماء على أرضه أو انقطع وبه علم أن المراد
الماء الذي تصير به الأرض صالحة للزراعة فصار كقول الكنتز جريب صلح زراع (قوله صاعاً) مفعول وضع
وهو التفسير الهائمي الذي ورد عن عمر رضي الله تعالى عنه كافي الهداية وغيره وهو ثمانية ارطال أربعة أمماء

مطلب في خراج المقاسمة

(ان سقى بماء العشر أخذ منه
العشر الأرض ككافر سقى
بماء العشر) اذ الكافر لا يسدأ
بالعشر (وان سقى بماء الخراج
أخذ منه الخراج) لأن البناء
بالماء (وهو) أن الخراج
(نوعان خراج مقاسمة ان كان
الواجب به من الخارج كالحبس
ونحوه وخراج رطبة ان كان
الواجب شيئاً في الدقة يتعلق
بالممكن من الانتفاع بالأرض كما
ومع عمر رضي الله عنه على السواد
لكل جريب) هو ستون ذراعاً
في ستين بذراع كسرى سمع
وصات وقيل المعترف في كل بلدة
عرههم وعرف مصر التقدير بالفدان
فتح وعلى الأول المعقول بحر (يلغى
الماء صاعاً)

وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وينسب الى الجحاج فيقال صاع جحاجي لان الجحاج احرجه بعد ما فقد
 كافي ط عن الشامي (قوله من ر- أو شعير) أي فهو مخبر في اعطاء الصاع من الشعير أو البر كافي النهاية معزيا
 الى فتاوى قاضي خان والصحيح انه عمار رعى في تلك الارض كافي الكافي شربلا لية ومثله في البحر وبقي ما اذا
 عطلها والظاهر أن الامام بحير تأمل (قوله ودرهما) هو وزن سبعة كافي الزكاة بحر وهو أن
 يكون وزنه اربعة عشر قيراطا جوهره (قوله اربعة) بالفتح والجمع الرطاب وهي الشفاء والخيار والبطيخ
 والباذنجان وما جرى مجراه والقول غير الرطاب مثل الكزاث شربلا لية (قوله متصلة) يعني انه يشترط
 في تلك الاشجار التي للعنب والترو وغيرهما أن يكون متصلا بعضها ببعض بحيث لا يمكن أن يزرع بينها افاده
 في شرح الملتقى فلو كانت متفرقة في جواب الارض ووسطها مزروع فلا شيء فيها كالأشياء في غرس اشجار غير
 مثمرة بحر ط وقوله فلا شيء فيها أي في الاشجار المتفرقة بل يجب في الارض لانها اذا كانت متفرقة
 فهي بستان فيجب بقدر الطاقة على ما يأتي أو المراد لا شيء فيها مقدر تأمل وقوله كالأشياء في غرس الخ هذا
 اذا لم يقصد شغل ارضه بها فلو استغنى ارضه بقوائم اخلاف وما شبه أو انقص أو الحشيش سكان فيه
 العشر كما قد مناه في باب ع البذر ان وغيره تأمل (قوله ضعفها) أي ضعف الخمسة وهو عشرة دراهم
 لما فيها من الاعمار فان كانت ثمرة بعد فقدها خراج ازرع كافي الحاشية درمستقي (قوله ولما سواه) أي سوى
 ما ذكر من الاشياء الثلاثة الموطأ عليها (قوله مما ليس فيه توطيف عمر) قصده اصلاح المتن فان ظاهره
 أن الزعفران والبستان فيه توطيف عمر كما هو قضية العطف مع انه ليس كذلك (قوله يحوطها)
 أي يرعاها ويحفظها وهو يشديد الواو أي دار عليها حائط قال في المصباح حاطه يحوطه حوطا رعاها وحوط
 حوله تحوطا دار عليه نحو التراب حتى جعله محيطا به اه (قوله فلو ملته الخ) في المصباح التفت
 النبات بعضها ببعض الخياط ثم اعلم أن حاصل ما ذكره من الفرق بين البستان والبكر هو أن ما ثبت اعتبار
 ملته فهو بكر وما كانت متفرقة فهو بستان وقد عزا ذلك الى الظهيرية ومثله في كافي النسبي ومقتضاه
 أن الكرم لا يختص بشجر العنب مع أن ما في المتن من عطف الحل على الكرم يبيد أنه غيره وفي الاختيار
 والجريب الذي فيه اشجار مثمرة ملته لا يمكن زراعتها فالحمد يوضع عليه بقدر ما يطبق لانه لم يرد عن عمر
 رضي الله تعالى عنه في البستان تقدير فكان منقوضا الى أمر الامام وقال أبو يوسف لا يراد على الكرم لأن
 البستان بمعنى الكرم فالوارد في الكرم وادفيه دلالة وان سكان فيه اشجار متفرقة فهي تابعة للاروس
 اه ومصاد هذا أيضا أن الكرم يختص بالعنب والبستان غيره بقرينة التعليل أولا وثانيا وهذا اوفق بما
 في كتب اللغة ومصاده أيضا أن الخلاف بين محمد وأبي يوسف في البستان اذا كانت اشجاره ملته
 وأن ما في المتن هو قول محمد وعليه جرى في الملتقى وذكر في البدائع مثل ما في الاختيار حيث قال وفي جريب
 الكرم عشرة دراهم وأما جريب الارض التي فيها اشجار مثمرة بحيث لا يمكن زراعتها لم يذكر في ظاهر الرواية
 وروى عن أبي يوسف انه قال اذا كان الحل ملته جعلت عليه الخراج بقدر ما يطبق ولا يزيد على جريب درهم
 عشرة دراهم (قوله لان التصيف الخ) عليه لقوله وغاية الطاقة نصف الخراج فلا يثنى انه يجوز انقص عنه
 فافهم (قوله فلا يراد عليه في خراج المقاسمة) ترك ما لم يوطف مع أن الخلاف فيه فكان عليه أن يقول فلا يراد
 عليه فيه ولا في خراج المقاسمة ولا في الموطأ الخ افاده ح قلت وقد يجاب بأن قوله والتصيف الخ يبيد
 انه يجوز وضع النصف أو الربع أو الخمس فيصير خراج مقاسمة لانه جرم من الخراج وهو غير الموطأ فنوله
 في خراج مقاسمة اراد به هذا النوع وقوله ولا في الموطأ الخ اراد به النوع اه قول فافهم (قوله ولا في الموطأ
 على مقدار ما وظيفه عمر) وكذا اذا فتح بلدة بعد عمر فأراد الامام أن يضع على ما يزرع حنطة دراهم
 وقضيرا وهي تطبيقه لمس له ذلك عند أبي حنيفة وهو الصحيح لأن عمر رضي الله تعالى عنه لم ير دلتما خبر بزيادة
 الطاقة افاده في البحر عن الكافي قال ط وهذا نص مريح في حرمة ما أحدثه العمة على الارض من الريادة
 على الموطأ ولو سلم أن الاراضي آلت لبيت المال وصارت مستأجرة اه أي لما قد مناه عن انتزاعها من أن
 الامام يدفعها للزراع بأحد طريقين إما باقامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج وإما باجارتهم لهم بقدر
 الخراج فقوله بقدر الخراج يدل على عدم الزيادة قلت لكن المأخوذ الآن من الاراضي الشامية التي آلت الى

من بر أو شعير ودرهما) عطف على
 صاع من اجود النعود زبلي
 (الجريب الرطبة خمسة دراهم
 والجريب البكر أو الضل
 متصلة) قيد فيهما (ضعفها لما
 سواء) مما ليس فيه توطيف عمر
 (زعفران وبستان) هو كل
 ارض يحوطها حائط وفيها اشجار
 مثمرة الخ عن الزرع تحوطها
 فلو ملته أن متصلة لا يمكن
 زراعتها فيها فهو بكر (طاهه
 و) فيه المناقاة نصف الخراج لأن
 التصيف عين النصف فلا يراد
 عليه في خراج المقاسمة ولا في
 الموطأ على مقدار ما وظيفه عمر
 رضي الله تعالى عنه

بيت المال بموجب البراءة والدفتر السلطانية وكذا من الاوقاف شي كثير فان منها ما يؤخذ منه نصف الخارج
ومنها الربع ومنها العشر والظاهر أنه خراج مقاسمة في أصل الوضع فيؤخذ بقدره اذا صار بدل اجرة ولعل
ما مر من التوظيف كان على سواد العراق فقط والموضوع على الاراضي الشامية كان خراج مقاسمة فبقي
المأخوذ قدره وقد مرنا التصريح عن الخير الرمي بأنه خراج مقاسمة (قوله وان طاق) نعم لقوله ولا يراد
عليه الخ فيشمل ما لم يوظف كما مر به في قوله وغاية الطاقه نصف الخارج ويشمل خراج المقاسمة كما نص
عليه في التمر وكذا الموظف من عمر رضى الله تعالى عنه كما في الخبر الرمي (قوله وجوزا
عند الاطاقة) اعلم أن قول المصنف وغيره وينقص مما وظيف ان لم تنطق بفهم منه أنها ان اطاعت لا ينقص
منه وهو مخالف لما في الدراية من جوار القنان عند الاطاقة قال في الدرر ولو قيل بوجوبه عند عدم الامانة
وبجوازده عند الاطاقة لكان حسنا وعليه يحمل ما في الدراية فتدبره اهـ وحينئذ فانهم من قول المصنف
ان لم تنطق أنه لا يجب التنقيص عند الاطاقة فلا ينافي جوازده بقول الشارح وجوبا بقيد لقول المصنف وينقص
مما وظيف لا لقوله في التمرح فيتنص الى نصف الخارج وقوله وجوزا عطف على وجوبه فكانه قل وينقص
وجوبا مما وظيف ان لم تنطق وجوزا ان اطاعت وهذا كلام لا غبار عليه وبه سقط ما قيل ان مقتضى هذا
العطف أن الخارج من الزكوة مثلا لو بلغ ألف درهم جازأخذ خمس مائة ولا يقال به والمراد انه ان بلغ الخارج
ضعف الموظف أو أكثر جاز لا دم أن ينقص عن الموظف اهـ ووجه السقوط أن هذا ما يرد لو كان قوله
وجوبا بقيد لقوله فيتنص الى نصف الخارج فيصير معنى قوله وجوزا انه ينقص الى نصف الخارج وجوزا عند
الاطاقة ولا موجب لهذا الحل فافهم (قوله وينبغي أن لا يراد على النصف الخ) هذا في خراج المقاسمة
ولم يقيد به لانها من التعمير بالنصف والخمس فان خراج الوظيفة ليس فيه جرم معين تأكل قال في التمر وسكت
عن خراج المقاسمة وهو اذا من الامام عليهم باراضهم ورأى أن يضع عليهم جزا من الخارج كنصف أو ثلث
أو ربع فانه يجوز ويكون حكمه حكم العشر ومن حكمه أن لا يراد على النصف وينبغي أن لا ينقص عن الخمس
وله الحدادي اهـ وبه علم أن قول الشارح وينبغي مذكور في غير محله لان الزيادة على النصف غير جائزة
كما مر التصريح به في قوله ولا يراد عليه وكان عدم التنقيص عن الخمس غير منقول فذكره الحدادي بحثا
لكن قال الخير الرمي يجب أن يعمل على ما اذا كانت تطبق ولو كانت قليلة الربع كثيرة انون ينقص اذ يجب
أن يتفاوت الواجب لتفاوت المونة وكان في ارض العشر ثم قال وفي الكافي وليس للامان أن يحول الخراج
الموظف الى خراج المقاسمة أقول وكذلك عكسه فيما يظهر من تعديله لانه قال لان فيه نقص العهد وهو حرام
اهـ قلت صرح بالعكس القهستاني وقد منع الرمي أن يأخذ من الاراضي الشامية خراج مقاسمة
وكذا أن ما صار نهاليت المال تؤخذ اجرة بقدر الخراج ويكون المأخوذ في حق الامام خراجا بحيث كان
كدلت تعترفه الطاقه وبه يعلم أن ما يفعله أهل التيمار والرعامات من مطابقة أهل القرى بجميع ما عينه لهم
السلطان على القرى كالقسم من النصف ونحوه ظلم محض لان ذلك المعير في الدفتر السلطانية مبنى على انه كان
له يؤخذ من الرراع سوى ذلك القسم المعير والفاضل عنه يبقى للزراع والواقع في زماننا خلافه فان ما يؤخذ
منهم الآن ظلما مما يسمى بالخاير وغيرهائي كثير مما يستغرق جميع الخارج من بعض الاراضي بل يؤخذ منهم
ذلك وان لم يخرج الارض شيئا وقد شاهدنا مرارا أن بعضهم ينزل عن أرضه لغيره بلاشيء لكثرة ما عليهم الظلم
وحينئذ فطالبته بالقسم ظلم على ظلم والظلم يجب اعدامه فلا يجوز مساعدة أهل التيمار على ظلمهم بل يجب أن
ينظر الى ما تطيقه الاراضي كما افق به الخير الرمي ونقل بعض الشراح عن شمس الأئمة أن من سيرة الاكاسرة
اذا أصاب زرع بعض الرعية آفة عوضوا له ما انفق في الزراعة من بيت مالهم وقالوا التاجر شريك في الخسران
كما هو شريك في الربح فاذا لم يعطه الامام شيئا فلا أقل من أن لا يغرمه الخراج (قوله فعليه خراج الارض)
كذا في البحر عن شرح الطحاوي قال ط والاولى خراج الزرع كما نقله الشارح عن مجمع الفتاوى في باب زكاة
الاولى والى أي يدفع صاعا ودرهما (قوله الى أن يطعم) يضم اوله وكسر ثائه مبنيا للفاعل قال في المصباح اطعمت
الشجرة بالالف ارضتها (قوله فعليه خراج الزكوة) أي دانما لانه صار الى الادنى مع قدرته على الاعلى قال
في الفتاوى الهندية قالوا من اتقل الى أخس الامر من غير عذر فعليه خراج الاعلى كمن له أرض الزعفران

وان دأقت على الصريح كافي
(وينقص مما وظيف) عليها
(ان لم تنطق) بأن لم بلغ الخارج
ضعف الخراج الموظف فيتنص
الى نصف الخارج وجوبا وجوزا
عند الاطاقة وينبغي أن لا يراد
على النصف ولا ينقص عن الخمس
الحدادي وفيه لو نمر بأرض
الخارج كرم أو غيرا فعليه خراج
الارض الى ارضهم ردد الوقطع
الكرم وزرع الخبز فعليه خراج
الكرم

مطلب
لا ينقص خراج الموظف الى خراج
المقاسمة وبالعكس

مطلب
لا يلزم جميع خراج المقاسمة اذا لم
تطابق لكثرة المطالم

فكره وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا ينبغي
 يعلم ولا يفتي به كذا يطعم الطلبة في أموال الناس كذا في الكافي ح (قوله في الفتح اذ يدعى كل ما لم أن أرضه
 كانت تعلق لرعاية الزعفران ونحوه وعلاجه معب اه (قوله واذا اطعم) معطوف على قوله الى أن يطعم
 قل في البحر وفي شرح الطحاوي لو أثبت أرضه كرمه عليه خراجها الى أن يطعم فإذا اطعم فإن كان صنف وطيفة
 الكرم ففيه وطيفة الكرم وإن كان اقرب منه فله الى أن ينقص عن قنير ودرهم فنقص فعليه قنير ودرهم اه
 والقضير صاغ كما مر وهذا بناء على أنها كانت للزراعة ولوللرطوبة ولطاهر لزوم خمسة دراهم وهذا هو الشارح
 ولا ينقص عما كان تأمل (قوله وكل ما يكر الخ) مكرز مع ما تقدم ح (قوله على الماء) قال في جمع
 اللغة المسناة العرم وهو ما يبنى للسبل ليرد الماء اه ح وحاصله أنها ما يبنى حول الرس ليرد السبل فيها
 وتسمى حاقنا الهرمس ماء أيضا والطاهر أن الحسم فيها كذلك لأن ذلك ليس محل الررع فلا يبنى شائلا
 للارض فيكون تابعها (قوله قوم) أراد باسم الجمع التيسير رابطة قوله أحده ما وراو الجمع
 في شروا باعتبار صورة اسم الجمع ح (قوله فيها كرم) أراد به الجسد كدوى بعده بقرينة الجمع فيا يأتى ح
 (قوله فشرى) عطف على شروا عطف مفصل على مجمل ح (قوله فله معلوما) أى علمه سنة كروم
 وحصة الاراضى من الخراج المأخوذ (قوله والاكتفى كن-له) في الضرر المبيع أن كان جدي له أى بأمر كان
 خراج النبعة يؤخذ جدي من غير أن لحصة الكروم وحصة الاراضى (قوله فن لم تعرف الخ) يعنى لم يعرف
 أحد من الكروم كانت اراضى ولا من الاراضى كانت كروما ح (قوله قسم بقدر الحاضر) أى ينظر الى
 خراج الكروم والاراضى فإذا رفق ذلك بقسم جدي خراج النبعة عليه على قدر حصصها ح عن الحاشية قلت
 والطاهر أن المراد أنه ينظر الى خراجها ح وطيفة بأن ينظر الى حريصا فيه مائة ذابح خراج الكروم
 مائة درهم مثلا وخراج الاراضى ما يتيسر بقدر جدي خراج النبعة عليه مائة مثالا ثلثه على الكروم وثلثه على
 الاراضى (قوله قرية) المراد أهلها المداقل خراجهم (قوله ان لم يعلم الخ) أى ان كان لم يعلم أن خراج
 اراضيه كن على اتساوى أم لم تزل كما كان (تيسره) أى يسئل في مسددة قرية له أرس لم يعرف عليه خراج
 من قديم الزمان ويد السامى المتكلم على البرية شيا بعد لهم خراج أجاب ليس له ذلك والقديم بقى على
 قدمه وحمل أحوال المسلمين على الإصلاح واجب (قوله ولا خراج الخ) أى خراج الوطيفة وكذا خراج
 المقامة والعشر بالاولى لتعق الواجب بعين الخراج فيهما ومثل الررع الزطمة والكروم ونحوهما خبرية (قوله
 ما يمكن الررع فيه ثانيا) قال في الكبرى راعى أنه من قدر ثلاثة اشهر نهر (قوله ويمكن الاحتراز فيها خراج
 ما لا يمكن كالجراذ كذا في البرازية (قوله كذا نعام) وكثيرة وسباع ونحو ذلك بحر (قوله وفارودودة) عبارة
 البحر ومنه يعلم أن الدودة والفاراة إذا كلا الررع لا يستط الخراج اذ قلت لاشك أنهم ما مثل الحراد في عدم إمكان
 الدفع وفي البر لا ينفى ان ترد في كون الدودة آفة مماوية وأنه لا يمكن الاحتراز عنها قال الحية الرملى وأقول ان
 كان كثيرا غالما لا يمكن دفعه بحيلة يجب أن يسقط به وان أمكن دفعه لا يسقط هذا هو المتغير للثواب (قوله
 أو هلك الخراج بعد الحصاد) فهو منه انه لو هلك قبله بسقط الخراج لكن بحالفة التفصيل المذكور فيما لو أصاب
 الررع آفة من الررع اسم لقائم في أرضه فحيت وجب الخراج به لا كما يفتى به من الاحتراز بها علم انه
 يجب قبل الحصاد إلا أن يحمل الهلاك هنا على ما إذا كان بما لا يمكن الاحتراز عنه قد دفع الحاشية وقد سما
 في باب العشر من الركة الاختلاف في وقت وجوبه فعنده يجب عند ظهور الفمرة والامر عليهم من الفساد وان
 لم يتصور الحصاد إذا بلغت قد يتنفع به وعند الثالث عند اقصاء الحصاد وعند الثالث إذا حصدت وصارت
 في البحرين فلو أكل منها بعد بلوغ الحصاد قل أن تحصد فمن عنده الا عند محمد ولو بعد ما صارت في البحرين
 لا يضمن اجماعا ومز تمامه هناك (قوله وقبله يسقط) أى الاذا بقى من السنة ما يمكن فيه من الزراعة كما
 يؤخذ مما سلف ط قال الخبير الرملى ولو هلك الخراج في خراج المقامة قبل الحصاد أو بعد فلا يبنى عليه
 لتعلقه بالخراج حقيقة وحكمه حكم الشريك شركة الملك فلا يضمن الا بالاعتدى فاعلم ذلك فنه مهم وبكثرة وقوعه
 في بلادنا وفي الحاشية ما هو صريح في سقوطه في حصة رب الارض بعد الحصاد ووجوبه عليه في حصة الاكار
 معللا بأن الارض في حصة بمنزلة المستأجرة اه (قوله ان فضل عما اتفق) ينفى أن يلحق بالفضة على الررع

واذا اطعم فعليه قدر ما يطيق
 ولا يريد على عشرة دراهم
 ولا ينقص عما كان وكل ما
 يمكن الررع تحت شجرة فبستان
 وما لا يمكن فكرم وأما الاشجار
 التي على الماء فلا يبنى فيها انتهى
 وفي ركة الخفية قوم شروا
 ضيقة فيها كرم رأس فشرى
 أحد مما الكرم وأما حرا الاراضى
 وأرادوا قدم الخراج فله معلوما
 وكما كان قبل الشرا والاهل أن
 كن جدي فار لم تعرف الكروم
 الكروما قسم بقدر الحاضر
 قوله خراجهم مماوية فطلبوا
 اتسوية ان لم يعلم فدر دابة
 ترك له ما (ان) له خراج
 ان علم الماء على أرضه أو اتفق
 الماء أو أصاب الررع آفة مماوية
 كغرق وحرق وشذرد) الا اذا
 بقى من السنة ما يمكن الررع فيه
 ثانيا (أماداً) لا آفة غير
 مماوية) وعكر الاحتراز عنها
 (كل مردة وسباع ونحوهما)
 أنهام وفارودودة بحر
 (أو هلك) الخراج (بعد الحصاد
 لا) يسقط وقبله يسقط ولو هلك
 بعضه ان حصل ما اتفق

أخذ منه مقدار ما بنا منه من
سراج وتقام في الشريعة معزياً
للجهر فالكداح م الاجارة
في الارض المستأجرة (فان
عطى لها سراجاً ولو كان حراجها
موطناً أو سلم صاحبها أو اشترى
مسلم من دمي (أرس حراج
يجب الحراج ولو لمعه انسان من
الزراعة أو كان الحراج حراج
(مقابلة لا) يجب شيء سراج
وفرعت أن المأخوذ من أراضي
مصر اجرة لا حراج بما يدل الآن
من الاخذ من الملاح وان لم يزرع
ويسمى ذلك فلاحاً واحداً على
السكنى في بلدته معصية بعمر
داره ويرجع الارض حرام بلا شبهة
مهر ونحوه في الشرع بلا شبهة
معها بالزراعة ثم أن
معها التي ليست حراجية بل
بالاجرة فلا شيء على من لم يزرع
ولم يكن مسجلاً بجره ولا حراج عليه
بما يدل عليه الطائفة من الذين رآوا
حرام خصوصاً انراة المشايخ
بالعلم وقالوا للزرع الخس قادراً
على العمل كزرع السراج عليه حراج
العمل وهذا العمل ولا يجره كماله
تحتوى الطائفة (بأن أرباب حراجية
ان بقي من الدية مقدار ما تملك
المشتري من ارضه وعليه الحراج
والدفع البائع)

مطلوب

فيما لو لم يزرع المالك من زراعة الارض
الحراجية

مطلوب

لورح من سراج من دمي لا يجبر
على اعدود

ما يأخذ الا عراب وحكام السياسة ظالم كما يعلم مما تقدمناه (قوله أخذ منه مقدار ما بنا) أي ان بقي ضعف
الخراج كدروهمين وصاعين يجب الخراج وان بقي اقل من مقدار الخراج يجب نصفه وأشار الشارح الى هذا
بقوله وتقام في الشريعة لانه مذکور فيها أقاده ح (قوله منصف سراج) على حذف العاطف أو على معنى
منصف عن السراج فان المنصف في المنع نقل ذلك عن السراج (قوله وكذا حكم الاجارة) أي لو استأجر
أرضاً فغلب عليها الماء أو قطع لا تجب الاجرة وأما لو أصاب الررع افة فانما يسقط اجرة ما بقي من السنة
بعد انقضاء ما قبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة شيئاً فشيئاً فوجب أجر ما استوفى لا غيره فيسقط بين هذا وبين
الحراج فانه يسقط كما في الجرع عن الوالدية قلت لكن في اجارة التازية عن الحيط الفتوى على انه اذا بقي
بعد هلاك الررع مدة لا يتمكن من الزراعة لا يجب الاجر والا يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه
في الضرر وكذا لو لمعه غاصب اه والخراج كذلك كما علمت (قوله فان عطى لها صاحبها) أي عطل الارض
الصالحة للزراعة كترمت في الحينة فلي أرض الحراج أرس سجة لا تصلح للزراعة أو لا يصلحها المالك
ام كنه اصلاحها ولم يصلح فعليه الحراج والا فلا اه ومن التعطيل من وجه مالو زرع الاخر مع قدرته على
الاعمال كما مر قلت ود تنهى من التعطيل ما ذكره في الاسعاف في فصل أحكام المقابر والربط لجعل أرضه
مقبرة أو بالاعمال أرضاً لا يسقط الحراج عنه وتبيل لا يسقط والعجب هو الاول اه وعليه شيء في المنظومة
المهمة رتب مالو غرام لها عن الزراعة لعدم قوته وأسبابه ولا امام أن يدفعها لغيره مراعاة لما أخذ
الحراج من نصيب المالك ويمسك الباقي للمالك وان شاء أجرها وأخذ الحراج من الاجرة وان شاء زرعها من
بيت المال فان لم لها عن باعها وأخذ الخراج من ثمنها قال في النهاية وهذا بخلاف لانه من باب صرف
الضرر العام بالدر الحاس وعن أبي يوسف يدفع للعاجر كفايته من بيت المال قرضاً لعمل فيها فليجى
وفي المدخلة لو علمت قدرة مالكها ردها الامام عليه الا في البيع (قوله يجب الحراج) أما في التعطيل فلان
التمتع بها من جهته وأما فيما بعده فلان الحراج فيه معنى المؤنة فأمكن اقتضائه على المسلم وقد صرح أن الصحابة
اشترى أراضي الحراج وثناؤاً يؤدون خراجها وتقامه في الفتح (قوله لا يجب شيء) لانه اذا منع ولم يقدر على
دفعه لم تكن من الزراعة لان حراج المقاسمة يتعلق بعين الحراج مثل العشر فاذا لم يزرع مع القدرة لم يوجد
الحراج بخلاف حراج الوطيفة لانه يجب في الدية بمقدار تمكن من الزراعة (قوله وقد علمت الخ) حاصله دفع
مالوهم من قولهم لو علمها صاحبها يجب الحراج ان لو نزل الزراعة لعدداً لغيره أو رحل من القرية فيجبر على
الزراعة والعود وليس كذلك أما لو افلما علمت من قولهم ان الامام يدفعها لغيره مراعاة أو بالاجرة أو ببيعها
ولم يقولوا ببيعها وأما ثانياً فلما مر من أن الاراضي الشامية حراجها مقاسمة لا وطيفة فلا يجب
بأنه تعطيل أسلاراً أما ثالثاً فلاهم الماصرات لبيت المال صار المأخوذ منها اجرة بقدر الخراج والاجرة لا تلزمهما
دون التمام اما بعد الاجارة أو بالزراعة قال الخبير الرمي في حاشية البحر أقول رأيت بعض أهل العلم افترى بأنه
اذا رحل الملاح من قريته ولم يزرع القريته بريح له لا يجبر على العود وربما اغتر به بعض الجهلة وهو محمول
على ما اذا رحل لاعتلم وجور ولا عن ضرورة بل غشاً وأمر السلطان باعادته للمصلحة وهي صيانة القرية
عن الحراب ولا ضرر عليه في العود وأما ما يفعله الطائفة الآن من الازام بالزاد الى القرية مع التكليف الشاقة
والخوار المسطر ولا يقول به مسلم وقد جعل الحصن الشافعي في ذلك رسالة أهام بها الطائفة على فاعل ذلك
فارجع اليها ان شئت اه (قوله كذا لا يتحرى الطائفة) قال في العناية ورد بأنه كيف يجوز الكتمان وانهم
لو أخذوا كن في موضعه لكونه واجبا ليجب بالوالأفتين بذلك لا تدعى كل طام في أرض ليس شأنها ذلك انها
ول هذا كانت ترزع ارضان فبأخذ خراج ذلك وهو ظم وعدوان اه (قوله باع أرضاً حراجية الخ) هذا
اذا كانت فارغة لكن اختلاصا في اعتبار ما يتمكن المشتري من زراعته فقبل الحنطة والشعير وقبل أي زرع
كن في اه هل يشترط ادراك الربع بكاله أو لا وفي واقعات الماطني أن الفتوى على تقدير بثلاثة أشهر وهذا
منه اعتبار زرع الدخن وادراك الربع فان ربع الدخن يدرك في مثل هذه المدة وأما اذا كانت الارض
منزوعة فما عهدهم ارض فان كان قبل بلوغه فالخراج على المشتري طائفاً وان بعد بلوغه وانفاد حبه فهو كما
لو باعها فزراعة ولو كان لها ربحان حررتي ورسمي وسلم أحدهما مائة بائع والآخر للمشتري فالخراج عليهما

ولم تزل اليايدي ولم تمك في ملك احد منهم ثلاثة اشهر ولا حراج على احد اه من انتارخية ملحد (قوله)
عمانية لم اجده فيها واعمار في البحر الى البناية وهي شرح الهداية بمعنى (قوله ولا يؤخذ العشر الخ)
أي لو كان له ارض حراجها موقوف لا يؤخذ منها حراج وكذا لو كان حراجها مضافة من نصف
ونصفه وكذا لو كانت عشيرة لا يؤخذ منها حراج لانهم لا يتجفعان ولما لم يسقط احد من احصاء الراشدين
والاقل ونظامه في الفتح (قوله ولا يتكرر الخراج الخ) قول في الفتح فالخراج له شدة من حيث تعلقه بالملك
وله خفة باعتبار عدم تكرره في السنة ولوروع فيه امرارا والعشرة له شدة وهو يتكرر بتكرر خروج الحراج
وخفة تعلقه بهي الحراج فاذا عطلها لا يؤخذ شيء اه قات ومن ذلك أن الحراج يسقط بالموت وبالتداعل
كجزية وقيل لا كالعشر وسيأتي تمام الكلام عليه في الفصل الثاني (قوله او وهله) ان خدمه
ثم اعطاء اياه (قوله عند الثاني) أي صدقي يوسف وقال محمد لا يجوز بحر ولا صهرى وحده مور محمد
ان كان مراده انه لا يجوز ولو كان مصرفه حراج (قوله وحل لم مصرفا) المحذوف قوله جاز أي جرمه
السلطان بمعنى انه لا يصح ولا يبرم من ذلك حلل لرب الارض وفي الفرية وبعد في مصرفه الى الله ان كان مصرف
كالماتق والمحاهد والمعلم والمعلم والدا كروا واعط عن علم ولا يجوز غيرهم وكذا انزل عمل السلطان الحراج
لاحد من عمله اه (قوله خلاف المشهور) أي مخالف لما نقله جماعة عن يوسف هر (قوله لا يجوز اجماعا)
اعل وجهه أن العشرة مصرفه مصرف الركاة لانه زكاة الحراج ولا يكون الا من مصرفه ركة مصرفه بخلاف
حراج فانه ليس ركة ولا يوضع على ارض الكافر هذا ما ظهر لي تأمل (قوله مرماه ارية) وذلك حيث
قال في ارية السلطان انزل العشرة هو عليه حرجا كان او فقيرا كان ان كان له ثلثه لثلاثة
فلاضمن على السلطان ومن عبياض من السلطان العشرة للفقير من بيت مال الحراج بيت مال الصدقة اه
فت ويستغنى عنه على ما اذا كان من مستحق حراج ولا يستغنى أن بعض السلطان ذلك من ماله تأمل
وهذا ما في باب عشر عن لحيمة مثل ما في ارية وقوله في التامني ثرأ في يوسف في ان
مصرف الحرية وكذا جعل مشورقة له حرجا له مال حمل بؤته اه محمد بن سليمان ابو جهم اه
يحمل القول بالبيع على حبه بقوله واقول بالخو رعلم طت من قوله لو حل العشر واصل له سر من
في جعل عذرة راصيه تأمل (قوله وفي اشهر) من هنا الى قوله وفي تشابه كلام هر (قوله به علم
من قول الثالث) أي يجوز انزل حراج وهبته لمن هو مصرفه (قوله - ثم الاقطاع الخ) قال
ابو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب حراج الامام أن يبيع كل موات وكل ما ليس فيه مال لا حد ولا عمل بما ي
انه خير له سيرة وأمره ما قال ايضا وكل ارض ليست له حدود عليها اثر عمارة فأنصفها راحلا وممرها واثبات
في ارض الحراج ادى عه الحراج وان كانت عشيرة فيها العشر وقوله في ركابته نزع ان عمره في ارض
كسرى وهل كسرى وكل من قرع ارضه وقوله في العركه وكل مريض ما او أجنة وكان عمره في بيع من هذا
لمن اقطع قال ابو يوسف وذلك عبرة لبيت المال الذي لم يكن له حدود ولا قيد وارث فلا مال له اهل أن يبعده
ويعطى من كان له عاهة في الاسلام ويبيع ذلك موضعه ولا يجباي به وبذلك هذه الارض فهذا دليل الله
عمدي في ارض العراق وانما صارت الاقطاع يؤخذ منها العشر لانه بغير الصدقة اه ذلك وهذه الصريح
في أن الاقطاع قد تـون من الموات وقد تكون من بيت المال لمن هو من مصارفه وانه يملك روه وارض
ولا اقال يؤخذ منها العشر لانها بمنزلة الصدقة وبذلك قوله نصف وكل من اقطع الولاية المهدية رصاص
ارض السواد وارض العرب والجمال من الاصناف التي ذكرنا أن الامام أن يقطع منها فلا يحمل على أن يبعده
من الخلاء أن يرد ذلك ولا يخرج من يده هو يده وارث او مشترئ قال والارض عمدي بمنزلة المال العام
أن يجبر من بيت المال من له عاهة في الاسلام ومن يقوى به على اعدائه ويعدى ذلك ليدبر ان حيلة
وأصلح لامرهم وكذلك الارضون يقطع الامام من احب من الاصناف اه فهدى على أن الامام أن يبيع
لارض من بيت المال على وجه التملك لزمها كما يعطى المال حيث رأى المصلحة انه في بيع وارض
في الدفع له من حق غنم هذه العائدة فاني لم ارض من صرح ما او المشهور في كتاب أن الاقطاع يملك حراج
مع بقا رقة الارض لبيت المال (قوله وحسند) أي حبرا ذكوات ربيته بيت لمن وهذا امر

عسائیه (اوله فوجیه مشیرین
 آخراج من ارض آخراج) و هم ما
 له یجمعان - و در پیش - می رود
 - کز در طرایح - کز در الخرج
 فی سینه لوم و مودارالم (بأن ان
 حراج - سینه - (کز در) له علقه
 بالجار - حقیقه (ثالثه) فانه
 کز در - اسدان) او دانه
 (الخراج لرب لارض) او دانه
 و لو دانه (حراج) عدا دانه
 و حل له لوم و صرفا و اقتصار به
 به یس و مای الخ - اری من رجیم
 - عدا المعروف - و در اندک
 (و لو دانه) عدا دانه
 و غیر - سینه - عدا دانه
 - و در مای - عدا دانه
 مودارالم من المشاهیر
 له اریقه و در - عدا دانه
 قول ثانی - سیم له عدا دانه
 اراضی باب المال - عدا دانه
 الزفه - عدا دانه
 و سینه و لایح - عدا دانه
 و لا دانه

فإنه لم يرد من الملائكة

مطلبه
في اجارة الجدي ما اقطعه له الامام

نعم له اجارته تتبرجها على احارة
المستأجر من الحوادث لو اقطعهها
السلطان له ولولاده وند له وعقده
على أن مات منهم انتقل نصيبه
الى اخيه ثم مات السلطان وانتقل
من اقطعه له في زمن سلطان
آخر هل يكون لولاده لم اره
وتمتعي وراعههم العاه العليق
عوت المعلق قد مره ولواقتعه
السلطان ارضاء وانا اوملها
السلطان ثم اقطعهها له حاروصه لها
والارضاد من السلطان ليس بآية
آية وفي الاشاد قيل القتل
في الدين افي العلامة فاسم حاروصه
اجارة المظيع وأن الامام أن
يجرحه متى شاء ويبدد ارضه
بغير الموات أما الموات ويس
للأمام ارضه عنه لانه فاحه
والحباء والمظيع
* (فصل في الحرية) *

في بطلان التعليق عوت المعلق

في حجة تعليق التقرير في الوطائف

اذا كنت رقبته لاحتطاع له كما قلنا فلا شك في صحة بيعه وغيره (قوله ثم له اجارته الخ) قال ابن نجيم في رسالته
في الاقناعات ومصرح الشيخ قاسم في فتوى رفعت له بأن للتدني أن يؤجر ما اقطعه له الامام ولا اثر لجوار اراج
الامام له أثناء المدة كما لا اثر لجوار موت المؤجر في أثناء المدة ولا لكونه ملك منفعة له في مقابلته مال لا تصاقهم
على أن من صولح على خدمة عبد سنة كان للمصالح أن يؤجره الى غير ذلك من النصوص الناطقة بايجار
ما ملكت من المرافق له في مقابلته مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلته استعدادا له اعدله
واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المظيع تنصص الاجارة لا تنتقل الملك الى غير المؤجر كما لو انتقل الملك
في المطائر التي حرج عليها اجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة اعبدي صولح على خدمته مدة
واجارة الموقوف عليه العلة واجارة العبد المأذون واجارة أم الولد اه (تبينه) المراد هذه الاجارة اجارة
الارض للزراعة الخ اذا كان الارض رزاع واصعون ايديهم عليها ولهم فيها حرج وكس ونحوه مما يسمى
كردار او مؤذون ما عليها لا تصح اجارته لغيرهم أما إذا لم يكن لهار رزاع فهو موصون بل يتواردها من
هذا حرج ويدهعون ما عليه من حراج المقاسمة فله أن يؤجرها الى اراد لغير الواقع في زمانها أن المستأجر
يستأجرها لاجل احد حراجها لا للزراعة ويسمى ذلك التراما وهو غير صحيح كما افق به الخير الرمي في كتاب
الوقف ولذا في كتاب الاجارة في عدة مواضع فراجع (قوله وانتقل من اقطعه له في زمن سلطان آخر) كذا
في عبارة لهر والظاهر قولنا انتقل بمعنى مات ولو عير به لكان اولى (قوله هل يكون لولاده) أي هل يصير
الارض لولاده لا لانتقل له عملا بقول السلطان ولولاده فانه بمعنى ان مات عن اولاد فلا ولاده من بعده فهو تعليق
معنى (قوله ويتمتع قواعدهم الخ) حامل الجواب انها لا تكون له ولادة لطلان التعليق المذكور عوت
السلطان المعلق قال في الاشياء من كتاب الوقف يصح تعليق التقرير في الوطائف احذ من تعليق القضاء
والمارتج جامع الولاية ولومات المعلق بطل التقرير فادأ قال القاضي ان مات فلان ارشفت وطيفة كذا فقد
مررتك ويمنع وتدد كره في اسع الوسائل بينها وهو فقه حسن اه اقول قدم الشارح في فصل كيدية التهمة
في التمهيد انه لم يكل قتل في تلك السمة ما لم يرجعوا ان مات الوالي او عزل ما لم ينعه الثاني ومقتضى هذا
أن التعليق لا يخل موت المعلق وان قوله من قتل قسلا فله سلبه فيه تعليق استحقاق السلب على القتل لكن
قدما هناك عن شرح السير الدبير خلافه وهو أنه بطل التمهيد بعزل الأمير ولد بموته اذا نسب غيره من
جهة الحاشية لا من جهة العسكر (قوله ولو اقطعه السلطان ارضاً مواتاً) أي من راسي بيت المال حيث كان
اقطعه له من أهل الاستحقاق فملك رقبته كما قدمناه او من غير بيت المال والمراد باقطاعه اده له باحيائها على
قول أي - بيعة من اشراط اده بعهه الاحياء وهذا لا يختص بتكون الحي - مستحقا من بيت المال بل لو كان ذنباً
ملك ما احياه (قوله او ملكتها السلطان) أي باحيائها او بشرائها وكيل بيت المال (قوله ثم اقطعهها له) يعني
وهي له (قوله حاروصه لها) وكذا بيعه ونحوه لانه ملكها حقيقة (قوله والارضاد الخ) الرصد الطريبي
ورصدته رصداً من باب قتل تعدت له على الطريق وقعد فلان بالرصد كعثر وبالرصد بالكسر وبالرصد أيضاً
أي طريق الرقبات والظن ووربك بالمرصاد أي مراقبك فلا ينجي عليه شيء من فعلك ولا تفوته مصباح
ومنه معنى الرصد اذا كان بعض القرى والمزارع من بيت المال على المساجد والمدارس ونحوها لن يتحقق من
بيت المال في قرى والمدن والمؤذير ونحوه كان ما ارصده قائم على طريق حاجتهم براقيها وانما لم يصح
وفدا حجة لعدم ملك السلطان له بل هو تعيين شيء من بيت المال على بعض من يقيه فلا يجوز له بعده أن يعيره
ويذله ~~كما قدمناه له موطاً~~ (قوله بيعة اجارة المظيع) تقدم فافاد كرنا عبارة العلامة قاسم
ولقد سجد به اعلم

* (فصل في الحرية) *

هذا هو سررنا في من اخرج وندم الى قول لقوته لوجوبه وان اسلموا بخلاف الحرية لاوله الحقيقة فهو
المبني ارعداد طلاق ولا يظن على الحرية الا مقيداً أي فيقال حراج ارأس وعدا أمانة الهازوبنت على
فعله ذلك على هذه التي من المذكور عند الاطباء هو ونسب جارية من جرت عن الملك جلاء بالفتح والمدة

حرجت وأجلت. مثله والجمالية الجاهلة ومنه قيل له هل أمة الدين جلاهم ثم رضى الله عنه عن حرير دعرب
 جالية ثم نقلت الجمالية الى الجزية التي اخذت منهم ثم استعملت في كل حرية تؤخذ وان لم يكن صاحبها احلى
 عن وطنه فقبل استعمال فلان على اجالية والجمع الجوالى مصباح فصلاحها على الجزية ثم رتبته (قوله
 لانها جرت عن القتل) أى قضت وصكت عنه فادخلها من طعنه القتل بجرؤ ولا بها وجبت عقوبة
 على الكفر كما في الهدية قال في الفقه ولهذا سميت جريرة وهى والجرأ واحد وهو يتال على ثواب اطاعة
 وعقوبة المعصية (قوله والجمع جرى) وفي لغة حريات مصباح (قوله لا يتدور ولا يغير) أى لا يكون له
 تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح عليه يعين ولا يغير بزيادة ولا نقصان وذلك كما صرخ عليه الصلاة
 والسلام أهل نجران وهم قوم نصارى بقرب انجر على أنى حلة فى انعام وصالح غير رضى الله تعالى عنه نصارى
 بنى تلمب على أن يؤخذ من كل واحد منهم نصف ما يؤخذ من المسلم من المال الواجب فلم ذلك وتقدم تعينه
 فى اركة فتح (قوله وما وضع بعد ما قهر روال) هذا الوضع والتقدير لا يشترط به رضاها فى الفتح (قوله
 على فقير معقل) صاهاه أن القدرة على العمل شرط فى حق الفقير فقط لقوله لا حتى وفقر غير معقل وليس كذلك
 بل هو شرط فى حق الكل ولذا قل فى اصابة وغيره ما يلزم الرمن منهم وان كان معرطاً بالمسار وكذا لو مرض
 اذف السمة كما فى شرح الزيلعي ولو حذف الفقير لكان اولى بجرأى لو حذفه من قوله لا حتى فليس له يوضع عليه
 الجزية وفقير غير معقل بأن يقول وغير معقل ليشمل الفقير وغيره لان قوله ها على فقير معقل كما فهمه فى اهر
 فاعترضه بأنه لو اقتصر على قوله ومعقل لما افاد اشتراط القدرة على العمل فى حق الهى كسب وقد فقهه به اه فت
 ان عمل الاضطراب فى العمل وهو لا كسب والمراد القدرة عليه حتى لو لم يعمل مع قدرته وجبت له عطل
 الا رمن كما فى الفتح وقال قيد بالا معقل لانه لو كان مريضاً فى نصف السمة فاعدا له يجب عليه شئ اه وبه طهر
 أن لا يقيد بالعمل هذا واقع فى محله وأن قوله لا حتى لا يوضع على رمن وأعمى وفقير غير معقل تفسيره هو
 القيد هما وثان عطف الفقير والا حتى على الرمن نصف خمس على عام لان المراد بالرمن انما هو لا وصغر عليه
 لا غناه شموله الفقير وغيره وقد يقال ان غير المعقل اعظم منه يشمل ما لا كان سائماً الا ان لم يصحح المتن لانه
 لا يقدر على الكسب بخلافه وعدم معرفته حرفة يتسبب منها وعلى هذا فكلون القدرة على العمل شرطاً له
 فقط فلا شك أن غير الفقير يوضع عليه ادا كان معصياً برمن ولو سعى وان لم يكن معصياً هذا المعنى المذكور
 مع غير تفسير فقير المعقل نادى كما يصدق الاستدراك على عبارات المتن ثم رأيت فى التمهيد ما يؤيد ما جئت
 قال وفيه شارة بأن الدين هو الذى يشترط فيه كبريه ولم يوفى له على قوته وموت عياله احدث منه
 وان فلاولى من غيره من لا حاجة له الى الكسب له بقية الحال (قوله رهدا التسهيل الخ) الاشارة الى قوله
 فى كل شهر درهم وقوله فى كل شهر درهمان وقوله فى كل شهر أربعة وفى التمهيد من ان اعطى اتم سابع فى قوله
 عندهم لا ساهرا القتل وبه قد المدة فقط ان صل فوجب حلته فى الحال انه لا يحاطب بأداء العمل عنده
 فى آخر الحول فحدها وبأداءه شهر بر عبد أبى يوسف فى حرها وقت شهره عند شمسى آخره اه و
 فى التاخر حاشية ما ذكره الشارح تعالى الهداية قول محمد والحاصل انها فى اوان انعام وحوماً وسها ذلك لالة
 وانما يجب الاداء فى آخره اوى حرك كل شهر وشهر تسهيل والتخفيف عليه (قوله واعتبر بوجوه العرف)
 حيث قل ينظر فى عدة كل بلدى ذلك أنه ترى أن صاحب حجب القاطن مقدم المالكين فى الصفة وعدد
 لا بعد أكثر اؤد كره أى غير محمد بن سلام فتح (قوله وهو لا يصح) معصية فى الاولوية ايضا فى قدر
 المتفق والصحيح فى معرفته هو لا يعرفه كفى الكرمى وهو اختار كفى الاختيار لانه التمهيد شى واعتبر
 فى المنع نعم بجدر بأنه أى التمهيد لم يذكري صاهر الرواية ولا يبنى أن الاول أى اعتبار عرفه فى رأى
 صاحب المذهب وقوله فى التمهيد لالة وفى شرح لمجوع وغيره وبه فى تفويصه للامام أى كما هو رتب الامام
 وفى التاخر حاشية انه انما صح فقير اه يعنى أن رأى الامام أن المقدرات التى لم يردسها لانت بالرأى ل
 تفويض الى رأى المتلى كما قل فى الماء الكبير وفى عمل بماسة وغير ذلك (قوله واعتبر بوجوه هذه المصت
 فى حاشية الخ) فى الصبر ويغنى اعتبارها فى اولها لانه وقت الوجوب وردت الى الهربانهم. ثم
 وجودها فى آخرها لانه وقت وجوب الاداء ومن ثم لو كان فى اكثر السمة عيا اخدمته حرية لاله

هى بعد الجرا لا نها جرت عن القتل
 والجمع جرى قضية وخلى وهم
 بوعان (الموضوع من الجزية
 ببيع) يتدور ولا (يعبر) تهررا
 عن اعداء (وما وضع بعد
 ما قهر روال) على املا انهم
 يقدر فى كل سنة على سير
 معقل (يقدر على تحصيل
 التقدير ان وجه كان يتأخر
 وتاخر معصية فى اكثر السمة
 هداية (انما عشرينهما) فى كل
 شهر درهم وعلى وسط الحال
 صاعده فى كل شهر درهمان
 وعلى المكثر صاعده فى كل شهر
 اربعة دراهم وهذا التسهيل
 لبيان الوجوه لانه بأول الحول
 ثلثة (ومن ثلثة عشرة دراهم
 درهمين فسادا حتى تومس بها
 ما يدرهم فسادا متو
 ومن ثلثة ما دون المائتين اؤد
 يملك ثيابا قنبر) والله الا رضى وهم
 احسن او قال وعليه الا
 جبر واعتبر بوجوه العرف
 المصحح تاريخية ويعتبر بوجوه
 هذه المصنات فى حاشية
 لانه وقت وجوب الاداء

أوفقير أخذت منه جزية الفقراء ولو اعتبر الأول لوجب إذا كان في أولها غنيا فقيرا في أكثرها أن يجب جزية
 الأغنياء وليس كذلك نعم الأكثر كالكل اهـ واعترضه محشي مسكين بأن ما أورده على اعتبار الأول مشترك
 الإزام أذهو وأرد أيضا على اعتبار الآخر لاقتضائه وجوب جزية الأغنياء إذا كان غنيا في آخرها فقيرا
 في أكثرها اهـ قلت وحاصله أنه إذا كان المعتبر الوصف الموجود في أكثر السنة فلا فرق بين كونه في أولها أو آخرها
 وعلى هذا فن اعتبر آخرها أراد إذا كان ذلك الوصف موجودا في أكثرها وعلى هذا فلا اعتبار بخصوص
 الأول والآخر لكن سيدكر المصنف أن المعتبر في الأهلية وعدمها وقت الوضع بخلاف الفقير إذا استبعد
 الوضع حيث توضع عليه وحاصله على وجه يحصل به التوفيق بينه وبين اعتبار أكثر السنة أن من كان من أهلها
 وقت الوضع وضعت عليه وذلك بأن يكون حراما كذا فالألم توضع عليه وإن صار أهلا بعده كما سيأتي ومن كان
 أهلا وقت الوضع لكن قام به هذلم توضع عليه إلا إذا زال العذر بعده كالفقير إذا استبرأ من المرض إذا صح لكن بشرط
 أن يبقى من السنة أكثرها وعلى هذا فيعتبر أول السنة لتعريف الأهل من غيره وبعد تحقق الأهلية لا يعتبر أولها
 في حق تغير الأوصاف بل يعتبر أكثرها فبه كما إذا كان مريضا في أولها فان صح بعده في أكثرها وجبت والأفلا
 وكذا لو كان فقيرا غير مهمل ثم صار فقيرا معفلا أو متوسطا أو غنيا في أكثرها وعلى هذا يحمل ما في الولوالجية
 وغيرها من أن التغير لو استبرأ في آخر السنة أخذت منه اهـ أي إذا استبرأ أكثرها وعلى هذا عكسه بأن كان
 غنيا في أولها فقيرا في آخرها اعتبر ما وجد في أكثرها لكن على ما مر من أنه يؤخذ في كل شهر قسط يؤخذ
 من كان غنيا في أولها شهرين متلا قسط شهرين دون الباقي لما في القهستان في عن المحيط يسقط الباقي في جزية
 السنة إذا صار شيئا كبيرا أو فقيرا أو مريضا نصف سنة أو أكثر اهـ وأشار إلى أن ما نقص عن نصف سنة لا يجعل
 عذرا وإذا قال في الفتح أنما يوقف على العقل إذا كان صحيحا في أكثر السنة والأفلا جزية عليه لأن الإنسان
 لا يخلو عن قليل مرض فلا يجعل العقاب منه عذرا وهو ما نقص عن نصف العام اهـ هذا ما ظهر في تحرير
 هذا المحل والله تعالى أعلم (قوله وتوضع على كفاي) أي ولو عريسا فتح والكفاي من بقية ديناسماويا
 أي منزلا بكتاب كاليهود والنصارى (قوله السامرة) فاعل يدخل وهم فرقة من اليهود وتحالف اليهود في أكثر
 الأحكام ومنهم السامري الذي وضع الجهل وعبد مصباح (قوله والارمن) نسبة على خلاف القياس إلى
 أرمينية بكسر الهمزة والميم ينهم أرا سأكنة وفتح أيا الشانية بعد النون وهي ناحية بالروم كافي المصباح
 (قوله تؤخذ منهم عند خلافها) أي بناء على أنهم من النصارى أو من اليهود فهم من أهل الكتاب
 عنده وعندهما بعدون اللواكب فليسوا من الكتابين بل كعدة الاوثان كافي الفتح والنهر قال ح أقول
 ما هر كلاهم أن الصابنة من العرب إذ لو كانوا من الهمم لما تأتى الخلاف لما علمت أن الجهي تؤخذ منه الجزية
 ولوم شركا اهـ قلت وبورب ما نقله الدائماني عن البدائع من أنه عندهم تؤخذ منهم الجزية إذا كانوا من الهمم
 لأنهم كعدة الاوثان اهـ (قوله ومجوسى) من بعد النار فتح (قوله على مجوس هجر) ففتح في الفتح
 بلدة في البحرين اهـ وفي المصباح وقد اطلقت على ناحية بلاد البحرين وعلى جميع الأقليم وهو المراد بالحدث
 اهـ وفيه أيضا البهران على لفظ التنبيه موضع بين البصرة وعمان وهو من بلاد نجد (قوله ووثنى عجمي)
 الوثن ما كان منقوشا في حائط ولا شخص له والصنم ما كان على صورة الإنسان والصليب ما انقش له ولا صورة
 ولكنه يعبد مخ عن السراج ومثله في البحر لكن ذكر قبله الوثن ما له جنة من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر
 نحت والجمع أوثان وكانت العرب تصبها وتعبدها اهـ وفي المصباح الوثن الصنم سواء كان من خشب
 أو حجر أو غيره اهـ والجهي خلاف العربي (قوله لجواز استرقاقه الخ) وانما لم تنسب الجزية على الساء
 وأنصيان مع جواز استرقاقهم لأنهم صاروا أتباعا لأصولهم في الصفر فكانوا أتباعا في حكمهم فكانت
 الجزية عن الرجل وأتباعه في المعنى أن كان له أتباع والأفوى عنه خاصة فتح (قوله لأن المعجزة في حقه
 أظهر) لأن القرآن نزل بلغتهم فكان كفرهم والحالة هذه اعظم من كفر الهمم فتح وأورد في النهر أن هذا يشمل
 ما إذا كان ككاييا اهـ أي فيضاف ما مر من أنها توضع عليه قت والجواب أنه وإن شمله لكن خص بقوله
 تعالى من الذين آمنوا والكتاب اهـ ثم رأيت في الترتيب لآلية (قوله فلا يقبل منهم) أي من العربي
 الوثني والمرتد الإسلام وإن لم يسلم اقتل بالسيف وفي الدر المنثور عن البرجندي أن نسبة القبول إلى السيف

(وضع على كفاي) يدخل
 في اليهود السامرة لأنهم يذنون
 بشريعة موسى عليه الصلاة
 والسلام وفي النصارى القريش
 والارمن وأما الصابنة ففي الخانية
 تؤخذ منهم عنده خلافها هما
 (روثى وثنى) ولو عريسا فوضع
 عليه الصلاة والسلام على مجوس
 هجر (وثنى عجمي) لجواز
 استرقاقه بخلاف ضرب الجزية
 عليه (لا) أي وثني (عربي) لأن
 المعجزة في حقه أظهر فلم يعذر
 (ومرند) فلا يقبل منهم

مسامحة (قوله) ولولم ناعلمهم ففساؤهم وصيانهم في (لأن) بابكر رضى الله تعالى عنه استرق نساء بني حنيفة وصيانهم لما ارتدوا وقسمهم بين الغانمين هداية قال في الفتح الآن ذراري المرتدين ونساءهم يجبرون على الاسلام بعد الاسترقاق بخلاف ذراري عبدة الاوثان لا يجبرون اه أى وكذا نساءهم والشرق أن ذراري المرتدين تبع لهم فيجبرون. ثلهم وكذا نساءهم لسبق الاسلام منهم (تبيه) قال في الفتح قالوا لوجاه زنديق قبل أن يؤخذ فأخبر بأنه زنديق وتاب تقبل توبته فان اخذتم تاب لا تقبل توبته ويقتل منهم باطنية يعتقدون في الباطن خلاف ذلك فيقتل ولا تؤخذ منه الجزية اه وسياق في باب المرتد أن هذا التفصيل هو المقتضى به وفي الفقه - تافى ولا فوضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافرا لكن يساح قتله اذا أظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الاباحية والشيعية والقرامطية والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذ والاطهار تقبل وان تاب بعده لا تقبل كما هو قياس قول أبي حنيفة كما في التمهيد السامى اه قال في الدر المنثور واعتمد الاخير صاحب التنوير (قوله وصي) ولا يجنون فتح (قوله وامرأة) الانساب بنى تغلب فانها تؤخذ من نساءهم كما تؤخذ من رجالهم لوجوبه بالتحك كالكسبياتى (قوله وابن أم ولد) صورته استولد جارية لها ولد قدم ملكه معها فان الولدية مع امه في الجزية والتدبير والاستيلاء (تبيه) قال في الدر المنثور سقط من نسخ الهداية لفظ ابن وتبعه الفقهستانى بل زاد وأمة لا ينبغي فان من المعلوم أن لجزية على النساء الاحرار فكيف بأأم الولد وانما المراد ابن أم الولد (قوله وفقير غير معقل) تقدم الكلام عليه (قوله لانه لا يقتل الخ) الاصل أن الجزية لا سقطا القتل فن لا يجب قتله لا فوضع عليه الجزية الا اذا اعانوا برأى أو مان فجب الجزية كما في الاختيار وغيره درمستقى وقهستانى (قوله وجزم الحدادى بوجوبها) أى اذا قدر على العمل حيث قال قوله ولا على الرهبان الذين لا يحاطون الناس هذا المحمول على انهم اذا كانوا لا يقدرون على العمل أما اذا كانوا يقدرون فعليه الجزية لان القدرة فيهم موجودة وهم الذين ضمه وهما فصار كمتعطل أرض الخراج اه وبه جزم في الاختيار أيضا كما في الشربلالية قال في النهر وجعله في الخاتمة ظاهر الرواية حيث قال ويؤخذ من الرهبان والقسيسين في طاهر الرواية وعن محمد أنها لا تؤخذ اه (قوله ونقل ابن كمال انه القياس) فيه نظر لانه قال في شرح قوله ولا على راهب لا يحاط فأما الرهبان وأصحاب الصوامع الذين يحاطون الناس فسيال محمد كان أبو حنيفة يقول بوضع الجزية اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي يوسف قال عمرو بن أبي عمر قلت ل محمد فاقول لك قال القياس ما قال أبو حنيفة كذا في شرح القدورى لا لا قطع اه وبه علم أن هذا في المخاطة على أن هذه السبعة من محمد تنفذ اختياره قول أبي حنيفة ولا تنفذ أن متعطل هو الاستحسان الذي يقدم على القياس ووجه كونه هو القياس أنا لو نظرنا على دار الحرب لما أن يقتل راهب المخاطة بخلاف غير المخاطة وقد مر أن من لا يقتل لا يوضع الجزية عليه وهذا القياس هو مفهوم ما جرى عليه أصحاب المتن فيكون هو المذهب وما مر عن الخاتمة يمكن حله عليه فلا يلزم أن يكون المصنف منى على خلاف نفاها الرواية قافهم (قوله لم يوضع عليه) لان وقت الوجوب أول السنة عند وضع الامام فان الامام يحدد الوضع عند رأس كل سنة لتغير أحوالهم يلوغ الصبي وعق العبد وغيرهما فاذا احتلم وعق العبد بعد الوضع فقد مضى وقت الوجوب فلم يكونا أهلا للوجوب ولو الجبية (قوله بخلاف الفقير) أى غير المعقل اذا أسير بالعمل فانها يوضع عليه ط (قوله لان سقوطها المعجزه) لان النفس أهل لوضع الجزية كما في الاختيار أى لكونه حرا. كلفا لكم معذورا بالفرق فاذا زال أخذت منه لكن ان بنى من الحول أممته على ما قد تناخروا به (قوله كما طعن المدة) أى الطاعنين في الدين قال في المصباح لحد الرجل في الدين لحدوا لحدوا طعن (قوله انما هي عقوبة لهم) ولانها دعوة الى الاسلام بأحسن الجهات وهو أن يسكن بين المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال قهستانى (قوله فاذا جازاهم الله) أى تأخيرهم بلاجرة للاستدعاء الى الايمان أى لاجل دعائهم اليه بمصاربتهم وقتالهم بدوهم فافهم اولى أى فامها لهم للاستدعاء الى الايمان بالجزية اولى لان مخالطتهم للصليين ورؤيتهم حسن سيرتهم تدعوهم الى الاسلام كما عرفت فيحصل المتصور بلاقا لكون اولى هذا ما ظهر لى في تقرير كلامه وقد صرح أبو يوسف في كتاب الخراج بأنه لا يجوز ترك واحد بلاجرة قطع أن المراد ما قرأناه قاتل (قوله وقال تعالى الخ) لاحاجة الى سوق

مطلب
الزندق اذا اخذ قبل توبة يقتل
ولا تؤخذ منه الجزية

الاسلام أو بالسيف ولو طهرها
لمهم ففساؤهم وصيانهم في

(وصي وامرأة وعبد) ومكانب

ومدبر وابن أم ولد (وزن) من زمن
يزمن زمانة نقص بعض أعضائه

أو تعطل قواه فدخل المفلوج
والشيخ العاجز (وأعمى وفقير غير

معقل وراهب لا يحاط) لانه لا يقتل
والجزية لا سقطا وجزم الحدادى

بوجوبها ونقل ابن كمال انه
القياس ومفاده أن الاستحسان

بخلافه فتأمل (والمعنى في الاهلية)
للجزية (وعدهم وقت الوضع)

فن أفاق أو عتق أو بلغ أو برئ
بعد وضع الامام لم يوضع عليه

(بخلاف التبر اذا أسير بعد الوضع)
حيث يوضع عليه) لان سقوطها

لهمزه وقد زال اختيار (وهى)
أى الجزية ليست رضى منابكفرهم

كما طعن المدة بل انما هي (عقوبة)
لهم على اقامتهم (على الصغر)

فاذا جازاهم الله للاستدعاء الى
الايمان بدوهم فافهم اولى وقال

تعالى حتى يهطوا الجزية عن
يدهم صاغرون

قوله أى الطاعنين هكذا بفظه
ونقل الاصول الطاعنون كما لا يخفى

اه معصمه

الدليل النقل هنا لأن المحدث معترض على مشروعية هذا الحكم من أصله (قوله ونصارى فخران)
بلدة من بلادهم دان من اليمن مصباح وفي الفتح روى أبو داود عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال
صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل فخران على أثنى حلة النصف في صفر والنصف في رجب (قوله ثم فرغ
عليه) أى على كونها عقوبة على الكفر (قوله ولو بعد تمام السنة) يجب أن تحمل البعديّة على المقارنة
للتمام لأنه لو أسلم بعد تمام سنة فالسقوط بالتكرار قبل الإسلام لا بالإسلام اهـ قلت لكن تحقق التكرار
بدخول السنة الثانية فيه خلاف كما تعرفه (قوله ويسقط المجل) على تقدير مضاف أى يسقط رده فالسقوط
هنا عن الإمام لا عنه بخلاف الواقع في المتن (قوله فبرده عليه سنة) أى لو عمل لسنتين لأنه أدى خراج السنة
الثانية قبل الوجوب فبرده عليه أمالو يعمل لسنة في أولها فقد أدى خراجها بعد الوجوب قال في الوالوجية
وهذا على قول من قال بوجوب الجزية في أول الحول كما نص عليه في الجامع الصغير وعليه الفتوى (قوله
والموت) أى ولو عند تمام السنة في قولهم جميعا كما في الفتح (قوله والتكرار) أى بدخول السنة الثانية
ولا يتوقف على مضى في الأصح كما يأتى قريبا وسقوطها بالتمسك رار قول الإمام وعندهما لا يسقط كما في الفتح
(قوله وبالعمى والزمانة الخ) أى لو حدث شيء من ذلك وقد بقي عليه شيء لم يؤخذ كما في الوالوجية والخانية
أى لو بقي عليه شيء من أقساط الأشهر وكذا لو كان لم يدفع شيئا لكن قد مناعن القهسة أتى عن المحيط تقييد سقوط
الباقى بما إذا دامت هذه الأعداء نصف سنة فأكثر ومثله ما ذكره الشارح أول الفصل عن الهداية
فأفهم هذا وفي التارخانية قال في المنتقى قال أبو يوسف إذا اعنى عليه أو أصابته رمانة وهو مرسى أخذت
منه الجزية قال الإمام الحاكم أبو الفضل على هذه الرواية يشترط للأخذ أهلية الوجوب في أول الحول وعلى
رواية الأصل شرطها من أوله إلى آخره اهـ ملخصا قلت وما مله انه على رواية المنتقى يشترط وجود الأهلية
في أوله فقط فلا يشترط زوالها بعده وعلى رواية الأصل يشترط عدم زوالها وهو ما شئى عليه المصنف وليس
المراد عدم الزوال أصلا بل المراد أن لا يستمر العذر نصف سنة فأكثر فلا ينافى ما مرّ قد بر (قوله لا يستطبع
العمل) راجع أقوله فقيرا وما بعده (قوله والأصح الخ) وقيل لا بد من مضى الثانية ليحقق الاجتماع
(قوله بعكس حراج الأرض) فإن وجوبه بأجر الحول لأن به يتحقق الانتفاع (قوله ويسقط الخراج) أى
حراج الأرض (قوله وقيل لا) جزم به في المتن (قوله بجر) أفتره في التهرب أيضا (قوله وعرا في الخانية)
حيث قال فإن اجتمع الخراج فلم يؤدّ سنتين عند أبي حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الأولى
ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجتماع بخلاف الجزية وهذا إذا عجز عن
الزراعة فإن لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل اهـ قلت وقد ترك المصنف والشارح هذا التقيد وهو المعجز عن
الزراعة أى في السنة الأولى وعلى هذا فلا محلّ لذكر الخراج هنا لأنه لا يجب الإلتصاف بالزراعة فإدالم يجب
لا يقال أنه سقط وبظهور أن الخلاف المدكور لفظي يحتمل القول الأول على ما إذا عجز والثاني على ما إذا لم يعجز
اذ لا يأتى الوجوب مع العجز كما مر في الباب السابق ولذا قال فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل وعلى هذا فلم
يؤدّ في المسئلة قولان لكنه خلاف الظاهر من كلامهم فان الخلاف محكى في كثير من الكتب وقد علمت أنه
لا يأتى الخلاف مع العجز فالظاهر أن الخلاف عند عدمه وعليه فالمناسب إسقاط هذا التقيد ولذا ذكر في الخانية
هذه المسئلة في باب العشر بدونه ولم يذكر أيضا القول الثاني فاقضى كلامه اعتماد قول الإمام أنه لا يؤخذ بخراج
السنة الأولى لكن في الهندية عن المحيط ذكر صدر الإسلام عن أبي حنيفة روايتين والصحيح أنه يؤخذ اهـ
وجزم به في المتن كما قد مرّ وبه يظهر أن كلام من القولين مرؤى عن صاحب المذهب والمصرح بتعريضه عدم
السقوط فكان هو المعتمد ولذا جزم به في متن المتن وذكر في العباية الفرق بينه وبين الجزية بأن الخراج في حالة
النقص مؤنة من غير التفات إلى معنى العقوبة ولذا الوشرى مسلم أرضا حراجية لزمه خراجها فجاز أن لا يتدخل
بخلاف الجزية فإنها عقوبة ابتداء وبقاء والعقوبات تتدخل اهـ وبه يدفع ما في البحر (قوله وفيما الخ) أى
في الخانية ومحلّ ذكر هذه المسئلة الباب السابق وقد ذكرها في باب العشر وقدّمنا الكلام عليها (قوله
في الأصح) أى من الروايات لأن قبولها من النائب يفتقر للمأوربه من إذلاله عند الإعطاء قال تعالى حتى
يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فتح (قوله والقابض منه فاعد) وتكون يد المؤدى أسفل ويد القابض

وأخذها عليه الصلاة والسلام
من يجرى من هجرته نصارى فخران
وأفترهم على دينهم ثم فرغ عليه
بقوله (قد سقط بالإسلام) ولو بعد تمام
السنة ويسقط المجل لسنة
لا يستتب فبرده عليه سنة خلاصة
(والموت والتكرار) للتدخل
كما ينبغي (و) (ب) (العمى والزمانة
وصيرورته) فقيرا أو متعذرا أو شيخا
كثيرا لا يستطيع العمل ثم بين
التكرار فقال (واذا اجتمع
عليه حولان تدخلت والأصح
سقوط جزية السنة الأولى بدخول
السنة الثانية) ز بلعى لا
الوجوب بأول الحول بعكس خراج
الأرض (وسقط الخراج) الموت
في الأصح حاوى (و) (التدخل)
الجزية (وقيل لا) سقط ثلث عشر
ويبقى ترجيح الأول لأن الخراج
عقوبة بعكس لاف العشر بخر قال
المصنف وعرا في الخانية صاحب
المذهب وكان هو المذهب وفيها
لا يحلّ أن يمل الغلة حتى يؤدى
الخراج (ولا تشمل من الذمى لو بعثها
على يد مائه) في الأصح (بل يكلف
أن يأتى بنفسه فديماها فائضا
والإباض منه فاعد) هداية

أعلى هندية (قوله ويقول الخ) هذا في الهداية أيضا لكن لم يجزم به كما فعله الشارح بل قال وفي رواية يأخذ بتليبه ويهرزه هراويقول أعط الجزية يا ذمي اه ومفاده عدم اعتقادها وفي غاية البيان والتليب بالفتح ما على موضع اللب من الثياب والللب موضع القلادة من الصدر (قوله يا عذو الله) كذا في غاية البيان والذي في الهداية والفتح والتبيين يا ذمي (قوله ويصفه في عنقه) الصنع أن يسط الرجل كفه فيضرب به ناقضا الانسان أو بدنه فاذا قبض كفه ثم ضربه فليس يصفع بل يقال ضربه بجمع مصباح وما ذكره من الصفع نقله في التاترخانية ونقله أيضا في النهر عن شرح الطحاوي وقد حكاه بعضهم بقبيل (قوله لا يا كافر) مفاده المنع من قول يا عذو الله بل ومن الاخذ بالتليب والهز والصفع اذا لشد بأنه يؤذيه ولهذا رد بعض المحققين من الشافعية ذلك بأنه لا أصل له في السنة ولا فعله أحد من الخلفاء الراشدين (قوله ويأثم القائل ان اذاه به) مقتضاه انه يعززل ارتكاب الاثم بحر وأقره المصنف لكن نظريه في النهر قلت ولعل وجهه ما مر في يافاسق من انه هو الذي ألحق الشين بنفسه قبل قول القائل أفاده الشارح في التعزيز ط قلت لكن ذكرنا الفرق هنالك فافهم (قوله ولا يجوز أن يحدث) بضم الباء وكسر الدال وفاعله الكافر ومفعوله بيعة كما يقتضيه قول الشارح ولا صنما وفي نسخة ولا يحدثوا أي أهل الذمة اه ح ومن الاحداث نقلها الى غير موضعها كما في البحر وغيره ط (قوله بيعة) بالكسر معبد النصارى واليهود وكذلك الكنيسة الا انه غلب البيعة على معبد النصارى والكنيسة على اليهود فهستافى وفي النهر وغيره وأهل مصر يطلقون الكنيسة على متعبد هما ويخصون اسم الدير بمعبد النصارى قلت وكذا أهل الشام درمتمنى والصومعة بيت يبنى برأس طويل ليتعبد فيه بالانقطاع عن الناس بحر (قوله ولا مقبرة) عزاء المصنف الى الخلاصة ثم ذكر ما يحالفه عن جواهر الفتاوى ثم قال والظاهر الاول ومن ثم عولنا عليه في المختصر (قوله ولو قرية في المختار) نقل تصحيحه في الفتح عن شرح شمس الائمة السرخسي في الاجازات ثم قال انه اختار في الوهبانية انه الصحيح من المذهب الذي عليه المحققون الى أن قال فقد علم انه لا يجهل الا فتا بالاحداث في القرى لاحد من أهل زماننا بعد ما ذكرنا من التصحيح والاختيار للفتوى وأخذ عامة المشايخ ولا يلتفت الى فتوى من أفنى بما يخالف هذا ولا يبحر العمل به ولا الاخذ بفتواه وبحججه عليه في الفتوى ويمنع لان ذلك منه مجرد اتباع هوى النفس وهو حرام لانه ليس له قوة الترجيح لو كان الكلام مطلقا فكيف مع وجود النقل بالترجيح والفتوى فتنه لذلك والله الموفق قال في النهر والخلاف في غير جزيرة العرب أما هي فيمنعون من قراها أيضا خبر لا يجمع ديشان في جزيرة العرب اه قلت الكلام في الاحداث مع أن أرس العرب لا تقتز فيها كنيسة ولو قد عديم فضلا عن احداثها لانهم لا يمكنون من السكنى بها الحديث المذكور كما يأتي وقد بسطه في الفتح وشرح السير الكبير ونقدم تحديد جزيرة العرب أول الباب الماتر (تنبيه) في الفتح قبل الامصار ثلاثة ما عساه المسلمون كالنكوة والبصرة وبغداد وواسط ولا يجوز فيه احداث ذلك اجماعا وما تصد المسلمون منوة فهو كذلك وما قصوه لهما فان وقع على أن الارض لهم جاز الاحداث والا فلا اذا شرطوا الاحداث اه ملخصا وعليه فتقوله ولا يجوز أن يحدثوا مقيد بما اذا لم يقع الصلح على أن الارض لهم أو على الاحداث لكن ظاهر الرواية انه لا استثناء فيه كما في البحر والنهر قلت لكن اذا صالحهم على أن الارض لهم فلمهم الاحداث الا اذا صار مصر للمسلمين بعد فانهم يمنعون من الاحداث بعد ذلك ثم لو تحول المسلمون من ذلك المصر لانفرا بسيرا فلمهم الاحداث أيضا فلورجع المسلمون اليه لم يهدموا ما احداث قبل عودهم كما في شرح السير الكبير وكذا قوله وما فتح عنوة فهو كذلك ليس على اطلاقه أيضا بل هو فيما قسم بين الغنائم أرسا مصر المسلمين فقد صرح في شرح السير بأنه لو ظهر على أرضهم وجعلهم دمة لا يمنعون من احداث كنيسة لان المنع يخص بأصا المسلمين التي تقام فيها الجمع والحدود فلوصارت مصر للمسلمين ممنوعا من الاحداث ولا تترك لهم الكنائس القديمة أيضا كما لو قسمها بين الغنائم لكن لا تدمر بل يجعلها مساكن لهم لانها مملوكة لهم بخلاف ما صالحهم عليها قبل الظهور عليهم فانه يترك لهم القديمة ويمنعهم من الاحداث بعد ما صارت من أمصار المسلمين اه ملخصا (تمت) لو كانت لهم كنيسة في مصر فادعوا انا صالحناهم على أرضهم وقال المسلمون بل ففتح عنوة وأرادوا منعهم من الصلاة فيها وجهل الحال لطول العهد سأل الامام الفقهاء وأصحاب الاخبار فان وجدوا أنرا عمل به فان لم يجدوا أو اختلفت الامار جعلها أرض صلح وجعل القول فيها لاهلها لا هاهنا أيديهم وهم متمسكون بالاصل

ويقول أعط يا عذو الله ويصفه
في عنقه لا يا كافر ويأثم القائل ان
آذاه به قنية (ولا) يجوز أن يحدث
بيعة ولا كنيسة ولا صومعة ولا بيت
نار ولا مقبرة ولا صنما حاوي
(في ارا الاسلام) ولو قرية في المختار

فتح

مطلب

في أحكام الكنائس والبيع

مطلب

لا يجوز احداث كنيسة في القرى
ومن أفنى بالجواز فهو محطى وبحجر
عليه

مطلب

تهدم الكنائس من جزيرة
العرب ولا يمكن من سكنها

مطلب

في بيان أن الامصار ثلاثة وبيان
احداث الكنائس فيها

مطلب

لو اختلفت امة هاهنا في انها صالحة
او عنوة فان وجدوا أنرا لا تركت
بأيديهم

ونعاه في شرح السير (قوله ويعاد المنهدم) هذا في القديمة التي صالحناهم على ايمانهم قبل الظهور عليهم قال في الهداية لان الابنية لا تبنى دائما ولما اقرهم الامام فقد عهد اليهم الاعادة لانهم لا يمكنون من نفلها لانه احداث في الحقيقة اه (قوله اشياء) حيث قال فائدة نقل السبكي - الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة بناء ذكره السيوطي - في حسن المحاضرة قلت يستبطن منها انها اذا اُضلت لا تفتح ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة بحارة زويلة - فقلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر حاكم على فتحها ولا ينافي ما نقله السبكي - قول اصحابنا يعاد المنهدم لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما تمدم فليتناحل اه قال الخبير الرملي - في حواشي البصر اقول كلام السبكي - عام فيما هدمه الامام وغيره وكلام الاشياء يخص الاول والذي يظهر ترجمته العموم لان العلة فيما يظهر أن في اعادة بناء هدم المسلمين استخفافا بهم وبالا سلام واجسادهم وكسر الشوكتهم ونصر الكفر وأهل غاية الامر أن فيه اقتبانا على الامام فيلزم فاعله التعزير كما اذا أدخل الحرب بغير اذنه يصح أماته ويعزير لآتياته بخلاف ما اذا هدموها بأنفسهم فانها تعاد كما صرح به علماء الشافعية وقواعدنا لا تأباه لعدم العلة التي ذكرناها فاستثنى من عموم كلام السبكي - اه (تنبيه) ذكر الشريعة في رسالة في أحكام الكنائس عن الامام السبكي - أن معنى قولهم لا تمنعهم من الترميم ليس المراد أنه جائز تأمرهم به بل بمعنى تركهم وما يدينون فهو من جملة المعاصي التي يقترون عليها كسب الخمر ونحوه ولا تقول ان ذلك جائز لهم فلا يحمل للسلطان وللقاضي أن يقول لهم افعلوا ذلك ولا أن يعينهم عليه ولا يحمل لاحد من المسلمين أن يعمل لهم فيه اه ولا يخفى ظهوره وموافقة لقواعدنا ثم نقل عن السراج البلخي - في كنيسة لليهود ما حصل ان العناية رضى الله تعالى عنهم عند فتح النواحي لم يكن منهم صلح مع اليهود أصلا اه قلت وهذا ظاهر فان البلاد كانت بيد النصارى ولم تزل لليهود منسوبة عليهم الدلة ثم رأيت في حاشية شيخ مشايخنا الرملي كتب عند قول الشارح في الخطبة الامام بجمايع بني امية مانسبه ثم نقض أهل الذمة عهدهم في وقعة التتار وقتلوا عن آخرهم فكانت منهم الآن موضوعة بغير حق اه ويرخذ من هذا حكم حادثة الفتوى الواقعة في عام ثمانية وأربعين بعد المائتين والالف قرية امن كاتبي لهذا المثل وهي أن كنيسة الفرقة من اليهود تسمى اليهود القرايين مهبورة من قديم لنقد هذه المرقعة وانقطاعهم في دمشق فحضرهم ودي غريب هو من هذه الفرقة الى دمشق فدفع له النصارى دراهم معلومة واذن لهم في بنائها وأن يجعلوها معبد الههم وصدق لهم على ذلك جماعة من اليهود لقوة شوكة النصارى في ذلك الوقت وبلغني أن الكنيسة المذكورة في داخل حارة لليهود مشتهرة على دور عديدة وأن حراد النصارى شراء الحارة المذكورة وادخالها للكنيسة وطلبوا فتوى على صحة ذلك الاذن وعلى كونها صارت معبد النصارى فامتنعت من الكتابة وقلت ان ذلك غير جائز فكتب لهم بعض المترجمين طمعا في عرض الدنيا أن ذلك صحيح جائز فتويت بذلك شوكتهم وعرضوا ذلك على ولي الامر ليأذن لهم بذلك حيث وافق غرضهم الحكم الشرعي بناء على ما اقتضاه ذلك المقتضى ولا أدري ما يؤول اليه الامر والى الله المشتكى ويستندى فيما قلته امور منها ما علمته من أن اليهود لا عهد لهم فاعظاهم أن كانوا قديما أقروا مساكن لامعابد فتبين كما أقيمت عليه وما علمته أيضا من أن أهل الذمة نقضوا عهدهم لقتالهم المسلمين مع التتار الكفار فليبق لهم عهد في كانوا قديما في موضوعة الآن بغير حق وبأي قرية عند قوله وسب النبي صلى الله عليه وسلم أن عهد أهل الذمة في الشام مشروط بأن لا يحدوا بيعة ولا كنيسة ولا يشتموا مسلما ولا يضربوه وأنهم ان خالفوا فلا ذمة لهم ومن شأن هذه كنيسة مهبورة انتطع أهلها وتغطت عن الكفر فيها فلا تجوز الاعانة على تجديد الكفر فيها وهذا اعانة على ذلك بالقدر الممكن حيث تغطت عن كفر أهلها وقد نقل الشريعة في رسالة عن الامام القرافي انه ائتمن بأنه لا يعاد ما انهدم من الكنائس وأن من ساعد على ذلك فهو راض بالكفر والرضى بالكفر كفر اه فتعوز بآفته من سوء المنقلب ومنها أن عداوة اليهود للنصارى أشد من عداوتهم لنا وهذا الرضى والتصديق ناشئ عن خوفهم من النصارى لقوة شوكتهم كما ذكرناه ومنها أنها اذا كانت معينة لفرقة خاصة ليس لرجل من أهل تلك الفرقة أن يصرفها الى جهة أخرى وان كل الكفر له واحدة عندما كدرسة موقوفة على الحنفية مثلا لا يملك احد أن يجعلها لاهل مذهب آخر وان اتحدت الملة ومنها أن الصلح العبري الواقع حين الفتح مع النصارى انما وقع على ابقائهم معابدهم التي كانت لهم اذ ذلوا ومن جملة

مطلب
اذا هدمت الكنيسة ولو بغير حق
لا تجوز اعادة بنائها

مطلب
ليس المراد من اعادة المنهدم انه
جائز تأمرهم به بل المراد تركهم
وما يدينون
(ويعاد المنهدم) أي لا ما هدمه
الامام بل ما انهدم اشياء في آخر
الدعاء برفع الطاعون (من غير زيادة
على البناء الاول)

مطلب
لم يكن من العناية صلح مع اليهود
مطلب
مهم حادثة الفتوى في اخذ
النصارى كنيسة مهبورة لليهود
مطلب
فيما ائتمن به بعض المتتورين في زماننا

قوله ولا ادري الخ قلت ال
الامر بعد سنة الى أن شرعوا
في عمارتها على أحسن ما ارادوا
مع غيب أماكن حولها اخذوها
من المسلمين قهرا ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم

صلح معهم كاعلمه أنفان لا يجدوا كنيسة ولا صومعة وهذا أحداث كنيسة لم تكن لهم بلا شك وانفتحت
مذاهب الأئمة الأربعة على أنهم ينعون عن الأحداث كإسطه الشربلاني ينقله نصوص أئمة المذاهب
ولا يلزم من الأحداث أن يكون بناء حادثا لأنه نص في شرح السير وغيره على أنه لو أرادوا أن يخذلوا يئالهم
معد السكتي كنيسة يجهعون فيه ينعون منه لأن فيه معارضة للمسلمين وازدراء بالدين اه أي لانه زيادة
معبد لهم عارضوا به معابد المسلمين وهذه الكنيسة كذلك جعلوها معبد الهيم حادثا فأتى به ذلك المسكين
خالف فيه إجماع المسلمين وهذا كله مع قطع النظر عما قصدوه من عارتهما بأقاص جديدة وزيادهم فيها
فأنهم لو كانت كنيسة لهم ينعون من ذلك بإجماع أئمة الدين أيضا ولا شك أن من اقتسامهم وساعدهم وقوى
شوكتهم يخشى عليه سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى (قوله عن النقض) بالضم ما انتقض من البنيان
قاموس (قوله ونعمامه في شرح الوهبانية) ذكر عبارته في الحديث قال قال في عقد الفرائد وهذا أي قواله
من غير زيادة يفيد أنهم لا ينيون ما كان باللبن بالآجر ولا ما كان بالآجر بالجريد وخشب النخل
بالنقي والساج ولا يفاضل بكر قال ولم أجد في شيء من الكتب المعتبرة أن لا تعداد بالانقض الأول وكون ذلك
مفهوم الاعادة شرعاً لعله غير ظاهر عندي على أنه وقع في عبارة محمد ينيونها وفي إجازة الخانية بعمره وليس
فيهما ما ينشر بأشراط النقض الأول وفي الحاروي القديسي وإذا تهدمت البيعة والكنايس لذوى الصلح
اعادتها باللبن والطين إلى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يزيدون عليه ولا يشيدونها بالجر والشيد والآجر وإذا
وقف الإمام على بيعة جديدة أو بنى منها فوق ما كان في القديم خربها وكذا ما زاد في عارته العتيقة اه
ومقتضى النظر أن النقض الأول حيث وجد ~~كافي~~ البنيان الأول لا يعدل عنه إلى آلة جديدة إذا لا شك
في زيادته الثاني على الأول حينئذ اه (قوله وأما القديسة الخ) مقابل قوله ولا يحدث بيعة ولا كنيسة وكان
الأولى ذكره قبل قوله وبعادة المنهدم لأن إعادة المنهدم إنما هي في القديسة دون الحادثة (قوله في القديسة)
أرادهم المتفوحة عنوة بشرية مقابلتها بالصليبية (قوله بحر) عبارته قال في فتح القدير واعلم أن البيع
والكنايس القديسة في السواد لا تهدم على الروايات كلها وأما في الأمصار فاختلف كلام محمد فذكر في العشر
والخراج تهدم القديسة وذكر في الإجازة لا تهدم وعمل الناس على هذا فافاناراً بنا كثير منهم ما نالت عليها
أئمة وأزمان وهي باقية لم يأمر إمام بهم فهدمها فكان متوارثاً من عهد العصابة وعلى هذا المصير ناريتة فيها دير
أو كنيسة فوق داخل السور يعني أن لا يهدم لأنه كان مستحقاً للإمان قبل وضع السور فيصير ما في جوف
القاهرة من الكنايس على ذلك فإنها كانت قضاء فأدار العبيدون عليها السور ثم فيها الآن كنايس ويعد من إمام
تمكين الكفار من إحداثها جهاراً وعلى هذا أيضاً الكنايس الموضوعة الآن في دار الإسلام غير جزيرة العرب
كلها ينبغي أن لا تهدم لأنها كانت في الأمصار قديسة فلا شك أن العصابة أو التابعين حين قصروا المدينة علوا
بها وبقوا وبعد ذلك ينظرون أن كانت البلدة فتحت عنوة حكمنا بأنهم بقوا ما كان لا معاهد فلا تهدم ولكن
ينعون من الاجتماع فيها للتقرب وان عرف ان فتحت صلحا حكمنا بأنهم أقروا معاهد فلا ينعون من ذلك فيها
بل من الاظهار اه قلت وقوله فوق داخل السور يعني أن لا يهدم ظاهره أنه لم يره منقولا وصريح به
في الأخيرة وشرح السير وقوله وبعد ذلك ينظر الخ قد منما ما لو اختلف في أنها قديسة أو صليبية ولم يعلم من الآثار
والأخبار تبقى في أيديهم (قوله خلافاً لما في القهستاني) أي عن التهمة من أنها في الصليبية تهدم في الموضع
كلها في جميع الروايات (قوله وبغير الذي الخ) حاصله أنهم لما كانوا مخالطين أهل الإسلام فلا بد من
تمييزهم عنا كيلا يعامل معاملة المسلم من التوقير والجلال وذلك لا يجوز وروى عابوت أحدهم فجاء في الطريق
ولا يعرف فصلى عليه وإذا وجب التمييز وجب أن يكون بمخلفه صفار لا عزاز لأن أذلهم لازم بغير أذى
من ضرب أو وضع للأسبب يكون منه بل المراد اتصافه بهينة وضيعة فتح (قوله ومركبه) مخالفة الهيئة
فه أئمة تكون إذا ركبوا من جانب واحد وغالب ظني أني سمعته من الشيخ الأخ كذلك نهر قلت وهو
كذلك ففي رسالة العلامة فاسم في الكنايس وقد كتب عمر إلى امرأه الأجناد أن يحتموا أهل الذمة بالرصاص
ويركبوا على الأصح عرضا (قوله وسلاحه) تبع فيه الدرر وهو مناصف لقوله تبع الغيرة من أصحاب
التون ولا يعمل بسلاح إلا أن يحمل على ما إذا استعان بهم الإمام والمراد من تمييزه في سلاحه بأن لا يحمل

مطلب

في كيفية إعادة المنهدم من الكنايس

ولا يعدل عن النقض الأول أن كفي

ونعمامه في شرح الوهبانية وأما

القديسة فتترك مسكناً في القديسة

ومعبد في الصليبية بحر خلافاً لما

في القهستاني قتيبه (وبغير الذي

عنا في زيه) بأ ~~كسر~~ لباسه

وهنته (ومركبه وسلاحه وسلاحه

فلا يركب خيلاً)

مطلب

في تمييز أهل الذمة في الملابس

سلاحه هو بعيد تامل (قوله الا اذا احتعان بهم الامام الخ) لكنه يركب في هذه الحالة با كاف لا يبرج
 كما قال بعضهم نهر (قوله وذبح) بالذال المجهمة أى دفع وطرد لدنو (قوله وجاز بقل) أى ان لم يكن
 فيه عز وشرف وتماه في شرح الوهابية (قوله وهذا) أى جواز ركوبه لبقل أو جاز وكان ينبغي تأخير
 هذه الجمله كلها عن قوله ويركب سرجا كالا كف (قوله الا اضرورة) كما اذا خرج الى قرية أو كان مريضا ففتح
 (قوله والمعتقد أن لا يركبوا) كتب بعضهم هنا أن الصواب يركبون بالنون كما هو عبارة الاشياء لعدم الناصب
 والجازم وأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير أقول هذا التصويب خطأ محض لأن المخففة من الثقيلة التي
 لا تنصب المضارع شرطها أن تقع بعد فعل اليقين أو ما ينزل منزلته فتوهم أن سيكون أفلا يرون أن لا يرجع
 وهذه ليست كذلك بل هي المصدرية الناصبة نحو وأن تصوموا خير لكم (قوله مطلقا) أى ولو جازا
 (قوله في الجامع) أى في مجامع المسلمين اذا متركهم فتح (قوله كالا كف) بضمين جمع كاف مثل حمار
 وحمار مصباح فكان الاولى التعبير بالا كاف المفرد (قوله كالبرذعة) بدل من قوله كالا كف قال في المصباح
 البرذعة بالذال والدال جلس يجعل تحت الرجل والجمع البراذع هذا هو الاصل وفي عرف زماننا هي للعمار
 ما يركب عليه بنزلة السرج للفرس اه فالمراد هنا المعنى العرفي لا اللغوي (قوله ولا يعمل بسلاح) أى
 لا يستعمله ولا يحمله لانه عز وكل ما كان كذلك ينعون عنه قات وس هذا الاصل تعرف أحكام كثيرة دتر
 متقى (قوله يظهر الكسبيج) بضم الكاف وبالجميم كافي القهستاني فارسي معرب معناه العجز والذل
 كما في النهر في شمل القلسوة والزنا والنعول لوجود الذل فيها ولقوله في البحر وكسبيجات النصارى قلسوة
 سوداء من اللبد مفسرية وزنا من الصوف اه فتعبره بخصوص الزنا يريان لبعض أنواعه اه ح (قوله
 الزنا) بوزن تناسخ وبعده زنا نهر مصباح وفي البحر عن المغرب انه حيط غليظ بقدر الاصبع يشده الدتحي فوق
 ثيابه قال القهستاني وينبغي أن يكون من الصوف أو الشعر وأن لا يجعل له حلقة تشده كما يشده المسلم المنطقة بل
 يعلقه على اليمين أو الشمال كافي المحيط (قوله ولوزرقاه أو صفراء) أى خلافا لما في القمع من انه اذا كان
 المنصود العلامة يعتبر في كل بلدة متعارفها وفي بلادنا جعلت العلامة في العمامة فأزعم النصارى بالازرق
 واليهود بالاصفر واختص المسلمون بالابيض قال في النهر الا انه في الظهيرة قال وأما لبس العمامة والزنا
 الابرسم فغناء في حق أهل الاسلام ومكسرة لتداولهم وهذا يؤذن بمنع التمييز بها ويؤيده ما ذكره في التتارخانية
 حيث صرح بمنعهم من القلائس الصغار وانما تكون طويلة من كرباس مصبوعة بالسواد مفسرية مسطنة
 وهذا في العلامة أولى واذا عرف هذا فنعهم من لبس العمامة هو الصواب الواضح بالتيان فأيد الله سلطان
 زماننا وسعادته أبدولما بكشيد ولا مرسد ادمنعهم من لبسها اه قلت وهذا هو الموافق لما ذكره
 ابو يوسف في كتاب الخراج من الزامهم لبس القلائس الطويلة المفسرية وأن عمر كان يأمر بذلك ومن منعهم من
 لبس العمامة (تبيينه) قال في القمع وكذا تؤخذ نسائهم بالزى في الطرق فيجعل على ملاة اليهودية خرة صفراء
 وعلى النصرانية زرقاه وكذا في الحمامات اه أى فيجعل في أعناقهن طوق الحديد كما في الاختيار قال في الدرر
 المتقى قلت وسيجيء أن الذمية في النظر الى المسلمة كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر أصلا الى المسلمة فليست
 لذلك اه ومضاده منعهن من دخول حمام فيه مسلمة وهو خلاف المفهوم من كلامهم هنا تامل (قوله
 وانما تكون طويلة سوداء) ظاهره أن الضمير للعمامة وليس كذلك بل هو للقلسوة لان المنصود
 منعهم من العمامة ولو غير طويلة والزامهم بالقلسوة الطويلة كما علمته فكان الصواب أن يقول وانما يلبس
 قلسوة طويلة سوداء والقلسوة هي التي يدخل فيها الرأس والعمامة ما يدار عليها من منديل ونحوه (قوله
 الابرسم) بكسر الهمزة والراء وفتح السين وهو الحرير قال في المصباح الحريرة واحدة الحرير وهو الابرسم
 (قوله كصوف مريع) لهه الفرجية فانه الآن من خصوصيات أهل القرآن والعلم ط (قوله وأبراد
 رقيقة) البرد نوع من الثياب مخطط كما في النهاية (قوله وتماه في القمع) حيث قال بل ربما يقف بعض
 المساكين خدعة لهم خوفا من أن يتغير خاطره منه فيسبى به عند مسه كتيه سعاية توجب له منه الضرر
 ثم قال وتعمل مكاعهم خشنة فاسدة اللون ولا يلبسوا طبيا كطيالة المسلمين ولا أردية كاردية هم هكذا
 أمروا واتفقت الصعابة على ذلك اه وقال أيضا ولا شك في وقوع خلاف هذا في هذه الديار اه قلت وفي هذه

الا اذا استعان بهم الامام لمحاربة
 وذبح عنا ذخيرة وجاز بقل
 كحمار تتارخانية وفي القمع وهذا
 عند المتقدمين واخذار المتأخرون
 انه لا يركب أصلا الا اضرورة وفي
 الاشياء والمعتقد أن لا يركبوا مطلقا
 ولا يلبسوا العمام وان ركب الحمار
 لضرورة نزل في الجامع (ويركب
 سرجا كالا كف) كالبرذعة
 في مقدمه شبه الرمانة (ولا يعمل

بسلاح ويظهر الكسبيج) فارسي
 معرب الزنا نهر من صوف أو شعر
 وهل يلزم تمييزهم بكل العلامات
 خلاف أشياء والحديج ان قصها
 عنوة فلهذا لا افعلى الشرط
 تتارخانية (ويمنع من لبس
 العمامة) ولوزرقاه أو صفراء على
 الصواب نهر ونحوه في البحر
 واعتده في الاشياء كما قدمناه
 وانما تكون طويلة سوداء
 (و) من زنا الابرسم والثياب
 الفاخرة المختصة بأهل العلم
 والشرف كصوف مريع وجوخ
 رفيع وأبراد رقيقة ومن استكتاب
 ومباشرة يكون بها معظما عند
 المساكين وتماه في القمع

السنة في البلاد الشامية استأذنت اليهود والنصارى على المسلمين وقدر القائل
أحبنا نوب الزمان كثيرة • وأمر منها رفعة السفهاء
فحق يفتق الأهر من سكراته • وأرى اليهود بذلة الفقهاء

(قوله وينبغي أن يلزم الصغار) أي الذل والهوان والظاهر أن ينبغي هنا بمعنى يجب قال في البحر وإذا وجب
عليهم إظهار الذل والصغار مع المسلمين وجب على المسلمين عدم تعظيمهم لكن قال في الذخيرة إذا دخل يهودي
الحمام أن خدمه المسلم طمعاً في فلوته فلا بأس به وإن تعظيمه فإن كان ليعيل قلبه إلى الإسلام فكذلك وإن لم ينو
شأماً عاذاً كرنا كره وكذا لو دخل ذي على مسلم فقام له ليعيل قلبه إلى الإسلام فلا بأس وإن لم ينو شيئاً أو عظمه
لفناء كره اه قال الطرسوسي وإن قام تعظيماً لذاته وما هو عليه كفر لأن الرضى بالكفر كفر فكيف بتعظيم
الكفر اه قلت وبه علم أنه لو قام له خوفاً من شره فلا بأس أيضاً بل إذا تحقق الضرر فقد يجب وقد يستحب على
حسب حال ما يتوقعه (قوله وينبغي عليه في المرور) بأن يلجئه إلى اضيق الطريق وعبارة الفتح وينبغي
عليهم في الطريق (قوله ويجعل على داره علامة) ثلاثة سائل فدخلوا بالمغفرة أو بغيرها في التسترع
معاملة المسلمين فتح (قوله لأنهم آمن أرض العرب) أفاد أن الحكم غير مقصور على مكة والمدينة بل
جزيرة العرب كلها كذلك كما عبر به في الفتح وغيره وقد مناه يد يد هار والحديث المذكور وقاله عليه الصلاة
والسلام في مرضه الذي مات فيه كما أخرجه في الموطأ وغيره وبسطه في الفتح (قوله ولا يبطل) يمنع من
أن يبطل فيها المكث حتى يتخلفها - كالأمان حالهم في المقام في أرض العرب مع الترام الجزية كحالهم في غيرها
بلاجزية وهناك لا يمنعون من التجارة بل من اطالة انقام وكذلك في أرض العرب شرح السير وظاهره أن حد
الطول سنة تأمل (قوله فالظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال) أي فيكون المنع هو المعتمد في المذهب
قلت لكن الذي ذكره أصحاب المتن في كتاب الحظر والاباحة أن الذي لا يمنع من دخول المسجد الحرام
وغيره وذكر الشارح هناك أن قول محمد والشافعي وأحمد المنع من المسجد الحرام فالظاهر أن ما في السير
الكبير هو قول محمد وحده دون الامام وأن أصحاب المتن على قول الامام ومعلوم أن المتن موضوع لنقل
ما هو المذهب فلا يبدل عما فيها على أن الامام السرخسي ذكر في شرح السير الكبير أن أبا نسيان جاء إلى
المدينة ودخل المسجد ولذلك قصة قال فهذا دليل لنا على ما لا والله تعالى بمنعة المشرقة من أن يدخل
شيأ من المشاجد ثم قال إن الشافعي قال يمنعون من دخول المسجد الحرام خاصة لآية انما المشركون نجس
فأما عندنا لا يمنعون كما لا يمنعون عن دخول سائر المساجد ويستوى في ذلك الحرفي والذي الخ (قوله
وفي الخاتمة الخ) كمن الأولى تنديمه على مثله الاستيطان ثم ان ظاهره أن نساهم بتميز بالكسبيج دون العبيد
مع أنه ليس في عبارة الخاتمة ذكر النساء أصلاً ونفسها ولا يؤخذ عبيد أهل الذمة بالكسبيجات وهكذا
نقله عنها في البحر والثر وعبارة النهر والواو يجب أن تميزنا وهم أيضاً عن نسائنا في الطرقات والحمامات
وفي الخاتمة ولا يؤخذ عبيد أهل الذمة بالكسبيجات اه (قوله الذي إذا اشترى داراً الخ) قال السرخسي
في شرح السير فان مصر الامام في أرضهم للمسلمين كما مصر عمر رضي الله عنه البصرة والكوفة فاشترى بها
أهل الذمة دوراً وسكنوا مع المسلمين لم يمنعوا من ذلك فاما قبلنا منهم عقد الذمة ليعتصروا على محاسن الدين
ففسى أن يؤمنوا واخلاطهم بالمسلمين والمسلمين معهم يحقق هذا المعنى وكان شيخنا الامام شمس الأئمة
الخلواني يقول هذا إذا قلوا وكان بحيث لا تعطل جماعات المسلمين ولا تنقل الجماعة بسكاهم هذه الصفة
فأما إذا كفروا على وجه يؤذى إلى تعطيل بعض الجماعات أو تقليلها منعوا من ذلك وأمرنا أن يسكنوا ناحية
ليس فيها للمسلمين جماعة وهذا محفوظ عن أبي يوسف في الامالي اه (قوله أي أراد شراءها) انما فسر
بهذا القول بعد لا ينبغي أن تباع منه ط (قوله وقبل لا يبيع الا اذا كثر) نقل في البحر عن الصغرى بعد أن نقل
عن الخاتمة بلا تصيد بالهـ مرة ولكن لم يعبر عنه بقيل ولا يبيح أن هذا التصيد يصلح بوقبائين القولين وهذا
قول شمس الأئمة الخلواني كما علمته أيضاً ومضى عليه في الوهبانية وشرحها وكذا قال السير الرمل أن الذي
يجب أن يقول عليه التفصيل فلا نقول بالمنع مطلقاً ولا بعد منه مطلقاً بل يدور الحكم على القلة والكثرة والضرر
والمنفعة وهذا هو الموافق لقواعد الفقهاء فأملى اه (قوله فأجاب الخ) هذا الجواب مبنى على اختيار

فيما يكون بينه وبين المسلم في كل
شيء وعليه فيفتح من القعود حال
قيام المسلم عنده ببحر ويحرم
تعظيمه وتكره مصاحف ولا يدا
بسلام الحاجة ولا يراذ في الجواب
على وعلى ويصير عليه في المرور
ويجعل على داره علامة وتماحه
في الاشياء من أحكام الذي
وفي شرح الوهبانية لشر بلاني
وبعده من من استيطان
والمدينة لأنهم آمن أرض العرب
قال عليه الصلاة والسلام لا يجمع
في أرض العرب دينان ولو دخل
لتجارة جاز ولا يبطل وأما دخوله
المسجد الحرام فذكر في السير
الكبير المنع وفي الجامع الصغير
عدمه والسير الكبير آخر تصنف
محمد رحمه الله تعالى فالظاهر أنه
أورد فيه ما استقر عليه الحال
انتهى وفي الخاتمة تميز نساهم
لا عبيدهم بالكسبيج (الذي
إذا اشترى داراً) أي أراد شراءها
(في المدر لا ينبغي أن تباع منه فلو
اشترى يبيع على يدها من المسلم)
وقيل لا يبيع الا اذا كثر
درر قلت وفي معروضات الفق
أبي السعود من كتاب الصلاة
سئل عن مسجد لم يبق في أطرافه
بيت أحد من المسلمين وأحاط به
الكفرة فكان الامام والمؤذن
فقط لاجل وظيفتهما يذهبان إليه
فيؤذان ويصليان به فهل فعل
لهم الوظيفة فأجاب بقوله ثلاث
البيوت تأخذها المسلمون جميعها
جاء في التور وقد ورد الأمر
الذين في السماوات بذلك أيضاً
فأما كما لا يؤخر هذا أصلاً

وفيهما من الجهاد وبه مدآن ورد
 الأمر الشريف السلطاني بعدم
 استخدام الذميين للعباد والحواري
 لو استخدم ذمى عبدا أو جارية
 ماذا يلزمه فأجاب يلزمه التعزير
 الشديد والجس في الحاشية
 ويؤمرون بما كان استعمالا لهم
 وكذا تعذيب دورهم من دورياتهم
 فيحفظ ذلك وإذا تكارى أهل
 الذمة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا
 فيها في المصر (جاء) هو دفعه
 اليد والبر وأما لما قيلوا بشرط
 عدم تقليل الجماعات سكاهم
 شرطه إلا ما الحلواني (فان لزم
 ذلك من سكاهم أمر وأباه عتال
 عنهم والسكنى بناحية ليس فيها
 مسلمون) وهو محفوظ عن أبي يوسف
 يحرر عن الذخيرة وفي الاشباه
 واختلف في سكاهم بينا في المصر
 والمهند الجواز في محلة خاصة انتهى
 وأقره المصنف وغيره لكن رده
 شيخ الاسلام جوى زاده وجزأ أنه
 فهم خطأ فكانه فهم من الناحية المحلة
 وليس كذلك فقد صرح الترمذاني
 في شرح الجامع الصغير بعد
 ما نقل عن الشافعي أنهم يؤمرون
 ببيع دورهم في أمصار المسلمين
 والخروج عنها وبالسكنى خارجها
 لئلا يكون لهم محلة خاصة تفلا عن
 الذمى والمراد أى بالمنع المذكور
 عن الامصار أن يكون لهم في المصر
 محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها
 منعة عارضة كتعة المسلمين فأما
 سكاهم بينهم وهم مقهورون فلا
 كذلك كذا في فتاوى الاسكوبي
 طبعه

٢١ مطلب

في منعهم عن التعل في البناء على
 المسلمين

الحلواني وغيره قال ط ولم يجب عن المسؤول عنه وجوابه انه حايستحقان الوظيفة لقيامهما بالعمل اه
 قلت وانما تركه لظهوره وتنبهها على ما هو الا هم فهو من أسلوب الحكيم كما في قوله تعالى يسألونك عن الالهة
 الآية (قوله في الحاشية الخ) أى والاستخدام المذكور ينافي الاستخفاف (قوله واذا تكارى الخ)
 شروع في الكراء بعد الفراغ من الشراء وظاهر كلام المصنف الفرق بينهما وهو مبنى على القول بالجبر على
 البيع مطلقا وقد علب أن المعول عليه القول بالتفصيل فلا فرق بين الكراء والشراء بل أصل العبارة المذكورة
 انما هو في الشراء كما نقلناه آتضاعن السرخسى (قوله في المصر) الظاهر أنه غير قيد بعد اعتبار الشرط
 المذكور (قوله ليس فيها مسلمون) هو في معنى ما مر من قوله ليس فيها للمسلمين جماعة لان من شأن
 المسلمين اقامة الجماعة (قوله لكن رده الخ) وعبارته كإرأيت في حاشية الجوى وغيره اقول في محلة خاصة
 هذا اللفظ لم أجده لاحد وانما الموجود في المصنف ان الجواز مقيد بما ذكره الحلواني بقوة هذا اذا
 قولوا بحيث لا تعطل بسبب سكاهم جماعات المسلمين ولا تنقل أما اذا تعطلت أو تنقلت فلا يمكن من السكنى
 فيها ويسكنون في ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة فكان المصنف فهم من الناحية المحلة وليس كذلك بل قد
 صرح الترمذاني في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي أنهم يؤمرون ببيع دورهم في أمصار المسلمين
 والخروج عنها وبالسكنى خارجها لئلا تكون لهم منعة كتعة المسلمين بمنعهم عن أن تكون لهم محلة خاصة حيث
 قال بعد ما ذكرناه نقل عن النسفي والمراد أى بالمنع المذكور عن الامصار أن يكون لهم في المصر محلة خاصة
 يسكنونها ولهم فيها منعة كتعة المسلمين فأما سكاهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك اه قلت وقوله بمنعهم
 متعلق بقوله صرح وقوله حيث قال أى الترمذاني وحاصل كلامه أن المحلة من جملة الامصار مع أن الحلواني قال
 لا يمكن من السكنى فيها أى في المصر ويسكنون في ناحية الخ وهو صريح بانه اذا لزم تقليل الجماعة يسكنون
 في ناحية خارجة عن المصر فهي غير المحلة وصريح كلام الترمذاني أيضا منعهم عن أن يكون لهم محلة خاصة
 في المصر وانما يسكنون بينهم مقهورين يعنى اذا يلزم تقليل الجماعة فتحصل من مجموع كلام الحلواني
 والترمذاني انه اذا لزم من سكاهم في المصر تقليل الجماعة أمر وبالسكنى في ناحية خارج المصر ليس فيها
 جماعة للمسلمين وان لم يلزم ذلك يسكنون في المصر بين المسلمين مقهورين لاني محلة خاصة في المصر لانه يلزم منه
 أن يكون لهم في مصر المسلمين منعة كتعة المسلمين بسبب اجتماعهم في محلتهم فانهم (قوله انهم يؤمرون)
 مفعول نقل ط (قوله نقلا) حال من فاعل صرح بتأويل اسم التاعل اه ح (قوله والمراد)
 الاوضح أن يقول بأن المراد ويكون متعلقا بصرح ط (قوله ولهم فيها منعة) الواو للحال والمنعة بفتح
 النون جمع مانع أى جماعات يمنعونهم من وصول غيرهم اليهم أفاده ح وقوله عارضة منعة وعروضها
 انما هو بسبب اجتماعهم في محلة خاصة وقوله فأما سكاهم الخ مقابله أى أن سكاهم بين المسلمين لاني محلة
 خاصة بل متفرقين بينهم وهم مقهورون لهم فلا كذلك أى فلا يكون ممنوعا (تنبه) قال في الدر المنثور وكذا
 يمدون عن التعل في شأنهم على المسلمين ومن المساواة عند بعض العلماء نعم يبق القديم كما في الوهبانية وشروحها
 وفي المنظومة المهيبة

ويمنع الذمى من أن يسكا • أو أن يحل منزلا على البناء

ان كان بين المسلمين يسكن • بل أهل ذمة على ما بينوا

قلت ومقتضى النظم الذى ذكره المنع ولوالبناء قد يما لانه علق المنع على السكنى لا على التعلية في البناء
 لكن سئل في الحيرية عن طبقة يهودى راحكة على بيت لمسلم يريد المسلم منعه من سكاهم او من التعل
 عليه فأجاب بأنه ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا ابقاء دار الذمى العالية على دار المسلم وسكاهم اذا ملكها مالم
 تهدم فانه لا يعيد ها عالية كما كانت ومن صرح بذلك ابن التفتة في شرح النظم الوهبانى وكثير من علمائنا
 اه وذكر في جواب سؤال آخر أنه اذا كان التعل للتحفظ من اللصوص لا يمنع منه لانهم نصوا على
 انهم ليس لهم رفع بناءهم على المسلمين وعلة المنع مقيدة بالتعل على المسلمين فاذا لم يكن ذلك بل للتحفظ فلا يمنعون
 كما هو ظاهر اه وقال قارى الهداية في فتاواه أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين فما جاز للمسلم فعله في ملكه
 جاز لهم وما افلاوا وما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل لجاره ضرر كمنع ضوه وهو اه قال هذا هو ظاهر المذهب

وذكر القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج أن للقاضي شعهم من السكنى بين المسلمين بل يسكنون من غير أن قال
قاري الهداية وهو الذي أفتى به أنا اه أي لانه اذا كان له منعهم من السكنى ينتقض عنه منعهم من التعلى
بالاولى وذ كرى جواب آخر لا يجوز لهم أن يعلوا بناءهم على بناء المسلمين ولا أن يسكنوا دارا عالية البناء بين
المسلمين بل يمنعون أن يسكنوا محلات المسلمين اه وهذا ميل منه الى ما نقله عن أبي يوسف وأفتى به أولا أيضا
والظاهر أن قوله هذا هو ظاهر المذهب يرجع الى قوله أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ولما كان لا يلزم منه
أن يكونوا منهم فيما فيه استعماله على المسلمين افتى في الموضعين بالمنع لما قدمه الشارح عن الحارثي من انه
ينبغي أن يلزم الصغار فيما يكون بينه وبين المسلم في كل شيء ولا ينبغي أن يستعمل في البناء على جيرانه المسلمين
خلاف الصغار بل بحث في الفتح انه اذا استعمل على المسلمين حل لا مام قله ولا ينبغي أن لفظ استعماله يشمل
ما بالقول وما بالفعل وهذا التقرير اندفع مذكوره في الخيرية مخالفا لما تقدمه عنه من قوله ان ما أفتى به
قاري الهداية من ظاهر المذهب أقوى مدر كالحديث الشريف الموجب لكونهم لهم ما لنا وعليهم ما علينا فان
قاري الهداية لم يفت به بل أفتى في الموضعين بخلافه كما سمعت والحديث الشريف لا يفيد أن لهم ما لنا
العز والشرف بل في المعاملات من العقود ونحوها للدلالة على الزامهم الصغار وعدم التردد على المسلمين
وصرح الشافعية بأن منعهم من التعلى واجب وأن ذلك الحق لله تعالى وتعظيم دينه فلا يباح برضى الجار
المسلم اه وقواعدنا لاتأباه فقد مر أنه يحرم تعظيمه ولا ينبغي أن الرضى باستعماله تعظيم له هذا ما ظهر لي
في هذا المحل والله تعالى اعلم (قوله وينتقض عهدهم الخ) لانهم بذلك صاروا حرا باعلينا وعقد الذمة
ما كان الادفع شررا منهم فيعري عن الفائدة فلا يبقى ولا يطل امان ذمته ينتقض عهده فتح (قوله
بالقبلة على موضع) أي غيبة أو حصن فتح وقوله للحرب أي لاجل حربنا وفي بعض النسخ للهرب بزيادة الالف
واحتراز بالقبلة المذكورة عما لو كانوا مع أهل البغي يعنيونهم على القتال فانه لا ينتقض عهدهم كما ذكره
الزيلعي وغيره في باب البغاة (قوله أو بالعاقب دار الحرب) لا يبعد أن يقال انتقاله الى المكان الذي تغلبوا
فيه كاتقائه الى دار الحرب بالاتفاق ان لم يكن ذلك المكان مواجا لدار الاسلام أي بأن كان متصلا بدار
الحرب والافعلي قولهما كما في النسخ (قوله أو بالامتناع عن قبول الجزية) أي بخلاف الامتناع عن
ادائها على ما يأتي لكن الامتناع عن قبولها انما يكون عند ابتداء وضعها وهو حينئذ لم يكن له عهد ذمة
حتى ينتقض ويمكن تصويره فمن دخل في عهد الذمة تبعا ثم صار اعدا كالجند والصبي فاذا أفاق أو بلغ أول
الحول وضع عليه فاذا امتنع انتقض عهده أفاده ط (قوله أو يجعل نفسه طليعة للمشركون) هذا
عما زاده في الفتح أيضا لكر لم يذكره هنا بل ذكره في النكاح في باب نكاح المشرک (قوله بان يبعث
ليطلع الخ) صورته أن يدخل مستأمن ويقيم سنة وتضرب عليه الجزية وقصده التجسس على المسلمين ليعبر
العدو ط (قوله فلولا يمنوه) بأن كان ذميا أصليا وطرا عليه هذا القصد ط (قوله وعليه
يحمل كلام المحيط) حيث قال لو كان يجبر المشرکين بعبود المسلمين أو يقتل رجالا من المسلمين ليقته لا يكون
نقصا للعهد وهذا التوفيق لصاحب الجبر وأقره في النهرو وغيره ويشعر به تغيير الفتح بالطليعة فان الطليعة واحدة
الطلائع في الحرب وهم الذين يمنون ليطلعوا على أخبار العدو كما في البحر عن المغرب (قوله في كل
أحكامه) فيحكم بعبوته بالحق واذا تاب تقبل فوبته وتعود ذمته وتبين منه زوجته الذمة التي خلفها في دار
الاسلام اجماعا وبشتم ماله بين ورثته فتح وغنامه في البحر (قوله والمرتد يقتل) لان كفره أعظم
بحر (قوله والمرتد يجبر على الاسلام) أما المرتد فانه استرق بعد الحق رواية واحدة وقبله رواية بحر
(قوله بقوله نقتل العهد) لانه لا ينتقض عهده بالقول بل بالفعل كما مر بخلاف الامان للحر بن قلت
ولعل وجه الفرق أن امان الحربى على شرف الزوال تحسكه من العود متى أراد فهو غير لازم بخلاف عهد
الذمة فهو لازم لا يصح الرجوع عنه ولذا لا يمكن من العود الى دار الحرب فيجبره الامام على الجزية مادام تحت
قهره بخلاف ما اذا الحق بدارهم أو غلبوا على موضع أو جعل نفسه طليعة أو امتنع عن قبول الجزية لانه
في الاولين صار حرا باعلينا كما مر في الثالث علم انه لم يفسد العهد بل جعله وصله الى استمراره بنا وفي الرابع
لم يوجد منه ما يدفع عنه القتل بخلاف ما اذا امتنع عن ادائها ولذا قال الزيلعي وغيره لان الغاية التي ينتهى

مطلب
فيما ينتقض به عهد الذمى ومالا
ينتقض

(وينتقض عهدهم بالقبلة على
موضع للحرب أو بالعاقب دار الحرب)
زاد في الفتح أو بالامتناع عن قبول
الجزية (أو يجعل نفسه طليعة
للمشرکين) بأن يبعث ليطلع على
أخبار العدو فلولا يمنوه لذلك
لم ينتقض عهده وعليه يحمل كلام
المحيط (وصار) الذمى في هذه
الاربع صور (كالمترد) في كل
أحكامه (الا انه) لو أسر (بشرق)
والمترد يقتل (ولا يجبر على قبول
الذمة) والمرتد يجبر على الاسلام
(لا) ينتقض عهده (بقوله نقتل
العهد) زيلعي (بخلاف الامان)
للحر بن فانه ينتقض بالقول بحر

بها القتل التزام الجزية لا اداؤها والالتزام باق فإخذها الامام منه جبراً اه وهذا يدفع ما استشكله
 في النهر من انه لو امتنع عن قبولها نقض عهده وليس ذلك الا بالقول وجه الدفع أن الانتفاض لم يجرى من قوله
 لا قبل بل من عدم وجود ما يدفع عنه القتل وهو التزام اداها بخلاف امتناعه عن اداها بقوله لا اؤتيها فانه
 قول وجد بعد التزامها الدافع للقتل ولا يزول ذلك الالتزام به وكذا بقوله نقض العهد لما قلنا من انه لازم
 لا يملك فضله صريحاً ولا دلالة مادام تحت قهرنا فافهم وان دفع به أيضاً ما أورده في الدرر من أن امتناعه عن
 اداها بقوله لا أعطيها ينافي بقاء الالتزام لما قلنا من لزوم ذلك له لتمام وانه لا يملك نقضه صريحاً فكذلك دلالة
 بالاولى فيجبر على اداها مادام مقهوراً في دارنا ثم رأيت الجوى اجاب بخوفه والله تعالى اعلم (قوله بل عن
 قولها) أي بل ينقض عهده بالاباء عن قبولها وقد مناصوره وقد علمت آفا وجه الفرق بين المشتلين (قوله
 ونقل العيني) حيث قال وفي رواية مذكورة في واقعات حسام أن أهل الذمة اذا استنوا عن اداء الجزية
 ينقض العهد ويقالون وهو قول الثلاثة اه ولا يخفى ضعفها رواية ودراية بجر قلت أما وجه الضعف
 رواية فلانه خلاف الرواية المشهورة في المذهب المنصوصة في المتن وغيرها وأما الدراية أي الضعف من
 حيث المعنى فلما علمت من بقاء الالتزام الدافع للقتل فتوخذ منهم جبراً ويمكن تأويل ما في الواقعات بما اذا كانوا
 جماعة تغلبوا على موضع هو بلدهم أو غيرها وأظهروا العصيان والمخاربة فنها حينئذ لا يمكن أخذها منهم
 الا بالقتال تأمل (قوله ولا بالزنى بمسألة) بل يقام عليه موجه وهو الحد وهو الحد الذي لا ينقض عهده
 والسكاح باطل ولو لم يعلم به دوى عزران وكذا السامعي بينهما بجر (قوله رافقان مسلم) مصدر ارفق الرباعي
 اه ح قتل الذين رأيت في النسخ اقتتان يتأين في المصباح من المال الناس من باب ضرب استعملهم
 وقتر في دينه واقتن أيضاً بالباء للمفعول مال عنه اه ومقتضاه أن الاقتن متعذراً لا لازم تأمل (قوله
 وسب النبي صلى الله عليه وسلم أي اذالم يعلن فلوا أعلن بشتمه أو اعتاده قتل ولو امرأة وبه يبقى اليوم دتر منق
 وهذا حاصل ما سيذكره الشارح هنا وقيد الخبر الرمل بقيد آخر حيث قال أقول هذا ان لم يشترط
 انتفاضة به أما اذا شرط انتقض به كما هو ظاهر اه قلت وقد ذكر الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في صلح أبي
 عبيدة مع أهل الشام انه صالحهم واشترط عليهم حين دخلها على أن يترك كائنهم ويبيعهم الى أن لا يجدوا بئناً
 يبيعه ولا كنيصة وأن لا يشتموا مسلماً ولا يفسدوا به الخ وذكر العلامة قاسم من رواية الخلال والبيهقي وغيرهما
 كتاب العهد وفي آخره فلما أتيت عمر بن الخطاب بالكتاب زاد فيه وأن لا تضرب أحد من المسلمين شرطنا
 لهم ذلك علينا وعلى أهل ملتنا وقبلنا عنهم الامان فان نحن خالفنا شيئاً مما شرطنا لكم وضماناً على أنفسنا
 فلا ذمة لنا وقد حل لكم منا ما يحل لكم من أهل المعاهدة والشقاق وفي رواية الخلال فكتب عمر أن أمض لهم
 ما سألوه وألحق فيه حرفين اشترطهما عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم أن لا يشتموا شيئاً من سبائنا ومن ضرب
 مسلماً عدا فقد خلع عهده اه وقد ذكر الشربلالي في رسالته كتاب العهد بقائه ثم قال وقد اعتمد الفقهاء ذلك
 من كل مذهب كما نقله القاضي بدر الدين القرافي اه ثم ذكر الشربلالي انه انتقض عهدهم باحداث ذلك
 الذي رأى الذي احدثوه في زمنه وألف فيه الرسالة المذكورة ثم قال بعد ذكره ما لحقه عمر رضي الله تعالى عنه ان
 هذا دليل لما قاله الكل بن الهمام من نقض العهد بقردهم واستعلائهم على المسلمين اه قلت ولعلهم لم يقيدوا
 بهذا القيد لظهوره كما تقدم عن الرمل لأن المعلق على أمر لا يوجد بدونه ولأن مرادهم بيان أن مجرد عقد الذمة
 لا ينقض بما ذكره من السب ونحوه والجهد اذ ما مضى الى يوم القيامة وليس كل امام اذا فتح بلدة بشرط هذا الشرط
 الذي شرطه عمر فلذا تركوا التصريح به على أن ما شرطه عمر على الشام ونحوها لا يجري حكمه على كل ما فقهه
 من البلاد ما لم يعلم اشترطه عليهم أيضاً فصار الحاصل أن عقد الذمة لا ينقض بما ذكره ما لم يشترط انتفاضة
 به فاذا اشترط انتقض والا فلا اذا أعلن بالشتم أو اعتاده لما قدمناه ولما يأتي عن المعروضات وغيرها
 ولما ذكره ط عن الشبي عن حافظ الدين النسفي اذ اطنع الذي في دين الاسلام طعنا ظاهراً جاز قتلها لأن
 العهد مفقود معه على أن لا يطنع فاذا اطنع فقد نكث عهدهم وخرج من الذمة اه لكن مقتضى هذا التعليل
 اشتراط عدم الطعن بمجرد عقد الذمة وهو خلاف كلامهم قتائل (تنبيه) قيد الشافعية الشتم بما لا يتدينون به
 ونقله في حاشية السيد أبي السعود عن الذخيرة بقوله اذ ذكره بسوء يعتقد ويتدين به بأن قال انه ليس

(ولا بالاباء عن) أداء (الجزية)
 بل عن قبولها كما مر ونقل العيني
 عن الواقعات تنقله بالاباء عن الاداء
 قال وهو قول الثلاثة لكن ضعفه
 في الجهر (و) لا بالزنى بمسألة ونقل
 مسلم وافان مسلم عن دينه
 وقطع الطريق (وسب النبي صلى
 الله عليه وسلم)

قوله ومقتضاه الخ وجه ذلك أن
 تسميحه بأن اقتنمى للمجهول
 يقتضي انه متعذراً لا لازم لان المبنى
 للمجهول لا يكون من اللازم اه منه

مطله
 في حكم سب الذمى النبي صلى الله
 عليه وسلم

برسول أو قتل اليهود بغير حق أو نسيه إلى الكذب فعند بعض الأئمة لا ينتقض عهده أما إذا ذكره بما لا يقتضيه ولا يتدين به كإلونه إلى الزنى أو طعن في نسبه ينتقض اهـ (قوله المقارن له) أي لعهد الذمة (قوله فاطمائي) أي بالسب (قوله فلو من مسلم قتل) أي إن لم ينب لامطلقا خلافا لما ذكره في الدرر هذا والبزاية وغيرهما فنه مذهب المالكية لا مذهبنا كما سيأتي بحريه فافهم (قوله وبؤذب الذي وبعاقب الخ) أطلقه فشمل تأديبه وعقابه بالقتل إذا اعتاده وأعلن به كما يأتي ويدل عليه ما تقدمناه آنفا من حفظ الدين النسبي وتقدم في باب التعزير أنه يقتل المكابر بالظلم وقطاع الطريق والمكاس وجميع الظلمة وجميع الكبرياء وأنه أفتى الناصبي يقتل كل مؤذور أيت في كذب الصارم المسلول الشيخ الإسلام ابن تيمية الخنبي مانعه وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا لا ينتقض العهد بالسب ولا يقتل الذي بذلك لكن يعزر على إظهار ذلك كما يعزر على إظهار المنكرات التي ليس لهم فعلها من إظهار أصواتهم بكائهم ونحو ذلك وحكاه الطحاوي عن الثوري ومن أصولهم يعني الحنفية أن ما لا قتل فيه عنه هم مثل القتل بالمقر والجراح في غير القتل إذا تكرر فلا مام أن يقتل فاعله وكذلك أنه لا يزيد على الحد المقدر إذا رأى المصلحة في ذلك ويحملون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على أنه رأى المصلحة في ذلك ويسمونه القتل سياسة وكان حامله أن له أن يعزر بالقتل في الجرائم التي تعظمت بالذكر أو شرع بالقتل في جنسها وهذا أفتى أكثرهم يقتل من أكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة وإن أسلم به مأخذه وقولوا يقتل سياسة وهذا متوجه على أصولهم اهـ فقد أفاد أنه يجوز عندنا قتله إذا تكرر منه ذلك وأظهره وقوله إن أسلم بعد أخذ لم أر من سرح به عندنا لكنه نقله عن مذهبنا وهو ثبت فيقتل (قوله قال العيني الخ) قال في البحر لأصل له في الرواية اهـ ورد الخير الرمي بأنه لا يلزم من عدم النقض عدم القتل وقد صرح حواطية بأنه يعزر على ذلك وبؤذب وهو يدل على جواز قتله زجر غيره لا يجوز أن يفتى في التعزير إلى القتل إذا عظم موجب مذهب الشافعي كذهبنا على الأصح قال ابن السبكي لا ينبغي أن ينههم من عدم الانتقاض أنه لا يقتل فان ذلك لا يلزم اهـ وليس في مذهبنا ما ينفي قتله خصوصا إذا أظهر ما هو والغاية في التكرار وعدم الاكتراث والاستخفاف واستعمل على المسلمين على وجه صار ممتزدا عليهم اهـ ونقل المقدسي ما قاله العيني ثم قال وهو مما عجل إليه كل مسلم وانتهون والشروح خلافه أقول ولنا أن تؤذب الذي تعزير أشد ما يبحث لومات كان دمه هدرا اهـ قلت لكن هذا إذا أعلن بالسب وكان مما لا يقتضيه كما علمه آنفا (قوله وتبعه ابن الهمام) حيث قل والذي عندي أن سبه عليه الصلاة والسلام أو نسيه ما لا ينبغي إلى الله تعالى أن كان مما لا يقتضيه كسبه الولد إلى الله تعالى وتنفذ عن ذلك إذا أظهره يقتل به وينتقض عهده وإن لم يظهره ولكن عثر عليه وهو يكتمه فلا وهذا لأنه الغاية في التردد والاستخفاف بالسلام والمسلمين فلا يكون جاريا على العقد الذي يدفع عنه القتل وهو أن يكون صاعرا إذا لا إلى أن قال وهذا البحث منا يوجب أنه إذا استعمل على المسلمين على وجه صار ممتزدا عليهم محل للامام قتله أو يرجع إلى الدل والمغار اهـ قل في البحر وهو بحث خالف فيه أهل المذهب اهـ وقال الخير الرمي أن ما جئنا به في النقض مسلم مخالفته للمذهب وأما ما جئنا به في القتل فلا اهـ أي لما علمته آنفا من جواز التعزير بالقتل وما يأتي من جواز قتله إذا أعلن به (قوله وبه أفتى شيخنا) أي بالقتل لكن تعزير كما تقدمناه عنه وينبغي تقييده بما إذا ظهر أنه معتاده كما قيده في المعروضات أو بما إذا أعلن به كما يأتي بخلاف ما إذا عثر عليه وهو يكتمه كما مر عن ابن الهمام (قوله وبه أفتى) أي أبو السعود مفتي الروم بل أفتى به أكثر الحنفية إذا أكثر السب كما تقدمناه عن الصارم المسلول وهو معنى قوله إذا ظهر أنه معتاده ومثله ما إذا أعلن به كما مر وهذا معنى قول ابن الهمام إذا أظهره يقتل به فلم يكن كلامه مخالفا للمذهب بل مخرج به محذور المذهب الإمام محمد كما يأتي (قوله بأنه يقتل) لم يقيده بما إذا اعتاده كما قيده أولا فظاهر أنه يقتل مطلقا وهو موافق لما أفتى به الخير الرمي ولم يتر عن العيني والمقدسي لكن علمت تقييده بالاعلان أو بما في الصارم المسلول من اشتراط التكرار (قوله لسب لانياء) المراد الجنس والافه قد سب نيسا واحدا (قوله وبؤذبه) أي يؤذبه قتل انكاف الساب (قوله في أحاديثه) الجائر والجور وخبره مقدم وما في قوله مانعه نكرة موصوفة بمعنى شيء مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر خبر أن ونه مصدر بمعنى منصوبه مرفوع على أنه مبتدأ

قلت ومذهب الشافعية ما في المنهاج وشرحه لابن حجر ولوزني سياسة أو أصحابها بفتح أو دل أهل الحرب على عورة للمسلمين أو فتن مسلما عن دينه أو طعن في الإسلام أو القرآن أو ذكر جهرا لله أو رسوله صلى الله عليه وسلم أو القرآن أو نبيا بسوء مما لا يتدينون به فلا يصح أنه إن شرط انتقاض العهد به انتقض له الفلحة الشرط والاشتراط ذلك أو شك هل شرط أولا على الوجه فلا ينتقض لانها لا تحل بتقصود العقد وصح في أصل الروضة أن لا تنقض مطلقا وضعف الهمي اهـ منه

٢ قوله كسبه الولد تمثيل للمنفى أي ما يقتضيه اهـ منه

لأن صفة المشار له لا يمنع فاطمائي لا يرفع فلو من مسلم قتل كما سيأتي (وبؤذب الذي وبعاقب على سبه دين الإسلام أو القرآن أو النبي صلى الله عليه وسلم حاوي وغيره قال العيني واختياره في السب أن يقتل اهـ وتبعه ابن الهمام قلت وبه أفتى شيخنا الخير الرمي وهو قول الشافعي ثم رأيت في معرومات المفتي أبي السعود أنه ورد أمر سلطاني بالعمل بقول أئمتنا القائلين بقتله إذا ظهر أنه معتاده وبه أفتى ثم أفتى بغير اليهودي قال بشر النصارى تبيكم عيسى ولا زني بأنه يقتل لسبه لانياء عليهم الصلاة والسلام اهـ قلت وبؤذبه أن ابن كلال باشا في أحاديثه الاربعينية في الحديث الرابع والثلاثين باعائنه لا تكوني فاحشة مانعه والحق أنه يقتل عندنا إذا أعلن بشتمه عليه الصلاة والسلام

وقوله والحق الخ هذه الجملة الى اخرها أريد بها لفظها في محل رفع على انها خبره وجهه هذا المبتدأ وخبره
 في محل رفع على انها صفة لما الواقعة مبتدأ وجهه ما وخبرها المقدم خبر أن في قوله أن ابن كمال والمعنى أن
 ابن كمال شئ منصوصه والحق الخ ثابت في احاديثه الاربعينية فافهم (قوله حيث قال الخ) بيانه أن هذا
 استدلال من الامام محمد رحمه الله تعالى على جواز قتل المرأة اذا اعلنت بالشتم فهو مخصوص من عموم النهي
 عن قتل النساء من أهل الحرب كما ذكره في السير الكبير فيدل على جواز قتل الذمي المنهي عن قتله بعقد الذمة
 اذا اعلن بالشتم أيضا واستدل لذلك في شرح السير الكبير بعدة أحاديث منها حديث أبي اسحق الهمداني قال
 جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال سمعت امرأة من يهودي تشتمك والله يا رسول الله انها لم تحسن
 الى فتقتلها فأهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه (قوله تقابى وتعلبية) بكسر اللام على الاصل ومنهم من
 ينتحها مصاح نسبة الى تغلب بن وائل بن ربيعة بوزن تضرب قوم تضربوا في الجاهلية وسكنوا بحرب الروم
 امتنعوا عن اداء الجزية فصالحهم عمر على ضعف زكاتها فهو وان كان جزية في المعنى الا انه لا يراعى فيه
 شرائطها من وصف الصفار وتقبل من النائب بل شرائط الزكاة وأسبابها ولذا أخذت من المرأة لاهليتها لها
 بخلاف الصبي والمجنون فلا يؤخذ من مواشيهم وأموالهم كما في النهر (قوله الاخراج) أى خراج الارض
 فانه يؤخذ من طفلهم والمجنون لانه وظيفة الارض وليس عبادة بحر (قوله ضعف زكاتها) نأخذ الساعي
 من عنهم السائمة من كل أربعين شاة شاتين ومن كل مائة واحدة وعشرين أربع شياه وعلى هذا من الابل
 والبقر نهر ولا شئ عليهم في بقية أموالهم ورقبتهم كما في الاتقاني يعني الا اذا مر على العاشر فانه يأخذ
 منهم ضعف ما يأخذ من المسلمين ط عن الجوى (قوله كولى القرشي) يعني أن معتق التغلبي كعتق
 القرشي في أن كلا منهما لا يتبع أصله حتى توضع الجزية والخراج عليه ما وان لم يوضع على أصلهما تخفيفا والمعتق
 لا يلحق أصله في التخفيف ولذا لو كان مسلم مولى نصراني وضعت عليه الجزية وتماه في الفتح (قوله وحديث
 الخ) جواب سؤال وهو أن ما علم به من أن المعتق لا يلحق أصله في التخفيف معارض للنص والجواب أن
 الحديث المذكور غير مجرى على عمومه بالايجاع فان مولى الهاشمي لا يلحقه في الكفاة لهاشمية ولا في الامامة
 واذا كان عاما مخصوصا يصح تخصيصه أيضا كما ذكرنا من العلة وتماه في الفتح (قوله ومصرف الجزية
 والخراج الخ) قيد بالخراج لان العشر مصرفه مصرف الزكاة كما مر (قوله وانما قبلها الخ) ترك قيدا
 آخر ذكره في الجوهر وهو أن يكون المهدي لا يطمع في ايمانه بوردت هديته ملو طمع في ايمانه بارد لا قبل
 منه (قوله وما أخذ منهم بلا حرب) فيه أن ما قبله مأخوذ بلا حرب لكن فسره في النهر بالمأخوذ صلحا على
 ترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم (قوله مصالحنا) نية بذلك على انه لا يخمس ولا يقسم بين القاتلين
 نهر وهو جمع مصلحة بفتح الميم واللام ما يعود نفعه الى الاسلام ط عن القهستاني (قوله كذا تغفور)
 أى حفظ المواضع التي ليس وراءها اسلام وفيه اشعار بأنه يصرف الى جماعة يحفظون الطريق في دوا الاسلام
 عن اللصوص ههنا (قوله وبناء قطرة وجسر) القطرة ما يبنى على الماء للعبور والجسر بالفتح والكسر
 ما يعبر به النهر وغيره مبنيا كان أو غيره كما في المغرب ومثله بناء مسجد وحوض ورباط وكرى أنهار عظام غير مملوكة
 كالنيل وجيكون قهستاني وكذا النفقة على المساجد كما في زكاة الخاينة فيدخل فيه الصرف على اقامة
 شعائرهم من وظائف اامة والاذان ونحوهما بحر (قوله وكفاية العلماء) هم أصحاب التصدير والحديث
 والظاهر أن المراد بهم من يعلم العلوم الشرعية فيشمل الصرف والصو وغيرهما جوى عن البرجندی ط
 وفي التعبير بالكفاية اشعار بأنه لا يزداد عليها وسأني بيانه وكذا يشترط قهرهم لكن في حظر الخاينة
 سئل على ارازي عن بيت المال هل للاغنياء فيه نصيب قال لا الا أن يكون عاملا أو فاضيا وليس للفقهاء فيه
 نصيب الا نفسه فترغ نفسه لتعليم الناس الفقه أو القرآن اه قال في البحر رأى بأن صرف غالب أوقافه
 في العلم وليس مراد ارازي الاقتصار على العامل أو القاضى بل أشار بهما الى كل من ترغ نفسه لعمل المسلمين
 فيدخل فيه المفتي والهندي فيستحقان الكفاية مع الفنى اه وذكر قبله عن الفتح أن طالب العلم قبل
 أن يتأهل عامل لنفسه لكن ليعمل بعده للمسلمين (قوله والعمال) من عطف العام على الخاص لما
 في القهستاني انه بالضم والتشديد جمع عامل وهو الذي يتولى أمور رجل في ماله وعمله كما قال ابن الاثير فيدخل

صرح به في سير الذخيرة حيث
 قال واستدل محمد بن قنبل
 المرأة اذا اعلنت بشتم الرسول
 بما روى ان عمر بن عبد المطلب
 هجماء بنت مروان تؤذى الرسول
 فقتلها لئلا مدحه صلى الله عليه
 وسلم على ذلك انتهى فليحفظ
 (ويؤخذ من مال بالغ تغلبي
 وتعلبية) لامن طفلهم الاخراج
 (ضعف زكاتها) بأحكامها
 (ما تجب فيه الزكاة) المعهودة
 بيننا لان الملح وقع كذلك
 (و) يؤخذ (من مولاة) أى
 معتق التغلبي (في الجزية والخراج
 كولى القرشي) وحديث مولى
 القوم منهم مخصوص بالاجماع
 (ومصرف الجزية والخراج وما
 التغلبي) وهديتهم للامام وانما
 يقبلها اذا وقع عندهم أو قالنا
 للدين لا الدنيا جوهر (وما أخذ
 منهم بلا حرب) ومنه تركه ذمى
 وما أخذ عاشر منهم اظهرية
 (مصلحتنا) خبر مصرف (كذا
 تغفور وبناء قطرة وجسر وكفاية
 العلماء) والمتعلم نجس وبه
 يدخل طائفة العلم فتح (والقضاة
 والعمال)

٢. مطا.

في مصارف بيت المال

فيه المذكروا واعظ بحق وعلم كافى المثنية وكذا الوالى وطالب العلم والمحتسب والقاضى والمفتى والمعلم بلا أجر كما
 فى المنعرات (قوله وشهود قسمة) بالسنة المهمة أى الذين يشهدون بالسنة بين الورثة والشركة واستيفاء
 حقوقهم وفى نسخة وشهود قيمة بالياء المنانة التحية أى الذين يشهدون على التقويم عند الاختلاف فى القيمة ط
 (قوله ورقباء سواحل) جمع رقيب من رقبته أرقبه من باب قتل أى حفظته والسواحل جمع ساحل وهو
 شاطئ البحر مصباح فالمراد الذين يحفظون السواحل وهم الم رابطون فى الثغور وأعم فافهم (قوله ورزق
 المقاتلة) الرزق بالكسر اسم من الرزق بالتشع ما ينتفع به قاموس وقال الراغب الرزق يقال للعطاء الجارى دينيا
 كان أو دنيويا ولتصيب ولما يصل الى الجوف وينغدى به قهستانى ط (قوله أى ذرارى من ذكر الخ) لأن
 العلة تم الكلى كما صرح به القهستانى ومنلا مسكين وغيرهما وعبارة الهداية والكافى توهم تخصيصهم بالمقاتلة
 وبه صرح شارح الجمع قال فى الثمر بلالة فى البحر وليس كذلك وتبعه فى المنع درمىنى وفسر لذرارى
 فى شرح درر البحار بزوج والاولاد (قوله لم أره) نقل الشيخ عيسى الصفى فى رسالته مانصه قال
 أبو يوسف فى كتاب الخراج ان من كان مستحقا فى بيت المال وفرض له استحقاقه فيه فانه يفرض له ترتيبه أيضا
 بهاله ولا يسقط بموته وقال صاحب الحاوى الفتوى على انه يفرض لذرارى العلماء والفقهاء والمقاتلة ومن
 كان مستحقا فى بيت المال لا يسقط ما فرض لذراريهم بموته اه ط قلت لكن قول المتون الا فى ومن مات
 فى نصف الحول حرم من العطاء ينافى ذلك انه ان يجاب بأن ما يجرى على لذرارى عطاء مستقل خاص
 بالذرارى لا عطاء الميت بطريق الارث بين جميع الورثة تأمل لكن ما رعى الحاوى لم أره فى الحاوى القدسي
 ولا فى الحاوى الزاهدى وراجعت مواضع كثيرة من كتاب الخراج فلم أره فيه والله أعلم نعم قال الجوى فى رسالته
 وقد ذكر علماء بأنه يفرض لاولادهم تبعاً ولا يسقط بموت الاصل ترغيباً اه وذكر العلامة القدسي أن اعطاءهم
 بالاولى لشدة احتياجهم سيما اذا كانوا يجتهدون فى سلوك طريق آبائهم اه ونقل العلامة البيرى عن
 الخزانة عن ميسر بن فخر الاسلام اذا مات من له وظيفة فى بيت المال لحق الشرع واعزاز الاسلام كأجر الامامة
 والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين ولم يمت أبناء براعون ويقيمون حق الشرع واعزاز الاسلام
 كما يراعى ويقيم الاب فلا امام أن يعطى وظيفة الاب لابناء الميت لا لغيرهم لحصول مقصود الشرع واتجار كسر
 ظهورهم اه قال البيرى أقول هذا يؤيد لما هو عرف الحرمين الشريفين ومصر والروم من غير تكبر من ابقاء
 أبناء الميت ولو كانوا صغاراً على وظائف آبائهم مطلقاً من امامة وخطابة وغير ذلك عرفاً مرضياً لان فيه احياء
 خلف العلماء ومساعدتهم على بقاء الجهد فى الاشتغال بالعلم وقد أفنى بجوار ذلك طائفة من اكابر الفضلاء الذين
 يقولون على اقتنائهم اه قلت ومتنصاه تخصيص ذلك بالذكور دون الاناث وأنت خير بأن الحكم يدور مع علته
 فان العلة هى احياء خلف العلماء ومساعدتهم على تحصيل العلم فإذا اتبع الذين طريقة والده فى الاشتغال
 فى العلم فذلك ظاهر أما اذا حصل ذلك واشتغل به هو والنسب أو فى امور الدنيا جاهلاً غافلاً معطلاً للوظائف
 المذكورة أو ينيب غيره من أهل العلم بشئ قليل ويعترف بى ذلك فى شهادته فانه لا يحل لنا فيه من اخذ وظائف
 العلماء وتركهم بلا شئ يستعينون به على العلم كما هو الواقع فى زماننا فان عمته أو قاف المدارس والمساجد
 والوظائف فى ايدى جهلة أكثرهم لا يعلمون شيئاً من فرائض دينهم وبأكون ذلك بلا مباشرة ولا اباية بسبب
 تمسكهم بأن خبر الاب لابنه فيتوارثون الوظائف أباعن جدهم جهلة كالانعام ويكبرون بذلك فراهم وعمانهم
 ويتصدقون فى البلدة حتى ادى ذلك الى اندراس المدارس والمساجد واكثرها صابريون تابعوها أو بساتين
 استغلوا حتى أراد أن يطلب العلم لا يجد له مأوى يسكنه ولا شيئاً يأكله فيضطر الى أن يترك العلم ويكسب ووقع
 فى زماننا أن رجلاً من اكابر دمشق مات عن ولد أجهل منه لا يقرأ ولا يكتب فوجهت من وظائفه تولية مسجد
 ومدرسة على رجلين من أعلم علماء دمشق نذهب ولده وعزلهما عن ذلك بالرشوة وفى آخر القرن الثالث من
 الاشياء اذ اولى السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصب تولىته وفى البرازية السلطان اذ العلى غير المستحق فتدظم
 مرتين يمنع المستحق واعطاء غيره اه ففى توجيه هذه الوظائف لابناء هؤلاء الجاهلة ضياع العلم والدين واعانتهم
 على اضرار المسلمين فيجب على ولاية الامور توجيهها على أهلها ونزعها من ايدى غير الاهل واذا مات احد من
 اهله توجه على ولده فان لم يخرج على طريقته والده يعزل عنها وتوجه للاهل اذ لا شك أن غرض الواقف احياء

مطلب
 من له استحقاق فى بيت المال يعطى
 ولده بعده

مكتبة قضاء وشهود قسمة
 ورقباء سواحل (ورق المقاتلة
 وذراريهم) أى ذرارى من
 ذكر مسكين واتمده فى البحر قاتلا
 وهل يعطون بعد موت آبائهم حالة
 الصغر لم أره والى هنا قف مصارف
 بيت المال ثلاثة

مطلب
 من له وظيفة توجه لولده من بعده

مطلب
 تحقيق مهم فى توجيه الوظائف
 للابن

ما وقفه من ذلك فكل ما كان فيه تضييعه فهو مخالف لفرض الشرع والواقف هذا هو الحق الذي لا يحد عنه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله فهذا) أى ما ذكر من المصالح وقوله مصرف جزية وخراج أى ونحوهما مما ذكر معهما (قوله مرفى الزكاة) أى فى باب المصرف (قوله مرفى السير) أى فى فصل كيفية القسمة (قوله وبقي رابع) تقدم هذا مع الثلاثة التى قبله نظماً لابن الشحنة فى آخر باب العشر من كتاب الزكاة وقد منّا الكلام عليها (قوله وقبر بلاولى) أى ليس له من تجب نفقته عليه قال فى البحر يعطون منه نفقتهم وأديتهم ويكفن به موتاهم ويعقل به جنائيتهم اهـ (تنبيه) قال فى الاحكام العلماء يستحقون من النوع الاول بالعمل مع الغنى ومن النوع الثانى بصفة الفقر ونحوها ومن النوع الثالث بأحد صفات مستحقه ومن النوع الرابع بصفة المرض ونحوه ومن خص استحقاقهم بالاول نظر الى محض صفة العلم اهـ (قوله يتنايخه) فلا يخلط بعنه ببعض لان لكل نوع حكم يختص به زيلعى (قوله ليصرفه للآخر) أى لاهله قال الزيلعى ثم اذا حصل من ذلك النوع شئ رده فى المستقرض منه الا أن يكون المصروف من الصدقات أو من خمس الغنمة على أهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد فيه شيئاً لانهم مستحقون للصدقات بالفقر وكذا فى غيره اذا صرفه الى المستحق اهـ (قوله ويعطى بقدر الحاجة الخ) الذى فى الزيلعى هكذا ويجب على الامام أن يتقى الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر فى ذلك كان الله تعالى عليه حسيباً اهـ وفى البحر عن القسبة كان ابو بكر رضى الله تعالى عنه يسوقى فى العطاء من بيت المال وكان عمر رضى الله تعالى عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفقه والفضل والاخذ به فى زماننا أحسن فقتر الامور الثلاثة اهـ أى فله أن يعطى الاحوج أكثر من غير الاحوج وكذا الافقه والافضل أكثر من غيرهما ونظاهاً أنه لا تراعى الحاجة فى الافقه والافضل والا فلا فائدة فى ذكرهما ويؤيده أن عمر رضى الله تعالى عنه كان يعطى من كان له زيادة فضيلة من علم أو نسب أو نحو ذلك أكثر من غيره وفى البحر أيضاً عن المحيط والراى الى الامام من تفضيل وتسوية من غير أن يميل فى ذلك الى هوى وفيه عن القسبة وللإمام اختيار فى المنع والاعطاء فى الحسب اهـ قلت ومثله فى كتاب الخراج لابي يوسف الذى خاطب به هرون الرشيد حيث قال فأما الزيادة على أرواق القضاة والعمال والولاة والنقمان مما يجرى عليهم فذلك اليك من رأيت أن تزيد من الولاة والقضاة رزقهم فزدهم ومن رأيت أن تحط رزقهم حطمت (قوله هو الملقى اليوم) لانهم كانوا يحفظون القرآن ويعلمون أحكامه ط (قوله من ذكر) أى من يقوم بمصالح المسلمين كالقضاة والغزاة ونحوهم زيلعى (قوله فى نصف الحول) المراد به ما قبل آخره بقرينة قوله ولولى آخره ط (قوله حرم من العطاء) هو ما ثبت فى الديوان باسم كل من ذكرنا من المقاتلة وغيرهم وهو كالمسكية فى عرفنا الانه باهنية والعطاء سنوى فتح (قوله لانه صله) ولذا سمي عطاء فلا يملك قبل القبض فلا يورث ويسقط بالموت فتح (قوله فى زماننا) قال فى العناية وفى الابتداء كان يعطى كل من كان له ضرب من رتبة فى الاسلام كزواج النبی صلى الله عليه وسلم وأولاد المهاجرين والانصار (قوله القانى والمفتى والمدرس) عبارة البحر مثل القانى والمفتى والمدرس وهى اولى لشمولها نحو المقاتلة اهـ ح قلت وهى عبارة الهداية أيضاً (قوله أو بعد تمامه) هذا مفهوم بالاولى لانه اذا استحب الصرف الى التريب قبل التمام فبعده اولى (قوله فيندب الوفاة) قال فى الفتح والوجه يقتضى الوجوب لان حقه تأكد باتمام عمله فى السنة كما قلنا انه يورث سهم الغازى بعد الاحراز بالاسلام لتأكد الحق حينئذ وان لم يثبت له ملك وقول غير الاسلام فى شرح الجامع الصغير وانما خص نصف السنة لان عند آخرها يستحب أن يصرف ذلك الى ورثته فاما قبل ذلك فلا الاعلى قدر عناته يقتضى أن يعطى حصته من العام اهـ (قوله قيل يجب الخ) عبارة الزيلعى قيل يجب رد ما بقى من السنة وقيل على قياس قول محمد بن نفقة الزوجة يرجع وعندهما لا يرجع هو يعتبره بالاتفاق على امرأتها لزوجها وهما يعتبرانه بالهبة اهـ ونقل فى الشرنبلالية تصحيح وجوب الرد عن الهداية والكافى واكنى لانه فيهما فى هذا الموضع فليراجع (قوله فانه يسقط الخ) حاصله أن ما يأخذه الامام والمؤذن من الوقف بمنزلة ما يأخذه القاضى ونحوه من بيت المال نظراً الى أنه فى معنى الصلة لا تملك الا بالقبض كما مر (قوله وقيل لا يسقط الخ) أى ما يأخذه الامام والمؤذن قال فى الشرنبلالية جزم فى البغية تلخيص القسبة بأنه يورث بخلاف رزق القانى كما فى الاشباه والنظائر اهـ قلت ووجه ما اشار اليه الشارح

فهذا مصرف جزية وخراج
ومصرف زكاة وعشر مرفى الزكاة
ومصرف خمس وركاز مرفى السير
وبقى رابع وهو انطة وترك بلاوارث
ودية مقتول بلاولى ومصرفها لقيط
قبر وقبر بلاولى وعلى الامام أن
يجعل لكل نوع يتنايخه وله أن
يستقرض من احدها ليصرفه
للاخر ويعطى بقدر الحاجة والفقه
والفضل فان قصر كان الله عليه
حسيباً زيلعى وفى الحاوى المراد
بالحافظ فى حديث لحافظ القرآن
ما تدينار هو الملقى اليوم ولائى
لذمى فى بيت المال الا أن يهلك
لنفعه فيعطيه ما يستوجبه

(ومن مات) من ذكر (فى نصف الحول)
حرم من العطاء) لانه صله فلا تملك
الا بالقبض وأهل العطاء فى زماننا
الثانى والثالث والمدرس
صدر شريعة (ولو) مات (فى آخره)
أو بعد تمامه كما يحتمل أى زاده
(يستحب الصرف الى قريبه)
لانه أوفى تعب فيه فندب الوفاة
ومن تعجله ثم مات أو عزل قبل
الحول قيل يجب رد ما بقى وقيل لا
كالندبة المعلقة زيلعى (والمؤذن
والامام اذا كان لهما وقف
ولم يستوفيا حتى ما فانه يسقط)
لانه كالمسألة (وكذلك القانى
وقيل لا) يسقط لانه كالاجرة

مطلب
هنا اذامات المؤذن والامام قبل
اخذ وظيئتهما

تعالندردبقوله لانه كالأجرة أى فيه معنى الاجرة ومعنى الصلة تليس اجرة من كل وجه لكن وجه الاجرة فيه
 اذبح لجواز أخذ الاجرة على الاذان والامامة والتعليم كما اتفق به المتأخرون بخلاف القضاء وغيره من الطاعات
 فانه لا يجوز أصلاً ولعل وجه القول الاول ترجع معنى الصلة في الكل بناء على أصل المذهب من عدم جواز
 الاجرة على شئ من الطاعات لكن الفتوى على قول المتأخرين فلذا جزم في البقية بالقول الثاني وفرق بين
 الامام والقاضى كما قد مناه قبيل فصل في كيفية القسمة وقد مناهناك عن الطرسوسى وغيره أن المدرس ونحوه
 اذامات في أثناء السنة يعطى بقدر ما يشر فقط بخلاف الوقت على الاولاد والذرية فان المعترف بهم ظهور الغلة
 فن مات بعد ظهورها استحق لاقبله وقد مناهناك أيضاً عن المفتى أبى السعود مثل ذلك وأن المدرس الثاني
 يستحق الوظيفة من وقت توجهه السلطان (قوله وهذا) أى قوله والمؤذن الخ وقد نقله في الدرر عن فوائد
 صاحب المحيط (قوله وعامة في الدرر) قال فيها وفي فوائد صدر الاسلام ظاهرين محمود قرية فيها اراضى
 الوقف على امام المسجد يصرف اليه غلتها وقت الادراك فأخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن ذلك
 القرية لا يسترد منه حصة ما بقى من السنة وهو نظير موت القاضى وأخذ الرزق ويحمل للامام أكل ما بقى من
 السنة ان كان فقيراً وكذلك الحكم في طلبه العلم في المدارس والله سبحانه أعلم

• (باب المرتدة) •

شروع في بيان أحكام الكفر الطارئ بعد بيان الاصل أى الذى لم يسبقه ايمان (قوله وركنها اجراء بئله
 الكفر على اللسان) هذا بالنسبة الى الطاهر الذى يحكم به الحاكم والافقد تكون بدونه كالمعرض له اعتقاد
 باطل أو نوى أن يكفر بعد حين افاده ط (قوله بعد الايمان) خرج به الكافر اذا تلفظ بكفر فلا يعطى
 حكم المرتدة ط نعم قد يقتل الكافر ولو امرأة اذا اعلن بشفه صلى الله عليه وسلم كما مر في الفصل السابق (قوله
 وهو تصديق الخ) معنى التصديق قبول القلب وادعائه لما علم بالضرورة انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم
 بحيث تعلمه العامة من غير افتقار الى نظر واستدلال كالموحدانية والنبوة والبعث والجزاء ووجوب الصلاة
 والزكاة وحرمه الخ ونحوها اه ح عن شرح المسارية (قوله وهل هو فقط) أى وهل الايمان التصديق
 فقط وهو المختار عند جمهور الاشاعرة وبه قال الماتريدى ح عن شرح المسارية (قوله او هو مع الاقرار)
 قال في المسارية وهو منقول عن أبى حنيفة ومشهور عن اصحابنا وبعض المحققين من الاشاعرة وقال الخوارج
 هو التصديق مع الطاعة ولذا كفروا بالذنب لا تقا بجر الماشية وقال الكرامية هو التصديق باللسان فقط
 فان طابق تصديق القلب فهو مؤمن ناج والافيه مؤمن مخلد في النار اه ح قلت وقد حقق في المسارية
 أنه لا بد في حقيقة الايمان من عدم ما يدل على الاستخفاف من قول أو فعل وبأى بيانه (قوله والاقرار
 شرط) هو من تمة القول الاول ح أما على القول الثاني فهو شرط لانه جزء من ماهية الايمان فلا يكون بدونه
 مؤمناً لا عند الله تعالى ولا في أحكام الدنيا لكن بشرط أن يدرك ركناً من اركان فيه من الاقرار والافيكسبه
 التصديق اتفاقاً كما ذكره التفارنى في شرح العقائد (قوله لاجراء الاحكام الديونية) أى من الصلاة عليه
 وخلفه والدفن في مقابر المسلمين والمطالبة بالعشور والزكوات ونحو ذلك ولا يخفى أن الاقرار له هذا الغرض
 لا بد أن يكون على وجه الاعلان والمطالبة على الامام وغيره من أهل الاسلام بخلاف ما اذا كان لانتماء الايمان
 فانه يكفي مجرد التكلم وان لم يظهر على غيره كذا في شرح المقاصد (قوله بعد الاتفاق) أى بعد اتفاق
 السائلين بعدم اعتبار الاقرار قال في شرح المسارية وانفق القائلون بعدم اعتبار الاقرار على انه يلزم المصدق
 أنه يعتقد أنه متى طوب به أى به فان طوب به فلم يتر به فهو أى كفه عن الاقرار ككفر عناد وهذا ما قالوا ان ترك
 العناد شرط وفسروه به أى فسروا ترك العناد بأن يعتقد أنه متى طوب بالاقرار أى به اه بقى ما لو لم يعتقد
 ذلك بأن كان خالى الذهن أو اعتقد أنه متى طوب به لا يأتى به لكنه عند ما طوب به أى به فهل يكفي نظراً
 لحصول القصد أو لا يكفي نظر الاشراطهم الاعتقاد السابق فليتر اه ح أقول الصاهر أن المراد
 بالاشراط المذكور نفي اعتقاد عدمه أى لا يعتقد أنه متى طوب به لا يتر وفي شرح المقاصد وشرح التحرير
 ما يفيدونه ثم الخلاف فيما اذا كان قادراً وترك التكلم لا على وجه الاباء اذا العاجز كالآخرس مؤمن اتفاقاً
 والمصر على عدم الاقرار مع المطالبة به كافر وفاقا لكون ذلك من أمارات عدم التصديق ولهذا أطبقوا

وهذا ثابت في نسخ الشرح ساقط
 من نسخ المتن هنا وتعامه في الدرر
 وقد خصناه في الوقف

• (باب المرتدة) •

(هو) لغة الرجوع مطلقاً وشرعاً

(الراجع عن دين الاسلام وركها

اجراء كلمة الكفر على اللسان

بعد الايمان) وهو تصديق محمد

صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به

عن الله تعالى بما علم بحجبه ضرورة

وهل هو فقط أو هو مع الاقرار

قولان واكثر الحنفية على الثاني

والمعتدون على الاول والاقرار

شرط لاجراء الاحكام الديونية

بعد الاتفاق على أنه يعتقد متى

طوب به أى به فان طوب به فلم

يتر فهو كافر عناد قاله المصنف

على كفر أبي طالب اه فظهر أن خالي المذهب لو أتى به عند المطالبة مؤمن لهدم الاصرار على عدم الاقرار
ومن اعتقد عدم الاتيان به عندها ليس مؤمنا فلو أتى به عندها كان ذلك ايمانا مستاضحا لما ظهر له
(قوله من هزل بلفظ **كفر**) أي تكلم به باختبار غير قاصده عنه وهذا لا يفي ما مر من أن الايمان
هو التصديق فقط أو مع الاقرار لأن التصديق وإن كان موجودا حقيقة لكنه زائل حكما لأن الشارع جعل
بعض المعاصي أمارا على عدم وجوده كالهزل المذكور وكالوجع لاسم أو وضع مصفا في قاذورة فانه يكفر
وإن كان مصداقا لأن ذلك في حكم التكذيب كما أفاده في شرح العقائد وأشار إلى ذلك بقوله للاستخفاف فإن
فعل ذلك استخفاف واستهانة بالدين فهو أمارا على عدم التصديق ولذا قال في المسيرة وبالجملة فقد نتم إلى
التصديق بالقلب أو بالقلب واللسان في تحقيق الايمان امور الاختلال بها اختلال بالايمان انشاقا **كترك**
السجود لاسم وقيل نبي والاستخفاف به وبالحدف والكعبة وكذا مخالفة أو انكار ما اجمع عليه بعد العلم به لأن
ذلك دليل على أن التصديق منقود ثم حقق أن عدم الاختلال بهذه الامور أحد اجزاء مفهوم الايمان فهو
حينئذ التصديق والاقرار وعدم الاختلال بما ذكره دليل أن بعض هذه الامور تكون مع تحقق التصديق
والاقرار ثم قال ولا اعتبار بالتعليم المنافي للاستخفاف ككفر الحنفية بالفاظ كثيرة وأفعال تصدر من المتهتكين
لذلك لا على الاستخفاف بالدين كالدلالة بلا وضوء عدل بالمواظبة على ترسنة استخفافا بها بسبب أنه فعلها
النبي صلى الله عليه وسلم زيادة أو استنباحها كمن استنج من آخر جعل بعض العمامة تحت حلقه أو احناء
شاربه اه قلت ويظهر من هذا أن ما كان دليل الاستخفاف يكفر به وإن لم يقصد الاستخفاف لانه لو قف على
قصده لما احتاج إلى زيادة عدم الاختلال بما مر لأن قصد الاستخفاف منافي للتصديق (قوله فهو **ككفر**
العناد) أي **ككفر** من صدق بقلبه واستمع عن الاقرار بالشهادتين عناد ومخالفة فانه أمارا على عدم التصديق
وإن قلنا ان الاقرار ليس ركنا (قوله والكفر لغة الستر) ومنه سمي الفلاح كقوله انه يستر البذر في الارض ومنه
كفر النعمة وهو موجود في المعنى الشرعي لانه ستر ما وجب اظهاره (قوله تكذيبه صلى الله عليه وسلم الخ)
المراد بالتكذيب عدم التصديق الذي مر أي عدم الاذعان والقبول لما علم بحجبه به صلى الله عليه وسلم ضرورة أي
علم ضروريا لا يوقف على نظر واستدلال وليس المراد التصريح بأنه كاذب في كذا لأن مجرد نسبة الكذب
اليه صلى الله عليه وسلم كفر وظاهر كلامه تخصيص الكفر بحمد الضرورى فقط مع أن الشرط عند ثبوته على
وجه القطع وإن لم يكن ضروريا بل قد يكون بما يكون استخفافا من قول أو فعل كما مر ولذا ذكر في المسيرة أن
ما ينفي الاستسلام أو يوجب التكذيب فهو كفر في نفي الاستسلام كل ما قدمناه عن الحنفية أي مما يدل على
الاستخفاف وما ذكر قبله من قول نبي إذا الاستخفاف فيه اظهر وما يوجب التكذيب بحمد كل ما ثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم ادعاء ضرورة أو ما لم يبلغ حد الضرورة كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت باجاء المسلمين
قطا هر كلام الحنفية الا كفار بحجبه فانهم لم بشرطوا سوى القطع في النبوت ويجب حمل على ما اذا علم المنكر ثبوته
قطعا لان مناط التكفير وهو التكذيب أو الاستخفاف عند ذلك يكون أما اذا لم يعلم فلا الا أن يذكر له أهل العلم
ذلك فيلج اه وهذا موافق لما قدمناه عنه من أنه يكفر بانكار ما اجمع عليه بعد العلم به ومثله ما في نور العين عن
شرح العمدة أطلق بعضهم أن مخالف الاجماع يكفر والحق أن المسائل الاجماعية نارة بعضها التواتر عن
صاحب الشرع كوجوب الخمس وقد لا يجزئها الا قول يكفر جاحده لمخالفته التواتر لمخالفته الاجماع اه ثم
نقل في نور العين عن رسالة الفاضل الشهير حسام جلبي من عظماء علماء السلطان سليم بن باز يد خان مانعه اذا
لم تكن الآية او الخبر المتواتر قطعي الدلالة أو لم يكن الخبر متواترا أو كان قطعا لكن فيه شبهة أو لم يكن الاجماع
اجماع الجميع أو كان ولم يكن اجماع الصحابة أو كان ولم يكن اجماع جميع الصحابة أو كان اجماع جميع الصحابة
ولم يكن قطعا بأن لم يثبت بطريق التواتر أو كان قطعا لكن كان اجماعا سكوتيا ففي كل من هذه الصور لا يكون
الجموع ككفر يظهر ذلك ان نظري كتب الاصول فاحفظ هذا الاصل فانه ينفع في استخراج فروعه حتى تعرف
منه حصة ما قبله يلزم الكفر في موضع كذا ولا يلزم في موضع آخر اه (تنبيه) في البحر والاصل أن من
اعتقد الحرام حلالا فإن كان حراما لغيره كمال الغيرة لا يكفر وإن كان لعينه فان كان دليله قطعا كقوله لا فلا وقيل
التفصيل في العالم أما الجاهل فلا يفرق بين الحرام لعينه ولغيره وإنما الفرق في حقه أن ما كان قطعا

وفي الفتح من هزل بلفظ **كفر**
ارتد وإن لم يعتقد للاستخفاف
فهو ككسر العناد والكفر لغة
الستر وشرا تكذيبه صلى الله
عليه وسلم في شيء مما جاء به من
الدين ضرورة والفاظه تعرف
في الفتاوى

مطلب
في منكر الاجماع

كفره والافلا في كفر اذا قال الخليل بن جبرام وتما فيه (قوله بل أفردت بالتأليف) من احسن ما ألف فيها ما ذكره في آخر نور العين وهو تأليف مستقل ومن ذلك كتاب الاعلام في قواطع الاسلام لابن عمر المكي ذكر فيه المكذرات عند الحنفية والشافعية وحقق فيه المقام وقد ذكر في الجرح له من المكذرات (قوله قال في البحر الخ) سبب ذلك ما ذكره قبله بقوله وفي جامع الفصولين روى الطحاوي عن اصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بحد ما دخل فيه ثم ما يتبين انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها اذا الاسلام ثابت لا يروى بالشك مع أن الاسلام به لو ينفى للعالم اذا رفع اليه هذا أن لا يبادر بتكفير أهل الاسلام مع انه يقتضي بحد اسلام المكره أقول قدمت هذا البصر من انافيا نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليأتنا هل ما في جامع الفصولين وفي الفتاوى الصغرى الكفر شيء عظيم فلا يجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي الخلاصة وغيرها اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع فعله المقتضى أن يعيد الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسين الطائر بالمسلم زاد في البرازية الا اذا سرح بارادة وجوب الكفر فلا ينفع التأويل ح وفي انتارخاية لا يـ فربما يحتمل لأن الكفر نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجناية ومع الاحتمال لانهاية اه والذي تحرر رأيه لا يفتي بكفره سلم أمكن حل كلامه على محل حسن او كان في كثره اختلاف ولورواية ضعيفة فعل هذا فاقا كثيرا ناطا التكفير المذكورة لا يفتي بالتكفير فيها ولقد أزلت نفسي أن لا أفتي بشيء منها اه كلام البحر باختصار (قوله والطوع) أي الاختيار احتراز عن الاكراه ودخل فيه الهازل كما مر لأنه بعد منتهى التعمد التلفظ به وان لم يقصد منه ما به وفي البحر على الجماع الاصغر اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عند الكفر لم يعتقد الكفر قال بعض اصحابنا لا يكفر لأن الكفر يتعلق بالعمى ولم يعتقد العمى على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندى لأنه استغنى بدينه اه ثم قال في البحر والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازلا ولا عما كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما سرح في النونية ومن تكلم بها محمدا او مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامدا عالما كفر عند الكل ومن تكلم بها اختيارا فلا تأنها كفر فيه اختلاف اه (قوله ومعتوه) عزاء في النهر الى السراج وهو ناقص العقل وقيل المدحوس من غير جرح كذا في المغرب وفي احكامات الاشياء أن حكمه حكم الصبي العاقل فتصح العبادات منه ولا تجب وقيل هو كالمجنون وقيل كالبالغ العاقل اه قلت والاول هو الذي سرح به الاصوليون ومقتضاه أن تصح ردة كنه لا يشك كما هو حكم الصبي العاقل تأمل ثم رأيت في النونية قال وأما ردة المعتوه ثم تذكر في الكتب المعروفة قال ما يشبهنا هو في حكم الردة بمنزلة الصبي اه (قوله وموسوس) بالكسر ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له او اليه أي تلتى اليه الوسوسة وقال اللبث الوسوسة حديث النفس وانما قيل موسوس لأنه يحدث بما في ضميره وعن اللبث لا يجوز إطلاق الموسوس قال يعني المغلوب في عقله وعن الحاكم هو المصاب في عقله اذا تكلم بكلمة بغير نظام كذا في المغرب (قوله وصبي لا يعقل) قدر عقله في فتاوى قارئ الهداية بأن يبلغ سبع سنين مهر وصبي آخر الباب (قوله وسكران) أي ولو من محرم لما في احكامات الاشياء أن السكران من محرم كالأصاحي الا في ثلاث الردة والاقرار بالحد والخاصة والاشهاد على شهادة نفسه الخ (قوله ومكره عليها) أي على الردة والمراد الاكراه بلحس من قتل او قطع عضوا وضرب مبرح فانه يرخص له أن يظهر ما أمر به على لسانه وقلبه مطمئن بالايمان ولا تيسر زوجته استحصانا كما سرح في بابيه (قوله فليسا بشرط) هذا في الكورة بالاتفاق وأما في البلوغ فعندهما خلافا لابي يوسف كما يأتي آخر الباب ح (قوله فانه يقتل ولا يفتي) قيده في البحر بما اذا كان سكره بسبب مطور باشره مختارا بلا اكراه والافهوك مجنون اه ح قلت وما جرح به الشارح من انه لا يفتي عنه أي ان تاب سيأتي ما يخالفه (قوله من ارند) أي عن الاسلام فلو أن اليهودي تنصر أو نجس أو نصراني تنهوا أو نجس لم يجبر على العود لما كان عليه لأن الكفر كله له واحدة كما في البرجندى وغيره ذكره في التنقيح وسيد كره المصنف (قوله الحاصكم) أي الامام أو القاضي بحر (قوله لبلوغه الدعوة) مصدر مضاف للمفعول والدعوة فاعل اه ح قال في البحر وعرض الاسلام هو الدعوة اليه ودعوة من طفته الدعوى غير واجبة (قوله بيان لثمة العرض) الظاهر أن ثمة العرض الاسلام والتبعية من القتل وما هذا فهو ثمة التأجيل ثلاثة ايام لان

مطلبه
ما يشك في انه ردة لا يحكم بها

بل أفردت بالتأليف مع أنه لا يفتي
بالصبي فربما يشك منها الا فيما اتفق
الشافعية عليه كما سرحي قال في البحر
وقد أزلت نفسي أن لا أفتي بشيء منها
(وشرائط صحتها العقل) والعصم
(والطوع) فلا تصح ردة مجنون
ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل
وسكران ومكره عليها وأما البلوغ
والدعوة فليسا بشرط بدائع وفي
الاشياء لا تصح ردة السكران
الا ردة بسبب النبي صلى الله
عليه وسلم فانه يقتل ولا يفتي عنه
(من ارند عرض) الحاصكم (عليه
الاسلام استحصانا) أي على المذهب
لبلوغه الدعوة (ونكشف شبهته)
بيان لثمة العرض

من اتقى عن الاسلام والعباد بالله تعالى لا بد له غالباً من شبهة فتكشف له ان ابداه في هذه المدة تأمل (قوله وقيل ندبا) أي وان استعمل ونظائر الرواية الأولى وهو أنه لا يجهل بدون استعمال كافي البحر (قوله ان استعمل) أي بعد العرض للتفكير فاستأنى (قوله والاقتله) أي بعد عرض الاسلام عليه وكشف شبهة ط (قوله الا اذا ربحي اسلامه) أي فانه يجهل وهل هو حينئذ واجب أو مستحب محل تردد والظاهر ان تأمل (قوله) لكنه يضرب الخ) أي اذا ارتد ثانياً ثم تاب ضرب به الامام وخلى سبيله وان ارتد ثالثاً ثم تاب ضرب به باوجيها وحسبه حتى تظهر عليه آثار التوبة ويرى انه مخلص ثم خلى سبيله فان عاد فعل به هكذا يجر عن التارخانية وفي الفتح فان ارتد بعد اسلامه ثانياً قبلنا توبته أيضاً وكذا الثالث والرابع الا ان الكرخي قال فان عاد بعد الثالثة يقتل ان لم يتب في الحال ولا يؤجل فان تاب ضرب به باوجيها ولا يبلغ به الحد ثم يحسبه ولا يخرج منه حتى يرى عليه خشوع التوبة وحال الخلق حينئذ يخلى سبيله فان عاد بعد ذلك فعل به كذلك ابدامادام يرجع الى الاسلام قال الكرخي هذا قول اصحابنا جميعاً ان المرتد يستتاب ابد او ما ذكره الكرخي مروى في المواد قال اذا تكرر ذلك منه يضرب ضرباً مبرحاً ثم يحبس الى أن تظهر توبته ورجوعه اه وذلك لاطلاق قوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة الآية وعن ابن عمر وعلي لا تقبل توبته من تكرر ردته كالزنديق وهو قول مالك وأحمد والليث وعن أبي يوسف لو فعل ذلك مراراً يقتل عليه وفيه ريبان ينظر فاذا اظهر كلمة الكفر قتل لأن يستتاب لانه ظهر منه الاستخفاف اه باختصار وحاصله أن طاهر قوله وكذا الثالث والرابع انه لو استعمل بعد الرابعة يؤجل ولا يحبس بعد التوبة والذي نقله عن الكرخي انه لا يؤجل بعد الرابعة بل يقتل الا ان تاب فانه يضرب ويحبس كما هو رواية النوادر وعن ابن عمر وغيره يقتل ولا توبة له مثل الزنديق (قوله عن آخر حدود الخانية) ونفسه وحكي انه كان يغداً نصرانياً مرتدّاً اذا أخذ ثانياً واذا ترك عاداً الى الردة قال أبو عبد الله البلخي يقتل ولا تقبل توبتهما اه أقول الظاهر أن البلخي اختار قول ابن عمر ولا يصح بناؤه على رواية النوادر المارة عن النخ كما لا يخفى فافهم (قوله بلا توبة) أي لا يقبل توبة وليس المراد أنه يقتل ان لم يتب لانه لا نزاع فيه (قوله وان قتل) أي ولو بعد ايقن قتل وان ضمن قتله ابطال حق المولى وهذا بالاجماع لا إطلاق الادلة ففتح قال في المنع وأطلق فشمع الامام وغيره لكن ان قتل غيراً وقطع عضواً منه بلا إذن الامام آتية الامام اه وسبأني متساوياً استشاراً اربعة عشر لا يقتلون (قوله لحديث الخ) رواه أحمد والخازي وغيرهما زيلعي (قوله) بعد نطقه بالشهادتين كذا قيده في العناية والنهاية وعزاد القهستاني الى المبسوط والابيض وغيرهما وقال وانما لم يذكره لان ذلك معلوم لكن مقتضى ما في النسخ عدم اعتدائه لانه عبره بغيره بغيره وصح أنه تابع ظاهر المتون وهو مفاد كلام الزيلعي ويؤيده ما سيذكره في المتن من أن انكاره الردة توبة ورجوع وقد يوفق بحمل ما هو ظاهر المتون على الاسلام المنجي في الدنيا عن القتل وما في الشروع من اشتراط النطق بالشهادتين أيضاً محمول على الاسلام الحقيقي النافع في الدنيا والآخرة تأمل وذكر في الفتح أن القرار بالعت والفشور مستحب (قوله) على وجه العادة أي بدون تبري قال في البحر وأذا بدأ بشرط التبري انه لو أتى بالشهادتين على وجه العادة لم ينفعه ما لم يرجع عما قال اذ لا يرتفع بهما كشره كذا في البرازية وجامع الفصولين اه قلت وظاهره اشتراط التبري وان لم يتحمل ديناً آخر بأن كان كفره بمجرد كلمة الردة والظاهر خلافه وأن اشتراط التبري فحين اتصل ديناً آخر انما هو شرط لا جراً أحكام الدنيا عليه أما بالنسبة لاحكام الآخرة فيكف عنه التلفظ بالشهادتين مخلصاً كما يدل عليه ما نذكره في اسلام العيسوية (قوله لما مر) أي من أن العرض مستحب وبكره فخر بما عند من اوجبه افاده في شرح الملتقى ط (قوله قيد باسلام المرتد) أي في قوله واسلامه (قوله لان للكفار) أي بكفر أصلي والمرتد كشره عارض (قوله كلاله هرية) بنسب الدال نسبة الى الدهر يفصحها بما قبل ذلك لقولهم وما يهلكنا الا الدهر ح (قوله كالنوبة) وهم الجحوش القائلون بالهين او كالجحوش كافي انفع الوسائل ومقتضاه انهم غيرهم وهو الذي حققه ابن كمال باشا في الامدى مع مشاركة الكل في اعتقاد أن اصل العالم النور والظلمة أي النور المسمى يزدان وثأنه خلق الخير والظلمة المسماة اهرمن وشأب خلق الشر (قوله كالنفسفة) أي قوم منهم كافي النهر والافهم والنفسفة يشنون الرسل على ابلغ وجه لقولهم بالهين بالهين ح أي بالالزوم والتوليد لا بالاختيار لانكارهم كونه تعالى مختاراً وينكرون كونه بانزول الملك من السماء وكثيراً مما علم بالضرورة محجج

(ويحبس) وجوباً وقيل ندبا (ثلاثة أيام) يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها خانية (ان استعمل) أي طلب المهلة والاقتله من ساعته الا اذا ربحي اسلامه بدائع وكذا الوارد ثانياً لكنه يضرب وفي الثالثة يحبس أيضاً حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فكذلك تارخانية قلت لكن نقل في الزواهر عن آخر حدود الخانية من الزيلعي ما يفيد قتله بلا توبة فتنبه (فان اسلم) فيها (والاقتل) لحديث من بدل دينه فاقتلوه (واسلامه أن يتبرأ عن الاديان) سوى الاسلام (أوعا) اتقى اليه) بعد نطقه بالشهادتين ونعمه في النسخ ولوا في بهما على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ برزاية (وكره) تنزيهاً لما مر (قتله قبل العرض بلا توبة) لان الكفر جسيم للدم قيد باسلام المرتد لان الكفار أصناف خمسة من ينكر الصانع كلاله هرية ومن ينكر الوحدة كالنوبة ومن يفرق بينهما لكن ينكر بعثة الرسل كالنفسفة

مطلب
في أن الكفار خمسة اصناف
وما يشترط في اسلامهم

الانبياء به كثر الاجساد والجنة والنار والحاصل انهم وان اقبلوا الرسل لكن لا على الوجه الذي شبهه أهل
الاسلام كما ذكره في شرح المسيرة فصار اثباتهم بمنزلة العدم وعليه فيصح املاق الشارح تأمل (قوله كالوثنية)
فيه أن الوثنية لا ينكرون الصانع تعالى كما لا يخفى ح قال في شرح السير وعبدية الاوثان كانوا يقولون بالله تعالى
قال تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ولكن كانوا لا يقرنون بالوحدانية قال تعالى واذا قيل لهم لا اله الا
الله يستكبرون اه وهذا زاده في الدرر على ما في البدائع وبعه الشارح واظهار أن صاحب البدائع ادخله
في الثنوية لانهم جعلوا مع الله تعالى معبودا ثانيا وهو أصنامهم فهم منكرون للوحدانية كالمجوس وحكمهم
في الاسلام واحد كما نعرفه (قوله كالعيسوية) هم قوم من اليهود ينسبون الى عيسى الاممها في اليهودي ح
قلت وعبارة البدائع وصف منهم يقرنون بالصانع وتوحيد الرسالة في الجملة لكنهم يشكرون عموم رسالة رسولنا
صلى الله عليه وسلم وهم اليهود والصاري قال في التهر وليس المراد كل النصارى بل طائفة منهم في العراق يقال
لهم العيسوية صرح بذلك في المحيط والغاية اه (قوله فيكتفي في الاولين الخ) عبارة البدائع فان كان من
الصف الاول أو الثاني فقال لا اله الا الله يحكم باسلامه لان هؤلاء يستعون عن الشهادة أصلا فاذا اقرروا بها
كان ذلك دليل ايمانهم وكذلك اذا قال أشهد أن محمدا رسول الله لانهم يمتنعون عن كل واحدة من كلمتي الشهادة
فكان الاتيان بواحدة منهما اليهما كانت دلالة الايمان اه أي ويلزم من الايمان باحدهما الايمان بالآخرى
وهذا صريح في أن الثنوية يشكرون الرسالة فهم كالوثنية فيكتفي في التحل باحدى الحكمتين وبه صرح في انفع
الوسائل فقال ان عبدة الاوثان والبران والمشرقة في الربوبية والمنكر للوحدانية كالثنوية اذا قال الواحد
منهم لا اله الا الله يحكم باسلامه وكذا لو قال أشهد أن محمدا رسول الله أرقا قال اسلمنا أو آمننا بالله اه وذكر قبله
عن المحيط أن الكافر اذا اقر بخلاف ما اعتقد يحكم باسلامه ونحوه في شرح السير الكبير وبه علم أن ما في شرح
المسيرة لابن أبي شريف الشافعي من انه يكتفي في الثنوي والوثني بالشهادتين بدون تبري فهو على مذهبه
او المراد به احدهما فافهم (قوله وفي الثالث يقول محمد رسول الله) فلو قال لا اله الا الله لا يحكم باسلامه
لانه منكر الرسالة ولا يمتنع عن هذه المسألة ولو قال أشهد أن محمدا رسول الله يحكم باسلامه لانه يمتنع عن هذه
الشهادة فكان قراره دليل الايمان بدائع ومقتضاه أن الاتيان بالثانية يكفيه لان المدار على الاقرار
بخلاف معتقده (قوله وفي الرابع بأحدهما) علله في الدرر بأنه منكر للأمرين جميعا فأبى ما شهد دخل في دين
الاسلام اه وهذا التعليق وافق لما قد مضى من البدائع وبه صرح أيضا في شرح السير الكبير وزاد أنه لو قال
أنا مسلم فهو مسلم لان عبدة الاوثان لا يدعون هذا الوصف لانفسهم بل يبرأون على قصد المفارقة للمسلمين
وكذا لو قال أنا على دين محمد أو على الحنيفة أو على دين الاسلام وقد علمت أن هذا الرابع داخل في الاولين
والحكم في ذلك واحد وهو الاكتفاء بأحد النقطتين عن الآخر وأن ما مر عن شرح المسيرة لا يدفع المنقول
عندنا فافهم (قوله وفي الخامس مع التبري الخ) ذكر ان الهمام في المسيرة أن اشتراط التبري لا جراه
أحكام الاسلام عليه لاننبوت الايمان بما بينه وبين الله تعالى فانه لو اعتقد عموم الرسالة وتشهد فقط كان مؤمنا
عند الله تعالى اه ثمان لذي في البدائع لو أنى بالشهادتين لا يحكم باسلامه حتى تبرأ عن الدين الذي هو
عليه وزاد في المحيط لا يكون مسلما حتى تبرأ من دينه مع ذلك ويقر أنه دخل في الاسلام لانه يحمل انه تبرأ من
اليهودية ودخل في النصرانية فاذا قال مع ذلك ودخلت في الاسلام يزول هذا الاحتمال وقال بعض مشايخنا
اذا قال دخلت في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يتبرأ مما كان عليه لانه يدل على دخول حدث منه في الاسلام
اه ومثله في شرح السير الكبير قلت اشتراط قوله ودخلت في دين الاسلام ظاهر فيما اذا تبرأ من دينه فقط أما
اذا تبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام فلا يحتاج اليه لعدم الاحتمال المذكور فلذا لم يذكره الشارح مع صيغة
التبري التي ذكرها والظاهر أنه لو أنى بالشهادتين وصرح بتعظيم الرسالة الى بنى اسرائيل وغيرهم وقال وأشهد
أن محمدا رسول الله الى كافة الخلق الانس والجن يكتفي عن التبري أيضا كما صرح به الشافعية (تبيه) قال
في الفتح ان اشتراط التبري انما هو بين اظهر فافهم وأما من في دار الحرب لو حل عليه مسلم فقال محمد رسول
الله فهو مسلم أو قال دخلت في دين الاسلام أو دين محمد صلى الله عليه وسلم فهو دليل اسلامه فكيف اذا أنى
بالشهادتين لان في ذلك الوقت ضيقا وقوله هذا انما اراد به الاسلام الذي يدفع عنه القتل الحاضر فيحمل عليه

ومن ينكر السك كالوثنية ومن يقر
بالكل لكن ينكر عموم رسالة
المصطفى صلى الله عليه وسلم
كالعيسوية فيكتفي في الاولين
بقول لا اله الا الله وفي الثالث يقول
محمد رسول الله وفي الرابع بأحدهما
وفي الخامس مع التبري عن
كل دين يخالف دين الاسلام
بدائع وآخر كراهية الدرر

مذهب
في اشتراط التبري مع الاتيان
بالشهادتين

ويحكم به مجرد ذلك اه قلت وانما استثنى عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لان اهل زمانه كانوا منكرين
 لرسالته أصلاً كما يأتي ثم اعلم انه يؤخذ من مسئلة العيسوي أن من كان كفره بانكار امر ضروري كحرمة الخمر
 مثلاً لا بد من تبرئه مما كان يعتقد لانه كان يقتر بالشهادتين معه فلا بد من تبرئه منه كما صرح به الشافعية
 وهو ظاهر (قوله في تفسير من جهل حاله) ذكر ذلك في التبريد أن ذكر انه ليس كل اليهود والنصارى كذلك
 بل طائفة منهم يقال لهم العيسوية فقال وعلى هذا فينبغي أن يستفسر الاتي بالشهادتين منهم ان جهل حاله
 اه أي فان ادعى انه عيسوي يعتقد تحديص الرسالة بغير بني اسرائيل لا يصح اسلامه الا بالتبري وان ادعى انه
 ينكرها مطلقاً كتنفي بالشهادتين فافهم (قوله بل عم في الدرر الخ) في البحر أزل الجهاد عن الذخيرة أما
 اليهود والنصارى فكان اسلامهم في زمانه عليه الصلاة والسلام بالشهادتين لانهم كانوا ينكرون رسالته صلى
 الله عليه وسلم وأما اليوم ببلاد العراق فلا يحكم باسلامه بهما ما لم يقل تبرأت عن ديني ودخلت في دين الاسلام
 لانهم يقولون انا رسول الى العرب والمجمل الى بني اسرائيل كذا صرح به محمد اه وفي شرح السبيل للرخشي
 وأما اليهود والنصارى اليوم بين ظهري المسلمين اذا أتى واحد منهم بالشهادتين لا يكون مسلماً لانهم جميعاً
 يقولون هذا ليس من نصراني ولا يهودي عندنا نسأله الا قال هذه الكلمة فاذا استفسرته قال رسول الله
 اليكم لا الى بني اسرائيل ثم قال ولو قال أنا مسلم لم يكن مسلماً بهذا الا كل فربق يدعي ذلك لنفسه فالمسلم هو
 المستسلم للعق وكل ذي دين يدعي انه منقاد للعق وكان شيخنا الامام يقول الاجوس في ديارنا فان من يقول منهم
 أنا مسلم يصير مسلماً لانهم يأبون هذه الصفة لانفسهم ويسبون به اولادهم ويقولون يا مسلمان اه قلت وما
 عزاء الى شينه يعني الامام الحلواني جزم به في محل آخر وقد منع عنه قريبا في الوثي انه يصير مسلماً بقوله أنا مسلم
 أو على دين محمد أو الحنيفة أو الاسلام فعلى هذا يقال كذلك في اليهود والنصارى في بلادنا فانهم يتنعون من
 قول أنا مسلم حتى ان أحدهم اذا اراد منع نفسه عن أمر يقول ان فعلته أو كونه مسلماً فاذا قال أنا مسلم طائفاً
 فهو دليل اسلامه وان لم يسمع منه النطق بالشهادتين كما صرح به في شرح السبيل فيمن صلى بجماعة فانه يحكم
 باسلامه وبأنه يحكم بالاسلام بمجرد سيما المسلمين في حق الصلاة عليه اذ مات وصلى عليه اذ ائتمنوا من النطق
 بالشهادتين أشد الامتناع فاذا أتى به ما طائفاً فيجب الحكم باسلامه لانه فوق السماع اذ لا شك أن محمد انما اشترط
 التبري بناء على ما كان في زمانه من اقرارهم بالرسالة على خلاف ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من
 انكارها فاذا انكروها في زماننا وامتنعوا من النطق بالشهادتين يجب أن يرجع الامر الى ما كان في زمانه
 صلى الله عليه وسلم اذ لم يبق وجه للعُدول عنه على أن محمد انما حكم على ما كان في بلاد العراق لا مطلقاً كما يوهمه
 ما في الدرر وعن هذا ذكر العلامة قاسم انه مثل عن سامري أني بالشهادتين ثم رجعت فأجاب بما حاصله انه ينظر
 في اعتقاده فانهم ذكروا أن بعض اليهود يخص رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم بالعرب وهذا لا يكفي مجرد
 الشهادتين بخلاف من ينكر الرسالة أصلاً وبعض من اعى الله قلبه جعلهم فرقة واحدة في جميع البلاد حتى
 حكم في نصراني منكر للرسالة تأنف بالشهادتين ببقائه على النصرانية لانه لم يبرأ اه ملخصاً والحاصل أن الذي
 يجب التحويل عليه انه ان جهل حاله يستفسر عنه وان علم كافي زماناً فالامر ظاهر وهذا وجه ما يأتي عن قارئ
 الهداية (قوله لان التلفظ بها صار علامة على الاسلام الخ) افاد بقوله صار الى أن ما كان في زمن الامام
 محمد تغير لانهم في زمانه ما كانوا يمتنعون عن النطق بها فلم تكن علامة الاسلام فلذا اشترط معها التبري أما في زمن
 قارئ الهداية فتد صارت علامة الاسلام لانه لا يأتي بها الا المسلم كافي زماناً هذا ولذا نقل في البحر أول كتاب
 الجهاد كلام قارئ الهداية ثم اعقبه بقوله وهذا يجب المعصية اليه في ديار مصر بالقاهرة لانه لا يسمع من أهل
 الكتاب فيها الشهادتين ولذا قيد محمد بالعراق اه ومثله في شرح العلامة المقدسي ونقل أيضاً في الدرر
 المتقى كلام قارئ الهداية ثم قال وبه أفق أحسن كمال باشا وفي شرح الملتقى لعبد الرحمن افندي داماد وأفقي
 البعض في ديارنا باسلامه من غير تبري وهو المعمول به اه فليحفظ اه وقد استعملنا أنفاً ما فيه الكفاية (خاتمة)
 اعلم أن الاسلام يكون بالفعل أيضاً كالصلاة بجماعة أو الاقرار بها أو الاذان في بعض المساجد أو الحج
 وشهود المناسك لا الصلاة وحده ويجزئ الاحرام بحر وقدم الشارح ذلك تقطعا في أول كتاب الصلاة وقد مضى
 الكلام عليه مستوفى وذكرنا هناك انه لا فرق في الاسلام بالفعل بين العيسوي وغيره والمراد انه دليل الاسلام

وحيث أنه في تفسير من جهل حاله بل
 عم في الدرر اشتراط التبري من كل
 يهودي ونصراني ومثله في فتاوى
 المصنف وابن شيم وغيرهما وفي
 رهن فتاوى قارئ الهداية كذا
 أفق علماءنا والذي أفق به محمته
 بالشهادتين بالتبري لان التلفظ
 بها صار علامة على الاسلام
 فيقتل ان يرجع ما لم يعد

طلب
 الاسلام يكون بالفعل كالصلاة
 بجماعة

فيحكم على فاعل ذلك به والاختصاص الاسلام المنصية في الاخرة لا بد فيها من التصديق الجازم مع الاقرار بالشهادتين أو بدونه على الخلاف المأثور (قوله لا يفتي بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن) ظاهره أنه لا يفتي به من حيث استحقاقه للقتل ولا من حيث الحرام بينونة زوجته وقد يقال المراد الاول فقط لأن تأويل كلامه للتباعد عن قتل المسلم بأن يكون قصد ذلك التأويل وهذا لا ينافي معاملة بظاهر كلامه فمأخوذ حق العبد وهو طلاق الزوجة وملكيها لنفسها بدليل ما صرحوا به من أنه إذا أراد أن يكلم بكلمة مباحة تجرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بلا قصد لا بعددقه القاذي وإن كان لا يكفر فيما بينه وبين رب تعالى فتأمل ذلك وحزره نقلا في لم أر التصريح به ثم سدد الشارح أن ما يذكور كفر اتفاقا قبل العمل والنكاح وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح اهـ وظاهره أنه أمر احتياط ثم ان تنفي كلامهم بضائه لا يكفر بشتم دين مسلم أي لا يحكم بكفره لا مكان التأويل ثم رأيت في جامع الفصولين حيث قل به بكلام أقول وعلى هذا ينبغي أن يكفر من شتم دين مسلم ولكن يعني التأويل بأن مراده أخلاقه الردية ومعاملته القبيحة لا حقيقة دين الاسلام فيذني أن لا يكفر حينئذ والله تعالى أعلم اهـ وأقره في نور العيون ومفهومه أنه لا يحكم بفسخ النكاح وفيه البت الذي قلناه وأما أمره بتجديد النكاح فهو لا شك فيه احتياجا خصوصا في حق الجمع الارذال الذين يشتمون بهذه الكلمة فهم لا يظهرون على بالهم هذا المعنى أصلا وقد سئل في الخيرية عن قال له الحاكم ارض بالشرع فقال لا أقل فافتي ففت بأنه كسروا بنت زوجته فهل يثبت كفره بذلك فأجاب بأنه لا ينبغي للعالم أن يبادر بكفر أهل الاسلام إلى آخر ما حزره في البحر وأجاب قبله في مثله بوجوب تعزيره وعقوبته (قوله ولورواية ضعيفة) قال الخليل الرملي - أمول ولو كانت الرواية لغير أهل مذهبنا وبطل على ذلك اشتراط كون ما يوجب الكفر مجمعا عليه اهـ (قوله كما حزره في البحر) قد منا عبارته قبيل قوله وشرايط صحتها (قوله وجوه) أي احتمالات المأثورى عبارة البحر عن التنازعية أنه لا يكفر بالتحمل (قوله والا) أي وإن لم تكن نيته ذلك أوجه الذي يمنع الكفر بأن أراد الوجه المكفر أو لم تكن لنية أصلا لم ينفعه تأويل المفتي لكلامه وحله إياه على المعنى الذي لا ينفك كل لو شتم دين مسلم وحمل المفتي الدين على الاخلاق الردية لنفي القتل عنه فلا ينفعه ذلك التأويل فيما بينه وبين رب تعالى الا اذا نواه (قوله وينبغي التوقير بهذا الدعاء صياحا ومساء) تدخل أو راد الصباح من نصف الليل الاخير والمساء من الزوال وهذا فيما عرف بهما وأما اذا عجب باليوم والليل فيعتبران تحديدا من أثرهما فلا تقدم المأمور به فيهما عليه لا يجعل له الموعود به أفاده بعض من كتب على إجماع الصغير للسيوطي - ط قلت ولم أرى الحديث ذكر صياحا ومساء بل فيه ذكر ثلاثا كما في الزواجر عن الحكم الترمذي - فلا أدلت على ما ذهب الله به عنك من غار الشرك وكباره تقول كل يوم ثلاث مرات اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم وأستغفر لك لما لا أعلم وعند أحمد والطبراني أيما الناس اتقوا الشرك فإنه اخفى من ديب النمل قالوا كيف تقبه يا رسول الله قل قولوا اللهم انما نعوذ بك أن نشرك بك شيئا نعلمه ونستغفر لك ما لا نعلمه (قوله وتوبة اليأس مقبولة دون إيمان اليأس) هو بالمنزلة التحية ضد الرجاء وقطع الطمع عن الحياة وعلى قبولها في الدرر تبع للبرازية بأن الكافر اجنبي غير عارف بالله تعالى وأبداً إيماناً وعرفاً ناقصاً حاله حالة البقاء والبقاء أصل من الاستعداد والدليل على قبولها مطلقاً قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اهـ وقد أطل في آخر البرازية في هذه المسئلة ونقل قبل القول بعدم قبول كل منها وعزاه أيضاً إلى الحنفية والمالكية والشافعية وانصره من ملا على القاري في شرح بدء المال في وقد من ذلك مبسوطاً في أول باب صلاة الجنائز وأما إيمان اليأس فذهب أهل الحق أنه لا ينفع عند الفرغة ولا عند معاناة عذاب الاستئصال لقوله تعالى فم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ولذا اجتمعوا على كفر فرعون كما رواه الترمذي في تفسيره في سورة يونس وإن خالف في ذلك الإمام العارف المحقق سيدي محيي الدين بن عربي في كتابه الفتوحات قال العلامة ابن حجر في الزواجر فأننا وإن كنا نفتقد جلالة قائله فهو مردود دفن العصمة ليست الا للأنبياء مع أنه نقل عن بعض كتبه أنه صرح فيما بأن فرعون مع هامان وقارون في النار وإذا اختلف كلام امام فيؤخذ بما وافق الأدلة الظاهرة ويمرض عما خلفها ثم اطل في بيان رده وذكر أيضاً أنه يستثنى من إيمان اليأس قوم يونس عليه السلام لقوله تعالى الا قوم يونس الا بناء على أن الاستثناء متصل وأن إيمانهم

مطلب
في حكم من شتم دين مسلم

(و) اعلم انه (لا يفتي بكفر مسلم
أمكن حمل كلامه على محمل

حسن أو كان في كفره خلاف

ولو) كان ذلك (رواية ضعيفة)

كما حزره في البحر وعزاه في الأشباه

إلى الصغرى وفي الدرر وغيرها

إذا كان في المنة وجوه فوجب

الكفر وواحد يمنع فعل المفتي

الميل لما يمنع ثم لو نيته ذلك فسلم

والا لم ينفعه حمل المفتي على خلافه

وينبغي التوقير بهذا الدعاء صياحا

ومساء فإنه سبب العصمة من

الكفر بوعد الصادق الامين صلى

الله عليه وسلم اللهم اني أعوذ بك

من أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم

وأستغفر لك لما لا أعلم انك أنت

علام القيوم وتوبة اليأس

مقبولة دون إيمان اليأس درر

مطلب

توبة اليأس مقبولة دون إيمان

اليأس

مطلب
اجمعوا على كفر فرعون

مطلب
في استثناء قوم يونس

مهم في حكم ساب الانبياء

وفيهما ايضا شهد نصرانيان على نصراني انه اسلم وهو يكره ان تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وفي النوازل تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بأنه أسلم اه

(وكل مسلم ارتد قوته مقبولة

الا) جماعة من تكررت ردة

على مامز (الكافر بسبب نبى)

من الانبياء فانه يقتل حدا ولا

تقبل قوته مطلقا ولو سب الله

تعالى قبلت لانه حق الله تعالى

والاقل حق عبد لا يزول بالتوبة

ومن شك في عذابه وكفره كثر

ونمامه في الدرر في فصل الجزية

معزيا للبرازية وكذا لو أبغضه

بالقتل فنج وأشباه وفي فتاوى

المصنف ويجب الحماق الاستمراء

والاستخفاف به لتعلق حقه أيضا

وفيهما سئل عن قال لشر يف

لعن الله والديك ووالدي الذين

خلصوك فأجاب الجمع المضاف

بهم مالم يقتض عهده خلا فالأبى

هائهم وامام الحرمين كافي جمع

الجوامع وحينئذ قيم حضرة

الرسالة فينبغي القول بكفره واذا

كفر بسببه لا توبة له على ما ذكره

البرازي وتوارد الشارحون ثم

لرولحظ قول أبي هائهم وامام

المحرمين باحتمال العهد فلا كفر

وهو الاثنى عذبتا لتسريحهم

بالدليل الى مالا يكفر وفيها من

نفس منام الرسالة بقوله بأن سبه

سبى الله عليه وسلم أو بفعله بأن

بفضه بقتله قتل حدا كمامز

التسريح به لكن صرح في آخر

اشفاء بأن حكمه كمارتد

كان عند معانية عذاب الاستئصال وهو قول بعض المفسرين بجعله كرامة وخصوصية لنبيهم فلا يقاس عليها
ألا ترى أن نبينا صلى الله عليه وسلم قد أكرم الله تعالى بحياة ابويه له حتى آمنابه كفي حديث صحيح القرطبي
وابن ناصر الدين حافظ الشام وغيرهما فاتفقوا بالايان بعد الموت على خلاف القاعدة اكراما لنبيه صلى الله عليه
وسلم كما احب قسبل بن اسرائيل ليخبر بقائه وكان عيسى عليه السلام يحبى الموقى وكذلك نبينا صلى الله تعالى عليه
وسلم احبى الله تعالى عن يديه جماعة من الموقى وقد صرح أن الله تعالى رذ عليه صلى الله عليه وسلم الشمس بعد
مفيمها حتى صلى على كرم الله وجهه العصر فكما اكرم يعود الشمس والوقت بعد فواته فكذلك اكرم يعود الحياة
ووقت الايمان بعد فواته وما قيل ان قوله تعالى ولا تسأل عن اصحاب الجحيم نزل فيهم لم يصح وخبر مسلم أبى
وأبولى النار كان قبل علمه اه ملخصا وقد مناعام الكلام على ذلك في باب نكاح الكافر (قوله وفيها أيضا
شهد نصرانيان الخ) هذا ساقط من بعض النسخ وسيد كره بعد قوله وكل مسلم ارتد الخ (قوله على مامز) أى
عن الخانية معر بالبطنى لكن قد منا أن المروى عن اصحابنا بجمعا خلافة (قوله الكافر بسبب نبى)
في بعض النسخ والكافر بو او العطف وهو المناسب (قوله فانه يقتل حدا) يعنى أن جزاءه القتل على وجه
كونه حدا ولذا عطف عليه قوله ولا تقبل توبته لان الحد لا يطالب بالتوبة فهو عطف تفسير وأفاد أنه حكم الدنيا
أما عند الله تعالى فهي مقبولة كافي الجرح ثم اعلم أن هذا ذكره الشارح مجازاة لصاحب الدرر والبرازية
والافسد كخلافه وبأى تحقيقه (قوله مطلقا) أى سواء حانتا بنفسه او شهد عليه بذلك مجر
(قوله لانه حق عبد) فيه أن حق العبد لا يسقط اذا طالب به كذا القذف فلا بد هنا من دليل يدل على أن
الحاكم له هذه المطالبة ولم يثبت وانما الثابت انه صلى الله عليه وسلم عفا عن خيرين ممن آذوه وشقوه وقبل
اسلامهم كابي سفيان وغيره (قوله ونمامه في الدرر) حيث قال قتلا عن البرازية وقال ابن هذون المالكى
اجمع المسلمون أن شأته كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كثر اه قلت وهذه العبارة مذكورة
في الشفاء للقاضي عياض المالكى نقلها عنه البرازي وأخطأ في فهمه لان المراد بها ما قبل التوبة والالزم
تكفر كثير من الاثمة المتدين القائلين بقول توبته وسقوط القتل بها عنه على أن من قال يقتل وان تاب يقول
انه اذا تاب لا يعذب في الآخرة كما صرح حوايه وقد مناه أيضا فعلم أن المراد ما قلناه قطعاً (قوله والديك
ووالدي الذين خلصوك) بكسر الدال على لفظ الجمع فيهما وفى أحدهما (قوله فيم حضرة الرسالة) أى
صاحبها صلى الله عليه وسلم وعليه لا يختص الحكم بالنزيف بل غيره مثله لان آدم عليه السلام ابو جميع الناس
وفوح الاب الثاني (قوله باقال العهد) المنهوم من العبارة السابقة انهم ما يقولان بأنه لا يم وان لم يتحقق
عهد (قوله فلا كفر) أى لوجود الخلاف في عمومته وتحقق الاحتمال فيه (قوله لكن صرح في آخر
الشفاء الخ) هذا استدراك على ما في فتاوى المصنف وعبارة الشفاء هكذا قال ابو بكر بن المنذر أجمع عوام
اهل العلم على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل ومن قال ذلك مالك بن انس واللبث وأحد واسحق وهو
مذهب الشافعى وهو مقتضى قول أبى بكر رضى الله تعالى عنه ولا تقبل توبته عنده ولا بمثله قال ابو حنيفة
وأصحابه والثورى وأهل الكوفة والاوزاعى في الملم لكم قالوا هي ردة وروى مثله الوليد بن مسلم عن مالك
وروى الطبراني مثله عن أبى حنيفة وأصحابه فيمن يقتضه صلى الله عليه وسلم او برئ منه او كذبه اه وحاصله
انه نقل الاجماع على كفر الساب ثم نقل عن مالك ومن ذكر بعده انه لا تقبل توبته فعلم أن المراد من نقل
الاجماع على قتله قبل التوبة ثم قال وبمثله قال ابو حنيفة وأصحابه الخ أى قال انه يقتل يعنى قبل التوبة لا مطلقا
ولذا استدرك بقوله لكم قالوا هي ردة يعنى ليست حدا ثم ذكر أن الوليد روى عن مالك مثل قول أبى حنيفة
فصار عن مالك روايتان في قبول التوبة وعدمه والمشهور عنه العدم ولذا تقدم وقال في الشفاء في موضع آخر
قال ابو حنيفة وأصحابه من برئ من محمد صلى الله عليه وسلم أو كذب به فهو مرتد حلال الدم الآن يرجع اه
فهذا تسريح بجماعهم من عبارته الاولى وقان في موضع بعد أن ذكر عن جماعة من المالكية عدم قبول توبته
وكلام شيوخنا هؤلاء معنى على القول بقتله حدا لا كفر أو أماله روى الوليد عن مالك ومن واقه على ذلك
من اهل العلم فقد سرحوا انه ردة قالوا بكتاب منها فان تاب نكل وان أبى قتل فحكموا له بحكم المرتد مطلقا
والوجه الاول اشهر وأظهر اه يعنى أن قول مالك بعدم قبول التوبة اشهر وأظهر مما رواه عنه الوليد فهذا

٤ قوله لانه حق عبد هكذا بخطه والذى في الشارح لانه حق الله تعالى والاقل حق عبد اه مجمعه كلام

كلام الشفاء صريح في أن مذهب أبي حنيفة وأصحابه القول بقبول التوبة كما هو رواية الوليد عن مالك وهو
أبنا قول الثوري وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلم أي بخلاف الذي إذا سب فانه لا يتقض عهده عندهم
كما تخريره في الباب السابق ثم ما نقله عن الشافعي خلاف المشهور عنه والمشهور بقبول التوبة على تفصيل
فيه قال الامام خاتمة المجتهدين الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه السيف المسلول على من سب الرسول حاصل
المنقول عند الشافعية انه متى لم يسلم قتل قطعاً ومضى اسم فان كان السب قد فاقه فلا وجه للثلاثة هل يقتل او يجلد
اولاً شيئاً وان كان غير قذف فلا عرف فيه قتلاً للشافعية غير قبول توبته وللحنفية في قبول توبته قريب من
الشافعية ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة وأما الخنابلة فكل ما هم قريب من كلام المالكية والمشهور عن احمد
عدم قبول توبته وعنه رواية بقبولها فذهب مالك - واهدا تخريرا للمنقول في ذلك اهـ - لمخاض هذا
أيضاً صريح في أن مذهب الحنفية القبول وأنه لا قول لهم بخلافه وقد سبقه الى نقل ذلك أيضاً شيخ الاسلام تقي
الدين احمد بن تيمية الحنبلي في كتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم كإثباته في نسخة منه
قديمة عليها خطه حيث قال وكذلك ذكر جماعة آخرون من أصحابنا أي الخنابلة انه يقتل سب الرسول صلى الله
عليه وسلم ولا تقبل توبته سواء كان مسلماً او كافراً وعامة هؤلاء لا ذكروا المسئلة قالوا خلافاً لأبي حنيفة والشافعي
وقولهما أي أبي حنيفة والشافعي ان كان مسلماً يستتاب فان تاب والقتل كالمتردد وان كان ذمياً فقال ابو حنيفة
لا ينتقض عهده ثم قال بعد ورقة قال ابو الخطاب اذا قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل توبته وفي الكافر
اذا سبناهم اسم روايتان وقال ابو حنيفة والشافعي تقبل توبته في الحالين اهـ ثم قال في محل آخر قد ذكرنا
أن المشهور عن مالك وأحدانه لا يستتاب ولا يسقط القتل عنه وهو قول الليث بن سعد وذكر القاضي عياض
انه المشهور من قول السلف وجهور العلماء وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي - وحكي عن مالك وأحدانه
تقبل توبته وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وهو المشهور من مذهب الشافعي بناء على قبول توبته المتردد اهـ
فهذا صريح كلام القاضي عياض في الشفاء والسبكي وابن تيمية وأئمة مذهبه على أن مذهب الحنفية قبول
التوبة بلا حكاية قول آخر عنهم وانما حكوا الخلاف في بقية المذاهب وكفى هؤلاء حجة لولم يوجد النقل كذلك
في كتب مذهبنا التي قل البرازي ومن تبعه مع انه موجود أيضاً كما يأتي في كلام الشارح فرياً وقد استوفيت
الكلام على ذلك في كتاب سميت به الولاية والحكام على أحكام شاتم خير الانام أو أحد أصحاب الكرام
عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله ومفاده قبول التوبة) أقول بل هو صريح ونص في ذلك كما علمته
(قوله والبرازي تبع صاحب السيف المسلول) الذي قاله البرازي انه يقتل حداً ولا توبته له اصلاً سواء بعد
القدرة عليه والشهادة أو جاء تاسماً من قبل نفسه كالزندق لانه حد وجب فلا يقطع بالتوبة ولا يتورفيه خلاف
لا حد لانه تعلقبه حق الصداق أن قال ودل على المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول اهـ
وهذا كلام يقضي منه غاية العجب كيف يقول لا يتورفيه خلاف لا حد بعد ما وقع فيه اختلاف الأئمة
المجتهدين مع صدق الناقلين عنهم كما سمعنا وعزوه المسئلة الى كتاب الصارم المسلول وهو لابن تيمية الحنبلي يدل
على انه لم يتصفح ما نقله عنه من التصريح بأن مذهب الحنفية والشافعية قبول التوبة في مواضع متعددة
وكذلك سرح به السبكي في السيف المسلول والقاضي عياض في الشفاء كما سمعته مع أن عبارة البرازي
طولها أكثرها أخذ من الشفاء فقد علم أن البرازي قد ناسه في غاية التساهل في نقل هذه المسئلة وليته حيث
لم ينقلها عن أحد من أهل مذهبنا بل استند الى ما في الشفاء والصارم مع النظر في المراجعة حتى يرى ما هو
صريح في خلاف ما فهمه ممن نقل المسئلة عنهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقد صار هذا التساهل
سبباً لوقوع عامة المتأخرين عنه في الخطأ حيث اعتمدوا على نقله وقلدوه في ذلك ولم يقتل احدهم المسئلة
عن كتاب من كتب الحنفية بل المنقول قبل حدوث هذا القول من البرازي في كتبنا وكتب غيرنا خلافه (قوله
وقد صرح في التفت الخ) أقول ورأيت في كتاب الخراج لابي يوسف ما نصه واما رجل مسلم سب رسول الله
صلى الله عليه وسلم او كذبه او عابه او تنصه فقد كفر بالله تعالى وبات منه امرأته فان تاب والقتل وكذلك
المرأة الا أن اباحنيفة قال لا تقتل المرأة ونجبر على الاسلام اهـ وهكذا نقل الخيال الرمل في حاشية البحر
أن المسطور في كتب المذهب انها ردة وحكمها حكمها ثم نقل عبارة التفت ومعين الحكام والعجب منه انه

ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى زاد
المصنف في شرحه وقد سمعت
من مصنف الحنفية بمصر شيخ
الاسلام ابن عبد الصل أن
الكمال وغيره تبعوا البرازي
والبرازي تبع صاحب السيف
المسلول وعزه اليه ولم يعزه
لاحد من علماء الحنفية وقد صرح
في التفت ومعين الحكام وشرح
الطحاوي وماوى الزاهد في
وغيرها بأن حكمه كالمتردد ولفظ
التفت من سب الرسول صلى الله
عليه وسلم فانه متردد وحكمه حكم
المتردد يفعل به ما يفعل بالمتردد
اتمى

افق بخلافه في الفتاوى الخبرية ورأيت بخط شيخنا الشافعي في هذا المجلد والعجب كل العجب حيث
سمع المصنف كلام شيخ الاسلام يعني ابن عبدالعال ورأى هذه القول كيف لا يشطب منه عن ذلك
وقد أجمع في بعض شايخي رسالة حاصلا انه لا يقتل بعد الاسلام وأن هذا هو المذهب اهـ وكذلك كتب
شيخنا الشافعي رحمه الله تعالى في نسخة أخرى مقتضى كلام الشافعي وابن أبي جرة في شرح مختصر البخاري في حديث
ان فرضة الحج ادركت أبي الحان مذهب أبي حنيفة والشافعي حكمه حكم المرتد وقد علم أن المرتد تقبل
توبته كإتله هذا عن المتفق وغيره فإذا كان هذا في ساب الرسول صلى الله عليه وسلم في ساب الشيخين أو أحدهما
بالأولى فقد تحرر أن المذهب كذهب الشافعي قبول توبته كإهور رواية ضعيفة عن مالك وأن نتم قتله مذهب
مالك وماعداه فإنه ما نقل غير أهل المذهب او طرة مجهولة لم يعلم كتبها فكن على بصيرة في الأحكام ولا تغتر بكل
امر مستغرب وتغفل عن الدواب والله تعالى اعلم اهـ وكذلك قال الجوزي في حاشية الاشياء نقله عن بعض العلماء
ان ما ذكره صاحب الاشياء من عدم قبول التوبة قد أنكره عليه اهل عصره وان ذلك انما يحفظ لبعض اصحاب
مالك كما نقله القاضي عياض وغيره أما على طريقنا فلا اهـ وذكر في آخر كتاب نور العين أن العلامة التصوير
الشهير بمساجم جلبي ألف رسالة في الرد على البرازي وقال في آخرها وبالجملة قد تتبعنا كتب الحنفية فلم نجد القول
بعدم قبول توبته الساب عندهم سوى ما في البرازية وقد علمت بطلانه ونشأ غلطه أول الرسالة اهـ وسذكر
الشارح عن الحق المتفق أبي السعود التصريح بأن مذهب الامام الاعظم انه لا يقتل اذا تاب وبكتفي به زبره
فهذا صريح المنقول عن تقدم على البرازي ومن تبعه ولم يستند هو ولا من تبعه الى كتاب من كتب الحنفية
وانما استند الى فهم اخطأ فيه حيث نقل عن صريح بخلاف ما فهمه كما قدمناه وان أردت زيادة البيان في المقام
فارجع الى كتابنا في التوبة والولاية والحكام (قوله وهو ظاهر في قبول توبته) المراد بقبول التوبة
والذي يدفع القتل عنه أما قبولها في الآخرة فهو محل وفاق وأصرح منه ما قدمناه عن كتاب الخراج لابي
يوسف فان تاب والقتل (قوله كذلك) أي يكون شائعا لابي لكن قوله لابي مائة كتاب ان قاله لشرى
فهو ممكن فيجوز فيه الخلاف المأثر في قبول توبته وعدمه والافتقار يكون له مائة اب ليس فيهم شيء على انه يمكن
أن يكون مراده انه اجتمع على أم المشهور مائة كتاب أو ألف خنزير فلا يدخل أجداده في ذلك وحيث احتمل
التأويل فلا يحكم بالكفر عندنا كما مر (قوله وأن شتم الملائكة كالانبياء) هو مصرح به عندنا فقلوا اذا شتم
أحد من الانبياء والملائكة كفر وقد علمت أن الكفر بشتم الانبياء كفر ردة فهذا الملائكة فان تاب فيها
والقتل (قوله فليحرر) قد علمت تحريره بما قلنا (قوله هل للشافعي أن يحكم بقبول توبته) أي
في اسقاط القتل عنه وهو معنى على ما ذكره البرازي وقد علمت أن أهل المذهب قالون بقبول توبته فلاجبه
بما ذكره اهـ ط وكذا قال الرحي قد علمت أن هذا ليس مذهبا الحنفية كما نطقت به كتبهم ونقله عنهم الاثمة
كالشافعي عياض وابن أبي جرة (قوله لانما حادثة أخرى الخ) يعني أن حكم الحنفى بكفره بناء على
أن مذهبه عدم قبول التوبة لا يرفع الخلاف في عدم قبول التوبة لان عدم قبولها حادثة أخرى لم يحكم بها
الحنفى فيسوغ للشافعي الحكم بقبولها وان قال الحنفى حكمت بالكفر وموجه لان موجب الكفر القتل
ان لم يتب وهو المتفق عليه ولا يلزم منه اقتل أيضا ان تاب على انه له موجبات أخر من فسح النكاح وحط
العمل وغير ذلك فلا يكون قول الحنفى حكمت بموجبه حكما قتله وان تاب فلشافعي أن يحكم بعدم قتله اذا تاب
والعجب من الشارح حيث نقل صريح ما في كتب المذهب من أن الحنفى كالشافعي في قبول توبته كيف جارى
صاحب النهر في هذه المسئلة فكان الصواب أن يدل الحنفى بالمالكى أو الحنبلى (قوله سؤالا) مفعول
رأيت وفي بعض النسخ سؤال بالرفع وهو تحريف (قوله فأجاب بأنه يكفر الخ) قال الشافعي أقول هذا
لا يصدر عن أبي السعود لان كلام القائل يحتمل أن كل الاحاديث الموجودة ليست صدقا لان فيها الموضوع
وهذا الاحتمال اقرب من غيره وتقدم عن الدرر اذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفر ووجه واحد يمنع
فعلى الحق الميل لما يمنع وقوله والثاني أي الحاق الشين بزيد الزندقة أقول لا افادة فيه لان الزندقة أن لا يتدين
بدين اهـ وكتب ط نحوه (قوله فبعد أخذه الخ) تفريع على كونه صار زنديقا وحاصل كلامه
أن الزنديق لو تاب قبل أخذه أي قبل أن يرفع الى الحاكم تقبل توبته عندنا وبعده لا اتفاقا وورد الامر

وهو ظاهر في قبول توبته كما مر
عن الشافعي اهـ فلهذا نقل
قلت وظاهر الشافعي أن قوله
باب الف خنزير أو باب مائة
كتاب وأن قوله لها شيء لعن
الله بنى هاتم كذلك وأن شتم
الملائكة كالانبياء فليحرر ومن
حوادث الفتوى ما لو حكم حنفى
بكفره بسبب شيء هل للشافعي أن
يحكم بقبول توبته الظاهر نعم
لانها حادثة أخرى وان حكم
بوجبه نهر قلت نعم رأيت
في معروضات المتفق إلى السعود
سؤالا ملخصه أن طالب علم ذكر
عنده حديث نبوى فقال اكل
احاديث النبي صلى الله عليه
صديق يعمل بها فاجاب بأنه يكفر
أولا بسبب استهزامه الانكارى
وثانيا بالحققة الشين للنبي صلى
الله عليه وسلم فني كفره الأول
عن اعتقاد يؤمر بتجديد الايمان
فلا يقتل والثاني بفساد الزندقة
فبعد أخذه لا تقبل توبته اتفاقا
فيقتل

مطلب ٢
مهم في حكم ساب الشيخين

وقبله اختلف في قبول قوله
فمنه في حنيفة تقبل فلا يقتل
وعند بقية الاثمة لا تقتل ويقتل
حدا فلذلك ورد أمر سلطان
في سنة ٩٩٠ لقضاء الممالك
المحيية برعاية رأي الجانيين بأنه
ان ظهر صلاحه وحسن قوله
٢ واسلامه لا يقتل ويكتفى بتقريره
وحسنه عند قول الامام الاعظم
وان لم يكن من أناس يفهم خبرهم
يقتل عملا بقول الاثمة ثم في
٩٩٥ سنة تقرر هذا الامر بأمر
فينفار القائل ن أي الشرعيتين
هو فيعمل بمقتضاه اه فليحفظ
وليكن التوفيق (او) الكافر
بسبب (الشيخين او) بسبب
(أحدهما) في البصر عن الجوهرية
معز بالشتم بسبب الشيخين او
طعن فيهما كقول لا تقتل قوله
وبه أخذ الديوبندي وأبو الليث
وهو اختار للشوى اتهم وجرم
به في الاشياء وأقره المذنب قائلا
وهذا يقرى القول بعدم قبول قوله
ساب الرسول صلى الله عليه وسلم
وهو الذي ينبغي التعويل عليه
٣ في الاقواء والقصاص رعاية لحساب
حضرته المصطفى صلى الله عليه وسلم
اه لكن في النهي وهذا الوجوده
في أصل الجوهرية وانما وجد على
ها من بعض النسخ فألحق
بالاصول مع انه لا ارتباط لما
قبله انتهى قلت

٣ قوله والخوارج هكذا بخطه ولعل
الانطباق قبله وما بعده أن يقول
والخروج تأمل اه معصية

السلطاني للقضاء بأن ينظر في حال ذلك الرجل ان ظهر حسن قوله يعمل بقول أبي حنيفة والا فبقول باقي
الاثمة وأنت خير بأن هذا مقتضى على ما مضى عليه القاضي عياض من مشهوره مذهب مالك وهو عدم قبول
قوله وأن حكمه حكم الزنديق عندهم وتبعه البرازي كما تقدمناه عنه وكذا تبعه في الفتح وقد علمت أن صريح
مذهبنا خلافه كما صرح به القاضي عياض وغيره (قوله وليكن التوفيق) أي يحمل ما مر عن التق وغيره
من انه يفعل به ما فعله بل المرتد على ما إذا تاب قبل أخذه وحمل ما في البرازية على ما بعده أخذه وأنت خير
بأن هذا التوفيق غير محكم لتصريح علماء بأن حكم المرتد ولا شك أن حكم المرتد غير حكم الزنديق
ولم يفصل أحد منهم هذا التفصيل ولأن البرازي ومن تابعه قالوا انه لا توبة له أصلا سواء بعد القدرة عليه
والشهادة أو بعد تائب من قبل نفسه كما هو مذهب المالكية والحنابلة فعلم أنهم ما قولنا شغلنا بل مذهبنا
متباينان على أن الزنديق الذي لا تقبل توبته بعد الأخذ هو المعروف بالزندقة الداعى الى زندقته كما يأتي ومن
صدرت منه كلمة الذم مرّة عن غيظ أو نحوه لا يصير زنديقا بهذا المعنى (قوله وهو الذي ينبغي التعويل عليه)
قلت الذي ينبغي التعويل عليه من نص عليه أهل المذهب فإن اتبعنا له واجب ط (قوله رعاية لحساب
المصطفى صلى الله عليه وسلم) أقول رعاية توبته في اتباع ما ثبت عنه عند المجتهد (قوله لكن في الشراخ) قال
السيد الجوى في حاشية الاشياء حكى عن عمر بن نعيم أن أخاه أتته بك فتطلب منه النفل فلما وجد له على مرّة
الجوهرية وذلك بعد حرق الرجل اه وأقول على فرض ثبوت ذلك في عمة نوح الجوهرية لا وجه له يظهر
لما تقدمناه من قبول توبته من سب الانبياء عندنا خلافا لمالك والحنابلة وإذا كان كذلك فلا وجه لقول
بعدم قبول توبته من سب الشيخين بل لم ينبذ ذلك عن أحد من الاثمة فيما أعلم اه ونقله عنه السيد أبو
السهود الازهرى في حاشية الاشياء ط أقول نعم نقل في البرازية عن الخلاصة أن الرافضي إذا كان
بسبب الشيخين وبه نهما فهو كافران كان يفضل عليه ما فهمه مبتدع اه وهذا لا يستلزم عدم قبول
التوبة على أن الحكم عليه بالكفر مشتمل على الاختيار فنرى التوبة على تفضيل أهل البدع اجمع وتخطئتهم
وسب أحد من الصحابة وبغضه لا يكون كذا ذكرنا فضل الخ وذكر في اقتدير أن الخوارج الذين يستحلون
دماء المسلمين وأموالهم ويكثرون العصاة حكمهم عند جهور الفقهاء وأهل الحديث حكم البغاة وذهب بعض
أهل الحديث الى أنهم مرتدون قال ابن المذروني أعلم أحد اوراق أهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضى
نقل اجماع الفقهاء وذكر في المحيط أن بعض الفقهاء لا يكثر أحد من أهل البدع وبعضهم يكتفون ببعض
وهو من خاف يدينه دليله قطعاً ونسبه الى أكثر أهل السنة والقتل الاول ثبت وابن المذرك أعراف بنقل
كلام المجتهدين نعم يقع في كلام أهل المذهب تكفير كثير ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من
غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين ما ذكرنا اه وما يزيد ذلك وضوحاً ما صرح حواشي في كتبهم
متونا وشروحاتهم وقولهم ولا تقتل شهادة من يظهر سب السلف وتقبل شهادة أهل الأهواء الاطائية وقال
ابن مالك في شرح الجمع وترد شهادة من يظهر سب السلف لانه يكون ظاهر الفسق وتقبل من أهل الأهواء الجبر
والقدر والاض والخوارج والتشبيه والتعطيل اه وقال الزيلعي أو يظهر سب السلف يعنى الصالحين منهم
وهم الصحابة والتابعون لأن هذه الاشياء تدل على قصور عقله وقلة مروءته ومن لم يتبع عن مثله لا يتبع
عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يحسن السب اه ولم يمل أحد منهم قبول شهادتهم به فتركزى
نعم استثنوا الخطائية لانهم يرون شهادة الروا لا شبايعهم أو لئلا ينافى وكذا نص المجتهدون على قبول رواية أهل
الأهواء نهذا فمن سب عامة الصحابة ويكفرهم بناء على تأويله فاسد فعلم أن ما ذكره في الخلاصة من انه
كافر قول ضعيف مخالف للمتون والشروح بل هو مخالف لاجماع الفقهاء كما جمعت وقد ألفت العلامة منلا على
القارى رسالة في الرد على الخلاصة وهذا نعلم قطعاً أن ما عزي الى الجوهرية من الكفر مع عدم قبول التوبة
على فرض وجوده في الجوهرية باطل لا أصل له ولا يجوز العمل به وقد مر أنه اذا كان في المسئلة خلاف ولورواية
ضعيفة فعلى الحق أن يميل الى عدم التكفير فكيف يميل هنا الى التكفير المخالف للاجماع فضلاً عن ميله الى قتله
وان تاب وقد مر أيضاً أن المذهب قبول توبته سب الرسول صلى الله عليه وسلم فكيف سب الشيخين والعجب من
صاحب البحر حيث ادعى الساهل في الاقواء بقتله مع قوله وقد ألفت نفي أن لا أتفق بنى من ألقاه

مطلد
في حال الشيخ الأكبر سيدي محيي
الدين بن عربي نفعا الله تعالى به

ويكفي ما ذكر من الامر فتدروني
المعروضات الماز بورة ماء عبادان
من قال عن فصوص الحكم للشيخ
محيي الدين بن عربي انه خارج
عن الشريعة وقد صنفه للاضلال
ومن طالع له ما ذا يلزمه اجاب
نعم فيه كلمات تبين الشريعة
وتكذب بعض المتدلسين لارجاعها
الى الشريعة بكتنا ان بعض
اليهود افترها على الشيخ قدس
الله سره فيجب الاحتياط بترك
مطالعة تلك الكلمات وقد صدر
امر سلطاني بالنهي وجب الاجتناب
من كل وجه انتهى فليحذروا
صاحب التمام وس عليه في سؤل
رفع اليه فيه فكتب اللهم انظرننا
مناياهم وضالك الذي اعتقده
وأرسل الله به انه كان رضى الله
تعالى عن شيخ الطريقة حاله وعلما

التكفير المذكورة في كتب الفتاوى ثم لاشك في تكفير من قذف السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها وأمره
صحبة الصديق أو اعتقاد الألوهية في علي - وأن جبريل غلط في الوحي أو نحو ذلك من الكفر الصريح المخالف
للقرآن ولكن لوتاب تقبل نوبته هذا خلاصة ما حذرناه في كتابنا نبية الولاية والحكام وان اردت الزيادة
فارجع اليه واعتمد عليه ففيه الكفاية لذوى الدراية (قوله ويكفي الخ) هذا مرتبط بقوله وهذا يقوى
القول الخ ط والمراد بالامر الامر السلطاني وقد علمت ما فيه والحاصل انه لاشك ولا شبهة في كفر شاتم
النبي صلى الله عليه وسلم وفي استباحة قتله وهو المنقول عن الأئمة الاربعة وانما الخلاف في قبول نوبته
اذا سلم فعندنا وهو المشهور عند الشافعية القبول وعند المالكية والحنابلة عدمه بناء على أن قتله حذ
أولاً وأما الرافضة سب الشيعين بدون قذف للسيدة عائشة ولا انكار لصحبة الصديق ونحو ذلك فليس بكفر
منعلا عن عدم قبول التوبة بل هو ضلال وبدعة وسياتي تمامه في أول باب البقا ان شاء الله تعالى (قوله
للشيخ محيي الدين بن عربي) هو محمد بن علي بن محمد الخافقي الطائي الأندلسي العارف الكبير ابن عربي
ويقال ابن العربي ولد سنة ٥٦٠ هـ ومات في ربيع سنة ٦٣٢ هـ ودفن بالصالحية وحسبك قول زروق وغيره
من النعول ذاكرين بعض فضله هو أعرف بكل فن من أهله واذا اطلق الشيخ الأكبر في عرف القوم فهو المراد
وتما في ط عن طبقات المناوي (قوله بعض المتصنفين) أي المتكلمين (قوله بكتنا الخ) لعل
يقينه بذلك دليل ثبت عنده أو بسبب عدم اطلاعه على مراد الشيخ فيساوئه لا يمكن تأويلها فتعين عندها
مفترة عليه كما وقع للعارف الشعرائي انه افترى عليه بعض الحساد في بعض كتبه اشياء مكفرة وأشاعها عنه
حتى اجتمع به علماء عصره وأخرج لهم مسودة بكتنا التي عليها خطوط العلماء فاذا هي خالية عما افترى عليه
هذا ومن اراد شرح كلماته التي اعترضها المنكرون فليرجع الى كتاب الرذاليتين على مستنقص العارف محيي الدين
لسيدي عبد الغني النابلسي (قوله فيجب الاحتياط الخ) لانه ان ثبت افترؤها فالامر ظاهر والا فلا يفهم
كل أحد مراده فيها فيحتمل على الناظر فيها من الانكار عليه أو فهم خلاف المراد وللحفاظ السيوطي رسالة
عما هاتبه القبي - بترته ابن عربي - ذكر فيها أن الناس اقترعوا فيه فرقين الفرقة المصيبة تعتقد ولايته
والاخرى بخلافها ثم قال والاقول الفصل عندى فيه طريقته لا يرضاها الفرقان وهي اعتقاد ولايته وتحرير
النظر في كتبه فقد تدل عنه انه قال نحن قوم يحرم النظر في كتبنا وذلك أن الصوفية ذواتا واعلى ألفاظ
اصطلاحها واعليها وأرادوا بها معاني غير المعاني المتعارفة منها بين المتقها في حملها على معانيها المتعارفة
كفر نص على ذلك الغرالي في بعض كتبه وقال انه شبهه بالمشابهة في القرآن والسنة كالوجه واليد والعين
والاستواء واذا ثبت أصل الدلائل عنه فلا بد من ثبوت كل كلمة لاحتمال أن يدس فيه ما ليس منه من عدو
أو لهدأ وردين وثبت انه قد قدم هذه الحكمة المعنى المتعارف وهذا السبيل اليه ومن ادعاه كفر لانه من امور
القلب التي لا يطالع عليها الا الله تعالى وقد سأل بعض اكابر العلماء بعض الصوفية ما حملكم على انكم
اصحابكم الى هذه المساط التي يستشنع ظاهرها فتعال غير على طريقتنا هذا أن يدعيه من لا يحسنه
ويخل فيه من ليس أهله والمتصدي للنظر في كتبه أو اقراءهم ينصح نفسه ولا غيره من المسلمين ولا سيما ان كان
من القاصرين عن علوم الظاهر فانه يفضل ويضل وان كان عارفا فليس من طريقته هم اقراء المريدين بكتبهم
ولا يؤخذ هذا العلم من الكتب اه ملخصا وذكر في محل آخر سمعت أن الفقيه العالم العلامة عز الدين بن
عبد السلام كان يطلع في ابن عربي ويقول هو زنديق فقال له يوما بعض اصحابه اريد أن تري القطب فأشار
الى ابن عربي فقال له أنت قطع فيه فقال حتى اصون ظاهرا للشرع او كما قال اه وللحق ابن كمال باشا
فتوى قال فيها بعد ما بدع في مدحه وله مصنفات كثيرة منها فصوص حكمة وفتوحات مكية بعض مسائلها
مفهوم النص والمعنى وسوافق للامر الالهي والشرع النبوي وبعضها خفي عن ادرال أهل الظاهر دون
أهل الكشف والباطن ومن لم يطالع على المعنى ارام يجب عليه الكون في هذا المقام لقوله تعالى ولا تقف
ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا (قوله شيخ الطريقة حاله وعلما)
الطريقة هي السيرة المختصة بالسالكين الى الله تعالى من قطع المنازل والترقي في المقامات والحال عند أهل
الحق معنى يرد على القلب من غير تصنيع ولا اجتلاب ولا اكتساب من طرب أو حزن أو قبض أو بسط أو هبة

وزول بظهور صفات النفس سواء تنقصه المثل أو لا فإذا دام وصار ملكة يسمى مقاما فالأحوال مواهب
 والحقائق تحصل ببذل الجهود والعلم هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ومنه فعل وهو لا يؤخذ من الغير
 وانفعالي مأخذ من الغير اه من تعريفات السيد الشريف قدس سره (قوله وامام الحقيقة) هي مشاهدة
 الربوبية بالقلب ويقال هي سر معنوي لا حذله ولا جهة وهي الطريقة والشريعة متلازمة لأن الطريق
 إلى الله تعالى لها ظاهروباطن فظاهرها الشريعة والطريقة وباطنها الحقيقة فباطون الحقيقة في الشريعة
 والطريقة كباطون الزبد في لبنه لا يظفر من اللبن بزيده بدون مخضه والمراد من الثلاثة إقامة العبودية على
 الوجه المراد من العبد اه من الفتوحات الالهية لقناني زكريا (قوله حقيقة ورسما) الحقيقة ضد الجاز
 والرسم الأثر أو بتيته أو مالا يخصص له من الآثار جمعه أرسم ورسوم قاموس والمراد أنه الامام من جهة
 الحقيقة ونفس الامر ومن جهة الآثار اظاهر للبصر (قوله فعلا واما) أي احي آثارها من جهة الفعل
 والاسم حتى صارت المعارف فعلا أفعاله او شهورة بين الناس (قوله اذا تغفل الخ) هدايت من بحر
 البسيط والتغفل الدخول والاسراع والفكر بالكسر ويفتح اعمال النظر في الشيء والخ طرأها جس قاموس
 وهو ما يخطر في القلب من تدبير أمر مصباح (قوله عباب) كغراب معظم السيل وكثرته او موجه والدلالة
 جمع دلوى أي لا يغير بأخذ الدلالة منه لأنها لا تصل إلى أسفل لكثرت (قوله تنقاضي عنه الأنواء) التنقاضي بالقاف
 والصاد المهيمة التباعد والأنواء جمع نوء وهو النجم واستثناء طلب نوء أي عطائه قاموس أي انه عباب
 تتباعد عن مطره وفيضه النجوم التي يكون المطر وقت طلوعها او تتباعد عنه عطايا الناس أي لا تشبهه (قوله
 الاتفاق) جمع افق يندم وبضمتين الناحية وما ظهر من نواحي الفلك قاموس (قوله وهو يتينا) مفعول
 مطلق لفعل محذوف تقديره ايقنه جله معترضة بين المبتدأ والخبر ط (قوله وناطق بما كتبه) المراد أنه
 مقربه وأن القول طابق الفعل ط والجلة عطف على اصفه (قوله ما انصفته) يقال أنصفته انصافا عاملته
 بالعدل والقسط مصباح (قوله وما على) ما استنهامية أو نافية أي وما على شيء (قوله ينظر الجهل) أي
 ينظر الجهل في غيره فهو مفعول أول أو ينظر الفتن الجهل فهو مفعول مطلق وقوله عدوانا أي ظلمة مفعول لاجله
 أو حال وهذا أولى مما قيل ان الجهل بمعنى المجهول مفعول أول وعدوانا مفعول ثان أي ذاعدوان فافهم
 (قوله برهانا) هو الحجة قاموس فهو حال مؤكدة ط (قوله من مناقبه) جمع منقبة وهي المنقرة
 قاموس ط (قوله الالهلي) أي لكن أخاف وأشفق أن يزدت من جهة نقصان والتقصير في حقه فنقصانا تغيير
 لا مفعول زدت لئلا يرد عليه ما قيل في زاد النقص انه لا مناسبة بين الزيادة والنقص حتى يسلط احدهما على
 الآخر (قوله والكافر بسبب اعتقاد الصهر) في الفتح الصهر حرام بخلاف بين أهل العلم واعتقاد ابا حنيفة
 كفروا عن اصحابنا ومالك وأحمد كافر الساحر بتعلمه وفعله سواء اعتقد الحرمة أو لا ويقتل وفيه حديث مرفوع
 - قال الساحر ضرب بالسيف يعني القتل وعند الشافعي لا يقتل ولا يكفر الا اذا اعتقد ابا حنيفة وأما الكافر
 فتقبل هو الساحر وقيل هو الهترف الذي يحدس ويتخترس وقيل من له من الباطن من يأتيه بالاخبار وقال اصحابنا
 ان اعتقاد أن الشياطين يفعلون له ما يشاء كفر لان اعتقاد أنه تحصيل وعند الشافعي ان اعتقاد ما يجب الكفر
 مثل التقرب إلى الكواكب وأنها تنفعه ما يلبسه كفر وعند أحمد حكمه كالساحر في رواية يقتل وفي رواية
 ان لم يتب ويجب أن لا يعدل عن مذهب الشافعي في كفر الساحر والعراف وعدمه وأما قتله فموجب ولا يستتاب
 اذا عرفت مزاولته لعمل الصهر لعمه بالفساد في الارض لا يجزئ عنه اذ لم يكن في اعتقاده ما يجب كفره اه
 وحاصله انه اختار أنه لا يكفر الا اذا اعتقد كفره بجرم في انهر وتبعه الشارح وانه يقتل مطلقا ان عرف
 تعاطيه له وبؤيده ما في الخانيسية المخذلة لم يفرق بين المرء وزوجه قالوا هو مرتد ويقتل ان ثبت اعتقاده انرا
 ويعتقد التفريق من اللعبة لانه كافر اه وفي نور العين عن المختارات ساحر يهر وبتدعي الخلق من نفسه يلدس
 ويقتل لذته وساحر يهر وهو جاحد لا يستتاب منه ويقتل اذا ثبت هروء فعلا للصهر من الناس وساحر يهر
 قهري ولا يعتقد به لا يكفر قال أبو حنيفة الساحر اذا اقرب بهروء أو ثبت بالبيعة يقتل ولا يستتاب منه والمسلم
 والذمي والخز والعبد فيه سواء وقيل يقتل الساحر المسلم لا الذميين والمراد من الساحر غير المشهور
 ولا صاحب الطلم ولا الذي يعتقد الاسلام والصهر في نفسه حق أمر ~~سائر~~ الا انه لا يصلح للأنثى والصهر

وامام الحقيقة حقيقة ورسما
 ومحكي رسوم المعارف فعلا واما
 اذا تغفل فكر المرء في طرف
 من علمه غرقت فيه خواطره
 عباب لا تكدره الدلالة وسحاب
 تنقاضي عنه الأنواء كانت
 دعونه تحرق السبع الطبايق
 وتفرق بركته فعلا الاتفاق وافي
 اصفه وهو يتينا فوق ما وصفته
 وناطق بما كتبه وغالب طق أي
 ما انصفته

وما على اذا ما قلت مقتدى
 دغ الجهول ينظر الجهل عدوانا
 والله والله العظم ومن
 اقامه حجة لله برهانا
 ان الذي قالت بعض من مناقبه
 ما ردت الا على زدت نقصانا
 الى أن قال ومن خواص كتبه انه
 من واظب على مطالعتها انشرح
 صدره لثلاث مصلحات وحل
 المشكلات وقد اثبت عليه الشيخ
 المعارف عبد الوهاب الشعراني
 سيما في كتبه تنبيه الاغبياء على
 قطرة من بحر علوم الاواباء
 فعليك به وبالله التوفيق
 (و) الكافر بسبب اعتقاد
 (الصهر) لا يوبة له

مطلب
 في الساحر واردين

(ولو امرأة) في الاصح لبعيها
في الارض بالناس ذكوره
الزبلي ثم قال (و) هذا
الكافر بسبب (الزندقة) لا توبة له
وجهه في الفتح ظاهر المذهب لكن
في حظر الخانية الفتوى على انه
(اذا اخذ) الساحر أو الزنديق
المعروف الداعي (قبل توبته) ثم
تاب لم تقبل توبته ويقتل ولو اخذ
بعدها قبلت وأفاد في السراج
أن الخناق لا توبة له

مطلب
في الفرق بين الزنديق والمنافق
والدهري والمهد

بالخلق والوسيلة الى الشر شر فيصير مذموماً ٥١ والفرق بين الثلاثة أن الاول مصرح بما هو كفر والثاني
لا يدري كيف يقول كما وقع التعبير به في الخانية لانه جاحد وبه لم منه أن الاول لا يستتاب أيضاً أي لا يجهل طلبا
للتوبة لانها لا تقبل منه في دفع القتل عنه بعد أخذها كما يأتي دفعا تضرر عن الناس كقطاع الطريق والخناق
وان كانوا مسلمين وبه علم أن الثالث وان كان لا يكفر لكنه يقتل أيضا للاشتهار في الضرر وأن شهيد الشارح
بكونه كافرا بسبب اعتقاد السحر غير قيد بل يقتل ولو كان كافرا أصليا اولى بمكفر باعتقاده نعم لما كان كلام
المصنف في المسلم الذي ارتد قيد بذلك تأمل وعلم به وبما نقلناه عن الخانية انه لا يكفر بمجرد عمل السحر ما لم يكن فيه
اعتقاد أو عمل ما هو مكفر ولذا نقل في تبين المحارم عن الامام أبي منصور أن القول بأنه كفر على الإطلاق خطأ
ويجب البحث عن حقيقته فان كان في ذلك رتمالزم في شرط الايمان فهو كفر والا فلا ٥٢ والظاهر أن ما نقله
في الفتح عن اصحابنا مبني على أن السحر لا يكون الا اذا تضمن كفر أو يأتي بحقيقته وقد منافي خطبة الكتاب
تعداد انواع السحر وتمايز ذلك في رسالتنا المسماة سل الحسام الهندي لنصرة مولانا خلد الزندقة بندي
(قوله لسميها الخ) أي لا بسبب اعتقادها الذي هو ردة لان المرتدة لا تقتل عندنا وساقبل الاصح ما في المنق
انها لا تقتل بل تجلس وتضرب كالمرتدة كما في الزبلي (قوله وكذا الكافر بسبب الزندقة) قول العلامة
ابن كمال باشا في رسالته الزنديق في لسان العرب يطلق على من ينفي الباري تعالى وعلى من ثبت الشريك وعلى
من ينكر حكمته والفرق بينه وبين المرتدة العموم الوجهي لانه قد لا يكون مرتدا كما لو كان زنديقا أصليا غير
منتقل عن دين الاسلام والمرتدة قد لا يكون زنديقا كما لو تنصرت وتهود وقد يكون مسلما فيتردق وأما في اصطلاح
الشرع فالفرق اظهر لا اعتبارهم فيه ابطان الكفر والاعتراف بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم على ما في شرح
المقاصد لكن القيد الثاني في الزنديق الاسلامي بخلاف غيره والفرق بين الزنديق والمنافق والدهري والمهد مع
الاشتراف في ابطان الكفر أن المنافق غير معترف بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم والدهري كذلك مع انكاره اسناد
الحوادث الى الدافع المختار سبحانه وتعالى والمهد وهو من مال عن الشرع القويم الى جهة من جهات الكفر
من ألد في الدين حاد وعدل لا يشترط فيه الاعتراف بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم ولا بوجرد الصانع تعالى
وبهذا فارق الدهري أيضا ولا انتمار الكفر وبه فارق المنافق ولا سبق الاسلام وبه فارق المرتدة فالمهد أوسع
فرق ~~الفرق~~ فخذ أي هو أعم من الكل ٥٣ ملخصا قلت لكن الزنديق باعتبار أنه قد يكون مسلما وقد يكون
كافرا من الاصل لا يشترط فيه الاعتراف بالنبوة وسيأتي عن الفتح تفسيره بمن لا يدين بدين ثم بين حكم الزنديق
فقال اعلم انه لا يخلو اما أن يكون معروفا داعيا الى الضلال أولا والثاني ما ذكره صاحب الهداية في التجنيس
من انه على ثلاثة اوجه اما أن يكون زنديقا من الاصل على الشرك أو يكون مسلما فيتردق أو يكون ذميا
فيتردق فالاول يترك على شركه ان كان من العجم أي بخلاف مشرك العرب فانه لا يترك والثاني يقتل ان لم يسلم
لانه مرتد وفي الثالث يترك على حاله لان ~~الفرق~~ فخذ واحدة ٥٤ والاول أي المعروف الداعي لا يخلو من
أن يتوب بالاختبار ويرجع عما فيه قبل أن يؤخذ أولا والثاني يقتل دون الاول ٥٥ وعامة هناك (قوله
لا توبة له) نصريح بوجه الشبه والمراد بعدم التوبة انها لا تقبل منه في نفي القتل عنه كما مر في الساب ولذا
نقل البيري عن الشمني بعد نقله اختلاف الرواية في القبول وعدمه أن الخلاف في حق الدنيا أما فيما بينه وبين
الله تعالى فتقبل توبته بلا خلاف ٥٦ ونحوه في رسالة ابن كمال (قوله لكن في حظر الخانية الخ) استدراك
على الفتح حيث لم يذكر هذا التفصيل ونقل في النهر عن الدراية روايتين في القبول وعدمه ثم قال وينبغي أن
يكون هذا التفصيل محمل الروايتين ٥٧ (قوله المعروف) أي بالزندقة الداعي أي الذي يدعو الناس
الى زندقته ٥٨ ح فان قلت كيف يكون معروفا داعيا الى الضلال وقد اعتبر في مفهومه الشرع أن
يظن الكفر قلت لا بعد فيه فان الزنديق يموت كفره ويرتج عقيدته الفاسدة ويخرجها في الصورة العvisة وهذا
معنى ابطان الكفر فلا ينافي اظهارة الدعوى الى الضلال وكونه معروفا بالاضلال ٥٩ ابن كمال (قوله
أن الخناق لا توبة له) افاد بصيغة المبالغة أن من خنق مرة لا يقتل قال المصنف قبيل الجهاد ومن تكرر الخنق
منه في المصر قتل به والا لا ٦٠ ط قلت ذكر الخناق هنا استطرادي لان الكلام في الكافر الذي
لا تقبل توبته والخناق غير كافر وانما لا تقبل توبته لبعيه في الارض بالفساد ودفع ضرره عن العباد ومثله قطاع

مطلب
في الكاهن والعزاف

الطريق (قوله الكاهن قيل كاساحر) في الحديث من أي كاهناً وعزافاً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل
على محمد أخرجه أصحاب السنن الأربعة وصححه الحاشية من أبي هريرة والكاهن كافي مختصر النهاية
للسيوطي من يعاطي الخبز من الكائنات في المستقبل ويدعى معرفة الأسرار والعزاف النجم وقال الخطابي
هو الذي يعاطي معرفة مكان المسروق والضالة ونحوهما اهـ والحاصل أن الكاهن من يدعى معرفة الغيب
بأسباب وهي مختلفة فلذا انقسم الى أنواع متعددة كالعزاف والرمل والنجم وهو الذي يخبر عن المستقبل
بطلوع النجم وغروبه والذي يضرب بالحصى والذي يدعى أنه صاحب من الجن يخبره عما سيكون **والشكل**
مذموم شرعاً محكوم عليهم وعلى صدقهم بالكفر وفي البازية يكفر بأدعاء علم الغيب وبيان الكاهن وتصديقه
وفي التواريخ يكفر بقوله أنا أعلم المسروقات وأنا أخبر عن أخبار الجن أي اهـ قلت فعلى هذا أرباب
التقاويم من أنواع الكاهن لا دعائهم العلم بالحوادث الكائنة وأما ما وقع لبعض الخواص كالأنبياء والأولياء
بالوحي أو الإلهام فهو بإعلام من الله تعالى فليس مما نحن فيه اهـ ملخصاً من حاشية فوح من كتاب الصوم
قلت وحاصله أن دعوى علم الغيب معارضة لنص القرآن في كفرها الا اذا استدل ذلك صريحاً ودلالة الى سبب
من الله تعالى كوحى أو إلهام **وكذا** لو أسنده الى أمارة عادية يجعل الله تعالى قال صاحب الهداية في كتابه
مختارات النوازل وأما علم النجوم فهو في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حساني وانه حق وقد نطق به
الكتاب قال تعالى والشمس والقمر بحسبان أي سببهما بحساب واستدلوا في سبب النجوم وحركة
الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره وهو جائز كأستدلال الطبيب بالنبض على الصحة والمرض
ولو لم يعتقد قضاء الله تعالى او ادعى علم الغيب بنفسه يكفر اهـ وتعمام تحقيق هذا المقام يطلب من رسالتنا
سل الحسام الهندي (قوله والداعي الى الاتحاد) قد منع ابن كمال بيانه (قوله والاباحي) أي الذي
يعتقد اباحية المحرمات وهو معتقد الزنادقة في فتاوى قارئ الهداية الزنديق هو الذي يقول ببقاء الدهر ويعتقد
أن الأموال والحرم مشتركة اهـ وفي رسالة ابن كمال عن الامام الغزالي في كتاب التفرقة بين الاسلام
والزندقة ومن جنس ذلك ما يدعيه بعض من يدعى التصوف انه بلغ حالة بينه وبين الله تعالى اسقطت عنه الصلاة
وحل له شرب المسكر والمعاصي وأكل مال السلطان فهذا مما لا اشك في وجوب قتله اذ ضرره في الدين اعظم
وينفتح به باب من الاباحية لا يستدضر هذا فوق ضرره من يقول بالاباحية مطلقاً فانه يمتنع عن الاصغاء اليه
اظهر وكفره أما هذا فزعم انه لم يرتكب الاخصيص عوم التكليف بمن ليس له مثل درجته في الدين ويدعى
هذا الى أن يدعى كل فاسق مثل حاله اهـ ملخصاً وفي نور العين عن التهيد أهل الاهواء اذ ظهرت بدعتهم
بحيث توجب الكفر فانه يباح قتلهم جميعاً اذ لم يرجعوا ولم يؤبوا واذا تابوا وأسلموا قبل توبتهم جميعاً
الا بالاباحية والغالية والشيعية من الروافض والقرامطة والزنادقة من السلافة لا تقبل توبتهم بهال من
الاحوال ويقتل بعد التوبة وقبلها لانهم لم يعتقدوا بالصانع تعالى حتى يتوبوا يرجعوا اليه وقال بعضهم ان تاب
قبل الاخذ والظهار تقبل توبته والا فلا وهو قياس قول أبي حنيفة وهو حسن جداً ما في بدعة لا توجب
الكفر فانه يجب التعزير بأى وجه يمكن أن يمنع عن ذلك فان لم يمكن بلا بس وضرب بجوزجسه وضربه وكذا
لو لم يمكن المنع بلا سيف ان كان رئيسهم ومقتداهم جاز قتلهم سياسة واستعاضا والمبتدع لوله دالة ودعوة
للناس الى بدعته ويتوهم منه أن ينشر البدعة وان لم يحكم بكفره جاز لسلطان قتله سياسة وزجر الان فساد
اعلى وأعم حيث يؤثر في الدين والبدعة لو كانت كفرا يباح قتل أصحابها عاماً ولو لم تكن كفراً يقتل معلمهم
ورئيسهم زجراً وامتناعاً اهـ (قوله الذي لا يتدين بدين) يحتمل أن يكون المراد به الذي لا يستقر على دين
أو الذي يكون اعتقاده خارجاً عن جميع الأديان والشأن هو الظاهر من كلامه الذي سنده كرهه عنه وقد منع
رسالة ابن كمال تفسيره شرعاً بمن يطن الكفر وهذا اعم (قوله وتعمام فيه) أي في الحق حيث قال ويجب
أن يكون حكم المنافق في عدم قبولنا توبته **ك**الزنديق لأن ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى ما يظهر من
التوبة اذا كان يخفي كفره الذي هو عدم اعتقاده ديناً والمنافق مشكوك في الاخاء وعلى هذا فطريق العلم بحاله
اما بان يهترب بعض الناس عليه أو يسره الى من آمن اليه اهـ (تنبية) يعلم مما هنا حكم الدرود والبيامنة
فانهم في البلاد الشامية يظهرون الاجلام والصوم والصلاة مع انهم يعتقدون تنازع الارواح وحل الحر الزنى

مطلب
في دعوى علم الغيب

وفي التنبية الكاهن قيل
كاساحر وفي حاشية البيضاوي
لنلاخسرو الداعي الى الاتحاد
والاباحي كالزنديق وفي القم
والمنافق الذي يطن الكفر
ويظهر الاسلام **ك**الزنديق
الذي لا يتدين بدين وكذا من علم
انه ينكر الباطن بعض
الضروريات كحرمة الخمر ويظهر
اعتقاد حرمة وتعمام فيه وفيه
يكفر السائر بعلمه وفعله اعتقد
تحريره ولا يقتل انتهى

قوله والشمس والقمر بحسبان
كذلك بخطه والتلاوة الشمس
والقمر بحسبان بدون واو اهـ
معهم

مطلب
في أهل الاهواء اذ اظهرت بدعتهم

مطلب
حكم الدرود والبيامنة والتسوية
والاسماعيلية

وأن الأولية تطهر في شخص بعد شخص ويحسدون الحشر والصوم والصلاة والحج ويقولون المسمى بها غير
 المعنى المراد ويتكلمون في جناب نبينا صلى الله عليه وسلم كلمات قطيعة وللعلامة المحقق عبد الرحمن الصمدي فهم
 قذو مة وذكرفيهانهم يتكلمون عشائد النصيرية والاسماعيلية الذين يلقبون بالقرامطة والباطنية الذين
 ذكرهم صاحب المواقف ونقل عن علماء المذاهب الأربعة أنه لا يحل إقرارهم في ديار الإسلام بجزية ولا غيرها
 ولا تحل مناكتهم ولا ذبايحهم وفيهم فتوى في الخيرية أيضا فراجعها والحاصل أنهم يصدق عليهم اسم الزنديق
 والمنافق والمهد ولا ينبغي أن إقرارهم بالشهادتين مع هذا الاعتقاد الخبيث لا يجعلهم في حكم المرتد لهم
 التصديق ولا يصح إسلام أحدهم ظاهرا إلا بشرط التبري عن جميع ما يخالف دين الإسلام لأنهم يدعون
 الإسلام ويتبرون بالشهادتين وبعد الظفر بهم لا تقبل توبتهم أصلا وذكر في التاترخانية أنه سئل فقهاء سمرقند
 عن رجل يظهر الإسلام والامان ثم أقرب باني كنت أعتقد مع ذلك مذهب القرامطة وأدعوا إليه والآن ثبت
 ورجعت وهو يظهر الآن ما كان يظهره قبل من الإسلام والامان قال أبو عبد الكريم بن محمد قتل القرامطة
 واستنصاهم فرنس وأما هذا الرجل الواحد فبعض مشايخنا قال يتغفل ويقتل أي تطلب غشقه في عرفان
 مذهبه وقال بعضهم يقتل بلا استغفال لأن من ظهر منه ذلك ودعا الناس لا يصدق فيما يدعى بعدم التوبة
 ولو قل منه ذلك لهدموا الإسلام وأضلوا المسلمين من غير أن يمكن قتلهم وأطال في ذلك ونقل عدة فتاوى عن
 أئمتنا وغيرهم بنحو ذلك لكن تقدم اعتماد قبول التوبة قبل الأخذ لا بعده (قوله لكن في حظر الخانية) أي
 في كتاب الخطر والاباحة منها والاستدراك على قول الفتح ولا أي أولم يعقد قهره وقد مناه في الفتح نقل ذلك
 عن أصحابنا وأنه اختار أنه لا يكفر ما لم يعقد ما يوجب الكفر لكنه يقتل ولعل ما نقله عن أصحاب مبنى على أن
 السحر لا يتم إلا بما هو كافر كما يفيد قوله تعالى وما يعلمان من أحد حتى يتولوا نمانحن قسنة فلا تكفر وعلى هذا
 فقبر المكفر لا يسمى سحرا ويؤيده ما قدمناه عن المختارات من أن المراد بالسحر غير المشعوذ ولا صاحب الطلسم
 ولا من يعتقد الإسلام أي بأن لم يفعل أو يعتقد ما ينافي الإسلام ولذا قال هنا ولا يعتقده فقد علم أنه لا يسمى
 ساحرا ما لم يعتقد أو يفعل ما هو كفر والله سبحانه أعلم (قوله فالمستثنى أحد عشر) أي من قوله وكل مسلم
 ارتد فتوبته مقبولة إلا أحد عشر من تكرر رتدته وساب النبي صلى الله عليه وسلم وساب أحد الشيخين
 والساحر والزنديق والخناق والكاهن والمهد والاباحي والمنافق ومنكر بعض الضروريات باطنا أه
 ح قلت لكن الساحر لا يلزم أن يكون مرتدًا بأن يكون مسلما أصليا ثم فعل ذلك فانه يقتل ولو كافرا كما مر
 والخناق غير كافر وإنما يقتل لبعده بالفساد كما قدمناه وأما الزنديق الداعي والمهد وما بعده فيكن في اظهارة
 للإسلام وإن كان كافرا أصليا فعلم أن المراد بيان جملة من لا تقبل توبته سواء كان مسلما ارتدًا ولم يرتد
 أو كان كافرا أصليا وعليه فكان المناسب ذكر قطاع الطريق وكذا أهل الأهواء كما مر عن التهديد وكذا العواني
 كما مر في باب التعزير وكذا كل من وجب عليه حد زنى أو سرقة أو قذف أو شرب وأما ذكر ساب النبي صلى الله
 عليه وسلم أو أحد الشيخين فقد علمت ما فيه (قوله المرأة) يستثنى منها المرتدة بالسحر كما مر وهو الأصح
 كما في البحر (قوله والخنثى) أي المشكل فانه إذا ارتد لم يقتل ويجبس ويجبر على الإسلام بحر عن التاترخانية
 (قوله ومن إسلامه تبعا) صوابه تبع أه ح قال في البحر عن البدائع صبي ابواه مسلمان حتى حكم بإسلامه
 تبعا لآبويه فبلغ كافرا ولم يسمع منه إقرار باللسان بعد البلوغ لا يقتل لأنه عدم الردة منه أذهى اسم للتكذيب بعد
 سابقة التصديق ولم يوجد منه التصديق بعد البلوغ حتى لو أقرب بالإسلام ثم ارتد يقتل ولكنه في الأولى يجبس
 لأنه كان له حكم الإسلام قبل البلوغ تبعا والحكم في أكسبه كالحكم في أكساب المرتد لأنه مرتد حكمًا أه
 (قوله والصبي إذا سلم) أي استغفلا بنفسه لا تبعا لآبويه والأفهم المسئلة المارة وأطلق عدم قتله فنقل
 ما بعد البلوغ في البحر لو بلغ مرتدًا لا يقتل استصفا بالقيام الشبهة باختلاف العلماء في صحة إسلامه وسبأ في
 الكلام في إسلامه وردته وبني مسئلة أخرى ذكرها في البحر والفتح عن المبسوط وهي ما لوارتد الصبي في صغره
 فعلم أن الأولى فيما إذا ارتد حال البلوغ أي قبل أن يقرب بالإسلام (قوله والمكره على الإسلام) لأن الحكم
 بإسلامه من حيث الظاهر لأن قيام السيف على رأسه ظاهري عدم الاعتقاد فيصير شبهة في إسقاط القتل ففتح
 وفيه بعد نقله هذه المسائل عن المبسوط قال وفي كل ذلك يجبر على الإسلام ولو قتله فأنل قبل أن يسلم لا يلزمه شيء

لكن في - نظر الخانية لو استعمله
 للحرية والاختصاص ولا يعتقده
 لا يكفر وحينئذ فالمستثنى أحد عشر
 (و) أعلم أن كل مسلم ارتد فانه
 يقتل إن لم تب (الا) جماعة (المرأة)
 والخنثى ومن إسلامه تبعا والصبي
 إذا سلم والمكره على الإسلام

• طلب •
 جملة من لا تقبل توبته

• طلب •
 جملة من لا يقتل إذا ارتد

(قوله ثم رجعا) لان الرجوع شبه الكذب في الشهادة (قوله ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين) هذا على رواية النوادر كما ستره ح (قوله وقيل تقبل) يؤهم أن المثلثة الاولى اتفاقية وليس كذلك ويمكن ارجاعه للمستثنين (قوله ولو على نصرانية قبلت اتفاقا) لان المرتدة لا تقتل بخلاف المرتدة ولكنها تجبر على الاسلام وهذا قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيتين على نصراني انه اسلام وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كافي ح واعتمد القاضي خان قول الامام بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان أي قسر كانت لا تقتل بشهادة النساء ط عن نوح اشدى (قوله من ولدته المرتدة بيننا) لانه يجبر على الاسلام كما أنه لكنه لا يقتل كمن كان اسلامه تبعا لابويه ولم يصف الاسلام فبلغ كافرا كما مر وقوله بيننا أي المسلمين غير قبله لم يأت في من أن الزوجين لو ارتدوا معا فولدت ولدا يجبر بالضرب على الاسلام وان حبلت به غمة (قوله والسكران اذا سلم) يعني فان اسلامه يصح فان ارتد لا يقتل كالصبي العاقل اذا ارتد بهر عن التارخانية قلت أي ان ارتد بعد صحوه لا يقتل لان في اسلامه شبهة (قوله لان اسلامه حكمي) أي بتبعية الدار كما سبأ في باب (قوله وفي الاستسنان يصح) وهو المعمول به رمي وهو الصواب ط عن بعض العلماء قات وجهه أن الحربى انما يقتل على الاسلام أصالة فلا يتأتى فيه قياس واستحصان بخلاف الذمى فانه بعد التزام الذمة لا يقتل عليه فالتباس أن لا يصح اسلامه بالاكراه كما لا تصح ردة المسلم به وفي الاستسنان يصح لكون لو ارتد لا يقتل وتقدم وجهه (قوله فالمستثنى أربعة عشر) لان المكرم تحته ثلاثة الحربى والذمى والمستامن وشهادة نصرانيتين على نصراني أو نصرانية صورتان والباقي ظاهر (قوله لان انكاره نوبة ورجوع) ظاهره ولويدون اقرار بالشهادتين وهو ظاهر قول المتون قول الباب واسلامه أن يبرأ عن الاديان حيث لم يذكر اقرار بالشهادتين ويحتمل أن يكون المراد الانكار مع اقرارهم ما يؤيد ما في كافي الحاشية واذا رفعت المرتدة الى الامام فقالت ما ارتدت وأنا اشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله كان هذا نوبة منها اه تأمل ثم رأيت في البيهقي على الاشياء قال كون مجرد الانكار نوبة غير مراد بل ذلك مقيد بثلاثة قيود قال في الذخيرة عن بشر بن الوليد اذا اجمد المرتدة الرذموا فتر بالتوحيد وبمعرفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدبر الاسلام فهذا منه نوبة اه (قوله كحيط عمل) يأتي الكلام عليه (قوله وبطلان وقف) أي الذي وقفه حال اسلامه سواء كان على قرينة ابتداء أو على ذرية ثم على المساكين لانه قرينة ولا يبقا لها مع وجود الرثة واذا عاد مسلما لا يعود وقفه لا بتجديده منه واذا مات أو قتل أو لحق كان الوقف ميراثا بين ورثته بجر عن الخصاص (قوله وبينونة زوجة) وتكون فضاء عندهما وقال محمد فرقة بطلاق ولو هي المرتدة فبغير طلاق اجماعا ثم اذا تاب وأسلم ترتفع تلك البيونة يرى عن شرح الطحاوى وأقره السيد أبو السعود في حاشية الاشياء قلت والظاهر أن قوله ترتفع أصله لا ترتفع فسقط لفظة لانافية من فلم الناسخ والافهوه مخالف للروعة والكثرة المقررة في باب نكاح الكافر وغيره المصرحة بلزوم تجديد النكاح ومنها ما يأتي تريبا ومترج في البحر عن العناية أن البيونة لا تتوقف على اسلامه كبطلان وقفه فانه لا يعود صحيحا باسلامه تأمل (قوله لو قبلت قبلت نوبته) شرط في قوله السابق فمتنع القتل ط (قوله كما مر) قدمنا فيه (قوله وقد رأيت من يلفظ في هذا المثل) أي حيث فهم أن الشهادة لا تقبل أصلا حتى في قبلة الاحكام المنصورة (قوله فالمستثنى أربعة عشر) صوابه خمسة عشر لان هذا إذا دعي على ما تقدم والوجه فيه انه لم يثبت حقيقة وانما تاب حكما يجعل انكاره نوبة فهو داخل في المسلم الذي ارتد ولم يثبت ط (قوله وأولاده اولاد ذمى) كذا في فصول العمادى لكن ذكر في نور العين ويحدد بينهما النكاح ان رضى تزوجت بالعمود اليه والافلاخيجر والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد الردة ثبت نسبته منه لكن يكون ذمى اه قلت ولعل لبوت السب لشبهة الخلاف فانها عند الشافعى لا تبيح منه تأمل (قوله والتوبة) أي تجديد الاسلام (قوله وتجديد النكاح) أي احتياط كما في الفصول العمادية وزاد فيهما قسما ثالثا فقال وما كان خطأ من اللفاظ ولا يوجب الكفر فقال يقتر على حاله ولا يؤمر بتجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك وقوله احتياط أي بأمره الملقى بالتجديد ليكون وطوءه حلالا باتفاق وظاهره انه لا يحكم القاضي بالفرقة بينهما وتقدم أن المراد بالاختلاف ولورواية ضعيفة

ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين
ثم رجعا زاد في الاشياء ومن ثبت
اسلامه بشهادة رجل وامرأتين
انتهى ولو شهد نصرانيتان على
نصراني انه اسلام وهو شكر لم تقبل
شهادتهما وقيل تقبل ولو على
نصرانية قبلت اتفاقا وتعامه في
آخر كراهية الدرر ويلحق بالصبي
من ولدته المرتدة بيننا اذا بلغ
مرتدا والسكران اذا سلم وكذا
القبط لان اسلامه حكمي لا حقيقي
وقد في الخاتمية وغيرها المكره
بالحربى أما ما تسمى والمستامن
فلا يصح اسلامه انتهى لكن حمله
المستثنى في كتاب الاكراه على
جواب القياس وفي الاستحصان
يصح فليحفظ وحينئذ فالمستثنى
اربعة عشر (شهدوا على مسلم
بالرثة وهو مسكر لا يقر سله)
لا تكذب اليهود العدول بل
(لان انكاره نوبة ورجوع) يعني
فمتنع القتل فقط وتثبت بقية
أحكام المرتدة كحيط عمل وبطلان
وقفه وبينونة زوجة لو قبلت قبل
نوبته والاقتل كالرثة بيبه عليه
الصلاة والسلام كما مر اشياء زاد
في البحر وقد رأيت من يلفظ في هذا
المثل وأقره المصنف وحينئذ
فالمستثنى اربعة عشر وفي شرح
الوجهانية للشرى لا لما يكون
كثيرا اتفاقا يطل العمل والنكاح
وأولاده اولاد ذمى وما فيه خلاف
يؤمر بالاستغفار والتوبة
وتجديد النكاح

(ولا يترك) المرتدة (على ردة
 باعطاء الجزية ولا بأمان موقت
 ولا بأمان مؤبد ولا يجوز استرقاقه
 بعد اللحاق) بدار الحرب بخلاف
 المرتدة خائنة (والكفر)
 كله (ملة واحدة) خلافا للشافعي
 (فلو تنصر يهودي أو عكسه ترك
 على حاله) ولم يجبر على العود (ويزول
 ملك المرتدة عن ماله زوالا موقفا
 فان اسلم عاد ملكه وان مات أو قتل
 على ردة) أو حكم بملاحقه (ورث
 كسب اسلامه وارثه المسلم)
 ولو زوجته بشرط العدة زيلعي
 (بعد قضاء دين اسلامه وكسب
 ردة في بعده قضاء دين ردة)
 وقالاميراث أيضا ككسب
 المرتدة (وان حكم) الشافعي
 (بملاحقه عتق مدبره) من ثلث ماله
 (وأتم ولده) من كل ماله (وحل
 دينه) وقسم ماله ويؤدى مكاتبه
 الى الورثة

ولو في غير المذهب (قوله بخلاف المرتدة) أي فانها تسترق بعد اللحاق بدار الحرب وتجبر على الاسلام
 بالضرب والحبس ولا تقتل كما سرح به في البدائع ولا يكون استرقاقها مسقطا عنها الجبر على الاسلام كما لو ارتدت
 الامة ابتداء فانها تجبر على الاسلام بجر (قوله ويزول ملك المرتدة الخ) أي خلافا لهما وفي البدائع
 لا خلاف انه اذا اسلم فأمواله باقية على ملكه وانه اذا مات أو قتل أو لحق تزول عن ملكه وانما الخلاف في زوالها
 بهذه الثلاثة مقصورا على الحال عندهما ومستندا الى وقت وجود الردة عنده وتظهر الثمرة في نصرته
 فعندها نافذة قبل الاسلام وعنده موقوفة لوقوف أملاكه اهـ قد بالملك لانه لا توقف في احباط طاعته
 وفرقة زوجته وتجديد الايمان فان الارتداد فيها عمل كذا في العناية وتقدم أن من عباداته التي بطلت وقفه
 وانه لا يعود باسلامه وكذا لا توقف في بطلان ايجاره واستجاره ووصيته وابصانه ونوكيله ووكالته وتعامه
 في البحر قلت ويستثنى من فرقة الزوجة ما لو ارتد معافاته بقي النكاح كما سرح به في العناية وفي البحر وأفاد
 أن الكلام في الحز ولا قال في الخائنة ونصرف المكاتب في ردة نافذة في قولهم زاد في النهر عن السراج وكسبه
 حال الردة لمولاه (قوله فان اسلم الخ) جملة مفسرة لما قبلها ط (قوله ورث كسب اسلامه وارثه
 المسلم) اشار الى أن المعتبر وجود الوارث عند الموت أو القتل أو الحكم باللحاق وهو رواية محمد عن الامام وهو
 الاصح وروى عنه اعتبار وقت الردة وروى اعتبارهما معا على الاصح لو كان له ولد كافرا أو عبدا يوم الردة فعتق
 أو أسلم بعد هافيل أحد الثلاثة ورثه وكذا لو ولد من علق حدث بعد هافيل إذا كان مسلمانا لانه بأن
 علق من أمة مسلمة له وتعامه في البحر لكن قوله أو الحكم باللحاق خلاف الاصح فان الاصح وهو ظاهر الرواية
 اعتبار وجود الوارث عند اللحاق وروى عند الحكم به كما في شرح السير الكبير (قوله ولو زوجته) لانه
 بالردة كذا أنه مرض مرض الموت لا اختياره بسبب المرض باصراره على الكفر مختارا حتى قتل نهر (قوله
 بشرط العدة) قال في النهر هذا يقتضي أن غير المدخول بها لا يرث لصيرورتها بالردة اجنبية وليست الردة موتا
 حقيقيا بل لعل أن المدخولة انما تعتد بموته بالحض لا بالاشهر فلا تنهض سببا للارث والارث وان استند
 الى الردة لكن يتقرر عند الموت هذا حاصل ما في النسخ اهـ (قوله بعد قضاء دين اسلامه الخ) هذا أعني
 قضاء دين اسلامه من كسب الاسلام ودين الردة من كسبها ورواية زفر عن الامام وروى أبو يوسف عنه انه من
 كسب الردة إلا أن لا يني فيقتضي الباقي من كسب الاسلام وروى الحسن عنه انه من كسب الاسلام إلا أن
 لا يني فيقتضي الباقي من كسب الردة قال في البدائع والاولا الحية وهو الصحيح لأن دين الميت انما يقتضي من ماله
 وهو كسب اسلامه فأما كسب الردة فلجماعة المسلمين فلا يقتضي منه الدين الا لضرورة فإذا لم يف تحققت نهر
 خافي المتن تعالى كذا ضعيف كما في البحر قلت لكن الحكم عليه بالضعف غير مسلم فانه جرى عليه اصحاب
 المتون كالتخار والوقاية والمواهب والمقتضى وهي موضوعة لنقل المذهب كما سرحه جوابه (تبينه) في الفهستانية
 هذا اذا كان له كسبان والاقضى مما كان بلا خلاف وهذا أيضا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافق كسب
 الردة (قوله وكسب ردة في) أي للمسلمين فيوضع في بيت المال قهستاني والمراد ما اكتسبه قبل اللحاق
 أما ما اكتسبه في دار الحرب فهو لانه الذي ارتد ولحق معه اذا مات مرتدا لانه اكتسبه وهو من أهل
 الحرب وهم يتوارثون فيما بينهم فلولحق معه ابن مسلم ورث كسب اسلامه فقط وتعامه في شرح السير (قوله
 وقالاميراث أيضا) لأن زوال ملكه عندهما مقصور على الحال كما مر (قوله كسب المرتدة) فانه
 لورثتها وورثها زوجها المسلم ان ارتدت وهي مريضة لقصد هابطال حق وان كانت صحيحة لا يرثها لانها
 لا تقتل فلم يعلق حقها بما لها بالردة بخلاف المرتدة والحاصل أن زوجة المرتدة من مطلقا وزوج المرتدة
 لا يرثها الا اذا ارتدت وهي مريضة بجر وسبأ أيضا (قوله وان حكم بملاحقه) كان الاولى للمصنف
 أن يذكر الحكم باللحاق أولا كما عبر الشارح ويقول وعتق مدبره الخ عطا على ورث لثلاويهم اختصاص
 العتق بالحكم باللحاق وان كان يفهم منه أن الموت والقتل مثله فانه تطويل بلا فائدة كما افاده ح (قوله من
 ثلث ماله) الظاهر أن المراد به كسب الاسلام ح وبه جزم ط بناء على ما مر من الصحيح (قوله وحل دينه)
 لانه باللحاق صار من أهل الحرب وهم اموات في حق أحكام الاسلام فصار كالموت الا انه لا يستقر لحقه
 الا بالقضاء لاحتمال العود واذا افتقر رمونه ثبت الاحكام المتعلقة به كما ذكر نهر (قوله ويؤدى مكاتبه)

أى يؤذى بدل كتابه (قوله والولا للمرتد) أى لا لورثته ابتداء فبرئته العصبية بنفسه بخلاف ما إذا كان
 للورثة فانه يدخل فيه الاناث ط (قوله وينبئ الخ) اعلم أن بعضهم لا يشترط القضاء بالعاق بل يكفي
 بالقضاء بحكم من أحكامهم وعائتهم على انه يشترط القضاء به سابقا على القضاء بالأحكام افاده في المجتبى ونحوه
 في الفسخ وظاهره أن القضاء بالعاق قصد صحيح وينبئ أن لا يصح الا في ضمن دعوى حق للعبد لأن الملق
 كالموت ويوم الموت لا يدخل تحت القضاء فينبغي أن لا يدخل الملق تحت القضاء قصدا بجر قال في النهر
 وأقول ليس معنى الحكم بلحاظه سابقا على هذه الامور أن يقول ابتداء حكمت بلحاظه بل اذا ادعى مدير
 مثلا على وارثه انه لحق بدار الحرب مرتدا وأنه عتق بسببه وثبت ذلك عند القاضي حكم أولا بلحاظه ثم يعتق
 ذلك المدير كما يعرف ذلك من كلامهم اه ونحوه في شرح المقدسي والحاصل أن ما في المجتبى من الخلاف
 منه انه لو حكم القاضي يعتق المدير يكتفى عند البعض لثبوت للعاق ضمنا أو ما عند العامة فلا بد من حكمه
 أولا بلحاظه لانه السبب وفي كونه في حكم الموت خلاف الشافعي فكشبهه الخلاف لا بد من الحكم به أولا
 ثم بالعتق وليس المراد أنه يحكم بالعاق قبل دعوى المدير مثلا حتى يرد ما قاله في البحر فتقول الشارح الا في ضمن
 دعوى حق العبد منه انه أن يسبق دعوى حق العبد فيحكم به أولا ثم بما ادعاء العبد لانه الذي في النهر وليس المراد
 انه يكتفى عن الحكم به بالحكم بما ادعاء لثبوت الحكم بالعاق في ضمن الحكم الاول فانهم (قوله واعلم الخ) يان
 لتصرفه حال رده بعد بيان حكمكم أملا كما قبل رده بجر (قوله على اربعة أقسام) نافذ اتفاقا باطل
 اتفاقا موقوف اتفاقا موقوف عنده نافذ عندهما ط (قوله ما لا يعقد تمام ولاية) قال الزيلعي لانها
 لا تستدعي الولاية ولا تعتمد حقيقة الملك حتى صحت هذه التصرفات من العبد مع قصور ولايته اه ط (قوله
 الاستيلاء) صورته اذا جاءت بولد فادعاء ثبت نسبه منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية أم ولده
 بجر ط (قوله والطلاق) أى مادامت في العدة لان الحرمة بالردة غير متأبدة لارتفاعها بالاسلام فيقع
 طلاقه عليها في العدة بخلاف حرمة المحرمة فانها لا غاية لها فلا ينفذ لموت الطلاق فائدة فتح من باب نكاح
 الكافر وقد منها هناك عن الخمانية أن طلاقه انما يقع قبل لحوقه فلو لحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع الا اذا
 عاد مسلما وهي في العدة فطلقها وأورد أنه كيف يصور طلاقه وقد بان برده واجب بأنه لا يلزم من وقوع
 المينونة اتساع الطلاق وتدسلف أن المبانة يلحقها الصريح في العدة بجر أى ولو كان الواقع بذلك الصريح
 باسنا كاطلاق الثلاث أو على مال وكذا لو قال أنت طالق بائن وأما قولهم ان البائن لا يلحق البائن فذلك اذا
 أمكن جعله اخبارا عن الاول حتى لو قال أنتك باخرى يقع كما تقدم في الكليات فانهم (قوله وتسليم الشفعة
 والجبر) قال في الجبر ولا يمكن توقف التسليم لان الشفعة بطلت به مطلقا وأما الجبر فيصح بحق الملك فعقيدة الملك
 الموقوف اولى اه قلت ومفهومه أن له قبل اسلامه الاخذ بالشفعة والذي في شرح السير أن ذلك قول محمد
 وفي قول أبي حنيفة لا شفعة له حتى يسلم فلو لم يسلم ولم يطلب بطلت شفعته لتركه الطلب بعد التمكن بأن يسلم
 (قوله ما يعقد الملة) أى ما يكون الاعتماد في صحته على كون فاعله معتقدا له من الملل ط أى والمرتد
 لامله له أصلا لانه لا يقر على ما انتقل اليه وليس المراد ملة محابية للثلايرد النكاح فان نكاح المجوسى والوثنى
 صحيح ولا ملة لهم محابية بل المراد الاعتم (قوله النكاح) أى ولو لمرتدة مثله (قوله والذبيحة) الاولى
 والذبيحة لانه من التصرفات (قوله والصيد) أى بالكب والبارى ومثله الرى بجر (قوله والشهادة)
 أى اذاؤها لاحتلها ط وذكر في الاشياء عن شهادات اللواحية انه يبطل ما رواه لغيره من الحديث فلا
 يجوز للسامع منه أن يرويه عنه بعد رده اه ولكن كلامنا فيما قلناه في رده وهذا قبلها (قوله والارث)
 فلا يرث احد اولايته أحد مما اكتسبه في رده بخلاف كسب اسلامه فانه يرثه ورثته كما لا يستنده الى ما قبلها
 فهو ارث مسلم من مثله والكلام في ارث المرتد فانهم (قوله ما يعقد المساواة) أى بين المتعاقدين في الدين
 (قوله وهو المفاوضة) فاذا فاض مسلما توقفت اتفاقا ان اسلم فذت وان هلك بطلت وتصير عتانا من الاصل
 عندهما وبطل عند بجر عن الخمانية (قوله او ولاية منه تديه) أى الى غيره (قوله ويتوقف
 منه عند الامام) بما على زوال الملك كما صنف نهر (قوله ويتوقف عندهما) الا انه عند أبي يوسف نصح
 كما نصح من الصحيح لان الطاهر عوده الى الاسلام وعند محمد كما نصح من المريض لانها تنقض الى القتل

والولا للمرتد لانه المعتق بدائع
 وينبئ أن لا يصح القضاء به
 الا في ضمن دعوى حق العبد
 نهر (و) اعلم أن تصرفات المرتد
 على اربعة أقسام (يعقد منه)
 اتفاقا ما لا يعقد تمام ولاية وهي
 خمس (الاستيلاء والطلاق وقبول
 الهبة وتسليم الشفعة والجبر على
 عبده) المأذون (ويطل منه)
 اتفاقا ما يعقد الملة وهي خمس
 (النكاح والذبيحة والصيد
 والشهادة والارث ويتوقف منه)
 اتفاقا ما يعقد المساواة وهو
 (المفاوضة) او ولاية منه تديه
 (و) هو (التصرف على ولده الصغير
 و) يتوقف منه عند الامام ويتوقف
 عندهما كل ما كان مبادلة مال
 بمال

ظاهراً ط عن البحر (قوله والصرف والسلم) من عطف الخاص لانها من عقود المبادعة ط (قوله والهبة) هي من قبيل المبادعة ان كانت بعوض كما في النهر ومن قبيل التبضع ان لم تكن ح (قوله والرهن) لانه معتمون عند الهلاك بالدين فهو معاوضة ما لا (قوله والصلى عن اقرار) أى فيكون مبادعة وأما اذا كان عن انكار أو سكوت فالمدكور في كتاب الصلى انه معاوضة في حق المدعى وفداء يمين وقطع نزاع في حق الآخر ومتضاه انه ان كان المرتد مدعياً فهو داخل في عقود المبادعة وان كان مدعى عليه يدخل في عقد التبضع أفاده ط لكن في كونه تبرعاً طرأ لانه لم يدفع المال مجانياً بل مفاداة ليمينه فهو خارج عن مبادعة المال بالمال وعن عقد التبضع تأمل (قوله لانه مبادعة حكمية) وجهه ما قالوا ان الدين ينشئ بمثل ويتبع المقاصة فقباض الدين أخذ بدل ما تحقق في ذمة المدين ط (قوله والوصية) أى التي في حال رده أما التي في حال اسلامه فالمدكور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره انها تبطل قرينة كانت أو غير قرينة من غير ذكر خلاف وتعامه في الشرع بلالية عن القمع (قوله وبقي الخ) لما فرغ من ذكر المنقول في الاقسام الاربعة ذكر أشيا لم يصير حواها فافهم (قوله ولا شك في بطلانها) أما الامان فلانه لا يصح من الذي في المرتد أولى وأما العقل فلان المرتد لا ينصر ولا ينسر والعقل بالنصرة ح (قوله فينبغي عدم جوازها) عبارة النهر فلا ينبغي التردد في جوازها منه اه فلفظة عدم من سبق اقليم (قوله بطل ذلك كله) الاشارة ترجع الى المتوقف انتفاها والمتوقف عند الامام ط (قوله فلهذا) أنه لم يرتد فلا يفتى مدبره وأم ولده ولا تحل ديونه وله ابطال ما تصرف فيه الوارث لكونه فصولاً بجر ومأمع وارثه يعود للملك بلا قضاء ولا رضى من الوارث درمستقى قلت وكذا يطل ما تصرف فيه بنفسه بعد اللحاق قبل الحكم به كالوأعتق عبده الذي في دار الاسلام أو باعه من مسلم في دار الحرب ثم رجع تأيلاً قبل الحكم بلحاظه فله مردود عليه وجميع ما صنع فيه باطل لانه بالحق زال ملكه وانما توقف على القضاء دخوله في ملك وارثه فتصرفه بعد اللحاق صاف ما لا غير يملوك له فلا ينفذون عاداً الى ملكه بعد كالمبايع بشرط خيار المشتري اذا تصرف في المبيع لا ينفذون عاداً الى ملكه بفسخ المشتري نعم لو أقر بجزية العبد أو بانه لفلان صح لانه ليس بانشاء التصرف بل هو اقرار لازم كالوأقر بعد اقراره بملكه اه لمخصاً من شرح السيرة الكبير (قوله وكالو عاد بعد الموت الحقيقي) أى لو أحيى الله تعالى ميتاً حقيقة وأعادته الى دار الدنيا كان له اخذ ما في يدورته بجر الا أنه ذكره بعد عود من حكم بلحاظه وكذا ذكره الزيلعي فكان على الشارح ذكره بعد قوله وان جاء بعده كما أفاده ح (قوله بقضاء أورضى) لأن بقضاء الشانى بلحاظه صار المال ملكاً لورثته فلا يعود الا بالقضاء ألا ترى أن الوارث لو أعتق العبد بعد رجوع المرتد قبل القضاء برده الى المال عليه نفذ عتقه ولم يضمن للمرتد شيئاً كالوأعتقه قبل رجوع المرتد وبهذا استدل على أنه لا ينفذ عتق المرتد لأن العتق يستدعي حقيقة الملك شرح السيرة ونقله في الصرع عن التارخانية وبه جزم الزيلعي (قوله ولو في بيت المال لا) قال في النهر وفي قوله وارثه أعياء الى أنه لاحق له فيما وجدته من كسب رده لان اخذه ليس بطريق الخلافة عنه بل لانه في الأثرى أن الحربى لا يسترد ما له بعد اسلامه وهذا وان لم نزه مسطور الآن القواعد تؤيده اه وأصل البحث لصاحب البحر وظاهره أن ما وضع في بيت المال لعدم الوارث له اخذه في كلام الشارح ايها كما أفاده السيد أبو السعود (قوله او ازاله الوارث عن ملكه) سواء كان بسبب قبل الفسخ كبسيع أو هبة أو لا يقبله كعتق أو تدبير واستيلا فانه يضمن ولا يعود له فيه ولا يضمنه اه فتح (قوله وله ولا مدبره وأم ولده) أفاد أنهم لا يعودون في الرق لأن القضاء بعقدهم قد صح والعتق بعد قضاءه لا يقبل البطلان فتح (قوله ومكانته له) مبتدأ وخبر (قوله ان لم يؤد) أى الى الوثنية بدل الكتابة فإخذها من المكاتب وأما ان آذاه العسم فلا سبيل له عليه لانه عتق بأداء المال والعتق لا يحتمل الفسخ ويأخذ منهم المال لو قاموا والا لضمان عليهم كسائر أمواله بجر (قوله والمعصية تبقى بعد الرقة) نقل ذلك مع التعليل قبله في الخانية عن خمس الأئمة الحلواني قال القهستاني وذكر القهستاني أنه يسقط عند العاتة ما وقع حال الرقة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين اه وتعامه فيه قلت والمراد أنه يسقط عند العاتة بالتوبة والعود الى الاسلام للمديث الاسلام يجب ما قبله وأما في حال الرقة فينبغي ما قبله فيها أو قبلها اذا مات على رده لانه بالرقة ازداد قوة ما هو أعظم منه فكيف تصلح ما حية له بل الطاهر عوده ما صبه التي تاب منها أيضاً لان

او عقد تبضع (المبادعة) والصرف والسلم (والعتق والتدبير والكتابة والهبة) والرهن (والاجارة) والصلى عن اقرار وقبض الدين لانه مبادعة حكمية (والوصية) وبقي اماته وعقله ولا شك في بطلانها وأما ايداعه واستبداعه والتقاطه ولقطته فينبغي عدم جوازها نهر (ان أسلم نفذ وان هلك) بموت أو قتل (أو لحق بدار الحرب وحكم) بلحاظه (بطل) ذلك كله (فان جاء مسأله) قبل الحكم (فكان لم يرتد) وكما لو عاد بعد الموت الحقيقي زيلعي (وان) جاء مسلماً (بعده وماله مع وارثه أخذه) بقضاء أورضى ولو في بيت المال لا لانه نهر (وان هلك) ماله (أو أزاله) الوارث (عن ملكه لا) ياخذ له ولو قائماً لصحة القضاء وله ولا مدبره وأم ولده وصكابه له ان لم يؤد وان عجز عادر قبضه بدائع (وبعضى ما ترك من عبادة في الاسلام) لان ترك الصلاة والصيام معصية والمعصية تبقى بعد الرقة

المعصية تبقى بعد الرقة

التوبة طاعة وقد حبطت طاعته ويدل له ما في التناخانية عن السراجية من ارتد ثم أسلم ثم كفر ومات فإنه يؤخذ بقوله الكفر الأول والثاني وهو قول القصة أبي الليث ٥١ ثم لا يخفى أن هذا الحديث يؤيد قول العامة ولا ينافيه وجوب قضاء ما ترك من صلاة أو صيام أو طاعة به حقوق العباد لأن قضاء ذلك كله ثابت في ذمته وليس هو نفس المعصية وإنما المعصية إخراج العبادة عن وقتها وجنابته على العبد فإذا سقطت هذه المعصية لا يلزم سقوط الحق الثابت في ذمته كما أجاب بعض المحققين بذلك عن القول بتكفير الحج المبرور بالكفار وألقه سبحانه أعلم (قوله وما أدى منافية يطل) في التناخانية معزيا إلى التهمة قيل له لو تاب تعود حسناته قال هذه المسئلة مختلفة فعند أبي علي وأبي هاشم وأصحابنا أنه يعود وعند أبي القاسم الكعبي لا ونحن نقول أنه لا يعود ما بطل من ثوابه لكنه تعود طاعته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد ٥١ مجر وفي شرح المقاصد للمحقق التفتازاني في بحث التوبة ثم اختلفت المعتزلة في أنه إذا سقط استحقاق عقاب المعصية بالتوبة هل يعود استحقاق ثواب الطاعة الذي أبطلته تلك المعصية فقال أبو علي وأبو هاشم لا لأن الطاعة عدم في الحال وإعما في استحقاق الثواب وقد سقط واستاقط لا يعود وقال الكعبي نعم لأن الكبيرة لا تزال الطاعة وانما تنفع حكمها وهو المدح والتعظيم فلا تزال ثمرتها فإذا صارت بالتوبة كأن لم تكن ظهرت ثمرة الطاعة كنور الشمس إذا زال الغيم وقال بعضهم وهو اختيار المتأخرين لا يعود ثوابه السابق لكن تعود طاعته السالفة مؤثرة في استحقاق ثمراته وهو المدح والثواب في المستقبل بمنزلة شجرة احترقت بالنار أعصانها ونمازها ثم انطفأت النار فإنه يعود أصل الشجرة وعروقها إلى خضرتها وثمرتها ٥٢ وهذا يشهد أن الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وبين الكعبي على عكس ما مر وأن الخلاف في أحباط الكبار للذاعات لأن هؤلاء الجماعة من المعتزلة وعندهم أن الكبيرة تخرج صاحبها من الإيمان لكنها لا تدخل في الكفر وإن كان يخلد في النار ويلزم من إخراجهم من الإيمان حبط طاعته فالكبيرة عندهم من هذه الجهة بمنزلة الردة عندنا فيصير نقل الخلاف المذكور إلى الردة تأمل (قوله إلا الحج) لأن سببه البت المكرم وهو باق بخلاف غيره من العبادات التي إذا هانت روج سببها ولهذا قالوا إذا صلى الظهر مثلا ثم ارتد ثم تاب في الوقت بعيد الظهر لبقاء السبب وهو الوقت ولذا اعترض اقتصاره على ذكر الحج ونسبته قضاء بل هو إعادة لعدم خروج السبب (قوله لأنه بالردة الحج) على لقوله ولا يقضى ولقوله إلا الحج ط (قوله أصاب مالا) أي أخذ وقوله أو شيئا أي فعل شيئا الحج ط (قوله يعني المال المسروق لا الخدم) الأولى ذكره عند قول المصنف يؤاخذ به وليس ذلك في عبارة الخانية ولا هو محل إيهام لأن قوله أو خدم مرفوع عطفا على فاعل يجب لا منصوب عطفا على مفعول أصاب حتى يحتاج للتأويل (قوله وأصله) أي التاعدة فيما ذكر ط (قوله أنه يؤاخذ بحق العبد) أي لا يسقط عنه بالردة إلا إذا كان ممن لا يقتل بها كالمارة ونحوها إذا لم تحت بدار الحرب فسيبت فصارت امتة يسقط عنها جميع حقوق العباد إلا القصاص في النفس فإنه لا يسقط بهرى عن شرح الطحاوي (قوله فيه التفصيل) وهو أنه يقضى ما ترك من عبادة في الإسلام كما مر وأما الحدود ففي شرح السير لو أصاب المسلم مالا أو ما يجب به القصاص أو حد القذف ثم ارتد أو أصابه وهو مرتد ثم لحق ثم تاب فهو مأخوذ به لا لو أصابه بعد الحاق ثم أسلم وما أصابه المسلم من حدود الله تعالى في زنى أو سرقة أو قطع طريق ثم ارتد أو أصابه بعد الردة ثم لحق ثم أسلم فهو موضوع عنه إلا أنه يضمن المال المسروق والدم في قطع الطريق بالقصاص أو الدية لو خطأ على العاقلة لو قبل الردة وفي ماله لو بعد ما أصابه من حد الشرب ثم ارتد ثم أسلم قبل الحاق لا يؤخذ به وكذا لو أصابه وهو مرتد محبوس في يد الإمام ثم أسلم لأن الحدود زواجر عن أسبابها فلا بد من اعتقاد المرتكب حرمة السبب ويؤخذ بما رواه من حدوده تعالى لا اعتقاده حرمة السبب ويمكن الإمام من إقامته لكونه في يده فإن لم يكن في يده حين أصابه ثم أسلم قبل الحاق لا يؤخذ به أيضا ٥٣ ملخصا (قوله أو الدية) أي على عاقلة إن أصاب ذلك قبل الردة وفي ماله إن أصابه بعدها كما مر (قوله وحاربنا زمانا) نأكد لقوله ثم لحق وكذا بدون ذلك بالاولى (قوله أخبرت بارتداد زوجها) أي من رجلين أو رجل وامرأتين على رواية السير وعلى رواية كتاب الاستحسان يكتفي خبر الواحد العدل لأن حل التزوج وحرمة أمر ديني كما لو أخبر بموته والفرق على الرواية الأولى أن ردة الرجل تعلق بها استحقاق القتل كما في شرح السير الكبير للسرخسي ونقل المصنف عنه أن الأصح رواية الاستحسان ومثله في التبريلانية مما لا بد أن المصنف قد أخبر بوفور الفرقة

مطلب

لو تاب المرتد هل تعود حسناته

(وما أدى منافية يطل ولا يقضى)

من العبادات (إلا الحج) لأنه بالردة صار كالكافر الأصلي فإذا أسلم وهو غني فله الحج فقط

(مسلم أصاب مالا أو شيئا)

يجب به القصاص أو حد السرقة

يعنى المال المسروق لا الخدم

خانية وأصله أنه يؤاخذ بحق

العبد وما غيره ففيه التفصيل

(أو الدية ثم ارتد أو أصابه وهو

مرتد في دار الإسلام ثم لحق)

وحاربنا زمانا (ثم جاءه ما لا يؤاخذ

به كالدول أو أصابه بعد ما لحق مرتدا

فأسلم لا) يؤاخذ بشئ من ذلك لأن

الحرب لا يؤاخذ به إلا بعد الإسلام بما

كان أصابه حال كونه محاربا بالناس

(أخبرت بارتداد زوجها فلها

التزوج بأخر بعد العدة) استحصانا

(كما في الاخبار) من ثثة (بونه
أو تطلبتة) ثلاثا وكذا لو لم يكن ثثة
فأناها بكتاب طلاقها وكبراً بها
أنه حق لأبأس بأن تعتد وتزوج
مبسوط (والمرتدة) ولو صغيرة أو
خفني بجر (نحبس) أبدأ ولا تجالس
ولا تأكل حقاني (حتى تلم
ولا تقتل) خلافاً للشافعي (وان
قتلها أحد لا يضمن) شيئاً ولو أمة
في الأصح ونحبس عند مولاهما
لخدمته سوى الوطء سواء طلب
ذلك أم لا في الأصح ويتولى نشرها
جميعاً بين الحبسين وليس للمرتدة
الزواج بغير زوجها به يبقى وعن
الامام تسترق ولو في دار الاسلام
ولو أفتى به جماعة القصد بها السيئ
لأبأس به وتكون فنة للزوج
بالاستيلاء بحيث يفي الفتح انها
في الممسولين فيشترها من الامام
أو يهبها له لو مصرفاً (وبح تصرفها)
لأنها لا تقتل (واكسابها) مطلقاً
(لورثتها) ويرثها زوجها المسلم
لو مريضة وماتت في العدة كما مر
في طلاق المريضة وفي الزواهر
انه لا يرثها لو صححة لأنها لا تقتل
فلا تكن فارة فتأمل (ولدت
امته ولداً فأذا عاه فهو ابنه حر
يرثه في) امته (المسلمة مطلقاً)
ولده لا قل من نصف حول أو أكثر
لاسلامه تبعاً لامته والمسلم يرث
المرتدة (ان مات) المرتدة أو ولحق
بدارهم (وكداني) امته
(النصرانية) أي الكفاية (الاداء
جاءت به لا أكثر من نصف حول
من دارت) وكذا النصفه لعلو من
ماء المرتدة فينبهه لقربه للاسلام
بالجبر عليه والمرتدة لا يرث المرتدة

لا اثبات الردة (قوله أو تطلبتة ثلاثاً) ينبغي أن يكون البائن مثله وظاهره انها في الرجعي لا يجوز لها التزوج
ولعله لاحتمال المراجعة ويجزى ط (قوله فأنها بكتاب) ظاهره أن غير الثثة لو لم يأتها بكتاب لا يهل لها
وان كان أكبر رأياً صدقه تأمل (قوله لأبأس بأن تعتد) أي من حين الطلاق أو الموت لا من حين الاخبار
فيما يظهر تأمل ثم لا يخفى انه اذا ظهرت حياته أو أنكر الطلاق أو الردة ولم تقم عليه بينة شرعية ينسخ
النكاح الثاني وتعود اليه (قوله تحبس) لم يذكروا ضربها في ظاهر الرواية وعن الامام انها تضرب في كل
يوم ثلاثة أسواط وعن الحسن تسعة وثلاثين إلى أن تموت أو تسلم وهذا قيل معنى لأن موالة الضرب تنفي
اليه كذا في الفتح واحتراب بعضهم انها تضرب خمسة وسبعين سوطاً وهذا قيل إلى قول الثاني في نهاية التعزير
قال في الحاشي القديسي وهو المأخوذ به في كل تعزير بالضرب نهر وحزم الزبلي بأنها تضرب في كل ثلاثة
ايام وظاهر الفتح تضعيف ما مر وظاهر اختصاص الضرب والحبس بغير الصغيرة تأمل وسند كرمابوئيه
(قوله ولا تقتل) يستثنى الساحرة كما تقدم وكذا من اعلمت بستم النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في الجزية
(قوله خلافاً للشافعي) أي وباقي الاغة والادلة المذكورة في الفتح (قوله لا يضمن شيئاً) لكنه يؤدب على
ذلك لا تركها به مالا يجل بجر (قوله وايسر للمرتدة التزوج بغير زوجها) في كافي الحاكم وان لحقت بدار
الحرب كان لزوجه أن يتزوج احتياطاً بل أن تنقض عدها فان سببت أو عادت مسلمة لم يضرب ذلك نكاح الاخت
وكانت فيما ان سببت وتجهير على الاسلام وان عادت مسلمة كان لها أن تتزوج من ساعتها وظاهره أن لها
التزوج عن شاة لكن قال في الفتح وقد أفتى الديوبسي والصفار وبعض أهل سمرقند بعدم وقوع الفرقة بالردة
رداً عليها وغيرهم مشوا على الظاهر ولكن حكموا بيجورها على تجديد النكاح مع الزوج وتضرب خمسة وسبعين
سوطاً واختاره قاضي خان للشنوي اه (قوله وعن الامام) أي في رواية النوادر كما في الفتح (قوله
ولو أفتى به الخ) في الفتح قيل ولو أفتى بهذه لأبأس به فمن كانت ذات زوج حصة القصد بها السيئ بالردة من
اثبات الفرقة (قوله وتكون فنة للزوج بالاستيلاء) قال في الفتح قيل وفي البلاد التي استولى عليها التتر
وأجروا أحكامهم فيها ونفوا المسلمين كما وقع في خوارزم وغيرها اذا استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها
لأنها صارت دار حرب في الظاهر من غير حاجة إلى أن يشترها من الامام اه (قوله وفي الفتح الخ) هذا
ذكره في الفتح قبل الذي نقلناه عنه أنفساً وحاصله انها اذا ارتدت في دار الاسلام صارت في الممسولين فتسترق
على رواية النوادر بأن يشترها من الامام أو يهبها له أما لو ارتدت فيها استولى عليه الكفار وصار دار حرب
فله أن يستولى عليها بنفسه بلا شراء ولا هبة من دخل دار الحرب متلصصاً وبسي من هم وهذا ليس مبني على
رواية النوادر لأن الاسترقاق وقع في دار الحرب لا في دار الاسلام (قوله وصح نصرتها) أي لا توقف
نصرتها من مباينة ونحوها بخلاف المرتدة لم يطل منها ما يطل من نصرتها فانه المارة (قوله لأنها لا تقتل)
فلم تكن ردتها سبباً لزال ملكها بخلاف نصرتها في مالها بالاجماع بجر عن البدائع قال المقدسي فلو كانت
من يجب قتلها كلساحرة والنديسة ينبغي أن تلحق بالمرتدة (قوله وأكسابها مطلقاً لورثتها) أي سواء
كانت كسب اسلام أو كسب ردة قال في النهرية بالجبر وينبغي أن يلحق بها من لا يقتل اذا ارتدت لشبهة في اسلامه
كما مر (قوله لو مريضة) لأنها تكون فارة كما قدمناه (قوله لو صححة) أي لو ارتدت حال كونها
صححة (قوله فلم تكن فارة) لأنها اذا كانت لا تقتل لم تكن ردتها في حكم مرض الموت فلم تكن فارة فلا يرثها
لأنها بائنة منه وقد ماتت كافرة بخلاف ردة لانها في حكم مرض الموت مطلقاً فارتدت مطلقاً (قوله فتأمل)
ما ذكره في الزواهر مضموم مما قبله وقدما التصريح به عن البحر وتقدم متنا في باب طلاق المريض أيضاً فلم يظهر
وجه الامر بالتأمل ثم يوجد في بعض النسخ قبل قوله قتل ما نصه ويرثها زوجها المسلم احتسافاً ان ماتت
في العدة وترث المرتدة زوجها المرتدة اتناً خائفة قتل وفي الزواهر الخ وعليه فالامر بالتأمل وارد على اطلاق
قول الخائفة ويرثها زوجها المسلم والله سبحانه أعلم (قوله ولده لا قل من نصف حول) أي من وقت الارتداد
ط (قوله أي الكفاية) فسر به ليم اليهودية ط (قوله الا اذا جاءت به لا كتر الخ) استثناء من قوله يرثه أما
اذا جاءت به لا قل من ستة أشهر كان العلق في حالة الاسلام فيكون مساير المرتدة درر (قوله بالجبر عليه)
أي على الاسلام فالظاهر من حاله أن يسلم درر أي بخلاف ما اذا تبع امته الكفاية لأنها لا يجبر عليه

(ولو ارتد مسلم) (واكتسب مالا) (وأخذ بماله) (لم يسلم) (قتل فبدل مكاتبته لمولاه ومات) (من ماله) (لوارثه) لأن الردة لا تؤثر في المكاتبة (زوجان ارتدا ولم تافولدت) المرتدة (ولدا وولدت) أي لذلك المولود (ولدفطه رسلهم) جميعا (فالولاد في) (كاملهما) (والولاد الأول يجبر) (بالضرب) (على الاسلام) (وان حبلت به ثمة لتبعيته لابيويه) (لا الثاني) (لعدم تبعيته الحد على الطاهر في حكمه الحربي) (و) (في ردته) (حالانه) (لومات مسلم عن امرأة حامل فارتدت وحلفت فولدت هملا ثم طهرت علمه) (أي على اهل تلك الدار) (فانه لا يسترق ويرث اباه) (لانه مسلم) (ولم تكن ولده حتى سببت ثم ولدت في دار الاسلام فهو مسلم) (تبعالا لبيته) (مرفوق) (تبعالا لته) (فليرث اباه) (لرقه بدائع) (واذا ارتد صبي عاقل صحيح) (خلا فالثاني ولا خلاف في تحليده في النار اهدم العنقون الكفر تلويح) (كاسلامه) (فانه يصح انفسا فليرث ابويه الكافرين) (تضرب على الثاني ويجبر علمه) (بالضرب) (تضرب على الاول) (والعاقل المميز) (رهوابن ستم نأكثر مجتبي وسراحيه) (رهيل الذي يعقل أن الاسلام سبب النجاة ويجبر الحديث من الطبيب والخلو من المثر) (فانله انفسوسوي في اضع الوسائل فانلا ولم ارم قدر بالسن) (مطلبه) (في ردته الحضي واسلامه

اشارة خفية كما هو عادته شكر الله تعالى سعيه الى فائدة التقييد بكون الردة بعد القطع في قوله ارتد القاطع وهي مالمو كان القطع في حال الردة فانه لاشي على العقل له لانه لا عاقلة للمرتد فاستغنى بالتعليل عن التصريح بالمعال لانتهامه محققه ولا تنس قوله في خطبة الكتاب فرعا خالف في حكمه أو دليل خسه من لا اطلاع له ولا فهم عدولا عن السبيل الخ فافهم (قوله وأخذ بماله) أي اسرمع ماله الذي اكتسبه في زمن ردته نهر (قوله فبدل مكاتبته لمولاه الخ) أما على اصلها فظاهر لان كسب الردة ملكه اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتباً أو أماً عنده فلان المكاتب انما يملك كسابه بالكتابة والكتابة لا تتوقف بالردّة فكذا كسابه بحر (قوله ولحقنا فولدت) وكذا اذا ولدت قبل الردة ثم لحقها أو أحدهما الى دار الحرب فانه خرج عن الاسلام لانه كان بالتبعية لهما ولذا روقد انعدم الكل فيكون الولد فياً ويجبر على الاسلام اذا بلغ كلاً ثم كان الاب ذهابه وحده والام مسلمة في دار الاسلام لم يكن الولد فياً لانه بقي مسلماً تبعاً لأمته بحر (قوله فالولاد في كاملهما) هذا ظاهر في الولد فان أمته تسترق والولد يقع أمته في الحزبة والرق أو مولد الولد فلا يتبعه لانه لا يتبع الحد كما يأتي وهذه جدّة في حكم الحد ولا اباء لان اباه تبع والتبع لا يتبع غيره كما يأتي واجب بأنه تبع لأمته الحزبية وفيه انه قد تكون أمته ذميمة مستأمنة فالمناسب كون العلة في كونه فياً أن حكمه حكم الحربي كما يأتي فافهم (قوله والولاد الأول يجبر بالضرب) أي والحبس نهر أي بخلاف ابويه فانهما يجبران بالقتل (قوله وان حبلت به ثمة) اشار الى انه لو حبلت به في دار الاسلام يجبر بالاول وبه يظهر أن تقييد الهداية بالحبل في دار الحرب غير احترازي افادته في البحر (قوله لتبعيته لابيويه) أي في الاسلام والردّة وهما يجبران فكذا هو وان اختلفت كيفية الجبر ط (قوله لعدم تبعيته الحد) ولعدم تبعيته لابييه لان ردّة ابيه كانت تبعاً والتبع لا يتبع خصوصاً وأصل التبعية ثابتة على خلاف القياس لانه لم يرتد حقيقة ولذا يجبر بالحبس لا بالقتل بخلاف ابيه بحر (قوله على الطاهر) أي ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عنه انه يتبع الحد وجه الاول انه لو تبع الحد لكان الناس كلهم مسلمين تبعاً لآدم وحواء عليهما السلام ولم يوجد في ذريتهما كافر غير مرتد ونمائه في الريلقي والمسائل التي يخالف فيها الحد الاب ثلاثة عشر ستاتي في الفرائض وذكر في البحر منها ما احدى عشر ذكرها المحشي (قوله حكمه الحربي) في انه يسترق أو توضع عليه الجزية أو يقتل وأما الحد فيقتل لا محالة لانه المرتد بالاصالة أو يسلم بحر عن الفتح (قوله لانه مسلم) أي تبعاً لابييه ولا يتبع أمته في الرق لعدم تحقق الملك عليها وقت ولادته بخلاف ما اذا ولدت بعد السبي ط (قوله واذا ارتد صبي عاقل صحيح) سواء كان اسلامه بنفسه أو تبعاً لابيويه ثم ارتد قبل البلوغ فتعزم عليه امرأته ولا يتي وارثاً قهستاني والمن لا يقتل كما ترلان يقتل عقوبة وهو ليس من اهلها في الدنيا ولكن لوقته انسان لم يفرم شيئا كالمراة اذا ارتدت لا تقتل ولا يفرم قاتلها كما في الفتح عن المذموظ (قوله خلا فالثاني) فلا تصح عنده لانها شر محص وفي انتار حانية عن المتقي أن الامام رجع اليه ومثله في الفتح (قوله ولا خلاف في تحليده في النار) فالخلاف انما هو في أحكام الدنيا فقط بحر لان العدو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع والعقل كما في الاصول قهستاني (قوله كاسلامه) فتترتب عليه أحكامه من عمدة النفس والمال وحل الذبح ونكاح المسلمة والارث من المسلم قهستاني (قوله فانه يصح انفسا) أي من أمتنا الثلاثة والافقد خالف في صحة اسلامه زفر والشافعي كما في الفتح فان قيل هو غير مكاتب انما يلزم اذا قلنا بوجوبه عليه قبل البلوغ كما عن ابي منصور والمعتزلة وانه يقع مقتلاً للراجل السكا انما اختار أنه يصح ليرتب عليه الاحكام الدينية والاخرية فتح (قوله ويجبر عليه بالضرب) أي والحبس كما مر قلت والظاهر أن هذا بعد بلوغه لما تر أن الصبي ليس من أهل العقوبة ولما في كافي الحاكم وان ارتد الغلام المراهق عن الاسلام لم يقتل فان أدرك كافراً حبر ولم يقتل (قوله وقيل الذي يعقل الخ) قال في الفتح بين اي صاحب الهداية أن الكلام في الصبي الذي يعقل الاسلام زاد في المبسوط كونه مجتبي بخاطر ويسمى ويضعم اه قلت والظاهر أن ما ذكره المصنف بيان لقوله يعقل الاسلام ومعنى تعميره المذكور أن يعرف أن الصدق مثلاً حسن والكذب قبيح يلام فاعله وأن العقل حللوا الصبر ومعنى كونه مجتبي بخاطر أن يقول ان المسلم في الجنة والكافر في النار واذا قيل له لا ينبغي لك أن تحال ديار ابوك يقول نعم لو كان دينهما حقاً أو نحو ذلك ولا ينبغي أن ابن سيع لا يعقل ذلك غالباً ويحتمل أن يكون المراد المناظرة ولو في امر ديني كما لا يشترى

شياً ودفع الى البائع الثمن وامتنع البائع من تسليم المبيع فأتى بالثمن فاستوفى له لم اخذت
 مني الثمن فان لم تسلمني المبيع ادفع لي الثمن فهذا ونحوه يقع من ابن سبيع عاذا عليه بصد انقولان تأمل (قوله
 وقدر رأيت) بفتح تاء الخطاب (قوله وسنه سب) وقبل ثمان وهو الصحيح وأخرجه البخاري في تاريخه عن
 عزوة وقبل عشر أخرجه الحاكم في المستدرک وقبل خمسة عشر وهو مردود وعام ذلك مسوط في الفتح وهو
 أول من اسلم من الصبيان الاحرار ومن الرجال الاحرار ابو بكر ومن النساء خديجة ومن الموالى زيد بن حارثة
 وتام تحقيق ذلك في الدر المنثور ونقل عبارته المحشى (قوله حتى قال الخ) ذكر في القاموس في مادة ودق قال
 المازني لم يصح أن عليارضى الله تعالى عنه تكلم بشئ من الشعر غير هذين البيتين تلکم قريش ثمانا في لتقتلني
 الخ ووصوه الزمخشري اهـ ومقتضاه أن نسبة ما هنا اليه لم تصح (قوله ظاهر كلامهم ثم اتفاقاً) فائدة وقوعه
 فرضا عدم فرضية تجديد اقرار آخر بعد البلوغ قال في الفتح ومقتضى الدليل انه يجب عليه بعد البلوغ ثم قال
 لكنهم اتفقوا على أن لا يجب على الصبي بل يقع فرضا قبل البلوغ أما عند غير الاسلام فلانه ثبت أصل الوجوب
 به على الصبي بالسبب وهو حدوث العالم وعقلية دلالة دون وجوب الاداء لانه بالخطاب وهو غير مخاطب
 فاذا وجد بعد السبب وقع الفرض كتجهيل الزكاة وأما عند شمس الاثمة لا وجوب اصل لعدم حكمه وهو
 وجوب الاداء فاذا وجد وجد فصار كالمسافر يربى الجمعة يسقط فرضه وليست الجمعة فرضا عليه لكن ذلك للترفية
 عليه بعد سببها فاذا فعل ثم اهـ (قوله وفي التحرير الخ) هذا قول ثالث وعبارته التحرير في الفصل الرابع وعن
 ابي منصور المازني وكثير من مشايخ العراق والمعتزلة اناطة وجوب الايمان به أي عقل الصبي وعقابه بتركه
 ونفاذ باقي الخفية دراية لقوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاثة عن السامع حتى يستيقظ وعن الصبي
 حتى يحتمل وعن المجنون حتى يعقل ورواية لعدم انفساخ نكاح المراهقة بعدم وصف الايمان اهـ موضعان
 شرحه لابن أمير حاج وقول في أول الفصل الثاني ورد أبو منصور راجحاً به على الصبي العاقل ونقلوا عن ابي حنيفة
 لو لم يثبت الله تعالى للناس رسولا لوجب عليهم معرفته بعقولهم وقول الجاهل ان لا تعلق لحكم الله تعالى بفعل
 المكلف قبل البعثة والتبليغ كالأشاعة وهو اختار وحكموا بأن المراد من رواية لا عدل احد في الجهل بخلافه
 لما يرى من خلق السموات والارض وخلق نفسه بعد البعثة وحينئذ فيجب حمل الوجوب في قول الامام لوجب
 عليهم معرفته على معنى ينبغي وتامه في شرحه المذكور (قوله لومات بعده) أي بعد القتل (قوله كسر
 بعضهم) لأن معناه جميع الاشياء مباحة فيدخل فيه ما لا تخو زاباحته فيكون مباح الحرام وهو كنفه وهدا باطل
 لأن معناه مسكنة المساكين أو فقراء الفقراء فكانه قال نعم لا يمكن مسكنة المساكين أو فقراء الفقراء
 ولادلالة فيه قط على ما ذكره في البرازية وما زعم في نور العين بأن ما ذكره من المعنى هو معناه الوضعي أما
 العرفي الذي جرى عليه اصطلاح الملاحة والقلدية فهو أن جميع الاشياء مباحة لك فالحق أن يكدر القائل
 ان كان من تلك الفئة أو أراد ما ارادوه ولم يعلم معناه لكنه قاله تقليداً وتنبهاهم أو يحشى عليه الكدر فيجده
 وجوباً واحتياطاً لإيمانه وان قوله غير عالم ولا متأمل فهو مخطئ يلزمه أن يستعمر وغاية الامر أن لا يرخص
 في التكلم بأمثال هذه المذلة اهـ ملخصاً (قوله قبل بكفره) اهل وجهه انه طلب شيئاً لله تعالى والله تعالى
 غنى عن كل شئ والكل مفتقر محتاج اليه وينبغي أن يرجح عدم التكبر فانه يمكن أن يقول ردت اطلب شيئاً
 اكرام الله تعالى اهـ شرح الوهابية قلت فينبغي أن يجب اتباعه عن هذه العارة وقد مر أن ما فيه خلاف
 بومر بالتوبة والاستغفار وتجديد النكاح لكن هذا ان لا يدري ما يقول أما في قصد المعنى الصحيح
 فالظاهر أنه لا بأس به (قوله ليس بكفر) فان الحضور في العلم شائع ما يكون من فجوى ثلاثة الاهورا بهم
 والنظر في الرؤية لم يعلم بأن الله يرى فالعلم في العالم ما يرى برؤية (قوله ومن يستحل الرقص قالوا
 بكفره) المراد به التمايل والخفض والرفع بحركات موزونة كما يفعله بعض من ينسب الى التصوف وقد نقل
 في البرازية عن القرطبي اجماع الاثمة على حرمة هذا القاء وضرب النضيب والرقص قال ورأيت قسوى شيخ
 الاسلام جلال الله والدين الكرماني أن مستحل هذا الرقص ككفره وتامه في شرح الوهابية ونقل في نور العين
 عن التمهيد انه فاسق لا كافر ثم قال التحقيق القاطع لتزاع في أمر الرقص والجماع يستدعي تفصيلاً لا
 في عوارف المعارف واحياء العلوم وخلاصه ما اجاب به العلامة الضرير اس كمال باشا بقوله

مطلب

هل يجب على الصبي الايمان

قلت وقدر رأيت نقله وبؤيده أنه عليه
 الصلاة والسلام عرض الاسلام
 على علي رضي الله تعالى عنه
 وسنه سمع وكان يتخبر به حتى قال
 سبقتكم الى الاسلام طراً
 غلاماً ما اغت أو ان حلم
 وسبقتكم الى الاسلام قهراً

بسم الله همتي وسنان عزي
 ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ طاهر
 كلامه - نعم اتفقوا في التحرير
 اختار عبد المازني أنه مخاطب
 بأداء الايمان بالبالغ حتى لومات
 بعده لا ايمان خلد في النار نهر
 وفي شرح الوهابية

بدرويش درويشان ككفرهم
 وصح أن لا كنفه وهو المحرر
 كذا قول شئ لله قيل بكفره
 وباحضرياً باطرا ليس بكفر
 ومن يستحل الرقص قالوا بكفره
 ولا سيما بالذي يلهو ويرمي

مطلب

في معنى درويشان

مطلب

في مستحل الرقص

ما في التواجدان حقت من حرج * ولا التمايل ان اخلصت من باس

فقتت تسعى على رجل وحق لمن * دعاه مولاه أن يسعى على الراس

الرخصة فيما ذكر من الاوضاع * عند الذكر والجماع * للعارفين الصارفين أو فاتهم الى أحسن الاعمال *
السالكين المالكين لنهبط أنفسهم عن قبائح الاحوال * فهم لا يستعشون الامن الا له * ولا يشاقون الا له *
ان ذكرودناحوا * وان شكرودها حوا * وان وجدوه صاوحا * وان شهدوه استراحوا * وان سرحوا
في حفرة قربه صاوحا * اذا غلب عليهم الوجد بغلبانه * وشربوا من موارده ارادته * فمنهم من طرقت
طوارق الهيبة فخر وذاب * ومنهم من برقت له بوارق اللطف فحترق وطاب * ومنهم من طلع عليه الحب من
مطلع القرب فسكرو غاب * هذا ما عني في الجواب * والله تعالى اعلم بالصواب

ومن ين وجدده وجددا صحيا * فلم يحجج الى قول المغني

له من ذاته طرب قديم * وسكر دائم من غير دق

(قوله ومن لولي الخ) من مبتدأ أو قال صلته وجهول خبره ولولي متعلق بيجوز وطى مبتدأ خبره يجوز
وأصل التركيب ومن قال طى مسافة يجوز لولي جهول وهذا قول الزعفراني والقائل بكفره هو ابن مقاتل
ومحمد بن يوسف ط (قوله والباية الخ) قال في البازية وقد ذكر علماؤنا أن ما هو من المعجزات الكبار كاحياء
الموتى وقلب العصا حية واشتاق التمر واشباع الجمع من الطعام وخروج الماء من بين الاصابع لا يمكن اجراؤه
كرامة للولي وطى المسافة منه لقوله عليه الصلاة والسلام زويت لي الارض فلو جاز لغيره لم يبق فائدة للتخصيص
لكن في كلام القاضي ابي زيد ما يدل على انه ليس بكفر اه قلت يدل له ما قالوا فبين كان بالمشرك وتزوج امرأة
بالمغرب فانت بولديته قتال وفي التواريخ ان هذه المسئلة تؤيد الجواز وقد قال العلامة الفتازي
بعد أن حكى عن أكثر المعتزلة المنع من اثبات الكرامات للاولياء وأن الاستاذ أبا اسحاق يعيل الى قريب من
مذهبهم وحكي ما قد مناه وأن امام الحرمين قال المرئي عندنا يجوز بجدلة خوارق العادات في معرض
الكرامات ثم قال نعم قد يرد في بعض المعجزات نص قاطع على أن احدا لا يأتي بشئ أصلا كاتقان ثم ذكر بقية
الاقوال ثم قال والانصاف ما ذكره الامام السني حين سئل عما يحكي أن الكعبة كانت تروى واحدا من الاولياء
هل يجوز القول به فقال نقض العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند أهل السنة قلت السني هذا
هو الامام نجم الدين عمر منقبي الانس والجن رأس الاولياء في عصره اه من شرح الوهبانية ونماه فيه
والله سبحانه اعلم

(باب البغاة)

اخره نقله وجوده وليا من يحكم من يقتل من المسلمين بعد من يقتل من الكفار بجر قتله ولم يترجم له كتاب
اشارة الى دخوله تحت كتاب الجهاد لان القتال معهم في سبيل الله تعالى ولذا كان المقتول مناشيدا كما سباني
اذ لا يختص الجهاد بقتال الكفار وبه اندفع ما في النهر قال في الفتح والبغاة جمع باغ وهذا الوزن مطرد في كل اسم
فاعل معتل اللام كغزاة ورماة وقضاة اه وانما جمعه لانه قبا بوجد واحد يكون له قوة اخروج قهستاني (قوله
البعي لغة الطلب الخ) عبارة النسخ البغي في اللغة الطلب بغيت كذا أي طلبته قال تعالى حكاية ذلك ما كان
نبي ثم اشتهر في العرف في طلب ما لا يحل من الجور والظلم والباغي في عرف الفقهاء الخارج على امام الحق اه
لكن في المصباح بغيته ابعيه بغيا طلبته وبقي على الناس بغيا ظلم واعتدى فهو باغ والجمع بغاة وبقي سعي في الفساد
ومنه الفرقة الباغية لانهم اعدت عن القصد واصلهم بقي الحرج اذ اترأى الى الفساد اه وفي القاموس
الباغي الطالب وفئة باغية خارجة عن طاعة الامام العادل اه قال في البحر فقوله في فتح القدير الباغي
في عرف الفقهاء الخارج عن امام الحق تساهل لماعلم انه في اللغة أيضا اه قلت قد اشتهر أن صاحب
القاموس يذكر المعاني العرفية مع المعاني اللغوية وذلك مما عيب به عليه فلا يدل ذكره لذلك انه معني لغوي
ويؤيده أن اهل اللغة لا يعرفون معنى الامام الحق الذي جاء في الشرع بعد اللغة ثم قد يعترض على النسخ بأن
كلامه يقتضي اختصاص البغي في الطالب وأن استعماله في الجور والظلم معنى عرفي فقط وقد سمعت انه لغوي

مطلبه
في كرامات الاولياء

ومن لولي قال طى مسافة
يجوز جهول ثم بعض يكفر
واثبت ما في كل ما كان خارقا
عن النسبي العجم يروي وينصر
(باب البغاة)
الذي لغة الطلب ومنه ذلك ما كان
نبي وعرفا طلب ما لا يحل من جور
وظلم فتح

نقله عن امام الحق الذي في عبارة
النسخ على امام الحق كانه هو قبل
ذلك باسطه وانصب سهل اه

أيضا وقد يجاب بأن مراده بقوله ثم اشتهر في العرف الخ العرف القوي وأن الأصل ومدار اللفظ على معنى
الطلب لكن ينافيه قول المصباح وأصله من بني الجرح الخ قتاتل (قوله ونزعاهم الخارجون) عطفه على
ما قبله يقتضي أن يكون التقدير والنفى شرعاهم الخارجون وهو فاسد كما افاده ح فكان المناسب أن يقول
فالبغاة عرفا الطالبون لما لا يحمل من جور وظلم وشرع الخ افاده ط ويمكن أن يكون على تقدير مبتدأ أي والبغاة
شرع الخ (قوله على الامام الحق) الظاهر أن المراد به ما يعم المتغلب لانه بعد استقرار سلطنته ونفوذه فهره
لا يجوز الخروج عليه كما صرح جوابه ثم رأيت في الدر المنثور قال ان هذا في زمانهم وأما في زماننا فالحكم للقلية
لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدرى العادل من الباغ كما في العمادية اه وقوله بغير حق أي في نفس الامر والا
فالشرط اعتقادهم انهم على حق بتأويل والا فهم لصوص وبأي تمام بيانه (قوله ونعمانه في جامع الفصولين)
حيث قال في أول الفصل الأول بيانه أن المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا اصن به فخرج عليه طائفة من
المؤمنين فان فعلوا ذلك لظلم ظلمهم به فهم ليسوا من اهل البني وعليه أن يترك الظلم ويخفف عنهم ولا يفتي للناس أن
يعينوا الامام عليهم لان فيه اعانة على الظلم ولا أن يعينوا تلك الطائفة على الامام أيضا لان فيه اعانة على
خروجهم على الامام وان لم يكن ذلك لظلم ظلمهم ولكن لدعوى الحق والولاية فقالوا الحق معنا فهم اهل البني فعلى
كل من يقوى على القتال أن ينصر والامام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم لم يكونوا على اسان صاحب
الشرع قال عليه الصلاة والسلام الفتنة ما تمعن الله من أيقظها فان كانوا كلهم ابا الخروج لكن لم يعزموا على
الخروج بعد فليس للامام أن يتعرض لهم لان العزم على الحداية لم يوجد بعد كذا ذكرى واقعات الالامشي وذكر
القلاني في تهذيبه قال بعض المشايخ لولا على رضي الله عنه ما درينا القتال مع اهل القبلة وكان على ومن
تبعه من اهل العدل وخصمه من اهل البني وفي زماننا الخ الحكم للقلية ولا تدرى العادلة والساغية كلهم يطلبون
الدنيا اه ط لكن قوله ولأن يعينوا تلك الطائفة على الامام فيه كلام سيأتي (قوله قطع طريق) وهم
قسمان احدهم الخارجون بلاتأويل بمنعة وبلا منعة يأخذون أموال المسلمين ويقتلونهم ويحبسون الطريق
والثاني قوم كذلك الا انهم لا منعة لهم لكن لهم تأويل كذا في السبع الكمية عدة الاقسام أربعة وجعل هذا الثاني
قسما منهم مستقلا ملحقا بالقطاع من جهة الحكم وفي الترهنا تحريف قسمه له (قوله وبغاة) هم كما في السبع
قوم مسلمون خرجوا على امام العدل ولم يستجوا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسبى ذرارهم اه
والمراد خرجوا وتأويل والا فهم قطاع كما علمت وفي الاختيار اهل البني كل فئة لهم منعة يتعلمون ويجمعون
ويقاتلون اهل العدل بتأويل يقولون الحق معنا ويدعون الولاية اه (قوله وخوارج) وهم قوم الخ الظاهر
أن المراد تعريف الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله تعالى عنه ثم ما ط السرق بينهم وبين البغاة هو
استباحتهم دماء المسلمين وذرارهم بسبب الكفر اذ لا تسبى الذراري اتماما ونسب لكان الظاهر من كلام
الاختيار وغيره أن البغاة اعم فالمراد بالبغاة ما يشمل الفريقين ولذا فسر في الدائع البغاة بالخوارج لبيان انهم
منهم وان كان البغاة اعم وهذا من حيث الاصطلاح والا فالنفي والخروج متفقان في كل من الفريقين على
السوية ولذا قال علي رضي الله تعالى عنه في الخوارج اخواتنا بغوا علينا (قوله لهم منعة) فتح التون أي عرة
في قومهم فلا يقدر عليهم من يريدهم مصباح (قوله بتأويل) أي بدليل يؤيدونه على خلاف ظاهره كما وقع
للخوارج الذين خرجوا من عسكر علي عليه برعهم انه نفروا ومن معه من العداية حيث حكم جماعة في أمر
الحرب الواقع بينه وبين معاوية وقالوا ان الحكم الا لله ومذهبهم أن مرتكب الذميرة كافر وان التحكيم كفرة
لشبه قامت لهم استدلوها مذكورة مع ردّها في كتب العقائد (قوله ويكفرون أصحاب بيضاء على الله عليه
وسلم) علمت أن هذا غير شرط في سمي الخوارج بل هو بيان لمن خرجوا على سيدنا علي رضي الله تعالى عنه
والا فبكتفي فيهم اعتقادهم كفر من خرجوا عليه كما رقع في زماننا في أشاع عبد الوهاب الذين خرجوا من نجد
ونظروا على الحرمين وكانوا يتكلمون مذهب الخداية تكلم اعتقدوا وانهم هم المسلمون وأن من خالف اعتقادهم
مشركون واستباحوا بقتل اهل السنة وقتل علمائهم حتى كسر الله تعالى شوكتهم وخرب بلادهم وظهر بهم
عساكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومائتين والتف (قوله كما حقه في الفتح) حيث قال وحكم الخوارج عند
جمهور النسخة والمحدثين حكم البغاة وذبح بعض المحدثين الى كفرهم قال ابن المنذر ولا أعلم احدا وافق اهل

وشرعا (هم الخارجون على
الامام الحق بغير حق) فلو يفتي
فليسوا بغاة وتمايمه في جامع
الفصولين ثم الخارجون عن طاعة
الامام ثلاثة قطاع طريق وعلم
حكمهم وبغاة وبجي حكمهم
وخوارج وهـ قوم لهم منعة
خرجوا عليه بتأويل يرون أنه
على باطل ~~كثرا~~ ومعصية
يوجب قتاله بتأويلهم يستحلون
دماء وأموال او يسيئون نسائا
ويكفرون أصحاب بيضاء على الله
عليه وسلم وحكمهم حكم البغاة
باجماع الفقهاء كما حقه في السبع

مطلب
في اتباع عبد الوهاب الخوارج
في زماننا

مطلب
في عدم تكفير الخوارج وأهل اندلس

الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي نقل اجماع الفقهاء وقد ذكر في المحيط أن بعض الفقهاء لا يكفر احدا من أهل المدع وبعضهم يكفر من خالف منهم يده عنه دليلا قطعيا ونسبه الى أكثر أهل السنة والنقل الأول أثبت نعم يقع في كلام أهل المذهب تكفير كثير لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين ما ذكرنا وابن المنذر أعرف بنقل مذاهب المجتهدين اه لكن صرح في كتابه المسيرة بالاتفاق على تكفير المخالف فيما كان من اصول الدين وضرورياته كالقول بقدم العالم ونفي حشر الاجساد ونفي العلم بالجزئيات وأن الخلاف في غيره كفي مبادئ الصفات ونفي عموم الارادة والقول بخلق القرآن الخ وكذا قال في شرح منية المصل انساب الشيعين ومنكر خلافتهم ما من بناء على شبهة لا يكفر بخلاف من ادعى ان عليا له وأن جبريل غلط لان ذلك ليس عن شبهة واستفراغ وسع في الاجتهاد بل محض هوى اه ونماه فيه قلت ولدا يكفره ذف عائشة ومنكر رغبة أبيها لان ذلك تكذيب صريح القرآن كما مر في الباب السابق (قوله بخلاف المستحل بلاتأويل) أي من يستحل دماء المسلمين وأموالهم ونحو ذلك مما كان قطعي التحريم ولم يبينه على دليل كإنباء الحوارج كما مر لانه اذا بناء على تأويل دليل من كتاب أو سنة كان في زعمه اتباع الشرع لامعارضته ومنابذه بخلاف غيره (قوله والامام) أي الامام الحق الذي ذكره أولا ولم يذكر شروطه استغناء بما قدمه في باب الامامة من كذب الصلاة وقدمنا الكلام عليها هناك فراجعها (قوله يصير اماما بالمبايعة) وكذا باستخلاف امام قبله وكذا بالتغلب والقهر كما في شرح المقاصد قال في المسيرة ويشبث عقد الامامة اما باستخلاف الخليفة اياد ما فعل أبو بكر رضي الله تعالى عنه واما ببيعة جماعة من العلماء أو من أهل الرأي والتدبير وعند الشعري يكنى الواحد من العلماء المشهورين من اولي الرأي بشرط كونه بعهد شهود ودفع الانكاران وقع وبشرط المعتلة خمسة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد مخصوص اه ثم قال لو تعذر وجود العلم والعدالة فيمن تصدى للامامة وكان في صرفة عنها اثاره قصة لا تنطابق حكمنا بانعتاد امامته كيلا نكون كمن يبنى قصر او يهدم مصر او اذا تغلب آخر على المتغلب وقعد مكانه انعزل الاول وصار الثاني اماما وتجب طاعة الامام عادلا كان أو حائرا اذا لم يخالف الشرع فقد علم انه يصير اماما بثلاثة أمور لكن الثالث في الامام المتغلب وان لم تكن فيه شروط الامامة وقد يكون بالتغلب مع المبايعة وهو الواقع في سلاطين الزمان نصرهم الرحمن (قوله وبأن ينفذ حكمه) أي يشترط مع وجود المبايعة نفاذ حكمه وكذا هو شرط أيضا مع الاستخلاف فيما يظهر بل يصير اماما بالتغلب ونفاذ الحكم والتهديدون مبايعة أو استخلاف كما علمت (قوله فلا يفسد) أي لا يفسد عزله (قوله ولا ينزل به) أي ان لم يكن له قهر ومنعة ينزل به أي بالجوهر قال في شرح المقاصد ينزل عقد الامامة بما يروى به مقصود الامامة كالردة والجنون المطلق وصيرورته اسيرا لا يرجع خلاصه ولا يرضى الذي ينسبه المعلوم وبالعلمي والصمم والخرس وكذا ان يجعله نفسه لعجزه عن القيام بمصالح المسلمين وان لم يكن ظاهرا بل استشهروه من نفسه وعليه يحمل خلع الحسن نفسه وأما خلعه لنفسه بلا سبب ففيه خلاف وكذا في انعزاله بالنسب والاكتون على انه لا ينزل وهو المختار من مذهب الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى وعن محمد روايان ويستحق العزل بالاتفاق اه وقال في المسيرة واذا قلد عدلا ثم جار وفسق لا ينزل ولكن يستحق العزل ان لم يستلم قننة اه وفي المواضع وشرحه ان للامامة خلع الامام وعزله بسبب يوجب مثل أن يوجد منه ما يوجب اختلال احوال المسلمين وانتكاس امور الدين كما كان لهم نصسه واقمنه لا تنظامها واعلاها وان اذى خلعه الى قسمة اقل ادنى المضرتين اه (قوله فاذا خرج جماعة مسلمون) قيد بذلك لان أهل الذمة اذا غلبوا على بلدة صاروا أهل حرب كما مر ولو قتلوا مع أهل البقي لم يكن ذلك تنفعا للعهد منهم وهذا لا يرد على المصنف لانهم أثناع للغة المسلمين نهر أي فلم يحكمهم بطريق التسعية (قوله عن طاعته) أي طاعة الامام وقيد في الفتح بأن يكون الناس به في امان والطرفات آمنة اه ومنه ما ذكره عن الدرر وجهه انه اذا لم يكن كذلك يكون عاجزا أو جارا ظالميا يجوز الخروج عليه وعزله ان لم يلزم منه قسمة كما علمت أيضا (قوله وغلبوا على بلد) الفاهر من ذكر البلديان للواقع غالبا لان المدارع على تجمعهم وتعتكهم وهو لا يكون الا في محل يظهر فيه قهرهم والغالب = وانه بلدة ولو تجمعوا في قرية فالحكم كذلك تأمل (قوله أي الى طاعته)

مطلب
لا عبرة بغير الفقهاء يعني المجتهدين

مطلب
الامام يسير اماما بالمبايعة أو بالستخلاف من قبله

وانما لم يصرهم لكونه من تأويل وان ثان باطلا بخلاف المستحل بلاتأويل كما مر في باب الامامة (والامام يصير اماما) بامر من (بالمبايعة من الاشراف والاعيان وبأن ينفذ حكمه في رعيته حوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس) الامام (وأن ينفذ حكمه فيهم لعجزه) عن قهرهم (لا يصير اماما فاذا صار اماما حار لا ينزل ان) كان (له قهر وغلبة) لهود بالقهر فلا يفسد (ولا ينزل به) لانه مفيد خاتمة ونماه في كتب الكلام (فاذا اخرج جماعة مسلمون عن طاعته) أو طاعة فانه الذي الناس به في امان درر (وغلبوا على بلد دعاهم اليه) أي الى طاعته

مطلب
فيما يتعلق به الخليفة العزل

(وكشف شبهتهم استصحابا) فان
 تحيزوا بمقتضى حل لنا قتالهم بداء
 حتى تفرق جمعهم (اذا الحكم يدور
 على دليله وهو الاجتماع والامتناع
 ومن دعاء الامام الى ذلك) اى
 قتالهم (افترض عليه اجابته)
 لان طاعة الامام فيما ليس بمقتضى
 فرض فكيف فيما هو طاعة بدافع
 (ولو قادرا) والالزام يتيه درر وفى
 المتفق لو بقوا لاجل ظلم السلطان
 ولا يتبع عنه لا ينفع لسان معاونة
 السلطان ولا معاوتهم (ولو طلبوا
 المواعدة اجيبوا) اليها (ان خيرا
 لمساكين) كما فى اهل الحرب
 (والا) يجابوا بجر (ولو يؤخذ
 منهم شئ فلو اخذنا منهم رهونا
 واخذوا منارهم ونائم غدر وانا
 وقتلوا رهونا لا تقتل رهونا
 ولا كنهم يحبسون الى ان يهلك
 اهل البنى اويتوبوا وكذلك اهل
 الشرك اذا فاءوا رهونا ذلك
 لان اهل رهونهم (والكر) يجبرون
 على الاسلام او يسيروا ذمة لنا
 (ولو لهم فقه اجهز على جرهم)
 اى اتم قتله (واتبع مواليهم
 والا لا) لعدم الخوف (والامام
 بالخيار فى سيرهم ان شاق له وان
 شامح) حتى يتوب اهل البنى
 فان تابوا حبسه ايساحي يحدث
 نوبة سراج (ونفذناهم بالجنين
 والا غرقا وغير ذلك كاهل
 الحرب وما لا يجوز قتله من
 اهل الحرب) كدعاء وشيوخ
 (لا يجوز قتله منهم) ما لم يقتلوا
 ولا يقتل عادل محرمة مائة قتال
 بدقله (ولم تنب اهل ذرية وشيوخ
 اموالهم الى ظهوره شبهة) فترد
 عليهم ويبع الكراع اول

اشار الى انه على تقدير مضاف (قوله وكشف شبهتهم استصحابا) اى بأن يسألهم عن سبب خروجهم
 فان كان ظلم منه ازاله وان لدعوى أن الحق معهم والولاية لهم فهم بغاة فلو قاتلهم بلاد دعوى جاز لانهم علموا
 ما يقتلون عليه كالمتردين واهل الحرب بعد بلوغ الدعوة بجر (قوله فان تحيزوا بمقتضى) اى مالوا الى
 جهة بمقتضى فيها اى الى جماعة وهذا فى معنى قوله وغلبوا على بلد فكان احدهما يغنى عن الآخر على ما قلنا
 (قوله حل لنا قتالهم بداء) هذا اختيار لما نقله خواهر زاده عن اصحابنا انا بنده اهم قبل أن يبدؤا لانه
 لو انتظر حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدفع فدار على الدليل ضرورة دفع شرهم وقتل القدورى انه لا يبدؤهم
 حتى يبدؤهم وظاهر كلامهم أن المذهب الاول بجر ولو اندفع شرهم بأهون من القتل وجب بدفع ما يندفع به
 شرهم زيلبي (قوله افترض عليه اجابته) والاصل فيه قوله تعالى وأولى الامر منكم وقول صلى الله عليه
 وسلم اسمعوا واطيعوا ولو أتمر عليكم عبد حبشي اجدع وروى مجتذع وعن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال
 عليكم بالسمع والطاعة لكل من يؤمر عليكم ما لم يأمرهم بكم بمنكر فى المنكر لا سمع ولا طاعة ثم اذا أمر
 العسكر بأمر فهو على أوجه ان علموا انه نفع يبين اطاعوا وان علموا خلافه كان لهم قوة ولاعتدوا بمد
 يلحقهم لا بطيعونه وان شكوا الزهيم اطاعته وتماه فى الذخيرة (قوله والالزام يتيه) اى ان لم يكن
 قادرا وعليه يحمل ما روى عن جماعة من الصحابة انهم قعدوا فى الفتنة وربما كان بعضهم فى تردد من حل
 القتال والمروى عن ابي حنيفة من قوله الفتنة اذا وقعت بين المسلمين فالواجب على كل مسلم أن يعتزل الفتنة
 ويقعد فى بيته محمول على ما اذا لم يكن لهم امام وما روى اذا اتقى المسلمان بسيفيهما فاقاتلوا والمقتول فى النار
 محمول على اقتتالهما حجة وعصية كما يتفق بين اهل قريتين ومحدثين أولا جمل الدنيا والملك وتماه فى النسخ
 (قوله وفى المبتنى الخ) موافق لما مر عن جامع الفصول ومثله فى السراج لكن فى النسخ ويجب على كل
 من اطاق الدفع أن يقتاتل مع الامام الا ان ابدا ما يجور عليهم القتال كأن ظلمهم أو ظلم غيرهم بلما
 لا شبهة فيه بل يجب أن يعينونهم حتى ينصفهم ويرجع عن جوره بخلاف ما اذا كان الحال مشتبه بالظلم مثل
 تحميل بعض الجبايات التى لا امام أخذها والحق الصبر رها لدفع شر راعى منه اه قلت ويمكن التوفيق
 بأن وجوب اعانتهم اذا امكن امتناعه عن بغيه والافلا كما يسد قول المبتنى ولا يتبع عنه تأمل (قوله
 ولو طلبوا المواعدة) اى الصلح على ترك قتالهم ط (قوله ولو يؤخذ منهم شئ) اى على المواعدة لانهم
 مسلمون ومثله فى المرتدين فتح (قوله لا تقتل رهونهم) اى وان وقع اشترط على أن يأخذوا غدر يقتل
 الا تحرون الرضى لانهم صاروا آمنا بالمواعدة أو باعطاء الامان لهم حين اخذناهم رهنا والغدر من غيرهم
 لا يؤخذون به والشروط باطل وتماه فى النسخ (قوله اربصوا ذمة لنا) اى حتى لا تملك حذف النون
 ح (قوله اجهز على جرهمهم) بالبناء للمفعول فيه وفى اتسع (قوله اى اتم قتله) فى المصباح جهزت
 على الجرح من باب نفع واجهز اجهزا اتمت عليه وامرعت قتله (قوله واتبع مواليهم) اى هاربهم
 لقتله واسره لا يلحق هو أو الجرح بنفسته (قوله والا لا) اى وان لم يكر لهم فقه يلحقون بها لا يجوز
 ولا يتبع (قوله ان شاق له) اى ان كان له فقه والا لا فى التهستاقى عن المحيط قال فى النسخ ومعنى هذا
 اخبار أن يحكم نشره فيها وأحسن الامر من كسر الشوك لاجل قوى النفس والتشنى (قوله اساء وشيوخ)
 ادخلت الكاف الصبيان والعلماء فى الجرح ط (قوله ما لم يقتلوا) اى فيقتلون حال القتال وبعد
 انقراض الالهيان والنجانيين بجر (قوله ولا يقتل) اى بكره له كفى النسخ (قوله ما لم يرد قتله) فاذا
 اراده فله دفعه ولو قتله وله أن يسبب لقتله غيره كعقوداته بخلاف اهل الحرب له أن يقتل محرمة منهم مما مر
 الا والاديين بجر اى فنه لا يجوز له قتل والاديين الحريين مباصرة بل منعه ما لقتله ما غيره الا اذا اراد قتله
 ولا يمكن دفعه الا بالقتل فله قتله ما مباصرة كما رآه الجهاد والحاصل أن المحرم قتل الا بالقتل بخلاف اهل
 الحرب فان له قتل المحرم فقط وان فرق كفى النسخ انه اجتمع فى النسخ حرمات حرمة الاسلام وحرمة القرابة
 وفى الكافر حرمة القرابة فقط (قوله ولم تنب اهل ذرية) اى اولاد صفار وكذا النساء لان الاسلام يمنع
 الاسترقاق ابتداء كما فى الزيلبي (قوله ويبع الكراع اولى) بضم الكاف من تسمية النسي بانهم بعضه لما
 فى المصباح ان الكراع من الفخذ القرمسة والساجدة الى الخلف من القرمس وهو وثب يجمع على

لانه انفع فتح وبتاس عليه
العبيد نهر (ونقاتل بسلحهم
وخيلهم عند الحاجة ولا تنفع
بغيرهما من اموالهم مطلقا)
ولو عند الحاجة سراج (ولو
قال الباغي نبت والى السلاح)
من يده (كف عنه ولو قال كف
عني لا نظل في امرى له الى اوت
والى السلاح ~~كف عنه~~ ولو
قال انا على دينك ومعك السلاح لا
لان وجود السلاح معه قرينة بقاء
بصه ففى التماس كف عنه والا لا فتح
(ولو قتل باغ مثله فظهر عليهم فلا
شئ فيه) لكونه مباح الدم فتح
فلائم ايصا وقتلنا شهداء ولا
يصلى على بغاة بل يكفون
ويدفنون بدائع (ويكره قتل رؤسهم
الى الاتفاق) وكذلك رؤس أهل
الحرب لانها مثله وجوزة بعض
المؤخرين لو فيه كسر شوكتهم
أو فراغ قلبنا فتح ومز في الجهاد
(ولو غلبوا على مصر فقتل مصرى
مثله عمدا فظهر على المصر قتل به
ان لم يجر على أهله) ان المصر
(احكامهم) وان جرى لا لا انتطاع
ولاية الامام عنهم (وان قتل عادل
باغيا ورثه) مطلقا وبالعكس اذا
قال الباغي وقتله (انا على
باطل لا يرثه انتفاها عدم الشبهة
(وان قال انا على حق) في الخروج
على الامام وأصر على دعواه
(ورثه) اما لو رجع تبطل ديانته
فلا يرث ان كمال وفي الفتح
لو دخل باغ با مان فقتله عادل عمدا
لزمه الدية

اكرع والا كرع على اكارع قال الازهرى الاكارع للداية قواؤها (قوله لانه انفع) أى انفع من امساكه
والانفاق عليه من بيت المال أو الرجوع على صاحبه كما يفيد كلام البحر (قوله ألقى السلاح) فعل ماض
معطوف على قال (قوله ففى القاء الخ) قال فى الفتح وما لم يلق السلاح فى صورة من الصور كان له قتله ومتى
القاء كف عنه بخلاف الحربى لا يلزمه الكف عنه بالقاء السلاح (قوله فلا شئ فيه) أى لادية ولا قصاص
اذا ظهرنا عليهم فتح (قوله لكونه مباح الدم) الذى ترى أن العادل اذا قتله لا يجب عليه شئ ولأن القصاص
لا يستوفى الا بالولاية وهى بالمنفعة ولا ولاية لاماننا عليهم فلا يجب شئ وصار كالاقتل فى دار الحرب وعند الائمة
الثلاثة يقتل به فتح (قوله فلا نائم ايضا) أخذه فى النهر من ظاهر كلام الفتح ومثله فى البحر فتأمل (قوله
وقتلنا شهداء) أى فيصنع بهم ما يصنع بالشهداء كفى (قوله بل يكفون) أى بعد أن بفلوا كفى البحر
(قوله لانها مثله) أدلان هذه الهيئة او انه لتأنيث الخبر أى والمثله منهى عنها (قوله وجوزة بعض
المؤخرين) لمع كونه مثله قال فى البحر ومنعه فى المحيط فى رؤس البغاة وجوزة فى رؤس أهل الحرب (قوله
ان لم يجر الخ) أى بأن اخرجهم امام العدل قل تقتلهم لانهم لم ينقطع ولاية الامام فوجب القود
فتح (قوله وان جرى لا) أى لا يقتل به ولكن يستحق عذاب الآخرة فتح (قوله مطلقا) يفسره ما بعده
قال فى البحر اذا قتل عادل باغيا فانه يرثه ولا تنصّل فيه لانه قتله بحق فلا يمنع الارث وأصله أن العادل اذا
اتلف نفس الباغي أو ماله لا يضمن ولا يائمه لانه مأثور بقتالهم دفعا لشرهم كذا فى الهداية ونحوه فى البدائع
وفى المحيط العادل لو اتلف مال الباغي يضمن لانه معصوم فى حقنا ووفق الزيلعى بحمل الاول على اتلافه حال
القتال بسبب القتال اذا لم يكن أن يقتلهم الا باتلاف شئ من اموالهم كالخيل وأما فى غير هذه الحالة فلا معنى
لمع النعمان لعصمة اموالهم اه ملخصا قلت ونظيرى التوفيق بوجه آخر وهو جل النعمان على ما قبل
تغيرهم وخروجهم او بعد كسرهم وتفرق جمعهم أما اذا تحيروا والقتالنا شجعتين فاهم غير معصومين بدليل حل
قتالنا لهم ويدل عليه تعليل الهداية بالامر بقتالهم اذا لا يؤمر بقتالهم الا فى هذه الحالة فلو اتلف العادل منهم
شئ أى هذه الحالة لا يضمنه لسقوط العصمة بخلاف غيرهما فانه يضمن لانه حينئذ معصوم فى حقنا ولم أر من ذكر
هذا التوفيق والله تعالى الموفق (قوله وبالعكس) أى اذا قتل باغ عادلا (قوله وقتله) متعلق بقوله
انا على باطل فكان عليه أن يذكره عقبه اذا لا يلزم قوله ذلك وقتله بل اللازم اعتقاده ذلك وقته لكن قد بأتى
ابط قال بمعنى اعتقد تأمل وعبارة البحر وان قال قتله وأنا أعلم انى على باطل لم يرثه (قوله انتفاها) أى من
أبى يوسف وصاحبيه (قوله لعدم الشبهة) وهى التأويل باعتقاد كونه على حق (قوله ورثه) أى خلافا
لأبى يوسف لانه اتلف تأويل فاسد والفاسد منه ملحق بالصحيح اذا ثبت اليه المنفعة فى حق الدفع كفى منعة
أهل الحرب وتأويلهم والحاصل أن نفي النعمان منوط بالمنفعة مع التأويل فلو تجردت المنفعة عن التأويل كقوم
تقلدوا على بلدة فقتلوا واستهلكوا الاموال بلاتأويل ثم ظهر عليهم اخذوا بجميع ذلك ولو انفراد التأويل
عن المنفعة بأن انفراد واحد واثنان فقتلوا واخذوا عن تأويل ضمنوا اذا تابوا وقدر عليهم وتحماته فى الفتح
والزيلعى وفى الاختيار وما اصاب كل واحد من الفريقين من الآخر من دم أو جراحة أو استهلاك مال
فهو موضوع لادية فيه ولا ضمان ولا قصاص وما كان قائما فى يد كل واحد من الفريقين لا أثر فهو
لصاحبه قال محمد رحمه الله تعالى اذا تابوا اقتصهم أن يغرموا ولا اجبرهم على ذلك لانهم اتلفوه بغير حق فسقط
المطالبة لا يقطع النعمان فيما بينه وبين الله تعالى وقال اصحابنا ما فعلوه قبل التصير والخروج وبعد تفرق جمعهم
يؤخذون به لانهم من أهل دارنا ولا منعة لهم كغيرهم من المسلمين أما ما فعلوه بعد التصير لا ضمان فيه لما بينا
اه قلت فتحصل من ذلك كله أن أهل البغى اذا كانوا كثيرين ذوى منعة وتحيزوا لقتالنا معتقدين
حله تأويل سقط عنهم ضمان ما اتلفوا من دم او مال دون ما كان قائما ويضمنون كل ذلك اذا كانوا اقلين
لا منعة لهم أو قل تحيرهم أو بعد تفرق جمعهم وتقدم أن ما اتلفه أهل العدل لا يضمنونه وقبل يضمنونه وقد منا
التوفيق (قوله تبطل ديانته) أى تأويله الذى كان يتدين به وأسقطنا ضمانه بسببه فاذا رجع ظهر أنه لا تأويل له
فلا يرث ويضمن ما اتلف وفى عامة التسع ديانته بدون ضمير وهو تحريف والموافق لما فى ان كمال عن غاية البيان
هو الاول (قوله عمدا) ليس فى كلام الفتح ولكن حمله عليه فى التبر لانه المراد بدليل التعديل ثم قال فى النهر

وينبغي أن لا يرث منه وهذه ترد على إطلاق المصنف (قوله كافي المستامن) أي كما لو قتل المسلم مستامنا في دارنا فتح (قوله لبقا شبهة الاباحة) على عدم وجوب القصاص المفهوم من وجوب الدية اهـ (قوله تحريما) بحث لصاحب البحر حيث قال وظاهر كلامهم أن الكراهة تحريمية لعدم إيجابها على المعصية ط (قوله من أهل الفتنة) شمل البغاة وقطاع الطريق والصوص بحر (قوله ان علم) أي ان علم البائع ان المشتري منهم (قوله لانه اعانة على المعصية) لانه يقاتل بعينه بخلاف ما لا يقاتل به الا بصنعة تحدث فيه كالحديد وتطيره ككراهة بيع المعازف لان المعصية تقام بها عينها ولا يكره بيع الخشب المتخذة هي منه وعلى هذا بيع الخمر لا يصح ويصح بيع العنب والفرق في ذلك كله ما ذكرنا فتح ومثله في الجرع البدائع وكذا في الزيلعي لكنه قال بعده وكذا لا يكره بيع الحارية المغنية والكبش الطوح والديك المقاتل والحمامة الطيارة لانه ليس عينها منكرا وانما المنكر استعمالها المخطور اهـ قلت لكر هذه الاشياء تقام المعصية بعينها لكن ليست هي المقصود الاصل منها فان عين الحارية للتقدمة مشبها لما عارض فلم تكن عين المنكر بخلاف السلاح فان المقصود الاصل منه هو الحاربة به فكان يحرمه منكر اذا بيع لاهل السنة فصار المراد بما تقام المعصية به ما كان عينه منكرا بلا عمل صنعة فيه فخرج نحو الحارية المغنية لانها ليست عين المنكر ونحو الحديد والعصير لانه وان كان يعمل منه عين المنكر لكنه بدنة تحدث فذكر عينه وبهمذا ظهر ان بيع الامرد من يلو ط به مثل الحارية المغنية فليس مما تقدم من المعصية بعينه خلافا لما ذكره المصنف والشارح في باب الحظر والاباحة ويأتي تمامه قريبا (قوله يكره لاهل الحرب) متضمن لما نقلنا من الفتح عدم الكراهة الا ان يقال المنفي كراهة التحريم والمثبت كراهة التزيم لانه اذا خديع لم يتم المعصية بعينه لكن اذا كان بيعه ممن يعمل سلاحا كان فيه نوع اعانة تأتلف (قوله نهر) عبارة عن عرفه لانه لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الحارية المغنية والكبش الطوح والحمامة الطيارة والعصير والخشب الذي يتم منه المعارف وما في بيعه تخالفة من انه يكره بيع الامرد من فاسق يعلم انه يعصي به مشكرا وادى جرمه في الخطر وادباحة انه لا يكره بيع حارية ممن يات بها في درهما او بيع القلام من لوطي وهو واقع لما مر ونعني ان ما في الخلية محمول على كراهة التزيم والمنفي هو كراهة التحريم وعلى هذا فذكر في اسفل تزييمه وهو الذي انما يتم في النذر لانه تسبب في الاعانة ولم أر من تقرر له هذا والله تعالى الموفق اهـ (قوله بخلافه) بالتشديد مبدئا للجهل بول (قوله لو عادلا) أي لو كان حكم قاضيهم عادلا أي على مذهب اهل العدل قال في الفتح واداول المعازي قاضيا على مكان غلوا عليه فنقض ما شاء ثم طهر اهل العدل فرفعت اقسية او قضيت العدل فندم منها ما هو عدل وكذا ما قد رأى بعض المجتهدين من قضاة الفتن في المجتهدين اذ وان كان مخالفا لارأى فزنى العدل اهـ (قوله ولو كتب قاضيهم الخ) مثلا اذا كان من اهل العدل وانما لا يقبل كتابه لفسده في الفتح وادادحة رواية البغاة انصافا كما سيأتي في بابها والله سبحانه اعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القبط)

أي كتاب لفظ القبط فهو تاني والاول قول الخوي كتاب في بيان احكام القبط اهـ كتاب معتق لبيان ما هو اعتم من ائمة كنفته وجنابته وارثه وغير ذلك ط (قوله قد تم مع النقطه بالجهاد) تبع في هذا التعبير صاحب النهرونية قلب وصوابه عقب الجهاد به مع النقطه ط قلت لكن في المصباح كل شيء جاء به مدني فقد عاقبه وعقبه تعقباهم قال وعقب زيد اعتباهم من باب قتل وعقبوا باجنت بعده ثم قال والسلام يعقب الشهيد أي يتلووه فهو عقب له اهـ فعلى هذا اذا قلت اعتقت زيدا عمرا كان معناه جملت زيدا تابا لا عمر ولا زيدا فاعلم في الاصل كافي ألبست زيدا جنة وكذا تقول اعتقت السلام الشهيد أي ألبت بالسلام بعد الشهيد ومثله اعتقت السلام بالشهد بزيادة الباء وعليه قوله عقب القبط بالجهاد معناه اتى به عقب الجهاد فلا قلب فيه هذا ما ظهري (قوله لعرضيهما) بفتح العين والراء اهـ ح أي لتوقع عروض الهلاك والروال فيه ما أي كان الانفس والاموال في الجهاد على شرف الهلاك واعانة قدمه عليهما ما يكونه فرضا لاعلاء كلمة الله تعالى وانه نقاط مندوب (قوله ما يلقط) أي يرفع من الارض فتح (قوله ثم غلب) أي في اللغة كما هو ظاهر

مطلب
في كراهة بيع ما شوم المعصية بعينه

كما في المستامن لبا شبهة
الاباحة (ويذكر) تحريما ببيع
السلاح من أهل الفتنة ان علم
لانه اعانة على المعصية (وبيع
ما يكرهه الحديد) ونحوه يكره
لاهل الحرب (لا) لاهل النفي ادم
تترغم اعمل صلاحا من رزواهم
بجلاء اهل الحرب زيلعي قلت
وأفاد كلامهم أن ما قامت المعصية
بعينه يكره بيعه فخر بما دام فتريحا
نهر وفي الفتح يندم حلا قاضيهم
لوعاد لا والاه ولو كتب قاضيهم
الى قاضينا كتابا فان علم انه قضى
بشهادة عدلين نفسه والالا
(كتاب القبط)

عقبه مع النقطه بالجهاد لعرضيهما
اصوات النفس وامال وقدم القبط
للعقب بالنفس وهي معانته على
المال (هو) لغة ما ياتلف فعمل به
مفعول ثم غلب على الولد الميرد

المغرب والمصباح فهو كاستعمالهم التقيد بغيره في الموقوف ثم تخصيصه بما يلفظه النعم من الحروف (قوله باعتبار المال) لانه يؤول امره الى الالتقاط في العادة وظاهره انه محمول على - بعلة الاول مثل اعصر خرا وانظر ما قدمناه في باب كعبية الشفعة عند قوله سجد قبلا الخ (قوله ونسرا عا اسم لحي - مولود الخ) كذا في البحر وظاهر الفتح اعتماد المعنى الشرعي والغوي وعلى ما هب فاما عبارة بينهما زيادة قيد الحياة وهو غير ظاهر لان الميت كذلك فيما يظهر حتى يحكمه باسلامه تبعاً للدار في غسل وبصل عليه ولو وجد قبلاً في محلة يجب فيه الدية والقسامة كما سدد - رد تأمل والمراد به ما كان من بني آدم كما نقل عن الالتصاق وقد سوله طرحة أهل احتراز عن الدائع (قوله خوفاً من العيلة) بالنسبة للفقير مصباح (قوله فراراً من تهمة الريبة) التهمة بفتح الهاء وسكونها الشك والريبة مصباح وفيه أيضاً الريبة الظن والشك لكن المراد بها ما سألني (قوله مصيعة) أي طارحة أو تاركه حتى ضاع أي هلك (قوله ان غلب على طمعه هلاكه) بأن وجدته في مصارة ونحوها من المهالك وليس مراد الكثير من الوجوب الاصطلاحي بل الافتراض فلا خلاف بيننا وبين باقي الامة كما قد توهم - بجر قال في النهر وفيه إيماء الى أنه يشترط كونه مكلفاً ولا يصح التقاط العبي - وانجرون ولا يشترط كونه مسلماً بل لا يشهد الماسي أي من أن النقاط الكافر صحيح والناسق اولى وأن العبد المحمور عليه بفتح التناطه أي - المحمور عليه بالسنة اولى اه وبأي قرينة تمام الكلام على المحمور (قوله والافتدوب) هل في الحروف في أن يرم طارحه بعد التقاطه لانه وجب عليه بعد التقاطه حفظه فلا يملك رده الى ما كان عليه (قوله ودعوا) أي في جميع احكامه حتى ينفذ دفعه لان الأصل في بني آدم الحرية لانهم اولاد خيار المسلمين ادم وحواء وانما عرض الرق بعروض النذر لبعضهم وكذا الدار دار الاحرار فتح ونمل ما لا كان الواحد حراً أو عبداً أو مكاتباً بل يكون بآل الواحد ولو الجنية وفي المحيط لو وجدته المحمور ولم يعرفه لا يقول له وقال المولى - صددت بل هو عدي فالتقول للمولى لانه ذواليد لا يلد للعبد على نفسه وان كان العبد مأذوناً بالقول له ان له يداً ونعامه في البحر (قوله مسلم تبعاً للدار) افاد أن المعتبر في ثبوت اسلامه المكان سواء كان الواجد مسلماً أو كافراً وفيه خلاف سيأتي (قوله لا يبحه ربه) يستثنى منه ما لو كان الملقط عبداً لمحجوراً وادعى مولاه داه عسده كما مر آسوا وكذا الواجد الملقط الحر ان لم يكن اقرباً له ليقط كما في البحر (قوله على خدمه وهو الملقط) هذا اذا كان اللقيط صغيراً ولو كبيراً ثبت رقه بأقامة البينة عليه وباقراره أو بساكنى اتهم سيأتي عن الظلم لكن اقراره يقتصر عليه وبأي بيانه في الفروع (قوله وما يحتاج اليه) عبارة المتون ونفقة في بيت المال قال في البحر ولو قال وما يحتاج اليه كان اولى لما في المحيط من امره به اذ ارجحه المسلمين في بيت المال وان كان له مال في ماله اه (قوله من نفقة وكسوة الخ) في البحر قد مر أن النفقة اسم للطعام والشراب والكسوة والسكنى (قوله ودوا) ذكره في النهر بخلافه اولى من الترويح (قوله اذ ارجحه السلطان) أي أو و - بيه وقد بدله لان الملقط لا يملك ترويحاً كما يأتي والطاهر ان تزويج السلطان له مقيد بالحاجة كالحاجة الى خدم فزوجه امرأة تخدمه أو نحو ذلك والافقية الاطلاق من بيت المال بالضرورة والطاهر ان نفقة زوجته في بيت المال أيضاً فتأمل (قوله ان رهن على التناطه) لانه عساه ابنه والوجه أن لا يتوقف على البينة بل ما يرجح صدقه له من ماله تقيم على خدمه حاضر ولذا قال في المبسوط هذه لاشف حال والبينة لشف حال متسولة وان لم تقيم على خدمه فتح (تبسبه) افاد أنه لو أنفق الملقط من ماله فهو متبرع الا اذا اذن له القنذي بشرط الرجوع وسبأ في تمامه في النقطة (قوله ولو اذنه) قال في الفتح حتى لو وجد القبط قبلاً في محله لأن على أه هاديته لبيت المال وعليهم القسامة وكذا اذا قبله الملقط أو غيره خطأ فالدية على أه هاديته لبيت المال ولو عدا فاختار الى الامام اه أي بغير القتل والصلح على الدية وليس له العفو بجر (قوله بكنايته) أي على غيره (قوله ان الغرم بالغنم) تعليل لقوله بكنايته قال في المصباح والغنم بالغرم أي مذبذب فكيف ان المالك يختص بالغنم ولا يشاركه فيه أحد فكذلك بفعل الغرم ولم يخل معه أحد وهذا معنى قولهم الغرم بمحمور بالغنم اه (قوله وليس لاحد أخذه منه قهراً) لانه ثبت حق الحفظ له لا سبوقه ومنه في أن يتبرع منه اذا لم يكن أهلاً لحفظه كما قالوا في الحاضنة وكما يفيد قول الفقيه الا في السبب يوجب ذلك بجر قلت وكذا يفيد ما سيأتي من أنه ثبت نفسه من ذمتي ولكن هو

باعتبار المال ونسراً عا اسم لحي
مولود طارحه أهله خوفاً من العيلة
أو فراراً من تهمة الريبة مضيعة
آثم وشمره عام (التناطه عرض
كفياً بان غلب على طمعه هلاكه
لأنه لم يرفعه) ولو لم يعلم به غيره فعرض
هي ومثله رؤية أي يقع في بئر شئني
(والافتدوب) لما فيه من الشفقة
والاحياء (وهو حر) مسلم تبعاً للدار
(الابحجة ربه) على خدمه وهو
الملتقط اسبق يده (وما يحتاج اليه)
من نفقة وكسوة وسكنى ودوا
ومهر اذ ارجحه السلطان (في بيت
المال) ان رهن على التناطه
(وان كان له مال) أو قرابة (ففي
ماله) أو على قرابته (وآرته) ولودية
(في بيت المال بكنايته) لان الغرم
بالغنم (وليس لاحد اخذه منه
قهرًا)

مطلبه
في قوله الغرم بالغنم

مسلم في نزع من يده قبل عقل الايمان والظاهر أن التزعي فيه واجب كالأول لأن الملقط فاسقا يخفى عليه منه
 الفجور باللقط في نزع من يده قبل - إذ لا شهاده ولا ينافيه ما في الثانية من أنه إذا علم الناس بحجزة عن حفظه
 بنفسه وأثق به إليه فإن الأولى أن يقبله اه لأنه إذا لم يرد بالأولى الوجوب فوجهه أنه إذا لم يقبله منه بعد ما أثق
 به إليه علم أمانيته وديانته وأنه حيث لم يقبله منه يدفعه هو إلى من يحفظه فلم يبين الثاني لأخذه منه بخلاف
 ما إذا كان يخفى عليه من الملقط وبه اندفع ما في النهر (قوله في الفتح لا) حيث قال لا ينبغي للإمام أن يأخذه
 من الملقط إلا بسبب يوجب ذلك لا يزيد سبب السبه فهو أحق منه (قوله وحرر في السررم) حيث قال
 وأقول المذكور في المبسوط أن الإمام الأعظم أن يأخذه بحكم الولاية العامة إلا أنه لا ينبغي له ذلك وهو الذي
 ذكره في الفتح (قوله وهذا) أي عدم أخذه من الملقط (قوله لأنه انفع لقطب) لأنه يعلمه أحكام الإسلام
 ولأنه محرم له بالإسلام فكان المسلم أولى بحفظه فأفاد في الجرح قلت وهذا إذا لم يهمل الدين والازرع
 من الكافر ولو كان هو الملقط ومده كإياي تأمل (قوله ولو استويا) بأن كانا مسلمين أو كافرين (قوله
 فالرأي للثاني) ويخفى أن يرجح ما هو أنفع لقطب نهر بأن يقدم العدل على الفاسد والفقير على الغني بل الغني بل
 ظاهره دليل الخاتمة بأنه انفع لقطب عدم اختصاص الترجيح بالإسلام فيم ما ذكر في فقهنا به لعدل والفقير حيث
 كن هو الأنفع ولذا قال في الجرح وهو يفيد أنه أنكر الترجيح اختصاره بالراجح اه وعلى هذا يحمل قوله
 ولو استويا أي في صفات الترجيح كلها (قوله استويا) والقياس أن لا تصح دعواهما أما الملقط
 فتساقضه وأما غيره فلا رتبة فيه البطلان هو ثابت بمجرد دعوى اعنى الحفظ للملقط وحق الولاية العامة وجه
 الاستحسان أنه إقرار للصبي بما ينفعه واستاقص لا يصرف في دعوى النسب وبإبطال حق الملقط من مباحثه ورتبة ثبوت
 النسب وكما من شيء ثبت شيئا لا تصدق الا ترى أن شهادة القابل بالولاية تصح ثم يترتب عليها استحقاقه للارث
 ولو شهدت عليه ابتداء لم يصح نهر (قوله لو حيا) أي لو كن القبط حيا وهو مرتبط بقوله بمجرد دعواه (قوله
 والاقبالينة) أي وان = أن القبط يمتدوا وتزلزالا أولم ينزل فادعى رجل بعد موته أنه ابنه لا يصدق إلا بحجة
 يجر عن الثانية أي لا احتمال ظهور مال له أو له وجه الفرق أن دعوى الحي تتخصص بالنسب بخلاف الميت
 لاستغناء عنه بالموت فصارت دعوى الارث ثم رأيت مبرحا في الفتح وأبصارنا في دعوى الحي غيره ثم
 لأقراره على نفسه بوجوب المقة تأمل (قوله ومن شير مستويين) أي إذا ادعى باء معا فلو سبق أحدهما
 فهو ابنه ما لم يبرهن الا ستر وقيد بالاستواء اذ لو كن لاحدهما مرجح فهو أولى كالمقسط وخارج فيحكم به للملقط
 ولو قضا وبإسلام الولد ولو خارجين يقدم مر برهن على من لا يبرهن والمسلم على الذي والحر على العبد والدمي
 الحر على العبد المسلم فأفاد في الجرح وكن اشارة ترك الادعاء بالمعية لكون الاسبق له مرجح وهو الوجه لعدم
 المنازع ومن المرجح وصف أحدهما علامة كإياي (قوله كولد أمة مشتركة) أي أنه لو ادعى كل من
 الشريك أو الشركاء معا ثبت من الكل فهو تشبيه له ثلثة المتزيج هذه كإيه عليه في الدر المنثور لا تنبيه لما في المتن
 بما إذا ادعى كل من الملقطين من جارية مشتركة خلافا لما فهمه في الجرح من عبارة الثانية كإياه عليه في النهر
 ولذا قل بعده ولا يشترط اتحاد الأم به صرح في التتارخانية ما ياتي (قوله وبعبارة أئمة) مبتدأ
 ومضاف إليه وقوله ادعاء الخ بدل من عبارة قوله ما هرة خبر المبتدأ مثل ما في النية في الاستدلال حيث قال
 ولا يطق بأكثر من اثنين عند أبي يوسف وهو رواية عن أحمد وعبد محمد لا يطق بأكثر من ثلاثة وفي شرح
 الطحاوي وإن كان المذمى أكثر من اثنين فعن أبي حنيفة أنه يجوز له خمسة اه قال في الجرح ولم أر توجيهه
 هذه الأقوال (قوله ولا يشترط اتحاد المذمى في الشرح) التتارخانية لوعيل كل واحد منهما امرأته أي
 قضى بالولدينهما وأهل يثبت نسب الولد من المراتب على قبس قوله يثبت وعلى فوهه ما لا (قوله أنكر
 في التتارخانية الخ) استدلال على ما في النية وبعبارة الفقه تاتي هذا وفيه أدنى قول الخاتمة ولورجلين
 اشارة إلى أنه لو ادعى أكثر من رجلين لم يثبت معه وهذا عند أبي يوسف وأما عند محمد فثبت من الثلاث
 لا إلا أكثر وعند أبي حنيفة يثبت من الأكثر اه فقوله من الا = ثم يشمل ما فوق خمسة لكن حيث قيده
 غيره بالخسة يحمل إطلاقه عليه لأنه لا مرجح (قوله ولورجلين أو امرأتين) نعلم أني بالمسافة اشارة إلى أن قوله
 الآتي لا يثبت من شهادة رجلين ليس المراد به الحصر في الرجلين بل المراد به انحصار الشهادة فهو نفي لقول شهادة

وهل للإمام الأعظم أخذه
 بالولاية العامة في الفتح لا واقره
 المصنف تبعه بغير حرر في النهر
 أن لا ينبغي أخذه إلا بوجوب
 رفقاً أخذه أحد وسامحه الآخر
 إليه) اه إذا دفعه باختياره لأنه
 أبطل حقه (وهذا إذا اتحد الملقط
 فلو تعدد وترجح أحدهما كما لو
 وجدته مسلم وهو فرتمازعا قضى
 به للمسلم) لأنه انفع لقطب ثانية
 ولو استويا فالرأي للثاني بجر
 بخنا (ويثبت نسبه من واحد)
 بمجرد دعواه ولو غير الملقط
 استحسانا لو حيا والأدلة الملية
 خاتمة (ومن اثنين) مستويين
 كولد أمة مشتركة وبعبارة النية
 ادعاء أكثر من اثنين فمن الإمام
 أنه إلى خمسة طاهرة في عدم قبول
 دعوى الزائد ولا يشترط اتحاد
 الأم نهر لكن في التتارخانية من
 النظم ما يفيد ثبوت من الاكثر
 فليحرر (ولو ادعى امرأة)
 واحدة (دات روع فان صدقتها
 زوجها أو شهدتها القابلة أو
 قامت بينة) ولورجلين أو امرأتين
 على الولادة (صح) دعوتها

(والألا) لما فيه من تحميل السب

على الغير (وان لم يكن لها زوج فلا

يؤمن شهادة رجلين ولو ادعته

امرأتان واقامت احدهما

البينة فهي أولى به وان اقامتا

جميعا فهو بينهما) خلافا لهما

الكل من الخاتمة (وان ادعاه

خارجان ووصف أحدهما علامة

به) أي يجسده لا يشوبه (ووافق

فهو أحق) اذ لم يعارضها أقوى

منها كسنة الآخر وحرية

وسمته وسنه ان اترخا فان اشبه

فبينهما واسلامه ولو ادعى

أحدهما انه ابنه والآخر انه

ابنته فاذا هو خفي فلو شكلا

قضى لهما وادعى ان ابنه

ولو شهد للمسلم ذنبان وللمسلم

مسلمان قضى به للمسلم تتارخا خاتمة

(و) يثبت نسبه (من ذي تو) لكن

(هو مسلم) استحصانا فيمن يده

قبيل عتق الاديان ما لم يره

بمسلم انه ابنه فيكون كافرا نهر

(ان لم يكن) أي يوجد (في مكان

أهل الذمة) كقريتهم أو بيعة أو

كنيسة والمسئلة رباعية لانه امان

يجده مسلم في مكانه مسلم أو كافر

في مكانهم فكافر أو كافر في مكانه

أو عكسه فظاهر الرواية اعتبار

المكان لسبقه اختيار (و) يثبت

(من عبده وهو حر) وان ادعى أنه

ابنه من زوجته الامة عند محمد

وكلام الزبلي طاهر في اختياره

(ولو ادعى حر ان أحدهما أنه

ابنه من هذه الحره والآخر من

الامة فالذي يدعيه من الحره

أولى لثبوته من الجانيين زبلي

الفرق لا ينافي قبول شهادة رجل وامرأتين لان الشهادة على السب لا يشترط فيها الرجال بخلاف نحو
الحدود والقود فافهم (قوله على الغير) أي على الزوج لانه يلزم من ثبوته منها ثبوته منه لان الولد للفراس
(قوله فلا يؤمن شهادة رجلين) ذكر في النهر أن هذا يخالف ما في المنية من انها تصدق ولو ادعت انها ابنها منه
اه وذلك في الخاتمة الفرق بين هذين قول دعوى الرجل بلاينة وهو أن في قبول قول الرجل دفع
العار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها بلاينة اه ولذا قبل قولها تصديق الزوج
ر شهادته القابلة لانه يثبت نسبه من الزوج في دفع عارها بكونه لأب له فانه مظنة كونه ابن زنى
(قوله خلافا لهما) فمنه ههنا لا يكون لواحدة منهما مكان عن محمد روايتان احدهما كقول الامام كما
في النهر عن البايع (قوله الكل من الخاتمة) أي ما ذكر من مسائل دعوى المرأة والمرأتين (قوله وان
ادعاه خارجان) أي لا يلاحدهما عليه وقيد به لما في الجرم ان طاهر ما في الفتح تقديم ذي البدع على
الخارج ذي العلامة (قوله أي يجسده) أي كسنة وسلفه (قوله لا يشوبه) لان التزب غير ملازم له فلا
يفيد التعيين ط قلت وهذا ذكره في النهر اخذ من مفهوم قول القدرى بجسده (قوله يوافق) قيد به
لان له لولا يوافق فلا ترجح وهو ابنهما وكذا لو أصاب في البعض دون البعض أو وصفا لم يصب واحد منهما أما
لو أصاب أحدهما دون الآخر فهو لمن أصاب بحجر عن الظهيرية (قوله وسبقه) أي لو كانت دعوى
أحدهما سابقة على الآخر كان ابنه ولو وصف الثاني علامة لثبوته في وقت لا تنازع له فيه اه فتح فعلم ان
المراد السابق في الدعوى لاني وضع اليد لان الكلام في الخارجين فافهم (قوله وحرية) ذكر في النهر بحثا
(قوله وسنه ان اترخا فان اشبه فبينهما) هذا يوجد بعض النسخ في الجرو في الظهيرية رجلان
ادعى اترخت بينة كل منهما ما يقتضي لمن يشهد له سن النبي فلو اترخت بينهما فليقبل قولهما يسقط اعتبار
التاريخ يقتضى لهما وعلى قوله في رواية كذلك وفي أخرى لا سبقتهما تاريخا وفي التتارخا خاتمة يقتضى به
بينهما ما في عامة الروايات وهو الصحيح اه ملخصا وحيث كانت العلامة مرتبة فلهذا اعتبارها هنا أيضا
فيقتضى بالذي العلامة قال في الفتح وكلامه يترجح دعوى واحد من المدعيين بكون ابنه لهما وعنه الشافعي
يرجع الى التساقط (قوله قضي لهما) لانه لم يظهر ترجيح احدهما على الآخر فاستويا كما هو وصفه وصفا ولم
يصب واحد منهما كما ترافقهم (قوله والافق ادعى ابنه) مقتضاه لو طهره انه انى وهو مخالف للمسائل
الماترة لذا قال المتقدم يقتضى ان لم يوافق قلت على ان الذي رأيت في التتارخا خاتمة وان لم يكن مشكلا
وحالهم يكونه ابنا فهو للذي يدعى انه ابنه اه وهذا الاشكال فيه والشارح تبع في التعقيب صاحب الجرو فيه
اختار مثل (قوله قضي به للمسلم) لان الذين شهدا على ذي والمسلمين على مسلم وصحت الشهادة وان ترجح
المسلم اه ح (قوله استحصانا) والقياس ان لا يثبت نسبه لمن فيه نفي اسلامه الثابت بالدار وجه
الاستحصان أن دعواه تسقط شقين النسب وهو نفع للمغير ونفي الاسلام الثابت بالدار وهو ضرره وليس
من ضرورة ثبوت النسب من الكافر الكفر بل هو از مسلم هو ابن كافر بأن اسلمت امه فصعدا دعواه فيما يقع دون
ما يضره فتح (قوله ما لم يره) وذكر ابن جماعة عن محمد لو علمه زنى أهل الشرك كصليب ونحوه فهو ابنه
وهو نصراني فتح (قوله مسلمين) فلو أقام بينة من أهل الذمة لا يكون نسب الا ناكحه ابنة لامة فلا يطل
هذا الحكم هذه البينة لانها شهادة قامت في حق الدين على مسلم فلا تقبل بحجر عن الخاتمة (قوله أو عكسه)
أي مسلم في مكانهم (قوله فظاهر الرواية اعتبار المكان) أي في صورتين وفي بعض نسخ المبسوط اعتبر
الواجد في بعضهما اعتبارا لاسلام أي ما يصير به الولد لما نظر له ولا ينبغي ان يعدل عن ذلك وقيل يعتبر بالسما
والزنى فتح وعلى ما رجحه في الفتح يسير مسلم في ثلاث صور وذميا في صورة واحدة وهي ما لو وجد ذمى
في مكانهم وهو ظاهر الكثر وغيره وقال في الجرو أيضا ولا يعدل عنه (قوله لسبقه) أي سبق المكان على يد
الواجد (قوله وهو حر) أي لا جمعة رقه كما قدمه المصنف (قوله عند محمد) وقال أبو يوسف يكون عبد الامة
يستعمل ان يدور الولد حر ابن رقيقين قسلا لا يستعمل لجوارعته قبل الانفصال وبعده فلا تبطل الحرمة بالشك
زبلي رحمه الله في النهر (قوله لثبوته من الجانيين) فيه ان النسب يثبت من جانب الأم بنسبها كانت
الامة روجه له أو لم تكن فالمراد ثبوت احكامه كما عبره الزبلي أي كالأثر وحق الحضنة ووجوب النفقة

وهو ذلك وهذا مختص بالحرة فكانت هذه البيئة أكثر اثباتا (قوله علا بالظاهر) أو رده عليه أن الظاهر يصلح
للدفع للأشياء قلنا نعم يدفع بهذا الظاهر دعوى ملك غيره عنه ثم يثبت ملكه بقيام يده مع حرته المحكوم بها
أفاد في الفتح (قوله ولو فوقه أو تحته) دخل فيه الدراهم الموضوعة عليه وينبغي أن تكون الدراهم التي فوق
فراشه أو تحته له كلباه ومهاده ودنائه بخلاف المدفونة تحته ولم أره بجر (قوله أو دابة) بالنصب عطف على
فوقه أي ولو كان ذلك المال دابة هو عليها اهـ ح (قوله لا ما كان بقره) في بعض النسخ لا مكان بقره وعليها
كتب ح فقال الظاهر أنه سقط لفظ في والاصل لا في مكان بقره عطف على فوقه اهـ قال في النهرويه عرف أن
الدراهم التي هو فيها وكذا البستان لا يكون له بالاولى اهـ وقد توقف فيه في الجرحه أن تنسل عن النافعية أن
الدراهم وفي البستان وجهان (قوله لانه مال ضائع) قال في النسخ أي لا حافظ له ومالكه وان كان معه فلا قدرة له
على الحفظ والتقاضى ولا يصرف مثله اليه وكذا الغير الواحد يأمره وانقول له في نفقة مثله وقيل له سرفه عليه
بغير امر القاضى (قوله ولو قر القاضى ولاه للملقة ص) أي بأن يقول له جعلت ولاه هذا القبط لثرتة
إذا مات وتعتقل عنه إذا جنى (قوله لانه قضاء في فصل مجتمعه) فان من العلماء من قال ان الملقة يشبه المعتق
من حيث انه احياه كالمعتق فعلى هذا لا يكون معتقا بالاساق بغير امر القاضى اذا شهد ليرجع كالوصى بجر
من كتاب اللقطة ط (قوله نعم له الخ) ظاهره أن له ذلك ولو بهد ما قر القاضى ولاه للملقة والظاهر خلافه
لانه تأكد بالقضاء وقد راجعت عبارة الحانية فرأيت ذكر المسئلة الثانية ولم يذكر مسئلة تقرير القاضى
(قوله ما لم يقتل عنه بيت المال) فان جنى ثم عقل عنه تقرر ربه له لان الغنم بالقرم (قوله ويدفعه في حرفة)
ينبغي أن يقال ما قيل في وصى التيم انه يعلم العلم أولا فان لم يجد فيه قابلية سلمه لحرفة نهر (قوله ويتقاضى
هبة وصدقة) أي ما وهبه له الغير أو تصدق به عليه اذا كان فقيرا (قوله وليس له خسته) الظاهر أن هذا
لو بدون اذن السلطان أو ما له فلو اذن من لا يملك له كما يأتي ولذا كان لوصى التيم أن يحسبه (قوله ولو علم
الختان الخ) نقله في البحر عن الاخيرة بقيل (قوله ولا ينفذ للملقة عليه نكاح) لانه يعتمد الولاية من القرابة
والملك والسلطنة ولا وجود لواحد منها نهر وقدم الشارح أن مهره في بيت المال اذا تزوجه السلطان
(قوله ويبيع) أي يبيع ماله وكذا اشراؤه ليس يستحق الثمن دين عليه لان الذي اليه ليس الا الحفظ والحماية
وما من ضروريات ذلك اعتبار بالالم ذنبا لا يجوز لها ذلك مع انها تملك ترويه عند عدم العدة وتماه
في النسخ (قوله في الاصح) لانه لا يملك اتلاف ماله ولا يملك تملكها فاشبه المم بخلاف المم لانهما تملك اتلاف
منافعه بالاستخدام والاعارة بلا عوض وبالعوض بالاجارة أولى فتح وقوله ولا يملك تملكها يشمل ما اذا آجره
ليأخذ الاجرة لنفسه أو للقط بل المتبادر الثاني لان الاول معلوم من قوله لا يملك اتلاف منافعه وعليه فيشكل
قول التمهتاني لا يجوز أن يأجره ليأخذ الاجرة لنفسه مع أنه خلاف اطلاق المتون وعلى هذا فلا يصح أن
يحمل مقابل الاصح من جواز اجارته على ما اذا آجره ليأخذ الاجرة لنفسه توفيقا بين القولين فانهم (قوله
لوباع الخ) أي الملقط بعد بلوغه (قوله وسلم) قيدى وهب وتصديق لان به يحصل الملك للموهور له والمتصدق
عليه (قوله لا يصدق في ابطال شئ من ذلك) مسهومة أنه يصدق في اقراره بالزكريد وهذا اذا كان زيد يتدعيه
وكان قبل أن يقضى عليه بما لا يقضى به الا على الاعراض كالحل الكامل ونحوه فلو بعد القصاص بموجب ذلك لا يتسل
لان فيه ابطال حكم الحاكم ولانه مكذب شرعا فهو كالكاذب زيد ولو كانت اللقطة امرأة لها زوج كانت امة
للمقر له ولا تصدق في ابطال النكاح ولو كان رجلا عليه مهر وزوجه لا يصدق في ابطاله لانه دين طهر وجوبه اهـ
فتح ملصقا وتعلمه في البحر وفيه عن التتارخانية اذا اقترانه عبد لا يصدق على ابطال شئ كان فعله الا النكاح
لانه زعم انه لم يصح له اذن من برعم انه مولاه فيؤاخذ برعمه بخلاف المرأة لا يطل نكاحها اهـ (قوله
ومجهول نسب كقبط) أي فيما ذكر من الاقرار لا في جميع أحكامه كما لا يخفى وهذه المسئلة ستأتي في آخر كتاب
الاقرار بتفصيلها ان شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقطة)

تقدم وجه تقديم القبط عليها وقال في العناية همام قاربان لفظا ومعنى وخص القبط ببنى آدم واللقطة

(وان وجد معه مال فهو له) علا
بالظاهر ولو فوقه أو تحته أو دابة
هو عليها لا ما كان بقره
(فيصرفه الواحد) أو غيره
(اليه بأمر القاضى) في ظاهر
الرواية لانه مال ضائع (ولو قر
القاضى ولاه للملقة ص)
طهريه لانه قضاء في فصل
مجتمعه نعم له بعد بلوغه أن يوالى
من شاء ما لم يعقبا عنه بيت المال
خانية (ويدفعه في حرفة ويتقاضى
هبة وصدقة) (وليس له خسته)
فلو فعل فهل ضمن ولو علم الختان
أنه ملقة ضمن ذخيرة (وله نقله
حيث شاء) وينبغي منه من مصر
الى قرية بجر (ولا ينفذ للملقة
عليه نكاح ويبيع و) كذا (اجارة
في الاصح لان الولاية عليه في ماله
ونفسه للسلطان الحديث السلطان
ولى من لاولى له (فروع) لوباع أو
كفل أو درأ أو كاتب أو أعتق أو
وهب أو تصدق وسلم ثم اقترانه عبد
لريد لا يصدق في ابطال شئ من
ذلك لانه ممتهم وتعلمه في الحانية
ومجهول نسب كقبط

• (كتاب اللقطة) •

بغيرهم للتمييز بينهما وقدم الاول لشرف بني ادم (قوله بالنسخ) أي فسخ القاف مع ضم اللام وبفتحهما كما
 في التماموس (قوله وتسكن) قال الازهرى الفتح قول جميع أهل اللغة وحذاق النحويين وقال الليث
 هي بالسكون ولم اسمعه لغيره ومنهم من يعد السكون من جن العوائم مصباح (قوله اسم وضع للمال الملتقط)
 فهو حقيقة لا مجاز وهذا هو المتبادر من كتب اللغة لكن اختار في النسخ اسم مجاز لانها بالنسخ وصف مبالغة
 للفاعل كهمزة ولمزة لكثير الهمز والمز وبالسكون للمفعول كضحكة وهزأة لم يضحك منه وهزأ به وانما قيل للمال
 لقطعة بالنسخ لان الطباع في الغالب تبادر الى التقاطع لانه مال فصار باعتبار أنه داع الى اخذه لمعنى فيه كأنه
 الكثير الالتقاط مجازا والا فحقه الملتقط الكثير الالتقاط وما عن الاصمعي وابن الاعرابي انه بالنسخ اسم
 للمال أيضا محمول على هذا اهـ (قوله وشرا عما يوجب ضائعا) الظاهر أنه مساو للمعنى اللغوي المذكور
 ومثله قول المصباح الشيء الذي تجده ملقى فتأخذ ويدل عليه أن ابن كل لم يذكر المعنى اللغوي وهو ظاهر كلام
 النسخ أيضا وعليه فلا يلزم في حقيقة أنها عدم معرفة المالك ولا عدم الاباحة أما الاول فلانه اذا وجب رده الى
 مالكه الذي ضاع منه لا يخرج عن كونه لقطعة وأما كونها يجب تعريضها فذلك لان المالك لا يعرف مالها الا بالزمن
 اتحاد الحظ في جميع أفراد الحقيقة كالصلاة وغيرها وأما المباح كالساقط من حرب فكذلك ومثله ما يلحق
 من الثمار بكونه ونحوه كما يأتي فهو يسمى لقطعة شرعا وفاقا وان لم يجب تعريضه ولا رده الى مالكه وبه علم مقابلة
 هذا التعريف لما بعده ولا ضرر في ذلك فاهمهم (قوله مال يوجد الخ) يخرج ما عرف مالكه فليس لقطعة
 بدل ان لا يعرف بل يرد اليه وبلا خبر مال الحربى ~~من~~ يرد عليه ما كان محورا فكان أو حاشا فانه داخل
 في التعريف فالاولى أن يقال هو مال معصوم معرض "نسياع" بحر وأقول الحرر بالمسكن ونحوه خرج بقوله
 يوجد أى في الارض ضائعا اذ لا يقال في المحرر ذلك على أنه في المحيط جعل عدم الحرار من شرائطها وعرفها
 بما يأتي وهذا يثبت أن عدم معرفة المالك ليس شرطا في مفهومها نهر (قوله رفع شيء الخ) هذا تعريف لها
 بالمعنى المسدري أعني الالتقاط لانه لازمها وهذا يقع كلامهم ~~شرا~~ ومنه الاصحية فانها اسم لما ينضمي به
 وعرفها بشرعاً بذكر حيوان مخصوص الخ وهذا التعريف يخرج ما كان مساحا (قوله لا للملك) الاولى
 لا للملك (قوله وفيه أنه أمانة لقطعة الخ) فيه نظرتنا لقطعة أيضا أمانة وعدم وجوب تعريضه لا يخرج
 عن كونه لقطعة كما قد مر لانه وان علم مالكه فهو مال ضائع أى لا يحاط به نظر ما مر في المال الذي يوجد
 اللقيط وفي القماموس ضائع الشيء صار له ملا ولهذا ذكر في النهر أن هذا الفرع يدل على ما استفيد من هذا
 التعريف من أن عدم معرفة المالك ليس شرطا في مفهومها (قوله يدب رفعها) وقيل ان قتل عدمه والعصم
 الاول وهو قول عامة العلماء خصوصاً في زماننا كما في شرح الوهبانية قلت ويمكن التوفيق بالامن وعدمه
 (قوله ان أمن على نفسه تعريفها) أي عدم تعريضها كما لا يخفى اهـ ح أى لان الامن مما يحاط منه
 والخوف عدم التعريف لا التعريف الى أن يدعى نفسه أمن على نفسه معنى وثق منها كامل (قوله والا) أى
 وان لم يأمن أن شك ولا ينام ما في البدائع لانه فيما اذا اخذها لنفسه فاذا تبس من نفسه منعها من صاحبها
 فرض الترك وان شك ندب أفاده ط لكن ان أخذها لنفسه لم يبرأ من ضمان الإبردها الى صاحبها كما في
 الكافي (قوله لانها كالغصب) أي حكم من جهة الحرمة والضمنان والاختصاص الغصب رفع اليد المحقة
 ووضع المبطلة ولا يد محقة هنا تأمل (قوله ووجب أي فرض) ظاهره أن المراد الفرض القطعي الذي يكفر
 منكروه وفيه نظر على أنه في الفتح لم يفسر الوجوب بالافتراض كما فصل الشارح بل قال وان غلب على ظنه ذلك
 أي ضياعها ان لا يأخذها في الخلاصة بفرض الرفع اهـ تأمل (قوله فتح وغيره) أي كإخلاصة والجهتي
 لكن في البدائع أن الشافعي قال انه واجب وهو غير سديد لان التبرك ليس نصيبا بل امتناع عن حفظ غير ملزم
 كإمتناع عن قبول الوديعة اهـ وأشار في الهداية الى التبرك من الوجوب بقوله وهو واجب اذا خاف
 الضياع على ما قالوا بحر ملخصا وجرم في التهربان ما في البدائع شاذ وان ما في الخلاصة جرى عليه في المحيط
 وانتارخانية والاختيار وغيره اهـ قلت وكذا في شرح الوهبانية تبعها للذخيرة (قوله عند خوف
 ضياعها) المراد بالخوف غلبة الظن كما نقلناه آتيا عن الفتح وهذا اذا أمن على نفسه والا فالترك اولى كما
 في البحر عن المحيط تأمل (قوله كما مر) أي في اللقيط من قوله التقاطه فرض كفاية اذا غلب على ظنه

(هي) بالنسخ وتسكن اسم وضع
 للمال الملتقط عني وشرا عما
 يوجد ضائعا ابن شمال
 وفي التارخانية عن المنعرات
 مال يوجد ولا يعرف مالها
 وليس بمباح مال الحربى
 وفي المحيط (رفع شيء ضائع للمنفذ
 هي الغير للملك) وهذا يتم ما علم
 مالها كالمواقع من السكران
 وفيه أنه أمانة لقطعة لانه لا يعرف
 بل يدفع لمالكه (يدب رفعها
 لصاحبها) ان أمن على نفسه
 تعريضها والا فالترك اولى وفي
 البدائع وان اخذها لنفسه حرم
 لانها كالغصب (ووجب) أي
 فرض فتح وغيره (عند خوف
 ضياعها) كما مر لان مال المسلم
 حرمة كالتفدية

هلاكه لو لم يرفعه ولو لم يعلم به غيره ففرض عين اهـ وينبغي هذا التفصيل هنا حموى (قوله فلو تركها)
 أى وقد آمن على نفسه والا فتركه أنضل ط (قوله ظاهر كلام النهر لا) الاولى أن يشول استظهر في النهر لا
 وأصله لصاحب البحر استدلالا بما في جامع القصاين لو اتفق زك بربه رجل فلو لم يأخذه برئ ولو أخذه ثم ترك
 ضمن لو مالكة غابا لا لو حاضر أو كذا الورأى ما وقع من كم رجل اهـ فقوله وكذا يدل على أنه لا يضمن بترك
 أخذه لكنه يدل على أنه لو أخذه ثم تركه بضمنه وهو خلاف ما يأتي في قرياعن الفتح والفرق بينه وبين الزك أن الرق
 إذا اتفق ثم تركه بعد أخذه لا بد من سبلان شئ منه قاله لالك فيه محقق بخلاف الواقع من الكم لو تركه بعد أخذه
 لاحتمال أن يلتقطه أمين غيره (تنبيه) أقادانه لا يلزم من الاتم الضمان واستدل في البحر بما قالوا لو منع المالك
 عن أمواله حتى هلكت يائمه ولا يضمن اهـ قلت وكذا الوجه دابة مربوطة ولم يذهب بها فهرت أوقع باب
 فنص فيه طبرأودار فيها دواب فذهب فلا يضمن بخلاف ما إذا حل حباله على شئ أو شق زق فيه زيت
 كما في كافى الحاكم لأن السقوط والسيلان محقق بنفس الحل والشق بخلاف ذهاب الدواب أو الطير فانه ينفصلها
 لا بنفس فتح الباب ومثله ترك النقطة بعد أخذها فان هلكها ليس بالترتب بل بفعل الأخذ بعده وكذا لو تركها
 قبل أخذها بالاولى بخلاف ترك الرق المنفصل بعد أخذه فان سبلانه يتركه أما لو تركه قبل أخذه فانه لا يفسد سبلانه
 إليه أصلا (قوله لما في الصيرفة الخ) ذكر الراهدى هذا الفرع بلفظ رأى حذره قال الخبير الرملى فنوا الحار
 غيره أقيمت بعدم الضمان اهـ ولا ينبغي ظهور الفرق بين حماره وحذره فانه إذا كان الحماره وتركه صار
 الفعل منسوباً إليه والرفع عائداً عليه بخلاف حمار غيره فانه وإن كان التلاف مشتقا وهو يشاهد نكته لا يرفع
 به فهو كالورأى زقا منقضا كما مر وإذا لم يضمن هـ لا يضمن ترك النقطة بالاولى لعدم تحقق التلف به كما لا ساقاهم
 (قوله لم يضمن في ظاهر الرواية) هذا إذا أخذها إليه زفها ملويا كما لا يري أمال بردها إلى ربه كما في نور العين عن
 النخاية وقد مناه عن كافى الحاكم وأطلقه فشمع ما أردتها لئلا يذهب بها أو بعده قال في الفتح وقده بعض
 المشايخ بما إذا لم يذهب بها فلو بعده ضمن وبهذه ضمنية مطلقة والوجه ظاهر المذهب اهـ وشمل أيضا ما لو خاف
 باعادتها الهلاك وهو مؤيد لما استظهره في النهر كما مر (قوله وصح التقاط صى) وعدى أى ويكون التعريف إلى
 ولي الصبى كما في المجتبى وينبغي أن يكون التعريف إلى مولى المصدق دابى بجماع الحرمية أما المذنون
 والمكاتب فالتعريف إليهما نهر وصح أيضا التقاط الكافر لقول الكافى لو أهدم مدعىها شهودا كذا راعلى
 ملتقط كافر قبلت اهـ وعليه فتثبت الإكلام من التعريف والتصدق بعده أو التنازع ولم أره صريحا بحر
 (قوله لا يجنون الخ) مأخوذ من قوله في النهر غنى أن لا يتردد في اشتراط كونه عاقلا صاحبا فلا يصح التقاط
 المجنون الخ لكن الخارج زاد عليه المعقود وقد مر أول باب المرنذ أن حكمه حكم العبدى عاقل ومقتضاها صحة
 التقاطه تأمل قال ط وقائدة عدم صحة التقاط المجنون ونحوه أنه بعد الدقة ليس له الإحدم أخذه منه
 وفاد انتعليل بتقييد الصحة فى الصبى بأنه قتل اهـ (قوله فان أشهد علمه) ظاهر المسقوط اشتراط العدلين
 فتح (قوله ويكفيه) أى فى الإشهاد أن يقول الخ وكذا قوله عدى صالة أو شئ من سمعوه الخ ولا فرق بين
 كون النقطة واحدة أو أكثر لأنها اسم جنس ولا يجب أن يعين ذهبا أو فضة - صوصاى هذا الزمان فتح وقوله
 أو شئ يدل على أنه لا يشترط التصريح بكونه نقطة وبصرح فى الصرعى ولو بالجملة (قوله ينفذ) فى المصاح
 نشدت الضالة تندامن باب قتل طلبتها وكذا إذا عرفت أنها والاسم نشدة ونشدان بكسرهما وأشدتها بالافت
 عرفت (قوله وعرف) معطوف على أشهد فظاهره أن الإشهاد لا يكفي لثبوت الضمان وهكذا شرط فى المحيط لثبوت
 الضمان الإشهاد وإشاعة التعريف وحكى فيه فى الطهيرة اختلاف فقال الحلوانى يكفي عن التعريف إشهاد
 عند الأخذ بأنه أخذها لبردها وهو المدكور فى السير ومنهم من قال بأن على أبواب المأجد وبنادى وحاصنه
 أن الإشهاد لا بد منه على قول الإمام باتفاقهم واختلف فى أنه هل يكفي عن التعريف بعده أولا ولم يقل أحدان
 التعريف بعد الأخذ يكفي عن الإشهاد وقت الأخذ خلافا لما فهمه فى الفتح هذا حاصل ما فى البحر والنهر (قوله
 أى نادى علمه الخ) أشار إلى أن المراد بالتعريف الجمهور بكافى الخلاصة لا كما فهمه بعضهم حيث دلى رأسه فى بئر
 خارج المصر فتادى عليها فانفق أن صاحبها كان هناك فسمعه كما حكاه السرخسى ومتر أن لقطة الصبى يعرفه
 وليرزاد فى القنية أو وصيه وهل للمتقط دفعها إلى غيره ليرزقه أفضل نعم إن عجز وقبل لا مال يأذن القاضي بحر

فلو تركها حتى ضاعت
 وهل يضمن ظاهر كلام النهر لا
 وظاهر كلام المصنف عدم
 لما فى الصيرفة حاريا سئل حطة
 انسان فلم يعبه حتى اكل قال
 فى البدائع المعصية انه يضمن الصبى
 وفى الصح وغيره لو رفعها ثم ردها
 لم تكن يضمن فى طاهر الرواية
 وصح التناط صى وعدلا يجنون
 ومدع هوش ومعتد وسكران لعدم
 الحفظ منهم (فان أشهد علمه)
 بأنه أخذ لبرده على ربه ويكفيه
 أن يقول من سمعوه بشدة لقطة
 فدلوه صلى (وعرف) أى نادى
 عليها حيث وجدها

ملخصاً وفي القهستاني له دفعه بالأمين وله استرداد هامنه وان هلك في يده لم يضمن (قوله وفي المجامع) أي
 محلات الاجتماع كالاسواق وأبواب المساجد بجر وكسوت القهوات في زماننا (قوله إلى أن علم أن صاحبها
 لا يطلبها) لم يجعل التعريف مدة اتباع السرخسي فإنه بنى الحكم على غالب الرأي فيعرف القليل والكثير إلى أن
 يغلب على رأيه أن صاحبها لا يطلبه وصححه في الهداية وفي المنبر والجمهرة وعليه الفتوى وهو خلاف
 ظاهر الرواية من التقدير بالحوال في القليل والكثير كما ذكره الاستيعابي وعليه قيل يعرفها كل جمعة وقيل كل شهر
 وقيل كل ستة أشهر بجر قلت والمتون على قول السرخسي والظاهر أنه رواية أو تخصيص لظاهر الرواية
 بالكثير تأمل قال في الهداية فإن كانت شيئاً يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالتبوء وقشر الزمان يكون القاءه إباحة
 حتى جاز الانتفاع به بلا تعريف ولكنه يبقى على ملك مالكه لأن القليل من المجهول لا يصح وفي شرح السير الكبير
 لو وجد مثل السوط والحبل فهو بمنزلة اللقطة وما جاء في الترخيص في السوط فذا في المنكسر ونحوه مما لا قيمة
 له ولا يطلبه صاحبها بعد ما سقط منه وربما ألقاه مثل النوى وقشور الرمان ويعبر الأبل وجلد الشاة الميتة أما
 ما يعلم أن صاحبها يطلبه فهو بمنزلة اللقطة والداية الجفء التي يعلم أن صاحبها تركها إذا أخذها إنسان فطلبه
 ردّها استحقاقاً لأن صاحبها انتاز كها بمنزلة فلا يزول ملكه عنها بذلك والسوط إنما ألقاه رغبة عنه لتقدره على
 حمله ولو ادعى على صاحب الدابة أنك قلت من أخذها فهي له فالتقول لصاحبها يمينه الا إذا نكل أو برهن الأخذ
 فهي له وإن لم يكن حاضراً حين هذه المقاتلة وبعد صحة اليمين إذا سمحت الدابة في يده فليس للواهب الرجوع لأن
 الزيادة المتصلة تمتع الرجوع اهـ ملخصاً (قوله كانت أمانة) جواب قوله فإن أشهد الخ (قوله مع التمكن
 منه) أي من الأشهاد أما لو لم يجد من يشهده عند الرفع أو خاف أنه لو أشهد عنده يأخذه منه الظالم فتركه
 لا يضمن بجر عن الخسائية (قوله أول يعرفها) سئى على ما مر من أن الأشهاد لا يكتفى عن التعريف (قوله
 أن أنكر ربه) أما لو صدقه ولا ضمان إجماعاً بجر (قوله وبه نأخذ الخ) وكذا ذكر الطحاوي كما في النهر عن
 الاتفاق قال في البحر وفي الوالوجية محل الاختلاف فيما إذا اقتضا على كونها لقطة لكن اختلفنا هل تقتطعها
 السالك أولاً أم إذا اختلفنا في كونها لقطة فقال المال كالأخذ بها عصباً وقال الملتقط لقطة وقد أخذها ملك
 فالملتقط ضامن بالاجماع (قوله ولو من الحرم) لا طلاق قوله عليه الصلاة والسلام اعرف عفاصها أي وعاءها
 ووكاءها أي رباطها وعرفها سنة وأما قوله عليه الصلاة والسلام في مكة ولا تحل ساقطتها الا لشدة فقال في الفتح
 لا يعارضه لأن معناه لا يحل إلا لمن يعرف ولا يحل لنفسه وتخصيص مكة حينئذ لدفع وهم سقوط التعريف بها
 بسبب أن الظاهر أن ما وجد بها من لقطة فالظاهر أنه للغرباء وقد تفرقوا فلا يبعد التعريف فيسقط (قوله
 وانقطه وانقطه) أي لا فرق بينهما أي في وجوب أصل التعريف ليناسب قوله إلى أن علم أن صاحبها لا يطلبها فإنه
 يقتضى تعريف كل لقطة بما يناسبها بخلاف ما مر عن ظاهر الرواية من التعريف حولاً للكل (قوله فينتفع
 الراجع) أي من رفعها من الأرض أي التقطها وأنى بالقاء فدل على أنه إنما ينتفع بها بعد الأشهاد والتعريف
 إلى أن غلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها والمراد جواز الانتفاع بها والتصدق وله أمّا صكها لصاحبها
 وفي الخلاصة له بيعها أيضاً وأمّا صكها ثم إذا جاء ربه ليس له نقض البيع ولو بأمر القاضي والأفلقائه له
 إبطاله وإن هلكت فإن شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفذ به في ظاهر الرواية وله دفعها للقاضي فيصدق بها
 أو يترضاها من ملي أو يدفعها من مزاربة والظاهر أن له البيع أيضاً وفي الحاوي التقديمي الدفع إلى القاضي أجود
 ليفعل الصلح وفي المجتبى التصديق بها في زماننا أولى وينبغي التفصيل بين من يغلب على الظن ورعه وعدمه نهر
 ملخصاً (تبينه) ظاهر كلامهم متوناً وشروحاً أن حل الانتفاع لا يفسد بعد التعريف لا يتوقف على إذن
 القاضي ويحالفه ما في الخسائية من أنه لا يحل ذلك للفقير بلا أمره عند عامة العلماء وقال بشر يجل اهـ بجر
 ومثله في الشربلية عن البرهان نعم في الهداية والعناية جواز الانتفاع للفقير بإذن الإمام لأنه مجتهد فيه وبأن
 قرياعن النهر وفي الترمذي معنى الانتفاع به تصرفها إلى نفسه كإتيان الشئ وهذا لا يقتضي ما ثبت في يده لا تمكنها
 كما لو هم في البحر لأنها باقية على ملك صاحبها ما لم تصرف بها حتى لو كانت أقل من نصاب وعنده ما تصير به
 نصاباً حال عله الحول تحت يده لا يجب عليه زكاة اهـ قلت مقتضاه أنها لو كانت ثوباً قلبه لا يملكها مع أنه
 يصدق عليه أنه صرفها إلى نفسه فراد البحر التصرف بها على وجه التملك فلودرهم يكون بانفاقها وغيرها بحسبه

وفي المجامع (إلى أن علم أن
 صاحبها لا يطلبها أو أنها تفسد
 بقيت كاللا طعمة) والتمار
 (كانت أمانة) لم يضمن
 بل لا تفتل ولم يشهد مع التمكن منه
 أو لم يعرفها ضمن أن أنكر ربه
 أخذه للرد وقيل الثاني قوله
 يمينه وبه نأخذ ساوى وأقره
 المستوف وغيره (ولو من الحرم
 أو قبله أو كثيرة) فلا فرق بين
 مكان ومكان ولقطة ولقطة
 (فينتفع) الراجع (بها)

فهو احتراز عن التصرف بطريق الاباحة على ملك صاحبها ولذا قال وانما فسرنا الاستفاد بالملك لانه ليس المراد الاستفاد بدونه كالأباحة ولذا ملك يعطى لمصرف الثمن الى نفسه كما في الخيانة اه (قوله لوفقير) قد به لان الفنى لا يحصل له الاستفاد بها الا بطريق القرض لكن باذن الامام نهر (قوله على فقير) أى ولو ذنباً لا حرياً كما في شرح السير قال في النهر قالوا لا يجوز على غنى ولا على طفله الفقير وعنده ولو فعل يفتى أن لا يتردد في ضمانه (قوله وفرعه) الضمير عائدا الى الفنى المفهوم من قوله ولا تصدق بها فلا بد أن يراد بفرعه الكبير الفقير لما علمت من انه لا يجوز على طفل الفنى ولوفقير (قوله وضع في بيت المال) للمواثيق بحر ط (قوله وفي القنية الخ) عبارتها وما يتصدق به الملقط بعد التعريف وغلة طنه انه لا يوجد صاحب له لا يجب ايضاؤه وان كان يرجو وجود المالك وجب الايضاء اه والمراد الايضاء بضمانها اذا ظهر صاحبها ولم يجوز تصدق الملقط لا الايضاء بعينه ما قبل التصديق بها لكنه مفهوم بالاولى فلذا عزم الشارح وفي الهرم اذا أسكها وحضرته الوفاة أو وصى بها ثم الورثة يعرفونها قال في الفقه ومقتضى النظر أنهم لم يعرفوها حتى هلكت وجا صاحبها انهم يضمنون لانهم وضعوا أيديهم على القصة ولم يشهدوا أى لم يعرفوها قال في البحر وقد يقال ان التعريف عليهم غير واجب حيث عزمها الملقط اه قلت الطاهر أن كلام الفقه فيما اذا لم يشهد الملقط ولم يعرفها ساء على ما قدمناه عنه من أن الشرط التعريف قبل هلاكها لا الاشهاد وقت الاخذ وتقدم ما فيه (قوله بعد التصديق) اراد به ما يشمل استفاد الملقط بها اذا كان فقيراً كما في البحر (قوله أو تسمينه) فليدكها الملقط من وقت الاخذ ويكون الثواب له خاتمة (قوله اجارها) الاولى اجارته أى اجارة فعل الملقط (قوله الصبي كماله) أى في اشتراط الاشهاد قال في البحر وفي القنية وجد الصبي انقطة ولم يشهد يضمن كالبائع اه قلت والمراد ما يشمل اشهاد وليه أو وصيه (قوله ثم لايه أو وصيه التصديق) أى بعد الاشهاد والتعريف كما في القنية قال في البحر وكذا له تملكها للصبي لوفقير بالاولى (قوله وضمانها في مالهما) كذا بجمعه في شرح منظومة ابن وهبان للمصنف حيث قال ينبغي على قول أصحابنا ان تصدق بها الأب أو الوصي ثم طهر صاحبها وضمانها أن يكون الضمان في مالهما دون الصبي اه قلت قد يؤيد بحته بما يأتي من أن مملكتهم تسمى القاضي تأمل وبه يندفع بحث البحر بأن في تصدقهما بها اضرا بالضعيف اذا حصر المالك والغير هالكه من يد الفقير (قوله ولو تصدق بأمر القاضي) مرتبط بقوله أو تسمينه لأن أمر القاضي لا يريد على تصدقه بنفسه (قوله وأيهما ضمن لا يرجع به على صاحبه) فان ضمن الملقط ملكها الملقط من وقت الاخذ ويكون الثواب له خاتمة وبه علم أن الثواب موقوف بحر (قوله أو ضال) الضال هو الانسان والضالة الحيوان الضائع من ذكر أو أنثى ويقال لغير الحيوان ضائع ونقطة مصاح فعلم أن الضالة بالتألف تشمل الانسان الضائع وغيره من الحيوان وبدون تألف خاص بالانسان وهو المناسب هنا لعطفه على البهيمة (قوله أصلاً) أى سواء الملقط من مكان قريب أو بعيد بخلاف الآتي كما يأتي وفي كافي الحاكم وان عوضه شيئاً خسر (قوله فله أجر مثله) علاه في المحيط بأنها اجارة ناسدة واعترضه في البحر بأنه لا اجارة أصلاً لعدم من يقبل وأجاب المقدسي بحمله على انه قال ذلك لجمع حضر قلت يؤيد ما في اجارات اللؤلؤية ضاع له شيء فقال من دلتى عليه فله كذا فلا اجارة باطلة لان المستأجر له غير معلوم والدلالة ليست بعمل يستحق به الاجر فلا يجب الاجر وان حضر بأن قال رجل بعينه ان دلتنى عليه ذلك كذا ان مشى له وله يجب أجر المثل في المنى لان ذلك عمل يستحق به بعد الاجارة الا انه غير مفترق بقدر يجب أحر المثل وان دله بلامنى فهو والاوّل سواء اه وبه طهر أنه هنا ان خصص فلا اجارة فاسدة لكون مكان اردت غيره مفرق يجب أحر المثل وان عم فباطلة ولا أحر فتدفعه كاجارة فاسدة الاولى ذكره بصيغة التعليل كما فعل في المحيط (قوله ونوب التقاط البهيمة الخ) وقال الاثمة الثلاثة اذا وجد البقر والبعية في الصحراء قاتلها أفضل لان الاصل في أخذ مال الغير الحرمة واباحة الالتقاط مخافة الضياع واذا كان معها فاندفع به عن نفسها كالمقرن مع القوة في البقر والفرس مع الكدم في البعية والفرس يقتل طر صياعها ولكنه توهم وانما لقطعة توهم ضياعها فيستحب أخذها وتوهم فيها صيانة لاموال الداس كالناسة وقوله عليه الصلاة والسلام في ضالة الابل ماثل ولها معها ما تقاؤها وحدها وتزاد الماء وتنا كل النجر فذرهما حتى يجدها ربيها أجاب عنه في المبسوط بأنه كان اذا لاغلبة أهل الصلاح والامانة وأما في زماننا الايام من وصول يد خائنة البها بعدد فني أخذها

لوفقير والانتدق بها على فقير
ولو على أصله وفرعه وعمره
الا اذا عرف انها لدنى فاسها
توضع في بيت المال) تارخانية
وفي القنية لورجى وجود المالك
وجب الايضاء (عان بما لكها)
بعد التصديق (خبرين اجارة)
فعله ولو بعد هلاكها) وله
نوابها (أو تسمينه) والطاهر أنه
ليس للوصي والاب اجازتها نهر
وفي الوهبانية الذي كماله فيضمن
ان لم يشهد ثم لايه أو وصيه التصديق
وضمانها في مالهما لا مال الصغير
(ولو تصدق بأمر القاضي)
في الاسم (كما) له أن يضمن
القاضي) والامام (لو فعل ذلك)
لانه تصدق بمال العرفه اذنه
ذخيرة (أو) يضمن (المسكين وأيهما
ضمن لا يرجع به على صاحبه) ولو
العين قائلة أخذها من الفقير
(ولاشئ للملص) لمال أو بهيمة
أو ضال (من الجعل أصلاً) الا
بالشرط كن رده فله كذا فله اجر
مثله تارخانية كاجارة فاسدة
(ونوب التقاط البهيمة الضالة
وتعريفها

احبارها وحفظها فهو أولى ومقتضاه ان غلب على ظنه ذلك أن يجب الالتقاط وهذا حق فانقطع بأن مقصود الشارع وصولها الى ربه فاذا تغير الزمان وصار طريق التلف حكمه عنده بلا شك خلافاً وهو الالتقاط للفظ ونماه في الفتح (قوله وكرد الخ) قال في البحر وبه علم أن التقاط البهية على ثلاثة أوجه لكن ظاهر الهداية أن صورة الكراهه انما هي عند الشافعي لا عندنا اه قلت وهو أيضاً ظاهر ما قد مضى من آخاض الفتح (قوله وكدم) بفتح الكاف وسكون الدال فله من باب ضرب وقتل وهو العض بأذى الفم (قوله ان ظن انها ضالة) أي غلب على ظنه بأن كانت في موضع لم يكن يشربه بيت مدر أو شعر أو فافله نازلة أو دواب في صراعيها بجر عن الحاوي (قوله الا اذا قال له قاض الخ) أي بعد اقامة البينة من الملتقط كما شرطه في الاصل وصححه في الهداية لاحتمال أن يكون غصباً في يده والبينة لكشف الحال لا للقتضاء فلا يشترط لها خصم وصريح في الظهيرة بأن الملتقط كذلك وان قال لا بينة لي يقول له بين يدي ثبات أنتق عليها ان كنت صادقا وقد مضى أن القاضي لو جعل ولاء القبط للملتقط جاز لا نه قضاة في فصل مجتهد فيه فعليه لا يكون متبرعاً بالانفاق بلا أمره اذا شهد ليرجع كالوحي بجر ملحماً (قوله لم يكن ديناً في الاصح) لان الامر متردد بين الحسبة والرجوع فلا يكون ديناً بالشك بجر (قوله لا ما زعمه ابن الملك) من انه اذا لم يأمره بالانفاق فادعاه بعد بلوغه وصدقه اللقيط رجع عليه ح (قوله نهر) أصله النهر (قوله والمديون) أي الذي يثبت للملتقط الرجوع عليه بما أنفقه بقول القاضي أنتق ليرجع (قوله أو سيده) أي ان ظهر له سيده باقراره بجر (قوله أو هو بعد بلوغه) فلو مات صغيرا رجع على بيت المال كما في التمهات عن النظم (قوله وان كان لها نفع) بأن كانت بهيمة يحمل عليها كالحمار والبغل (قوله باذن الحاسك) الذي في الملتقى وغيره انه يؤجرها القاضي لكن لا يضمن أن اذنه كفعله (قوله منه) أي من بدل الاجارة (قوله كالضال) أي العبد الذي ضل عن سيده (قوله بخلاف الا بق) فانه لا يؤجره القاضي لانه يحاف عليه أن يأتى كذا في التبيين وسوى بينهما في الهداية بقوله وكذلك يفعل بالعبد الا بق بجر ووفق المتقدم في شرحه بجعل ما في الهداية على ما اذا كان معه علامة تمنع من الاباق كالراية ونقل الشربلالي عنه وجه آخر وهو حمله على ما اذا كان المستأجر ذا قوة ومنفعة لا يخاف عليه أو على الايجار مع اعلام المستاجر بحاله ليحفظه غاية الحفظ اه قال في البحر ولم ارحكم اللقيط اذا صار عميراً ولا مال له هل يؤجره القاضي للنفقة أولاً (قوله ولو الا انفاق اصل الخ) قالوا انما يأمر بالانفاق يومين أو ثلاثة على قدر ما يرى رجاء أن يظهر ما لكها فاذا لم يظهر يأمر ببيعها لان دائرة النفقة مستأصلة فلا تظرفي الانفاق مدة مديدة هداية (قوله وله منه ما من ربه لياخذ النفقة) فان لم يعطه باعها القاضي وأعطى نفقته ورد عليه الباقي ولا فرق بين أن يكون الملتقط أنتق من ماله أو استدان بأمر القاضي ليرجع على صاحبها كما في الحاوي وقد مر حوا في نفقة الزوجة المستدانة باذن القاضي أن المرأة تتمكن من الحوالة عليه بغير رضاه وقياسه هنا كذلك بجر (قوله فان هلك بعد حبسه) أي منع الملتقط النفقة عن صاحبها سقطت النفقة لانها تصير كالره قال في النهر ولم يحك المصنف في الكافي تبعاً لصاحب الهداية فيه خلافاً فيهم أنه المذهب وجعله القدوري في تقريره قول زفر وعند أصحابنا لا يسقط لوهلك بعده وعزاه في التبيين الى علمائنا الثلاثة اه قلت وظاهر الفتح اعتماد ما ذكره القدوري فانه قال انه المنقول وكذا نقل في الشربلالية عن خط العلامة قاسم أن ما في الهداية ليس بمذهب لاحد من علماء الثلاثة وانما هو قول زفر ولا يساعده الوجه ثم نقل عن المقدسي انه يمكن أن يكون عن علمائنا فيه روايتان أو اختار في الهداية قول زفر فقام له اه وعلى ما في الهداية جرى في الملتقى والدرر والنقاية وغيرها (قوله جبر عليه) افاد أن المراد بعدم الدفع عدم لزومه كما في الجبر (قوله بلاينة) أراد بها القضاء بها بجر (قوله فان بين علامة) أي مع المطابقة ووتر في اللقيط أن الاصابة في بعض العلامات لا تكفي وظاهر قول التارخانية أصاب في علامات اللقطة كلها انه شرط ولم أر ما للبين كل من المذيعين وأصابا وينبغي حل الدفع لهما بجر (قوله بين أولاً) لكن هل يجزئ قيل نعم كما لو برهن وقيل لا كالكيل بقبض الوديعة اذ صدقه المودع ودفع بالفرق بأن المالك هنا غير ظاهر المودع في مسئلة الوديعة ظاهر فتح (تنبيه) دفع بالتصديق أو بالعلامة وأقام آخرينة انها هاهنا فائمة أخذها وان هالكه ضمن ايها ماشاءون ضمن القابض لا يرجع على احد أو الملتقط كذلك في رواية

مالم يحف ضياعها) فيجب وصدر لومه ما تدفع به عن نفسها كقرن لبقروا ولم لا بل تارخانية (ولو) كان الالتقاط (في الجراء) ان ظن انها ضالة حاوي (وهو في الانفاق على اللقيط واللقطة متبرع) لتصور ولايته (الا اذا قال له قاض أنتق ليرجع) فلولم يذ كر الرجوع لم يكن ديناً في الاصح (أو صدقه اللقيط بعد بلوغه) كذا في الجمع أي صدقه على أن التناهي قال له ذلك لا ما زعمه ابن الملك نهر والمديون رب اللقطة وأبو اللقيط أو سيده أو هو بعد بلوغه (وان كان لها نفع أجراً) باذن الحاسك (وأنتق عليها) منه كالضال بخلاف الا بق وسيجي في باب (وان لم يكن باعها) القاضي وحفظ ثمنها ولو الا انفاق اصل امر به لان ولايته نظرية اختيار فلولم يكن ثمة نظر لم ينفذ أمر به فتح بجنا (وله منه ما من ربه لياخذ النفقة) فان هلك بعد حبسه سقطت وقبله لا (ولا يدفعها الى مدعيها) جبراً عليه (بلاينة) فان بين علامة حل الدفع (بلا جبر) (وكذا) يحل (ان صدقه مطلقاً) بين اولاه اخذ كفيلاً الاصح البينة في الاصح نهاية

(التسقط لقطه فضاعت منه)
ثم وجدها في يد غيره فلا خصومة
بينهما بخلاف الوديعه) مجتبي
وتوازل لكن في السراج
٢ الصحيح أن له الخصومة لأن يده
أحق (عليه ديون ومظالم جهل
أربابها وأيس) من عليه
ذلك (من معرفتهم فعليه التصديق
بقدرها من ماله وان استغرقت
جميع ماله) هذا مذهب اصحابه
لأنهم بينهم خلافاً كمن في يده
عروض لا يعلم مستحقها اعتباراً
للهيولان بالاعيان (و) متى فصل
ذلك (سقط عنه المطالبة) من
اصحاب الديون (في العقبى) مجتبي
وفي العمدة وجد لقطه وعزفها
ولم ير ربها فأتته بها لغيره ثم
أيسر بحب عليه أن يتصدق بثله
(مات في البادية جاز لرقيقه بيع
متاعه ومركبه وحمل غنمه الى اهل
٣ حطب وجد في الماء ان له قيمة
والقطعة والاخلال لاخذ) كسائر
المباحات الاصلية درر وفي الحاروي
غريب مات في بيت انسان ولم
يعرف وارنه فتركه كلقطة ما لم
يكن كثر افليت المال بعد التمس
عن ورثته سبب فان لم يجدهم فله
لومصر (أى ربح) حمام
احتلط بها أهلى لغيره لا ينبغي له
أن يأخذ وان أخذ طلب صاحبه
لرذه عليه) لانه كاللقطة (فان
فرغ عنده فان) كانت (الأم
غريبة لا يترس من أفرحها) لانه
ملك الغير (وان الام لساحب
المحضنة والغريب ذكر فالفرخ له)
وان لم يعلم أن يربحه غريباً لا ينبغي
عليه ان يملكه الله واذا لم يملك
الفرخ فان قصيرا أكله وان غنيا
فصدق به ثم اشتراه وهكذا كان
يفصل الامام الحلواني طهيري
وفي الوهبانية

وفي أخرى يرجع وهو الصحيح لانه وان صدقه الا انه بالقضاء عليه صاوم كذا بشرعنا فبطل اقراره نهر عن الفسخ
(قوله لأن يده أحق) لعل وجهه كونه اسبق وأن له حق تملكها بعد التعريف لوفيقا وبفهم منه
بالاولى انه لو انتزعها من يده اخره أخذها منه كما قالوا في القسط وهو خلاف ما في الوالوجية حيث سوى بين
مستلحق الضباع والانتزاع في انه لا خصومة له ولا يفتي أن ما في السراج ينحمله (قوله جهل أربابها) يشمل
ورثتهم فلو علمهم لزمه الدفع اليهم لأن الدين صار حقهم وفي الفصول العلامة من له على آخر دين فطلبه
ولم يعطه فبات رب الدين لم يتق له خصومة في الآخرة عند أكثر المتأخرين لانها سبب الدين وقد انتقل الى
الورثة واختار أن الخصومة في الظلم بالمنع للميت وفي الدين للوراث قال محمد بن الفضل من تناول مال غيره بغير
اخطئه ثم رد البدل على وارنه بعد موته برى عن الدين وبقي حق الميت لطله اياه ولا يبرأ عنه الا بالتوبة والاستغفار
والدعاء اه (قوله فعليه التصديق بقدرها من ماله) أى الخاص به او التوصل من المظالم اه ط
وهذا ان كان له مال وفي الفصول العلامة لو لم يقدر على الاداء لغيره أو لغيره أو لعدم قدرته قال شاذ
والناطقي رحمهما الله تعالى لا يؤاخذ به في الآخرة اذا كان الدين غنى متاع أو قرضاً وان كان غصباً يؤاخذ به
في الآخرة وان نسي غصبه وان علم الوارث دين موته والدين غصب أو غيره فعليه أن يقضيه من التركة
وان لم يقض فهو مؤاخذ به في الآخرة وان لم يجد المديون ولا وارنه صاحب الدين ولا وارنه فتصدق المديون
أو وارنه عن صاحب الدين برى في الآخرة (قوله كمن في يده عروض لا يعلم مستحقها) يشمل ما اذا كانت
لقطة أو غصباً أو رشوة فان كانت لقطه فقد علم حكمها وان كانت غيرهما فافظاها وجوب التصديق باعيانها
أيضا (قوله سقط عنه المطالبة الخ) كونه والله تعالى اعلم لانه بئرته المال النافع والنفعة مصرفه عند جهل
أربابه وبالتوبة يسقط اثم الاقدام على الظلم ط (قوله يجب عليه أن يتصدق بثله) اختياراً أنه لا يلزمه
ذلك كما في التمهاتى عن الطهيري وكتفى في الجرد المهر عن الوالوجية (قوله جاز لرقيقه الخ) الظاهر
أه احتراز عن الاجنبى اذ اترقى في السفر مأذون بذلك كما قالوا في جواز احراره عن رقيقه اذا أعمر
عليه وكذا انما فيه عليه وهذه المسئلة وقعت لحمد ربه الله تعالى في سفره مات بعض اصحابه فباع كلبه وأمتعته
فقبله كيف تفعل ذلك ولست بقاصر فقال والله يعلم المسند من المصلح يعنى أن ذلك من الاصلاح المأذون فيه
عادة فانه لو حل متاعه الى اهل يحتاج الى التفتت ربما استغرقت المتاع لكن للورثة الخيار في ادب الاوصياء عن
الحيث عن المستق مات في السفر فباع رقيقه وتركه وهم في موضع ليس فيه فاض قال محمد جازيهم وللشترى
الانفاق بما اشتراه منهم ثم اذا جاء الوارث ان شاء اجاز البيع وان شاء اخذ ما وجد من المتاع وضمن ما لم يجد
كاللقطة اذا جاء صاحبها يأخذها فان لم يجد فله أن يضمن الذي اصحابها وله أن يجير التصديق اه (قوله
ان له قيمة فلقطة) وقبل انه كالمتاع الذي يجده في الماء وذكر في شرح الوهبانية ضابطاً وهو أن ما لا يسرع اليه
الفساد ولا يعتاد ربه كحطب وخشب فهو لقطه ان كانت له قيمة ولو جمعه من اما كن متفرقة في الصحراء
كما لو وجد جوزة ثم أخرى وهكذا حتى يباع ماله قيمة بخلاف اتماح أو كثر في نهر جرفانه يجوز أخذها وان كثر
لانه مما يفسد لو ترك وبخلاف اتموى اذا وجد متفرقاً فاوله قيمة فيوزأخذ لانه مما يرمى عادة فيصير بمنزلة المساح
ولا كذلك الجوز حتى لو تركه صاحبه تحت الانجراف فهو بمنزلة (قوله ما لم يكن كثيراً) ذكر الدمير على تأويل
الترك بالمترول والطاهر أن المراد بالكثير ما زاد على خمسة دراهم لما في الجرع عن الخلاصة والوالوجية مات غريب
في دار رجل ومعه قدر خمسة دراهم فله أن يتصدق على نفسه ان كان فقيراً كاللقطة وفي الخاتمة ليس له ذلك لانه
ليس كاللقطة قال في الجرع والاول اثبت وصرح به في المحيط (قوله فان لم يجدهم فله لومصر فاه) هذا ذكره
في النهر وهو زائد على ما نقله في الجرع عن الحاروي القدسي وقد راجعت الحاروي فلم أجده فيه أيضاً (قوله
محضنة) بالماء المهملة والاضاد النجمة في المصباح حرض الطائريه اذا جثم عليه (قوله أى ربح) في المصباح
ربح الحمام مأواه (قوله اختلط بها أهلى لغيره) المراد بالاهلى ما كان مملوكاً لغيره (قوله لا ينبغي له أن
يأخذها) لانه وبما يطهر فيذهب الى محله الاصلى فلا ينافى ما مر من أن اللقطة يندب اخذها فافاده ط (قوله
لانه ملئ الغير) لأن ولد الحيوان يتبع امه (قوله واذا لم يملك الفرخ) أى ولم يعلم مالكه (قوله وفي الوهبانية
الخ) نقل بالمعنى وترك محامى الوهبانية قيد كون الثمار مما لا يبيى وكون ذلك في بستان احترازاً عن اترقى

مر بشار تحت اشجار في غير اثمار
لاباس بالتناول ما لم يعلم النهي
صريحاً ودلالة وعليه الاعتماد
وفيها

وأخذك تفاحاً من النهر جارياً
يجوز وكثير وفي الجوز ينكر
(كتاب الآتي)

متابعه عرضية التلف والزوال
مطلب
التي شيئاً وقال من أخذه فهو له

مطلب
له الأخذ من ثمار السكر في العرس

مطلب
ووجد دراهم في الجدار أو استيفظ
وفي يده مسرة

مطلب
أخذ صوف ميتة أو جلد لها

مطلب
سرق مكعبه ووجد مثله أو دونه

قرر الزنادي أن الإنسان إذا ضاع
له شيء وأراد أن يرده الله سبحانه
عليه فليست على مكان عال
يستقبل التسبلة ويقرأ الفاتحة
ويهدي ثوابه للنبي صلى الله
عليه وسلم ثم يهدي ثواب ذلك
لسيدى أحمد بن علوان ويقول
يا سيدى أحمد يا ابن علوان إن لم
ترد عليّ ضالتي والآنزعتك من
ذوان الاولياء فإن الله تعالى
يرد عليّ من قال ذلك ضالته ببركته
أجهورى مع زيادة كذا في حاشية
شرح المنهج للدودي رحمه الله
أه من

والسواد وحاصل ما في شرحها عن الخائفة وغيرها أن الثمار إذا كانت ساقطة تحت الأشجار فلو في المصر
لا يأخذ شيئاً منها ما لم يعلم أن صاحبها أباح ذلك نصاً أو دلالة لأنه في المصر لا يكون مباحاً عادة وإن كان
في البستان فلو الثمار مما يبيح ولا يفسد كالجوز واللوز لا يأخذه ما لم يعلم الاذن ولو مما لا يبيح قبيل كذلك
والمعتمد أنه لا بأس به إذا لم يعلم النهي صريحاً أو دلالة أو عادة وإن كان في السواد والقرى فلو الثمار مما يبيح
لا يأخذ ما لم يعلم الاذن ولو مما لا يبيح انتقوا على أن له الأخذ ما لم يعلم النهي ولو كان الثمر على الشجر فالأفضل
أن لا يأخذ ما لم يؤذن له إلا في موضع كثير الثمار يعلم أنهم لا يشعرون بمثل ذلك فله الأكل دون الحمل (قوله
وفي الجوز ينكر) لأنه مما يبيح ولا يرمى عادة بخلاف التفاح والكمثرى لأنه لو ترك يفسد ويخالف النوى لأنه
مما يرمى كما ترى بانه في مسئلة الحطب (فروع) ألقى شيئاً وقال من أخذه فهو له فلن يسمعه أو يبلغه ذلك القول
أن يأخذه والالم يملكه لأنه أخذه أمانة لما لكرهه عليه بخلاف الأول لأنه أخذه على وجه الهبة وقد تمت
بالقبض ولا يقال أنه يجب الجهر به فلا يصح هبة لانا نقول هذه جهالة لا تنفي إلى المفاضة والمالك يثبت عند
الأخذ وعنده هو متعين معلوم أصله أنه عليه الصلاة والسلام قرب بدات ثم قال من شاء اقتطع ويقتره أن يجرد
الانشاء من غير كلام يفيد هذا الحكم كمن يثر السكر والدرهم في العرس وغيره فمن أخذ شيئاً ملكه لأن الحال
دليل على الاذن وعلى هذا الوضع الماء والجد على باب يباح الشرب منه لمن مر به من غنى أو فقير وكذا إذا غرس
شجرة في موضع لا ملك فيه لاحد وأباح للناس ثمارها وكل ذلك مأخوذ من الحديث اه ملخصاً من
شرح السير الكبير وفي التثارة خائفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشتري داراً فوجد في بعض الجدار درهم قال أبو بكر إنها
كاللقطة قال الفقيه وإن ادعاه البائع رد عليه وإن قال ليست لي فهي لقطة اه وفيها سأل رجل عطاء رحمه
الله تعالى عن بات في المسجد فاستيقظ وفي يده مسرة فدنا من رجل الذي سرقها في يده لا يريد إلا أن يجعلها لك
وفي الجرد وجد في البادية بغير ما مذبحوا قريب الماء لا بأس بالأكل منه إن وقع في قلبه أن مالكة أباحه وعن
الثاني طرح ميتة فأخذ آخر صوفها له الانتفاع به وللمالك أخذه منه ولو سلع الجلد ودفعه للمالك أن يأخذه ويرد
عليه ما زاد الدفع فيه وفي الخائفة وضعت ملائمتها وضعت أخرى ملائمتها ثم أخذت الأولى ملائمة الثانية
لا ينبغي للثانية الانتفاع بملائة الأولى فإن أرادت ذلك قالوا ينبغي أن تصدق بها على بنتها الفقيرة بنية كون
الثواب لصاحبها إن رضى ثم تستوهب الملائة من الثمن لأنها بمنزلة اللقطة وكذلك الجواب في المكعب إذا
سرق اه وفيه بعضهم بأن يكون المكعب الثاني كالأول أو أجود فلو دونه له الانتفاع به بدون هذا
التركيب لأن أخذ الأجود وترك الأدون دليل الرضى بالانتفاع به كذا في الظهيرة وفيه مخالفة للقطة من جهة
جواز التصديق قبل التعريف وكأنه للضرورة اه ملخصاً قلنا ما ذكر من التفصيل بين الأدون وغيره
انما يظهر في المكعب المسروق وعليه لا يحتاج إلى تعريف لأن صاحب الأدون معرض عنه قصداً فهو بمنزلة
الدابة المهزولة التي تركها صاحبها عمدًا بل بمنزلة القاء النوى وقشور الرمان أمالوا أخذ مكعب غيره وترك مكعبه
غلطاً الظلمة أو نحوها ويعلم ذلك بالقرائن فهو في حكم اللقطة لا بد من السؤال عن صاحبه بلافق بين أجود
وأدون وكذا لو اشتبه كونه غلطاً وعمداً لعدم دليل الاعراض هذا ما ظهر في قتائله (قاعدة) ذكر ابن حجر
في حاشية الايضاح عن بعض الصوفية قدس الله تعالى أسرارهم مانعه إذا ضاع منك شيء فقل يا جامع الناس
ليوم لا ريب فيه إن الله لا يخلف الميعاد جعيتي وبين كذا وبسميه باسمه فانه محجوز قال النووي وقد جرت به
فوجدته نافعاً لوجود الضالة عن قرب غالباً ونقل عن بعض مشايخه مثل ذلك اه والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الآتي)

اسم فاعل من أبق كضرب وسمع ومنع قاموس والاكثر الأول مصباح ومصدره أبق ويحذف وابق ككتاب
وجعه ككفار وركم قاموس (قوله مناسبته) أي مناسبة الآتي للقط واللينة عرضية التلف أي
الهلاك والزوال أي زوال يد المالك أي توقع عروض الامرين أو أحدهما في الثلاثة وهو وجه ذكرها عقب
الجهاد فان الانفس والاموال فيه على شرف الزوال كما مر واعترض في الفتح بأن عرضية ذلك في الآتي بفعل
فاعل مختار فالأولى ذكره عقب الجهاد وأجاب في البحر بأن خوف التلف من حيث الذات في اللقطة أكثر

من اللقطة فذكر عقبه وأما التلق في الآتي فنحن حيث الانتفاع للمولى لأن حيث الدان لأنه لو لم يعد إلى مولاه لا يموت بخلاف اللقطة فإنه لصغره أن لم يرفع يموت فالأنسب ترتيب المشايخ (قوله والابن انطلق الرقيق تمزدا) وهو في اللغة الهرب كما في المغرب والتمزد الخروج عن الطاعة احتريزه عن الحال وهو المملوك الذي ضل عن الطريق إلى منزل سيده بلا قصد (قوله من مؤجره) بفتح الجيم اه ح أي مستأجره ولو عهده كان أوفى ط (قوله ومودعه) بفتح الدال اه ح (قوله ووصيه) أي الوصي عليه بأن مات سيده عن أولاد صفار وأقام هو والقاضي عليهم وصيا فان العبد يكون داخل تحت وصايته (قوله أخذه فرض أن خاف ضياعه) أي أن غلب على ظنه ذلك وهذا ذكر في البحر أخذ من عبارة الدائع وبأني ما فيه وذكره في الفتح بجنا قته هما المصنف (قوله ويندب أخذه أن قوى عليه) عبارة كافي الحاكم وإذا وجد عبداً أبقاه وهو قوي على أخذه قال به تركه وأحب إلى أن يأخذه فيرده على صاحبه اه ومفهومة أن قيد القوة على أخذه تأكيده لا فائدة جواز الترك وأنه لا يجب أخذه بل يندب فهو في الحقيقة لم يدفع توهم الوجوب عند القوة عليه وبه يدفع ما أورد على المصنف من أن هذا الشرط لا يخص ما نحن فيه بل هو عام في سائر أئمة كالتلف على أن يكون القدرة شرطاً عاماً لا يوجب عدم ذكرها في معرض بيان الأحكام قال تعالى والله على الساسع البت من استطاع إليه سبيلاً ولم يصرح بشرط عدم خوف ضياعه لعله من قوله فرض أن خاف ضياعه فهم (قوله لما في الدائع الخ) تعليل لقوله أخذه فرض أن خاف ضياعه الخ وقد تبع في ذلك البحر واعتد به في التهرب بأنه قدم عن الدائع أن القول بفرضية أخذ اللقطة عند خوف الضياع قول الشافعي وقول الدائع هما أن حكمه - هذا لا يبق حكمه اللقطة لا يدل على فرضية أخذه عند بانهم في الفتح يمكن أن يجري فيه التفصيل في اللقطة بين أن يغلب على ظنه تلفه على المولى أن لم يأخذه مع قدرة تامة عليه فيجب أخذه والافلا اه قلت لكن تقدم أن مانده في البدائع إلى الشافعي مدحاً بقوله هنا حكمه حكم اللقطة يفيد أنه إذا كان أخذه واجباً يكون أخذه مثلهما وقد صرح في غير البدائع بأن أخذه واجب فأخذنا لا يبق كذلك فلما نزل (قوله واستوثق منه بكيد ان شاء) قال في الفتح ثم إذا دفعه إليه عن يمينه في أوله أهدأ الكسيل وتركه روايان اه وظاهره أن ذلك في حق القاضي وهو صريح ما في كافي الحاكم قال ط وذكر العلامة نوح قيل رواية عدم أخذ الكسيل أصح لأنه لما أقام الدية أنه لم يحرّم تأخيرها لأن الدفع في هذه الصورة واجب اه قلت لكن في التاترخانية أن رواة الأخذ حوط (قوله أيضا) أي مع الاستئذان منه بكسيل (قوله بوجه) كسيع أو هبة بنفسه أو بوكيله (قوله دفع إليه بكسيل) أخذ الكسيل هنا رواية واحدة كافي الفتح قال في التاترخانية ولم يذكر في الآداب أن القاضي يتخير في الدفع إليه أو يوجب عليه الدفع وقد اختلف المشايخ فيه اه قلت بدعي وجوب الدفع في صورة إقرار العبد وعدمه في صورة ذكر العلامة تأمل (قوله بخافة جعله) أي أحده جعله (قوله سلك) أي بإبقائه (قوله فان طالت المدة) سيأتي أن القاضي يجبس إلا بقر براوي التاترخانية يحبس إلى أن يتي طالبه ويكون هذا الحبس بطريق التعزير ويتفق عليه في مدة الحبس من بيت المال ثم قال فان لم يحبس له طالب وطال ذلك باععه بعد ما حبسه ستة أشهر ويدفع الثمن إلى صاحبه إذا وصف حاله وعلامته اه وجوابه يظهر على أنه لا يوجب خوف إبقائه كما ترى في المسئلة وبأني (قوله ولو علم مكانه) في الخواشي يعقوبية بدعي أن يكون هذا إذا عذر إبعاده إلى مالك وخيف تلفه وقد ذكر في القنية أن مال الغائب لا يباع إذا علم مكان الغائب لا يمكن إبعاده اه هرقلت قد يكون إبعاده إلى مالكه موجبا لكثرة الدفعة فيقتصر زمانه وقد لا يمكن معه أخذه ما دفعه إليه القاضي (قوله وأمسك من غنمه ما أنفق منه) الغنم في منه لقاضي والمراد ما أنفق من بيت المال أي من قدر ما أنفق ليرده إلى بيت المال (قوله أو علم) بتشديد اللام أي وصف علامته وفي المصباح علمت له علامة بالتحديد وضعت له أماراً يعرفها (قوله دفع باقي الثمن إليه) نقل في التاترخانية عن التهذيب أنه لا يدفع إليه الثمن إلا بالبيعة ولا يكتفي بالحلية ونقل عن الكافي أنه يجوز أن يكتفي بها قلت يمكن التوفيق بأن الأول في وجوب الدفع والثاني في جواز (قوله عن إعطاء الأذن) أي لو أجد لا يبق (قوله وحيد فلا يصح الخ) لأنه لا يصح بيعه بلا إذن القاضي وحيث كان القاضي ممنوعاً من إعطاء الأذن لا يصح إذهله لأنه يستفيد الولايته من السلطان ولكن هذا المنع السلطاني لا يبي بعد موت السلطان المانع على ما أفاده الخبر الرمي في فتاواه تأمل

والابن انطلق الرقيق تمزدا كذا
عزفه ابن الكلبي لدخول الهارب
من مؤجره ومودعه ومودعه
ووصيه (أخذه فرض أن خاف
ضياعه ويحرم (أخذه) لنفسه
ويندب) أخذه (أن قوى عليه)
والافلا ندب لما في الدائع حكم
أخذه كلقطة (فإن ادعى آخر دفعه
إليه أن يرهن واستوثق) منه
(بكسيل) أن شاء بل وازان بدعيه
آخر (ويحلفه) الحاكم أيضا
(بالله ما أخرجه عن ملكه بوجه
وان لم يبرهن) عطف على أن يرهن
(وأقر) العبد (أنه عبده أو ذكر)
المولى (بعلامته وحليته دفع إليه
بكسيل فان أكره المولى إبقائه)
محافة جعله (خلف) الخ أن يبرهن
على إبقائه أو على إقرار المولى سلك
زبلي (فان طالت المدة) أي مدة
عبي المولى (باعه القاضي ولو علم
مكانه) التاترخانية المولى بكثرة
الدفع (وحفظه منه إذا خد
(و) أمسك من غنمه ما (أنفق منه
وان جاء) المولى (بعده وبرهن)
أو علم (دفع باقي الثمن إليه ولا يملك)
المولى (تفرض به) أي يبيع
القاضي لأنه باع الشرع ملكه
لا ينقص قلت لكن رأيت في
معروضات المحرم إلى السهود
مفتي الروم أنه صدر أمر سلطاني
يمنع القضاء عن إعطاء الأذن مع
عبيد العسكرية وحيد فلا يصح
بيع عبيد السباهية فلهذا أخذها من
مشتريها ويرجع المشتري بنفسه
على البائع

وأما عبد الرعايا فكذلك إذا كان
بغير فاحش والافلارعايا الثمن
وبذلك ورد الامر ايضا انتهى
بالمعنى فليحفظ فانه مهم (ولو زعم)
المولى (تدبيره او كتابته) او
استيلادها (لم يصدق في نفسه)
الا أن يكون عنده ولد منها أو يبرهن
على ذلك نهر (واختلف في النسل)
فيل أخذه فحصل وقيل تركه ولو
عرف بيته فإيصاله اليه اولى (ابق
عبد الحياه به رجل وقال لم اجد
معه شيئا) من المال (صدق) ولا
شيء عليه (ولن رده) خبر لقوله
الاتي اربعون درهما (اليه من
مئة سفر) فأكثر (وهو) اى والحال
أن الراد ولو صبيا أو عبد لكن الجعل
لمولاه (من يستحق الجعل) قيد به
لأنه لا جعل لسلطان وشكته وخبر
ووسى يتيم وعائلته ومن استعان به
كان وجده فله فقال نعم أو كان
في عياله وابن واحد الزوجين مطلقا
زبلي وشريك

(قوله فكذلك) أى لا يصح بيع القاضى لان تصرفه منوط بالمصلحة وخصوصا بعد ورود الامر له بذلك
(قوله لم يصدق في نفسه) أى لم يصدق في زعمه المذكور في حق نقض البيع والافه هو مواخذ بقراره على نفسه
(قوله الا أن يكون عنده ولد منها) أى ولد ولده في ملكه فيدعى انه ولده منها فيصدق عليه وجبت النسب
ويصح البيع اه كفى الحناكم الشديد (قوله أو يبرهن على ذلك) أى على ما زعمه من التدبير ونحوه وأفاد
أن ما ذكره المصنف محمول على ما إذا كان مجرد دعوى بلا برهان وبه اندفع ما في الجرح من النقطة من أن عدم
تصديقه مشكل لأنه اى المالك لو باع نفسه ثم قال هو مدبر أو مكاتب أو أم ولد وبرهن قبل برهانه لان التناقض
في دعوى الجزية وفروعهما لا يمنع اه قال في النهر فيجمل على ما إذا لم يبرهن اه وبه أجاب المقدسى أيضا
(قوله واختلف في النسل) الاولى للمصنف ذكره بعد قوله ويندب ان قولى عليه لثلاث يومهم أن الاختلاف
في نقض البيع (قوله قبل الخ) وعليه فهو مما خاف فيه الا بقى ويخالفه أيضا انه لا جعل لرادته وأنه لا يحبس
وأه يؤخره وينفق عليه من أجرته كالنقطة كما في الجرح وسباني (قوله ولو عرف بيته الخ) يشير الى أن محل
الاختلاف ما إذا لم يعلم الواحد مولاه ولا مكانه قال في الفتح أما إذا علم فلا ينبغي أن يختلف في افضلية أخذه وردة
(قوله صدق) أى يمينه كفى (قوله من مدة سفر) الظاهر أن المعتبر في هذه المسافة ما بين مكان الاخذ
ومكان سيد العبد سواء ان من مكان سيده أو غيره كما يشعر به قول الهداية ومن رد الا بقى على مولاه من
مسيرة ثلاثة ايام فصاعد افتد اعتبر مكان الرد ومكان المولى وعليه فلو خرج في حاجة لمولاه مسافة يومين ثم ابقى
منها مسافة يوم فأخذه رجل وردة على مولاه فله اربعون درهما اعتبارا لمكان المولى والظاهر أيضا كما افاده ط
أن المعتبر في مكان المولى المكان الذى يحصل فيه الرد عليه حتى لو لحقه المولى وقد سار يوم فلقية الواحد بعد
ماساريو مين فله جعل اليومين فقط (قوله ولو صبيا أو عمد الخ) جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله من
يستحق الجعل ودخل في هذا التعميم ما اذا تعدد الراد كالأبين فيشتركان في الاربعين اذ ارداه الى مولاه وما اذا
رده بنفسه أو نائبه كما اذا دفعه الى رجل وأمره أن يأق به الى مولاه وأن يأخذ منه الجعل وما اذا اغتصبه منه
رجل وجاء به الى مولاه وأخذه جله ثم جاء الاخذ وبرهن انه أخذه من مسيرة سفر فله الجعل ويرجع المولى على
الغاصب بما دفعه اليه لانه أخذه بعير حق (قوله من يستحق الجعل) بأن لم يكن ممن يعمل متبرعا بخلاف
المتبرع اما لو جوب ذلك العمل عليه كالسلطان أو أحد نوابه أو لكونه يحفظ مال سيد العبد كوصى اليتيم وعائلته
أو لكونه من جرت العادة برده عليه تبرعا اما لاستعانة به أو لانه ممن في عياله أو لزوجة أو بنوة أو شريك (قوله
وشكته) هو حافظ المدينة اه ح (قوله وخبره) هو بمعنى المعاهد أى من يعاهدك على النصرة ولعل المراد به
من ينصبه الحاكم في الطريق لدفع القطاع عن المسافرين ثم رأيت فضلا عن الحموى أن المراد به هنا الحارس
(قوله وعائلته) أى من يعول اليتيم ويريه في حجره بلا وصاية (قوله فقال نعم) كذا شرطه في التتارخانية
معللا بأنه قد وعد له الاعانة بجر قال المقدسى والظاهر أنه ليس بشرط لان الظاهر منه التبرع بالعمل حيث لم
يشترط عليه جهلا اه قالت وفيه نظر فان عدم شرط الجعل لا يدل على التبرع والالزم شرطه في كل المواضع
بخلاف ما اذا استعان به ووعد له الاعانة فان اجابته بالتول لم يطلب دليل التبرع تأمل (قوله أو كان في عياله)
عطف على استعان وشمل أحد الابوين اذ اردت عبد الابن فلا جعل له اذا كان في عيال الابن كحكم بقية
المحارم كما في الهداية وشروحا كغاية البيان والمعراج والفتحة والعناية وكذا في البرازية والجوهرة
والقهستاني والهر على خلاف ما في البحر والمنع حيث سوى بين الابوين والابن ومثله قول الحاوى القدسى
اذا كان الراد في عيال مالك الغلام لا جعل له والا فله الجعل سواء كان اجنبيا او ذارحم محرم الا والوالدين
والمولودين (قوله وابن) عطف على سلطان ح (قوله مطلقا) اى سواء كان الابن في عيال الاب
وأحد الزوجين في عيال الآخر أو لا قال الزبلي لان رد الا بقى على المولى نوع خدمة للمولى وخدمة الاب
مستحقة على الابن فلا تقابل بالابروكذا خدمة أحد الزوجين الآخر اه ح (قوله وشريك) لان
عمله يكون في حصته وحصته شريكه بلا تغيير فلا جره كن استأجر شريكه على حل الحل المشترك بينهما لا يستحق
اجر او منه ما في الولو الجسية لوجاهه وارث الميت ان أخذه وسار به ثلاثة ايام وسلمه في حياة المولى يستحق
الجعل ان لم يكن في عياله وان سلمه بعد موته وليس ولد المولى ولد في عياله وكن معه وارث آخر قال محمد الجعل

في حصة شركته وقال أبو يوسف لا وقيل قول أبي حنيفة كقول محمد اه ملخصا قلت ولعل وجه الخلاف
انه ان نظر الى أن العمل الموجب للعمل وهو سيرة ثلاثة ايام حصل في حياة المولى قبل أن يصير الراد شرى كما وجب
للمعمل وان نظر الى أن الاستحقاق بالتسليم وهو لم يحصل الا بعد الموت والاشترائك يجب للمعمل ويؤيد الثاني
عدم استحقاق العمل في موت مولى أم الولد والمدير كما يأتي قريبا تأمل (قوله ووهبانية) كذا في بعض
النسخ والذي رأيته في عدة نسخ ووهبان وهكذا رأيته موزا الى نسخة الشارح وهو الصواب لأن الشارح عزاه
للولو الجنية والذي رأيته فيها ووهبان وشحنة وهه كذا رأيته في التجميع والظاهر أنه في عرفهم اسم لنوع
من يرب منه من اجل الولايات بقرينة ذكره مع الشخصية وحينئذ يتم قول الشارح فالمستثنى احد عشر
فانه به يتم العدد فانهم (قوله أربعون درهما) بوزن سبعة مثاقيل فتح وان اتفق أضعافها بغير أمر القاضي
كافي الحاصلكم أمالوا اتفق بأمره فان له الأربعين مع جميع ما اتفق فلا يستحق الأربعين فقط الا اذا كان
اتفاقه بغير أمر القاضي وبه سقط اعتراضه في الدر المنقى على شارح الوهبانية بأن تعبيره بلفظ غير من سبق القلم
(قوله فطل صلحه فيما زاد عليها) لانه زيادة على ما ثبت بالنص كما بطل صلح القتال فيما راد على المديته قال في البحر
بجلاف الصلح على الأقل لانه حط منه (قوله استخسانا) والقياس أن لا يكون له شيء الا بالشرط كما اذا ردت
بجهة ضالة أو عبد اذ الوجه الاستخسان أن العصابة رضي الله تعالى عنهم اجعوا على أصل العمل واختلفوا
في مقداره فأوجبنا الأربعين في مدة السفر وما دوسها في مبادونه جمعا بين الروايتين نهر (قوله ولورد أمة الخ)
اعلم انه في كافي الحاصلكم عم أولافي وجوب العمل في رد الباقي فقال بالغا وغير بالغ ثم قال واذا أقيمت الامة
ولها صبي رضيع فرد هارجل كان له جعل واحد فان كان ابنها غلاما قد قارب الحلم فله العمل ثمانون درهما اه
قال في الفتح لأن من لم يراهق لم يعتبر أيضا اه ومقتضاه أن المراد بقوله أو غير بالغ هو المراهق ووفق في الخبرين
عبارتي الكافي بأن الولد ان كان مع احد ابويه اشترط كونه مرا هقا أي اشترط ذلك لوجوب جعل آخر لرد الولد
وان لم يكن مع أحدهما لا يشترط أن يكون مرا هقا لكن بشرط عقله لقول التتارخانية وما ذكر من الجواب
في النص غير محمول على ما اذا كان يعقل الباقي والافهوصان لا يستحق له العمل اه ووفق في النهر بأن قوله
قد قارب الحلم غير قيد لقول شارح الوهبانية اتفق الاصحاب أن الصغير الذي يجب العمل برده في قول محمد هو
الذي يعقل الباقي وصاحبه أنه لا يشترط كونه مرا هقا في وجوب العمل برده سواء كان مع احد ابويه او وحده
بل الشرط أن يعقل الباقي فثبت التمرانها هو تقييد الولد في مسألة الكافي بكونه يعقل الباقي اشارة الى انه المراد
من قوله قد قارب الحلم (قوله لنبوته بالنص) فلا يحط منه لتقصان القيمة كصدقة المطر لا يحط منها لو كانت
قيمة الراس أقص من صدقة النطرفة له العيني وقال محمد يفتني بقيمة الدرهم لأن المتعود احياء مال المالك
فلا بد أن يسلم له شيء تحتمية الفائدة وذكر صاحب البدائع والاسيحي في الامام مع محمد فكان هو المذهب بحر
والذي عليه المتون مذهب أبي يوسف كما لا يخفى فينبغي أن يقول عليه لموافقة للنص والله تعالى اعلم مخ ط
(قوله ان أشهد الخ) شرط لاستحقاق العمل المذكور ورواه عند التمكن من الشهادات والا فلا يشترط
والقول قوله في انه لم يترك منه كما مر ح به في التتارخانية بحر وفي الكافي أخذه رجل فاشتره منه رجل
وجاء به فلا جعل له لانه لم يأخذه لبرده وكذلك الهبة والوصية والميراث فان أشهد حين اشتراه انه انما اشتراه لبرده
على صاحبه لانه لا يتدر عليه الا بالشرافه فله العمل اه ويكون متبرعا بالثمن نهر (قوله بقطعه) بأن تقسم
الأربعين على الايام لكل يوم ثلاثة عشر وثلاث نهر (قوله بربخ له) يقال ربح له كمنع وضرب اعطاء
اعطاء غير كثير قاموس واعتبار رأي الحاكم عند عدم الاصطلاح على شيء ط (قوله به يفتني) أي بالربخ
برأي الحاكم (قوله ولومن المصير) تعبير لقوله ومن أقل وعنه انه لا شيء له فهستاني عن المنعرات لكن
الاقول هو المذكور في الاصل وهو الصحيح بحر (قوله كتن في العمل) أي في وجوبه وهذا اذا ردت المدير واثم
الولد في حياة المولى كما افاده ما بعده (قوله لعتقهما بموت) فيشترط ربح لا يملوك وهذا في أم الولد ظاهر وكذا
في المدير لو يخرج من الثلث لانه حينئذ يعتق بالموت اتفاقا والافكذلك عندهما وعنده بصير كالمكاتب لانه
يسمى في قيمته ليعتق ولا جعل في رد المكاتب وتعامه في الفتح (قوله وان أبق منه) وكذا الوصاة في يده نهر
(قوله ثم انه أبق) أي في حال استعماله أمالو بعد فراغه وعزمه على أن يرده الى صاحبه فينبغي عدم التعمان

تف ووهبانية ولو الجنية فالمستثنى
احد عشر (اربعون درهما)
فطل صلحه فيما زاد عليها
(ولو بلا شرط) استخسانا ولورد
امة ولها ولد يعقل الباقي فجعلان
نهر بجنا (وان لم يعد لها) عند
الثاني اثبوتها بالنص فلذا عول
عليه ارباب المتون (ان شهد الله
اخذه لبرده) والا لا شيء له (و) لاراه
(من أقل) منها بقطعه وقيل
يربح له برأي الحاكم (اوبق) قدر
باصطلاحهما (به يفتني) تتارخانية
بحر (ولو من المصير) فبر صخ له
اوبق بقطعه كما مر (وامر له ومدير)
وما ذون (كتن) في العمل (وان
ماث المولى قبل وصوله) أي الباقي
(وهو مدير واثم ولد فلا جعل له)
لعتقهما بموته (وان أبق منه بعد
اشهاد) المنة تتم (لم يضمن) لانه
امانة حتى لو استعمل في حاجة
نفسه ثم انه أبق نعم ابن مالك
عن الفتية وفي الوهبانية لو انكر
المولى اباقة قبل قوله بيمينه

قوله من يد الرقة يمتد ما لم يبين اباؤه (وضمن لو) ابقوا ملت (قبله) مع تمكنه منه لانه عاصب (ولا جعل له في الوجهين) خلافا للثانية في الثاني لان الاشهاد عنده ليس شرط اقباه وفي اللقطة (ولا جعل برقة مكاتب) لحزبه يدا (وجعل عبد الزهن عن المرتن

٣٢٨

لوقيته مساوية للدين اوقاقل
ولو امكن من الدين فعليه
بقدر دينه والباقي على الراهن
لان حقه بالقدر المضمون منه
(وجعل عبد اوصى برقبته
لأنسان ويخذه لا حر على
صاحب الخدمة) في الحال لان
المنفعة له (فاذا انقضت) الخدمة
(رجع صاحبها على صاحب الرقة
او بيع العبد فيه) اي في الجعل
(وجعل ما ذون مديون على من
يستقر له المال) فان بيع بدي بالجعل
والساقى للغرماء (كما يجب جعل)
آبق جنى خطأ لا في يد الاخذ على
من سببه له (مقصود على غاصبه
وموهور على موهور له وان رجع
الواهب) بعد الرق لا زال ملكه
بالرجوع يتنسب منه وهو ترك
التصرف (و جعل عبد صبي
في ماله و) الا ببق نفقته كنفقة
اقطة (كما مر) وله حصة لدين نفقته
ولا يؤجره الثاني (خشية اباؤه
ثانيا و) لكن (يحبسه تعزيرا)
له وقيل يؤجره للنفقة وبه جزم
في الهداية والكافي (بخلاف)
اللقطة و (النال) وقد روى
التتارخانية مدة حبسه بستة اشهر
ونفقته فيها من بيت المال ثم بعدها
بيعه القاضى كما مر (فرع) ابق بعد
البيع قبل القبض للمشتري
وقع الامر للقاضى لينسخ والله أعلم
(كتاب المفقود)
(هو) لغة المهدوم وشرا غائب
لم يد راحى هو في توقع قدومه
(ام ميت اودع اللحد الملقع) أى
القصر جمعه بلا وقع فدخل الاسير
ومر تدمل يدرا لخلق ام لا (وهو
في حق نفسه ح) بالاستصحاب
هـ اهل الاجل فيهم

لعوده الى الوفاق ط (قوله ويلزم من يد الرقة يمتد) أى اذا ابقى منه أومات في يده سواء أشهد أنه اخذ له ليرة
أولا كما هو ظاهر لانه غير مفيد عند انكار المولى اباؤه (قوله ما لم يبين اباؤه) أى باقامة البينة على اباؤه
أو على اقرار المولى به زيلعى (قوله في الوجهين) أى فيما اذا ابقى منه بعد الاشهاد أو قبله قال في المنع أما
في الاول فلانه لم يرده الى مولاه وأما الثاني فلانه بترك الاشهاد صار عاصبا (قوله خلافا للثاني في الثاني) أى
في قوله وضمن لوقبله فانه لا يضمن عند أبى يوسف وان لم يشهد والاولى ذكر الخلاف قبل قوله ولا جعل له ثلاثيوهم
أن الخلاف في الجعل وليس كذلك لان ابا يوسف وان أوجب الجعل بدون اشهاد لكن لا بد فيه أن يرده على مولاه
والكلام فيما اذا ابقى أومات قبل الرقة فافهم (قوله اوبيع العبد فيه) أى ان لم يدفع صاحب الرقة الجعل
والظاهر أن الذى يبيعه هو القاضى (قوله على من يستقر له الملك) وهو المولى ان اختار قضاء دينه أو الغرماء
ان اختار بيعه في الدين فيجب الجعل في الثمن وفي كلامه تسامح لان الملك لم يستقر لهم فيه بل في غنمه وانما استقر
ملكه للمشتري ولا شئ عليه كما في الفتح (قوله جنى خطأ) أى قبل الا باق اوبعد قبل الاخذ كما يفيد قوله
لا في يد الاخذ واحتزبه عما لو جنى في يد الاخذ فلا جعل له على أحد كما لو قتل عدوا ثم رده (قوله على من
سببه له) وهو المولى ان اختار فداءه أو الاولياء ان اختار دفعه اليهم فلو دفع المولى الجعل ثم قضى عليه بالدفع
الى الاولياء له الرجوع على المدفوع اليه بالجعل بجر عن المحيط تأمل (قوله على غاصبه) لانه احباه له
لتبرأ منه بدفعه وظاهر لزوم الجعل له ولورده الى مالكه ويجتزأ ط (قوله وهو ترك التصرف) أى تصرفه
بما يمنع رجوع الواهب في يده (قوله عبد صبي) بالاضافة أى جعل عبد الصبي في مال الصبي (قوله
كنفقة لقطعة) لانه لقطعة حقيقة فلوانفق عليه الاخذ بلا أمر القاضى كان متبرعا وبانه كان له الرجوع بشرط
أن يقول على أن ترجع على الاصح بجر (قوله وله حصة لدين نفقته) فان طالت المدة ولم يجئ صاحبه باعه
الثانى وحفظ ثمنه كما قدمناه بجر قلت وله حصة أيضا للجعل قال في الكافي ولمن جاء بالا ببق أن يمسكه
حتى يأخذ الجعل فان مات في يده بعد ما قضى له القاضى باسمه بالجعل فلا ضمان عليه ولا جعل وكذلك
لومات قبل أن يرفعه الى القاضى (قوله وقيل يؤجره للنفقة) تقدم الكلام عليه في اللقطة (قوله بخلاف
للقطعة والنال) فان الدابة للقطعة تؤجر لينفق عليها من اجرتها والصال لا يجبر وظاهره أنه يؤجره لينفق
عليه من اجرته وبه صرح في كتاب اللقطة (قوله ثم بعد ما يبيعه القاضى) أى ويرد ليت المال ما انفقه
منه كما قدمناه ح والله سبحانه أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المفقود) •

مناسبته للآبق أن كلامهم ما فقد أهله وهم في طلبه وأخر عنه اقباه وجوده (قوله هو غائب الخ) أقاد
أن قول الكنز هو غائب لم يد ر موضعه معناه لم تد ر حياته ولا موته قال في البحر فالمدار انما هو على الجهل بحياته
وموته لا على الجهل بمكانه فانهم جعلوا منه كافي المحيط المسلم الذى اسره العدو ولا يدري أى ام ميت مع أن
مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه اعلم من أن يكون عرف أنه في بلدة معينة من دار الحرب أولا اه لكن
في الملقى وغيره هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته قيل فهذا صريح في اشتراط جهل المكان فيكون
التعويل عليه قلت الظاهر أن علم المكان يستلزم العلم بالموت والحياة غالباً وعدمه عدمه فالعطف للتفسير
ولو علم مكانه من دار الحرب مع تحقق الجهل بمحاله وعدم امكان الاطلاع عليه لاشك في انه مفقود فافهم (قوله
فيتوقع قدومه) أى يطلب أو ينتظر وقوعه وقوله قدومه بدل احتمال من الضمير في يتوقع العائد الى قوله
غائب لا نائب فاعل لان حذفه لا يجوز (قوله وممن تدمل يدرا لخلق ام لا) أى فانه يوقف ميراثه كما يوقف ميراث
المسلم كفى الحاكم لانه اذا جهل لحاقه لا يمكن الحكم به بخلاف ما اذا علم فانه يحكم به ويكون موتاً حكماً فيقسم
ميراثه على ما مر في باب (قوله وهو في حق نفسه ح) مقابلة قوله الا فى ميت في حق غيره وحاصله أنه يعتبر حياً
في حق الاحكام التى تصرفه وهى المتوقعة على ثبوت موته ويعتبر ميتاً فيما يتقعه وبصرف غيره وهو ما يتوقف على

(فلا ينكح عرسه غيره ولا يقسم ماله) قلت وفي مهورات المفتي أبي السعود أنه ليس لأمين بيت المال زرع من يده من يده عن أمنه عليه قبل ذهابه للماسي معزيا لخزاة المفتين (ولا تفسخ اجارته ونصب القاضي من) أي وكيله (ياخذ حقه) كغلاته وديونه المقر بها (ويحفظ ماله وديونه عليه) عند الحاجة فلوله وكيله حفظ ماله لتعمير داره الا باذن الحاكم لانه له مات ولا يكون وصيا تجنيس (لكنه) أي هذا الوكيل المنصوب (ليس بمخصص فيما يدي على المفقود من دين وودبعة وشركة في عشار أو رقيق وشعوه) لانه ليس بمالا، ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالتبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بخلاف ولو قضى بخصومته لم يتخذ اذ الزيلعي في القضاء وتعمه الكال الا بتفويض قاض آخر لكن في الخلاصة الفتوى على النفاذ يعني لو القاضي مجتهدا نهر

مطلد
قضاء القاضي ثلاثة اقسام

حياته لان الاصل انه حي وأنه الى الآن كذلك استصحابا بالمال السابق والاستصحاب حجة ضعيفة تصلح للدفع للاثبات أي تصلح لدفع ما ليس ثابت لا لاثباته (قوله زعنه) أي زرع مال المفقود (قوله للماسي الخ) فيه أن ما هنا أودعه بنفسه وما يحيى في مال مورثه ط قلت لكن يأتي قريبا انه لو كان له وكيل له حفظ ماله أي لانه لا ينزل بفقد الموكل كما يأتي لكن نقل ابن المؤيد عن جامع الفصولين لو أخذ القاضي وديعة المفقود عن حي يده ووضعها عند ثقة لا بأس به اه وهذا يخالف ما في المعروضات الا أن يقال ما فيها هو في حق أمين بيت المال فليس له ذلك وان كان المفقود لا وارث له الايت المال لان الواوثة حقيقة ليس له ذلك فأمين بيت المال بالاولى وما نظناه انما هو في القاضي الذي له ولاية حفظ مال الغائب والظاهر أنه محمول على ما اذا رأى المصلحة في ذلك بأن كان من المال يده غير ثقة والافه وعت تأمل (قوله ولا تفسخ اجارته) لانها وان كانت تفسخ بموت المؤجر أو المستأجر لكنه لم يثبت موته (قوله المقر بها) بالنسبة للمجهول أي التي اقتر بها غرماؤه قيد به لما في النهر ويخاصم في دين وجب بعقده بلا خلاف لا فيما وجب بعقد المفقود ولا في نصب له في عقار أو عرض في يد رجل ولا في حق من الحقوق اذا جحد من هو عنده أو عليه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل من جهة القاضي وهو لا يملك الخصومة بلا خلاف (قوله ويقوم عليه) اعم مما قبله لانه يشمل الحفظ وغيره كحصاد ودياس مثلا (قوله عند الحاجة الخ) متعلق بقوله ونصب القاضي وهذا بحث ذكره في البحر حاصله انه انما ينصب اذا لم يكن له وكيل في الحفظ اقامه الغائب قبل فقده لانه لا ينزرا بفقدته لما في التجنيس جعل داره يد رجل ليعمرها أو دفع ماله ليحفظه وفقد الدافع فله الحفظ لا التعمير الا باذن الحاكم لانه له له مات ولا يكون الرجل وصيا اه واجاب في النهر بأن الظاهر انه أي وكيل المفقود لا يملك قبض ديونه التي اقتر بها غرماؤه ولا غلاته وحينئذ فيحتاج الى النص وكان هذا هو السر في اطلاقهم نصب الوكيل اه قلت وفيه نظر لان مراد البحر أن القاضي انما ينصب له من يأخذ حقه ويحفظ ماله اذا لم يكن له وكيل في ذلك لان وكيله لا ينزل بفقدته وقول النهر الظاهر أنه لا يملك قبض ديونه الخ غير مسلم الا ينقل صريح لانه اذا لم ينزل وقد وكله بذلك فما المانع له منه فلذا والله أعلم لم يقول الشارح على كلامه (قوله ليس بمخصص فيما يدي على المفقود) ولا فيما يدي له كما علمته قال في البحر وكذا ليس للورثة ما ذكر لانهم يرونه بعد موته ولم يثبت ثم نقل عن البرازية مات عن اثنين أحدهما مفقود فزعم ورثة المفقود أنه حي وله الميراث والابن الآخر يزعم موته لخصومة بينهما لان ورثة المفقود اعترفوا أنه لاحق لهم في التركة فكيف يحاصرونهم اه لان اعترافهم بحياته اعتراف بأن الحق له (قوله وضوه) أي نحو ما ذكر من رد تعيب أو مطالبة لاستحقاق بحر (قوله بلا خلاف) لما فيه من تسخير الحكم على الغائب وانما الخلاف المعروف بينهم فمن وكله المالك بقبض الدين هل يملك الخصومة أم لا فنفذه بملكها وعندهما لا اه ح عن الزيلعي (قوله لم ينفذ) اعلم أن قضاء القاضي ثلاثة اقسام قسم يرتكب حال وهو ما خالف النص والاجماع وقسم ينفذ بكل حال حتى لو رفع الى قاض آخر لا يراه نفذه وأما قضاء ولا يطله وهو ما يكون الخلاف فيه لا في نفس القضاء بل في سببه وأمثله كثيرة منها لو قضى شافعي بشهادة الهدودين بعد التوبة أو قضى لامرأة بشهادة زوجها وأجنبي فنفذ ولو رفع الى حنفى لزمه تنفيذه لان الخلاف في سبب القضاء وهو أن شهادة هؤلاء هل تصير حجة للحكم أم لا أما نفس الحكم فلا اختلاف فيه والقسم الثالث الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه في نفس الحكم فقبل ينفذ أيضا وقبل لا ينفذ الا اذا نفذه قاض آخر فاذا نفذه الثاني نفذ حتى لو رفع الى ثالث أمضاه واذا أبطله الثاني فليس لاحد أن يجيزه وهذا هو الصحيح وبعضهم صحح الاول وذلك كالورثة على ولده على اجنبي أو لامرأته بشهادة رجلين لان نفس القضاء مختلف فيه واختلفوا فيما لو قضى على الغائب فقبل هو من هذا القسم فلا ينفذ الا بتفويض قاض آخر وهو ما نقله عن الزيلعي والكال بناء على أن الاختلاف في نفس القضاء على الغائب وقبل هو من القسم الثاني فينفذ بلا توقف على تنفيذ قاض آخر وهو ما نقله عن الخلاصة بناء على أن الاختلاف لا في نفس القضاء بل في سببه وهو أن البينة هل تكون حجة من غير خصم حاضر أو لا (قوله به) أي لو القاضي مجتهدا ومنه لو كان مقتدا المجتهد وهذا ترجيح لما حقه في البحر من كتاب القضاء من أن الخلاف في نفاذ القضاء على الغائب محله ما اذا كان مذهب القاضي صحة هذا القضاء بخلاف القاضي الحنفى وسياق في القضاء

ان شاء الله تعالى فتحقق ذلك (قوله ولا يبيع القاضى ما لا يحاف فساد) منقولاً ~~ل~~ مكان أو عقار الا ان
القاضى لا ولاية له على الغائب الا في الحفظ وفي البيع ترك الحفظ الصورة بلا ملجئ وما يحاف عليه الفساد كالثمار
ونحوها يبيعه لانه تعذر حفظ صورته ومعناه فينظر للغائب بحفظ معناه ٥١ من الهداية والفتح وفي جامع
النصولين وشرح الوهبانية للقاضى يبيع مال المفقود والاصير من المتاع والرفيق والعقار اذا خيف عليه
الفساد وليس له بيعها النفقة عيالهما وان باعها الخوف الضياح فصارت دراهم أو ذنانير يعطى النفقة منها
بطريقه ٥٢ وفيه شراء فغاب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري اين هو جاز للقاضى بيع المبيع وايضا الثمن
للبائع لو كان المبيع منقولاً لا لوعتار او على هذا الورهن المديون وغاب غيبة منقطعة فرفع المرتن الامر
للقاضى لبيع الرهن بدينه ينبغي أن يجوز كما في هذه المسئلة ٥٣ قلت ومسئلة يبيع المبيع ذكرها المصنف
في متفرقات البيوع وذكر في النهر هناك أنه لو غاب بعد قبض المبيع ليس للقاضى بيعه ومسئلة يبيع الرهن
ذكرها الشارح في كتاب الرهن ومقتضى قياس هذه على المسئلة الاولى تخصيص الرهن بكونه منقولاً تامل
(قوله ما مورون بالبيع) أى امرهم السلطان بذلك أقول كيف يتجه هذا الامر مع محالته لما ذكره المصنف
تبعاً لما في كتب المذهب كالهداية وغيرها وكفى الحاكم الشهيد بلا حكاية خلاف الا أن يقال انه اذن للقضاة
بالحكم على مذهب الغير لكن في حكم القاضى بخلاف مذهب كلام مذكور في كتاب القضاء على أن امر قضاء
زمانه لا يسرى على غيرهم كما حرمه في الخيرية (قوله وينفق) أى الوكيل المنسوب نهر أى ينفق من
مال المفقود الحاصل في بيته والواصل من ثمن ما يتسارع اليه الفساد ومن مال مودوع عند مقرر دين على مقر
وتأده في الفتح والبحر (قوله ولادا) نسب على التمييز نهر (قوله وهم اصوله وفروعه) أعاد النهر بالجمع
على التريب لانه يصدق على الواحد والاكثر والمراد الاصول وان علوا والفروع وان سفلا ولم يشترط الفقر
في الاصول استغناء بما مر في النفقات وانما ينفق عليهم لان وجوب النفقة لهم لا يتوقف على القضاء فكان
اعانة لهم بخلاف غير الولا من الاخ ونحوه فان وجوبها يتوقف عليه فكان قضاء على الغائب وهو لا يجوز
وهذا الاطلاق متبدي بالدرهم والدنانير والتبر لان حقهم في المطعوم والملبوس فان لم يكن ذلك في ماله احتج الى
القضاء بالقيمة وهى النقود وقد علمت انه على الغائب لا يجوز الا في الاب فان له بيع العرض لنفقة استحقاقا
كما في المبسوط وقد تم المصنف في النفقات أن لهؤلاء اخذ النفقة من مودعه ومديونه المقرين بالنكاح والسبب
اذا لم يكونا طاهرين عند القاضى فان ظهر الم بشرط أو أحدهما اشترط الاقرار بما خفي هو الصحيح فان أنكر
الوديعه والدين لم ينصب أحد من هؤلاء خصم فيه والمسئلة بفروعهما مرت نهر أى مرت في النفقات
(قوله خلافاً لما لك) فان عنده تعتذر زوجة المفقود عدة الوفاة بعد معنى أربع سنين وهو مذهب الشافعى
القديم وأما الميراث فمذهبهما كدهبنا في التقدير تسعين سنة أو الرجوع الى رأى الحاكم وعند احدان كان
يقلب على حاله الهلاك لكن فقهاء الصنفين أو في مركب قد انكسر وأخرج لحاجة قرينة فلم يرجع ولم يعلم خبره فهذا
بعد أربع سنين يتسم ماله وتعتذر زوجته بخلاف ما اذا لم يقلب عليه الهلاك كالمسافر لتجارة أو لسياحة فانه
يفتقر للحاكم في رواية عنه وفي اخرى بتقدير تسعين من مولده كما في شرح ابن الشهنة لكنه اعترض على الناظم
بأنه لا حاجة للمنفق الى ذلك أى لان ذلك خلاف مذهبنا فحذفه اولى وقال في الدر المنثور ليس بأولى لقول
التهستنى لو أفنى به في موضع الضرورة لأبأس به على ما ظن ٥٤ قلت ونظير هذه المسئلة عدة عمدة الطهر
التي بلغت برؤية الدم ثلاثة ايام ثم امتد طهرها فاقام ما تبقى في العدة الى أن تحيض ثلاث حيض وعندما لم تنقضى
عدتها بتسعة اشهر وقد قال في البرازية الفتوى في زمانه على قول مالك وقال الزاهدى كان بعض اصحابنا
يفتنون به للضرورة واعتصم في النهر وغيره بأنه لا داعى الى الافتاء بمذهب الغير لا مكان الترافع الى مالكى يحكم
بمذهبه وعلى ذلك مشى ابن وهبان في منظومته هناك لكن قد منأ أن الكلام عند تحقق الضرورة حيث لم
يوجد مالكى يحكم به (قوله وميت في حق غيره) معطوف على قوله وهو في حق نفسه حتى كما مر (قوله
وللمفقود بنتان وأبناء) الظاهر أنه بالمذبح ابن اذا لم يصح أن يكون مفرداً منصوباً وفي بعض النسخ وابنان
بصيغة المثني وفي بعضها وابن بصيغة المفرد والكل صحيح (قوله والتركه في يد البنتين) أى بنتي الرجل الميت
واعلم أن في هذه المسئلة ست صور والمذكور هنا صورة واحدة منها وحاصل الصور أن المال إما أن يكون في يد

(ولا يبيع) القاضى (ما لا يحاف

فساده في نفقة ولا في غيرها

بخلاف ما يحاف فساد هـ

فانه يبيعه القاضى ويحفظ ثمنه

قات لكن في معروضات المفتى أبى

السعود أن القضاء وأمناء بيت

المال في زمانه ما مورون بالبيع

مطلقاً وان لم يتف فساد فان ظهر

حيفاً له الثمن لان القضاء غير

ما مورين يبيعه نعم اذا يبيع

يغب فاحش فله فسخه اه فليحفظ

(وينفق على عرسه وقريبه ولادا)

وهم اصوله وفروعه (ولا يفرق بينه

وبينها ولو بعد معنى أربع سنين)

خلافاً لما لك (وميت في حق غيره

فلا يرث من غيره) حتى لو مات رجل

عن بنتين وابن مفقود وللمفقود

بنتان وأبناء والتركه في يد البنتين

والصلى مقررون بتد الابن

مطالب

في الافتاء بمذهب مالك في زوجة

المفقود

أجنبي أو في يد البتني أو في يد أولاد الابن وعلى كل إما أن يتفقوا على التقدير أو شكره من في يده المال ويدهي
 أنه مات وأحكام الكل مبنية في القبح فراجع - إن شئت (قوله أي لا ينزعه من يد البتني) بل يقضى لهما
 بالنصف ميراثا ويوقف النصف في أيديهما على حكم ملك الميت فإن ظهر المقتود جاد دفع اليه وإن ظهر ميراثا
 أعطى البتان سدس كل المال من ذلك النصف والثالث الباقي لأولاد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين فتح (قوله
 ولا يستحق الخ) أي لا يحكم باستحقاقه للوصية بعدم موت الموصي ولا بعده بل يوقف إلى ظهور الحال فإن ظهر
 إلى آخر ما سذكره المصنف (قوله إلى موت أقرانه) هذا ليس خاصا بالوصية بل هو حكمه العام في جميع
 أحكامه من قسمة ميراثه وبتوته وزوجته وغير ذلك (قوله في بلده) هو الأصح بحسب وقيل المعتبر موت
 أقرانه من جميع البلاد فإن الأعمار قد تختلف طولا وقصرا بحسب الاقطار بحسب أجزائه سبحانه العادة ولذا
 قالوا الصقالب أطول أعمارا من الروم لكن في تعرف موت أقرانه من البلاد حرج عظيم بخلافه من بلده فأنما
 فيه نوع حرج محتمل فتح (قوله على المذهب) وقيل بقدر يتبعين سنة بتقديم التام من حين ولادته واختاره
 في الكثر وهو الأرفق هداية وعليه الفتوى ذخيرة وقيل بمائة وقيل بمائة وعشرين واختار المتأخرون ستين
 سنة واختار ابن الهمام سبعين لقوله عليه الصلاة والسلام أعمار أختي ما بين الستين إلى السبعين فذَكَاتِ الْمُنْتَهَى
 غالبوا ذكر في شرح الوهبانية أنه حكماء في النبايع عن بعضهم قال في البحر والعجب كيف يختارون خلاف ظاهر
 المذهب مع أنه واجب الاتباع على مقلدي أبي حنيفة وأجاب في النهر بأن التفحص عن موت الأقران غير ممكن
 أو فيه حرج فعن هذا اختاروا تقديره بالسنة اه قلت وقد يقال لا مخالفة بل هو تفسير لظاهر الرواية وهو
 موت الأقران لكن اختلفوا بينهم من اعتبر أطول ما يعيش إليه الأقران غالباً ثم اختلفوا فيه هل هو تسعون
 أو مائة أو مائة وعشرون ومنهم وهم المتأخرون اعتبروا الغالب من الأعمار أي أكثر ما يعيش إليه الأقران غالباً
 لا أطوله فتدبره بسنتين لأن من يعيش فوقها نادراً والحكم للغالب وقدرة ابن الهمام بسبعين للسنة لأنها
 نهاية هذا الغالب وينبغي إلى هذا الجواب قوله في التبع بعد حكاية الأقوال والحاصل أن الاختلاف ما جاء
 إلا من اختلاف الرأي في أن الغالب هذا في الطول أو مطلقاً اه (قوله واختار الزبلي تنويعه للامام)
 قال في التبع فأى وقت رأى المصلحة ~~بموت~~ بموته قل في النهر وفي النبايع قيل يفترض إلى رأى القاضي
 ولا تقدير فيه في ظاهر الرواية وفي القضية جعل هذا رواية عن الامام اه قلت والظاهر أن هذا غير مرجح عن
 نفاذ الرواية أبصاراً بل هو أقرب إليه من القول بالتقدير لأنه فسر في شرح الوهبانية بأن ينظر ويحتمد ويضلل
 ما يظن على ظنه فلا يقول بالتقدير لأنه لم يرد به الشرع بل يقرر في الأقران وفي الزمان والمكان ويحتمد ثم نقل
 عن معنى المناظرة حكايته عن الشافعي ومحمد وأنه المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف وقال الزبلي
 لأنه يختلف باختلاف البلاد وكذا غلبة الظن تختلف باختلاف الأشخاص فإن الملك العظيم إذا انقطع خبره
 يغلب على الظن في أدنى مدة أنه قد مات اه ومقتضاه أنه يحتمد ويحكم القرائن الظاهرة الدالة على موته وعلى
 هذا يتبنى ما في جامع الفتاوى حيث قال وإذا فقد في المهلكة بموته غالب فيحكم به كما إذا فقد في وقت الملافة
 مع العدو أو مع قطاع الطريق أو سافر على المرض الغالب هلاكه أو كان سفره في البحر وما أشبه ذلك حكم
 بموته لأنه الغالب في هذه الحالات وإن كان بين الاحتمال واحتمال موته ناشئ عن دليل لا احتمال حياته
 لأن هذا الاحتمال كاحتمال ما إذا بلغ المقتود مقدار ما لا يعيش على حسب ما اختلفوا في تقديره نقل من القضية
 اه ما في جامع الفتاوى وأفتى به بعض مشايخنا وقال أنه أفتى به قاضي زاده صاحب بحر الفتاوى لكن
 لا ينبغي أنه لا بد من مضي مدة طويلة حتى يغلب على الظن موته لا بمجرد فقد عند ملاقة العدو وسفر البحر
 ونحوه إلا إذا كان ملكاً عظيماً فإنه إذا بقي حياته شتهر حياته فلذا قلنا إن هذا صبي على ما قاله الزبلي تأمل
 (قوله وطريق قبول البينة) فيه إيهام أنه يحتاج إلى بينة على موت أقرانه وليس مجرد بل المراد ما إذا قامت
 بينة على موته حاضرة في النهر عن التواريخ ثم طريق موته ما بالبينة أو موت الأقران وطريق قبول هذه
 البينة أن يجعل القاضي الخ (قوله أو ينصب عليه قima) أي إذا لم يكن له وكيل يحفظ ما له ينصب عنه
 مسهر الأبيات دعوى موته من زوجته أو أحد ورثته أو غيره (قوله بضماء الخ) هو أحد قولين قال
 التوسلاني وفي القاموس قوله تقع دعره دلالة على أنه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء

واختصموا للقاضي لا ينبغي له
 أن يحرك المال عن موضعه أي
 لا ينزعه من يد البتني خزانة المفتين
 (ولا يستحق ما أوصى له إذا مات
 الموصى بل يوقف قطعه إلى موت
 أقرانه في بلده على المذهب)
 لأنه الغالب واختار الزبلي
 تنويعه للامام وطريق قبول
 البينة أن يجعل القاضي من في
 يده المال خداعه أو ينصب
 عليه قima قبل عليه البينة نهر
 قلت وفي واقعات المفتين لقد رى
 أفندي معز بالقضية أنه انما يحكم
 بموته بضماء لأنه امر محتمل فال
 ينضم إليه انقضاء لا يكون حجة

القاضي كما قال شرف الأئمة وقال فمحم الأئمة القاضي عبد الرحيم نص على أنه يتوقف عليه كافي المنية اه وما
قاله شرف الأئمة موافق للمتون سأتحافى قلت لكن المتبادر من العبارة أن المنصوص عليه في المذهب الثاني
ثم رأيت عبارة الواقعات عن القضية أن هذا أي ماروي عن أبي حنيفة من تفويض موته إلى رأي القاضي نص
على أنه إنما يحكم بموته بقضاء الخ (قوله فان ظهر قبله) هذه القولية لا مفهوم لها وإن ذكرها الكثيرون
سأتحافى ولذا قال في الصروان علم حياته في وقت من الاوقات يرث من مات قبل ذلك الوقت من أقاربه اه لكن
لو عاد حيا بعد الحكم بموته أقراه قال ط الطاهر أنه كالتب إذا احبي والمرتب إذا أسلم فالباقي في يدورته
له ولا يطالب بمذهب قال ثم بعد رقه رأيت المرحوم أبا السعود نقله عن الشيخ شاهين ونقل أن زوجته له
والاولاد للثاني اه تأمل (قوله فله ذلك القسط) أي الموقوف له من الوصبة وكذا الارث كما علمت
(قوله وبعده) أي بعد موت أقراه وهو متعلق بقوله يحكم لا بقوله يظهر لانه بصير المعنى وإن ظهر حيا بعد
موت أقراه يحكم بموته الخ وهو فاسد كما لا يخفى (قوله فتعذر منه عرسه للموت) أي عذرة الوفاة ويرد قسطه
من الوصبة إلى ورثة الموصى (قوله بين من يرثه الآن) أي حين حكم بموته لانه مات قبل ذلك الوقت من
ورثته زبلي وصك كذا يحكم بعق مدبريه وأتمته أولاده في ذلك الوقت بجر (قوله من حين فقده) أي
ما لم تعلم حياته في وقت كآمر (قوله عند موته) أي موت المورث (قوله دافعة) فتدفع ثبوت حق
لغيره في ماله (قوله لا مثبتة) فلا يثبت له حق في مال غيره (قوله ولو كان مع المفقود وارث يجب به الخ)
أي يجب ذلك الوارث بالمفقود ويظهر هذا من المثال السابق حيث لم يعط أولاد الابن المفقود شيئا قبل ظهور
حياته لغيرهم به وأعطى البنات النصف فقط دون الثلثين ووقف لهما السدس ولا واد الابن الثلث إلى ظهور
موته فان ظهر حيا أخذ النصف الموقوف (قوله كالحل) فانه لو كان معه وارث لا يتغير ارثه بحال يعطى كل
نصيبه وإن كان ينقص حقه به يعطى الأقل وإن كان يسقط به لا يعطى شيئا فلورثك ابنا وزوجة حامل لا تعطى
الزوجة الثلث لانه لا يتغير والابن نصف الباقي لانه أقل من كل الباقي على تقدير موت الحل ومن ثلث الباقي على
تقدير كون الحل انثى ولورثك زوجة حامل لا أخ شقيقة أو وعم لا يعطى شيئا لاحتمال ذكورة الحل (قوله ولذا
حذفه) أي حذف قوله ولو كان مع المفقود وارث الخ (قوله فرع الخ) عزاء في الدرر إلى فصول العمادى
(قوله ويبيعهما) في شرح الوهبانية عن اتينية فتدفع مولاها ولا تجد نفقة وخيف عليها القاحلة فللقاضي
أن يبيعهما أو يزوجهما من امرأة ثقة وليس له تزويجهما اه والله سبحانه أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشرك)

قيل مشروعيته بأية بالكتاب والسنة والمعقول واختلافوا في أصل المقيد لذلك قال في الفتح ولا شأن
بمشروعيته أظهر ثبوتها بالذوات والتعامل بها من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم جزأ متعل لا يحتاج
فيه لاثبات حديث بعينه (قوله من حيث الامانة) فان مال احد الشركيين أمانة في يده لاخر كما أن مال المفقود
أمانة في يده الخاسر بجر وجعل في الفتح هذه مناسبة عامة فيهما وفي الباقي والاقسط والبقطة (قوله بل قد تحقق
في ماله) هذه مناسبة خاصة بانها أنه لو مات أبوه عنه وعن ابن آخر فان مال المفقود من التركة على تقدير حياته
مشترك أي مختلط مع مال أخيه (قوله بكسر فسكون في المعروف) كذا في الفتح أي المشهور فيها كسر الشين
وسكون الراء قال في النهر ولا فتح الشين مع كسر الراء وسكونها (قوله لغة الخلط) قال في الفتح هي لغة خلط
النصيبين بحيث لا يتبرأ أحدهما وما قبل اختلاط النصيبين ناهل لان اسم المصدر والمصدر الشرك مصدر
شرك الرجل اشركه شركا فظهر أنهم فاعل الانسان وفعله الخلط وأما الاختلاط فصفة للمال ثبتت عن فعلهما
ليس له اسم من المادة وتماه فيه قلت لكن الشرك قد يتحقق بالاختلاط كما يأتي فيلزم أن لا يكون لها اسم تأمل
الأن يقال إن أهل اللغة لا يسمونه شركا (قوله سمى بها العقد) عبارة الزبلي ثم يطلق اسم الشرك على
العقد مجازا لكونه سببا له (قوله لانها سمى) النعيم الاول عائد إلى العقد بتأويل الشرك والثاني إلى
الخلط اه ح والاظهر تذكير الضميرين كعبارة الزبلي أو يقول لانه سببها أي لان العقد سبب الشرك
التي حقيقته الخلط فانه لاقعة السببية من اطلاق اسم المسبب على سببه قال في الفتح فاذا قبل شرك العقد

(فان ظهر قبله) قبل موت أقراه
(حياته ذلك) القسط (وبعده
يحكم بموته في حق ماله يوم علم
ذلك) أي موت أقراه (فتعذر
منه) عرسه للموت ويقسم ماله
بين من يرثه الآن و) يحكم بموته
(في) (و) (مال غمه من حين فقده
فسير المرفوف له إلى من يرث
مورثه عند موته) لما تقر أن
الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة
دافعة لا مثبتة (ولو كان مع المفقود
وارث يجب به ليعطى) الوارث
(شيئا وإن انقص حقه) به (اعطى
أقل النصيبين) ويتوقف الباقي
(كالحل) ومحل الفرائض ولذا
حذفه التذوي وغيره (فرع)
ليس للقاضي تزويج امرأة غائب
ومجنون وعبد هما وله أن
يكتبهما ويبيعهما
(كتاب اشركه)

لا يخفى مناسبتها للمفقود من
حيث الامانة بل قد تحقق في ماله
عند موت مورثه (هي) بكسر
فكسكون في المعروف لغة الخلط
هي جم العقد لانها سببه

بالإضافة فهي إضافة يائية (قوله وشرا الخ) ظاهر كلامهم اتحاد القوي والشرعي فإنها في الشرع تطلق على الخلط وكذا على العقد مجازا تأمل بدليل قسيمهم لها إلى شركة عقد وشركة ملك والثانية تكون بالخلط أو الاختلاط الآن يقال المراد تعريف شركة العقد فقط لأنها التي فصلت أنواعها إلى أربعة من مفاضة وغيرها تأمل (قوله في شركة العين) أي الملك فإنها في مقابلة العقد الذي هو عرض غير عين وقوله اختلاطهما أي اختلاط المالكين بحيث لا يتميز أحدهما وعبر بالاختلاط تبعاً للفتح مع أن مقتضى ما مر التعبير بالخلط تأمل (قوله اللفظ المفيد) أي لعقد الشركة وهو الإيجاب والقبول ولو معنى كإسباتي (قوله كون الواحد الخ) كذا في الجرع المحيط والظاهر أن المراد بالواحد المفقود عليه احترازاً عن المباحات والنكاح والوقف لما سأتى من قوله وشرطها كون المفقود عليه قابلاً للوكالة فإن المراد من قبوله الوكالة قبوله الاشتراك (قوله وهي ضربان) أي الشركة من حيث هي لا بقيد كونها شركة عقد فنية شبه الاستخدام والا كان من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره (قوله شركة ملك) أي اختصاص فلا إضافة بمعنى الماء كما في المقرب - تاني (قوله أو حفظاً) دخوله في الملك المفسر بالاختصاص ظاهر والمقصود بيان اشتراكهما في الحفظ وثبوت الحق لهما للواحد فقط ولا يلزم من ذكر مسئلة في باب جريان جميع أحكام الباب فيما كالدين المشترك فانه لا تجرى فيه جميع أحكام العين فانهم (قوله هبة الریح) حقه أن يقال هبت به الریح لما في القاموس والهبة والهوب نوران الریح وهبة هيا وهبة بالفتح وهبة بالكسر قطعه اه فقد جعل المتعدي بمعنى القطع وهو غير مراد هنا كما لا يخفى (قوله على ما هو الخ) قال في الفتح ان بعضهم ذكر من شركة الاملاك الشركة في الدين فقيل مجاز لأن الدين وصف شرعي لا ملك وقد يقال بل يملك شرعاً ولذا أجاز هبته ممن عليه وقد يقال ان الهبة مجاز عن الاسقاط ولذا لم تجز من غير من عليه والحق مذكروا من ملكه ولذا ملك ما عنه من العين على الاشتراك حتى لو دفع الخ اه وقوله ملك ما عنه الخ أي لو صالح أحدهما عن نصيبه على عين كثوب مثلاً لم يملكه مشتركاً بينه وبين الآخر وعامة في الصلح قبل التخرج (قوله وان من حيل اختصاصه) أي اختصاص الصلح بما أخذ دون شركة وهذه الحيلة مذكورة في الفتح أيضاً وسيأتى غيرها في الصلح (قوله بارت) متعلق بقوله يملك متعدي (قوله بأي سبب كان الخ) هو مفهوم قوله بارت أو بيع فإن الأول جبري والثاني اختياري ومن الأول ما لو اختلط مالهما بلا صنع من أحدهما ومن الثاني ما لو ملكا عيناً جهة أو استيلا على مال حربي أو خلطاً مالهما بحيث لا يتميز كإتاني أو قسماً وصية بعين لهما كما في الجرع (قوله ولو متعاقبا) مرتبط بقوله أن يملك متعدي ط (قوله ثم اشرك فيه آخر) سيد كالمصنف مسئلة الاشتراك آخر الشركة (قوله في الامتناع) الأولى حذفه لأنه اجنبي في التصرف لافي الامتناع عنه إلا أن يقال قوله اجنبي أي كاجنبي ويكون هذا بيان الوجه الشبه ط (قوله عن تصرف مضر) احترازه عن غير المضر كالامتناع بيت وخادم وأرض في غيبة شريكه على ما سأتى بيانه (قوله فنع له بيع حصته) تفريع على التقييد بما له صاحبه ط (قوله الا في صورة الخلط والاختلاط) فانه لا يجوز البيع من غير شريكه بلا اذنه والفرق أن الشركة اذا كانت بينهما من الاستدانة بأن اشتريا حطة أو رثاها كانت كل حصة مشتركة بينهما فبيع كل منهما نصيبه شأنه جاز من الشريك والاجنبي بخلاف ما اذا كانت بالخلط أو الاختلاط كان كل حصة مملوكة للجميع أجزائها ليس للاخر فيها شركة فاذا باع نصيبه من غير الشريك لا يقدّر على تسليمه الا مخلوطاً بنصيب الشريك فيتوقف على اذنه بخلاف بيعه من الشريك للقدرة على التسليم والتسلم اه فتح وبجر قلت ومنه الخلط والاختلاط بيع ما فيه ضرر على الشريك أو البائع أو المشتري كبيع الحصص من البناء أو القراض وبيع بيت معين من دار مشتركة كما يأتي تحريره (قوله فمعلمهما) احتراز عما اذا كان فعمل أحدهما بلا اذن الآخر ان الخلط بطل مال الآخر ويكون مضموناً عليه بالمثل للتعدي (قوله كخطة بشعر) ومثله حطة بخطة بالاولى لتعذر التمه وفي الاول يتعسر (قوله وكبناء ونجر وزرع مشترك) صديقه ينتضي أن هذا من قبل الخلط وليس كذلك واعتاق وقف البيع فيه من الاجنبي على اذن شريكه لتسريته الشريك بالتلف والهدم كما سأتى تفصيله اه ح قلت ويمكن الجواب بأن قوله وكبناء معطوف على قول المصنف في صورة الخلط فيكون استثناء صورة أخرى وهي ما في بيعه ضرر كما قلنا (قوله ونحوه في فتاوى ابن نجيم) أي في كتاب البيع حيث جفت بأه لوباح

وشرعا (عبارة عن عقد بين

المشاركين في الاصل والربح)

جوهره (وردها في شركة

العين اختلاطها - ما وفي العقد

اللفظ المفيد) وشرط جوازها

كون الواحد قابلاً للشركة

(وهي ضربان شركة ملك وهي ان

يملك متعدي) اثنان فأكثر (عينا)

أو حفظاً كثوب هبة الریح في

دارهما فانهما شريكان في الحفظ

فهي تاني (أردينا) على ما هو

الحق فلو دفع المديون لأحدهما

فلا آخر الرجوع بنصف ما أخذ

فتح وسبب متساوي الصلح وان من

حيل اختصاصه بما أخذه أن

يهبه المديون قدر حصته ويهبه

رب الدين حصته وهبانية (بارت

أو بيع أو غيرهما) بأي سبب كان

جبرياً أو اختيارياً ولو تعاقبا كما

لو اشترى شيئاً ثم اشرك فيه آخر

منية (وكل من شركاء الملك

اجنبي) في الامتناع عن تصرف

مضر (في مال صاحبه) اهدم

نصفها للوكالة (الفتح له بيع - منه

ولو من غير شريكه بلا اذن الا في

صورة الخلط) لما لم يملكه لهما

كخطة بشعر وكبناء ونجر وزرع

مشتركة فهي تاني وتامة في الفصل

الثلاثين من الامدادية ونحوه في

فتاوى ابن نجيم

ه طه

الحق أن الدين يملك

مطلب
مهم في بيع الحصة الشائعة من
البناء والغراس
وفيها بعد ورقتين أن المبطن كذلك
لكن فيها بعد ورقتين آخرين جواز
بيع البناء والغراس المشترك
في الأرض المكتسبة ولو لاجنبي

أحد الشريكين في البناء حصته لاجنبي لا يجوز ولشريكه جاز وأفتى أيضا بأنه لو باع حصته من الزرع لاجنبي
بالرضى شريكه لا يجوز ومفاده تقييد الأول أيضا بما إذا لم يرض الشريك أخاه ح وفي الخبرية صرح حوايان
بيع الحصة في البناء والغراس لغیر الشريك لا يجوز (قوله وفيها بعد ورقتين أن المبطن كذلك) ونصه سئل
في مبطن بين شريكين باع أحدهما حصته لاجنبي فمن معلوم بدون رضی شريكه هل يجوز البيع أم لا إجاب
لا يجوز البيع اه والمراد بالمبطن البطيخ المزروع لأرض البطيخ أذ يبعه مع الأرض جائز والمراد أيضا ما إذا
باعه قبل النسخ لأن فيه ضررا على الشريك بالقطع قال في جامع الفصولين باع نصيبه من المبطن برضى شريكه
فلو ضره القطع لم يجز البيع ونصيب البائع له المشتري ما لم يفسخ البيع ولشريكه أن لا يرضى بعد الإجازة إذا
في قلعه ضرر والآن لا يجوز على تحمل الضرر اه ومفاده أن البيع فاسد قبل الفسخ لقوله ونصيب البائع
للمشتري الخ يعني إذا قبض المبيع (قوله لكن فيما الخ) أفتى بمثله في الفتاوى الخيرية واستند إلى ما في فتاوى
ابن نجيم وبين وجه ذلك حيث قال سئل فيما إذا باع أحد الشريكين حصته في الغراس في الأرض المكتسبة من
اجنبي وأعلم بما على الحصة من الحكم هل يجوز بيعه لكونه لا مطالب بالقطع فلا يتضرر أم لا إجاب نعم يجوز
بيعه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقطع في فتاوى الشيخ زين بن نجيم إذا باع أحد الشريكين في البناء والغراس
في الأرض المكتسبة حصته من اجنبي هل يجوز البيع منه أم لا إجاب نعم يجوز وكذا من الشريك والله أعلم اه
ووجه عدم المطالبة في الأرض المكتسبة بالقطع كما هو ظاهر اه ما في الخبرية وبه ظهر أنه لا مخالفة بين هذا
وما تقدم لأن مناط الفساد حصول الضرر فافهم ولذا قال الطرسوسي بعد كلام فتعزرناس من هذه القول أن
بيع الحصة من الزرع والثمرة والمبطن بغير الأرض من الاجنبي أو من أحد شريكيه لا يجوز فلورضى الشريك
قيل لا يجوز أيضا وقيل يجوز ويظهر في التوفيق بمحل الأول على ما إذا قصد المشتري إجبار الشريك على القطع
والثاني على ما إذا لم يقصد ذلك وينهم هذا التوفيق من تعليل المحيط لعدم الجواز بقوله لأن فيه ضررا
والآن لا يجوز على تحمل الضرر وإن رضى به اه كما قالوا فيما إذا باع نصف زرعه من رجل لا يجوز لأن
المشتري يطالبه بالقطع فيتضرر البائع فيما يبعه وهو النصف الآخر كببيع الحصة في السقف ثم إذا طالب المشتري
القطع لا يجاب اليه نظر الشريك لكن إن طلب هو أو البائع النقض فسخ البيع لأنه فاسد وان سكت إلى وقت
الادراك انقلب جائزا زال المانع وذكر في الثانية أن نصيب البائع يكون للمشتري ما لم ينقض البيع اه
وأما بيع هذه المذكورات من الشريك كارض بينهما فها زرع لهما لم يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع
لشريكه بدون الأرض فتى رواية يجوز وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الأصحاب ولكنها تحمل على ما فيه ضرر
بالقطع كببيع رب الأرض من الأكار حصته من الزرع أو الثمرة فلا يجوز لأنه يكلف الأكار القطع فيتضرر أما لو باع
الأكار لرب الأرض فانه يجوز اتفاقا والدليل قول المحيط لأن البائع بطالبه بالقطع ليفرغ نصيبه من الأرض
ولا يمكن ذلك إلا بقطع الكل فيتضرر المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه اه كلام الطرسوسي ملخصا
ثم حرر أن حكم الغراس كالزرع وهذا كله فيما إذا لم يدرك الزرع والثمره والأجاز لعدم الضرر بالقطع كما سبذكره
الشارح عن الفتاوى إذا بلغت الأشجار وأن القطع جائز الشراء والافسد ومثله الزرع كما في يوع الصرمين
الولولة والحاصل أن ما بلغ أو أن قطعه ببيع الحصة منه للشريك وإعزاه ولو بلاذن الشريك لعدم
الضرر والآن لم يجز بيعه من الاجنبي بلاذن الشريك فلو باذنه لم يجز إن كان مراد المشتري إجبار الشريك على
القطع والآن سكت إلى وقت الادراك يجوز وعلى هذا ما كان في الأرض المكتسبة لأنه معد للبقاء لا للقطع
فلا يتضرر أحدهما فلو أراد القطع قبل بلوغ أو أنه لا يجاب إلى ذلك وإذا طلب أحدهما فسخ البيع بحباب
لأنه فاسد وأما انقلب جائزا إذا سكت إلى وقت الادراك وأما البناء فذكر الطرسوسي أنه أتما أن تكون
الأرض لهما أو لغيرهما أو لأحدهما فان كانت لهما ففي المحيط أنه لو باع أحدهما حصته من البناء ففقط لاجنبي
لم يجوز ولو باذن الشريك لأن البائع مطالبته بالهدم وكذا لو كان الكل له فباع نصفه من رجل لأن المشتري بطالبه
بالهدم فيتضرر البائع فيما لم يبعه ولو باع من شريكه رواية جاز وفي أخرى لا واختارها أبو الليث لأن البائع
بطالبه بتفريق نصيبه من الأرض وان كانت الأرض لغيرهما في البدائع والخلاصة لو باع لاجنبي لم يجز لأنه
لا يمكن تسليمها إلا بضرر وهو نقص البناء ومقتضاه أنه لشريكه يجوز لكن ينبغي حله على ما لا ضرر فيه كالأرض

استمرارها للبناء مدة ومضت المدة لأن البائع لاحق له في الأرض فلا يمكنه مطالبة المشتري بالقطع بخلاف الأرض المستأجرة لبقاء حقه في الأرض الآن بوجره نصيبه منها قبل البيع وكذا لو كانت الأرض مقصوبة لأن البناء غير مستحق للبقاء بل للقطع فهو كالمفلوع حقيقة فيصعب بيعه ولو لاجنبي ومنه الأحكام التي يدفع لها في كل سنة مبلغ معلوم بلا اجارة شرعية فينبغي أن يكون كالمقصوبة لأنه مستحق للقطع وان كانت الأرض لاحدهما فإن باع أحدهما لاجنبي لا يجوز وان لشريكه بنى الجواز سواء كان البائع صاحب الأرض أو الآخر لأن البناء هنا لا يكون بالطريق الاباحة فهو مستحق للقطع بخلاف الزرع في أرض أحدهما فإنه بطريق المزارعة وهي عقد لازم فالزرع مستحق البقاء فلذا لم يصح بيع صاحب الأرض حصته في الزرع للمزارع وصح العكس لعدم الضرر هذا خلاصة ما حرره الطرسوسى في انفع الوسائل قلت والعرف الآن في العمارة انما تبني في أرض الوقف وأرض بيت المال بعد استحكار أرض الوقف مدة طويلة على مذهب من يراها فإذا باع حصته من البناء لاجنبي بعد ما حكره الحصة من الأرض أوفرع له عن حق تصرفه في الأرض السلطانية باذن المتكلم عليها صح لعدم الضرر وكذا لو تاخر الاحكار أو الفراغ عن البيع لارتفاع المصلحة كما مر فيما لو باع حصته من الشجر قبل الادراك ولم يطلب القطع الى الادراك وعلى هذا انما راعى البدائع والخلاصة من عدم الجواز لاجنبي فينبغي حله على ما اذا كانت الأرض مستأجرة بقرينة التعليل وذلك لأن المشتري غير مستعير ولا بد من تسليم المبيع فلا بد من الهدم وفيه ضرر على الشريك بخلاف ما اذا كانت في أرض وقف أو أرض سلطانية لأنه يمكن تسليم المبيع مع الأرض فيقوم المشتري مقام البائع اذا كان قصده ابقاء البناء وتزول عنه الفساد التي ذكرها وهـ ذاما استند اليه الخیر الرملى في حله الجواز تبعاً لابن نجيم كما مر لكنه سوى بين الفراس والبناء فيحصل ما مر من هدم الجواز في الفراس الذي لم يبلغ أو ان القطع على ما اذا كانت الأرض للبائع وقد استوفينا الكلام على هذه المسائل في كتابنا العقود الدرية تنقيح الفتاوى الحامدية فراجع (قوله قنينة) أشار به الى وجه التوفيق الذي ذكرناه بين كلامي ابن نجيم (قوله فلا يجوز بيعه الا باذنه) راجع الى قوله الا في صورة الحلط وما بعده اهـ ح وقد سقط في بعض النسخ من هنا الى قوله والاختلاط (قوله فلا يترأى بطل البيع) كذا في غالب كتب المذهب مع الذين يتضرر الشريك بذلك عند القسمة اذ لو صح في نصيبه تعبير نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة للدارس كان ذلك ضرراً على الشريك اذ لا سبيل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لأن نصفه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه لقوات ذلك بيعه النصف واذا سلم الامر من ذلك اتى ذلك وسهل طريق القسمة كذا في الخيرية من البيع (قوله باع أحدهما نصيبه) أى من البناء فقط كما هو صريح العمادية أما بيع النصيب من الدار بما فيها فلا مانع من جوازه افاده ح (قوله بشرط القطع او الهدم) أى قطع الأخشاب أو هدم البناء والعمارة والذي في ح عن العمادية والهدم بالواو (قوله كسر طاجارة في البيع) أى كلاً لوباع البناء واشترط عليه اجارة الأرض وهو مفيد لا قد لأن فيه منفعة لاحد المتعاقدين (قوله باع أحدهم نصيبه) أى من الشجرة وبه عبر في شرح المتنى ط (قوله قد انتهت أو ان القطع) الاولى قد انتهت أو ان قطعها وهذا انما يظهر في شجر برادنه القطع بخلاف ما يراد منه الفرط ط (قوله حتى لا يضرها) أى لا يضر الانحجار وفي نسخة لا يضرها بنسبة التسمية أى لا يضر الشريك والمشتري (قوله ولا يشتري أن يقطع) أى بعد القسمة ط (قوله وفي النوازل) هو عين ما في الفتاوى ط لكن اعاده لأن فيه التصريح بقوله بلا أرض وقوله بلا اذن شريكه ومفاده انه لو باع نصيبه من الأرض والشجر بجمع وان لم يبلغ أو ان يقطع لأنه ليس لاحدهما أن يطالب شريكه بالقطع لأن مانعته ملكه فلا يضر أحدهما كافي انفع الوسائل عن المحيط وأنه لو باع باذن شريكه أو من الشريك نفسه انه يصح ايضا تقدم الكلام عليه (قوله وفيها الخ) هي مسئلة الوقعات ط (قوله والاختلاط بلا صنع من احدهما) كما اذا انتزاع الكيسان فاختلط ما فيهما من الدراهم ط عن النسبى (قوله لهدم شيوخ الشركة الخ) يشير الى الفرق الذي قدمناه عن الفتح والبحر (قوله حيث يصح بيع حصته) أى من غير شريكه ط (قوله كما يسطه المصنف في فتاويه) حاصل ما يسطه هو ما قدمناه من ذكر الفرق بين المشتري بالحلط والاختلاط والمشتري بغيرهما كلث ونحوه وأنه لا يشترط في حصه البيع الا فراغ عند التسليم لاتفاقهم على حصه بيع مشاع

قنينة فلا يجوز بيعه الا باذنه ولو كانت الدار مشتركة بينهما باع احدهما يتسامعنا أو نصيبه من بيت معين فلا يترأى بطل البيع وفي الوقعات دار بين رجلين باع احدهما نصيبه لا يترأى بطل لانه لا يخلو امان باعه بشرط الترك أو بشرط القطع أو الهدم أو الا الاول فلا يجوز لانه شرط منفعة للمشتري سوى البيع فصار كشرط اجارة في البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقطع لأن فيه ضرراً بالشريك الذي لم يبيع وفي الفتاوى مشجرة بين قوم باع احدهم نصيبه مشاعاً والاشجار قد انتهت أو ان القطع حتى لا يضرها القطع جاز الشراء والمشتري أن يقطع لانه ليس في القسم ضرر وفي النوازل باع نصيبه من المشجرة بلا أرض بلا اذن شريكه ان بلغت أو ان انقطعها جاز البيع لانه لا يضر المشتري بالقسمة وان لم تبلغ فسد انضمره بها وفيها باع بناء بلا أرضه على أن يترك المشتري البناء فالبيع فاسد عمادية من الفصل الثالث من مسائل الشيوخ (والاختلاط) بلا صنع من احدهما فلا يجوز بيعه الا باذنه لهدم شيوخ الشركة في كل حصة بخلاف نحو حمام وطاحون وعبد ودابة حيث يصح بيع حصته اتصافاً كما يسطه المصنف في فتاويه

لا يمكن افرازه كالحمام والطاحون والعبد والذابة (قوله ثم الظاهر أن البيع) أي الواقع في قول المصنف
 فصح له بيع حصته الخ وهذا مأخوذ من الجبر لكن إخراج المشترك عن الملك بهيمة يشترط له كونه غير قابل للقسمة
 كبيت صغير وحمام وطاحون أما قابلهما فلا يصح ما لم يقسم فيصير كل مشترك بخلطه وأختلاط وبعد القسمة لا حاجة
 إلى إذن الشريك تأمل (قوله وتعامه في الرسالة المباركة إلى قوله وأما الانتفاع) ساقط من بعض النسخ قال
 في النهر وباقي الأحكام في الأشياء المشتركة يبناء مستوفى في الرسالة المباركة في الأشياء المشتركة فطريقها تزداد بها
 بها فأنهم لم ينسبوا بالافتاء نافعة وأنوار القبول عليها ساطعة (قوله وزاد الوافي) أي محض الدرر حيث
 قال قوله إلا في صورة الخلط والاختلاط اعترض عليه بأنه ينبغي أن يشير إلى استثناء صورة الشفعة أيضا فأنهم
 لو ورثا أرضا لا يجوز أن يبيع أحدهما الوارث حصته من الأرض من غير شريكه إلا بآذنه ولا ينبغي أن هذه الصورة
 غير خارجة عن صورة الاختلاط اه وفيه تأمل بل هذه الصورة من الشراكة بسبب جبري فإذا آلت اليهما بالأثر
 جاز لكل التصرف في حصته وإن كان لشريكه الشفعة ط قلت ويؤيده أن قوله إلا في صورة الخلط والاختلاط
 استثناء من صحة البيع بلا إذن الشريك وحاصله توقف الصحة على إذن الشريك وهذا لا يتأتى في الشفعة فإن
 يبيع الحصة من الدار صحيح وإن كان للشريك حق التملك بالشفعة فانه إذا ادعى الشفعة يملكها ملكا جديدا
 وإن سكت يبقى ملك المشتري على حاله سواء أذن أولا (قوله وأما الانتفاع الخ) محترز قوله عن تصرف مضر
 (قوله ففي بيت وخادم الخ) قال في جامع الفصولين وفي الكرم يقوم عليه فإذا دركت الثمرة يبيعه ويأخذ حصته
 ويقف حصة الغائب فإذا قدم الغائب اجازيعة أو ضمنه القيمة ولو أدى الخراج فبترع أرض بينهما زرع
 أحدهما كلها تنقسم الأرض بينهما فواقع في نصيبه اقتر وما وقع في نصيب شريكه أمر بقلعه ضمن نقصان الأرض
 هذا إذا لم يدرك الزرع فلو أدرك أو قرب يغرم الزارع لشريكه نقصان نفسه لو انتقصت لأنه غاصب في نصيب
 شريكه اه قلت هذا إذا كان الشريك حاضرا كما قيده في الخاتمة لأن قسمة الأرض لا تكون مع الغائب
 ولأنه لا يكون غاصبا في صورة الغيبة والالم يكن له زراعتها نعم يمكن كونه غاصبا لو كانت الزراعة تنقصها
 أقوله في الفصولين وينبغي بأنه لو علم أن الزرع ينفع الأرض ولا ينقصها فله أن يزرع كلها ولو حضر الغائب فله أن
 ينفع بكل الأرض مثل تلك المدة لئلا ينقص الغائب في مثله دلالة ولو علم أن الزرع ينقصها أو الترك ينفعها ويزيدها
 قوة فليس للعاصر أن يزرع فيها شيئا أصلا إذ الرضى لم يثبت وكذا لو مات أحدهما فللشريك أن يزرع اه
 قلت وفي القنية لا يلزم الحاضر في الملك المشترك اجرو ليس للغائب استعماله بقدر تلك المدة لأن المأياة بعد
 الخصومة اه وهذا موافق لما سياتي في آخر الباب عن المنظومة المحببة لكنه مخالف لما ذكره في تنوير
 البصائر عن الخاتمة أن الدار كالأرض وأن للغائب أن يسكن مثل ما سكن شريكه وأن المشايخ استحسنوا
 ذلك وهكذا روى عن محمد وعليه الفتوى اه وسيأتي تمامه في القصب (قوله ينفع بالكل) في الخاتمة
 للعاصر أن يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية أنه لا يسكن منها قدر حصته ولو خاف أن تخرب الدار له أن
 يسكن كلها اه والفرق بين الروايتين أن الرواية المشهورة أنه لو كان له نصف الدار مثلا يسكنها كلها مدة بقدر
 حصته كنصف سنة ويتركها نصف سنة وعلى الرواية الثانية يسكن نصفها فقط وهذا إذا لم يحض خراجها
 بالترك فلو خاف يسكنها كلها دائما وذكر في الفصولين وكذا في الخادم يستخدمه الحاضر بحصته ومقتضاه
 أنه يستخدمه يوما ويتركه يوما بقدر حصة الغائب فاطلاق الشارح في محل التقييد (قوله بخلاف الدابة)
 لتفاوت الناس في الركوب لا السكنى والاستخدام فصولين وهذا ظاهر إذا كان يسكن وحده أما لو كان له
 أولاد وعيال كثيرون لاشك أن السكنى تتفاوت أكثر من الركوب وكذا الاستخدام تتفاوت بكمية الأعمال
 والأشغال فليست تأمل وأفاد في شرح الوهبانية أن المنع في الركوب خاصة لا في غيره كالحرث ونحوه (قوله أي
 واقعة بسبب العقد) أشار به إلى أن الإضافة من الإضافة إلى السبب وهي أقوى الإضافات وقد سلف عن
 السكال أن الإضافة للسان ط (قوله قابله للوكالة) يعني عنه قول المصنف بعد وشرطها كون المعقود عليه
 قابلا للوكالة ط (قوله الإيجاب والقبول) كأن يقول أحدهما شاركك في كذا ويقبل الآخر ولفظ
 كذا كناية عن الشيء اعم من أن يكون خاصا كالزبل والقبول أو عاما كما إذا شارك في عموم البضائع بجر
 (قوله ولومعني) يرجع إلى كل من الإيجاب والقبول ط (قوله كالودفع له ألفا) أي وقبل الآخر

ثم الظاهر أن البيع ليس بقيد
 بل المراد الإخراج عن الملك ولو
 بهيمة أو وصية وتعامه في الرسالة
 الباركة في الأشياء المشتركة
 وهي نافعة لمن ابتلى بالافتاء وزاد
 الوافي الشفعة أيضا فراجع
 وأما الانتفاع به بغيره شريكه ففي
 بيت وخادم وأرض ينفع بالكل
 إن كانت الأرض ينفعها الزرع
 والألا بحر بخلاف الدابة ونحوها
 وتعامه في الفصل الثالث والثلاثين
 من الفصولين (وشركة عقد) أي
 واقعة بسبب العقد قابله للوكالة
 (وركنها) أي ماهيتها (الإيجاب
 والقبول) ولومعني كالودفع له
 ألفا وقال أخرجهما واشتر
 والريح بينهما

• طلب

شركة العقد

وأخذها وفعل انقضت الشركة بصر وقوله وأخذها عطف فغير لان المراد القبول معنى وهو نفس الاخذ
(قوله وشرطها الخ) افاد أن كل صور عقود الشركة تتضمن الوكالة وذلك ليكون ما يستفاد بالتصرف
مشتركا بينهما فيحقق حكم عقد الشركة المطلوب منه وهو الاشتراك في الربح اذ لو لم يكن كل منهما وكيلًا عن
صاحبه في النصف وأصيلًا في الآخر لا يكون المستفاد مشتركًا لاختصاص المشتري بالمشتري فتح (قوله
كاحتطاب) واحتشاش واصطباد وتكدفان المثل في كل ذلك يختص بمن بشر السب فتح (قوله وحكمها
الشركة في الربح) الواو للجمال ط أي فيلزم اتفاق حكمها لو لم يربح غير المسمى ويحتمل كون الواو للعطف على
قوله وشرطها (تنبيه) ويندب الاشهاد عليها وذكر محمد كيفية كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان
اشتركا على تقوى الله تعالى وأداء الامانة ثم بين قدر رأس مال كل منهما ويقول ذلك كله في ايديهما يشتركان
به ويديهما جميعا وشقي ويعمل كل منهما برأيه ويبيع بالتقدي والتسبئة وهذا وان ملكه كل بطلق عقد الشركة
الا أن بعض العلماء يقول لا يملكه الا بالتصريح به ثم يقول لما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما
وما كان من وضعية أو تبة فذلك ولا خلاف أن اشتراط الوضعية بخلاف قدر رأس المال باطل واشتراط
الربح متفاوتا عندنا صحيح فيما سبذكر فان اشتراط التفاوت فيه ككتاب كذلك ويكتب التاريخ كيلا يتدعى
احدهما لنفسه حقا فيما اشتراه الا حرق قبل التاريخ فتح (قوله وهو) أي شركة العقد وقوله اربعة خبر
عنه وقول المصنف اما مفاوضة مع ما عطف عليه بدل منه تأمل (قوله وكل من الاخيرين) أن التقبل
والوجوه فهي حيث تستد سنة ولا يحكي ما فيه من الركبة فكان عليه أن يقول وهي ستة شركة بالمال
وبالاعمال ووجوه وكل اما مفاوضة أو عنان كما قاله الشيخان الطحاوي والكرخي وجرى عليه الزبلي
وغیره نعم ما فعله الشارح حسن من حيث ان قول المصنف اما مفاوضة واما عنان خاص بشركة المال بدليل
قوله بعده واما تقبل واما وجوه فقد صدق ما يوجهه المتن من أن الاخيرين لا يكونان مفاوضة ولا عنانا فافهم
وسند ذكر أن شروط المفاوضة في المواضع الثلاثة مختلفة وأن الظاهر أنها في الاخيرين مجاز (قوله من
التفويض) أو من التفويض الذي منه قاض الماء اذا تم فتح ولذا قال في الهداية لانهم شركاء عامة في جميع
التجارات وفي القاموس المفاوضة الاشتراك في كل شيء والمساواة اه لكنهما في الاصطلاح اخص لانه لا يلزم
فيهما مساواة في العقار والعروض كما افاده ط (قوله ان تضمنت وكالة وكفالة) أي بان يكون كل واحد
منهما فيما وجب لصاحبه بمنزلة الوكيل وفيما وجب عليه بمنزلة الكفيل عنه ثانية وقد اعترض ذكر الوكالة بأنه
لا فائدة فيه لانه لا يخص المفاوضة وأجاب في النهر بأنه لا بدع في ذكر شرط الشيء وان كان شرطًا لآخر اه على
أن الشرط مجموع الوكالة والكفالة وهذا اخص بالمفاوضة (قوله لصحة الوكالة بالجهول ضمنا) جواب عما
اورد من أن الوكالة بالجهول لا تصح وأورد أيضا أن الكفالة لا تصح بدون قبول المكفول له وهو هنا مجهول
وأجيب بطل ما اجاب به الشارح فكان عليه أن يذكر الكفالة أيضا لكن قال في النهر عقب الجواب المذكور
على أن الفتوى في الكفالة على الصحة أي بلا توقف على القبول وسبقه الى هذا في الدرر فلا اعتراض به اسقاط
من أصله فلذا لم يذكره الشارح لكن فيه اشياء وهو أن الواقع هنا جهالة المكفول له ولا خلاف في أن العلم
به شرط وانما الخلاف في اشتراط قبول الكفالة فقبل بشرط وعليه المتن وصحوه وقبل غير شرط وصح أيضا
(قوله تصح به الشركة) صفة اقوله مالا احتزبه عما لو اختلف احدهما بملك عرض أو عقار كما يأتي
أودين كما في الثانية أي قبل قبضه فلو قبضه بطل وانظرت عنانا اذا نشترط المساواة ابتداء وبقاء كما يأتي
(قوله كما حققه الواني) اخذ من كونهم عبارة عن المساواة في جميع ما يتعلق به الشركة وقال فلذا لم يترضوا له
قلت في الثانية ويشترط المساواة في الربح أيضا (قوله يستلزم التساوي في الدين) لان الكافر اذا اشترى
خبرا أو خنزير لا يقدر المسلم أن يبيعه وكالة من جهة فيفوت شرط التساوي في التصرف ابن كمال (قوله
مع الكراهة) لان الكافر لا يتعدى الى الجاهل من العقود زبلي (قوله ومسلم وكافر) افاد أنها تصح
بين ذميين كعصراني ومجوس كما في الثانية (قوله لعدم المساواة) فان العبد لا يملك التصرف والكفالة
الا باذن المولى بخلاف الحر والصبي لا يملك الكفالة أصلا وملك التصرف باذن المولى بخلاف البالغ والكافر
يقدري على تعليق الخمر وتعلقها بخلاف المسلم افاده في الدرر والنهر في عبارة ح هنا سقطتبه (قوله وأفاد)

(وشرطها) أي شركة العقد

(كون العقود عليه قابلا للوكالة)

فلا تصح في مباح كاحتطاب (وعدم

ما يقطعها كشرط دراهم سماعة

من الربح لاحدهما) لانه قد لا يربح

غير المسمى وحكمها الشركة

في الربح (وهي) اربعة مفاوضة

وعنان وتقبل ووجوه وكل من

الاخيرين يكون مفاوضة وعنانا

كاسيبي (اما مفاوضة) من

التفويض بمعنى المساواة في كل

شيء (ان تضمنت وكالة وكفالة)

لصحة الوكالة بالجهول ضمنا لا قصدا

٣ (ونساء يامالا) تصح به الشركة

وصكدار بها كما حققه الواني

(وتصير فادينا) لا يحكي أن

التساوي في التصرف يستلزم

التساوي في الدين وأجازها أبو

يوسف مع اختلاف المذاهب

الكراهة (فلا تصح) مفاوضة

وان صححت عنانا (بين حر وعبد)

ولو مكاتبًا أو ماذونا (وصبي وبالع

ومسلم وكافر) لعدم المساواة وأفاد

٢ مطلب

اشتراط الربح متفاوتا صحيح

بخلاف اشتراط الخسران

٣ مطلب

في شركة المفاوضة

أى بالدلالة الاولوية (قوله لعدم اهليتهما للكفالة) أى ولو باذن الولي - نهر (قوله ولا مأذونين) ولا مكاتبين
 نهر ولا بين حر ومكاتب ولا بين مجنون وعاقل ح عن الهندية (قوله لتفاوتهما قمية) أى فأنهما وان كانا
 أهلا للكفالة بالاذن الا انهما يتفاضلان فيها لانهما يتفاوتان قمية فلم يتحقق كون كل منهما كفيلا بجميع ما لازم
 صاحبه نهر لانه اذا استغرق الدين رقبتهما ما يتعلق بقبتهما فيلزم مطالبة الاكثر قمية باكثر من الآخر (قوله
 ولا يشترط ذلك في العنان) جملة حاله احتريزها عما يشترط في العنان أيضا لعدم اشتراط دراهم معلومة من
 الرشح لاحدهم افلا تكون عنانا أيضا (قوله كما ذكر) في قوله وان صحت عنانا ح (قوله لاستجماع
 شرائطه) أى شرائط العنان (قوله كما يستخرج) أى في قوله فتصح من أهل التوكيل وان لم يكن أهلا
 للكفالة ح (قوله لتساويهما ماله الخ) جواب عما استدلل به لابي يوسف على جوازها بين مسلم وكافر
 بآداء الفارق قال في الفتح وأما الحنفى والشافعى فالساواة بينهما ثابتة لان الدليل على كونه ليس مالا مستقوما
 قائم وولاية الالزام بالحاجة ثابتة بالتحاد الملة والاعتقاد فلا يجوز التصرف فيه للشافعى كالحنفى اه أى
 بخلاف الكافر فان الدليل على منع بيع الحر والخزير وان كان قائما لكنه لم يلزم ملتصاقا نلزمه بالدليل
 (قوله وان لم يعرفا معناه) لان انظها علم على تمام المساواة في أمر الشركة فاذا ثبت أحكامها
 اقامة للفظ مقام المعنى فتح (قوله أو بيان جميع مقتضياتها) بأن يقول احدهما وهما حران بالفان
 مسلمان أو ذمتان شاركتك في جميع ما أملك من نقد ودرما تملك على وجه التفويض العام من كل مناسلا آخر
 في التجارات والتقدم والتسوية وعلى أن كلا ضامن عن الآخر ما يلزمه من أمر كل بيع فتح (نبيه) يبيع كثيرا
 في الدلاحين ونحوهم أن احدهم يموت فتقوم اولاده على تركته بلا قسمة ويعملون فيها من حرث وزراعة
 وبيع وشراء واستدانته ونحو ذلك وتارة يكون كبيرهم هو الذى يتولى مهماتهم ويعملون عنده بأمره وكل ذلك
 على وجه الاطلاق والتفويض لكن لا يتصرح بلفظ المفاوضة ولا بيان جميع مقتضياتها مع كون التركة أغلبها
 أو كلها عروض لا تصح فيها شركة العقد ولا شك أن هذه ليست شركة مفاوضة خلافا لما أفتى به في زماننا من
 لا خبرة له بل هي شركة ملك كما حترز به في تنقيح الحامدية ثم رأيت التصريح به بيمينه في فتاوى الحانوفى فاذا
 كان سعيهم واحدا ولم يتغير ما حصله كل واحد منهم بعمله يكون ما جعوه مشتركا بينهم بالسوية وان اختلفوا
 في العمل والرأى كثرة وصوابا كما أفتى به في الخبرة وما اشراه احدهم لنفسه يكون له وينتم حصه شركائه من
 ثمنه اذا دفعه من المال المشترك وكل ما استدانه احدهم يطالب به وحده وقد سئل في الخبرة من كتاب
 الدعوى عن اخوة اشقاء عائلتهم وكسبهم واحد وكل مفوض لآخره جميع التصرفات ادعى احدهم انه اشترى
 بسمتائه لنفسه فأجاب اذا قامت البيينة على أنه من شركة المفاوضة تقبل وان كتب في صلح التبايع انه اشترى
 لنفسه اه ملحقا وبأن تمام الكلام في أول الفصل الا ترى (قوله استصنا) والقياس أن يكون
 الطعام المشتري والكسوة المشتراة بينهما لانهم من عقود التجارة فكان من جنس ما يتناول عقد الشركة زيلنى
 (قوله لان المعلوم الخ) لان كلامهم لم يقصد بالمفاوضة أن تكون نفقة ونفقة عياله على شريكه ولا يمكن
 من تحصيل حاجته بالاشراء فصار كل منهما مستنبا هذا القدر من تصرفه والاستثناء المعلوم بدلالة الحال
 كالاستثناء المشروط درر (قوله ما كان من حوائجه) شمل شرايت السكنى والاستئجار للسكنى والركوب
 لحاجته كالطبخ وغيره وكذا الادام بحر (قوله ولو جارية للوط) لكن هنا لا يرجع شريكه عليه بنى من
 ثمنها المؤدى من مال الشركة (قوله كما يأتي) أى في الفصل الا ترى (قوله ايها شاء) أى المشتري
 بالاصالة وصاحبه بالكفالة درر (قوله بما اذى) الاولى حذفه ليشمل ما لو اذى المشتري نعم يفهم ذلك دلالة
 وفى ط عن الشافعى قال في النبايع وان نقد الثمن من مال الشركة ضمن نصفه لصاحبه فاذا وصل الى يده بطلت
 المفاوضة لانه فضل مال شريكه والفصل في المال يطل المفاوضة اه (قوله بقدر حصته) بدل من قوله بما
 اذى (قوله ان اذى من مال الشركة) وان اذى من غيره وهو ملك له لا يرجع وبطلت المفاوضة ان كان من
 جنس ما تصح فيه الشركة لانه بدخوله في ملكه زاد ماله والا فلا تبطل كما اذا دفع عرضا كالا يحنى ط (قوله
 وكل دين لازم احدهما الخ) يستثنى ما اذا كان الدائن الشريك للمانى الظاهر بل يلو باع احدهما من صاحبه
 ثوبا بقطعه قيمته نفسه أو أمة ليطأها أو طعاما لاهله جاز البيع بخلاف ما اذا باعه شيئا من الشركة لاجل

انها لا تصح بين صبيين لعدم
 اهليتهما للكفالة ولا مأذونين
 لتفاوتهما قمية (وكل موضع لم تصح
 المفاوضة لنقد شرطها ولا يشترط
 ذلك في العنان كان عنانا) كما مر
 (لاستجماع شرائطه) كما يستخرج
 (وتصح) المفاوضة (بين حنفى
 وشافعى) وان تفاوتتا تصرفا في
 متروك التسمية لتساويهما ماله
 وولاية الالزام بالحاجة ثابتة (ولا تصح
 الا بلفظ المفاوضة) وان لم يعرفا
 معناه سراج (أو بيان) جميع
 (مقتضياتها) ان لم يذكر انظها
 اذ العبرة للمعنى لا للمبنى واذا صحت
 (فيما اشترى احدهما ما يبيع مشتركا
 الاطعام أهله وكسوتهم) استحصانا
 لان المعلوم بدلالة الحال كالمشروط
 بالمقال وأراد بالمستثنى ما كان
 من حوائجه ولو جارية للوط باذن
 شريكه كما يأتي (وللبائع مطالبة
 ايها شاء بينهما) أى الطعام
 والكسوة (ويرجع الآخر) بما
 اذى (على المشتري بقدر حصته)
 ان اذى من مال الشركة (وكل دين
 لازم احدهما

مطلب
 فيما يبيع كثير في الفلاحين
 مما صورته شركة مفاوضة

التجارة اه ففي صورة الجواز لم يلزم شريكه افاده في البصر قلت ويكون التمن نصفه ونصفه لشريكه كما ذكره الحاكم في الكافي وانما جاز البيع لان ذلك مما يختص به المشتري فلا يقع مشتركا بينهما حيث اشتراه لنفسه بخلاف ما اذا اشتراه لتجارة فانه لا يصح لانه لا يبيع اذ لو صح عادم مشتركا بينهما كما كان ولهذا قال في الكافي وان كان لاحدهما عديم اثر فاشترى الاخر لتجارة جاز وكان بينهما اه ووجهه ان الشراء هنا مفيد لانه لم يكن مشتركا قبل الشراء هذا ما ظهر لي (قوله بتجارة) كتمن المشتري في بيع جاز وقيمته في فاسد سواء كان مشتركا أو لنفسه واجرة ما استأجره لنفسه أو لحاجة التجارة وكذا مهر المشتراة الموطوءة لاحدهما اذا استحققت للمستحق أن يأخذ أيهما شاء بالنظر لانه وجب بسبب التجارة بخلاف المهر في النكاح بحر (قوله واستقراض) هو ظاهر الرواية وليس لاحدهما الاقراض في ظاهر الرواية بحر وسبب قيام الكلام عليه (قوله وغصب) المراد به ما يشبه ضمان التجارة فدخل فيه الاستهلاك والوديعة المجموعة أو المستملكة وكذا العارية لان تقرير الضمان في هذه المواضع يفيد له تلك الاصل فيصير في معنى التجارة بحر وعليه فالاولى أن يقول بتجارة أو ما بينهما كالاستقراض وغصب الخ وخرج مالا يشبه ضمان التجارة كهر وبل خلع أو جنابة كجائتي (قوله وكفالة بجمال بأمره) هذا قول الامام وقال لا يلزم الاخر لانها تبرع وله أنها تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء لان تكفيل تضمن المكفول عنه لو كانت بأمره بخلاف كفالة النفس لانها تبرع ابتداء وانتهاء وكذا كفالة المال بلا أمر فلا يلزم صاحبه في التعدي لانعدام معنى المعاوضة وتماه في الفسخ (قوله ولولزومه) أي لزوم ما ذكر من الثلاثة باقراره أي فانه يكون عليهما لانه اخبر عن أمر يملك استثنائه بحر عن المحيط وسند ذكر في القروع أن اقراره بالاستقراض يلزمه خاصة وبأنى تمامه وما ذكره من لزومه بالاقرار في شركة المفازة أما العنار فلا يعضى اقراره على شريكه بل على نفسه على تفصيل سند كره عند قول المصنف لا اقراره بدين (قوله لم لا تقبل شهادته) كصوله وفروعه وامرأته وعندهما يلزم شريكه أيضا الالعهده ومكاتبه بحر (قوله ولومعنته) أي عن نكاح فلو اعتق أم ولده ثم اقرها بدين يلزمهما وان كنت في عنته لان شهادته لها جازمة بخلاف المعنتة عن نكاح في ظاهر الرواية بحر (قوله وخلع) على تقديره ضاف أي بدل خلع كالمعنتة امرأة شركة مفازة مع آخر ثم خلت زوجها على مال لا يلزم شريكها وكذا الوأفرت بيد الخلع فتح (قوله وجنابته) أي ارش جنابته على الادعى أما الجنابة على الدابة أو الثوب فيلزم شريكه في قول الامام ومحمد لانه يملك النسي عليه بالضممان نهر عن الحدادي (قوله وكل ما لا تصح الشركة به) كالخلع عن دم العمد وعن النفقة بحر (قوله وقاعدة الزوم الخ) بيان لوجه الفرق بين ما يلزم أحد الشريكين بمباشرة الآخر وما لا يلزمه (قوله انه اذا ادعى على أحدهما) أي ادعى عليه به أو ثبوت فله تحليف الآخر الذي لم يباشر العقد بل يحلف المباشر على البت أي القطع بأن يحلف اني ما به تلك مثلا لانه فعل نفسه ويحلف الآخر على العلم بأن يحلف اني لا أعلم أن شريكي باعك وانما يحلف الآخر لان الدعوى على أحدهما دعوى عليهما قال في البحر ولواذعى عليهما ما يحلف كل واحد البتة لان كل واحد منهما يستحق على فعل نفسه فأيهما نكل عن البين يعضى الامر عليهما لان اقرار أحدهما كاتفاقهما اه وهذا لو كان كل من المدعى عليهما مباشرين كما يسدها تحليل فلو كان المباشر أحدهما يحلف الآخر على العلم لانه فعل غيره كما لا يخفى (قوله ولواذعى على الغائب) أي على فعل الغائب بأن ادعى على الحاضر بأن شريكك الغائب باعني كذا (قوله له تحليف الحاضر على علمه) لانه فعل غيره بحر (قوله له تحليفه البتة) لانه يستحلفه على فعل نفسه بحر قال ح أي البير البتة فالبتة قائم مقام المفعول المطلق المحذوف قيام الصفة مقام الموصوف اه قال في البحر ولواذعى على أحدهما ارش براحه خطأ واستحلفه البتة لم يكن له تحليف الآخر وكذا المهر والخلع والخلع عن دم العمد لان هذه الاشياء غير داخل تحت الشركة فلا يجوز فعل أحدهما كفعلهما (قوله وبطلت ان وهب الخ) لو قال وبطلت ان ملك أحدهما الخ لكان اخصروا وقد تضمنه ما ذكره الشارح من الصدقة والايصال ط عن أبي السعود (قوله مما يجي) أي في قوله ولا تصح معاوضة وعنان بغير التقدير الخ ط (قوله ووصل ليد) مقتضاة اشتراط ذلك في المورد أيضا ورده في الشرع بلاية بأن الملك حصل بمجرد موت

بتجارة واستقراض (وغصب)
واستهلاك (وصدقه بجمال
بأمره لم الاخر ولو) لزومه
(باقراره) الا اذا اقر لم لا تقبل
شهادته له ولومعنته فليزمه خاصة
كهر وخلع وجنابة كجائتي
الشركة فيه (و) فائدة المزوم انه
(اذا ادعى على أحدهما له تحليف
الاخر) ولواذعى على الغائب له
تحليف الحاضر على علمه ثم اذا قدم
له تحليفه البتة ولوالجبة (وبطلت
ان وهب لاحدهما أو ورث ما تصح
فيه الشركة) مما يجي ووصل ليد
ولو بصدقة أو ايصال لفوات
المساواة بقاء وهي شركة كاله سدا

الموت ١٥ خ وهو محمول على النقد العين بخلاف الدين لقول الزبلي ولو ورث أحدهما ديناً وهو
دراهم أو ديناراً لم يطل حتى يقبض لأن الدين لا تصح الشركة فيه فإفاده ط عن أبي السعود (قوله
كعرض) ادخلت الكاف الديون فانها لا تطل بها إلا باقتبض ط عن البحر (قوله بما ذكر) أي
بذلك أحدهما ما تصح فيه الشركة ط (قوله صارت عنانا) لعدم اشتراط المساواة فيها ط عن المنع
(قوله ذكر فيهما المال) لاجابة اليه لأن الكلام في شركة الاموال ١٥ ح أي لما قدمنا من
أن قوله اماناً مفاوضة واما عنان خاص بشركة المال بدليل عطفه عليه قوله وتقبل ووجوه وقد تابع الشارح
النهر والدرر (قوله بغير التقدين) فلا تصحان بالعرض ولا بالكيال والموزون والعدي المتقارب
قبل الخلط بجنسه واما بعده فكذلك في ظاهر الرواية فيه ~~كون~~ الخلو ط شركة ملك وهو قول الثاني وقال
محمد شركة عقد وأثر الخلاف يظهر في استحقاق المشروط من الربح وأجمعوا انها عند اختلاف الجنس
لا تنعقد نهر (قوله والفلوس النافقة) أي الرائحة وكان يغني عنه ما بعده من التقييد بجريان التعامل
والجواز بها هو الصحيح لانها أعمان باصطلاح الكل فلا تطل ما لم يصلح على نفعه نهر (قوله والتبر والنقرة)
في المغرب التبر ما لم يضرب من الذهب والفضة والنقرة القطعة المذابة منهما ١٥ زاد في المصباح وقبل
الذوب هي التبر فما ذكره الشارح يصلح تفسيرهما لاخذ عدم الضرب في كل منهما لكن الفرق بينهما أن التبر
لم يذب في الارتامل (قوله ان جرى التعامل بهما) قيد بذلك زيادة على ما في الكثر لموافق الرواية المحصنة
كما أوضحه في البحر (قوله وصحت) أي شركة الاموال سواء كانت مفاوضة أو عنانا بقرينة قوله ثم عقدها
مفاوضة أو عنانا ط (قوله ان باع كل منهما الخ) لانه بالبيع صار بينهما شركة ملك حتى لا يجوز لاحدهما أن
يتصرف في نصيب الآخر ثم بالقد بعه صارت شركة عند قبوز لكل منهما التصرف زياني (قوله بنفس
عرض الآخر) وكذا الوبا بعه بالدرهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعه جاز أيضاً زبلي وبحر وقوله
الذي باعه يعني الذي باع نصفه بالدرهم (قوله وهذا) أي يبيع النصف بالنصف (قوله بقدر ما تنبت به
الشركة) أوضحه في النهاية بأن تكون قيمة عرض أحدهما ربعاً وقيمة عرض الآخر ثلثاً فانه يبيع صاحب
الاقل أربعة أخماس عرضه بخمس عرض الآخر فيصير المتاع كله أخصاصاً ويكون الربح كله بينهما على قدر
رأس مالهما ١٥ ورد الزبلي بان هذا الحل غير محتاج اليه لانه يجوز أن يبيع كل واحد منهما نصف ماله
بنصف مال الآخر وان تفاوتت قيمتهما حتى يصير المال بينهما نصفين وكذا العكس جاز وهو ما اذا كانت قيمتهما
متساوية فباعاً على التفاوت بأن باع أحدهما ربع ماله بثلثه أربع ماله بالاقل أن قوله باع نصف ماله
الخ وقع اتفاقاً أو قد يكون شاملاً للمفاوضة والعنان لأن المفاوضة شرطها التساوي بخلاف العنان ١٥
وأقره في البحر ولا يخفى ما فيه فان ما صورته في النهاية هو الواقع عادة لأن صاحب الاربع مائة مثلاً لا يرضى في
العادة ببيع نصف عرضه بنصف عرض صاحب المائة حتى يصير العرضان بينهما نصفين وان أمكن ذلك لكن
مطلق الكلام يحمل على المتعارف ولذا جملوا في المتن من يبيع النصف بالنصف على ما اذا تساوى قيمة قافهم
(قوله اتفاق) أي لم يقصد كره لفائدة وقد علمت أن فائدته موافقة للعادة وشموله للمفاوضة أي نصاً بخلاف
ما اذا قال باع بعض عرضه ببعض عرض الآخر فانه وان شمل المفاوضة أيضاً لكن لا يشملها الا اذا اراد ببعض
النصف دون الاقل والاكثر فافهم ثم هو اتفاق بالنظر الى جواز بيع نصفه بالدرهم كما مر (قوله ولا تصح
بمال غائب) بل لا بد من كونه حاضراً والمراد حضوره عند عقد الشراء لا عند عقد الشركة فانه لو لم يوجد عند
عقدهما يجوز ألا ترى انه لو دفع الى رجل اتفاقاً قال أخرج مثله واشتر بها والحاصل بيننا أنصافاً ولم يكن المال
حاضراً وقت الشركة فبهرن المأمور على انه فعل ذلك وأحضر المال وقت الشراء جاز بحر عن الجزاية ومثله
في الفتح وغيره لكن نقل في البحر أيضاً عن القضية ما يفيد اداها بالاقتراف بلا دفع ثم انعقادها وقت حضور المال
(فرع) دفع الى رجل ألفاً وقال اشتر بها بنى وينك نصفين والربح لنا والوضيعة علينا فهلك المال قبل
الشراء لم يضمن وبعده ضمن المشتري النصف بحر عن الذخيرة قات ووجهه انه لما أمره بالشراء نصفين صار
مشترياً بنصف وكأله عن الآخر وللنصف أصالة عن نفسه وقد أوفى الثمن من مال الآخر فيضمن حصة نفسه
والظاهر أن هذه شركة ملك لا شركة عقد كما يستفهم قبيل القروع وليست مضاربة لما قلنا فنبه لذلك فانه يقع كثيراً

(لا تطل بقبض) ماله تصح فيه
الشركة كعرض وعنان (و) اذا
بطلت بما ذكر (صارت عنانا) أي
تتقلب اليها ولا تصح مفاوضة
وعنان ذكر فيهما المال والا فهما
تقبل ووجوه (بغير التقدين
والفلوس النافقة والتبر والنقرة)
أي ذهب وفضة لم يضرباً (ان
جرى) مجرى النقود (التعامل
بهما) والا فكمعرض (وصحت
بعرض) هو المتاع غير التقدين
ويجوز كقاموس (ان باع
كل منهما نصف عرضه بنصف
عرض الآخر ثم عقدها)
مفاوضة أو عنانا هذه جملة
العقد بالعرض وهذا ان تساوى
قيمة وان تفاوت باع صاحب الاقل
بقدر ما تنبت به الشركة ابن كمال
فقوله بنصف عرض الآخر اتفاق
(ولا تصح بمال غائب أو دين
مفاوضة كانت أو عنانا)

مطلب
لأنصح الشركة بمال غائب

(قوله على موجب الشركة) أي من البيع والشراء بالمال والربح به (قوله واما عنان) ما خذوة من عن كذا
 عرض أي ظهر له أن يشاركه في البعض من ماله وتعامه في النهر (قوله من أهل التوكيل) أي توكيل غيره
 فتصح من الصبي المأذون بالتجارة وفي حكمه المعتوه (قوله لكونه لا تقتضي الكفالة) أي بخلاف المفاوضة كما
 رفلوذ كالكفالة مع توفر باقي شروط المفاوضة انعقدت مفاوضة وان لم تكن متوفرة كانت عنانهم هل تبطل
 الكفالة يمكن أن يقال تبطل وأن يقال لا تبطل لأن المعتبر فيها أي في العنان عدم اعتبار الكفالة لا اعتبار عدمها
 قال في الفتح وقدير ج الأول بأنها كفالة بمجهول فلا تصح إلا عندما لم تكن مما تستغنيها الشركة لم يكن ثبوتها
 الاقصا اه نهر قلت لكن في الحاشية ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه اذ لم يذكر
 الكفالة بخلاف المفاوضة اه ومقتضاه انه يكون كفيلا اذ ذكر الكفالة وهذا ترجيح للاحتمال الثاني ولعل
 وجهه أن الكفالة متى ذكرت في عقد الشركة ثبتت بها ولا ضمنا لا قصد الان الشركة لا تنافي الكفالة بل
 تستدعي الكفالة لا تثبت فيها الا باقتضاء اللفظ لها كاسط المفاوضة أو به كرها في العقد تأمل (قوله ولدا) أي
 لكونها لا تقتضي الكفالة ومقتضاه انها لو اقتصرت لم تصح خاصة أي في نوع من أنواع التجارة ولا موقفة بوقت
 خاص قال ح وهذا يقتضي أن المفاوضة لا تكون خاصة مع انها تكون كما صرح به في البحر اه ثم اذا
 وقتها فهل تتوقف بالوقت حتى لا تبقى بعده مضيه فيه روايتان كما في توقيت الوكالة وتعامه في البحر عن المحيط ولم
 يذكر جها وجرم في الحاشية بأنها تتوقف حيث قال والتوقيت ليس بشرط لصحة هذه الشركة والمضاربة
 وان وقتها ذلك وقتا بأن قال ما اشترت اليوم فهو بيننا صح التوقيت فما اشترى بعد اليوم يكون للمشتري خاصة
 وكذا الوقت المضاربة لانها والشركة توكيل والوثيقة مما يتوقف اه لكن سيد كرا الشارح في كتاب الوكالة عن
 البرازية التوكيل الى عشرة ايام وكييل في العشرة وبعدها في الاصح تأمل (قوله ومع التعاضل في المال دون
 الربح) أي بأن يكون لاحدهما ألف وللاخر ألفان مثلا واشترطنا التساوي في الربح وقوله وعكسه أي بأن
 يتساوى المالاين ويتفاضل في الربح لكن هذا مقيد بأن يشترط الاكثر تعامل منهما أو لا كثرهما علما لشرطه
 للقاء عد أو لا قلها معا فلا يجوز كما في البصر عن الزيلعي والكمال قلت والطاهر أن هذا محمول على ما اذا كان
 العمل مشروطا على أحدهما وفي المهر اعلم انهما اذا اشترطوا العمل عليهما ان تساويا مالا وتساويا ربحا جاز عند
 علمائنا الثلاثة خلافا لفرق والربح بينهما على ما شرطوا وان عمل أحدهما فقط وان شرطاه على أحدهما فان شرطاه
 الربح بينهما قدر رأس مالهما جاز ويكون مال الذي لا عمل له بصاعه عند العامل له ربحه وعليه وصيغته وان
 شرط الربح للعامل اكثر من رأس ماله جاز أيضا على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط
 الربح للدافع اكثر من رأس ماله لا يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بصاعه لكل واحد منهم ما ربح
 ماله والوضعية بينهما على قدر رأس مالهما أبدا هذا حاصل ما في العناية اه ما في التهر قلت وحاصل ذلك كله
 انه اذا تفاضلا في الربح فان شرطوا العمل عليهم ماسوية جاز ولو تبايع أحدهما بالعمل وكذا لو شرطوا العمل على
 أحدهما وكان الربح للعامل بقدر رأس ماله أو أكثر ولو كان الاكثر غير العامل أو لا قلها معا لا يصح وله ربح
 ماله فقط وهذا اذا كان العمل مشروطا كما يفيد قوله اذا شرطوا العمل عليهما الخ فلا ينافي ما ذكره الزيلعي في
 كتاب المضاربة من انه اذا أراد رب المال أن يجعل المال مضموفا على المضارب اقضه كله الا درهم منه وسماه
 اليه وعقد الشركة العنان ثم يدفع اليه الدرهم ويعمل فيه المستقرض فان ربح كان بينهما على ما شرطوا وان هلك
 ذلك عليه اه ورأيت مثله في آخر مبدوط السرخسي ووجه عدم المرافقة أن العمل هنا لم يشترط على احد
 في عقد الشركة بل تبرع به المستقرض فيجوز اصحاب الدرهم الواحد أن يأخذ من الربح بقدر ما شرط من نصف
 أو اكثر أو اقل وان لم يكن عاملا ويؤيد هذا التوفيق ما ذكره في البحر قبل كتاب الكفالة في بحث ما لا يبطل بالشرط
 الفاسد حيث قال مانعه قوله والشركة بأن قال شاركك على أن تهدي كذا ومن هذا القبيل ما في شركة
 البرازية وشرطوا العمل على أكثرهما مالا والربح بينهما نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما انا اه وقد وقعت
 حادثة توهم بعض حنفية الهصر أنهم امن هذا القبيل وليس كذلك هي تفاضلا في المال وشرطوا الربح بينهما
 نصفين ثم تبرع أحدهما بالعمل فأجبت بأن الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على أكثرهما مالا والتبرع
 ليس من قبيل الشرط والدليل عليه ما في يوع الذخيرة الشري حطابي قرية شرا عجمه وقام موصولا بالشر

مطلد
 في شركة العنان

مطلد
 في توقيت الشركة روايتان

لله - والمضي على موجب الشركة

(واما عنان) بالتسليم - وبيع

(ان شئت وثالث فقط) بيان

اشترطها (فتصح من أهل

التوكيل كسبي ومعتوه

يهمل البيع (وان لم يكن أهلا

للكفالة) لكونه لا تقتضي

الكفالة بل الوكالة (ولذا) (تصح)

عاما وخاصا مطلقا وموقفا (مع

التفاضل في المال دون الربح

والتساوي في الربح) المال دون ربح

وبخلاف المائس كدائير) من

أحدهما (ودراهم) من الآخر

مطلد

في تحقيق حلام التفاضل في الربح

من غير شرط في الشراء احله الى منزلي لا يفسد العقد لان هذا ليس بشرط في البيع بل هو كلام مبتدأ بعد تمام البيع فلا يوجب فساد اهـ هذا كلام صاحب الجبر وهو صريح فيما ذكرناه من التوفيق والله تعالى الموفق وبقي ما يتبع كثيرا وهو ان يدفع رجل الى آخر الفايقرضه نصفها وبشاركة على ذلك على أن الربح ثلثا للدافع وثلثه للمستقرض فهنا تساوي المال دون الربح وهي صورة العكس وصريح ما ذكره الزبلي والكمال انه لا يصح للدافع اخذ اكثر من نصف الربح الا اذا كان هو العامل فلو كان العامل هو المستقرض كما هو العادة كان له نصف الربح بقدر ماله لكنه تحول على ما اذا شرط العمل عليه وان لم بشرط صح التفاضل كما علمت من التوفيق وما يكثرو قوعه أيضا انه يكون لاحدهما ألف فيدفع له آخر الفين ليعمل بالكل وبشرط الربح أثلاثا وهذا جائز أيضا حيث كان الربح بقدر رأس المال كما مر في عبارة التهر فلو شرط الربح أربعة أضعاف العمل لم يصح كما يفيد به التقييد بكونه بقدر رأس ماله وما مثله قول الظهيرية وان اشترط الربح على قدر رأس مالهما أثلاثا والعمل من احدهما كان جائزا (تنبيه) علم مما مر أن العمل لو كان مشروطا عليهما لا يلزم اجتماعهما عليه كما هو صريح قوله وان عمل احدهما فقط ولذا قال في البرازية اشتركا وعمل احدهما في غيبة الآخر فلا حضرا عطاء حصته ثم غاب الآخر وعمل الآخر فلا حضرا القائب ابى أن يعطيه حصته من الربح ان كان الشرط أن يعمل جميعا وشقي بما كان من تجارتها من الربح فبينهما على الشرط عملا وعمل احدهما فان مرض احدهما ولم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما اهـ والظاهر أن عدم العمل من احدهما لا فرق أن يكون بعدد أو بدونه كما سرح بمثله في البرازية في شركة التقليل معللا بأن العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاقه الربح بحكم الشرط في العقد لا العمل اهـ ولا يخفى أن العلة جارية هنا (قوله وان تساوت قيمتهما) راجع لخلاف الجنس والوصف واحترزه عن المناوضة فانه لا بد بينهما من تساوي القيمة فهما في ظاهر الرواية كما في الجرفاقهم (قوله والربح على ما شرطنا) أي من كونه بقدر رأس المال او لا لكنه محمول على ما علمته من التفصيل المأثور وأعاد مع قوله مع التفاضل في المال دون الربح للتصريح بأن هذا الشرط صحيح فافهم نعم ذكره بين المتعاطفات غير مناسب وقيد بالربح لان الوضعية على قدر المال وان شرطنا غير ذلك كما في الملتقي وغيره (قوله ومع عدم الخلط) فيه اشعار بأن المناوضة يشترط فيها الخلط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط كما في المبسوط وغيره ح عن القهستاني (قوله لاستناد الشركة في الربح الى العقد لا المال) لان العقد يسمى شركة ولا بد من تحقق معنى الاسم فيه فلم يكن الخلط شرطاً بغير فلو كان لاحدهما مائة درهم وللاخر مائة دينار فاشترى بها فهو على قدر المال وكذا لو اشترى بالدرهم متاعا ثم بالدينار آخر فوضعا أي خسران أحدهما وربح الآخر فهو على قدر ماله ما اهـ ملخصا من كافى الحاكم (قوله فلم يشترط الخ) تفريع على قوله ومع التفاضل وما عطف عليه (قوله فقط) قيد للمشتري أي ولا يطالب بشريكه الا آخر (قوله لعدم تضمن الكفالة) هذا اذا لم يذكر الكفالة كما قد مضى عن الخاتمة (قوله ويرجع على شريكه بحصته منه) أي بحصة شريكه من الثمن لان المشتري وكيل عنه في حصته فيرجع عليه بحسابه ان أدى من مال نفسه وان من مال الشركة لم يرجع وان كان شراؤه لا يعرف الا بقوله فعليه الحجة لانه يدعى وجوب المال في ذمة الآخر وهو شكر والقول للمشكر بيمينه كما في المنع ونحوه في الزبلي وبني ما لو صدقه في الشراء لشركة وكذبه في دعوى الاداء من مال نفسه قال الخير الرملي في حاشية المنع والذي يظهر أن القول للمشتري لانه لما صدقه الاخر في الشراء ثبت الشراء للشركة وبه يثبت نصف الثمن بذمته ودعواه انه دفع من مال الشركة دعوى وفائه فلا تقبل بلاينة ولذا قالوا اذا لم يعرف شراؤه الا بقوله فعليه الحجة لانه يدعى وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر وهما ليس منكرين بل مقرين بالشراء الموجب لتعلق الثمن بذمته وله تحميله انه ما دفعه من مال الشركة اهـ ثم لا يخفى انه في صورة ما اذا كذبه في الشراء للشركة ان كان ما اشتراه هالكا فظاهر وان كان قائما فهو له وان كذبه في اصل الشراء وادعى انه من أعيان الشركة فالقول للمشتري ان كان المال في يده لماسيأ في الفروع انه لو قال ذواليد استقرضت ألفا فالقول له وبأني بيانه وأما لو ادعى الشراء لنفسه لا للشركة ففي الخاتمة اشترى متاعا فقال الآخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة اشتريته بمالي لنفسى قبل الشركة فالقول له بيمينه بالله ما هو من شركتنا لانه حرر يعمل لنفسه فيما اشترى اهـ والظاهر أن قوله قبل الشركة احتراز عن الشراء حال الشركة ففيه تفصيل ذكره في البحر عن المحيط وهو أنه لو من جنس

(ر) جنس لاف (الوصف كبض وسود وان تساوت قيمتهما والربح على ما شرطنا) مع (عدم الخلط) لاستناد الشركة في الربح الى العقد لا المال فلم يشترط مساواة اتحاد وخلط (ويطالب المشتري بالثمن فقط) لعدم تضمن الكفالة (ويرجع على شريكه بحصته منه ان أدى من مال نفسه) أي مع بقائه مال الشركة

مطلب
في دعوى الشريك أنه أدى الثمن من ماله

مطلب
ادعى الشراء لنفسه

تجارتها فهو للشركة وان شهد عند الشراء انه لنفسه لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشراء شيء معين وان لم يكن من تجارتها فهو له خاصة اه قلت ويخالفه ما في فتاوى قارئ الهداية ان شهد عند الشراء انه لنفسه فهو له والا فان نقد الثمن من مال الشركة فهو للشركة اه لكن اعترض بأنه لم يستند لقل فلا يعارض ما في المحيط وقد يجاب بمجملة على ما اذا لم يكن من جنس تجارتها تأمل وبقي شيء آخر يقع كثيرا وهو ما لو اشترى أحدهما من شريكه لنفسه هل يصح ام لا لكونه اشترى ما يملك بعضه والذي يظهر لي انه يصح لانه في الحقيقة اشترى نصيب شريكه بالحصصة من الثمن المسحوق وان وقع الشراء في الصورة على الكل ثم رأيت في الفتوح من باب البيع الفاسد لو ضم ماله الى مال المشتري وباعهما بعقد واحد صح في ماله بالحصصة من الثمن على المسحوق وقيل لا يصح في شيء اه ملخصا ورأيت في بيوع الصيرفية أيضا اشترى نصف دار من عائش اشترى جميعها نائيا قال يجوز في النصف الباقي وفي فتاوى الصغرى لا يجوز اه (قوله والا) أي ان لم يبق مال الشركة أي لم يكن في يده مال ناض بل صار مال الشركة أعيانا أو أمتعة فاشترى بدراهم أو دنانير نسيئة فالشراء له خاصة دون شريكه لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة الا أن يأذن له في ذلك بحر عن المحيط (قوله وتسلط بهلاك المال الخ) لان المعقود عليه فيها هو المال ويطل العقد بهلاك المعقود عليه كما في البيع وسيد كرا المصنف تمام المطولات في الفصل الاثني (قوله أو أحدهما قبل الشراء) لانها لما بطلت في الهالك بطلت فيما يقابل لانه ما رضى بشركة صاحبه في ماله الا بشركة في ماله (قوله والهالك على مالكة) فلا يرجع بنصف الهالك على الشريك الا خرجت بطلت الشركة ولو الهالك في يده الاخر لان المال في يده أمانة بخلاف ما لو هلك بعد الخلط لانه يهلك على الشركة لعدم التمييز ط عن الاتفاقية قال وظاهره انه اذا تميز بعد الخلط كدراهم بدنانير فهو وعدم الخلط اه وفي كافي الحاكم لو خلط الدراهم كان الهالك منها عليهما والباقي بينهما الا أن يعرف كل شيء من الهالك أو الباقي من مال أحدهما بعينه فيكون ذلك له وعليه والباقي من الهالك والظاهر بينهما على قدر ما اختلط ولم يعرف اه ملخصا (قوله وان اشترى أحدهما) بيان للمهوم تقييد الهالك بما قبل الشراء (قوله بعده) أي بعد الشراء ونبه بزيادته على أن الواو هنا للترتيب احذر ازا عما لو هلك قبله كما يأتي (قوله فالمشترى بينهما) لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك مال الاخر بعد ذلك بحر (قوله شركة عقد على ما شرطنا) أي من الربح وأيهما باع جازيه وهذا عند محمد وعند الحسن ابن زياد هي شركة ملك فلا يصح تصرف أحدهما الا في نصيبه ومظاهر كلام كثير ترجيح قول محمد كافي النهر (قوله ورجع على شريكه بحصته منه) لانه وكيل في حصة شريكه وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسابه وفي المحيط لاحدهما مائة دينار قيمتها ألف وخمسمائة وللاخر ألف درهم وشرطنا الربح والوضيعة على قدر المال فاشترى الثاني جارية ثم هلك الدنانير فالجارية بينهما ما ورجهما أخماسا ثلاثة أخماسه للأول وخمساه للثاني لان الربح يقسم على قدر ما يملك يوم الشراء ويرجع الثاني على الأول ثلاثة أخماس الا ان كان وكيل عنه بالشراء في ثلاثة أخماس الجارية وقد نقد الثمن من ماله ولو كان على عكسه رجع صاحب الدنانير على الاخر بمحصة من الثمن اربعون دينارا ولو اشترى كل واحد منهما بمائة غلاما وقبضوا هلكا يملك كل واحد من ماله الا ان كل واحد منهما اشترى كانت الشركة بينهما قائمة اه بحر ملخصا (قوله اقسام الشركة الخ) انه لا تكون المشتركة بينهما كما زعموا ماعلة الرجوع فكونه وكيلها كاعلت (قوله بأن قال) الاولى فلا كما في عبارة النهر وأفاد بهذا التصوير أنه ليس المراد من التصريح بالوكالة ذكر لفظها بل ما يشمل معناها (قوله كل منهما) الاولى كل منافاة ح (قوله بماله هذا) قيده لان فرض المسئلة في عقد الشركة على مال مخصوص لا لكونه قيد في ثبوت الوكالة صريحا فافهم قال في الوالدية رجل قال لغيره ما اشتريت من شيء فهو بيني وبينك واشترى كاعلى أن ما اشتريه باسم تجارته فهو بيننا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان المدة والقدر والوقت لان كلاهما صار وكيلنا عن الآخر في نصف ما يشترى به وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء اه وبما في تمام في الفصل قلت وهذه الشركة تقع في زمانها كثيرا يكون أحد الشريكين في بلد والآخر في بلدة يشترى كل واحد ما يرسل الى الآخر ليبيع ويشترى لكنها شركة ملك وانما لانهما يعقدان بينهما شركة عقد بمال متساو أو متفاضل منهما ويعلن الربح على قدر رأس المال ويتقسمان ربح الشركتين كذلك وهذا صحيح في شركة العقد لا في شركة الملك لان الربح فيها

مطلب

فيم يطل الشركة

والا فالشراء له خاصة لئلا يصير

مستدينا على مال الشركة بلا إذن

بحر (وتسلط) الشر

(بهلاك المالين أو أحدهما قبل

الشراء) والهالك على مالكة

قبل الخلط وعليهما بعده (وان

اشترى أحدهما بماله وهلك) بعده

مال الآخر) قيل أن يشترى به

شيئا (فالمشترى) بالفتح (بينهما)

شركة عقد على ما شرطنا (ورجع

على شريكه بحصته منه) أي من

الربح اقسام الشركة وقت الشراء

(وان هلك) مال أحدهما (ثم

اشترى الآخر بماله فان صرحتا

بالوكالة في عقد الشركة) بأن قال

على أن ما اشتريه

بماله هدا يكون مشتركا ثم وصدر

اشريعة

مطلب

اشد على ان ما اشترى باسم تجارته

فهو بيننا

على قدر المال فاذا شرط الشراء بينهما منصفة يكون الربح كذلك الا اذا شرط الشراء على قدر مال شركة العقد فيكون الربح على قدر المال في الشركتين قننه لذلك فانه يقع كثيرا ويغفل عنه (قوله لا الربح) فانه يكون بتقدير المال (قوله لصيرورتها الخ) علة لقوله لا الربح وقوله لبقاء الوكالة علة لقوله مشترك بينهما (قوله) ولم يتصادف على الوكالة) عبارة ابن كمال ولم ينص على الوكالة فيها ط (قوله كما تر) أى في قوله وعدم ما يقطعها الخ وأشار به الى أن التصريح بفسادها بما ذكره من مقرر على ما قدمه من أنه يشترط فيها عدم ما يقطعها فليس ذلك تكرار المحصاف فافهم وبين القطع أن اشتراط عشرة دراهم مثلا من الربح لاحدهما يستلزم اشتراط جميع الربح له على تقدير أن لا يظهر ربح الا العشرة والشركة تقتضي الاشتراك في الربح وذلك يقطعها فتخرج الى القرض أو المضاعة كما في الفسخ (قوله لا لانه شرط الخ) يعني أن علة الفساد ما ذكر من قطع الشركة وليست العلة اشتراط شرط فاسد فيها لان الشركة لا تفسد بالشروط الفاسدة والمصرح به أن هذه الشركة فاسدة فتقوله قلت الخ تأييد لقوله لا لانه شرط الخ وأما قوله وظاهره أى فظاهره قوله لعدم فسادها بالشروط فلا محل له للاستغناء عنه بما قبله (قوله ويكون الربح على قدر المال) أى وان اشترط فيه التفاضل لان الشركة لما فسدت صار المال مشتركاً لشركة ملك والربح في شركة الملك على قدر المال وسيأتى في الفصل انها لو فسدت وكان المال كله لاحدهما فلا حرج مثله (قوله ولكل من شريكي العنان الخ) هذا كله عند عدم النهي ففي الفسخ وكل ما كان لاحدهما اذا انهاء عنه شريكه لم يكن له فعله ولهذا اقول له اخرج له مضابط ولا تجاوزها فجاوزها فهلك المال ضمن حصة شريكه لانه نقل حصته بغير إذنه وكذا لو انهاء عن بيع النسبة بعدما كان أذن له فيه اه قلت وسيأتى في المضاربة انه اذا صار المال عروضا لا يصح نهى المضارب عن البيع نسبة لانه لا يملك عزله في هذه الحالة وظاهره أن الشركة ليست كذلك لانه يملك فسخها مطلقا كما سيأتى في الفصل (قوله وينع الخ) في القاموس الباطع الشريك اه والمراد هنا دفع المال لا تحريمه فيه على أن يكون الربح لرب المال ولا شيء للعامل بجر (قوله وبغير) فلأعارد اية فعبثت تحت المستعير فالقياس أن ينسب المبر نصف شريكه ولكني استحسن أن لا اسمنه وهذا قياس قول ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وكذلك لو أعار ثوبا أو دارا أو خادما بجر عن كافي الحاكم (قوله وبضارب) أى يدفع المال مضاربة وهو الأصح أما اذا اخذ ما لا مضاربة فان اخذ ما يتصرف فيما ليس من تجارتها فالربح له خاصة وكذا فيما هو من تجارتها اذا كان بمحضرة صاحبه ولو مع غيبته أو مطلقا كان الربح بينهما نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال كذا في المحيط نهر وقوله أو مطلقا أى عن التقييد بكونه من تجارتها (قوله لانها) أى المضاربة دون الشركة لكون الوضعية تلزم الشريك ولا تلزم المضارب فتضمن الشركة المضاربة فتح (قوله ويوكل) لان التوكيل بالبيع والشراء من أعمال التجارة والشركة انعقدت لها بخلاف الوكيل سرى بالشراء ليس له أن يوكل به لانه عقد خاص طلب به شراء شيء بعينه فلا يستتبع مثله فتح (قوله ولو انهاء المفاوضات الاخر) التقييد بالمفاوض ويكون النهي عن التوكيل اتفاقا لما تر أن كل ما كان لاحدهما فعلة يصح نهى الآخر عنه ط أقول سياق كلام البحر يقتضي أن هذا خاص بالمفاوضة خلافا لما فهمه ح كما يعلم من مراجعة البحر لکن يخالفه ما في الخاتمة في فصل العنان ولو وكل احدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن الوكالة صار خارجا عنها فان وكل البائع رجلا يتداني عن ما باع فليس له أن يجره عن الوكالة اه أى لانه ليس لاحدهما قبض عن ما باعه الآخر ولا الخصامة فيه كما يأتي قريبا فكذا ليس له اخراج وكيله بالتقبض ثم لا يحق أن الضمير الممضوع في قول الشارح ولو انهاء عائد الى الوكيل كما هو سرى بعبارة الخاتمة الى الموكل حتى يكون النهي عن التوكيل ويكون التقييد به اتفاقا فافهم (قوله ويبيع بماء زوهان) أى له أن يبيع بمن زائد وما قص قيد بالبيع لان الشراء لا يجوز الا بالمهر وف كافي الرمي على المنع عن الجوهره وسيد كرا الشارح في كتاب الوكالة أن الوكيل له البيع بما قبل أو كثر وبالعرض وخصا به قيمة والنقد ودبه يفتى برأيه اه ومقتضاه أن المستى به هنا كذلك لكن ذكر العلامة قاسم هنا تصحيح قول ابي مام وأنه اصح الاقوال فافهم وفي البحر عن البرازية وان باع أحدهما متاعا ورده عليه فقبله جاز ولو بلا قضاء وكذا لو حط أو أخر من عيب وان بلا عيب جاز في حصته وكذا لو وهب ولو أقر بعيب في متاع باعه جاز عليهم اه وبأى تمام ذلك قبيل قوله وهو أمير (قوله)

(فالمشترى مشترك بينهما على ما شرط) في أصل المال لا الربح لصيرورتها (شركة ملك لبقاء الوكالة) المصرح بها ويرجع بمصته منه (والا) أى أن ذكرنا مجرد الشركة ولم يتصادف على الوكالة فيها ابن كمال (فهو لم يشتر) خاصة لان الشركة لما بطلت بطل ما في ضمها من الوكالة (ونفسد) بالشرائط دراهم مسماة من الربح لاحدهما) لقطع الشركة كما مر لا لانه شرط لعدم فسادها بالشروط وظاهره بطلان الشرط لا الشركة بجر ومضرب قلت مصرح صدر الشريعة وابن الكمال بفساد الشركة وبكون الربح على قدر المال (واحد من شريكي العنان والمداوضة ان يستأجر) من تجبر له أو يحنط المال (ر. ن. ع) أى يدفع المال بصاعة بأن يشترط الربح لرب المال (ويودع) وبغير (ويضارب) لانها دون الشركة فتضمنها (ويوكل) اجنبيا لبيع وشراء ولو انهاء المفاوضات الاخر صحيحه بجر (ويبيع) بماء زوهان خلاصة

وبنقد ونسبة متعلق بقوله يبيع أما الشراء فان لم يكن في يده دراهم ولا دينار من الشركة فاشترى بدراهم
أردنا فيه فهو له خاصة لانه لو وقع مشتركا تضمن ايجاب مال زائد على الشريك وهو لم يرض بالزيادة على رأس
المال ولو ايجابية ومفاده انه لو رضى وقع مشتركا لانه يملك الاستدانة باذن شريكه كقوله بناء عن البحر عن المحيط
ومنه ما ساقى قبيل الفروع عن الاشياء وبأقنائه تمامه وما مر من التفصيل في الشراء انما هو في شركة العنان أما في
المفاوضة فهو عليها مطلقا كفي الخانية (قوله خلافا للشبهاء) الذي فيها هو ما تنقله عقبه عن الظهيرية
(قوله ومؤنة السفر الخ) أي ما أنفقته على نفسه من كرائه ونفقته وطعامه وإدامه من حله رأس المال في رواية
الحسن عن أبي حنيفة قال محمد وهذا استصان فان ربح تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت من رأس
المال خانية (قوله لا يملك الشريك) أي شريك العنان بقرينة قوله أما المفاوض الخ وفي الخانية من فصل
العنان ولو شارك أحدهما شركة عنان فما اشتراه الشريك الثالث كان نصفه له ونصفه بين الشريكين وما اشتراه
الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث اهـ ومثله في الوالوجية وفيها ولو أخذ
مالا مضاربة فهو له كالأجر نفسه اهـ ولكن فيه تفصيل قدمناه قريبا (قوله ولا الرهن) قال في السخ أي
رهن عين من مال الشركة فان رهن بدين عليهم لم يجوز ضمن ولو ارتهن بدين لهما لم يجوز على شريكه فان هلك
الرهن في يده وقيمه والدين سواء ذهب بخصته ويرجع شريكه بخصته على المطلوب ويرجع المطلوب بنصف قيمة
الرهن على المرتين وان شاء شريك المرتين ضمن شريكه حصته من الدين لأن هلاك الرهن في يده كالأستيناء اهـ
(قوله أو يكون هو) أي الرهن العاقد أي الذي تولى عقد المايعة قال في الخانية ولن ولي المايعة أن يرهن
بائنه اهـ ط (قوله في موجب) بكسر الجيم ح (قوله وحينئذ) أي حين إذا كان الرهن هو العاقد بنفسه
قال في التهر وقراره بالرهن والارتهان عند ولايته العقد صحيح اهـ ط أما لو ولي العقد غيره أو كانا ولياه لا يجوز
اقراره في حصة شريكه وهل يجوز في حصة نفسه فهو على الخلاف ولا يصح اقراره بعد متاقضا الشركة إذا كذب
الآخر تازخانية (قوله ولا الذكبة) لانه ليس من عادة التجار بجر (قوله فله كل ذلك) أي المذكور
من الشركة والرهن الخ (قوله ولو فاقوس) أي المداوس (قوله والانتعقد عناما) وما خصه من الربح يكون
بينه وبين شريكه ط (قوله ولا يجوز لهما تزويج العبد) أي عبد التجارة واحترز بالعبد عن الأمة فان لأحد
المفاوضين تزويجها كفي الخانية ولا يزوج العبد ولو من أمة التجارة استصحانا ط عن الهندية (قوله ولا
الهيئة) يستثنى منه عتق ماباع في الدر عن الظهيرية لومانع أحد المتفاوضين عينا من تجارتهم ما ثم وهب
المن من المشتري أو أراه منه جارا خلافا لابي يوسف ولو وهب غير البائع جاز في حصة فقط اجماعا اهـ قلت
لكنه في الأولى ينص صاحب كوكيل السبع إذا فعل ذلك كفي الخانية (قوله ونحوه) أي مما ليس من
جسم ما يؤكل ويبيد عدة بقرينة ما بعده (قوله فلا يجوز) أي ما ذكر من الهيئة في حصة شريكه بل جاز في
حصته ان وجد شرط الهيئة من التسليم والقسمة فيما يتقسم وكذلك الاعتاق ونجوى فيه أحكام عتق أحد
الشريكين المقررة في باب (قوله وحاز في نحو غم الخ) محترزة قوله أي ثوب ونحوه (قوله ولا القرض)
أي الاقراض في ظاهر الرواية أما الاستقراض فندم انه يجوز وبأقنائه تمامه في الفروع (قوله اذا ماسر بها)
فلو قال اعمل برأيت لا يكتفى (قوله وفيه الخ) ومثله ما في الدر عن البرازية ولو قال كل منهما لا اعمل
برأيت فكل منهما أن يعمل ما يقع في التجارة كالرهن والارتهان والسفرو الحلط بما له والشركة بمال الغير
لا الهيئة والقرض وما كان اتلافا للمال أو غلبا كامن غير عوض فانه لا يجوز ما لم يصرح به نصا (قوله لان الشركة)
أي مطلقها (قوله وصح بيع شريك مفاوض) انظر هل المفاوض قيد في كلام المصنف ط عن الحوى (قوله
لا يصح اقراره بين) أي ان لا تقبل شهادته له أما لغيره فقبل كما سيأتي في قوله وكل دين لزم أحدهما الخ وهذا
انما هو في شريك المفاوضة أما شريك العنان ففيه تفصيل قال في الخانية ولو أقر أحد شريكي العنان بدين في
تجارتهما لزم المقر جميع ذلك ان كان هو الذي وليه وان أقرانه ولياه لزمه نصفه وان أقر أن صاحبه وليه لا يلزمه
شيء بخلاف شركة المفاوضة فان كل واحد منهما يكون مطالب بالبدل اهـ ونحوه في فتح وحاصله أن اقرار أحد
شريكي العنان بدين في تجارتهم لا ينعني على الآخر وانما ينعني على نفسه على التفصيل المذكور أما شريك
المفاوضة فيبعض عليهم مطلقا فانهم لكن مباح في اذرع انه لو قال أحد الشريكين استقرضت ألفا فاقول له

مطلب

يملك الاستدانة باذن شريكه

(وبنقد ونسبة) برزاقية (وبدافر)
بالمال له حل أولا هو الصحيح خلافا
لأشياء وقيل ان له حل يضمن
والا لا ظهيرية ومؤنة السفر
والهـ كرا من رأس المال
ان لم يربح خلاصة (لا يملك
الشريك) (الشركة) (الاباذن
شريكه جوهره) (د) (لا الرهن)
الاباذن أو يكون هو العاقد في
موجب الدين وحينئذ فيصح
اقراره بالرهن والارتهان سراج
(د) (لا الذكبة) والاذن بالتجارة
(وتزويج الأمة) وهذا كله
(لوعناما) أمّا المتراض فلا كل
ذلك ولو فاقوس ان باذن شريكه
جاز والانتعقد عناما بجر (ولا يجوز
لهما) في عناما ومفاوضة (تزوج
العبد ولا الاعتاق ولو على مال
(د) (لا الهيئة) أي لثوب ونحوه فلم
يجز في حصة شريكه وجاز في نحو
لحم وخبر وفاكهة (د) (لا القرض)
الاباذن شريكه اذا ماسر بموافقه
سراج وفيه اذا قال له اعمل برأيت
فله كل التجارة الا القرض والهيئة
(ولما كل ما كان اتلافا للمال
(د) (لا يملك للمال) بغير
عوض (لان الشركة) وضعت
للاستراح وتوابعه وما ليس كذلك
لا ينظمه عقدا (وصح بيع) شريك
(مفاوضة) (تزوج شهادته) كتابه
وأبيه ونحوه على المفاوضة اجماعا
(لا يصح) (اقراره بدين) فلا يند
على المفاوضة عنده برزاقية

في قبول قوله دفع المال بعد موت الشريك أو الموكل

وفي الخلاصة أقر شريك العنان بجارية لم يجز في حصة شريكه ولو باع أحدهما ليس للأخر أخذ ثمنه ولا الخصومة فيما باعه أو أذانه

(وهو) أي الشريك (أمن في المال فيقبل قوله) بيمينه (في) تقدير الربح والخسران والضيايع (والدفع ٣

لشريكه ولو) ادعاه (بعد موته) كما في البحر مستدلاً بما في وكالة الوالولية كل من حكم أمر الابلان استئنافه ان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا

الضابط (وبينهم بالةقدي) وهذا حكم الامانات وفي الحاشية التقييد بالمكان صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم فجاوز ضمن حصة شريكه وفي الاشياء نهى أحدهما شريكه عن الخروج وعن بيع النسيئة جاز (كما يضمن الشريك) عناناً أو مفاوضة بحر

(بونه مجهولاً نسيب صاحبه) على المذهب والقول بخلافه غلط كما في وقف الحاشية وسجي في الودعة خلافاً للاشياء (فروع) في المحيط قد وقع حادثان الأول نهى عن البيع نسيئة فباع فأجبت بنسأه في حصته ووقته في حصة شريكه فان أجاز فالربح لهما الثانية نهى عن الأخراج فخرج ثم ربح فأجبت انه غاصب حصة شريكه بالأخراج

ان المال في يده وبأق الكلام عليه (قوله وفي الخلاصة) استدلال على المتن بأن العين كالدين اه ح لكن ما في المتن في المفاوضة وهذا في العنان (قوله بجارية) أي في يده من الشركة انهما رجل تازخانية (قوله ليس للأخر أخذ ثمنه) افاد أن للمديون أن يمنع من الدفع اليه فان دفع برئ من حصة القابض ولم يبرأ من حصة الآخر فتح وكذا لا يجوز تأجيله المدين لو العاقد غيره أو ما عند أبي حنيفة وعندهما يجوز في نصيبه ولو أجاهل العاقد جاز في النصيبين عندهما وعند أبي يوسف في نصيبه فقط وأصله الوكيل بالبيع اذا أبرأ عن الثمن أو حط أو أجله يبيع عندهما خلافاً لأبي يوسف الآن هناك يضمن لموكله عندهما لا هنا بجرع عن المحيط (قوله في مقدار الربح) فلو أقر بمقداره ثم ادعى الخطأ فيه لا يقبل قوله كذا نقله أبو السعود عن إقرار الاشياء ط قلت لكن في حاوي الزاهدي قال الشريك ربح عشرة ثم قال لا بل ربح ثلثة فله أن يحلفه انه لم يربح عشرة اه ومتنناه أن القول له بيمينه لكن لا ينبغي أن الاوجه ما في الاشياء لانه يرجوعه متناقض فلا يقبل منه وما في الاشياء عزاء الى كافي الحاكم فهو نص المذهب فلا يمارضه ما في الحاوي (قوله والضيايع) أي ضيايع المال كالأوبعضا ولو من غير تجارة ط (قوله مستدلاً بما في وكالة الوالولية) عبارة الوالولية ولو وكل بة ض ودبعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وأنكرت الورثة أو قال دفعته اليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لأن الوكيل في الموضوعين حكم امر الابلان استئنافه لكن من حكم امر الابلان استئنافه ان كان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل يقبض الودعة فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه فصديق والوكيل يقبض الدين فيما يحكي يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق اه قلت أي أوالوكيل يقبض الدين اذا قال قبضته من المديون وهلك عندي أو قال دفعته للموكل الميت لا يصدق بالنسبة الى برأ المديون لأن في ذلك الزام الضمان على الميت فان الديون تقتضي بأمثالها فثبت للمديون بذمة الدائن مثل مال الدائن بذمته فبالتقيدان قصاصاً وأما بالنسبة الى الوكيل نفسه فيصدق لانه أمين وبموت الموكل لم ترتفع أمانته وان بطلت وكالته فلا يضمن ما دفعه ولا يرجع عليه المديون وقد أوضع المسئلة في الخبرية أول كتاب الوكالة فافهم (قوله كل من حكم أمر الخ) فان الوكيل هنا حكم أمره وهو قبض الودعة أو الدين في حياة الموكل وهو لا يملك استئنافه بعد موت الموكل أي لو كان لم يقبض في حياته وأراد استئناف القبض بعد موته لم يملكه لانه انزل عن الوكالة (قوله التقييد بالمكان صحيح الخ) ظاهر التفريع أن التخصيص على المكان بلا نهى لا يكون تقييداً وعبارة البرازية التقييد بالمكان صحيح حتى لو قال اخرج الى خوارزم ولا تجاوزه صح فلو جاوزه ضمن وفي الجوهرية من المضاربة وألفاظ التخصيص والتقييد أن يقول خذ هذه مضاربة بالنصف على أن تعمل به في الكوفة أو فاعمل به في الكوفة أما اذا قال واعمل به في الكوفة بالواو لا يكون تقييداً فله أن يعمل في غيرها لأن الواو حرف عطف ومشورة وليست من حروف الشرط اه فأفاد أن مجرد التخصيص لا يكفي بل لابد من أمر يفيد التقييد كالشرط وكالتنهي (قوله وفي الاشياء الخ) أعظم منه ما قدمناه عن النسخ من أن كل ما كان لأحدهما اذا انهاء عنه شريكه لم يكن له فله (قوله جاز) أي انتهى (قوله بموته مجهولاً الخ) في حاوي الزاهدي مات الشريك ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهولاً يضمن كالأموال مجهولاً للعين اه أي عين مال الشركة الذي في يده ومثله بقية الامانات لكن اذا علم أن وارثه يعلمها لا يضمن ولو ادعى الوارث العلم وأنكر الطالب فان فسرهما الوارث وقال هي كذا وهلك صدق كما سيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الودعة (قوله والقول بخلافه غلط) وهو عدم تضمن المفاوض (قوله وسجي في الودعة) سجي هناك بضع عشرة موضعاً يضمن فيها الامين بونه مجهولاً (قوله خلافاً للاشياء) حيث جرى في كتاب الامانات على ما ذكرنا (قوله في المحيط) صوابه في البحر فان الحاشيتين وقعتا لصالح البحر مثل عنهما وأجاب بما ذكرتم قال ولم ارفعهما الا ما قدمته أي ما ربح عن الخمانية (قوله فان أجاز فالربح لهما) وان لم يجز فالبيع في حصته باطل (قوله فأجبت انه غاصب) أي كما هو صريح ما قدمناه عن الخمانية من قوله ضمن حصة شريكه (قوله بالأخراج) فيه نظري في مضاربة الجوهرية عند قول القدروري وان خص له رب المال التصرف في بلد بيمينه أو في سلعة بيمينه لم يجز أن يقبض ذلك فان خرج الى غير ذلك البلد أو دفع المال الى من أخرجه لا يكون مضموناً عليه بمجرد الأخراج حتى يشتري

يشترى به خارج البلد فان هلك المال قبل التصرف فلا ضمان عليه ~~وكذا لو أعاده الى البلد عادت~~
 المضاربة كما كانت على شرطها وان اشترى به قبل العود صار مخاضا منا وبكون ذلك له لانه تصرف بغير اذن
 صاحب المال فيكون له ربحه وعليه وضيقه لا يطيب له الربح عندهما خلافا لابي يوسف وان اشترى به مضم
 وأعاده بقيته الى البلد ضمن قدر ما اشترى به ولا يضمن قدر ما أعاده اهـ والظاهر أن الشركة كذلك (قوله)
 فينبغي أن لا يكون الربح على الشرط) أي بل يكون له كما عاتيه منتقولا (قوله ومقتضاه فساد الشركة) أي
 مقتضى الجواب بأنه صار غامضا وبأن الربح لا يكون على الشرط ولكن هذا بعد التصرف في المال لا بمجرد
 الاخراج فلوعاد قبل التصرف تبقى الشركة كما علمت فافهم (قوله فأجاب الخ) حيث قال ان التول قول
 الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع مضمه ولا يلزمه أن يذكر الامر منفصلا والقول قوله في الضباغ
 والرد إلى الشريك اهـ قلت بقي ما لو ادعى على شريكه خيانة مبهمة ففي قضاء الاشياء لا يحلف ونقل الحوى
 عن قارئ الهداية انه يحلف وان لم يبين مقدار الكسب اذ انكسر عن العين لزمه أن يبين مقدار ما نكل فيه ثم قال
 وأنت خير بأن قارئ الهداية لم يستند الى نقل فلا يعارض ما نقله في الاشياء عن الخيانة (قوله ومثله
 المضارب والوصي والمتولي) سيذكر الشارح في الوقف عن القنية أن المتولي لا يلزمه المحاسبة في كل عام
 ويكتفى بالقاضي منه بالاجال فومعروفا بالامانة ولو متهما بغيره على التعيين شيئا فشيئا ولا يحجبه بل يمتدده
 ولو اتهمه بجلته اهـ والظاهر أنه يقال مثل ذلك في الشريك والمضارب والوصي فيحمل اطلاقه على غير المتهم
 أي الذي لم يعرف بالامانة تأمل (قوله ثم ر) بغيره عنه قوله أولا وفيه (قوله الى صحت الحصول)
 الصحت بالانتم وبضمين الحرام أو ما خبث من المكاسب فليز منه العارط عن التماسوس اذ لا يجوز للقاضي
 الاخذ على نفس المحاسبة لانها واجبة عليه نعم لو كتب رجلا أو تولى قسمة وأخذ أجر المثل له ذلك كما حره
 في البحر من الوقف (قوله وما متقبل) عطف على قوله امام فراضة (قوله وتسمى شركة صانع)
 جمع صناعة كرسالة ورسائل وهي كاصنعة حرفة الصانع وعمله (قوله وأعمال وأيدان) لأن العمل يكون
 منهما غالباً بأيدائهما (قوله ان اتفق صانعا الخ) أشار الى انه لا بد من العقد أو لأبأن يتفقا على الشركة
 قبل التقبل لما سبق في قبيل الفروع لو تقبل ثلاثة عملا بلا عقد شركة فعمله احدثهم فله أثلاث الاجر ولا ينبغي ثلاث حري
 وسأقي بيانه والمراد عقد الشركة على التقبل والعمل لما في البحر عن القنية اشرك ثلاثة من الحمالين على أن
 يلا احدثهم الجواتق ويأخذ الثاني فها وبحملها الثالث الى بيت المتاجر والآخر بينهم بالسوية فهم فاسدة فان
 فسادها لهذه الشروط فان شركة الحمالين مبهمة اذا اشركوا في التقبل والعمل جميعا اهـ أي وهما لم يذكر
 التقبل أصلا بل مجرد العمل مقيدا على كل واحد بنوع منه لكن لا يشترط كون التقبل منهما معا في البحر
 أيضا والاشركا على أن يتقبل احدهما المتاع ويعمل الآخر أو يتقبله احدهما ويقطعه ثم يدفعه الى الآخر لئلا يباطة
 بالنصف جاز كذا في القنية لكن من شرط عليه العمل فقط لو تقبل جاز فلو شرط على من عليه العمل أن لا يتقبل
 لا يجوز لانه عند السكوت جعل اثباتها اقتضاء ولا يمكن ذلك مع النفي كذا في الهبط اهـ قلت وبه علم أن الشرط
 عدم نفي التقبل عن احدهما لا التخصيص على تقبل كل منهما ما ولا على علمه لانه اذا اشركا على أن يتقبل
 احدهما ويعمل الآخر لا نفي كان لكل منهما التقبل والعمل لتضمن الشركة الوكالة قال في البحر حكماها أن
 يصير كل واحد منهما وكيلاً عن صاحبه بتقبل الأعمال والتوكيل به جائز سواء كان الوكيل يحسن مباشرة ذلك
 العمل أولا (قوله فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان) تفريع الأول على كلام المصنف ظاهر وأما الثاني فن
 حيث انه لم يقيد بالمكان ووجه عدم اللزوم كافي في الفتح أن انفي الجوز لشركة التقبل من كون المقصود تفصيل
 الربح لا تفاوت بين كون العمل في دكاكين أو دكان وكون الأعمال من أجناس أو جنس (قوله على أن يتقبل
 الأعمال) أي محلها كالتياب ثلاثان العمل عرض لا يتقبل القبول أفاده القهستاني وعلم أن التخصيص
 على تقبل كل منهما أو على عمله غير شرط وفي النهران المشترك فيه انما هو العمل ولذا قالوا من صور هذه الشركة
 أن يجلس آخر على دكانه فيطرح عليه العمل بالنصف والقياس أن لا يجوز لأن من أحدهما العمل ومن الآخر
 الحافوت واحسن جوارها لأن التقبل من صاحب الحافوت عمل اهـ ومنها ما في البحر عن النزابة
 لاحدهما آلة الصنعة وللآخرية اشتركا على أن يعمل في بيت هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر

مطلب
 فيا لو ادعى على شريكه خيانة مبهمة
 مطلب
 في شركة التقبل

فينبغي أن لا يكون الربح على الشرط
 انتهى ومقتضاه فساد الشركة نه
 وفيه وتفتق على كونه أمانة ما
 مثل قارئ الهداية عن طلب
 محاسبة شريكه فأجاب لا يلزم
 بالتفصيل ومثله المضارب والوصي
 والمتولي نه وقصة زما شاليس اهم
 فتمد بالمحاسبة الى الوصول الى
 صحت الحصول (و) اما (تقبل)
 وتسمى شركة صانع وأعمال
 وأيدان (ان اتفق) صانعا
 (خياطان أو خياط وصباغ) فلا
 يلزم اتحاد صنعة ومكان (على ان
 يتقبلا الأعمال)

الصناعات ولومن احدهما اداة القصد والعمل من الآخر فسدت والربح للعامل وعليه أجر مثل الاداة اه
 وتظهر هذه الاخيرة مسائل ستأتي في الفصل قبيل قوله وتبطل الشركة الخ (قوله التي يمكن استحقاقها) أي
 التي يستحقها المتأجر بعد الاجارة وزاد في البحر قيد أن يكون العمل حلالا لما في البرازية ولو اشترك في عمل حرام
 لم يصح اه وأنت خير بأن الحرام لا يستحق بالاجر فافهم (قوله ومنه) الاولى ومنها أي الاعمال
 المذكورة (قوله على المفتي به) أي الذي هو قول المتأخرين من جواز أخذ الاجرة على التعليم وكذا على
 الاذان والامامة فافهم (قوله بخلاف شركة دالين) فان عمل الدلالة لا يمكن استحقاقه بعد الاجارة
 حتى لو استأجر لادايبع له أو يشتري فالاجارة فاسدة اذا لم يبين له اجلا كما سرح به في اجارة المجتبي ح (قوله
 ومغنين) لان الغناء حرام ح (قوله وشهود محكم) لعدم صحة الاستخار على الشهادة ح (قوله
 وقراء مجالس ونماز) يحتمل انه عطف تفسير ومغايير وهو يفتح التاء المثناة فوق وبعين مهملة بعدها ألف
 ثم زاي جمع تعزية وهي الماتم بالهمزة والتاء المثناة الفوقية الذي يصنع للاموات لان عادتهم القراءة بصوت
 واحد يشغل على التقطيع وعلى قطع بعض الكلمات والابتداء من أثناء الكلمة ولانه استخار على القراءة والذي
 اجاز المتأخرون انما هو الاستخار على التعليم خلافا لما نوههم خلافه كما سيأتي في الاجارات ان شاء الله تعالى
 وفي القنية ولا شركة القتر بالزمزمة في المجالس والتعازي لانها غير مستحقة عليهم اه وفي القاموس الزمزمة
 الصوت البعيد له دوى وتنازع صوت الرعد وذكر ابن الشحنة أن ابن وهبان بالغ في التكبير على اقرارهم على هذا
 في زمانه وعلى القراءة بالتقطيع ومنع من جواز اجتماعها أو طلب في انكارها وتماخى في ح (قوله ووعاظ)
 أي شركة وعاظ فيما يحصل لهم بسبب الوعظ لانه غير مستحق عليهم ط (قوله وسؤال) بتشديد الهمزة جمع
 سائل وهو الشاهد اه ح (قوله لان التوكيل بالسؤال لا يصح) وما لا تصح فيه الوكالة لا تصح فيه الشركة
 كما مر (قوله مطلنا) أي سواء شرط الربح على السواء أو متعاضلا وسواء تداوبا في العمل أو لا وقبل ان
 شرط أو كثر الربح لادناهما ماعلا لا يصح والبيع الجواز أفاده في الضرر وهذا اذا لم تكن مفاداة اذا لا تكون
 المتفاوضة الامع التساوي كما يأتي (قوله لانه ليس بربح الخ) اعلم أن التفاضل في الربح عند اشتراط
 التساوي في العمل لا يجوز قياسا لان النعمان بقدر ما شرط عليه من العمل فالزيادة عليه ربح مالم يضمن فلم يجوز
 العقد كما في شركة الوجوه ويجوز استحسانا لان ما يأخذ ليس ربحا لان الربح عامي ون عند اتحاد
الجنس وهنارأس المال عمل والربح مال فلم يتحد الجنس فكان ما يأخذ بدل العمل والعمل يتقدم بالتقويم
 ادارضا بقدر معين فبقدر بقدر ما يقوم به فلم يؤول الى ربح مالم يضمن بخلاف شركة الوجوه حيث لا يجوز فيها
 التفاوت في الربح عند التساوي في المشتري لان جنس المال وهو الثمن الواجب في ذمتها متحد والربح يتحقق
 في الجنس المتحد ولو جاز زيادة الربح كان ربح مالم يضمن وتماخى في العاية (قوله فيطالب كل واحد منهما
 بالعمل الخ) هذا ظاهر فيما اذا كانت متفاوضة أما اذا اطلقاها وأقيدها بالعنان فنبوت هذين
 الحكمين استحسان وفيما سواهما فهي باقية على مقتضى العنان ولذا الوأقردين من ثمن مبيع مستهلك أو أجر
 أجر أو دكان مدة مضت لا يصدق الايبنة لان نفاذا لا قرار على الآخر موجب المتفاوضة ولم ينصاعا فلو كان
 المبيع لم يستهلك أو المدة لم تمض فانه يلزمهما كما في المحيط اه ح ملصا (قوله ويبرأ دافعها) أنت
 النهمي وان عاد على الاجرت أو يله بالاجرة ط (قوله والحاصل الخ) ما مر من قوله ويكون الكسب بينهما
 انما هو في الكسب الحاصل من عملهما وما هنا في الحاصل من عمل احدهما أي لا فرق بين أن يعمل أو يعمل
 احدهما سواء كان عدم عمل الآخر مذكرا أو لا لان العامل معين القابل والشرط مطلق العمل الخ
 ما ذكره (قوله واما وجوه) ويشال لها شركة المتساويين قه ستأتي (قوله نوعا أو أنواعا) افاد أنها
 تكون خاصة وعامة كما في النهر ولذا حذف المصنف المفعول (قوله أي بسبب وجاهتها) افاد وجه التسمية
 لان من لا مال له لا يبيع الناس نسبة الا اذا كان له جاء ووجهة وشرف عندهم وأفاد الكمال أن الجاهة مقولوب
 الوجه بوضع الواو موضع العين فوزنه عفل الآن الواو انقلب ألفا للموجب لذلك وقيل اضيفت الى الوجوه
 لانها تبدل فيها الوجوه لعدم المال (قوله بالنسبة) هو على حل الشارح متعلق بقوله اشتريا وقصده
 بذلك دفع ما يؤهمه المتزمن كونه مطلوب باليشتريا ويبيعا وليس كذلك بل هو مطلوب لقوله يشتري فكان ينبغي

التي يمكن استحقاقها ومنه تعليم كناية
 وقران ونفقه على المفتي به بخلاف
 شركة دالين ومغنين وشهود محكم
 وقراء مجالس وتمازور وعاظ وسؤال
 لان التوكيل بالسؤال لا يصح
 قنية وأشباه (ويكون الكسب
 بينهما) على ما شرطنا مطلقا
 في الاصح لانه ليس بربح بل بدل
 عمل فصح تقويمه (وكل
 ما قبله احدهما يلزمهما) وعلى
 هذا الاصل (فيطالب كل
 واحد منهما بالعمل ويطالب كل
 منهما) (بالاجر ويبرأ) دافعها
 (بالدفع اليه) أي الى احدهما
 (والحاصل من) أجر (عمل
 احدهما بينهما على الشرط) ولو
 الآخر مبرضا أو مسافرا أو متنع
 وهذا بلا تذر لان الشرط مطلق
 العمل لا يعمل القابل ألا ترى أن
 القصد لو استعان بغيره أو استأجره
 استحق الاجر بزازية ه (و) اما
 (وجوه) هذا رابع وجوه شركة
 العتد (ان عتدها على ان
 يشتريا) نوعا أو أنواعا (بوجوههما)
 أي بسبب وجاهتهما (ويديها)
 فالحاصل بالبيع يدفعان منه ثمن
 ما اشتريا (بالنسبة) وما بقي بينهما
 مطلبا
 شركة الوجوه

للمنفذ كره عقبه لانه لا مال لها فشرأوهما يكون بالتبينة أما البيع فهو أعم (قوله ويكون كل منهما هنا فامفاوضة بشرطه) فصوره اجتماع شرائط المفاوضة في التقبل كما في المحيط أن يشترك الصانعان على أن يتقبلا جميعا الاعمال وأن ينفعا العمل جميعا على التساوى وأن يتساويا في الربح والوضعة وأن يكون كل منهما كفضلا عن صاحبه فمخالفة بسبب الشركة اه وصورته في الوجوه كما في النهاية أن يكون الرجلان من أهل الكفاية وأن يكون ثمن المشتري بينهما نصفين وأن يتلفظا بلفظ المفاوضة زاد في الفتح ويتساويا في الربح ويكتفى ذكر مقتضيات المفاوضة عن التلفظ بها كما سلف وتماه في البحر ولا يخفى أنه اذا فقد منها شرط كانت عتانا وفي القهستاني ان شروط المفاوضة في المواضع الثلاثة قد اختلفت ولم يتعرض في المتداولات الى انها في كل منها حقيقة والظاهر أنها في الأول أي في المال حقيقة وفي الباقيين مجازاتر جميعا على الاشتراك (قوله من مناصفة المشتري) أي في المفاوضة والمان وقوله أو مثاليته أي في الممان فهستافى (قوله لثلاثي (الخ) على مفهوم ما قبله وهو أنه لا يجوز أن يكون الربح مخالفا لقدر الملك وعبرة الكثر وان شرط مناصفة المشتري أو مثاليته فالربح كذلك وبطل شرط الفصل اه قال في التبرلات استحقاق الربح في شركة الوجوه بالضمان وهو على قدر المال في المشتري فكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن بخلاف الضمان فان التفاضل في الربح فيها مع التساوى في المال صحيح لانها في معنى المضاربة من حيث ان كلا منهما يعمل في مال صاحبه فالتحقق بها (قوله بخلاف العنان) أي في شركة الاموال وكذا في شركة التقبل فانه يجوز فيها التفاضل كما قدمناه لان المأخوذ فيها ليس بربح بل بدل عمل كما مر تقريره فافهم (قوله بمال) كما في شركة الاموال وفي المضاربة في حق رب المال (قوله أو عمل) كالمضاربة في المضاربة (قوله أو تقبل) عبارة الدرر والضمان وكذا في البحر وغيره وذلك لئلا يجلس على ذلك تليذا يطرح عليه العمل بالنصف وكما في شركة الوجوه فان الربح فيها بقدر الضمان والزائد عليه ربح مالم يضمن فلا يجوز كما مر في الدرر ولهذا لو قال لغيره نصرف في مالك على أن لي بعض ربحه لا يستحق شيئا لعدم هذه المعاني والله سبحانه اعلم

• (فصل في الشركة الفاسدة) •

ما في هذا الفصل مسائل متفرقة من كتاب الشركة فكان الاولى أن يترجم بها وان كانت الزيادة على ما في الترجمة لاتنصر (قوله واصطباد) جعله من المباح وذلك مقيده بما اذا لم يكن للتلمي أو يتخذ حرفة ولا فلا يحل كما في الاشياء وسياق كلامه على ذلك في بابه (قوله وطلب معدن من كثر) المهدن ما وضع في الارض خائنة واكثر ما وضعه بنو آدم والركاب معه ما طلقوا وطلب معدن وكثر جاهلي كما فعل في الهندية لكان أولى لان الكثر الاسلامي لقطعة ط (قوله من طين مباح) فان كان الطين أو النورة أو سوله الزجاج مملوكا فاشتركا على أن يشتريا ذلك ويطلعا ويبيعا جاز وهو كشركة الوجوه كذا في الخلاصة معزيا الى الشافعي وبعه البرازي والعيني والمذكور في النسخ أن هذا من شركة الصنائع والأول اظهر نهر (قوله وما حصله احدهما) أي بدون عمل من الآخر (قوله وما حصله مع الخ) يعني ثم خطاه وباعاه فيقسم الثمن على كيل أو وزن مالم يكل منها وان لم يكن وزنا ولا كيليا قسم على قيمة ما كان لكل منهما وان لم يعرف مقدارا ما كان لكل منهما صدق كل واحد منهما الى النصف لانهم استويا في الاكساب وكان المكسب في ايديهما فاطاهر أنه بينهما نصفان والظاهر يشهد له في ذلك فيقبل قوله ولا يستحق على الزيادة على النصف الابينة لانه يدعى خلاف الظاهر اه فنع (تنبيه) يؤخذ من هذا ما افتى به في الخبرية في زوج امرأة وابنها اجتماع في دار واحدة وأخذ كل منهما يكسب على حدة ويجمعان كسبهما ولا يعلم التفاوت ولا التساوى ولا التميز فأجاب بأنه بينهما سوية وكذلك لو اجتمع اخوة يعملون في شركة ايهم ونما المال فهو بينهم سوية ولو اختلفوا في العمل والرأى اه وقد مر أن هذا ليس شركة مفاوضة مالم يصير حافظها أو بعثتضاتها مع احتشاء شروطها ثم هذا في غير الابن مع ابيه لما في الفتية الاب وابنه يكسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما ثمن فالكسب كله للاب ان كان الابن في عياله لكونه معينه لا ترى لو غرس شجرة تكون للاب ثم ذكر خلافا في المرأة مع زوجها اذا اجتمع يعملان مال كثيرة فتسبل هي للزوج وتكون المرأة معينة له الا اذا كان لهما كسب على حدة فهو لهما وقيل بينهما نصفان وفي الخلية زوج بنيه

(ويكون كل منهما) من التقبل
والوجوه (عتانا ومفاوضة) أيضا
(بشرطه) السابق واذا اطلقت
كانت عتانا (وتتضمن) شركة كل
من التقبل والوجوه (الوكالة)
لا اعتبارها في جميع انواع الشركة
(والكفاية أيضا اذا كانت
مفاوضة) بشرطها (والربح) فيها
(على ما شرط من مناصفة
المشتري) بفتح الراء (أو مثاليته)
ليكون الربح بقدر الملك
لثلاثي الذي ربح مالم يضمن
بخلاف العنان كما مر وفي الدرر
لا يستحق الربح الا باحدى ثلاث
بمال أو عمل أو تقبل

(فصل في الشركة السادسة)

لانفع شركة في احتطاب
واحتشاش واصطباد واستقاء
وسائر باحات كاجتناء ثمار من
جبال وطلب معدن من كثر وطبخ
احتر من طين مباح لتضفيها الوفاة
والنوكيل في اخذ المباح لا يصح
(وما حصله احدهما فله وما
حصله معاهما) نصفين ان لم يعلم
مال كل

مطلب
اجتماع في دار واحدة واكتساب
ولا يعلم التفاوت فهو بينهما
بالسوية

الخمس في داره وكلهم في عياله واختلفوا في المتاع فهو للاب وللبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قالوا هم
أو أمهاته بعد موته ان هذا استفدناه بعد موته فالقول لهم وارثوا انه كان يوم موته فهو ميراث من الاب
(قوله باعانة صاحبه) سواء كانت الاعانة بعمل كما اذا اعانه في الجمع والقطع أو الربط أو اخل أو غيره أو باعانة
كالودع له بغلا أو راوية ليتقى عليها أو شبكة ليصيدها حوى وتمستافى ط (قوله لا يجاوز به) بفتح
الواو على البناء للمفعول وقوله نصف عن ذلك بالرفع لانه هو النائب عن الفاعل اه فتح أى يعطى أجر المثل
لو كان مثل نصف الثمن أو أقل فلو أكثر لا يراد على نصف الثمن لانه رضى بنصف الثمن ثم التعبير بنصف الثمن وقع
في كافي الحاكم والهداية وغيرهما قال ط وذكري في النقاية أجرة المثل لا يراد على نصف القيمة لان المعين
وصاحب العدة بالمباين أجر المثل عند تمام العمل فربما لا يتيسر البيع عند تمام العمل فكيف يفرض نصف ثمنه
حتى يطلب حوى وفي التهستانى ولا يراد على نصف القيمة أى قيمة المباح يوم الاخذ ان كان له قيمة والا فينبغي
أن يكون الحكم فيه التخصيم والقياس اه (قوله يؤذن باختياره) قال في العناية وكذا تقديم دليل ابي يوسف
على دليل محمد في المبسوط دليل على انهم اختاروا قول محمد اه أى لان الدليل المتأخر يتفهم الجواب عن
الدليل المتقدم وهذه عادة صاحب الهداية أيضا انه يتردد دليل القول المختار وعبرة كافي الحاكم تؤذن أيضا
باختيار قول محمد حيث قال فله أجر مثله لا يجاوز نصف الثمن في قول ابي يوسف وقال محمد له أجر مثله بالضا
ما بلغ ألا ترى انه لو اعانه عليه فلم يصب شيئا كان له أجر مثله اه ونقل ط عن الحوى عن المفتاح أن قول محمد
هو المختار للفتوى وعن غاية البيان أن قول ابي يوسف استحسان اه قلت وعليه فهو من المسائل التي ترجح فيها
القياس على الاستحسان (قوله والريح الخ) حاصله أن الشركة الفاسدة اما بدون مال أو به من الجانبين
أو من احدهما الحكم الاول أن الربح فيها للعامل كما علمت والثانية بقدر المال ولم يذكر أن لاحدهم
أجر لانه لا أجر للشريك في العمل بالمشترك كذا ذكر في تفسير الطعان والثالثة لرب المال وللاخر أجر مثله
(قوله فالشركة فاسدة) لانه في معنى بيع منافع دأبى ليكون الاجر بينهما فيكون كله لصاحب الدابة لان العائد
عند العقد على ملك صاحبه بأمره وللعاقدة أجر مثله لانه لم يرض أن يعمل بجانها فتح (تنبيه) لم يذكر
مالو كانت الدابة بين اثنين دفعها احدهما للاخر على أن يؤجرها ويعمل لهما على أن تأتى الاجر للعامل
والثالث للاخر وهي كثيرة الوقوع ولا شك في فسادها لان المنفعة كالعرض لا تصح فيها الشركة وحينئذ فالاجر
ينهم على قدر ملكهما وللعامل أجر مثل عمله ولا يشبهه العمل في المشترك حتى نقول لا أجر له لان العمل فيها
يحمل وهو لغيرهما تأمل وتعامه في حوائج المنع لغير الرمي ويأتى قريبا ما يؤيد (قوله وكذلك السفينة
والبيت) أى مثل الدابة وفي البحر عن القنية سفينة فاشترك مع أربعة على أن يعملوا بسفينته وآلاتها
والخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه أجر مثله
اه (قوله ولولا احدهما بغل وللاخر بعير) أى وقد اشترك على أن كلا يؤجر مال كل واحد والحاصل بينهما
فهو باطل أيضا لان معنى هذا أن كلا قال لصاحبه بيع منافع دأبى على أن غنمه بينهما ان آجراهما بأجر
معلوم منفعة واحدة في عمل معلوم قدم الاجر على مثل اجر البغل ومثل أجر الجمل بخلاف ما لو اشتركا على أن
يقبلوا الجمولات المعلومة بأجرة معلومة ولم يؤجر البغل والجمل كانت حصصة لهما شركة التقبل والاجر
بينهما نصفان ولا يعتبر زيادة حمل الجمل على حمل البغل كما لا يعتبر في شركة التقبل زيادة عمل احدهما كصباغين
لا حدهما آلة الصبغ وللاخر يتبع عمل فيه وان آجر البغل أو البعير بعينه كان كل الاجر لصاحبه لانه هو العائد
فلو اعانه الاخر على التحميل والنقل كان له أجر مثله فتح (قوله على مثل أجر البغل) الاولى أجر مثل البغل
وقوله والبعير أى وأجر مثل البعير فلو البعير يؤجر بضعف ما يؤجر به البغل مثلا فاحصاحب البعير ثلثا الاجر
ولصاحب البغل ثلثه ط وان آجر كل واحد منهما دأبى وشرطا عملهما في الدابة أو عمل احدهما من
السوق والحل وغير ذلك كان الاجر مقسوما بينهما على قدر أجر مثل دأبىهما وعلى مقدار أجر عملهما كما قبل
الشركة اه قال الخير الرملى وهو مؤيد ما قلنا (فرع) أعطى بذرا الفيلق وجلا يقوم عليه فيطه بالاوراق
على أن ما مل فهو بينهما فالفيلق لصاحب البذر لانه حصل من بذره وللرجل الذى قام عليه قيمة الاوراق وأجر
مثله على صاحب البذر وعلى هذا اذا دفع البقرة بالعلق ليكون الحادث بينهما نصفين فما حدث فهو لصاحب

مطلب يرج القياس

(وما حصله احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه أجر مثله بالغ ما بلغ عند محمد وعند ابي يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك) قبل تقديمهم قول محمد يؤذن باختياره نهر وعناية (والبيع في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا عبرة بشرط الفضل) فلو كل المال لاحدهما فلا آخر أجر مثله كالودع دأبى لرجل يؤجرها والاجر بينهما ما فالشركة فاسدة والربح للمالك وللاخر أجر مثله وكذلك السفينة والبيت ولوليسع عليها البر قال يرح لرب البر وللاخر أجر مثل الدابة ولولا احدهما بفر لا آخر بعير فالاجر بينهما على مثل أجر البغل والبعير نهر

البقرة ولا آخر شمل علفه وأجر مثله تارخانية (قوله أي شركة العقد) أما شركة المثل فلا تطل
وقول الدرر وتطل الشركة مطلقا فالأطلاق فيه بالنظر للمفاوضة والعنان ط قلت والمراد أن شركة المثل
لا تمل أي لا تطل الاشتراك فيها بل يبقى المال مشتركين إلى الورثة المثل كما كان والا فلا يخفى أن شركة
المثل مع المحي تطل بموته تأمل (قوله بموت أحدهما) لأنها تتضمن الوكالة أي شرط لها ابتداء وبقاء
لأنه لا يفتق ابتداءها بالولاية التصرف لكل منهما في مال الآخر ولا تبقى الولاية الا ببقاء الوكالة وبه اندفع
ما قيل الوكالة تثبت بتعادل يلزم من بطلان التبع بطلان الأصل فتح فلو كانت ثلاثة فمات أحدهم حتى
انقضت في حقه لا تنسخ في حق الباقيين بجر عن الظهيرة (قوله بأن قضى بلحاظه مرتدا) حتى لو عاد
مسلم لم يكن بينهما شركة وإن لم يقض بلحاظه انقضت على سبيل التوقف بالاجماع فإن عاد مسلما قبل الحكم
بقيت وإن مات أو قتل انقطعت ولو لم يلحق وانقطعت المفاوضة على التوقف هل يصير عانا عنده لا وعندهما
نعم بجر عن الولو الجدية ملخصا (قوله بانكارها) أي ويضمن حصة الآخر في جود الامين غصب كافي
البر سائغاني (قوله وبقوله لا عمل معك) هذا في المعنى فسخ فكان الأولى تأخير عن قوله وفسخ
أحدهما في البر عن البرازية اشتركا واشترى امتعة ثم قال أحدهما لا عمل معك بالشركة وغاب فباع الحاضر
الامتعة فالحاصل للبائع وعليه قيمة المتاع لأن قوله لا عمل معك فسخ لشركة معه وأحدهما يملك فسخها وإن
كان المال عروضا بخلاف المضاربة هو المختار اه (قوله بخلاف المضاربة) والفرق أن مال الشركة
في أيديهما أو ولاية التصرف إليهما جميعا فملك كل من صاحبه عن التصرف في ماله نقدا كان أو عروضا
بخلاف مال المضاربة فإنه بعد ما صار عروضا وصارت حق المضارب فيه لاستحقاقه ربحه وهو المنفرد بالتصرف فلا
يملكه رب المال فيه اه فتح (قوله خلا للزراعي) حيث قيد فسخ أحدهما الشركة بكون المال دراهم
أو دنانير فأما عدمه لعروضا كافي المضاربة وهو قول الطحاوي وصرح في الخلاصة بأن أحد الشريكين لا يملك
فسخ الشركة إلا برضى صاحبه قال في الفتح وهذا غلط وقد صحح هو أي صاحب الخلاصة انفراد الشريك
بالفسخ والمال عروضا اه ووفق في البر بين كلامي الخلاصة واعترضه في النهروان جبا عنه فيما علقناه على
البر (قوله ويتوقف الخ) تنبيه لثمن (قوله لأنه عزل قصدي) لأنه نوع بجر فيشترط علمه دفع الضرر
عنه فتح (قوله ويجنونه مطنا) فالشركة قائمة إلى أن يتم أطباق الجنون فتفسخ فإذا عمل بعد ذلك فالربح
كله للعامل والوضعية عليه وهو كالفصل لمال الجنون فيطيب له ربح ماله لا مارجع من مال الجنون فيصدق
به بجر عن التارخانية قال ط وطاره أنه لا يحكم بالنسخ إلا بأطباق الجنون وهو متدر بشهر أو نصف
حول على الخلاف (قوله لكنه يصدق الخ) والطاره أنه يقال مثل ذلك في ذات تصرف أحدهما بمال المال
في صور بطلان الشركة المارة فإن الربح يكون للعامل ويصدق بمارجع من مال الآخر (قوله ولم يرك
أحدهما الخ) لأن المذن بينهما في التجارة والزكاة ليست منها وإن أداء الزكاة من شرطه النية وعند عدم
الاذن لانية فلا تسقط عنه لعدمها ط عن الحموي (قوله وأدياها) أي أذى كل منهما عن نفسه وعن
شريكه ح وصورته كما قال ابن كمال بأن أذى كل منهما بغيره صاحبه وانفق أدائه ما في وقت واحد (قوله
ونقما) أي أن كانت مفاوضة أو عناما أو بافهما ط (قوله أودرجع) أي بالزيادة أن ثبات عناما لم يتساو
فيها المالان ط (قوله اشترى أحد المتفاوضين) قبل التقيد بالتفاوضين اتفاق وفيه نظر لأن قوله
وللبائع اخذ كل منهما لا يشمل العنان لعدم فسخها الكدالة وأيضا فإن شريك العنان له أن يشتري ما ليس من
جنس تجارتها ويقع الشراء ويطلب بالتين وكذا يقع الشراء إذا اشترى من جنس تجارتها بهد ما صار
المال عروضا كما مر قبل قول المصنف وتطل هلاك المالين (قوله بأذن الآخر) قيد به لأنه لو اشترى
لوط بلا إذن شركته بجر (قوله للوط) متعلق بالشراء وقوله الهبة بالصعب مفعول تضمن
(قوله وقال يلزمه نصف الثمن) لأنه أدى ديناً عليه خاصة من مال مشترك ف يرجع عليه صاحبه بنصيبه بجر
والثمن على قول الامام (قوله وللبائع الخ) لأنه دين وجب بسبب التجارة بجر والمراد بالتجارة الشراء
فانه من أنواعها كما مر في قوله وكل دين لازم أحدهما بتجارة فافهم (قوله وعثرها) يرجع إلى المستحق فار
ح فهو شر مرتب (قوله كماله) متعلق بتضمن واللام فيه للتعقيب وهي الدخلة على معمول المتعدي

(وتطل الشركة) أي شركة

العقد (بموت أحدهما) علم

الآخر أو لأنه عزل حكمي

(ولو حكما) بأن قضى بلحاظه مرتدا

(و) تطل أيضا (بانكارها)

وبقوله لا عمل معك فتح (وبفسخ

أحدهما) ولو المال عروضا

بخلاف المضاربة هو المختار برازية

خلا للزراعي ويتوقف على علم

الآخر لأنه عزل قصدي (وبيجنونه

مطبنا) فالربح بعد ذلك للعامل

لكنه يصدق بربح مال الجنون

تارخانية ولم يرك أحدهما مال

الآخر بغير ذنه فان اذن

وأدياها) أو جهل (ضمن كل

نصيب صاحبه) وتقصا أو رجع

بالزيادة (وان أديا متعاقبا كان

العنان على الثاني علم بأداء

صاحبه أولا المأمور بأداء

الزكاة) أو الكفارة (إذا دفع للفقير

به أداء الأمر بنفسه) لأن فعل

الأمر عزل حكمي وفيه لا يشترط

العلم خلا فالحما (اشترى أحد

المتفاوضين أمة بذن الآخر)

صريحا لا يكفي سكوته (أطأها

فهو له) لا للشركة (بلائي) تضمن

الاذن بالشراء للوط الهبة

إذا لار بين الخلة الأجر المحرم وط

الشركة وهبة المناخ فيما لا يسم

جائزة وقال يلزمه نصف الثمن

(وبائع) والمستحق (أخذ كل

بئهما) وعثرها تضمن المفاوضة

للكفا

بنفسه اذا كان محمولا على الفعل أو متاخرا عن معموله وقامنا من الاول فافهم (قوله ومن اشترى) بمعنى
 الفرد لما في الفتح لو اشترى اثنان عبدا فاشركاه آخر فالقياس أن يكون له نصفه ولكل من المشتريين ربعه لأن
 كلا صار ملكا نصف نصيبه وفي الاستحسان له ثلثه لأنهما حين اشركاه سويا بأشبههما فكانت اشترى العبد
 معهما اه (قوله ان قبل القبض لم يصح) قال في الفتح اعلم أن ثبوت الشراكة فيما ذكرنا كله ينشأ على صفة
 المشتري بالمال الذي اشركه وهو استفاد الملك منه فأنشأ على هذا أن من اشترى عبدا لم يقبضه حتى اشرك فيه
 رجلا لم يجز لأنه يبيع ما لم يقبض ولو اشركه بعد القبض ولم يسلمه اليه حتى هلك لم يلزمه من ويعلم انه لا بد من
 قول الذي اشركه لأن لفظ اشركتك صار واجبا بالبيع اه قلت ومنه قوله في الذخيرة اشترى شيئا ثم اشرك
 آخر فيه فهذا يبيع النصف بنصف الثمن الذي اشترأ به اه ومقتضاه انه ثبت فيه بقية أحكام البيع
 من ثبوت خیار العيب والرؤية ونحوه وأنه لا بد من علم المشتري بالثمن في المجلس وهو خلاف المتبادر من قول
 المصنف وان بعده مع الخ فتأمل (قوله ولزمه نصف الثمن) بناء على أن مطلق الشراكة يقتضي
 التسوية قال الله تعالى فهم شركاء في الثلث الا أن بين خلافه فتح (قوله ثم لقيه آخر) أمالوا شركائهم
 صفقة واحدة كان العبد بينهم أثلاثا فتح وكافي (قوله فان كان القائل) أي الثاني (قوله فله ربعه) أي
 ربع جميع العبد لأنه طالب منه الاشراف في نصيبه ونصيبه النصف بجر (قوله لكون مطالبة شركته في كاله)
 لأنه حيث لم يعلم بمشاركه الاول يصير طالبا لبا الشراء النصف وقد أجابه اليه (تنبيه) لا يخفى أن هذه الشراكة
 شركة ملك وفي التارخانية عن التهمة سئل والدي عن أحد شركتي عنان اشترى بمافي يده من المال عروضا
 ثم قال لاجنبي اشركتك في نصبي مما اشتريت قال يصير شريكة لشركه ملك (قوله ما اشتريت اليوم الخ)
 ذكر اليوم غير قيد كافي الهندية وفي كافي الحاشية وان اشركا بالمال على أن ما اشترى من الرقيق فهو بينهما جاز
 وكذلك لو قال في هذا الشهر نفصا العمل والوقت فان قال أحدهما ما اشتريت متاعا فهلك مني وطالب شريكة
 بنصف غنمه لم يصدق فان برهن على الشراء والقبض ثم ادعى الهلاك صدق بيمينه وان شرط الربح أن لا يابل
 الشرط والربح بينهما نصفان ولا يستطيع أحدهما الخروج من الشركة الا بمحض من صاحبه اه ملخصا
 زاد في الصرع الظهيرية وليس لواحد منهما أن يبيع حصة الآخر مما اشترى الا باذن صاحبه لانهم ما اشركا
 في الشراء لا في البيع اه فافاد أن هذه شركة ملك لا عقد وقد ساعن الروا الجدية اشركا على أن ما اشترى
 من تجارة فهو بينهما مجزول لا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدرة والوقت لأن كلا منهما صار وكلا عن الآخر
 في نصف ما يشتر به وغرضه تكثير الربح وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء وفي التارخانية عن المتقي
 قال هشام سمعت أبا يوسف يقول في رجل قال لا تخرم معي عشرة آلاف فخذها شركة تشتري بيق وينك قال هو
 جائز الربح والوضعية عليهما اه (قوله ولا شيء للآخرين) لانهم لما لم يكونوا شركاء كان على كل منهم
 ثلث العمل لأن المستحق على كل منهم ثلثه ثبات الاجر فاذا عمل أحدهم الكل صار متاعا في الثلثين فلا يستحق
 الاجر اه ح عن الجرجاني ابن وهبان هذا في القضاء أما في الديانة فينبغي أن يوفيه بقية الاجرة لأن الظاهر
 من حال العامل انه انما عمل الجميع على ظن أن يعطيه جميع الاجرة فلا ينبغي أن يحجب ظنه (قوله القول
 لمنكر الشركة) أي اذا كان المال في يده فادعى عليه آخر أنه شاركه مفاوضة فانه يقول للبا حدم مع يمينه وعلى
 المدعي البينة لانه يدعي العقد واستحقاق ما في يده وهو منكر فتح (قوله برهن الورثة الخ) أي اذا مات
 أحد المفاوضين والمال في يد الحى فبرهن الورثة على المفاوضة لم يقض لهم بشئ مما في يد الحى لانها شهدا
 بعقد علم ارتفاعه بالموت ولانه لا حكم فيما شهد به على المال الذي في يده في الحال لأن المفاوضة فيما مضى
 لا فوجب أن يكون المال الذي في يده في الحال من شركتهما الا أن يبرهنوا انه كان في يده في حياة الميت أو انه
 من شركتهما فانه حينئذ شهد وبالنصف للميت وورثته خلفاؤه فتح (قوله برهنوا على الارث) يعني والمال
 في أيديهم كافي الفتح (قوله قضى له بنصفه) أي ترجيها ليمينته على ينتهم لانه خارج يدى نصف المال على
 ذي اليد بعد المفاوضة مع المورث (قوله تصرف أحد الشريكين في البلد الخ) تخصيص أحدهما بكونه
 تصرف في البلد والآخر في السفر مبنى على كونه صورة الواقعة أو ليعيد أن القول لذى اليد وان لم يعلم صاحبه
 بما صنع (قوله فالقول له ان المال في يده) لانه حينئذ أمين فقد أدى أن الالف حق القبر بخلاف ما اذا

(ومن اشترى عبدا) مثلا

(فقال له آخر اشركنى فيه فقال

فعلت ان قبل القبض لم يصح

وان بعده مع ولزمه نصف الثمن

وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به

ولو قال اشركنى فيه فقال نعم ثم

لقيه آخر وقال مثله وأجيب بنعم

فان كان القائل (عالمًا بمشاركته

الاول فله ربعه وان لم يعلم فله نصفه)

لكون مطالبة شركته في كاله

(و) حينئذ اخرج العبد من ملك

الاول ما اشترت اليوم من

أنواع التجارة فهو يتي وينك

فقال نعم جاز أشباه وفيه ما تقبل

ثلاثة عملا بلا عقد شركة فعمله

أحدهم فله ثلث الاجر ولا شيء

للاخرين (فروع) القول لمنكر

الشركة برهن الورثة على المفاوضة

لم يقبل حتى يبرهنوا انه كان مع

الحى في حياة الميت برهنوا على

الارث والحى على المفاوضة قضى

له بنصفه فتح تصرف أحد

الشريكين في البلد والآخر

في السفر وأراد الشفعة فقال

ذواليد قد استقرضت ألفا فالقول

له ان المال في يده

مطلق

اذا قال الشريك استقرضت ألفا

فالقول له ان المال بيده

لم يكن في يده لانه يدهي دنا عليه فلو قال لي في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل أيضا كما يقبل انه للغير
تأمل وهي واقعة القسوى وبه أفتيت رمل على المنع وأفتي أيضا بالخبرة فيما إذا قال الذي في يده المال كنت
استدنت من فلان كذا للشركة ودفعت له دينه بأن القول قوله بينه واستدل به بما في المنع عن جواهر الفتاوى
وهو ما ذكره الشارح هنا وبؤيده ما في الحامدية عن محيط السرخسي في فصل ما يجوز لأحد شريكي العنان
لواستقرض أحدهما ما لازمهما لأن الاستقراض تجارة ومبادلة معنى لانه يملك المستقرض ويلزمه رد مثله
فشابه المصارفة أو الاستعارة وأيهما كان فخذ على صاحبه اهـ ومثله في الولوالية وكذا في الخاتمة من فصل
شركة العنان لكن في الخاتمة أيضا قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان الق درهم للتجارة لزمه
خاصة دون صاحبه لانه قوله لا يكون حجة لالزام الدين عليه وان أمرا أحدهما صاحبه بالاستدانة لا يصح
الامر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لأن التوكيل بالاستدانة
توكيل بالاستقراض وهو باطل لانه توكيل بالتكدي الا أن يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك
الق درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل اهـ أي لانه يكون حينئذ رسولا والمستقرض هو
المرسل وكذا قال في الولوالية وان أذن كل منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان للمقرض أن
يأخذه منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح لان التوكيل بالاستقراض باطل فصار الاذن وعدمه
سواء اهـ قلت ويظهر من هذا أن في المسئلة قولين أحدهما ما مر عن المحيط من أن لكل من شريكي العنان
الاستقراض لانه تجارة أي مبادلة معنى والثاني عدم الجواز ولو بصريح الاذن وهو الصحيح لموافقة لقولهم ان
التوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل بالتكدي ويانه أن الاستقراض تبرع ابتداء فكان في معنى التكدي
أي الشهادة وينتزع على ذلك انه لو استقرض بالاذن وهلك المقرض يهلك عليهما على القول الاول وعلى
الثاني يهلك على المستقرض لكن لا يخفى أن هذا لا ينافي ما مر عن الجواهر لأن ما استقرضه أحدهما يملكه
المستقرض لعدم صحة الاذن فينفذ عليه فاذا أخذ المال ووضع في مال الشركة وكان المال في يده يصدق
فله أخذ نظيره لما قدمه المصنف أن الشريك أمين في المال فيقبل قوله بينه وأما قوله وليس له أن يرجع على
شريكه فذلك فيما إذا هلك المقرض فلا ينافي قبول قوله ان بعض هذا المال قرض وأراد أخذ نظيره اذ لا رجوع
في ذلك على الشريك وكذا لا ينافي ما قدمناه عند قوله لا يصح اقراره بدين من انه يلزم المقرض جميع الدين ان كان
هو الذي ولبه الخ لما قلنا نعم بشكل عليه ما مر هنالك في الشرح من انه لو أقر بجمالية في يده من الشركة انها
لرجل لم يجز في حصة شريكه الا أن يجاب بأن المراد ما اذا علم بنية أو اقرارهما من المال المشترك بينهما
اذ لا يصدق على شريكه بل اقراره يقتصر عليه هذا ما ظهر لي في هذا المقام فاعتنم تحريره والسلام (قوله
ودفعوه) أي الثمن المفهوم من البيع التام والمصنف سرح به اهـ ح (قوله فدسه في التراب) أي
تراب الكرم الحصين ياب وغلث ولو في الارض الملوكة له لم يضمن ان جعل علامة والاشين كالوضع في المفازة
مطابقا جامع الفصولين والفرق بين الكرم والارض أن الكرم مطلوب لاجل الثمار فلا بد من كونه حرزا وما
الارض فليت مقدودة سائحات فافهم (قوله أقرضه نفسه) يحتمل أن يكون الاقراض بعد افرازه
أوقبله فان قرض المشاع جائزا لاجتماع كما في جامع الفصولين وفي مضاربة التنازلية ولو قال خذ هذه الالف
على أن نصفها اقترض على أن تعمل بالنصف الآخر على أن يكون الربح لي جاز ولا يكره فان تصرف بالالف وبيع
كان بينهما على السواء والوضعية علم ما لأن نصف الالف صار ملكا للمضارب بالقرض والنصف الآخر بصاغة
في يده وان على أن نصفها قرض ونصفها مضاربة بالنصف جاز ولم يذكر الكراهة هنا اهـ قلت ويظهر عدم
الكراهة في الثاني بالاولى وانما ظهر أن الشركة كالمفاوضة لو دفع ألفا نصفها قرض على أن يعمل بالالف
بالشركة بينهما والربح بقدر المالكين مثلا وأنه لا كراهة في ذلك لانه ليس قرضا جزئيا (قوله فطلب رب المال
حصته) أي مما كان من الشركة منع والمراد أنه طلب مال القرضه فان صبر الى أن يصير مال الشركة ناضا أي
دراهم ودنانير يأخذ ما أقرضه من حصته وان لم يصبر لنصفه أخذ ما عاينته الوقت والظاهر أنه مقيد برضى
شريكه والا فله دفع قرضه من غير المتاع ان كان له غيره أو يامر انضائي ببيعهما قلنا ان المراد مال القرض
لانه لو كان المراد قسمة حصته من مال الشركة فانه يقوم بقيته يوم اشترياه ويكون الربح بينهما على قدره كما نشه

• شروا كراما فباعوا ذرته
ودفعوه لأحد هم ليضطره فدسه
في التراب ولم يجده حلف فقط • دفع
لآخر ما لا أقرضه نفسه وعقد
الشركة في الكل فشري أمة
فطلب رب المال حصته ان لم يصبر
لنصفه أخذ المتاع بقيمة الوقت •

مطلق

دفع الفاعل ان نصفه قرض ونصفه
مضاربة او شركة

في الجهر من المنابع (قوله ينهما متاع الخ) ولو كان بينهما بيع رجل عليه أحدهما بأمر شرعي ففقط في الطريق ففصره ان كان ترجيحي حيانه ضمن والا فلا ولو فصره أجنبي يعني مطلقا وهو الاصح وكذا الشاة لو ذبحها الراعي على هذا التفصيل ولو ذبحها غيره يعني ط مخلصا عن الهندية (قوله دابة مشتركة) أي بين حاضر وغائب ط (قوله قال البيطارون) جمع يطار معالج الدواب قاموس ط (قوله لم يضمن) أي اذا هلكت لانه اعتمد على خبر أهل المعرفة ومنه هو انه لو فعله من تلقاء نفسه ضمن ط (قوله سكن أحدهما الخ) تقدمت مسائل الانتفاع بالمشترك في غيبة شريكه أول الباب عند قوله لا في الخلط والاختلاط وقد تمنا الكلام عليها (قوله طاحون مشتركة) المراد بها كل ما لا يقسم ط (قوله عمرها) بصيغة الامر أي قال للآخر عمرها معي فافهم (قوله لم يرجع) لان شريكه يجبر على أن يفعل معه كما يعلم من الضابط الآتي (قوله فليس بمنطوق) مخالف لما قبله والضابط (قوله فهو منطوق) لانه يجبر على الانفاق وعلى اداء الخراج ط قال في جامع الفصولين جاز الجبر على الانفاق في قن وزرع ودابة مشتركة ولم يجبر ذو السفل على البناء لانه في الأول بصير الممتنع عن النفقة متلفا حقا قائما بالشريك فحيز بخلاف الثاني لان حق ذي العلو فائت اذ حقه قرار العلو على السفل ولم يبقا لكن يأتي في الحائط المشترك لو انهدم وعرضته عرضة قبل لا يجبر وقبل يجبر وهو الاشبه لتضرر الشريك فعلى هذا القول ينبغي أن يجبر ذو السفل على البناء اه ملخصا وذ كرقيله في قن أو زرع بينهما فغاب أحدهما وأنفق الآخر يكون متبرعا بخلاف ذي العلومع أن كلا لا يصل الى احيا حقه الا بالانفاق والفرق أن الأول غير مضطر لان شريكه لو حاضر اجبره القاضي على الانفاق ولو غابا أمر القاضي الحاضر به ليرجع على الآخر فلما زال الاضطراب كان متبرعا ما ذو العلو مضطر في بناء السفل اذ القاضي لا يجبره لو حاضر فلا يأمر غيره ولو غابا والمنظر ليس بمتبرع اه ملخصا وحاصله أن في الجبر على الانفاق على القن والزرع قولين وأنه ينبغي أن يكون ذو السفل كذلك (قوله والضابط الخ) قل هذا الضابط في مشترقات قضاء الجهر عن الامام الحلواني قلت ولا بد من تقييده بما اذا كان مريد الانفاق مضطرا الى انفاق شريكه معه فيقال اذا كان أحدهما مضطرا الى الانفاق معه وأنفق بلا إذن الآخر فان كان الآخر الممتنع يجبر على الفعل معه فهو ومنطوق انمكنه من رفعه الى القاضي لجبره والا لا أي وان لم يجبر الممتنع لا يكون منطوقا فالأول كما في الثلاث التي ذكرها الشارح وكفي قن وزرع ودابة على أحد القولين والثاني كما في سفل انهدم فان صاحبه لا يجبر على البناء على ما مر فذو العلو مضطر الى البناء وصاحبه لا يجبر فاذا أنفق ذو العلو لا يكون متبرعا ومثله الحائط المنهدم اذا كان عليه حوله لاخر على ما يأتي بيانه بخلاف ما اذا كان مريد الانفاق غير مضطر وكان صاحبه لا يجبر كدار يمكن قسمتها وامتنع الشريك من العمارة فانه لا يجبر فلو أنفق عليها الآخر بلاذنه فهو متبرع لانه غير مضطر اذ يمكنه أن يقسم حصته ويعمرها كما سرح به في الخيانة ويعلم مما يأتي من التقييد بما لا يقسم أيضا وبه علم انه لا بد من التقييد بالاضطرار كما قلنا والازم أن لا يكون متبرعا حيث أمكنه القسمة وعلى هذا يحمل ما في جامع الفصولين حيث قال والتحقق أن الاضطراب يثبت فيما لا يجبر صاحبه لافيهما يجبر في الأول يرجع لافي الثاني لو فعله بلاذن وهذا يحصل من الاضطراب الواقع في هذا الباب اه ملخصا فافهم هذا وفي شرح الوهبانية للشربلالي حمام بين رجلين أو دولاب ونحوه مما تفوت بقسمته المنفعة المتصودة احتاج الى المراجعة وامتنع أحدهما منها قال بعضهم يؤجرها القاضي ليرتها بالاجرة أو يأذن لاحدهما بالاجارة وأخذ المراجعة منها وقال بعضهم ان القاضي يأذن لغير الآتي بالانفاق ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته والفتوى على هذا القول اه ومثله في الخبرية عن الخيانة قلت وهذا زيادة بيان لما سككت عنه الضابط المذكور وهو أنه اذا اضطر ورفع الامر الى القاضي لجبره ثم امتنع فعنتا وعجزا بأذن القاضي للمضطر ليرجع بقى انه لم يذكر بماذا يرجع وفي جامع الفصولين حائط بينهما وهي وخيف سقوطه فاراد أحدهما منفضه وأبي الآخر يجبر على نفضه ولو هدم حائط بينهما فاني أحدهما عن بناءه يجبر ولو انهدم لا يجبر ولكنه يني الاخر فيمنعه حتى يأخذ نصف ما أنفق لو أنفق بأمر القاضي ونصف قيمة البناء لو أنفق بلا أمر القاضي اه ونقل هذا الحكم في شرح الوهبانية عن الاخيرة في مثله انهدم السفل وقال انه الصحيح المختار للفتوى فعلم أن هذا فيما لا يجبر عليه كالحائط والسفل أما ما يجبر عليه مثل

مطلبه
مهم فيما اذا امتنع الشريك من
العمارة والانفاق في المشترك

بينهما متاع على دابة في الطريق
سقطت فاكترى أحدهما بقبية
الآخر خوفا من هلاك المتاع
أو نقصه رجع بحصته قنية دابة
مشتركة قال البيطارون لا بد من
كسها فكواها الحاضر لم يضمن
دار بين اثنين سكن أحدهما
وخرب ان خربت بالسكنى ضمن
طاحون مشتركة قال أحدهما
لصاحبه عمرها ففصل هذه العمارة
تكنيني لأرضي بعمارتك فعمرها
لم يرجع جواهر الفتاوى وفي
السراجية طاحون مشتركة أنفق
أحدهما في عمارتها فليس بمنطوق
ولو أنفق على عمارته مشترك أو أدى
خراج كرم مشترك فهو ومنطوق
الكل من منع المصنف قلت
والضابط أن كل من أجبر أن يفعل
مع شريكه اذ فعله أحدهما بلا
إذن فهو ومنطوق والا

ولا يجبر الشريك على العمارة الا

في ثلاث وصي وناظر وضرورة
تعذر قسمة ككبرى نهر
ومرمة قناة وبثرو دولا ب
وسفينة مربعة وحائط لا يقسم
أساسه فان كان الحائط بمحطة - ل
القسمة وينبغي كل واحد في نصيبه
السنة لم يجبر والا أجبر وكذا كل
مالا يقسم كحمام وخان وطاحون
وعنائه في متفرقات قضاء البحر
والعين والاشاء

قوله والذي تحصل الخ قد نظمت
هذا الحاصل لتسهيل حفظه فقلت
وان يعمر الشريك المشترك

بدون اذن للرجوع مالمك
ان لم يكن له لمنظر ابان
امكنه قسمة ذلك السكن
اما اذا اضطر لداوكان من

أبي على التعمير يجبر فان
بأذنه او اذن قاض يرجع
وفصل بدون ذن تبرع

ثم اذا اضطر ولا جبر كما
في السفن والحداد يرجع بما
انفسه ان كان بالاذن بنى
لداو الا بقسمة البناء

اه منه

مطلد
في الحائط اذا خرب وطلب أحد
الشريك قسمة او تعميره

مالا يقسم لابق فيه عند الامتناع من اذن القاضي كما علت خلافا لما سبق عن الاشياء وبه يظهر لك ما في قسمة
الخيرية حيث مثل في عقار لا يقبل القسمة كالطاحون والحمام اذا احتاج الى مرمة وأنفق أحد
الشريك من ماله لأجل لا يكون متبرعا ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل
القنوي عليه في الولولجية قال في جامع الفصولين عزى الى فتاوى الفضلي طاحونة لهما أنفق أحدهما
في مرمتها بلا اذن الآخر لم يكن متبرعا عاذا لا يتوصل الى الانتفاع بنصيبه الا به اه فراجع كتب المذهب فان
في هذه المسئلة وقع تحير واضطراب في كلام الاصحاب اه ملخصا قلت ما نقله في جامع الفصولين عن الفضلي
قال عقبه أقول ينبغي أن يكون على تفصيل قدمته اه قلت أراد بالتفصيل ما مر من انماطة الرجوع وعدمه
على الجبر وعدمه وحاصله انه لم يرض بما في فتاوى الفضلي لان الشريك في الطاحون يجبر لكونها مما لا يقسم
فلا يرجع المعمر بلا اذنه وبلا أمر القاضي ويمكن تأويل كلام الفضلي بجملة على ما اذا أنفق بأمر القاضي
أو هو قول آخر كما يأتي وأما ما في الولولجية فقد ذكره في مسئلة السفن وهو ما قدمناه آنفا من شرح الوهبانية
من الخيرة بعينه وهذه المسئلة لا يجبر فيها الشريك ف يرجع عليه المعمر وان عمر بلا اذنه كما علت ولا تنقاس
عليها مسئلة الطاحون والذي تحصل في هذا المحل أن الشريك اذا لم يضطر الى العمارة مع شريكه بأن أمكنه
القسمة فأنفق بلا اذنه فهو متبرع وان اضطر وكان الشريك يجبر على العمل معه فلا بد من اذنه أو أمر القاضي
ف يرجع بما أنفق والا فهو متبرع وان اضطر وكان شريكه لا يجبر فان أنفق بأذنه أو بأمر القاضي رجع بما أنفق
والا فبالقيمة فاغتم تخبر بهذا المقام الذي هو منزلة أقدام الافهام (قوله وصي وناظر) قال في وصايا
الحانية جدار يزيد اري صغيرين عليه حولة يخاف عليه السقوط ويكل صغير ودي فطلب أحد الوصيين مرمة
الجدار وأبى الآخر قال الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل يثبت القاضي امينا بنظر فيه ان علم أن في تركه
ضرر وعليهما ما جبر الا بى أن يبنى مع صاحبه وليس هذا كباو أحد المالكيين لان ثمة الا بى رضى بدخول الضرر
عليه فلا يجبر ما هنا الوصي أراد ادخال الضرر على الصغير فيجبر أن يرمع صاحبه اه قلت ويجب أن يكون
الوقت كمال التيم فاذا كانت الدار مشتركة بين وفدين احتاجت الى المرمة فأرادها أحد الناظرين وأبى الآخر
يجبر على التعمير من مال الوقف وقد صارت حادثة القنوي كذا في متفرقات قضاء العرش قلت بقى لو كانت
الشركة بين بالغ وبيتم وينبغي انه لو كان الضرر على الساخ لا يجبر وصي النبي بخلاف العكس وكذا لو بين يتيمن
والضرر على أحدهما بأن كانت حولة الجدار له فينبغي أن يجبر وصي المتبرع ولو اتسع وكذا يقال في الوقف
مع الملك تأمل (قوله وضرورة تعذر قسمة) الاضافة للبيان ط (قوله ككبرى نهر) أى تعزله (قوله فان كان
الحائط يحتمل القسمة) أى يحتمل أساسه القسمة بأن كان عرضا وفي المسئلة تفصيل لانه اما أن يكون عليه حولة
أولا ففى الثاني ان طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر فقبل لا يجبر مطلقا وقبل يجبر لو عرضته عرضة وبه يفتى
وان طلب أحدهما البناء لا القسمة فلو عرضة لا يجبر الا بى ولو عرضة قبل لا يجبر أيضا وقبل يجبر وهو
الاشبه وان بنى أحدهما قبل لا يرجع مطلقا وقبل لا يرجع لو عرضة لانه غير مضطر فيه وفي الاول وهو
ما اذا كان عليه حولة فاما أن تكون الحولة لهما أولا أحدهما فان كانت لهما فان طلب أحدهما قسمة عرضة
الحائط لا يجبر الآخر ولو عرضة اذ لكل منهما حق في كمال العرصه وهو وضع الجدوع على جميع الحائط
وان طلب أحدهما البناء قبل لا يجبر الا بى لو عرضة وقبل مطلقا وقبل يجبر مطلقا وبه يفتى اذ في عدم الجبر
تعطيل حق شريكه وهو وضع الجدوع على جميع الحائط ولو بنى بلا اذن قبل لو عرضة لا يرجع وقبل يرجع وهو
الصحيح لانه مضطر كذا لو كانت غير عرضة لكن مر أن القنوي على أن شريكه يجبر على البناء ولا اضطرار فيما يجبر
عليه كما مر تحقيقه فينبغي أن يفتى بانه متبرع وان كانت الحولة لأحدهما وطلب صاحبه القسمة يجبر الا بى
لو عرضة وهو الصحيح وبه يفتى ولو أراد ذو الحولة البناء وأبى الآخر فالصحيح انه يجبر ولو بنى فالصحيح انه يرجع
لما مر أنه مضطر ولو بنى الآخر والعرضه عرضة فهو متبرع ثم في كل موضع لم يكن الثاني متبرعا عاذا
منع صاحبه من الانتفاع الى أن يرد عليه ما أنفق أو قيمة البناء على ما مر فلو قال صاحبه أنا لا أتمتع بالمبنى قبل
لا يرجع الباني وقبل يرجع اه جامع الفصولين ملخصا (قوله والا جبر) أى وان لم يحتمل القسمة أجبر الا بى
على البناء وهو الاشبه كما مر (قوله كحمام الخ) أى اذا احتاج الى مرمة أو قدرا ونحوه بخلاف ما اذا

وفي غصب المجتبي زرع بلا اذن
 شريكه فدفعه له شريكه نصف
 الزرع ليكون الزرع بينهما قبل
 النبات لم يجز وبه جاز وان اراد
 قلعه يقاسمه فيقلعه من نصيبه
 ويضمن الزرع نقصان الارض
 بالقلع والصواب نقصان الزرع
 وفي قسمة الاشياء المشتركة
 اذا انهدم فإلى أحدهما العماره
 فان احتمل القسمة لاجز وقسم
 والابن ثم أجره ارجع وتماه
 في شركة المظلومة المحببة وفيها
 باع شريك شقيقه لا آخر
 ولو بلا اذن شريك ناظر
 فيما عد الخلل والاختلاط
 جورذ البسيع والتعاطي
 ثم الشريك ههنا لو باع
 حصته من فرس وابناها
 ذلك منه الاجنبي وهلكا
 وكان ذابغراذن الشركا
 فان يشاءوا اشترىوا الشريك أو
 من اشترى منه على ما قدر ووا
 وان يكن كل شريك أجرا
 حصته حيا لم من آخر
 وكان شخص منهم قد أذا
 لد الذي تعميرها وبالبنا
 فلا رجوع صاح للمستأجر
 في ذنا السنا على الشريك الآخر

خرب وصار صحراء لانه يمكن قسمته كما في جامع النصولين (قوله بلا اذن شريكه) أي في الارض بأن كانت
 مشتركة بينهما نصفين (قوله لم يجز) لانه بيع معنى فلا يصح في معدوم (قوله وان اراد) أي غير الزارع
 (قوله يقاسمه) أي يقاسمه الارض المشتركة بينهما (قوله فيقلعه) أي يقطع الزرع من نصيبه من
 الارض وتظهر هذا ما قالوا فيما لو بيع في دار مشتركة وطلب الآخر رفع البناء فانه يقاسمه الدار وبها صرح به
 ما خرج من البناء في حصته (قوله ويضمن الزرع نقصان الارض بالقلع) أي نقصان نصف الارض لو انتقصت
 لانه غاصب في نصيب شريكه شرح المتن (قوله والصواب نقصان الزرع) هذا من عند الشارح لان عبارة
 المجتبي انتهت عند قوله نقصان الارض بالقلع كما وجدته في نسخة معتدة من نسخ المجتبي ولا وجه لتعريب
 الشارح فان نقصان الزرع بارادة مالكه على الخصوص أما نقصان الارض بالقلع فمفسر للشريك لكونها
 ملكهما قال القسمة وقعت على الزرع فقط لا على الارض أيضا هذا ما ظهر لي فتأمل اه ح قلت في عبارته
 فلب والصواب أن يقول فان القسمة وقعت على الارض فقط لا على الزرع أيضا على أن ما فهمه من كلام الشارح
 غير متعين وبعد من هذا الشارح المناضل أن يفهم هذا الفهم العاطل بل مراده أن الصواب أن يقول
 ويضمن الزارع نقصان الارض بالزرع لكنه اختصر العبارة فقال نقصان الزرع من اضافة المصدر الى فاعله
 أي ما نقصها الزرع ووجه التعريب أن الارض ينقصها الزرع لا القلع لانها تحترق لاجل الزرع فاذا زرعت
 ونبت الزرع تحترق الى حرث آخر بل بعض أنواع الزرع يعطل الارض بحيث لا يمكن زراعتها حتى تنبت عامين
 أو أكثر أما نفس القلع فليس ضررا للارض منه فافهم (قوله والابن ثم أجره ليرجع) أي أجره باذن القاذي
 لباخذ ما أنفقته من الاجرة وهذا أحد قولين والثاني أن القاذي يأذن له بالاتفاق ثم يجمع صاحبه من
 الاتفاق به حتى يؤدي حصته وقد مناع عن شرح الوهيانية للشربلاني أن الفتوى على هذا القول وعسارة
 الاشياء كما ذكره الشارح في آخر السمسمة والابن ثم أجره ليرجع بما أشق لربا مرقاض والافسحة البناء وقت
 البناء اه وقد مناع أن هذا التفصيل فيما لا يجبر فيه الشريك (قوله باع شريك الخ) أي شركة الملك
 وهذه المسئلة تقدمت من أول الداب عند قوله وكل أجبي في مال صاحبه الخ (قوله وهلكا) أي
 المرس والالف فيه للاطلاق والمراد انه هلك بيد المشتري (قوله رذن ذنا) أي البسيع المقرون بالتسليم
 اذ البسيع وحده لا يوجب النسيان لعدم تحقق الغصب به كما ذكره في كتاب الغصب وفي المرازية قال بعث الودبعة
 وقضت منها لا يضمن ما لم يقل دفعها الى المشتري (قوله فان يشاءوا الخ) أي الشركاء وفي الحامدية عن
 قسوى قارئ الهداية والمخ اهما اذبة فباع أحدهما نصيبه وسلمها الى المشتري بغير اذن شريكه فهل كنت عند
 المشتري فالشريك يجبر بين أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز بيعه فتمت الفتن له وان ضمن
 المشتري رجع نصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحد كما هو حكم الغاصب اه وبه علم
 أن معنى النسيان هو التسليم الى المشتري بدون اذن الشركاء لا مجرد البيع كما قلنا فافهم ووجه الخيار هو أن
 البائع كالغاصب والمشتري كغاصب الغاصب (قوله وان يكن كل شريك أجرا الخ) هذه المسئلة مثل عنها
 الامام النضلي وأجاب فيها بعدم الرجوع ثم قال يحتمل أن يقال المستأجر يقوم مقام مؤجره فيما أنفق ف يرجع
 على مؤجره وهو أي مؤجره على شريكه ويحتمل أن يقال المستأجر انما يرجع على مؤجره بالامر وأمره انما
 يجوز على نفسه لا على غيره فالمستأجر متمتع في نصيب شريكه فلا يرجع على أحد اه وناقشه في جامع
 الفتاوى بقوله أقول لو رث المؤجر نفسه فهو ركن له الرجوع على شريكه يعني أن يرجع المستأجر على مؤجره
 وهو على شريكه لانه مراد مؤجره له فعلة فله ركن نفسه فلا معنى لقوله وأمره انما يجوز على نفسه
 لا على غيره ولو لم يكن له الرجوع اذ رث نفسه لم يجز أمره على حق شريكه فلا رجوع فلا يفيد قوله يقوم مقام
 مؤجره فالخاصل أن أحد الاحتمالين باطل الا أن يكون قولنا في رجوع المؤجر لو رث نفسه والظاهر أن فيه
 قولين على ما ظهر مما تقدم ولورثه المؤجر بنفسه يتأني فيه ما مر من تفصيل المطالبة وتركها والحضور والغيبة
 وأمرنا ساذي رعدمه فيمنع أن يكون رجوعه على النفس بل اه وت وهو كلام وجيه لكن تقدم عن
 قسوى الفتاوى انه لو أنشئ في مرتبة الطاحون لم يكن متبرعا أي بناء على أن الابن لا يجبر وهو مخالف للضابط
 المتقدم كما قدمنا بحريه فاعطاه أن كلام الفتاوى ههنا معنى على ما ذكر في قب واد ف يرجع لو رث نفسه أو رث

مأموره وهو المستأجر لانه أمر بما يملك فعله فيرجع المستأجر عليه وهو يرجع على شريكه أما عدم الرجوع
المستأجر على شريك المؤجر فظاهر لانه أجنبي عنه وقد كتب الشارح هنا على التمام عند قوله فلا رجوع
صاح له المستأجر الخ مانعه قلت فله الرجوع على الذي يربطه بمرجع بكنه أو بجهته فيراجع اه قلت
صريح عبارة الفضلي المارة انه يرجع على المؤجر وهو المؤجر وأنه يرجع بكل على الاحتمال المثل وبجسمة
المؤجر فقط على الاحتمال الثاني لانه جعله مستبداً في نصيب اشريكه وإذا قلنا بأنه ثبت لشريك الرجوع
فلا طار أن مأموره يرجع عليه بالكل ما على مقتضى الصواب المثل فلا رجوع لشريكه يرجع المأمور عليه
بجسمة فقط والله تعالى اعلم (قولاً لو واحد من اشريكه يسكن الخ) قدمنا الكلام على هذه المسئلة
أول الباب قبيل شركه المقتدر (قولاً بآجرة الشكوى) أي ولو لمعدلاً لا يستعمل له يسكن شريكه ولا أثر
عليه نعم لو كان وقتاً أو مالاً يميز لزمه آجرة شريكه على ما اختاره المتأخرون وهو المذهب كما سيأتي
في كتاب العصب إن شاء الله تعالى (قولاً لكم الخ) هداى غير الوقت لأن الوقت لا تجرى فيه التسمية
ولا المنهاية كما يأتي والله سبحانه وتعالى اعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوقت) •

هو مصدر وقت أف حبت ومنه الموقف لحبس الناس فيه للعصاب وثقت له رواية حتى إلى المداوى
انهم لم تعرف من كلام العرب قول الجوهري وليس في الإسلام أوقفت الا حرة واحدة أوقفت على امر
الذي كسب عليه ثم شتهر في الموقوف فقبل هذه الداروق ولما جع على أوقاف وقد قال الشافعي رحمه الله
تعالى لم يحبس أهل الجبل عليه فيما عدا ما أحبس أهل الإسلام وفي وصف المسئلة ارتباط أفضل من العود
(قولاً لرحل غيره معه في ماله) هداى لشركه صاهر رثماى لوقف فلا يتم انه داروق على مسدود
وما في الهر أرضه حيث قدر من سبته بالشركة باعتبار ان التصور بطل منها المداوى حتى على أصل المداوى
الا أنه في اشركه على من صاحبه وفي اوقف يخرج عنه عند زواج (قولاً على حرام من الأوقاف)
قد رتبنا في كتاب العصب ما لا يشركه لانه يكون نفع الوقف لا يرد على أحد من الأوقاف
فانه باق على ملك الأوقاف حتى ينفذ منه ولد من القهستى ونفعه عند حسن العود مع ارضه المداوى
بالقول عن تصرف الغير من كونه مائة حصة على ملك الأوقاف فلهذا فلهذا على ملكه ولله المداوى
بعد وفاته بحيث يباع ويذهب لقار ويشتري ويصدق به حسن على ذلك لله عاود به مع يوم الدين يقال له
تعريف بوقف الشك فيه اه والخاصل أن الموقوف لا يوقف الا على الوقف لا يوقف الا على الوقف لا يوقف الا على الوقف
المتن عليه واهى جهة هو واهى جهة الشك في أن الوقف لا يوقف الا على الوقف لا يوقف الا على الوقف
لا ينامب امر يف غير المداوى بحسب فلهذا فلهذا على الوقف لا يوقف الا على الوقف لا يوقف الا على الوقف
وأنظر ما في رموز هذا الشارح المداوى على اساطير من خدمه من هو واهى جهة الشك فيه فلهذا
(قولاً ولو في الجبل) فدخل فيه الوقت على حصة ثم على المداوى واهى جهة الشك فيه فلهذا
في السهر عن المحيط لوقف على اوعيا وخدمهم لم يميز لانه يسخر باه لوجهل حرد لخدمهم فلهذا
قربى الجبل اه وهذا نعم صار يعرف حصة المداوى فلهذا فلهذا على الوقف لا يوقف الا على الوقف
قوله أو صرف مفعها إلى من أحب وقال ان الوقف لا يوقف الا على الوقف لا يوقف الا على الوقف
لهذا فلهذا على الوقف لا يوقف الا على الوقف لا يوقف الا على الوقف لا يوقف الا على الوقف
بلا تصدق اه أو دفع إلى من أحب في اوعيا فلهذا فلهذا على الوقف لا يوقف الا على الوقف
الصدقة تكون على اوعيا فلهذا فلهذا على الوقف لا يوقف الا على الوقف لا يوقف الا على الوقف
على الفنى نوع قربى دون قربى الغير اه واعترضه ح بأن هذا النوع من قربى لو كان في وقف
الوقف على اوعيا من غير أن يجعل آخره مقراً وعلمت تصرف المحبة بأنه لا يصح وسأني قبل السهل قلت
واخواب المحبة أن الوقف لا يوقف الا على اوعيا فلهذا فلهذا على الوقف لا يوقف الا على الوقف
مستامه كما يأتي في حقيقته ولكه اذا جعل أوله على معيبر صار له استثنى ذلك من المدعى إلى المقرا كما صرح

لو واحد من الشريك سكن
في الارض موصت من امر
فليس لشريكه ان يطالبه
بآجرة الشك فيه ولا لمداه
به - - - - -
المداه في المداوى
الطبيب في امره
كتاب - - - - -
(الوقف)
مداه لخدمه - - - - -
مداه لخدمه - - - - -
اه - - - - -
الوقف - - - - -
مداه لخدمه - - - - -
الوقف على اوعيا وخدمهم لم يميز

به ولذا الوقف على نية ثم على الفقراء ولم يوجد الا ابن واحد يعطى النصف والنصف الباقي للفقراء لان ما بطل
من الوقف على الابن صار انقرا لان الوقف خرج عن ملك الواقف بقوله صدقة موقوفة ابد اقتضا ابتداءه
بالصدقة وختمه بها كما قاله الخصاص فعمل انه صدقة ابتداء ولا يخرج عنه ذلك اشتراط صرفه لمعين (قوله
والاصح انه عنده جائز الخ) قال في الاسعاف وهو جائز عند علمائنا أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى وذكر
في الاصل كان أبو حنيفة لا يجيز الوقف فأخذ بعض الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده
والصحيح انه جائز عند الكل وانما الخلاف بينهم في الزوم وعدمه فعنده يجوز جواز الاعارة فتصرف منفعة
الى جهة الوقف مع بقاء العين على حكم ملك الواقف ولورجع عنه حال حياته جائز مع الكراهة ويورث عنه
ولا يلزم الابا - ادأمرين اما أن يحكم به انقاضي أو يخرج مخرج الوصية وعنده ما يلزم بدون ذلك وهو قول
عامة العلماء وهو الصحيح ثم ان أبي يوسف يقول يصح وقفا بمجرد القول لانه بمنزلة الاعناق عنده وعليه الفتوى
وقال محمد لا لأربعة شروط سنأني اه ملخصا وبجفت في الفتح بأنه اذا لم ير ملكه عنده قبل الحكم فلفظ
حسب لا معنى له لانه التصرف فيه متى شاء فلم يحدث الوقف الا ميثمة التصديق بالمنفعة وله أن يترك ذلك
متى شاء وهذا القدر كان ثانيا قبل الوقف فلم يلفظ الوقف شيئا وحديث فتوى من أخذ بظاهر ما في الاصل
صحيح ونظر فيه في الجرح بأن سلب السائدة مطلقا غير صحيح لانه يصح الحكم به ويحمل لفظة غير أن يأكل منه وينتأب
الواقف به وينتفع شرطا ويصح نصب المتولى عليه وقول من أخذ بظاهر اللفظ غير صحيح لان ظاهره عدم
الصفة أصلا ولم يتل به أحد والزم أن لا يصح الحكم به اه قلت بل ذكر في الاسعاف انه عنده يكون ندرا
بالتصدق حيث قال وحكمه ما ذكر في تعريفه فلو قال أرزني هذه صدقة موقوفة مؤبدة جائزا لما عند عامة
العلماء وعنده أبي حنيفة يكون ندرا بالصدق بقوله أرزني ويحق ملكه على حاله فاذا مات يورث عنه اه اى فيجب
عليه التصديق بقلته (قوله على حكم ملك الله تعالى) فدللفظ حكم ان ينفذ المراد أنه لم يبق على ملك
الواقف ولا انتقل الى ملك غيره بل صار على حكم ملك الله تعالى الذي لا ملك فيه لاحد سواء والا فالكل ملك لله
تعالى واستحسن في الفتح قول مالك رحمه الله انه حسب العين على ملك الواقف فلا يزول عنه ملكه لكن لا يباع
ولا يورث ولا يوهب مثل أم الولد والمدير وحقيقه بما لا مزيد عليه قلت والظاهر أن هذا امر ادشس الاثمة
السرخسي حيث عترف به بأنه حسب المملوك عن النكاح من الغير فان الحبس يفيد أنه باق على ملكه كما كان
وأنه لا يباع ولا يوهب (قوله تصرف منه تعالى من أحب) عبر به بدله وقوله والتصديق بالمنفعة لانه أعم والى
التعميم أشار بقوله ولو غنيا أفاده ح لكن علمت أن الوقف على الاغنياء وحدهم لا يجوز فالسبب التعمير
بالتصدق بالمنفعة الى أن يراد صرف منه تعالى وجه التصديق (قوله فيلزم) تبرع على ما أفاده التعريف
من خروج العين عن ملك الواقف اثبوت التلازم بين الزوم والخروج عن ملكه باتفاق أئمتنا الثلاثة كما ذكره
في الفتح (قوله وعليه الفتوى) أى على قوله ما يلزمه قال في الفتح والخروج عن ملكه باتفاق أئمتنا الثلاثة كما ذكره
لان الأحاديث والآثار متطابقة على ذلك واستقر على الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ذلك فلذا ترجح خلاف
قوله اه ملخصا (قوله بغير الاحباب) أى من يجب برهم ونفعهم من قريب أو فقير أجنبي (قوله
بمعنى بالنية) قيد لنواب اذ لا نواب الا بالنية (قوله من أهلها) وهو المسلم العاقل وأما البلوغ فليس
بشرط لصفة النية والنواب جهابل هو شرط هنا لصفة التبرع (قوله لانه مباح الخ) يعنى قد يكون مباحا
وما عير في الجرح والمراد أنه ليس موضوعا للتعبد به كصلاة والخم حيث لا يصح من الكافر أصلا بل التقرب
به موقوف على نية التبرع فهو يدونها مباح حتى يصح من الكافر كالعتق والتمسكاح لكن العتق أنفذه حتى
يصح مع كونه حراما كالعتق للسنم بخلاف الوقف فانه لا بد فيه من أن يكون في صورة القرية وهو معنى ما باني
في قوله وبشرط أن يكون قرية في ذاته اذ لو اشترط كونه قرية حقيقة لم يصح من الكافر هذا ما ظهر لي فتأمل
(قوله فيصدق بها أو بينهما) خلط الشارح مثله النذر بالوقف بمثله ما لو كانت صيغة الوقف نذرا مع أن
حكمهما مختلف فأما النذر به فقال في المعرو والناسك المندوب كما لو قال ان قدم ولدى فعلى أن أقف هذه الدار
على ابن السيل فقدم فهو نذر يجب الوفا به فان وقفه على ولده وغيره ممن لا يجوز دفع زكاته اليهم جاز في الحكم
ونذره باق وان وقفه على غيره سقط وانما صح النذر لان من جنسه واجبا فله يجب أن يتخذ الامام للمسلمين

والاصح انه (عنده) جائز غير لازم
كالعارية (وعندهما هو حسبها
على) حكم (ملك الله تعالى وصرف
منفعتهما على من أحب) ولو غنيا
فيلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث
عنه وعليه الفتوى ابن الكمال
وابن الشخصية (وسببه ارادة
محبوب النفس) في الدنيا بغير
الاحباب وفي الآخرة بالنواب
يعنى بالنية من أهلها لانه مباح
بدليل صحة من الكافر وقد يكون
واجبا بالنذر فيصدق بها أو بينهما

مجهدا من بيت المال أو من ماله من لم يكن لهم بيت مال **كذلك** في فتح القدير وأما مسألة مالو كانت صيغة الوقف فذا رقت في الجرح قبل هذا التماس لوقال هي للسبيل ان تعارفوه وقضاهم بد القدر كان كذلك والاسئل فان قال أردت الوقف صاروقدا لم يحتمل لفظه أو قل أردت معنى صدقة فهو بد رقت صدق بها أو بينهما وان لم يكونا ميراثا ذكره في التوازل اه ح قلت صيغة الذوق بالوقف الذي ذكره في الجرح غير متعينة فليكن الشارح أشار الى صيغة غير هاتئيل المستلزم كقول ان قدم ولدت في أن أجل هذه الدار للسبيل وحذفت فان أراد بالسبيل الصدقة كانت كذلك وقد **كره** حكمها بقوله في صدق بها أو بينهما وان أراد الوقف أو كان متعارفا كانت رقفا وقد فاد حكمها بقوله ولو وقفها الخ ودقة طر الشارح وباجازة في التعبير يفوق ذلك كما لا يخفى على من مارس كتابه فافهم (قوله جازي الحكم) أي صح الوقف في حكمه الشرع لصدوره من أهله في شله وصح تعيينه اوقوف عليه لكنه لم يستطع بالذلة ان الصدقة الواجبة لذات تكون لله تعالى على الخلو وصرفها الى من لا تجوز شهادته فيه فنع له فلم يخص لله تعالى كالمصرف اليه الكثرة أو الزكاة وقعت صدقة وبقيت في ذمته (قوله وبهذا) أي بما ذكر من انه يكون قرية بانية وما حابدها وواجبا بالذرة (قوله وحكمه) أي المزا الترتب عليه (قوله ما مرق في تعريفه) أي من انه تصدق بالمنفعة (قوله ومجمله المال المتقوم) أي بشرط أن يكون عقارا أو منقولا فيه تعامل كإسباني بيانه ثم رأيت هذا مسطورا في الاسعاف (قوله وركبه الانساظ الخاصة) وهي ستة وعشرون لفظا على ما بسطه في الجرح ومنها ما في التتمج حيث قول فرع ثبت الوقف بالضرورة وصورته أن يوصى بقوله هذه الدار لمسا كبر أبدا أو ولدان وبعده للمسا كبر أبدا أو ولدان تصير وقفا بالضرورة والوجه انها كقولها اذ امت فقد وقفت داري على كذا اه أي فهو من المعنى بالموت وسبق الكلام عليه وانه كوصية من الثلث وذكر في الجرح من الوقف اشترى من غلة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم خبز أو زرقه على المسا كبر صارت الدار وقفا اه وعرا لند خيرة وبسط الكلام عليه في أنوع الوسائل وقول لا علم في المسئلة خلافا بين الاصحاب قلت ومقتضاه أن الدار كلها تصير وقفا من ثلث ماله وبصرف منها الخبز الى ما عيه الواقف والباقي الى الفقراء لانهم مصرف الوقف في الأصل ما لم ينص على غيرهم ونظيره مائة مسد ولو وقف على أولاده وليس له الأولاد واحد فله النصف والباقي لفقراء وقد سئل عن نظيره هذه المسئلة في رجل أوصى بأن يؤخذ من غلة داره كل سنة **مسد** ادرهم يشتري بها زيت لمسجد كذا ثم باع لورثة الدار وشروطا على المشتري دفع ذلك المبلغ في كل سنة للمسجد فأقيت بعدم صحة البيع وبأنها صارت وقفا حيث كانت تخرج من الثلث (قوله واكتفى أبو يوسف بلسط موقوفة الخ) أي بدون ذكرنا يد أو ما يدل عليه كاد صدقة أو هذه المسا كبر ونحوه كالمسجد وهدا ان لم يكن وقفا على معين كزيد أو أولاد فلان انه لا يصح بلسط موقوفة لمسا كبر التغيير لتأيد ولولا فرق بين موقوفة وبين موقوفة على زيد حيث أنه زائد دون الثلث فيهم تغيير المسجد لا يصح لانه مؤبد وسبق غمامه قر في الجرح لا يصح أي موقوفة فقط الا عند أبي يوسف فانه يجعلها بمجرده هذا اللفظ موقوفة على الفقراء واذا كان مسد الحفوس المصروف أعى الفقراء لم كونه مؤبدا لان جهة الفقراء لا تنقطع قال الصدر الزهبي ومشايع الخ فينون يقول أبي يوسف ونفسه في هذا المكان العرف لان يعرف اذا كان مصرفه الى الفقراء كن كالمسجد عليهم اه قلت وهذا بناء على أن ذكر التأيد أو ما يدل عليه غير شرط عنده كإسباني بيانه (قوله بشرطه شرط سائر التبرعات) أفاد أن الواقف لا بد أن يكون مالكه وقت الوقف ملكا باناء ولو بسبب فاسد وأن لا يكون محجورا عن التصرف حتى لو وقف انقاص المصوب لم يصح وان ملكه بعد بشرط أو صلح ولو أجاز المالك وقف فضولي به زوم وقف ما ثمرة فاسد بعد انقاص وعلى القيمة لمائع وكالشرع الهمة الفاسدة بعد انقاص بخلاف مالوا شترى بغير البائع فوهها وان أجرب البائع بعده ويقتصر وقف استحق تلك أو شفعة وان جهه له مسجد أو وقف مرض أطريته بماله بخلاف صحيح وسبق تمامه مع حكم وقف المرحون قبيل الفصل وكذا وقف محجور راسفه أو دين كذا أطلقه الحنفية في البيع وينبغي انه اذا وقفها المحجور لفسخه على نفسه ثم على جهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا سلم به حاكم اه قال في الجرح وهو مدفوع بان الوقف تبرع وهو ليس من أهله في التبرع بان أن يجاب بان المنوع اشترع

مطلب

قد ثبت الوقف بالضرورة

على غيره لا على نفسه كما هنا واستحقاق الغير له انما هو بعد موته (قوله وان يكون قربا في ذاته) أي بان يكون من حيث النظر الى ذاته وصورته قربا والمراد أن يحكم الشرع بأنه لو صدر من مسلم يكون قربا جلا على أنه قصد القربة لكنه يدخل فيه ما لو وقف الذي على حج أو عمرة مع أنه لا يصح ولو أجرى الكلام على ظاهره لا يدخل فيه وقف الذي على الفقراء لأنه لا قربية من الذي ولو حل على أن المراد ما كان قربا في اعتقاد الواقف يدخل فيه وقف الذي على يجمع مع أنه لا يصح فتعبر أن هذا شرط في وقف المسلم فقط بخلاف الذي لما في البحر وغيره أن شرط وقف الذي أن يكون قربا عندنا وعندهم كالأوقف على الفقراء أو على مسجد القدس بخلاف الوقف على يجمع فانه قربا عندهم فقط أو على حج أو عمرة فانه قربا عندنا فقط فأراد أن هذا شرط لوقف الذي فقط لأن وقف المسلم لا يشترط كونه قربا عندهم بل عندنا كوقفنا على حج وعمرة بخلافه على يجمع فانه غير قربا عندنا بل عندهم (قوله معلوما) حتى لو وقف شيئا من أرضه ولم يسمه لا يصح ولو بين بعد ذلك وكذا لو قال وقف هذه الأرض أو هذه نعم لو وقف جميع حصة من هذه الأرض ولم يسم السهام جازا استخدا بنا ولو قال وهو ثلث جميع الدار فأذا هو النصف كان الكل وقفا كما في الحاشية نهر أي كل النصف وفي البحر عن المحيط وقف أرضا فيها أشجار واستثنى ما لا يصح لأنه صار مستثنى الأشجار وبما وضعها في غير الداخل تحت الوقف مجهولا (قوله خبرا) من باب المعلق والمضاف (قوله لا معلنا) كقوله إذا جاء غد أو إذا جاء رأس الشهر أو إذا كنت فلانا ما رضى هذه صدقة موقوفة أو ان شئت أو أحببت يكون الوقف باطلا لأن الوقف لا يتخذ التعليق بالخطأ لكونه مما لا يختلف به كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لأنه يتخلف به فلو قال ان كنت فلانا أقدم أرايا من مرضي هذا فارضى صدقة موقوفة يلزمه التصديق بعينها أو اوجد الشرط لأن هذا بمنزلة الذر والذين اسعاف (قوله ان يكره) أي موجود لعدم فلا يشترط في عدم حتمه معلقا بالموت قال في الاسعاف ولو قال ان رتب هذه أرضا في ملكي فهي صدقة موقوفة ان كنت في ملكك وقت العلم مع الوقف واما فلا لأن التعليق بالشرط الكائن تخيير (قوله ولا مضاف) يعني الى ما بعد الموت فتدفع في البحر أن محمد انفس في السير لا يبرأ منه إذا أضيف الى ما بعد الموت يصحون باطلا عند أبي حنيفة اه نعم سيأتي في الشرح أنه يكون وصية لازمة من الثلث بالموت لا قبل أما لو قال داري صدقة موقوفة غدا فانه صحيح كما يحرم به في جامع الفصولين وأورد في الروايات وسيد كرم المصنف في باب الصرف قرار الشارح بالمضاف الاقول فلا غلط في كلامه فافهم (قوله ولا موقفا) كما اذا وقف داره يوما أو شهره أو غيره الخلفا وفصل هلال بين أن يشترط رجوعها اليه بعد الوقف ويسقط والافلاوطا هراغانية اعتماد بهر ونهر ويأتي تمامه عند قول المصنف واذا رقت بطل (قوله ولا بخيار بشرط) معلوما أن أو مجهولا عند محمد وصححه هلال اسعاف وفي ط عن الهندية وصح اشترط ثلاثة ايام عند الشافعي ومحل الخلاف في غير الوقف المسجد حتى لو اتخذ مسجدا على أنه بخيار جازوا الشرط باطل اه (قوله ولا ذكر معه اشترط بعد الخ) في الحذف لو قال على أن لي اخراجها من الوقف الى غيره أو على أن أهم أو أتصدق بثمنها أو على أن أهمان شئت أو على أن أرهنها أي بدلي وأخرجها عن الوقف بطل الوقف ثم ذكر أن هذا في غير المسجد أما المسجد لا يشترط ابطاله أو يبعد صح وبطل الشرط قلت ولو اشترط في الوقف استئذانه صح وسيأتي بيانه (تمت) لا يشترط قبول الموقوف عليه لو غير معين كالفقراء فلو لم يخص بعينه وأحره فقراء شرط قبوله في حقه فان قبله فالغلة له وان رده فلفقراء ومن قبل ليس له الرد بعده ومن رده أول الامر ليس له القبول بعده وتتمام القروع في الاسعاف والبحر ولا يشترط أيضا وجود الموقوف عليه حين الوقف حتى لو وقف على مسجد هيا مكانه قبل أن يبنيه فالخروج الجواز كما سيأتي ولا تحديد العقار بل الشرط كونه معلوما خلافا لما يؤولهمه كلام التنبيه والفتح نعم هو شرط في الشهادة وسيد كرمه عند قوله ولو وقف اعتباره (قوله بطل وقفه) هو المختار مع النصوص وغيره (قوله فقتل اومات) أما ان أسلم صح كما في البحر (قوله اوارثه المسلم بطل وقفه) وبصيربنا سوا قبل على رثته اومات أو عاد الى الاسلام الا ان أعاد الوقف بعد عودته الى الاسلام وبصح وقف المرتدة لاح لا تقتل بحر وفي هذه المسئلة الاعتذار في الابداء لا في البقاء عكس القاعدة فان الردة المارة لوقف لم تطفه بل يوقف بخلاف انطارية قائم تبطل بها اه ط وسيأتي تمام الكلام على ذلك قبل الفصل الثاني (قوله

(وان يكون) قربا في ذاته معلوما
(خبراً) لا معلناً الا به
ولا مضافاً ولا موقفاً ولا بخيار
شرط ولا ذكر معه اشترط به
وصرف ثمنه لم حاجته فان ذكره بطل
وقفه بزازية وفي الدع لو وقف
المرتدة فقتل اومات اوارثه المسلم
بطل وقفه

مطلوب
في وقف المرتد والكافر

ولا يصح وقف مسلم او ذمي على بيعة) أما في المسلم فلعدم كونه قربة في ذاته وأما في الذمي فلعدم كونه قربة عندنا وعنده كما مر فأفاده ح لكن هذا إذا لم يجعل آخره للفقراء لما في الفتح لو وقف أي الذمي على بيعة مثلاً فاذا خربت يكون للفقراء كان للفقراء ابتداء ولو لم يجعل آخره للفقراء كان ميراثاً عنه نص عليه الخصاص في وقفه ولم يجعل فيه خلافاً اهـ ومثله في الاسعاف وبظهر منه أن في عبارة البحر سقطا حيث قال ولو وقف على بيعة فاذا خربت كان للفقراء لم يصح وكان ميراثاً لانه ليس بشربة عندنا اهـ قلت ويغني أن يصح وقفها على الفقراء مطلقاً على قول أبي يوسف المفتي به وهو عدم اشتراط التصريح بالتأييد كما مر ويأتي الآن يجاب بان التقييد بالبيعة ينافي التأييد كما قدمنا فرياً تأمل (قوله احرابي) لانا قد نهينا عن برهم ط (قوله قيل او مجوسي) أشار الى أن الصحيح صحة الوقف عليه ابتداء كما اخبرنا في القنية وفي الاسعاف لو وقف نصراني مثلاً على مساكين اهل الذمة جاز صرفها للمساكين اليهود والمجوس لكونهم من اهل الذمة ولو عين مساكين اهل دينه تعينوا ولو صرفها للقيم الى غيرهم نحن وان كان اهل الذمة ملة واحدة لتعين الوقف عن بعينه الواقف (قوله على المذهب) فيه رد على الطرسوسي حيث شنع على الخصاص بأنه جعل الكفر سبب الاستحقاق والاسلام سبب الحرمان قال في الفتح ولا نعلم أحداً من اهل المذهب تعقب الخصاص غيره وهذا البعد من نفسه فان شرائط الواقف معتبرة إذا لم تخالف الشرع وهو مال كانه لا يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله أن يخص صنفاً من الفقراء ولو كان الوضع في كهم قربة ولا شك أن التصديق على اهل الذمة قربة حتى جاز أن يدفع اليهم صدقة الفطر والكفارات عندنا فكيف لا يعتبر شرطه في صنف دون صنف من الفقراء رأيت لو وقف على فقراء اهل الذمة ولم يذكر غيرهم أليس يحرم منه فقراء المسلمين ولودفع المتولى الى المسلمين ضمن فهذا مثله والاسلام ليس سبباً للحرمان بل الحرمان لعدم تحقق سبب تمككه لهذا المال وهو اعطاء الواقف المالك اهـ (قوله والمالك يزول) أي ملك الواقف فبمعنى الوقف لازماً للاتفاق على التلازم بين الزوم والخروج عن ملكه كما قدمنا عن الفتح (قوله بأربعة) هذا على قول الامام لكن فيه انه بالنسبة والثالث لا يزول الملك فيه عند الامام حتى كان له الرجوع عنه مادام حياً كما سنبه عليه الشارح (قوله بافراز مسجد) عريانه فإراله ولو كان مشاعاً لا يصح اجماعاً وأفاد أنه يلزم بالقضاء (قوله وبشأنه القاضى) أي قضائه بلزومه كما في الفتح وعبر في موضع آخر قبله بقوله أي بخروجه عن ملكه وكل صيغة لما قدمناه عنه آتاه من التلازم بين الخروج والنزوم (نبيه) قال العلامة ابن الفرس في الفتاوى كد البدية قالوا القضاء بهمة الوقف لا يكون قضاء بلزومه وتوجيهه أن الوقف جازع لا يلزم عند الامام لازم عندهما فإذا قضى القاضى بعخته أحتمل أن يكون قضى ذلك على مدهه ولا معنى للجازع هنا الا الحجة ولا يلزمها الزوم فيحتاج في لزوم الوقف الى التصريح بذلك وفيه نظره وجهه أن الامام لم يقل بكون الوقف جازعاً غير لازم مطلقاً بل هو عندنا لازم اذا علقه الواقف بالموت وقضى به القاضى ولا شك أن القضاء بهمة الوقف قضاء بالوقف فيكون القضاء بعخته مقتضياً للزوم فلا يحتاج الى التصريح بالزوم في القضاء به فليست أم كلام ابن الفرس وحاصله أن القضاء بعخته كالتقضاء بلزومه او بخروجه عن ملكه وفيه نظره لانهم اتفقوا على صحة الوقف بمجرد القول وانما الخلاف في الزوم فالامام لا يقول به وقد تقرر أن كل مجتهد فيه اذا حكم به كما يراه فخذ حكمه وصار مجماً عليه فليس لما حكم غيره بنفسه والوقف من هذا القبيل فاذا حكم بلزومه كما يراه لم يلزم اتفاقاً وانرفع الخلاف أما لو حكم بأصل العمة فلا لانه ليس محل الخلاف ولانسلم أنهم استلزم الزوم والام لا يمكن خلاف فيه مع انه ثابت فقولهم يلزم عند الامام بالقضاء معناه بالقضاء بلزومه او بخروجه عن ملكه كما مر ما لو حكم بالعمة بأن وقع النزاع فيها انقطع بأن ادعى عبده تعليق عتقه على وقفه أرضه فأذكر المولى بهمة الوقف كونه علقه بشرط مثلاً فأثبت العبد أنه علقه بكائن الحكم الحاكم بعخته فهو صحيح ولا يستلزم الزوم لانه ليس محل النزاع هذا ما ظهر للفكر الفاضل قد بره (قوله لانه مجتهد فيه) أي انه يسوغ فيه الاجتهاد والخلاف بين الاثني فيكون الحكم فيه ارتفاع الخلاف كما قلنا وهذا انطباع لزوال الملك ولزومه عند الامام القائل بعدم ذلك فافهم (قوله وصورته) أي صورة قضاء الثاني بلزومه (قوله أن يسلم) أي يسلم الواقف ووجه بعد أن نسب له متولياً (قوله ثم يظهر الرجوع) أي يدعى عند القاضى انه رجع عن وقفه ويطلب رده انه اهدم لزومه ويمنع المتولى من رده اليه فيحكم القاضى بلزومه فيلزم عند الامام أيضاً ارتفاع الخلاف باجماع (قوله

مطله
شرائط الواقف معتبرة اذا لم
تخالف الشرع

ولا يصح وقف مسلم او ذمي
على بيعة احرابي قبل او مجوسي
وجاز على ذمي لانه قربة حتى
لو قال على أن من أسلم من ولده
او اتقل الى غير النصراية
فلاشئ له لزم شرطه على المذهب
(والمالك يزول) عن الموقوف
بأربعة بافراز مسجد كما سنبه
و (بشأنه القاضى) لانه مجتهد
فيه وصورته أن يسلم الى المتولى
ثم يظهر الرجوع معين المفتى به
للفتح

لا الحكم) فان الصحيح أن بحكمه لا يرتفع الخلاف والقاضي أن يطله بجر عن الخاتمة ومثله في الاسعاف
 خلافا لما صححه في الجوهر (تنبيه) قال في الاسعاف ولو كان الواقف مجتهد يرى لزوم الوقف فأمضى رأيه فيه
 وعزم على زوال ملكه عنه أو مقلد انفسال فأفتى بالجواز قبله وعزم على ذلك لزوم الوقف ولا يصح الرجوع فيه
 وان تبدل رأى المجتهد وأفتى المنكح بعدم اللزوم بعد ذلك اهـ فهذا مما يراد على ما يلزم به الوقف ~~لكن~~ قال
 في التبريد بعد نقله الظاهر ضعفه اهـ أي بخالفته لقول المتون يزول بقضاء القاضي وأيضاً فإن العبرة لرأى
 السالك فإذا رفع اليه حكم يحكم فيه برأيه لا يرى الخصم والظاهر أن ما في الاسعاف صحيح بالنسبة إلى الدانة لأن
 المجتهد إذا تغير رأيه لا ينتقض ما أمضاه أولاً وكذا المقلد في حادثة ليس له الرجوع فيها بتقليده مجتهداً آخر أما
 لو رفعت حادثة ذلك المجتهد أو المقلد إلى حاكم آخر فإنه يحكم برأيه نفسه كما قلنا ولذا قال ولا يصح الرجوع فيه
 ولم يقل ولا يصح الحكم بخلافه فاعتنم هذا التعرير (قوله وسيجيء) أي في أول الفصل الآتي (قوله
 أن البينة تقبل بلا دعوى) أي في الوقف لأن حكمه هو التمدق بالغلة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله
 تعالى يصح القضاء بالشهادة من غير دعوى بجر عن المحيط وأشار بهذا إلى أن ما رتب من تصويره بالدعوى
 غير لازم ~~لكن~~ قال الخبير الرمي الكلام في الحكم الرفع للخلاف لا الحكم بنسب أصله فإنه غير محتاج
 إلى الدعوى عند البعض وأما الحكم باللزوم عند دعوى عدمه فلا يرتفع الخلاف إلا بعد تمام الدعوى فيه ليصير
 في حادثة إذا المتنازع فيه حينئذ اللزوم وعدمه فيرفع الخلاف اهـ (قوله قضاء على الكافة الخ) أي لأعلى
 المتدنى عليه فقط كما في دعوى الملك فإنه لو أدعى على ذي البدن هذا ملكه وحكم به القاضي تسمع دعوى رجل
 آخر على المتدنى بأنه ملكه بخلاف ما إذا حكم لانسان بالحرية ولو عارضة أو بنكاح امرأة أو نسب أو بولاية
 عتاقة فإنه لا تسمع دعوى آخر عليه فإنه في هذه الأربعة قضاء على كافة الناس كما أفاده في البحر وسيجيء في باب
 الاستحقاق (قوله ورجحه المصنف) حيث قال وينبغي أن يفتى به ويقول عليه لما فيه من صون الوقف
 عن التعرض اليد بالحيل والتلايس والدعاوى المتعقلة قصد الإبطاله ولما فيه من النفع للوقف وقد صرح
 صاحب الحساوي التذييل بأنه ينبغي بكل ما شوأ نفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقضت الاجارة عند
 الزيادة الناحشة نظراً للوقف وصيانة لحق الله تعالى وإبقاء الخيرات اهـ ط (قوله أن المعتمد الثاني) قال
 شيخنا حفظه الله تعالى ينبغي الافتاء بهذا ان عرف الواقف بالحيل لأنه قد يفتقر عقار غيره ويتقضى الثاني
 بلزومه لدفع دعوى مالكه والافتى بالاول اهـ وهو حسن وفيه جمع بين التولين (قوله أو بالموت الخ)
 معطوف على قوله بقضاء ومقتضاه أنه يزول الملك به وهو ضعيف كما أشار إليه الشارح قال في الهداية وهذا
 أي زوال الملك في حكم الحاكم صحيح لأنه قضاء في فصل مجتهد فيه أما في تعليقه بالموت فالصحيح أنه لا يزول ملكه
 لأنه تديق بمنافعه مؤبداً فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبداً فيلزمه اهـ والحاصل أنه إذا علقت بوته
 فالصحيح أنه وصية لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا ينعقد التصرف فيه ببيع ونحوه بعد موته ما يلزم من إبطال
 الوصية وله أن يرجع قبل موته كسائر الوصايا وانما يلزم بعدم موته بجر ومثله في الفتح ومحصل هذا أن
 المعلق بالموت لا يكون وقفاً في الصحيح فلا يزول به الملك قبل الموت ولا بعده بل يكون وصية لازمة بعده حتى
 لا يجوز التصرف به لاقبله حتى جازله الرجوع عنه وهذا معنى قول الشارح فالصحيح أنه كوصية الخ فإنه قصد به
 تحويل كلام المصنف لأن كلامه فيما يزول به الملك لا فيما يلزم ولا ينافي هذا ما قدمناه من الاتفاق على التلازم
 بين اللزوم والخروج عن الملك لأن ذلك في الوقف وأما المعلق بالموت فليس وقفاً كما علمت فلا يلزم من لزومه
 وصية أن يخرج عن الملك (قوله فالصحيح أنه كوصية) قد علمت أنه تحويل لكلام المصنف لا تفريع قال
 في الفتح وانما كان هذا هو الصحيح لما يلزم على مقابله من جواز تعليق الوقف والوقف لا يقبل التعليق بالشرط
 اهـ واعترضه الحوى بأنه تعليق بكائن وهو كالتجزؤ قلت قد من أن المراد بالكائن المقتضى وجوده للمال فافهم
 (قوله ولولوارثه الخ) أي يلزم من الثلث ولو كان وقفاً على وارثه وان ردوه أي الورثة الموقوف عليهم
 أو وارثه في البحر عن الظهيرة امرأة وقفت منزلاً في مرضها على بناتها ثم على أولادهن وأولاد أولادهن
 أبداً متناسلاً فإذا انقرضوا فلهن مائة من مرضها وخلفت بنتين واختالاب والاخت لا ترضى بما
 صنعت ولا مال لها سوى المنزل جاز الوقف في الثلث ولم يجز في الثلثين فيقسم الثلث بين الورثة على قدر سهامهم

(المولى من قبل السلطان)
 لا الحكم وسيجيء أن البينة
 تقبل بلا دعوى ثم هل القضاء
 بالوقف قضاء على الكافة
 فلا تسمع فيه دعوى ملك آخر
 ووقف آخر أم لا تسمع أفتى أبو
 السعود مفتي الروم بالاول وبه
 جزم في المنظومة المحبسية ورجحه
 المصنف صواعن الحيل لا بطلاله
 لكنه نقل بعده عن الخبر أن المعتمد
 الثاني وجهه في الفواكه البدرية
 وبه أفتى المصنف (أو بالموت إذا
 تلوته) أي بونه كذا مات فقد
 وقفت دارى على كذا فالصحيح
 أنه كوصية تلزم من الثلث بالموت
 لا قبله قلت ولولوارثه وان ردوه

مطله
 في وقف المريض

ويوقف الثلث فما خرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم ما عاشت السنان فإذا ما تصارفت الغلة إلى أولادهم أو أولاد أولادهم كما شرطت الواقعة لاحق للورثة في ذلث رجل وقف دار له في مرضه على ثلاث نبات له وليس له وارث غيره قال الثلث من الدار وقف والثلاث مطلق يصنع به ما شاء قال القاضي أبو الوليد هذا إذا لم يجز أنما إذا جاز صار الكل وقفا عليهم اهـ وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد السعاف أي لأنه مشاع حيث وقفه على ثلاثة ولم يقسمه كما يفهم من كلام السعاف (قوله لكنه يقسم) أي إذا رده يقسم الثلث الذي صار وقفا أي تقسم غلته كالثلاثين فتصرف مصرف الثلثين على الورثة كلهم مادام الموقوف عليه حيا أما إذا مات تقسم غلة الثلث الموقوف على من يصير له الوقف كما علمت وبقي ما لو مات بعض الموقوف عليهم فإنه ينتقل سهمه إلى ورثته ما بقي أحد من الموقوف عليه حيا كما في السعاف (قوله فقول البرازية) عبارة أرضي هذه موقوفة على ابن فلان فان مات فعلى ولدي وولدي ونسلي ولم تجز الورثة فهي ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فإذا مات صار كلها للنسل اهـ (قوله أي - كما) اعلم أن خبر المبتدأ وهو قول مدلول أي التفسيرية فكأنه قد فسر بالارث - حكم - وحكم تغييره عن الارث المقدّر وحاصله أن المراد أنه ارث من جهة الحكم أي من حيث أنه يقسم كالأرث على الفريضة الشرعية مادام الموقوف عليه حيا والافني الحقيقة الثلث وقف والباقي ملك (قوله ولا خلل في عبارته) أي عبارة البرازية وهذا جواب عن قول الجرحى عبارة غير صحيحة لما مر عن الظهيرية أن الثلثين ملك والثلث وقف وأن غلة الثلث تقسم على الورثة مادام الموقوف عليه حيا اهـ قلت وانما ظهر أن الاعتراض على عبارة البرازية من وجهين الأول ما مر من قوله فهي ارث وجوابه ما علمت من أنها ارث حكم أي حصة الوقف فقط والثاني قوله فإذا مات صار كلها للنسل فإنه غير صحيح أيضا لأن الذي يصير للنسل هو الثلث الموقوف أما الثلثان فهما ملك للورثة حيث لم يجزوا والذي يظهر لي في الجواب عن الوجهين أن التفسير في قوله فهي ارث راجع إلى غلة الثلث الموقوف وكذا خبر قوله صار كلها للنسل أو يقال مراده ما إذا كانت الأرض كلها تخرج من الثلث فتم احتيذاً تصير كلها وقفا وحيث لم يجزوا تنقسم غلتها كالارث ثم بعد موت الابن تصير كلها للنسل يؤيد ما قلنا ما في البرازية أيضا وقف أرضه في مرضه على بعض ورثته فان أجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض ورثته والافان كانت تخرج من الثلث صارت الأرض وقفا والافان مخرج من الثلث يصير وقفا تنقسم غلته جميع غلة الوقف ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى مادام الموقوف عليه أو أحدهم في الحياة فإذا انقضى أو كلهم تصرف غلة الأرض إلى الفقراء ان لم يوس الواقف إلى واحد من ورثته ولو مات أحد من الموقوف عليهم من الورثة وبقي الآخرون فإن الميت في حصة غلته مادام الموقوف عليهم أحياء فإنه حتى يقسم ثم يعمل سهمه ميراثا لورثته الذين لاحصة لهم من الوقف اهـ بقي لو وصي في مرضه ثم مات عن زوجة ولم تجز في الجرحى ينبغي أن يكون لها السدس والباقي وقف ما في وصايا البرازية ولو مات عن زوجة وأوصى بكل ماله لرجل فان أجازت فالكل له والا فالسدس لها وخمسة السدس له لأن الوصي له بأحد الثلث أو لا يبق أربعة تأخذ الربع والثلاثة الباقية فحصل له خمسة من ستة اهـ ولا شك أن الوقف في مرض الموت وصية اهـ (قوله فاعتبروا الوارث الخ) قال في الصبر والحاصل أن المريض إذا وقف على بعض ورثته ثم على أولادهم ثم على الفقراء فان أجاز الوارث الآخر كان الكل وقفا واتبع الشرط والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقفا مع أن الوصية للبعض لا تسقط في شيء لأنه لم يتحصّل لوارث لأنه بعده لغيره فاعتبر الغير بالنظر إلى الثلث واعتبر الوارث بالنظر إلى غلة الثلث الذي صار وقفا فلا يتبع الشرط مادام الوارث حيا وانما تنقسم غلة هذا الثلث على فرائض الله تعالى فإذا انقضى الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث اهـ (قوله بالنظر لظن) ولهذا الاعتبار قسمها كالثلثين اهـ ح (قوله والوصية) بالنصب عطفًا على قوله الوارث أي واعتبروا الوصية بالنظر لغيره وكان حق العبارة أن يقول واعتبروا الغير بالنظر إلى الوصية أي إلى الورثتها ط (قوله وان ردوا) أي الورثة أي بينهم ط وكذا الورثة كلهم كما قدمناه عن الظهيرية (قوله وان لم تغد لوارثه) الاوضح أن يقول لعدم فادها للوارث ويكون غلة لقوله والوصية بالنظر لغيره يعني انما اعتبر الغير في الورث الوصية لعدم فادها للوارث ط (قوله لانها لم تتحصّل) غلة لقوله واعتبروا الوصية ح (قوله فانهم)

قوله قال الثلث من الدار وقف الخ أي لأن الوقف في المرض وصية فتسقط من الثلث فقط إلا بأجازة لكن صرحوا بأن الوصية للوارث لا تجوز وأصل مرادهم أن وجد المنازع وهو الوارث الآخر تعلق حقه فان لم يوجد تجوز بلا إجازة أكثر قد يقال إذا لم يوجد غيره فلم لا تجوز في الكل بل توقف جوارها في الثلثين على الإجازة وقد يجاب بأن الشارع لم يجعل للموصي حقا في الثلث فلم تجز في الرائد وان كانت للوارث بلا منازع إلا إذا أجازها هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم اهـ

لكنه يقسم كالثلثين فتقول البرازية انه ارث أي - ما فلا خلل في عبارته فاعتبروا الوارث بالنظر لغيره والوصية وان ردها بالنظر للغير وان لم تغد لوارثه لانها لم تتحصّل بل لغيره بعده فاعتبروا

أمر بالفهم لدقة المقام ثم أعلم أن ما ذكره المشرح من قوله قلت إلى هنا ليس هذا محله لأن خروج الملك بالقضاء أو بالتعليق بالموت تفرع على قول الامام أبيان لمسئلة اجماعية كما يأتي عن النهروما ذكره هنا مصور في مسئلة الوقف في المرض فكان عليه أن يذكره آخر الباب عند الكلام على وقف المريض لأن ذكره هنا يوهم أن الوقف في المرض يلزم عند الامام نظير التعليق بالموت وليس كذلك ففي البحر عن الهداية ولو وقف في مرض موته قال الطحاوي هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح أنه لا يلزم عنه أبي حنيفة فعندهما يلزم إلا أنه يعتبر من الثلث والوقف في الصحة من جميع المال اهـ والحاصل أن ما ذكره المشرح صحيح من حيث الحكم لكنه على قولهما وظاهر كلامهم اعتماداً على قول الامام الذي الكلام فيه فلا في الصحيح كما علمته من عبارة البحر والمحجب عن قتل صدر عبارة البحر المذكورة ولم ينظر تمامها فافهم ثم هذا بخلاف ما إذا أوصى أن تكون وقفاً بعد وفاته فإن له الرجوع لانه وصية بعد الموت والذي نخبره في مرضه يصير وقف الصحة إذا برئ من مرضه فاقتربا كما في الخصاف (قوله أو بقوله الخ) ذكر الحياة والموت غير قيد لا غناء التأيد عنه قال في الاسعاف لو قال أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ مُؤَبَّدَةٌ جَائِزَةٌ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ الْآنَ بِمَجْدِ اشْتِرَاطِ التَّسْلِيمِ إِلَى الْمَتَوَلَّى وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ وَعِنْدَ الْإِمَامِ يَصِحُّ وَنَذَرًا بِالصَّدَقَةِ بَعْلَةً الْأَرْضِ وَيَبْقَى مُلْكُهُ عَلَى حَالِهِ فَإِذَا مَاتَ تَوَرَّثَ عَنْهُ اهـ (قوله فانه جائز عندهم) أي عند أئمتنا الثلاثة وهذا أيضاً تحويل الكلام المصنف عن ظاهره أصلاً حاله لأن كلامه فيما رول به المالك عند الامام (قوله لكن الخ) أفاد أنه عند أصحابين جائز لازم تأمل (قوله وله الرجوع) أي مع الكراهة كما قد مناه عن الاسعاف (قوله جائز من الثلث) ويكون كالعبد الموصى بخدمته لأنسان فالخدمة له والرقبة على ملك مالكها فلو مات الموصى له يصير العبد ميراثاً لورثة المالك الآن في الوقف لا وهم انقطاع الموصى لهم وهم الفقراء فتأبد هذه الوصية اسعاف ودرر (قوله ففي هذين الامرين) أي فيما إذا علقه بالموت وفيما إذا قال وقفته في حياتي وبعد مماتي وقد استوى الامران من حيث انهما ينفدان الخروج وال لزوم بموت الواقف بخلاف الامر الأول والرابع وهما ما إذا حكم به حاكم أو أقرره مسجداً فانهم ما ينفدان الخروج وال لزوم في حياته بلا توقف على موته كما في الشربلية فاللزوم فيهما حال وفي الآخريين مآل (قوله له الرجوع) الظاهر أن هذا على قوله أتماعاً على قولهما فالظاهر أنه وقف لازم لكن ينافي به ما قد مناه في تعليقه بالموت من أنه لا يكون وقفاً في الصحيح بل هو وصية لازمة بعد الموت لا قبله فله الرجوع قبله ما يلزم على جعله وقفاً من جواز تعليقه والوقف لا يتقبل التعليق تأمل نعم لا تعليق في المسئلة الثانية فاللزوم فيها ظاهر عندهما (قوله لو غير مسجل) أي محملاً وم به فأطلق التسهيل وهو الكتابة في السجل وأراد ملزومه وهو الحكم لانه في العرف إذا حكم بشئ كتب في السجل ط (قوله منظور فيه) لانه في هذين الامرين له الرجوع بلا اشتراط فقر ولا فسح فانس على قول الامام كما علمته وسيأتي تمام الكلام على ذلك قبيل الفصل عند قول المصنف اطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل لو ارث الواقف فباع صح ولو لغيره لا (قوله ولا يتم الوقف الخ) شروع في شروطه على القول بلزومه كما أشار إليه المشرح بهد (قوله لأن تسليم الخ) ولتأمل تسليمه إلى الموقوف عليهم كما في العزيمة عن الخانية (قوله ففي المسجد بالافراز) أي والصلاة فيه كما سيأتي وفي المقبرة دفن واحد فصاعداً بانه وفي السقاية بشرب واحد وفي الخان بنزول واحد من المارة لكن السقاية التي تحتاج إلى صب الماء فيها والخان الذي ينزله الحاج بمكة والغزاة بالشعر لا بد فيها من التسليم إلى المتولى لأن نزولهم يكون في السنة مرة فيحتاج إلى من يقوم بمصالحه وإلى من يصب الماء فيها اسعاف (قوله وفي غيره) أي غير المسجد ومحجوه مما ذكرنا وفي القهستاني أن التسليم ليس بشرط إذا جعل الواقف نفسه قيباً ولا يعتبر التسليم للمشرف لانه حافظ لا غير اهـ لكن فيه أن من شرط التسليم وهو محمد لم يصح تولية الواقف نفسه ومن صححها وهو أبو يوسف لم يشترطه تأمل (قوله ويضرن) أي بالقسمة وهذا الشرط وإن كان مفترعاً على اشتراط القبض لأن القسمة من تمامه إلا أنه نص عليه أيضاً وأبو يوسف الم يشترط التسليم أجاز وقف المشاع والخلاف فيما يتقبل القسمة أما ما لا يقبلها كالحمام والبرور والرحى فيجوز انضمامها إلى المسجد والمقبرة لأن بناء الشراكة يمنع الخلو لله تعالى نهر وفتح (قوله فلا يجوز وقف مشاع يضم الخ) مثل مالواستحق جزء من الارض شائع فيطل في الباقي لأن الشيوع مقارن كما في الهبة بخلاف مالورجع الوارث

(أو بقوله وقفها في حياتي وبعد وفاتي مؤبداً) فانه جائز عندهم لكن عند الامام مادام حياً هو نذر بالتصدق بالقلعة فعليه الوفاء وله الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث قلت ففي هذين الامرين له الرجوع مادام حياً غنياً وفقيراً بأمراض قاض وغيره شربلية فقول الدرر لو اقتتر بنسخه القاضى لو غير مسجل منظور فيه (ولا يتم الوقف) (حتى يقبض) لم يتقبل للمتولى لأن تسليم كل شئ بما يليق به ففي المسجد بالافراز وفي غيره بنصب المتولى وتسليمه اياه ابن كمال (ويضرن) فلا يجوز وقف مشاع يتقسم خلافاً للثاني

مطلب
شروط الوقف على قولهما

في الثلثين بعده موت الواقف في مرضه وفي المال صنف لانه شيوع طاروا ولو استحق جزء معين لم يطل في الباقي لعدم
الشيوع بجزء عن الهداية ولوليهما أرض وقفا ودفعها معا الى قير واحد جارا تافلا لان مانع من الجوار
عند محمد هو الشيوع وقت القبض لا وقت انعقد ولم يوجد ههنا لوجودهما معا ههنا وكذا الوهم ككل منهما
نصيبه على جهة وسلامة مع التيم واحد لعدم اشيوع وقت القبض وكذا لو اختلفا في وقتهما جهة وقب واحدا
زمان تسليمهما ههنا أو قل كل منهما لقيمة اقبح نصيب صاحبه لانهما صارا كمتول واحد بخلاف
ما لو وقف كل واحد وحده وسلم لقيمة وحده فلا يصح عند محمد لوجود الشيوع وقت انعقد وعنده وقت القبض
سعاف وفيه أيضا وقت دارها على ثلثيها ثلاث ثلثيها على القراء ولا مال لها غير ههنا ولا وارث غير ههنا فاشتر
وقف والثلثان ميراث ابوي وهما عند أبي يوسف خلاف محمد اه أي لانه مشاع حيث لم يتسعة بينهما قول
ويجعل آخره جهة قرينة لا تقطع يعني لانه ثلثان نص على أبيه عند محمد خلاف أبي يوسف اه ح وروى
بيان ههنا في غير السعد اذ لا خلاف عند محمد في رومه بل هو موافق لظاهر ما فيه وعنده في اشتر لانه قول
هدايات (أي ما كردانه فثبته لكثير وعنده من قوله وروى حتى ينقص وأشار الى ما في سر حيث قال
فوقت ههنا ما في لقوله أو لانه يرول بالعداء اذ قد اداه له ليرول بعينه ولو فوفت ههنا اشترط قلب
الاولى أن يجعل ما فله أو لا على مسئلة الجعية هي أن المثلث بالتصايرول أو ما داره الا على التصايرول
الابعد ههنا اشترط عند محمد واختاره المنصف مع العامة المشايخ وعليه السمع وكثير من المشايخ أحاد
يقول أي يثبت وقفا ان عليه السمت ولا يرجح أحد قول لانه موافق للتقرير اذ وقع ما في آخر السمت
أو لانه على قول ما وروى يا على قول غيره وعنده ان لا ينبغي في ثلثون المرسوعة متعهم اه (قوله
كأنه صدقة) أي فلا تسمى انصا والفرار اه ح (قوله ووجهه في سب كالمساق) فثبت لانه
ثبته والفرار اه ح أب ويوم بعده من السمت وجمع اسقاط المثلث في الدرر
أن السمت بشرط انصا لانه ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف وعنده عند ثلثين نص عليه اه وحاشا
في الهداية يثبت وقف لانه سعاف لوقوف وقت ارضي فله ليرول ورجح به السمت ووجهه في السمت
يوسف يثبت ان نصيبه موقوف عليه مع ارادة غيره بخلاف ما في غير ههنا اذ على اشترائه أو ثبته ورد
بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدت فصح ان قول دون انصا لانه موقوف موقوفه
القراء عرف فداد كراولدهم رتبة ولا يرقى لغيره فنهزم مدان خلاف ما في اشترط داره
وعنده انما هو في انصا نص عليه أو على ما يتوهم متناه في اشترائه وعنده وقت السمت بشرط انصا على
الحج وقد نص عليه عند المشايخ اه وقت وسقطه ان السمت باطل انصا من دون انصا من أبي
يوسف في السمت داره في الاولى انه شرط حتى لو وقف ههنا الى اولادى ولا يرجح الوقف وارا اشترطوا
الى ملكة لوجبا او اذ في مثل الوارث والاشية له شرط داره كره غير شرط حتى تصرف اه بعد الاولاد الى
القراء اه ومقتضاه أنه على الرواية الاولى يصح كل من الوقف والتقييد وعلى الثانية يصح الوقف وحده
التقييد ولكن ذرى الخراف طهر الختبي والخالصة أن الروايتين منه في اداد كره صدقة اذ انصا
الوقف فقط لا يجوز انصا ذا كان موقوف عليه معجبا اه قلت ووجهه ما في الدخلة فلو كان أرضي ههنا
صدقة موقوفة فهي وقت بلا خلاف اذ لم يعين انصا فلو عيّن ورد كرمع لفظ الوقف لفظ صدقة بان صدقة
موقوفة على فلان جاز وبصرف بعده الى اشترائه ثم ربهه عن المنسحق أنه يجوز ما دام فلان حيا وبعدمه جمع
مثل انواقف أو اني ورثته بعده اه وفيها أيضا لو عيّن كونه لها على فلان لا يجوز اه فهذا يدل على أن الرواية
عن أبي يوسف فيما اذ كره لفظ صدقة مع موقوفة وعين الوقوف عليه ما دام بعينه يجوز بلا خلاف ولا اورد
موقوفة وعين لا يجوز بلا خلاف خلافا لما في البراية حيث جعل الراد بين فيه فانه يقتضي صحة الوقف وبما
أيضا كلام الاسعاف وقوله في الهداية وقيل ان السمت بشرط بلا جمع الا أن عند أبي يوسف لا يثبت صدقة
لفظ الوقف والصدقة مني عنه وههنا قال في اذ وصار ههنا مستترا وان لم يسمه اه هو الحج وروى
محمد كره شرط الخ فقوله لان لفظ الوقف والصدقة يبيد أن الكلام في ذكرهما معا في زمانه الوقف فانه
ويوضحه ما في الخاتمة فلو صدقة موقوفة على فلان صح وبه رتبة صدقة موقوفة على السر فثبت

(البيوت حرمة) قرية

(هـ - شاع) هذا ان نرا انه
احاطه على قول محمد له ربه
وجهه نورا وصف له سماه

ط

في ملزم على اشتراط التام

11.

مجلسه اول در روز شنبه ۱۳۰۲

مذہب و مملکت و قوم و ملت

- 1 -

۱۰۱ - د مومنین شرط اول - ۵

الصدقة الفقراء الآن ثلثها دون لفلان مادام حيا ولو قال موقوفة على فقرا قرأني أو على ولدي لا يصح لانهم
 يتقطعون فلا يتأيد الوفاء وبدون التأيد لا يصح الآن يجعل آخره الفقراء فرق أبي يوسف بين قوله موقوفة وبين
 قوله موقوفة على ولدي فيصح الأول لا الثاني اه أي لان الثاني ذكره بقيد بالوقوف عليه المعين وذلك ينافي
 التأيد حيث لم يصرح به ولا بما في معناه بخلاف ما اذا قال موقوفة فقط لانصرافه الى الفقراء عرفا فهو مؤبد
 وكذا صدقة موقوفة على فلان فانه وان قيد بمعين لكنه مطلق لان الصدقة للفقراء فكأنه قال وبعد فلان فعلى
 الفقراء فيكون مؤبدا لكن اذا لم يقيد بمعين فهو مؤبد بخلاف فيصح عند محمد أيضا كما مر لعدم منافي التأيد
 أصلا ولذا قال في الخاتمة لو قال موقوفة ولم يزد لا يجوز الا عند أبي يوسف ويكون وقفنا على المساكين ولو قال
 موقوفة صدقة أو صدقة موقوفة ولم يزد جاز عند أبي يوسف ومحمد وهلال وقيل لا مالم يقل وآخرها للمساكين
 أبدا الصحيح الجواز لان مثل الصدقة في الأصل الفقراء فلا يحتاج الى ذكرهم ولا انقطاع لهم فلا يحتاج الى
 ذكر الابد أيضا اه فهذا صريح في أن التصريح بالصدقة تصريحا بالتأيد فيجوز عندهما بخلاف ان لم يعين
 فلو عين لم يجز عند محمد وجاز عند أبي يوسف ثم بعد انقطاعه يعود الى الفقراء كما صححه في الهداية وعليه المتون
 كالقدروني والملتقي والبقاية وغيرهما أو يعود الى ملك الواقف أو ورثته وسيد كرا الشارح تصححه لكن نقل
 في الذخيرة أن هذا القول مذكور في شرح الطحاوي ونسج السرخسي وأن بعض المشايخ قالوا انه خطأ
 قلت ويؤيده ما مر عن الاسعاف من أن التأيد معنى شرط انفاقا واذا عاد الى الملك لم يكن مؤبدا لانقطاعه ولا معنى
 والحاصل أنه لا خلاف عندهما في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه اذا ذكرنا التأيد أو ما في معنا
 ذلك فقرا وكان صدقة موقوفة وموقوفة لله تعالى وموقوفة على وجوه البر لانه عبارة عن الصدقة وكذا
 موقوفة على الجهاد أو على اكسان الموق أو وحضر التبوركا في الخاتمة وغيرها وأنه لا خلاف في بطلانه لو اقتصر
 على لفظ موقوفة مع التعيين لموقوفة على زيد خلافا لما في البرازية وانما الخلاف بينهما لو اقتصر بالتعيين أو جمع مع
 التعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح ثم يعود الى الفقراء وهو المعتمد وقيل يعود الى الملك
 والمراد بالمعين ما يحتمل الانقطاع كالأولاد زيد أو فقرا قرأني فلان وهم يحصون وفي الذخيرة عن وقف الخصاص
 قال جعلت هذه الارض صدقة موقوفة على فلان وولده وولده وأولاد أولادهم فادعى من ذلك ثلاث
 بطون فهي وقف مؤبد الى يوم القيامة وبقي ما اذا وقف على عبارة محمد معين فقبل يصح عند أبي يوسف لتأيد
 مسجد الا عند محمد وقيل يصح انفاقا وفي البحر عن الخياط انه المختار فاعتنم بحر هذا المثل فذلك لا يجده في غير
 هذا الكتاب والحمد لله تعالى ملهم الصواب (قوله واختاف الترجيم) مع التصريح في كل منهما بأن الفتوى
 عليه لكن في النسخ أن قول أبي يوسف أوجه عند الخققين (قوله بطل انفاقا) هذا اذا شرط رجوعه بعد
 الوقت والا فهو باطل أيضا عند الخصاص صحيح مؤبد عند هلال كما في الاسعاف وظاهر ما في الخاتمة اعتماده كما في
 البحر ووجهه أنه اذا قال صدقة موقوفة يوم ما أو شهر فهو مثل ما لو وقفه على معين فيذني أن يجري فيه الخلاف
 المار بين محمد وأبي يوسف فيصح عند الثاني لان لفظ صدقة بقيد التأيد فيلغو التوقيت أما اذا شرط رجوعه
 اليه بعد مضي الوقت فقد أطل التأيد فيطل الوقت نعم ذكر في الاسعاف عن هلال أنه لو قال صدقة موقوفة
 بعد مضي سنة يصح مؤبدا الا اذا قال فاذا مضت السنة فالوقف باطل فهو كما شرط فقير الغلة للمساكين سنة
 والارض ملك لورثته لانه باشر اوط البطلان خرجت من الوقف المضاف اللازم بعد الموت الى الوصية المنخفضة
 (قوله وعليه فلو وقف على رجل) أي مقرونا بلفظ صدقة والالم يجوز انفاقا كما حقه قناه قريباً ثم ان هذا
 لا يصح شأؤه على بطلان الوقف الموقت بل هو مبني على صحته فكان عليه أن يذكره بعد كلام الخاتمة بل الاولى
 ذكره قبل قوله واذا وقته ليكون تفسيرا على قول أبي يوسف لكنه على إحدى الروايتين عنه وقد علمت انه
 خلاف المعتمد لخالفه لما نص عليه محققو المشايخ ولما في المتون من انه بعد موت الموقوف عليه يعود لفقراء
 لانه لو عاد للملك لم يكن موقفا لانقطاعه ولا معنى والتأيد معنى متفق عليه في الصحيح كما مر فلذا افاد في الترمذي
 ما هنا وان نقل في النسخ عن الاجناس انه به يفتي (قوله قلت وجزم في الخاتمة الخ) استدراجه على قول الدرر
 بطل انفاقا وعبارة الشر بلائية أقول يرد عليه أي على الدرر ما في الخاتمة رجل وقف داره يوم ما أو شهر أو وقتا
 معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون وقفا أبدا اه قلت وعلى ما حمله عليه كلام الدرر لا يرد ما في

واختلف الترجيم والاخذ بقول
 الثاني احوط وأسهل بحروفي
 الدرر وصدور الشرعة وبه يفتي
 وأقره المصنف (واذا وقته) بشهر
 أو سنة (بطل) انفاقا درر وعليه
 فلو وقف على رجل بعينه عاد بعد
 موته لورثته الواقف به يفتي فتع
 قلت وجزم في الخاتمة بعبارة الموت
 مطلنا فتنه وأقره الشر بلائية

فيقسم المشاع وبه أفق قارئ
 الهداية وغيره (إذا كانت)
 القسمة (بين الواقف و) شريكه
 (الثالث) أو الواقف الآخر
 أو ناطر دان اختلفت جهة وقفهما
 قارئ الهداية

مطلب
 فيما اذا ضاقت الدار على المستحقين

كل واحد منهم يأخذ له من الارض الموقوفة قطعة معينة بررها لنفسه هذه السنة ثم في السنة الاخرى يأخذ
 كل منهم قطعة غيرها فذلك سائع ولكنه ليس بلازم فلمهم ابطاله وليس ذلك في الحقيقة بقسمة اذ القسمة الحقيقية
 أن يختص ببعض من العين الموقوفة على الدوام اه ونحوه في الحر عن الاسعاف ومقتضاه أنه ليس لهم
 استدامة هذه القسمة بل يجب عليهم تقصيرها واستبدال الاماكن بعضها ببعض اذ لو استديمت صارت من
 القسمة الممنوعة بالاجماع اذ أيها في طول الرمان الى دعوى الملكية أو دعوى كل منهم أو بعضهم أن ما في يده
 موقوف عليه بعينه ولا يخفى ما في ذلك من الضرر ثم لا يخفى أن ما قبل من أن المهايات في الوقف لا يمكن ابطالها
 لانه لا يكون الا بسبب القسمة والقسمة في الوقف متعددة فهو ممنوع بل يمكن تقصيرها وابطالها باعادته كما كان
 أو باستبدال الاماكن كما قلنا ولو ثبت عدم امكان ابطالها لطل ما قبله من الاجماع على أن الوقف لا يقسم
 أي قسمة مستدامة فقد ظهر لئ أن هذا ~~لام~~ ناشئ عن عدم التسديد لئالته للاجماع فتدبر في ما لو كان
 الموقوف دارا شرط الواقف سداها لاولاده ونسله قال في الاسعاف تكون سداها لهم ما بقي منهم احد فلو لم يبق
 الا واحد أو أراد أن يؤجرها أو ما فضل عنه منها ليس له ذلك وانما له السكنى فقط ولو كثرت أولاد الواقف وضافت
 الدار لهم ليس لهم أن يؤجرها وانما تنقسم سداها على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له من سداها ويكون
 لمن بقي منهم ولو كانوا ذكورا واناثا أو أراذل من الرجال والنساء أن يسكنوا معهم نساءهم وأزواجهن معهن
 جاز لهم ذلك ان كانت الدار ذات مقاصير وجرت على كل واحدة باب وان كانت دارا واحدة لا يمكن أن تنقسم
 بينهم لا يسكنها الا من جعل لهم الواقف السكنى دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء اه أي لمن
 الواقف قصد صيانتهم وسرهم فلو سكن زوج امرأته معها أو في هذه الدار أخوات مثلا كان فيه بدلة لهم
 بدخول الرجل عليهم كما في الحصاف بخلاف ما اذا كان لكل منهم حجرة بابا بعلق في البيت أن يسكن بأهله
 وحشمه وجميع من معه كما في الحصاف أيضا وقد منى في السرقة أن المقصورة الحرة بدلا من أهل الكوفة وأنه ذكر
 محمد في الوارح السارق السرقة الى محض الدار أنه ان كان في مقاصير فخرجها من مقصورة الى محض الدار
 قطع قال في البيع هناك أي اذا كانت الدار عطية فيها يوت كل بيت يسكنه أهل بيت على حدتهم ويستعملون به
 استفتاء أهل المنار بمنزلة لهم عن محض الدار وانما يدعون به انما دعاهم بالسعة اه وهل المراد هنا بالحجرة
~~سدك~~ الطاهر نعم لا يسده قول الحصاف لئ أن يسكن في حرة بأهله وحشمه وجميع من معه ثم قد سرح
 الحصاف بأنه اذا لم يكن فيها لا تقسم ولا يتبع فيها هياتيهم وظاهره أنه لو كان فيها لا تسكنهم فهي كذلك
 أي يسكنها المستحقون فقط دون نساء الرجال ورجال النساء اقل في الفقه بعد نقله كلام الحصاف وعن هذا
 تعرف أنه لو سكن بعضهم فلا يجزى الا حرم موضعها به لئ لا يوجب حجرة حصته على النساء كئ بل ان احب
 أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج رآه ترنا المتفق وخرج أو جلسوا معا كل في بقعة الى
 جنب الا حرم ثم ذكر أن الحصاف لم يباله احد فيما ذكر كيف وقد نقلوا اجماعهم على الاصل المذكور أي
 على قولهم لو كان الكل وقفا على أرباب وأرادوا القسمة لا يجوز انتهائوا اه لكن هذا يشك على قول
 الشارح بل يتهاون والتوفيق ~~ما~~ ما أفاده الخبر الرمي بحمل ما في الحصاف وغيره من عدم حوا القسمة
 والتهاب على قسمة الميراث جرا ومضى الشرح بعد الاسعاف وغيره على قسمة الترانى بل لا روم ولذا قالوا
 ولمن أبي منهم بعد ذلك ابطاله (قوله في قسم المشاع) فذا تقاسم الواقف مع شريكه فوقع نصيب الواقف
 في موضع لا يلزمه أن يقسمه ثانيا لان القسمة ذهبن الموقوف وذا اراد الاجتماع عن الخلاف يقف المقسوم
 ثانيا بجر عن الخلاصة أي اذا لم يكن محكوما ببعته ادبعه الخ لم يبق خلاف وفي البحر عن الظهيرة
 ولو كانت له ارضون ردوريه وبني آخر فوقف نصيبه ثم اراد أن يقسم شريكه ويجمع الوقف كله في ارض
 واحدة ودار واحدة فانه جائز قول أبي يوسف وهلال اه وفي البيع ولو كان في السعة فضل دراهم بأن كان
 أحد النصفين اجود فجعل بازا الجوده دراهم فن كان المخذل دراهم هو الواقف بأن كان غير الموقوف
 هو الاحسن لا يجوز لانه يصير باعيا بعض الوقف وان كان المخذل شريكه بأن كان نصيب الوقف احسن جاز لان
 الواقف مشترلا بائع كما أنه اشترى بعض شريكه فوقه اه لكن في الاسعاف وما اشترى ملك له ولا يصير
 وقفا ومثله في الحامية وكذا في البحر عن الظهيرة تأمل (قوله ان احلمت جهة وقفهما) أي بأن كان كل

مطلب
 في قسمة الواقف مع شريكه

مطلب
 فاعلم وجه حصه الوقف في ارض
 واحدة جاز

مطلب
 لو كان في القسمة فضل دراهم من
 الواقف مع لامن اشريك

وفي انتهتاني ولا بد من افرازه أي تميزه عن ملكه من جميع الوجوه فلو كان العلم مسجد أو السفل حوايت
 أو بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كما في الكافي (نبيه) ذكر في البحر أن مفاد كلام الحاوي اشتراط
 كون أرض المسجد ملكا للماني اه لكن ذكرنا طرسوس جوارزه على الأرض المستأجرة أخذ من جواز
 وقف البناء كما سنذكره ههنا وسئل في الخبرية عن جعل بيت شعر مسجد فأفتى بأنه لا يصح (قوله بشرط محمد
 والامام الصلاة فيه) أي مع الافراز كما علمته واعلم أن الوقف إنما احتج في لزومه إلى القضاء عند الامام لأن
 لفظه لا يفتي عن الاحراج عن الملك بل عن الإبقاء فيه تحصل الغلة على ملكه فيصدق بها بخلاف قوله جعلته
 مسجد فإنه لا يفتي عن ذلك لاحتياج إلى القضاء بزواله فإذا اذن بالصلاة فيه قضى العرف بزواله عن ملكه ومقتضى
 هذا أنه لا يحتاج إلى قوله وقت ونحوه وهو كذلك وأنه لو قال وقفته مسجد أو لم يأذن بالصلاة فيه ولم يصل
 فيه أحد أنه لا يصير مسجدًا بلا حكم وهو بعيد كذا في الفتح لمختارنا قال أن يقول إذا قال جعلته مسجدًا
 فالعرف قاض وماض بزواله عن ملكه أفتى غير متوقف على القضاء وهذا هو الذي ينبغي أن لا يتردد فيه نهر
 قلت يلزم على هذا أن يكتفى فيه بالقول عنده وهو خلاف سريح كلامهم تأمل في الدر المنثور وقدم في التوير
 والدرر والوقاية وغيرهما قول أبي يوسف وعلمت ارجحية في الوقت والقضاء اه (قوله بجماعة) لأنه لا بد
 من التسليم عندهما خ فالأبي يوسف وتسلم كل شيء بحسبه في المقررة سدف واحد وفي السقاية بشربه
 وفي الحان بزله كما في الاسعاف واشتراط الجماعة لانها المقصودة من المسجد ولذا شرط أن تكون جهورا
 بأذن واقامة والاهم بصريحه جذا قال الريلي وهذه الرواية هي الصحيحة وقال في الفتح ولو اتحد الامام والمؤذن
 وصل في وجهه وحده ما رجع مسجدًا لا تساق لأن الاداء على هذا الوجه بالجماعة قل في الشهر واذا قد عرفت أن
 الصلاة فيه اقيمت مقام التسليم علمت انما يتسلم إلى المتولى يكون مسجدًا أو أي دون الصلاة وهذا هو الاسخ
 كما في الزيلعي وغيره وفي النسخ وهو الاوجه لأن التسليم إليه يحصل تمام التسليم إليه تعالى وكذا الوسيلة إلى
 القاشي أو مائه كما في الاسعاف وقيل لا واختاره السرخسي اه (قوله وقيل بكني واحد) لكن لو صلى
 الواصف وحده والصحيح أنه لا يفتي لأن الصلاة انما تشتترط لجل القبول لهامة وقد منه لنفسه لا يكتفى فكذلك اصلاته
 فتح واسعاف (قوله وقيل في الحانية طاهر الرواية) وعليه المتون كتبه والمتقي وغيرهما وقد علمت تصحيح
 القول وبصح في الحانية أيضا وعليه اقتصر في نفي الخ كدهو صاهر لرواية أيضا (قوله ان الثاني الخ)
 المتبادر من العارضة أن المراد باني المسجد أولا لأن المناسب أن يراد مرید البناء لأن وفي ط عن الهندية مسجد
 مني أراد رجل أن يقتضيه وبه احكم ليس له ذلك لأنه لا وليته منبراته لأن يحاف أن يهدم ان لم يهدم
 تارخانية وتاويله ان لم يكن انما من أهل تلك الحلة وأما أهلها فلم يهدمهم أن يهدمهم ويحسدوا ببناءه ويترشوا
 الحيرة ويعلقوا السدايل لئلا من ملهم لمن مال المسجد بأمر الثاني حلالة وبصعوا حيطان الماء
 للشرب والوضوء ان لم يعرف للمسجد بان فان عرف الثاني اولى وليس لورثته معهم من نفسه والزيادة فيه
 ولاهل الحلة فتحويل باب المسجد خانية وفي جامع الفتاوى لهم تحويل المسجد إلى مكان آخر ان تركوه بحيث
 لا يصل فيه والهم يصح مسجد عتيق لم يعرف بانيه وصرف عنه في مسجد آخر اه سألني اه قلت وفي
 الهندية آخر الباب اقول من احياء الموات نقلا عن الكبرى اراد أن يترشوا في مسجد من المساجد اذ لم يكن
 في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه نفع من كل وجه فلهذا كذا قال هنا ذكر في باب المسجد قل كتاب الصلاة
 لا يحدروا بعض والفتوى على المدكور هنا اه وقد ذكر في البحر حلة واقية من أحكام المسجد فراجع قوله
 واذا جعل تحت سردابا بجمعه سرايب وهو بيت يتخذ تحت الأرض لفرض تبريد الماء وغيره كذا في الفتح
 بشرط في المصباح أن يكون ضيقا نهر (قوله وجعل فوق بيتا الخ) طاهره أنه لا فرق بين أن يكون
 البيت للمسجد أو لا أنه يؤخذ من التعليل أن محل عدم كونه مسجد فيما إذا لم يكن وقفا على مصالح المسجد
 وبه صرح في الاسعاف فقال واذا كن السرداب والعلو لمساخ المسجد أو كانا وقفا عليه صار مسجدا اه
 شرب لا يلة قل في البحر وحاصله أن شرط كونه مسجد أن يكون سنده وعلوه مسجد البقعة حق العبد عنه
 اذوله تعالى وأن المساجد لله بخلاف ما إذا كن السرداب والعلو موقوفًا على مصالح المسجد فهو كسرداب بيت
 المقدس هذا هو ظاهر الرواية وههنا روايات ضعيفة مذكورة في الهداية اه (قوله كما لو جعل الخ)

(وبشرط محمد) والامام (الصلاة
 فيه) بجماعة وقيل بكني واحد
 وجعل في الحانية طاهر الرواية
 (فرع) اراد أهل الحلة تنس
 المسجد وبناءه أحكم من الأول ان
 الباني من أهل الحلة لهم ذلك والا لا
 بزانية (واذا جعل تحت سردابا
 لمساخه) أي المسجد (حاز) مسجد
 القدس (ولو جعل لغبرها أو)
 جعل (موقعا) بيتا وجعل باب المسجد
 إلى طريق وعزله عن ملكه
 يكون مسجدا (وله يبعه ويورث
 عنه) خلافا لهما (كما لو جعل وسط
 داره مسجدا)

وفيها وقف ضبيعة على الفتحراء
وسلمها للمتولى ثم قال لوصيه أعط
من غلتهما فلانا كذا وفلانا لم يصح
نخروجه عن ملكه بالتسجيل فلو
قبله صح قلت ن سيجي ن سيجي ن سيجي
لنستأوى ويؤيد زاده أن لا واقف
الرجوع في الشروط ولو مسجد
(الوقف الواقف والباقي) ن سيجي ن سيجي ن سيجي
بعض الواقف عليه بسبب خراب
وقف أحدهما (جارلعا) ن سيجي ن سيجي ن سيجي
بصرف من فاضل الوقف الآخر
عليه) لانهما مسجدان كثنى واحد
(وان اختلف احدهما) بأن بنى
رجلان مسجدين أو رجل مسجدا
ومدرسة ووقف عليهما أوقاف (لا)
يجوز له ذلك (ولو وقف العتار يقره
واكرته) يشقذين عبيده الخزانون
قوله هل لواحد لاهل الحلة الخ
هكذا يحطه واهل الاولى من اهل
الحلة تأمل اه معجزة

الرباط الثاني كالمسجد اذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك الى القاضي فباع الخشب وصرف الثمن
الى مسجد آخر جازو قل بعضهم يصير ميراثا وكذا حوض العامة اذا خرب اه ونقل في الذخيرة عن شمس الأئمة
الحلواني انه سئل عن مسجد أو حوض خرب ولا يحتاج اليه لتزق الناس عنه هل للقاضي أن يصرف أو وقفه
الى مسجد أو حوض آخر فقال نعم ومثله في البحر عن القنية ولشربلالي رسالة في هذه المسئلة اعترض فيها
ما في المتن من الدردجاء عن الحواشي وغيره ثم قل وبذلك تعلم فتوى بعض مشايخ عصرنا بل ومن قبلهم كالشيخ
الامام أمين الدين بن عبد المال والشيخ الامام أحمد بن يونس السبلي والشيخ زين بن نجيم والشيخ محمد الوفاي
نهم من أفق بقل بناء المسجد ونهم من أفق بقله ونقل ماله الى مسجد آخر وقدمه شي الشيخ الامام محمد بن سراج
الدين الحافوي على القول المنقح به من عدم نقل بناء المسجد ولم يوافق المذكورين اه ثم ذكر الشربلالي
أن هذا في المسجد بخلاف حوض وبرورباط وادب وسيف بغير وقديل وبساط وحدير مسجد فقد ذكر
في التارخانية وغيرهما جواز نقلها اه قلت لكن الفرق غير ظاهر فليأتل والذي ينبغي متابعة المشايخ
المذهب ورين في جواز النقل بالافرق بين مسجد أو حوض كما أفق به الامام أبو شجاع والامام الحلواني
وكفى بهما قدوة ولا سيما في زماننا فان المسجد أو غيره من رباط أو حوض اذا لم ينقل يأخذ انقاضه للصوم
والمغلبون كما هو مشاهد وكذلك أوقافه يأكلها النصارى وغيرهم ويلزم من عدم النقل خراب المسجد الآخر
الاحتياج الى النقل اليه وقد وقعت حادثة سملت عنها في أميرأراد أن ينقل بعض اجبار مسجد خراب في سفيح
قاسيون بدمشق ليلط بهم بعض الجامع الاموي فأقنيت بعدم الحوا من متابعة لشربلالي ثم يلقى أن بعض
المغلبين أخذ تلك الانبار لنفسه فدمت على ما أقنيت به ثم رأيت الآن في الذخيرة قال وفي فتاوى النسخي سئل
شيخ الاسلام عن أهل قرية قرب الحوا وتنادى مسجد هال الى الخراب وبعض المغلبة يستولون على خشبه ويتولونه
الى دورهم هل لواحد هل الحلة أن يبيع الخشب بأمر القاضى ويسلك الثمن ليصرفه الى بعض المساجد
أو الى هذا المسجد قال نعم وحكى انه وقع مثله في زمن سيدنا الامام الاجل في رباط في بعض الطرق خرب
ولا ينتفع بالمسارية وله أوقاف عامرة فسئل هل يجوز نقلها الى رباط آخر فينتفع الناس به قال نعم لان الواقف
فرضه انتفاع المسارية ويحصل ذلك بالثاني اه (قوله فلا قبل) أى قبل التسجيل الذي هو الحكم لا يشترط
التسليم الذي في صدر العبارة لكن هذا انما يظهر على قول الامام بعدم لزوم الوقف قبل الحكم ولذا لم يذكر
التسجيل في الخاتمة حيث قال وقف ضبيعة في صحته على الدعاء وأخرجها من يده الى المتولى ثم قال لوصيه عند
الموت أعط من غلتهما فلان كذا وفلان كذا فجعله لا واثك باطل لانها صارت للفقراء أولا فلا يملك ابطال حقهم
الا اذا شرط في الوقف أن يصرف غلته الى من شاء اه والمراد بيطلانه انه لا يكون حقا لازما فلان في غلة
الوقف فلو كان فلان فقير لا يلزم اعطاؤه بل له أن يعطى غيره (قوله لكن سيجي) أى آخر الفصل الا فى
وفيه كلام سيأتى (قوله اتحد الواقف والجهة) بأن وقف وقفين على المسجد أحدهما على العمارة والآخر
الى امامه أو مؤذنه والامام والمؤذن لا يستقر نقله المرسوم للحاكم الا من أن يصرف من فاضل وقف المصالح
والعمارة الى الامام والمؤذن باستصواب أهل الصلاح من أهل الحلة ان كان الواقف مقصدا لا غرضه
احياء وقفه وذلك يحصل بما قلنا بجر عن البرازية ونظائرها اختصاص ذلك بالقاضى دون الناظر (قوله
بسبب خراب وقف أحدهما) أى خراب أما كن أحد الواقفين (قوله بأن بنى رجلا مسجدين) الظاهر
أن هذا من اختلافهم ما عدا ما اختلف الواقف ففما اذا وقف رجلان وقفين على مسجد (قوله لا يجوز له
ذلك) أى الصرف المذكور لكن نقل في البحر بعد هذا عن الولوالجية مسجد له أوقاف مختلفة لا بأس لتقيم
أن يخلط غلتهما وان خرب حانوت منها فلا بأس بعمارته من غلة حانوت آخر لان الكل للمسجد ولو كان مختلفا
لان المعنى يجمعهما اه ومثله في البرازية تأمل (تنبه) قل الخير الرملى أقول ومن اختلف الجهة
ما اذا كن الوقف منزلين أحدهما سكنى والآخر للاستغلال فلا يصرف أحدهما للآخر وهى واقعة الفتوى
اه (قوله ولو وقف العتار) هو الارض مبنية أو غير مبنية فتح وفي القاموس هو الضبعة وهو المناسب
اقوله يقره الخ نهر (قوله عبيده الخزانون) المذكور الخزانون من اكرت الارض حرقته واسم انفاعل
اكر للصالفة مصباح والمراد أنهم اذا كانوا عبيده صح وقفهم تعالى الارض وكذا آلات الحرانة كافي العبر

(قوله صح استحصانا الخ) لانه قد ثبت من الحكم تبعا لما لا يثبت مقصودا كاشرب في البيع والبناء في الوقف
وهذا قول أبي يوسف ومحمد معه لانه أجاز أفراد بعض المنقول بالوقف فالتبعية أولى قال في الاسعاف ويدخل
في وقف الارض ما فيها من الشجر والبناء دون الزرع والثمرة كما في البيع ويدخل أيضا الشرب والطريق
كلاجارة ولوجعلها مقبرة وفيها اختصار عظام وابنية لا تدخل ولوزاد في وقف الارض بحقوقها وجميع ما فيها
ومنها وعلى الشجرة ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال لا تدخل قيسا وفي الاستحصان يلزمه التصديق بها على
وجه النذر لا الوقف وذكر الناطقي إذا قال بحدوقها تدخل في الوقف وهذا أولى خصوصا إذا زاد بجميع
ما فيها ومنها ولو وقف دارا بجميع ما فيها وفيها حماما بطرن أو بيتا وفيه كوارات عدل يدخل الحمام والفعل
تعالل دارا وانفسل كالوقوف ضيعة وذكر ما فيها من العبيد والديال والأت الحرانية اه ملخصا وقوله وذكر
ما فيها الخ يفيد عدم الدخول بلاذ كره وبه صريح الفقه وقد اختصر في البحر عمارة الاسعاف احتصارا محفلا
(تسبه) لم يذكر المصنف لصحة الوقف اشتراط تحديد العتبات لان الشرط كونه معلوما وقول الفقه إذا كانت
الدار مشهورة معروفة صح وقفها وان لم تحدد استقامت شهرتها عن تحديدها اه ظاهره اشتراط الت تحديد
ولا يحق ما فيه بل ذلك بشرط اقبول الشهادتين فيهما واتمامه في الحرق قال في النفع الوسائل بعد ما قسم مسئلة
التحديد الى سبع صور وأما الصورة الثامنة أي مالو لم يحدد لها أصلا وهم لا يعرفونها فقال المصنف فيها
الوقف باطل إلا أن تكون مشهورة وقال هلال الشهادة باطلة ولا شك أن القول يحتاج الى تأويل يعني أن
الشهادة باطلة كما قال هلال وغيره ولا يجوز أن مل صاهره لأن الوقف لا يشترط تعيينه الت تحديد في نفس الامر
ولا يجوز الحكم باطله بمجرد قول الشهود لم يحدد لها أصلا ولا يعرفها ولو هي مشهورة اه ملخصا (قوله)
وجاز وقف القن على مصالح الرباط) ظاهره - وأزرقه استقلالا ورويه أنه ذكره في النفع عن الخلاصة
في مسائل وقف المتقول الذي جرى فيه العمل في كل ينبغي للشرح كره بعد قول المصنف ومنقول فيه تعامل
لثلاثتهم أن المراد أنه وقفه الرباط كما هو مذهب في الحرم حيث قال وأما وقف العبد على المدرسة والرباط
فيسأى أنه يجوز بعض المشايخ اه مع أنه في سبب من المأذون في النفع عن الخلاصة (قوله ونفقة)
أي وان لم يشترطها الواف في الاسعاف لو شرطها من العلة ثم مرضت وصاحبها استحقها ان شرط احرامها عليهم
ماداموا أحياء وان قال لعلمه لا يجري شيء على من تعطل عن العمل ولرباع الطاهر واشترى بثمنه عدا مكانه
باز اه وقال في موضع آخر وكذلك الديال والديالين بها واشترى بها ما هو أصلي للوقف (قوله)
وجبايته في مال الوقف) وعلى المتولى ما هو الأصل من الدفع أو العدا ولو عدا ما من من أرض الجباية من
منطوق في أرضه فيمنعه من ماله وان فداه أهل الوقف فهو متعلق بمن وبشيء العدا على ما ذكر عليه من العمل
اسعاف (قوله لا قود فيه) كان وجهه أن في القود ضرر الوقف بفوات البدل اه ح والظاهر أن محل
ماد كرهما دارضى القائل بدفع البدل أما ذالم مرض اليتسليم بهه نقصا من أنه لا يجوز لأن النقصا
عدها هو الأصل ط (قوله بل تجب قيمته) كما لو قتل خذ أو بشرى به المتولى عبد أو بصير وقفا كما لو قتل
المدر خطا وأخذ مولا قيمته فنه بشرى بها عبد أو بصير مدر أو قدر صرح به في الدخيرة عن المصنف بجر
(قوله كما صح وقف مشاع فتنى بجواره) وبصير بالنقصا متفق عليه والخلاف في وقف المشاع مبنى على اشتراط
التسليم وعدمه لأن القسمة من تمامه فأبو يوسف أبهره أنه لم يشترط التسليم ومحمد لم يجره لا بشرط التسليم كما مر
عند قوله ويفرز وقد من أن محل الخلاف فيما قبل القسمة بخلاف ما لا يقبلها فيجوز اتفاق الا في المسعد والمتعة
وقد من بعض فروغ ذلك (قوله لانه يجتهد فيه) أي يسوغ فيه الاجتهاد لعدم مخالفتها لخص أو اجاز (قوله)
فللعنى المقلد الخ) أفاد أن المراد بقوله قضى بجواره ما يشمل قضاء الحنفى وانما خصه بالافراج إلا أنهم أن
المراد به من مذهب آخر لأن امام مذهبنا غير قائل به لكن لما كان قول أصحابه غير مخرج عن مذهبهم صح حكم
مقلده به ولذا قال في الدرر من كتاب النقصا عند الكلام على قضاء الحنفى بخلاف مذهب ان المراد به خلاف
أصل المذهب كالحنفى إذا حكم على مذهب الشافعى رأ ما إذا حكم الحنفى بمذهب ابنه أبو يوسف أو محمد
أو نحوهما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رأيه اه فقد أفاد أن اقوال اصحاب الامام غير مخرجة عن
مذهبهم فقد نقلوا عنهم أنهم ما قالوا قول الا هو مروى عن الامام كما اوضح ذلك في شرح منظومى في رسم

مطلب
في وقف المتقول تبعا للعتار

مطلب
لا يشترط الت تحديد في وقف العتار

(تسب) استحصانا للعتار وجاز
وقف القن على مصالح الرباط
خلاصة وسقته وجبايته في مال
الوقف ولو قل عدا لا قود فيه
رتابية بل تجب قيمته بشرط
مدله (س) ما صح وقف مشاع
قضى بجواره) لانه يجتهد فيه
فانه في التحدد أن يحكم بفسخه
وقف المشاع واطلانه

مطلب
في وقف المشاع المتسبى به

مطلب
مهم إذا حكم الحنفى بما
اليه أبو يوسف ومحمد لم يأن
بخلاف مذهب

مطلب
مهم اشكال في وقف المنقول على
النفس

مطلب
فما اذا كان في المسئلة قولان
مصححان

مطلب
في وقف المنقول قصدا

مطلب
في وقف الدراهم والدنانير

لاختلاف الترجيح واذا كان
في المسئلة قولان مصححان جاز
الاقضاء والقضاء بأحدهما
بحر ومصنف (د) كما اصح
أيضا وقف كل (منقول) قصدا
(فيه تعامل) للناس (كنساس
وقدم) بل (ودراهم ودنانير)
قلت بل ورد الامر للقضاء بالحكم
به كما في معروضات المفتي أبي
السعود ومكي وموزون

المفتي وبه - هذا يرتفع الاشكال المشهور الذي ذكره الامام الطرسوسي في انفع الوسائل والعلامة ابن النجاشي
في فتاواه وهو أن وقف الانسان على نفسه اجازة أبو يوسف ومنعه محمد كما سبأني ووقف المنقول كالبناء
بدون ارض والكتب والمصنف منعه أبو يوسف واجازة محمد فوقف المنقول على النفس لا يقول به واحد منهما
فيكون الحكم به ملتفقا من قولين والحكم المفتي باطل بالاجماع كما مر أول الكتاب وبه يدفع ما اجاب به
الطرسوسي من انه في نسبة المفتي افاد جواز الحكم المفتي وتعام ذلك مبسوط في كتابنا تنقيح الحامدية في الباب
الاول من الوقف (قوله لا اختلاف الترجيح) فان كلام من قول أبي يوسف وقول محمد صحيح بلفظ الفتوى كما مر
(قوله قولان مصححان) أي وقد تساوى في النظمي التصحيح والا فالاولى الاخذ بما هو اكثري التصحيح كالموكان
أحدهما بلفظ الصحيح والاخر بلفظ عليه الفتوى فان الثاني اقوى وكذا لو كان أحد هما في المتن أو كان
ظاهر الرواية أو كان عليه الاكثر أو كان هو الارفق بالناس فانه اذا صحح هو ومقابله كان الاخذ به اولى
كما تقدمناه في اول الكتاب (قوله بأحدهما) أي بأي واحد منهما ما اراد لكن اذا قضى بأحدهما
في حادثة ليس له القضاء فيها بالقول الاخر نعم يقتضي به في حادثة غير ها وكذا المفتي وينبغي أن يكون مطمح نظره
الى ما هو الارفق والاصح وهذا معنى قولهم ان المفتي ينبغي بما يتبع عنده من المصلحة أي المصلحة الدينية لا مصلحة
الدنيوية (قوله كل منقول قصدا) أما تبعه للعقار فهو جائز بلا خلاف عندهما كما مر كالخلاف في صحة وقف
السلح والكرع أي الخيل للامانة المشهورة والخلاف فيما سوى ذلك فعند أبي يوسف لا يجوز وعند محمد يجوز
ما فيه تعامل من المنقولات واختاره اكثر فقهاء الامصار كما في الهداية وهو الصحيح كما في الاسعاف وهو قول
اكثر المشايخ كما في الظهيرية لان القياس قد يترك بالتعامل ونقل في المجتبى عن السير جواز وقف المنقول مطلقا
عند محمد واذا جرى فيه التعامل عند أبي يوسف وتعامه في البحر والمشهور الاول (قوله وقدم) بفتح اوله
وتم ثمانية ختلفا ومثلا (قوله بل ودراهم ودنانير) عزاه في الخلاصة الى الانصاري وكان من اصحاب زفر
وعزاه في الخاتمة الى زفر حيث قال وعن زفر شربلية وقال المصنف في المنع ولم يجرى التعامل في زماننا
في البلاد الرومية وغيرها في وقف الدراهم والدنانير دخلت تحت قول محمد المفتي به في وقف كل منقول فيه
تعامل كما لا يخفى فلا يحتاج على هذا الى تخصيص القول بجواز وقفها لمذهب الامام زفر من رواية الانصاري
والله تعالى اعلم وقد أفتى مولانا صاحب البحر بجواز وقفها ولم يحكم خلافا ١٥ ما في المنع قال الرملي لكن
في الحاقها بمنقول فيه تعامل نظر اذ هي مما لا ينتفع بها مع بقاء عينها على ملك الواقف واقضاء صاحب البحر
بجواز وقفها بلا حكاية خلاف لا يدل على انه داخل تحت قول محمد المفتي به في وقف منقول فيه تعامل لاحتمال
انه اختار قول زفر وأفتى به وما استدلل به في المنع من مسئلة البقرة الاتية بمنوع بما قلنا ان ينتفع بلبنها ومنها
مع بقاء عينها لكن اذا حكم به حاكم ارتفع الخلاف ١٥ ملخصا قلت ان الدراهم لا تتغير بالتعيين فهي وان
كانت لا ينتفع بها مع بقاء عينها لكن بدلها قائم مقامها لعدم تعيينها فكأنها باقية ولا شك في كونها من المنقول
فحيث جرى فيها تعامل دخلت فيما اجازة محمد ولهذا المامثل محمد بأشياء جرى فيها التعامل في زمانه قال
في النتج ان بعض المشايخ زادوا اشياء من المنقول على ما ذكره محمد لما رآه واجريان التعامل فيها وذكروا
مسئلة البقرة الاتية ومسئلة الدراهم والمكيل حيث قال في الخلاصة وقف بقرة على أن ما يخرج من لبنها
ومنها يطهى لانباء السبيل قال ان كان ذلك في موضع غلب ذلك في اوقافهم رجوت أن يكون جائزا وعن
الانصاري وكان من اصحاب زفر فممن وقف الدراهم أو ما يكال أو ما يوزن أو يجوز ذلك قال نعم قبل وكيف قال
يدفع الدراهم مضاربة ثم يصدق بها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال أو يوزن يباع ويدفع ثمنه لمضاربة
أو بضاعة قال فعلى هذا انقباس اذا وقف كرا من الخنطة على شرط أن يقرض الفقراء الذين لا يذولهم ليزرعوه
لانفسهم ثم يؤخذ منهم بهذا الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء أبدا على هذا السبيل يجب أن
يكون جائزا قال ومثل هذا كثير في الري وناحية دو ماوند ١٥ وبهذا ظهر صحة ما ذكره المصنف من الحاقها
بالممنقول المتعارف على قول محمد المفتي به وانما خصوصها بالنقل عن زفر لانها لم تكن متعارفة اذ الاولان
هو الذي قال بها ابتداء قال في النهر ومقتضى ما مر عن محمد عدم جواز ذلك أي وقف الخنطة في الاقطار المصمية
لعدم تعارفه بالكتابة نعم وقف الدراهم والدنانير تعوز في الديار الرومية ١٥ (قوله ومكيل) معطوف على

قول المصنف ودراهم (قوله ويدفع عنه مضاربة أو بضاعة) وكذا يفعل في وقف الدراهم والدنانير وما خرج من الربح يصدق به في جهة الوقف وهذا هو المراد في قول الفتح عن الخلاصة ثم يصدق بها فهو على تقدير مضاف أي برجمها وبعبارة الاسعاف ثم يصدق بالفضل (قوله فعلى هذا) أي القول بصحة وقف المكمل (قوله وجنارة) بالكسر النعش ونياها ما يعطى به الميت وهو النعش ط (قوله لأن التعامل بتركه القياس) فان القياس عدم صحة وقف المنقول لأن من شرط الوقف التأييد والمنقول لا يدوم والتعامل ككفا في البحر عن التصريح هو الاكتمال استعمالا وفي شرح البيهقي عن المبسوط أن الثابت بالعرف كالثابت بالنص اه تمام تحقيق ذلك في رسالتنا المسماة نشر العرف في بيان بعض الاحكام على العرف وظاهر ما روي من مسئلة البقرة اعتبار العرف الحادث فلا يلزم كونه من عهد الصحابة وكذا هو ظاهر ما قدمناه آنسا من زيادة بعض المشايخ اشياء جرى التعامل فيها وعلى هذا فظاهر اعتبار العرف في الموضوع أو الرمان اهى اشهر فيه دون غيره فوقف الدراهم متعارف في بلاد الروم دون بلادنا ووقف القناس والتقدم كن متعارف في زمن المتقدمين ولم نسمع فيه في زماننا فالظاهر انه لا يصح الآن وثمن وجدده ولا يعتبر لما علمت من أن التعامل هو الاكتمال استعمالا لا قتائل (قوله حديث الخ) رواه أحمد في كتاب السنة ورواه من عزاه للصناديد من حديث أبي وائل عن ابن مسعود وهو موقوف حسن وتمامه في حاشية الحموي عن المصنف الحسن بن فضال (قوله ومتاع) ما يتنع به فهو عطف عام على خاص فيشمل ما يستعمل في البيت من اثاث المثل كدراش وديار وحجر لغير مسجد والوانى والتقدم تعرف وقف الاوانى من النحاس ونص المتقدمون على وقف الاوانى والقدر المحتاج اليها في غسل الموتى (قوله وهذا) أي جوار وقف المقبول المتعارف (قوله ولحق في البحر السفينة بالمتاع) أي فلا يصح أن قال شيئا مما يجملها السباحة فيهم تعاملوا وقبها فلا ترد في صحته اه وكأنه حدث بعد صاحب البحر وأخفى في المنع وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدونه لأنه منقول فيه تعامل وتمامه في الدر المنثور وسبق عند قول المصنف بنى على ارض الخ (قوله جاز وقف الاكسية الخ) قلت وفي زماننا قد وقف بعض المتواضعين على المؤذنين انهم اشتاءوا في الجوارس بما على ما روي عن الرازي قدبر شرح الملتقى أي ما ذكره الرازي في المجتبى من جوار وقف المقبول مطلقا عند محمد ولا يعني أن هذا في وقف نفس الاكسية أما لو وقف عقارا وشرط أن يبنى من ريعه اكسية ليعتبر أو المؤذنين فلا كلام فيه كما فاده ط (قوله ان يحصون جاز) هذا الشرط معنى على ما ذكره خمس الآية من المصابط وهو انه اذا رزق للوقف مصر فالأبداً يحصون فيهم تخصيص على الخ جهة حقيقة كاعتقاده أو استعماله بين الناس كذا هي والزمى لأن الغالب فيهم المسترفيع لا غنياء واندرامهم ان يؤاخذون والافلتراهم فقط ومتى ذكر مصر فليسوى فيه الاغنياء والعشراء فان يؤاخذون مع باعبار غنياتهم والابطل وروي عن محمد بن مالا يحصى عشرة وعن أبي يوسف مائة وهو المأخوذة عند البعض وقيل اربعون وقيل ثمانون والعشرون انه منقوض الى رأى الحاكم اسعاف وبحر (قوله وان وقف على المسجد جاز) طاهر انه لا يشترط فيه كون أهله ممن يحصون لأن الوقف على المسجد لا على أهله كما هو المتبادر من المسألة ولعل وجهه انه يبرر انحصار على التأييد بمنزلة الوقف على عمارة مسجد معين فانه يصح في المختار تأييده مسجد اكسية سواء عند قوله ويجعل احره بلجهة قربة لا تقطع (قوله ولا يكون محصورا على هذا المسجد) هذا ذكره في الخلاصة بقوله وفي موضع آخر ولا يكون الخ أي وذكر في كتاب آخر فهو قول آخر متقابل لقوله وبشرافه فان ظاهره انه يكون مقصورا على ذلك المسجد وهذا هو الظاهر حيث كان الواقف عين ذلك المسجد فله صاحب الدر حيث نقل العباد عن الخلاصة وأستطع منه قوله وفي موضع آخر غير مناسب لاجتماعه من تمة ما قبله أن يكون قد فهم أن قوله وبشرافه محمول على الاولوية فيكون ما في موضع آخر غير شاف له تأمل اكر في التفسير سل مع ما في مسجد بعينه للقرأة ليس له بعد ذلك أن يدفعه الى آخر من غير أهل تلك الجهة للقرأة قال في اسره وهدا في القول الاول لا ما ذكر في موضع آخر اه فهذا يفيد أنها قولان متغايران خلافا لما فهمه في الدرر وتبعه الشارح (قوله وبه عرف حكم الخ) الحكم هو ما بينه بعد بقوله فان وقفها الخ ط (قوله لم يجز نقلها) ولا سيما اذا كان انقل ليس منهم خبر وفاداه أنه عين مكانها بأن بنى مدرسة وعين وضع السحب فيها لا فاع كذا في قوله

مطلب
في التعامل والعرف

فبباع ويدفع عنه مضاربة
أرباعه فعلى هذا الوقف
على شرط أن يشترطه لمن لا بد له
ليبرعه لنفسه فاذا ادرك أخذ
مقداره ثم اقرضه غيره وهكذا جاز
خلاصة وفيما وقف بقرة على أن
ما خرج من لسها أو ضمنه العشرة ان
اتاروا ذلك رحوت أن يجوز
(وقدره حارة) ونياها ومعه
وصحب لأن التعامل بتركه
القياس لحديث ما رآه المسلمون
حسنا فهو عند الله حسن
بخلاف ما لا تعامل فيه كنياب
ومتاع وهذا قول محمد وعليه
الفتوى اختيار وألحق في العرف
السفينة بالمتاع وفي الدرزية
جاز وقف الاكسية على الفقراء
وقد وقع اليهم شئاء ثم يردونها
بعد روى الدرر وقف معناه على
أهل مسجد للقرأة ان يحصون
جاز وان وقف على المسجد جاز
ويشرافه ولا يكون مقصورا على
هذا المسجد وبه عرف حكم قبل
كتب الاوقاف من شاهانلا مع
ها والديها بدلت مبتلون فان
وقفها على مستحق وقفه لم يجز نقلها

مطلب
متى ذكر لوقف مصر فالأبداً أن
يكون فيهم تخصيص على الحاجة

مطلب
في حكم الوقف على دينه العلم

مطلب
في نقل كتب الوقف من محلها

وان على طلبة العلم وجعل مترها في
خراسته التي في مكان كذا في جواز
النقل تردد نهر (ويبدأ من غلته
بعمارة) ثم ما هو أقرب لعمارة
كأمام مسجد ومدرس مدرسة

مطلب
يبدأ من غلته الوقف بعمارة

مطلب
دفع المرصد مقدم على الدفع
للمستحقين

مطلب
كون التعمير من الغلة ان لم يكن
الخراب يصنع احد

مطلب
سمارة الوقف على السنة التي وقته

مطلب
يبدأ بعد العمارة بما هو أقرب إليها

وان على طلبة العلم الخ ظاهر صحة الوقف عليهم لان الغالب فيهم الفقهاء علم من الضابط الماتر انصاوفي
البحر قال شمس الاثمة فعلى هذا اذا وقف على طلبة العلم في بلدة كذا يجوز لان الفقر غالب فيهم فكان الاسم منبثا
عن الحاجة ثم ذكر الضابط الماتر قلت ومقتضاه انهم اذا كانوا لا يحصون يختص بغيرهم فعلى هذا وقف
المعنف في المسجد والكتب في المدارس لا يحل لغير فقير وهو خلاف المتبادر من عبارة الخلاصة والفتية
في المعنف وقد يقال ان هذا مما يستوى في الانتفاع به الغني والفقير كما سيأتي من أن الوقف على ثلاثة اوجه
منها ما يستوى فيه الفقير فان كرباط وخان ومقابر وسقاية وعاله في الهداية بأن أهل العرف يريدون فيه
التسوية بينهم ولان الحاجة داعية وهنا كذلك فان واقف الكتب يقصد نفع الفقيرين ولانه ليس كل غني يبعد
كل كتاب يريد خصوصا وقت الحاجة اليه (قوله في جواز النقل تردد) الذي تحصل من كلامه انه اذا
وقف كتباً وعين موضعها فان وقفها على أهل ذلك الموضع لم يجوز نقلها منه لاهلهم ولا لغيرهم وظاهره انه لا يحل
لغيرهم الانتفاع بها وان وقفها على طلبة العلم فلكل طالب الانتفاع بها في محلها وأما نقلها منه ففيه تردد ناشئ
مما قدمه عن الخلاصة من حكاية التوالين من أنه لو وقف المعنف على المسجد أي بالاعتين أهله قبل بقرائه
أي يختص بأهله الملة تدين اليه وقيل لا يختص به أي فيجوز نقله الى غيره وقد علمت تقوية القول الاول بما تر عن
الفتية وبقي ما لو عزم الواقف بأن وقته على طلبة العلم لكنه شرط أن لا يخرج من المسجد أو المدرسة كما هو العادة
وقد ساعد قوله ولا يره عن الاشياء انه لو شرط أن لا يخرج الابره لا يبعد وجوب اتباع شرطه وحل
الرهن على المعنى اللغوي تعالما قاله السبكي ويؤيده ما قدمناه قبيل قوله والمالك يزول عن الفتح من قوله ان
شرائط الواقف معتبرة اذا لم يخالف الشرع وهو مالك فله أن يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن معصية وله أن
يخص من نفاس الفقراء وكذا سيأتي في فروع الفصل الاول أن قوله هم شرط الواقف كنص الشارع أي
في المفهوم والدلالة وجوب العمل به قلت لكن لا يخفى أن هذا اذا علم أن الواقف نفسه شرط ذلك حقيقة أما
شتره كناية ذلك على ظهر الكتب كما هو العادة فلا يثبت به الشرط وقد أخبرني بعض قوام مدرسة أن واقفها
كتب ذلك ليجعل حيله لمنع اعارة من يخشى منه الضياع والله سبحانه اعلم (قوله ويبدأ من غلته بعمارة)
أي قبل الصرف الى المستحقين قال التهستائي العمارة بالكسر مصدر أو اسم ما يعمر به المكان بأن يصرف
الى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة ان لم يشترط ذلك كما في الزا هدى وغيره فلو كان الوقف
شجرة يحاف هلاكه كان له أن يشتري من غلته قسماً لا يغريه لان الشجر يفسد على امتداد الزمان وكذا اذا
كانت الارض سجة لا يثبت فيها شيء كان له أن يصلحها كما في المحيط اهـ ومثله في الخساية وغيرها ودخل في ذلك
دفع المرصد الذي على ادارته مقدم على الدفع للمستحقين كما في فتاوى تليد الشارح المرحوم الشيخ
ابن عجل وهذه فائدة جليلة قل من تنبه لها فان المرصدين على الوقف لن ضرورة تعمير فاذا وجد في الوقف مال
ولو في كل سنة شيء حتى يتخلص ربة الوقف ويصير يؤجر باجرة مثله لزم الناطر ذلك ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم وذكر في البحر أن كون التعمير من غلته الوقف اذا لم يكن الخراب بمنع أحد
في اللو الجلية رجل أجردار الوقف فجعل المستأجر رواقها ممر بطا للدواب وخر بها بضع من لانه فعل بغير إذن
اهـ (تنبيه) لو كان الوقف على معين فالعمارة في ماله كما سيأتي بقدر ما بقي الموقوف على السنة التي وقفه فان
خرب يبني كذلك ولا تجوز الزيادة بلا رضاه ولو كان على الفقراء فكذلك وعند البعض تجوز الاول اصح هداية
مختار به علم أن عمارة الوقف زيادة على ما في زمن الواقف لا تجوز بل انزى المستحقين وظاهر قوله بقدر ما بقي
الخ منع البياض والحرة على الحيطان من مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله فلا يمنع بحر (قوله
ثم ما هو أقرب لعمارة الخ) أي فان اسهت عمارته وفصل من الغلة شيء يبدأ بما هو أقرب للعمارة وهو عمارته
المعنوية التي هي قيام شئ ما تر قال في الحاوي القدسي والذي يبدأ به من ارتفاع الوقف أي من غلته عمارته
شرط الواقف أولاً ثم ما هو أقرب الى العمارة وأعم للمصلحة كالأمام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم
الى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى آخر المصالح هذا اذا لم يكن معيناً فان كان الوقف معيناً على شيء
يصرف اليه بعد عمارة البناء اهـ قال في البحر والسراج بالكسر اقتنا ذيل ومرا دمه مع زيتها والبساط بالكسر
أيما الخصر ويلحق بهما معلوم نادهم ما هو انوار النوراش فيقدمان وقوله الى آخر المصالح أي مصالح المسجد

يدخل فيه المؤذن والتاظر ويدخل تحت الامام الخطيب لانه امام الجامع اه ملخصا ثم لا يخفى أن تعبير
الحاوي ثم يفيد تقديم العمارة على الجميع كما هو اطلاق المتون فيصرف اليهم الفاضل عنها خلافا لما يوجهه
كلام الجرمين كلام الفتح الاتي يفيد المشاركة ويأتي بيانه فافهم (قوله بقدر كفايتهم) أي لا بقدر استحقاقهم
المشروط لهم والظاهر أن قول الحاوي هذا اذا لم يكن معينا الخ راجع اليه كما فهمه في شرح الملتقى وقال ان
فرض المسئلة فيما اذا كان الوقف على جهة المستحقين بلا تعيين قدر لكل فلو به فلا ينبغي جعل الحكم كذلك
اه أي بل يصرف الى كل منهم القدر الذي عينه الواقف ثم قال في شرح الملتقى ويمكن أن يقال لافرق بين التعيين
وعدمه لأن الصرف الى ما هو قريب من العمارة كالعامة وهي مقدمة مطلقا وبقوته تجوزهم مخالفة شرط
الواقف في سبعة مسائل منها الامام لو شرط له ما لا يكفيه يخالف شرطه اه قات وهذا مأخوذ من البحر
حيث قال والتسوية بالعمارة تقتضي تقديم ما أي الامام والمد ترس عند شرط الواقف انه اذا ضاق ريع الوقف
قسم الربع عليهم بالحصة وأن هذا الشرط لا يعتبر اه والحاصل أن الوجه يقتضي أن ما كان قريبا من العمارة
يلحق بها في التقديم على بقية المستحقين وان شرط الواقف خمسة الربع على الجميع بالحصة أو جعل لكل قدرا
وكان ما قدره للامام ونحوه لا يكفيه فيعطى قدر الكفاية لئلا يلزم تعطيل المسجدين بقدوم أو لا العمارة الضرورية
ثم الاهم فالاهم من المصالح والشعائر بقدر ما يقوم به الحال فان فضل شيء يعطى لبقية المستحقين اذا لاشك أن
مراد الواقف انظام حال مسجده أو مدرسته لا مجرد ارتفاع كل الوقف وان لم تعط له خلافا لما يوجهه كلام
الحاوي المذكور لكن يمكن ارجاع الاشارة في قول الحاوي هذا اذا لم يكن معينا الخ الى صدر عبارته يعني أن
الصرف الى ما هو أقرب الى العمارة كالامام ونحوه انما هو فيما اذا لم يكن الوقف معينا الخ الى صدر عبارته يعني أن
كل مسجده والمدرسة أما لو كان معينا كالأوقاف الموقوفة على الرزية أو انفقوا فانه بعد العمارة يصرف الربع الى
ما عينه الواقف بلا تقديم لاحد على احد فاعلم هذا التدرج (قوله كذلك) أي بقدر الكفاية لا بقدر الشرط
وأما قوله الاتي فيعطوا المشروط وقوله فلم أجروا عملهم فيأتي الكلام فيه (قوله لنبوته اقتضاء) لأن قصد
الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا ينبغي دأمة الانعارة فيثبت شرط العمارة اقتضاء مجرى ومثلها ما هو قريب
منها كما قرأناه آنفا (قوله وتقطع الجهات) أي تمتع من الصرف اليها واعدت لتقطع الجهات الموقوفة
عليها بالعمارة ان لم يخف ضرر بين فان خيف تقدم اه أي أن من يخاف بقطعه ضرر بين كعام ونحوه يقدم أي
على بقية المستحقين عن ليس في قطعهم ضرر بين لا على العمارة فافهم الا أن يكون المراد العمارة الغير الضرورية
فان الامام يقدم عليها ويحتمل أن المراد من قوله تقدم انه لا يقطع بقرينة صدر العارضة لكن بسبب مفاده أن من
في قطعه ضرر بين يساوي العمارة فيصرف أولا اليها واليه وهو خلاف انقاد من التعبير بتم في عبارة الحاوي كما مر
فما أن يراد بتم معنى الواو كما هو مفاد كلام الجرمين أو يراد بالعمارة في تمام الضرورية كرفع سقف أو جدار فيصرف
الربع اليها أولا كما هو مفاد المتون ثم انما دخل الى الجهات الضرورية الاهم فالاهم دون غيرها كالأهد والبابي
وخرن انكتب ونحوهم ويراد بما في الفتح العمارة الغير الضرورية فتقدم الجهات الضرورية عليها أو تشاركها
اذا كان الربع يكفي كلا منهما ثم لا يخفى انه لو احتج قطع الكل للعمارة الضرورية قدمت على جميع الجهات
اذ ليس من النظر خراب المسجد لاجل امام ومؤذن فالجواب أن الترتيب المستفاد من عبارة الحاوي بالمر
الى تقديم العمارة الضرورية على جميع الجهات والمشاركة المتبادرة من عبارة الفتح بالنظر الى غير الضرورية
أو اذا كان في الربع زيادة على الضرورية ثم رأيت في حاشية الاشياء التصريح بجعل ما في الحاوي على ما قلنا
(قوله فيه على المشروط لهم) برفع المشروط نائب فاعل يهطى وفيه من التسع فيعطوا بالجزء بحذف النون
عطفا على قدما ونصب المشروط مفعول ثان واعتراض بأن ما ذكرناه في غير التمهيد وهو خلاف ما مر من انهم
يعطون بقدر كفايتهم وخلاف ما في الجرمين اخذ قدر الاجرة قلت لا يخفى عليك أن قول الفتح الماتر وتقطع
الجهات الخ معناه أن من يخاف بقطعه ضرر بين لا يقطع معلومه المشروط له بل يقدم ويأخذ به خلاف غيره من
المستحقين كالنظر والشاذ والمباشر ونحو ذلك فانه يقطع ولا يهطى شيء أي الا اذا عمل زس العمارة فله قدر أجرته
فقط لا المشروط فانه في الفتح قال بعد قوله تقدم وأما الناظر فن كان المشروط له من الواقف فهو أحد المستحقين
فذا قلنا للعمارة قطع الا أن يعمل كالتساعل والناظر ونحوهما فيأخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ

يعطون بقدر كفايتهم
ثم السراج والبساط كذلك الى آخر
المصالح ونماه في البحر (وان لم
بشرطه الواقف) لنبوته اقتضاء
وتقطع الجهات للعمارة ان لم يخف
ضرر بين فتح فان خيف تقدم امام
وخطيب وورش قدمه واوله على
المشروط لهم

مطلبه
في قطع الجهات لاجل العمارة

شيئاً اهـ ولهذا قال في النهر وأقاد في الجران مما يحاف بقطعه الضرر بالبن الامام والخطيب فيعطيان المشروط
 لهما ما المباشرة والشاذ اذا عمل الزمن العمارة فانما يستحقان بقدر أجره عملهما لا المشروط اهـ لكن الظاهر
 أن قوله وأقاد في البحر سبق قلم وصوابه وأقاد في الفتح لأن ما ذكره هو مفاد كلام الفتح كما علمته وأما ما في البحر فانه
 خلاف هذا لانه بعدما ذكر كلام الفتح قال فظاهره أن من عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن
 اذا كان مما لا يمكن ترك عمله الا بضررين كالامام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا
 اذا عمل المباشرة والشاذ زمن العمارة يعطيان بقدر أجره عملهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى شيئاً
 أصلاً زمن العمارة اهـ وأنت خير بأن مانسبه الى ظاهر الفتح خلاص الظاهر فان ظاهر الفتح أن من لا يتقطع
 يعطى المشروط لا الاجر ومن يقطع وهو من ليس في قطعه ضررين لا يعطى ثم ذكر أن الاضر من يقطع وانه اذا عمل
 فله قدر أجرته أى لا مباشرته له الواقف فأقاد أن من يتقطع كالناظر لا يعطى شيئاً الا اذا عمل وهذا كله كما ترى
 مخالف لما فهمه في البحر من أن من لا يتقطع كالامام له الاجر اذا عمل ومن يقطع لا يعطى شيئاً أصلاً أى لا اجراً ولا
 مشروطاً وان عمل وفيه أيضاً انه جعل للشاذ والمباشرة أجره اذا عملوا مقتضاه انهما من الشعائر التي لا تقطع وهو
 خلاف ما صرح به نفسه بعد نحو ثلاث أوراق نعم هو موافق لما بحثه في الاشياء من انه ينبغي أن يلحق بهؤلاء
 يعنى الامام والمدرس والخطيب والمؤذن والميتقاتي والناظر وكذا الشاذ والكتاب والنجابي زمن العمارة اهـ
 لكن رد في النهر ما في الاشياء بأنه مخالف لصريح كلامهم كما ترى بل الناظر وغيره اذا عمل زمن العمارة كان له أجر
 مثله كما جرى عليه في البحر وهو الحق اهـ ومراده بما جرى عليه في البحر ما نقله عن الفتح ومراده بقوله بل الناظر
 وغيره أى من ليس في قطعه ضررين ووجه مخالفته للمنقول أن هؤلاء لهم أجره عملهم اذا عملوا زمن العمارة
 فالخاقهم بالامام واخويه يقتضى أن لهم المشروط وليس كذلك كما دل عليه كلام الفتح وبظهر رخل ما في البحر
 وصحة ما ذكره الشارح تعالى النهر خلافاً لمنسبهما الى عدم الفهم فافهم نعم في عبارة البحر والنهر خلل من وجه
 آخر وهو أن كلامهما مبنى على أن المراد بالعمل في عبارة الفتح عمله في وطيفته وهو بعيد لانه اذا عمل في وطيفته
 وأعطى قدر أجرته لم يقطع بل صدق عليه انه قد تم كغيره ممن في قطعه ضرر كالامام وهذا خلاف ما مر من تقديم
 الاثم فالاهم وأيضاً من لم يعمل عمله المشروط لا يعطى شيئاً أصلاً ولو كان في قطعه ضرر فلا فرق بينه وبين غيره
 فيتمتعين عمل العمل في كلام الفتح على العمل في التعمير وعبارة الفتح صريحة في ذلك فانه قال ان يعمل كالفاعل
 والبناء ونحوه ما يأخذ قدر أجرته اهـ لكن هو مقيد بـ اذا عمل بأمر القاضى لما في جامع النصولين لو عمل
 المتولى في الوقف بأجر جازو يفتى بعده اذ لا يصلح مؤجراً ومستأجراً ووضح لو أمر الحاكم أن يعمل فيه اهـ
 وعليه بما في التنية اذا عمل التميم في عمارة المسجد والوقف كعمل الاجير لا يستحق أجراً محمول على ما اذا كان
 بلا أمر الحاكم والظاهر أن الناظر غير مقيد بل كل من عمل في التعمير من المستحقين له أجره عمله وانما هو على
 الناظر لانه لا يصلح مؤجراً ومستأجراً أى مستأجر لنفسه فاذا كان بأمر الحاكم كان الحاكم هو المستأجر له
 بخلاف غيره من المستحقين فان المستأجر له هو الناظر فلا شبهة في استحقاقه الاجرة كالاجنبى - وحيث جاء الكلام
 الفتح على ما قلنا صار حاصلاً أن من في قطعه ضرر بين لا يقطع زمن التعمير أى بل يبقى على مباشرته الواقف
 وأما غيره فيقطع ولا يعطى شيئاً أصلاً وان عمل في وطيفته ثم يعطى لكل أجره عمله اذا عمل في العمارة ولو هو
 الناظر لكن لو أمر الحاكم بهذا التقرير سقط ما قدمناه عن النهر في الرد على الاشياء اذ لا أجره على العمل
 في غير التعمير ثم الظاهر أن المراد بالمشروط ما يكفيه لأن المشروط له من الواقف لو كان دون كفايته وكان
 لا يقوم بعمله الا بهما زاد عليه وبؤيده ما سياتى في فروع الفصل الاقل أن للقاضى الزيادة على معلوم الامام
 اذا كان لا يكفيه وكذا الخطيب قلت بل الظاهر أن كل من في قطعه ضررين فهو كذلك لانه في حكم العمارة
 فهو مثل مالوزادت أجره الاجير في التعمير وأما لو كان المشروط له أكثر من قدر الكفاية فلا يعطى الا الكفاية
 في زمن التعمير لانه لا ضرورة الى دفع الزائد المؤدى الى قطع غيره فيصرف الزائد الى من يليه من المستحقين
 وعلى هذا يحصل التوفيق بين ما مر عن الخاوى من انهم يعطون بقدر كفايتهم وبين ما استفيد من الفتح من انهم
 يعطون المشروط والحاصل مما تقرر وتحرر أنه يبدأ بالتعمير الضروري - حتى لو استغرق جميع الغلة صرفت
 كلها اليه ولا يعطى احد ولو اماً أو مؤذناً فان فضل عن التعمير شئ يعطى ما كان أقرب اليه مما في قطعه

بأن حضر المدرسة المعينة لد ربه استحق المعلوم لامكان التدريس لغير الطلبة المشروطين قال في شرح
 المنظومة المقصود من المدرس يقوم بغير الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم بغيره اه وسياق قبيل
 الفروع انه لو درس في غيرها لاعتذر فيها بغيره ان يستحق العلوقة وفي فتاوى الخاوي يستحق المعلوم عند قيام
 المانع من العمل ولم يكن بتقصيره سواء كان ناظرا أو غيره كالجاني (قوله ويذني الحاقه بطلالة القاضي
 الخ) قال في الاشياء وقد اختلفوا في اخذ القاذي ما رتب له في بيت المال في يوم بطالته فقال في المحيط انه
 يأخذ لانه يستريح لليوم الثاني وقبل لا اه وفي النية القاذي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة
 في الاصح وفي الوهبانية انه لا يظهر فينبغي أن يكون كذلك في المدرس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة
 تكون للمطالعة والتحرير عند ذوى المهمة ولكن تعارف الفتنها في زمانها بطالة طويلة اذت الى
 أن صار الغالب البطالة وايام التدريس قليلة اه ورد البيرى بما في القنية ان كان الواقف قد درس
 لكل يوم مبلغا فلم يدرس يوم الجمعة أو الثلاثاء لا يحل له أن يأخذ ويصرف أجر هذين اليومين الى مصارف
 المدرسة من المدة وغيرهما بخلاف ما اذا قدر لكل يوم مبلغا فانه يحل له الاخذ وان لم يدرس فيهما للعرف
 بخلاف غيرهما من ايام الاسبوع حيث لا يحل له اخذ الاجر عن يوم لم يدرس فيه مطلقا سواء قدر له أجر كل يوم
 اولاه ط قلت هذا ظاهريا اذا قدر لكل يوم درس فيه مبلغا أما لو قال يعطى المدرس كل يوم كذا
 فينبغي أن يعطى ليوم البطالة المتعارفة بقرينة ما ذكره في مقابلته من البناء على العرف فثبت كانت البطالة معروفة
 في يوم الثلاثاء والجمعة وفي رمضان والعيدين يحل له الاخذ وكذا الوكيل في يوم غير معتاد للتحرير درس الا اذا نص
 الواقف على تقسيم الدفع باليوم الذي يدرس فيه كما قلنا وفي انفصل الثامن عشر من التتارخانية قال الفقيه
 ابو الليث ومن يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لا درس فيه ارجو أن يكون جائزا وفي الخاوي اذا كان
 مشغلا بالكتابة والتدريس اه (قوله وسيجي) أي عن نظم الوهبانية بعد قوله مات المؤذن والامام (قوله
 على من له السكنى) أي على من يستحقها ومفاده انه لو كان بعض المستحقين غير ساكن فيها يلزمه التعمير مع
 الساكنين لان تركه لحته لا يستتبع حق الوقف فيعمر معهم والآخر حصته كما يأتي (قوله من ماله) فاذا تم
 حيطانها بالآجر أو أدخل فيها جذاعا ثم مات ولا يمكن نزاع ذلك فليس للورثة نزاعه بل يقال لمن له السكنى بعده
 اسمن لورثته قيمة البناء فان أبي أو جرت الدار وصرفت الغلة اليهم بقدر قيمة البناء ثم أعيدت السكنى الى من له
 السكنى وليس له أن يرثي بالهدم والقلع وان كان مارت الاوّل مثل تخصيص الحيطان وتطين السطوح وشبهه
 ذلك لم يرجع الورثة بشئ يجوز عن الطهيرية أي لان ما لا يمكن اخذ عينه فهو في حكم الهالك بخلاف الآجر
 والجذع ولو بنى الاوّل ما يمكن رفعه بلا ضرر أو امر الورثة برفعه وليس للثاني تمككه بالارضاهم كافي الاسعاف
 وفي البحر عن القنية لوبني واحد من الموقوف عليهم بعض الدار وطين البعض وحصص البعض وبط فيه
 الآجر فطلب الآخر حصته ليس له أن فيها فذعه حتى يدفع حصة ما اتفق ليس له ذلك والطين والجزع صارتعا
 للوقف وله انتفض الآخر ان لم يضر (قوله لامن الغلة) لان من له السكنى لا يملك الاستغلال بخلاف
 واختلف في عكسه والراجح الجواز كما حرره الشرنبلالي في رسالة ويأتي تمامه قريبا (قوله اذ الغرم بالغنم)
 أي المضرة بمقابلته المنفعة (قوله بقدر الضمة التي وقفها الواقف) هذا موافق لما قدمناه عن الهداية
 عند قوله يدأس غلته بعمارته وناظره ان المراد منه منع الزيادة بالارضاه كما يفيد تمام عبارة الهداية وكذا
 ما يأتي عن الرياض فلا ينافي ما في الاسعاف من انه يقال له رتتها صرمة لا غنى عنها وهي ما يمنع من خرابها
 ولا يلزمه ازيد من ذلك اه فلا يلزمه إعادة البياض والحجرة ولا إعادة مثل ما حرب في الحسن والنفاسة هذا
 ماظهره (قوله ولو أبي من له السكنى) أي كاهم أربعهم فيؤجر حصة الآبي ثم ردها اليه كافي
 التهستائي والدراستي والاسعاف (قوله عمار الحكم) أي أو المتولى قهستاني قال في البحر ولو قالوا
 عمرها المتولى أو القاضي امكن أولى (قوله كعمارة الواقف) ان به مع علمه مما تقدم للاستثناء ط
 (قوله ولم يزد في الاصح) يشير الى أن فيه خلافا لكن هذا ذكره الزيلعي في الموقوف على الفقراء وقت مناه
 أيضا عن الهداية وكلامنا الآن في الموقوف على معين أي كدربة الواقف ونحوهم ممن عيّن لهم السكنى
 وناظر كلامهم انه لا خلاف في عدم الزيادة فيه (قوله ولا تصح اجارة من له السكنى) أي اذا لم يكن متوليا

مطلبه
 في استحقاق القاذي والمدرس
 الوظيفة في يوم البطالة

حيث تنفل أصلا وهل يأخذ أيام
 البطالة كعبد ورمضان لم اره
 وينبغي الحاقه بطلالة الثاني
 واختلفوا فيها والاصح انه يأخذ
 لان الاستراحة أشباه من قاعدة
 العادة شكمة وسيجي ما لو غاب
 فليحفظ (ولو كان الموقوف دارا
 فعمارتها على من له السكنى)
 ولو منع قد امن ماله لامن الغلة
 اذ الغرم بالغنم دور (ولم يزد
 في الاصح) يعني انما تجب العمارة
 عليه بشد ر السنة التي وقفها
 الواقف (ولو أبي) من له السكنى
 (أو عجز) لفقره (عمر الحاكم) أي
 آجرها الحاكم منه أو من غيره
 وعمرها (بأجرتها) كعمارة
 الواقف ولم يرد في الاصح الا برثي
 من له السكنى زيلعي ولا يجبر الآبي
 على العمارة ولا تصح اجارة من له
 السكنى

مطلبه
 عماره من له السكنى ملك له

مطلبه
 من له السكنى لا يملك الاستغلال
 واختلف في عكسه

مطلبه
 فيما أوجز من له السكنى

ولوزادت على قدر حاجته ولا مستحق غيره كأنه مناه عند قوله ولا يقسم وقد مناهناك ما لو صاقت على المستحقين وكذا لا تصح اجارة من له الغلة كما في البحر وسبأني في قول المصنف والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة بقى لو أجر ولم تصح ينبغي أن تكون للوقف بحر لكن قال الحنفى أنه غاصب وصير حوا بأن الاجرة لغاصب اه قلت هذا مبنى على مذهب المتقدمين والمتن به ضمان منافع الوقف كما سبأني قبيل قوله ينبغي بالضم ان في غصب عقار الوقف فإذا كانت الغلة أو السكنى له وحده ينبغي أن تكون الاجرة له والا فلا لكل تأمل (قوله بل المتولى أو القاضى) ظاهره أن للقاضى الاجارة ولو أبقى المتولى إلا أن يكون المراد التوزيع فالقاضى يؤجرها ان لم يكن لها متولى أو كان وأبى الاصم وأما مع حضور المتولى فليس للقاضى ذلك بحر وفي الاشياء في قاعدة الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة بعد أن ذكر فروعا على هذا لا يملك القاضى التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله اه قال الرملى وسبأني أن ولاية القاضى متأخرة عن المشروط له ووجهه تنبيه اه ومفاده انه ليس له الايجار مع حضور المتولى وأيد الرملى في محل آخر واستدل بالقاعدة المأثرة بكمه نقل بعده عن أوقاف هلال أن القاضى إذا أبردار الوقف أو وكيله بأمره جاز قال وظاهره اطلاق الجواز مع وجود المتولى ووجهه ظاهر اه لكن في فتاوى الحنفى أن تصيهم على أن القاضى مجبور عن التصرف في مال اليتيم عند وصى الميت أو القاضى يقتضى بالقاس عليه انه هنا = ذلك فلا يجوز الا إذا لم يكن متولى أو كان وامتنع اه وعليه يحمل كلام هلال (تنبيه) لم يذكر الشارحون - كم العماره من المتولى أو القاضى وفي المحيط انما صاحب السكنى لان الاجرة بدل المنفعة وهي = كانت له وكذا ابدلها والقيم انما أجر لاجله اه ومقتضاه انه لو مات تكون ميراثا كما لو عمرها بنفسه بحر (قوله رعاية للعتيق) حق الوقف وحق صاحب السكنى لانه لو لم يعمرها تفتت السكنى أصلا بحر (قوله فلا عماره على من له الاستغلال الخ) مفهوم قول المتن فعمارته على من له السكنى وهذا معلوم أيضا من قوله يبدأ من غلة الوقف بعمارته وعطف عليه قوله ولو دارا الخ (قوله لانه لا سكنى له) قل في البحر وظاهر كلام المصنف وغيره أن من له الاستغلال لا يملك السكنى ومن له السكنى لا يملك الاستغلال كما صرح به في البرازية والفتح أيضا بقوله وليس للموقوف عليه - م الدار سكنها بل الاستغلال كما ليس للموقوف عليهم السكنى الاستغلال اه وما في الظهيرية من أن العماره على من يستحق الغلة محمول على أن العماره في علتها ولما كانت علتها له صار كان العماره عليه اه قلت وبؤيده أن الحنفى سقى بين المشكلين لكنه فرق بينهما في محل آخر بأن من له الاستغلال له السكنى لان سكنه كسكنى غيره بخلاف العكس لانه لا يوجب فيها حقنا غيره ومن له الاستغلال اذا سكن لا يوجب حقنا غيره واذى الشر بل لا في رسالة أن الرابع هذا كقدمته قرر او تمامه فيما علقته على البحر (تنبيه) ينهم من كلام الفخ المذكور أن الواقف اذا اطلق ولم يقيد بكونها سكنى أو للاستغلال انهم لا يكون للاستغلال وفي الفتاوى الظهيرية المصرح به في كتبنا أن الواقف اذا اطلق الوقف فهو على الاستغلال لا السكنى قل في العلم الوهابى

ومن وقف دار عليه بماله • سوى الاخر والسكنى به المتقرر

ثم ذكر عبارة شرحه لابن النخبة وان المسئلة من التعيين وفتاوى الخاصى وذكر في الظهيرية في محل آخر والحاصل أن الواقف اذا اطلق أو عين الاستغلال كان للاستغلال وان قيد بالسكنى تقيد بها وان صرح بها كان لهما جريا على كون شرط الواقف كنص الشارع وهذا كما ترى خلاف ما رجحه الشربلاوى وسيد ذكر الشارح التوليد عند قول المصنف والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة (قوله فلو سكن) أى من له الغلة على القول بأنه لا سكنى له (قوله لعدم الفائدة) لانها اذا اخذت منه دفعت اليه حيث لم يكن له شريك في الغلة كما في البحر (قوله ولو هو المتولى) أى لو كان ساكن في دار الغلة هو المتولى (قوله ينبغي الخ) البحث لصاحب البحر (قوله نصب متوليا ليعمرها) الظاهر انه لا حاجة لنصب متولى لما مر من انه لو أبى من له السكنى أو عمر عمرها كم الا أن يراد منه نصب متوليا مطلقا لانها من التعيين تظهر رخاها الاول بم فعل فلي تأمل (قوله ولو شرط الوقف غلتها) أى للموقوف عليه الدار (قوله مصا) أى الوقف والشرط المذكور لكن أصل العبارة في استارخانية فلو وقف جازم مع هذا الشرط اه وهذا يحتمل أن يكون المراد جواز الوقف بغير ناهذا الشرط ولا يلزم منه صحة هذا الشرط تأمل (قوله الظاهر لا) هذا

مطلب
ل يملك انشائى التصرف في
الوقف مع وجود ناظر ولو من قبله

بل المتولى أو القاضى (ثم ردها)
بعد التعيين (الى من له السكنى)
رعاية للعتيق فلا عماره على من له
الاستغلال لانه لا سكنى له
فلو سكن دار تلمر له الاجرة الطاهر لا
لعدم الفائدة الا اذا احتج
للعماره فبأخذها المتولى ليعمر
بها ولو هو المتولى ينبغي أن يجبره
القاضى على عمارتها بما عليه من
الاجرة فان لم يفعل نسب متوليا
ليعمرها ولو بشرط الواقف غلتها
له ومؤملها عليه مصا وهل يجبر
على عمارتها الطاهر لا نهر

مطلب
من له الاستغلال لا يملك السكنى
وبالعكس

مطلب
وقف الدار عند الاطلاق يحمل
على الاستغلال لا على السكنى

قوله لا تفرقة كذا بجمعه ولعله
لا تفرق بناء واحدة لبيع الوزن
وايتر اه محجة

خلاف ما استظهره في البحر حيث قال وظاهره انه يجبر على عمارتها وقياسه أن الموقوف عليه السكنى كذلك
 اه واستوضح في الترمي الاستظهره بقول الهداية فيما تروى لا يجبر الممتنع على العماره لما فيه من اتلاف ماله
 فأشبه امتناع صاحب البذر في المزارعة ولا يكون امتناعه منه رضى بيطلان حقه لانه في حيز التردد اه
 قال في النهر وأنت خير بأن هذا باطلا لا يشمل مالو شرط عليه الواقف المرتبة لانها حيث كانت عليه كان
 في اجبارها اتلاف ماله اه واعتراض بأن الجبر فائدة صحة الشرط والا فلا ثمرة له قلت علمت أن صحة الشرط غير
 صريحة في عبارة التنازل خاتمة وتعليل الهداية شامل للشرط وغيره فهو دليل على عدم صحته فافهم على أن هذا
 الشرط لا ثمرة له لأن الغلة حيث كانت للموقوف عليه فلا فرق بين تعميره منها أو من غيرها فإذا امتنع عن
 العماره من ماله يؤجرها المتولى ويعمرها من غلتها لانها موقوفة لغله ولو كان هو المتولى وامتنع من عمارتها
 ينصب غيره ليعمرها ويعمرها الحاكم كما ترون قد تظهور الثمرة فيما اذا كانت غلتها لا تفي بعمارها فان قلنا بصحة
 الشرط لزمه أن يعمرها من ماله وهو بعد لما علمته من كلام الهداية ولأن كلام الواقف لا يصلح لماله بتعميرها
 اذ لا ولاية له على المستحق (قوله لم اره) قال في النسخ بعد هذا والحال فيها يؤذى الى أن تصير نقضا على
 الارض كرماد تسفود الرياح اه أى لو تركت بلا عماره تصير هكذا (قوله أو يردها لورثة الواقف) قال
 في البحر وهو عجيب لانهم صرحوا باستبدال الوقف اذا حارب وصار لا ينتفع به وهو شامل للارض والدار قال
 في الذخيرة وفي المتن قال هشام سمعت محمدا يقول الوقف اذا صار بحيث لا ينتفع به الساكنين فللقاضي ان
 يبيعه ويشتري بثمنه غيره وليس ذلك الا للقاضي اه وأما عود الوقف بعد خرابه الى ملك الواقف أو ورثته فقد
 قد مناضة فالحاصل ان الموقوف عليه السكنى اذا امتنع من العماره ولم يوجد مستأجرا بعاهه القاضى
 واشترى بثمنها ما يكون وقفا لكن ظاهر كلام المشايخ ان محل الاستبدال عند انقضاء انما هو الارض لا البيت
 وقد حقه قناه في رسالة الاستبدال اه كلام البحر واعتراضه الرمى بأن كلام المتن المذكور شامل للارض
 والبيت فالفرق بينهما غير صحيح (قوله فلو هو الوارث لم اره) قيل هذا عجيب من الشارح بعد ما رأى كلام
 البحر خصوصا وقد أقره في الترمي من الحكم هو الاستبدال فقط وهو لا يختلف بالوارث وغيره وبه يظهر ضعف
 ما في فتاوى قارى الهداية اه قلت بل هو عجيب من المعترض بعد قول البحر لكن ظاهر كلام المشايخ
 الخ نعم يرد عليه ما قاله الرمى وكذا ما قد مناه عن الفتح عند قوله وعاد الى الملك عند محمد من ان دار الغلة اذا
 حربت انما يعود الى الملك عنده تنقها دون ساحتها لان ساحتها يمكن استغلالها ولو بشئ قليل بخلاف غير
 المعتد للغلة كرباط أو حوض خرب فهذا يعود الى الملك كله عند محمد (قوله وفي فتاوى قارى الهداية الخ)
 حيث قال سئل عن وقف انهم لم ولم يكن له شئ يعمر منه ولا يمكن اجارته ولا تعميره هل تباع اقتضاه من حجر
 وما وب خشب اجاب اذا كل الامر كذلك صحيحه بأمر الحاكم يشتري بثمنه وقف مكانه فاذا لم يمكن رده الى
 ورثة الواقف ان وجدوا والا يصرف للفقراء اه قلت الظاهر أن البيع منى على قول أبى يوسف والرد الى
 الورثة أو الى الفقراء على قول محمد وهو جمع حسن حاصله انه يعمل بقول أبى يوسف حيث أمكن والا فيقول محمد
 تأمل (تمه) قال في الدر المنقى في كلام المصنف اشارة الى ان الختان لو احتاج الى المرتبة آخر بيتا أو بيتين وأفق
 عليه وفي رواية يؤذن للناس بالنزول سنة ويؤخر سنة أخرى ويرمى من أجرته وقال الناطني القياس في المسجد
 أن يجوز اجارة سطحه لمرتته محيط وفي البرجندى والظاهر أن حكم عماره أوقاف المسجد والحوض والنهر
 وأمثالها حكم الوقف على الفقراء اه (قوله نقضه) بتلث المون على ما ذكره البرجندى أى المنقوض
 من خشب وحجر وأجزء غيرها شرح الملقى (قوله ان احتاج) بان احضرت المون أو كان المنهدم لظلمته
 لا يحل بالانتفاع فيؤمره للاحتياج والافبالانهدام تحقق الحاجة فلا معنى للشرط حينئذ ينه عليه في الفتح
 وأعله في البحر نهر (قوله لاحتياج) الاولى للاحتياج كما عبر في الكنز (قوله فيبيعه) فعلى هذا يساع
 النقض في موضعين عند تعذر عوده وعند خوف هلاكه بجر ويراد ما في النسخ حيث قال واعلم ان عدم جواز
 بيعه الا اذا تعذر الانتفاع به انما هو فيما اذا ورد عليه وقف الواقف أما اذا اشتراه المتولى من مستغلات
 الوقف فانه يجوز بيعه بلا هذا الشرط لأن في صيرورته وقفا خلافا واختار أنه لا يكون وقفا فليقيم ان يبيعه متى

مطلب
 في الوقف اذا حارب ولم يمكن
 بمارته

وفي النسخ لولم يجز القناضى من
 يستأجرها لم اره وخطرت انه يجبره
 بين أن يعمرها أو يردها لورثة
 الواقف قلت فلو هو الوارث لم اره
 وفي فتاوى قارى الهداية ما يفيد
 استبدالها أو ردها للورثة أو الفقراء
 (وصرف) الحاكم أو المتولى
 حاوى (نقضه) أو ثمنه ان تعذر
 إعادة عيئه الى عمارته ان احتاج
 والاحتياط لاحتياج الا اذا خاف
 ضياعه فيبيعه ويمسك ثمنه لاحتياج
 حاوى

شأنه لمصلحة عرضت اه وسأني المسئلة في الفصل الآتي متنا (قوله لا العيب) لانما حق المالك أو حق الله تعالى على الخلاف ومنه يؤخذ عدم جواز رقعة حصر المسجد الحقيقية بين المستحقين وكذلك ما بني من شمع رمضان وزينه للإمام والوقاديين جوى إذا كل العرف في ذلك الموضع أن الإمام أو المؤذن يأخذه بلا صريح إذن المدافع فله ذلك كما في الجرح عن القنية ط قلت ونحو الوقف ليس له حكم العين لما في الجرح عن الشيخ سئل أبو القاسم الصفار عن شجرة وقف يمس بعضها وينبغي بعضها هل ما يمس منها فيلبي سبيل غلتها وما في متروك على حالها وفي البرازية عن الفضل ان لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القطع لانه غلتها وثمرتها لا تباع الا بعد انقطع كبناء الوقف اه وفي جامع الفصولين غصب وقصاف قصص فما يؤخذ بتمتعه بصرف الى مرتته لا الى اهل الوقف لانه بدل الرقعة وسههم في الغلة لا في الرقعة اه (قوله جعل ثنى) بابنا للمفسر ولشأنه فاعل والاصل ما فسر به الشارح وكن المتناهي ذكر هذه المسائل فيما مر من الكلام على المصنف (قوله ان جعل الثاني) طاهر ان اهل المحلة ليس لهم ذلك وسند كرم ما يحسنه (قوله من الطريق) اطلق في الطريق فم اتانفد وغيره وفي عباراتهم ما يؤيده ط ونعمانه فيه (قوله لاضيقه ولم يستر بالدرين) فود أن اجوار مقيد من ذين الشرطين ط (قوله جرح) طاهر انه يصير له حكم المسجد وقد قال في جامع الفصولين المسجد الذي يتقدم من جانب الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بدليل انه لو رفع حوائطه عاد طريقا كما كان قبله اه شربلاية قلت الطاهر ان هذا في مسجد جعل كله من الطريق واسلامه في ادخل من الطريق في المسجد وهذا المانع من اخذه حكم المسجد حيث جعل منه كسند مكة والندية قدمه في قبيل الوتر والوافل في شمس احكام المسجد ان ما الحق بمسجد المدينة مطروبة في الفضل لانه تم فتحه في الاول اولى اه ففهمه (قوله كعكسه) فيه خلاف كما يأتي في تحريره وهذا عند الاحتياط كما في الفقه (قوله لتعارف اهل المساكن الى جوامع) لا تعلم ذلك في جوامع نعم تعارف المساكن المراد في مسجده ابلان وقد في العرو وكذا يلزم ان يتقدم المسجد طريقا وان يخرجه بلا طهارة اه نعم يوجد في اصراف بعض الجوامع روايت من توقفه للمشي فيها وقت المطر ونحوه لاجل الصلاة أو بصريح من اجتماع الممررين مطلقا طارفا في اعم ولعل هذا هو المراد من قوله حاجته الى المرور في المسجد يترق ذلك الموضع فلهذا يكون بعيدا عن الممرير يكون اعظم حرمة مثل الصلاة فتأمل (قوله حتى الكافر) انتمس بأن الكافر لا يجمع من دخول المسجد حتى المسجد الحرام فلا وجه لجعله غاية هنا في الحرم والحري ولا بأس ان يدخل الكافر وأمن الدعة المسجد الحرام وبيت المقدس وسائر المساجد لمصلحة المسجد وغيره من المهمات اه ومعه ومه ان في دخوله لغيره مهمة بأسا وبه ينجم ما هنا ففهمه (قوله كما جرح الخ) قال في الشربلاية في: نوع استدلاله بتقديم الا ان يقال ذلك في فتحه بعض الطريق مسجد او هذا في اتخاذ جميعها ولو بدس تقيده بمب اذا لم يستر كسند ما تقدم ولعل ان الغرض طاهر في فتح جميع الطريق مسجد الا بطلان حتى انعمت من المرور المتعاقبة وهم وبه لا يقال به انما يتناول بآراء بعض الطريق لا كله فليتأمل اه وجيب بأن صورته ما اذا كان المقصد طريقا واحتياج العامة الى مسجد فنه يجوز جعل احدهما مسجدا وليس فيه ابطال حقهما باطية (قوله لا عكسه) يعني لا يجوز ان يتقدم المسجد طريقا فيه نوع مدافعة لا تقدم الا بالاطراف بعض والكل شربلاية قلت ان المقصد قد تابع صاحب الدرر مع انه في جامع الفصولين قيل أن لا جعل شيئا من مسجد طريقا ومن الطريق مسجدا جاز ثم رخص آداب آخر لجعل الطريق مسجدا يجوز لا جعل المسجد طريقا لانه لا تجوز الصلاة في الطريق في حال جعله مسجدا ولا يجوز المرور في المسجد فله طريقا اه ولو يخفى ان التبادر انهم ما قولان في جعل المسجد طريقا بقريئة التحليل المذكور وبؤيد ما في استشارة عن فتاوى ابي الميثاق ان أراد اهل الحرم ان يجعلوا شيئا من المسجد طريقا لمسلمين فقد قبل ليس لهم ذلك وانه صحح ثم نقل عن الفتاوى عن خواهر زاده اذا كل الطريق ضيقة والمسجد واسع لا يحتاجون الى بعضه تجوز الرابدة في الطريق من المسجد في كونه اعمامة اه والمتون على الثاني ويمكن هو ان عند لكان كلام المتون في جعل ثنى منه طريقا وما جعل كل المسجد طريقا فلطاهر انه لا يجوز فولا واحد انهم في استشارة عن ابي القاسم عن اهل مسجد أن دفعهم ان جعله المسجد رحمة والرحمة مسجد أو يخذوا له بابا ويجوز له بابا عن موضعه وأبي العباس في ذلك اذا جعلا في

مطلبه
في جعل ثنى من المسجد طريقا

(ولا يستر) انتمس ارضه (ين)
مسجد حتى اوقف لان حقه في
المسجد لا العيب (جعل ثنى) أى
جعل ثنى شيئا (من الطريق
مسجدا) لانه ولم يستر بالممررين
(جرح) لانه للممررين (الاه)
أمر جوار عكسه وهو ما اذا جعل
في المسجد ممررا عارف اهل الزمان
في الجوامع وجاز اهل احداث
بترفيه حتى الكافر الى الجرح
واحد من الواو زيلمتي (نما
جرح) الامام (الممررين مسجد
لا عكسه)

وأفضلهم ليس للأهل منهم اه قلت ورحبة المسجد ساحتها فهذا ان كان المراد به جعل بعضه رحبة فلا اشكال فيه وان كان المراد جعل كله فليس فيه ابطاله من كل جهة لان المراد تحويله بجعل الرحبة مسجد اياه بخلاف جعله طريقا تأمل ثم ظاهر ما نقلناه ان تقييد الشارح أولا بالساني وثانيا بالامام غير قيد نعم في التنازلية وعن محمد في مسجد ضاق بأهله لا بأس بأن يلحق به من طريق العامة اذا كان واسعاً وقيل يجب أن يكون بأمر القاضى وقيل انما يجوز اذا فتحت البلدة عنوة لالوصلها (قوله لجوار الصلاة في الطريق) فيه ان الصلاة في الطريق مكروهة كما روي في المسجد فالصواب لعدم جواز الصلاة في الطريق كما قد مناه عن جامع الفصولين يعني ان فيه ضرورة وهي انهم لو أرادوا الصلاة في الطريق لم يجوز فكان في جعله مسجد ضرورة بخلاف جعل المسجد طريقاً لان المسجد لا يخرج عن المسجدية ابداً فلم يجوز لانه يلزم المرور في المسجد ولا يخفى ان المتبادر من هذا كون المراد مراً رأى مراً ولو غير جنب وهذا يؤيد أن هذا قول آخر وقد علمت ترجيح خلافه وهو جواز جعل شيء منه مسجداً وتسقط حرمة المرور فيه للضرورة لكن لا تسقط عنه جميع احكام المسجد فلذا لم يجوز المرور فيه لجنب ونحوه كما ترافهم (قوله تؤخذ أرض) في الفتح ولوضاق المسجد ويجنبه أرض وقف عليه او حانوت جاز أن يؤخذ ويدخل فيه اه زاد في البحر عن الحاشية بأمر القاضى وتقييده بقوله وقف عليه أى على المسجد فيسقط عنها لو كانت وقفاً على غيره لم يجوز ~~لكن~~ جواز أخذ المملوك كره ما يفيد الجواز بالاولى لان المسجد لله تعالى والوقف كذلك ولذا ترك المصنف في شرحه هذا التقيد وكذا في جامع الفصولين تأمل (قوله بالقيمة كرها) لما روي عن العجابه رضی الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد الحرام اخذوا أرضين بكره من اصحابهم بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام بحر عن الزيلعي قال في نور العيون ولعل الاخذ كرها ليس في كل مسجد ضاق بل الطاهر أن يختص بمالم يكن في البلد مسجد آخر اذ لو كان فيه مسجد آخر يمكن دفع الضرورة بالذهاب اليه نعم فيه مرجح لكن الاخذ كرها اشد حرجاً منه ويؤيد ما ذكرناه فعل العجابه اذ لا مسجد في مكة سوى المسجد الحرام اه (قوله جاز بالاجماع) كذا ذكره الزيلعي وقال لان شرط الواقف معتبر في رايه لكن الذي في القدوري انه يجوز على قول ابي يوسف وهو قول هلال ايضاً وفي الهداية انه ظاهر الرواية وقد ردت العلامة قاسم على الزيلعي دعواه الاجماع بأن المنقول ان اشتراطها يفسد الوقف عند محمد كما في الذخيرة ونازع في البر وأطال وأطاب وحاصل ما ذكره ان فيه اختلاف الرواية عن محمد واختلاف المشايخ في تأويل ما نقل عنه وان هلالاً ادرك بعض اصحاب ابي حنيفة لانه مات سنة خمس وأربعين ومائتين ولفظ المشايخ يقال على من دونه اه وفي الفتح هلال الراي هو هلال بن يحيى بن مسلم البصري نسب الى الراي لانه كان على مذهب الكوفيين ورأى جم وهو من اصحاب يوسف بن خالد البصري ويوسف هذا من اصحاب ابي حنيفة وقيل ان هلالاً أخذ العلم عن ابي يوسف وزفر ووقع في المبسوط والذخيرة وغيرهما الرازي وفي المقرب هو تحريف لانه من البصرة لاسم الري والرازي نسبة الى الري وهكذا اصحح في مسند ابي حنيفة وغيره اه (قوله خلافاً لما نقله المصنف) أى عن السراجية من انه لا يصح هذا الوقف عند محمد وبه يفتي (قوله وسجي) أى في الفصل الآتي وهو قول المتن ولاية نسب القيم الى الواقف ثم لوصيه ثم للقاضى (قوله وينزع وجوباً) مقتضاه ان القاضى بتركه والائتم بتولية الحاشى ولا شك فيه بحر لكن ذكر في البحر أيضاً عن الخصاص ان له عزله أو ادخال غيره معه وقد يجب ان المقصود دفع ضرره عن الوقف فاذا ارتفع بضم آخر اليه حصل المقصود قال في البحر وقد مناه انه لا يعزله القاضى بمجرد الطعن في امانيه بل بخيانة ظاهرة بيينة وأنه اذا اخرجته وتاب وأتاب اعاده وان استأمنه من التعمبر بخيانة وكذا الوباغ الوقف أو بعضها أو تصرف تصرفاً غير جائز عالمياً اه وقوله لا يعزله القاضى بمجرد الطعن الحسيذ كرهه الشارح في الفروع وبأى الكلام قرياً على حكم عزل القاضى بلا حجة وسباً في الفصل قبل قوله باع داراً حكم عزل الواقف للناظر (تنبيه) اذا كان ناظر اعلى أو قاف متعددة وظهرت خيانتة في بعضها اتقى ابو السعود بأنه يعزل من الكل قلت ويشهد له قولهم في الشهادة ان الفسق لا يجزى وفي الجواهر القسم اذا لم يراع الوقف يعزله القاضى وفي خزائن المفتين اذا زرع القيم لنفسه يخرج القاضى من يده قال البيهقي يؤخذ من الاول ان الناظر اذا امتنع من اعارة الكتب الموقوفة كان للقاضى عزله ومن الثاني لو سكن الناظر دار الوقف ولو بأجر المثل له عزله لانه نص في خزائن الاكل أنه لا يجوز له السكنى ولو بأجر

لجواز الصلاة في الطريق لا المرور في المسجد (تؤخذ أرض) ودار وحانوت (يجنب مسجد ضاق على الناس بالقيمة كرها) (درر وعادية جعل) (الواقف) (الولاية لنفسه جاز) بالاجماع وكذا لو لم يشترط لاحد فالولاية له عند الثاني رهو ظاهر المذهب نهر خلافاً لما نقله المصنف ثم لوصيه ان كان والا فللعالم فتاوى ابن نجيم وقارى الهداية وسجي (وينزع) وجوباً بزازية

مطلب في اشتراط الواقف الولاية لنفسه

مطلب في ترجمة هلال الراي البصري

مطلب يائتم رواية الحاشى

مطلب فيما يعزل به الناظر

(لو) الواقف درر فغيره بالاولى
(غير مأمون) أو عاجز أو شهريه
فسق كشر بغيره ونحوه فح
أو كن بصرف ماله في الكفاية
نهر يحن (وان شرط عدم زعمه)

مطلب

في شروط المتولي

مطلب

مهم في رواية السبي

المثل اه وفي انفع انه ينزل بالحنون المطلق سنة لا اقل ولورى عاد اليه النظر في النهر واطاهر ان هذا
في المشروط له البطرأ ما منصوب القاشي فلا وفي البيرى ابضاعن أو قاف الماصحي الواقف لو وقف على قوم
ولا يوصل اليهم ما شرط لهم ينزعه القاشي من يده ويؤليه غيره اه وينزل المتولى من قبل الواقف بعون
الواقف على قول أبي يوسف المتي به لانه وكبل عنه الا اذا جعله قيا في حياته وبعد موته كافي النهر (قوله
لو الواقف) أي لو كان المتولى هو الواقف (قوله فغيره بالاولى) قال في البحر واستفيد منه أن نقاشي عن
المتولى الخائن غير الواقف بالاولى (قوله غير مأمون الخ) قال في الاسعاف ولا يولى الامير قادر بنفسه
أو بناءه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لانه يحل بالمقصود وكذا ولاية العاجز لان
المقصود لا يحصل به ويستوى فيه الذكر والانثى وكذا الاعمي والبصير وكذا المحذور في قذف الزنا لان الامير
وقالوا من طلب الولاية على الوقف لا يعطى له وهو كمن طلب القضاء لا بقلد اه والظاهر أنها شرائط الولاية
لا شرائط الصحة وإن الناظر اذا فسق استحق العزل ولا ينزل كلقاشي اذا فسق لا ينزل على الصحيح المتي به
ويشترط له صحة بلوغه وعقله لا حرته واسلامه لما في الاسعاف ولو أوصى الى صبي تبطل في القياس مطلقا
وفي الاستحسان هو باطله مادام صغيرا فاذا كبر تكون الولاية له ولو كان عندا يجوز له ما واستحسانا لا هله
في ذاته بدليل أن تصرفه الموقوف لحق المتولى ينقد عليه بعد العتق ولو زال المانع بحلاف الصبي ثم الذم في الحكم
كالعبد فلو أخرجهما القاشي ثم عتق العبد وأسلم الذم لا تعود اليهما اه بغير منعهما ونحوه في النهر وفي فتاوى
العلامة الشلبي وأما الاسناد لانه غير فلا يصح بحال لا على سبيل الاستقلال بالنظر ولا على سبيل المارة
اغيره لان النظر على الوقف من باب الولاية والتفويض على غيره لا يصح أن يولى على غيره اه وفي انفع
الوسائل عن وقف غلال لوقال ولايته الى ولى وفيهم الصغير والكبير يدخل القاشي مكان الصغير بلا وان
شاء أقام البكر تمامه ثم قبل عنه ما مر عن الاسعاف فهذا القول بدرجة بآن الصبي لا يصلح نادرا وأما
في الاشياء في احكام الصبيان من أن الصبي يصح وصيا وناظرا وفيهم القاشي مستأنه بالغا الى بلوغه
كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا اه فسيه انه لا يذكر في المنعومة قوله وناظرا ثم رأيت شارح المشاء
نعم على ذلك أيضا وما ذكره شارح في باب الوصي عن النبي من انه لو فوض ولاية الوقف الى صبي
استحسانا فسيه أن ما ذكره صاحب المحتسب من انفسه في الحاشي بقوله ولو أوصى الى صبي في رده فهو باطل
في القياس ولكن استحسن أن تكون الولاية اليه اذا كبر اه وهذا هو ما مر عن الاسعاف ثم رأيت
في احكام الصغار للاسود شني عن فتاوى رشيد الدين قال نقاشي اذا فوض التولية الى صبي يجوز اذا
كان اهلا للعقل وتكون له ولاية التصرف كما أن القاشي يحد أدن الصبي وان كان الولي لا يأذن اه وعليه
يمكن التوفيق بحمل ما في الاسعاف وغيره على غير الاهل لعدم بآن دن لا يقدر على التصرف أما القادر عليه
فتكون نيته من القاشي اذ ناله في التصرف وللقاشي أن يأذن لنفسه وان لم يأذن له وياه ومذاهبهم أن
ما شاع في زماننا من تفويض نظر الاوقاف لصغير لا يعقل وحكم القاشي الخ في بعضه ذلك خطأ محض ولا سيما
اشرط الواقف تولية النظر للارشد لا رشدا من أهل الوقف فنه حينئذ اذ اولى بالغ رشيد وأن في أهل
الوقف أرشد منه لا تصح توليته لخالفها شرط الواقف فكيف اذا كان طفلا لا يعقل ونحوه بالغ رشدا ان هذا هو
الضلال البعيد واعتقادهم أن خبر الاب لانه لا يفيد لما فيه من تغيير حكم الشرع وشالفة شرط الواقف
واعطاء الوظائف من تدريس وامامة وغيرها الى غير مستحقة كما وقعت ذلك في الجهاد في احوال الجزية
كيف ولو أوصى الواقف بالتولية لانه لا تصح مادام صغيرا حتى يكبر فتكون الولاية له كما مر وكذلك اعتقادهم
أن الارشد اذا فوض وأسلم في مرض موته لم أراد صدق لان مختارا لا رشدا رشدا فهو باطل لان الرشيد في أمور
الوقف صفة فتم بالرشيد لا تحصل له بمجرد اختيار غيره كما لا يصح الشخص الجاهل عالم بمجرد اختيار غيره له
في وظيفة التدريس وكل هذه أمور ناشئة عن الجهل واتباع العادة الخالفة لشرع الحق بمجرد تعليم العقل
الغفل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله أو كن بصرف ماله في الكفاية) لأنه استقرت من احوال
متعاطيها أنها تستخره أن لا يخرج من جميع ما يده وقد ترتب عليه ديون هذا السبب فلا بد أن يجزأ الحال
الى اضاءة مال الوقف ط (قوله وان شرط عدم زعمه) هي من المسائل السبع التي يعالج فيها شرع

مطلب

فيما شاع في ما تناسل تدو بص
نظر الاوقاف لمفسر

الواقف على ما في الاشياء وسستأني ط (قوله كالوصي) فانه ينزع وان شرط الموحي عدم نزع وان
 حان ط (قوله فلم أؤمونا لم تصح تولية غيره) قال في شرح الملتقى معزي الى الاشياء لا يجوز للقاضي عزل
 الناظر المشروط له بالطر بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا ويصح عزل الناظر بلا خيانة لو منصوب
 القاضي أي لا الواقف وليس للقاضي الثاني أن يعيده وان عزله الاوّل بلا سبب خفي أمره على السداد
 الآن ثبت اهلية اه وأما الواقف فله عزل الناظر مطلقا به يفتي ولولم يجعل باطرا فنصبه القاضي
 لم يملك الواقف أخرجه كذا في فتاوى صاحب التنوير اه بتصرف والتفصيل المذكور في عزل الناظر نقله
 في الدرر عن القنية وذكر المرحوم الشيخ شاهين عن الفصل الاخير من جامع النصولين اذا كان للواقف
 متول من جهة الواقف أو من جهة غيره من القضاة لا يملك القاضي نصب متول آخر بلا سبب موجب لذلك
 وهو له ورخنة الاوّل أو شيء آخر اه قال وهذا مقدم على ما في القنية اه ابو السعود قال وكذا الشيخ
 خير الدين أطلق في عدم صحة عزله بلا خيانة وان عزله مولانا بالسلطان فم إطلاقه ما لو كان منصوب القاضي
 اه ط قلت وذكر في الحر كلاما عن الخيانة ثم قال عقبه وفيه دليل على أن للقاضي عزل منصوب
 قاض آخر بغیر خيانة اذا رأى المصلحة اه وهذا داخل تحت قول جامع النصولين أو شيء آخر كما دخل
 فيه ما لو جاز وفسق وفي البيري عن حاوي الحصري عن وقف الانصاري فان لم يكن من يتولى من جيران
 الواقف وقرائه الا برزق ويفعل واحد من غيرهم بلا رزق فذلك الى القاضي ينظر فيما هو الاصلح لاهل الوقف
 اه (تنبيه) قال في البحر واستفاد من عدم صحة عزل الناظر بلا خيانة عدم مهالبة صاحب وطيفة في وقف بغیر
 خيانة وعدم أهلية واستدل على ذلك بمسئلة غيبة المتعلم من انه لا تؤخذ جبرته ووطيفته على حالها اذا كانت
 غيبته ثلاث اشهر فهذا مع الغيبة وكيف مع الحضرة والمباشرة وسستأني مسئلة العيبة وحكم الاستئابة
 في الوطائف قبل قول المهلف ولاية نصب القيم الى الواقف وفي آخر الفن الثالث من الاشياء اذا ولى السلطان
 مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته لأن قوله مقيد بالمصلحة خصوصا كان المقر عن مدرّس أهل فان
 الأهل لم يعزل وسرح البزازی في السلم بأن السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد صدم مرتين بمنع المستحق
 واعطاء غير المستحق اه ملخصا وذكر في الحر أيضا أن المتولى لو عزل نفسه عند القاضي بنصب غيره
 ولا يعزل بعزل نفسه حتى يراجع القاضي ومن عزل نفسه الفراع اغيروه عن وظيفة الطر أو غيرها ثم ان كان
 المتزول له غير أهل لا يقرره القاضي ولو أخلا لا يجب عليه تقريره وأفتى العلامة قائم بأن من فرغ لإنسان عن
 وظيفة سقط حقه وان لم يقرّر الناظر المتزول له اه قال القاضي بالاولى وقد جرى التعارف بمصر الفراغ
 بالدراهم ولا يخفى ما فيه وينبغي الابراء العام بعده اه ما في البحر ملخصا لكن ينافي هذا ما ياتي في الفصل من
 أن المتولى اذا أراد اقامة غيره مقامه لا يصح الا في مرض موته وسستأني غمام الكلام عليه مع الجواب عنه
 هناك وذكر صاحب البحر في بعض رسائله أن ما ذكره العلامة قائم لم يستند فيه الى نقل وانه خواف
 في ذلك أي فلا بد من تقرير القاضي وسئل في الخيرية عما اذا قرر السلطان رجلا في وظيفة كانت لرجل فرع
 لغيره عنها مال أجب بأنهما لم يقرره السلطان لا للمفروغ له اذا الفراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بصحة المنازع
 فيما أو بعد منها الموافق للقواعد العتبية كما حذر العلامة المقدسي ثم رأيت صريح المسئلة في شرح
 منهاج الشافعية لابن حجر معللا بأن مجرد الفراغ سبب ضعيف لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه اه ملخصا
 وأفتى في الخيرية أيضا بأنه لو قرر القاضي رجلا ثم قرر السلطان آخر فالعبرة بتقرير القاضي كالوكيل اذا انجز
 ما وكل فيه ثم فعله الموكل وأفتى أيضا بأن الناظر المشروط له التقرير لو قرر شخصافهو المعتمدون تقرير القاضي
 أحدا من القضاة المشهورة وهي ان الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وبه أفتى العلامة قائم وأما اذا
 لم يشترط الواقف له التقرير فغفت تقرير القاضي اه وأفتى في الخيرية أيضا بأنه لو فرغ عن الوظيفة بمال
 فلا مدروغ له الرجوع بالمال لانه استبان عن حق مجرد وهو لا يجوز سرقه حوايه قاطبة قال ومن أفتى بخلافه
 فقد أفتى بخلاف المذهب لبناؤه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها
 للمتأخرين رسائل واتباع الجادة أولى والله اعلم وكتب على ذلك أيضا كتابه حسنة في أول كتاب الصلح من
 الخيرية فراجعها وسستأني تمام الكلام على ذلك في أول كتاب النيوخ وحاصله جواز أخذ المال بلا رجوع

مطلب
 في عزل الناظر

أو أن لا ينزعه قاض ولا سلطان
 في العتبة لكم الشرع فيسطل
 كالوصي فلا أؤمونا لم تصح تولية
 غيره اشياء

مطلب
 لا يصح عزل صاحب وطيفة بلا
 جنة أو عدم أهلية

مطلب
 في التزل من الوطائف

مطلب
 لا بد بعد الفراغ من تقرير القاضي
 في الوظيفة

مطلب
 لو قرر القاضي رجلا ثم قرر السلطان
 آخر فالمعتبر الاوّل

مطلب
 الا ان شرط له المقرير مقدم
 على المسمى

مطلب
 له مدروغ له الرجوع بعد الفراغ

ذكره قبل قوله ويشترى لئلا يوهم أنه قيد للشراء فيلزم منه اشتراط البيع وان لم يرد أن يشتري بتمنه غيره وهو
مفسد للوقف كما علمته وهذا ما ظهر لي ولم أر من نبه عليه (قوله وان لم يذكرها) أي الشرائط قال في البحر
ولو شرط أن يبيعها ويشترى بتمنها أرضاً أخرى ولم يرد صريح استعمالنا وصارت الثانية وقفا بشرائط الأولى
ولا يحتاج إلى الإيقاف كالعبد الموصى بخدمته إذا قتل خطأ واشترى بتمنه عبداً آخر ثبت حق الموصى له
في خدمته (قوله ثم لا يستبدلها بثالثة) قال في الفتح الآن يذكر عبارة تفيد ذلك دائماً وكذا ليس للقيم
الاستبدال الآن ينص له عليه وعلى وزان هذا الشرط ولو شرط لنفسه أن ينقص من المعاليب إذا شاء ويزيد
ويخرج من شاء ومن استبدل به كان له ذلك وليس لقيمة أن يجعله له وإذا أدخل وأخرج مرة فليس له ثانياً
الاستبدال ولو شرطه للقيم ولم يشرطه لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه اهـ وذكر في البحر فروعاً مهمة فلتراجع
(قوله ولولا ما كين آل) أي رجوع وهذه المبالغة لم يذكرها في الدرر قال ح ولم يظهر لي وجهها (قوله
بدون الشرط) دخل فيه ما لو اشترط عدمه كما يذكره الشارح وفي شرح الوهبانية عن الطرسوسي أنه لا نقل فيه
لكنه مقتضى قواعد المذهب لأنهم قالوا إذا شرط الواقف أن لا يكون للقاضي أو السلطان كلام في الوقف أنه
شرط باطل والقاضي الكلام لأن نظره أعلى وهذا شرط فيه تفويت المصلحة للموقوف عليهم وتعطيل للوقف
فيكون شرطاً لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل اهـ بحر (قوله وشرط في الجراح) عبارته وقد
اختلف كلام قاضي خان في موضع جواز للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منع منه
ولو صارت الأرض بحال لا ينتفع بها والمعتد أنه بلا شرط يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الانتفاع بالكلية
وأن لا يكون هنالك ريع للوقف بعمره وأن لا يكون البيع بغبن فاحش وشرط في الاسعاف أن يكون المستبدل
قاضي الجنة المفسر بذي العلم والعمل لئلا يحصل التطرق إلى إبطال أوقاف المسلمين كما هو الغالب في زماننا اهـ
ويجب أن يراود آخر في زماننا وهو أن يستبدل بمقابل بالدرهم ودنانير فانا قد شهدنا النظرانياً كانوا وقل أن
يشتري بها بدلاً ولو لم نراهم من القضاة فتش على ذلك مع كثرة الاستبدال في زماننا اهـ وحاصله أنه بشرطه
خسة شروط استسقط الشارح منها الثاني والثالث لظهورهما بالتسكين في الخامس كلام يأتي قريباً وأفاد
في البحر زيادة شرط سادس وهو أن لا يبيعه ممن لا تقبل شهادته له ولا ممن له عليه دين حيث قال وقد وقعت حادثتان
للقيس ب أحدهما باع الوقف من ابنه الصغير فأجبت بأنه لا يجوز اتصافاً ب كذا قيل بالبيع باع من ابنه الصغير
والكبير كذلك خلافاً لهما كما عرف في الوكالة ب ثانياً تم باع من رجل له على المستبدل دين وباعه الوقف بالدين
وينبغي أن لا يجوز على قول أبي يوسف وهلال لأنهما لا يجوزان البيع بالعروض فالدين أولى اهـ وذكر عن
التنبيه ما ينبغي بشرط سابعا حيث قال وفي التنبيه مبادلة دار الوقف بدار أخرى انما يجوز اذا ب كانا في محلة
واحدة أو محلة الأخرى خيراً وبالعكس لا يجوز وان كانت المملوكة أكثر مساحة وقيمة وأجرة لاحتمال خراجها
في أدون المحلتين لدنا، ب ثانياً وفي التنبيه فيها اهـ وزاد العلامة قسماً زادته في رسالته ثانياً وهو أن يكون البدل
والمبدل من جنس واحد لما في الغنائية لو شرط لنفسه استبدال الهادي لم يكن له استبدالها بأرض وبالعكس
أو بأرض البصرة تفيد اهـ فهذا فيما شرطه لنفسه فكذا يكون شرطاً فيما لو لم يشرطه لنفسه بالأولى تأمل
ثم قال والظاهر عدم اشتراط اتحاد الجنس في الموقوفة للاستغلال لأن المنطوق فيها كثرة الريع وقلة المرمة والمؤنة
فلو استبدل الحانوت بأرض تزرع ويحصل منها غلة قدر أجرة الحانوت كان أحسن لأن الأرض أدوم وأبقى
وأغنى عن كثرة الترميم والتعمير بخلاف الموقوفة للكن لصهور أن قصد الواقف الانتفاع ب السكن
ولا ينبغي أن هذه الشروط فيما لم يشرط الواقف استبدالها لنفسه أو غيره فلو شرطه لا يلزم خروجه عن الانتفاع
ولا مباشرة القاضي له ولا عدم ريع بعمره كالمحني فاعتمد هذا التحرير (قوله ولولا بالدرهم والدنانير) رد
لما مر عن الحر من اشتراط كون البدل عتقاً وحاصله أن اشتراط ذلك انما هو ليكون الدرهم يحسن عليها
أكل النظارات وإذا كان المشروط كون المستبدل قاضي الجنة لا يحسن ذلك قلت وفيه نظر لأن قاضي
الجنة شرط للاستبدال فقط لا للشراء باناً أيضاً فقد يستبدل قاضي الجنة بالدرهم ويبيعه عنده أو عند الناظر
ثم يزول القاضي ويأتي في السنة الثانية من لا يفتش عليها فتضيع ثم ذكر في البحر أن صريح كلام قاضي خان
جواز بالدرهم ولكن قال قاضي الهادي وإن كان للوقف ريع ولكن يرغب شخص في استبداله أن أعطى مكانه

مطلب
في اشتراط الإدخال والإخراج

مطلب
في شروط الاستبدال

فإذا فعل صارت الثانية كالأولى
في شرائطها وان لم يذكرها ثم
لا يستبدلها بثالثة لأنه حكم ثبت
بالشرط والشرط وجد في الأولى
لا الثانية (وأما) الاستبدال ولو
للمساكين آل (بدون الشرط
فلا يملكه إلا القاضي) درر
وشرط في البحر خروجه عن الانتفاع
بالكلية وكون البدل عقاراً
والمستبدل قاضي الجنة المفسر
بذي العلم والعمل وفي النهران
المستبدل قاضي الجنة فالنفس به
مطمئنة فلا يخشى ضياعه
ولولا بالدرهم والدنانير

بدلاً أكثر يعان منه في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند أبي يوسف والعمل عليه والافلا فقد عبي العتار
 للبدل فدل على منعه بالدرهم اه واعترضه الخبير الرملي بأنه كيف يخاف قاضي خان مع صراحته بالجواز
 بما قاله قاضي الهداية مع أنه ليس فيه تعرض للاستبدال بالدرهم لا يفتي ولا اثبات اه قلت لا يخفى أن قوله
 ان اعطى مكانه بدلاً الخ يندل على نفي الجواز بدون المقارن بل صرح به في قوله والافلا ثم يرد على البصر أن كلام
 قاضي الهداية لا يعارض كلام قاضي خان لأنه فقيه النفس والجواب أن صاحب البصر لم ينكر كون المنقول
 في المذهب ما قاله قاضي خان **واكن** مراده أن هذا المنقول كان في زمنهم وأن ما قاله قاضي الهداية منسوبة
 على تغير الزمان ويدل على أن مراده هذا قوله فيما سبق ويجب أن يراى آخر في زماننا الخ ولا شك أن هذا هو
 الاحتياط ولا سيما إذا كان الاستبدال من قضاء هذا الزمن ونظر الوقت غير مؤمن نعم ما فتى به قاضي الهداية
 من جواز الاستبدال إذا كان للوقف ربح يخالف لما مر في الشروط من اشتراط خروجه عن الانتفاع بالكلية
 وبأن تمام الكلام عليه قريباً (قوله **وكذا** الوشرط عدمه) معطوف على قول المتن وأما بدون الشرط
 وقدمنا عن الطرسوسى أن هذا لا يقل فيه بل قواعد المذهب تقتضيه (قوله **وهي** إحدى المسائل السبع)
 الثانية شرط أن القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الأهل الثالثة شرط أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة
 والناس لا يرغون في استجار سنة أو كان في الزيادة تنفع للفقر اه فلما قضى المخالفه دون الناظر الرابعة لو شرط
 أن يقرأ على قبره فالتعيين باطل أى على القول بكونه القراء على القبر واختار خلافه الخامسة شرط أن
 يتصدق بأصل القلة على من يسأل في مسجد كذا فلقم التصدق على سائل غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو
 على من لا يسأل السادسة لو شرط للمصنفين خيراً أو لهما معاً كل يوم فلا قيم دفع القيمة من التقدير وفي موضع آخر
 لهم طلب المعين وأخذ القيمة أى فاختاراهم لاله وذكر في الدر المنثور أنه الرابع السابعة يجوز الزيادة من القاضي
 على ما لم يسمه الإمام إذا كان لا يكتفي به وكان له ما يتقيا وهذه الأخيرة تسد كرهاً الشارح في فروع المصنف الألف
 وبأن الكلام عليها هناك وزاد عليها أخرى وهي جواز مخالفة السلطان الشروط إذا كان أصل الوقف
 لبيت المال (قوله **وزاد** ابن المصنف في زواجره) أى في حاشيته زواجر الجواهر على الأشباه والنظائر ونص
 عبارة النفع الوسائل هكذا إذا نص الواقف على أن أحد الأبناء شارك الناظر في الكلام على هذا الوقف ورأى
 القاضي أن ينضم إليه مشارفاً يجوز له ذلك كلوصى إذا نضم إليه غيره حيث يصح اه وهذا حاصل ما يأتي عن
 المعروفات قلت وأوصلها في الدر المنثور إلى إحدى عشرة فراجعها وراد البيرى مثليين الأولى ما إذا شرط
 أن لا يؤجر بأكثر من **كذا** وأجر مثل أكثر والثانية لو شرط أن لا يؤجر بقية أى ما أحب جاء فاجره
 منه بأجرة مجله واعترض بأن العلة الخوف على رقة الوقف كما هو مشاهدات وينبغي التفصيل بين الخوف على
 الأجرة والخوف على الوقف ففي الأول يصح التحميل الجرة (قوله **وفيهما**) أى في الأشباه (قوله **الاف** الرابع)
 الأولى لو شرطه الواقف الثانية إذا غصبه غاصب وأجرى عليه المالك حتى ما رجعا فيمن القيمة وبشترى
 الأولى بها أرضاً بدلاً الثالثة أن يجعله الخاص ولا يئنه أى وأراد دفع القيمة فلم يتولى اخذها لبشترى
 بها بدلاً الرابعة أن يرغب انسان فيه يبدل أكثر غلة وأحسن صفات وز على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كما
 في فتاوى قاضي الهداية قال صاحب النهر في كتابه اجابة السائل قول قاضي الهداية والعمل على قول أبي يوسف
 معارض بما قاله صدر الشريعة نحن لا نفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال ما لا يبعد ويحصى فان طلبة القضاء جملوه
 حيلة لا بطل أو قاف المسكين وعلى تقديره فقد قال في الاسعاف المراد بالقاضي هو قاضي الجنة المفتردي
 العلم والعمل اه وله مرى أن هذا اعز من الكبريت الاحمر وما اراده الا غلظا يذكر فالأخرى فيه الذخيرة
 من مجاوزة الحد والله سائل كل انسان اه قال العلامة البيرى بعده قوله أقول وفي فتح القدير والحاصل أن
 الاستبدال إما عن شرط الاستبدال أو لاعتن شرطه فان كان لخروج الواقف عن انتفاع الموقف عليهم فينبغي
 أن لا يختلف فيه وان كان لذلك بل اتفق أنه أمكن أن يؤخذ بمنه ما هو خير منه مع كونه منتهى ما به فينبغي
 أن لا يجوز لأن الواجب اجزاء الوقف على ما كان عليه دون زيادة ولأنه لا موجب لتجويره لأن الموجب في الأول
 الشرط في الثاني الضرورة ولا ضرورة في هذا إذا لم نجب الزيادة بل بقية كما كان اه أقول ما قاله هذا المحقق هو
 الحق انصواب اه كلام البيرى وهذا ما حذر العلامة الشافعى كما قدمناه (قوله قلت لكس الخ) استدراك على

مطلد
 يجوز مخالفة شرط الواقف في
 مسائل

وكذا الوشرط عدمه وهي
 إحدى المسائل السبع التي
 يخالف فيها شرط الواقف بما يسطه
 في المشاء وزاد ابن المصنف
 في زواجره ثامنة وهي إذا نص
 الواقف ورأى المصنف لهم نضم
 مشارف جاز **الودى**
 وعراها لا تنفع الوسائل وفيها
 لا يجوز استبدال العامر إلا في أربع
 قال لكن في معروضات المدنى
 أبي السعود

مطلد
 لا يستبدل العامر إلا في أربع

أنه في سنة إحدى وخمسين
ونعمه مائة ورد الأمر الشريف
بمنع استبداله وأمر أن يصير
بأذن السلطان تبعاً لترجيح
صدر الشريعة انتهى فليحفظ
وفيها أيضاً الوشرط الواقف العزل
والنصب وسائر التصرفات
لمن يتولى من أولاده ولا يداخلهم
أحد من القضاة والأمراء وان
داخلوهم فعليه لعنة الله هل
يمكن مداخلتهم فأجاب بأنه في سنة
أربع وأربعين وتسعمائة قد
سرت هذه الوقفيات المشروطة
هكذا فالتولون لومن الأمراء
يعرضون للدولة العلية على
مقتضى الشرع ومن دونهم رتبة
يعرض بآرائهم مع فضلاء البلاد
على مقتضى المشروع من المواد
لا يخالف القضاة المتولين ولا
التولون القضاة بهذا ورد الأمر
الشريف قالوا فاقضوا لو أرادوا
أي فساد صدر يصدر وإذا
داخلهم القضاة والأمراء فعليه
لعنة الله فهم الملعونون لما تقرر أن
الشرايط المتنافسة للشرع جميعها
اغزو وباطل انتهى فليحفظ (بني
على أرض ثم وقف البناء) قصداً
(بدونها أن الأرض مملوكة
لبيع) وقيل صح وعليه الفتوى

٢٠ طلب
في وقف البناء بدون أرض

٣٠ ما
منظرة ابن الشحنة مع شيخه
العلامة قاسم في وقف البناء

الصورة الرابعة المذكورة (قوله يمنع استبداله) أي استبدال العاصم إذا قل ربه ولم يخرج عن الانتفاع
بالكلية وهو الصورة الرابعة بقرينة قوله تبعاً لترجيح صدر الشريعة فإن الذي رجمه هو هذه الصورة كما علمته
أنها (قوله فالتولون الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكه والظاهر أنها مترتبة من عبارة تركية وحاصلها
أنه ورد الأمر بعدم العمل بهذا الشرط فإذا كان المتولى من الأمراء لا يستقل بنفسه بل يعرض أمر الوفاء على
الدولة العلية أي على السلطان لقرب الأمر منه فيتصرف بالوقف برأي السلطان على مقتضى الشرع الشريف
وان كان المتولى ممن دون الأمراء في الرتبة وهو من لا وصول له بنفسه إلى السلطان يعرض أمر الوفاء برأي
الأمراء على القضاة ليتصرف معهم على وفق المشروع من المواد الخدائفة ولا يخالف المتولى القاضي إذا أمره
بالمشروع ولا القاضي المتولى إذا كان تصرف المتولى على وفق المشروع (قوله فلو اقفون الخ) حاصله أن
الواقفين إذا شرطوا هذا الشرط واعنوا من يداخل الناظر من الأمراء والقضاة أنواعاً الملعونين لأنهم
أرادوا بهذا الشرط أنه مهام صدر من الناظر من الفساد لا يعارضه أحد وهذا شرط مخالف للشرع ربه
تفويت المصلحة للموقوف عليهم وتعطيل الوقف فلا يقبل كإقحامه عن انتفع الوسائل (قوله بني على أرض
الخ) كان المناسب للمصنف ذكر هذه المسئلة عند قوله ونقل فيه تعاملاً لما تقرر أن البناء والغراس من
قسم المنقول ولذا لا يجري فيه الشفعة كما سخرقته في بابها لزم من ذكرها هنا الفصل بين مسائل الاستبدال
والبيع (قوله ثم وقف البناء قصداً) احتراز به عن وقفه تعالى الأرض فانه جائز بالزراع ثم اعلم أن العلامة
قاسم أفق بأنه لا يصح وقف البناء بدون أرض وعزاء إلى الأصل للأمام محمد وإلى هلال بن يحيى البصري
والخفاف وإلى الواقعات والمخبرات وقال يحتمل هذا المنع أن يكون لاعداء المعارف بل لأن غير المنقولات
تبقى بنفسها مدة طويلة فلا تكون متأدية بخلاف البناء فانه لا يبقا له بدون الأرض فلا يتم التصريح ثبت أنه باطل
بالاتفاق والحكم به باطل اهـ ملخصاً قلت لكر في البحر عن الذخيرة وقف البناء من غير وقف الأصل لم يميز
هو الصحيح لانه منقول وقفه غير معارف وإذا كان أصل البقعة موقوفاً على جهة قريبة فبني عليها بناء ووقف
بناءها على جهة قريبة أخرى اختلفوا فيه اهـ فهذا صريح بأن عدم الجواز وأنه غير متعارف
لما ذكره العلامة قاسم بحيث تعورف وقفه جازعاً عن هذا مخالفه ليلذه العلامة عبد البر بن الشحنة بعد
ما جرى بينهما كلام في مجلس السلطان الملك الظاهر سنة ٨٧٢هـ وقال أن الناس من زمن قديم نحو مائتي سنة
والى الآن على جوازه والأحكام به من القضاة العلماء متواترة والعرف جاز به فلا ينبغي أن يوقف فيه اهـ
ورده العلامة محمد بن ظهير الترسى كما في فتاوى الكازروني بما حاصله أنه خالف نصوص المذهب على عدم
جوازه وخالف شيخه الذي أجمع علماء عصره من المذاهب الأربعة على علمه وقبول قوله وأنه اعتمد على قول
مرجوح وأنه احتج بالعرف وعلى القضاة والعرف لا يصادم المنقول وحكم القضاة بالمرجوح لا يقدر اهـ قلت
لا يخفى عليك أن المفتي به الذي عليه المتون جواز وقف المنقول المتعارف وحيث ما روقف البناء متعارفاً
كان جوازه موافقاً للمنقول ولم يخالف نصوص المذهب على عدم جوازه لأنها بنية على أنه لم يكن متعارفاً
كإدال عليه كلام الذخيرة المأثور وباقى قرياف الخفاف على جوازه إذا كان البناء في أرض محكرة هذا
والذي حزره في البحر أخذ من قول الظهيرية وأما إذا وقفه على الجهة التي كانت البقعة وقفاً عليها جازاً إذا
تعالى البقعة أن قول الذخيرة لم يجر هو الصحيح منصوص على ما عدا صورة الاتفاق وهو ما إذا كانت الأرض
ملكاً أو وقفاً على جهة أخرى قال وقصره الطرسوسي على الملك وهو غير ظاهر اهـ قلت وهو كذلك فإن شرط
الوقف التأييد والأرض إذا كانت ملكاً لغيره فالملك استرداده وأمره بنقص البناء وكذلك لو كانت ملكاً
فان لورثته بعده ذلك فلا يكون الوقف مؤبداً وعلى هذا فينبغي أن يستثنى من أرض الوقف ما إذا كانت معدة
للاحتكار لأن البناء يبقى فيها كما إذا كان وقف البناء على جهة وقف الأرض فانه لا مطالب لنقصه والظاهر
أن هذا وجه جواز وقفه إذا كان متعارفاً ولهذا أجازوا وقف بناء قنطرة على النهر العام وقالوا ان بناءها
لا يكون مبرأناً وقال في الحاشية انه دليل على جواز وقف البناء وحده يعني فيما يبدله البقاء كما لنا وبه يتفصح
الحال ويزول الاشكال ويحصل التوفيق بين الأقوال (قوله وقيل صح وعليه الفتوى) أخذه من إطلاق
ما نقله عن قارئ الهداية فقد قال في البحر ان ظاهره أنه لا فرق بين أن تكون الأرض ملكاً أو وقفاً لكنه مخالف

لما حذر، كما عتبه آنفاً لما يأتي عن فتاواؤهم وقد عت من مفاوته لتأييد وعن هذا نص في الحاشية وغيرها
 على أنه لا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية أو اجارة كما يأتي يجب حل كلامه في أرض الهداية على غير الملك
 (قوله وأقره المصنف) ليس في عبارته التصريح بالملك وأما شارح الوهبانية فليس في كلامه تصريح بترجيحه
 فانه قال نظماً وتجويزاً يقف البنادون أرضه • ولولا تلك ملائمة بغير يقتر (قوله والصحيح
 الصحة) أي إذا كانت الأرض مختكرة كما عتلت وعن هذا قول في انفع الوعد مثل أنه لو جنى في الأرض الموقوفة
 المستأجرة مسجد الله يجوز قال وإذا اجزأه إلى من يكون حكمه وانظروا أنه يكون على المستأجر مادامت المدة
 باقية فإذا انقضت ينفى أن يكون من بيت مال الخراج وأخواته ومما صالح المسلي (قوله لو لا أرض وقفا) معنى
 على ما منى عليه المتن (قوله في الأرض المختكرة) أصل الحكم المنع بجرع الحفظ وفي الخبرية الاستحكاك
 عقد اجارة يقصد به استبقاء الأرض من تزرة بنينا والغرس أول حدهما (قوله فأجاب نعم) أي يجوز بيعه ووقفه
 أما البيع فقد مناهى الكلام عليه محرزاً في أول كتاب الشركة وأما وقف المأجور ففي الخبر يصح ولو تطل الاجارة
 فإذا انقضت أومات أحدهما صرف إلى جهات الوقف اهـ وأما وقف الموهون فمما يأتي به قبيل السمل
 وأما وقف الشجرة وكوقف البناء في البرازية عرس شجرة ووقفه ان غرسه على أرض مملوكة يجوز وقفها
 تيمناً للأرض وإن بدور أصلها لا يجوز وإن كانت في أرض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جاز كما في البناء وان
 وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف البناء اهـ (قوله واجارة) يستفنى منه مذكره الخصاص
 من الأرض إذا كانت متزرة للاحتكاك فانه يجوز بجر قال في الامعاء وذكر في أوقاف الخصاص
 أن وقف حوائط الاسواق يجوز ان كانت الأرض باجارة في أيدي الذين يوهها لا يخرجهم السلطان عنهم
 قبل أن يارأيناها في أيدي أصحاب البناء وأثرها وتقسيم بينهم لا يرض لهم السلطان فيها ولا يرجعهم وانما غلة
 يأخذها منهم وتداولها خلف من سلف ومعنى عليه المودع في أيديهم لا يبيعونها ويؤجرونها ويجوز
 فيها وصاياهم ويهدمون بناءها ويبيعونها وينشون غيره وكذلك الوقف في باب تز اهـ وأقره في البيع وذكر
 أيضاً أنه محض لا طلاق قوله واجارة وقد عت وجه وهو بناء التأييد وهو مؤيد للمال من تخصيص الوقف
 به إذا كانت الأرض مختكرة (تتم) في البرازية وقف الكرد اريدون الأرض لا يجوز كوقف البناء بالأرض
 اهـ وفي مزارعة الشريعة الكرد اريدون أن يحدث المزارع في الأرض بناء أو عراساً أو كسباً بالتراب صريح به
 غالب أهل الفتاوى اهـ فنت فعلى هذا ينبغي التفصيل في الكرد اوقاف كان كسباً بالتراب فلا يصح وقفه
 وإن كان بناء أو غراس ففيه ما ترقى وقف البناء والشجر ومن الكرد اريدون ما يبنى إلى أن كذا في حوائط الوقف
 وتحوها من دفوف مركبة في الحانوت وأغلاق على وجه القرار ومنه ما يسمى قيمة في البساتين وفي الحمامات
 وقد أوجعنا في تنقيح الحمامية واظهاره لا يصح وقفه لعدم العرف الشائع بخلاف وقف البناء والشجر فانه
 مما شاع وداع في عامة القلاع (قوله وأما الرائدة في الأرض المختكرة الخ) مثل ذكر هذه المسائل في أول
 الفصل الآتي عند ذكر اجارة الوقف والحاصل أن مستأجر أرض الوقف إذا بنى فيها زاد أجره المثل زيادة
 فاحشة فمما أن تكون الرائدة بسبب العمارة والبناء أو بسبب زيادة أجره الأرض في نفسه فاني الأول لا تلزمه
 الزيادة لأنها أجره عمارته وبنائه وهذا لو كانت العمارة مملوكة أمالو كانت للوقف كما لو بنى بأمر الناظر لرجع
 على الوقف تلزمه الزيادة ولهذا قيد بالمختكرة وفي الثاني تلزمه الزيادة أيضاً كما يأتي بيانه في الفصل (قوله أمر
 برفع العمارة) ينبغي تنبيده بما إذا لم يضر ربه بالأرض أخذاً مما بعده (قوله وتؤجر لغيره) لأن النقصان
 عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة بجر (قوله والانتك في يده ذلك الاجر) لأن فيه ضرورة بجر عن
 المحيط وظاهر التعليق لا يهيد، ولو بعد فراغ مدة الاجارة لأنه لو أمر برفعها لتؤجر من غيره يلزم ضرره
 وحيث كان يدفع أجره مثلها إلى جدد ضرر على الوقف فتترك في يده لعدم الضرر على الجاني وحينئذ فلو مات
 المستأجر كان لورثته الاستبقاء أبداً إلا إذا كان فيه ضرر على الوقف بوجه ما بان كان هو أو وارثه فليس اوسى
 المعاملة أو متظلاً بحشي على الوقف منه أو غيره ذلك من أنواع الضرر كما في حاشية الخبر الرمي من الاجارات
 وأنتى به في فتاواه الخبرية لكنه يخالف لاطلاق المتن والتمسح من أنه بعد فراغ المدة يؤمر بالرفع والتسليم
 وبأنه في الخبرية أيضاً قبل باب ممان الاجر في خصوص أرض المختكرة قلت لكن ينبغي تخصيص اطلاق

سئل قارئ الهداية عن وقف
 البناء والغراس بلا أرض
 فأجاب الفتوى على صحة ذلك
 ووجه شارح الوهبانية وأقره
 المصنف مهلاً بأنه منقول فيه
 نعم بل فيه بربطه (وان
 موقوفة على ما عيى البناء لاجار)
 تبعاً (اجاءاوان) الأرض
 (لجهة أخرى لخصاف فيه)
 والصحيح الصحة كما في المنظومة
 المحية وسئل ابن نجيم عن وقف
 الاشجار بالأرض فأجاب بدمج
 لو الأرض وقفا ولو اقية الواف
 وسئل أيضاً عن البناء والغراس
 في الأرض المختكرة هل يجوز
 بيعه ووقفه وهل يجوز وقف
 العين المرهونة أو المستأجرة فأجاب
 نعم وفي البرازية لا يجوز وقف
 البناء في أرض عارية أو اجارة
 وأما الرائدة في الأرض المختكرة
 ففي المتن حانوت لرجل في أرض
 وقف فأبى صاحبه أن يستأجر
 الأرض بأجر المثل ان العمارة
 لو دفعت تسيلاً بجر باحذر
 مما استأجره أمر برفع العمارة
 وتؤجر لغيره والا تترك في يده
 بذلك الآخر

مطلب ٢

في وقف الكرد اوقاف والكدل

مطلب ٣

في زيادة اجارة الأرض المختكرة

مطلب ٤

في استئجار العمارة بعد فراغ مدة

الاجارة بجر المثل

المتون والشروح واخراج الارض المدة للاحتكار من هذا الاطلاق يتوافق كلامهم ويؤيد ذلك ما تر
 عن الخصاص من جهة وقف البناء في الارض المختكرة وقد منا وجهه وهو أن البناء عليها يكون على وجه الدوام
 فيبقى التأييد المشروط لصحة الوقف ومثل ذلك غالب القرى التي هي وقف اوليت المال فان أهلها اذا علوا
 أن بناءهم وغراسهم يقطع كل سنة وتؤخذ القرية من أيديهم وتدفع اغيرهم لزم خرابها وعدم من يقوم بعمارتها
 ومثل ذلك أصحاب الكر دار في البساتين ونحوها وكذا أصحاب الكد في الحوانيت ونحوها فان ابقاها
 في أيديهم بسبب لعمارتها ودوام استغلالها في ذلك نفع للاوقاف وبيت المال ولكن كل ذلك بعد كونهم يؤدون
 أجرة ثألها بالانقضاء فاحش وهذا خلاف الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا خلاصة
 ما حررته في رسالتي المسماة تحرير العادة فمن هو احق بالاجارة فطبعها فانها بدعة في بابها مغنية لطالها
 والله تعالى الحمد (قوله وفيه) أي في البحر وعزاه الى المحيط وغيره (قوله لو زيد عليه) أي من غير أن
 يزيد أجر المثل في نفسه فتاوى الخيرية ويدل له قوله الاتي والظاهر أنه لا تقبل الزيادة الخ فظهر أن المراد زيادة
 منعت فافهم (قوله تفسخ عند رأس الشهر) أي قبل دخوله لانه اذا استأجر مشاهرة كل شهر بكذا اتفق
 في الشهر الاول فقط وكما دخل شهر رخصت فيه (قوله او يملكه القيم) هذا فيما اذا ضرر رفع البناء فكان عليه
 أن يقول فان لم يضر رفع وان ضرر لابل يملكه القيم الخ وعبارة البحر ينظر ان كانت أجرة تم مشاهرة اذا جاز رأس
 الشهر كان للقيم فسخ الاجارة ثم ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف فله رفعه لانه ملكه وان كان يضر به فليس
 له رفعه لانه وان كان ملكه فليس له أن يضر بالوقف ثم ان رضى المستأجر أن يملكه القيم للوقف بالقيمة مبنيا
 او منزوعا أي ما كان أخف يملكه القيم وان لم يرض لا يملك لان التملك بغير رضاه لا يجوز فيبقى الى أن يخلص
 ملكه اه قلت سيأتي في كتاب الاجارات أنه ان ضرر يملكه القيم لمصلحة الوقف جبر على المستأجر كما في عامة
 الشروح فيقول عليها لانها لنقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى اه وذكرته في المنع هنا وحاصله
 أنهم في الفتاوى كالبحر والعمادية جعلوا الخيار للمستأجر ولو كان التعلق بضرر وأصحاب الشروح
 جعلوا الخيار للناظر ان ضرر والا فلا مستأجر ولا يجزئ أن كلامي في الفتاوى والشروح مخالف لما مر من قوله
 والترك في يده كما بهنا عليه آفا وعلت التوفيق على التحقيق (قوله والظاهر أنه لا تقبل الزيادة الخ) حاصله
 أنها مثل المشاهرة فانه في المشاهرة لا تقبل الزيادة أيضا بل يصير الى اتهامه الشهر والحاصل أنه لا تقبل الزيادة
 في كل الصور حيث لم تزد أجرة مثله في ذاتها للزوم العقد وعدم موجب الفسخ فلو قال والظاهر أنها كذلك
 لكان أخصر وأولى أفاده الخبر الرمي في حاشية البحر (قوله وأما وقف الاقطاعات الخ) هي ما يقطع
 الامام أي يعطيه من الارض رتبة او منفعة لمن له حق في بيت المال وحاصل ما ذكره صاحب البحر في رسالته
 الخصمة المرضية في الاراضي المصرية أن الواقف لارض من الاراضي لا يخلو اما أن يكون مالكا لها من الاصل
 بأن كان من أهلها حين يمن الامام على أهلها او تلقى الملك من مالكها بوجه من الوجوه أو غيرهما فان كان الاول
 فلا خفاء في صحة وقفه لوجود ملكه وان كان الواقف غيره فلا يخلو اما ان وصلت الى يده باقطاع السلطان
 اياه له او بشرائه من بيت المال من غير أن تكون ملكه فان كان الاول فان كنت مواتا او ملكا للسلطان صح
 وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح قال الشيخ فاسم ان من أقطعه السلطان أرضا من بيت المال ملك
 المنفعة بمقابلة ما عدله فله اجارتها وتبطل بموته أو اخرجها من الاقطاع لان السلطان أن يخرجها منه اه وان
 وصلت الارض الى الواقف بالشراء من بيت المال بوجه مسوغ فان وقفه صحيح لانه ملكها وبراى فيها
 شروطه سواء كان سلطانا أو أميرا أو غيره ما ذكره السيوطي من أنه لا يراعى فيها الشرائط ان كان سلطانا
 أو أميرا فجمول على ما اذا وصلت الى الواقف باقطاع السلطان من بيت المال أو بناء على أصل في مذهبه وان كان
 الواقف لها السلطان من بيت المال من غير شرائه فافق العلامة فاسم بأن الوقف صحيح أجابه حين سئل عن
 وقف السلطان جقمق فانه أرصد أرضا من بيت المال على مصالح مسجد وأفتى بأن سلطانا آخر لا يملك ابطاله
 اه حاصل ما في الرسالة قلت وما أفتى به العلامة فاسم مشكلا لما تقدم من أنها ان كانت من حق بيت المال
 لا يصح وكذا ما سبذ كره الشارح في فروع الفصل الاتي عن المبسوط من أن السلطان مخالفه شرط الواقف
 اذا كان غالب جهات الوقف قرى ومزارع لان أصلها بيت المال أي فلم تكن وقفا حقيقة بل هي ارصاد

ومثله في البحر وفيه لو زيد
 عليه ان اجارته مشاهرة تفسخ
 عند رأس الشهر ثم ان ضرر
 رفع البناء لم يرفع وان لم يضر
 رفع او يملكه القيم برضى
 المستأجر فان لم يرض تبنى الى أن
 يخلص ملكه محيط بقى لواجارته
 مسانمة او مدة طويلة والظاهر
 أنه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر
 عليه ولا ضرر على الوقف لان
 الزيادة انما كانت بسبب البناء
 لا لزيادة في نفس الارض انتهى
 وأما وقف الاقطاعات ففي النهر
 لا يجوز الا اذا كانت الارض
 مواتا او ملكا للامام فأقطعها
 رجلا

مطلب
 مهم في وقف الاقطاعات

مطلب
 في اوقاف الملوك والامراء

قال وغلب أوقف الامراء بصر
انما هو اقطاعات يجعلونها مشتركة
صورة من وكييل بيت المال
رفي الربانية

ولو وقف السلطان من بيت مالنا
لمصلحة تمت يجوز ويؤجر
قلت وفي شرحها للشرع لا
وبدا يصح ادنه بذلك ان تمت
عروة له صلحا لبقاء ملك مالها
قبل البيع (الملك) الثاني (بيع)
الوقف غير المسجل لوارث اوقف
معا (بيع) ومن حكمه يطلان
الوقف مرم مسجد حتى لو باعه
الوقف اوقفه اوقفه اوقفه
وقفه لجهة أخرى وحكمه بالتأني
قد لا الحكم . . . ومال من مع
الناس لروعه في مثل المجهاد
كأحدته المصنف

مطلب
في اطلاق الثاني مع الزيادة
لاراء الزيادة

أخرجها الامام من بيت المال وعينها لمن يستحق منه من العلماء ونحوهم كما وضعناه في باب انفسر واخراج
والجزية وقد منها هناك انه اذا لم يعلم ثراؤه لاولاه لا عدمه فاطاها رة لا يحكم بجهة وقفها لان شرطه الملك ولم يعلم
ولا يلزم علمه من وقفه لهما لان الاصل بقاؤها لبيت المال كما يقبده المذكور عن الميسوط ولهذا اتفق المولى
أبو السعود بأن أوقف الملوكة والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال او تقول اليه اه وأما ما ذكره
في التهرنك من قوله واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل هو العدة فالظاهر ان معناه اذا علم
الشراء ولكن لم يعلم حاله هل هو صحيح أم لا لعدم وجود شرطه لانه لا يصح الشراء من بيت المال الا اذا كان
بالمسلمين حاجة كما مر هناك فيحصل على الاصل وهو العدة فافهم ولعل مراد العلامة قاسم بقوله ان الرهب
صحيح أي لازم لا ينقض على وجه الارصاد المقصود منه وصول المستعير الى حقوقهم ولم يرد حقيقة الوقف
وقد من تمام ذلك هناك فراجع (قوله يجعلونها مشتركة صورة) أي بدون شرائطه المدة لعدم احتياج
بيت المال الى بيعها في هذه الدولة العثمانية أعز الله بها الاسلام والمسلمين ومقتضاه أنه لا يكون وقفنا حقيقة
بل هو ارصاد كما علمه مما حرناه آنفا فلم يكن مما جهل حال شرائه حتى يحصل على العدة فافهم (قوله لمصلحة
عمت) كالوقف على المسجد بخلافه على معين وأولاده فانه لا يصح وان جعل آخره للفقراء كما أوضحه العلامة
عبد البر بن النخنة ط (قوله ويؤجر) لان بيت المال معد للخال المسلمين فاذا أبده على مصرفه الشرعي
يثاب لاسيما اذا كان يخاف عليه أمراء الجور الذين يصرفونه في غير مصرفه الشرعي فيكون قد منع مريض
منهم ويتصرف ذلك التصرف ذكره العلامة عبد البر ط ومعاده أنه ارصاد لا وقف حقيقة كما تقدمناه (قوله
قلت الخ) أصله ما في الخيانة لو أن سلطانا اذن لقوم أن يجعلوا أرضا من أراضي بلاده حوايت موهوبة على
المسجد أو أمرهم أن يبنوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة تحت عبوة ينفذ لئن اتبعوا لمصلحة ما عين دور
أمر السلطان فيها واذا فقت صلها حتى على ملك ملاكها ولا يندأ أمره فيها اه قلت ومقادير دليل
أن المراد بالمنسوخة هنا التي لم تقسم بين الفاعين اذ لو قسمت صارت ملكا لهم حقيقة فأنزل (قوله المطلب
القاضي) أي أجاز ط من الراني (قوله بيع الوقف) أي كاه أو بعبه كما اتفق به المولى أبو السعود وقال
ان لم يكن مسجلا وباعه برأى الحاكم بطل وقضية ما باعه والباقي على ما ذكرنا كما قلناه عنه المصنف في المنع (قوله
غير المصنف) مع في قولهم مسجلا أي محكوما يلزمه بأن صار التروم حادثة وقع التنازع فيها فلم يأنس
باللزوم بوجه الشرعي رمل ويسمى مسجلا لان الحكموم يكتب في سجل الناسي (قوله ومن حكمه يطلان
الوقف) الصبر في أن عائد الى اطلاق التذي وعبارة البرازية من حكمه ببيع الوقف اه والظاهر ان اعادة
بطلان الوقف يكون بعديه تأمل (قوله كما حقيقته المصنف) حيث ذكرنا هذا من مبيعا على قول الامام وسما
بعدم لزوم الوقف قبل المسجل بل هو صحيح على قولهما ما يبالو وقوعه في أصله ليجز فيه بالتسريح في ابرار
ويؤيد قول قارئ الهداية اذ راجع الواقف عما وقفه قبل اتمامه بلزمه بيع عمدة المكن التتوى على خلافه وأنه
يلزم ملاحكم ومع ذلك اذا قضى بجهة الرجوع فاض حتى يصح ونسفه فاقضه ما يصح على جهة آخرى وحكم
به حكمه مع لزوم ما راعى المعتبر الثاني لتأييده بالحكم اه وبه يتدفع ما ذكره العلامة قاسم ومن تبعه من عدم
الانفاذ مع دلالة بانه قد اتم بالرجوع اه وليس كذلك لما في السراجية من قوله ان الذي يفتي بقول الامام على
الاطلاق ثم يقول ابي يوسف يقول محمد ثم يقول زفر والحسن برز ياد ولا يفتي به الا بالبرز هذا قول الامام
معصم أيضا فقد جرم به اه من أصحاب المتن ولم يقولوا على غيه مودجه ابن كحل في بعض مؤلفاته واذا كان
في المسئلة قولنا من صحتان يجوز اقتداءوا لاقتداء باحدهما هذا حاصل ما ذكره المصنف وفيه تفسر ان ثبت
المذهب مطبقة على ترجيح قولهما بالزوم بلا حكم وبانه الفتى به وفي المنع أنه الحق كما مر على يدي والناسي
الفعل به وأما قوله جرم به بعض أصحاب المتن الخ فبعبه انهم ذكرنا قول الامام بالكون المتن وسوءه
لقل مذهبه ثم ذكرنا قولهما وفرعوا عليه وأما قول السراجية ان الفتى يفتي بقول الامام على الاطلاق
ولا يفتي فذا في غير ما سرح أهل المذهب بترجيح خلافه ولما قال انه لم يكن يحتج ولا شك أن أهل الاجتهاد
في المذهب رجحوا قولهما فاعلينا الساع ترجيحهم والا كان عبنا كما رجحوا قولهما في المراجعة والخبر ثبت أن قوله
مرجوح واقضاء بالارجوح غير صحيح وأما ما اتفق به قارئ الهداية فتدفع في نفسه بخلافه وقد كان المتن

على قولهما انه لا يشترط لزومه شئ مما شرطه أبو حنيفة فعلى هذا الوقف هو الازل وما فعله ثانيا لا اعتبار به
 الا ان شرطه في وقته اه وعن هذا قال في البحر ولو قضى الخنق بعهة يبعه فحكمه باطل لانه لا يبيع
 الا بالبيع المتي به فهو موزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية فالبيع باطل ولو قضى القاني
 بعهته وقد أفتى به العلامة قاسم وأما ما أفتى به قارئ الهداية من صحة الحكم ببيعته قبل الحكم بوقته فمحمول
 على أن القاني يجتهد أو سهو منه اه فافهم (تنبيه) صريح كلام القنية المذكور أن البيع باطل لا فاسد
 قال المتقدم في شرحه وقد وقع فيه اختلاف وأفتى بعض مشايخ العصر بفساده ورتب عليه ملك المشتري اياه
 والصحيح انه باطل وقد بينا ذلك في رسالة لما وقع الاختلاف في البلاد الرومية وأفتى من فيها بسريان الفساد
 اذا بيع ملك ووقف صفقة واحدة وخالفه شيخنا السيد الشريف محي الدين الشهير بعمل أول أمير وألف جماعة
 من المصريين رسائل في ذلك حتى الشافعية كالشيخ ناصر الدين الطيلاوي لما وقع بين قاضي القضاة نور الدين
 الطرابلسي وقاضي القضاة محي الدين ابن الياس اه (قوله وأفتى به) أي المصنف في فتاواه (قوله سيما
 شيخه) أي صاحب البحر في فتاواه وقد علمت أنه في بخره ما ارتضاه (قوله لكن حكمه في النهر) أي سيما البحر
 كما علمت ومثل القاني المتقدم من قديمه تدايراه أفاده ح (قوله لا يبيع بعهه) يفيد أن إطلاق القاني
 يبيع الوقف لغير الوارث حكم بطلان الوقف ويعود الى ملك الوارث غايته أن يبيع غير الوارث باطل لانه باع
 ملك الغير لكن ينبغي أن يكون البيع صحيحا موقوفا على اجازة الوارث كما لا يخفى اه ح لكن ليس في كلام
 الشارح ما يوجب البطلان لأن قوله لا يبيع وقوله لا يجوز لا يقتضيه وليس في كلامه أيضا ما يقتضي بطلان
 الوقف بمجرد إطلاق القاني بعهه لغير الوارث وقوله لانه اذا بطل يعني بعد البيع (قوله لما في العمارة باع
 التيمم الخ) ينبغي أن يكون هذا في صورة الاستبدال اه ح وعليه فالمراد بالمسوق الشرعي وجود شرائط
 الاستبدال وقيد بامر القاني لأن الاستبدال اذا لم بشرطه الواقف لا يجوز لغير القاني كما مر (قوله وأما
 المسجل الخ) ظاهره أنه مقابل قول المتن غير المسجل فيكون المراد به المحكوم بلزومه وهذا الاشبه في عدم صحة
 بيعه ما لم يصل الى حال يجوز استبداله أو ما لو انقطع ثبوته في الخصاف أن الاوقاف التي تقادم أمرها ومات
 شهودها ما كان لها رسوم في دواوين القضاة وحتى في أيديهم أكرت على رسومها الموجودة في دواوينهم
 استعسانا اذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين القضاة القياس فيها عند التنازع ان من أثبت
 حقا حكم له به اه وسيأتي تمامه في الفروع (قوله الوقف في مرض موته كهيبة فيه) أي في مرض الموت
 أقول الا أنه اذا وقف على بعض الورثة ولم يميزه بأقربهم لا يطل أصله وانما يطل ما جعل من الغلة لبعض الورثة
 دون بعض فيصرف على قدر موارثهم عن الواقف مادام الموقوف عليه حيا ثم يصرف بعد موته الى من شرطه
 الواقف لانه وصية ترجع الى الفقراء وليس كوصية لوارث لا يطل أصله بالرد نص عليه هلال رحمه الله تعالى
 فتنبه لهذه الدققة شرعا لامية وقدمنا تمام الكلام عليه عند قول المصنف اوبالموت (قوله من الثلث مع
 القبض) خبر ثان عن قوله الوقف او متعلق بمحذوف وعبارة الدرر فيعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيها من
 القبض والاقرار اه وأصله في الخاتمة حيث قال فيها قال الشيخ الامام ابن الفضل الوقف على ثلاثة أوجه
 اما في الصحة أو في المرض أو بعد الموت فالقبض والاقرار شرط في الاول كالهمة دون الثالث لانه وصية وأما الثاني
 فكما لا قول وان كان يعتبر من الثلث كالهمة في المرض وذكر الطحاوي أنه كالمضاف الى ما بعد الموت وذكر
 السرخسي أن الصحيح أنه كوقف الصحة حتى لا يمنع الارث عند أبي حنيفة ولا يلزم الا أن يقول في حياته وبعد
 حياته اه ملخصا به علم أن المراد بالقبض قبض المتولى وهو مبني على قول محمد بشرط التسليم والاقرار كما مر
 بيانه وأن الخلاف في كون وقف المرض كوقف الصحة أو كالمضاف الى ما بعد الموت غرته في كونه لا يلزم على قول
 الامام فاذا مات يورث عنه كوقف الصحة او يلزم فلا يورث كالمضاف وحيث منى الشارح على ترجيح قول
 أبي يوسف بعدم اشتراط القبض كان الاولى له حذف قوله مع القبض ولثلايوهم أن المراد قبض الموقوف عليه
 (قوله او اجازة الوارث) أي وان لم يخرج من الثلث (قوله والابطال) الا أن يظهر له مال آخر اصعاف
 وخاتمة (قوله ولو اجازة البعض) أي بعض الورثة جاز بقدره أي نفذ ما زاد على الثلث بقدر ما اجاز وبطل
 باقي ما زاد وصورته لو كان ماله تسعة ووقف في مرضه ستة ومات عن ثلاثة أولاد فجاز أحدهم نفذ في واحد

معه
 بيع الوقف باطل لا فاسد

وأفتى به تبعنا الشيخه وقارئ
 الهادي والمثلا أبي السعود قلت
 لكن حكمه في النهر على القاني المجتهد
 فراجع (ولو) أطلق القاني
 البيع (لغيره) أي غير الوارث
 (لا) يبيع بعهه لانه اذا بطل عاد
 الى ملك الوارث وبيع ملك الغير
 لا يجوز درر يعني بغير طريق
 شرعي لما في العمادية باع القيم
 الزهني أمر القاني ورأيه جاز
 فأت وأما المسجل لوانقطع ثبوته
 وأراد أولاد الواقف ابطاله فقال
 المذني أبو السعود في معروضاته
 قد منع القضاة من استماع هذه
 الدعوى انتهى فليحفظ (الوقف
 في مرض موته كهيبة فيه) من
 الثلث مع القبض (فان خرج)
 الوقف (من الثلث او اجازة
 الوارث نفذ في الكل والابطال
 في الزائد على الثلث) ولو اجاز
 البعض جاز بقدره

معه
 في الوارث اذا استلم ثبوته

مطلب
 الوقف في مرض الموت

مطل

في وقف الراهن والمرضى المديون

وبطل وقف الراهن معسر ومريض
مديون به بخلاف ما يفتي به
الحنابلة فان شرط وفاء دينه من غلته
صح وان لم يشترط يوفى من الناصل
عن كفايته بالاسرف ولو وقفه
على غيره فغلته من جهله خاصة
فتاوى ابن نجيم قلت قد يحيط لان
غيره لا يجوز في ثلث ما بقي من
الدين لولاه ورثة والا فني كماله
داعها الثاني ثم طهر ما شرى
به أرض بالها وتماهه في
الاسعاف في باب وقف المرضي
وفي الوهية

وان وقف المراهون فانه كغير
فان مات عن غيرتي لا يغير
أي والفيصل اوله فله بهل
فلا تأكل فلان في موصات
المتفق أي المود - ثل من
وقف على أولاده وهر من
الديون هل يصح أو لا يصح
ولا يلزم والقسمة موعون من
الحكم ونسجمل الوقف بتقدير
ما شغل بالدين انتهى فليحيط

فيصح الوقف من أربعة وسباني في كتاب الوصايا أجاز البعض ورد البعض به زعلي الجبر بقدر رحمة وسباني
بأنه ان شاء الله تعالى (قوله وبطل وقف الراهن معسر) فيه مسامحة والمراد أنه سيظل في الاسعاف وغيره
لو وقف المراهون به تسليمه صح وأجبره الثاني على دفع ما عليه ان كان موسرا وان كان معسرا بطل الوقف
وباعه فيما عليه اه وكذا الوصايا فان عن وفاء عاد الى الجهة والبيع وبطل الوقف كأي النسخ (قوله
ومريض مديون بمحيط) أي بدين محيط بماله فنه يساع وينقص الوقف بمجر وباني بمحيط وفي ط
عن الفواكه البدرية الذين انحيط بآله كمانع من نفوذ الاعتاق والابقاف والوصية بالمال والخصاينة في عقود
العوض في مرض الموت الابا جزة الدائنين وكذا يمنع من انتقال الملك الى الورثة في بيع نصرة فهمه الابا جزة
اه (قوله بخلاف صحيح) أي وقف مديون صحيفه نه يصح ولو قصد به الماطلة لانه صادف ملكه كأي النسخ
الوسائل عن الذخيرة هل في الفتح وهو لازم لا ينتقض ارباب الديون اذا كان قبل الحجر بالتفاد لانه لم يعلم
حتمهم بالعين في حال صحته اه وبه أفتي في الخبرية من البيوع وذكر أنه أفتي به ابن نجيم وسباني في كلام
عن المأروضات (قوله لو قبل الحجر) أما بعده فلا يصح وقد مضى أول الباب عند قوله بشرطه شرط سائر
التبرعات عن النسخ انه لو وقفه على نفسه ثم على جهة لا تقطع يعني أن يصح على قول أبي يوسف المعصوم وعبد
الكل اذا حكم به حاكم اه وتقدم هناك الكلام عليه وحاصله أن وقفه على نفسه ليس بغيره حتى أن عدم
صحته وقف المحور انما يظهر على قولها ما يصحح من النسخه أما على قوله ولا لانه لا يرى بعهة حرة هي في نصرة
رفدا وعن هذا صحة بغير النصرة بعهة وقفه لان القضاء بغيره لا يرفع الخلاف لو فوج اختلاف في نفس
النصرة كغيره حتى يبي اهداية فصح الحكم بعهة نصرة فنه عند الامام فيصح وقفه على حكمه بلرومه مشاكي
لان الامام وان قل بعهة نصرة فنه لكنه لا يقول بلروم الوقف والتاقل بلرومه لا يقول بعهة نصرة في المحور
فيصير الحكم بلروم وقفه مبرك من مذهبي هذا حاصل ما ذكره في النسخ الوسائل وأجاب عنه بأنه في منية
المتفق يجوز الحكم صحة المتفق وقد تناهوا فيه عند اسلام على وقف المشاع (قوله فن شرط وفاء دينه) أي
وقفه على نفسه بشرط وفاء دينه منه كأي فتاوى ابن نجيم وحده الشارح استعمل بالمقابل وهو قوله ولو وقفه
على غيره اه ح (قوله يوفى من الناصل عن كفايته) أي اذا حصل من غلته الوقف نبي عن فوته فدمر ما
أن يأخذ وامنه لان الغلة بقيت على ملكه ذخيرة (قوله لولاه ورثة) أي وفي غير ما يقوله والا وان
لم يكن له ورثة او كن وأجازوا اه ح (قوله فلو باعها الثاني) أي في صورة انحيط اه ح (قوله
أي ولا يسطر) بالبناء للصحيح وهذا نصه بانه هووم أي وان لم يمت عن حال يفي بما عليه من الدين فان
الوقف يغير أي طلة الثاني ويذهب الى قول شربلاني في شرح الوهية وحدايها عتق العبد الراهن
لا يساع ويسعى في الدين ان لا يرد على دينه ولا يطل العتق ويحث فاضل فقال ينفذ أن لا يطل الوقف ويؤخذ
من غلته لوفاء الدين كعباية العبد اذا لم يندبر بزم والجامع بينهما التحريم برفق الوقف بغيره عن النسخ
وتعلق حق الغير بشي من ربه كعباية العبد بل انه يمكن اذ قد توت العبد قبل اداء العباية والعقار باق
رعاية لمصلحة طينائل اه ما في شرح الوهية قلت وفيه سر لنهور الدرق بين الوقف والعبد فان
العتق عند لازم واستهلاك لارهن من صل وجه بخلاف الوقف فانه حسن العين على ملك الوافق والتصدق
بالمصلحة عند الامام وهذا يوم الثواب بدوامه لقائه على ملكه وقد وقع الخلاف في عوده الى ملك الوافق بعد
خرابه وفي جوازيه اذا اطلقه القاضي للواقف او وارثه كما مر بخلاف العتق فانه لا خلاف في عدم
عوده الى الملك فلذا كان الوقف موقوفة على الملك فاذا ائتمكته فندوان لم يقتك حتى مات وترك ماله فنه يفتك
منه وان لم يترك مالا يطل العتق في الملك من العين بدونه والمصلحة صل الكسب خارجة عن الرهن فان
الذي كان للمرتهن فيه حق الحبس اعماه والعين وأما العبد فلا يكر رده بعد العتق الى الملك بوجه فلهذا تسمى
ولان العتق من أول الامر صدر من غير موقوف بخلاف الوقف هذا ما طهره (قوله اوله فله بهل)
حكايه قول آخر فليست اوفيه لتصير لكن عمت أن هذا القول بحث غيره منقول وأنه قياس مع الفارق
فهو غير مقبول (قوله قلت اكر الخ) استدرك على قوله بخلاف صحيح اه ح والاقرب انه استدرك
على ما في الوهية فانه في معاصرها (قوله فأجاب لا يصح ولا يرمح) هذا احتياط لصريح الأصول

كما قدمناه عن الذخيرة والفتح الآن يخص بالمرضى المدينون وبعبارة الفتاوى الاسمايلية لا يتخذ القاضي هذا الوقف ويجبر الواقف على بيعه ووفاء دينه والقضاء ممنوعون عن تنفيذه كما أفاده المولى ابوالسعود اه
وهذا التعبير أظهر وحاصله أن القاضي اذا منعه السلطان عن الحكم به كان حكمه باطلا لانه وصكيل عنه
وقد نهى الموكل صيانة لاموال الناس ويكون جبره على بيعه من قبيل اطلاق القاضي بيع وقف لم يسجل
وقدمت الكلام فيه وينبغي ترجيح بطلان الوقف بذلك للضرورة (قوله اولاً غنياء ثم الفقراء) أما للاغنياء
فقط فلم يجوز لانه ليس بقربة كما مر أول الباب (قوله كساجد الخ) وكذا مصاحف مساجد وكتب مدارس
كما هو ظاهر ما مر عند قوله ومنقول فيه تعامل (قوله لاحتياج الكل لذلك) أي للتزول في الخمان
والشرب من السقاية الخ زاد في الهداية أن الفارق بين الموقوف للغة وبين هذا هو العرف فان أهل العرف
يريدون بذلك في اللغة للفقراء وفي غيرها التسوية بينهم وبين الاغنياء (قوله بخلاف الادوية) أي الموقوفة
في التبرار خاتمة فان الحاجة اليها دون الحاجة الى السقاية فان العطشان لو ترك شرب الماء يأثم ولو ترك المريض
التداوى لا يأثم أفاده ح عن المنع (قوله فيدخل الاغنياء تبعها) هذا في التعميم أما في التخصيص
فهو من مقصودون اه ح (قوله وبأنه أخرجه من يده) أي سلمه الى المتولى على قول محمد بأن ذلك شرط
وقوله صحيح يعني عنه لأن صحة الوقف باستيفاء شروطه (قوله ووارثه يعلم خلافه) أي انه لم يقفه ولم يخرج
من يده درر (قوله قضاء) أما في الديانة فتسمع دعواه يعني يسوغ له السعي في ابطاله وأخذ نفسه حيث علم
أن اقرار موثرته كاذب في نفس الامر وأنه باق على ملكه لأن الحكم بجوازه انما هو بناء على ما أقر به لاعلى
نفس الامر (قوله وتبطل اوقاف امرئ بارتداده الخ) لا يحمل لذلك كره هنا ومجمله أول الباب وقد ذكره هناك عن
الفتح وحاصله مستلذان * احدهما لو وقف ثم ارتد والعاذ بالله تعالى بطل وقفه وان عاد الى الاسلام مالم يعد
وقفه بعد عود لم يحوط عمله بالردة ونظر فيه ابن الشحنة في شرحه بأن الحبوط في ابطال الثواب لا فيما يتعلق به
حق الفقراء وأجاب الشرنبلالي في شرحه بما في الاسعاف من انه لما جعل آخره للمساكين وذلك قربة تبطل
اه قلت وهذا الجواب غير ملائق للسؤال وانما ذكره في الاسعاف جواباً عن سؤال آخر وهو أنه اذا وقفه
على قوم باعيا عنهم لم يكن قربة فأجاب بما ذكر فالجواب الصحيح أن الوقف على الفقراء قربة باقية الى حال الردة
والردة تبطل القربة التي قارنتها كالأمر في حال صلاته او صومه بخلاف ما اذا ارتد بعد صلاته او صيامه فانه
لا يبطل نفس الفعل بل ثوابه فقط وأما حق الفقراء فانما هو في الصدقة فقط فاذا بطل التصديق الذي هو معنى
الوقف بطل حقهم منها وان كان لا يمكن ابطاله قصداً كما يبطل في خراب الوقف وخروجه عن المنفعة هذا
ما ظهر لي فافهم * الثانية لو وقف في حال ردته فهو موقوف عند الامام فان عاد الى الاسلام صح والابان مات
او قتل على ردته او حكم بها فبطل ولا رواية فيه عن أبي يوسف وعند محمد يجوز منه ما يجوز من القوم الذين
انتقل الى دينهم ويصح وقف المرتدة لانها لا تقتل الآن يكون على حج أو عرة ونحو ذلك فلا يجوز كما في شرح
الوهامية ملخصاً (قوله في حال ارتداد) منصوب على الضرفية متعلق باسم لا وأجد رأي أحق خبرها
والمعنى لا يكون الوقف حال الردة أحق بالبطلان من الوقف قبلها بل ذالاً أحق بالبطلان لعدم توقفه هذا
ما ظهر لي فافهم والله سبحانه اعلم

• (فصل) •

هذا الفصل مشتمل على بيان أحكام اجارة الوقف وغصبه والشهادة عليه والدعوى به والمتولى عليه وما ينبع
ذلك وزاد فيه الشارح فروعه مهمة وفوائده (قوله يراعى شرط الواقف في اجارته) أي وغيرها المسببات
في الفروع من أن شرط الواقف كنص الشارع كما سيأتي بيانه في مسائل تقدمت (قوله فلم يزد القيم
الخ) بمعنى اذا شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجارها وكانت اجارتها
أكثر من سنة انفع للفقراء فليس للقيم أن يؤجرها أكثر من سنة بل يرفع الامر للقاضي حتى يؤجرها لانه
ولاية النظر للفقراء والغائب والميت وان لم يشترط الواقف فله تقيم ذلك بلا اذن القاضي كما في المنع عن الخيانة
ولو استثنى فقال لا يؤجر أكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء فله تقيم ذلك اذا رآه خيراً بلا اذن القاضي اسعاف

(قوله)

هذا
في وقف المرتدة

(الوقف) على ثلاثة أوجه (أما
للفقراء أولاً غنياء ثم الفقراء
او يستوى فيه الفقريشان كرباط
وخان ومساكن وسقايات وقناطر
ونحو ذلك) كساجد وطواحين
وطست لاحتياج الكل لذلك
بخلاف الادوية فلم يزل في بلا
تعميم او تخصيص فيدخل
الاغنياء مع الفقراء قسمة (فرع)
أقر بوقف صحيح وبأنه أخرجه
من يده ووارثه يعلم خلافه جاز
الوقف ولا تسمع دعوى وارثه
قضاء درر وفي الوهبية

وتبطل اوقاف امرئ بارتداده
في حال ارتداد مسه لا وقف اجدر
(فـ) — ليراعى شرط الواقف
في اجارته (فلم يزد القيم بل القاضي

(قوله لتغير) أى فيما إذا كان الوقف على الفقراء ومثله الوقف على المسجد وكذا الوقف على أولاد الوافئ
 لان منهم الفقير والغائب بل ومن لم يخلق عند الاجارة (قوله وغائب وميت) فإنه يحفظ نقطة ومال
 المفقود ومال الميت الى أن يظهر له وارث او وصى (قوله وقيل تنقيد بسنة) لان المدة اذا كانت تؤدى الى
 ابطال الوقف فان من رأى يتصرف فيها تصرف الملائكة على طول الزمان بظنه مالكا اسعاف (قوله مطلقا)
 أى فى الدار والارض ح (قوله وبثلاث سنين فى الارض) أى اذا كان لا يمكن المستأجر من الزراعة
 فيها الا فى الثلاث كما قدم المصنف تعالى الدرر حيث قال يعنى أن الارض ان كنت مما تررع فى كل سنتين مرة
 او فى كل ثلاث كان له أن يؤجرها مدة يمكن فيها من الزراعة اهـ ومثله فى الاسعاف وكذا فى الخفاية لكن
 ذكر فيها بعد ذلك قوله وعن الامام أبى حفص البخارى أنه كان يجير اجارة الضياع ثلاث سنين قال آخر أكثر
 اختلافوا فيه وأكثر مشايخنا لا يجوز وقال غيرهم برفع الامر الى القاضي حتى يظنه وبه أخذ السني
 أبو البت اهـ وظاهره جواز الثلاث بلا تنصيص بل تأمل وأن يختار انفسه جواز الاكثر وكن لقاضي استلهاها
 أى اذا كان أنفع للوقف ثم رأيت الشربللى اعترض على الدرر بأنه أخرج المتري عن ظاهره والفقوى على
 اطلاق المتري كما أطلقه شارح الجمع وهو قول الامام أبى حفص الكبير اهـ واعلم أن المسئلة فيها ثمانية أقوال
 ذكرها العلامة قنالى زاده فى رسالته أحدها قول المتقدمين عدم تندير الاجارة بمدة ورجحه فى أنفع الوسائل
 والمفتى به ما ذكره المصنف خوفا من ضياع الوقف كما علمت (قوله الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك) هذا
 أحد الأقوال الثمانية وهو ما ذكره الصدر الشهيد من أن اختار أنه لا يجوز فى الدور أكثر من سنة الا اذا كانت
 المصلحة فى الجواز وفى الضياع يجوز الى ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة فى عدم الجواز وهذا أمر يختلف
 باختلاف المواضع واختلاف الزمان اهـ وعزاء المصنف الى أنفع الوسائل وأشار الشارح الى أنه
 لا يجانب ما فى المتري لان أصل عدول المتأخرين عن قول المتقدمين بعدم التوقيت الى التوقيت إنما هو بسبب
 الخوف على الوقف فذات المصلحة الزيادة او النقص اتبع وهو يوفقى حسن ومن فرغ ذلك
 ما فى الاسعاف دار رجل فيها موضع وقف بمقدار بيت واحد وليس فى يد المتولى شئ من خله الوقف وأراد
 صاحب الدار استجاره بمدة طويلة فلو أن كان ذلك الموضع مسلط الى الطريق الا انهم لا يجوز له
 أن يؤجره مدة طويلة لانه فيه ابطال الوقف وان لم يكن له مسلك جار اهـ وفى فتاوى قارى الهداية
 اذا لم تحصل عمارة الوقف أو سئل برفع الامر للمالك يؤجره أكثر اهـ أى اذا أخرج الى تمارته من أجزائه
 يؤجره الحاكم مدة طويلة بقدر ما يعمر به (تنبيه) محل ما ذكره من التنقيح ما اذا كان المؤجر غير الوافئ
 لما فى الفتية أجز الوافئ عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انقضت الاجارة ويرجع بمابق
 فى تركه الميت اهـ تأمل ثم ان أرض التيمم فى حكم أرض الوقف كما ذكره فى الجوهرة وفى ما صاحب
 البحر والمصنف وكذا أرض بيت المال كما فى به فى الخيرية وقول من كذب الدعوى ان أراد بيت المال
 جرت على رقبته اهـ أحكام الوقوف المؤبد (قوله لو احتج بذلك) أى لا يجازى الى مدة زائدة عن التقدير
 المذكور أى بأن لم تحصل عمارة الوقف الا بذلك كما ذكرناه انما عارض قارى الهداية (قوله بعد عقود) أى
 عقود مترادفة كل عقد سنة بكذا خفية والظاهر ان هذا فى الدار ما فى الارض فبمع كل عقد ثلاث سنين
 وصورة ذلك أن يقول أجرنت الدار فلانية سنة تسع وأربعين بكذا وأجرنت اياها سنة تسع وأربعين بكذا وأجرنت
 اياها سنة احدى وخمسين بكذا وهكذا الى تمام المدة (قوله والثانى لا) أى لا يكون لازما وأراد بالثانى ما عدا
 العقد الاول لان جميع ما عداه مضاف لكن قال قاضى خان وذكر خمس الائمة السرخسى أن الاجارة مضافة
 تكون لازمة فى احدى الزوايين وهو الصحيح وأما اعترض قاضى خان قوله ان احتاج الفقير الى تعجيل
 الاجرة يعقد عقودا مترادفة بانهم أجمعوا على أن الاجارة لا تمتد فى الاجارة المضافة بشئ من أطراف التعجيل أى
 فكور للمستأجر الرجوع عما عدا من الاجارة فلا يكون هذا العقد مفيد الحسنى أجاب العلامة قنالى زاده
 بأن رواية عدم لزوم الاجارة المضافة معصية أيضا وبأن قاضى خان نفسه أجاب فى كتاب الاجارات عن الثانى
 بقوله لكن يجب عنه بأن ملك الاجارة عند التعجيل فيه روايات فى مؤخر رواية المدة ههنا العاجلة وهذا
 دعواه الاجماع هنا قلت وقد ذكر الشارح فى أوامر كتاب الاجارة أن رواية عدم لزوم تأييد بأن عاين

لانه ولاية الدار انفسه مؤتمن
 وميت (فلو أعدل الوافئ
 مذهبنا قيل تعلق) الزيادة للقيم
 (وقيل تنقيح بسنة) مطلقا (وبها)
 أى بالسنة (يفتى فى الدار وثلاث
 سنين فى الارض) الا اذا
 كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا
 مما يختلف زمانا وموصفا وفى
 البرازية لوالد مع ذلك بعدد
 عقود الجوار العقد الزمان
 لانه ما جبر والثانى لانه مضاف

مطلب

ارض التيمم وارضى بيت المال
 فى حكم ارض الوقف

مطلب

فى اجارة الطويلة يعقود

مطلب

فى لزوم الاجارة المضافة تعجيل

قلت لكن قال أبو جعفر الشوي
على ابطال الاجارة الطويلة ولو
بعثود ذكره انكرماني في الباب
الناس عشر وأقره قدرى افندى
وسيجي في الاجارة (ويؤجر) أجر
(المثل) ذ (لا يجوز) (بالاقل)
ولو هو المستحق قارئ الهداية
الانقصان يسيرا واذالم يرغب فيه
الابالاقول اشباه (فلورخص
أجره) بعد العقد (لا يفسخ
العقد) لزوم الضرر (ولو زاد) أجره
(على أجر مثله

٣٢ مطلب
لا يصح ايجار الوقف باقل من
اجرة المثل الا عن ضرورة
٣٣ مطلب
في استئجار الدار المرصدة بدون
اجرة المثل

٣٤ مطلب
ليس لناظر الاقالة
٣٥ مطلب
فبم لو زاد أجر المثل بعد العقد زيادة
فاحشة

الفتوى أى فتكون أصح التصحيحين لأن لفظ الفتوى في التصحيح أقوى لكن أنت خير بأن رواية عدم لزوم
هنا لا تنفع لأنه ثبت للمستأجر الفسخ فيرجع بما عمله من الاجرة وان قلنا انها غل بالتجمل فينبغي هاتر جميع
رواية اللزوم للحاجة نظير ما قاله فاضل خان في رواية الملك (قوله الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة
ولو بعثود) أى لتحقيق المذمور المأثريها وهو أن طول المدة يؤدى الى ابطال الوقف كافي الذخيرة قلت لكن
الكلام هنا عند الحاجة فاذا اضطر الى ذلك الحاجة عمارة الوقف بتجمل أجره سنين مستقبلا يزول المذمور
الموهوم عند وجود الضرر المحقق فالظاهر تخصيص بطلان هذه الاجارة بما عدا هذه الصورة وهو جعلها
حيلة لتطويل المدة فتدبر ثم رأيت ط نقل عن الهنديه أن بعض الصكاكين أرادوا بهذه الاجارة ابقاء الوقف
في يد المستأجر أكثر من سنة فقال الفقيه ابو جعفر انما بطلها صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المختصرات
اه ملخصا وأنت خير بأن هذا دليل على ما قلنا من أن ابطالها عند عدم الحاجة فلا يناسب ذكره هنا فافهم
(قوله فلا يجوز بالاقل) أى لا يصح اذا كان بغبن فاحش كما يأتي قال في جامع الفصولين الا عن ضرورة
وفي فتاوى الخاتون بشرط اجارة الوقف بدون أجره المثل اذا نابه نأبة او كان دين اه قلت ويؤخذ منه
ومما عزاه للاشياء جواز اجارة الدار التي عليها مرصدة بدون أجره المثل ووجه ذلك أن المرصدين على الوقف
ينفقه المستأجر لعمارة الدار لعدم مال حاصل في الوقف فاذا زادت أجره مثلها بهذه العمارة التي صارت
لوقف لا تلزمه الزيادة لانه اذا أراد الناظر ايجار هذه الدار ان يدفع ذلك المرصدا لصاحبه لا يرضى باستئجارها
باجرة مثلها الآن لكن أففى في الخبرية يلزم الاجرة الزائدة ولعله تحول على ما اذا كان في الوقف مال وأراد
الناظر دفع المرصدة فحينئذ لا شك في لزوم الزيادة فتأمل (قوله ولو هو المستحق) النعيم راجع للمؤجر
وعبارة قارئ الهداية مسئل عن مستحق لوقف عليه هو ناظره أجره بدون أجره المثل هل يصح ذلك فأجاب
لا يجوز ذلك وان كان هو المستحق لما يصل اليه من الضرر للوقف بالاجرة اه أى لا احتمال موته فينصرف من بعده
من المستحقين وورعما ينصرف الوقف أيضا الآن اذا كان محتاجا للتعمير وأما ما يوجد في بعض نسخ الشرح من
قوله لمحو أن يموت قبل انتضاء المدة وتفسخ هذه الاجارة اه فهو غير ظاهر لانها لا تفسخ بموت الناظر
على أن الضرر راتما هو في ابتنائها بالاجرة القليلة لا في فسخها لانها اذا فسخت تؤجر باجر المثل فلا ينصرف أحد
تأمل ولا يجوز ارجاع النعيم في قوله ولو هو المستحق الى المستأجر اذا الطاهر أنه لا يضر فيه على أحد بعده
لانفساخها بموته فافهم (قوله الانقصان يسيرا) هو ما يتغابن الناس فيه اسعاف أى ما يقبلونه ولا يعتدونه
غبنا (قوله لا يفسخ العقد) أى لو طلب المستأجر فضحه لا يجيبه الناظر للزوم الضرر على الوقف قال
في الفتح وليس له الاقالة الا ان كانت أصح للوقف (قوله ولو زاد أجره) أى بعد العقد على أجر مثله أى
الذى كان وقت العقد وقيد في الحاوى القديسي الزيادة بالنافحة قال في البحر وهو يدل على عدم نقصها
باليسرة ولعل المراد بالنافحة ما لا يتغابن الناس فيها كما مر في طرف النقصان والواحد في العشرة يتغابن الناس
فيه كذا كروه في كتاب الوكالة وهذا قيد حسن يجب حفظه فاذا كانت أجره دار عشرة مثلا وزاد أجر مثلها
واحد فانهم لا تنقض كالو أجزائها المتولى بتسعة فانها لا تنقض بخلاف الدرهمين في الطرفين اه قلت لكن
نقل البيرى وغيره عن الحاوى الحصري أن الزيادة النافحة مقدارها نصف ما تجره أولا اه وأنت
خير بأن هذا يراد ما يجته في البحر نعم في اجارات الخيرية ما يفيد أن المراد بها قدر النقص وهو عين ما يجته في البحر
وفي الخلاصة ان أجره المتولى باجر مثله او بقدر ما يتغابن الناس فيه فانه لا تنفسخ الاجارة وان جاء آخر وزاد
في الاجرة درهمين في عشرة فهو يسير حتى لو أجزا ثمانية وأجر مثله عشرة لا تنفسخ اه فهذا صريح
في أن النقص قليل في طرفي الزيادة والنقصان فلا تنفسخ به الاجارة لكن في وكالة البحر عن السراج أن ما يتغابن
الناس فيه نصف العشر أو أقل فلو أكثر فلا ثم نقل بعده تفصيلا وهو أن ما يتغابن الناس فيه في العروض نصف
العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار النقص وما خرج عنه فهو مما لا يتغابن فيه ووجهه كثرة التصرف
في العروض وقلته في العقار ونقصه في الحيوان وكثرة العبن لقله التصرف فهذا يؤيد بحث البحر هنا وعليه
عمل الناس اليوم وانظر ما في جامع الفصولين آخر الفصل السابع والعشرين فانه نقل التفصيل ثم قال وقيل
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين مما ليس له قيمة معلومة فلو علمت كقيم شراء يسير الغبن لا ينفذ على الموكل

وبه يفتى ونقل انظر الرمي في حاشيته عليه عن البحر والمخ وغيرهما أن الأخير هو الصحيح قلت والظاهر أن القول بالتفصيل بيان لهذا القول تأمل (تنبيه) حترق البحر أن طريق علم القاضي بالزيادة أن يجمع رجلان من أهل البصر والأمانة فيؤخذ بقوله ما معا عند محمد وعندهما قول الواحد بكفي اه (قوله قبل بمقد ثانيا) أي مع المستأجر الأول كانه عليه بعده وقوله به أي باجر المثل والمراد أنه يجدد العقد بالاجرة الزائدة والظاهر أن قبول المستأجر الزيادة يكفي عن تجديد العقد (قوله في الاشياء الخ) هو عين ما في المتن لكسمة نقله لا مور صكت عنها المتن أولها انه ليس المراد بالزيادة ما يشمل زيادة تعنت أي استمرار من واحد أو اثنين فانها غير مقبولة بل المراد أن تزيد في نفسها عند الكل كما صرح به الاستيعابي وأما أن الزيادة من نفس الوقف لا من عمارة المستأجر بحاله لنفسه كما في الأرض المكتورة لاجل العمارة كما مر قبل الفصل ثانيا التصحيح بأنه لا يبقى فانه أقوى ثانيا أنه لا يفسخ العقد بمجرد الزيادة بل يفسخه المتولى كما حرره في أنفع الوسائل وقان فان امتنع بفسخه القاضي رابعها انه قبل الفسخ لا يجب الا المسمى وانما يجب الزيادة بعده (قوله وقيل لا بعدد به ثانيا) أي لا يفسخ ولا يعقد بناء على أن أجرة المثل يعتبر وقت العقد وهذا رواية فتاوى عمرة قد وعليها مسمى في التجنيس اصحاب الهداية والاسعاف والاولى رواية شرح الطحاوي بناء على أن الاجارة تنعقد شيئا فشيئا والوقف يجب له النظر (قوله والمستأجر الأول أولى الخ) تنبيه لقوله بعدد ثانيا والمراد اذا كان مستأجر الاجارة صحيحة والا فلا حقه وقيل الزيادة ويجرح كما في البحر وقوله اذا قبل الزيادة أي الزيادة المعتدة عند الكل كما مر ثانيا فان قلها فهو الاحق والآخرها من الثاني اذا كانت الأرض حالية من الرعافة والا وجبت الزيادة على المستأجر الأول من وقتها إلى أن يستحصل الزرع لأن شغلها بمصلحة يمنع من صحة إيجارها لغيره فإذا استحصل ففسخ وأجر من غيره وكذا لو كن بي فيها وغرس لكن هابقي إلى اتمام العقد لانه لا نهاية معلومة للسنة والعراس بخلاف الزرع فإذا انتهى العقد قدم ثانياه قبل الفصل في قوله وأما حكم الزيادة في الأرض المكتورة الموقوفة من المالك كرهاها (تنبيه) قد علم مما مر بناء على قولهم ان المستأجر الأول أولى انما هو فيما اذا زادت أجرة المثل في أثناء المدة قبل فراغ أجزائه وقد قبل الزيادة أما اذا فرغت مدته فليس بأولى الا اذا كان له فيها حق التقرار وهو المسمى بالكردرار على ما قدمناه مبسوطا في مسئلة الأرض المكتورة من أن له الاستبقاء باجرة المثل دفعا للضرر عن مع عدم الضرر على الوقف وأن هذا مستثنى من اطلاق عبارات المتون والنسوخ المتقدمة لوجوب اقطع والتسليم بعدم مضي مدة الاجارة وهذا كونه أحق بالاستبقاء من غيره وأما وجهه في مسئلة زيادة أجرة المثل في أثناء المدة فهو أن مدة اجارته قائمة لم تنقض وقد عرض في أثناءها ما يتوعد الفسخ وهو الزيادة امارصة فادافلهما ورزى دفعهما كان أولى من غيره لزوال ذلك المذوق في أثناء مدته فلا بدوع فسخها وإيجارها لغيره بل نوحه به بالزيادة المذكورة إلى تمام مدته ثم يوجبها بطر الوقف لم أراد وان قبل المستأجر الأول الزيادة لزوال علة الاحتية وهي بقائه مدة اجارته الا اذا كان له فيها حق التقرار فهو أحق من غيره ولو بعد تمام المدة هذه العلة الاخرى كما علمت وبهذا ظهر أن المستأجر لأرض الوقف ونحوها من حاقوت اودا إذا لم يبين له فيها حق التقرار المسمى بالكردرار لا يكون أحق بالاستبقاء منه فإذ فرغ مدة استبقائه وسواء زادت أجرة المثل أولا وسواء قبل الزيادة أولا خلافا لما يفهمه أهل زماننا من أنه أحق من غيره مطلقا وبمعونه ذا اليد ويقولون انه متى قبل الزيادة المعارضة لا تجوز لغيره ويحكمون ذلك وينفون به مع كونه مخالفا لما طقت عليه كتب المذهب من متون وشروخ وفتاوى بل مستندهم اطلاق عبارة المصنف ها وهو باطل قطعيا لما علمت من أنه محمول في زيادة أجرة المثل قبل اتمام مدة الاجارة كما هو مسمى عباراتهم ولم يقل أحد باطلا فله ولا يفتي مع ذلك ما يفهم من التعداد وضباع الاوقاف حيث لزم من ابقاء أرض الوقف بد مستأجرا واحدا مدة مديدة تؤذيه إلى دعوى غلها مع أنهم منعوا من تطويل مدة الاجارة خوفا من ذلك كما علمت وهذا خلاصة ما ذكرته في رسالتي المسماة بتحرير العبارة في أولي بالاجارة وبما رجعت يظهر لك العجب العجيب وتوقف على حقيقة الصواب والحمد لله المم الوهاب (قوله لا يملك الاجارة) لانه يملك المسافع بالبل فلذلك يملكها غيره بل وهو الاجارة والملك الآخر مما يملك بخلاف الاعارة ط (قوله ولا الدعوى لو غصب منه الوقف) طاهر انه لا يملك الدعوى العبر فيه

قيل بمقد ثانياه على الصريح (في الاشياء ولو زاد أحرم منه في نفسه بلا زيادة أحد فلا متولى فسخها به يبقى وما لم يفسخ فله المسمى (وقيل لا) بمقد ثانيا (كزيادة) واحد (نفسا) فانما لا تعتبر وسعي في الاجارة (والمتأجر الأول أولى من غيره) اذا قبل الزيادة والموقوف عليه العلة (والصحيح) لا يملك الاجارة (ولا الدعوى لو غصب منه الوقف

مطلد
معتد من مسمى قولهم المستأجر الأول أولى

قوله حيث لم انظر أين فاعل
لم اه معجمه

مطلد
الموقوف عليه لا يملك الاجارة
مطلد
في دعوى الوقف عليه

مع أن دعوى الغلة كذلك ففي جامع الفوائد ادعى الموقوف عليه أنه وقف عليه لواءه باذن القاضي يصح
 وقفا وبغير اذنه ففيه روايتان والاصح أنه لا يصح لأن له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان
 الموقوف عليه جماعة فدعى احدهم أنه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة وصح في غلة الوقف لا يملك
 دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى اه فاقاد أن دعوى الموقوف عليه في الغلة كدعوى عين الوقف لكن
 تعليله للاصح بأن له حقا في الغلة لا غير فيصحة دعواه بها وقد يجب أن يثبت عدم سماع دعواه في الغلة اذا كان
 الموقوف عليهم جماعة بخلاف ما اذا كان واحدا وادعى بها لأنه لا يثبت حقه فقط ويؤيده قوله بعد
 ما ز ولو كان الوقف على رجل معين قبل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي اذا الحق لا بعده وينبغي
 بأنه لا يصح لأن حقه اخذ الغلة لا التصرف في الوقف اه فاذا كان حقه اخذ الغلة وغصبها غاصب ينبغي أن
 لا يتردد في سماع دعواه عليه ليصل الى حقه وفي فتاوى الحنفية والحق أن الوقف اذا كان على معين تصح
 الدعوى منه وظاهر سماعها على عين الوقف أيضا ولذا قال في نور العيون ان الغلة غلة الوقف فيزول الوقف
 تزول الغلة فيصير كأن الموقوف عليه ادعى شرط حقه فينبغي أن تكون رواية العدة هي الاصح اه واستشهد
 في البرازية لهذه الرواية بمدة مسائل عن الخصاف قلت وكذا في الاسعاف ادعى احد الموقوف عليهم على واحد
 منهم انه باع الوقف من الغاصب وسلمه اليه وبرهن أو نكل الآخر يقضي عليه بقيمة ويشترى بها ضيقة توقف
 صك الأول اه وفي التارخانية عن المحيط ارض في يد رجل يزعم انها ملكه فادعى قوم انه وقفها عليهم
 قبلت بينهم وحكمت عليه بالوقف وأخرجتها من يده قال وهذه المسئلة تصرح بأن الدعوى من الموقوف عليه
 صحيحة اه قلت وفي ما لو ادعى رجل على المتولى بأنه من الموقوف عليهم وأن له حقا في غلة الوقف أو بأن حقه
 فيها كذا ~~كثير~~ مما كان يعطيه وينبغي عدم التردد أيضا في سماعها لأنه لا يرد مجرد اثبات حقه ويؤيده ما في
 الاسعاف لو منع الواقف اهل الوقف ما سمي لهم فطالبوه به الزم القاضي بدفع ما في يده من غلته اه وكذا
 ما سذكره الشارح بعد ضيقة عن المصنف والخاتمة وذكر في البرازية في الفصل السادس من الوقف عدة مسائل
 من هذا القبيل منها دعواه انه من فقراء القرابة فراجعته وسيد كرا المصنف أن بعض المستحقين ينتصب خصما
 عن الكل اذا كان اصل الوقف ثابتا وهو صريح في صحة دعوى احد الموقوف عليهم ولم يقيدوه باذن القاضي
 فيعمل ما ز من عدم سماعها رواية واحدة على ما اذا لم يكن اصل الوقف ثابتا وهذا يؤيد لما قلناه من صحة
 دعواه على المتولى بأنه من الموقوف عليهم أو باستحقاقه قاتل هذا واعلم أن عدم ملكه الدعوى في عين الوقف
 لا ينافي قبول الشهادة لانها تقبل حسمية وان لم تصح الدعوى كما يذكروا المصنف قريبا وبأن يبيانه بل سياتي
 متنا لوباع دار انهم ادعى أني كنت وقتها أو قال وقف على لم يصح ولو أقام بينة قات وبأن تمام الكلام عليه
 (قوله الابتولية) أي بأن يكون متوليا من قبل أو ينصبه القاضي متوليا لسمع دعواه كما في البرازية وفيها
 أيضا أنه يصح دعوى الواقف (قوله أو اذن قاض) بالدعوى والايثار (قوله ولو الوقف على رجل معين
 الخ) هذا في الدعوى وقد علمت بيانه وأما في الايجار فلم يذكره في العمادية على هذا الوجه بل قال والموقوف
 عليهم لم يملكو الجارة الوقف وقال الفقيه ابو جعفر لو كان الاجر كله للموقوف عليه بأن كان لا يحتاج الى المارة
 ولا شريك معه في الغلة فينشد يجوز في الدور والحوانيت وأما الاراضي فان شرط الواقف تقديم العشر والخراج
 وسائر المؤن وجعل للموقوف عليه الفاضل لم يكن له أن يؤجرها لانه لو جاز كان كل الاجر له بحكم العقد فيضوت
 شرط الواقف ولو لم يشترط يجب أن يجوز ويكون الخراج والمؤن عليه اه ونحوه في الاسعاف فقد علم صحة
 ايجار الموقوف عليه اذا كان معينا بهذه الشروط وبشرط أيضا أن يؤجر بأجرة المثل والام يصح كما ز
 عن قارئ الهداية قلت وينبغي عدم التردد في صحة ايجارها اذا شرط الواقف التولية والنظر للموقوف عليهم
 اول لرشد منهم وكان هو الارشد أو لم يوجد غيره لانه حينئذ يكون منصوب الواقف (قوله وهل يملك السكنى
 الخ) قدمنا بيان ذلك عند قول المتن ولو أبي أو عجز عمر الحاكم باجرتها (قوله كما غلط فيه بعضهم) منشأ غلظه
 انه وقع في عبارة الخلاصة لزمه فأرجع ذلك اليه الضمير للمتولى مع انه لا مستأجر كما به عليه العلامة قاسم
 في فتاواه مستندا الى النقول الصريحة لكن قال في البصر فينبغي أن يكون ذلك خيانة من المتولى لو عالم بذلك

مطلبه

اذا كان الوقف على معين قيل
يجوز أن يكون هو المتولى

(الابتولية) أو اذن قاض
ولو الوقف على رجل معين على
ما عليه الشئ عمادية لأن
حقه في الغلة لا العين وهل يملك
السكنى من يستحق الربع
في الوهبانية لا وفي شرحها
للشريعة لا في والتخصير نعم
(و) الموقوف (اذا أجرة المتولى
بدون أجرة المثل) (المستأجر)
لا المتولى كما غلط فيه بعضهم

مطلبه

في ايجار الموقوف عليه اذا كان
معينا

مطلبه

اذا أجرة المتولى بعين فاحتر كان
خيانة

وذكر الخصاص أن الواقف أيضا إذا أجزأ بالقل لا يتغيب الناس فيه لم تجز وظهر القاضى فان كان الواقف
 مأمورا بفعل ذلك على طريق السهو والغفلة أقتره القاضى في يده وأمره بإجرائه بالاصح وان كان غير مأمور
 أخرجه من يده وجعلها في يده من يتوهمه وكذا إذا أجزأ الواقف سنين كثيرة ممن يحاف أن يلف في يده
 يطل القاضى الاجارة ويخرجها من يد المستأجر اهـ فذا كان هذا في الواقف فالمتولى أولى اهـ (قوله
 لكل منهما) الأولى منها بدخول المتولى ط (قوله وعليه تسليم زود السنين الماضية) لا ينافى هذا
 ما مر من أن الاجارة ما لم تنسخ كان على المستأجر المسمى لأن موضوعه فيما إذا أجزأ أو لا باجرة المثل ثم زاد الاجر
 في نفسه ط أى فالاجارة وقعت من ابتداء صحيتها بخلاف ما هنا (قوله لا غرامة عليه) وعليه
 الحرمة ولا يعذر وكذا أهل الخلة قال في الاشياء عن القنية لا يعذر أهل الخلة في الدور والحواليات المسئلة
 إذا أمكنهم رفعه قال في شرح الملتقى فيأثم كلهم بنفس السكوت فيما بالك بالمتولى والجاني والكتاب إذا تركوها
 ولا سيما لاجل الرشوة نعم وبالله تعالى اهـ ط (قوله بمال الساكن) معنى وكان من جنس حقه ط
 عن الجوى (قوله قضاء وديانة) مرتبط بقوله أخذ ط (قوله ما منافع مضمونة) أى على الغاصب
 ط (قوله او معدة) أى للاستغلال (قوله فعلى المستأجر المسمى الخ) يعنى للغاصب كما يفيد ما بعده قال
 العلامة البيرى العوالب أن هذا مفرع على قول المتقدمين أنما على ما عله المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل
 اهـ أى ان كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل أو دونه فلو أكثر رد الرائد أيضا لعدم طبعه كما حرره الجوى
 وتعه السيد أبو السمو دقت ويبنى على قول المتأخرين المفتى به وهو تعميم ما دفع مال الوقف والنتيم والمعد
 أن له تعميم المستأجر أيضا تمام أجر المثل كالأجر المتولى بدون أجر المثل كما مر تأمل (قوله لتأويل
 المعتد) ليس هذا في عبارة الاشياء ط (قوله في غصب عقار الوقف) بأن كان أرضا أجرى عليها الماء حتى
 صارت لا تصلح للزراعة (قوله وغصب منافع) يشمل ما لو عطله ولم ينتفع به كإيل عليه قوله أو اتلافها فان
 الاصل في العطف المغايرة فان اتلافها بالاستعمال ولد اقل كالمسكن الخويل عليه أيضا ما سبق في الغصب
 من قول المصنف تعالى للدرر له تعميم منافع الغصب استوفها او عطلها الا في ثلاث فقضاء منافعها
 بالاستيفاء او التعطيل فقول الشرح بلالية هالوي فطر ما لو عطل المدفعة هل يعنى الاجرة كالمسكن اهـ
 لا يحمل له نعم وقع في الخداف لوقض المستأجر الارض في الاجارة السادة ولم يرعها الا أجر عليه وكذلك الدار
 اذا قبضها ولم يسكنها اهـ لعل معنى على قول المتقدمين كما سرح به في الاسراف ومقادير يوم الاجرة
 بالتفكر في انساده على قول المتأخرين وسيد كرم الشارح في أوائل الاجارات عن الاشياء (قوله أو أسكنه
 المتولى) أى أسكن فيه غيره الا اذا كان موقوفة لسكنى وانحدرت فيه فله اعارته ولو سكه المتولى بنفسه
 ولم يسكنه لسكنى فانه يلزمه أجر المثل بل قد ماع حرارة المفتين انه لو زرع الوقف انفسه بخبره القاضى من يده
 (قوله كان على الساكن أجر المثل) حتى لو باع المتولى دار الوقف فسكنها المشتري ثم اطل القاضى البيع كان
 على المشتري أجر المثل حتى وبه اتفق الزملى وغيره كما قد مناه وما في الاسماء علية من الاتفاق بخلافه تعالى القنية
 فهو ضعيف كما سرح به في البحر ودخل مالوك الوقف مسجد او مدرسة سكن فيه فغصب فيه أجره المثل كما
 اتفق به في الحامدية قال وأفتى به الجدة والم والرولى والمقدسى وكذا مالوك به منه ملكا وسكه الشريك كما مر
 أول الشركة (قوله وكذا منافع مال البنيان) دخل فيه مالوسكنه أمته مع زوجها فبذل روح الاجرة
 وكذا شريك البنيان كما سرح به في كتاب الغصب ان شاء الله تعالى وكذا مالوسكنه احد ثم طهره بالبنين
 كما في جامع الفصولين (قوله فيها اختلاف العلماء فيه) حتى نقضوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا
 للوقف وصيانة لحق الله تعالى كما في الحاوى القدسي أيضا أى مع أن في المسئلة قولير معصين وكذا اقتوا
 بالضممان في غصب عقاره ومنافعه مع أن العقار لا يضمن بالغصب عندهما بل عند محمد وزفر والشافعى وكذا
 في مسائل كثيرة منساعدم استبدال ما قبل ربه وكذا جهة الوقف على النفس وعدم جهة الاجارة مدة طويلة
 كما مر والتبع يبنى الحصر ففهم (قوله ومتى قضى بالقنية) أى بأن غصب أرضا وأجرى عليها الماء حتى
 صارت بغير الاتصاف للزراعة اسعاف وقد مناعن جامع الفصولين لو غصب وقفه فغصبه فغصبه بغيره
 الى مرسته لا الى أهل الوقف لانه بدل الرقة وحقه في الفة لا في الرقة اهـ (قوله فيكون وقفا بدلا الاول)

(مما) أى تمام أجر المثل
 (كأن) وكذا دوى قنية (اجر
 منزل صغيره مدونه) فانه يلزم
 المستأجر تمامه اذ يسكن منها
 ولاية الخط والاسقاط وفي الاشياء
 عن القنية أن القاضى بأمره
 بالاستيفاء باجر المثل وعليه
 تسليم زود السنين الماضية ولو كان
 القيمه كما مع قدرته على الرفع
 لقاضى لا غرامة عليه واعاها
 على المستأجر واد اظفر السطر
 بمال الساكن فله اخذ نقصان
 منه فله رقة في مدبره قضاء
 وديانة انتهى فليحفظ قلت وبيد
 باجارة المتولى لما في غصب الاشياء
 لو أجزأ الغاصب ما منافع مضمونة
 من مال وقف او بنيم او معدة فعلى
 المستأجر المسمى لأجر المثل وعلى
 الغاصب رد ما قبضه لا غير التأويل
 المعتد انتهى فليحفظ (بديهة)
 بالضممان في غصب عقار الوقف
 وغصب منافعها او اتلافها كما
 لو سكن بلاذن أو أسكنه المتولى
 بلاأجر كان على الساكن أجر
 المثل ولو غير معدة فلا يستغنى به
 يفتى صيانة له وقت ولدا منافع
 مال البنيان درر (ولدا) يفتى
 (بصل ما هو اوسع لم يقب فيما
 اخلاف العلماء فيه) حاوى
 القدسي ومتى قضى بالقنية شري
 ها اعتارا أحرف يكون وقفا بدلا
 الاول

مطلب
 من المشتري دار الوقف

مطلب
المواضع التي تقبل فيها الشهادة
حسبة بلاد دعوى

(و) الذي (تقبل فيه الشهادة)
حسبة (بدون الدعوى) أربعة
عشر من الوقف على ما في الاشياء
لان حكمه التصديق الغلة وهو حق
الله تعالى بقى لو الوقف على معين
هل تقبل بلاد دعوى في الحاشية
ينبغي لا اتفاقا وفي شرح الوهبانية
للشيخ حسن وهذا التفصيل هو
المختار وفي التتارخانية ان هو
حق الله تعالى تقبل والا لا
بالدعوى فليحفظ قلت لكن بحث
فيه ابن الشحنة ووفق المصنف
بقبولها مطلقا لثبوت اصل الوقف
لما له للفقراء وباشترط الدعوى
لثبوت الاستحقاق لما في الحاشية
لو كان ثمة مستحق ولم يدفع له
شي من الغلة وتصرف كلها للفقراء
قلت ومناذاه لو ادعى استحق
مع انها لا تسمع منه على المنتقى به
الابتولية كما مر فتدبر وفي الاشياء
لنا شاهد حسبة في اربعة عشر
وليس لنا مدع حسبة الا في
دعوى الموقوف عليه اصل
الوقف فانها تسمع عند البعض
والمفتي به لا الابتولية فاذا لم تسمع
دعواه فلا جنبي اولي انتهى

٣ قوله واراد تحليف البائع كذا
عبارة البرازية والظاهر أن صوابه
المشترى اه منه

أى بلا توقف على تلفظ بوقفه كافي معين المفتى وغيره كذا في شرح المنتقى ط (قوله حسبة) الحسبة بالكسر
الاجر كافي القاموس أى لقصد الاجر لا لاجبة مدع أفاده ط (قوله اربعة عشر) وهي الوقف وطلاق
الزوجية وتعليق طلاقها وحرية الامة وتدبيرها والخلع وهلال رمضان والنسب لكن في البحر خلافه وحده
الزنى وحده الشرب والابلا والظهار وحرمة المصاهرة ودعوى المولى نسب العبد اه قلت ويزاد الشهادة
بالزنا كذا مشى عليه المصنف في بابه (قوله من الوقف) أى الشهادة باصله لا بريعه اشياء وأما الدعوى به
او بريعه فقد مر الكلام عليها ويأتي قريبا ويأتي بيان المراد باصله (قوله وهذا التفصيل) أى بين ما اذا كان
الوقف على معين فلا تقبل وبين ما اذا قامت على انه للفقراء او للمسجد ونحوه فتقبل (قوله وفي التتارخانية)
هو عين التفصيل اه ح (قوله لكن بحث فيه ابن الشحنة الخ) أى بحث في الاطلاق المذكور في المتن
اه ح والاصوب ابداله بابن وهبان ويعود التمييز الى التفصيل قال المصنف في المنع نقلا عن الحاشية وينبغي
أن يكون الجواب على التفصيل اذا كان الوقف على قوم باعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى اه
قال ابن وهبان وهذا التفصيل غير محتاج اليه لان الوقف وان كان على قوم باعيانهم فآخره لا بد وأن يكون لجهة
بر لا تنقطع كالفقراء وغيرهم فالشهادة تقبل بحقيقتهم اما حالا أو ما لا اه قال ابن الشحنة التفصيل لا بد منه لان
البيعة اذا قامت بأن هذا وقف يستحقه قوم باعيانهم لا بد فيه من الدعوى لثبوت استحقاقهم وتناولهم وان كان
آخره ما ذكر بخلاف ما اذا قامت على انه وقف على الفقراء والمسجد ونحو ذلك اه قال المصنف أقول ما ذكره
ابن وهبان ظاهر جدا وما ذكره ابن الشحنة لا ينقض حجة عليه لان كلام ابن وهبان في أن ثبوت أصل الوقف
لا يحتاج الى الدعوى مطلقا وان كان المستحق لا يدفع له شيء على تقدير عدم دعواه وكلام ابن الشحنة في ثبوت
الاستحقاق للموقوف عليه المعين ولا شك في توقفه على الدعوى اه قلت لكن في الحادى عشر من دعوى
البرازية باع أرضا ثم ادعى أنه كان وقفها أو قال وقف على فان لم تكن له بيعة وأراد تحليف البائع لا يحلف لعدم
صحة الدعوى للتناقض وان برهن قال النقيب أبو جعفر يقبل ويطل البيع لعدم اشتراط الدعوى في الوقف
كما في عتق الامة وبه أخذ الصدر والصحيح أن الاطلاق غير مرضى فان الوقف لو حق الله تعالى فالجواب
ما قاله وان حق العبد لا بد فيه من الدعوى اه وأنت خير بأن الوقف لا بد أن يكون فيه حق الله تعالى اما حالا
أو ما لا وهذا التعصيص للتفصيل الماتر عن الحاشية يقتضى أن المنظور اليه الحال لا المال والالم يصح قوله وان
حق العبد الخ وهذا خلاف ما قاله ابن وهبان حيث جعل الوقف كله حقا لله تعالى باعتبار المال ومؤيد
لما قاله ابن الشحنة حيث اعتبر فيه الحال لكن قد يقال التحقيق أن الوقف من حيث هو حق الله تعالى لانه
تصدق بالمنفعة فلا تشتط له الدعوى لكن اذا كان قوله على معين وأريد اثبات استحقاقه اشتط له الدعوى
وان ثبت أصل الوقف بدونهما ثبت ما قاله المصنف وهذا في الحقيقة تحقيق وتلفيق بين القولين ووفق بنظر
دقيق لكن لو كان المدعى هو البائع لا يمكن اثبات استحقاقه لانه متناقض فلا تنسخ دعواه وتبقى البيعة مسموعة
لا ثبات أصل الوقف وبأى له زيادة بيان عند قوله باع دارا (قوله الابتولية) أى أو باذن فانس (قوله كما مر)
أى عن العمادية لكن فيه أن ما مر في دعوى عين الوقف لو غصبه غاصب أماد دعوى المستحق استحقاقه من غلة
الوقف فلا شبهة في صحتها ولا تحتاج الى التدبر أفاده ح قلت قد مننا التصريح بأن مستحق غلة الوقف لا يملك
الدعوى بها وهو مشكل يحتاج الى التدبر وقد مننا بيانه وقوله فلا شبهة الخ مؤيد لما قد مناه (قوله لنا
شاهد حسبة في اربعة عشر) هذا مكرر عما تقدم فالاولى الاقتصار على ما بعده أفاده ط (قوله وليس لنا
مدع حسبة) يتنوين مدع ونصب حسبة على التمييز وفي بعض النسخ مدعى بالبيعة فهو مضاف وحسبة مجرورة به
(قوله والمفتى به لا) أى لا تسمع دعواه فلا يحلف الخصم لو أنكر كما قد مناه آتباع البرازية لكن لو أقام
بيعة تقبل بطريق الحسبة كما علمت بحججه (قوله فالاجنبى اولي) قال في الاشياء عقب هذا وظاهر كلامهم
انهم لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقا اه أى لان الخلاف مذكور في دعوى الموقوف عليه هل تسمع ام لا
والمفتى به لا فظاهره أن الاجنبى لا تسمع دعواه اتفاقا لكن قال العلامة البيهقي بل الظاهر من كلامهم أن
الخلاف فيه أيضا لان محل النزاع هو كون المحل قابلا لدعوى الحسبة ام لا فن قال بأنه قابل جوز ذلك من
الموقوف عليه كما لا يخفى اه وحينئذ يتبع ما مر من التفصيل فاذا كانت الدعوى لا ثبات عين الوقف يكون

حق الله تعالى فتسمع فيه الدعوى حسبة من الموقوف عليه وغيره الا اذا باع الوقف ثم ادعى فلا تسمع دعواه
وأما البينة فأنه قبل مطلقا الا اذا كانت لا تبين غنى الوقف فلا تقبل بلا دعوى صحيحة وتقدم الكلام فيه ثم
لا يخفى أن شاهد الحسبة لا بد أن يدعى ما يشهد به ان لم يوجد مدعى غيره وعلى هذا فكل ما تنقل فيه الشهادة
حسبة يصدق عليه انه تقبل فيه الدعوى حسبة وهذا ينشأ من أمر عن الاشياء الا أن يكون مراده انه لا يسمى
مدعى أو أن مدعى الحسبة لا يخلف له الخصم عند عدم البينة فلا يتحقق بدون الشهادة فند انما فليست
وفي الفصولين وفي عتق الامة والطلاق قبل يحلف وقيل لا (نسيه) شاهد الحسبة اذا حرها غير عذر لا تنقل
لنفسه اشياء عن القسمة وقال ابن نجيم في رسالته المؤلفة فيما تسمع فيه الشهادة حسبة ومقتضاه أن الشاهد
في الوقف كذلك (قوله وقدمت) أي عدم سماع الدعوى من الموقوف عليه لو غصب منه الوقف الاتولية
مع زيادة قوله ولو الوقف على معين ولا يخفى أن الدعوى على العاصب دعوى أصل الوقف أي لا دعوى الالة
فافهم (قوله لتلا يكون اثباتا للمجهول) هذا بناء على قول الامام ان الوقف حبس أصل الملك على ملوك
الواقف فلا بد من ذكره افاذه المصنف ط (قوله وفي الامامية تنقل) أي من غير بيان الواقف وهو قول
أبي يوسف وعليه مشايخ بل كأي جعفر وغيرهم وعليه اقتصر الحصاص ومتنني كون الدعوى على قول
أبي يوسف في الوقف أنه يقتضى بقوله هنا أفاده في المنع ط وفي الخبرية وقف قديم مشهور لا يعرف واقعه استولى
عليه ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهد بذلك فنجح أمره ويجوز اه وعمراد الى جامع
الفصولين وفي الاسعاف عن الاخاية ونصح دعوى الوقف والشهادة به من غير بيان الواقف (نسيه) ذكر
في الاسعاف لو ادعى أن هذه الارض وقفها فلا ر على ذوال اليد يجحد ويقول هي ملكي لا يصح وان شهدت
البينة انهم كانت في يده يوم وقفها لان ان كان قد وقف مالها على كذا وهو يده باجارة أو امانة اه ملخصا
ومساده انه يشترط بعد بيان الواقف بيان انه رقه وهو يملكه وهذا ما عرفت فجو هذه الدعوى وكذا الاختلاف
في انه وقفه قبل أن يملكه أو بعد ما باعه أم لا واختلف في أن لا يملكه أو لا يملكه أو لا يملكه أو لا يملكه
أحد واستولى عليه ظالم فهدا شرط يملكه بجهة الوقف لا يملكه بجهة الوقف في فتاوى قاضي القضاة
هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجرة ثبوت هذا الواقف وان لم يجر وجبارة ام لا
اجاب اعلم ان الحكم بالجهة اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو له ورثة لا يجزأ والبيع لم يباعه بملك أو بمانة وكذا
في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالجهة بل بنس الوقف والاجارة والبيع اه (قوله لاشياء
أصله) متعلق بالشهادة بالثبوت فقط ح وفي المنع بل ما لم يجر بجهة الوقف ووقف عليه فهو من أصله وما لا
يتوقف عليه فهو من شرائط (قوله وان سر حوايه) بان فلو اعد القاضى لشهادته بان سماع دور وفي
شهادات الخبرية الشهادة على الوقف بالسماع أو يقول شاهد شهادته لى سمعته من الناس أو بسبب ان
سمعه من الناس ونحوه (قوله أي بالسماع) أشار به الى تأويل الشهادة بسماع واسع كبر الصغر فاما
أهماني واحد ط وفي حاشية نوح افندي الشهادة بالثبوت تنبذى المتولى أن هذه البينة وقف على كذا
مشهور وشهد الشهود بذلك والشهادة بالسماع أن يقول الشاهد أشهد بالشهادة بسماع اه ولا يخفى أن المال
واحد وان اختلفت المأذة فافهم (قوله في المختار الخ) هذا مخالف لما في المتن من الشهادات في التكرار
وغيره ولا يشهد بما لم يعاين الا بالنسب والموت والسكاح والدخول والولاية القاضى وأصل الوقف هو أن تشهد
بما اذا أخبر به من يشبهه ومن يشبهه في يد من يشهد أن تشهد أنه له وان فسر للقاضى انه يشهد بالشهادة
أو بحاشية اليد لا تنقل فان العيني وان فسر للقاضى انه يشهد بالشهادة بسماع في موضع يجوز بالسماع أو فسر أنه
يشهد بالملك بمعاينة البدعي برؤيته في يده لا تنقل لان القاضى لا يريد علمه بالملك ولا يجوز له أن يحكم الخ ومنه
في الزبلي مبسوطا وفي شهادات الخبرية الشهادة على الوقف بالسماع فيها خلاف والموت فاطمة قد اطلقت
القول بأنه اذا فسر أنه يشهد بالسماع لا تنقل وبه صرح قاضى خان وكثير من اصحابنا اه ومنه في فتاوى
شيخ الاسلام على افندي مفتي الزوم اه ملخصا من مجموعة شيخ مشايخنا ملا علي الترمكلى قال لكن تقدم
انه يقتضى بكل ما هو أنفع لوقف فيما اختلف العلماء فيه كما اشار الى وجهه تعالى در بقوله حط الملا وقف القديمه
الخ وذكر المصنف عن فتاوى رشيد الدين انه نقل وان صرحا بالسماع لان شاهد رعا يكون حسنة عن حسن

مطلب

في دعوى الوقف ببيان الواقف
وبلا بيان انه وقف وهو يملكه

وقد مر قسمه (وبشترط) في

دعوى الوقف (بيان الواقف)

ولو الوقف قديما (في الصميم)

برازية لتلا يكون اثباتا للمجهول

وفي الامامية تنقل (و) نقل فيه

(اشهارة على اشهادة وشهادة

اسماع من اذبال واشهارة بالثبوت

لاشياء أصله وان سر حوايه)

أي بالسماع في السماع ولو الوقف

على معين حط الملا وقف القديمه

عن المستهلات بخلاف غيره

مطلب

في الشهادة على ائوب بالسماع

(لا) تقبل بالشهرة (ال) ثبات

(شرائطه في الاصح) درر وغيرها
 لكن في المجتبى المختار قبولها على
 شرائطه أيضا واعتمده في المعراج
 وأقره الشرنبلالي وقواه في الفتح
 بقولهم يسلك بمنقطع النبوت
 الجهولة شرائطه ومصارفه ما كان
 عليه في دواوين القضاة انتهى
 وجوابه أن ذلك للضرورة والمصلحة
 اعتم بحسب

مطلب
 في حكم الوقف القديم المجهولة
 شرائطه ومصارفه

مطلب
 احضر صكا فيه خطوط العدول
 والقضاة لا يقتضى به

مطلب
 لا يعتمد على الخط الا في مسائل

مطلب
 في البراءة السلطانية والدفاتر
 الخاقانية

سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي انه يشهد بالتسامع لا بالعيان فاذن لا فرق بين السكوت
 والافصاح اشارة الى نهير الدين المرغيناني وهذا بخلاف ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانما اذا صرح به
 لا تقبل اهـ أى بخلاف غير الوقف من الحصة المأثرة فانه لا يتيقن فيها بأن الشهادة بالتسامع فيفرق فيها بين
 السكوت والافصاح والحاصل أن المشايخ رجحوا استثناء الوقف منها للضرورة وهي حفظ الاوقاف القديمة
 عن الضياع ولأن التصريح بالتسامع فيه لا يزيد على الافصاح به والله سبحانه أعلم (قوله لا ثبات شرائطه)
 المراد من الشرائط أن يقولوا ان قدرا من الغلة الكذا ثم يصرف الفائض الى كذا بعد بيان الجهة بجر من
 الشهادات وقوله بعد بيان الجهة متعلق بقوله أن يقولوا لا بيان الجهة هو بيان المصروف ويأتى انه من الاصل
 لامن الشرائط فالمراد من الشرائط ما يشرطه الواقف في كتاب وقفه لا الشرائط التي يتوقف عليها صحة
 الوقف كالمالك والافراز والتسليم عند القائل به ونحو ذلك مما مر أول الباب (قوله في الاصح) وعليه الفتوى
 هندية عن السراجية ط (قوله وأقره الشرنبلالي) وعزاه الى العلامة قاسم (قوله وقواه في الفتح
 بقولهم الخ) حيث قال في كتاب الشهادات وأنت اذا عرفت قولهم ذلك لم تتوقف عن تحسين ما في المجتبى لأن
 ذلك هو معنى الثبوت بالتسامع اهـ أى لأن الشهادة بالتسامع هي أن يشهد بما لم يعاينه والعمل بما في دواوين
 القضاة عمل بما لم يعاين وأيضا قولهم المجهولة شرائطه ومصارفه يفهم منه أن ما لم يحجل منها يعمل بما علم
 منها وذلك العلم قد لا يكون بمشاهدة الواقف بل بالتصرف القديم وبه صرح في الذخيرة حيث قال سئل
 شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه وقد مر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله
 فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لأن الظاهر أنهم
 كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اهـ فهذا عين
 الثبوت بالتسامع وفي الخبرية ان كان للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالرجل وهو في ايديهم اتبع
 ما فيه استخسانا اذا تنازع أهله فيه ولا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا
 يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعى وهو أن من ثبت بالبرهان حقا حكم له به اهـ
 لكن قولهم المجهولة شرائطه الخ يقتضى انها لو علمت ولو بالنظر الى المعهود من حاله فيما سبق من تصرف
 القوام لا يرجع الى ما في سجل القضاة وهذا عكس ما في الخبرية فتنبه لذلك (تنبيه) ذكر في الخاتمة والاسعاف
 ادعى على رجل في يده ضيعة انهم واقف وأحضر صكافه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضي
 القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ذلك لأن القاضي انما يقتضى بالحنة والحنة انما هي البيئة أو الاقرار أو ما
 الصك فلا يصح حجة لأن الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي
 أن يقتضى ما لم تشهد الشهود اهـ قلت وهذا بظاهره يتأني ما هتامن العمل بما في دواوين القضاة والجواب
 أن العمل بما فيها استسنان كما في الاسعاف وغيره وما ذكرناه عن الخاتمة محله ما إذا لم يكن للصك وجود في سجل
 القضاة أو ما لو وجد فيه فانه يعمل به كما في حوائى الاشياء ومثله ما قد مناه من قول الخبرية ان كان للوقف كتاب الخ
 ووجه ظاهره لانه اذا كان له كتاب موافق لما في سجل القضاة يرداد به قوة ولا سيما اذا كان الكتاب عليه
 خطوط القضاة الماضين فهلى هذا فتقول الاشياء في أول كتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل به الا في كتاب
 أهل الحرب بطلب الامان الى الامام وفي دفتر السماسر والصرف والبيع يستثنى منه أيضا هذه المسئلة
 كما افاده البيرى فتصير المسائل المستثناة ثلاثا وتعميم بيانها في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية من كتاب
 الدعوى فراجع فانه مهم ثم اعلم انه ذكر في الاشياء انه يمكن أن يلحق بكتاب أهل الحرب البراءة السلطانية
 بالوظائف ان كانت العلة انه لا يزور قال العلامة البيرى والظاهر هذا ويشهد له ما في الزكاة اذا قال اعطيتها
 وأظهر البراءة فيجوز العمل به وعلى أن الاحتمال في الخط نادر كما في المعنى اهـ قلت وهذا يؤيد ما ذكره الشارح
 في رسالة عملها في دفتر الخاتمة في المعنون بالطرزة السلطانية المأمونة من التزوير انى أن قال فلو وجد في الدفاتر
 ان المكان الثقلاني توقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من غير بيئة قال وبذلك ينشئ مشايخ الاسلام كما هو
 مصرح به في جملة عبد الله افندى وغيرها اهـ لكن ائق في الخبرية بأنه لا يثبت الوقف بمجرد وجوده
 في دفتر السلطان في اعدم الاعتماد على الخط فتأمل (قوله واندى اعتم) أى من كونه للضرورة أو غيرها

ولكن فيه نظر فان الكلام في جهل الشرائط كما علمت اذ عند علمها لا حاجة الى اثباتها فالكلام عند الضرورة
لا يتم فكلام الكمال اتم فانهم (قوله وبيان المصرف من أصله) مبتدأ وخبر أي قتل الشهادة على المصرف
بالتسامع كالتشهاد على أصله لان المراد بأصله كل ما توقف عليه صحته والافهون من الشرائط كما قد سناه وكونه
وقفا على الفقراء أو على مسجد كذا توقف عليه صحته بخلاف اشتراط صرف غلته لزيد أو لذرية فهو من
الشرائط لا من الاصل ولعل هذا مبني على قول محمد باشتراط التصريح في الوقف بذكر جهة لا بقطع وتقدم
ترجيح قول أبي يوسف بعدم اشتراط التصريح به فاذا كان ذلك غير لازم في كلام الواقف فينبغي أن لا يلزم
في الشهادة بالاولى لعدم توقف الصحة عليه وبأن هذا ما في الاسعاف والخاتمة لا تجوز الشهادة على الشرائط
والجهات بالتسامع اهـ ولا يخفى أن الجهات هي بيان المصارف فقد ساءى بينها وبين الشرائط لأن إرادتهم
الجهات التي لا يتوقف صحة الوقف عليها وفي التنازعية وعن أبي الليث تجوز الشهادة في الوقف بالتسامع
من غير الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف وان لم ينو اوجهها ويكون للفقراء اهـ وفي جامع المصنف ولو ذكرنا
الواقف في المصرف فتقبل لو دعى بما يصرف الى الفقراء اهـ وهذا صريح في قتلنا من عدم لروحه في الشهادة
والظاهر أنه مبني على قول أبي يوسف وعليه فلا يكون بيان المصرف من أصله فلا تقبل فيه الشهادة بالتسامع
كما سمعت نقله عن الخاتمة والاسعاف والظاهر أن هذا اذا كان المصرف جهة مسجدا أو مقبرة أو نحوهما أما لو كان
للفقراء فلا يحتاج الى اثباته بالتسامع لما علمت من أنه ثبت بالشهادة على شئ من الوقف فثبت الوقف بالتسامع
يصرف الى الفقراء بدون ذكرهم كما علم من عبارة التنازعية وانما هو ان هذا ما ظهر في هذا المجل وقد ذكر
الخبر المثل في حاشية لمع توفيقا خريين ما ذكره المصنف وبين ما نقلناه عن الاسعاف والخاتمة بجملة جواز
الشهادة على ما اذا لم يكن الوقف تابعا على جهة بأن ادعى على ذي يد يصرف بالمال بأنه وقف على جهة كذا
فتمهد وبالسماح وحل عدم الجوار على ما اذا كان أصله تابعا على جهة فادعى جهة غيرهما وشهدوا عليها
بالتسامع للضرورة في الاول دون الثاني لان أصل جواز الشهادة فيه بالتسامع للضرورة والحكم يدور مع غلته
وجازت اداهم قل وقد رأيت شيئا الخاتمة في جواب بدلت اهـ ملخصا (قوله وبعض مستحقه) مبتدأ
ومضاف اليه وقوله ينتصب جمع ما عن ذلك خبر المبتدأ ويأتي بيانه وكذا بعض افعال الوقف لما في الخاتمة بشر
من التنازعية وقف ارضه على قرائه فادعى رجل انه منهم والواقف حق فهو وحدهم والا فغيره ولو تم هذا
وان ادعى على واحد بزول بشرط اجتماعهم ولا يكون خدما وارث الميت ولا أحد أبواب الوقف (قوله وكذا
بعض الورثة) أي يقوم مقام جميعهم فبالإمت أو عليه ويأتي تمامه قريبا (قوله قلت الخ) استدراك على
قوله ولا ثالث لهما (قوله وكذا الوثب اعساره في وجه أحد الغرماء) فانه ينتصب جمع ما عن بعضهم فلا يجزى
لهم ط (قوله كما سيجي) لم أره في فضل الخمس من كتاب القضاء ولا في كتاب الخرافة ولا ذكره في غيرهما
فراجع (قوله وقالوا نقل بينة الافلاس بعبية المذموم) هذا تأنيد لقبولها في وجه أحد الغرماء لا بيان لموضع
آخر مما نحن فيه حتى يرد عليه انه لا محل لذكره هالعدم انتصاب أحد عن أحد فيه فانهم (قوله وكذا بعض
الاولياء المتساوين) كذا خبره تقدم وبعض الاولياء مبتدأ مؤخر وجعله يثبت الخ استئناف ياتي بمعنى ان رضى
بعض الاولياء المتساوين بكاح غير الكف فللعدا بعده كرضي الكل لان حق الاعتراض ثبت لكل
واحد من الاولياء كلا وهذا اعلى ظاهر الرواية وأما على المنقبة فالنكاح باطل من أصله لفساد الزمان كما تقدم
في باب الولي اهـ أي أن تزويجهما غير كفا باطل اذا كان لها ولي لم يرض به قبل العقد ولا يفسد
رضاه بعده وان لم يكن لها ولي فهو صحيح كما في بابهم حيث ثبت الحق لكل من الاولياء كلا فاذا رضى أحدهم
فكأنه قام مقام غيره في الرضى حتى لا يثبت لغيره حق الاعتراض ولو قال يثبت الاعتراض وكذا الاسكاح
في الصغيرة فكان الأولى (قوله وكذا الامان) يعني امان واحد من الملبس الحربى كالأمان جميعهم كما تقدم
في السير اهـ (قوله والقود) يعني اذا اعضاء واحد من اولياء المقتول سقط القود كما اذا اعضاء جميعهم اهـ
قلت وكذا استيفاء القود في أي الجنائيات أن ليكر القود قبل كبر الصغار فلا فالهما والاصل أن كل ما لا
يجزى اذا وجد سببه كمالا يثبت لكل على الكمال كولاية النكاح وأمان الا اذا كان الكبر اجنبيا عن الصغر
فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اجماعا زيلقى وذلك كبر للصغر في صغر وامرأته وهي غير اتم الصغير اهـ ط

(وبيان المصرف) كقولهم
على مسجد كذا (من أصله)
لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل
بالتسامع (وبعض مستحقه)
وكذا بعض الورثة ولا ثالث لهما
كما في الاشياء فان وكذا الوثب
اعساره في وجه أحد الغرماء
كما سيجي فتأمل وقالوا نقل بينة
الافلاس بعبية المذموم وكذا بعض
الاولياء المتساوين يثبت الاعتراض
لكل كلا وكذا الامان والقود

مطلب
فيمن ينتصب جمع ما عن غيره

عن طريق المسلمين والتتبع يتنصي
عدم الحصر ثم انما ينصب أحد
الورثة خصما عن الكل لو في دعوى
دين لاعتين ما لم تكن بيده فليحفظ
(ينصب خصما عن الكل) أي اذا
كان وقف بين جماعة وواقفه
واحد فلو احدى منهم أو وكيله
الدعوى على واحد منهم أو وكيله
(وقيل لا) ينصب فلا يصح
المتضاء الا بقدر ما في يد الحاضرين
(وهذا) أي انصاب بعضهم (ادا

كان الاصل ثابتا والا فلا) ينصب
أحد المستحقين خصما وعامة في
شرح الوهبانية (اشترى المتولى
بمال الوقف دارا) للوقف (لا تلحق

بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها
في الأصح) لأن لزومه كلاما كثيرا
ولم يوجد ههنا (مات الموزن
والامام ولم يستوفيا وظلنهما
من الوقف سقط) لأنه كالصله

(كافقضي وقيل لا) يسقط لأنه
كالجرة كذا في الدرر قبل باب
المرتد وغيرها قال المصنف ثمة
وظاهره ترجيح الاول لحكاية
الثاني بقيل قلت قد جزم في البغية
تلخص القضية بأنه يورث بحلاف
رزق القاتل كذا في وقف

الاشبا، ومغرم المهر

٢ مطلب

في انصاب بعض الورثة خصما عن
الكل

٣ مطلب

بعض المستحقين ينصب خصما عن
الكل

٤ مطلب

اشترى بمال الوقف دارا الموقوف
يجوز بيعها

٥ مطلب

في الامام والموزن اذا مات في
أثناء السنة

(قوله وولاية المطالبة الخ) قال المصنف من باب ما يحدته الرجل في الطريق من نحو الكنيف والميراب ولكل
واحد من أهل الخصومة ولو ذمتيا منعها ابتداء ومطالبة بتقصه ورفعها بعده أي بعد البناء سواء كان فيه ضرر
اولا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام ولم يكن للمطالب مثله اه فتقوله بازالة الضرر وليس يقيد بل يقوم أحد من له
الخصومة بالمطالبة وان لم يضتر اه ط (قوله والتتبع يقتضي عدم الحصر) يعني انه زاد ما ذكر ولم يحصر
المواضع بعدد لأنه يمكن بالتتابع الزيادة عليها خلافا لما فعله في الاشباة وقد زاد البيهقي مسئلة وهي قال محمد
رحمه الله تعالى لو قال سالم وبزيع وسيمون أحرار وأقام واحد منهم البيعة على ذلك ثم جاء غيره لابعيد البيعة لأنه
اعتاق واحد اه قلت وبزاد أيضا ما في الفصل الرابع من جامع الفصولين برهن على رجل انه باعه وفلانا الغائب
قنا بكذا يتنص على الحاضر نصف ثمنه لاعي الغائب الا أن يحضر وبعد البيعة عليه ولو كان قد ضمن كل منهما
ما على الآخر من الثمن جاز وبقتضى عليهما فلا حاجة الى إعادة البيعة على الغائب اه وسأني في كتاب القضاء انه
لا يتنص على غائب ولله الا في مواضع منها أن يكون ما يتنص على الغائب سببا لما يتنص على الحاضر كما اذا برهن
على ذي اليد انه اشترى الدار من فلان الغائب فحكم على الحاضر كان ذلك حكما على الغائب أيضا حتى لو حضر
وأذكر لم يعتبر قال الشارح هنالك صور كثيرة ذكر منها في المجتبى تسعا وعشرين (قوله ثم انما ينصب الخ)
قال في جامع الفصولين ادعى بيتا ثلثه لنفسه ولاخوه الغيب وسماه وقال الشهود لانه له وارثا غيرهم تقبل
البيعة في ثبوت البيت الميت اذا أحد الورثة خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه الاترى انه لو ادعى على الميت
دين بحضرة أحدهم ثبت في حق الكل وكذلك لو ادعى أحدهم ديناً على رجل الميت وبرهن ثبت في حق
الكل وأجمعوا على انه لا يدفع الى الحاضر الا نصيبه يعني في الميت مشاعا غير مقسوم ثم قال ابو خذ نصيب
الغائب ويوضع عند عدل وقال ابو حنيفة لا يؤخذ وأجمعوا على أن اذا اليد لومتز الا يؤخذ منه نصيب الغائب
هذا في العتار ما في النقلي فعند ههنا يوضع عند عدل وعنده قيل كذلك وقيل لا يؤخذ كالموكان مقترأ ولومات
عن ثلاثة بنين فغاب اثنان وبقي ابن والدارق بيده غير مقسومة فادعى رجل كلها ملكا مرسلا والشراء من
ايهم يحكم له بالكل ولو برهن على أحدهم أن الميت غصب شيئا وبعضه بيد الحاضر وبعضه بيد وكيل
الغائب قضى على الحاضر بدفع ما بيده دون وكيل الغائب فالخاسر ان أحد الورثة خصم عن الميت
في عين هو في يده هذا الوارث لا فيما ليس بيده حتى لو ادعى عليه عينا من التركة ليست في يده لا تسمع وفي دعوى
الدين ينصب أحدهم خصما عن الميت ولو لم يكن بيده شيء من التركة اه ملخصا وعامة الكلام فيه من الفصل
الرابع (قوله ينصب خصما عن الكل) أي كل المستحقين وكذا بعض النظار كما قد مناه والمسللة في المحيط
والقنية وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت فبرهن الحى على أحدهم أن الوقف بطنا
بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد يقبل وينصب خصما عن الباقي ولو برهن الاولاد أن الوقف مطلق علينا
وعلى قيدية الاول اولى (قوله وهذا الخ) وعليه فلا منافاة بين ما هنا وما قد من أن الموقوف عليه
لا يملك الدعوى لأن ذلك فيما اذا لم يكن الوقف ثابتا واراد اثبات انه وقف ومزتريره (قوله اشترى بمال
الوقف) أي بغلة الوقف كما عبر به في الخسائية وهو أولى احترازا عما لو اشترى بيدل الوقف فانه يصير وقفا كالاول
على شروطه وان لم يذ كر شيئا كما مر في بحث الاستبدال وقيدته في الفتح بما اذا لم يحتج الوقف الى العمارة
وهو ظاهر ان ليس له الشراء كالبس له الصرف الى المستحقين كما مر وفي البحر عن القنية انما يجوز الشراء باذن
القاضي لأنه لا يستفاد الشراء من مجرد تفويض القوامه اليه فلو استدان في ثمنه وقع الشراء اه قلت
لكن في التارخانية قال الفقيه ينبغي أن يكون ذلك بأمر الحاكم احتياطا في موضع الخلاف (قوله
يجوز بيعها في الأصح) في البرازية بعد ذكر ما تقدم ذكره أبو الوليد في الاستحسان يصير وقفا وهذا سريح
في انه المختار اه رملى قلت وفي التارخانية واختار أنه يجوز بيعها ان احتاجوا اليه (قوله كالقاضي)
فانه يستقط حقه الا اذا مات في آخر السنة فينصب الصرف لورثته كما في الهداية قبل باب المرتد (قوله
وقيل لا يسقط) أي بل يعطى بقدر ما باشر وبصير ميراثا عنه كما يأتي (قوله قلت قد جزم في البغية الخ) أي
فجزم به يقتضي ترجيحه قلت ووجهه ما سيذكره في مسئلة الحامكية ان لها شبهة الاجرة وشبهه
الصلة ثم ان المتقدمين منعوا أخذ الاجرة على الطاعات وأفتى المتأخرون بجوازهم على التعليم والاذان والامانة

فالظاهر أن من نظر إلى مذهب المتقدمين رجع شبه الصلة فقال بسقوطها بالموت لأن الصلة لا تثبت قبل القبض
ومن نظر إلى مذهب المتأخرين رجع شبه الاجرة فقال بعدم السقوط وحيث كان مذهب المتأخرين هو المفتى
به جزم في البقية بالتأني بخلاف رزق القاضي فإنه ليس له شبه بالاجرة أصلاً إذ لا فائلاً بأخذ الاجرة على القضاء
وعن هذا مشي الطرسوسي في إضعاف الوسائل على أن المدرس ونحوه من أصحاب الوظائف إذا مات في أثناء
السنة يعطى بقدر ما باشر بسقط الباقي وقال بخلاف الوقت على الأولاد والمذرية فإنه يعتبر فيهم وقت ظهور الغلة
فمن مات بعد ظهورها ولو لم يدر صلاحها صار ما يستحقه لورثته والاسقط اهـ وتبعه في الاشياء وأفقي به في الخبرة
وهو الذي حرره المرحوم مفتي الروم أبو السعود العمادى وهذا خلاصة ما قد مناه في كتاب الجهاد قبيل فصل
القسمه وقيل باب المرتد ولو كان الوقت يؤجر أقساطاً فاقام كل قسط بمنزلة طلوع الغلة فمن وجد وقته استحق كما
أفتى به الخانوقى تبعاً للفتح وبما أقرناه ظهر سقوط ما نقله البيرى عن شيخ الشيوخ الديري من أنه ينبغي أن يعمل
بهذا القول وهو عدم السقوط بالموت في حق المدرس والطلبة لافي حق المؤذن والامام لان الاذان والامامة
من فروض الكفاية فلا تكون بمقابل اجرة اهـ ملخصاً من المتأخرين اقرباً بأخذ الاجرة على الثلاثة (تنبه)
ذكر البيرى أيضاً أنه سئل العلامة ابن ظهيرة القرشي الحنفى إذا كان للميت شئ من الصر والحطب وورد ذلك
عن السنين الماضية في حياته وفي السنة التي مات فيها هل يستحقه بسقطه اجاب نعم يستحق نفسه منه وان كان
مبرة من السلطان صار نصيبه في حكم الحلول وذكر الامام أبو الليث في النوازل انه يكون لورثته اهـ وبوبه
ما في البرازية عن محمد قورم امرؤ أن يكتبوا مساكين مسجدهم فكتبوا ورفعوا اسمهم وأخرجوا الدراهم
على عددهم فمات واحد من المساكين قال يعطى وارثه ان مات بعد دفع اسمه اهـ ومنه يعلم حكم الامانات
الواصله لاهل مكة المشرفة والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبرة بموت المرسل اليه وقد اتيت بدفع ذلك
لولاه بيري (قوله وان أجرها الامام لا) أى لا يسقط معلومه تنزيلاً لعهده منزلة القبض تأمل لكن تقدم
أن الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الاجارة والطاهر أن هذا الفرع منى على القول الاول بالسقوط
(قوله أخذ الامام الغلة) أى قبض معلوم السنة بنماها كما في الجهر قال في الهندية امام المسجد دفع الغلة
وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه الصلة والعبرة بوقت الحصاد فان كان يوم في المسجد وقت الحصاد يستحق
كذا في الوجيز وهل يحل للامام أو كل حصة ما بقى من السنة ان كان فقيراً يحل وكذا الحكم في طلبه العلم بطلون
في كل سنة شيئاً مقدراً من الغلة وقت الادراك فاخذوا حصة منهم قسمته وقت الادراك فتقول عن تلك المدرسة
كذا في المحط اهـ وقوله والعبرة بوقت الحصاد ظاهره انما فاة لما قد مناه عن الطرسوسي لكن اجاب في الجهر
بأن المراد أن العبرة به فيما إذا قبض معلوم السنة قبل مضيتها لا يستأنف به بل انقضت قال مع انه نقل في القبية
عن بعض الكتب انه ينبغي أن يسترد من الامام حصة ما لم يؤم فيه قال ط قوت وهو الاقرب لقرض الواقع
اهـ قلت وينبغي تقييد هذا بما اذا لم يكن ذلك مقدراً لكل يوم لما قد مناه عن القبية ان كان الواقع قدر للمدرس
لكل يوم مبلغاً فليدرس يوم الجمعة أو الثلاثاء لا يحل له أجره هذين اليومين وتقدم تمامه قبيل قوله ولودار
فعما رنه على من له السكنى (قوله فصار كالجارية) أى اذا مات الذي في أثناء السنة لا يؤخذ منه الجارية لما مضى
من الحول ويحتمل أن المراد أنه اذا عملها أثناء السنة ثم اسلم أو مات لا تسترد ط (قوله ونظم ابن الشهادة
القبية الخ) أقول حاصل ما في شرحه تبعاً للبرازية انه اذا غاب عن المدرسة فأما ان يخرج من المدة أو لا فان
خرج مسيرة سفر ثم رجع ليس له طلب ما مضى من معلومه بل بسقط وكذا اذا فرح ونحوه وان لم يخرج السفر
بأن خرج الى الرستاق فان اقام خمسة عشر يوماً فاكتر فان بلا عذر كالحروج للتميز فكذلك وان لعذر كطلب
المعاش فهو عضو الا أن تزيد غيبته على ثلاثة اشهر فلفغيره أخذ جزمه ووظيفته أى معلومه وان لم يخرج من
المصر فان اشتغل بكتابة علم شرعى فهو عفو والاجازة عنه أينما واختلف فيما اذا خرج للرستاق وأقام دون
خمس عشر يوماً فغير عذر قبل بسقط وقبل لا هذا حاصل ما ذكره ابن الشهادة في شرحه وملخصه انه لا يسقط
معلومه الماضي ولا يعزل في الاقنى اذا كان في المصر مثلاً يعلم شرعى أو خرج لغيره وأقام دون خمسة عشر
يوماً بلا عذر على احد القوانين وخمس عشر يوماً كذا لكن لعذر شرعى كطلب المعاش ويؤدى على ثلاثة اشهر وان
بسقط الماضي ولا يعزل لو خرج مدة سفر ورجع او سفر للحج ونحوه او خرج للرستاق لغيره وأقام على ثلاثة
اشهر وان بسقط الماضي ولا يعزل لو كان في المصر غير مشغول يعلم شرعى او خرج منه وأقام اكثر من ثلاثة اشهر

مطلب

اذا مات المدرس ونحوه يعطى
بقدر ما باشر بخلاف الوقت على
المذرية

مطلب

اذا مات من له شئ من الصر والحطب
يستحق نصيبه

ولو على الامام دار وقف فلم يستوف
الاجرة حتى مات ان أجرها المتولي
سقط وان أجرها الامام لا عمادية
أخذ الامام الغلة وقت الادراك
وذهب قبل تمام السنة لا يسترد
منه غلة باقى السنة فصار كالجارية
وموت القاضي قبل الحول ويحل
للامام غلة باقى السنة لو فقيراً
وكذا الحكم في طلبه العلم في
المدارس ودرر ونظم ابن الشهادة
القبية المسقطه لم معلوم المقضية
للعزل

مطلب

فيما اذا قبض المعلوم وغاب قبل
تمام السنة

مطلب

في القبية التي يستحق بها العزل من
الوظيفة وما لا يستحق

ولاعذر قال الخير الرمي وكل هذا اذا لم ينصب نائباً عنه والافليس لغیره أخذ وظيفته اه وبأق قرياحكم
 النيابة هذا في القنية من باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرساتي اسبوعاً ونحوه أو ماصية
 أو لاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع اه وهذا مبنى على القول بأن خروجه أقل من خمسة
 عشر يوماً بلا عذر شرعي لا يسقط معلومه وقد ذكر في الاشياء في قاعدة العادة محكمة عبارة القنية هذه وجعلها
 على انه يساع اسبوعاً في كل شهر واعترضه بعض محشمه بأن قوله في كل شهر ليس في عبارة القنية ما يدل عليه
 قلت والظاهر ما في آخر شرح منية المصلي للنجاشي ان الظاهر ان المراد في كل سنة (تنبیه) ذكر الخصاص انه
 لو أصاب القيم خمس أو عوى أو جنون أو فالج أو نحوهم من الآفات فان امكنه الكلام والامر والنهي والاخذ
 والاعطاء فلا أخذ الاجرو والافلا قال الطرسوسي ومقتضاه ان المدرس ونحوه اذا اصابه عذر من مرض أو حج
 بحيث لا يمكنه المباشرة لا يستحق المعلوم لانه اذا اراد الحكم في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق
 المعلوم والافلا وهذا هو النقيض اه ملخصاً قلت ولا ينافي هذا ما مر من المسامحة بأسبوع ونحوه لان القليل
 مغتفر كما سيجي بالبطالة المعتادة على ما مر في ريبانه في محله (قوله ومنه) أي من النظم لان ابن الشحنة نظم في هذه
 المدة مثلاً خمسة ايات فاقصر الشارح على بيتين منها (قوله مطلقاً) أي سواء كان له منه بدءاً ولا يكن بهد
 كونه مسيرة سفر كما افاده بقوله والحكم في الشرع يسفر بفتح الباء من السفر قال ناظمه والمراد بتولنا في الشرع
 يسفر أي من بعد مسافر اشرعاً لكن اعترضه ط بقول القاموس السافر والمسافر لا فعل له (قوله قلت
 وهذا) أي التفصيل المذكور في القنية انما هو فيما اذا قال وقت هذا على ساكني مدرستي واطلق أمالو شرط
 شرطاً اتبع كتحذير المدرس اياماً معلومة في كل جمعة فلا يستحق المعلوم الا من يشرخصوا اذا قال من غاب
 عن المدرس قطع معلومه فيجب اتباعه وتعامه في الجبر (قوله أما فيهما) أي في فرض الحج وصلة الرحم
 (قوله والمعلوم) بالنصب عطفاً على العزل (قوله لا تجوز استنابة القنية) لانهية وتجوز مجزوم بها وهو بنسب
 اوله وكسر ثانيه ولا الثانية تأكيده لا لاولى وقوله سائر الارباب أي اصحاب الوظائف وقوله فذا من باب أي عدم
 جواز الاستنابة ان لم يكن عذر من باب اولى وقد تابع الناظم في هذا ما فهمه الطرسوسي من كلام الخصاص
 الماتر انما قال فانه لم يجعل له الاستنابة مع قيام الاعذار المذكورة فانه لو جازت لقول ويجعل له من يقوم
 مقامه الى زوال عذره واعترضه في الجبر بأن الخصاص صرح بأن للقيم أن يوكل وكلا يتقوم مقامه وله أن
 يجعل له من المعلوم شيئاً وكذا في الاسعاف وهذا كالتصريح بجواز الاستنابة لان النائب وكيل بالاجرة
 وفي القنية استخلف الامام خليفة في المسجد ليؤتم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامة شيئاً
 ان كان الامام اتم اكثر السنة اه وفي الخلاصة ان الامام يجوز استخلافه بلا إذن بخلاف القاضي وعلى
 هذا تكون وظيفته شاعرة وتصح النيابة قال في الجبر وحاصل ما في القنية ان النائب لا يستحق شيئاً من الوقف
 لان الاستحقاق بالتقرير ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل اكثر السنة وسكت عما يعينه الاصيل
 للنائب كل شهر في مقابلة عمله والظاهر انه يستحقه لانها الجارة وقد وفي العمل بناء على قول المتأخرين
 المفتي به من جواز الاستخار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وعلى القول بعدم جواز الاستنابة اذا لم
 يعمل الاصيل وعمل النائب كانت الوظيفة شاعرة ولا يجوز لانظر الصرف الى واحد منهما ويجوز للقاضي عزله
 وعمل الناس بالظاهرة على الجواز وعدم اعتبارها شاعرة مع وجود النيابة ثم قال فالذي تقرر جواز الاستنابة
 في الوظائف اه وبوفيه ما مر في الجملة من ترجيح جواز استنابة الخطيب قال الخير الرمي في حاشيته ما تقدم
 عن الخلاصة ذكره في كتاب القضاء من الكتب والهداية وكثير من المتون والشموس والفتاوى ويجب
 تقييد جواز الاستنابة بوظيفة تقبل الانابة كالتدريس بخلاف التعلم وحيث تقرر الجواز فلا فرق بين أن
 يكون المستناب مساوياً له في الفضيلة أو فوقه أو دونه كما هو ظاهر ورأيت لمأخري الشافعية من قبه بالمساوى
 وبما فوقه وبعضهم قال بجوازه مطلقاً ولودونه وهو الظاهر والله تعالى أعلم اه وقال في الخير بهدقتل
 حاصل ما في الجبر والمسئلة وضع فيها رسائل ويجب العمل بما عليه الناس وخصوصاً مع العذر وعلى ذلك جمع
 المعلوم المستناب وليس للنائب الا المبرة التي استاجر بها اه قلت وهذا اختيار خلاف ما فتى به علامة
 الوجود المنقبي أبو السعد ومن اشتراط العذر الشرعي وكون الوظيفة مما يقبل النيابة كالافتاء والتدريس
 وكون النائب مثل الاصيل أو خيرا منه وأن المعلوم بقاءه يكون للنائب ليس للاصيل منه شيء اه ونقله

ومنه

وما ليس بدمنه ان لم يزد على

ثلاث شهور فهو يعني ويغفر

وقد اطلقوا الاياخذ السهم مطلقاً

لما قدمنى والحكم في الشرع يسفر

قلت وهذا كله في سكان المدرسة

وغير فرض الحج وصلة الرحم

أما فيهما فلا يستحق العزل والمعلوم

كافي شرح الوهابية للشربلاني

وفي المنظومة المحببة

لا تجوز استنابة القنية لا

ولا المدرس لعذر حصل

كذلك الحكم سائر الارباب

أولم يكن عذر فذا من باب

مطلب

مهم في الاستنابة في الوظائف

البري وقال انه الحق لكنه نقل عن الشيخ بدر الدين الشهاوي الحنفى مثل ما في البحر وعن شيخ مشايخه القاضي
على بن ظهيرة الحنفى اشتراط العذر قلت أما اشتراط العذر فله وجه وأما كون النائب مثل الاصيل أو خيرا منه
فهو بعيد حيث وجدت في النائب اهلية تلك الوظيفة الآن يراد مثله في الاهلية وبشرائه ما في فتاوى ابن
السلبي حيث سئل عن الناظر اذا ضعت قوته عن التحدث على الوقف هل له أن يأذن لغيره فيه بقية حياته
وهل له النزول عن النظر أجاب نعم له استنابة من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر المشروط له
ولو عزل نفسه لم ينزل اه وأما كون المعلوم للنائب فينا فيه ما مر عن البحر من أن الاستحقاق بالتقير
ولاسيما اذا باشر الاصل اكثر السنة فمصرح ما مر عن القسبة انه لا يستحق النائب شيئا الا اذا شرط له
الاصيل اجرة أما اذا كان المباشر هو النائب وحده وشرط الواقف المعلوم لمباشر الامامة أو التدريس مثلا
فلا خفاء في اختصاصه بالمعلوم بقبامه وكتب في تنقيح الحامدية عن المحقق الشيخ عبد الرحمن افندي العمادى
انه سئل فيما اذا كان لمؤدى جامع مرتبات في اوقاف شرطها واقفوها لهم في مقابلته ادعية يباشر وهم القواقين
المذكورين وجعل جماعة من المؤذين لهم ثوابا عنهم في ذلك فهل يستحق الثواب المباشرون للاذان والادعية
المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورة من الجواب نعم (قوله والمتولى لوقف أجر الخ)
في الاسعاف الناظر اذا أجر أو تصرف تصرفا آخر وكتب في الصك أجر وهو متولى على هذا الوقف ولم يذكر أنه
متولى من أى جهة قالوا انكون فاسدة اه قلت وهذا مشكل اذ لو كان متولى في نفس الامر من جهة الواقف
أو القاضي يصح ايجاره والظاهر أن المراد فساد كتابة الصك لأن الصكوك تبني على زيادة الإيضاح ولأنه لا يمكن
لصاحبه أن يحكم بعهدة ايجاره وباقي تصرفاته ما لم يصح نصبه ممن له ولاية ذلك يؤيده ما في الساج والعشرين
من جامع الفصولين لو كان الوصى أو المتولى من جهة الحاكم فلا وئى أن يكتب في الصكوك والسجلات وهو
الوصى من جهة حاكم له ولاية نصب الوصية والتولية لأنه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من الحاكم ربما يكون
من حاكم ليس له ولاية نصب الوصى فان القاضي لا يملك نصب الوصى والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف
في الاوقاف والايام منصوفا عليه في منشوره فشارككم نائب القاضي فانه لا بد أن يذكر وأن فلانا القاضي
مأذون بالانابة فخر زاعن هذا الوهم اه قال في البحر ولا شك أن قول السلطان جعلك قاضى القضاة
كالتصريح على هذه الاشياء في المنصور كما صرح به في الخلاصة في مسئلة استخلاف القاضي اه (قوله
بحسب التقليد) متعلق بقوله يختلف (قوله ففسر كل التصرفات) أى على الاجارة وذلك كالبيع والشراء
وقوله كيلا تلتبس أى الاحكام وهو على لقوله ماجوزوا ط (قوله سماها الضمانية) اسمها كشف الضمانية
في القاموس الضمان بالفتح ندى كنعيم أو صاحب رقيق كالدخان ط (قوله ولاية نصب القيم الى الواقف)
قال في البحر قد من أن الولاية للواقف ثمانية مدة حياته وان لم يشترطها وأن له عزل المتولى وأن من ولاه
لا يكون له النظر بعد موته أى موت الواقف الا بشرط على قول أبي يوسف ثم ذكر عن التارخانية ما حمله أن
أهل المسجد لو اتفقوا على نصب رجل متوليا لمداخل المسجد فعند المتقدم يصح ولكن الافضل كونه باذن
القاضي ثم اتفق المتأخرون أن الأفضل أن لا يعلوا القاضي في زماننا لما عرف من طمع القضاة في اموال
الاقواق وكذلك اذا كان الوقف على ارباب معلومين بحصى عددهم اذ انصبوا متوليا وهم من أهل السلاح اه
قلت وذكرنا مثل هذا في وصي النبي وأنه لو تصرف في ماله أحد من أهل السكة من بيع أو شراء جازو زماننا
للضرورة وفي الخانية انه استحسن وبه يفتى وأما ولاية نصب الامام والمؤذن فسيذكرها المصنف (قوله
ثم لوصيه) فلوصي الواقف عند موته وصيا ولم يذكر من أمر الوقف شيئا تكون ولاية الوقف الى الوصى
بحر ومقتضى قولهم وصى القاضي كوصى الميت الا في مسائل أن وصى القاضي هنا كذا لم لعدم استثنائه
من الضابط المذكور فاده الرضى قلت ووصى الوصى كالوصى كباقي (قوله كان وصيا في كل شئ) هو
ظاهر الرواية وهو الصحيح تارخانية (قوله خلافا لثاني) فعنده اذ اقل له أنت وصى في أمر الوقف فهو
وصى في الوقف فقط وهو قول هلال أيضا وجهل في الخانية أبي يوسف مع أبي حنيفة وكان عنه روايتان
اسعاف وفي التارخانية انه قول محمد أيضا وجعل ما في الخانية ظاهر الرواية عن أبي يوسف فكان الاولى أن
يقول خلافا لمحمد وأن يحذف قوله فقط (قوله ما لم يخصص) بأن يقول وقت اردني على كذا وجهات ولا يها

والمتولى لوقف أجر
لكنه في صكه ما ذكر
من أى جهة تولى الوقف
ما جوزوا ذلك حيث يلقي
ومثله الوصى اذ يختلف
حكمه ما في ذاعلى ما يعرف
بحسب التقليد والنصب فقص
كل استصرفات كيلا تلتبس
قلت لكن للسيوطى رسالة
سماها الضمانية في جواز الاستنابة
وسئل الاجماع على ذلك فليحفظ
(ولاية نصب القيم الى الواقف ثم
لوصيه) لقيامه مقامه ولو جعله
على أمر الوقف فقط كان وصيا
في كل شئ خلافا لثاني ولو جعل
الطرارجل ثم جعل آخر وصيا كانا
ناظرين ما لم يخص ونماه
في الاسعاف

- ٢ مطال
فيما اذا شرط المعلوم لمباشر الامامة
٤ لا يستحق المستنيب
٣ مطال
فيما اذا أجر ولم يذكر جهة توابه
٤ مطال
٥ ولاية نصب القيم الى الواقف ثم
لوصيه ثم للقاضي
٥ مطال
٦ الأفضل في زماننا نصب المتولى
بلا اعلام القاضي وكذا وصى
النبي
٦ مطال
الوصى يصير متوليا بلا نص

لفلان وجعلت فلانا وصي في تركا في جميع اموري فحينئذ يتقرر لكل منهما بما فوض اليه اسعاف ولعل وجهه أن تخصيص كل منهما بشئ في مجلس واحدة قرينة على عدم المشاركة لكن في انفع الوسائل عن الذخيرة ولو اوصى لرجل في الوقف وأوصى الى آخر في ولده كانا وصيين فيهما جميعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف اه تأمل (قوله فلو وجد كذا وقف الخ) أي كبايان لوقف واحد وهذا الجواب أخذه في البحر من عبارة الاسعاف المذكورة ثم قال ولا يقال ان الثاني ناسخ كما تقدم عن الخصاص في الشرائط أي من انه لو شرط أن لا يتابع ثم قال في آخره على أن له الاستبدال كان له لأن الثاني ناسخ للاول لانا نقول ان التولية من الواقف خارجة عن حكم سائر الشرائط لان له فيها التغيير والتبديل كما لا بد له من غير شرط في عقدة الوقف على قول أبي يوسف وأما باقي الشرائط فلا بد من ذكرها في أصل الوقف اه وفيه نظير بل تعليقه يدل على خلافه فتأمل ثم ذكر في انفع الوسائل عن الخصاص اذا وقف ارضين كل ارض على قوم وجعل ولاية كل ارض الى رجل ثم اوصى بهن ذلك الى زيد فلزيد أن يتولى مع الرجلين فان اوصى زيد الى عمرو فله عمرو ومثل ما كان لزيد قال في انفع الوسائل فقد جعل وصي الوصي بمنزلة الواقف حتى جعل له أن يشارك من جعل الواقف النظر له اه وفي ادب الاوصياء عن التاترخانية اوصى الى رجل ومكث زمانا فأوصى الى آخر فلهما وصيان في كل وصاياه سواء تذكر ايصاه الى الاول أو نسي لان الوصي عندنا لا ينزل ما لم يعزله الموصي حتى لو كان بين وصيته مدة سنة أو أكثر لا ينزل الاول عن الوصاية اه وقد قالوا ان الوقف يستقي من الوصية نعم في القنية لو نصب القاضي فيما آخر لا ينزل الاول ان كان منصوبا من الواقف فلو من جهته ويعلمه وقت نصب الثاني ينزل ومفاده الفرق بين الواقف والقاضي في نصب الثاني في الواقف بشارته وفي القاضي يختص الثاني وينزل الاول ان كان يعلمه وقت نصب الثاني فاغتنم هذا التحرير (قوله طالب التولية لا يولي) كن طلب القضاء لا يقبل فتح وهل المراد أنه لا ينبغي اولا يعمل استظهر في البحر الاول تأمل (قوله الا مشروط له النظر) بأن قال جعلت نظري فلفلان والظاهر أن مثله ما لو شرطه للذكور من الموقوف عليهم ولم يوجد غير ذكروا واحدا أو ما لو انحصر الوقف في واحد لا يلزم أن يكون هو الناظر عليه بلا شرط الواقف كما قد مناه عن جامع الفصولين عند قوله الموقوف عليه لا يعمل الا يجار ولا الدعوى (قوله بعد موت الواقف الخ) قيده به لانه لو مات قبله قال في المجتبى ولاية النصب للواقف وفي السير الكبير قال محمد النصب للقاضي اه وفي الفتاوى الصغرى رأى الواقف للقاضي فان كان الواقف ميتا فوصيه اولى من القاضي فان لم يكن اوصى فالأرى للقاضي اه بجز ومفاده انه لا يعمل التصرف في الوقف مع وجود المتولي ومنه لا يجار كما حررناه عند قول المصنف ولو أبي أو عجز عمر الحاكم بأمرهما الخ ويؤيد قوله في البحر بعد ما نقلناه عنه فأفاد أن ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه فيستفاد منه عدم صحة تشرير القاضي في الوظائف اذا كان الواقف شرط التقرير للمتولي وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله يسير اه وأنت في الخبرية بهذا المستفاد وقال وبه أنتي العلامة قاسم كما قد مناه عند قول المصنف وينزع لو غير مأمون (قوله ولم يوص) أي المشروط له قال في البحر اذا مات المتولي المشروط له بعد الواقف فالقاضي ينصب غيره وشرط في المجتبى أن لا يكون المتولي اوصى به لا آخر عند موته فان اوصى لا ينصب القاضي اه قلت وهذا اذا لم يكن الواقف شرط بعد المتولي المذكور الى آخر لانه يصير مشروطا أيضا وبأبي يانه قريبا (قوله للقاضي) قيده في البحر بقاضي القضاء أخذنا من عبارة جامع الفصولين التي قد منها قبل ورقة ثم قال وعلى هذا فقوله في الاستدانة بأمر القاضي المراد به قاضي القضاء وفي كل موضع ذكر الواقف في امور الواقف بخلاف قولهم وادفع اليه حكم قاض امضاء فانه أم كالا يجنى اه قال في الخبرية وهو صريح في أن نائب القاضي لا يعمل ابطال الوقف وانما ذلك خاص بالاصل الذي ذكره السلطان في منشوره نصب الولاية والاوصياء وفوض له امور الاوقاف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي لما في اطلاق مثله للنواب في هذا الزمان من الاختلال والمسئلة لانه فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذا فيما اطلع عليه شيخنا المذكور وصاحب البحر وانما استخرجها تفقها اه ونقل في حاشيته على البحر عبارة شيخنا الحانوتي بطولها وأقصرها ومن جلتها وما يدل على عدم اختصاص قاضي القضاء باستبدال الوقف بل يجوز من ناله

مطلب

نصب متوليا ثم آخر اشتركا

مطلب

التولية خارجة عن حكم سائر الشرائط لان له فيها التفسير بلا شرط بخلاف باقي الشرائط

فلو وجد كذا وقف في كل اسم متول وتاريخ الثاني متأخر اشتركا بجز (فرع) طالب التولية لا يولي الا مشروط له النظر لانه مولى فريد التنفيذ نهر (ثم) اذا مات المشروط له بعد موت الواقف ولم يوص لاحد فولاية النصب للقاضي

(للقاضي)

مطلب ٢

طالب التولية لا يولي

مطلب

ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له ووصيه

له ووصيه

مطلب

المراد قاضي القضاء في كل موضع ذكر الواقف في امور الاوقاف

مطلب

نائب القاضي لا يعمل ابطال الوقف

أيضاً أن نائبه قائم مقامه ولذا كان المفهوم من كلامهم أنه إذا شرط في منشوره تزويج الصغار والصغار كان
 منصوبه ذلك وبعبارة ابن الهمام في ترتيب الأولياء في النكاح ثم السلطان ثم القاضي إذا شرط في عهده ذلك
 ثم من نصبه القاضي اهـ ملخصاً (تنبيه) قد منعنا عن البصر المتولى بمنزل بموت الواقف إلا إذا جعله
 قيمياً في حياته وبعد موته وذكر في القضية إذا مات القاضي أو عزل بقي ما نصبه على حاله قياساً على نائبه في القضاء
 اهـ قال في انفع الوسائل وبغني أن يحمل على ما إذا عم له الولاية في حياته وبعد وفاته لأن القاضي بمنزلة
 الواقف اللهم إلا أن يقال إن ولاية القاضي أعم وفعله حكم وحكمه لا يطل بموته ولا عزله وعنامه فيه لكنه ذكر
 أن ولاية الواقف للقاضي وإن لم يشترطها السلطان في تقليده ولم يعزه إلى أحد وهو خلاف المنقول في جامع
 الفصولين كما عرفت (قوله إذا ولاية المستحق) تعارض لمفهوم من حصر الولاية بمن ذكر (قوله كما مر) أي من
 قوله والموقوف عليه الغلبة لا يملك الإجارة الإبتولية وقد مرنا قريباً (قوله وما دام أحد الخ) المسئلة
 في كافي الحاشية ونصها ولا يجعل القيم فيه من الأجانب ما وجد في ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك
 فإن لم يجد فيهم من يصلح لذلك فجعله إلى اجنبي ثم صار فيهم من يصلح له صرفه إليه اهـ ومفاده تقديم أولاد
 الواقف وإن لم يكن الوقف عليهم بأن كان على مسجد أو غيره وبذلك له التعليل الآتي وفي الهندية عن
 التهذيب والأفضل أن ينصب من أولاد الموقوف عليه وأقربيه ما دام يوجد أحد منهم يصلح لذلك اهـ والظاهر
 أن مراده بالموقوف عليه من كان من أولاد الواقف فلا ينافي ما قبله ثم تعبيره بالأفضل يفيد أنه لو نصب اجنبياً
 مع وجود من يصلح من أولاد الواقف يصح فافهم ولا ينافي ذلك ما في جامع الفصولين من أنه لو شرط الواقف
 كون المتولى من أولاده وأولادهم ليس للقاضي أن يولي غيرهم بلا خيانة ولو فعل لا يصير متولياً اهـ لأنه فيما
 إذا شرطه الواقف وكلامنا عدم الشرط ووقع قريباً من أو حرك كتاب الوقف من الخبرة ما يفيد أنه فهم
 عدم الصحة مطلقاً كما هو المبادر من لفظه يجعل فناناً وأقربى أيضاً بأن من كان من أهل الوقف لا يشترط كونه
 مستحقاً بالفعل بل يكفي كونه مستحقاً بحدوث المانع وهو ظاهر ثم لا يخفى أن تقديم من ذكره من شروط تعيين
 الأهلية فيه حتى لو كان خاسياً يولي اجنبي حيث لم يوجد فيه أهل لأنه إذا كان الواقف نفسه يعزل بالخيانة
 فغيره بالأولى (تنبيه) قد منعنا عن البرى عن حادى الحميرى عن وقف الانصارى أنه إذا لم يكن من يولى الوقف
 من جيران الواقف وقرائه الأرزق وقبل واحد من غيرهم بالأرزق فللقاضي أن ينظر أنه يصلح لأهل الوقف
 (قوله ومن قصد) أي قصد الواقف وبعبارة الاسعاف أولاً من قصد الواقف نسبة الوقف إليه وذلك
 فيما ذكرنا (قوله أراد المتولى إقامة غيره مقامه) أي طريقاً مستقلاً أو ما بطريق التوكيل فلا يفتقر عرض
 الموت وفي النسخ للناظر أن يوصل من يقوم بمكانه من أهله من أمر الوقف ويجعل له من حقه شيئاً وله أن يعزله
 ويستبدل به أو لا يستبدل ولو جاز فعله وكيفية الرجوع إلى القاضي في السبب اهـ ونحل كلام المصنف المتولى
 من جهة القاضي أو الواقف في السبب الوسائل عن النسبة وقال وهو أعم من قوله في النسبة للمتولى أن يمتنع
 فيما توس إليه أن عم القاضي المتولى إليه والأفلا اهـ فإن طاهره أن هذا الحكم في المتولى من جهة
 القاضي فقط (قوله ومضته) عطف تفسير أراد به بيان أن المراد بالحياة ما قابل المرحس وهو الصحة لا ما
 يشملهما فافهم (قوله أن كان التفويض بالشروط عاماً مع) لم يظهر لي معنى قوله بالشروط وأهل المراد به اشتراط
 الواقف أو القاضي ذلك لأنه وقت النصب ومعنى العموم كأي انفع الوسائل أنه ولاد وأقامه مقام نفسه وجعل له
 أن يسند ويوصي به إلى من شاء ففي هذه الصورة يجوز التفويض منه في حال الحياة وفي حالة المرض المنصّل
 بالموت اهـ (قوله ولا يملك عزله الخ) هذا ذكره الطرسوسى رحمه الله وقال بخلاف الواقف فإن له عزل
 القيم وإن لم يشترطه والقيم لا يملكه كالتوكيل إذا أذن له الموكل في أن يوكّل فوكل حيث لم يملك العزل والقاضي
 إذا أذن له السلطان في الاستخلاف فاستخلف شخصاً لا يملك عزله إلا أن شرط له السلطان العزل وأطاع في ذلك
 فراجعنا ان شئت (قوله والا) أي وإن لم يكن انضويص له عاملاً لا يصح وقوله فإن توس في مضته الأولى
 حذفت لأن الكلام في الصحة وحيد فقوله وإن في مرض موته مقبل لقوله في حياته وانما مع إذا توس
 في مرض موته وإن لم يكن التفويض له عاملاً في الحياة من أنه بمنزلة الوصى ولو توسى أن يوصى إلى غيره
 اهـ وسيد كراتنج في كتاب الأقرار عن الأشياء الفعلة في المرض أحاط رتبة من الفعل في الصحة

مطلـ
 لا يجعل الساطر من الأجانب عن
 الواقف

إذا ولاية المستحق الإبتولية
 كما مر (وما دام أحد يصلح للإبتولية
 من قارب الواقف لا يجعل المتولى
 من الأجانب) لأنه اشترى ومن
 قصد نفسه الوقف اليهم (أراد
 المتولى أقامه غيره مقامه في حياته)

ومضته (أن كان المتولى له)
 بالشرط (عاماً مع) ولم يملك عزله
 إلا إذا كان الواقف جعل له
 التفويض وإنه عزل (والا) فإن
 توس في مضته (لا يصح) وإن في
 مرض موته مع

مطلـ
 إذا قيل الاجنبي الساطر كما
 في القاضي نفسه

مطلـ
 لساظر أن يوكّل غيره

الافى مسئلة اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لافي الصحة كافي التهمة وغيرها اه
 ووجهه ما علمته من أنه بمنزلة الوصي ولما كان الوصي له عزل من أوصى اليه ونصب غيره اتجه قوله وينبغي أن
 يكون له العزل والتفويض كلاهما بخلاف الاسناد في حال الصحة لانه في حال الصحة كالوكيل ولا يكمل الوكيل
 العزل كما تر (تنبيه) متر حوا الصحة الفراغ عن النظر وغيره من الوظائف وأفتى العلامة قاسم بسقوط حق
 الفارغ بمجرد فراغه لكنه لم يتابع على ذلك فلا بد من تقرير القاضى كما قدمناه عند قوله وينزع لو غير مأمون
 وأنت خير بأن هذا شامل للفراغ في حال الصحة والمرض فيما في ما هنا من عدم صحة التفويض في حال الصحة
 بلا تعميم وتوقفت في ذلك مدة وظهر لي الآن الجواب بأن الفراغ مع التقرير من الثاني عزل لا تفويض ويدل
 عليه قوله في البحر اذا عزل نفسه عند القاضى فانه ينصب غيره ولا يعزل بعزل نفسه ما لم يبلغ القاضى ثم قال
 ومن عزل نفسه الفراغ عن وظيفة الناظر لرجل عند القاضى الخ فهذا صريح فيما قلناه والله الحدوبه ظهر
 أن قولهم هنالابصح اقامة المتولى غيره مقامه في حياته وصحته مقيد بما اذا لم يكن عند القاضى أموالا كان عند
 القاضى كان عزل لنفسه وتقرير القاضى للغير نصب جديده مسئلة الفراغ بينهما وبهذا اتجه عدم سقوط
 حق الفارغ قبل تقرير القاضى خلافا لما أفتى به العلامة قاسم اذ لو سقط قبل انتقض قولهم لانصح اقامته في صحته
 بخلافه بعد تقرير القاضى لانه بعده يصير عزل لنفسه عن الوظيفة ولا يرد أن العزل يكفى فيه بمجرد علم القاضى
 كما تر فلا حاجة الى التقرير لان الفراغ عزل خاص مشروط فانه لم يرض بعزل نفسه الا لتبصر الوظيفة لمن نزل
 له عنها فاذا قرر القاضى المنزول له تحقق الشرط فحقق العزل وبهذا اتجه جمع كلامهم فاعتنهم هذا التصريح فانه فريد
 (قوله قال) أى صاحب الاشياء (قوله فأجبت ان قوض الخ) أى أخذ المأمر أنقضاء من الفرق بين حال
 الصحة والمرض لكن فيه أن مقتضى كلام الواقف عدم الاذن باقامة غيره مقامه لافي الصحة ولا في المرض حيث
 شرط انتقاله من بعده للمالك وكذا نقل الحموى انه يجب انتقاله للمالك ولو قوض في مرضه لان في التفويض
 تفويت العمل بالشرط المنصوص عليه من الواقف اه ونقل السيد أبو السعود أن هذه المسئلة محال لم يطع
 على نص فيها اه قلت بل هي منصوطة في انفع الوسائل عن اوقاف هلال ونصه اذا شرط الواقف ولاية هذه
 الصدقة الى عبد الله ومن بعد عبد الله الى زيد فبات عبد الله وأوصى الى رجل أي يكون للوصى ولاية مع زيد قال
 لا يجوز له ولاية مع زيد اه ولا يخفى أن قوله فبات عبد الله وأوصى الى رجل يقتضى أن ذلك في المرض فيما قبل
 انه محمول على حالة الصحة فلا ينافي ما في الاشياء مردود بل العمل بالمتبادر من المنقول ما لم يوجد نقل صريح
 بخلافه ولم يستند في الاشياء الى نقل حتى يعدل عن هذا المنقول الواجب العمل به لانه مقتضى نص الواقف
 وهذا ما حرره سيدى عبد الغنى الدلبسى راداعلى الاشياء وبذلك أفتى العلامة الحانوفى أيضا فبين شرط
 النظر الارشاد من ذمته ففرغ الارشاد لزوج بنته ومات فقال ينتقل ان بعده علام بشرط الواقف وتعامه
 في فتاواه وفي فتاوى الشيخ اسماعيل التفويض المخالف لشرط الواقف لا يصح فاذا شرط للارشاد فنقوض
 الارشاد في المرض لغير الارشاد وظهرت خيانتة بولى القاضى الارشاد اه وقوله وظهرت خيانتة أى خيانتة
 المنقوض حيث خالف في تفويضه ذلك شرط الواقف وما اشتهر على الالسنه من أن مختار الارشاد ارشاد قد منا
 رده عند قوله وينزع لو غير مأمون الخ وتعام ذلك في كتابات تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله شرط مرئيا)
 أى رتب له من ربيع الوقف دراهم أو غيرها (قوله وفيها) أى في الاشياء (قوله للواقف عزل الناظر
 مطلقا) أى سواء كان بمحنة او لا وسواء كان شرط له العزل أو لا وهذا عند أبى يوسف لانه وكيل عنه وخالفه
 محمد كافي البصرى لانه وكيل النفعاء عنده وأما عزل القاضى للناظر فقد منا الكلام عليه عند قوله وينزع
 لو غير مأمون الخ (قوله به يفتى) والذي في التجنيس والفتوى على قول محمد أى بعدم العزل عند عدم
 الشرط وحزم به في تعميم القدورى للعلامة قاسم وكذلك المؤلف أى ابن نجيم في رسائله وهو من باب
 الاختلاف في الاعتبار اه يرى أى فيه اختلاف التصحيح قلت وهو مبني على الاختلاف في اشتراط
 التسليم الى المتولى فانه شرط عند محمد فلا يتبى لواقف ولاية الا بالشرط وغير شرط عند أبى يوسف فتبقى ولايته
 فاختلف التصحيح هنا مبني على اختلافه هناك (قوله ولم أر حكم عزله لدرس وامام ولاهما) أقول
 وقع التصريح بذلك في حق الامام والمؤذن ولا ريب أن المدرس كذلك بلافرو في لسان الحكام عن الحاية

مطلب
 في الفرق بين تفويض الناظر النظر
 في صحته وبين فراغه عنه

وينبغي أن يكون له العزل
 والتفويض الى غيره كالا بصاء
 اشياء قال وسئل عن ناظر
 معين بالشرط ثم من بعده للمالك
 فهل اذا قوض الناظر لغيره ثم مات
 ينتقل للمالك فأجبت ان
 قوض في صحته فم وان في مرض
 موته لا مادام المنقوض له باقيا
 اقيامه مقامه وعن واقف شرط
 مرتب بالرجل معين ثم من بعده
 لانه قراء ففرغ عنه لغيره ثم مات هل
 ينتقل للقراء فأجبت بالانتقال
 وفيها للواقف عزل الناظر مطلقا
 به يفتى ولم أر حكم عزله لدرس
 وامام ولاهما ولولم يجعل ناظرا

مطلب
 شرط الواقف الناظر لعبد الله ثم
 لزيد ليس لعبد الله أن يفوض
 لرجل آخر

مطلب
 لواقف عزل الناظر

مطلب
 في عزل الواقف لدرس وامام
 وعزل الناظر نفسه

فذهب القاضي لم يملك الواقف
اخر اجه ولو عزل الناظر نفسه
ان علم الواقف أو القاضي مع
والالا (باع دارا) ثم باعها
المشترى من آخر (ثم ادعى

ان كنت وقفها أو قال وقف على
لم تصح) فلا يحلف المشتري (ولو
اقام يمينه) أو برزجة شرعية
(قلت) فيبطل البيع ويلزم اجر
المثل فيه لافي الملك لو استحق على
المقعد برازية وغيره وليس
للمشتري حصة بالتمن من
الاستحقاق وهي احدى المسائل
السبع المستثناة من قولهم من
سعى في نقض مائة من جهته فسد
مردود عليه واعتمد في الفتح والبحر
انه ان ادعى وقفاً محكوماً بلزومه
قبل والا وهو تفصيل حسن
اعتمد المصنف في باب الاستحقاق
لكن اعتمد الاول آخر الكتاب
تعالى الكثر وغيره وفي العمادية
لا تقبل عند الامام

مطلب
في بيع دار ثم ادعى ام وقف

مطلب
من سعى في نقض مائة من جهته
فسد مردود عليه في بيع
مسائل

اذا عرض للامام والمؤذن عذر منعه من المباشرة ستة اشهر للمتنول أن يعزله ويؤلى غيره وتقدم ما يدل على
جواز عزله اذا مضى شهر يرى أقول ان هذا العزل لسبب مقتض والكلام عند عدمه ط قلت وسيدكر
الشارح عن المؤدية التصريح بالجواز لو غيره اصله ويأتى تمام الكلام عليه وقد مناعن البصر حكم عزل القاضي
لمدرس ونحوه وهو أنه لا يجوز الا بجهة وعدم اذنية (قوله فذهب القاضي) عبارة الاشياء فذهب القاضي
له فيما قدنى بقوامته وظاهره أن القضاء شرط لعدم اخراج الواقف له وذكر البيرى أن منصوب الواقف كذلك
اذا قضى القاضي بقوامته لا يملك الواقف اخر اجه وعزاه للاجناس (قوله ان علم الواقف أو القاضي مع)
فهو كلو كليل اذا عزل نفسه وقد مناعن تمام الكلام على عزل نفسه وفراغه لا آخر وظاهره هذا انه ينزل بلا عزل
لكر في الاشياء في بحث ما يقبل الاسقاط حال وفي القنية الناظر المنروط له النظر اذا عزل نفسه لا ينزل
الا أن يخرج الواقف أو القاضي اه تأمل (قوله ثم باعها المشتري من آخر) ليس هذا قيد ابل ذكره ليفيد
أنه لا فرق في قبول اليقينة بين حياته في يد المشتري أو في آخر أو لانه صورة واقعة سئل عنها ابن
محييم فبين يملك عقاراً فباعه من آخر وباعه المشتري من آخر ومضى على ذلك مدة سنين ثم اظهر البائع مكتوباً
شريعياً بايقاف العقار قبل البيع فأجاب نسمع دعواه وتقبل بيته واذا ثبت بطل البيع اه (قوله أو قال
وقف على) يشير الى انه لا فرق بين أن يكون هو الواقف أو غيره رمل (قوله لم تصح) أى الدعوى للساقض
وهو الصحيح كفى الخاتمة (قوله فلا يحلف المشتري) لان اتصلي بترتب على دعوى صحيحة افادته في الهدية ط
(قوله أو برزجة شرعية) أى كذب وقوله أصل في ديوان القضاء الماضين كما قدمناه عند قوله وتقبل فيه
الشهادة حصة لا الدعوى الخ وفي القنية أما الكتاب الشرعى الذى وجد في يد الخصم هل يدفع الدعوى
والفتوى على انه يدفع ويعمل القضاء بكتاب القضاء الماضين اه وظاهر كلامهم أن هذا خاص بالوقف القديم
(قوله قلت) أى اليقينة لان الدعوى وان بطلت للساقض بقيت الشهادة وهى مقبولة في الوقف من غير دعوى
هندية ط (قوله ويلزم اجر المثل فيه) أى يلزم المشتري لان منافع الوقف مضمونة وان كانت بشبهة ملك
كما مر وقد منائن هذا هو الصحيح (قوله لافي الملك) يستثنى منه ملك انبيى فانه كاقوف وأما الممدللاستغلان فانه
مضمون أيضاً لكنه اذا سكنه بنا ويل ملك كسكنى شريك أو مشتر أو بنا ويل عند رهن فانه لا يضمن بخلاف عقار
الوقف أو اليقينة فانه مضمون مطلقاً كما سبأ في القفس (قوله وليس للمشتري حصة بالتمن) لان الحبس
بمنزلة الرهن والوقف لا يرهن ط (قوله وهى) أى مثله التماس احدى المسائل السبع المذكورة في قضاء
الاشياء لمنهاتسع الاولى اشترى عبداً وقبضه ثم ادعى أن البائع باعه قبله من فلان القائب بكذا وبرهن يقبل
لانه برهن على اقرار البائع انه ملك القائب الثانية وهب جاريتاً واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب
انه كان دبرها أو استولدها ورهن يقبل ويستردّها والعقل لان الساقض فيما هو من حقوق الحرية لا يبيع
حصة للدعوى حلا على انه فصل وندم الثالثة باعه ثم ادعى انه كان اعنته وفي الفتح الساقض لا يشرى الحرية
وفروعا اه وظاهره قبول دعوى البائع التدبير والاستيلاء لهبة مثال الرابعة اشترى ارضاً ثم ادعى
أن بانه كان جهاً مقبرة أو مسجداً الخامسة اشترى عبداً ثم ادعى أن البائع كان اعنته وبرهن يقبل عند
الثاني لا عندهما السادسة مثله المثل السابعة باع الاب مال ولده ثم ادعى القين الفاسح ان اذا اقر
انه باعه بضم المثل الثامنة اذا باع الوصى ثم ادعى كذلك التاسعة المتنول على الوقف كذلك قال في القنية
بعد ذكر هذه الثلاثة وكذا كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العمادى التوفيق بأنه لم يكن عالماً به
وذكر فيها اختلافاً اه مافى الاشياء مخصص زيادة (قوله واعتمد في الفتح والبحر الخ) أى في باب
الاستحقاق من كتاب البيع فانه في الفتح جرم به حيث قال هناك باع عقاراً ثم برهن انه وقف لا يقبل لان مجرد
الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعناق ولو برهن انه وقف محكوماً بلزومه يقبل اه وجرم به المصنف هناك
في منته وقال في شرحه هنا ينبغي أن يقول عليه في الاقناء والقضاء اه قال ط وهذا انما أتى على قول
الامام أما على الحق به من انه يتم بلفظ الوقف ونحوه فلا اه على أن الوقف يلزم عند الامام أيضاً اذا كان
مضافاً الى الموت أو كان في الحياة وبعد الموت (قوله وفي العمادية لا تقبل الخ) مخالفاً لما في شرح المصنف
حيث قال ولو اقام يمينه قبلت على التمسك كما تقدم عن العمادية وبه مصرح في الخلاصة والبرازية وفي خزانة الاكل

وهو المختار وصوبه الزيلعي قال
وهو أحوط وفي دعوى المنظومة
الهيبة وهذا في وقف هو حق الله
تعالى أما لو كان على العباد لم يجز
قلت قد قد تناقروا لها مطلقا لثبوت
أصله لما له للفقراء قد تبرروا في فتاوى
ابن القيم نعم تسمع دعواه ويثبت
ويطيل البيع (الباني) للمسجد
(أولى) من القوم (بنصب الامام
والمؤذن في المختار الا اذا عين
القوم اصلح من عينه) الباني (صح
الوقف قبل وجود الموقوف عليه)
فلو وقف على اولاد زيد ولاولده
أو على مكان هباء لبناء مسجد
أو مدرسة صح (في الاصح) وتصرف
الغلة للفقراء الى أن يولد زيد
أو يبنى المسجد عمادية زادي في النهر
ويبقى أنه لو وقفه على مدرسة
يدرس فيها المدرس مع طلبته
قد درس في غيرها لتعذر التدريس
فيها أن تصرف الغلوة له للفقراء
كما يقع في الروم

مطلب

في الوقف المنقطع الأول والمنقطع
الوسط

تقبل البيعة ويستقض البيع قال وبه نأخذ اه (قوله وصوبه الزيلعي) حيث قال وان اقام البيعة على ذلك
قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط (قوله قلت قد قد منا) أي عن المصنف عند قوله وتقبل فيه
الشهادة بدون الدعوى (قوله مطلقا) أي سواء كان على معين ابتداء أو على الفقراء وهو المراد من قوله
هو حق الله تعالى وقد سنا تمام الكلام عليه (قوله نسمع دعواه ويثبت) يعني الدعوى المقرونة بالبيعة أما
الدعوى المجردة عن البيعة فلا تسمع حتى لا يحلف المشتري كما مر وقد صرح في الخاتمة بعدم سماعها في الصحيح
والحاصل أن المعتمد سماع البيعة دون الدعوى المجردة وهو ما ذكره المصنف في المتن هنا وقد منع عن
شرحه ترجيحه وفي الخبرية أجاب لا تسمع دعواه ولكن اذا اقام البيعة اختلفوا فيه والاصح القول نص عليه
في الخلاصة وكثير من الكذب وعلوه بأن الوقف حق الله تعالى فسمع فيه البيعة بدون الدعوى وقرق بعضهم
بين المسهل فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قد سنا انه الاصح واذا ثبت انه وقف وجبت الاجرة له في تلك
المدّة اه وقال الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب تقبل على الاصح خلافا لما صوبه الزيلعي اه قلت
ويظهر لي أن التحقيق هو التفصيل والتوفيق وذلك أن البائع اذا ادعى فان كان هو الموقوف عليه تقبل بيئته
على اثبات أصل الوقف ولا يعطى شيئا من الغلة لعدم صحته دعواه وقد مر عند قوله وتقبل فيه الشهادة بدون
الدعوى تحقيق ما ذكره المصنف في شرحه من أن ثبوت أصل الوقف لا يحتاج للدعوى وأن المستحق لا يدفع
له شيء بلا دعوى وحينئذ اذا كان البائع هو المستحق لا يجمع دعواه لتناقصه بخلاف ما اذا كان المدعى غيره
من المستحقين لعدم التناقص منهم وأما اذا كان الوقف على الفقراء أو على المسجد فتقبل البيعة ويثبت الوقف
بلا فرق بين كون المدعى هو البائع أو غيره والله سبحانه أعلم (فتنه) بقي ما لو اشترى دارا ثم ادعى المشتري انها
وقف تسمع دعواه على البائع لو هو المتولى والاضب القاضي له متولى وعلى قول أبي جعفر وغيره وان لم تسمع
الدعوى على غير المتولى للتناقص تقبل الشهادة بدون الدعوى وتتمام ذلك في الخبرية في الثلث الثالث من كتاب
الوقف (قوله الباني أولى) وكذا ولده وعشيرته أولى من غيرهم أشبهه (قوله بنصب الامام والمؤذن)
أما في العمارة فنقل في انفع الوسائل أن الباني أولى أي بلا تفصيل (قوله الا اذا عين القوم اصلح من عينه)
لأن منفعة ذلك ترجع اليهم انفع الوسائل (قوله أو على مكان هباء الخ) فيه نظر فان المكان موجود
فيكون وقفنا على موجود والذي في المنع عن العمادية هيا موضعا لبناء مدرسة وقبل أن يبنى وقف على هذه
المدرسة وقفنا بشرائطه وجعل آخره للفقراء الخ وقيد بهيئة المكان لانه لو وقف على مسجد سيحمره ولم يبي
مكانه لم يصح الوقف كما أفق به مفتي دمشق المحقق عبد الرحمن افندي العمادى (قوله وتصرف الغلة للفقراء
الخ) أقول هذا الوقف يسمى منقطع الأول قال في الخاتمة ولو قال ارضى صدقة موقوفة على من يحدث لي من
الولد وليس له ولد يصح فاذا ادركت الغلة تقسم على الفقراء وان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي
توجد بعد ذلك الى هذا الولد لأن قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادث للاستثناء كأنه
قال الا ان حدث لي ولد فقلت له ما بقي اه ومنه ما في الاسعاف وقف على ولده وليس له الاولاد بن تصرف
الغلة لولا الابن الى أن يحدث للواقف ولد لصلبه فتصرف اليه اه وقد يكون منقطع الوسط ومنه
ما في الخاتمة وقف على ولديه ثم على اولادهما أبا داما تاسلا و قال ابن الفضل اذا مات أحدهما عن ولد يصرف
نصف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء فاذا مات الآخر تصرف الجميع الى اولاد الاولاد والواقف لأن مراعاة
شرط الواقف لازم والواقف انما جعل اولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول فاذا مات أحدهما يصرف
النصف الى الفقراء اه (تنبيه) علم من هذا أن منقطع الأول ومنقطع الوسط يصرف الى الفقراء ووقع
في الخبرية خلافه حيث قال في تعليل جواب ما قصه للانقطاع الذي صرحوا به ان يصرف الى الاقرب للواقف لانه
اقرب لقرضه على الاصح اه وهذا سبق فلم فأن ما ذكره مذهب الشافعي فقد قال نفسه في محل آخر من الخبرية
والمقطع الوسط فيه خلاف قبل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتظاهر على السنة حل تاسم قال
بعد أسطر في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب الشافعي فالمتشهور
انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف اه (قوله وينبغي الخ) وفي فتاوى الحنفية بعد كلام فعلم انه
اذا شرط الواقف المعلوم لاحد أنه يستحقه عند قيام المانع من العمل ولم يكن بتقصيره سواء كان ناظرا أو غيره

(فروع مهمة حدثت للفقهاء)

ارصد الامام ارضا على ساقية
ليصرف خراجها الكلفة فاستغنى
عنها خراب البلدة فظلمها وكيل الامام
لساقية هي ملك هل يصح اجاب
بعض الشافعية بأن الارصاد على
الملك ارصاد على المالك يعني فيصح
فيثبت بلزم المرصد عليه ادارتها
كما كانت لما في الحواوي الحوض
اذا خرب سرفت أو قافه في حوض
آخر قد بره دار كبيرة فيها بيوت
وقف يتابع على عقبه فلان
والباقي على ذريته وعقبه ثم على
عقبه فالك الوقف الى العتقاء
هل يدخل من خصه بالبيت في الثاني
اختلف الاقنانه أخذ من خلاف
مذكور الذخيرة ^٢ في
الخانية اوسى لرجل بمال والفقراء
بمال والموسى له محتاج هل يطى
من فصيل الشجر اختلصوا
والاسم ثم استأجر دارا موفرة
فيها اشجار مثمرة هل له الاكل منها
الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف
لم يأكل لما في الحواوي غرس
في المسجد اشجارا تثمران غرس
للسبيل فكل مسلم الاكل والا
تباع لمساخ المسجد

كالحاوي ^١ (قوله ارصد الامام ارضا) أي اخرجها من بيت المالك وعينها لهذه الجهة والارصاد ليس بوقف
حقيقة لعدم الملك بل ينجمه كإقدماته (قوله يعني فيصح) عبارة النهر بعده وهذا لم أره في كلام علماءنا الا انه
في الخلاصة قال المسجد اذا خرب أو الحوض اذا خرب ولم يحجج اليه لتعزق الناس عنه صرفت أو قافه في مسجد
آخر أو حوض آخر ^٢ وعلى هذا فيلزم المرصد عليه أن يديرها لسقي الدواب وتيسيل الماء كما كانت ولا يتوهم
من كونه ارصادا على المالك أن لا يلزم ذلك قد بره ^٣ كلام النهر وحاصله أن المنقول عندنا أن الموقوف
عليه اذا خرب يصرف وقفه الى مجانسه فتصرف أو قاف المسجد الى مسجد آخر وأوقاف الحوض الى حوض
آخر والارصاد تطير الوقف فثبت استغنى عن الساقية الاولى وأرصد وكيل الامام الارض على الساقية الثانية
المملوكة وكان ذلك ارصادا على مالكها بلزم المالك أن يدير تلك الارض أي غلتها وحراجها الى سقي الدواب
ونحوها ليكون صرفا الى ما يجانس الاول كما في الوقف لأن وكيل الامام لم يرصد لها ليتنفع المالك بخراجها
كيف ما أراد بل ليكون لسقي الماء كما كانت حين ارصدها الامام أولا وظاهر هذا انه لا يلزم المالك ادارة خراج
الارض على ساقية التي ارصد عليها وكيل الامام بل عليها وعلى ساقية اخرى اذا يلزمه بالارصاد المذكور
أن يسبل ملكه كما لا يخفى وبهذا التقرير ظهر لك أن النعمير في قوله ادارتها كما كانت عائد الى الارض المرصدة
لا الى الساقية ^٤ كما لا يخفى والارزم أن يجعل ساقية سيلا للناس جبرا ولا يقوله أحد فافهم (قوله لما
في الحواوي الخ) حاصله أن ما خرب تصرف أو قافه الى مجانسه فكذا الارصاد فهو استدلال على قوله تلزم
ادارتها أي الارض المرصدة كما كانت أي بأن يصرف خراجها في تيسيل الماء كما تزرعناه والمقصود الخاق
الارصاد باوقافه لانه تطير ولا ينصرف كون النقل فيما ذكره من وقف الى وقف وفي الحادثة من وقف الى ملك فافهم
(قوله في الثاني) متعلق بدخول أي في الوقف الثاني الموقوف على الذرية والعقب ثم على العتقاء والمراد هل
يشترك عقبه فلان بقية العتقاء فيمال اليهم لكونه منهم أولا يدخل ^٥ الوقف خمسة بوقف على حدة
(قوله مذكور في الذخيرة) عبارة الوجه جعل نصف غلة أرضه للفقراء قرأته والنصف الآخر للمساكين فاحتاج
لفقر قرأته هل يعطون من نصف المساكين قال هلال وهو قول ابراهيم بن خالد السجني وقال ابراهيم بن
يوسف وعلى بن احمد الفارسي وأبو جعفر الهندواني يعطون ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤}

مطلب
في قولهم شرط الواقف كنص
الشارع

مطلب
بيان مفهوم المخالفة

مطلب
مفهوم التصنيف

مطلب
لا يعتبر المفهوم في الوقف

مطلب
المفهوم معتبر في عرف الناس
والمعاملات والعقليات

قوله شرط الواقف كنص
الشارع أى في المفهوم والدلالة
وجوب العمل به فيجب عليه
خدمة وظيفته أو تركها لمن يعمل
والإثم لاسيما فيما يلزم بتركها
تعطيل الكل من التهر

ثم الظاهر أنه في مستلزمات دفع الشجرة على وجه المساقاة للمستأجر قال في الاسماء ولو كان في أرض الوقف
شجر فدفعه معاملة بالنصف مثلا جاز اه ثم ظاهر كلام البحر أن هذه الاشجار في الدار لا تمنع صحة استبقارها
لانها لا تعد شاعلا لانها لا تخل بالمقصود وهو السكنى بخلاف الاشجار في الأرض لان ظلها يمنع الانتفاع
بالزراعة ولهذا شرطوا أن يتقدم عقد المساقاة على الاشجار وستأ في مسئلة غرس المستأجر والمتولى (قوله
قوله لهم شرط الواقف كنص الشارع) في الخبرية قد مر جوابا أن الاعتبار في الشرط لما هو الواقع لا لما كتب
في مكتوب الوقف فلو اقيمت بينة لما لم يوجد في كتاب الوقف عمل بها بلا ريب لان المكتوب خط مجرد ولا عبرة به
نظروا عن الحجج الشرعية اه ط (قوله أى في المفهوم والدلالة الخ) كذا عبر في الاشياء والذي في البحر
عن العلامة قاسم في الفهم والدلالة وهو المناسب لان المفهوم عندنا غير معتبر في النصوص والمراد به مفهوم
المخالفة المعنى دليل الخطاب وهو أقسام مفهوم الصفة والشرط والغاية والعدد واللقب أى الاسم الجامد
كتوب مثلا والمراد به عدم اعتباره في النصوص أن مثل قولك أعط الرجل العالم أو أعط زيد ان سألك أو أعطه
الى أن يرئى أو أعطه عشرة أو أعطه ثوبا لا يدل على نفي الحكم عن المخالف للمنطوق بمعنى انه لا يكون منها
عن اعطاء الرجل الجاهل بل هو مسكوت عنه وبقى على عدم الاصل حتى يأتي دليل يدل على الاصل اعطائه
أو النهي عنه وكذا في البواقي وعام الكلام على ذلك في كتب الاصول نعم المفهوم معتبر عندنا في الروايات
في الكتب ومنه قوله في انفع الوسائل مفهوم التصنيف اه أى لان الفقهاء يقصدون بذكر الحكم في المنطوق
نفيه عن المفهوم غالبا كقولهم يجب الجمعة على كل ذكر بالغ عاقل متيم فانهم يريدون بهذه الصفات نفي
الوجوب عن مخالفاتها ويستدل به الفقيه على نفي الوجوب على المرأة والعبد والصبي الخ وقد يقال ان
مراده بقوله في المفهوم انه لا يعتبر منه فهمه كالا يستبر في نصوص الشارع وفي البيرى نحن لانقول بالمفهوم
في الوقف كما هو مقتضى نص عليه الامام الخصاص وأقضى به العلامة قاسم اه وبه صرح في الخبرية أيضا أى
فاذا قال وقتت على اولادى الذى كور بصرف الى الذكور منهم بحكم المنطوق وأما الاناث فلا يعطى لهن
لعدم ما يدل على الاعطاء الا اذا دل في كلامه دليل على اعطائهن فيكون مشتبا لا عطاءهن ابتداء لا بحكم المعارضة
لكن نقل البيرى في محل آخر عن المصنف وخزانة الروايات والسر اجبة أن تخصيص النسي بالذكر يدل على نفي
ما عداه في متناهم الناس وفي المعقولات وفي الروايات قلت وكذا قال ابن امير حاج في شرح التحرير عن حاشية
الهداية للقمي يارى عن شمس الاثمة الكور درى ان تخصيص النسي بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه
في خطابات الشارع أما في متناهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات يدل اه قال في شرح التحرير
وتد اوله المتأخرون وعليه ما في خزانة الاكمل والخاتمة لوقال مالك على اكثر من مائة درهم كان اقرارا
بالمائة اه فعمل أن المتأخرين على اعتبار المفهوم معتبرا في متناهم الناس وعرفهم وجب اعتباره في كلام الواقف
منظوم متنا في رسم المفتي وحيث كان المفهوم معتبرا في متناهم الناس وعرفهم وجب اعتباره في كلام الواقف
أيضا لانه يتكلم على عرفه وعن هذا قال العلامة قاسم ونص أبو عبد الله الدمشقي في كتاب الوقف عن شيخه شيخ
الاسلام قول الفقهاء نصوصه كنص الشارع يعنى في الفهم والدلالة لا في وجوب العمل مع أن التحقيق أن لفظة
ولفظ الموصى والمخالف والناذر وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب
ولغة الشرع ام لا اه قال العلامة قاسم قلت واذا كان المعنى ما ذكرنا كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر
لا يتحمل تخصيصا ولا تأويلا بعمل به وما كان من قبيل الظاهر كذلك وما احتمل وفيه فريضة حمل عليها وما كان
مشتركا لا يعمل به لانه لا عموم له عندنا ولم يقع فيه نظر المجتهدين ليرجع أحد مدلوليه وكذلك ما كان من قبيل الجمل
اذا مات الواقف وان كان حيا يرجع الى بيانه هذا معنى ما افاده اه (قوله وجوب العمل به) هذا مخالف
لما نقلناه آنفا مع انه في البحر نقله أيضا وقال عقبه فعلى هذا اذا ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض
الافاق المشروط عليه فيها العمل لا يأثم عند الله تعالى غايته انه لا يصح المعلوم اه نعم في الاشياء جزم
بما ذكره الشارع وقواه في التهر وعزاء في قضاء البحر الى شرح المجمع قلت ويظهر لى عدم التنا في ذلك أن عدم
وجوب العمل به من حيث ذاته بدليل انه لو ترك الوظيفة أصلا وبأشرها غيره لم يأثم وهذا الاشبه فيه وجوب
العمل به باعتبار حل تناول المعلوم بمعنى انه لو لم يعمل به وتناول المعلوم انه تناوله بغير حق (قوله الكل من

النهر) مبتدأ أو خبر أي كل هذه القروع مأخوذة من النهر (قوله الجامكية) هي ما يرتب في الاوقاف لاصحاب
 الوظائف كما يفيد كلام الجرع عن ابن الصائغ وفي الفتح الجامكية كالمطاع وهو ما ثبت في الديوان باسم المقابلة
 أو غيرهم إلا أن العطاء سنوي والجامكية شهرية (قوله أي في زمن المباشرة الخ) يعني أن اعتبار شهرها بالاجرة
 من حيث حل تناولها للاغنياً اذ لو كانت صدقة محضة لم تحل لم يكن غنياً ومن حيث ان المدرس لو مات
 أو عزل في أثناء السنة قبل مجي الفلة وظهورها من الارض يعطى بقدر ما باشر وبصير ميراثاً عنه كالأجير اذا
 مات في أثناء المدة ولو كانت صدقة محضة لم يعط شيئاً لأن الصلة لا تملك قبل القبض بل تنقطع بالموت فله بخلاف
 القاضي اذا مات في أثناء المدة فإنه يسقط رزقه لأنه ليس فيه شبه الاجرة لعدم جواز أخذ الاجرة على القضاء
 أما على التدريس وهو التعليم فأجازه المتأخرون وبخلاف الوقف على الاولاد بالدرجة فان مات منهم قبل
 ظهور الفلة سقط أيضاً لأنه صدقة محضة كما حذر الطرسوسي وتقدم تمامه عند قول المصنف مات المؤذن
 والامام ولم يستوفيا وظيفتها الخ (قوله لانسترد المجلة) أي لو قبض جامكية السنة بتمامها ومات
 في أثناء السنة لاسترد حصة ما بقي لأن الصلة تملك بالقبض ويجعل له لو قبضها كما تقدمه الشارح ولو كانت اجرة
 محضة استرد منه ما بقي (قوله فانه لا يصح على الاغنيا ابداء) لأنه لا بد أن يكون صدقة من ابدائه لأن
 قوله صدقة موقوفة أبداً ونحوه شرط لصحته كما تزجر به وأشرنا إليه أول الباب وبيننا أن اشتراط سرف الفلة
 لمعين يكون بمنزلة الاستثناء من صرفه الى الفقراء فيكون ذلك المعبر قائماً مقامهم فصار في معنى الصدقة عليه
 لتمامه مقامهم هذا غاية ما وصل اليه فهمي في هذا المثل فليتأمل (قوله وتامة فيها) قد منّا حاصله
 (قوله يكره اعطاء انصاب فقير الخ) لأنه صدقة فأشبهه انساب الفقراء (قوله الا اذا وقف على فقراء
 قرائنه) أي لا يكره لانه كالوصية أشباه ولانه وقف على معينين لاحق اغيرهم فيه فيأخذونه قل أو تتر
 (قوله لبعض العلماء الفقراء) متعلق بالمرتبة فان كان ذلك المرتب بشرط الواقف فلا شبهة في جواز ما رتبته
 وان كثروا كما من جهة غيره كالمتمولي فلا يجوز ان يصاب هذا ما ظهر لي وفي حاشية الخوى المرتب اعطاء شيء
 لا في مقابلة خدمة بل اصلاح المعطى أو علمه أو فقره ويسمى في عرف الروم الزوائد اهـ (قوله ليس للقاضي
 أن يترزرو طيفه في الوقف الخ) يعني وطيفه حادثة لم يشترط الواقف أمالاً أو ترزرو في وجبة مشروطة جازاً الا اذا
 شرط اوراقه للفقير المتمولي كما تقدمناه عن الخبر به وقال الشيخ الرمي في حاشية الجرع وهذا أي عدم تقرير
 بغير شرط اذ لم يقل وقف على مصالحه فلو قال يفعل الثاني كل ما هو من مصالحه اهـ وهذا أيضاً في غير
 اوقاف الملوك والامراء ما هي اوقاف صورية لا تراعى شروطها كما أتفق المولى أبو السعود ويأتى قريباً
 في الشرح عن الميسر (قوله لا النظر الى الوقف) اعلم أن عدم جوار الاحداث مقيد بعدم الضرورة
 كما في فتاوى الشيخ قاسم أما ما دعت اليه الضرورة واتصت بالمصلحة لخدمة البعة الشريفة وفراة العشر
 والحساب وشهادة الدين ان يرفع الى القاضي وينت عند الحاجة فيترز من يسأل لذلك ويحذر له احرثه أو يأتى
 للناظر في ذلك قال الشيخ قاسم والنص في مثل هذا في الولوالجية أبو السعود على الاشياء وعليه فلا اقتصار
 على النظر فيه فطر كما افاده ط قلت لكن في الدخلة وغيره ليس للقاضي أن يترز فرائشاً في المسجد بلا شرط
 الواقف قال في الجرع ان في تقريره مصلحة لكن يمكن أن يستأجر المتمولي فرائشاً والممنوع تقريره في وطيفة
 تكون حقاً له ولداً استرح في الحاشية بأن للمتمولي أن يستأجر خادماً للمسجد باجرة المثل واستبد منه عدم
 حصة تقرير القاضي بلا شرط في شهادة ومباشرة وطلب بالاولى اهـ (قوله بأجر مثله) وبغير مصهم بالعشر
 والسواب أن المراد من العشر أجرة المثل حتى لو زاد على احرثه رد الزائد كما هو مقرر معلوم وبنيته أن صاحب
 الولوالجية بعد أن قال جعل القاضي للقيم عشر غلة الوقف فهو أجرة مثله ثم رأيت في اجبة السائل وفي قول
 القاضي للقيم عشر غلة الوقف أي التي هي أجرة مثله لا ما توفقه ارباب الاغراض المساعدة الخ يرى على
 الاشياء من القضاء قلت وهذا غير لم يشترط الواقف شيئاً وأما الناظر بشرط الواقف فله ما عساه الواقف
 ولو اكتمل أجرة المثل كما في الجرع ولو غير له أقل فتقاضي أن يكمل له أجرة المثل بطلبه كما يشبه في انصاع الوسائل
 ويأتى قريباً ما يزيد وهذا مقيد لقوله الآخر ليس للمتمولي أخذ زيادة على ما قرره الواقف أملاً (قوله تجوز
 الزيادة من القاضي الخ) أي اذا اتحد الواقف والجهة كما هو في المتن وفي الجرع عن امنية قبيل فصل أحكام

مطلب
 الجامكية في الاوقاف

مطلب
 فيما لو مات المدرس أو عزل
 قبل مجي الفلة

وفي الاشياء الجامكية
 في الاوقاف لها شبه الاجرة
 أي في زمن المباشرة والحل
 للاغنيا وشبهه الفلة فلو مات
 أو عزل لانسترد المجلة وشبهه
 الصدقة لتعديج أصل الوقف فانه
 لا يصح على الاغنيا ابداء وتامة
 فيها بكم اعطاء انساب الفقير من
 وقف الله راء الا اذا وقف على
 فقراء قرائنه اختيار ومنه يعلم
 حكم المرتب الكثير من وقف
 الفقراء لبعض العلماء الفقراء
 فليتأمل ليس للقاضي أن يترزرو
 وطيفه في الوقف بغير شرط الواقف
 ولا يجعل للمترز الا الحد الا الاطر
 على الوقف بأجر مثله فسهو تصور
 الزيادة من القاضي على معلوم
 الامام اذا كان لا يكرهه وثان
 عالماً بما جاز

مطلب
 ليس للقاضي أن يترزرو وطيفه
 في الوقف الا الاطر

مطلب
 المراد من العشر للمتمولي اجر المثل

مطلب
 في زيادة القاضي في معلوم الامام

المسجد يجوز صرف ثمن من وجوه مصالح المسجد للإمام إذا كان يتعطل لولم يصرف اليه يجوز صرف الفاضل
عن المصالح للإمام القسري بأذن القاضي ولو زاد القاضي في مرسومه من مصالح المسجد والإمام مستغن
وغيره يؤتم بالمرسوم المجهود تطيب له الزيادة لو عالما تقيا ولو نصب امام آخر له أخذ الزيادة إن كانت لقله
وجود الامام لا لو كانت لمعنى في الاول كفضيله أو زيادة حاجة اه فعلم انه يجوز الزيادة إذا كان يتعطل المسجد
بدونها أو كان فقيرا أو عالما تقيا فالناسب العطف بما وفي قوله وكان عالما تقيا وأما ما في قضاء البحر لو قضى بالزيادة
لا يتخذ فهو محمول على ما إذا فقدت منه الشروط المذكورة كما اجاب به بعضهم ومقتضى التقييد بالقاضي أن
المتولى ليس له أن يزيد للإمام (قوله ثم قال) أى في الاشياء (قوله يلحق بالامام) الظاهر انه يلحق به كل من
في قطعه شررا إذا كان المعين لا يكفيه كالناظر والمؤذن ومد تدرس المدرسة والبواب ونحوهم اذ لم يعملوا ببدون
الزيادة يؤيده ما في البرازية إذا كان الامام والمؤذن لا يستترز قلته المرسوم للمساهمة الذين أن يصرف اليه
من فاضل وقف المصالح والعمارة باستصواب أهل الصلاح من أهل الحلة لو اتحد الوقف لأن غرضه احياء
وقبه لا لو اختلف واختلفت الجهة بأن بنى مدرسة ومسجد او عين لكل وقفا وفضل من غلة احدهما لا يبدل
شرطه (قوله ونقل) أى صاحب المحبة عن المبسوط أى مبسوط خواهر زاده والذي في الاشياء بعد ما نقل
عن نبوع السبوطى ما يفيد أن الوظائف المتعلقة بأوقاف الامراء والسلاطين ان كان لها أصل من بيت
المال أو ترجع اليه يجوز لمن كان بصفة الاستحقاق من عالم يعلم شرعى وطالب علم كذلك أن يأكل مما وقفه غير
مستبعد بشرطه ما فيه وقد اعتبرت بذلك كثير من النكتة في زماننا فاستنبأ حواتنا اول معاليم الوظائف بغير مباشرة
ومخالفة الشروط والحال أن ما نقله السبوطى عن فقهاءهم انما هو فيما يبنى لبيت المال ولم يثبت له ناقل أما
الاراضى التى باعها السلطان وحكم ببيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة شرائطه ولا فرق بين
أوقاف الامراء والسلاطين فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وفى جواب الواقعة التى اجاب عنها
المحقق ابن الهمام فى فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسبى انه اشترى من وكيل بيت المال ارضا وقفها
فاجاب بما ذكرناه وأما اذ وقف السلطان من بيت المال ارضا للمصلحة العامة فذكر فى الخاتمة جواز ولا يراعى
ما شرطه دائما اه فحينئذ ينبغى التفصيل فيما نقله فى المحبة فان كان السلطان اشترى الاراضى والمزارع
من وكيل بيت المال يجب مراعاة شرائطه وان وقفها من بيت المال لا يجب مراعاتها اه ط قلت ويذهب من
قول الاشياء انما هو فيما يبنى من بيت المال ولم يثبت له ناقل الخ انه انما يراعى شروطه اذا ثبت الناقل وهو كون
الوقف ملكها بشراء واقطاع رقبة بأن كانت مواتا لملك لاحد فانه اذا قطعها السلطان لمن له حق فى بيت المال
أما بدون ثبوت الناقل فلا لانما بعد ما علم انها من بيت المال فالاصل بقاؤها على ما كانت فيكون وقفها
ارصادا وهو ما يفرضه الامام من بيت المال وبعبارة مستحقيه من العلماء ونحوهم عونهم على وصولهم الى
بعض حقهم من بيت المال فجوز مخالفة شرطه لأن المقصود وصول المستحق الى حقه وعن هذا قال المولى
أبو السعود مفتى دار السلطنة ان اوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال أو ترجع اليه اه
قلت والمراد من عدم مراعاة شرطها أن للإمام أو نائبه أن يزيد فيها وينقص ونحو ذلك وليس المراد أنه يصرفها
عن الجهة المعينة بأن يقطع وظائف العلماء ويصرفها الى غيرهم فان بعض الملوك اراد ذلك ومنعهم علماء
عصرهم وقد أوقفنا ذلك ككله فى باب العشر والخراج وقد مناشيا منه قبيل القمل عند قوله وأما وقف
الاقطاعات ولا يقاس على ذلك اوقاف غير الملوك والامراء بل يجب مراعاة شروطهم لأن اوقافهم كانت
أملا كالهم (قوله يصح تعليق التقرير فى الوظائف) هذا ذكره فى اتفق الوسائل فقها أخذنا من جواز
تعليق القضاء والامارة بجماع الولاية فلو لمات المعلق بطل التقرير وهو تنقح حسن اشياء قلت ودليله من
السنة ما فى صحيح البخارى من انه صلى الله عليه وسلم اترقى غزوة مؤتة زيد بن حارثة وقال صلى الله عليه وسلم
ان قتل زيد فجعفر بن أبى طالب فان قتل جعفر فعبد الله بن رواحة الحديث ثم رأيت الامام السرخسى فى شرح
السير الكبير ذكر الحديث دليلا على ذلك وقال فيه أيضا ما حاصله لوجاه مع المدد أمير وعزل الأمير الأول بطل
تنفيذه فيما يستقبل لزوال ولايته بالعزل لا لومات أميرهم فأمرهم عليهم غيره لأن الثانى قائم مقامه الا اذا بطل
الثانى أو كان الخليفة قال لهم ان مات أميركم فأمركم فلان فانه يظل تنفيذا لاول لان الثانى نائب الخليفة

مطلب
للسلطان مخالفة الشرط اذا كان
الوقف من بيت المال

ثم قال بعد وقتين والتطبيب
يلحق بالامام بل هو امام الجمعة
قلت واعلمه فى المنظومة المحبة
ونقل عن المبسوط أن السلطان
يجوز له مخالفة الشرط اذا كان
غائب جهات الوقف قرى ومزارع
فيه عمل بأمره وان غير شرط
الوقف لأن اصلها لبيت المال
* يصح تعليق التقرير فى الوظائف

مطلب
يصح تعليق التقرير فى الوظائف

فلو قال القاشي ان مات فلان
أو شمرت وظيفة ~~م~~ دافند
تقرر فيهما أصح • ليس للقاشي
عزل الناظر بمجرد شكايه المستدين
حتى يثبتوا عليه خيانه وكذا
الوسى انما طر اذا أحر انسانا
فهرب ومال الوقف عليه لم يضمن
ولو فرط في خشب الوقف حتى
ضاع ضمن • لا يجوز الاستدانة
على الوقف الا اذا احتيج اليها
لمصلحة الوقف كتحريم ونحوه
فيجوز بشرطين الاول اذن الثاني
فلو يهد منه يستدين بنفسه
القاشي أن لا تيسر اجارة العين
والدرف من اجرتها والاستدانة
القرض الشراء نسيئة

مطلـ ٢

ليس للقاشي عزل الناظر

مطلـ ٣

للقاشي أن يدخل مع الناظر غيره
بمجرد الشكاية

مطلـ

في الاستدانة على الوقف

بتقليد من جهته فكأنه قلده ابتداء فيقطع رأى الاول برأى فوقه اه
ملخصا وحاصله بطلان تنقيح الامر
بعزله وكذا يجوز ان انصب غيره من جهة الخليفة لامن جهة العسكر الا اذا ابطله الثاني ولا يخفى أن التنقيح
بقوله من قتل قبل ان يسله فيه تعليق استحقاق النفل بالقتل فيه دليل على قوله فلو مات المعلق بطل التقرير
وبدل أبضا على بطلانه بالعزل بقی هل له الرجوع قبل الموت أو الشفوفه لذی حرره في انفع الوسائل انه لا يصح
عزله لان المعلق بالشروط عدم قبل وجود الشرط والتعليق ليس بسبب الحال عندنا و الفرق بين هذه المسئلة وبين
مالو وكله وكافة مرسله ثم قال له كما عزلتك فانت وكيل في ذلك وكافة مستقلة ثم قال عزلتك في تلك الوكالة كما
فروى عن محمد أنه يعزل عن المعلقة وعن أبي يوسف لا يعزل ووجه الفرق أن التعليق عند محمد حصل في ضمير
الوكالة المتجزئة ضار بالمجموع سببا وقد ثبت ضمنا ما لا يثبت قهرا فلا يمكن أن يقول هنا بصفة العزل لانه قصدي
فيبقى جواب محمد وجواب أبي يوسف هنا واحدا في أنه لا يصح العزل هذا خلاصة ما طال به قلت لكن علمت
أن للامير الثاني ابطال التنقيح والظاهر أن الاول كذلك فكذا يقال هنا لو رجع عن التعليق يصح لانه قبل
موت فلان ليس عزلا بلا خنعة لانه لا يتقرر في الوظيفة الا بعد موت فلان وقبله لم يثبت له استحقاق فيها اذ لو
ثبت لم يطل التقرير بموت المعلق فافهم (قوله أو شمرت) بفتح الشير والغير المقهين أى خلت عن العمل
والبلد الشاغر الخالية عن الناصر والسلطان ط (قوله ليس للقاشي عزل الناظر) قيد بالقاشي
لان الواقف له عزله ولو بلا خنعة به يفتى كما قدمناه عند قوله وينزع وغيره أمون وقد مناهناك عن الاشياء انه
لا يجوز للقاشي عزل الناظر المشروط له انتظار بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا ويصح عزله لو منسوب
القاشي وأنه في جامع الفصولين قال لا يملك القاضي عزله مطلقا الا بموجب وتقديم غنامه وأنه في البحر ائخذ
منه عدم عزل اصحاب الوظيفة الا بخنعة أو عدم أهلية وقد مناهناك أيضا بعض موجبات العزل وأحكام
الخراج والتقرير في الوظائف (قوله حتى يثبتوا عليه خيانه) نعم له أن يدخل معه غيره بمجرد الشكاية
والظمن كما حرره في انفع الوسائل اخذ من قول الخصاص ان طعن عليه في الامانة لا ينبغي ارجاعه الا بخيانة
ظاهرة وأما اذا ادخل معه رجلا فابرم باق وان رأى الخاصكم أن يجعل لدن الرجل منه شيئا فلا بأس
وان كان المال قليلا فلا بأس أن يجعل للرجل رزقا من غلة الوقف ويقدم فيه اه ملخصا وسياق حدم
نصرته عند قوله ولو ضم القاشي لغيره ثمة الخ (قوله وكذا الوصى) أى وصى الميت ليس للقاشي عزله
بمجرد الشكاية بخلاف الوصى من جهة القاضي كما سيأتى في باب آخر ~~الكتاب~~ (قوله اذا أحر انسانا) أى
وامتنع عن مطالبة برأيه (قوله ولو فرط في خشب الوقف الخ) وعلى هذا اذا قصر المتولى في غير ضمير الا فيما
كان في الذمة كإي الجهر فغيره لا بأس بالمعبد بل انقض حتى أكتنه الارضة ضمن ان كان له اجرة وكذا الخازن
الكتب الموقوفة كإي السيرفة ط عن الجوى والبيرى (قوله لا يجوز الاستدانة على الوقف) أن
ان لم تكن بأمر الواقف وهذا بخلاف الوصى فان له أن يشترى بدينه شيئا يثبت به ضرورة لان الدين لا يثبت
ابتداء الا في الذمة والدين له ذمة صحيحة وهو معلوم فتدور مطالبة أما الوقف فلا ذمة له والشراء وان كانت
لهم ذمة لكن لا كقرتهم لا تدر مطالبتهم فلا يثبت الا على القيم وما وجب عليه لا يثبت قضاء من غلة لغيره
ذكره هلال وهذا هو الأساس لكنه ترك عند الضرورة كما ذكره أبو الليث وهو اختار أنه اذا يلى من الاستدانة
بذبحوزيا من القاشي ان لم يكن بعهد اعنه لان ولايته اعم في مصالح المسلمين وقيل يجوز مطالبة مارة
والمعتمد في المذهب الاول أما ماله منه بذ كاصرف على المستحقين ولا كإي التنية الا الامام والخطيب والمؤذن
فيما يظهر اقول في جامع الفصولين لضرورة مصالح المسجد اه والاعصر والزيت بناء على القول بأنهم
من المصالح وهو الزاج هذا خلاصة ما طال به في البحر (قوله الاول اذن القاشي) فنوا رأى الاذن نا ظاهر
انه لا يقبل الا بينة وان كان المتولى مقبول القول ما انه يريد الرجوع في الغلة وهو ان يقبل قوله بما في يده
وعلى هذا فاذا كان الواقع انه لم يستأذن يحرم عليه الاخذ من الغلة لانه بلا اذن متبرع بجر (قوله الثاني
أن لا تيسر اجارة العين الخ) اطلق الاجارة فعمل الطويلة منها ولو لم يوجد ذلك لا يستدين افاده
البرى وما سلف من أن المقتضى به بطلان الاجارة الطويلة فذلك لعدم الضرورة كما حرراه سابقا فافهم
(قوله والاستدانة القرض واشراء نسيئة) صوابه الاستدانة ح ونفسير الاستدانة كإي الغاية

أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج إلى القرض والاستدانة أما إذا كان للوقف غلة فأنتق من مال نفسه لاصلاح
الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف اهـ ومفاده أن المراد بالقرض الاقراض من ماله لا الاستقراض
من مال غيره له دخوله في الاستدانة وفي فتاوى الحنفية الذي وقف عليه في كلام اصحابنا أن الناظر إذا
أنتق من مال نفسه على عمارة الوقف ليرجع في غلته له الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لا بد أن
يشهد أنه أنتق ليرجع كما في الرابع والثلاثين من جامع الفصولين وهذا يقتضي أن ذلك ليس من الاستدانة
على الوقف والامساك بالاذن الثاني ولم يكف الاشهاد اهـ قلت لكن ينبغي تقييد ذلك بما إذا كان للوقف
غلة والا فلا بد من اذن القاضي كما افاده ما ذكرناه عن الخانية ومثله قوله في الخانية أيضا لا يملك الاستدانة الا
بأمر القاضي وتفسير الاستدانة أن يشتري للوقف شيئاً وليس في يده شيء من الغلة أما لو كان في يده شيء فاشترى
لوقف من مال نفسه ينبغي أن يرجع ولو بلا أمر قاض اهـ وما ذكرناه في انتفاعه بنفسه يأتي مثله في اذنه
للمستأجر وغيره بالانتفاع فليس من الاستدانة وفي الخيرية سئل في وقفة تدمت فأذن الناظر
لرجل بأن يعمرها من ماله فما الحكم فيما صرّفه من ماله بأذنه اجاب اعلم أن عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع
بما أنتق يوجب الرجوع باتفاق اصحابنا وإذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه
قولين وعمارة مأذونه كعمارة فيقع فيها الخلاف وقد جزم في القنية والحاوي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان
يرجع معظم العمارة إلى الوقف اهـ قلت وفي الفصل الثاني من اجارات التتارخانية عن الحاوي سئل عن أجر
منزل لرجل وقفه والده عليه وعلى أولاده وأنتق المستأجر في عمارته بأمر المؤجر قال ان كان للمؤجر ولاية على
الوقف يرجع بما أنتق على الوقف والا كان المستأجر متطوعاً ولا يرجع على المؤجر اهـ وظاهره مع ما ذكره عن
الخيرية أنه يرجع وان لم يكن في يد القيم مال من غلة الوقف وهو خلاف ما قدمناه عن الخانية فيقال أنتق من
مال نفسه فلعل ما هناسبني على رواية أنه لا يشترط في الاستدانة اذن القاضي والافهوض شك فليأت مثل وإذا
قلنا بانه على ذلك فعل هذا ما يفعل في زماننا في اثبات المرصد من تحكيم قاض حنبلي يرى صحة اذن الناظر
للمستأجر بالعمارة الضرورية بلا أمر قاض غير لازم (قوله فوق قيمته) أي شراء بمن مؤجل فوق ما يباع
بمن حال لأن قيمة المؤجل فوق قيمة الحال (قوله ويكون الربح) أي ما ربحه بائع المتاع بسبب التأجيل
(قوله الجواب نعم) كذا حرره ابن وهبان اشباه لـ في القنية لو لم يكن فيه غلة للعمارة في الحال
فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في السنة واشترى من المقرض شيئاً يسيراً بثلاثة دنانير يرجع في غلته بالعشرة
وعليه الزيادة اهـ قال في الجروبه اندفع ما ذكره ابن وهبان من أنه لا جواب للمشايخ فيها اهـ ومثله
في شرح المقدسي وكذا نقل البيهقي عن التتارخانية مثل ما في القنية وقال وهذا الذي نفتي به ومنشأ ما حرره
ابن وهبان عدم الوقوف على تحرير الحكم عن تقديمه والمحب من المصنف أي صاحب الاشياء كيف اختاره
ورضى به اهـ (قوله وكذبه) أي انغير (قوله ثم ملكها) أي المقتز ولو بسبب جبري اشباه (قوله)
صارت وقفنا مؤاخذه له بزعمه اشباه (قوله يعمل بالمصادقة على الاستحقاق الخ) أقول اغتر كثير هذا
الاطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب أن السقوط مقيد بشوديعها الفقهاء قال
العلامة الكبير الخصاص اقتر فقال غلة هذه الصدقة لفلان دوف ودون الناس جميعاً بأمر حق واجب ثابت
لازم عرفته ولزمني الاقرار له بذلك قال صدقته على نفسه وألزم ما اقتر به مادام حياً فإذا مات رددت الغلة إلى
من جعلها الواقف له لأنه لما قال ذلك جعلته كأن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقتز له وعليه أيضاً بقوله بل واز
أن الواقف قال ان له أن يزيد وينقص وأن يخرج وأن يدخل مكانه من رأى فيصدق زيد على حته اهـ أقول
بوخذ من هذا انه لو علم القاضي أن المقتز انما اقتر بذلك لا خذشي من المال من المقتز له عوضاً عن ذلك لكي
يستبد بالوقف ان ذلك الاقرار غير معمول لانه اقرار خال عما يوجب تصحيحه مما قاله الامام الخصاص وهو
الاقرار الواقع في زماننا قسماً ولا قوة الا بالله يرى أي لو علم انه جعله لغيره ابتداء لا يصح كما افاده الشارح بعد
(قوله وان خانت كذب الوقف) جلا على أن الواقف رجع عما شرطه وشرط ما اقتر به المقتز ذكره الخصاص
في باب مستقل اشباه أقول لم أر شيئاً منه في ذلك الباب وانما الذي فيه ما نقله البيهقي آنسأوليس فيه
التعليل بأنه رجع عما شرطه ولذا قال الحموي انه مشكل لان الوقف اذا لم يشرطه من الشروط الآن

مطلب
في انتفاع الناظر من ماله على العمارة

مطلب
في اذن الناظر للمستأجر بالعمارة

وهل للمتولى شراء متاع فوق قيمته
ثم يبيعه للعمارة ويكون الربح على
الوقف الجواب نعم اهـ اقتر بأرض في
يد غيره انما وقف وكذبه ثم ملكها
صارت وقفنا * يعمل بالمصادقة على
الاستحقاق وان خالفت كتاب
الوقف

مطلب
لو اشترى القيم العشرة بثلاثة عشر
قال ربح عليه

مطلب
في المصادقة على الاستحقاق

يجز على قول الامام بعدم لزومه قبل الحكم ويحمل كلامه على وقف لم يسجل اهـ لمصدا قلت وبؤيه مامر
عن الدرر قبيل قول المصنف اتحد الواقف والجهة وهذا التأويل يحتاج اليه بعد ثبوت النقل عن الخصاص
والله تعالى أعلم (قوله لكن في حق المقتز خاصة) فاذا كان الوقف على زيد وأولاده ونسله ثم على الفقراء فأقتر زيد
بأن الوقف عليهم وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولده ونسله في ادخال النقص عليهم بل ينقسم الغلة على زيد
وعلى من كان موجودا من ولده ونسله فاصاب زيد منها كان بينه وبين المقتزله مادام زيد حيا فاذا مات بطل
اقراره ولم يكن للمقتزله حق وان كان الوقف على زيد ثم من بعده على الفقراء فأقتر زيد بهذا القرار لهذا الرجل
شاركه الرجل في الغلة مادام حيا فاذا مات زيد كانت للفقراء ولم يصدق زيد عليهم وان مات الرجل المقتزله وزيد
حتى تنصف الغلة للفقراء والاصف لزيد فاذا مات زيد صارت الغلة كلها للفقراء اهـ خصاف لمصدا قلت
وانما عاد نصف الغلة للفقراء اذا مات المقتزله مع ان استحقاق الفقراء بعد موت زيد في هذه الصورة الاخيرة
لان اقراره المذكور يتضمن الاقرار بأنه لاحق له في النصف الذي أقتر به الرجل فلا يرجع اليه بعد موت الرجل
فيرجع الى الفقراء لعدم من يستحقه غيرهم هذا ما ظهر لي وبؤ خذمه انه لو كان الوقف على زيد وأولاده
وذريته ثم على الفقراء كما في الصورة الاولى مات الرجل المقتزله يرجع ما كان يأخذه الى اعتبار اولاد زيد
لاقراره بأنه لاحق له فيه ولا الى اولاده لانه لم يقر لهم به ولم ينقص عليهم شيئا من حقوقهم وكذا لو كان الوقف على
زيد ثم من بعده على اولاده وذريته ثم على الفقراء ثم مات الرجل المقتزله يرجع ما كان يأخذ من الغلة الى الفقراء
لا الى زيد لما قلنا ولا الى اولاده لانهم لا يستحقون شيئا الا بعد موته فصارت المسئلة في حكم منقطع الوسط
الذي يبناه قبيل الفروع كما حذرناه في تنقيح الحامدية فاغنم هذه الفائدة النية (قوله أو بالنظر) افاد ان
الاقرار بالنظر مثل الاقرار بربيع الوقف أي غلته فلو أقتر الناظر ان فلانا يستحق معه نصف الطر مثلا
بواخذ باقراره ويشاركه فلان في وطيفته مادام حيا بقي ما لومات احدهما فان كان حيا انتزعت الحكم فظاهر
وهو بطلان الاقرار وانتقال الطر لمن شرطه له الواقف بعده وأما لومات المقتزله فهي مسئلة تقع كثيرا وقد
سالت عنها امرارا والذي يقتضيه الطر بطلان الاقرار ايضا لكن لانهم قد اختلفوا في المقتزله من راعيا
يوجهها القاضي للمقتز أو لمن اراد من أهل الوقف لا يصح ما اقراره فلا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك
للمقتزله كما مر عن الخصاف فيصير كأنه جعل الطر لا يثير في الاشياء وما شرطه لا يثير ليس لاحدهما
الاشهاد واذا مات احدهما اقام القاضي غيره وليس للقاضي الافراد الا اذا اقامه القاضي كما في الاسعاف
اهـ ولا يمكن هذا القول بانقال ما قر به الى المساكين كما قلنا في الاقرار بالغلة اذ لاحق له في الطر وانما منعه
في الغلة فقط هذا ما حذرناه في تنقيح الحامدية ولم رخص به عليه فغنمته (قوله صح) أي انه مرار المذكور
والمراد انه يواخذ باقراره حيث تمكن تعجبه أما لو كان في نفس الامر أقتر كد باليحل للمقتزله شيء مما قر به
كما مر جوابه في غير هذا المحل اذ الاقرار اخبار لا يملك على أن التملك هنا غير صحيح (قوله ولو جله غير لا)
أي لا يصير اغيره لان تصحيح الاقرار انما هو معاملة لا باقراره على نفسه من حيث طاهر الحال تصديقه
في احبارة مع امكان تعجبه فلا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقتزله كما مر اما اذا قل المشروط له الغلة
أو النظر جهات ذلك فلان لا يصح لانه ليس له ولاية انشاء ذلك من تلقا نفسه وفرق بين الاخبار والاشهاد
لوجعل النظر اغيره في مرض موته يصح ان لم يحالف شرط الواقف لانه يصير وصيا له وكذا الوترع عنه اغيره
وفرر القاضي ذلك اغيره يصح ايضا لانه يملك عزل نفسه والخراج عزل ولا يصير المبروغ له نظرا بمجرد المراج بل
لا بد من تقرير القاضي كما حذرناه سابقا فاذا اقر القاضي المبروغ له صار ناظرا لا يثير ولا بمجرد المراج وهذا
غير الجعل المذكور ههنا فهم وأما جعل الربيع اغيره فتسأل ط ان كان الجعل بمعنى التبرع بمعلومه اغيره بأن
يؤكده ليتبضه له ثم يأخذه لنفسه فلا شبهة في صحة التبرع به وان كان بمعنى الاسقاط فتسأل في الخاتمة ان
الاستحقاق المشروط كارت لا يسقط بالاسقاط اهـ قلت ما عزا له لينة الله أعلم بنونه فراجعه انهم المنقول
في الخاتمة ماسيا في وقد فرق في الاشياء في بحث ما قبل الاسقاط من الحقوق بين اسقاطه لمعين وغير معين وذكر
ذلك في جملة مسائل كثر السوال عنها ولم يجد فيها اقلا فقال اذا اسقط المشروط له الربيع حقه لا لاحد لا يسقط
كافهمه الطر موسى بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره اهـ أي فانه يسقط نكته ذكر انه لا يسقط منقضا

لكن في حق المقتز خاصة فلو أقتر
لشرطه الربيع أو بالنظر أنه
يستحقه فلان دونه صح ولو جله
غيره لا وسجي آخر القرار

مطلب
في المصادقة على السطر

مطلب
في جعل الطر والربيع اغيره

ولا يكتفى صرف الناظر لثبوت
استحقاقه بل لابد من اثبات
نسبه وسببه في دعوى ثبوت
النسب متى ذكر الواقف
شرطين متعارضين يعمل بالتأخر
منهما عندنا لانه ناسخ للآول *
الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير
ههنا والى الجميع عند الشافعية
لولا ولو لو بنم قالى الاخير انتذاقا
الكل من وقف الاشياء وعامه
في القاعدة التاسعة * متى وقف
حال صحته وقال على التريضة
الشرعية قسم على ذكورهم
واناتهم بالسوية هو المختار المقتول
عن الاخير كما حققه مفتي دمشق
يحيى بن المنقاري الرسالة المرضية
على التريضة الشرعية

مطلب ٢

لا يكتفى صرف الناظر لثبوت
الاستحقاق

مطلب ٣

متى ذكر الواقف شرطين متعارضين
يعمل بالتأخر

مطلب ٤

مهم في قول الواقف على التريضة
الشرعية

في رسالته المؤلفة في بيان ما يستقط من الحقوق وما لا يستقط أخذ مما في شهادات الخانية من كان فقيرا من اصحاب
المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يطل باطلا فلو قال ابطلت حتى كان له أن يأخذه اه قلت لكن
لا يكتفى أن ما في الخانية اسقاطا لا لاحد نعم ينبغي عدم الفرق اذا الموقوف عليه الربيع انما يستحقه بشرط الواقف
فاذا قال اسقطت حتى منه فلان أو جعلته له ~~بكون~~ محال فالشرط الواقف حيث ادخل في وقعه ما لم يرخصه
الواقف لان هذا انشاء استحقاق بخلاف اقراره بانه يستحقه فلان فانه اخبار يمكن تعحيحه كما مر ثم رأيت الخبر
الرملي أفق بذلك وقال بعد نقل ما في شهادات الخانية وهذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية
المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقرير الحاكم قد مر جوابا بأن شرط الواقف كنص الشارع فاشبه
الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذر اه (قوله ولا يكتفى صرف
الناظر الخ) أي لو ادعى رجل انه من ذرية الواقف متمسكا بأن الناظر كان يدفع له الاستحقاق لا يكتفى بل لابد
من اثبات نسبه وفي الخبرية في جواب سؤال ان الشهادة بأنه هو وأبوه وجده متصرفون في اربعة قرارات
لا يثبت به المدعى كمن ادعى حق المرور وأربعة الطريق على آخر ورهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح
به غالب علماءنا والشاهد اذا فسر للقاضي انه يشهد بمعانة البدل لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا
يجل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بأنه هو وأبوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية
أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك ومما مر جوابا ان دعوى بنوة الممتنع تحتاج الى ذكر نسبة الاب والام الى الجد
ليصير ما لو ما لان النسب به هذه النسبة ليس بثبت عند القاضي في شرط البيان ليعلم لانه لا يحصل العلم للقاضي
بدون ذكر الجد والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم فلان لا يتحقق به استحقاق من وقف
الجد الاعلى لتحقيق العمومة بأنواع منها العلم للاثم اه قلت هذا ظاهر فيما اذا اراد اثبات انه من ذرية
الواقف بمجرد كونه ابن عم فلان الذي هو من ذرية الواقف فحينئذ لابد من اثبات نسبه الى الجد الجامع وأما
لو ادعى انه من ذرية الواقف المستحقين للوقف فالظاهر أنه يكتفى اثبات ذلك بدون ذكر النسب اذا كان الوقف
على الذرية لانه يحصل المقصود بذلك لانه لا يختلف ذلك بخلاف بنوة الممتنع لانه قد يكون ابن عم للمتوفى ولا يكون
من ذرية الواقف لكونه ابن عم لأم تأمل وسيأتي انه لو وقف على فقراء قرابته لابد من اثبات القرابة وبيان
جهتها (قوله وسببه في دعوى ثبوت النسب) أي في الدعوى حيث قال الشارح ولو حضر رجلا لمدعى
عليه حقا لا يه وهو متز به او لافله اثبات نسبه عند القاضي بمحضرة ذلك الرجل ط (قوله متى ذكر الواقف
شرطين متعارضين الخ) في الاسعاف لو كتب اول كتاب الوقف لاياع ولا يوجب ولا يملك ثم قال
في آخره على أن فلان بيعه والاستبدال به ثم قال آخره لاياع ولا يوجب ولا يجوز بيعه لانه رجوع عما شرطه
أولا وهذا اذا تعارض الشرطان أما اذا لم يتعارضوا مكن العمل بما وجب كما ذكره البصري في القاعدة
التاسعة من الاشياء وما ذكره داخل تحت قولهم شرط الواقف كنص الشارع فان النصين اذا تعارضا
عمل بالتأخر منهما ط (قوله الوصف بعد الجمل الخ) سيد الشارح هذه المسئلة عن نظم الحبيبة مع
ما يناسبها وسيأتي الكلام على ذلك (قوله متى وقف) أي على اولاده لانه منشأ الجواب المذكور كما تعرفه
وبه يظهر فائدة التقييد بقوله حال صحته (قوله كما حققه مفتي دمشق الخ) أقول حاصل ما ذكره في الرسالة
المذكورة انه ورد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال سوا بين اولادكم في العطية ولو كنت موثرا أحدا
لا تثر النساء على الرجال رواه سعيد في سننه وفي صحيح مسلم من حديث النعمان بن بشير اتفقوا الله واعدلوا
في اولادكم فالعدل من حقوق الاولاد في العطايا والوقف عطية فيسوى بين الذكر والانثى لانهم فسروا العدل
في الاولاد بالتسوية في العطايا حال الحياة وفي الخانية ولو وهب شيئا لاولاده في الصحة وأراد تفصيل البعض
على البعض روى عن أبي حنيفة لا بأس به اذا كان التفصيل لزيادة فضل في الدين وان كانوا سواء بكر وورث
المعل عن أبي يوسف انه لا بأس به اذا لم يقصد الاضرار بالاسوة بينهم وعليه الفتوى وقال محمد بهطلي للذكر
ضعف الان وفي التارخانية معربا الى تمة الفتاوى قال ذكر في الاستحسان في كتاب الوقف وينبغي
للرجل أن يعدل بين اولاده في العطايا والعدل في ذلك التسوية بينهم في قول أبي يوسف وقد أخذ أبو يوسف حكم

وجوب التسوية من الحديث وتبعه اعيان المجتهدين وأوجبوا التسوية بينهم وقالوا يكون آثما في التخصيص
وفي التفضيل وليس عند المحققين من أهل المذهب فريضة شرعية في باب الوقف الا هذه بموجب الحديث
المذكور والظاهر من حال المسلم اجتناب المكروه فلا تنصرف الفريضة الشرعية في باب الوقف الا الى التسوية
والعرف لا يعارض النص هذا خلاصة ما في هذه الرسالة وذكر فيها انه أفتى بذلك شيخ الاسلام محمد الجبازي
الشافعي والشيخ سالم السنهوري المالكي وانساني تاج الدين الحنفي وغيرهم اه قلت وقد كنت قد عا
جعت في هذه المسئلة رسالة سميتها العقود الدرية في قول الواقف على الفريضة الشرعية حثفت فيها المقام
وكشفت عن مخدراته انا بما صله انه مترح في الطهيرية بأنه لو أراد أن يبرأ اولاده فالفضل عند محمد أن
يجعل للذكر مثل حظ الانثيين وعند أبي يوسف يجعله مساويا وهو اختار نعم قال في الطهيرية قبيل الخبايا
والجملات عند الكلام على كتابة هذا الوقف ان اراد الوقف على اولاده يقول للذكر مثل حظ الانثيين
وان شاء يقول الذكر والاثني على السواء ولكن الاول اقرب الى الصواب وأجلب لثواب اه وهذا رأيه
في نسخة اخرى بلنظ الاول اقرب الى الصواب فهذا نص مريح في التفرقة بين الهبة والوقف فتكون الفريضة
الشرعية في الوقف هي المناضلة فإذا اطلعت على الواقف انصرفت اليها لاسما هي الكامل المعهودة في باب الوقف
وان كان الكامل عكسها في باب الصدقة فالتسوية بينهما غير صحيحة على انهم مترحوا بأن مراعاة غرض
الواقفين واجبة ومترح الاصوليون بأن العرف يصلح مخصصا والعرف العام بين الخواص والعوام أن الفريضة
الشرعية يراد بها المناضلة وهي اعطاء الذكر مثل حظ الانثيين ولما يقع التصريح بذلك لرادة التاكيد في غاي
كتب الاوقاف بأن يقول يقسم بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ولم تذكر اسم أحد يقول
على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين لانه غير المتعارف بينهم في هذا المذهب وفي الاشياء في قاعدة العادة
محملة ان ألقاها الواقفين بنى على عرفهم كما في وقف فتح القدير ومنه في فتاوى ابن حجر ونقل التصريح بذلك من
جماعة من أهل مذهبه في جامع الفصول لم يعلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف وقد مر
نحوه عن العلامة فاسم وقد مر وجوب العمل بشرط اواقف حيث شرط التسمية كذلك ومن رقه هذا المذهب
المناضلة وجب العمل بما اراده ولم يجوز صرف المذهب عن مدلوله العرفي لانه صار حقيقة عرفية في هذا المعنى
والالفاظ تحمل على معانيها الحقيقية النغوية ان يعارضها فنقل في العرف الى معنى آخر فنبط العرفية
الشرعية اذا كان معناه لغة أو شرعا التسوية وكان معناه في العرف المناضلة وجب جملة على المعنى العرفي
كما عات ولو ثبت أن المناضلة في الوقف مكروهة كما في الهبة وأن النص الوارد في الهبة وارد في الوقف أيضا
فنقول ان هذا الواقف اراد المناضلة واراد بطلب المكروه فلا يكون في ذلك تشبيه العرف الى النص بل فيه اعمار
النص بآيات الكراهة فيها له وانما لنظ جملة على مدلوله العرفي فنأخذ النص لا يبرر اللفظ على معانيها
المرادة بل في اللفظ على مدلوله العرفي وهو المناضلة لانه صار علما عليها وهي فريضة شرعية في ميراث الاولاد
فإذا ذكرها في وقفه على اولاده وجب العمل بما اراده وهذا كله بعد تسليم أن المناضلة في الوقف مكروهة
كما في الهبة وقد سمعت التصريح بخلافه عن الطهيرية وقد وقع سؤال في اخر كتاب الوقف من الفتاوى
الخيرية فيه ذكر الفريضة الشرعية مع عدم التصريح بأن للذكر مثل حظ الانثيين فأجبت فيه بالتسمية بالمناضلة
وأجاب في الخيرية قله في سؤال آخر بذلك أيضا وبه أفتى مفتي دمشق المرحوم الشيخ محمد عبد الله الشارح
وكذا شيخ مشايخنا الشافعي ورأيت مثل ذلك في فتاوى الشهاب أحمد بن الشامي الحنفي شيخ صاحب البحر
ووافقه عليه الشهاب أحمد الرمي الشافعي في فتاويه ورأيت مثل ذلك أيضا في فتاوى شيخ الاسلام محقق
الشافعية السراج السلقيني ومنه في فتاوى المصنف وعراه يصب الى المقدسي والظيلوي بما أقر اقدمي
هؤلاء الاعلام فتوابعوا المتعارف من معنى هذا اللفظ وكفى بهم قدوة وهذا خلاصة ما ذكرته في الرسالة
المذكورة ومن اراد زيادة على ذلك فليرجع اليها وليعقد عليها فقيها المتق من تدبر ما سمع منه احمد (قوله)
ونحوه في فتاوى المصنف) هذا عجب بل الذي فيها خلافه وهو انصرف الفريضة الشرعية الى التسمية
بالمناضلة حيث وجد ذكر واما ما تم وقع في سؤال الذي سئل عنه المصنف أنه في الوقف الى اخي الميت
لامه وأخيه الذيق فأجاب بأنهم يتقسم العلة بينهما نصير لم فسمه الميراث أي لا يعطى لأخ السدس

ونحوه في فتاوى المصنف وفيها
متممات بطريق شرعي وقسرية
ممكن وجب نفس البيع ولا يتم
على ناسخ مع عدم علمه

مطلب

مراعاة غرض الواقفين واجبة
والعرف يصلح مخصصا

وللمتولى اجر مثله ولو بئى المشتري
أو غرس فذلك لهما فيسلكا معهما
بالانفع للوقف وفي البرازية معزيا
للجامع انما يرجع بقيمة البناء بعد
نقضه ان سله المشتري للبائع
وان امسكه لم يرجع بشئ بخلاف
مالواستحق المبيع لو انقطع ثبوته
فما كان في دواوين القضاة اتبع
والا بن برهن على شئ حكم له به
والاصرف لفقراء

مطلب
فما لو اشترى دار الوقف وعمر
أو غرس فيها

مطلب
اذا هدم المشتري أو المستأجر
دار الوقف ضمن

مطلب
في الوقف اذا انقطع ثبوته

والباقي للشقيق وقال ان هذا هو الموافق لغالب احوال الواقفين وهو قصد التفاوت بين الذكر والاثنى فاذا
قال على حكم الفريضة ينزل على الغالب المذكور ثم قال وقد أجاب بهذا الجواب شيخ الاسلام عمدة الانام
مفتى الوقت بالقاهرة المحروسة هو الشيخ نور الدين المقدسى وشيخ الاسلام محمد الطبلأوى الشافعى مفتى الديار
المصرية اه وحاصل كلامه انه حيث وجد ذكر كور فقط كفى واقعة السؤال من اخوين احدهما لام والاخر
شقيق يحمل لفظ الفريضة الشرعية على القسمة بالسوية لا على قسمة الميراث بينهما لان الغالب من احوال
الواقفين ارادة التفاوت بين الذكر والاثنى فيحمل هذا اللفظ على الغالب اذا وجد ذكر وأثنى لا اذا كان ذكرين
قلت وهذا الاشك فيه وهو صريح فيما قلنا من حمل اللفظ المذكور على معناه العرفى وكان الشارح نظرا الى قوله
في صدر الجواب تقسم الغلة بينهما نصفين ولم ينظر الى باقيه مع أن الضمير في بينهما راجع للاخوين لا الى ذكر
وأثنى وقد دفع لابن المنتقار في رسالته نظير ما وقع للشارح فانه نقل عن الحافظ السيوطى قولى استدل بها
على كلامه مع انها دالة على خلاف مراده فان حاصلها أن واقفا شرط انتقال نصيب من مات عن غير ولد الى
أقرب العباقات اليه مات شخص من ابن عم وبنتى عم فأجاب بانتقال النصيب الى الثلاثة وأن قوله بالفريضة
الشرعية محمول على تفضيل الذكر على الاثنى فقط فلا يختص به ابن العم وان كان عصبة وحاصله حمل الفريضة
الشرعية على المناضلة لا على التسوية ولا على قسمة الميراث من كل وجه وهذا عين ما اجاب المصنف والله
الموفق فافهم (قوله وللمتولى اجر مثله) أى اجر مثل المكان المذكور في مدة وضع المشتري يده على
القول المختار كفى البرازية وغيرها فتاوى المصنف (قوله فذلك لهما) هكذا عبارة فتاوى المصنف
ونفسها واذا زاد المشتري في المكان المذكور زيادة هي مال منقوم كالبنا والغرس فذلك لهما ولهما المطالبة به
فيسلك معهما فيه طريقا يظهر نفعها لجهة الوقف ويعظم وقعها اه والظاهر أن يقول فذلك لهما أى للمشتري
والمراد بالانفع للوقف انه ان كان التنازع والتسليم للمشتري انفع للوقف بفعل والا بأن كان القلع ينزى بالوقف
يتلكم الناطر للوقف كما ترى فبناء المستأجر تأمل قلت وهذا اذا كان النقص ملك المشتري فلو بناء بنقص الوقف
فهو للوقف وبقي لو هدمه فى البحر عن المحيط لو هدم المشتري البناء ان شاء القاضى ضمن البائع قيمة البناء فينفذ
بيعه أو ضمن المشتري ولا ينفذ البيع ويملك المشتري البناء بالضمن ويكون الضمان للوقف لا للموقوف عليهم
اه والمراد بالبناء نقضه وهذا اذا لم تمكن اعادته والا مر باعادته كما سذكره فى الفصل وبقي أيضا لو هدمه
وبناء على غير صفته فى الحامدية عن فتاوى المفتى أبى السعود يلزم المشتري قلع ما بناء وقية ما قلعه اه قلت هذا
ان لم يكن البناء الثانى انفع للوقف فى فتاوى قارئ الهداية سئل اذا استأجر شخص دارا وقفائمه هدمها
وجعلها طاحونا أو فرنا أو غيره ما يلزمه اجاب ينظر القاضى ان كان ما غيرها اليه انفع لجهة الوقف أخذ منه
الاجرة وبقي ما عر لجهة الوقف وهو متبرع بما انفعه فى العمارة ولا يحسب له من الاجرة وان لم يكن أنفع ولا أكثر
ربعا ألزم بهدم ماصنع واعادة الوقف الى الصفة التى كان عليها بعد تعزيره بإيليق بحاله اه (قوله وفي البرازية
الح) الذى فى فتاوى المصنف وكذلك الرجوع بقيمة البناء على البائع اذا نقض المستحق البناء بلا قيد كفى البرازية
نقلنا عن الذخيرة وفيها نقلنا عن الجامع انه انما يرجع على البائع بقيمة مبنيا اذا كان المشتري سلم النقص
الى البائع وأما اذا امسك النقص لا يرجع على البائع بشئ اه ما فى فتاوى المصنف وقوله بلا قيد أى قيد
التسليم المقيد به فى العبارة الثانية ومثله ما سذكره الشارح فى باب الاستحقاق عن المنية شرى دارا وبئى
فيها فاستحق رجوع بانتم وقيمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير
اه وقوله يوم تسليمه متعلق بالقيمة حتى لو أنفق فى البناء عشرة آلاف وسكن فى الدار حتى تغير البناء وتهدم بعضه
لم يرجع الا بقيمة يوم يسلم البناء للبائع ولو غلا حتى صار به شرين أنما يرجع بقيمة يوم يسلم ولا ينظر الى ما أنفق
كذا فى الخاتمة وبه ظهر أن قول الشارح بعد نقضه متعلق بمرجع لا بقيمة وأشار به الى انه انما يرجع بقيمة ما يمكن
نقضه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة حص وطين كما سذكره فى باب الاستحقاق فافهم (قوله بخلاف
مالواستحق المبيع) هذا الميز كفى فتاوى المصنف ولا فى البرازية كما جمعت والصواب اسقاطه لان ما نحن فيه
من استحقاق المبيع وهذا يوم الفرق بين مالواستحق لوقف ومالواستحقه مالك ولم نرمز فرق بينهما والمصنف
لم يفرق بينهما كما عجلت من عبارته فى الفتاوى فافهم (قوله لو انقطع ثبوته الخ) المراد علم انه وقف بالنسبة

ولكن جهات شرائطه ومصارفه بأن لم يعلم حاله ولا تصرف قوامه السابق كيف كانوا يعملون والى من يصرفونه
فحينئذ ينظر الى ما في دواوين القضاة فان لم يوجد فيها لا يعطى أحد من يدعى فيه حقاً ما لم يبرهن فان لم يبرهن
بصرفه للفقراء لان الوقت في الاصل لهم وقد علم لم يجز دكونه وقضاه لم يثبت فيه حق لغيرهم فيصرف اليهم فقط
وهذا معنى قولهم يجعلها القاضى موقوفة الى أن يظهر الحال وقد استأنتم تحقيق هذه المسئلة عند قوله
وبان المصروف من أصله فافهم (قوله أو وارثه) أى ان مات مالكة أو وليت المال ار لم يكر له وارث
(قوله فلو وقفه السلطان) أى بعد ما صار لبيت المال بموت اربابه وقد من أن هذا ارضاد لا وقت حقيق
(قوله عاماً) كالمسجد والمقبرة والسقاية ومثله ما وظفه في مسجد ونحوه العلماء ونحوهم من له حق في بيت
المال فلا يجوز لأحد ابطاله نعم للسلطان مخالفة شرط واقفه بزيادة ونقص ونحو ذلك لانصرفه عن جهته
الى غير جهة كما مر عند قوله ونقل عن المذوط (قوله ولولجها خاصة) كذا ترجمه وعقنا (قوله لا يصح)
لان فيه تعطيل حق بقية المسلمين وقد بسط المقام في شرح الوصاية فراجع (قوله فظاهر كلامهم قولها)
كالوشهد بوقف مدرسة وهو صاحب وطيفة بها فتأري المصنف وكذا شهادة أهل الخلد بوقف عليها
وأبناء السبل بوقف على أبناء السبل وهذا في الشهادة بأصل الوقت لا فيما يرجع الى الغلة كشهادة باجارة
ونحوها فلا تنقل لان له حقاً فيها فكان متم ما كافي في ابدان العرب سابق تمامه هناك ان شاء الله تعالى قبل
قوله والاجير الخاص ووجه القول أن الشهادة تنقل في الوقت خاصة دون الدعوى كما مر (قوله بل
يهدده) يومين أو ثلاثة فان فعل والا يكتفى منه باليمين بحر (قوله ولولاهم بحالهم) أى وان كان أبنائنا
كلودع يدعى هلاك الوديعه أو ردّها قبل انما يستحلف اذا ادعى عليه شيئاً معلوماً وقيل يحلف على كل حال
بحر عن التنية قلت وسأني في كتاب الاقرار أنه لا تحلف على حق مجهول الا في ست اذا اتهم
القاضى وصى بيمين وشوئى وقف وفي رهر مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع اه (قوله قلت
وهذا الخ) استدرك على قوله ولولاهم ما يحجره على التعيين وقد يحجب بحمل ما تقدمه على ما اذا كان معروفاً
بالامانة (قوله باليمين) مخالفاً لما في البحر من وقف بالصحى اذا أبر الواقف أرقبه أو وصيه أو أرميه
ثم قال قضت الغلة فصاعت أو فترتها على الموقوف عليهم وأكرهوا فانقول لهم مع يمينه اه ومثله في الاسماء
وكذا في شرح الملتقى عن شروط الظهيرة ثم قال وسيجى في العارية انه لا يضمن ما أكرهه بل يدينه ثانياً من
مال الوقف اه وفي حاشية الخبر الرملى اقتضى على انه يحلف في هذا الزمان اه قلت لنقل في الحامدية
عن المفتى أبى السعود أنه أفتى بأنه ان كان منسداً من الابقى ل قوله تصرف مال الوقف بيمينه وفيها
القول في الامانة قول الامين مع يمينه الآن يدعى أمر ايكذبه فظاهر في عند زول الامانة وتظاهر الخطيئة
فلا يصدق بهى عن احكام الاوصياء وعلى هذا الوطهرت خيانة ناظر لا بد من قوله ولولاهم بيمينه وهي كثيرة الوقوع
اه وفيها عن فتاوى الشافعى بعد كلام ومن اتصف بهذه الصفات الحاشية للشرح التي صار لها فاصلاً
لا يسئل قوله فيما صرفه الا يمينه اه وفى هل يسئل قول الناظر الثقة بعد القول أيضاً دعوى
في حاشية الاشياء من كتاب الامانات أن ظاهر كلامهم القول لان القول لا يحجره عن كونه أمسا أو طال
فيه فراجع به أفتى المصنف قياساً على الوصى لو ادعى بعد بلوغ اليقنة انه اتفق كذا فانه يقر ولعلوه بأنه
استنده الى حالة منافية للثمان (قوله في وقته) أى وقف الواقف المعلوم من انقسام (قوله قبل قوله)
أى ولو بعد موتهم كما في شرحه على الملتقى (قوله لا يسئل قوله) لان ما يأخذه الامام ونحوه ليس بجزء من
بل فيه شوب الاجرة كما مر (قوله قال المصنف) أى في فتاواه ولكن قال وكتابه تحفه الاقران غير أن
العلماء على الافتاء بخلافه اه وفي حاشية الخبر الرملى والجواب عما قاله أبو السعود أنه ليس لها حكم
الاجرة من كل وجه ومقتضى ما قاله أبو السعود انه يسئل قوله في حق براءة نفسه له في حق صاحب الوطيفة لانه
أمير فيما في يده فليزم الثمان في الوقف لانه عامل له وفيه شرر بالوقف فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقوله يعنى
المصنف هو تفصيل في غاية الحسن في غير محله اذ يرم منه تعميم الناظر اذا دفع لهم بلائمة تعذبه اه قلت
وفيه نظر بل الثمان على الوقف لانه عامل له ولو تدعى منه أصلاً لانه دفع حق من بسخته فابن التتدى اذا لم
يشهد والارم انه يضمن أيضاً في مسند استجداره ما لبنا اذا دفع له الاجرة بلائمة ولذا قل في الحامدية
بعد قوله كلام الخبر الرملى قلت تفصيل في سعود في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة فهو مثلها ونحو

ما لم يظهر وجه بطلانه بطريق شرعى
فيعود لمثل واقفه أو وارثه
أوليت المال فلو وقفه السلطان
عاماً بزرولجها خاصة فقط
كلامهم لا يصح لو شهد المتول مع
اخر بوقف مكان كذا على المصنف
فظاهر كلامهم قولها لا ترم
انحياصة في كل عام ويكتفى
بشأنى منه بالاجال لولو هو وفا
لأمانة ولولاهم ما يحجره على التعيين
شهادة بأولاد لا يحبس به بل يدينه
ولولاهم بحالهم بيمينه
في الشرية والشرية والمصارف
والوصى والمتول لا يرم بالتمويل
وأن غرض قضائنا ليس الا
الوصول لاعتنا المتمول ولا ادعى
المتول الا دفع قبل قوله بلائمة
أفتى المصنف أبو السعود انه ان
يدفع من غلة الوقف وقفه
أو ولاده أو ولاد أولاده قل قوله
وان اذ دفعه الى الامام بالخامع
والزوت ونحوه حاله يسئل قوله
في حاشية الاشياء من كتاب الامانات
في الجامع باجرته المومة ثم ادى
تسليم الاجرة اليه لم يتل قوله قال
المصنف وهو تفصيل في غاية
الحسن فعمل به وهداه الى
حاشية الاشياء

مطلب ٢

في حاشية المتول رجوعه

مطلب ٣

في قبول قول المتول في مباح

الغلة ونحوها

مطلب ٤

اذا كان الناظر منسداً في كل

قوله يمينه

قلت وسيجيء في العارية معزياً
لاخى زاده لو أجزائهم ثم عزل
فتبض الاجرة للمنصوب في الاصح
وهل يملك المعزول مصادقة
المستأجر على التعمير قبل نم قال
المصنف والذي ترجح عندي لا *
ليس للمتولى أخذ زيادة على
ما قرره الواقف أصلاً ويجب
صرف جميع ما يحصل من غنم
وعوايد شرعية وعرفية لمصارف
الوقف الشرعية ويجب على الحاكم
أمر المرتشي برد الرشوة على الراشي
غيب الدعوى الشرعية الكل
من فتاوى المصنف

مطلب

لا ينفذ اقرار المتولى على الوقف

مطلب

فيما يأخذه المتولى من العوايد
العرفية

مطلب

في تحرير حكم ما يأخذه المتولى
من عوايد

مطلب

فيما يسمى خدمة وتصدق في زمانها

العلماء يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم محمول على غير أرباب الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى انهم
إذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهي كالأجرة لا محالة وهو ككأنه أجر فاذا اكتفينا بين الناظر
بضيق عليه الاجر لاسيما انظار هذا الزمان وقال المولى عطاء الله أفندي في مجموعته سئل شيخ الاسلام زكريا
أفندي عن هذه المسئلة فأجاب بأنه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهي اجرة لا بد للمتولى من اثبات
الاداء بالينة والافهي صلة وعطية يقبل في ادائه قول المتولى مع يمينه واقامة من بعده من المنايع الاسلامية
الى هذا الزمان على هذا امتدكين: تجوز المتأخرين الاجرة في مقابلة الطاعات اهـ (قوله قلت وسيجيء الخ)
حيث قال وأما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتزقة فلا يقبل قوله في حقهم لكن لا يضمن ما أنكره بل يدفعه
ثانياً من مال الوقف كما بسط في حاشية اخى زاده اهـ قلت وسيجيء قبله في الودعة حكم مالومات الناظر بمجملات
الوقف فراجع (قوله في الاصح) ذكر مثله في البحر عن القضية معللاً بأن المعزول أجره للوقف لان نفسه خلافاً
لما أفتى به في فتاواه كإنبه عليه الرمى (قوله قال المصنف والذي ترجح عندي لا) أي لا تصح مصادقته وأخذ
المصنف ذلك من قوله في الولوالجية من حكى أمر الابل كاستثناؤه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق
وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق قال وحكاية المتولى ذلك فيه ايجاب الضمان على جهة الوقف
فينبغي عدم تصديقه وهذا ما ترجع عندي في الجواب اهـ قلت وهذا يشتمل المعزول والمنصوب قد كرا المعزول
غير قيد وأصرح بما ذكره المصنف ما في دعوى البرازية لا ينفذ اقرار المتولى على الوقف ومثله في السامع من
العمادية وفي فتاوى الحانوق من الاجارة التصديق غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار الناظر على
الوقف غير صحيح (قوله ليس للمتولى الخ) فله كلام يأتي قريباً (قوله ويجب صرف الخ) حاصل ما ذكره
المصنف أنه سئل عن قرية موقوفة يريد المتولى أن يأخذ من أهاليها ما يدفعونه بسبب الوقف من العوايد
العرفية من - من ودجاج وغلال يأخذونها من يحفظ الزرع ولن يحضر تربيته في دفع المتولى لهما منها يسيراً
ويأخذ الباقي مع ما ذكر لنفسه زيادة على معلومه فأجاب جميع ما تحصل من الوقف من غنم وغيره مما هو
من تعلقات الوقف بصرف في مصارفة الشرعية كعمارته ومستحقته اهـ ملخصاً لكن أفتى في الخبرية بأنه
إذا كان في ريع الوقف عوايد قديمة معهودة فيناولها الناظر بعهده لطلبها التول الاشياء عن اجارات الظهيرية
والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً فهو صحيح في استحقاقه ما جرت به العادة اهـ ملخصاً قلت وبؤيد ما في البحر
من جواز أخذ الامام فاضل الشيع في رمضان اذا جرت به العادة وقد ظهر لي انه لا يشك في ما ذكره المصنف لان
هذا في المتعارف أخذه من ريع الوقف بأن تعورف مثلاً أن هذا الوقف يأخذ متوليه عشر ريعه فحيث كان
قدما يجعل كأن الواقف شرط له وما ذكره المصنف فيما يأخذه المتولى من أهل القرية كالذي يهدي له من
دجاج وسمن فان ذلك رشوة وكالذي يأخذه من الغلال المذكورة التي جعلت للحافظ فافهم لكن الذي يظهر
أن الغلال اذا كانت من ريع الوقف يجب صرفها في مصارف الوقف وأما مثل الدجاج فيجب رده على أصحابه
وهو ما اشار اليه بقوله ويجب على الحاكم أمر المرتشي برد الرشوة على الراشي نعم ان كان ما يأخذه منهم
تكملة أجرة المثل يجب صرفه في مصارف الوقف وذلك كما يقع في زماناً كثيراً ان المستأجر اذا كان له كذلك
أو كردار في دكان أو عقار لا يستأجر الا بدون اجر المثل ويدفع للناظر دراهم تسمى خدمة لاجل أن يرضى
الناظر بالاجارة المذكورة فهي في الحقيقة من اجرة المثل فلو قلنا ردها على المستأجر يلزم ضرر الوقف ولا تحل
لناظر لانه عامل للوقف بما شرط له الواقف أو القاضي وقد صرحوا أيضاً بأن الناظر اذا لم يمكنه أخذ الاجرة
من المستأجر وظفر بمال المستأجر فله أخذ قدر الاجرة منه فهذه الخدمة ان كانت رشوة لا يجب ردها
على الراشي حيث لم يمكنه أخذ اجرة المثل منه بل عليه صرفها في مصارف الوقف وبهذا عمل حكم
ما يفعله الناظر في زماناً من اخذهم ما يسمونه تصديقاً فيما اذا مات صاحب الكدك والكدار فخذ
الناظر من ورثته دراهم لصديق لهم على اتقال ذلك اليهم وكذا اذا اشترى أحد ذلك ياخذ من المشتري
دراهم فان كان ذلك تكملة اجر المثل فأخذه جائز ان صرفه في مصارفة والا فلا ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم (قوله ويجب على الحاكم الخ) لم أجده في نسختي من فتاوى المصنف (قوله غيب
الدعوى الشرعية) الغيب بالكسر عاقبة الشيء كما في القاموس ط وهو متعلق بقوله يجب لان وجوب
الحكم على الحاكم بعد الدعوى الشرعية فاذا ادعى الراشي على المرتشي بما دفعه اليه وثبت ذلك وجب على

الحاكم أمر المرتضى بذكر شروطه فافهم (قوله قلت لكن الخ) استند إلى قول المصنف في فتاواه ليس للمتولى أخذ زيادة على ما قرره الواقف قلت والجواب أن كلام المصنف في شرط له الواقف شيئا معينا وماحي في الوصايا ومز أيضا عقب مسئلة الحامكية فبين نصبه القاضي ولم بشرط له الواقف شيئا كما قد مناه لكن قد مناه أيضا من انفع الوسائل بحثا أن الأول لو عين له الواقف أقل من أجر المثل فله الثاني أن يكمل له أجر المثل بطلبه فهذا مقيد لاطلاق المصنف كما قد مناه هناك (قوله لو وقف على فقراء قرأته الخ) سيأتي تفسير القرابة والفقرة في آخر الفصل الآتي وفي البزازية وقف على فقراء قرأته فجاء رجل وادعى أنه من أقرباء الواقف وهو فقير كلف أن يبرهن على الفقر وأنه من أقارب الواقف وأنه لا أحد يجب عليه نفقته وينفق عليه والفقر وإن كان أمرا أصليا ثبت بظاهر الحال لكن الظاهر يكفي للدفع فلا استحقاق وإنما بشرط عدم المنفق لأنه بالاتفاق عليه بعد غيبا في باب الوقف وشرط لزومه لأنه لو لم يكن واجبا عليه فانظر أثره في الاتفاق فيكون فقيرا قال هلال ولا بد أيضا أن يسأل عنه في السر ثم يتحقق له ما لا مال له ولا أحد يجب نفقته عليه وإن برهن على ما ذكرنا فأنظر عدلان فيمنه فها هو الأول والخبر والشهادة هنا سواء لأنه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال لا أنعم أحد يجب نفقته عليه كني ولو زعم البعض أنه غني أن ادعى أن له مالا بصيربه غناؤه أن يحلفه على أنه ليس بغني وليس له تخلف المتولى لأنه لو أنقر لا يلزم شيء فإذا أنكر لا يحلف والخبر في ذلك هو الواقف لو حبسوا والاقف في يده ولو أحد الوصيين دون الوارث وأصحاب الوقف فإن برهن على المتولى بأنه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لأبوين أو لأب أو لأم لا على الأخوة المطلقة أو العمومة وإن قالوا لا أنعم له وارثا آخر أعطاه والابتناء زمانا ثم يرفع اليه ويأخذ كفيلا عندهما كما في الميراث وإذا أراد الرجل إثبات قرابة ولده أو فقيره فله ذلك لو صغرا بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بأنفسهم ووصى الأب مثله فإن لم يكن فلام أو الأم اثبات ذلك لو أنصفه في حجرهما استحسن بالانه تمحض فله ما يشبه قبول الهبة اهـ خلاصا وتعمام العروع فيها فراجعه ما وسى في آخر الفصل الآتي ما يتعلق بماها (قوله من حين الوقف عليه) أي من حين وجود شرط كونه من أهل الوقف وهو الفقر والقرابة لأم من حين النصاء قال في الأسعاف فإن شهد الله بالفقر بعد مجيء الفقه لا بد من دخوله فيها وإما بدخل في ما يجرى منها بعد الشهادة إذا أن شهد الله في وقت ويستند فقره إلى زمن سابق فانه يقضى له بالاستحقاق من مبدأ الزمن الأول وإن طال اهـ (قوله اجاب نعم) أي ينقطع حتمها بالتزوج إذا أن بشرط أن من مات زوجها أو وطلقها عاد حتمها اسعاف وقع وفي لسان الحكم لابن النخعة أن جده اجاب كذلك وأن الكافي حمله وقال يعود الدوام كما كان بأسراق ووقع النزاع بين يدي السلطان وأن جده أخرج القول فوافقه الخضر (قوله فلا شيء له إلا بشرط الخ) بخلاف ما لو وقف على من يمكن بغداد من فقراء قرأته فاحل لهم وسكن الكوفة ثم عاد إليها وسكن فانه يعود حتمه لأن النظره بها إلى حالهم يوم قسمة غنم الواقف لا ترى أنه لو أنقر غناؤه واستعفى الفقراء تكون غنمه لم يفتقر دون من استعفى ولولم ينظر إلى حالهم يوم القسمة لرعاهم دفع اهـ إلى الأغنياء دون الفقراء وتعمامه في الأسعاف فافهم (قوله قد قضى بدخول ولد الميت) أي في صورة الوقف على أولاد أولاده (قوله لا الماشي لو مستهلك) لأن الحكم وإن كان يستدل إلى وقت الوقف لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة كالحكم بفساد السكاج بقرولى لا يظهر في الوطأت الماضية والمهر حتى لو كانت غلات السنين الماضية فاعية يستحق الأولاد السنين حصصهم منها شرح الوهبانية عن النخبة مخلصا لكن تقدم اتفاق الوقف فقراء قرأته أنه من قضى له استعفاه من حين الوقف عليه وفي قضاء الخبرية ثبت أن الوقف سوية بين زيد وعمرو وكان زيد يتناول زيادة عما يتسلمه من ماله من اجاب وعمرو الرجوع عليه بماله وله زائد عن حقه المدة الماضية والقضاء هنا مطهر ومعه كونه شافيا عند لا مثبت وعامل حتى يقتصر كما قرره أصحاب الأصول والفروع أيضا اهـ وفي فتاوى ابن نجيم مسئلة عن واقف وقف على ذرية فتزوج الساطر الفقه سنين على جماعة منهم ثم مات واحد منهم وقضى به على الساطر فعليه بما يخصه في الماشي فهل له ذلك أجاب بأنه ان دفع إلى الجماعة بغير قضاء يرجع بما يخصه عن الماشي والارجع على الجماعة أخذ من مستند الوصى إذا قضى دين الميت بجميع الدين ثم ظهر دين آخر عليه فتم.

مطلب
في احكام الوقف على فقراء قرأته

قلت انكر سيحج في الوصايا ومز أيضا أن للمتولى اجر مثل عمله فتنبه له لو وقف على فقراء قرأته لم يستحق مدعها ولو وياها فيير الالبينة على فقره وقرأته مع بيان جهتها فإذا قضى له استعفاه من حين الوقف عليه فتاوى ابن نجيم وفيها مثل عن شرط السكنى وزوجته فلانة بعد وفاته مادامت عزيا فمات وترجعت وطلقت هل ينقطع حتمها بالتزوج اجاب نعم قلت وكذا الوقف على اثبات اولاده الامس تزوج أو على فلان الامس خرج من هذه المدة فخرج بعضهم ثم عاد أو على فلان من تعلم العلم فترك بعضهم ثم مات فلا شيء له إلا بشرط أنه لو عاد فلا شيء له حرامه المقتين وفي الوهبانية قضى بدخول ولد الميت بعد مضي سنين فله غلاته الآتي لا الماشي لو مستهلكه وقف على نبيه وله ولد واحد فله المذهب والباقي للفقراء

مطلب
إذا قال مادامت عزيا وترجعت وطلقت ينقطع حتمها

مطلب
في الرافعي دخول ولد الميت

مطلب
الرجوع إلى واحد من الماشية يرجع بما يخصه في الماشي

قالوا ان دفع بغير قضاء رجح الدائن عليه والا على القاضين ولا يعارضه ما في القنية لو قضى بدخول اولاد البنات الخ لان دخولهم مختلف فيه بخلاف ما نحن فيه للاتفاق اه وذكرك ذلك بعينه في فتاوى الخانوق وحاصله أن في دخول اولاد البنات في الوقف على اولاد اولاده خلافا كما سبأ في تحريره فاذا قضى بدخولهم فانه وان وقع دخولهم مستندا الى وقت الوقف لكن بسبب الاختلاف صار الحكم مثبتا حقهم الا في الغلة القائمة فلهم غلة سنة الحكم وغلة السنين الماضية اذا كانت قائمة للاستناد دون المستهلكة المشبهة الاقتصاد بخلاف من لم يتبع خلاف في دخوله ثم اثبت دخوله فان القضاء به مظهر أنه منهم لا مثبت فيستند ولا يقتصر كما ترقدبر (قوله لانه مفرد مضاف فيهم) أي الواحد والالاكثر بخلاف بنيه وبعبارة الاصعاف لان أقل الجمع هنا اثنان واسم الولد يصدق على الواحد فلهذا اختلف في الحكم اه (تنبيه) في البحر ولو وقف على اولاده وليس له الا واحد أو على بنيه وليس له الا ابن واحد كان النصف له والنصف للفقراء هكذا سوى بينهما في الخمانية وفرفي بينهما في فتح القدير فقال في الاولاد يستحق الواحد الكل وفي البنين لا يستحق الكل وقال كانه معنى على العرف وقد علمت أن المنقول خلافه اه قلت والحاصل انه لا فرق بين اولاده وبنيه في أن الواحد يستحق النصف فقط لان اللفظ جمع اقله في الوقف اثنان كالوصية بخلاف ولده فان الواحد يستحق الكل لما مر وما ذكره في الفتح مشي عليه في أيام الاشياء حيث قال الجمع لا يكون للواحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف بنيه الخ وقال في الدر المنثور آخر الوقف وأماما في الاشياء فتد عزاء للعمدة وكذلك ذكره في التناخانية وغيره فلم يبق الكلام الا في التوفيق فأقول وبالله التوفيق قد لاحظ لي انه لا يبعد أن يحمل كلام الخمانية على ما اذا وقف على اولاده وله ولدان ثم على الفقراء فوات واحد وبني واحد وقت وجود الغلة كما يفيد قوله وله ولد وقت وجود الغلة فيندفع عن الاشياء الاشتباه فتدبر ولا قوة الا بالله اه قلت ويكني في التوفيق ما مر عن الفتح من ابتناؤه على العرف اذ لا شأن أن من وقف على اولاده وأولادهم يريد أنه لو بقي منهم واحد يأخذ الوقف كله وبما تنزلت عن أن ما في الفتح منقول أيضا (قوله للمتمولى الاقالة لو خيرا) كذا في البحر عن جامع الفصولين وقال في الاشياء اقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى اذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليلهم الثانية اذا كان الناظر تجل الاجرة كما في القنية ومشى عليه ابن وهبان اه لكن في شرح الوهبانية لشربلاني أقول هذا ليس فيه تحرير فان قبض الاجرة وعدمه ليس فيه نظر للغير وعدمه بل النظر انما هو لما فيه مصلحة وهو الذي في البحر عن جامع الفصولين المتمولى تلك الاقالة لو خيرا واطلاقه يشمل القبض وعدمه ويشمل اقالة عقد ناظر قبله وبؤيد مسئلة هي لوباع القيم دارا اشتراها بجمال الوقف فله أن يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع بأكثر من ثمن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فلم ينصب اقالته بلا خلاف كذا في البحر وفي الاشياء المتمولى على الوقف لو اجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم يجز على الوقف فالمنظور اليه المصلحة وعدمها ولذا اقال في الدرر اذا باع المتمولى أو الوصى شيئا بأكثر من قيمته لا تجوز اقالته اه مع أن المبيع اذا عاود ترجع ماله على ما كانت عليه والعين المؤجرة لا تبقى الاجرة بمعنى الزمن الا بالاستحجار فينفوت النفع الذي لزيم بالاستحجار فكان عدم صحة الاقالة مع فوات النفع ألزم من اقالة البيع خصوصا وقد تروى المفترقة باحتجاج العين التي كانت مؤجرة لمؤنة كطعام وممرتها اه (قوله وخصاء بالنقود) بناء على أن الناظر وكيل يتصرف بالعرض والنقد والتبينة عنده وعندهما بالنقود كما سبأ في كتاب الو كالة كذا قبل والمسئلة نظامها في الوهبانية (قوله للمستأجر غرس الشجر الخ) كذا في الوهبانية وأصله في القنية يجوز للمستأجر غرس الاشجار والكروم في الاراضي الموقوفة اذا لم يضرب بالارض بدون صريح الاذن من المتمولى دون حفر الحياض وانما يحل للمتمولى الاذن فيما يريد الوقف به خيرا ثم قال قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها أما اذا كان يجوز الحفر والغرس والحائط من ترابها بالوجود الاذن في مثلها دلالة اه ولا يخفى أن قوله قلت الخ محله عدم الضرر بالارض كما يعلم بالاولى من قوله وانما يحل الخ ثم اعلم أن العادة في زماننا أن الناظر لا يمكن المستأجر من الغرس الا باذنه اذا لم يكن له في الارض حق القرار المسمى بمسئلة فينبغي انه لا يملك ذلك بدون اذنه ولا سيما وفيه ضرر على الوقف لان الانفع أن يغرس الناظر للوقف أو يأذن للمستأجر بالمناصفة وهي أن يغرس على أن

مطلب
من وقف على اولاده هل يشمل
الواحد أو لا

او على ولده له الكل لانه مفرد
منضاف فيهم * للمستولى الاقالة
لو خيرا * أجر بعرض معين صح
وخصاء بالنقود * للمستأجر غرس
الشجر بلاذن الناظر اذا لم يضرب
بالارض وليس له الحفر الا باذن
ويأذن لو خيرا والالا

مطلب
في اقالة المتمولى عقد الاجارة

مطلب
المستأجر غرس الشجر
مطلب
انما يحل للمتمولى الاذن فيما يريد
الوقف به خيرا

مطامير
في حكم بناء المستأجر في وقف
بلاذ

وما بناء المستأجر أو غرسه فله
ماله يتولى وقفه والمتولى بناءه
وغرسه لو وقف ماله شهد أنه
لنفسه فله ولو جرح لانه لم يجر
خلا فلهما كعهده اتفاقا هذا
لو باشر نفسه ولو الثاني صح
وكذا الوصي بخلاف الوكيل
وقف على أصح الحديث
لا يدخل فيه الشاهي إذا لم يكن
في طلب الحديث ويدخل الحق
بأن في طلبة أولا زارية
أي لكونه حل بالمرسل ويتقدم
خير الواحد على القياس

مطامير
في حكم بناء المتولى وعبره في أرض
الوقف

مطامير
لو أحر المتولى لانيته أو يبيع
الأبنا أكثر من أحر المثل

قوله هو من سقط الح فله
ولعل الأولى هو ما سجد
معه

الغراس بينه وبين الوقف كما هو العادة ولا يشك أنه انتفع من غرسه لنفسه فقط (قوله وما بناء المستأجر أو غرسه فله)
أي إذا بناء من ماله بلاذن الناظر ثم أدام بغير رفعه بالبناء القديم رفعه وان شئت فهو المنسحب ماله فله تبرص
إلى أن يخلص من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناءه مانعا من صحة الجارة من غيره إذ لا يذله عليه حيث
لا يملك رفعه ولو اصطالحوا على أن يجعله للوقف بمن لا يجاوز أقل القيمتين منزوعا أو منسحبه صح جامع الأصول
وفي حاشيته للخبر الرمي أقول ظاهره اشتراط الرضى إذ الصلح لا يكون إلا عن إيجاب مع أنهم سرحوا في الجارة إذا
مضت المدة وكان القطع بغير الأرض بملكه المؤخر بأقل القيمتين جبرا وإعلاقه يقتضي عدم الفرق بين الوقف
والمالك إذ لا وجه لفرق بينهما في ذلك فيجمل الصلح في كلامه على مجزئ الاختار باحتمال لا على أنه شرط متعين
في ذلك اه وفي الخاتمة طرح فيها السرقين وغرس الأشجار ثم مات فلا يخبر لورثته ويؤمرون بتفعلها
ولا رجوع لهم بعماراد السرقين في الأرض عندما اه وقد ساء مسئلة استحقاق المستأجر العمارة في الأرض
المحتكرة قبل الفصل عند قول الشارح وأما الزيادة في الأرض المحتكرة وقد ساء مسئلة العمارة بأن الناظر
عند مسئلة الاستبدال (قوله والمتولى - وه الخ) اعلم أن ساء في أرض الوقف فيه تسهيل لأن
الساكن المتولى عليه فإن كان بمال الوقف فهو وقف سواء ببناءه لوقف أو لنفسه أو لأطرافه من ماله بوقف
أو أطرافه فهو وقف إذا كان هو الواقف وأطلق فهو له كما في الذخيرة وإن بناء من ماله لنفسه وأشهد
أنه له فهو له كما في التفتة والختي وإن لم يكن متوليا فإن بني بادن المتولى ليرجع فهو وقف والأقارب بوقف
فوقف وإن لم يسه أو أطلق فله رفعه إن لم يصر وتقامه في طعن الأشياء وحواشيها وفي الخاتمة ولو غرس
في المسجد يكون له مسجد لا يهرس فيه لسه (قوله ماله بوقف) أي قبل البناء وهو متعلق
بشهادة وهذا إذا بناء من ماله كما علم مما مر له رقبته بالاشهاد بالجامع الفصاوي وغيره لكن سرح الخصاف
بأن القول قوله إذا اختلف هو من الوقف من قال زرعته بالنسي بدي ونسحق وه لو ابل لسان البدر له
ما حدث منه فهو له منزلة الواقف فيما يرجع له قال الخصاف وأرى أحرجه من يده بما فعل وبغيره
الأرض اه ومنه في الخاتمة وهو سرح أبى بأنه يكون خيانة منه يستحق بها العرب وساء أنه في الدر
لم يره حيث قال وينبغي أن يكون خيانة وقد ساء عند قوله وينبغي وجوب الوضوء ساء عن شرح الأشماء لم يره
يؤخذ من ذكرناه أن الناظر لو سكن دار الوقف ولو بأحر المثل لقضاني عرله لانه نص في حرمة الاصل اه
لا يجوز له السكنى ولو بأحر المثل (قوله ولو أحر لانيته) أي الكبير إذا لم يصر له شرح الوهابية وفي جامع
الفصولين لو باع القيم مال الوقف أو حر من لا نقل شهادته لم يجر عند أبي حنيفة وكذا الوصي وقيل الوصي
بخصار وفيه المتولى إذا أجرد دار الوقف من ماله ببيع أو يبيع لم يجر عند أبي حنيفة إلا أكثر من أحر المثل
كبيع الوصي لو عمل قيمته بغيره أو لو خبر النبي بغيره عند أبي حنيفة وكذا ما قول أحر من نفسه لو حبر ببيع
والألا بمعنى الخبر متى بيع الوصي من نفسه وبه يفتى اه والذي مر هو قوله في شراء مال الصغير جاز للوصي
ذلك لو خبر أو تسميه أن يأخذ بمائة أو عشرة أو يبيع منه بمائة ما يدرى حصة عشر وبه يفتى
اه (قوله كعهده اتفاقا) وكذا لو لنفسه (قوله هذا لو باشر نفسه) أما لو ذهب إلى الثاني فآجره
صح شرح الوهابية عن الخاتمة قلت وبشكل عليه ما مر عند قوله ولا يذهب القيم إلى الواقف ثم لو صبه
ثم للقضاني من أن اشترى لاعتد التصرّف مع وجود المتولى والجواب أنه لا يملك ذلك على ما قبله من التراجع
عند صحة تصرّف المتولى نفسه وهذا لا يصح وقد ساء عند الكلام على قطع الجهات لتنعيم أن المتولى لو عمل
كلما عمل والبناء فله قدر أجره لو أمره الحاكم والأفلاذ لا يصلح مؤجرا ومستأجرا وهذه الالة جارية
وقد ساء أيضا قول الفصل إذا شرط الواقف أن لا تؤجر الأرض أكثر من سنة وكانت أجزائها ثم تنسحب
للمعقرا فليس للقيم أن يؤجرها أكثر بل يرفع الأمر للقضاني لئلا يجرها لانه ولاية الناظر للمعقرا فانهم (قوله
وكذا الوصي) أي من قبل الأب بخلاف وصي القاضي فانه لا يبيع به ولا يشترطه مال القيم ولو خبر
كأبائي في باب ولا جارة ببيع المانع أفاده ط (قوله بخلاف الوكيل) فانه لا يقدم مع ترده شهادته
لنعمته عند الامام إذا اطلق له الموكل كأبائي في بابها أفاده ط (قوله أي لكونه يعمل بالمرسل) هو من سقط
منه الصحابي ط وهذا التعليل ذكره في شرح الوهابية بقوله وفي حصة تعطيله بكونه يعمل الح ولكي

مطلب
في الوقف على الصوفية والعميان

قوله فان يحصون لعل صوابه
يحصوا بمجدف النون اه معجمه

وجاز على حفر القبور والاكفان
لا على الصوفية والعميان في
الاصح * ولو شرط النظر للارشاد
فالارشاد من اولاده فاستويا
اشتركا به أفق المذلل أبو السعود
معلل بأن أفعال التفضيل ينظم
الواحد والمتعدد وهو ظاهر
وفي النهر عن الاسعاف شرطه
لا فضل اولاده فاستويا فلا نسهم
ولو اُحد هـ ما ورع والاخر اعلم
بأمور الوقف فهو أولى اذا أمن
خبايته انتهى جوهره وكذا
لو شرطه لارشدهم كما في انفع
الوسائل * ولو ضم القاضى للقيم
ثقة أى ناطر حصة هل للاصيل
أن يستقل بالتصرف لم أره رأفتي
الشيخ الاخ انه ان ذم اليه
لحياته لم يستقل والا فلا ذلك
وهو حسن نهر

مطلب
في شرط التولية للارشاد فالارشاد

مطلب
اذا صار غير الارشاد ارشد

لم اظفر به الا ان اه قلت ووجهه أنه عمل بكل الاحاديث حيث لم يترك العمل جهذين فصار أحق باطلاق هذا
اللفظ عليه والظاهر أن هذا عند عدم العرف أما اذا تعورف اطلاقه على من غلب عليه هذا العلم حتى اشتهر به
وصار يطلق عليه انه من أهل الحديث تعين حله على عرف الواقف كما قدمنا في مسئلة ابن المنقار (قوله
وجاز على حفر القبور والاكفان) هو المفتى به كما في البحر عن الفتاوى وفي شرح الوهبانية ان الصفة اظهر
(قوله لا على الصوفية والعميان في الاصح) فانه وقع فيه خلاف قال في شرح الوهبانية عن الخلاصة بعد
حكاية الخلاف وأخرج الامام على السفي الرواية من وقف الخصاص انه لا يجوز على الصوفية والعميان
فرجعوا الى جوابه اه قلت لكن في الاسعاف قال شمس الائمة اذا ذكر مصرف فهم تنصص على الحاجة
فهو صحيح وان استوى فيه الاغنياء والفقراء فان يحصون صح والباطل الا ان كان في لفظه ما يدل على الحاجة
عرفا كاليتامى فالوقف عليهم صحيح ويصرف لفقرائهم فهذا الضابط يقتضى صحة الوقف على الزمنى والعميان
وقراء القرآن والنفقة وأهل الحديث ويصرف لفقرائهم لاشعار الاسماء بالحاجة استعمالا لان العمى
والاشتغال بالعلم يقطع عن الكسب فيغلب فيهم الفقر وهو أصح مما سياتى في باب الباطل انه باطل على
هؤلاء اه ومقتضاه انه يصح على الصوفية أيضا لان الفقر فيهم اغلب من العميان بل اصطلاحهم تسببهم
بالفقراء وهذا ان كانت العلة ما ذكر والا ففى التارخانية عن الامام أبي اليسر ان الصوفية انواع
فهم قوم يضربون بالمرامير ويشربون الخمر الى أن قال فيهم اذا كانوا بهذه المثابة كيف يصح الوقف عليهم اه
فأجاب أن العلة أن منهم من لا يصح الوقف عليهم فلا يكون قرينة يحتمل أن المراد لا يصح الوقف على هذا النوع
منهم اذا عينهم الواقف وهذا وان كان خلاف ظاهر العبارة لكنه من حيث المعنى اظهر لان لفظ الصوفية
انما يراد به في العادة من كل نوع على طريقة مرسية أما غيرهم فليسوا منهم - حقيقة وان سموا انفسهم بهذا الاسم
فاذا اطلق الاسم لا يدخلون فيه فيصح الوقف ويستحقه أهل ذلك الاسم حقيقة وحينئذ تكون عليه الصفة
ما ذكر من غلبة وصف الفقر عليهم فاعتزم هذا التحرير (قوله وفي النهر عن الاسعاف الخ) تخصيص
لما أفق به أبو السعود (قوله فهو أولى) أى الاعلم بأمور الوقف اولى ومثله للاستوى في الديانة والسداد
والفضل والرشاد فالاعلم بأمور الوقف اولى بغير عن الظهيرية (قوله وكذا لو شرطه لارشدهم) فبقدم
بعد الاستواء فيه الاسن ولو أنى كما في الاسعاف والاعلم بأمور الوقف وأففى في الاسماعيلة بتقديم الرجل
على الاثنى والعالم على الجاهل أى بعد الاستواء في التفضيل والرشاد قال في البحر والظاهر أن الرشاد صلاح
المال وهو حسن التصرف وفيه عن الاسعاف ولو قال الافضل فالأفضل فأبى الافضل القبول أو مات يكون
لمن يليه على الترتيب ذكره الخصاص وقال هلال القياس أن يدخل القاضى بدله رجلا مادام حيا فان مات
صارت الولاية لمن يليه في الفضل ولو كان الافضل غير موضع أقام رجلا مقامه واذا مات تنقل لمن يليه فيه
واذا صار أهلا بعده رد الولاية اليه وكذا لو لم يكن فيهم أهل أقام القاضى احنيا الى أن يصرفهم أهل
ولو صار المنضول منهم أفضل ممن كان افضلهم تنقل الولاية اليه فينظر في كل وقت الى افضلهم كالوقف
على الاقتر فالأقتر اه ملخصا قلت وبه علم عدم صحة ما أففى به في الحاشية انه اذا اثبت احدهم ارشديته
انه لا تنقل بينة آخر أنه صار ارشدا واستند لما في حاوى السيوطى ان العبرة لمن فيه هذا الوصف في الابداء
لا في الاثناء وينت الجواب عنه في تنقيحها وذكرت فيه تفصيلا أخذنا من القواعد المذهبية وهو أنه اذا ادعى
آخر الارشدية قبل الحكم بها الاول وتعارضت البيتان اشتركا في التولية لما مر من أن أفعال التفضيل ينظم
الواحد والاكثر ولانه لا سبيل الى ترجيح احدى البيتين على الاخرى قبل الحكم وان كان بعده وقصر الزمن
لا تسمع الثانية لترجح الاولى بالحكم بها فتلقوا الثانية وأما اذا طال بحيث يمكن أن يصير الثاني ارشدا فكذلك
الا اذا شهدت الثانية بأن صاحبها صار الا ان ارشد من الاول والله تعالى اعلم اه ثم رأيت التصريح بذلك
في فتاوى الشيخ فاسم حيث قال اذا قامت بينة اخرى بالارشدية لغيره فلا بد من نصريحها بأن هذا أمر يتجدد
وذكر قبله أن الشهادة بالارشدية تحتاج أن يكون الاولاد وأولاد الاولاد معلومين محصورين ليكون
المشهود له ارشدا من غيرهم (قوله ولو ضم القاضى للقيم ثقة) تقدم عند قول الشارح ايس للقاضى منزل الناظر
بجزء حكاية المستحقين انه يضمه اليه اذا طعن في اماته بدون اثبات خيانة والاعزله وتقدم تمام الكلام عليه
هنالك (قوله والا فلا ذلك) قد يقال انه اذا ضم اليه لطمعن في اماته وكان للاصيل الاستقلال

مطلب
ليس للمشرف التصرف

بالتصرف لم يبق فائدة لضعفه اليه الا أن يصور فيما اذا ضمه اليه اعانة له لا طعن ولا خيانة تأمل (قوله ليس
للمشرف التصرف) بل له الحفظ لان التصرف في مال الوقف مفوض الى المتولى خانية والظاهر أن المراد
بالحفظ حفظ مال الوقف عنده لكن قال في الفتح وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف اهـ ومقتضاه
انه لو تعورف نصرته مع المتولى اعتبر ويحتمل أن يراد بالحفظ مشاركة للمتولى عند التصرف للتأليف فعل ما يضر
ويؤيده ما ذكره في مشرف الوصي في الخيانة قال الامام الفضلي يكون الوصي اولى باسالة المال
ولا يكون المشرف وصيا او أثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه وفي ادب الاوصياء عن قتايبي
الخاصي وبقول الفضلي يفتى وأنت خير بأن الوقف يستحق من الوصبة ومساكنه تنزع منها وعن هذا أفتى
في الحامدية بأنه ليس للمتولى التصرف في امور الوقف بدون اذن المشرف واطلاعه وفي الخيرية ان كان الناظر
بمعنى المشرف فقد صرحوا بأن الوصي لا يتصرف الا بعلم المشرف وفيها مثل في وقف له ناظر ومتولى هل
لا حدهما التصرف بلا علم الآخر أجاب لا يجوز والقيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد اهـ قلت
هذا ظاهر عند الأفراد اما لشرط الواصف متوليا وناظرا عليه كما يقع كثيرا فإدراك الناظر للمشرف وعن هذا
اجبت في حادثة بأنه ليس للمتولى الا بجار بلا علم الناظر خلافا لما في الفتاوى الرحيمية من انه لو أجاز المتولى
اجارة شرعية باجرة المثل لا يملك الناظر معارضته لانه في معنى المشرف تأمل وأفتى في الاجتماع اية بأنه ليس
لناظر معارضة المتولى الا أن يثبت أن نظارته بشرط الواصف اهـ قلت وفيه نظرا لوصفه القاسمي ناظرا
على المتولى لثبوت خيانتة لم يستقل المتولى بالتصرف كما زعم التهرب بل مثله ما لو نصبه عليه للطعن في امانته
كما يحتمل آتيا تأمل (قوله ليس للمتولى أن يستدين الخ) مكرر مع ما تقدم (قوله اذا كان مسجلا)
مبنى على قول الامام ان الوقف لا يلزم قبل الحكم والتسجيل ومزأ المتقي به قوله (قوله وان كانوا اصلي)
الذي رأيت في فتاوى مؤيد زاده اذا لم يكونوا اصلي أو في امرهم تباون فيجوز للواقف الرجوع عن هذا الشرط
اهـ وهكذا نقله عنها في شرحه على المتقي ثم نقل عن اخلاصة لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلا
ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه وتغييره وان كان شروطا كالمؤذن والامام والمعلم ان لم يكونوا اصلي
او تباؤوا في امرهم فيجوز للواقف مخالفة الشرط اهـ قال ط أقول وبالله تعالى التوفيق ان ما ذكره من
المؤذن والامام ان لم يكونوا اصلي ليس من الرجوع واعاها ومخالفة الشرط لكونها ارفع للوقف بنصب غيره
عن يمينه فهو كما اذا شرط أن لا ينزع من الولية بحال فانه ينزع ولا يعتبر هذا الشرط وجوبية وغيره وكما اذا شرط أن
لا يؤجر أكثر من سنة ولا رغبة فيما عينه فانه يحالف وما كان يفتى في مشارح أن يفرد هذا بضرع مستقل
لانه يؤهم انه يجوز الرجوع في جميع الشروط وليس كذلك اهـ قلت وقد أجاد في افاد اعطاء مولاه خانية
المراد وحاصله انه لو شرط الواصف أن يكون الامام والمؤذن أو اياه لم ينعما مع ما يصح الرجوع عنه لو كان متباونا
في مبانة وطيفته أو كان غيره اصلي فهو في حقيقة تغييره كما عبر به في اخلاصة أي تغيير الشخص المحبب بتغييره
للمصلحة الراجحة الى المسجل فهو نظير ما قدمه المصنف من قوله الثاني اولى بنصب الامام والمؤذن في الاختار
الاذا عين القوم اصلي مع عينه وبه طهر الجواب عما نقله الشارح عن الاشياء من قوله ولم أر حكم عزله لمذكر
وامام ولاهما وهو أنه جائز لمصلحة اذا كانا شروطين في أصل الوقف فمدونه بالاولى وقد طهر أنه ليس المراد
انه يجوز للواقف الرجوع عن شروط الوقف كما فهمه الشارح حتى تكلف في شرحه على المتقي للجواب عما قدمه
عن الدرر قبيل قول المصنف اتحد الواصف والجهة من انه ليس له اعطاء الثقة بتغييره عن طمروح الوقف عن
ملكه بالتسجيل اهـ فانه صريح في عدم صحة الرجوع عن الشروط ولا يخالفه ما في المزيدة على ما علم
وبدل عليه قوله في البحر ان التولية خارجة عن حكم مائر الشروط لان فيه التغيير كالمباداه وأما باقي الشروط
فلا بد من ذكرها في أصل الوقف اهـ وفي الاسعاف ولا يجوز له أن يفعل الا ما شرط وقت انعقد اهـ
وفيه لو شرط في وقفه أن يرزق في وظيفة من يرى زيادته أو ينقص من وظيفة من يرى نقصانه أو يدخل معهم من
يرى دخله أو يخرج من يرى احراره جاز ثم اذا قل ذلك ليس له أن يغيره لان شرطه وقع على فقه يراه فاذا رآه
وأضاه فقد انتهى ما رآه اهـ وفي فتاوى الشيخ فاسم وما كان من شرط معتبر في الوقف فليس للواقف تغييره
ولا تخصيصه بعد تنجزه ولا صيا بعد الحكم اهـ فقد ثبت أن الرجوع عن الشروط لا يصح الا التولية مالم يشرط

مطلب
القيم والمتولى والناظر بمعنى واحد

وفي فتاوى مؤيد زاده معز بالخانية
وغيره ليس للمشرف التصرف بل
الحفظه ليس للمتولى أن يستدين
على الوقف ايمارة الا باذن الثاني
مات المتولى والحياة يدعون نسيان
الغلة اليه في حياته ولا يئنه لهم
صدقوا بينهم لانكارهم الفهمان
لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا
كان مسجلا وانكر يجوز الرجوع
عن الموقوف عليه المشروط
كالمؤذن والامام والمعلم وان كانوا
اصلي انتهى جوهره

مطلب
لا يجوز الرجوع عن الشروط

قوله فانهم الخ هكذا بخطه والذي
في نسخ الشارح قالها وهو
الاوفاق بما يأتي لاسمها ولا مرجع
في الشارح للضمير في قوله فانها
تأمل اه متعده

٢ مطلب

في أن الاصل عود الضمير الى
اقرب مذكور

٣ مطلب

اذا كان للفظ محتملان تعين احدهما
بغرض الواقف

٣ مطلب

فيما اذا قال على اولادى واولاد
اولادى المذكور

٤ مطلب

اذا تقدم القيد يكون لما قبل
العاطف

وفي جواهر الفتاوى شرطه لنفسه
مادام حيا ثم لولده فلان ما عاش
ثم بعده للاعب الارشد من اولاده
قالها تنصرف لابن لا للواقف لان
الكناية تنصرف لا قرب المكنيات
بمقتضى الوضع وكذلك مسائل
ثلاث وقف على زيد وعمرو ونسله
قالها لعمرو فقط ووقف على ولدى
وولد ولدى المذكور فالذكور
راجع لولد الولد فحسب وعكسه
وقف على بنى زيد وعمرو ولم يدخل
بنو عمرو لانه اقرب الى زيد فيصرف
اليه هذا هو الصحيح

ذلك لنفسه فله تغيير المشروط مرة واحدة الا أن ينص على انه يفعل ذلك كلما بداه والا اذا كانت المصلحة
اقتضت فاعتنم هذا التحرير (قوله فانها) أى الكناية كما يعلم بما بعده والمراد بها الضمير وتسمية الضمير كناية
اصطلاح الكوفيين افاده ط (قوله لا قرب المكنيات) أى لا قرب المذكورات التي يمكن أن يكون الضمير
كناية عنها (قوله بمقتضى الوضع) أى الاصل وهو عود الضمير الى اقرب مذكور اليه قلت وهذا الاصل
عند الخلق عن القرائن ولذا قال في الخيرية سئل عن وقف على ولده حسن وعلى من يحدث له من الاولاد ثم على
اولادهم المذكور ثم على اولاده الاناث واولادهن ثم حدث للواقف ولدا سمى محمد ثم مات حسن المذكور فعمل
الضمير في يحدث له راجع الى حسن لانه اقرب مذكور أم الى الواقف فيدخل محمد فأجاب مفتي الحنفية بمصر
مولانا الشيخ حسن الشربلاني بأنه راجع الى الواقف ثم قال في الخيرية ان هذا مما لا يشك ذوقهم فيه اذ هو
الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تنظر في شروط الواقفين انه اذا كان للفظ محتملان تعين
أحدهما بالغرض واذا رجعتا للضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق اولاد اولاد البنات
وفيه غاية البعد ولا يمكن بكونه اقرب مذكور لما ذكرنا من المحذور وهذا الغاية ظهوره غنى عن الاستدلال
اه (قوله وكذلك مسائل ثلاث) أى يعتبر فيها الاقرب وان لم يكن هناك ضمير فان الثانية والثالثة للضمير
فيهما ط (قوله قالها لعمرو فقط) أى فلا يدخل نسل زيد زاد الامام الخصاص فان قال على عبد الله وزيد
وعمر ونسلاهم قالها لعبد الله وزيد وعمرو ونسل زيد وعمرو دون نسل عبد الله اه (قوله فالذكور راجع
لولد الولد فحسب) أى فقط أى للمضاف المعطوف دون المضاف اليه ودون المعطوف عليه فقوله على ولدى
بقي شاملا للذكور والاناث من صلبه وقوله وولد ولدى المذكور يختص بالذكور من اولاد الذكور والاناث أى
بالمضاف فقط لانه اقرب مذكور ولا يقال المضاف اليه اقرب مذكور لانا نقول الاصل عود الضمير على
المضاف كما اذا قلت جاء غلام زيد واكرمه أى الغلام لانه المحدث عنه والمضاف اليه ذكره قال المضاف غير
مقتضود بالحكم ويحتمل أن يكون قوله فحسب احترازا عن رجوعه للمضاف اليه فقط فلا ينافي رجوعه للمعطوف
عليه أيضا وهذا وان كان بعيدا من خوى العبارة لكنه هو الموافق لما نص عليه هلال بقوله قلت رأيت
ان قال على ولدى وولد ولدى المذكور قال فهو لمن كان ذكرا من ولده وولد ولده قال المذكور من ولد البنين
والبنات قال نعم اه فقد جعله قيد للمعطوف والمعطوف عليه دون المضاف اليه ومثله في الاسعاف ونسبه
ولو قال على ولدى وولد ولدى الاناث يكون للاناث من ولده دون ذكورهم والاناث من ولد الذكور والاناث
وهن فيهما سواء اه وهو المتبادر من كلام الخصاص أيضا لكن يأتي أن الوصف ينصرف الى ما يليه عندنا
وهو مؤيد للاحتمال الاول في عبارة جواهر الفتاوى ومقتضى كلام الاشياء انه قيد للمضاف اليه فقط ونعام
تحرير المتسام في كتابنا تنقيح الحامدية فراجع (قوله وعكسه ووقف الخ) عكس مبتدأ والجملة بعده اريد بها
لفظها خبر والمراد أنه عكس ما قبله في كون القيد فيه متقدما فيكون لما قبل العاطف بخلاف ما تقدم فإن القيد
فيه متأخر فيكون لما بعد العاطف فالضمير في قوله لانه اقرب وفي قوله فيصرف عائدا للضمير وهو لفظ بنى لعمرو
ثم وهم ومقتضى كلامه أن الوصف يعود الى ما يليه سواء تأخر أو تقدم فاذا قال على فقراء اولادى وجيرانى
ينصرف الى الاول فقط وكذا لو قال على ذكور اولادى واولادهم فيدخل فيه الاناث من اولاد الذكور بؤيده
أن الاصل العطف على المضاف ولم أر ما لو توسط الوصف مثل على اولادى المذكور واولادى واولادى والظاهر
انصرافه للاول فقط فيخص المذكور لصلبه وبم المذكور والاناث من اولاد اولاد الذكور والاناث ثم لو قال
وأولادهم يخص المذكور والاناث من اولاد الذكور لعود الضمير اليهم وفي الاسعاف لو قال على الذكور من
ولدى وعلى اولادهم فهي للذكور من ولده لصلبه ولولد الذكور انما كانوا أؤذ كورادون بنات الصلب
فلا تعطى البنت الصلبة وتعطى بنت اختها ولو قال على ذكور ولدى وذكور ولدى يكون للذكور من ولده
لصلبه وللدكور من ولده ويكون الذكور من ولد البنين والبنات فيه سواء ولا يدخل انثى من ولده ولا ولد
ولده ولو قال على ولدى وعلى اولاد الذكور من ولدى يكون على ولده لصلبه الذكور والاناث وعلى الذكور
والاناث من ولد الذكور من ولده ولا يدخل بنات الصلب اه (قوله هذا هو الصحيح) راجع لاصل المسئلة
ومقابل القول بأن الكناية تنصرف لواقف لانه كما افاده كلام الخ قبيل هذا الفصل والظاهر أن الخلاف

في باقي المسائل كذلك (قوله قلت وقدمنا) أي في هذا الفصل حيث قال الوصف بعد الجمل يرجع إلى
 الأخير عندنا الخ. ويأتي قريباً وهذا أيضاً بقوله فالذكور راجع لولد الولد فبذلك نكتة مخالفة للكلام
 هلال والاسعاف (قوله عندنا) وعند الشافعي للجميع أن لم يعط بتم كماً ويأتي (قوله من باب الحرمان)
 أي في كتاب النكاح (قوله وهو الأصل) أي انصراف الشرط إلى المتعاطفين عندنا وعند الشافعية
 (قوله في الشرط المترح به) مثل فلانة طالق وفلانة إن دخلت الدار فيكون دخول الدار شرطاً لطلاقها
 لانه مطوف فقط اه ط (قوله والاستثناء بحسب الله تعالى) لانه شرط حقيقة وإن سمى استثناء عرفاً واحترز به
 عن الاستثناء بالافق التلويح إذا ورد الاستثناء عقيب جمل معطوف بعضها على بعض بالواو فلا خلاف
 في جواز رده إلى الجميع والأخير خاصة وانما الخلاف في الظهور عندنا في إطلاق مذهب الشافعي أنه ظاهر
 في العود إلى الجميع وذهب بعضهم إلى التوقف وبعضهم إلى التفصيل ومذهب أبي حنيفة أنه ظاهر في العود
 إلى الأخيرة اه والمراد بالتفصيل هو أنه إذا استقلت الثانية عن الأولى بالشراب عنها فلا خيرة والا
 فليجمع واحترز بالجمل عن الاستثناء عقيب مفردات فانه لكل اتفاق كما في شرح التحرير مثال قول وقت
 ادري على اولادى ووقت يستاني على اخوى الا اذا خرجوا ومثال الثاني وقت ادري على اولادى
 واولادهم الا اذا خرجوا (قوله قصر في ما يليه) أي إلى ما يلي العاطف وهو المعطوف المتأخر وهو
 الوجه من صرفها للجميع كما في تحرير ابن الهمام (قوله نحو جارية وعمرو العالم) لا يخفى أن الوصف هنا
 لا يمكن صرفه للجميع وأن أمكن للأول لكنه غير محتمل خلافاً لما نسبتميل ابن الهمام بقوله كهم وقريش
 الطوال فلو ان الطوال جمع طو بل يمكن صرفه للمتعاطفين وللاخير فقط والثاني مذهبنا وهو أنه وجه
 كما علمت والأول مذهب الشافعي قال في جمع الجوامع وشرحه الصفة كماله مستثناء في العود إلى كل المتعدي على
 الأصح ولو تقدمت نحو وقت على اولادى واولادهم المحتاجين ووقت على مختار اولادى واولادهم
 فيعود الوصف في الأول إلى الأولاد مع اولادهم وفي الثاني إلى الأولاد مع الأولاد وقيل لا أما المتوسطة
 نحو وقت على اولادى المحتاجين واولادهم فاختار اختصاصها بما وليته ويحمل أن يقل يعود إلى ما وليها
 أيضاً اه (تنبيه) حصل ما مر أن كلامنا من الشرط والاستثناء والوصف يعود إلى المتعاطفين جميعاً عند
 الشافعي وكذا عندنا إلا الوصف في الأخير فقط لكن علمت مخالفة لما قدمناه من هلال وغيره وقد مثل
 المصنف عن وقف على اولاده وعددهم على الفريضة الشرعية وليس للامات حق إلا إذا كن عازبات ثم على
 اولاد الموقوف عليهم ثم على اولادهم ونسبهم على أن من مات منهم عن ولد فنيصبه لولده فهل هذا الشرط راجع
 للكل أو لبعضه الثانية المعطوفة به وما بعدها تطول الفصل بين الأولى والثانية وهو قوله ليس للامات حق الخ
 أجاب بترح أصحابنا بأن قوله على أن لداس ميل الشرط لم فيها من معنى التروم ووجود الجزاء يلازمه
 وجود الشرط كما قال تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وبأن الشرط إذا تعقب جلا
 يرجع إلى الكل بخلاف الصفة والاستثناء في الأخير عندنا ولم يفرق أصحابنا بين المعطوف بالواو والمعطوف بتم
 وعلى هذا فيعود نصيب من مات عن ولد لولده عملاً بالشرط المذكور وهو الموافق لفرض الواقفين اه ملخصاً
 وظاهره أن طول الفصل المذكور لا يضرب أيضاً (قوله ان كان ذا العطف بواو) قال العراقي في فتاواه
 وقد أطلق أصحابنا في الأصول والفروع العطف ولم يقيدوه بأداة ومن حكي الاطلاق امام الحرمين والغزالي
 والشيخان وزاد بعضهم على ذلك فجعل ثم كلاً أو كلاً من حكامه الزامى ومثل امام الحرمين المسئلة بتم
 ثم قيدها بطريق البحث بما إذا كان ذلك بالواو ونما فيه حموى (قوله إلى الأخير) متعلق بترجها
 الذي هو جواب أما (قوله ولو على البنين وقتنا يجعل الخ) يعني لو قال على بنى وله بنون وثبات يدخل فيه
 البنات لأن البنات إذا جمعت مع البنين ذكرن بلفظ التذكير ولوله ثبات فقط أوقال على بنات وله بنون لا غير فالله
 للمساكين ولا نفي لهم ونما في الاسعاف وهذا البت يقضى عنه البتان الأخيران (قوله وولد الابن كذا الخ)
 البنت) أي كذا الولد البنت فخذف المساف وبقى المضاف إليه على جزه اه ح أي لو وقف على ذرية
 يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات (قوله لو وقف الوقت على الذرية) أي لو قال على ذرية زيد أو قال
 على نسله ابداماً سلاوي دخل فيه ولده وولد ولده وولد البنين وولد البنات في ذلك سواء خفاف (قوله من غير

مطله
 الوصف به رجلاً يرجع إلى الأخير
 عندما

قلت وقد علمنا أن الوصف بعد
 متعاطفين للأخير عندما في الزيل
 من باب الحرمان وقوله لا يندرج
 الشرط إليهما وهو الأصل
 قلنا ذلك في الشرط المترح به
 والاستثناء بحسب الله تعالى
 وأما في الصفة المندرجة
 في آخر الكلام فتصرف إلى ما يليه
 نحو جارية وعمرو العالم إلى آخره
 فليحذف في المعطوفة المحسنة قال
 والوصف بعد جمل إذا أتى

يرجع للجميع فيما بيننا
 عندنا ما لم يسم به

ان كان ذا العطف بواو أما
 ان كان ذا عطف بتم وهما

إلى الأخير باتفاق رجحنا
 ولعل على البنين وقتنا يجعل

قال في ذلك البنات تدخل
 وولد الابن كذا الخ

يدخل في ذرية بنت
 لو وقف الوصف على الذرية

من غير ترتيب في السوية
 يقسم بين من علواً ومن

من غيرهم فيلزم من ذلك
 وتنقص السوية في كل سنة

ويقسم الباقي على من عيه
 ومطله

الشرط والاستثناء يرجع إلى الكل
 اتفاقاً في الوصف فانه لا خير عندما

مطله
 على أن من مات من ولد من قبل
 الشرط

مطلب
في تحرير الكلام على دخول
اولاد البنات

ولو على اولاده ثم على
اولاد اولاده قد جعلنا
وقفاً لواليس في ذاي دخل
اولاد بنته على ما يتل

ترتيب الخ) أي ان لم يرتب بين البطون تقسم الغلة يوم تبي على عددهم من الرجال والنساء والصبيان من ولده
لصلبه والاسفل درجة بالسوية بلا تفضيل ثم كلمات أحد منهم سقط سهمه وتنقض القسمة وتنقسم بين من
يكون موجوداً يوم تأتي الغلة أمالو ترتب بأن قال يقدم البطن الأعلى على الذين يلونهم ثم الذين يلونهم بطناً بعد
بطن اعتبر شرطه ونماه في الخصاصف (قوله ولو على اولاده الخ) اعلم انهم ذكرنا أن ظاهر الرواية
المتفق به عدم دخول اولاد البنات في الاولاد مطلقاً أي سواء قال على اولادى بلفظ الجمع أو بلفظ اسم الجنس
كولدى وسواء اقتصر على البطن الأول كما مثلنا أو ذكر البطن الثاني مضافاً إلى البطن الأول المضاف إلى ضمير
الواقف كالأولادى وأولادى أو العائد على الاولاد كالأولادى وأولادى أو العائد على مافى أكثر الكتب
وقال الخصاصف يدخلون في جميع ما ذكرنا وقال على الرازي ان ذكر البطن الثاني بلفظ اسم الجنس المضاف إلى
ضمير الواقف كولدى وولد ولدى لا يدخلون وان بلفظ الجمع المضاف إلى ضمير الاولاد كالأولادى وأولادى أو العائد على مافى
دخولوا وقال شمس الأئمة السرخسي لا يدخلون في البطن الأول رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني
ونماه الرواية الدخول لأن ولد الولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولده بنته يكون ولده حقيقته بخلاف
ما اذا قال على ولدى فان ولد البنت لا يدخل في ظاهر الرواية لأن اسم الولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول
ولد الابن لأنه ينسب اليه عرفاً وهو اختيار لقول هلال وصححه في الخاتمة مستند الكلام محمد في السير الكبير
وفي الاسعاف أنه الصحيح وحزم به قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي وتليذه الشلبي وابن الشحنة وابن نجيم
والحنافى وغيرهم من المتأخرين وكذا الخبر الرملى في موضع من فتاواه وخالف في موضع آخر ونماه
تحرير ذلك وترجيح ما جئنا اليه المتأخرون في كتابي نتيج الحامدية وقد مننا في الجهاد بعض ذلك ثم رأيت
في فتاوى الكازروني جواباً معاً ولا للعلامة الشيخ علي المقدسي ملخصه أن المحقق ابن الهمام قال في الفتح
ولونهم إلى الولد ولد الولد فتعال على ولدى وولد ولدى اشترك الصليبيون وأولاده بنيه وأولاد بناته كذا اختاره
هلال والخصاف وصححه في الخاتمة وانكر الخصاف رواية حرمان اولاد البنات وقال لم أجده من يقوم برواية
ذلك عن اصحابنا وانما روى عن أبي حنيفة فيمن اوصى بثلاث ماله لولد زيد فان وجد له ولد ذكراً ووراثاً
لصلبه يوم موت الموصى كان بينهم وان لم يكن له ولد لصلبه بل ولد ولد من اولاد الذكور والاناث كان لاولاد
الذكور دون اولاد الاناث فكأنهم قاسوه على ذلك وفرق شمس الأئمة بينهما بالفرق المشهور المذکور
في الخاتمة وغيرها أي ما قد مناه عنه فهذا ابن الهمام المعروف بالتحقيق عند الخاص والعامة قد اعقد على
هؤلاء الأئمة العظام أمما هلال فانه تليد أبي يوسف وأما الخصاف فقد شهد له بالفضل شمس الأئمة الحلواني
فتعال ان الخصاف امام كبير في العلوم يسع الاقتداء به وقد اقتدى به أئمة الشافعية وأما قاضي خان وشمس
الأئمة فما في الطبقات يغنى عن التطويل واذا كان مثل الامام الخصاف لم يجد من يقوم برواية حرمان
اولاد البنات في صورة ولدى وولد ولدى يعلم أن الصورة التي بلفظ الجمع ليس فيها اختلاف رواية قطعاً بل
دخول اولاد البنات فيها رواية واحدة فعن هذا قال شيخ مشايخنا السري ابن الشحنة ينبغي أن تصح رواية
الدخول قطعاً لأن فيها نص محمد عن اصحابنا والمراد بهم أبو حنيفة وأبو يوسف وقد انضم إلى ذلك أن الناس
في هذا الزمان لا ينهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ وقد وقع
لشيخ مشايخنا الصدر الاجل المولى ابن كمال باشا مثل ما وقع من ابن الهمام من الاعتماد على هؤلاء الأئمة
العظام قال ويقطع عرق شبهة الاختلاف في صورة اولاد اولادى ما نقله في الذخيرة عن شمس الأئمة السرخسي
أن اولاد البنات يدخلون رواية واحدة وانما الروايتان فيما اذا قال آمنوني على اولادى اه وبهذا البيان
انضم أن ما وقع في بعض الكتب كالتجنيس والواقعات والمحيط الرضوى من ذكر الخلاف في العبارة
المذكورة من قبيل نقل الخلاف في إحدى الصورتين قياساً على الأخرى مع قيام الفرق بينهم وما ذكره
في التعليل من أن ولد البنت ينسب لآبيه لا يساعدهم لأنه ان اريد أن الولد لا ينسب إلى الأم لغة وشرعاً فلا وجه
له اذ لا شبهة في صحة قول الواقف وقتت على اولاد بناتي وان اريد لا ينسب اليها عرفاً فلا يجدي نفعاً في عدم
دخول ولد البنت في الصورة المذكورة لما عرف أن دخوله فيها يحكم العبارة لا يحكم العرف والدخول يحكم
العرف انما هو في صورتي الوجه الأول وهمما ولدى وأولادى والتعليل المذكور ينطبق عليهما وقد ذكر شيخ

الاسلام ابن الشحنة أن العرف موافق للحقيقة النغوية فيجب المصير اليه والتعويل عليه اه وقد أجاب
 العلامة الخافوق بمثل ما قاله المقدسي (قوله يشترك الاناث والذكور) أي عند الاجتماع نقلها
 للمذكر على المؤنث (قوله وما يكثر وقوعه الخ) اعلم أن هذه المسئلة وقع فيها اختلاف واشتباہ
 ولا سيما على صاحب الاشياء ولما رأيت الأمر كذلك جفت فيها حين وصولي إلى هذا المخل رسالة سميتها
 الاقوال الواضحة الجلية في مسئلة تقض القسمة ومسئلة المراجعة الجعلية وكنت ذكرت شيأ من ذلك في كتابي
 تنقيح الحامدية وأوفيت فيه المسئلةين بما تترتب به العين من اراد الوقوف على حقيقة الأمر فليرجع إلى هذين
 التأليفين فإن ذلك يستدعي كلاماً طويلاً ولذا ذكرت خلاصة ذلك باختصار وذلك أنه اذا وقف على اولاده ثم على
 اولادهم وهكذا أمر تبين الطون وشرط أن من مات عن ولد فنصيبه لولده أو عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته
 ومن مات قبل استحقاقه شيء وله ولد قام ولده مقامه واستحق ما كان يستحقه لو بقي حياً فان الواقت
 أو غيره عن عشرة اولاد مثلاً مات أحد من ولدهم عن ولد يعطى سهمه لولده عملاً بالشرط فلو مات بعده آخر عن ولد
 وعن ولد ولدت له والدته في حياة أبيه فهل يعطى هذا الولد مع عم حصته جده أم لا الواقت جعل درجته
 درجة أبيه وهي درجته الجعلية فبشأن أهل الطبقة الاولى وهي درجة عمه او لا يعطى له شيئاً أفنى السكك
 بعدم المشاركة وخص النعم بحصة أبيه بناء على أن المتوفى في حياة والده لا يسمي موقوفاً عليه ولا يرثه أهل
 الوقف وإنما يعمل بشرطه الأول وهو كل من مات عن ولد فنصيبه لولده فكما مات واحد من العشرة يعطى
 سهمه لولده دون ولد والده الذي مات قبل الاستحقاق إلى أن يموت العاشر من الطبقة العليا فاذ مات هذا
 العاشر عن ولد لا يعطى نصيبه لولده بل تقض القسمة وتقسم على البطن الثاني قسمة مستأنفة وطول قول
 الواقت من مات عن ولد فنصيبه لولده ويرجع إلى العمل بقوله ثم على اولادهم حيث ترتب بين الطبقات وبعد
 ذلك فكل من مات من البطن الثاني عن ولد فنصيبه لولده وهكذا إلى أن يموت آخر هذه الطبقة الثانية فيطال
 القسمة وتستأنف قسمة أخرى على الطبقة الثالثة وهكذا إلى آخر الطبقات كما نص عليه الخصاص وغيره لا ي
 السكك تسم على الموتى من كل طبقة عند استئناف القسمة وأعني حصته كل ميت له ولادة وما الخصاص
 فتقسم على عدد أهل الطبقة التي تستأنف القسمة عليها ولا يفر إلى أصوالهم فهذا خلاصة ما قاله السكك
 وخالفه الجلال السيوطي فاختار أن ولد من مات قبل الاستحقاق يقوم مقام والده عملاً بالشرط ويستوي
 من جده مع أعمامه وأنه اذا مات أحد من أعمامه عن غير ولد استحق معهم أيضاً أن عدم كونه من أهل
 الوقف ممنوع بل صريح قول الواقت ومن مات من أهل الوقف قبل استحقاقه منهم فأهل الوقف ينعم
 المستحق ومن كان بعد ذلك استحقاقه وأنه اذا مات آخر من في الطبقة عن ولد يعطى سهمه لولده وحاصله أنه
 خالفه في شيئين أحدهما أن اولاد المتوفى في حياة والده لا يجرمون مع بقائه الطبقة الاولى بل يستحقون معهم
 عملاً بالشرط الدرجة الجعلية ثانيهما أنه اذا انقرضت الطبقة لم تقض القسمة كما هو صريح إعطائه سهم آخر
 من مات من الطبقة لولده فقوله في المشاء أنه وافق السكك على تقض القسمة غير صحيح ثم إن صاحب الاشياء
 قال إن مخالفته للسكك في اولاد المتوفى في حياة أبيه واجبة وما انتقض القسمة بعد انقراض كل بطن فتند
 أفنى به بعض علماء العصر وعزوه للخصاص ولم يتنبهوا لفرق بين صورتي الخصاص والسكك فان سورة السكك
 ذكر فيها العطف بكلمة ثم بين الطبقات وصورة الخصاص قال فيها وقف على ولده وولد ولده ونسأهم مرتباً
 قائلاً على أن يبدأ بالبطن الأعلى ثم بالذين يلونهم ثم بالذين يلونهم بطناً بعد بطن فسد مسئلة الخصاص المقصود
 اشتراك البطن الأعلى مع الأسفل وقوله على أن يبدأ بالبطن الأعلى إخراج بعد الدخول ومصدره مسئلة السكك
 اقتضى عدم الاشتراك بالعطف بين الأولاد فقتض القسمة خاص بمسئلة الخصاص دون مسئلة السكك وانف
 يصح أن يستدل بكلام الخصاص على مسئلة السكك وحاصله أنه ان عبر بالواو بين الطبقات مرتباً بعده بأن
 يبدأ بالبطن الأعلى تقض القسمة عند انقراض كل بطن كما قاله الخصاص وان عبر بين لا يصح القول بتقض القسمة
 خلافاً للسكك بل كل مات أحد عن ولد يعطى سهمه لولده في جميع البطون هذا خلاصة ما قاله في الاشياء
 وقد ورد عليه جميع مر جا بعده حتى ان العلامة المقدسي أتى في الرد عليه رسالة مستقلة ذكرها الشربلاني
 في مجموع رسائله واتفق فيها عدم الفرق في تقض القسمة بين العطف بين والنفاء بالواو والمقتضى بما يشهد ترتيب

مطلب
 مهم في مسئلة السكك الواقت
 في المشاء في تقض القسمة
 والدرجة الجعلية

قوله اولاً يعطى له شيئاً هـ كذا
 به علمه ولعل الاوفق حذف مثله
 المهم الآن يجعل الجائر والمحرور
 نائب فاعل يعطى على قوله لوجود
 المنعول او يقرأ العمل بالياء
 فقال تعالى اه معجزة

بـ اولادى كذا القارى
 واخوتى ولعل ما بان احسب
 اشترط ما مات والده نور
 فـ و السوا مع مـ بطور
 ومما يثار وهو ما لا يورف ان
 ذكره مر ساجد من امره
 من مات قبل استحقاقه وله
 ولد قام مقامه لو بين حياً

فهو له حظ أبيه لو كان حيا وشارك الطبقة الاولى ولا أفتى السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطي وهذه المخالفة واجبة كما افاده ابن نجيم في الاشهاد من القاعدة التاسعة لكنه ذكر بعد ورقين أن بعضهم يعبر بين الطبقات بثم وبعضهم بالواو فبالواو يشارك بخلاف ثم فراجع متأمل مع شرح الوهبانية فإنه نقل عن السبكي واقعتين اخريين يحتاج اليهما ولم يزل العلماء متخيرين في فهم شروط الواقفين الامن رحم الله ولقد اقيمت عين وقف على اولاد الظهور دون الاناث فماتت مستحقة عن ولدين أبوهما من اولاد الظهور بأنه يتنقل نصيبها لهما

٤٣٦

لصدق كونهم من اولاد

الظهور باعتبار أبيهما كما يعلم من الاسعاف وغيره وفي الاسعاف والتأخرانية لو وقف على عقبه يكون ولده وولد ولده أبدا ما نساخوا من اولاد المذكور دون الاناث الا أن يكون ازواجهن من ولد ولده المذكور كل من يرجع نسبه الى الواقف بالآباء فهو من عقبه وكل من كان أبوه من غير المذكور من ولد الواقف فليس من عقبه انتهى وسيجيء في الوصايا أنه لو وصى لآله وأجنسه دخل كل من ينسب اليه من قبل آبائه ولا يدخل اولاد البنات وانما الوأوصت الى أهل بيتها أو بناتها لا يدخل ولدها الا أن يكون أبوه من قومها لان الولد انما ينسب لآبيه لآلته قلت وبه علم جواب حادثة لو وقف على اولاد الظهور دون اولاد البطون فماتت مستحقة عن ولدين أبوهما من اولاد الظهور هل يتنقل نصيبها لهما فأجبت نعم يتنقل نصيبها لهما الصدق كونهما من اولاد الظهور باعتبار والدهما المذكور والله أعلم

(فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد من الدرر وغيرها وعبارة المواهب في الوقف على نفسه وولده ونسله وعقبه جعل ريعه لنفسه ايام حياته ثم جاز عند الثاني وبه يفتى بجعله لولده ولكن يختص بالسبكي وييم الاتي

وقال قد أفتى بذلك جماعة من افاض الحنفية والشافعية منهم السري عبد البر ابن الشحنة الحنفى ونور الدين المحلى الشافعى وبرهان الدين الطرابلسى الحنفى ونور الدين الطرابلسى الحنفى وشهاب الدين الرملى الشافعى والبرهان بن أبى شريف الشافعى وعلاء الدين الاخميمى وغيرهم قلت وأفتى بذلك أيضا العلامة ابن السبكي في سؤال مرتب بتم وقال الصواب نقض القسمة كما اقتضاه مخرج كلام الخصاص ولا أعلم أحدا من مشايخنا خالفه في ذلك بل وافقه جماعة من الشافعية وغيرهم اه وقد أيد العلامة ابن حجر في فتاواه القول بنقض القسمة على نحو ما مر عن الخصاص ونقل مثله عن الامام البلقينى وغيره في صورة الترتيب بتم فقد تحرر بهم هذا أن الصواب القول بنقض القسمة بلافق بين العطف بتم أو بالواو والمقتربة بما يفيد الترتيب وأن اشتراط الدرجة الجمالية معتبر لكن الذى عليه جمهور العلماء قيام من مات في حياة والده قيام والده في الاستحقاق من سهم جده وأما دخوله في الاستحقاق من عمه ونحوه من هو في درجة أبيه المتوفى قبل الاستحقاق فتدور في معتزل عظيم بين العلماء فمنهم من قال بدخوله في الموضعين وهو اختيار السيوطى كما مر ووافقه جماعة كثيرون واعتمد الشرنبلالى وألف فيه رسالة تتبع فيها العلامة المقدسى وأفتى جماعة كثيرون من أئمة المذاهب الاربعة بعدم دخوله في الثاني وهو الذى حققته في الرسالة وفي تنقيح الحامدية والله سبحانه أعلم فاغنم توضيح هذا المحل واشكر مولانا عز وجل (قوله أفتى السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطى) العبارة مقبولة كما ظهر لك مما مر رآه فان السبكي أفتى بعدم المشاركة وينقض القسمة والسيوطى خالفه في الامرين لا في أحدهما خلافا لا يشاهد (قوله وهذه المخالفة واجبة) أى يجب القول بمشاركته لاهل درجة أبيه على التفصيل الذى قلناه أو مطلقا (قوله فبالواو) أى المقتربة بما يفيد الترتيب بين الطبقات وقوله يشارك صوابه تنقض القسمة (قوله بخلاف ثم) فان القسمة لا تنقض فيها بانقراض كل طبقة وقد علمت أن الصواب نقض القسمة في الموضعين (قوله ولقد أقيمت الخ) أفتى بمثلها الحانوتى (قوله بأنه يتنقل نصيبها لهما) أى اذا وجد في كلام الواقف ما يدل على انتقال نصيب الميت لولده (قوله وفي الاسعاف الخ) هذا كله الى الفصل ساقط من بعض النسخ ويدل على انه لم يوجد في أصل النسخة ما فيه من التكرار باعادة الحادثة التى أفتى بها (قوله الا أن يكون ازواجهن من ولد ولده) استثناء من قوله دون الاناث وهذا دليل ما أفتى به وهو مراده من قوله كما يعلم من الاسعاف وهذا يؤيد سقوط هذه الجملة من أصل النسخة (قوله كل من يرجع الخ) توضيح لما قبله ط وسيد ذكر في الفصل الاتي تفسير العقب والنسل والآل والجنس وبأنى الكلام عليه والله سبحانه أعلم

* (فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد)

ما قدمه عن جواهر الفتاوى وما بعده الى هنا من متعلقات هذا الفصل فكان المناسب ذكره فيه (قوله وعبارة المواهب) أى مواهب الرحمن للعلامة برهان الدين ابراهيم الطرابلسى صاحب الاسعاف (قوله في الوقف على نفسه) أى في فصل الوقف على نفسه وظاهره أن جميع ما ذكره عبارة المواهب وليس كذلك لان اكثر ما ذكره هناك يذكر في المواهب (قوله جعل ريعه لنفسه الخ) تقدم هذا في قول المتن وجاز جعل غلة الوقف لنفسه عند الثاني (قوله ثم ونم) حكاية لما يذكره الواقف من العطف بتم في وقفه كقوله ثم من بعدى على اولادى ثم على اولادهم وهذا لا مدخل له في نقل الخلاف لان الخلاف في جعله الربع لنفسه لا لاولاده ونحوهم نعم من جعل الوقف على النفس باطلا بطل ما عطف عليه أيضا (قوله بجعله لولده) متعلق بقوله جاز لكن لا يقيده كونه عند الثاني كما علمت (قوله ولكن يختص بالسبكي) أى بالبطن الاول ان وجد فلا يدخل فيه غيره من البطون لان لفظ ولدى مفرد وان عم معنى بخلاف اولادى بلفظ الجمع على ما بأتى (قوله وييم الاتي) أى كالدكر لان اسم الولد مأخوذ من الولادة وهى موجودة فيهما درر واسعاف (قوله

ما لم يقيد بالذكور في بعض النسخ بالذكور وهي كذلك في الدرر (قوله ويستقل به الواحد) أي بأن كان له
 أولاد حين الوقف فما نوا الواحد أو لم يكن له الا واحد فان ذلك الواحد يأخذ جميع غلة الوقف لان
 لفظ ولدي مفرد مضاف فيم بخلاف الوقف على بنه فان الواحد يستحق نصفها والنصف الآخر للفقراء لان
 اقل الجمع اثنان كما في الاسعاف وقدم في الفروع (قوله فان اتنى الصلي) أي مات والاولى التعبير به
 (قوله دون ولد الولد) لاقتصاره على البطن الاول ولا استحقاقه بدون شرط اسعاف وانما صرف للفقراء
 لا لقطاع الموقوف عليه كما في الدرر وهذا يسمى منقطع الوسط كما قدمناه (قوله فيختصر بولد الابن) أي لا يشاركه
 في الغلة من دونه من البطون ويكون ولد الابن عند عدم الصلي بمنزلة الصلي درر أي لانه ينسب اليه
 وفي الخصاص فان لم يكن له ولد لصلبه ولا ولد ولد وكان له ولد ولد ولد فله ولد ولم يكن أسفل من البطون والفرق
 بينه وبين الصلي حيث لم يدخل مع الصلي من هو أسفل الى ثلاثه أبلى فتقدم صاروا مثل البعد
 والقبيلة كما لو قال لولد العباس بن عبد المطلب فله ولم ينسب الى العباس اه ملخصا (قوله ولواني) لان
 لفظ الولد يعمها كما قدمه آنفا (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية وبه أخذ هلال لان اولاد انساب يذهبون
 الى آبائهم لا اباء امهاتهم بخلاف ولد الابن درر وقوله بخلاف ولد الابن أي فانه يدخل فيه ولد بنت وقد منسا
 تحريره (قوله ولوزاد ولد ولي فقط) أي مقتصر على البطن الاول والثاني (قوله اقتصر عليهما) أي
 على البطنين قال في الدرر يشتركون في الغلة ولا يقدم الصلي على ولد الابن لانه سوى بينهما أي حيث لم يذكر
 ما يدل على الترتيب بخلاف ما اذا رتب كما يأتي ثم قال في الدرر ثم اذا انقرض الاولاد واولادهم في صورتين
 المذكورتين أي صورة الاقتصار على البطن الاول وصورة زيادة الثاني صرفت الغلة الى الفقراء لا لقطاع
 الموقوف عليه اه أي لانه في صورتين لا يدخل البطن الثالث حيث لم يذكر الولد بلفظ الجمع (قوله ولوزاد
 البطن الثالث) بأن قال على ولي وولد ولي وولد ولد ولي درر (قوله عم نسله) أي صرف الى
 اولاده ما تناسلوا للفقراء ما بقي واحدا من اولاده وان غفل درر (قوله ويستوى الاقرب والابعد) أي
 يشتركون جميع البطون في الغلة لعدم ما يدل على الترتيب وعلة الخصاص بأنه لما سمي ثلاثة ابطن ساروا بمنزلة
 القمذون تكون الغلة لهم ما تناسلوا قال ألا ترى انه لو قال على ولد زيد وزيد قدمات وبيننا وبينه ثلاثة ابطن
 أو أكثر ان هؤلاء بمنزلة القمذون والغلة لمن كان من ولد زيد وولد ولده ونسلهم أندا (قوله الآن يذكر ما يدل
 على الترتيب) بأن يقول الاقرب فالأقرب أو يقول على ولي ثم على ولد ولي أو يقول بطنا بعد بطن فحينئذ يبدأ
 بما بدأ به الواقف درر (قوله كما لو قال الخ) مرط بقوله عم نسله وعسار الدرر كذا أي صرف الى
 اولاده ما تناسلوا للفقراء اذا قال على ولي واولاد واولاد أو قال ابتداء على اولاد يستوى فيه الاقرب
 والابعد الآن يذكر ما يدل على الترتيب كما مر اه قال محشي به عزى زاده قوله أو قال ابتداء الخ هذا
 مخالف لما في الخانية رجل وقف ارضاء على اولاده وجعل آخره للفقراء فبات بعضهم قال هلال بصرف الوقف
 الى الباقي فان ما نوا بصرف الى الفقراء الى ولد الولد اه وهو وافق لما في الخلاصة والبرازية وخزانة
 الفتاوى وخزانة المفتين والتف ثم قال في الاختيار شرح اغتثار لو قال على اولاد يدخل فيه البطون كلها
 لعموم اسم الاولاد ولكن يقدم البطن الاول فاذا انقرض الثاني ثم من بعدهم يشتركون جميع البطون فيه على
 السواء قريبهم وبعيدهم اه وقد استغنى عن ذلك بعض العلماء من المولى أبي السعود وأدرج في مؤلفه
 عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما مر عن الاختيار فأجاب عنه المولى المذکور بما حاصله ان هذه
 المسئلة قد أخطأ فيها رثي الدين السرخسي في محبته واعتمد عليه صاحب الدرر اه وما قد له حق مطابق
 للكتاب المعينة كما تحققت وخلافه شاذ ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضا لانه وذي
 كلامهم تقديم البطن الاول ثم البطن الثاني ثم الاشراف الاقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام الدرر من
 استواء الاقرب والابعد أو لا واهرا اه ما في انعمية ملخصا وأفاد ان قول المفتي أبي السعود واعتمد عليه
 صاحب الدرر فيه قطران كلام الدرر غير موافق لكل من القولين لكن جرم بمنزلة في فتح القدير والمقديسي
 في شرحه والاشباه في قاعدة الاصل الحقيقة ثم ما في الخانية وغيره اذ كرم الخصاص أيضا (قوله ولكن
 سهام) فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء درر قلت فلو كان اولاده اربعة وسمى منهم

ما لم يقيد بالذكور ويستقل به الواحد
 فان اتنى الصلي فلا يقرأ دون
 ولد الولد الا أن لا يكون حين الوقف
 صلي فيختصر بولد الابن ولواني
 دون من دونه من البطون ودون
 ولد البنت في الصحيح ولوزاد ولد
 ولي فقد اقتصر عليهما ولوزاد
 البطن الثالث عم نسله ويستوى
 الاقرب والابعد الا أن يذكر
 ما يدل على الترتيب كما لو قال ابتداء
 على اولادى بلفظ الجمع او على
 ولي واولاد واولادى ولو قال على
 اولادى ولكن سهام

مطلقا
 لو قال على اولادى بلفظ الجمع
 هل يدخل كل البطون

مطلقا
 وقف على اولاده وسماه

ثلاثة لم يدخل المسكوت عنه فلو قال ثم على اولادهم لم يدخل اولاد المسكوت عنه لعود التخصير في اولادهم الى
 المسمين بخلاف ما اذا قال ثم على اولاد اولادى فانهم يدخلون لانه لم ينفك اليهم ويدل عليه ما في الاسعاف
 لو قال على ولدى واولادهم واولاد اولادهم وله اولاد مات بعضهم قبل الوقف يكون على الاحياء واولادهم
 فقط دون اولاد من مات قبل الوقف لان الوقف لا يسمع الا على الاحياء ومن سيحدث دون الاموات وقد اعد
 التخصير الى اولاد الاحياء يوم الوقف دون غيرهم ولو قال على ولدى وولد ولدى واولاد اولادهم دخلوا لقوله
 وولد ولدى فان ولد من مات قبله واولاده اه ملخصا (فروع مهمة) قال على ولدى المخلوقين ونسلي فحدث له
 ولدا لم يولد له ولد ونسلي بخلاف ما اذا قال وتسليمهم فان الحادث لا يدخل هو ولا اولاده ولو قال على ولدى
 المخلوقين وتسليمهم وكل ولد يحدث لى فانه يدخل الحادث دون اولاده ولو قال على ولدى المخلوقين وتسليمهم ونسل
 من يحدث لى دخل اولاد الحادث دونه ولو قال على ولدى المخلوقين وعلى اولاد اولادهم وتسليمهم يدخل اولاد
 اولاده بقوله وتسليمهم وان تجاوزهم يطن بخلاف ما اذا قال على ولدى المخلوقين وعلى نسل اولادهم اه ملخصا
 من الخصاص (قوله صرف نصيبه للفقراء) لانه وقف على كل واحد منهم بخلاف ما اذا وقف على
 اولاده ثم للفقراء أى ولم يسم الاولاد فبات بعضهم فانه تصرف الى الباقي لانه وقف على الكل لا على كل واحد
 افاده في الدرر (قوله لم يختص ابنها) أى المتولد من الواقف بل يكون نصيبها لجميع الاولاد درر لكن
 مقتضى ما قدمناه في بيان المنقطع أن يصرف نصيبها الى الفقراء تأمل (قوله دخل الاناث على الواجهة)
 لان جميع المذكور عند الاختلاط يشمل الاناث كما سلف ط (قوله لا يدخل البنون) وكذا لا تدخل الخصى
 في الصورتين لاننا نعلم ما هو هندية ط (قوله فالغلة للمساكين) ولائى للسنة أو البنين لعدم صدق كل
 منهما على مدلول الآخر برهان ط (قوله ويكون وقنا منتطعا) أى منقطع الاول (قوله فان حدث ما ذكر)
 أى بأن ولده بنون في الاول أو بنات في الثاني عاد الوقف اليه أى الى الحادث (قوله ويدخل في قسمة الغلة
 الخ) قال في الفتح ثم المستحق من الولد كل من ادرك خروج الغلة عالقا في بطن أمه حتى لو حدث ولود بعد خروج
 الغلة بأقل من ستة اشهر استحق ومن حدث الى تمامها فصاعدا الاستحق لا تاتى بغير وجود الاول في البطن
 عند خروج الغلة فاستحق فلومات قبل القسمة كان لورثته وهذا في ولد الزوجة أما لو جاءت أمته بولد
 لاقول من ستة اشهر فاعترف به لا يستحق لانه متهم في الاقرار على الغير أعنى باقى المستحقين بخلاف ولد الزوجة
 فانه حين يولد ثابت النسب (قوله منذ طلوع الغلة) قال في الفتح وخروج الغلة التي هي المناسط وقت انعقاد
 الزرع حبا وقال بعضهم يوم يصير الزرع متتقا ما ذكره في الخيانة وهذا في الحب خاصة وفي وقف الخصاص
 يوم طلعت الثمرة وينبغي أن يعتبر وقت امانه العاهة كما في الحب لانه بالاعتقاد يا من العاهة وقد اعتبر انعقاده
 وأما على طريقة بلادنا من اجارة أرض الوقف لمن يزعمها لنفسه باخرة تستحق على ثلاثة أقساط كل اربعة اشهر
 قسط فيجب اعتبار ادراك القسط فهو كدرا لالغلة فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم
 وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا فلا اه (قوله لدون سنتين) أى من وقت الابانة والعق وان كان
 لا أكثر من ستة اشهر من وقت وجود الغلة لحكم الشرع بوجود الحمل قبل الطلاق والعنتى لحرمه الوطء
 في العدة فيكون موجودا عند طلوع الغلة اه ح (قوله لثبوت نسبه بلا حل وطها) هو معنى قولنا
 لحكم الشرع الخ وهو تعليل لقوله الا اذا اولدت أى يدخل في قسمة الغلة اذا اولدت بماتته الخ والمراد دخوله
 في كل غلة خرجت في هذه المدة لتحقق وجوده عندها (قوله فلو يحمل) أى وطها بأن كانت أمه ولده غير معتقة
 أو زوجة أو معتقة رجعى (قوله فلا) أى لا يدخل الا اذا اولدت لدون ستة اشهر من وقت الغلة ط (قوله
 وتنقسم بينهم بالسوية) يعنى عنه قوله سابقا وبسوى الاقرب والابعد الخ ط (قوله وان قال للذكر كاتنين
 الخ) فيه اختصار وأصله ما في الاسعاف ولو قال بطن بعد بطن للذكر مثل حظ الانثيين فان جاءت الغلة والبطن
 الاعلى ذكر وروايات يكون بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان ذكر ورافق أو انا فاقط أو انا فاقط بالسوية من غير أن
 يفرض ذكر مع الاناث أو أنثى مع الذكر بخلاف ما لو أوصى بثلث ماله لولد زيد بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
 وكانوا ذكر ورافق أو انا فاقط فانه يفرض مع الذكر كوراثتى ومع الاناث ذكر ويقسم الثلث عليهم فاصابهم
 اخذوه وما اصاب المضموم اليهم يرتد الى وراثته الموصى والفرق أن ما يطل من الثلث يرجع ميراثا الى وراثته

فان أحدهم صرف نصيبه للفقراء
 ولو على امرأته وأولاده ثم مات
 لم يختص ابنها نصيبها الا لم يشترط
 وتنصيب من مات منهم الى ولده
 ولو قال على بنى أو على اخوى
 دخل الاناث على الواجهة وعلى
 بناتى لا يدخل البنون ولو قال على
 بنى وله بنات فقط أو قال على بناتى
 وله بنون فالغلة للمساكين ويكون
 وقنا منتطعا فان حدث ما ذكر عاد
 اليه ويدخل في قسمة الغلة من ولد
 لدون نصف حول منذ طلوع الغلة
 لا لاكثر الا اذا اولدت بماتته أو أم
 ولده المعتقة لدون سنتين لثبوت
 نسبه بلا حل وطها فلو يحمل فلا
 لاحتمال علوقه بعد طلوع الغلة
 وتنقسم بينهم بالسوية ان لم يرتب
 البطون وان قال للذكر كاتنين
 فاقط قال

مطلب
 في بيان طلوع الغلة الذى ينط به
 الاستحقاق

مطلب
 قال للذكر كاتنين ولم يوجد
 الا ذكر فقط أو انا فاقط فقط

اه قلت وقول الامام هو الصحيح كما في القهستاني وغيره وعليه المتون في كتاب الوصايا ومحل الخلاف اذا لم يقل الاقرب فالاقرب لانهم قالوا لو قال على اقاربي أو اقرباى أو ارحامى أو انسابى لا يكون لاقل من اثنين عند أبي حنيفة وعندهما يطلق على الواحد أيضا قال في شرح درر البصار وشرح الجمع المسمى عن الحقائق اذا ذكر مع هذه اللفاظ الاقرب فالاقرب لا يعتبر الجمع انما قال ان الاقرب اسم فرد خرج تفسيره للاقول ويدخل فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الاقرب لصريح شرطه اه ونحوه في الذخيرة (قوله وان قبله بفقرائهم) أما لو قال من افتقر منهم قال محمد تكون لمن كان غنيا منهم ثم افتقر ونفيا اشتراط تقدم الغنى ولو قال من احتياج منهم فهي لكل من يكون محتاجا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم احتياج أو كان محتاجا من الاصل ومثله المسكين والفقير اسعاف (قوله وهو الجوز لاخذ الزكاة) أى الفقر هنا هو الجوز الخ لكن ذكر في الاسعاف بعده انه لو كان ولد غنى تجب نفقته عليه لا يدخل في الوقف بل قدمنا في الفروع عند قوله لو وقف على فقراء قرابته انه لا بد أن لا يكون له أحد تجب نفقته عليه لانه بالاتفاق عليه بعد غنى في باب الوقف وذكر في الاسعاف أن الاصل أن الصغير بعد غنى بغنى أبويه وجديه فقط والرجل والمرأة بغنى فروعهما وزوجها فقط وهذا مذهب اصحابنا قال الخصاص والصواب عندى اعطائهم وان كان تفرض نفقتهم على غيرهم وردة هلال ونما فيه (قوله فلو تأخر صرفها سنين الخ) لو وقف على اولاده فاستحقاق الغلة يعتبر يوم حدوث الغلة على قول عامة المشايخ لا يوم الوقف فالموجود منهم يوم الوقف والمولود بعده سواء اذا كان موجودا يوم حدوث الغلة وكذا لو وقف على فقراء قرابته فمن كان فقيرا يوم حدوث الغلة يعطى له ولو استغنى بعده أو كان غنيا قبله اه وفي التارخانية المستحق للغلة من كان فقيرا يوم تجب الغلة عند هلال وبه تأخذ وفي الخانية وعليه الفتوى ثم ذكر بعده أن الخصاص يعتبر يوم القسمة لا يوم طلوع الغلة وقال في الفتح وفي وقف الخصاص لو اجتمعت عدة سنين بلا قسمة حتى استغنى قوم وافتقر آخرون ثم قسمت يعطى من كان فقيرا يوم القسمة ولا ينظر الى من كان فقيرا يوم الغلة ثم استغنى اه وبهذا طهر لك أن قوله شارك المنتقروا القسمة الخ لا يمتنع على قول هلال ولا على قول الخصاص لانه يقتضى أن من كان غنيا وقت الغلة ثم افتقر وقت القسمة يستحق مع من كان غنيا وقت القسمة فقيرا وقت الغلة واستحقاق الاول ظاهر على قول الخصاص والثاني على قول هلال فالظاهر أن الصواب أن يقال لا يشارك بلا النافية فيكون كل من المستثنين على قول هلال المنفى به ويدل عليه قوله فلو تأخر الخ فانه منزع على قوله قبله يعتبر المنتقروا وجود الغلة (قوله لان الصلات الخ) بكسر الصاد جمع صله وهو تعليل لمافهم من اختصاص الاستحقاق بمن كان فقيرا وقت وجود الغلة بناء على ما قلنا من أن الصواب لا يشارك بلا النافية وهذا مؤيد له أيضا وبيان التعليل حينئذ أن من كان فقيرا وقت الغلة في هذه السنين يستحق غلة كل سنة ولا يصير غنيا بما يستحقه لانه صله لا تلك الا بالقبض فاذا جاء يوم القسمة وكان غنيا يأخذ ما يستحقه في السنين الماضية بصفة الفقر لان طرق الغنى لا يطل ذلك كالمات بعد طلوع الغلة فان نصيبه منها لا يطل بالموت بل يصير ميراثا لورثته (قوله فلا حظ له) أى من هذه الغلة التي خرجت وهو حل في بطن أمته (قوله لعدم احتياجه) لان الفقير هو المحتاج والجل غير محتاج بخلاف الوقف على اولاده فانه يدخل الحل لتعلق الاستحقاق بالنسب وهما بالفقر (قوله وقيل يستحق) هذا قول الخصاص والاول قول هلال (قوله ولو قبله بصلواتهم) الصالح من كان مستورا ولم يكن مهتوكا ولا صاحب رتبة وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الاذى قليل الشر ليس بمعاقر للنبيذ ولا ينادم عليه الرجال ولا قذاق للمعصنات ولا معروفا بالكذب فهذا هو الصالح عندنا ومثله أهل العفاف والخير والفضل ومن كان أمره على خلاف ما ذكرنا فليس هو من أهل الصلاح ولا العفاف اسعاف (قوله أو بالاقرب فالاقرب) المراد بالاقرب اقرب الناس رجالا الارث والعصوبة كما في الخبرية وذكر في أنفع الوسائل أن أبا يوسف لم يعتبر لفظ اقرب في التقديم بل سوى بينه وبين الابد ثم قال وبالجملة انه ضعيف لانه يلزم منه الغاء صيغة أفعل بلا دليل والغاء مقصود الواقف من تقديم الاقرب اه فالعقد اعتبارا لاقربية وهو المشهور وبه أفق في الخبرية لكن أفق في موضع آخر بخلافه حيث شارك جميع أهل الدرجة في وقف اشترط فيه تقديم الاقرب من أهل الدرجة والظاهر أنه ذهل منه عن هذا النمط والانه وضعيف كما علمت وفي الاسعاف لو قال على اقرب

وان قبله بفقرائهم يعتبر المنتقروا وقت وجود الغلة وهو الجوز لاخذ الزكاة فلو تأخر صرفها سنين لعارض فافتقر الغنى واستغنى الفقير شارك المنتقروا القسمة المنتقروا وقت وجود الغلة لان الصلات انما تلك حقيقة بالقبض وطرق الغنى والموت لا يطل ما استحقه وأما من ولد منهم لدون نصف حول بعد مجيء الغلة فلا حظ له لعدم احتياجه فكان بمنزلة الغنى وقيل يستحق لان الفقير من لا شيء له والحل لا شيء له ولو قبله بصلواتهم أو بالاقرب فالاقرب

مطلب
في تفسير الصالح

مطلب
المراد بالاقرب فالاقرب

الناس متى أوالى ثم على المساكين وله ولد وأبوان فهي لولاه ولواثي له أنه أقرب إليه من أبويه ثم يكون
للمساكين دون أبويه لأنه لم يقل الأقرب فلا قرب ولوله أبوان فهي بينهم نصفين ولوله أم وأخوة فلا تم وكذا
لوله أم وجدة لاب ولوله جد لاب وأخوة فللمجد على قول من يجعله بمنزلة الأب وعلى القول الآخر للأخوة لأن
من ارتكض معه في رحم أو خرج معه من صلب أقرب إليه من بينه وبينه حائل ولوله أب وابن ابن فلأب لأنه
أقرب من النافلة ولوله بنت بنت وابن ابن فلنبت البنت لأن الوقف ليس من قبيل الارث ولو قال على أقرب
قربة متى وله أبوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف إلا بقال لهم قربة ولو قال على أقربى على أن يبد
بأقربهم إلى نسب أو رسامهم من يليه وله أخوان أو أختان يبد أبين لأبويه ثم بمن لاب ولو كان أحدهما لاب
والآخر لا يبد أبين لآبويه عنده وقالاهما سواء والخال أو الخالة لا يدخلان في الوقف لأنهم قربة ولو كان أحدهما لاب
والأم أو العمة لأبوين مقدم على الخال أو الخالة عند أبي حنيفة وعلى القول الآخرهما سواء ومن لم
ينهم ما أولى من لأم عنده وعندهما سواء وحكم الفروع إذا اجتمعوا من غير تفرق كحكم الأصول وعندهما قرابة
من جهة أبيه أو من جهة أمه سواء **ذكر** وراكنوا أو أنا نأو ومختلفا ويقدم المهر فلا قرب منهم خلا
بشرط الواقف اه ملخصا وتما فيه (تنبيه) قد علم مما ذكرناه أن بسط المقرب لا يخص بالقرابة ما لم
يشهد بها بأن يقول الأقرب من قرابتي أما لو قال على أقرب الناس مني يشهد بالقرابة وغيرها ولا يدخل فيه
الأبوان مع انهما ليسا من القرابة وعلى هذا فلو قال على أن من مات عن غير ولد عادني بيه إلى من في درجته
يقدم الأقرب فالأقرب في ذلك ووجد في درجته أولاد عم وفي الدرجة التي تحتها ابن اخت يصرف إلى الأولاد
عمه دون ابن اخته خلا لما أفتى به في الخبرية حيث صرفة لابن الاخت ليكون أقرب ويكون أولاد المم ليسوا
رحما محرما ولا يحسب أنه خطأ لأن الأقرب لا يخص الرحم المحرم لأنه أعم من القرابة كما علمت وانظر ما قد مضى قبل
ورقة عن الحنفية يظهر لك الحق (قوله أو فلا حوج) قال الحسن في رجل ادعى ثلثة لأحوج فله حوج
من قرابته **وكان** فيهم من يثب مائة درهم مثلا ومن يثب أقل منها يعطى ذواته قل إلى أن يرضى معه مائة
درهم ثم يقسم الباقي بينهم جميعا بالسوية قل الخصاف والوقف عندى بمنزلة الوصية اهاف (قوله أو بين
جاوره) لو قال على فقراء جيرانى همى عنده لم يقبل الملاصقة داره الساكن هو وما تحببها الجوار بالملاصقة
فيما لو أوصى لجيرانه ثلث ماله والوقف مثلها وبه قال زفر ويكون الجميع السكنى في الدور الملاصقة له الأحرار
والعبيد والذ **وروايات** ولم يكونوا أهل الذمة سواء وبعد الأبواب وقربها سواء ولا يعطى القريب بعد
دون بعض بل يشتمها على عدد رؤسهم وسددهم لتكون لجيران الدين يتجمعهم محبة واحدة وعم اهلام على
ذلك في الاسماء (قوله ومن أحوجه حوادث زمانه) من هب إلى كتاب البيوع ما قطع بعض السج
والظاهر سقوطه من نسخة الأصل خصوص المسائل الآتية فاسألنا أربابها بذهب الوقف والظاهر أن
الشارح لما انتهى إلى هاتين ورقتي هو آتم الجرد وكتب فيه هذه المسائل لا على أنهم من الكتب
فألفها الناظر ويدل على ذلك أن الشارح في كتاب الدعوى ذكر عدة المسائل التي لا يختلف فيها المذاكر
ثم قال ولولا خشية التطويل لسردتها وذكر نحوه قبل كتاب الدعوى والاكثن الأولى أن يقول قد تمها
في محل كذا لكن قوله في الآخر غنم هذا الملف فانه من جواهر هذا الكتاب يقتضى أن مراده بما علمه
الآن تكون هذه العبارة من جملة ما نقله عن زواهر الجواهر لأم كلامه واقفه سبحانه أعلم (قوله فون
الاشياء) أى صاحبها ط (قوله الا فى احدى وأربعين) عبارة المشابه وقد ذرت في الشرح أن المتشبه
اثنان وأربعون مسألة وبينهما فضلة وكذا قال الشارح في كتاب الشهادات الا في اثني وأربعين وزاد ابن
المصنف ثلاثة عشر آخرتها خشية التطويل (قوله في الشرح المبالغة) يعنى النحر (قوله ونجد
الآخر أنه أقرب بألف درهم تقبل) هو قول أبي يوسف ورجحه الصدوق لا تقبل ومثلها في حرية الأكل
إذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بقرائه وزاد في اللو الجلية ما لو شهد أحدهما على فرس مائة درهم
والآخر على الأقراب لث ط (قوله بالردية) الانب بازداة اه ح (قوله يقضى بالعارية بلا
خلاف) ومثله لو شهد أحدهما بأن يرضى والآخر بألف صود والمذعى يرضى الأصل تقبل على الأول
ووجهه في المسائل الثلاث انهما انقضا على الكمية وانفرد أحدهما بزيادة ومنه ولر **ان** المذعى يرضى

أو فلا حوج أو بين جاوره منهم
أو بين سكن مصر تقيد لخصاف
به عملا بشرطه وتما في الاسماء
ومن أحوجه حوادث زمانه إلى
ما خفي من مسائل الاوقف فليستر
إلى كتاب الاسماء ماف المخصوص
بأحكام الاوقف المخصص من كنى
هلال والخصاف كذا في الدرمان
شرح واهب الرحمن لشيخ اراهيم
ابن موسى بن أبي بكر الطرطوسي
الحنفي تريبل القاهرة بعدد دمشق
المتوفى في أوائل القرن العاشر
سنة اثنين وعشرين وثمانمائة
وهو أبى صاحب الاسماء والله
أعلم (قول الاشياء) اختلاف
الشاهدين مانع الا فى احدى
وأربعين مال في زواهر الجواهر
سأيتها للشيخ صالح ابن المصنف
قد ذكر في الشرح الحال عليه مسائل
لا يشتر فيها اختلاف الشاهدين
وأما ذكرها سدا فاقول (الأولى)
شهد أحدهما أن علمه أسب درهم
وشهد الآخر أنه أقرب بألف درهم تقبل
(الثانية) اذى ارحمة جديدة
شهد أحدهما بالبودة والاخر
بالردية تقبل بالردية ويقضى
بالأول (الثالثة) اذى مائة دينار
قال أحدهما بـ ابورية والاخر
بجارية والمذعى يرضى بـ ابورية
وهى أجود يقضى بالعارية بلا
خلاف

مطل
ذكر مسائل استغفار ردية خارجة
عن كتاب الوقف

(الرابعة) لاختلاف في الهبة والعطية (الخامسة) لاختلاف في لفظ النكاح والتزويج (السادسة) شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة
أبد على أن يزيد ثلث غلتها وشهد آخر أن يزيد نصفها تقبل على الثلث (السابعة) ادعى أنه باع بيع الوفاء فشهد أحدهما به والآخر أن المشتري أقر بذلك
تقبل (الثامنة) شهد أحدهما أنها جارية والآخر أنها مكنته تقبل (التاسعة) ادعى أنهما طلقا فشهد أحدهما على إقراره بألف
قرض والآخر بألف وديعة تقبل (العاشر) ادعى الإبراء فشهد أحدهما به والآخر أنه هبة أو صدق عليه أو حله جاز (الحادية عشر)
ادعى الهبة فشهد أحدهما بالبراءة والآخر بالهبة أو أنه حله جاز (الثانية عشر) ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما بها والآخر بالإبراء جاز
ونبت الإبراء (الثالثة عشر) شهد أحدهما على إقراره أنه أخذ منه العبد والآخر على إقراره بأنه أودع منه هذا العبد تقبل (الرابعة عشر)
شهد أحدهما أنه غصبه منه والآخر أن فلانا أودع منه هذا العبد يقضى للمدعى (الخامسة عشر) شهد أحدهما أنها ولدت منه والآخر أنها
حبلت منه تقبل (السادسة عشر) ٤٤٢

شهد أحدهما أنه أقر أن الدار له
وقال الآخر أنه سكن فيها تقبل
(السابعة عشر) شهد أحدهما
أنه أقر أن الدار له والآخر أنه
سكن فيها تقبل (الثامنة عشر)
انكر أن عبده فشهد أحدهما
على أذنه في الثياب والآخر في
الطعام يقبل

الأقل لا تقبل إلا أن وفق بالإبراء وتعامه في فتح القدير بحر (قوله الرابعة الخ) ذكر في البحر أنه لا يشترط
في الموافقة لفظاً أن يكون بين ذلك بل ما يعينه أو مرادفه حتى لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية يقبل
أهـ وحينئذ لا وجه للاستثناء لكن قال في البحر بعد ذلك وقد خرج عن ظاهر قول الإمام مسائل وإن أمكن
رجوعها إليه في الحقيقة وحينئذ فلا استثناء مبنى على ظاهر قول الإمام لا على ما هو التحقيق في المقام حموى
(قوله الخامسة الخ) فيها ما تقدم في التي قبلها حموى (قوله تقبل على الثلث) وهكذا الحكم لو شهد
أحدهما بالكل والآخر بالنصف فانه يقضى بالنصف المتفق عليه حموى ومجمله ما إذا كان المدعى يدعى
الاكثر ولا فرق بين كون المدعى عليه يقر بالوفى وينكر الاستحقاق أو ينكرهما واقعت البينة بما ذكر ط
(قوله السابعة ادعى الخ) لأن في البيع يتحد لفظ الانشاء ولفظ الاقرار جامع الفصولين وفي البحر
لا خصوصية لبيع الوفاء ولا للبيع بل كل قول كذلك بخلاف الفعل والنكاح من الفعل (قوله أنها كانت له
تقبل) لأن الأصل بقاء ما كان على ما عليه كان ط (قوله ادعى الماطلقة) أى غير متبدق بقرض
ولا وديعة قال في البحر وان ادعى أحد السبيل لا تقبل لأنه أكذب شاهد كذا في البرازية (قوله فشهد
أحدهما على إقراره بألف قرض الخ) بخلاف ما إذا شهد أحدهما بألف قرض والآخر بألف وديعة فانما
لا تقبل بحر عن البرازية قلت ولعل وجهه أن القرض فعل والاياداع فعل آخر بخلاف الشهادة على الإقرار
بالقرض والإقرار بالوديعة فان الإقرار بكل منهما قول وهو جنس واحد والمقر به وان كان جنسين لكن
الوديعة مضعونة عند الإنكار والشهادة انما قامت بعد الإنكار فكانت شهادة كل منهما قائمة على إقراره
بما يوجب الضمان تأمل ثم رأيت في البرازية على بقوله لا تنافهما على أنه وصل إليه منه الألف وقد جحد فصار
ضامنا (قوله والآخر أنه هبة) الذي في البحر أنه وهبه (قوله جاز) لأن هبة الدين من المديون والتصدق به
عليه وتقبله منه إبراء ط بخلاف ما إذا شهد أحدهما على الهبة والآخر على الصدقة لا تقبل بحر عن
البرازية تأمل (قوله ادعى الهبة) أى أن الدائن وهبه الدين والوجه فيها ما ذكر في سابقها ط (قوله
نبت الإبراء) لأنه أقلهما فلا يرجع الكفيل على الأصل برأيه أى لأن إبراء الطالب للكفيل لا يوجب
رجوع الكفيل على الأصل بخلاف هبة الطالب الكفيل فافهم (قوله شهد أحدهما على إقراره أنه
أخذ منه) صورتها ادعى رجل عبداً في يد رجل فأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى بما ذكر فأنه تقبل ومثله يقال
في الصورة الآتية ط ووجه القبول اتفاق الشاهدين على الإقرار بالاخذ لكن بحكم الوديعة أو الاخذ
مفردا برأيه (قوله الخامسة عشر شهد أحدهما أنها ولدت منه الخ) الظاهر أن صورتها فيما لو علق
طلاقها على الحبل فان الولادة يلزمها الحبل فتدافع الشاهدان عليه ولا يصح تسويرها بالتعليق على الحبل
فان الحبل قد لا تلد لموتها وموت الولد في بطنها فافهم (قوله السادسة عشر شهد أحدهما أنه أقر أن
الدار له) هذه الصورة ذكرت في بعض النسخ مرتين السادسة عشر والسابعة عشر فالمناسب ما في بعض النسخ
موافقاً لما في البحر السادسة عشر شهد أحدهما أنها ولدت منه ذكرها والآخر أنى تقبل ولكنها متحدة
مع الخامسة عشر في التصور ولذا عطفها عليها في البرازية بأوفى والمناسب أن يذكر بدلها ما في البرازية عن
الاقضية شهد أحدهما أنه أقر أنه غصب من فلان كذا والآخر أنه أقر بأنه أخذ منه تقبل أهـ (قوله
أنه أقر) أى أن المدعى عليه أقر أن الدار له أى للمدعى (قوله والآخر أنه سكن فيها) أى أن المدعى سكن
فيها فهي شهادة بثبوت يد المدعى عليها والأصل في اليد الملك فقد وافقت الأولى تأمل (قوله والآخر

قوله ولا يصح تصويرها بالتعليق
على الحبل هو عين ما نبهت أولاً
بقوله الظاهر أن صورتها فيما لو
علق طلاقها على الحبل فعمل
الصواب في الثاني ابدال الحبل
بالولادة ولبحر أهـ معصمه

(التاسعة عشر) اختلفوا في كونها شاهدة
 الاقرار بالمال في كونه تزويجا عربية
 وبالسارية تقبل بخلافه في الطلاق
 (العشرون) شهد أحدهما أنه قال
 اهدى أنت حر والآخر أنه قال
 ازادى تنبل (الخامسة والعشرون)
 قال لا امرأته ان قلت فلا ما فأت
 طالق فشهد أحدهما أنها كتمت
 غدوة والآخر عشية طلقت
 (الثانية والعشرون) ان طلقته
 فعدي حر فقال أحدهما
 طهرها اليوم والآخر انها طهرها
 أمس وقع الطلاق والعاق (الثالثة
 والعشرون) شهد أحدهما
 انه طلقها ثلاثا والآخر أنه
 طلقها اثنتين الدية يقتضي باثنتين
 ويمتلك الزمة (الرابعة والعشرون)
 شهد أحدهما انه اعنى بالهرج
 والآخر بالسارية تقبل
 (الخامسة والعشرون) اختلفوا
 في مقدار المهر يقتضي بالاقول
 (السادسة والعشرون) شهد
 أحدهما انه وكه بخصوصية مع
 فلان في دار عمه وشهد الآخر
 انه وكه بخصوصية وفي ثي آخر
 تقبل في دار عمه عليه (السابعة
 والعشرون) شهد أحدهما انه
 وضع محله والآخر أنه وقفه
 في مرضه فلا (الثامنة والعشرون)
 لو شهد شاهد أنه اوصى اليه يرم
 الجبس وحر يرم الحصة حارت
 (التاسعة والعشرون) اذ لم يالا
 فشهد أحدهما أن انما عليه
 اقل فريعه بهذا المال تنسب
 (الثلاثون) شهد أحدهما بابعه
 لدا الى شهر وشهد الآخر بالبيع
 ولم يزل قبل (الحادية
 والثلاثون) شهد أحدهما انه
 باعه بشرط الخيار يقبل ويوما

في الطعام يقبل) لان الاذن في نوع يمتد الانواع كلها لانه لا يتخصص بنوع كما ذكره في المأذون ط (قوله
 بخلافه في الطلاق) قال في الاشياء والاصح القبول فيها (قوله ازادى) كلمة فارسية بمعنى حر قال
 ط وفي نسخ زيادة لام بين الدال والياء (قوله طلقت) لان الكلام يتكرر فيمكن انما كتمته في الوقتين (قوله
 والآخر انها طلقها أمس) أي في اليوم الذي قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعليق لان المعاق عليه طلاق
 مستقبل (قوله يقضى بطلقتين ويملك الرجعة) لانه لا يحتاج الى قوله البتة في ثلاث يجر عن العيون
 لابي الليث ويانه أن الثلاث طلاق بائن فقوله البتة لغو فكأنه لم يذكروا وانفرد به ذكره الشاهد الثاني فصار
 الاختلاف بين الشاهدين في مجرد العدد ودانفعا على التثنية فيقتضي بهما وتلعوا الثالثة لا شراد أحدهما بها
 كالمفاد لفظ البتة لذلك فلا كان الطلاق رجعا فافهم لكن الظاهر أن قبول الشهادة هنا معنى على قول
 محمد لانه في البرازية عزاء اليه وعند أبي حنيفة لا تقبل أصل لما في البحر من الكافي شهد أحدهما بانك
 والآخر بانك لم تقبل عنده وعند منة منة على ألف اذا كان المدعى يدعي ثنتين وعلى هذا المائة والمائتان
 والمثلثة والاطلقتان والمثلثة والمثلثة ثم ذكر في البحر بعد ورقة مستدركا على ما في البرازية من ما في الثاني
 هو المذهب (قوله شهد أحدهما انه اعنى بالعربية الخ) هذا لفظ الشاهد ولم يذكر أنه قال أنت حر ولم يذكر
 الاخر انه قال أنت ازاد فلا تكون مكررة مع العشرين ط تأمل (قوله اختلفا في مقدار المهر يقتضي
 بالاقول) كذا في البرازية وفي جامع النصولين شهدا ببيع أو اجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلفا في قدر
 البدل لا تقبل الا في السكاح تقبل ويرجع في المهر الى مهر اشل وقال لا تقبل في السكاح أيضا اه بحر قلت
 الظاهر أن هذا فيما اذا انكر الزوج السكاح من أصله وكذا البيع ونحوه وما ذكره الشارح فيما اذا اتفقا على
 السكاح واختلفا في قدر المهر ووجه عدم القبول في البيع ونحوه أن العقد بأب مثلا غير العتق بالثمن وكذا
 السكاح على قولهما وعلى قوله بامتنان السكاح ان المال فيه غير مضمود ولا مبيع بدون ذكره بخلاف البيع
 ونحوه وينبغي أن يكون ما ذكره الشارح على خلاف المأثرات من الكافي (قوله تقبل في دار عمه عليه)
 أي فيما اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في دار زاده الا حر قال في جامع النصولين اذا الوثقة
 تقبل الخصم وفيما اتفقا عليه ثبت الوثقة لا فيمنه فذكر أحدهما فواتي وثقة معينة فشهد بهما والآخر
 بوكلة عامة فيمنه أن ثبت معينة اه (قوله قبلا) اذ شهدا بوقوف بالأن حكم المرس يقتضي فيما
 لا يخرج من الثالث وبهذا لا تنفع الشهادة يجر عن جامع النصولين قال في الاسعاف ثم ان خرجت من
 ثلث ماله كانت كلها وقفه والآخر ما عليه ولو قال أحدهما ما وقفها في محته وقال الآخر لها وقفها بهد
 وقاته لم تقبل وان خرجت من الثلث لاق الثاني شهد بانها وصية وهما مختلفان اه (قوله اذى مالا
 فشهد أحدهما أن المحتال عليه احل غريمه هذا المال) سقط منه شيء يوجد في بعض النسخ وهو وشهد
 الآخر أنه كفل عن غريمه هذا المال تقبل وهذه المسئلة نقلها في البحر عن ائمة لكن عبارة القصة فشهد
 أحدهما ما أن المحتال عليه احتال عن غريمه هذا المال الخ قال ط اعلم أن الغريم يطلق على الدائن وهو
 المراد بالاقول وعلى المديون وهو المراد بالثاني وصورة اذى زيد على عمرو مالا فقام زيد شاهدين شهدا أحدهما
 أن عمر احل عليه يعني أن دائره احل زيد عليه بحاله عليه من الدين وشهد الثاني أن عمر كفل عن مديون
 زيد بهذا المال وحاصله أن المال على عمرو غير أن أحد الشاهدين شهد أن المال لزمه بطريق الاحالة عليه
 والآخر شهد أن المال لزمه بطريق الكفالة والله تعالى أعلم بالصواب وستأتي هذه المسورة في كلام النسخ
 صالح الا انه قال يقتضي بالكسالة لان المأثر الخ اه لكن هذا التصوير لا يوافق عبارة الشارح والموافق لها
 ما وكن زيد على عمرو وألف مثلا فاحل عمرو يد ابا ذلف على بكر ودفعها بكر ثم اذى بها بكر على عمرو فشهد
 أحد الشاهدين بما ذكره وشهد الآخر أن بكر اكمل عمر ابا ذلف وأنه دفع اذلف زيد وعلى هذا فريعه في كلام
 الشارح بازفع فاعل حال والمراد به عمرو والمديون لانه انما قيل زيد على بكر وهذا معنى قول التبيين ان المحتال
 عليه احتال عن غريمه أي أن بكر اقل الخوالة عن غريمه عمرو (قوله شهد أحدهما انه باعه بشرط الخيار)
 أي والآخر بلا شرط كما يوجد في بعض النسخ (قوله يقبل فيهما) أي في هذه المسئلة والى هذا المأثر
 في التي قبلها صرح بقوله تقبل فلا حاجة الى قوله فيهما والمراد به ثبت البيع وان لم يثبت الاجل واشار

(الثانية والثلاثون) شهدوا أحدهما وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة وآخر عند قاضي البصرة جازت شهادتهما (الثالثة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بالقبض والآخر أنه جراه تقبل (الرابعة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بقبض والآخر أنه قبضه تقبل (الخامسة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بقبضه والآخر أنه أوصى إليه بقبضه في حياته تقبل (السادسة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بطلب دينه والآخر بقاضيه تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بقبضه والآخر بطلبه تقبل (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بقبضه والآخر أنه أمره بأخذه أو أرسله ليأخذه تقبل (التاسعة والثلاثون) اختلفا في زمن إقراره في الوقت تقبل (الاربعون) اختلفا في مكان إقراره به تقبل (الحادية والاربعون) اختلفا في وقفه في محضته أو في مرضه تقبل (الثانية والاربعون) شهد أحدهما بوقفه على زيد والآخر بوقفه على عمرو تقبل وتكون وقفا على الفقراء انتهى * (قلت وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف مسائل) * منها لو اختلفا في تاريخ الرهن بأن شهد أحدهما أنه رهن يوم الخميس والآخر أنه رهن يوم الجمعة تسمع عندهما خلافا لمحمد جواهر الفتاوى * ومنها لو اتفق الشاهدان على الإقرار من واحد بمال واختلفا فقال أحدهما كان جميعا في مكان كذا وقال الآخر كان في مكان كذا تقبل * ومنها لو قال أحدهما مالنا بمسألة بماله ما كان ذلك بالغداة وقال الآخر كان ذلك بالعشي تقبل * وهما في الولوية * ومنها شهدا على رجل أنه طلق امرأته وأحدهما يقول أنه عين منكوحته بنت فلان والآخر يقول ما عينها أنى أعلم وشاهدان المرأة التي كانت له سوى ابنة فلان قد طلقها وأخرجها من داره قبل هذا التطلق قال نضر الدين إذا شهدا على الطلاق إلا أنه عين أحدهما المرأة وذكرها باسمها ولم عين الآخر التي هي في نكاحه وليس في نكاحه غيرها امرأة

٤٤٤

واحدة تصح الشهادة وهي

في جواهر الفتاوى * ومنها آدى ملا دار فشهد له أحدهما أنه ماله أو قال ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه تقبل منية المفتي * ومنها آدى ألقير أو النوا وخسمائة فشهد أحدهما له بألف والآخر بألف وخسمائة قضى له بالألف أجماعا منية

٢ قال في الوهبانية

حوالة إبراہیم ضیمان وصية

وكالة القذف الرهان المحرر طلاق شراء بيع القرض دين اخ تلاف المكان الوقت ليس يؤثر وفي الغصب والقتل النكاح جنابة إذا اختلفا في واحدة قرر اه منه

(قوله جازت شهادتهما) أي على أصل الوكالة بالخصومة (قوله والآخر أنه جراه) في باب الألف المتصورة من الصحاح الجري والوكيل والرسول اه وعلل القبول في شرح ادب القاضي للشافعي بقوله لأن الجارية والوكالة سواء والجري والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلفا في اللفظ وأنه لا يمنع (قوله والآخر أنه أوصى إليه بقبضه في حياته تقبل) لأن الوصاية في الحسبة وكالة كمال الوكالة بعد الموت وصاية كاسترحابه فالمراد بالوصاية هنا الوكالة حقيقة لتشيدها بقوله في حياته فافهم (قوله التاسعة والثلاثون الخ) قال في جامع الفصولين لو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو إنشاء وإقرار بأن شهد أحدهما على إنشاء والآخر على إقرار فان كان هذا الاختلاف في فعل حقيقة وحكما يعني في تصرف فعلي بخناية وغضب أو في قول ملحق بالفعل كنكاح لتضمنه فعلا وهو احضار الشهود ويمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق وإقرار وإبراء وتحرير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم إلا بالفعل وهو التسليم لأن ذلك محمول على قول المقرض أقرضتك فعلا كطلاق وتحرير ويصح اه قلت ووجهه أن القول إذا تكرر فدل عليه واحد فلم يحتج بخلاف الفعل واطلاق الإقرار يفيد أن الوقف غير قيد (قوله الحادية والاربعون) مكررة مع السابعة والعشرين ح (قوله وتكون وقفا على الفقراء لاتفاق الشاهدين على الوقف وهو صدقة (قوله قلت) من كلام الشيخ صالح وما قبله من الشرح المحال عليه وهو البحر (قوله منها لو اختلفا في تاريخ الرهن) في جامع الفصولين الشهادة بعد تمامه بالفعل كرهن وهبة وصدقة يطلمها الاختلاف في زمان ومكان الا عند محمد اه ونقل الخلاف هنا على العكس كما ترى ثم قال في جامع الفصولين ولو شهد ابرهن واختلفا في زمانه أو مكانه وهما يشهدان على معاينة القبض تقبل وكذا شراء وهبة وصدقة لأن القبض قد يكون غير مرة اه فعلم أن الاختلاف في الشهادة على مجرد العقد (قوله ومنها لو اتفق الشاهدان على الإقرار الخ) هذه من اختلاف الشهادة على الإقرار في المكان والتي بعدها في الزمان وهما مكررتان مع التاسعة والثلاثين والاربعين لأنهما وإن كانا في الإقرار بالوقف وهاتان في الإقرار بالمال فان كل إقرار كذلك كما مر فافهم (قوله أن المرأة التي كانت له الخ) بهذا تعين أن المطلقة الآن هي بنت فلان حيث لم يكن في نكاحه غيرها افاده ط (قوله قبل هذا التطلق) أي الذي وقع فيه التعيين من أحد الشاهدين ط (قوله ومنها آدى ملك داره) الأولى دار بلا ضمير وهذه المسئلة مكررة مع الثامنة (قوله ومنها آدى ألقير الخ) في بعض النسخ ألقا والصاب اسقاط كل منهما والاقتصار على قوله ألقا وخسمائة قال في الكنز فان شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل وان شهد الآخر بألف وخسمائة والمذعي يدعي ذلك قبلت على ألق قال في البحر لاتفاقهما على الألف لفظا ومعنى وقد انفرد أحدهما بخسمائة بالعطف والمعطوف غير المعطوف عليه فيثبت ما انتفاعا عليه بخلاف

• ومنها لو شهد أن له على هذا الرجل ألف درهم وشهد أحدهما أنه قد قضاها لطلب، ثم اتخذا ديانة والطالب يكره ذلك فإن شهادته ماعلى التام مقبولة ولو الجنية • ومنها ادعى جارية في يد رجل وجه شاهدين فشهد أحدهما أنها جاريته غصبها منه وهذا الأسر فيها جاريته ولم يترغصها منه قبلت الشهادة بجمع الفتاوى • ومنهم من يشهد بسرقة بقرة واختلعا في لونه اسمع عنده خلافة لها جامع النصارى • ومنها يشهد أحد عمار بكرالة ٤٤٥ والآخر بحوالاة تقبل في الاستدانة

[illegible][illegible]

قلت وزاد في تنوير البصائر مستلثين
(الاولى) مسألة السكوت في
الاجارة قبول ورثتي كقوله لساكن
داره امسكن بكذا والافاق قبل
فسكت لزومه المسمى وذكر المؤلف
في الاجارة (الثانية) سكوت
المودع قبول دلالة قال المؤلف
في بجره سكوت عند وضعه بين يديه
فانه قبول دلالة انتهى * (وزاد عليها
في زواهر الجواهر مسائل) *
منها عند قوله الرابعة والعشرون
سكوت عند بيع زوجته فتقال
وكذا سكوتها عند بيع
زوجها لما في البرازية الفتوى على
عدم سماع الدعوى في القريب
والزوجة انتهى وصحح قاضي
خان انها تسمع فليأتل عند
الفتوى قلت وزاد ما في متفرقات
التنوير من سكوت الجار
عند تصرف المشتري فيه زرعاً
وبناء وعزناه للبرازي وهكذا
ذكره في تنوير البصائر معزيا اليها
قال العجب من صاحب الجواهر
الرواير كيف ذكر صدر كلام
البرازية وترك الآخر * ومنها
لو تزوجت من غيرك فسكت
الولي حتى ولدت كان سكوتة رثتي
زيلمي

رضي بالعيب ان كان المخبر عدلاً لا لو فاسقاً عنده وعندهما رضى ولو فاسقاً ٢٣ سكوت البكر عند
اخبارها بتزويج الولي على هذا الخلاف ٢٤ سكوتة عند بيع زوجته اقراريه عقاراً اقراراً بانه ليس له
على ما أفتى به مشايخ سمرقند خلافاً لما في بخاري فليست المقتضى أى لا خلاف التصحيح كما سيذكره
الشارح لكن المتون على الاول فقد مشى عليه في الكتروا الملتقى آخر الكتاب في مسائل شتى واحترز بالبيع
عن نحو الاجارة والرهن ٢٥ رأى بيع عرضاً أو داراً قصر في فيه المشتري زماناً وهو ساكت تسقط دعواه
أى أن الاجنبي كالمسلم لا يجعل سكوتة مسقطاً لدعواه بمجرد رؤية البيع بل لابد من سكوتة أيضاً عند رؤيته
تصرف المشتري فيه زرعاً أو بناءً بخلاف الزوجة والقريب فان مجرد سكوتة عند البيع يمنع دعواه ٢٦ أحد
شريكي العنان قال لا لا آخر اثنى اشترى هذه الامه لنفسه خاصة فسكت الشريك لا تكون لهما أى بل للمشتري
أما في المناوضة فلا بد من النطق ٢٧ سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء معين اريد شراءه لنفسى
فشراء كان له ٢٨ سكوت ولي العبيد العاقل اذ اراد ان يبيع ويشترى اذن ٢٩ سكوتة عند رؤية غيره بشئ
زعمه حتى سال ما فيه رضى لكن اعترض بما في الاشياء اذ لو رأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذناً بل لانه
٣٠ سكوت الخائف لا يستخفى ماله اذا خدمه بلامره ولم ينه حث ٣١ دفع في تجهيزها لبيتها
اشياء من امتعة الاب وهو ساكت ليس له الاسترداد ٣٢ انفتت الام في جهازها ما هو معتاد فسكت
الاب لم تمنع الام ٣٣ باع جارية وعليها حلى ولم يشترط ذلك المشتري لكن تسلمها وذهب بها والبائع
ساكت كان بمنزلة التسليم فكان الحلى له ٣٤ القراءة على الشيخ وهو ساكت بغزل منزلة قطعة في الاصبع
٣٥ سكوت المدعى عليه ولا عذره انكار وقيل لا ويحبس أى قيل لا يكون انكاراً ولا اقراراً فيحبس عند
الثاني كالموكل لا أقول ولا أنكر وبه أفتى صاحب البحر ٣٦ سكوت المولى عند سؤاله عن الشاهد تعديلاً ٣٧
سكوت الراهن عند قبض المرتن العين المرهونة اه ملخصاً مع زيادات (قوله وزاد في تنوير البصائر)
أى حاشية الاشياء والنظر للشرف الغزوى (قوله كقوله لساكن داره) أى ساكتها باعارة أو غصب
مثلاً (قوله وذكر المؤلف) أى مؤلف الاشياء (قوله قال المؤلف الخ) بيان اقوله سكوت
المودع (قوله فانه قبول دلالة) أى فيمن بالتعدي (قوله عند قوله) أى قول صاحب الاشياء (قوله
لما في البرازية) أى في آخر الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى اذا باع عقاراً وامرأته أو ولده حائز
ساكت الى أن قال بعد حكايته اختلاف الفتوى ما نصه وفي الفتاوى يتأمل المقتضى في ذلك فان رأى المدعى
الساكت الحائز ذاحلة أفتى بعدم السماع لكن الغالب على أهل الزمان الفساد فلا يفتى الا بما اختاره
أئمة خوارجهم اه (قوله في القريب والزوجة) على تقدير مضاف أى في حضورهما كما يعلم مما تقدمناه
عن البرازية قافهم (قوله فليأتل عند الفتوى) أى بسبب اختلاف التصحيح بأن ينظر في المدعى هل هو
ذو حيلة او لا لكن قد من أن المتون على عدم السماع ووجهه ما تقدمناه آنفاً عن البرازية من غلبة الفساد قلت
لكن لا يلزم من غلبة الفساد أن لا يوجد من يعلم حاله بالصلاح وعدم التزوير تأمل (قوله من سكوت الجار عند
تصرف المشتري) أى وعند البيع فسكوتة عند البيع فقط لا يمنع دعواه بخلاف الزوجة والقريب كما قد مناه
وليس لهذا مدة محدودة وأما عدم سماع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة اذا تركت بلا عذر فذلك في غير
هذه الصورة مع انه منسحب فيكون القاضى معزولاً عن سماعها ولولا ذلك المنع تسمع ما لم يحض ثلاث
وثلاثون سنة على ما نقله في الفواكه البدريه عن المبسوط من عدم سماعها اذا تركت هذه المدة بلا عذر
كما اوضحته في تنقيح الحامدية ثم ان من لم تسمع دعواه لما منع لا تسمع دعوى وارثه بعده كما في البرازية وغيرها
(قوله وعزناه للبرازي) أى عزى ما في متفرقات التنوير (قوله والعجب من صاحب الجواهر الرواير الخ)
أى الشيخ صالح ابن صاحب تنوير الابدان والخاصل انه في البرازية ذكر أولاً المسئلة السابقة آنفان ذكر
هذه ثم ان صاحب زواهر الجواهر أراء الاستدلال على الاشياء بزيادة صور أخرى فنقل عن البرازية المسئلة
الاولى وترك هذه مع انها مذكورة في البرازية فكانت نظراً الى اول العبارة وترك آخرها قلت لا عجب أصلاً بل
انما ترك هذه لكونها مذكورة في الاشياء فانها المسئلة الخامسة والعشرون والمقصود الزيادة على الاشياء
(قوله لو تزوجت من غيرك الخ) هذه مبنية على ظاهر الرواية وأما على رواية الحسن المقتضى بها فلا ينعقد

• ومنها ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير امره فهنا القوم وقيل التهنئة فهو رضى لان قبول التهنئة دليل الاجازة • ومنها ان الوكالة ثبتت بالصرح ولذا قيل في الطهريه لو قال ابن العم نكحته اي اريد ان تزوجك من نفسي فسكت فزوجها بآثار ذكره المؤلف في مجرم من بحث الاولياء • ومنها سكوت أهل العلم والصالح في التعديل كما في شهادات الجرحول ويكتفى بسكوت من أهل العلم والصالح فيكون سكوت تركبة لشاهد لما في المتن وكان الثبوتين مساو قاضيا فاحتاج الى تعديل ركن المرمى مريضا فاعاده القاضي وسأل عن الشاهد فسكت المعدل ثم سأله فسكت فقال أسألك ولا تجيبني فقال المعدل أما بكفيك من مثلي السكوت قلت قد عذرت في الاشياء ٤٤٧ مصر بالشهادات شرحه فكيف يكون

زائدة نعم راد تنقيده بكونه من أهل العلم والصالح فعدها من الروايد ومنها لو ان المعدل خرج لسادة الخصة فراه مولاه فسكت حل له اخرج له المالك ان السكوت يبرئ الرضى كما في جملة الصر • ومنها ما في القصة بعد ان رقم بعلامه (فجعت) ولو زعم اليه بالاجهار انه ان يطالب بمبايعته آياها من الدين وان كان الجهاد فلا فله لمساواة بالدين بالمدى وفي عرفهم (ج) متى اذ لم تعجز بياييل له سرور دما بهت والمعتبر ما بعده اروح لم يمد بها ولو لم يثبت بعد ارفاف زمانا عرفه لث رضاء لم يدر • من له أن اسم بعد دلت وان لم يدر له نبي • ومنها اذا ارأه فسكت مع وتبين ان ما يقول قد ارزاه البرهان في الاحاديث ان باب المودار • ومنها سكوت اراهن عديع المرتن الزهري دون مطلق احادي الروايات زه اربلي • وفيه وهو اعلم من الاشياء ان المساعدة المجد له امره الوهاب وهو اعلم بالاسواق • قول اوشا ايتلاف اميرك احدي وثلاثين مسئلة

النكاح ط (قوله ان قبول التهنئة دليل الاجازة) أي دليل على أن سكوتك وقت الترويج كان رضى واجازة وهذا يظهر أنه لا يلزم أن يكون قبول التهنئة بدون قول فافهم (قوله ومنها أن لو سكوت بالصرح الخ) الاول أن يقول ثبت بالسكوت كما ثبت بالصرح ثبت بالسكوت وهي ارضخ والمراد بالوكالة التوكيل كما يفيد التمثيل والافق قد عذر جله الماسن المرير عليها وهو انساب منها سكوت الوكيل قبول والمراد به التوكيل لا التوكيل تأمل (قوله فكيف يكون الخ) اخذت السخ في هذه العبارة فلهذا في اغلب السخ فكيف يكون ان فيه تنقيده بكونه من أهل العلم والصالح فعدها من الروايد وفي بعضها لا يكون باللام ونعدها بالنون بدل الفاء وعليه فتسوله لكونه على قوله فعدها والمعنى كيف نعدها من الروايد لاجل كونه قيد المرمى بكونه من أهل العلم والصالح وسأله ان ناس على صاحب زواجر الجواهر بان قول المشبه سكوت المرمى عند السؤال عن اشاهد تعديل • كيف يكون من أهل العلم والصالح ولا يكون بزيادة هذا القيد زاد عليه مسئلة اخرى وفي بعض السخ وكيف يكون من الروايد ان يتصل في تنقيده بكونه من أهل العلم والصالح فعدها من الروايد اه وعليه فهو واعتذاره اعترض (قوله بعلامه فجعت) الاثر بالتصاف والعين المجهول رمز له ثمانى عديا باروا شاني بالعين المهملة وانما مرر علام الدين ابراهيم اه ح (قوله من الدناير) أي التي منها روح الخ في الزوجة بتقابل ابها روى المسند في عرفهم بالسمسمان كما قدمناه وقد سألنا تحقيره في باب المهر واختلاف التعديل والتوفيق يبره اذا كان من جهة المسمى في المهر أو كان المسمى غير في الثاني له انطاسة بالجهاز في الزول فافهم (قوله شيخ) بارون والجزم بآراءه في نسخة معجمة من القنية وهو مرصحه المنة الخاوي • وبهذه الروايتي أنه وجد في بعض نسخ الشارح فتح بالنساء والحاء وبهذه يعني مضارع عن وهو تحريف (قوله ولو سالت الخ) هو ان يسود من در فقدمه المسئلة (قوله ومنها اذا ارأه فسكت) اطلقه فتعدل سائر الذين وفيه في مدانيات المشبه بقلع من البدائع بغير بدل الصرف والسلم فقيم ما وقف على القول أي لو ان الامام عليه السلام حب اسراج عقده ما فلا ينفرد أحد المتعاقدين به لانه يجب موافاة من المستحقين زواجر الجواهر في ما ثابته وهي ما لو ارأه الدال الاصيل فانه توقف على قوله أو موته قبل القول لانه قول حكما (قوله وهو اعلم من المشبه) حيث قال ولو ارأى المرتن الزهري بيع الزهري لا طل الزهري ولا ياون رضى في رواية اه من الريلعي والمذهب ماروي الطحاوي عن اصحابنا انه رضى وطل الزهري اه من شبهه اسال قول ح واعلم ان الشارح في عبارة الاشياء هو الزاهي وفي عبارة الشارح هو المرتن كما ينبغي ان كان الامام لا يختلف ما يلقى أن الزهري لا يبعه أحد هما الا برضي الآخر اه (تمه) راد منهم ما زاد اسما أحد الوصيين أو أحد الورثة بحضرة الوصيين من يحمل الجفارة الى المنة والآخر حاشي ما ذاب والساوت على اسدعه والمذكر في رضى أي مع القدرة على الزالة والا ففاه انكارا بقلب ومالوا أو مسمى ارجل فسكت في حبيته فلما مات باع اوبى بعض التركة أو تنافى ديه فهو قول لموصية بآراءه احموى الى معين الحكم ورواد لغيري مالوا غرت امرأته قطعه أو نكحت غزله ليس له نصيبها بجملة محلوها • ومعه لا وعده • بكونه رضى وانما هو غير الجعير انما يجمع شاة خفاء انسان وخبر • وذهبوا بآدون اسكوت • لا امر دلالة قول قول ان شام يعطف المنكر في احدي وثلاثين) صوابه لا يخلف كونه جدي بعض السخ وفي بعضها يخلف المسار الخ في احدي وثلاثين (قوله ينالها في الشرح) أي في الجرح (قوله على الاشياء تسعة) بتقدير المشاة على السبيل ثبتي بعهده اه ح وهي ما سباني في خاب المذعوى من موه ولا تخلف في نكاح امره هو أره ورحمة بجمدها هو أره بعد عذرة وفي ايلاه مكرمه أحدها مع المدة واستلادة ذعية الامه وورق ونسب وولابان ذعى على مجهول انه قته أو ابنته وبالعكس وحدولعان والحاصل أن المعنى به التخليف في الدل الا في الحدود اه وقد أدان مادكر

مطلبه في مواسع التي لا تخلف فيها المنكر

وفي الخاية انه لا يستخلف في احدى وثلاثين خذله بعضها محتاتف فيه وبعضها متفق عليه فذكر سرد الاختصار التبعة وفي تزويج البنت صغيرة
أو كبيرة وعندهما يذهب الاب في الصغيرة * وفي تزويج المولى أمته خلافا لهما * وفي دعوى الدائن الايصاء فانكره لا يحلف * وفي دعوى الدين
على الوصي * وفي الدعوى على الوكيل في المشتري كالوصي * وفيما اذا كان في يد رجل شي فاذ عاد رجلان كل اشترى منه فأقر به لاحدهما وأنكر
للاخر لا يحلفه وكذا لو أنكرهما خلف لاحدهما فنكل وقضى عليه لا يحلف للاخر * وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد فأقر لاحدهما
لا يحلف للاخر وكذا لو نكل لاحدهما لا يحلف للاخر * وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه فأقر به لاحدهما أو حلف لاحدهما فنكل

٤٤٨

لا يحلف للاخر وفيما اذا ادعى

أحدهما الرهن والتسليم والاخر
الشراء فأقر بالرهن وأنكر البيع
لا يحلف للمشتري ولو ادعى أحد
هذين الاجارة والاخر الشراء
فأقر بها وأنكره لا يحلف لمذمبه
ويقال لمذممه ان شئت فانظر
انقضاء المدة أو فك الرهن وان شئت
فافسخ * وفيما اذا ادعى أحدهما
المدة والتبض والاخر الشراء
فأقر لاحدهما لا يحلف *
وفيما اذا ادعى كل منهما الاجارة
فأقر لاحدهما أو نكل لا يحلف
بخلاف ما اذا ادعى كل منهما
على ذي اليد الغصب منه فأقر
لاحدهما أو حلف لاحدهما
فنكل يحلف للثاني كما لو ادعى كل
منهما الايداع فأقر لاحدهما
يحلف للثاني وكذا الاغارة ويحلف
ماله عليه كذا ولا قيمته وهي
كذا وكذا * وفيما اذا ادعى البائع
رضي الموكل بالعيب لم يحلف وكيله
* وفيما اذا انكره رتو كيله
بالنكاح * وفيما اذا اختلف
الصانع والمستصنع في المأمورية
لا يمين على واحد منهما وكذا
لو ادعى الصانع على رجل انه
استصنعه في كذا فانكره لا يحلف

من عدم التليف في هذه التبعة على قول الامام خلاف المذني به (قوله وفي تزويج البنت) عطف على التبعة
أي وذكر عدم الاستخلاف في تزويج البنت اه ح أي اذا ادعى عليه انه تزوجه ابنته صغيرة أو كبيرة
وهي مسئلة واحدة والازادت على العدد المذكور ط (قوله وعندهما ما يستخلف الاب في الصغيرة
يد جدي في بعض النسخ لا يستخلف والدي في الجريدون لا وهي الدواب (قوله وفي دعوى الدائن الايصاء) أي
دعواه على رجل انك وصي الميت فادفع لي ديني من تركته (قوله وفي دعوى الدين على الوصي) أي دعواه
على الوصي النابت وصايته بأن لي على الميت كداولا يئنه لا ادعى فلا يحلف الوصي اذا انكر الدين (قوله
في المشتري كالوصي) أي اذا ادعى الدائن على الزكي بالوكالة فأكرها أو ادعى عليه الدين وهو نائب
الوكالة فأكرها ففي المشتري لا يحلف كالوصي فيما (قوله كل اشترى منه) أي ادعى كل منهما انه اشترى
منه ذلك شي وبعبارة الجراشراء بالمئة (قوله لا يحلفه) لانه لما قر به لاحدهما صار له فاذ نكل عن
اليمين لا يبرأ الاخر فلا يملك لعدم الفائدة (قوله لو أنكرهما) أي أنكر دعواهما (قوله في أحدهما)
يتشدد اللام من الجاهول أي طلب القاضى تخليه لاحدهما (قوله لم يحلف للاخر) لان نكوله
بنزلة اقراره به للازل (قوله وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه) أي ادعى كل منهما أن ذا اليد رهن
عندي هذا الشيء وقبضته منه (قوله فأقر بالرهن وأنكر البيع الخ) أمالو أقر بالبيع وأنكر الرهن
فالادعاء لا يثبت بانه رهن ولا يثبت بانه بيع صار له ان اشترى فلا يملك اقراره بالرهن لانه اقراره على الغير
وفائدة التحلف الاكل الذي هو بنزلة اقرار (قوله لا يملك للمشتري) لعل وجهه انه لو طلب تخليه فنكل
حتى صار نكوله اقرارا بالبيع لا يكون له فائدة لان المرئى يمكنه فسخ البيع وكذا يقال في المسئلة بعده واكن
هذا بناء على القول بان المرئى والمستأجر في البيع يمكن المخذ خلفه وانما لهما حبس الرهن والمأجور
تأمل (قوله فأقر بها) أي بالاجارة وفي بعض النسخ فأقر بهما أي بالرهن في الصورة الاولى وبالاجارة في هذه
والاولى الاولى (قوله وأنكره) أي أنكر البيع (قوله ويتقال لمذمبه الخ) أي مدعى الشراء في صورتين
وهذا اذا ثبت الشراء والانفا فائدة هذا القول لكن فيه أن الدلام فيما اذا أنكره وليس له مدعى يئنه لان طلب
التخلف عند المحر عن اليئنه ان يقال وجد يئنه بعد (قوله أو فك الرهن) معطوف على انقضاء وفيه
لف وثمر مشقوش (قوله فأقر لاحدهما لا يحلف) لان كلامهما يدعى الملك فاذا أقر به لاحدهما ثبت
ولا يصدق بعده بنكوله فلا فائدة في التحلف (قوله أو نكل) لانه بنزلة الاقرار (قوله الغصب منه)
أي من المدعى (قوله يحلف للثاني) لانه لو أقر للثاني بالغصب وبأخذه لانه اقراره على نفسه فيحلف رجاء
نكوله لكن يلزم للثاني ضمان المغصوب بالمثل أو القيمة لرد عين ما في يده لانه صار للاول فلا يملك اخراجه عنه
وكذا يقال فيما بعده (قوله كما لو ادعى الخ) لانه بانكاره اربعة أو العارية صار غاصبا (قوله ويحلف
ماله عليه كذا ولا قيمته) أي يحلف في مسئلة الغصب وما بعده ما علمت من أنه بالانكار يصير غاصبا (قوله
ولا قيمته وهي كذا وكذا) الظاهر أن المراد التحلف على مقدار القيمة اذا ادعى انها أقل لانه لما أقر به للاول
وثبت له لا يمكنه تسليمه للثاني لو أقر له به أيضا بالنكاح فيكون الواجب القيمة وان لم يقل ولا قيمته فتأمل (قوله
وفيما اذا ادعى البائع رضي الموكل الخ) أي لو باع لوكيل رجل بالشراء ثم اراد الوكيل رده عليه بعيب
فادعى البائع على الوكيل أن الموكل رضي بالعيب لم يحلف الوكيل وهو المشتري ويحتمل أن يراد ما اذا اراد
الموكل رده بعيب فادعى البائع على الموكل انك رضيت بالعيب وكان ينبغي أن يعدها صورة اخرى مع انه
في الخلاصة جعلهما صورتين كما يأتي (قوله وفيما اذا أنكرتوكيله بالنكاح) أي لو تزوجه رجل فانكر
توكيله لانه في الحقيقة انكار للنكاح وقدمت (قوله لا يمين على واحد منهما) لانه لو عمل ما اتفقا عليه

الحادية والثلاثون لو ادعى انه وكيل عن الغائب بغير دينه وبخاصومة فذكر لا يستخف المديون على قوله خلفه اهـ اهـ كذا ذكره منهم وقال الخواري يستخف في قولهم جميعا انتهى * وبه علم ان ما في الخلاصة تساعل وقصور حيث قال رسل موضع لو انزله اذ اسكره - بخلف الا في ثلاث منها الوكيل بالتمراء اذا وجد باشتري عيا فأراد ان يرده بالغيب وأراد البتة ان يحلفه بالله ما يرمي من المؤكك رضى بالغيب لا يحلف

٤٤٩ فزاد في الوكيل لزمه دونه وسيطل

229

حقارة الثانية لوانى على وصر
رضاه لا يخفى وان اقر لمه الثالثة
الوكيل بقص المدير اذا اتى
المديون ان الموكل اراد عن الدين
وطالب بغير الوكيل على العلم
لا يخفى وان ذكر لمه الاولى هي
- وردت على الواحد والثلثين
السابعة - السابعة ارا المرفق
العيب له - لا يخفى عدا مام
ولو اقر به رمة بما ترى - مار
العيب ، وانما هداد الذكر
رجوعه الى تخلف ولو قرأ من
ماتلف ما والسارق اذا نكرها
لا يستعمل بسطع ولو اقرهم قطع
ولذا قال الله تعالى ولا يستعمل
الحب في مال الله - بل ولا الودعة
في مال التيمم ولا المتولة للمسجد
وانه وقف لها دار في بابهم العقدة
فيمارسون حينئذ هي (طلب وردت
على ما ذكره ابن) - افوا
لوانى على رجل شيئا او اراد
استغلامه فقل ان الذى عليه هو
لان الشبهة لا يتخلف فى قانون
اسلمى - فله الامر؟ ولهم جميعا
فرا اسلمت مع حل والمدين
اورس يرمى باؤرس لمدى
نعم بعد الخ - يعنى ان صدق
المدى - فان كان المدعى
الوالا فيه اورس وفوجد درس
من المدعى - مع صحة وهذا قوله
قالوا - فان لم يجر حرمه
ورد صديه فأنسطعه اليه
ولا ينفعها قوت وعلى ادول
رجوع هذه الى قول المصنف

فلم يستنع أخذ وتركة كما هو مذکور في باب أولى إذا اختصا ط (قوله لم يستنع المديون)
لأنه لو نكل بلزمه الدفع وهو ضرر به أفقد لا يصدق الموكل الوكيل عند حصوله فيصير عليه ما دفعه إن هب
عند الوكيل من غير تعدد كما يعلم من باب الوكيلة بالخصومة ط (قوله انتهى) أي ما في الخفية (قوله وبه
علم الخ) من كلام الشرح المحال عليه وهو البحر (قوله تسع وتسور) مقتضاه على استثناء ثلاث ط
وهذه الثلاث تقدمت الأولى منها فقط في المسائل المترة (قوله فإذا قرأ الوكيل) أي رضى الموكل ط
(قوله الثانية لو ادعى على الأمر رصاه) أي رضى الأمر فيه وصورته شرب الوكيل شيئا فمهر به عيب
فأراد الأمر أي الموكل رده بالعيب فترى المانع على الأمر بشرب ما عيب لم يتعطف أم مر أي لم ي
الترية يثبت للوكيل ما دام حيا ولو صيبه من بعده لم يموكل كما أراده في شرح الوهابية وعدم كلام على
هذه الصورة فيه فراجع (قوله وإن قرأه) أي رضى الوكيل إقراره أي مقتضى إقراره وهو ترك الخصومة
معه وليس المراد أنه يلزم الموكل ما أقربه وكيه إقراره ط ومنه في نور العيون (قوله وردت على الواحد
وأكثر السابقة) هذا من كلام البحر وهو عيب فمقتضى ما نقله عن الخلاصة من المسائل الثلاثة فيه مستلزم
وهما الثانية والثالثة لم يذكرهما في المسائل السابقة فتصير مسائل ثلاثة وثلاثين (قوله المانع إذا انكر
قيام العيب لمع) أي لو ادعى المشتري إياها بعد مثلا لم يتعطف بأمره على أنه لم يأنب عند المانع حتى يبرهن
المشتري لتوجه الخصومة على المانع فترى رضى رضى المانع بالثبوت عندك (قوله ولو قرأه) أي بقيام
العيب لمع أي بأنه أبق عند المشتري لمراد إقراره من إقراره وهو أنه صار خصما حتى يتعطف على أنه
ما أبق عند المانع وليس المراد أنه يجزأ إقراره بإقراره عند المشتري لمره لأنه لم يبق من وجوده عند المانع أيضا
حتى يشت الرذ (قوله كما ترى في أخبار العيب) أي ترى في خبر هذه المسائل في كتاب الدعوى
له (قوله من مات فبها) أي بعهده (قوله والسارق إذا انكرها) أي أنكر السرقة (قوله
لم يستعطف لمقطع) فبها أنه يستعطف لأجل ثبوت المال كما ذكر عن عصام حين سأله أمير بلخ عن سارق أقر
فقال عصام عليه السلام (قوله وكذا قول الأسيدي) عبارة الخروجر الأسيدي (قوله ولا يستعطف
الأب الخ) أي لوجبي الصبي جناية أو انكر أبوه أو وصيه أو رضى أحد جدار المصد أو الدار الموقوفة
أو أنه اضيق على الوقف شيئا بادن المدوى السابق (قوله أما إذا ادعى عليهم العقد) بأن ادعى على أحدهم
أنه أجزأ من مال الوقف أو الصبي مثلا وانكر فنه يتعطف لمن ادعى الاستيجار ط (قوله هي) أن
ما في الشرح المحال عليه ط (قوله فت) من كلام الشرف أغرى ط (قوله وفي رواية أخرى الخ)
الذي يظهر خلافه ولذا فقه الشارح وجزم به غير واحد في باب إقراره سأنحى قلت وفي الشفاء
من فق الحيل إذا ادعى عليه شيئا باطلا فالحيلة لمع البير أن يقر به لأنه ألاجبي وفي الذي خلافه
ومقتضاه أنه لا خلاف في الأول وهو ما ينقول القسلي عليه السلام في قواهم جميعا رذ في جميع القسولين
أن بعض المشايخ سواي وبين الصغير والأجبي دفع حيل وبعضهم فرموا بها بأن إقراره عاب وقف على
على تصديقه ولا يعلل العيب عزدا لا قرر فلا نقط اليقين بخلاف إقراره له غير (قوله وأما في أرس) حجة
حالية والطاهر أنه غير قيد وفي بعض النسخ أرس وفي بعضها وأما في عليه أرس ولا حجة غير (قوله
ضمن الوالد قيمة الأرض) أي للمدعى اه ح (قوله وهذا بطلان ما لو أقر عاب لم يظهر وجوده ولا تصديقه
جمله لم يظهر الخ صفة لعاب ويوجد في بعض النسخ بعد قوله غائب ماله أي رضى على أن ما في
ملكه فقال المدعى عليه هو فلان لعاب مثلا لم يظهر وجوده ولا تصديقه الخ وسأعزأ هاهنا من حيث
بالأصل في غير محلها (قوله لم تستعطف عنه اليقين) أي يتعطف المدعى فترى رضى به عليه ويندر في
أنفاب فنصدق المدعى فيها والدفع له ضمن قيمة المدعى ط (قوله فت) من كلام الشرف أغرى
(قوله وعلى الأول) أي نقول بعدم التحلف (قوله إلى قول المسنف) أي صاحب الأشياء وهو

ولا يستخلف الاب في مال الصبي " لانه لما أقر به بالصبي ظهر أن من ماله وفيه تأمل * الثانية لو اشترى دارا لحضر الشفع فانكر المشتري الشراء قال في النوازل ولو أن رجلا اشترى دارا لحضر الشفع فانكر المشتري الشراء أو أقر أن الدار لابنه الصغير ولا ينفذ فلا يمين على المشتري لانه قد رزقه ثم اراد الاخر تخليفه فان ادعى ملكا من سلا أو شرا من جهة لم يمكن له أن يخلفه فان ادعى عليه الغصب فله تخليفه لانه لو أقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في النوازل * الرابعة لو اشترى الاب لابنه الصغير دارا ثم اختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين كافي كثير من كتب المذهب * الخامسة لو ادعى السارق انه استهلك المسروق ورب المسروق انه قائم عنده فالقول للسارق ولا يمين عليه قال أبو الليث في النوازل وسئل السارق قد هلك وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو قائم عندك هل يخلف قال يجب أن يكون القول قول السارق ولا يمين عليه * السادسة اذا وهب لرجل شيئا وراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك الموهوب فالقول قوله ولا يمين عليه كافي الخاتمة وغيرها * السابعة ادعى عليه انك وصي فلان الميت فانكر لا يخلف * الثامنة ادعى

٤٥٠

عليه انك وصي فلان فانكر أنه وكيل فلان لا يخلف وهما في السبزية * التاسعة قال الواهب اشترطت العوض وقال الموهوب له لم تشترطه فالقول له بلا يمين * العاشرة اشترى العبد شيئا فقال البائع أنت محجور وقال العبد أنا مأذون فالقول له بدون اليمين * الحادية عشر اذا اشترى عبد من عبد فقال أحدهما أنا محجور وقال الآخر أنا مأذون لنا فالقول له بلا يمين * الثانية عشر باع القاني مال اليتيم فردته المشتري عليه بعيب فقال القاني أبرأني منه فالقول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم وأراد تخليفه لم يخلفه لأن قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه * الثالثة عشر لو طالب أبو الزوجة زوجها بالمهر فذلك لو صغيرة أو كبيرة بكر ولو اختلف الاب والزوج في بكارتهما ولا يمين للزوج والتس

ما مر أنفعا عن الاسيماجي (قوله وفيه تأمل) لعل وجهه أن قول المصنف فيما تحقق انه مال الصبي وهما لم يعرف انه ماله الا باقرار الاب ويمكن انه أقر تخلفه لدفع الدعوى عنه ط (قوله فانكر المشتري الشراء) يعني وأقر أن لابنه كاذره عن النوازل والا فجرد انكاره الشراء لا يدفع عنه التخلف بل يخلف فان نكل قضى به عليه كذا ذكره في كتاب الشفعة (قوله أو أقر أن الدار) الصواب العطف بالواو لا بالباء والمأملت وفي جامع الفصولين ادعى شفعة بجوار فتقال خصمه هذه الدار لابني هذا الطفل صم اقراره لابنه اذا دار في يده واليد دليل الملك فكان مقرا على نفسه فصم وليس للشفيع تخليفه بانه ما ناشفيعها لأن اقرار الاب بالشفعة على انه لم يجز فلا ينفذ التخلف وهذا من جملة الخيل في الخصومات ولو برهن الشفع على الشراء كان الاب خصما القيامه مقام الابن (قوله الثالثة) مكررة مع قول البحر وفيما اذا كان في يد رجل شيء فادعاه رجلان كل الشراء منه نعم في هذه زيادة الدعوى في الملك المرسل كافي الزاهر اه ح (قوله فالقول للاب بلا يمين) لأن الثمن مال الصبي ولا يستخلف في مال الصبي كما مر (قوله فالقول للسارق ولا يمين عليه) الظاهر أن عدم اليمين اذا كانت الدعوى بعد القطع أمالو كانت قبله فعليه اليمين لانه لا يسقط تقوم المسروق الا بالقطع فيكون قبله منه فادعاه عليه وان سقط الضمان بالقطع بعد تأمل (قوله ويستوى حكمه) وهو عدم الضمان (قوله فيما استهلكه قبل القطع) يعني ثم قطع بعد الاستهلاك أمالو استهلكه ولم يقطع بعد بقي منه فادعاه عليه لعدم ما يسقط تقويمه (قوله فان قال السارق قد هلك الخ) هذا محل الاستدلال على المشكك وغير بالهلاك مع أن الكلام في الاستهلاك لانه لا فرق بينهما ولانه لازم الاستهلاك (قوله ولا يمين عليه) لانه يشكر الرد كما ذكره في كتاب الهبة ط (قوله السابعة) تقدمت هي والثامنة في جملة الاحدى والثلاثين الماترة افاده ح (قوله فالقول له بلا يمين) لأن الاصل في الهبة أن تكون بلا عوض ط (قوله فالقول له بدون اليمين) لعل وجهه أن اقدم البائع على بيعه اعتراف منه بالاذن فلا تسمع دعواه لتناقصه وكذا يقال فيما بعده (قوله فقال القاني أبرأني منه) أي من ذلك العيب (قوله لان قوله على وجه الحكم) فيه أن الحكم القولي يحتاج الى الدعوى وظاهره كما قال ط أن المينة لا تقبل عليه (قوله لو كبيرة بكرة) أمالو كانت كبيرة ثيبا فان الاب ليس له قبض مهرها من الزوج بلاذنها (قوله على العلم بذلك) أي على انه لا يعلم انها ثيب (قوله فادعى أن لها زوجا) أي ليردها على البائع بخيار العيب لأن ذلك ينقص عليه منفعته وهي استمتاعها بها (قوله وقال) أي المدعى عليه هو أي الشاهد (قوله

من القاني تخليفه على العلم بذلك عن أبي يوسف أنه يخلف وذكر الخصاص انه لا يخلف كالوكيل يقبض الدين اذا ادعى المديون أن صاحب الدين أبرأه وأنكر الوكيل لا يخلف الوكيل وكذلك هنا كذا في الظهيرية * الرابعة عشر اشترى أمة فادعى أن لها زوجا فقال البائع لها زوج عبدي فطلقها قبل البيع أو مات فالقول له بلا يمين كذا في السراجية والله تعالى أعلم * وهذا الخبر من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الاشياء للشرف الغزي أيضا (قلت وفي حاشيتها الشيخ صالح زاد سبعة آخر فنقول) * الخامسة عشر لو طعن المدعى عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل شهادته فانكره فأراد تخليفه لا يخلف مجمع الفتاوى * السادسة عشر اذا كانت التركة مستغرقة بدين جماعة بأعيانها فجاء غريم اخر وادعى دينه لنفسه فالخصم هو الوارث لكنه لا يخلف لانه حينئذ لو أقر له لم يقبل فلم يخلف مجمع الفتاوى * قوله لو كبيرة بكرة كذا بخطه والذي في نسخ نسخ شرح لمصغرة أو كبيرة بكرة فإيجز ان متجمعه

* السابعة عشر رجل له على رجل القدرهم فأقر بها ثم أنكر أقراره هل يحلف بالله ما أقرت قال الدونسي نعم وقال الصغار لا وإنما يحلف على نفس الحق مجمع الفتاوى * الثامنة عشر دفع لا تحرم الاثم اختلافاً فقال قبضت وديعة وقال المدافع بل لنفسك لا يحلف المدعى عليه قال القاضي القول لرب المال لانه أقر بسبب الضمان وهو قبض مال الغير مجمع الفتاوى * التاسعة عشر رجل قدم رجلاً للقاضي وقال ان فلان بن فلان الفلاني قوتي ولم يترك وارثاً غيري وله على هذا كذا وكذا من المال فأنكر المدعى عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما به علم ابني انه مات لم يحلف بل يبرهن الابن عليهما ثم يحلفه على ما يدعى لاييه من المال وقيل يستخلف على العلم الا قول الامام ٤٥١ والثاني قوله ما وقال الحلواني الصحيح

قول الثاني انه يحلف ولو الجانية
* ومنها العشرون لو ادعى عليه ألف درهم فقال المدعى عليه للقاضي انه قد كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فأبرأني عن هذه الدعوى فحلفه انه لم يبرئ منها فان حلف حلف له ماله على شيء اختلف فيه والصحيح انه يستخلف على دعواه ولو الجانية * ومنها لو أن رجلاً ادعى على رجل انه حرق ثوبه وأضر الثوب معه للقاضي وأراد استخلافه على السبب لا ينفذ على السبب (فائدة) قلت وبها مع ما قبلها صارت اثنين وخمسة فليست قد أفاد الامام الحلواني أن الجاهل لا يمنع قبول البينة تمنع الاستخلاف أيضا الا اذا اتهم التماسي وصي اليتم أو قيم الوصف ولا ينفذ شيئا معلوما فانه ينفذ نظر الوقت واليتم والله تعالى أعلم (قول الاشياء القاضي اذا ادعى في جته فنفذ قضاؤه الا في مسائل الح) أي فيمنع قضائها حكم الحاكم قال ابن المنسف الشيخ صالح بن محمد بن عبد الله في حاشيته عليها المسماة بزواهر الجواهر في التفسير على الاشياء والنظائر وقد طهرت بمسائل آخر فزادها ٣ تنبيه على السائدة وقسمتها على ثلاثة أقسام
٢ مثلا
القاضي اذا قضى في مجته فنفذ قضاؤه الا في مسائل

فأقر بها) أي ادعى انه أقر بها (قوله) وإنما يحلف على نفس الحق) أي لانه قد يكون أقر كاذبا في الزامه بالحلف على الاقرار ضراره ثم لا يحنى انه لا فائدة في ذكر هذه المسئلة لانه يحلف اتفاقا وانما الخلاف فيما يحلف عليه (قوله بل لنفسك) أي قرضا أو غصبا فهو ممنوع عليك بالهلاك (قوله لا يحلف المدعى عليه) بل يكون القول للمدافع فتقوله قال القاضي بيان لحكم المسئلة ط (قوله بل يبرهن الابن عليه ما) أي على انه ابنه وأن أباه مات (قوله وقيل يستخلف على العلم) أي على انه ما يعلم اني ابنه وأنه مات (قوله الصحيح قول الثاني) في بعض النسخ القول الثاني وهي اولى لان الثاني قواله ما لا قول أبي يوسف فقط وحيث كان الصحيح التحليف فلا فائدة في استثناء هذه المسئلة وكذا التي بعدها (قوله ثم خرج من دعواه ذلك) أي من نفس دعواه بمعنى انه تركها أو من مكان دعواه بذلك (قوله والصحيح انه) أي مدعى المال يستخلف على دعواه أي دعوى المدعى عليه انه ابرأه عن الدعوى كما يحلف على دعوى التحليف جامع الفصولين أي على دعواه أن المدعى حلف في هذه الدعوى ضد فلان القاضي (قوله وأراد استخلافه على السبب) أي سبب الضمان وهو الخرق لا يحلفه على السبب بأن يقول والله ما خرقته لانه قد يخترقه باذنه أو على ملكه ثم باعه له بخرقه وقالوا بينة له بل يحلفه لا ضمان له عليه بهذا الخرق افاده ط (قوله فائدة) سقط من بعض النسخ وهو الظاهر (قوله وبها مع ما قبلها صارت اثنين وخمسين) أقول بل هي ثمانية وخمسون في الخاتمة احدى وثلثون وزاد في البحر ستة وفي تنوير البصائر أربع عشرة وفي الزواهر سبعة اه ح قلت بل هي ستون بزيادة الثانية والثالثة من المسائل الثلاث التي اقتصر عليها في الخلاصة كما بهنا عليه وبمسئلة الجاهل الآتية نصير احدى وستين وزدت عليها ثمانى مسائل من جامع الفصولين الشاهد لو أنكر الشهادة لا يحلف * المدعى عليه لو قال كذب الشاهد وأراد تحليف المدعى ما يعلم انه كاذب لا يحلف * ادعى عليه عتق أمته أو طلاق زوجته قيل يحلف وقيل لا فيأتمل عند الفتوى * ادعى امرأه وقال كل من مات زوجتها فأقرت لاحدهما وأكرت للآخر لا تحلف له وفاقا * وكذا لو لم تنزل ولكن حلفت لاحدهما فنكحت لا تحلف للآخر * بالغة زوجها وإلها فأدعى الزوج رضاهما وأنكرت لا تحلف * وكذا لو تزوجها رجل لا آخر ثم ادعت المرأة به ما أنكر لا ينفذ * ادعى كل منهما انه في يده ولا بينة واراد أحدهما تحليف الآخر بالله ما تعلم انه في يدي قيل يحلف وقيل لا اه * فصارت تسعة وستين والحمد لله رب العالمين (قوله تمنع الاستخلاف أيضا) كما لو ادعى على شريكه خيانة مبهمه (قوله الا اذا اتهم القاضي الخ) زاد في الاشياء اربعة غير هاتين * الاولى اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في القنية * الثانية الرهن المجهول * الثالثة في دعوى الغصب * الرابعة في دعوى السرقة اه (قوله قول الاشياء القاضي اذا قضى الخ) عبارته مع زيادة تفسيره للوضيح القاضي اذا قضى في مجته فنفذ قضاؤه الا في مسائل نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ لقضى بطلان الحق بمعنى المدعى خلا فالمن قال اذا لم يخاضم ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه لانه قول مهجور فلا ينفذ قضاؤه الثاني فيه فاذا رفع الى آخر أباه وجعل المدعى على حقه كما في الخاتمة قلت والظاهر انه ليس المراد من هذا القول بطلان الحق في الآخرة بل بطلان الدعوى به لكن كونه مهجورا ليس على اطلاقه بل هو معمول عندنا حيث قامت قرينة على بطلان الدعوى كما تقدمت في مسائل السكوت من عدم سماع الدعوى اذا سكنت عند بيع القريب أو أحد الزوجين أو سكنت مع الاطلاع على تصرف المشتري أو سكنت ثلاثا وثلاثين سنة مطلقة فانه لذلك قال أو بالتقريب للعجز عن الانفاق غابا على الصحيح لاحضار رأي فانه اذا حكم شافعي على الزوج الحاضر بالفرقة لعجزه عن النفقة نفذ حكمه عندنا بخلاف القائب لان عجزه غير معلوم فلا ينفذ في الصحيح كما في الذخيرة اقله ورجحان الشهود وقد من تمام الكلام على ذلك في النفقة فافهم قال أبو بصحة نكاح مزية أبيه أو ابنه لم يصح

عند أبي يوسف أي لان حرمة منصوص عليها في الكتاب العزيز لان النكاح لغة الوطء وعند محمد ينفذ لان هذا النص ظاهر والتاويل فيه سائغ قال أبو بصير نكاح أم مزيته أو بنتها أي على الخلاف السابق وسأقي في عبارة الزواهرى القسم الثاني قال أبو نكاح المتعة أي لانهم منسوخة وقد منح رجوع ابن عباس عن القول بجوازها قال أبو بصير المهر بالتقادم أي بأن لم تخصص زوجها فيه حتى مضت مدة طويلة ثم خاصته يطل حقه في الصداق والقاضي لا يلتفت الى خصوصتها شرح أدب القضاء فلو قضى عليها بطلانه لم ينفذ قال أبو بصير تأجيل العنين أي فلورفع قضاؤه لقاض أبطله وأجل الزوج حولا خائفة قال أبو بصير صحة الرجعة بلا رضاها أي لمخالفتة لقوله تعالى وبعولتهن أحقر بردهن قال أبو بصير وقوع الثلاث على الحبل أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم الوقوع على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكامة أي لمخالفتة قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له لان المراد به الطلقة الثالثة فن قال لا يقع شيء أو تقع واحدة فقد أثبت الحل للزوج الاول بدون الزوج الثاني وهو خلاف الكتاب فلا ينفذ القضاء به شرح أدب القضاء قلت فما ذكر في الفتاوى المنسوبة الى ابن كمال باشا من وقوع طلقة واحدة لا يهول عليه ومن أفتى به من أهل عصرنا فهو جاهل كما اوضحته في افتاء طويل قال أبو بصير وقوعه على الموطوءة عقبه عبارته في البحر أو بعدم وقوع الطلاق في طهر جامعها فيه قال أبو بصير دفع الجهاز لمن طلقها قبل الوطء بعد المهر والتجهيز أي لو طلقها قبل الدخول بعد ما قبضت المهر وتجهزت به فتنقض القاضي الزوج بنصف الجهاز لزيادته أن الزوج يدفع المهر رضى يتصرفها فيه فصارت كآن الزوج اشتراه بنفسه وساقه اليه ثم طلقها قبل الدخول فله نصفه لم ينفذ لانه قضاء بخلاف النص لانه تعالى جعل له نصف المفروض أي المسمى في العقد والجهاز غير مسمى فلا يتنصف اه ملخصا من حاشية الاشياء عن المحيط قال أبو بصير بخط أبيه أي شهادته على شيء بسبب رؤيته بخط أبيه قال في شرح أدب القضاء صورته أن الرجل اذا مات فوجد ابنه خط أبيه في صل وعلم يقينا انه خط أبيه يشهد بذلك الصل لان الابن خليفة الميت في جميع الاشياء لكن هذا قول مهجور الخ قالت وزاد في البحر بعد هذه المسئلة أبو بصير وعين أو في الحدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين أو بما في ديوانه وقد نسي وبشهادة شاهد على صل لم يذكر ما فيه الا انه يعرف خطه وخاتمه أو بشهادة من شهد على قضية محتومة من غير أن تقرأ عليه ويقضاه المرأة في حد أو قود اه لكن صرح في الفصولين بنفاذه في هذه المواضع وانما حكى خلافا في الاول فقط ولعله استقطها من الاشياء لهذا والله تعالى أعلم قال أبو في قسامة بقتل أي قضى فيما فيه القسامة بالقتل وصورته كما في شرح أدب القضاء ما قاله بعض العلماء اذا كان بين المدعى عليه والقتيل عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة على غير المدعى عليه وبين دخوله في المحلة ووجود القتل مدة قريبة فالقاضي يحلف الولي على دعواه فاذا حلف قضى له بالقصاص وهو خلاف السنة واجماع الصحابة بل فيه الدية والقسامة عندنا قال أبو بالتفريق بين الزوجين بشهادة المراجعة أو قضى لولده أي لانه قضاء لنفسه من وجه أمالوقضى بشهادة الابن لايه أو بالعكس ففيه خلاف بين الصحابة ثم وقع الاجماع على بطلانه فينفذ قضاؤه عند أبي يوسف بناء على أن الاجماع المتأخر لا يرفع الخلاف السابق عنده وعند محمد لا ينفذ بناء على انه يرفعه عنده فلم يكن قضاء في فصل مجتهد فيه قال أو رفع اليه حكم صبي أو عبد أو كافر أي لو قضى بما حكم به هؤلاء لا ينفذ لان حكمهم غير نافذ قال أبو الحكم بحجر سفيه يعني لو حجر القاضي على سفيه فأطلقه آخر جاز وبطل قضاء الاول فليس لقاض ثالث أن ينفذه لان الاول ليس قضاء بل فتوى لعدم المقضى له ولئن كان قضاء فنفسه مجتهد فيه فلا يكون حجة ما لم يمه قاض آخر كما لو قضى المحدث في قذف لا يكون حجة ما لم يتصل به الامضاء من قاض آخر هذا حاصل ما في شرح أدب القضاء من باب الحجر وبه علم أنه كان عليه أن يقول أو الحكم بحجر سفيه أبطله قاض آخر فانه حينئذ لو رفع الى ثالث لا ينفذه أما لو أجاز له الثاني لزم الثالث تنفيذه فافهم قول أبو بصير بيع نصيب الساكت من قن حرره احدهما أي حرره أحد الشريكين معسرا كما في البحر أي لو باع الساكت نصفه وقضى القاضي به ثم اختصموا الى آخر فانه يطله لان الصحابة اتفقوا على انه لا يجوز استدامة الرق فيه كما في شرح أدب القضاء قال أبو بيع متروكة التسمية عمدا أي عند الثاني وهو الاصح وقال لا ينفذ كما في خراثة الاكل قال أبو بيع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح أي الاظهر عدم النفاذ عند محمد لانه اختلاف فيه بين الصحابة ثم وقع الاجماع على عدم جوازه وبه يرتفع

يرتفع الخلاف السابق عنده كما ترعدهما لا يرتفع فينفذ البيع وذكر السرخسي أن الأكثر على عدم النفاذ
وقد تناولنا الكلام على ذلك في باب التدبير فراجع به فإنه مهم قال أبو بطلان عن المرأة عن القود أي لو قتل
زوجها أو أبوها عمد افعتت عن القاتل فباطل من لا يرى للنساء حق في التصاص ثم قبل القود رفع إلى قاض
آخر فإنه لا ينفذ وبحكم بعضه العفو وبطلان القود لخالفته للجمهور وإن كان بعد القود فالقاضي الثاني
لا يعترض بشيء لكن ذكر في شرح أدب القضاء أن هذا التفصيل غير سديد بل السديد أنه بعد القود يلزمه أي
القائد التصاص لو علم أنه قتل شخصاً محمقون الدم ولو جاهلاً فالدية قال أبو بصحة ضمان الخلاص أي بأن قال
البائع أو أجنبي المشتري إن استحققت الدار المشتراة من يدك فأناضامن لك استخلاصها بالبيع أو بالهبة
وأصلها الملك فهذا الضمان باطل لأنه ضمن ما ليس له قدرة على الوفاء به والقائل بأنه يصح لم يستند إلى قياس
صحيح فالقضاء به باطل وفسر أبو يوسف ومحمد الخلاص بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق فهو والدرك والعهدة
واحد عندهما وحينئذ فالقضاء به صحيح وإذا رفع إلى آخر لا يبطله وتماه في شرح أدب القضاء قال أبو زيادة
أهل المحلة في معلوم الإمام من أوقاف المسجد أي إذا كانت بلا موجب والافتقار كذا في فروع الفسئل
الأول من كتاب الوقف أنه يجوز للقاضي زيادة مرسوم الإمام إذا كان يعطل المسجد بدونها أو كان فقيراً أو عالماً
تقياً قال أبو جمل المطلقة ثلاثاً بمجرد عقد الثاني أي بلاد دخول كما هو قول سعيد بن المسيب لأنه مخالف للأثر
المشهور كفي التمنية نعم في قضاء النفع عن القود إذا طلقها الثاني بعد الدخول ثم روجها ثانياً في العدة
ثم طلقها قبل الدخول فترجوها الأول قبل انقضاء العدة وحكم بعده نفذ إذا اجتهدا فيه وساغ وهو صريح
قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن الآية وهو مذهب زفر اهـ وقد تناولنا الكلام
على هذه المسئلة في الطلاق فراجع به قال أبو بصحة مالك الكافر مال المسلم بأحراره بدارهم أي دار أهل الحرب لأنه
لم يثبت فيه اختلاف بين الصحابة كما في فتح القدير فكان القضاء به مخالفاً لاجماعهم قال أبو بصحة درهم بدرهمين
يداً أي لو قضى ببيع الفضة بالفضة متفاضلاً مع التقابض كما هو قول ابن عباس لم يصح إذ لم يوافقته غيره عليه
قال أبو بصحة صلاة المحدث أي لو قال إن صليت صلاة صحيحة فأمر لي بسد فرغت في أثناء صلته وقضى فاض
بصحتها وبأنه صار أمر المرأة بيدها فللعنفى إبطاله لعدم وجود الشرط المأخوذ من قوله عليه الصلاة والسلام
من فاء أو عرف في صلته فلا ينصرف ويتوضأ ولين على صلته ما لم يتكلم كما في حاشية الشبهة عن تنوير
الأذهان فتأمل قال أبو بصحة على أهل محلة تلف المال أي إذا تلف مال إنسان في محلة فقد نفي بضمائهم
بالقسامة قياساً على النفس فهو باطل لخالفته للإجماع فللثاني أن ينفذه كما في شرح أدب القضاء قال أبو بصحة
القتل بالتعريض أي كقوله أماً أنا فاست بران وقال به عمر رضي الله تعالى عنه وهو قول مهجور مخالف فيه
على رضي الله تعالى عنه فللقاضي الثاني أن يطله ويجعل ذلك الحدود مقبول الشهادة كما في شرح أدب القضاء
قال أبو بالقرعة في معتق البعض أي في مريض أعتق به عبيده بغير عينة يمكن صرح الخصاص في أدب القضاء
بنفاذه نعم نقل في تنوير الأذهان عن المحيط أنه ينفذ لأنه مجتهد فيه وعن أبي يوسف لا ينفذ لأن استعمال
القرعة نوع قرار قال أبو بصحة تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها لم ينفذ في الكل أي في كل هذه المسائل
هذا ما حذرته من البرازية والعادية والصرفية والتاريخية اهـ كلام الأشباه بزيادات توضحه مع ذكر
المسائل التي زادها في البحر وذكر في البحر أيضاً عقب ذلك عن السبكي أن القضاء يتنقض عند الحنفية
إذا كان حكماً لا دليلاً عليه وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نفعه
في الوقف نصاً وظاهراً اهـ وهذا موافق لقول شايخنا كغيرهم شرط الواقف كنص الشارع فيجب اتباعه
كما صرح به في شرح المجمع للمصنف اهـ (قوله الأول ما لم يختلف شايخنا فيه) أي في نفعه وكذا هو مرجع
الضمير بعده وأراد بالشيخ الإمام ومناصبه وأراد بالاصحاب في قوله واختلف أصحابنا فيه الصاحبين ط
قلت لكن المشهور إطلاق أصحابنا على أئمتنا الثلاثة أي حنفية ومناصبه كما ذكره في شرح الوهبانية وأما
الشيخ في وقف النهر عن العلامة قاسم أن المراد بهم في الاصطلاح من لم يدرك الإمام (قوله والثالث
مالاً نص فيه عن الإمام) أي لائن فيه ظاهر يعقد عليه فلا ينافي قوله الآتي في القسم الثالث إذا حكم
بالشاهد واليمين في الأموال ثم رفع إلى حاكم يرى خلافه فنقضه عند الثاني وعن الإمام لا أفاده ط (قوله

* الأول ما لم يختلف شايخنا فيه
* والثاني ما اختلفوا فيه *
والثالث ما لائن فيه عن الإمام
واختلف أصحابنا فيه وتعارضت
فيه تصانيفهم

مطلب
ما خالف شرط الواقف في وثائق
لنفس والحكم به - كم بلاديل

مطلب
المراد بأصحابنا أئمتنا الثلاثة
وبالشيخ من لم يدرك الإمام

* (فن القسم الاول) اذا باع دارا وقبضها المشتري واستحقت منه وتعذر على البائع رده فانقضى على البائع للمشتري بد امره لها في المواضع والخطاة والذرع والبناء كقول عثمان البستي ثم رفع لقاض آخر أبطله وأزعم رد الثمن فقط الا أن يكون احدث بنا أو غرما فيلزمه بقيمة ذلك مع الثمن (ومنه) حاكم قاضي يطلان شفعة الشريك ثم رفع لقاض آخر فانه ينقضه ويثبت الشفعة للشريك لخالفته لنص الحديث (ومنه) المحدود في قذف اذا قضى بعد ثبوته ثم رفع الحكم لقاض آخر ٤٥٤ لا يراه أبطله (ومنه) مالو حكم أعمى ثم رفع لمن لم يره نقضه لانه ليس من أهل الشهادة والقضاء فوقها (ومنه)

اذا حكم بشهادة الصبيان ثم رفع لا آخر نقضه لانه كالمجنون وكذا ما اذا ادها البت في نومه (ومنه) الحكم بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحمام ورفع لا آخر لا يعضيه (ومنه) الحكم باجارة المديون في دينه لا ينفذ (ومنه) القضاء بخط شهود أموات لا ينفذ (ومنه) القضاء بجواز بيع الدراهم بالدينار نسيئة (ومنه) القضاء بشهادة أهل الدقة في الاسفار في الوصية ثم رفع لمن لا يراه نقضه (ومنه) اذا قضى بشي ثم رفع لا آخر فنقضه ولم يبين وجه النقض امنى النقض (ومنه) اذا باع رجل من آخر عبدا أو أمة ومضى على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب لم يقر البائع به ولم تقم بيئته بأنه كان موجودا عنده فرده القاضى على البائع ثم رفع حكمه لا آخر فانه يطل الرد ويعيده للمشتري (ومنه) اذا حكم بتعريض المرأة التي لم يدخل بها ثم رفع لحاكم آخر أبطل حكمه الاول لخالفته لنص وربا بكم الا في في حجوركم الآية

٢ مطلبه
قضايا القضاة على ثلاثة أقسام

وتعارضت فيه تصانيفهم) أى تصانيف الاصحاب بمعنى أهل المذهب قال في جامع الفصولين قضايا القضاة على ثلاثة أقسام الاول حكمه بخلاف نص واجماع وهـ ذا باطل فكل من القضاة نقضه اذا رفع اليه وليس لاحد أن يجيزه الثاني حكمه فيما اختلف فيه وهو ينفذ وليس لاحد نقضه الثالث حكمه بشي معين فيه الخلاف بعد الحكم فيه أى يكون الخلاف في نفس الحكم فقيل ينفذ وقيل توقف على امضاء آخر فلا يراه يصير كالتقاضي الثاني اذا حكم في مختلف فيه فليس للثالث نقضه فلا أبطله الثاني بطل وليس لاحد أن يجيزه اه ط وسيأتى تمام الكلام على هذه الثلاثة في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى (قوله وتعذر على البائع ردها) أى الى المشتري (قوله في المواضع) أى المساكن والخطاة أى المحلة والذرع أى عدد الادرع اه ح (قوله كقول عثمان البستي) هذا خلاف ما في الزواهر فان الذى فيها أن عثمان البستي قال اذا رفع الى قاض آخر أبطله الخ (قوله لخالفته لنص الحديث) هو ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يقضى بالشفعة في كل ربيع وحائط فلا يعمل بخلاف من خالف ذلك ط (قوله اذا قضى بعد ثبوته) في بعض النسخ بعد ثبوته أى بعد أن تاب وهى أظهر لان القضاء بشي لا يكون الا بعد ثبوته عند القاضى لكن كل من النسختين غير موجود في الزواهر على ما نقله الحشى أبو السعود عنها قلت والصواب قبل ثبوته لان الكلام فيما ينتقض ولا ينفذه أحد وهذا ليس كذلك لما في شرح أدب القضاء وأما المحدود في القذف اذا قضى قبل التوبة فالقاضى الثاني يطل قضاؤه لا محالة حتى لو نفذ ثم رفع الى قاض ثالث فله أن ينفذه لانه لا يصلح قاضيا بالاجماع فكان القضاء الثاني مخالفا للاجماع وكان باطلا وأما اذا كان بعد التوبة لا ينفذ قضاؤه عندنا لكن لقاض آخر أن ينفذه حتى لو نفذ ثم رفع الى ثالث ليس للثالث أن يطله اه ط (قوله ومنه مالو حكم أعمى الخ) في جامع الفصولين ولو أفضى حكمه الاعمى نفذ اذ في أهلية شهادته خلاف ظاهر ولورفع حكمه الى قاض لا يرى جواز قضاؤه أبطله اذ نفس الحكم مجتهد فيه اه وحاصله انه من القسم الثالث من الاقسام المارة آنفا عن جامع الفصولين فيترقب على امضاء قاض ثان فان امضاه الثاني ينفذ فليس لثالث ابطاله وان أبطله الثاني بطل فهو نظير حكم المحدود بعد التوبة وعلمت ما فيه (قوله لانه ليس من أهل الشهادة) علة للمستثنين قبله ط (قوله وكذا ما اذا ادها النائم في نومه) يعنى اذا أدى النائم شهادة فتقضى بها ورفع لقاض آخر نقضه ط (قوله في شجاج الحمام) قال الشارح في الشهادات وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولشهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجة لمنع الشرع عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان وحمامات النساء فكان التقيصير مضافا اليهم لا الى الشرع برازية وصغرى وشرب لائمة لكن في الحاوى تقبل شهادة النساء في القتل في الجماع بحكم الدية لا لا يهدر الدم اه فليتنبه عند الفتوى اه ط (قوله ومنه الحكم باجارة المديون في دينه) أى لو حكم للدائن بأن يؤجر مديونه ليستوفي دينه من اجرته لا ينفذ لخالفته لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة نعم قالوا انه لو كان له كسب يفضل عن حاجته بأمره الحاكم يدفع الفضل هذا وقد أسقط الشارح من عبارة الزواهر مسئلة قبل هذه وهى قوله ومنه اذا قال الرجل لامرأته كلى أو اشربى يريد الطلاق فتقضى عليه القاضى بذلك وفرق بين ما ثم رفع الى من لا يراه نقضه (قوله ومنه القضاء بخط شهود أموات) لان الشاهد لا بد من نطقه بالشهادة فالحكم بالخط حكم بلا شهادة فهو باطل (قوله نسيئة) وكذا مع التفاضل كما مر (قوله نقضه) لانه لا شهادة لكافر على مسلم (قوله امضى النقض) عبارة الزواهر ثم رفع النقض الى آخر أمضى النقض اه أى حلال حكمه بالنقض على الصحة بأن علم الناقض أن الحكم الاول باطل فعذه هنا بالنظر الى هذا تأمل (قوله ثم ظهر فيه عيب) قيده في شرح أدب القضاء بالمجنون فان بعضهم قال رد العبد به مطلقا لانه انما يكون من نقصان تمكن من أصل الخلقة فيكون من عند البائع (قوله التي لم يدخل بها) صفة للمرأة (قوله الآية) تمنعها من نسائك الا في

* (ومن القسم الثاني) اذا اختلف الاصحاب على قولين ثم اخذ الناس باحد قوليه وتركوا الآخر فحكم القاضي بالمتروك لم ينقض عنده خلافا للثاني (ومنه) اذا وطئ أمراؤه وحكم ببقاء النكاح ثم رفع لا تحريه خلافا لم يطله ثم ان الزوج جاهلا فهو في سعة وان عالما لا يحل له المتام لان القضاء لا يحل ولا يحرم خلافا لا يبيح الله تعالى وذكر الحاكم في المنتقى في رجل وطئ أمراؤه فتضى أن ذلك لا يحرمهما ثم رفع لا آخر فرق بينهما واذ كذا ذلك مطلقا فاطاهر أن ذلك مذهبه أو قول الامام لمخالفته لنص ولا تنكحوا وهو الوطء (ومنه) اذا قضى بخلاف مذهبه غلط ووافق قول مجتهد ثم رفع لا آخر امضاء عند الامام وقال لا ينقضه لانه غلط والغلط ليس بمجتهد فيه (ومنه) المديون ٤٥٥ اذا حبس لا يكون حبسه حجرا عا

وقال القاسم بن معن حجر فلو حكم به ثم رفع لا آخر نقضه وقال لا ينقضه فلو حكم الثاني به نفذ ولا ينقض (وس القسم الثالث) اذا حكم بالشاهد واليمين في الاموال ثم رفع لما حكم به يرى خلافا نقضه عند الثاني وعن الامام لا لا خلافا الآثار (ومنه) اذا قضى بشهادة الاب لابنه أو جده ثم رفع لا آخر لا يراه امضاء عند الثاني وينقضه عند محمد (ومنه) اذا روج اراي بابتة من الرز وحكم الحاكم بحل ذلك ثم رفع لم لا يراه ابطاله لانه مما يشبه الناس ذكره في شرح الطحاوي (ومنه) رجل أعتق عبدا ثم مات المعتق ولا وار له ثم قضى الثاني ببراءة للمعتق ثم رفع لما حكم آخر نقضه وجعل ماله لبيت المال عند أبي يوسف وهو الصحيح لقوله عليه الصلاة والسلام انما الولاء لمن أعتق

دخلتم بيت فان لم تكونوا دخلتم بيت فلا جناح عليكم (قوله لم ينقض عنده خلافا للثاني) كذا في الزواهر وبظهر لي أن العبارة مقبولة والصواب ينقض عنده باسقاط لم لان ما ذكره هو المسئلة الاصولية وهي ان الاجماع الا لاحق هل يرفع الخلاف السابق فعندهما لا وعند محمد نعم اذا حكم بالمتروك أي الذي تركه أهل الاجماع فعندهما لا ينقض حكمه لعدم ارتفاع الخلاف السابق فكان حكمًا في محل مجتهد فيه وعند محمد ينقض لارتفاع الخلاف فيكون حكمًا مخالفا للاجماع ومثاله ما قد سناه من شهادة الاب لابنه أو بالعكس ومن مسئلة بيع المبرق تدبر (قوله ومنه اذا وطئ أمراؤه الخ) في شرح أدب القضاء ولو طئ أمراؤه أو بنتها فخصمته زوجته الى فاس يرى أن الحرام لا يحرم الحلال فنقضى به بالزوجها ثم رفعته الى فاس يرى أن ذلك لا يحرمها على زوجها فليس لثاني أن يطل قضاء الاول لان هذا مما اختلف فيه الصحابة والعلماء فاذا قضى نفذ قضاء وبالاجماع فاذا قضى الثاني بخلافه كان قضاءه مخالفا للاجماع ثم هل يحل للزوج المتام معها فلو جاعلا وقضى بالمرأة حل بلا شبهة لا لوقضى بتحررها ولو عالما فان قضى عليه بأن كان هو لا يرى تحررها والقاضي قضى بتحررها نفذ القضاء عليه فلا يحل له انقسام معها وان قضى له بأن كان هو يرى تحررها وقضى له بحلها فعنده أبي يوسف كذلك فعندهما لا يحل اه ملخصا ورأيت بهامش بخط بعض العلماء عند قوله فاذا قضى نفذ قضاؤه بالاجماع مانعه ذكر في الوقعات الصغرى أن نقض القضاء مختلف فيه عند أبي يوسف لا ينفذ ولثاني أن يطله وعند محمد ينفذ وليس للثاني ذلك فكان انفاذا للجمع عليه موقوفا على قضاء ثان بصفة قضاء الاول اه ورأيت نحوه في جامع النصارين من حكاية الخلاف المذكور (قوله وان عالما لا يحل له المقام) أي ان عالما بحجرتها معتقدا لها وقضى له بالحل (قوله وذكر ذلك مطلقا) أي بلا حكاية خلاف (قوله فاذا طاهر أن ذلك مذهبه) أي مذهب صاحب المنتقى (قوله أو قول الامام) قد علمت انه قول أبي يوسف (قوله لمخالفته لنص ولا تنكحوا) أي ما نكح أبائكم من النساء وهذا يصلح دليلا على ما ذهبه بل انما يصلح دليلا لمسئلة ذكرها في جامع النصارين وعبارته ولو قضى بجواز نكاح مزية الاب لابن أو لابن لاب لا ينعقد عند أبي يوسف اذا لم ينفذ نص عليه في كتاب اه ط (قوله ومنه اذا قضى بخلاف مذهبه الخ) في قضاء الحر لو قضى في الجتهد فيه مخالفا لرأيه ما ساء ما نفذ عنده وفي الامامدروان وعندهما لا ينفذ في الوجهين واختل ان ترجع قال في الفتح والوجه الذي أن يفتى بقوله ما لان التاركة مذهبه عند لا يفعل الا الهوى باطل وأما الماسي فلان المقلد ما قلده الا حكمه بذهبه لا بمذهب غيره هذا كله في الثاني المجتهد فاما المتألف فاما ولا يلزم حكم بذهب أبي حنيفة فلا يملك الخلفا يكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه وسماي تمام الكلام على هذه المسئلة في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى (قوله وقال القاسم بن معن حجر) أي الحبس حجر ط قلت والقاسم هذا من اصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى اخذ عنه محمد بن الحسن كافي طبقات عبد القادر (قوله فلو حكم الثاني) أي الحاكم الثاني بأنه حجر نفذ ولا ينقض مفاده أن هذا من القسم الثالث من الاقسام التي قدمناها عن جامع النصارين (قوله اذا حكم بالشاهد واليمين) قال في جامع النصارين ذكر في بعض المواضع انه ينفذ وفي بعضه لا ينفذ وفي اقية الجامع انه يتوقف على امضاء قاض آخر اه ط (قوله وعن الامام لا) تقدم أن هذا القسم لان نص فيه عن الامام وتقدم جوابه (قوله لانه مما يستنعه الناس) أي بعدونه أمر أشد على انما ياتيه حقيقة وفتنة لوجود الجزية وانما قطع الشرع نسبتها اليه فقط اذا الجزية لا تنفي بالزنى ثم انه لم يذكر فيه خلافا ومقتضى عدمه من القسم الثالث وجود الخلاف فيه (قوله ثم مات المعتق) بكسر اللام والياء بعده بفصحها ط (قوله انما الولاء لمن أعتق) لان انما تنفذ قسرا للولاء على من أعتق ومن أحكام الولاء الذرث (قوله

مطلد
في قضاء القاضي بخلاف مذهبه

ولا يلزم مولى الموالاة لانه مستحق
بالعقد وهو قائم بهما فاستويا
كالزوجية فاغتنم هذا المقام فانه
من جواهر هذا الكتاب والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
والله المرجع والمآب
تم التحصيف الاقول بحمد الله تعالى
وعونه وحسن توفيقه وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم

(قوله والدينا مقتضى قوله
واتباعهم ذوو الخ أن يقول هنا
والدونا الخ بالرفع الآن يجعل
معطوفاً على ما قبل لاسيما على
ما فيه اه محكمه

ولا يلزم) أى لا يلزمنا أن نقول مولى الموالاة كذلك أى انه يكون ارثه من أحد الجانبين فقط كما قلنا فى ولاء
العقاقة لانه أى الولاء المذهب من مولى الموالاة مستحق بالعقد لانه صورته أن يعقد رجلاً من مجهول النسب
عقد الموالاة بينهما على أن من مات منهما قبل صاحبه عن غير وارث ورثه الآخر وهذا العقد قائم بهما أى وجد
منهما فيتوارثان به من الطرفين بخلاف ولاء العقاقة فان سببه الاعتناق وهو قائم بالمعنى فقط كزوجية
فان من اسباب الميراث والارث ثابت بها من الطرفين لقيام عقد هابهما معا فيتوارثان بها وان اختلف
مقدار الارث بهما من جهة اخرى وهى تفصيل الزوج على الزوجة بد كونه وكونه قواماً عليها والله سبحانه
أعلم (قوله فاغتنم هذا المقام) أى فزبه بلامشقة كما فى القاموس حيث قال غنم بالكسر غنماً بالضم
وبالفتح وبالتحريك وغنمة وغمناً بالضم القوز بالشئ بلامشقة اه والاعتنام افعال منه فافهم * والله
سبحانه وتعالى أعلم * وله الحمد على ما علم وفهم * وصلى الله وبارك وسلم * على عبده ورسوله المعظم *
وعلى آله وصحبه ومن فى سلكه اتظام * لاسيما امامنا الاعظم * وقد وثنا المتقدم * وأصحابه ومشايخ مذهبه
المحكم * واتباعهم ذو المقام الانجم والمصنف ذوالفضل المسلم * والشارح الذى اتقن مسائله وأحكم *
ووالدينا ومشايخنا وأهاليها ومن أسدى البناء عرفاً وأكرم * ربنا وزعنى أن أشكر نعمتك التى
أنعمت على وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لى فى ذرىبى التى تبت اليك وانى من المسلمين
وتقبل منى هذا العمل * وبلغنى فى الكمال غاية الامل * وجنبنى فيه عن الخطا والخلل * واجعله
سبباً لغفران الذنب والزلل * ولحسن الختام عند انتهاء الاجل * والحمد لله رب العالمين
ينجز هذا الجزء على يد جامعه افتقر العباد الى رحمة رب العالمين محمد امين بن عمر
عابدين * غفر الله تعالى له ولوالديه والمسلمين آمين ثلاث عشرة
ليلة بقين من شعبان المصم ١٢٩٩ سنة تسع
واربعين ومائتين والف من هجرة
النبي المعظم صلى الله عليه
وسلم

وكان طبع الجزء المذكور بدار الطباعة المصرية التى فضلها فى جودة الطبع وحسن التجهيز معروف مشهور
وكان تصحيحه على خط المؤلف المزبور ضاعف الله لنا وله الاحسان والاجور، بعرفة المستعين بولاه
القوى * محمد ابن المرحوم الشيخ عبد الرحمن قطة العدوى * امده الله تعالى بعنايته * وجعله
من المهوطين بعين رعايته * وقد وافق اتمام طبعه * واحكام تمثيله ووضع * اوائل
جسادى الاولى احد شهر سنة ١٢٧٢ سنة اثنتين وسبعين ومائتين بعد الاف *
من هجرة من خلقه الله تعالى على اكمل نعت واجل وصف *
ادام الله تعالى عليه افضل صلاته وازكى تحيته * وعلى آله
واصحابه وعترته
وبليه الجزء الرابع اوله كتاب البيوع

